

مَحَلَّاتُ الشَّرَائِعِ  
وَالْبَيْنَاتِ وَالْعِبَادَاتِ

مَكِّي  
تَحْفَةُ الْمُتَحَاجِّ بِشَرْحِ الْمُنَهَّاجِ

لَاِبْنِ عَبْدِ جَبْرِ الْهَيْتَمِيِّ

الْمَجْزُءُ السَّابِعُ

دَارُ صَادِر  
بِهَرِوَه











الجزء السابع

من حواشي العلامةين الفهامين والامامين  
القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني نزيل مكة  
المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ أجدين  
فاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف  
الامام العالم العلامة الأرحم الفهامة شافعة  
المحققين شهاب الدين أجدين بحر  
الهيئتي الشافعي نزيل مكة  
المشرفة تعتمد على الجميع  
برحمته واسكنهم

فصح جنة  
أمين



Acquisition of the Alexandria Library

وهي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

تفسيه

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل  
صفحة وحاشية الامام ابن فاسم العبادي في آخر كل صفحة  
مفصولا بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

\*(كتاب الوصايا)\*

قبل الانسب تقدمها على ما قبله لان الانسان نوصي ثم يموت ثم تقسم تركته ووديان علم قصة الوصايا ودور بانها متناثر عن علم القرائن وتابع له فتميز تقدم القرائن كالدرج عليها أكثرهم جمع وصية مصدر أو اسم ومنه عين الوصية بمعنى اسم المفعول ومنه من بعد وصية من وصيت الشيء بالشيء بالاختصاص وصلته من ثم قال في القاموس وصى كوى وصلى وأصل وصى كوى الله يفرض عليك أو أقاموا به أو وصى به أولاهم آخرهم اه ويقال وصى وأوصى بكذا فلان بمعنى وأوصى اليه ووصاؤه أو وصية ووصية عهدها بالوجه وصية فعلن اطلاق الوصية على الترع الاقربيا والعهد الا في آخر الباب

بسم الله الرحمن الرحيم

\*(كتاب الوصايا)\*

(قوله قبل الانسب تقدمها الخ) اوتفى به المعنى (قوله تقدمها الخ) أى تقدم الوصايا على القرائن (قوله لان الانسان الخ) ولان الوصية مقدمة على الميراث سم (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يشوق على معرفة القرائن كفى الوصية بنصيب أحد الورثة بجزء مما في بعد النصيب اه سم (قوله ودور بانها) أى علم دور بانها القصة وقد مر مثا لها من سم آتفا (قوله فتعين الخ) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر لا زول كذا أفاده المعنى سم وان تقول لا وجه لا توقف بعد تسليم التوقف كما سبق له والله أعلم اه سم (قوله جمع وصية) أى وصى أى الوصايا جمع الخ كهدية وهذا باه نهية (قوله مصدر) أى بمعنى الايصال أو اسم لا يصاها كرى (قوله ومنه) أى من لفظ الوصية بمعنى المصدرى مصدر أو واسمه (قوله وبمعنى اسم المفعول) غلط على قوله مصدر الخ باعتبار المعنى (قوله من وصيت الخ) أى ما نحو فميت من كان لميتا محذوف والخبر الاول قوله مصدر والاصل وصى أى الوصية مصدر الخ وانشؤ من وصيت الخ (قوله يفرض الخ) تفسير لما قبله وكذا قوله أو وصى به الخ تفسير لما قبله وقوله أولاهم بالرفع على الفاعل وقوله آخرهم بالنصب على المفعول (قوله ويقال وصى) أى من باب التفعيل (قوله ووصاه) من باب التفعيل عبارة القاموس ووصاه توصيته هذا ليعال اسم الوصايا فالوصية توصية وهو الموصى به انشاه (قوله فعل الخ) يعنى علم اخلاقه على الترفع من قوله ويقال وصى وأوصى بكذا الخ واطلاقه على العهد من قوله وأوصاه توصية وصية الخ لكن في علم الاطلاق الاول محاذ كرمه فمولى ذكر ما قد تضمن القاموس لظهور التفرع (قوله

\*(كتاب الوصايا)\*

(قوله لان الانسان نوصى) أى ولان الوصية مقدمة على الميراث (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يشوق على معرفة القرائن كفى الوصية بنصيب أحد الوراث وجزء مما في بعد النصيب (قوله متناثر) وذلك وفي مسائل (قوله فتعين) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر لا زول (قوله

وانها لغة الاصل لان

الموصى وسئل خير دنياه  
بغير عقابه كذا وقع في عبارة  
وفي رواية شارح وصلى  
القر بن الوفاة بعد الموت  
بالقر بن الغيرة في حياته  
وهذا اوضح لان القصد  
بالوصية به ان الوام الى  
ما قبله من غير ان يفي بحياته  
وشرا لا بمعنى الا بصاها  
باني فيه ترع عقوق مضاف  
ولو قدسوا لم يبعد الموت  
ليس بتدبير ولا تعاقب عقوق  
بصفة وان العقاب احكاما  
كثير تغرق مرض الموت  
او اما الحق به وهي سنة  
مؤكدة اجماعا وان كانت  
الصدقة بصفة فرض افضل  
فنبهني ان لا يغفل عن امانة  
مكاش على ما في الصحيح  
ما سبق امرى مسئلة شئ  
وصى به بيت ليله اول اثنين  
الاوصية مكتوب بغير قصد  
رأسه أي الحزم أو  
المعروف شرعا لان  
الانسان لا يدري متى يفعوه  
الموت وقد تباع كباقي  
وعليه جعل قول الرافعي  
انما البعث عقدر بقاى  
دائما بخلاف التدبير وتجب  
وان لم يشع به فهو مرض  
على ما انتفاء اطلاقهم لكن  
باني قبل قوله وطلق حامل  
ما يصر بتقدير الو جواب  
بالغرف وتكون محض من  
يشاء الحق به ان ترتب على  
تركها شياء حتى عليه او  
منه ولا يكتفى بهام الورقة  
أوضاع

والتم الغلط اعطى على اطلاق الوصية الخ (قوله وصل خير دنياه) كان المراد بخير دنياه ما صدر من غير  
حياته وبغير عقابه ما يقع بعد موته من غير الذي تسبب فيه بالوصية اسم (قوله كذا وقع في عبارة) انقصر  
عليها النهاية والمغنى وشرح التهج (قوله القر به الوفاة بعد الموت) أي القر به التي تعقب في وقوفها بعد  
الموت بالوصية (قوله لا بمعنى الانشاء) أي جعل الشخص وصا له كبري (قوله بحق) أي من مال وغيره  
(قوله مضاف) نعم تبرعاه كبري (قوله لو قدسوا) أي كان يقول أو مستلفا بكذا انتهى سم على  
منه فانه غير المستلفان بعد موته كذا اه عش أي لان الوصية صحت وان لم يذكر بعدها اللفظ بعد الموت  
(قوله وان الغيرة) أي التدبير والتعاقب ما أي بالوصية وقوله كتبرع الخ أي كالحاقه (قوله اول خلق به)  
أي بغير الموت كتدبره لغو القتل بمسألي (قوله وهي سنة) أي التي تنسب في النهاية الاخره فرض وقوله  
شرعا وقوله ان لم يقصد الى دار كلهم وقوله ولا تقب نظر الى كاصح وقوله الا بالحق الى المات وقوله وتسويه  
غيره ولو لم يات وقوله أي لغير بعد الخ (قوله استتمو كذا) والوصية لا تقرب غير الوارث فلا تقرب في ذراع ثم  
صهر ثم ذى ولده ثم ذى جوار افضل منها لغيره كافي الصدقة للغير وتقدم فيها القر بغير العبد يقدم على  
الاجني وان اهل الخير المتخلصين من ذكر أولي من غيرهم فينبغي بحسب هذا صرح الاصل بان الوصية  
للمعاصم أي من ذكر افضل من غيرهم اه روض مع شرحه (قوله افضل) أي من صدقته من يشاء وبعد  
الموت معنى وشرح الرض (قوله منها) أي الوصية (قوله ما سبق امرى) على الخ ما معنى ليس وقوله وسلم  
وقوله شئ مضاف لقوله امرى وقوله وصى به بصفة شئ (قوله بيت الخ) على حذف ان شريه والوصية  
حالة البيتوتة في ليله أو ليتين است بقدر الماد الكفاية لاشهاد الماردا الحزم والروى في حقه ان بعض  
عليه من الواحل ان وصيته تشهد عليها بغيره بغيره وعياله عش قال الطبري في شرح الصايغ  
ما معنى ليس وقوله بيت ليله أو ليتين صفة ثانية لا شئ ووصى بصفة شئ والسنن خير قال المطاوي  
قديلتين ما كدو ليس بتدبير يعني لا ينبغي ان بعضه زمان وان كان قليلا الاوصية مكتوبة أو لولي  
تخصيص ليتين تسامح في ايرادها بالغة اه (قوله شرعا) عبارة بالمغنى من الاشكاله (قوله كباقي) أي في  
قل انما شري تقارب قبل قول المصنف كعمارة كتسبة (قوله وعليه) أي على أيها قد تباع (قوله أي دائما) أي  
فكلام من سلب العموم لان عموم السلب (قوله ما يصر بتقدير الجواب الخ) معقد اه عش (قوله  
بالغرف) أي بغير مرض المرض بالغرف (قوله محض من بيت الخ) قد يقال هذا لا يناسب الكلام فيمن  
الوصية بمعنى التبرع اه وشدي (قوله محض من بيت الخ) به أو ينبغي كمال الاستوى انه يكتفى بالشاهد  
الواحد اه معنى أي ان كان هذا ما كافي شرح الروض أقول بظاهره كفا يتعاون كان القاضي لا يحكم شاهد  
وعين الخ في غير شرحه رأيت ما ياتي في الاصل من قول الشارح والنهاية نعم من باقير بتدبير من بيت  
بالخط أو قبل الشاهد واليمين ينبغي انه لا يكتفى منه بذلك اه قال السديد عرقه باقير وقال السديد كان  
أولى فيما يظهر اه (قوله ان ترتب الخ) أي اذا لم يعلم بذلك أي الحق من ثبت بقوله بخلاف ما اذا كان به من  
ثبت بقره فلا تعيب الوصية به قال الاذري اذا لم يشع منهم كتسبه كالورثوا الموصي لهم انتهى وهو حسن  
معنى وشرح الرض (قوله الحق عليه الخ) عبارة بالمغنى والروض مع شرحه حتى لله تعالى كذا في وحق  
لاكتنيز كود يعومع صواب (قوله وعنده) لعل المراد بتعويله بعد (قوله أو ضياع الخ) هذا استمرادي  
والا فالكلام في الوصية بمعنى التبرع لا الا بصاء عبارة سم قوله أو ضياع الخ انظر ادخاله هنا مع قوله لا بمعنى  
وصل خير دنياه) كان المراد بخير دنياه ما صدر من غير دنياه وبغير عقابه ما يقع بعد موته من غير الخير الذي  
تسبب فيه بالوصية (قوله بالقر بن الغيرة في حياته) قد يقال القر به الصادرة من الموصي ليس الا الانشاء  
وهو في حياته والواقع بعد موته انما هو اثر الانشاء وهو وصول الموصي به للموصي له وقد يجاب بان نحو  
الاعتاق الموصي به ببقائه بعد الموت واعطاه في بعد موته الموصي به فونه بنسب اليه لتسبب فيها (قوله أو  
ضياع الخ) انظر ادخاله هنا مع قوله السابق لا بمعنى الا بصاء يحرم الخ أي فالاحكام الخمسة متصورة فيها (قوله

فجاءه الخفافه لما في الايه فصرخ من عرف من الله متى في قوله وسعد هوز كره بال اذ على اللسان في سعد حوان ورتبوا  
 حرم على ما في وأزكاهم وصرخ وصرخ في يومه في يومه في هذا الترتيب سعد ما وأهل الله الأصل يقال (تصع وصية كل  
 كلف) كلفه ألبعض مختار عند الوصية (٤) (وان كان) غلبا وشيئا ما في بحج عليه أو (كافر) لوجي بيان أسر ورق بعده ما

لعاصم الجرفانه حرام حيث غلب على ظنه اتخاذ خراوسكر ومحيث توجهه قطع الوصية اه عش (قوله)  
 فيها) أي بالعصية والكره (قوله) فهو مسلم) يتبعه استثنائهم بعتق عليه كي يمسكهم ويحرمون إذا دلوا  
 وتظاهر الكلام بالطلان لكافر عند الوصية وإن أسلم عند الموت ولو ذهب لأصله حيث كان مذهباً اه  
 ووافقه قول عش قوله أي مصنف أي إذا بقي على التكفر لم يزل الوصي اه (قوله) على الأولى) أي الجهة  
 العلمانية قوله كثر وقوعها أي الأولى أي وقوع الوصية عليها (قوله) ونحوه) عبارة أنها نهاية القبار والقناطر  
 اه (قوله) فهو غير عال) عبارة أنها نهاية والمغنى قبور الأديفاء والعلماء والصالحين اه (قوله) وتسوية قبره  
 ولو بها) نافية أنها نهاية هنا وقال عش والعصمة ذكر في الجنائز اه أي من جوار الوصية التسوية  
 وعبارة قبور الأنبياء والصالحين في المسبلة (قوله) وليس كذلك) أي نعم الوصية اه عش (قوله)  
 والمباحة) عطف على القرية اه عش ثم قوله ذلك إلى المتن في المغنى (قوله) قلنا أسأري الخ) سباني  
 تخصيصه بالمعنيين اه عش (قوله) وكافر) قضية كلامهم تخصيصه بعين (قوله) فإلام يات الخ) أي فلا  
 تصح الوصية اه عش (قوله) أومع نزول المارة) اعتمد المغنى أيضاً قال عش ومنها لكناش التي  
 في جهة بيت المقدس التي يربها المارة فإن القصد دينها التعميد ونزول المارة طلوي اه (قوله) على الأولى  
 أي تغليب العمرة اه مغنى (قوله) أما إذا كانت معصية) أي أومكرها اتخذها مكر اه عش (قوله)  
 من مسلم) بل قيل إن الوصية بينه الكنيستين المسلم وردة ولا تصح أيضاً بغير موضع لبعض المعاصي كخناوة  
 اه مغنى (قوله) المتن كعبارة كنية) قد يستشكل التمثيل بعبارة الكنيستين لعمامة العامة إلا أن يجعل  
 تنظيرها أو يقال أراد بالجهة العامة وليس شخصاً معيناً بليل المقابلة أو يقال هي جهة عامة باعتبار المتغير  
 فانه غير معين (تنبيه) \* فيبادر أن حقيقة الكنيستين هي التعميد وقضية ذلك جعلها على ذلك عند الإطلاق  
 حتى لو أوصى لكناش بلد كذا أو جعلها لها هل هي للتعميد أو لا حكم بطلان الوصية فإن تبين أنها ليست  
 للتعميد تبين صحتها اه سم (قوله) وكذا فهو توراة الخ) عبارة المغنى وكذا التوراة والأصلي وقرأهمها  
 وكذا كتب الفلسفة والتوراة وسائر العلوم المحرمة اه وإذا النهاية وقرأه أحكامهم يعالهم ودانصارى  
 اه قال عش قوله وكذا التوراة الأصلي أي ولو غير مدلين لان فيه تعظيماً لهم اه فليراجع (قوله)  
 أهل حرب أورد) بخلاف أهل التمتنايه) وسم (قوله) بقصد تعظيمها) أولاً بقصد شئ اه سديد

فبها وكذا إذا أوصى لغير  
 جهة بشرط عدم المعصية  
 والكراهة أيضاً من ثم  
 بطلت لكافر بقول مسلم أو  
 مصنف وكان وجه اقتصاره  
 على الأولى كثر وقوعها  
 وقصدها بخلاف غيرها لجهة  
 وشمل عدم المعصية بالقرية  
 كنبه معصية ولو من كافر  
 ونحوه على قهر غو عالمي  
 غير مسيلة وتسوية قبره  
 ولو بها لانه ولو بغيرها  
 انتهى عنه وفي زبادان  
 العبادي لو أوصى بأن يدين  
 في بيته بطلت الوصية لعله  
 بناء على أن المغنى في البيت  
 مكره وليس كذلك  
 والبلحة فكأن أسلوى كغلو  
 منا وإن أوصى به ذى  
 إعطاء غنى وكافر وبه  
 رابط لنزول أهل النعمة أو  
 سكاهم به وإن سببه كنيسة  
 ما لها بان يابيل على أنه للتعميد  
 وحده أومع نزول المارة  
 على الأوجه أما إذا كانت  
 معصية فلا تصح من مسلم  
 ولا كافر (كعبارة) أو  
 ترميز (كنيسة) للتعميد وكذا  
 فهو توراة وتعلم بحرم إعطاء  
 أهل حرب أوردتو وقد  
 كنيسة بقصد تعظيمها

يقال الذي نزول بالموت الذي هو وقتها فهو من أهل الولاء عند العتق فالوجه صحتها بالعتق أيضاً كما  
 وهل يجري ذلك في المكاتب بأذن سيده (قوله) فهو مسلم) يتبعه استثنائهم بعتق عليه كي يمسكهم وتظاهر  
 الكلام بالطلان لكافر عند الوصية وإن أسلم عند الموت ولو ذهب لأصله حيث كان مذهباً اه (قوله) ولو  
 فغيرها) بخلافه حر (قوله) وكافر) شامل للحرى ولا نافية قوله إلا في أهل حرب لأن صورته أنه غير  
 باهل حرب إلا على قصدية فإثرها المعصية نية ذلك أنه لو عبرها كان كافر كانه (قوله) وإن سببه كنيسة)  
 اعتمد حر وقوله أومع نزول اعتمد أيضاً حر (قوله) في المتن كعبارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل  
 بعبارة الكنيسة للجهة العامة لأن يجعل تنظيرها أو يقال أراد بالجهة العامة وليس شخصاً معيناً بليل المقابلة  
 أو يقال هي جهة باعتبار المتغير فانه غير معين (تنبيه) \* فيبادر أن حقيقة الكنيستين هي التعميد وقضية  
 ذلك جعلها على ذلك عند الإطلاق حتى لو أوصى لكناش بلد كذا أو جعلها لها هل هي للتعميد أو لا حكم بطلان  
 الوصية فإن تبين أنها للتعميد حكم بطلان الوصية أو لا حكم بصحتها ولا ينال الأولى قول الشرح للتعميد حدث  
 دل على أن التعميد لا يساهل لأنها قد تعلق على مائس للتعميد ولو تجاوزا لفتأمل (قوله) أهل حرب أورد) أي  
 بخلاف أهل النعمة كذا خطا شخصاً مائس الخلى وسأى وفي شرح التمسك بقوله وتصح لكافر ولو حربياً  
 ومرتد الخ ما منه مال أو مسلم من مرتد أو محارب أو يقتله أو يقتل غيره وعدواً فلا يصح لأهل المعصية اه وبقي  
 مال الوصي لزيد الكافر أو الحر في أمواله فهو بمنزلة البطلان أيضاً إذا وصفه مذكراً يجعله منظوراً إليه وهو  
 معصية وأى فرق بين توله أهل الحرب وأهل الردة قوله لزيد الكافر أو الحر في أمواله ولا ينفى ذلك

لا نفع بمقيمها أي ليس في تقديمها بظهر واختار جمع المتع مطلقا (تنبيه) هو وقع لشخص في شرح الرض أنه على وجهتها على الكفاية ومن أسرها بأن الوصية لاهل الحرب مما تقرر لا ساري أولى ثم أتت بعد قوله في شرح وجهتها في روضها الكلام في العينة فلا تصح لاهل الحرب والردو يجب بيان مراده بابل الحرب في (١) الأولى ما صدقه أي جامعهم بينهم فلا ينافي كلامه خيرا كذا على عليه تقرر بعد ما ذكر

عبارة عن ورجع في ذلك المأى الموصى فان لم يعلم من شيء بالقرائن فان لم يقرر فحق بطلت عملا باظهاره والاصل من أن الوصية له لتعظيمها له وبدون من سم موافقة قوله لا نفع الخ أي لا يقدح بمقيمها إقامة الغير بعد فانها تصير هذا القصد اه كردى (قوله مطلقا) أي قصد تعظيمها أو دفع المقيم بغير الغير بعد (قوله وجهتها) أي الوصية وقوله بطل الخ متعلق بغير الماصد وقد مر ما فيه من ضرورة (قوله والكلام الخ) مقول القول وقوله في العينة أي الحرب والمرفق العينة (قوله أي جامعهم الخ) بالجر تفسير لاهل الحرب بان ذكر أول كلام شرح الرض (قوله فلا ينافي) أي كما شرح م شرح الرض أولا (قوله كذلك ليس) أي ذلك الراد وقوله المذكورة أي كلامه آخر بقوله فلا تصح الخ هذا ما ظهر في فصل عبارة لكن وصلها به كان المناسبتة تقديم ذلك في قوله فلا ينافي الخ الآن قال تعالى في روضها هذا لا ختموا الاضطر في قوله فيه (قوله أو أوصى) التي قوله الآن يفرض في النهاية الاقوله خلافه ان اعترضه (قوله أن يكون معينا) أي عدم العينة اه مغنى وقد أفاض أيضا الشارح والنهاية ويقولها السابق وكذا أو أوصى لغير وجهتها الخ (قوله ولو وجه) أي ولو كان التبيين وجه (قوله لما ينافي الخ) لتعليل الغاية (قوله كذا كفي عنه) أي من قوله أن يكون معينا اه عش (قوله بما بعده) أي بقوله أن يتصور له ذلك (قوله اعترضه) أي لمن (قوله لان المهم الخ) توجه لكفاية ناذ كره ما يحذفه واستأنه اه (قوله وهو) أي لما الخ (قوله بعدد) أي قد نافع قوله الآتي بارت (قوله صما اعطوا) أي صحت الوصية بلفظ اعطوا الخ (قوله وهو) أي الغير (قوله وأن يكون الخ) عطف على قوله أن يكون معنا (قوله كأصغر به) أي بقصد حال الوصية (قوله ثم) أي من أجل أن الغير تعالى الوصية لا يورث (قوله بطلان) اعتمد القى أيضا (قوله لانه) أي الوصية تكمل الخ لتعليل البطلان (قوله لانه) أي الثاني (قوله وقد صرحوا بذلك في المصداق الخ) هنا كالصريح في أنهم لم يصرحوا به في غير المصداق اه مصر به في الشامل الصغير على الإطلاق عبارة لا لاحد العبدن أي لا يصح الوصية ومن سبب جدا انتهى اه رشدي (قوله بقول جمع الخ) نعم القى (قوله فيما بينهم) أي إجماع أنه لا يشرط وجود وقت الوصية اه رشدي عبارة الكردى أي إجماع أنها تصح لمصديسين أو لرجل يحدث وهو ليس مقصود لهم اه (قوله بارت الخ) متعلق بالمالك اه سم (قوله والى) وما ذكره الرافعي في باب التسم أه لو أوصى بما لا يورث التماس به وهذا مستقيم على النقص والحذف الخ على الأصح هذه في الحق فتبسط وصفت بل لو ارثه لانه هو الذى يتولى أمره اه مغنى (قوله صحت الخ) معناه اه عش (قوله أهم تبع) الأولى تعمله كما في النهاية (قوله الأولاد الخ) مبتدأ خبره قوله الخ ولا ينافى مقوله ثم أي في الوقت والحال مقول القول عش وكردى (قوله وهو وجه) أي القاص وكذا ضمير قوله الآتى ولا ينافى مقوله ثم أي في الوقت وقوله هنا في الوصية (قوله منتظر) أي إلى الموت (قوله الآتى) أي: غا (قوله لم يلحق الخ) متعلق بقوله لا ينافى (قوله لا ينافى) أي بالتعلق وكذا ضمير ثم وضمير فيه (قوله أنه) وهو تعلق الموصى به بالموصى به (قوله وجمعا) ما سببا بين وجهتها المقاطع المر بى لجواز أنه مصور بمن لم يوصف بقطع الطريق ويحتصل الصحة كإصغر به تعبيرهم البطلان بين رتب الخ من التعبير بالمر بى الخ (قوله بارت الخ) متعلق بالمالك (قوله الآن يفرض بان من شأن الوصية الخ) أن أورد بان من شأن الوصية ذكر أن الغالب أنها لاتصح الا كذلك فهذا لا يدل على امتناع ما صدق ذلك أن غلبت وقوع الشيء لا ينافى وقوع غيره على خلاف الغالب وإن أراد بذلك أنها لا تغلظ الا

زدا لوجود من سمعت له من الأولاد صحت لهم رعا كلفوا قياس الوقت الآن يفرض بان من شأن الوصية بقصدها عطف مع من وجود خلاف الوصية له للدوام المتعنى لشبهه للمعدوم ابتداء ثم أتت بعضهم اعتمدا لقياس ما به يقول الرضا الأولاد والربة والنسل والعشيرة العترة ما ذكر تالى الوصية وهو تعمله ما بان الملك ثم نأخر وهذا منتظر فاذا كفت التبعين في النأخر فاولى المنتظر ولا ينافى لتعليل الرافعي الآتى لما علمت ان التعليل فيها لا يتصل به أو ردف تضر التبعين بقصد وجمعا

استند والغزير فقالوا له يا أبا عبد الله لم تنزلت للعدوم مجتمع كما سهره راوي تعليلا المعذنين نعلان الوصفي استحققه هذه المرأة وأسدل بعضهم ذلك خراياها فوالله لو أوصى بعضهم بغيرك ليقبلكوا لحيي ثم قال الوصفي ثوبه الأول لا خير في صرفه فهو موجود في يوم الوصفين من أوله بعده أه وفي غير العبد الأول لا دفن وما قاله أولئك من العيان قال يظهر نعلان الوصفي أن النصفين استعمل ما باقية في يوم الوصفين وتريد الجسد راوي ثم قال الوصفي الأول لا شأن من سيدن ثم قال فاختاره بعضهم بالفاخذ ثم روى عنه صاحبها الراوي ثم روى عنه غيره صحيح فروعهم فكأنهم لم يذكره راوي غير قلنا

[illegible]

وهو يعلم أن الوصي لفلان يعني أن الموت قبل البلوغ غرضي لو أرى أو يمين أن بلغ وغنمته قبل بلوغه مع رجل بشر طعن لا بد من البلوغ في حصة الزمعي أن هذا من قولهم في شيء أن يكون مخطئا لما أوشكت خاستمدر أو جوسمدر في لا بد من البلوغ والاشتهاء في حصة السيد كسائر الصفات الملقية عليها فإن دخل أو شاع به موت السيد فلا بد من وفاء بقوله فإن التديريه أحكام خاصة في الحجة فاشترط تحققها وجود المعلق به في الحجة لتعلق الوصية بالثبوت ليعلم (أ) الأحكام التي قبل الموت لجواز الرجوع عنها القول فلم يتحقق وجود المعلق به في الحجة بل لا يبعد جوسمدر لا بعد الموت كما

ينبغ أن يعرف ولو كان قوله استرجعت (قوله) به يعلم (الخ) أي بمقاها المارودي (قوله) الآن (عوت) أي الفلان الموصي به وكذا ضمير أن بلغ وضمير بلوغه (قوله) لتحققها أي الأحكام وكذا ضمير لتعلم (قوله) وجود المعلق به (الباهم على نظيره) لا شيء على (قوله) أو أوصي (الخ) عطف على قوله أوصي فلان يمين الخ (قوله) لم يفعل (كذا) أي شر بانخر أو الحسن أو الرجوع إلى بلد مثلا (قوله) قبل الخ) أي فعلت الموصي (قوله) فلا نفه (أي شيوة كلامهما (قوله) ولو أشار الخ) إلى قوله والحاقهم السنة أشهر في النهاية والمغني (قوله) ولو أشار الخ) كله دفع به ما يترجم من قول المصنف يتصوره الملك من عدم حصته بمال الغير ثم أيسر في النفس ما صرح بذلك (قوله) المارودي (الخ) فإن كان ذلك بعينه بعينه قطعها له معنى (قوله) بحيث ياتي وهو المعتقد نهاية والمغني أي لأن العرف في الوصية نوقت الموت قبول أو دأعش (قوله) المارودي (الخ) حوا كن أو رقة قل من زوج أو شبهة أو زنا أو نهاية (قوله) حياحية مستقرة أي يقتضيه قوله والأي بان انفصل ميتا ولو حياحية غير مستقرة أو شلف في حياته أو في استقرارها وقول المتن بان انفصل الخ أي أو عرفت أو رفته وجوده الممكن عند الوصية هذا كمن أخذ عمر في موت الخ فلما رجع (قوله) فيعلم أنه كان موجودا عنددها ومعنى قولهم أن الخ لم يعلم أنه يعامل معاملة المعلوم ولا نقد فلا بد من المخرج من وزنه المرافق لاختلاف في الله لا يعلم أنه سدد (قوله) لا لحسن السيد (الخ) ولا بالاحتياط مدة الخ في ذلك من سنة أشهر بلفظة الوطوع والعرفان من زمن العلق بحسب من السنة أه سم من الخ (قوله) ومنه يؤخذ الخ) أي من التعليل (قوله) غشيان الخ) أي وطئه (قوله) بيت (أوله) أي الفرائض (قوله) أو كان) أي أو الفرائض (قوله) كان) أي الفرائض أه عس (قوله) لما ياتي) أي في شرح استحقاق الظاهر (قوله) هنا) أي في الوصية (قوله) لا يخالف الخ) عبارة النهاية والمغني هو الذي قال وصفتيها وهو هو المعتقد أه (قوله) ثم) أي في الطلاق والعدد (قوله) لحظة الملق الخ) أي سببه وهو الوطوع عبارة النهاية والمغني بتقدير من يسع الوطوع الوضع أه (قوله) وما هنا) أي في الوصية (قوله) والوضع آخر السنة) قد يقال أن اقتران آخر السنة فذلك الخ دون سنة أشهر والانفصال للمارودي فم يغارون هذا قوله السابق بان انفصل المومن سنة أشهر وأي فرق بين دون ودون أه سم وقد يقال أنه لما تعدد راجعة إلى العصة (قوله) لا احتمال حدوث من ذلك الفرائض بعد الوصية) عبارة شرح المنهج لاحتمال حدوثه معها أو بعدها زاد الخ في التعليل والاصل عدمه عندها قال شيخنا بعد الأصل الذي لم يعارض ظاهر أي فلا رد أن الأصل أن يقع ما إذا لم تكن فراشا علم وجوده عندها زاد الخ أيضا لأنه لا بد من بقض مدة الخ في ذلك من سنة أشهر لحظة الوطوع والعرفان كمن قال شيخنا كله ويذهب ما صرح به في شرح المنهج من أن زمن العلق يخصو بسنة السنة أشهر فلا يقدر في ذلك بقض مك الخ في البع من سنة أشهر باعتبار كون زمن العلق من جهة السنة ثم اعلم أن هذا لا يشك في عبادتي من الاستحقاق أو أدلته لا ربع سنين ولم تكن فراشا إلا أنما ينشأ على مقتضى ما تقر وبان حياحية من العلق من جهة أربع لا إشكال في الاستحقاق حيث لا يصدقها لم تلد لا بد من أن تكون الخ فلا تأمل فانه قد يتلبس أه (قوله) والوضع آخر السنة) قد يقال أن اقتران آخر السنة فذلك الخ دون سنة أشهر والانفصال للمارودي فم يغارون هذا قوله السابق

اقضية كلامهم في هذا الباب أو أوصي به. وكذلك أن لم يفعل كذا فقبل وتصرف في الموصي به ثم فعل ذلك بان بطلان الوصية والتصرف فيه رجوع الزمان بعين الموصي به أو بعده ولو بعد مدد أو عام وقتة من أي مختلفا لما ياتي من باب الباقيين من قبول الوصية لتعليق دون الشرط فضعف لما علت من قصر ج المارودي بخلافه ولو أشار الملق غير موقوفه أو وصيته بمذموم ملكه بحيث ياتي بعاقبة أو قسمة الخ (وتعذر) بالتمسك بان انفصل حيا) حيا مستقر أو المالم يستحق شأ كالزوج (وطم) أو ظن (وجوده عندها) أي الوصية (بان انفصل المومن سنة أشهر) هنا وان كانت فراشا زوج أو سيد لأنها أقل مدة الخ فيعلم أنه كان موجودا عندها فان انفصل سنة أشهر فكثر منها (والمرأة فراشا زوج أو سيد) وأمكن كون الولد من ذلك الفرائض (لم يستحق) لا لحسن السيد من ذلك الفرائض بعد

الوصية فلا يستحق بالثبوت يؤخذ بخلاف قول الامام لا بد أن يمكن غشيان ذي الفرائض أي عادت فان أحالتها العادة الفرق كان كل من بين أه والوضع دون سنة أشهر أو كان مسموما كان كالعالم لما ياتي أن الظاهر وجوده عند الوصية أي خروا لحاقهم السنة أشهر فقط هنا بما توفيق لا يخالفه ذكر وفي الطلاق والعدد من الحاقها بما توفيق لأن المخطأ الاحتياط للبعض وهو ما يحصل بتقدير لحظة العلق أو مع الوضع نظر القالب من أنه لا بد من مائة تسع مائة من المستقصات في حكم ما دونها أو مائة تسع مائة من عدم الوجود وعدم الاستحقاق ولا داعي للاحتياط وذلك الغالب يمكن أن لا يقع بان يقارن الزوال العلق والوضع آخر السنة فتقطنر والهاذا لا يمكن وأن لمحو السنة بما توفيق هو هذا



لنفخذ كونه أول من قول شين في نفس من جميع ما علمه ان العبرة بإمكان عقولته (٩) العول لا لاول المدعى بل لمقتضى الخلاف السليما

انفرد بين العوليين جعل مطلق العول من باب الاستق للحكم (قوله كونه) أي في الفرق بين البابين  
 (قوله في السلك) أي في جميع الابواب غير (قوله ولا ينافي) أي كون العبرة بإمكان المقارنة الخ  
 (قوله من لخطه) أي عولته (قوله وذلك) أي كون ما ذكرته أول من قول الشيخ (قوله في سائر الابواب)  
 أي في جميع (قوله في أعمال) بمسندة كاللذان والعدد (قوله فان أراد) أي الشيخ بذلك أي عقوله  
 ولا ينافي ما لم يصح كل من التعبيرين الخ أي ما هو صريح قوله آخره بذلك صلح ان كلا صحيح (قوله من  
 التعبيرين) أي الخلاف السليما عولها والخلاف بما عولها (قوله سهو) أي اللز في النهاية والمقتضى  
 (قوله عليه) أي المصنف (قوله لسنة أشهر) عبارة للمقتضى وكذا الرض كما في سم لكون سنة أشهر  
 اه وصورة السد عرقوله لسنة أشهر كذا في أصله وجه الله تعالى وهو ينافي ما تقرر من الخلاف بما عولها اه  
 وقال الكردى انه على حذف مضاف أي لكون سنة الخ (قوله لفوق سنة الخ) الا في المقام سنة أشهر  
 فاكتر (قوله أو كانت انفصل الخ) هذا ما أخرجه الشارح عن قول المصنف المار والمراد فراض زوج  
 الخ بقوله وامكن كون الفاضل ذلك الفراض فكان الاتساع يزيد وكان محسوما (قوله لكون سنة أشهر  
 الخ) قد يقال لا معنى للتقيد بكون سنة أشهر من فرض أن الاتصال لا كثر من أربع سنين من الوصية  
 اذ من لازم ذلك عدم وجوده عند الوصية وان كانت فراضا وانفصل لسنة أشهر فاكتر منه فكان ينبغي أن  
 يتركه زاده بقوله عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراضا أم لا وسواء انفصل لكون سنة أشهر من  
 الفراض أو اكتر منه ويرد ذلك الاعتراض أيضا على تقدير المتن به عدم الفراض في صورة الاتصال لا كثر من  
 أربع سنين لكن يجب بعبارة كونه صورة لا كثر من سنة أشهر من الفراض أو اكتر منه (قوله  
 عقب الخ) أقول لا ينبغي ما ينبغي بل الذي ينبغي أن يقول عقب قوله لا يستحق وكذلك لا يستحق لو كانت فراضا  
 وانفصل لا كثر من أربع سنين من الوصية سواء انفصل لكون سنة أشهر من الفراض أو اكتر منه (قوله  
 ولا كثر الخ) وقول المتن أوله وانه كمنها راجع لصورة الفراض التي في الشارح بصورة عليه التي  
 المتن ولا ينافي رجوعه للمتي في الشارح قوله ألا في ان وجود الفراض ثم وعنده ما الخ اذ المراد وجوده ثم  
 حقيقة حكم وعنده هنا لو حكم لان الفراض الذي انفصل لكون سنة أشهر من الفراض أو اكتر منه (قوله أي  
 الاكتر) أي من الوصية اه سم عبارة في أي دون الاكتر وهو الاربع فاقول اه (قوله وهذا)  
 أي وجود السبب الظاهر هناك دون هنا (قوله ثم) أي في الاتصال سنة أشهر فاكتر (قوله وعنده)

بان انفصل لكون سنة أشهر وأي فرق بين دون ودون (قوله فان أراد ذلك الخ) أقول وان أراداه يعتبر  
 الامكان عند تحققه والغالب عدم تحققه فينتج عنه انه لم يبرح في تحقق أحدهما فينتج (قوله ما لو انفصل  
 أحد أو اثنين لسنة أشهر ثم انفصل ثم أم الخ) عبارة الرض فان اتصل لكون سنة أشهر من الوصية ثم لم  
 يبعد لكونها من الولاد فأتى خاسقا اه (قوله أو كانت وانفصل لكون سنة أشهر من) قد يقال لا معنى  
 للتقيد بكون سنة أشهر من فرض أن الاتصال لا كثر من أربع سنين من الوصية اذ من لازم ذلك عدم وجوده  
 عند الوصية وان كانت فراضا وانفصل لسنة أشهر فاكتر منه وكان الذي ينبغي أن يتركه زادوه يقول  
 عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراضا أم لا وسواء انفصل لكون سنة أشهر من الفراض أو اكتر منه  
 و رد الاعتراض أضعافا على تقدير المتن بعدم الفراض في صورة الاتصال لا كثر من أربع سنين الا في فرضها  
 بين وجود الفراض وعنده ما تقرر من لكن يجب بعبارة كونه صورة لا كثر من سنة أشهر من الفراض أو اكتر منه  
 فالتأمل (قوله في المتن لا كثر من أربع سنين) أي في الحاليين (قوله في المتن أوله) لا يقال هو راجع  
 لعدم الفراض فقط وان أدهم تقرر والشارح خلاصة من ادقوله أو كانت بذليل قوله الآتي واصله الخ  
 لا تأتقر بل راجع لهما وقوله أوله من الوصية وقوله ولعله لا ينافي ذلك لان قوله في وعنده هنا أي لو  
 حكم لان الفراض الذي انفصل لكون سنة أشهر من عدم (قوله أي الاكتر) أي من الوصية (قوله وعنده)

وتقدر الزايسة على ما وطه الشمخ والمرد وهذا الضعيف الفرق بين الحاق  
 الأربع بما عولها والاستغنى عنها فاعلم ان صورة الفراض ثم وعنده

هنا غلب على التلويح التفرقة بينهما كما ذكر (10) والكلام كله مستعر فلهذا فرأى سابق ثم انقطع لما لم يرد به فلهذا فرأى أصلاً وقد

انفصل الأربع من قبل فأنزل  
ولسته أشهر فأنزل  
استحقاق قطعاً لاخصار  
الامر حيث في قوله الشبهة  
أو الزا وكذا لا يستعمل  
الحدوث فخصاً في أقرب  
زمان يمكن لأن الأصل عدمه  
فما قبله فله السبوق وقبل  
الوصية ولو قبل انفصاله على  
العدم ولو لم يتقدم بتروجه  
(وان أوصى لغيره) أمانة  
وقد يشبهها لغيره سواء  
المكاتب وغيره (فأشهر  
وقد) الموت الموصى  
(فالوصية لغيره) عند موت  
الموصى أي في عمل على ذلك  
لتصريح من قصد العبد على  
الأوجه بل إطلاقهم هنا  
وتفصيلهم إلا في البداية  
كالمرجع في ذلك وفارق  
بطلان نحو الوقف والهبة  
في هذا الفصل لأن المكاتب  
ناجز وهو ليس من أهله  
وهنا منتظر ولعله يعنى  
قبل موت الموصى فيكون  
المكاتب وقضية محقة وقضه  
على زبد ثم على عبد فلان  
وقصد تلكه لأن الاستحقاق  
في منتظر الآن في الموضع  
الوقف إن المكاتب لم يزل  
نظر لهذه الصورتين قبلها  
هو أن تملك سيده لأن  
الخطاب مع سيده إذا  
لم يتناهل الفن فهو مفرد  
جنون على أحد استمالين  
لا يعد ترجيحهم رأيت  
موتهم ربح موتهم ربح

أي ولو حكا سم (قوله هنا) أي في الانفصال الأربع فأنزل (قوله حيث عرف لها) أي إن أوصى  
لغيره وكذا يقال في قوله أمان الموصى (قوله سابق) أي على الوصية (قوله أصلاً) أي لا قبل  
الوصية ولا بعدها (قوله ولسته أشهر الموصى) أي بخلاف ما لو انفصل الموصى من شهرين من الوصية فله يستحقه  
كما هو ظاهر لقطع ما به كمن وجب دأبه وأماناً منه من شبهة أو زوا قد تقدمت هذه الوصية ليعمل  
منها عمن ورشدي (قوله فلا يستحق قطعاً) كذا في النهاية والمعنى (قوله على المصنف) وفقاً  
لأنه في وكذا المعنى آخر (قوله واه) ولو وصا به معنى (قوله وقد يشبهها) أي العبد إذا امتن وقوله  
لغيره متعلق بعبد اه سم (قوله وقد يشبهها) أي حقيقة عند من حره جازاً أو أمانة مطلق الرقيق  
متقدمه (قوله سواء المكاتب الموصى) عبارة للمعنى والروض مع شرحه وصح الوصية بلام وله أن لا تعنى  
بغيره كما تبين لأنه مستقل بالمكاتب ودوره كالقن فان عتق المكاتب نفسه والوصية ولو أوصى  
المرحوم ونحوه عتقه سم وصيته من الثلث استحقها وان لم يصر حصة إلا أحد هادى مدمع العتق يعنى كله  
ولا يشي بالوصية وإن لم يشا الثلث بالمرجع منه بقدر الثلث وصارت الوصية بثلث يصفه للورث اه  
(قوله عند الموصى) أي وإن لم يكن المكاتب عند الوصية اه عمن (قوله وان قصد العبد الموصى) خلافاً لأنما  
والمعنى وشرح الروض بغيره ويجعل محقة الوصية عند الموصى قصد تلكه فان قصد لم تصح كمنظيره في  
الوقف فله إن الرقة اه قال عمن قوله لم تصح أي بطلت وهذا هو الراجح (قوله وفارق) وهذا الفرق  
قال النهاية والمعنى وشرح الروض السبوق (قوله لأن المكاتب فيها ناس) فيمنظر بالنسبة للهبة فان المكاتب فيها  
منتظر لتوفيقه على القبض فان المكاتب إذا حصل عند القبض ولهذا صرحوا بأن زوائد الوهبها حصلت بين  
العبد والقبض (قوله من أهله) أي المكاتب (قوله واه) أي في الوصية للعبد مع قصد  
تلكه (قوله فيكون المكاتب) زاد شرح الروض والمعنى من السبوق ما به أولاً أو لا يعنى فلما كان اه  
وزاد النهاية لكن المعنى في الشق الأخير بطلان الوصية كما أفاضه الروض رحمه الله اه قال عمن قوله  
لكن المعنى أي على ما قاله السبوق والأفاهة السبوق يشبهه من اه (قوله وقضته) أي الفرق محقة الموصى  
وهو محقة لأنه يقتصر في التابع مالا يقتصر في المتروك ثم إنه ومعنى وشرح الروض قال عمن قوله وهو محقة  
المخاض الفيلسوف على الوقف من أهله قال وقضته على زبد ثم على عبد فلان (قوله كان منقطع الوسط  
الآن) يشد ما في الوقف إذا استمر اه (قوله وقد قصد تلكه) جله حاله على تقدير قدراً ومصدر منصوب  
على أنه مقول معه (قوله ويقلها) أي قول المكاتب وان أوصى لغيره في النهاية الأقوله على أحد احتمالين  
الذي يظهر وقوله أوصى موكذا في المعنى الأقوله ويظهر إلى أن الخطأ في قوله فله الزكوى إلى العبرة  
(قوله لاسيده) معلق على موت قوله ويقلها هو (قوله لم يصح) أي قوله بالاجاز (قوله لاسيده) أي  
وان من العبد كما قاله في شرح الإرشاد اه سم (قوله عليه لم يصح) أي القول (قوله يصح على القول الموصى) (قوله يصح على القول الموصى)

السيد لو أخرج عليه لم يصح لأنه ليس بمحض اكتساب كما فهمه قولهم لأن الخطأ بمعونه وأصر على الإمتناع في بعضها أي  
بأن من أن الوصية يجب على القبول وألّا فلا نظر هنا في عدم استحقاق العبد لأن تقرير المدعى كونه خاطئاً لا غير (فان عتق قبل ون

الموصى فيه ( الوصية تطلق بعد الموت وهو حرج ذو لوعق بعضه فقياس قولهم في الوصية للبعض ولا مهابة فبعض بينهما انه يستحق هنا بقدر حرجه والباقي للسيدة الزكسى وعليه خلافه هنا بين وجوبها بانواعها ( ١١ ) ويرفرق بان وجودها في عند الوصية فاستثنى ذلك التفصيل بخلاف

أى الزوج له ان يخرج من القبول والرضخه والحكم بينهما فان أحكم على ما بطل الوصية اه عـش  
( قول الله ) أى وان قصد الوصى السيوفتها نظر الى ذلك حيث صارها اه عـش ( قوله لانها  
تطلق الخ ) ويؤمن هذا التعليل انه لو عوقب بوجوده فمقتضى موت سيده اذا كان هو الوصى ملك  
الموصى به وكذا لو عاقب عتقه موت الوصى اذا كان غيره اه نهاية وهذا الوجه جاف ظاهر مما يافى  
الشرح والله اعلم اه سـدعير وقدم من الخى شرح الرضى فى أم الولد المدبر ما وافق انها به وقوله مما  
بان الخ يصح به قوله أو معه ( قوله ولو عوقب بعض الخ ) ولو باع بعضه فالوصى به بين السيدين اه معنى ( قوله  
يقسم ) أى الوصى به ( قوله انه يستحق الخ ) خبر قوله فاس الخ وقوله بقدر حرجه معناه اه عـش  
( قوله ويرفرق الخ ) يتأمل اه سم عـبارة السيد عرقه ويرفرق الخ نظر والذى يتبع التفصيل هنا  
كثير ثم رأيت كمالهم الا فى الوصية لميلد بتلسمه يؤيد ذلك كونه بقدر فرق الشارح فراجع  
وتأمله والله اعلم اه أقول راجع ولو ظهر في وجهه ثلثا لا يتصور فجا بان المهابة كالاتنى ( قوله  
عند الوصية ) أى البعض ( قوله ذلك التفصيل ) أى بين المهابة وبعدها اه عـش ( قوله والهـجرة  
الخ ) ولو خص بها أى الوصية بعضه الخ أو أجزأه فى واحد السيدين اختص اه معنى ( قوله كيوم  
القبض الخ ) فالوصية الهبة فى نوبة أحد وهما والقبض فى نوبة الآخر كونه هو من وقع القبض  
فوبته اه عـش ( قوله والاصح انما الخ ) عبارة الله فى ان ثلثا الموت بشرط القبول وهو الاظهر  
أو بالموت فقط فهو المعنى وان ثلثا بالقبول فقط فلهنق اه ( قوله والاصح ) الى المتن فى النهاية والذى  
القول واقتضى وارث الخ ( قول المتن ثم قبل ) شيئا اعتبار قوله هو دون السيد ولو بعته بعد موت الوصى  
اه سم ( قوله فللمشترى ) أى المشترى العبد ( قوله والا ) أى بان يبيع به فموت الوصى اه عـش  
( قوله ان أوصى الخ ) الاولى الواو قبل الفاء كافى الخ وفيها يضامان صنوان أوصى له بحال لم أعف فموت  
له أو باع فله مشترى أو باع انما هو فملكه فوصية الواو وساقى حكمها ولو أوصى له بثلث ماله بشرط  
تقديم عتقه فزعم عتقه بباقي الثلث اه ( قوله فيعتق ) أى ثلث رقبة اه ( قوله وباقى ثلث الخ ) الاولى  
وثلث باقى أموال الخ ( قوله وباقى ثلث أمواله وصية الخ ) وبشرط قبوله فلو قال له وهبت لك أو ملكتك  
وربكتك اشترط قبوله فور الا انوى عتقه فموت بارة قول كالأول وصية أهتقه ففعل ولا ترد أى الوصية ترد  
اه نهاية قال عـش قوله اشترط قبوله فور رأى بخلاف ما لوقال أوصيتك فموتك فانه بشرط القبول  
بعد الموت وقوله برده أى العبد فموت الوصية أهتقما ونوى بقوله وموتك نفسك أو ملكتك فاعتقها فلا  
ينافى قوله قبل وبشرط قبوله اه ( قوله واقتضى ولو نه ) صلف على قوله لقنه ( قوله وتوقف ) أى الوصية  
ان وراثته ( قوله مطلقا ) لعل المراد به ما كانت الوصية بالثالث أو باكر من وقوله ماله به أى الواو رقت  
والاولى الان باع اه ( قوله يصح الوقف عليها الخ ) خلافا للمعنى والنهاية فى صورة الاطلاق عبارة عما قال  
الزكسى وقياس ما جرى من جهة الوقف على تحليل المـجـه مستعمل الوصية لها أى عند الاطلاق بل أولى اه ( قول  
المتن أو أطلق ) أى أطلق فى قصد فعله بقصد نسيها اه رشدى ( قوله لان مطلق القتل ) الى قوله انتهى  
فى النهاية لا قوله كأشأ الى الذريع وقوله ولو نـالـك فى ولوات ( قوله وتقبل الخ ) وان قال أراد العلف  
صحت اه نهاية ( قوله المطلق ) مفصول دعوى اه سم ( قول المتن صحتها ) فلو باعها لمكها قبل  
الموت انتقلت الوصية للمشترى أو بعده فهو البائع كالعبد فى التدبير على الاصح فعلى قبول قبل

طروها بعد ما والعبرة  
الوصية ببعض ورمها  
بذى النوى بقوم الموت كيوم  
القبض لنهاية ( وان عـش  
بعدهم ) أو معه ( ثم قبل  
به ) على أن الوصية يتم ذلك  
والاصح انها تكون بالسـون  
بشرط القـبـول فـول فـتـكـون  
السيد ولو يبيع قبل موت  
الموصى فله مشترى والا  
فالبائع وعمل ذلك كافى فى  
عند الوصية فالوصى لم  
فرق لم تكن للسيدة بل  
ان عـش والافصى فى عـش  
لقنه وقبته فان أوصى له  
بثلثه فموت فى الشرعية  
فيعتق وباقى ثلثه وصية  
لن بعضه حر وبعضه ملك  
السوارث والقسم وارثه  
وتوقف على الاجازة مطلقا  
مالم يعقل موت الوصى  
والافصى للمشترى ( وان  
أوصى لهابه ) يصح الوقف  
عليها كائىل المسبة أولا  
( وقصد فليكون أو أطلق  
فباطلة ) لان مطلق القتل  
للمسك ولا لغيره حالا  
ولا ما لا يـهـ فارق العبد  
وتقبل دعوى الواو المطلق  
ببنيه وفى البيان لوقال ماله  
أخرى ما دام موثى بطلت  
فقط ( وان قصد علفها  
أو قال يصر فى علفها )  
فصح الام للملك

و ما كانت الصدور وتعلق ضبطه ( فالمتن قول صحتها ) لان مؤنتها على ما كلفه المقصود الوصية مع ذلك تعيين مرقف مؤنتها وان انتقلت  
لا آخر رعاية لقرص الوصى ومن ثم دلل بشرطه فظاهر على انه انما قصد ماله كالمالك وانما ذكره لملصقا أو بساطة

البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك للعقل وان صارت ملكا بغيره نهاية ونهضى قال عرش  
قوله يلزمه صرف ذلك الخ فتأذنه كونه ملكه ان الدابة لو ماتت وقصدت من الموصى به شيء بكل البائع اه  
(قوله نسيه الخ) عبارة النهاية بملكه مطلقا كقوله دفع درهمه لآخر وقال اشترى به عملا مثلا اه  
(قوله وتولا) أى الصرف الموصى الخ ولولا تصرف على مؤنة أو كان مما يتجمل بغير مؤنة لقاضى أو  
الموصى لم يتغير عنها أحد فالقضى يظهر ان انها تتعلق أى المؤنة بالموصى به ولوأوى بعلف الدابة التى  
لا تاكله عادة فلا قرب أنه ان كان الموصى جاهلا لصاحبها بطلت أو علم انصرف لما لملكها ولو كان العلف  
الموصى به مما لا ياكله عادة لكن عرض لها لمتناعها من أكله فتمثل أن يقال ان أيس من أكلها ياء عادة  
صلو الموصى به المالك كالمات والاحتفظ الى أن يتأقأ كها فليتمثل سم على ج اه عرش (قوله أو  
مأمور أحدهما) عبارة المغنى والنهاية الموصى أو أبا يمين ماله أو غيره ثم القاضى أو أبا يمينه كذلك اه  
(قوله كان ما بقى لما لملكها) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلائها شيئا من كملها فظاهر ان المراد  
مالكها عند الموت وان انتقلت بهذا كلفه اه سم (قوله ويشترط الخ) عبارة المغنى وصلى القول  
بشرط قبول مالك الدابة كسائر الوصايا اه (قوله قال الاخرى الخ) معناه اه عرش (قوله وان لا تكون  
الخ) عطفا على قوله قوله وقوله قال الاخرى معترضة (قوله كقطع الطريق الخ) عبارة النهاية كمرس  
قاطع الطريق والحريز والمخار بل لاهل الدابة اه (قوله وقياس ما باقى الخ) هو الوجه سم وعش  
(قوله وتوا لجلان الخ) خبر وقياس الخ (قوله على قوله ليقطعها الخ) بضمف القيس والمغنى عليه ان  
فقد قطع الطريق كاتصر به اخذنا بما مر اه فادع عليه فاختلف الوارث والموصى له فاقول قول الوارث  
أخذنا بما سبق اه سیدمر (قوله يختلفانها) أى يختلف الوصية للدابة المتخذة لقطع الطريق فى حق يمين  
الام (قوله فيما عا على معصية) الاعانة على المعصية متعين لجواز عطفها العمل ببيع اه سم (قوله  
ويظهر أنه باقى الخ) انظر لوعنى في هذه الحالة قبل الموت أو بعده ولا يبعد أن يقال انه فى الاول سم (قوله  
وتكونه) ويشترط قوله ويتعين عليه صرفها في مؤنة وفى الثاني تصح وتكون السبوق بتعريف صرفها  
في مؤنة المتعين فان من كان باقى منها السيد اه سم (قوله ما ذكر) أى فى الوصية لعلف الدابة قوله

مفعول دعوى (قوله وتولا) أى الصرف الموصى والا فلا قاضى لو وقف الصرف على مؤنة كان تجزى الموصى  
أو ألحا كمن حمل العلف وتقدم بها أو كان ذلك مما يتجمل بغيره ولم يتغير عنها أحد فهل يتعاق تلك  
المؤنة بالموصى به فيصرف منها لشيء من تمتة القيام بذلك الوصية أو تتعلق بقاء الدابة بقية فطر الذى يفاهرو  
هو الاول فليتمثل ولو أوصى بعلف الدابة الذى لا تاكله عادة فهو ل يتعطل الوصية أو تنصرف لما لملكها  
أو يغسل فان مات الموصى جاهلا لصاحبها بطلت أو علم انصرف لما لملكها فظهر والثلث غير بعيد  
ولو كان العلف الموصى به مما لا ياكله عادة لكن عرض لها لمتناعها من أكله فتمثل أن يقال اذا أيس  
من أكلها ياء عادة صلوا الموصى به المالك كالمات والاحتفظ الى أن يتأقأ كها فليتمثل (قوله ولو ماتت كان  
ما بقى لما لملكها) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلائها شيئا من كملها فظاهر ان المراد مال الكاهن  
الموت وان انتقلت بهذا كلفه اه سم (قوله ويشترط قوله) لو انتقلت عن مالكها عند الموت الى غيره قبل  
القبول فالوجه ان الشرط بقوله هو مال الكاهن عند الموت وان انتقلت عن ملكه اخذنا مما عرفت فى شرح  
الروض من أنها لو يستحق موت الموصى كانت الوصية لشئى أو بعده كانت البائع ثم فرغ على التفصيل انه  
لو قيل البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك للعقل وان صارت ملكا بغيره اه وعلى هذا ما اظهرناه  
فيما مر اخذنا مات الدابة كان العلف وما بقى من مال الكاهن عند الموت (قوله وقياس ما باقى الخ) هو  
الوجه (قوله فيما عا على معصية) الاعانة على المعصية متعين لجواز عطفها العمل ببيع (قوله ويظهر انه  
باقى الخ) كفى الوصية بشئى صرف في مؤنة (الفسير) انظر لوعنى في هذه الحالة قبل الموت أو بعده  
ولا يبعد أن يقال ان فى الاول تصح الوصية وتكونه ويشترط بقوله ويتعين عليه صرفها في مؤنة

تبعه على الاوجه كما اشار  
الى الاخرى اخذنا ما قاله  
فى البنية وتولا الموصى  
والا فاقاضى أو مأمور  
احدهما ولو المالك ولا  
يسلمه بغير ان احدهما  
ولو ماتت كان ما بقى لما لملكها  
كلمه فظاهر ويشترط بقوله  
قال الاخرى وان لا تكون  
مقتضى معصية = قطع  
الطريق اه وقياس ما  
باقى من معصية الوصية قاطع  
الطريق لان قال ليقطعها  
توقفا لبطان هنا على  
فسره ليقطعها على الاثر  
يفسر بان الوصية له  
تخصر في المعصية لاحتاح  
صرفه الموصى به في غير  
ذلك بصلانها فان  
قصدها بالرفق مع قطع  
الطريق عليها فمعاودة  
على معصية ويظهر انه باقى  
ما ذكر فى الوصية بشئى  
ليصرف في مؤنة فن الغير  
وان ذكرهم للدابة فما  
هو الغالب لا غير من ثم  
لأوى به معلوم فغيره

لزمه وتبين الصرف لعمارة بأربعة أعراف الموصى (وتصح لعمارة نحو) (مسجد) (١٣) ورواه ود رتبة ولون كافر انشاء وتوجبا لئلا

من أفضل القريب وصالحه

لا لمجد سبني الاتباع على

قبس مامرا غارا وكذا كان

أطلق في الاصح بان ذلك

أوصيت به المسعدون

أراد ذلك لعمارة في الوقت

انه حر على أي معتز لمعزاته

(وتصح) الوصية حينئذ

على لعمارة ومما جاءه ولو

غير ضروري به عملا بالعرف

وبصرفه الناظر لاهم

والاصح بأجتهاده وهي

الكعبة والضريح النبوي

على مشرفه أفضل الصلاة

والسلام وصرف لمصالحهما

الخاصة بهما كترميم ما

وهي من الكعبة دون بقية

الحرم وقيل في الأثر

لما كتبه كعبه وللحرم يدخل

فيهما لعمارة يظهر أخذنا

بما تقرره وما قاله في النذر

للقبر المنزوف بغير بيان

صحتها كالوقوف لضريح

الشيخ الغزالي يصرف في

مصالح قبور وابنا الحائز

عليه من بغيره أو

يقرون عليه أو يؤيد ذلك

مامرا نفا من صحتها

فتسعى قبره ولو أفعالها

أفعال الشيخ الفضلاني ولم

يؤثر فيه وتقوم فحس

بالطلة (يلزم) صرحا

وستان ولاهل القبة أو

العهد لكن لا بصريح

وذلك كاتصل الصدقة عليهم

(وكذا حري) بغير نحو

سلاح (ومرند) حال الوصية

لم على رده في الاصح

كالصدق بشارت الوقت باله

براد لعمارة ومما اعتزل ولا تصح لاهل الحرم

بوالد لولان يرد أو يحارب أو

يفعل كلاهم مع قبل أو كسر وفيما يظهر (وقائل)

في الوصية بالخ متعلق بساتي (قوله لا يتصل بالخ) ويشترط قبول صاحب الدار اه معني (قوله نحو مسجد)

أي من ضمنه عملة للقنار والجسور والأبواب المسبلة وغيرها اه عني (قوله لو باط) التي قول

المتن ولو أرت في النهاية لا لا قوله وقيل الذي يظهر في المتن قوله أو يقبل كذا في

المتن (قوله لا تشاؤم ترميا) وهل يتوقف على انشاء وصية فتوقفه أم لا قدس نظر العربا لا ثابت كانت

العمارة ترميا وأما الوصية بشارته مسجد فحري فطاعة أرض وبناها لمجد القنار أنه لا بد من الوقت

له والحق به من الان من القاضي أو بأنه لمجد لو كان المسجد غير محتاج إلى الوصية به حاذق في حفظ

مال الوصية به حيث توقع زمان يمكن الصرف فيه فان لم يتوقع كان كان يحكم التناهي لا يتوقفه زمان

بصرفه فالظاهر بإطلاق الوصية اه عني وقوله من القاضي الخ أي ان لم يكن وصي والافقه أو من

ثانيه أخذ مامرا نفا في الوصية لادابة وقوله لو كان المسجد غير محتاج الخ فيوقفه على إجماع (قوله لا تشاؤم)

أي عار فتمصر المسجد (قوله لا لمجد سبني) أي بالنسبة للمصالح كالمواظرة اه وشيخي (قوله على

قداس الخ) راجع على الاستثناء فقط والافتقار المستثنى منه بقية (قوله مامرا نفا) أي في شرح ان يتصور

القائم بصلح الوصية فيقبل ما رواه فيه ومنه ان يصنع بذلك طعنا لمجد المتأخرين جاتا لعادة الاتفاق عليهم اه

له الملك (قوله وبصره الناظر الخ) أي خليس الوصية الصرف فيقبل بغيره الناظر أولئك المقسم

ومما لا انفذ له من غير ما شئوره كضريح الممناع الشافعي رضي الله تعالى عنه فحصل على النذر صرفه قوله

القائم بصلح الوصية فيقبل ما رواه فيه ومنه ان يصنع بذلك طعنا لمجد المتأخرين جاتا لعادة الاتفاق عليهم اه

عني (قوله وهي للكعبة الخ) أو الوصية بترميم الكعبة والضريح النبوي وكانا غير محتاجين لذلك

حالا وفيما شرط من وقفه لكسوة ومما ياتي بذلك فينبغي أن يقال بصحة الوصية بدخول الوصية به أو بغيره

كسوة أي ماني ذلك من التعليل اه عني (قوله ما هو من الكعبة) أي سقط منها اه عني وفي

المعنى د يبغي في كمال ان شبهة الحاق الكسوة بالعمارة فانهم من جهة المصالح اه (قوله في الأول) وهو

الوصية للكعبة (قوله وللحرم الخ) أي الوصية للحرم (قوله مصالحهما) لعل الضمير لكسوة بقية الحرم

سم والظاهر أنه للكعبة والضريح النبوي اه صدد بعبارة الكردي قوله وللحرم فيدخل فيها

مصلحهما أي أو الوصية لحرم من الحرم يدخل في تلك الوصية مصالح الضريح والكعبة اه (قوله

لضريح متعاقب بغير صحتها) (قوله قوله) الظاهر في مقام الأضمار (قوله ومن بغيره) هل يجري هذا في

الوصية للكعبة والضريح النبوي كما هو قياس اه سم (قوله أو يقرن عليه) هل المراد من اعتداد القراءة

عليه أو مطلق الضريح وان انتفى فراه عليه فغيره نظرو ولا يعد الأول اه عني (قوله الشيخ الغزالي) أي

أو لئني صلى الله عليه وسلم اه عني (قوله ولم يوضح بمصالح) وتعليل اختياره اه عني (قوله ففي باطلة)

ثم قوله ولم يوضح بمصالحه عند الإطلاق وقيل على المسجد الصنفه فتصح على عبارة

وتعبرها اه عني (قوله لا يجوز متعاقب) أي حيث كانت الوصية كالأموال أو قبل موت الوصية تبين صحة

الوصية كالقديم للشرع في البيع اه عني (قوله لا بصريح) كالعبد المسلم قول المتن وكذا حري

ومرند أي معين اه معني وهو رده ان يقول أوصيت فلان ولم يرد كذا في الواقع حربا أو مرندا أما

لو قال أوصيت فلان بالحرى أو بالكافر أو المرند لم تصح عني وبم قول المتن وقائل في الظاهر) قال في

القول والخلاف في الحر فلا الوصية لقاتل الرقيق صحت خطا قاله ابن الرضيلان المستحق لذلك بغير موافق

السيد اه وقيل بصحة الوصية لمن يقتله اذا كان رقيقا وقد يقال لعمارة الوصية لقاتل الحر فلا الوصية

الثاني تصح وتكون للسيد يتعين صرفه في الوصية لقاتل الرقيق فان كان كاتبا أو ماني منها للسيد لا يباح للون

أصرفه كآثار العامة نفا تقتل بعد الموت لا يتغير الحكم بجهنم للفرق فراجع قوله مصالحهما

لعل الضمير للكعبة وبقية الحرم (قوله ومن بغيره) هل يجري هذا في الوصية للكعبة والضريح النبوي كما

هو قياسه (قوله في ان وقائل في الظاهر) قال في الترتيب والخلاف في المصالح لقاتل الحر فلا الوصية

لم على رده في الاصح كالمصدق بشارت الوقت باله براد لعمارة ومما اعتزل ولا تصح لاهل الحرم

بوالد لولان يرد أو يحارب أو يفعل كلاهم مع قبل أو كسر وفيما يظهر (وقائل)

حصولها بعقبة كاستبق بين فسادهما لامر الوصية لقاتل نفسا لغيره اه سم (قوله بان وصي الخ)  
 علوا تافقي وصورته ان وصي الجار حرم ثوبت اولان فيقتله ومن ذلك قتل سيد الوصية له لان الوصية  
 بعد وصية سيده كامر اه (قوله ولوعدا) أي تعديا اه معنى (قوله باعتبار الاول) بالجار الاول  
 (قوله ضيف) أي ضيقوا كما أنهم موقوفه ساقط اه عش (قوله الان ساقطه) أي فصم وصية  
 الحر بن بنة (قوله بعد القتل) أي ولو بعدا أخذ عاشر (قوله الان ساقطه) أي الوصية وقوله بعد  
 القتل أي بعد حصول سبب القتل كل من عدا انسان ولو عدا أم وصي الجارح وما ان الوصية وقيل الوصية  
 الوصية أول من حصل منه القتل بالفعل ثم قال آخر وصيت الذي قتل فلا يترك دفع الوصية بل ان الغرض من  
 قوله لذي قتل فلا تعين الوصية لاجله على معصية اه عش (قوله المستن ولو اوت) فرغ في فتاوى  
 السويطي مسئلة رجل ما ، وأوصى جماعة جعل ذو حجة أحد الأوصياء وصي له عيبلغ فهل يجوز  
 لزوجه ان تأخذ نظير ما يأخذ أحد الأوصياء الجارح الذي يظهر استحقيق الزوجه نظير ما يأخذ أحد  
 الأوصياء لا تليس تبرع بمقابل شبه الاجرة أو الجعالة للدخول في الوصايا ما يرتب عليها من الاضرار والنظر  
 والقيام بحال الأولاد والامور الوصية بها انتهى وأقول قد يصل بين أن يصرح بجعل المبلغ في تقطير الوصاية  
 فتستحق الزوجه بدون اجرة ولو توافر لا يصح بذلك فلا تستحق الان اجرا وأما شامل وفي الشق الاول  
 لو زاد ما يخص الزوجه على غيرها فليس يتوقف الزوجه على اجرة فبقية الورثة اجرة انظر اه سم (قول  
 المتن لو اوت) أي وصية الوصية لو اوت وان لم تفرح من الثلث اه معنى (قوله من ورثة متعدين) سذكر  
 بمقرره (قوله ان اجرا الخ) أي وتنفذ ان اجرا الخ فهو قيد لحذف اه يحبري (قوله المطلقين) أي قوله  
 ووجهه في النهاية والمخفي (قوله المطلقين تصرف) نص لورثة وكان الاول لغضا ومعنى جعله نصا باق  
 (قوله ان كانت الوصية الخ) راجع الى المتن أي وتوقف على الاجرة وان كانت الخ (قوله لغيره) ان اجرة  
 المخفي قوله على ان يعطى موصي الوصية ولو لم يكن لورثة الوصية البقية باستدافال الذي صالح اه (قوله  
 صالح) أي ليس بضعف ولم يرق الخ جتا لصح (قوله به) أي بذلك الخبر (قوله وفيه الخ) عبارة للمخفي  
 فائدة من الجدل في الوصية فالورث الخ (قوله اخذ) أي الوارث وقوله في اجرة ان من بقية الورثة وقوله لو له  
 أي الوصية اه عش (قوله فاذا قبل وادى الخ) عبارة للمخفي فاذا قبل لا يصدق عليه اه (قوله لابن الاوفى

لقاتل الرقيق صحت خطما اه ان الرقتان المستحق لثالث لغيره وهو السيد ولا خلاف انه لو اوصى لمن يقته  
 ان الوصية باطله اه وقد يقال انه اذا اوصى لورثته لم يورث الوصية ان قتله اما اذا اوصى له ولم يقته  
 فقتله ولا امر له فلا يشترط فسادها والامر ان حصولها بعقبة كاستبق انما يشترط فسادها لامر الوصية  
 لقاتل نفسا لغيره وقد قال له لو قسم قته حوايتا ورجعتا وصي لمن يشارك ذلك باذن الامام انه تصح الوصية  
 له كالاخرين لوجه اه فاذا توجه ذلك عليه لمقتضى كمال تمام اه كلام القوت وقياس ما قاله اول اصحة  
 الوصية من قته اذا كان موقفا (قوله واستدافال) أي بما قاله الذي قال في شرح الرضا امكن لكل البني  
 ان عمله أي ادوا به من بان بصل غير قوي ولم يدرك ابن عباس اه (فرغ) في فتاوى السويطي مسئلة  
 رجل مات ووصى جماعة جعل ذو حجة أحد الأوصياء وصي له عيبلغ فادى عدا له الجارح والزوجه  
 تأخذ نظير ما يأخذ الوصية به ولا وصية لأمه لو اوت ثمة الجواب أما أصل الوصية فالورث فلا يتعلق القول باطلها بل هي  
 موقوفة على اجرة الورثة واما هذه المسئلة فتخصومها فالقضية يظهر فيها استحقيق الزوجه نظير ما يأخذ أحد  
 الأوصياء لا تليس تبرع بمقابل شبه الاجرة أو الجعالة للدخول في الوصايا ما يرتب عليها من الاضرار والنظر  
 والقيام بحال الأولاد والامور الوصية بها انتهى وأقول قد يصل بين أن يصرح بجعل المبلغ في تقطير الوصاية  
 فتستحق الزوجه بدون اجرة ولو توافر لا يصح بذلك فلا تستحق الان اجرا وأما شامل وفي الشق الاول لو زاد

بان وصي لشخص فقتله  
 هو اوصيه ولو عداه فهو  
 قاتل باعتبار الاول (في  
 الاظهر) لانهم اختلفت بمقتضى  
 فاشبهت الهبة فلا ارث  
 وتبرع ليس لقاتل وصية  
 ضعف ساقط ولا تصح لمن  
 يقته الا بغير قته وتصح  
 لقاتل فلان بعد القتل  
 لا يفسد الا ان ساقطه  
 (ولو اوت) من ورثة متعدين  
 (في الاظهر) ان اجرا باق  
 الورثة المطلقين تصرف  
 وقتنا بالاصح ان الجارح  
 تستفيد لا ابتداء عطية وان  
 كانت الوصية ببعض الثلث  
 للغير بذلك واستدافال  
 وبه يخص الجارح الا يتولا  
 وصية لو اوت وحده أخذ  
 من غير توقف على اجرة ان  
 وصي لقاتل النفس أي وهو  
 ثلثه فان لم يترع له  
 بمحض ثمة أو بالقبض كما  
 هو ظاهر فاذا قبل وادى  
 لاذن ما شرط عليه أخذ  
 الوصية لم يشك في صحة  
 الورثة لان فيما حصل  
 ووجه به لم يحصل لمن  
 حال الميت شي غير بحسنى  
 يحتاج لاجرة بقية الورثة

فيه ومنه يؤخذ ان ثبت به انه لو اوصى لستوفته بكذا ان خطبت أحد اولاده كذا احد من عتقت استفتت الوصية غير اعتبار الاجزاء البقية لما قررناه لم يحصل من مال الميت شي خلاصا لعلق عتق عبده بعتمة بعض اولاده (١٥) فانه يحتاج الاجزاء ثلثا للعتقة المصرية ليعتد من جلة التركة

لمقابلته للولاء (قوله وبنه) اي التوجيه المذكور (قوله كذا) اي استثلا وتوله بعد موته لم يتعلق بقوله خدعت (قوله انه الخ) اي الاحكام المذكورة (قوله فانه يحتاج) اي العتق (قوله قال) اي الى المتن في النهاية الاثرية وتخرج الى وسبأتي (قوله فالشرح الخ) واقفا على (قوله كوصية من لا يرثه) اي لانساه ام مغي (قوله ولا يحتاج) اي نفوذ الوصية (قوله لا خصوص الوصية) ان أراد لا خصوصه فقط مع تسليم انه وارث لم يقيد اولاد خصوصه مطلقا فهو عتق نعم يكفي الاعتذار بان الوصية لم تجب المصروف اليه كان عتقة الاجنبي سم على ج ع رشدي (قوله فلا يحتاج الخ) اي لانه ليس بوارث ام عش (قوله بما ذكرته) اي بقوله من ورثة مملوكين (قوله وصية من ليس له الا وارث واحد) اي لانه لا وارث الواحد ام مر (قوله فانها باطلة) على الاصح ام معنى (قوله لا تعذر اجازته الخ) لقائل ان يقول لم اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد حتى طالت الوصية ولم يعتبر اذ لم يفرح حتى صحت اجزاء البقية سم وهو وجبه فالاولى بالتعليل بانه يسقطه بالوصية فهي لا تفسد ما باقى في المتن بل هي من جزئياته فلا حاجة لادعاء تقييد المتن بما ذكره ام مر دمر آتو فل قد تقدم في الغير انفس في أسباب الارث في شرح ونكاح ما يقتضي اعتبار اجازة الوارث الموصى له اذ لم ينفرد ايضا (قوله ولا تصح) عطفا على قوله رسا في الخ عبارة للفتو وبالميلقين التعريف ما لو كان فهم غير او يمنون او ينجو وعليه بسبق فلا يمنع منه الاجازة ولان وليه ام وهي احسن سكا (قوله ولا يمنع بها) اي لولي الاجازة ام عش (قوله بل توقف) اي الوصية رشدي (قوله الى كج) ساني في الوصية لاجنبي باكثر من الثلث لانه من جنسه مستقيم في المصروف فبطل على تفصيل فينبغي ان ياتي بغيره هنا ايضا ام يدعمر (قوله وان استبدله) اي الوقت (قوله والطلان) عطفا على الهاء في وجه (قوله له) اي البطان (قوله فلا يساغ) عبارة عن النهاية فلا يسوغ ام (قوله بالاصح) وان ابايع اربا حقي النكاح الا لا حالي كمال الصبر فان اجازة ذلك للموصى به والافصح على الورثة كماله ظاهر ام رشدي (قوله ومن الوصية الى المتن في نفس) (قوله اي الوارث) (قوله اربا ودهب الخ) اي قيتوق في نفوذ اجازة الوارث وقلة الكلام في الترتيبات المتفرقة مرض الوارث والعقبة بالورث ما لم يتفرع في العتقة فينفذها مطلقا لاجرة وان تصد به حرمان الورثة كماله في اقل الفصل الا في ام عش (قوله ولا يصح اجازة الخ) عبارة للفتو وان لا اثر لاجازة بعد الوارث مع جهل قدر المال الموصى به كالا وامن مجهول نعم ان كانت الوصية بجميع كبره وقالو ابعاد لزم من قلنا كثر المال وان لم يخرج من ثلثه فبان قلبا لولائف بعض اودن على الميت صحت اجازتهم فيكون كانت الوصية بغير معين وادى الميراث لجهل بقدر التركة كان قال كنت اعتقدت كثر المال وقد بان خلافه صدق في حيث دعوى الجهول ان لم تقم بينة عليه بقدر المال عند الاجازة وتنفذ الوصية فاجتاحت ان اتممت صدق وتنفذ الوصية في الجمع ام (قوله نسائي) اوفى اوائل الفصل الاتحاد لنهاية فاولا جازا لاجنبي التركة ثم ظهر له من ذلك في الارث وقال الخا خزن ثاذا نجا حيازته بطلت الاجازة في نصيبه شركه وبشبه طائفة في نصف نصيبه نفس والموصى له تحفظه على نفق عليه بشر كفيده ام قال الرشدي قوله في نصف نصيب الخ لانه مفرغ في هذا ان كان الموصى به النصف

على قدر ما يصيبه فممن غير اجازة فليس لهم نفقه كماله في الوقت ولا يصح لاجنبي من مفرغ في هذا الميراث او عينه فان كثر التركة فممن ثلثها ميسرة (ولا يرد وجه اجازتهم في حصة الوصية)

اللاحق لهم حيث لا احتمال لم يعمومهم بل بعد موافقة الواقع وان لم يتقبله كما يعلم مما مر فيمن باعمال آية ظاهرا حجة فمزم بعضهم بطلان القبول قبل العلم بغيرنا الموروثون بان بعد تبيين صحيح ولو ترأس الركن القبول بعد الموت لم يرفع العقيد على خلاف المعتدلا في الامن حينه كذا قاله غير واحد ونقضت في الموصى (١٦) يستحق الزاوية الحادثة في الوارث وقد يوجب بان الاشارة تنفذ لا عند عطية فاذمير يصح

ان المالك هو الوصية والقبول فيكون الزاد طالما لا شك بذلك لزاما من أصله الا ان يقال بان المالك منصف جدا فلا يقتضي ملك الزاد كالمقتضى القبض وهذا أقرب والعربية في كونه وارثا يوم الموت في وقت دون القبول كما يعلم مما ساذ كرفه منتهى فلو اوصى لاجب لحدثه ان قبل موته فهو مستلجني أو ولد ابن فانه فيه فوسيتوارث (والوصية لكل وارث بقدر حصته) مشاعا كمنف وثلت (لغير) لانه يستحقه بغير وصيته يظهر لاه نام ذلك انه مو كد المعنى للشرع لا مخالفه خلاف تعالى الى شد الفاسد (وبعني قدر حصته) كان لو ان ابنين وداروقنا فقبضهما سواه لخص كلا واحد (معتقون فقر الى الاجازة في الاصح) لاختلاف الاضرار والاعيان وذا صحت يد عن عين ماله لزيد ولو وصى لغيره بشئ لم يجر الوصي ان يعلني منه شي ولو ثلثا شلو فقر لهما نص علي الشافعي وصى الله متفق الاجمعت طالق قول الوصي ثلثا الى فلان

والشرك مشترك بالنصف اه (قوله اذ لا حق) الذي هو ولو ترأس في النهاية (قوله حديث) أي في حصة الوصي (قوله موصي) أي في حصة (قوله وان ثلث) أي ما ذكر من الرد الاشارة على قول الموصى أو شيئا الورثة (قوله وان يجرم الخ) مبتدأ خبره قوله بغير صحيح (قوله بطلان القبول) أي قبول الوصي أو شيئا الورثة (قوله وان يجرم الخ) أي وجود القبول بعده أي أوب اه رشدي (قوله ولو ترأس في الرد) أي وفاق الورثة عن القبول أي قبول الوارث الوصي اه الوصي بعد ما يقتضيه المقام والا فلا خلاف الا في ما اذا دار الوصي به بعد قبوله الوصية وفوره بعد الموت متعلق بالقبول (قوله لم يرفع) أي الرد (قوله على خلاف المعتدلا) أي في فصل المرض الخوف في ترسخ ولا يصح قبول ولا رد في سلتا الوصي فوه الامن حينه أي الرد (قوله اذمير يصح) أي ان الاجازة تنفذ الخ (قوله ان المالك الخ) هذا الكلام في حصول الملك بالقبول وان الوقف في تصرفه يغير الروض بان موته فحقلي اجزة معينة لورثة ليس لاصل الملك بل الوصية موصاه اه سم (قوله بذلك) متعلق بالملك والاشارة الى الوصية والقبول (قوله كالميت الخ) فيه ان الميت قبل القبض غير مكتراسا خلاف ما هنا على هذا التقدير اه سم (قوله وهذا أقرب) أي عدم ملك الوصي له لقر وان (قوله دون القبول الخ) الانسب بالبعد دون الوصية (قوله في حصة) أي القبول (قوله حديث) أي الوصي (قوله قبل موته) بغيره التاكيد (قوله فوسيتلجني) أي قصص بلا اجازة ان خرج من الثلث وتوقف عليها ان يخرج منه اه عش (قوله في حصة) أي الوصي (قوله فوسيتوارث) أي فتسوق على الاجازة مطلقا (قول المتكسر وارث) يخرج من الوارث الوصي بعضهم بقدر حصته كان الوصي لاجد بينا الثلاثة ثلثه فانما تصح وتوقف على الاجازة فان اجازها اخذها قسم الباقي بينهم السوية مقي قسم (قول المترو وبين الخ) أي ولسلك وارث بعني الخ المتخرج بعض الورثة لكن حكمه كالكل بالاولي اه سم قال المتني والذين كالميت فيما ذكر كلمته بعض المتأخرين اه (قول المترو وتقتصر الى الاجازة) سواء كانت الاعيان مملوكة أم لا اه نهاية قال عش عبارة الزايدة وانما يظهر الاقتضالى الاجازة فاذا كانت العين من ذوات القيمة أم اللباب ثلاثة أصح حجة أو صي صاع نهالا تنوع صاعين لا يشوب ولا وارثه سواءهما قصص و يظهر انه لا يقتصر الى الاجازة اذا كانت الأصح مختلطة فعدت ان عوقبها ثم أوصى أو كانت غير مختلطة ولكنها مقيدة الصفة اه وهو مخالف كلام الشارع الا ان يحصل قوله مملوكة على ما لو انقلت حصة ما بحيث تختلف الاضرار فيها اه (قوله لا اختلاف الاضرار) أي قوله حيث قال في النهاية (قوله ولو اذمير يصح) أي ويصح (قوله وبين الخ) أي ويصح على الوارث ذلك حيث قبض زيد الشرع الاحتمال ان متعلق الوصية له فرض الوصي كالميت أو بفساده من الشبهة اه عش (قوله في قول الوصي) أي في بيان حكمه (قوله فلان) أي مفوض أمره اه (قوله انه لا يأخذ الخ) يقول قال (قوله لانه) أي الفلان الوصي (قوله ثم افاقد الخ) تطرف الى آباره (قوله وهذا الهام في صحيح) (قوله اذمير يصح الخ) هذا الكلام يفصل حصول الملك بالقبول وان الوقف في حق تقدير الروض بانها موثوقة على اجزة معينة لورثة ليس لاصل الملك بل الوصية موصاه اه (قوله كالميت) فيه ان الميت قبل القبض غير مكتراسا خلاف ما هنا على هذا التقدير (قوله في المتكسر وارث) يخرج من البعض كالوكان له ثلاثة من الوصي واحد منهم معين ثلثه موصي لغيره فوسيتلجني الاجازة الباقي فان اجازها فاصمهما في الثلثين الباقيين كالميت ظاهر (قوله في المترو وبين) أي لسلك وارث بعني خ قدر حصته فخرج

يضعه حيث واه تعالى أي أوجب وادعوا لانه فوضه لغيره لا يعلني بنت مولا في الثلث لانه انما يجوز له ما كان يجوز للميت بل يصر في أقرب التي يتفق عليها الميت وليس له جسمه عند ولا يوافقه فلو لا يبي منق في بعضا يمكنه أن يخرج سبعة من ثم وارثا آثاره أولى مما خذاه من حصة الوارث لا بد ففقدوا فقر الأولى اه حلفوا كونه أرادوا خاضعهم من الرضا على النظام الترتيب وانما أخذ الواقف الفقير بما يوقفه على الفقر أعلن ان الملك ثم لله قبل بنظر الآن وجدي الشرط وجها



الحق بقية باقي رتبة المثل بعد ما ورثه عوضا لتعلقه بغيره من الله عنه عدم لصطاع الوارث بما ذكر أن بقية الوارث ولو ضاهاها الوارث الفقير  
 جاز وهو يتحمل لأن الوصية له إذا نفذت عوضا عنهم من التصريح به فالولي إذا دخل ضمننا للزود عنه دخله فيها هنا بالكلية لا بآثاره لأن الوصي  
 له عادة فلا تستور الأجاز تحت حجب خلاف ما ذكرنا من عليه هذا هو الأرجح والموضي به بشرط ما ذكره من قابلية النقل بالاختيار فلا تصح نحو  
 قود وحذف لغير من هو عليه ولا بحق تابع للمالك كليا وشعبة لغير من هي عليه (١٧) لا يبيطها للتأخير نحو تسليم التي ولو كونه

الحق) الاتساع لما قبله والحق هنا (قوله لم يمتل ورثا) فيه تأمل (قوله إن بقية الخ) خبر قوله وقضية الخ  
 (قوله فاولي الخ) فيه تأمل (قوله ولو لم يوصي به) أي قوله وظهر في التوبة والخفي الإقوة فتصم إلى الترتيب (قوله  
 لغير من هو الخ) وتصح به أن هو عليه والعوض عنه في المرض ما به ومنه (قوله لا يبيطها الخ) أي ما التي  
 يبيطها التأخير فلا يصور الوصية به إلا أن شاءه الوصية بقوت الشفعة فلم يبق شي روي به اه ع (قوله  
 فتصم الخ) هذا التفرع فيه فنظر (قوله والباقي الخ) أي والصوف على ظهر الغنم كما ذكره في البغوي وقال  
 ويجز على العادة اه معنى (قوله وبكل مجهول) أي ويرجع في تفسيره للوارث إن لم يبين ما وصى اه ع  
 عبارة للفتي وتصح الوصية بالمجهول كالمثل الموجود في البطن منفردا عن أموالها وعبيد من عبيده اه (قوله  
 ومجهو ز الخ) كالطبر الطبر والجد لا يبق اه معنى (قوله في الوصية بالباقي الخ) وكذا في الوصية بالصوف  
 اه معنى (قوله ولو انفصل) أي بالبن (قوله ومن) بينه المفعول (قوله والا) أي بان انفصل بجناحه نحو الحرب  
 مثلا (قوله أجمع الوصية) أي قول الملتزم وكذا في التوبة وكذا في الفتى الإقوة وبكل الوفا وقوله وتغيرهم  
 إلى الترتيب (قوله لاهل الخبرة) أي قول اثنين منهم فيما ظهر اه ع (قوله ولو انفصل الخ) أي سميته  
 وبسم (قوله فيما ضمن به) وهو عشر قيمته اه ع (قوله بخلاف حل الهبة) أي إذا انفصل ميتا  
 إذا انفصل حية متالبا بالجناحة واستمر متالبا إلى أن مات فبقي أن يضمن فليشأمل اه سم (قوله ما نقص  
 الخ) أي بدله (قوله بشي منه) أي من بدل ما نقص الخ فيكون للوارث اه معنى (قوله وغيره) كمثل المرددة  
 من مرنجيت أسلم بعد الوصية أحد أصوله اه ع (قوله يعلم الخ) أي على الأرجح اه معنى (قوله أحلته  
 ذكائنا) في التقييده نظر لما سألنا من صحة الوصية بالاختصاص فلهذا لم يصر بتدبير المالك في قوله ما ملكه الخ  
 أو يفرق بين ما هو ما سألنا اه سديد راجع الظاهر الأول وعدم الفرق (قوله مؤبد الخ) أي بمقدرة  
 معنى وعش (قوله ومطابقة) ويجعل الإطلاق على التابيد وضرب في وعش (قوله ولو لغير الوصي  
 له الخ) عبارة للفتي وتصح بالعين دون المنفعة والعين واحد والمنفعة لا تخر اه (قوله يمكن) من الأفعال  
 وقوله صاحب الخ مفعوله وقوله تحصيلها فلهذا عبارة للفتي وانما خص في العين وحدها لشخص من عدم  
 المنفعة قبل الامكان صدور المنفعة باطلا وأباحة أو تحو ذلك اه (قوله والا) أي وإن لم يلقه (قوله يمكن  
 الذي في الوضوء) صاحب الخ اعتمدته النهاية والفتي كما مر (قوله وإن لم يقل ذلك) أي إن ملكته (قوله أو  
 شرعا) أي قوله بخلاف يمكن أن يجعل من مو وهو ما مات مو وتمدد في نصيبه أيضا وهو بما ذكره وتمنع من  
 مرهون شرعا عين مو رده اه سم (قوله بطلت) وظاهره أن محل ذلك إذا كان الدين مستقرا لغيرها اه  
 بعض الورثة فكل حكمه كالكل بالاول (قوله ولو انفصل حل الآمرة) أي سميته (قوله بخلاف حل الهبة)

مقصود بان يصل الانتفاع به  
 شرعا فتصع بين بمساواة  
 لغيره كباقي (تصح بالخ)  
 الوجود والحق في الضرع  
 وبكل مجهول ومجهو زعن  
 تسليمه وتسليمه بظهوره في  
 الوصية بالعين الموجود أخذنا  
 مما ذكر في الجمل أن العبرة  
 بما وجد عند الوصي بدون  
 ملحق بعبودته يقبل قول  
 الوارث في قدره ميتا وإن لو  
 انفصل ضمن كانت الوصية  
 في بدله والا فلا ويستلزم  
 لصحة الوصية (انفصاله)  
 محاولته يسلم وجوده  
 عندها أي الوصية أمافي  
 الآتي فبأن فيه ما تقرر  
 في الوصية وأمافي غيره  
 فبرجع لأهل تأمل في  
 مدة - - - - - ولو انفصل حل  
 الآمرة فيجوز مضمونه  
 نفقت الوصية فيما ضمن به  
 بخلاف حل الهبة فلا  
 الواجب في ضمانه من  
 قيمة أمه ولا تعلق للموصي  
 له بشي منه وانما بشرقوا  
 فيما مر في الموصي به من  
 المعنى وغيره لأن المدار  
 فيه على أهلية المالك كما مر  
 ويصح القبول قبل الوضع  
 لأن الجمل يعلم وتغيرهم  
 بالحق القالب اذ لو ثبتت  
 الموصي بحملها فوجد

(٣ - (شرواني وابن قاسم - سابق)  
 (وبالنازع) المباحة وحدها ما بدت من مطلقه ولو لغير الوصي به بالعين لأنها أموال تقابل بالعوض كالصانع يمكن صاحب العين المسلوقة  
 المنفعة تحصيلها أو إذا ردوا المنفعة انتقلت لغيره (وكذا) تصح الوصية بمساواة لغيره إن قال إن ملكته من ملكه أو لا فلا كما  
 اعتمد جمع متأخرون وحكي الرافعي الاتفاق عليه في موضع لكن الذي في الرافعي وضعتنا نحن أو إن لم يقل ذلك وعبروا جعلوا شرعا أن يبيع

في المرن يملك والاقل والقياس محبة (١٨) قبول الموصى به بعد الموت وقبل ذلك المرن نفقا من مرن محبة قبل علمه بالموت اعتبارا بما

سند عمر (قوله والقياس محبة الخ) القياس انه لا يحصل المالك هذا القبول لقيام التعلق المانع من العلم  
ولو أمكن المالك هذا القبول لزم محبة بيع المرحون بغير إذن المرن ولا يمكن الصبر اليه قاله سم ثم ذكر  
كلاما له من الميراث الى ان اذ انقطع التعلق بعد القبول تبين حصول المالك من حين الانقطاع لان من حين الموت  
(قوله نفقا من مرن الخ) كونه نفقا من مرن بعينه وانما نفس الامر في نظر وجود التعلق بالعين في نفس الامر  
عند انقبول هذا المرن لان هذا التعلق انما وثرا فذا وجد بعينه فان لم يوجد تبين انه لا أثره فليسا عليه  
اه سم (قوله بطلانها) اي الوصية بالمرحون وقوله بموت المرن اي قبل ذلك المرن وقوله وان انقلنا الخ اي  
بعد الموت (قوله نته) الى قول المرن ونخر في النهاية لقوله ثم ايتى الى واذا استحق وقوله وكلمة موصيد  
الى خلاف وقوله قبل الخ ونحو (قوله لان الجمل لكون الخ) دفع به ما قبل ان الجمل اعم من الثمرة فلا يصح  
تثنية الصبر بعد ان شرط التثنية بعد العطف بأو وقوعه بين خدين وحاصل الجواب انه اذا اراد بالجل  
الحوان كان ما بينا الثمرة فتعين التثنية وكتب عليه سم على حج اعتذار هشام وجوب المطابقة بعد او  
التي لا تنوع وقد يدعى هاتمه اه عش (قوله فاندفع الاعتراض الخ) عبارة الفتي تتسمة الصبر بعد  
العطف باو مذهب كوفي لما لم يصري بغيره فكان الاحسن المصنفات بقول سعدت اه (قوله فيها)  
اي الوصية (قوله رفا بالناس) وتوسعة تنصص بالعلوم كاتصع بالمولود اه مغني (قوله ولاحق الخ) اي  
العمومي له عبارة الفتي واذا قلنا بالعمومي الخ فلو انه لم يكون مستأشهر لم يكن موصى به لانه كان موصودا  
واغما وموصى به بما سعدت او لا كثر من اربع سنين كمن موصى به او بينهما وهي ذات زوج محبة والاقل اه  
(قوله مطلقا) اي رفا كانتا لملا اه عش (قوله اولون) كسر الخ) اي اربع سنين فاقل اه نهاية  
(قوله قال الجراء) اي اثنتان منهم فيما يظهر اه عش (قوله عند الوصية) فخصه بعدم دخول الحادث بعدها  
وان كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بطلان المتصل عندها اه سم وجرى عش على القضية  
المذكورة عبارة اي اخذ امانات الموصى وقبل الموصى له الوصية فحقق الجمل والصوف الذين كانا موجودين  
تخلفا لحادثين بعد الوصية وقبل الموت فانما الورث اه (قوله وشعر ما يدخل الخ) عطف على قوله  
بانه يتصور الخ اه سم (قوله ويجب بقاؤه الخ) اي خلاف الثمرة التي روثت الوصية والحادثين بعدها  
قبل موت الموصى فانما الوارث اه عش (قوله ساق) عبارة النهاية ابقاؤه من الاعمال وهي احسن (قوله)  
ونظر الخ) ميدان خبره وقوله مالو اوصى الخ (قوله اعتبار الوصية) اي وقتها (قوله وهي) اي الوصية بتدافقه  
بما تحمله اي كل من الثابتة والشعر فتعلق به وقوله لكل جمل اي شامل في خبره عبارة الفتي واذا اوصى بما  
حدث هذا العلم اذكر كل عام على به وان اطلق فقال اوصيت بما سعدت فعمل به كل سنة ويخص بالسنه الاولى  
قال ابن الرقة الظاهر العموم وكشعله السبكر وهو ظاهر اه (قوله على الاوجه) عبارة النهاية كما  
استظهر من الرقة وكشع السبكر اه (قوله آخر الخ) متعلق بقوله ساذكره (قوله واذا استحق الثمرة)  
اي بالتأخر واقتبول وقوله واحد امتما اي من الوارث والموصى به (قوله المرن وبعده عديه) وتصح بنجوم

في نفس الامر واقتناء غير واحد بطلانها بموت المرن وان انقل المرن ليس في محله (وبشارة وحمل سموتان) ثلثا لانا لجل لكون المرن اربعة الحوان ضد الثمرة فاندفع الاعتراض عليه بان الاولى محدث (في الاصح) لاحتمال لوجوه من الثمر وثمها بقا بالناس ولاحق له في الوجود عندها بان واقعة الاكسمة لكون ستة أشهر منها مطلقا او لدون أكثر من اربع سنين وليست فراشا واليهمة لزم قاله لغيره انه موجود عندها ويدخل خلافنا في التسديد في الوصية بانه يتصور في موصوفين موجود عند الوصية وبشارة ما يدلى في بعضها من غير المتأخر مشاعند الوصية ويجب بقاؤه الى الجذاذ وانما اعتبار الوصية هنا مالو اوصى فلا بد ان كان فانه انما يتناول المتصل عند الوصية لا المتصل بعد بتخلل الوقت لانه واد للوام كما هو بهي بمقتضاه ولا يمتنع لكل جمل على الاوجه لان العموم ثم رايت ما ساذكره عمن الزكشي وغيره اخبر محبة الوصية بالنافع وهو صريح فيما رجسته واذا استحق التسمية فاحتاجت هي او اسلمها السبق لم يلزم واحدا منهما كما هو بظاهر وانما

وبعينة الوارث لا يتم بحتمل الجاهل بالانعام أول ما غفل فيه صحيح واحد الرطب لانه يحتمل في الموصى به لكونه ناهيا عما لا يحتمل في الموصى له ومن ثم بحث بعمل سيدنا لجل سجدت (و) فبما يحتمل الانتفاع (ب) لثبوت الاختصاص (١٩) فيها وانتقالها بالارث والهمة لا بما يحرم الانتفاع به تكفي غير محترمة

الكتابة وان لم تكن مستقرة بالمكتوب وان لم يقل ان عجز نفسه اه مقى (قوله ريعنه) الى قوله قال في الغنى (قوله وبعينه ثورث) فظاهره الى جواب كل موصى به الى وصو والارث شاعره من جهة ما عارضه ما واثبتين للمهم من موارث على الوارث اه وبجاءه عيش واراد قوله وبعينه الى ان ذلك باختياره ولو كان للمعين أدون من الباقي لانه يجبر على تعيين واحد بعينه وهل الرجوع عما عينه لغیره أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه بتعيينه له تعاقبه اختصاص الموصى به وبو بدهما سابقا في الفصل الا في بعد قول المنصف في قول عطية الخ من قوله ولا رجوع للمعير قبل القبض اه (قوله لكونه ناهيا) أي للموصى به اه عيش (قوله والهمة) أي صورته لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رضى (قوله تكسر الخ) فحينئذ وان تخطت في حتمل تعديها عما اذا تخطت فاعلم يا سابع اه عيش (قوله ان لا يصيد الخ) خلافا لنهاية والمغنى كباقي عبادة سم لانه حينئذ الشهاب الرمي بمحنة الوصية يكسب يقتضى وان لم يعمل للموصى به اقتضاؤه بان لا يحتاج الى تعريض حراسة لانه قد قيل له اقتضاؤه عند الوارث بان يتعدى الاحتياج حينئذ وان لم يعمل حينئذ فحقه ان يعمل حينئذ اه (قوله من حرمة اقتضائه) أي كسب نحو الصيد وقوله اه أي ان لا يصيد مثلا (قوله لانه الخ) فحتمل لقوله لانه يحرم الخ (قوله بخلاف الخ) دخول في الميراث والى من فاعل بنائى (قول المتن ككسب معلم) فحتمل كلامه لولم يكن الموصى له صاحب زوج ولا ماشية ونحوهما وهو كذلك فقصر الوصية بها كالكسب والى الله سبحانه تعالى لتكتم من نقل يدل على اقتضائه اه نهية وفي المغنى مثله (قوله ولا ينسب) أي كسب يحرس للورث (قوله والمأشاهدة تراه) على ما مل اه سدد عر (قوله ان يرث بعد المصداق) أي أو يرث ما مشية خلا اه عيش (قوله قبل المصداق) أي الاستطاعة بالكسب (قوله وبعينه) عطف على كسب معلم (قوله بقصد الخ) يخرج لما صرت بقصد ان تستعمل ضميرا أو يساملا وظاهر انها مخرجة فلو عر كثره تبعا لافى في احدها عيار تبعا لاختاروهى ماصرا بقصد التجر به لكان أول واثقه أعلم اه سدد عر (قوله أو لا يقصدش) أي أو كان العاصر لها ماضيا ولو بقصد التجر به اه عيش (قوله قبل تخمرها) أي أو يعلمه سم وعيش (قوله وانها لا تدفع الخ) فحينئذ لو لم يكن ان يجب تزوج العترة من صاحبها اذا كان غير متزوج وهو محل ما مل الآن فرق اه سدد عر ولعل وجهه انه يقتضى في الدوام لا يقتضى في الابتداء (قوله فلا تصنع الخ) فانها لنهاية والمغنى وانما النزاع الا في (قوله ورد) أي النزاع المذكور (قوله وهى) أي التجر الغير المحترمة (قوله طلقا) أي انك الاغراض اول غيرها (قوله اعطى ما يناسبه) هو أحد وجهين فانهما أنه يقتضى الوارث وهو أحد وجهي ما شرح مر اه سم عبارة لنهاية هنا بقية الوارث وان لم يحجج واحد منها أو كل ما أعطاه لا يناسبه اه وفي المغنى

على بانية (قوله وكسب نحو صيد الخ) هو فرع اعتمد شيخنا الشهاب الرمي بمحنة الوصية بكسب يقتضى وان لم يعمل للموصى به اقتضاؤه بان لا يحتاج الى تعاقبه حواسنه لا قد قيل له اقتضاؤه عند الوارث بان يحجج به الاحتياج اليه سم حينئذ وان لم يعمل حينئذ فحقه ان يعمل حينئذ اه وقاسم حوزا اعطاه غير المناسب في المسئلة التي لا تتخلفا لقول الشارح الا في اعطى ما يناسبه (قوله ورثه من حل الخ) فله نظر والفرق يمكن (قوله ولو لم يغلظ) شامل لبعثة الخنزير والكسب العترة وتقدم لهما فمهما لا تصح الوصية حال (قوله قبل تخمرها) يقصده اه بعد (قوله وتزوج) اعتمده مر (قوله ورد الخ) فديع بالفرق بان غير المحترمة انما حرم اسما كها لفساد القصد أولا (قوله وهى لا يجوز زامسا كها تلك الاغراض) فديع بالفرق بيني جواز زامسا كها تلك الاغراض بناء على ما يناسب اعتبارا به. بر القصد بعد التخمير لان اسما كها لفساد القصد بعد التخمير بناء على ان عصرها بغير قصد الخلية من الاغراض المبادة كاطعام النار وكعصرها بقصد الخلية في جعلها محترمة وهو الذي ظهر فليست (قوله اعطى ما يناسبه) هو أحد وجهين فانهما أنه يقتضى الوارث وهو

بل يجب ان يقتضاهو ايضا (قوله ولو لم يغلظ) ككسب كلابه) للتفريع ما شرناه كلاب اعطى الموصى به (أحدها) بخبرة الوارث ان احتياج المصداق والبراسة معا فان احتياج لاحدهما فقط اعطى ما يناسبه بخلاف اذا لم يحجج واحد منهما لما من بطلان الوصية (تدبيه) \* قضية قولهم بخبرة الوارث هنا في مسائل نافي

تولهم فيها صراعا فبقية الوارث انه داخل الوصية ذلك وهو محتمل لان الوارث المالك فلا يصرف في علمه كانه فبما نصه والظاهر في الناقص الوقت لكانه فان قلت لم يصرف الوصي أو الولي يوم في التبعين بالاحوط الوارث قلت لو قيل له لم يعد الا ان يكون الموصي قد مضى في تعيين الاخ لا فيصرف المالك (٢٠) وهو بعد فان عد التوحيد في عين ذلك (فان لم يكن له عند الموت اذا العريضة (كتاب

ما وافقنا قوله وتولهم الم) عطف على قوله الم وتولهم الوارث وتولهم قوله وقوله انه لا يدخل الخ تنصير  
فقتناخ (قوله في الم) اقص أي الوارث الناقص بخصيص (قوله الوارث) أي التبعين (قوله ان يكون الم) أي الأصحاب (قوله عند الموت) أي الوارث وتقدر ان لا مال في المني والى الفصل في النهاية الا قوله خلاف مالي  
التي (قوله اذا العريضة) مبتدأ وخبر وعلة لأنه قد بعد الموت (قوله لا تعد شرأته) أي بعدت لانه ينبغي أن  
يجوز بذل المال في مقابلة النزل عن الاختصاص فيها بحيث الوصية اذا قال من مالي لا مكان تحصله بل المال  
بهذا الطر يقسم وعش (تمهله ان يله) أي صورة ولا لا يصح بيعا تصح هبة وحيد شقال في الشراء  
مثل ذلك لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رشدي (قوله وبه فارعد الم) أي فانه  
مشترى ويكاف الوارث انها به اه عش (قول الملز وكتاب) أي خاصة أخرى وان أكثر اه معنى (قول  
التر أو بعضها) فبهم بالاولى من قوله أي كلها (قوله في الم) أي الموصي به من الكل  
أو البعض اه رشدي ولو قال الشارح في ذلك الكتاب يكفي المعنى لكان اوضع (قوله وتقدر ان لا مال  
الم) عبارة ملحق بالمعنى والثاني لا تنفذ الا في ثلثها لانه يستحسن جسمه في نعم اليه الثالث تقوم بتقدير  
المال بعضها وتضم الى المال وتنفذ الوصية في ثلثها لاجمع أي قد ومن الكتاب اه فتأملها حتى ينظر  
لما في قول الشارح حتى تنفذ ثلثها فقط اه سدع أي فالناس باسقاط قوله أو ان له بقية كافي المعنى أو  
ناحية من قوله حتى تنفذ الخ مع زيادة حتى تنفذ ثلثها لاجمع الخ (قوله وتقدر الخ) اشار الى رد المقابل  
فانه قال ان الكتاب ليس من جنس المال فيقدر ان لا مال له اه كرى (قوله ولو وصي) الى الفصل في المعنى  
الاذية أو صلح بغير الوارث (قوله بثلثة) أي المال (قوله تنفذ) أي الوصية بالكتاب (قوله الا في ثلثها) لان  
ما بائذ الوارثين الثلثين هو حظهم بسبب الثلث الذي نفدت فيه الوصية فلا يجوز ان يحسب عليهم مرة أخرى  
في وصية بغير المثل في شرح الروض (قوله الا كتاب) أي أو وصي بها كلها تنفذ ثلثها فقط أو كتاب فقط  
أو وصي به تنفذ ثلثها أو مع أو وصي بثلثين منها تنفذ واحد وثلث في شرح الروض (قوله وينظر فيه)  
أي فيما اذا لم يكن للموصي الا كتاب أو وصي بها كلها (قوله الم بعددها) أي لثمة بالان لا تهاو رجح في  
التعين الوارث عش معنى (قوله خلاصها اذا التفتت الخ) عبارة الغني والار وضع شرحه لو كان له  
أحسان ككتاب أو غير محترمة من خمسة أو وصي واحد منها اعتبر الثلث فرض القليلة بالعدد ولا بالصفة  
الا ان تناسب الرؤس والمنة اه (قول المتن طبل لهور) كالكوبه في الوسط واسم الطارفين اه  
معنى (قوله كطبل الباز) هو لقب دولته اسمع عبد القادر الجيلاني والمراد بطبل الباز طبل الفقراء ايقامه  
وله انما أضف الملائكة أول من أنشأه وقيل سمى بذلك لانه يجمع الباز أي الصقر على الصدق يجمع الفقراء  
على الذكر اه بحري (قوله كطبل الباز) قدية الباز بالوجود لا تمن الكوبة اه سم (قوله أو  
صلح الخ) مقابل قوله لا يصلح لباح وقد يقال معنى جنس مقول المصنف لا سيما لان يصلح الخ (قوله نوعود)  
عطف على قول المصنف بطبل (قوله لا تصرف مطلقه الخ) أي ان العود لا يتبادر منه الا ذلك (قول المتن الا ان  
يصلح الخ) محله عند الاطلاق فان قال الموصي أردت به الانتفاع على الوجه الذي عمل لم يصح كبحر به الوافي  
واسطره الزركشي معنى ونهاية (قوله اسم الطبل) أي طبل الخلل اه حلي (قوله والا لنت الخ) بحث  
أرجح ما شرحه (قوله لا تعد شرأته) فبعت لانه ينبغي أن يجوز بذل المال في مقابلة النزل عن  
الاختصاص فما لا تحت الوصية اذا قال من مالي لا مكان تحصله بالمال بهذا المازق (قوله كطبل الباز) قد  
يقال الباز أو جرد لا تمن الكوبة (قوله أو صلح) مقابلة لا يصلح لباح (قوله وان كان شرأته الخ) بحث

الوارث أو ومن عدله وهو دلل لا يصلح لباح وعددته أو طلق وطل لا تصرف مطلقه لعد وهو والطبل يقع بعضهم  
على السكك اطلاقا واحدا ولو وصي بطبل لهور (وهو الكوبه) يقال تنقيد الشهادين (لغت) الوصية لانه معصية لان يصلح لبحر أو حجب  
أو منقعة أخرى بمحدث نوع تغيير لكن ان بني معاهم الطبل والافت وان كان شرأته من نقد أو جهر

\*(فصل)\* في الوصية لغير

الوارث وحكم التبرع بالثمن في

المرض \*(ينبغي)\* لمن ورثته

أغنيته أو فقرا أهله أن لا يوصي

بأكثر من ثلثه \*(بل)\*

الأحسن أن ينقص منه

شيئا لأنه صلى الله عليه وسلم

استكثره فقال الثالث

ولثلث كثير ومن ثم صرح

بجمع بكرة الزاد عليه

والتصريح آخر من يحرمها

فهو ضعيف وإن قصد ذلك

حرمان ورثته كالمعظم مما

قدمته في شرح قوله في

الوقف كتملة الكائن

فيأبطل وأيضاً لحرمان

منه أصلاً ما للثالث فإن

الشارع وسع في ثلثه

ليدركه ما فرط منه فلم

يؤثر قصده في ذلك وأما

الزاد عليه فهو ما نفذ

أن أجاز وضع الجواز

ينسب إليه حرمانه فلو

يؤثر قصده وتحرر بعد

الفضولي لا يشهد لقائلين

بالتحرر من خلاف ما نزع

لأنه تليس بعد قد فسد ولا

كذلك هتلا للملكة فصع

التصرف فيه ألا ترى أنه لو

رأى ثلثه لكانه غير لازم لجواز

إبطاله له طوارئه ومن ثم

كان الأصح أن جازته تنفذ

لا ابتداء فظة (فان زاد)

على الثلث (ورد الوارث)

الخاص المطلق التصرف

الزاد (بطلت) الوصية في

الزائد إجماعاً لأنه مقصود

فان كان عاماً بطلت ابتداء

من غير دلالة الحسن

بعضهم أن محل البطلان إذا أوصى به لا دعي معين فلو أوصى به لجهة عامة كالساكن أو لغيره من غير أن يكون الموصى به موصياً من المال يشرح هو اه سم جزم بالصحة جيتذا الحلبي

\*(فصل)\* في الوصية لغير الوارث وحكم التبرع بالثمن في المرض \*(قوله في الوصية)\* قوله وأيضاً في الثمن بها ينال المعنى

(قوله وحكم التبرع بالثمن) أي ما يليق بذلك كالوصية بعاشق هو ثلثه اه عش (قول للثمن ينبغي)

أي يطلب بمعنى سبيل التنبه اه معنى (قوله بل الأحسن أن ينقص الخ) أي لأن الوصية بالثلث خلاف الأولى اه عش عبارة للمعنى ويسن أن ينقص عن الثلث شيئاً خروجا من خلاف من أو جيب ذلك

ولاستثارة الثلث في الجهر وسواء كانت الورثة أغنياء أم لا وإن قال المصنف في شرح مسلم أنهم إذا كانوا أغنياء لا يستحب النقص والاستحباب اه (قوله فقال الثالث) قال النووي في شرح مسلم يجوز نصب الثلث على الأجراء

أو بقدر أعماء ورفعه على أنه فاعل أي يفتك الثلث أو يستأجره أو يفتك خيره أو يفتك ذوقه اه أي الثالث كائناً

أزاد كذا الثلث اه عش (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل ابتغاء ذكر زنده (قوله صرح بجمع الخ) معتمد

وقوله بكرة اه قال زيادة أي وصية جازية يظهر أنها لا تعلم حال المال وقتها لو أن عش عبارة ولم تطل

الوصية مع كراهتها لأنها وقعت بأية الوصية بالأصل والطاوية ويفتقر في التابع ما لا يفترق في غير موطنها

أنه لا يتأثر بالنظر لحال الموت بالنسبة إلى الكراهة أن الكراهة تنافي عن الوصية كقوله أوصيت ثلاثة

أو بأعمالي وكذا بعمالي وماله ما تبت أن نعم أن غلب على نفسه حصول المال آخر بحيث يصير المال ثلثاً أو أقل

فينبغي عدم الكراهة اه (قوله وإن قصد بذلك) أي بالثلث والزيادة عليه كذا يفيد قوله لا في إماما الثلث

الخ فلو كان الأولى الاقتصاد على الزاد على الثلث كما فعله غيره لأن قول الحرمان منع قصد الحرمان سابق في كلامه

(قوله فهو) أي الحرمان (قوله ولا كذلك) نعمه تقدم في الشارح غير مبرهن عند الوصية عند قوله

لأن الملكة لا لا ينبغي ما يقر به (قوله لو رأ) أي من زاد تبرعاً للمرض الخوف على الثلث من ذلك

المرض وقوله نفذ أي أن يفقد تصرفه في المال كإبائه في فصل المرض الخوف (قوله لكنه الخ) استدراك على

صحة التصرف (قوله لجواز إبطاله) أي التصرف بقوله الخ أي الموصى متعلق بالجواز (قوله ومن ثم) أي

من أجل صحة كل تصرف تصرف (قوله إن أباه) أي الوارث (قول للثمن ورد الوارث الخ) أي الجواز ولو نازد

بشرطه والابن كان وارثاً خاصاً آخر تطل فيما يخصه من الزاد فقط اه سم (قوله الخاص) أي قول

الثلث وفي قول في المعنى الأول اه بان شهدت للثمن وإلى قول التزوي بعتر من الثلث في النهاية (قوله فان كان عاماً

بطلت) أي في الزاد اه عش (قول للثمن وإن أجاز) أي الوارث الخاص إن كان سائر وان لم يكن حازراً

فيأبطله في قدر ما يخص الآخر إن كان بيت المال موقوفه فيه إن كان غيره اه سم (قول للثمن وإن أجاز)

بعضهم أن محل البطلان إذا كان رضاه مالا إذا كانت الوصية دعيمة بن كان كانت لجهة أو لسجد فظهر

القطع بالصحة ويكون الموصى به رضاه ومأقصد من المال يشرح هو

\*(فصل)\* في الوصية لغير الوارث وحكم التبرع بالثمن في المرض (قوله ومن ثم صرح بجمع بكرة الزاد عليه)

لا يقال بطلت الوصية عند ثلثه لأن الوصية بالكره وبالطه لا تقول الوصية بالكره وهذا وقت ناعة الوصية

بأصل التبرع غير مكره وعقل مطلوب يتوقف في التاسع مالا يفترق في غيره ويمكن أن يدعى المكره

الوصية بالزاد لأنه لا يادة والبطل الوصية بالكره وبلا الوصية المكره وظاهر أن الكراهة عند الوصية

كقوله أوصيت بثلاثة أو بأعمالي وكذا بعمالي وماله ما تبت أن نعم أن غلب على نفسه حصول مال آخر حيث

تصير المال ثلثاً أو أقل فينبغي عدم الكراهة فظهر أنه لا يتأثر بالنظر لحال الموت بالنسبة إلى الكراهة حتى يحكم

بها فيما كان الموصى به دون الثلث إذا ما أريد الموت فوق الثلث فليست أم (قوله في الثمن وإن أجاز الخ) عبارة

الرضى ولا أي بان كانت الوصية بالزاد يادة بمكة وارث خاص أو قوفة أي في الزاد على الجواز لو رثة قال في

شرحمان كانوا من ثم قال وإن لم يكونوا حازرين فيأبطله في قدر ما يخص غيرهم من الزاد اه وينبغي

للمسلمين فلا يجوز (وان أجاز) وهو مطلق التصرف والتم تصح اجازته ولأورده

بل فتنفس كل على الزوج  
كلهم بما فيه مع فروع آخر  
تأتي خاتمة بله ان يرحي  
والا يكون متحكماً ليس  
من ربه بطلان الوصية وهو  
منه ان تطلب على الفخ  
ذلك بان شهد به خير من  
والا فلا تنصرف فهو  
وقع صحيحاً كالتصديق ولا  
يملك الامام فوري وعلى  
كل بقى برأوا بل بان غرضه  
(فاجازته تغذي) اي امضاء  
تنصرف للموصي بالزيادة  
على الثلث ليعتد كالمسوق  
الوارث انما يثبت في ثلثي  
الحال فاشبهه بقوله الشيخ  
(وفي قوله طهارة مبتدأة  
والوصية بالزيادة) انه  
صلى الله عليه وسلم عدي  
آب وقاص عن الوصية  
بالنفس بالثمنين واد  
الختار ويجيب بان النبي  
انما يقتضي الفساد ان كان  
لذان الشيء اولاً وهو  
هنا ليس كذلك لان خارج  
صدهو رعاية الوارث وان  
توفى الامر على ان يوصي  
الاول لا يحتاج لفظ طهارة  
وتجسد في قول الوصية ولا  
وجوب للصير قبل القبض  
وتنفيذ الممسوع عليهما  
لا بد من معرفة قدر ما يصير  
مع التركة ان كانت شاع  
لاعين ومن ثم اواز وقال  
ثلثت قلة المال او كثرته  
ولم اعلم كسبه وهي شاع  
مختلفة لا يعلم وتنفذ فيما  
تخلفه اذ يجمع لم يقبل  
(ويعتبر المال) حتى يعرف  
تدبر الثلث منه

أي بغير آخر الوصية او ما فيها أو رخصت عاقلة الوصية اه عش **قوله بل توفى** أي الوصية اه  
رشد في **قوله كالمسوق** أي في شرح ان اجاز بقى الوصية **قوله** أي الوصية رضى أي السكال **قوله**  
طلت الوصية أي ظاهر المباح من انه لو افاذ و اجازة ذنبا جازته اه عش **قوله وهو متجمل** وحينئذ  
لوصف في جميع المال ثم برأوا فهل يتبين بطلان التصرف وجهه على قياس ما سبق أي في قول الوصية  
بعد حاضرة الخ فيمنظر اه سم وجهه النظر انه قد تبين فيما سبق عدم المانع وكون التصرف في  
الكله في نفس الامر بخلاف ما كان للمالك في موقوفه على الاجازة فالتصرف فيها انصرف في غير ملكه  
وكون باطلا **قوله وعلى كل** أي سواء أيس من برئ أم لا اه عش **قوله بان نفوذها** أي الوصية  
بالاخذ على الثالث **قوله كالمسوق** أي أي نقا **قوله في ثلثي الحال** أي بعد المات وأول الحال ما قبله وقول  
عش وهو بعد الاجازة لا وقت المات اه فيمنظر ظاهر **قوله فاشبهه** أي اجازة الوارث فكان الاولى  
الثاني عبارة الخ في فاشبهه ببيع القصص المتزوج اه وهي ظاهرة لفظ الجوع الضمير للتصرف **قوله**  
عقول الشيخ عش أي حيث كونه بعد البيع لا قبله اه عش **قوله المتن والوصية** من جملة هذا  
القول اه عش عبارة الخ في قوله والوصية بالاجازة فائدة بعد الحكم بان لا يادة تعطى لمن الوارث اه  
**قوله لانه خارج عنه الخ** فبان خروجها لا يتناقض معه ولعل الوجه ان يقال النبي عن الزيادة لا ملازم  
للموصية وهو التفويت على الوارث لكنه لا ملازم لعدم حصول التفويت بغير الوصية والنهي لا ملازم لعدم  
لا يقتضي الفساد كما هو متجمل في الايات السابقة اه سم وأقره الرشد في **قوله وعلى الاول الخ** أي التنبه  
بان لشدة الخلاف **قوله وقض** أي اقتض عطف على لفظ جوع وعلى قول **قوله ولا رجوع للخير**  
أي صحيح اه عش **قوله قبل القبض** متعلق بالخيار **قوله وتنفذ** أي الاجازة اه عش **قوله وعلم** سما  
لا بد من الخارج بظاهر وجهه اشتراط معرفة التركة فائدة اشتراط معرفة ثمنها بالاضافة لتمام  
القدر الخارج فما اذا كانت شاع كنهه فملازمة معرفة التركة فائدة اشتراط معرفة ثمنها بالاضافة لتمام  
اه سدد عاقل قوله بانه نهاية من التركة بين الجازة بل علم وهي سابقة للاكمال ويمكن الجواب بان  
معرفة قدر الجزء توقف على معرفة قدر كامر ما دنا من الاستلزام ممنوع ثم أيت حاشية عبد الله بان  
منصبه قوله لقدم ما يجزى أي هو الربع او الثمن من ملام معرفة التركة كفاها فاش ام عقار وقدر اه فاقوله  
مع التركة يمين وما وجد في بعض الهوامش عن شخص السد بان من معرفة القدر معرفة التركة بعد احدا  
اه **قوله مع التركة** أي لا بد ان يعرف الوارث قدر الزاد على الثلث وقدر التركة فلو جهل احدهما لم يصح  
كالارامس المجهول بآدي اه يجزى **قوله شاع** الاول بغير معنى كلف الخ **قوله حلف الخ** أي صدق  
بمعنى صدق على الجهل ان لم تقم بينة بطلان ما قيل بصدق وتنفذ في الجوع معنى وعنا **قوله وتنفذ** فيما  
ثلثه أي وان قل وظاهره وان دلنا الترتيب على كذبه اه عش **قوله او يمين** عطف على شاع **قوله لم**  
يقبل أي لم يؤخر لان الجهل به لا يضري صحة الاجازة ولو عبره بالكان ولو لعل الفرق بين اليمين والشاع ان  
للين بطلان الاطلاع على قبضه عدم معرفته قبل اجازته بخلاف جهله التركة فقامت تنفذ على الوارث حتى  
يفان قلة التركة اه عش **قوله حتى يعرف** أي توفى ولو اوصى بعق في النهاية الا قوله وجهه ما يأتى الى  
المراد اخر من ولو بطريق الرد بشرطه فاستكمل وينبغي ان يراى قوله وان لم يكونوا اذا اوزر شعهم بيت  
المال اما اذا اجاز بعض الوارث فلا ينبغي ان يقال انها باطلة فيما يخص غيره بل وقف فيما يخص غيره  
**قوله بطلت الوصية** وهو متجمل على الخ فلو قلنا بالبطلان حينئذ تنصرف في جميع المال ثم برأوا اجاز  
وبان نفوذها كما تبين فهل يتبين بطلان التصرف أو وجهه على قياس ما يأتى في قول الوصية بعين حاضرة الخ  
فيمنظر **قوله لانه خارج عنه** هذا لا يجمع ان وجهه كونه لا ملازم لان الاذن الخارج فكونه خارج لا يتناقض  
الاذن وعلل الوجه بان يقال النبي عن الزيادة لا ملازم للوصية وهو التفويت على الوارث لكنه لا ملازم لعدم  
لحصول التفويت بغير الوصية والنهي لا ملازم لعدم يقتضي الفساد كما هو متجمل في حقيقة على جميع الجوامع

(يوم الموت) أي وقت سريان الوصية تلك بعدد به تازم من جهة الوصية وقضية ذلك انه (٢٣) لو قتل فوجبت فيه به ضمنه له حق

أوصى بثلثها أخذ ثلثها (وقيل

يوم الوصية) فلا يبرء بما

حدثت به - إذا كان يند

التصدق بثلث ماله أو

يوم السدور ودولة وقت

الزوم فهو نظير يوم الموت

هنا ومرة أن الثالث إنما

يعتبر بله بعد الدين وإنما

معه ولو ستر فصحته حتى

لو أبرأ من حقته نفذت ولم

يسين الاعتبار في قسمة ما

يقوت على الورثة وما يبق

لهم وحاصله الاعتبار في

الخبر وقت التوقيت ثم

أن وفي مجملها لثلاثة عند

الموت وذلك والافاضا بين

به وفي المضاف الموت وقته

وفيما يبق لهم بأقل قيمة من

الموت إلى القبض لأن الزادة

على يوم الوصية ملكهم

والنقص من يوم القبض لم

يدخل في يدهم فلا يجب

عليهم (ويعتبر من الثلث

أيضا) لربع له خبر وثالث

لنقدم لفظهما ما لا تزال

فواضع وما لا تأتي فلا تن

هذا عطف على ينبغي المتعلق

بالثالث كأن كان هذا متعلق به

وبهذا مع ما يأتي الصريح

في أن يحصل المعلق بالموت

الثالث يندفع ما قيل لم يبين

حكم المعلق بالموت من غير

العق الذي هو الاصل وإنما

ين حكم المعلق به وهو الخبر

(متعلق على الموت) في الصحة

أو المرض نعم لو قال صحيح

لقنه أنت حر قبل مرض

موت به يوم ثمة من

مرض بعد التعلق بأكثر من يوم أو قبل موته

شهر

المتن (قول المتن يوم الموت) فلا أوصى بعد ولا عبده ثم ملك عند الموت عبدا انتقلت الوصية به اه

(قوله بعد به) كل من الضمير من الموت (قوله وقضية ذلك) أي التعليل (قوله لو قل) يناسا المفعول

أي الوصية (قوله فوجبت فيه) أي بنفس القتل دية بأن كان خطأ وشبهه بما لو كان عبدا بوج

القصاص ففي عطفه مال بعد موته لم يترك كذا لأنه لم يكن ماله وقت الموت اه

عش (قوله لو أخذ) أي الوصية لثلاثها أي الماله اه

عش (قوله كالوتدو) أي المثل في الحق (قوله بانه) أي يوم الذنوبة

ومرأى أولها فترأى وقوله انما يعتبر لها أي الوصية وقوله وانما مع أي الوصية مع الدين اه

عش (قوله) حتى لو أبرأ الخ) أي أوصى عنه اه

عش (قوله لم يبين) أي المصنف اه

عش (قوله) وهو الموصى به اه

عش (قوله) عذرة عش أي فيما لو كان الموصى به متوقفا كمد أو مملوك اه

عش (قوله) وهو وقت التصرف فينفذ في ثلث الجوهر ودر فيما زاد عليه ظاهره انما ان تغير الحال

عش (قوله) على ما صال اليه كانه بعد موته ثم ان في الخ) اه

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عش (قوله) (قوله في المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ

عشق من رأس المال لان عشقه وقع في العشق كذا  
 لو لم يبعدها عن مرض شهر  
 فاشكر كذا عاقبه بصفتي  
 العشق وجد في مرضه  
 بغير اختياره ولو اوصى  
 بعشق عن كفايته القيرة  
 اعتبرت على ما قاله الاقنيس  
 عند الامه بعد ما قاله  
 مقابلته انه الاصح الزيادة  
 على الاقنيس من الاعلم  
 والكسوف من الثالث حصول  
 الاخره بدونه (وتبرع بعشقي  
 مره) أي المورث (كوقف)  
 وعار به عين سنتملا  
 وتاجل عن مبيع كذلك  
 فبغير منه آخره الا في مرض  
 الثانية وان باعها باضعاف  
 عن مثله لان تقوت يدهم  
 كنعوت يملكهم (وهبته  
 وعشق) افسرته وله هذا  
 هو قبيحها من رأس المال  
 (وابرام) وهبني بموتها قبض  
 في مرض باعها للمتب  
 والوارث والاحلاف المتب  
 لان العين في يده وقضيتها  
 لو كانت بيد الوارث وادى  
 انه ردها اليه الاولى مورته  
 ودبعة اذ عار به صدق الوارث  
 او بيد المتب وقال الوارث  
 انذمت انصبا او ثوب ودبعة  
 صدق المتب وهو محتمل  
 ولو قبض بالانها ما قالوني  
 تنزل عن الوارث والواهب  
 المرنين والمتب في القبض  
 من التفصيل لم يعد ولو  
 ادعى المورث مسوئله  
 مرض تبرعوا المتبرع عليه  
 شفاؤه وموئله من مرض آخره فان كان غوا فصدق الوارث ولا قالوا حتى لان غير الخوف بمنزلة العشق

العلق اه سم (قوله سبق الخ) اي في صورتين اه عش (قوله وكذا الوارث الخ) اي وان وجدت الصفة  
 حيث في المرض اه سم (قوله كذا علقه بصفة الخ) اي بوجه العلق اي ان علق في مرض الموت في الثالث  
 اوفي العلق بصفة وجدت في المرض باختياره كالخول او بغير اختياره كالطرفن الاصل انتهى اه سم اي  
 فقتله اه ان قول الشرح بغير اختياره اي السيد ليس بقدر (قوله على الخ) اي على قول قول الشرح في  
 ثلثه ان هذا القول الاقنيس الخ بعد قوله في شأن مقابله الذي هو اعتبار جميع قيمة العبد من الثالث انه اي  
 ذلك المقابل الاصح (قوله لا ياد الخ) خلافا لثانيه بغيره ولو اوصى بعشق فقتله الخيرة اعتبر جميع قيمة  
 العبد من الثالث حصول العار منه حتى لو بغير الثالث بتمام قيمته ولم يتجز الوارث فمعه الوصية و يعدل الى  
 الاطعم والكسوة اه. وما عش الى الاختاره الشرح من ان المعتبر من الثالث انما هو الوارث من القيمة  
 لاجبها (قوله بدونه) اي العلق كالا طعام عش وكردى (قوله وعار به الخ) قال في شرح الروض حتى  
 لو انقضت مدة العز به ولو في مرضه واسترد العن اعتبر من الثالث اه سم (قوله وتاجل الخ) ان  
 عبارة العباى اي والارض ولو باع مؤجل وحل قبل موته نفذ من الاصل وان لم يحل الخ انتهى اه سم وبعبارة  
 المعنى ولو اوصى بتأجيل الحال اعتبر من الثالث والى باختياره انه لا يعتبر الا التفاوت قال الزكشي وهو  
 قوى اه (قوله كذلك) اى سنة (قوله فاعتبر منه) اى الثالث وقوله آخره الاولى اى العار به كردى  
 وعش (قوله وعن الثانية) اى المبيع فان لم يحتمله الثالث رد الوارث ما زاد عليه فقصر المشتري بين تسع  
 البيع واجازته في الثالث بقسط من الثمن لتقسيم الصفة فعليه قال في الروض فان اجازته لم يرد ما دفعه  
 البيع اذا ادعى الثالث فيه وجها انصحهم الا لا قطع البيع بالذات انتهى اه سم (قوله لان تقوت يدهم  
 الخ) على صورتين العار به والتأجيل عبارة عش قوله لان تقوت يدهم الخ قد يقال قضيت هذه العلة  
 اعتبار قيمة العن المعادة دون آخرتها لقوات يدهم عنها مدة الاعارة الآن يقال لما صار أصل العار به عدم  
 الزرم فكانهم لم يفرج عن يدهم على ان العين لم تقترع عن يدهم بدليل ان لهم بيعها مساو له المنفعة ثالث  
 السنة واعتبار قيمة المبيع من الثالث دون عار ذلتهم من الثمن لانها لو قوت علكه فبها ان اوصى بمقتضاها  
 اعتبرت قيمتها لا غير اه (قوله لغير مستواته) الى قوله باعها للمتب في المعنى (قوله اذ هو لها في الخ)  
 اى العلق والمست ولفظ مرض الموت ينقل من رأس المال (قوله وهبته في حصة الخ) في عطفت على ما قبله تأمل  
 عبارة المعنى ولو وهبته في العنة واقبض في المرض اعتبر من الثالث ايضا اذ لا تراعى تقدم الهبة اه وهي احسن  
 (قوله باعها للمتب الخ) اى على وقوع القبض في المرض (قوله ولا احلف للمتب) اى ان القبض  
 وقع في الحصة فتكون من رأس المال اه عش (قوله وقضيت) اى التعليل (قوله وادى) اى المتب وقوله  
 وهو محتمل يعتمد اه عش (قوله ولو ادى الخ) ولو لم يلقى مرض موته اى بلا عوض من بعق عليه  
 فنقص من الاصل اى رأس المال وان استقره بمن ماله صرح ثم ان كان مدون ناسخ للدين والافتقار من الثالث  
 او بدونه في التسل فقد انصافا فبغيره يعق من الاصل ولا يتعلق بالدين واذا عتق من الثالث لم يرد ومن  
 الاصل ورت اه نهاية قال عش قوله فنقص من الاصل ظاهر وان كان علبدين وقوله لم يرد اى لا يلو  
 فاشكر (اي وان وجدت الصفة حيث في المرض (قوله كذا علقه بصفة الخ) عبارة العباى والعق ان علق في  
 مرض الموت من الثالث اوفي العلق بصفة وجدت في المرض باختياره كالخول او بغير اختياره كالطرفن  
 الاصل اه (قوله وعار به عين) قال في شرح الروض لو انقضت مدتها اى العار به ولو في مرضه واسترد العين  
 اعتبر من الاخر من الثالث (قوله وتاجل عن مبيع الخ) عبارة العباى ولو باع مؤجل وحل قبل موته نفذ من  
 الاصل والاول لم يحل الخ (قوله وعن الثانية) فان لم يحتمله الثالث رد الوارث ما زاد عليه فقصر المشتري بين تسع  
 البيع والاخر في الثالث بقسط من الثمن لتقسيم الصفة فعليه قال في الروض فان اجازته لم يرد ما دفعه  
 فيه البيع اذا ادعى الثالث فيه وجها انصحهم الا لا قطع البيع بالذات انتهى اه سم (قوله لان  
 ما يحل ولو وثبتي ان صحح الوصية في مثل نصفه فعلى هذا يصح البيع في قدر نصف المزدى وهو السلس





فوجب امتثاله بخلافه في البرهان في الوجوه فإنه لا صرح فيه على أنه كذلك، بل الموضع الذي دفعه المعلقون في هذا (أو) أحدهم عبرة عن (مخبرته) مرتدة كان أصدق ثم تصدق ثم وقع ثم هب (٢٦) وأقبض وكقولهم السالم من غير أنهم حوارج (أو) قدم الأول فالأول حتى يتم الثالث لقوله

فما بان وكل لا في هب وقض وأخرى صدقة أخرى أو أوه وأصر فو امعا (فان لم يكن فها عتق قسطا) الثالث  
على السك (وان كان) فها عتق (قسطا) الثالث وأقر ع فيما يخص العتق كاسم وفي قوله يشهد العتق كاسم ولو اجتمع معتز ومعلقة بأوت  
دمن الخبز فخر وهما (ولو كان له عدان قضا) أي الثالث في غيرهما

ولا يخرج من الثلث إلا أحدهما وهذا غير متصور فلا اعتراض عليه (سالم وغنم) وهو يخرج من الثلث وحده (فقال ان أعتقت غنما فاسلم  
 ح) سواء أقال في حال اعتاق غنما أم لا ثم أعتق غنما في مرض موته (عق) غنم (ولا) تزويج (فقلت عليه ما ولا) (الافراج) للتأنيدي لا فاقهما  
 معالها فتخرج بسالم فيقول غنم فخرج سالم إلا أنه مشروط بعق غنم وفارق ماله (٢٧) قال ان تزويجت حواشي تزويجي فتزويج في

المرض باكثر من مهر المثل

فان المثل يوزع على الزائدة

على مهر المثل وفيه العبد

لانه لا ترتيب بينهما وغنم

يوزع بينهما من فيه كالا

يقرب لان العتق ثم معلق

بالنكاح والتزويج لا

رفعه وعق سالم معلق

بعق غنم كملوا والزويج

يخرج من تسهيل عق غنم

فلا يمكن ائتمار من

سالم فان لم يخرج من الثلث

عق بسطه لا يخرج مع

سالم فاعا اوع بعده عق

وبعض سالم كما اذا ذلك

كالكلام في مواضع أخر

ويستثنى من الافراج أيضا

ماله قال ثلث كل حر بعد

وفيه عتق من كل ثلثة

هند الامكان ولا تفرع كما

سذكر في العتق وعلم بما

تقرر رانه لا وصى بالواقع

فخرج الثلث منه يوزع على

المغني قوله فقط من زيادته على المهر موهة فلا راد له ان يرد لانه سواء ماله او لا بعد فان اراد الاول لم يستقم  
 قوله آخره عق الخ وان اراد الثاني فبقي حله على ما اذا كان الثلث لا يخرج منه الا أحدهما اه حذف  
 (قوله ولا يخرج من الثلث الخ) قد غنى عنه قوله الا فهو يخرج الخ (قوله الا أحدهما) اي يتركه فقط  
 كما هو المتبادر وأخذوا بما في من قوله وهو يخرج الخ وقوله (قوله فلا اعتراض عليه) اي بان  
 الحكم لا يقيد بخصوص ذكر من ان يكون له عبدان فقط الخ اه رشدي (قوله وهو يخرج الخ) اي  
 غنم (قوله لانه) اي القرعة (قوله يفرق سالم الخ) عبارة لانه لا ينفذ شرط عتق سالم اه (قوله  
 لانه الخ) اي عتق سالم (قوله وفارق الخ) الاولى تقدم على قوله ولا افراج (قوله سالم تزويجي) بخلافه اذا  
 لم يقيد به بتم المهر على العتق كما صرح به الرض اه سم (قوله تزويجي) المناهضة بقوله لا حة تزويج  
 من باب التعليل (قوله فان الثلث الخ) بيان المغايرة وقوله لانه لم تعطيل للتزويج وقوله لان العتق الخ  
 تعليل للمغايرة وبيان لوجدها فاقوله وانما يوزع الخ الاستيعاب لا يوزع الخ باسقاط اعتبار ما لم  
 بلا معلقه في قوله يوزع (قوله وفيه العبد) مطلق على الزائدة لا ترتيب بينهما اي بين النكاح والمهر  
 للمهر وبين العتق بقوله وعق التزويج (قوله لا رفعه) اي النكاح (قوله فان لم يخرج الخ) محتمل  
 قوله وهو يخرج الخ وقوله أو يخرج محتمل زوجه وحده (قوله وبعض سالم) مطلق على الصغير المستتر في عتق  
 فكان حقه عتق وهو بعض الخ تركه المتصل بالمنفصل (قوله أيضا) اي كاستثنائه من الثلث (قوله عند  
 الامكان) احتراز عما اذا كان عتق من (قوله وعلم بما تقرر) لانه من مسئلة تعليق العتق بالتزويج مع بعده  
 ورد عليه انما ذكره مندرج في قول المصنف السابق أو يرد بسقط الثلث الخ خلاصته على تبيينه كونه معلوما  
 مما تقرر فتأمل (قوله والحج عنه) اي انما اذا كان الحج عنه مقرر وضار وفي ما يخصه من الوصية لا يفرع فها  
 والاعين باقي التركوات كان طلوعا فبعض ما ذكره من قريب اه عش اي على قول الشارح وفيما  
 اذا كان فهاج يطوع الخ (قوله لانه قد نكح الخ) اي بان له في ماله ما وافق عرض الوارث من منفعة تعود  
 عليه اه عش (قوله فان أبي) اي من الشراء (قوله الا ان يقول) اي الموصى وقوله بانه يحج اه عش  
 مثلا وقوله فاستع اعز به اه عش (قوله فانه يستاجر) اي الوارث اه عش ولعل الاولى لاشل  
 نحو الوصى ايضا به مينا المعقول (قوله دين) الى قوله وقباس ما تقرر في النهاية الا قوله ولا بعضه على  
 المتن وقوله علم من قول دينه (قوله وليس تتخلى الخ) وقت الموت أو وقت اعادة الدفع فراجع (قوله أخذنا  
 مما ياتي) بل هو داخل فيما ياتي (قول المتن والاصح اه) اي الموصى اه عش (قوله من غير انهم) فلو

وان لم تكن حرة ثم اراد بتفصيل الراض ما بههم ذلك حال ولو وقتت شرعا فخرجت من معلقة تقدمت  
 المتخير لانهما لا يقيدان الا حال ولا م الامنة لا حال المراض الجوع فيها وظاهره لانه لا فرق بين تقدم المخرجة  
 وتاخرها فلو قال أعتق غنما بعد موتي ثم أعطوا عرا مائة ندمت الما فتوقع في كالم الشارح يعني الجورحي  
 خلاف ذلك فاجتنبه اه (قوله وفارق قال ان تزويجت حواشي تزويجي فتزويج الخ) خلاف ما اذا

لم يقيد بقوله حال تزويجي بمقدم المهر قال في الرض فان قال ان تزويجت فبعد دي فتزويج في المرض  
 باكثر من المهر فقديمنا ان لا يادق فبعد من الثلث قال في الاصل كذا ذكره وتوجها فان  
 انه اسبق فانه يجب بالنكاح والعتق يقرب عليه لكن مقتضى قولنا ان المرسوالم تسبيله ببعانه معا ولا  
 يتلاد من حيث الزمان ان لا يقدم أحدهما على الآخر يوزع الثلث على الزيادة ومقتضا العبد اه (قوله  
 ولا بعضه) عبارة للنهيج ولو اوصى بمحضه هو ثلث ماله ثم تسقط موصى له على شيء منه مالا اه

فانه يستأجر عنه أي يسعى في طرق العباد ووصولها اليه بجميع الغنم ولو اوصى بمن حاضره فعلى نفسه ولا يقيد

دين أو (غائب) وليس تحت يد الوارث (لم دفع كلها) ولا بعضها فظاهره انما ياتي بالتصرف وان أمكن الفرق (الباقي) الجواز

تلف الغائب فلا يحصل الورثة مثلا ما حصل (ولا اصح انه لا تسقط) من غير انهم (على التصرف) كاستخدام (الباقي) ان العبد (ايضا)

كتابها الذين لا خلاف فيه ما وذلك لان تسامحه يتوقف على تسلطه على مثلي ما تسلط عليه هو وهذا احتمال سلامة الغائب فتكون له ومن تصرفه فيمنع منه ثمانية مائة كالم (٢٨) مما نحن آخرون اربع شروط البيع وعلم من قولنا دين له أو لم يوصى بثمنه ما له عين ودين دفع

للموصى به ثلث الدين وكذا  
نفس من الدين شيء دفعه  
ثلثه وقاس ما قروا ان  
المدين لو مات من تركته غائبة  
الا اعمدا أو موصى بها موصى  
تخرج من الثلث ان الامر  
يوقف الى حصول الغائب  
ولا يتابع تلك الاعيان في  
الدين نظرا للثبوت القرملة  
لان ثبوت ضرر الاعضاء  
يبيها مع احتمال انها  
ما كهم وتقدر بسلامة  
الغائب لكن أخذ بعضهم  
من الاجماع على تقديم الدين  
مع من تركته انما يتابع  
ثم ان وصل الغائب بان  
يطالان البيع والا فلا  
واستدل بذلك بغير علل  
الاثبتين بسلامة البيع  
بوصول الغائب وهذا لا  
يراع فيه وإنما لم يظهر  
فيه النزاع الاقدام على بيع  
الاعيان قبل تلف الغائب  
نعم لو ترتب على وقفها ضرر  
خوف تلفها أو نحوها باعها  
الحاكم وحفظ ثمنها الى تبين  
الامر أو فاق ابن الصلاح بأنه  
لو باع الحاكم ما لثابت  
في دينه فقدّم وأبطل الدين  
بان بطلان بيع الحاكم  
كما عتمدوا من خلاف القول  
الروايات في بعضهم يعطى  
الغائب ثم ما باعوا تبين  
التمويل ونقل بعضهم  
هذا الاوافق مذهبنا بل

أذناه في التصرف في الثلث مع كفايته في الانتصار معنى ونهاية (قوله كل شيء بالخ) تفسيره لقول المتن أيضا  
(قوله الذين) في أصله بخله بلام واحدة اه سبعر (عوله على مثلي ما تسلط الخ) أي من العين الحاضرة  
رشد ومعنى (قوله وهو الخ) أي تسلط الواو على ثلثي الحاضر اه معني (قوله وهو معتذر) وبنيت  
كفالة لتركته يتخصص منه الواو من التصرف في ثلثي الحاضر في التصرف في الثلث للمالك كالمع فان  
كان باستخدام ويجعل ويخوذ ذلك فلا منع منه كما يؤخذ من كلام الماوردي نهاية ومعنى قال عـش قوله  
يتخصص منه الواو الخ يتأمل وجهه فان له المنع من التصرف احتمال سلامة المال الغائب فتكون العين  
كلها للموصى به وبغرض ذلك لاحق الورثة فيها ويحكم في سابع تصرفهم فيها بالاستخدام أو غيره وقوله  
فلا منع منه أي يقوّر بالاجتزاء تبين استحقاقها لآجروها الا بان حضر الغائب فتعسّف قوله مع كالم  
الخ انما للموصى به لتبينه ملك العين بعون الموصى له وفي السيد عمر ما وافق قوله الاولى (قوله)  
لاحتمال سلامة الغائب: لم يمنع محل ذلك اذا كانت الغيبة تمنع التصرف فيستلزم الوصول اليه لعل  
أنفجر. والا فلا حكم الغيبة وسلم للموصى به وبغرض تصرفه في نفسه وقصر فهم في المال الغائب اه  
نهاية (قوله يكون) أي المجمع كافي المعنى أو الحاضر كافي الرشد أي وباقي العين الحاضرة كافي عـش  
(قوله) أي للموصى به اه عـش (قوله ومن تصرف) القوة وقاس ما تقر في المعنى الا قوله على  
من قولنا دين له (قوله مع الخ) أي اعتبارا بما في نفس الامر اه نهاية (قوله أو موصى بثمنه الخ)  
ولو كان له مائة درهم مائة وخمسون غائبة أو موصى لرجل بخمسين من الحاضر ثمانين وقيل الوصية اعطى  
خمس مائة وعشرين نوالا وخمسين وقوف خمسة وعشرون فان حضر الغائب اعطى الموصى به لو قوف  
وان تلف الغائب قبل ان تلحقه والعشرون أو ثلثها للموصى به ثلثها وهي ثمانين وقيل الباقي للورثة  
اه نهاية (عوله وقيل ما تقر) أي في المتن والشارح (قوله انظر النفع الخ) في المتن وقوله لان فيه  
الخ اه في (قوله لا يحاج) يعني الموصى به لعلهم ولو عبره لكان انسيلا بعده (قوله يبيعها مع احتمال انها  
الخ) الاولى ان خصم له الخ (قوله واطل الدين) أي اثبت بطلانه اه كردى (قوله هذا) أي قول الروايات  
(فصل) في بيان المرض الخوف \* (قوله في بيان المرض الخوف) أي قول المتن في بيان المرض الخوف مع تغيير  
بسرير اللفظ (قوله لا يقتضى كل معالج) صفة لازمة متعينات تسبق ذكر المرض الخوف والمحقق به هنا  
قوله وعقبه أي ما ذكر من المرض الخوف والمحقق به اه عـش ويجوز ان جاء الضمير للمحقق بالمرض  
الخوف (قوله السابق) أي قبل الصيغة (قوله لو لم يمت عن جسده) أي كثر بها نهاية أي لا مآذرا وان لم  
ينفسه معنى وعـش وباقي في الشارح ماله (قوله المتن لم ينفذ) أي الا ان اجل الورثة كالم مما نحن آه سم  
زاد الرشدى واشار الى الشارح بعد اه (قوله يقع فسكون الخ) ويجوز ضم الراهم وقع النون وتشديد  
الفاء اه معنى (قوله قبل ان يدهم النقص) طائلا يمكن ان يجاب باختلاف وقوله لم ينظر لظننا بل  
لوجوده قلنا وجوده لا ينافي في هذا الحكم بل لا بد ان يشجع جوده عندنا متى رتب عليه الحكم  
وهو معنى قوله قلنا اه سم (قوله قبل ان يدهم النقص) قد يقال ما للمانع من كون معنى الخوف كلام  
للعنفه ما وقع الموت بالفعل فكانه قال اذا طعننا وقع الموت بالفعل من ذلك المرض بان نوجد عندنا ذلك  
وهو ضابط المرض الخوف وحشد فلا رد عليه شيء لمساواة لقوله وغيره اذا كان المرض منقوصا فاقبل اه  
رشدى وهو في المال عين الجواب لا يتعن السيد عمر (قوله لم ينظر لظننا بل لوجوده) أي قوله لوجوده

مذهب أبي حنيفة (فصل) في بيان المرض الخوف والمحقق به لا يقتضى كل منهما المصير عليه فما زاد على الثلث  
وعقبه بالصيغة لما في (اذ طعننا المرض منقوصا) لو لم يمت عن جسده (لم ينفذ) يقع فسكون فهم فيهم عـش (قوله الثالث) لانه محجور  
عليه في الزيادة على الورثة قبل ان يدهم النقص طائلا لم ينظر لظننا بل لوجوده وان قلنا غيره وأما ظاهر الشارح الاصح

وحدده

من جوار تزويج الوليمين  
 أعنتقت خسة وان تفرج  
 من الثلث أتم أشرة طاهرا  
 ثم يعلمون بان خرجت من  
 الثلث أو أجزأ الرقة سترت  
 العصة والأفلا وأجاب  
 الزركشي بان المراد بعدم  
 النفس ذالوقف أى وقف  
 الزوم والأسترار لا وقفه  
 العصة بل تنظم الكلامان  
 وقوله زادعلى الثلث لا يلتم  
 مع قولهم الذى يقدمه العبرة  
 بالثالث عندالموت لا الوصية  
 فان أو دالالث عندم ينظر  
 لظننا أيضا قال الجلال  
 البلقى وكان ينبغي له أن  
 يقول لم ينفذت مع مقرر فان  
 التبرع المعلق بالموت لآخر  
 عليه مولا زادعلى الثلث  
 لان الاعتبار بالثالث عند  
 الموت وهذا لما يعرف بعد  
 الموت وأما المقرر فثبت  
 حكمه كما فصح عليه  
 فيما زادعلى الثلث اه وفى  
 جعه نظر كجواب الزركشى  
 لان وقف الزوم الذى  
 ذكره لا ينقد لظننا كما  
 هو واضح مما تقرر وفى  
 مسئلة العتقة وما ذكره من  
 الجلال عجيب مع ما تقرر  
 فى الثلث أنه لا يبرأ بالعند  
 الموت مطلقا وفى مسئلة  
 العتقة انها تزوج صلاح  
 كونها كماله كاعتبارها  
 بالظاهر من جهة التصرف  
 لأن فلا فرق بين المجنس  
 والمعلق والذى ينفذ فيه  
 جميع ما عارض به علمان  
 كلامه ألا يبين مراده

وحد لا يكتفى فى هذا الحكم بل لابد ان يثبت وجوده عندنا حتى ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله لظننا  
 الخ وليس المراد الظن عند الوصية قبل بعد الموت فحاصل المعنى اذا مات الموصى متصلا بأرض فان ظنناه بعد  
 الموت فموت فان يثبت عندنا ذلك تينا حى ثم صدم نفوذ ما زادعلى الثلث عند الموت وهذا معنى صحيح لا إشكال  
 فيه وان ظنناه بعد الموت غير مخوف فان حل الموت على العتقة تين نفوذ ما زادعلى الثلث عند الموت وان لم  
 يعمل على العتقة تين انه لو لم يكن الموت وان كان فى أصله غير مخوف فحينئذ عدم النفوذ فليتأمل اه ثم أقول  
 هو كلام فى غاية الحسن لكن قد لا يلزم قول الماتن فان يرى الخ وقوله فان ظنناه غير مخوف فليتأمل فثبت قرب  
 الموت على الظن فكيف يعمل على الخان الواقع هـ دالموت ولثان تحمل المن على وجه يزيله الا لئلا يمس  
 بان تقول قوله اذا ظننا المرض غوفا أى ثبت ذلك عندنا فى زمن المرض بقربنا لسياق لا بعد الموت كما فاده  
 المحشى ومات به بقربونه فان يرى الخ لم ينفذ تبرع زادعلى الثلث أى يحكم عند الموت بعدم نفوذ التبرع  
 الزادعلى الثلث مستند فان يرى نفوذ وان ظنناه غير مخوف أى ثبت عندنا فى زمن المرض أنه غير مخوف فثبت  
 فان جعل على العتقة نفذ أى حكمنا بعد الموت بنفوذ ولا يقل تقبدا الموت ومن المرض تضى أن  
 التبرع بالموت ليس كذلك وليس صحيح فانه اذا ثبت بعد الموت ان الأرض مخوف أو غير مخوف فربما على كل  
 حكمه لانا قولان التقيد بذلك لتأق التفسير بسائر مخوف وهو لا يتأق فى التبرع بعد الموت الا لا يتحقق فيه  
 شق البراءة أعلم ثم يردد النظر فيما لو تصرف فى مرض غير مخوف ثم عقبه مرض مخوف ومان به فالذى  
 يظهر فعد أن المرض الأول كان عمالا ولا يعلنه الثانى عادة نفذ التصرف فيه وان كان مما يتوالت عنه  
 الثانى عادة فعل الاقر به بعدم النفوذ لان الموت بسبب الوفاى بواسطة ثم أى أصل المرضين  
 الامام ما عساه ان كان يقضى الى الخوف غالب فمخوف أو زائد أو قليل مخوف اه ويعلم منه الاول ان ما لا  
 يقضى اليه بوجوبه مخوف اه سـ دـ عـ (قوله من جوار تزويج الولي) أى من النسب وقوله فيه أى  
 المرض المخوف اه عـ (قوله والأفلا) أى ويوجب على الزوج مهر المثل ان ولى والولد حبيب ان  
 وجد اه عـ (قوله وأجاب الزركشى بان المراد الخ) وهو حل صحيح اه معنى (قوله أى وقف الزوم  
 الخ) جواب عما يقال بقوله لا توقف اه عـ (قوله لتنظم الكلامان) أى قولهم بعدم نفوذ تبرع  
 زادعلى الثلث وقولهم بصحة تزويج الوليمين أعنتقت الخ ونزوله عند أى الموت اه عـ (قوله ينظر  
 لظننا) أنه الثلث عند الموت بل كونه كذلك بحسب نفس الامر كسبب فى المرض المخوف وهو المشار اليه  
 بقوله أيضا اه سـ دـ عـ (قوله لآخر عليه) أى لا تنزوله ولو را الخ غاية اه عـ (قوله وفى جعه)  
 أى ما قاله الجلال وقال الكردى أى جميع ما عترض به اه (قوله الذى ذكره) أى الزركشى (قوله كما  
 هو واضح مما تقرر الخ) فيه نظر لاحكام فرض ما تقرر فى مسئلة العتقة فيما اذا ثبت عندنا وقوع العتق  
 فى مرض مخوف كما تقدمنا عـ مـ (قوله وما ذكر الخ) بالنصب عطف على وفق الزوم  
 (قوله ما ملقا) أى معلقا كان التبرع أو غير ما سـ دـ عـ (قوله) مسئلة العتقة عطف على قوله  
 فى الثلث (قوله لم كون) أى العتقة (قوله ان كلامه لا) أى فى ان كاحسن جهة تزويج العتقة الواردة  
 (قوله ان محله) أى كلامه معناه فيما اذا طرأ الخ يلزم على هذا ان المصنف سكت عن حكم اذا مات على الذى هو  
 الاصل اه وشدى (قوله فثبت ان كذا ظننا المرض الخ) قد يقال هذا لا يدفع الاشكال لانه لا ينظر لظننا بل

ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله لظننا وليس المراد الظن عند الوصية بل وبعد الموت فحاصل المعنى اذا  
 مات الموصى متصلا بالمرض فان ظنناه بعد الموت فموت فان يثبت عندنا ذلك تينا حى ثم صدم نفوذ ما زادعلى الثلث عند الموت وهذا معنى صحيح لا إشكال  
 فيه وان ظنناه بعد الموت غير مخوف فان حل الموت على العتقة تين نفوذ ما زادعلى الثلث عند الموت وان لم  
 يعمل على العتقة تين انه لو لم يكن الموت وان كان فى أصله غير مخوف فحينئذ عدم النفوذ فليتأمل اه ثم أقول  
 هو كلام فى غاية الحسن لكن قد لا يلزم قول الماتن فان يرى الخ وقوله فان ظنناه غير مخوف فليتأمل فثبت قرب  
 الموت على الظن فكيف يعمل على الخان الواقع هـ دالموت ولثان تحمل المن على وجه يزيله الا لئلا يمس  
 بان تقول قوله اذا ظننا المرض غوفا أى ثبت ذلك عندنا فى زمن المرض بقربنا لسياق لا بعد الموت كما فاده  
 المحشى ومات به بقربونه فان يرى الخ لم ينفذ تبرع زادعلى الثلث أى يحكم عند الموت بعدم نفوذ التبرع  
 الزادعلى الثلث مستند فان يرى نفوذ وان ظنناه غير مخوف أى ثبت عندنا فى زمن المرض أنه غير مخوف فثبت  
 فان جعل على العتقة نفذ أى حكمنا بعد الموت بنفوذ ولا يقل تقبدا الموت ومن المرض تضى أن  
 التبرع بالموت ليس كذلك وليس صحيح فانه اذا ثبت بعد الموت ان الأرض مخوف أو غير مخوف فربما على كل  
 حكمه لانا قولان التقيد بذلك لتأق التفسير بسائر مخوف وهو لا يتأق فى التبرع بعد الموت الا لا يتحقق فيه  
 شق البراءة أعلم ثم يردد النظر فيما لو تصرف فى مرض غير مخوف ثم عقبه مرض مخوف ومان به فالذى  
 يظهر فعد أن المرض الأول كان عمالا ولا يعلنه الثانى عادة نفذ التصرف فيه وان كان مما يتوالت عنه  
 الثانى عادة فعل الاقر به بعدم النفوذ لان الموت بسبب الوفاى بواسطة ثم أى أصل المرضين  
 الامام ما عساه ان كان يقضى الى الخوف غالب فمخوف أو زائد أو قليل مخوف اه ويعلم منه الاول ان ما لا  
 يقضى اليه بوجوبه مخوف اه سـ دـ عـ (قوله من جوار تزويج الولي) أى من النسب وقوله فيه أى  
 المرض المخوف اه عـ (قوله والأفلا) أى ويوجب على الزوج مهر المثل ان ولى والولد حبيب ان  
 وجد اه عـ (قوله وأجاب الزركشى بان المراد الخ) وهو حل صحيح اه معنى (قوله أى وقف الزوم  
 الخ) جواب عما يقال بقوله لا توقف اه عـ (قوله لتنظم الكلامان) أى قولهم بعدم نفوذ تبرع  
 زادعلى الثلث وقولهم بصحة تزويج الوليمين أعنتقت الخ ونزوله عند أى الموت اه عـ (قوله ينظر  
 لظننا) أنه الثلث عند الموت بل كونه كذلك بحسب نفس الامر كسبب فى المرض المخوف وهو المشار اليه  
 بقوله أيضا اه سـ دـ عـ (قوله لآخر عليه) أى لا تنزوله ولو را الخ غاية اه عـ (قوله وفى جعه)  
 أى ما قاله الجلال وقال الكردى أى جميع ما عترض به اه (قوله الذى ذكره) أى الزركشى (قوله كما  
 هو واضح مما تقرر الخ) فيه نظر لاحكام فرض ما تقرر فى مسئلة العتقة فيما اذا ثبت عندنا وقوع العتق  
 فى مرض مخوف كما تقدمنا عـ مـ (قوله وما ذكر الخ) بالنصب عطف على وفق الزوم  
 (قوله ما ملقا) أى معلقا كان التبرع أو غير ما سـ دـ عـ (قوله) مسئلة العتقة عطف على قوله  
 فى الثلث (قوله لم كون) أى العتقة (قوله ان كلامه لا) أى فى ان كاحسن جهة تزويج العتقة الواردة  
 (قوله ان محله) أى كلامه معناه فيما اذا طرأ الخ يلزم على هذا ان المصنف سكت عن حكم اذا مات على الذى هو  
 الاصل اه وشدى (قوله فثبت ان كذا ظننا المرض الخ) قد يقال هذا لا يدفع الاشكال لانه لا ينظر لظننا بل

بما هان أن محله فيما اذا طرأ على المرض مع من مخوف فذا تقرر

فثبت ان كاطنة المرض مخوف فقول (٢٠) خبرين لم ينفذ تبرع زاد على الثلث حيث منجزا كان او معقبا بالموت وان كاطنة غير مخوف

وجعلنا الموت على نحو النجاة  
 لكونه نحو جرب او وجع  
 ضمن نفقا بنحو وان زاد  
 على الثلث حيث قاض  
 ان اعتبار الثلثين طر  
 القاطع ليخالف الصامان  
 العبرة فيما بالموت لانما لغيره  
 هنالا عند الموت (فان برأ  
 نفذ) أي بان نفوذ من  
 حين فصره في الكل قلعا  
 تبين ان المخوف ومن  
 صاوعيشه عيش مذبح  
 ارض أو جنبه في حكم  
 الاموات بالنسبة لعدم  
 الاهداد بقوله (وان ظننه  
 غير مخوف فمات) أي اتصل  
 به الموت (فان حصل على  
 النجاة) أي لم يمت  
 التي به لا تولى سموت  
 كبر ووجع عين أو  
 ضرب وهي بضم الازل  
 والد ويقع فموت  
 واعتراه به لم يسمع الا  
 تنكيرها وهدد سموت  
 النجاة أخذت أسفاهي  
 لغير المستعد لافه واحة  
 للمؤمن كناية أخرى  
 (نفذ) جميع تبرع (والا)  
 يحصل على ذلك لكون  
 المرض الذي به غير سموت  
 لكنه قد يتولد عن الموت  
 كسهال أو سحر يوم أو وسيم  
 وكان التبرع قبل ان يعرف  
 واصل الموت به (مخوف)  
 فلا ينفذ ادعى الثلث  
 وفائدة الحكم في هذا انه  
 ان اتصل به الموت مخوف

لو وجد فاحتاج الى ان يقال بحد وجوده لا يثبت به حكم مالم يظن موثقا يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع  
 ويجب بحسب اهـ (قوله في ثندان كذا الخ) خلاصة ما تقرر ان المخوف اذا طرأ قاطع كالنجاة أو الوفر  
 فاتي عن زعم المخوف من الثلث وغير المخوف اذا طرأ قاطع فنزول المسائل التبرعات قبل انقطاع نفسها  
 وجعلنا لخنك حيث اهـ بقدر (قوله حيث اهـ أي حين الطارة (قوله وجعلنا الموت الخ) أي جاعلة ذلك مع  
 ان فرض القسم طر قاطع من مخوف أو وحق اهـ سم (قوله في عوج نجاة) أي كغرف وحق وهدم وقتل  
 اهـ معنى (قوله المتزفان برأ) بفتح الزاء وكره أي خاص من المرض اهـ معنى (قوله أي بان نفوذ) أي قول  
 التي تولى في النهاية (قوله تصرف في الكل) أي في تنفيذ جيع تصرفه بالتبرع  
 ومن صاوعيشه الخ لعل الاولى تقدم على قول المتن فان برأ الخ عبارة عن النجاة فان مات به قالما نصف تعبلا غوى  
 أي يهدم أو يفرق أو يقتل أو يرد لم ينفذ لان ادعى الثلث هذا كمالا في منتهى الحالة يقطع قها هو فان انتهى  
 إلى ذلك بان شخص بصره أي دفع عينه بنفسه نحو يلخص أو يلقط وحدا للمقوم في التزاع أو يجرع أو شق  
 يقطع ونحو جرب أو وجع أو وقر فصره الماله وهو لا يحسن السبحة فلا عبرة بكلامه بوجه ولا في غيره ما هو  
 كماله على قصير بل يأتى في الجناية اهـ (قوله بالنسبة لعدم الاهداد الخ) اما بالنسبة لقسمته تركت موت كاح  
 زوجة تركت ذلك مما يرتب على الموت فبعضه تفصيل وهو انه ان كان وصوله لثان نجاة الحق بالموت وان كان  
 يمرض فكالصحاء ثم ظاهر قول الشارح بالنسبة الى الماتة لا فرق في ذلك بين كون علة حاضرا أولا اهـ عـ  
 (قوله بقوله) لا فرق بين ما لا تصرف ولا اسلام ولا تو به بله كردى (قوله أي اتصل به الموت) أي وان طالت مدة  
 المرض فلا يترط كون الموت عقب الظن اهـ عـ (قوله التي على النجاة) قال في العباب اوعلى سبب نفخي اهـ  
 سم (قوله غير مخوف) لكنه لاحالة اليه (قوله كسهال) بغير تنوين لان شافعي يوم أو وسيم أيضا اهـ اسم  
 (قوله) أو سحر يوم أو وسيم أي بان انقطع بعد وفاته وكان التبرع قبل ان يعرف فمخوفه أنه لو كان التبرع  
 بعد العرق حسب من رأس المال اهـ عـ (قوله واصل الموت به) أي بان اتصل قبل العرق اهـ عـ قول  
 المتن فمضوف أي تبيينا بانه لا يمتنع ان اتصل بالموت لان اسهال يوم أو وسيم مخوف فلا ينافى ما يأتي اهـ معنى  
 (قوله وفائدة الحكم الخ) عبارة عن النجاة فان قيل المرض ان اتصل بالموت كان مخوفا فلا فلا فائدة لثاني معرفته  
 أحسب بانه لو قيل أو غرق مثلا في هذا المرض ان حكمه بان مخوف لم ينفذ كسحر والافتداء (قوله في هذا) أي  
 في المرض الذي ظننه غير مخوف هذا ظاهر سابقا لكن فثبت ما مر من النجاة ان الشارح السبب لمطلق المرض  
 (قوله ان اتصل به الموت) أي لم يعمل على النجاة (قوله انه اذا طرأ الخ) فثبت السبب في رجوعه لتقسيم أعني  
 قوله ان اتصل به الموت مخوف فلا فائدة فموت الحكم به مخوف اذا طرأ قاطع من نحو حر أو سقوط من عال  
 ولا نافية قوله بخلاف المخوف الى الماتة في المخوف في نفسه فابرأ سم (قوله مطلقا) أي سواء طرأ نحو  
 حر أولا اهـ عـ (قوله قبل الموت) لعل وجهه التقيده به بعد الموت لا يحتاج لان يثبت لانه ان حصل الموت  
 على النجاة لم يكن مخوفا ولا مضوف فلهذا اهـ سم أقول قد بين الشارح بحر هذا التقيده بقوله الاتي

حكم مالم يظن موثقا يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع ويجب بحسب ما يجرى في الماتة التي قبل هذه (قوله وجعلنا  
 الموت الخ) أي جاعلة ذلك مع ان فرض القسم طر قاطع من مخوف أو وحق (قوله في المتزفان برأ) ومن  
 لازم عدم طر القاطع المذكور والحاصل ان التقيده بدار القاطع انما يحتاج اليه في قوله لم ينفذ الخ  
 (قوله التي على النجاة) قال في العباب اوعلى سبب نفخي (قوله كسهال) كلمة بغير تنوين لان شافعي يوم  
 أو وسيم أيضا (قوله انه اذا طرأ أو سقط من عال الخ) فثبت ما مر من النجاة ان الشارح السبب لمطلق المرض  
 به الموت مخوف ولا فلا فائدة فموت الحكم به مخوف اذا طرأ قاطع من نحو حر أو سقوط من عال ولا نافية  
 قوله بخلاف المخوف فانه يكون من الثلث مطلقا لانه في المخوف في نفسه فابرأ سم (قوله قبل الموت) كان وجه  
 هـ ذالتقيده به بعد الموت لا يحتاج لان يثبت لانه ان حصل الموت على النجاة لم يكن مخوفا ولا مضوف فلهذا

والا فلا فائدة اذا طرأ أو سقط من عال مثلا كمن رخص المال بخلاف المخوف فانه يكون من الثلث مطلقا كما تقر  
 (ولو شككنا) قبل الموت (قوله) أي المرض (مخوف فمات) كونه مخوفا (الاب) قول (طبيب حزين عدلين)

مقبولى الشهادة لتعلق حق الوصي به والى وثبت ذلك فسمعت الشهادة به ولو في حياته كان علق شيء بكونه مخوفاً واعترض اقتصاصاً على الحرية وحذفه الاسلام والتكافؤ كراهه العدالة المتعصن الحرية أن يريد معادلة الشهادة بوجوب ما يلو جبه كراهية الى أن المراد عدالة الشهادة لا الولاية ولا الولاية الظاهرة وأوقفهم كلامه لأنه لا يثبت رجل وأمر أن لا ينجس التمسوق بوجهه في غيره بل باطنياً أمراً أو بقتل قول الحائرين أنه غير مخوفاً وأما خلافاً للموتى فلا بد له من رجاء غير يثبت الى كل (٢١) من طرق الشك أو الاختلاف الوارث

والتبرع عليه بعد الموت  
بغير خوف في المرض فيصدق  
اثباتاً وعلى الوارث البينة  
ويكفي فيها غير طبيين إذا  
وقع الاختلاف في نحو  
الحق المطبقة ووجع  
المرض ولو اختلف الأطباء  
رجح الأصل فلا كثر عدداً  
فمن يخبر به مخوف (ومن)  
المرض (الخوف) لم يذكر  
حدة لطول الاختلاف فيه  
بين الفقهاء فتقبل كلما  
استبعد بسببه الموت  
بالاقبال على العمل الصالح  
وقيل كل ما اتصل بالموت  
وقال الماوردي وبتعاده كل  
ما لا يتناول صاحبه معه  
الحق أو قلان الامام وأقره  
ولا يثبت شرط في كونه مخوفاً  
غالبه حصول الموت به بل  
عدم نوره بالمرام الذي  
هو ردم في حبس القلب و  
السكيد بعد أثره الى  
الدماع وهو ما تمد وان  
تأخر فيه ان الرخصة فعله أنه  
ما ذكر عنه الموت عاجلاً  
وان خالف الخوف عند  
الاجابة (فولج) بضم أظه  
ع. الأ. م. وأصح وأكسرهما  
وهو أن تعصداً لاختلاف  
الطعام في بعض الامعاء فلا

اما الاختلاف في الرشدي بعد تذكار كلام سم المرأ تغناصه وقوله لانه ان حمل على الضمان يمكن  
مخوفاً من ظاهر اه (قوله مقبولى الشهادة) فشرط ذلك بحاقلة معاملة مرده أمثلها اه  
عش (قوله سمعت الشهادة) مفرع على قوله لتعلق الخ اه عش (قوله كان علق الخ) أشار به الى أهلو تبرع  
واريد اقامته بالبينة على صحة منضمه الا أن لا يسمع لعدم القاطعة اه عش (قوله بأنه لو علق الخ) ما وجب الخ  
الى عدم العدالة الظاهرة اه سم (قوله وأوقفهم) الخ قوله ويكفي في الغنى (قوله ومعه) اه عدم الثبوت بين  
ذكر وقوله من طرفي الشك أي كونه مخوفاً وغير مخوف اه عش (قوله أيضاً) أي كما قيل قوله لمسا في أنه  
مخوف اه سم (قوله أمالوا لاختلاف الوارث الخ) أي كان قال الوارث كل المرض مخوفاً والتبرع عليه كان غير  
مخوف اه سم (قوله فيصدق الثاني) بطله العبد وكذا أي يحلف للموصي لو اختلفا بين المرض أو ان  
التبرع في الصفا والمرضا ثبت اه سم (قوله ويكفي فيها) أي البينة (قوله إذا وقع الاختلاف الخ) أي  
كان قال الوارث كان مخوفاً والتبرع عليه كان وجع من مرضه ومعنى (قوله رجح الأصل) أي ولو تقبى  
وقوله لا يخبر به مخوف أي وان كان أقل عدداً بل ما أقضاه تعالى به علم من غامض العلم ما خلق على غيره  
لكن مقتضى العطف بالفناء ذلك عند استوائهما في الرداه عش (قوله بقيل كل ما الخ) هذا التعريف  
لازم لما قدمه من أن الشيء ذكوا الموت من جنسه كثيراً اه عش (قوله يستدل الخ) أي عاذا عش (قوله وقيل  
كل ما اتصل الخ) يدخل فيه نحو وجع الضرع ويخرج عنه ما لو طئاً غير مخوف وما نبحر حرارة وقوله  
معه الحياة إعادة اه عش (قوله قال الخ) كذا لا يعطى في شخصته من تبرع بعض النسخ الوارث على  
قوله بل ذكر الخ (قوله لعدم نوره) اه المراد بالنداء ما صدق بالقلة بقرينة قوله التي فعله أنه الخ اه  
رشدي (قوله وهو المتمدن) أي ما شاعده من الأمن من عدم اشتراط غلبة الموت (قوله فعل الخ) أي من  
الاختلاف المذكور (قوله بضم أظه) الخ قوله لا ندادا للحياة معق النهاية (قوله مع الأ. م.) أي مع غيرها  
(قوله وهو أن تتعد الخ) وبنته أم ورضها التين واليزيب والمبادرة الى التيقية بالاسسهال والوقى ومبصره  
أم ورضها حبس الرجم واستعمال الماء البارد اه معني (قوله فبهاك) أي يؤدي الى الهلاك انتهى معني  
(قوله ولا فرق) وفاقاً لنهاية وتخلها المعنى عبارة قال الأذري يعني ن يقال هذا ان أصاب من لم يفسده  
فان كان ممن يصيبه كثيراً ويغني ما كاه ومشاهد فلا تنهى وتدعى قال هذا غير القسم الاول لانه عند  
الأطباء أقسام اه وعبراً لنهاية وقول الأذري يظهر أن يقال ان محله ان أمه ابن لم يعتد الخ رداه الى  
وجه الله تعالى بمن كونه من القولين المذكور وان سماه العوام به وبقدر سمته بذلك فهو مرض يخاف  
منه الموت عاجلاً وان تكرره اه (قوله لم تنفخ في الجنب) أي من داله اه عش (قوله الحى الاقلام الخ)

تزلزل بعد بسببه يتخالى للدماع فم لا يده وأقسام عند الأطباء ولا فرق بين مده وغيره (وذا جنب) بوهى قر وح تحدث في داخل الجنب  
بوجه شديد تنفتح في الجنب ويسكن الجميع وذلك وقت الهلاك وأما كانت مخوفة أمراً من الرئيس القلب والكبد ومن علاماتها  
الحى الأزمنة عند الجميع تحت الاضلاع وضيق النفس والسعال (وعايف) بثلاث أظه (والم) لاسقاطه القوة بخلاف غير الباطن يظهر ان  
مرادهم بالنام المتتابع وأنه لا بد في تنابعه من معنى من معنى مثله فيه عادة كثيراً الى الموت ولا يضبط بما يقا في الاسهال والقوة تسلسل  
مع نحو اليومين بخلاف ما قدم

لا تقول الروح (واسهل متواتر) أي متتابع (بما قاله) (وقد) بكسر أوفه وهواه يصيب القلب ولا يبق مع الحياة فالروح به السسل وهواه يصيب الرقبة فيقص البدن ويصرف نفس يخوفه طلة الامتداد للحياة معناه بالوتر يضبط كرا لا يوافق نعر يضامو حوله ألا بانه قرحه في الرقبة معناه قد تقربا بانه فرحة في الرقبة نازها حتى قد تقرب هو الهوا باله العلامة القلب الشراوى ومن تبعه وعكس توجهه مذكوره الفقه بانهم لمراو أهل الاختلاف فيصير وبما يستعمل كلامهم ما عول على تفصيله عندنا هله اذاله شامل الامر من سواه أ كان الثاني حرا لا زما وظاهر المتن وغيره ان القلب ليس من الحيات وليس كذلك بل هو المراد من الحى لا يفتى في كلام الأطباء وعرفنا في المر ح بانهم التي تشبه بالاعضاء الاصيلة في (٢٢) لصاحبه تعني وطوبى له وفيه ايضا حى القلب أكثر ما تكون انتقالة أى حتى آخرى

نفسها ويمكن توجهه كلام الفقهاء في ذلك الخالف ظاهره لكلام الأطباء بان ذلك التشبيه اعظم ما يكون فالقلب فاقصر واعلم انه أشرف تلك الاعضاء الاصيلة (وابتداء فالج) وهو تعنى الغالب ضد الجلاء واسترته عام لاحدش في البدن طولا وعند الفقهاء استرته أى عضو كان وسيه غلبة الرطوبة والبلغم ووجه الخوف في ابتداءه انهما بهيئان حيث نذر بمالفا الحرف الفرز يولد ذلك منتف مع دوايه (وخرج الطعام غير مستحيل) لزوال القوة الحاصلة ويلمن من هذا الاسهل لكن لا يشترط تواتره فلهذا ذكره بعده (أو كان يخرج بشفة ووجع) ويعنى الزحير وافادة للضرر على غير كان لتكرار الارجاس الخافق فيها الاصولون والفقهاء انه يشدهر فالأعضاء (أو) يخرج (ومعهم) من عضو شريف كاليد دون البواير لانه يبط القوة قال السبكي وراسله من ان خرج به ذنوج وجمع ومعه عدم لما يكون مخوفاً ان يصحبه (قوله) اسهل ولو غير متواتر هو الصواب ثم يعينهم من تبعه أن أصل نسخة المصنف وافدة ملاصدة وانما هو الخافق اشبه على الكثرة فيضوعه بغير محله وكل ذلك في نظر كلام الأطباء مصرح بان الزحير وخنوج ذنوج دم العضو الشريفة فالوجه تشبهاً ما شرع به كان حل ماني للسنن على ما فاكتر وذلك تكرار ابتداء عاقل القوتوان لم يكن معاً هو السهل يجعل كلاماً له ومن تبعه على أنه اذا صعب اسهل بشعوبين لا يشترط في ذلك التكرار اختلاف بين العبارتين (وحتى) شديدة (مطبعة) بكسر الباء أشهر من فقهه أى لا زما ولا يبرح ان جاوزت يومين لانها هاجستة لقوتها التي هي دوام الحياة فلم يتجاوزها فدها من مرجعها (أو غيرها من دود

(قوله في المتن واسهل متواتر) قال في الروض الاسهل هو من قال في شرحه أو نحوهما ثم قال في الروض الان يضم اليه عدم استسكان الخ (قوله في المتن وخرج الطعام الخ) مكنت الشارح هنا عن التكرار (قوله) وافادة انما خرج عن غير كان التكرار الى ان قال في شدة مر فالأعضاء قال الكمال المقدسي في فاشية جمع الجوامع وفي ذلك كان مع المضارع على التكرار لا تمذهب أحداهم الى على ذلك لغوا الثاني أنها تبدل على التكرار ع فالأعضاء والثالث انهم التقيد لا تعرفه بالانتماء كبير (قوله فند مرجعها) أى

(قوله) اسهل ولو غير متواتر هو الصواب ثم يعينهم من تبعه أن أصل نسخة المصنف وافدة ملاصدة وانما هو الخافق اشبه على الكثرة فيضوعه بغير محله وكل ذلك في نظر كلام الأطباء مصرح بان الزحير وخنوج ذنوج دم العضو الشريفة فالوجه تشبهاً ما شرع به كان حل ماني للسنن على ما فاكتر وذلك تكرار ابتداء عاقل القوتوان لم يكن معاً هو السهل يجعل كلاماً له ومن تبعه على أنه اذا صعب اسهل بشعوبين لا يشترط في ذلك التكرار اختلاف بين العبارتين (وحتى) شديدة (مطبعة) بكسر الباء أشهر من فقهه أى لا زما ولا يبرح ان جاوزت يومين لانها هاجستة لقوتها التي هي دوام الحياة فلم يتجاوزها فدها من مرجعها (أو غيرها من دود



نَاقِي كُلِّ يَوْمٍ وَغَبَّ نَاقِي يَوْمًا وَقَلِمَ يَوْمًا وَلَثَّ نَاقِي يَوْمَيْنِ وَنَقَلَ فِي الثَّالِثِ وَحَى الْآخِرِينَ (٣٣) نَاقِي يَوْمَيْنِ وَتَقَطَّعَ يَوْمَيْنِ وَظَاهَرَ كَلَامَهُمْ

أنه لا ترق في هذه الأربعة  
بين طول منها وقسمة (الإ  
الربع) بكسر أوله كالبقية  
وهي التي تأتي وما يتقلع  
نوم - ين لأنه يتقوى في بوي  
الاقلاع ويحمله إن لم يتصل  
بها الموت والافسد مر بها

تفصيل بين أن يكون التبرع  
قبل العرق وقبله وكان  
الانسيب تسميتها الثالث كما  
في السنة العامة لكن جمع  
لغورون وهو الاول مانه

من ربح الأبل وهو ورود  
الماء في اليوم الثالث وبقى  
من الخوف أشبه منها جرح  
نغذ لحوف أو على مقل أو  
محمل كبير اللحم أو محببه  
ضربان شديد أو تاكل أو

تورم وفي مدام او عجب  
خلط و يظاهر ان البرقي  
دوامه بمار في الاسهل  
الرفاء والواعو الطاعون  
اي زمنه ذهرف الناس

كلهم فيه - محسوس  
لثالث لكن قيده في الكافي  
بين وقع الموت في أمثاله  
واستحسنه الأذري وهل  
يتسببه بتسليم اعتناده  
الاذري

طاعون أو الوباء والخروج  
منها غير حاجة أو يفرق  
بحل نظر وعدم الفرق  
أقرب (والمذهب أنه يلحق  
الخصف بأسمكها) / أو

مسلمین (اعتادوا قتل  
الاسرى والغنائم قتل بين  
فنيين أو خربين (مكافئين)  
اسلاماً وكفراً أم لا) وتقديم  
رحم (ولو) بالقرارة.

100

(قوله تاتي كل يوم) ظاهر وان قل الزمن له عرش (قوله تاتي يوما) أي ولوني بعضه اده عرش (قوله وتقام يوما) ونزه وقته في الثالث أي لا تاتي بعبدا اده عرش (قوله بين طولتي خباوتك) قال الحنفي سب المارد بهذه مع قولهم تاتي يوما وتقام يوما مثلا اه وقدية للمارديه كتر قالتو بوقلتها امارد بالزمن الزمن الذي تعرض في ثنائته وذلك من ابتداء عروضة في انتهيها بعبده او موت لا لا في تعرض فيمفسد والله أعلم اه  
سبعر (قوله لمن لا اربع) يعني وتجلس وما بعد ما هو مود كور في كتب الطب بل هي ولي اه  
سبعر (قوله كاتبة) أي في كسر اولها اده عرش عبارة الغني والربع والو ودوالغني والثلاث بكسر ثولها اه  
سبعر (قوله) أي استثنائه ربيع (قوله والاقدمر فيها تفصيل) قال الحنفي في شرح والاغصون فها هو الذي  
صريح في يوم او يومين لا في حتى الاربع لتأمل اه سبعر عبارة عرش الغني قد قدم في التفصيل هو ما كانت الحنفي يوما او يومين واصل هم الا وكون قبل العرق واما التفصيل بين كون التصرف قبل العرق او بعدهم عدم انساها بالوقت بل تقدم الا ان يقال قوله السابق وانفسد المهور أي بانها قبل العرق  
فلما جئنا اما اذا ما بعد العرق فمن رأس المال بعبدا لا يختلف اه وعبارة الغني في يستثنى انشأ في يوم او يومين الا ان اتصل بمقتبل العرق فموت فخطبنا متخوفا من اختلاف هذا اذا اتصل بمابعدهم قبل ان ترها زال  
بالعرق والوقت سبب آخر اه (قوله وهو ورر بالمعق اليوم الثالث) أي من أيام عدم الورد والورد في اليوم الرابع والاربع من يوم الور والسابق لمكان انسيب لافمن الاشارة الى وجه التسمية اه سبعر  
(قوله ربة) الى قوله وهل يقصد في المثنى الا قوله ويظهر الى قوله والطاعون (قوله منها خرج الخ) ومنها هذان الصنفان واللبق والهم باليتورم وينصب الى عضو كيدور جل فيهم ويستغنى في شرح  
الروض (قوله اربى في مقتل) كلمة الا كف او صعبه ضربان عطف على تفصيله ووجه الخ تطفيل على مقتل  
(قوله اربا ناكل) أي العلم اده عرش (قوله او صعبه) صنف على دلم عار الغني والروض مع شرحه مومنه  
الى الدائم او المصوب بغيره من الانطلاق كالبايع اودم اه (قوله والو ياء) عطف على قوله جرح (قوله  
بما عرق في السهل) هو قوله اما اده عرش (قوله والو ياء الطاعون عبارة النهاية وعلق بالخوف انسيبه  
كالو ياء الطاعون اوحى اجس كاهو ظاهر اه سبعر (قوله والطاعون) وهو هذان الصنفان جرح  
البدن وانتفاض معنى وشرح الى روض (قوله محسوبين الثالث) أي وان مات غيره اه عرش (قوله بين وقع  
الخ) عبارة النهاية بما اذا وقع الموت عبارة الغني ومنه الطاعون وان لم يصب اليه عار اذا كان يحصل لامثله  
كقائه الاذرى اه (قوله واحصينه) أي ذلك التقيد الاذرى عبارة النهاية وهو احسن كقائه الاذرى اه  
(قوله وعدم الفرق اقرب) زاد النهاية وعمم النبي في شمل الترخع مطلقا قال عرش قوله وعدم الفرق أي  
بين تقيد حرمه متطروح جين وقع في امثاله وبين تقيد الا الحنفي بالخوف جين وقع في امثاله وقوله اقرب أي يقيد  
حرمه متذكرا بما اذا وقع في امثاله وقوله معلقا في وقع في امثاله اود غيرهم لكن التقيد اقرب كقائه اه  
(قوله المنة انه يعلق بانفوس كسر الخ) والحق المارودي بذلك من افتر كسيل او نول او اوفي قتله او سول  
ينصل ذلك به لكنه يدركه كعبدة او كن مجاز وتولس ثوبا كما لو اشد وجوه وعصيته اه نهاية (قوله او  
مسلمين) الى قوله وظاهر تعبيرهم في الغني الا قوله وتر باليتو جرح والي قول التولس وغني في النهاية (قوله  
لان اعتادوا قتل الاسرى) رواه الطائفة او القلع قتل من اسروه كان الحكم كذلك كما ذكره المازكنسي اه  
غني (قوله بغير فاصل الخ) أي يقطع طريق اه غني بغيره عرش أي كتر لعل اه (قوله اولو بانتراره)

( ۵ - (مروانی و ابن قاسم) - سابع )



كذا وان لم يقل من مالى على العتد أو هبت أو جونه أو ملكته كذا أو صدقت عليه كذا (بعدمى) أو نحو ذلك أو جاع لما بعد أو صبت  
ولم يقل باهم أو جوعه أو ابتكالا على ما عرف من سلمان أو صبت وما شئت من موضوعاتك (أو جعلته أو هو بعدمى) أو بدعى أو  
ان قضى الله على وأراد الموت ولا فهموا لغو ذلك لان إضافة كل منها للموت صيرت ما يعنى الوصية وكان حكمته تكسر وروى في اختلاف  
ما في السبايق الاذ لا يفتى بغير أمر ولا في لفظة لغو الخبر ومعنا الاستمارة أو ما هو (٣٥) تأويل لم تعد لكل لأن العطاش يؤمنه فب  
كامل ماسر في الوصية (أو

راجع لقوله أو هبت ما (قوله أو نحو الاثنى) أى من قوله أو بدعى الخ وقوله راجع إلى قوله بعدمى  
وقوله وجوعه أى لقوله أو صبت اه عش (قوله على ما عرف من سياقه) أنظر ما وجه علم من سياقه اه  
وشيدى (قوله ذلك) أى قبل الموت بعد الموت اه عش (قوله ولا) أى وان لم يرد بقوله بدعى وقوله ان  
قضى الله الخ الموت فهما أى هذان القولان لغوا أو لا تصار على جعلته أو هو ففسأ في حكمه وقول عش  
قوله والاى وان لم ينص الى قوله جعلته أو هو وقوله فهما لقول أى جعلته وهو اه مع كونه خلاف  
الظاهر يرد قولنا صف فلواته مر على هو الخ وقول الشارح أو على جعلته احتمل الخ (قوله لان إضافة  
كل منها) أى من قوله أو أفعال البه و ما به مستنسخا اه عش (قوله اذا دلالاته) أى من قوله وعلم  
فلا تحرف أو وهبت الخ من قوله وجعلته كان أنسب اه عش (قوله وزعم أتم الخ) ولازم على  
هذا الزعم اختصاص الأولى باطل وما لا يتيم له سم ووشيدى (قوله لم تعد لكل) لان العود لكل  
انما هو في حرف العطف الجامعة لخلاف ما لاحد الشين من ترك ذكر القراف وغيره قال الولي العراقي  
فتمن جاشد ذكره عقب كل صفة اه معنى (قوله على نحو وهبت الخ) أدرج بال نحو قوله وجونه الخ  
(قوله أو على نحو أفعال البه) أدرج بال نحو قوله أو أعطوه كذا (قوله وفي هذه) أى خصوصية أفعال  
الخ وقوله وما قبلها أى خصوصية وهبت وقوله لا يكون كناية وصية أى لما في قوله لان من صرنا الخ  
اه عش (قوله فان عتبت ما الخ) ينفي أن من صور العلم ما أو خبر الوارث الرشيد انه نوى أم الخير كالصبي  
فاخبار لغو ولا أو خبر ولا الطفل بان مرونه أو لا يرب بعدم قوله من لم يمتل من التغير على الطاف  
اه عش (قوله والاينابل) قد يقال بعد حديث لم توجهت بغيرت كل من الوصية كالقبول والبهبة كالقبض  
في الحائز الا لا ملكة ليعتق كذا فان انهم يسمونه كذا في بعض النسخ من بعض النسخ في الجوى من السند  
وقوله ولا في حكمه الخ قد رد وما في شرح وقد تعدد كناية من قوله الشارح بل في قوله صدقة لاحتمال الخ  
(قوله بطل) ينفي أخذ ما ياتي بتقديره بالم يوم الوارث بالخالف أنه لا يعلل اودته فيسلك في ضعف الذى أنه  
أراد الوصية (قوله وبظاهر أخذ الخ) عبارة كناية لم يكن اقترابا بل كناية وصية على الرابع اه (قوله أنه  
كناية وصية) كذا حر اه سم (قوله لم يكن) أى قوله ثلث ما للفقراء (قوله لانه من صرنا) الى قوله  
وفي قوله هذا صدقة في النهاية (قوله وكذا أو اقتصر على قوله هو صدقة الخ) هذا علم من قوله السابق فلواته  
على نحو وهبت الخ كنه ذكر هبتا أو طنة لقوله ون وقع جوابا الخ اه عش (قوله لان مشمل ذلك) أى  
وقوع جوابا وقوله لا يفيد أى صرفه من كونه صدقة أو وقفا اه عش (قوله أى كناية الخ) بوفا كناية  
وانفى وشرح المنهج (قوله به) أى بقوله لاحتمال الخ (قوله بطل) ينفي بتقديره بطل فلهذا  
بوم الخ (قوله غير ما الخ) تعدد في الاقرار أنه لو أراد ان يقر بغير ذلك مع اه سم (قوله كالصبي)  
أى في الاعتقاد كناية وهل يكتفى في النية باقتران بجز من القضا أو لا ومن اقترانها بجميع القضا كما  
في الميع والاقرب الاول و يرق بينهما بان الصبي لما كان في سقائه عوض احتجابه بخلاف ما هنا اه عش  
(قوله بل أولى) لانهم لا يفتقر الى القبول في الحال فاشتبه ما يستل به الانسان من تصرفات اه معنى (قوله

ذلك مع (قوله كقوله عتبت هذا الخ) هل هذا مقيد بما اذا زاد بعدمى

لان من ذلك لا يفيد خلافا في نور والمازى (لان قول قوله من مالى فيكون وصية) أى كناية في الاحتمال لعلها أو ما لنا خرفا فتقر لانه توبه  
ودر جمع السبك أى صرنا على الاول وان لم يعلم نية بطل الاصل عدوها الاقر اذ هبتا من شأن لاجل قوله مالى فليس مامرا (ويعتد  
بالكناية) وهي ما احتمل الوصية وغيرها كقوله عتبت هذا أو بدعى هذا كالصبي بل أولى وقوله هذا صدقة بعدمى على فلان مثلا  
لكناية ليست في الوصية لان هذا صرنا على قوله صدقة لاحتمال الخ والوقوفان جهل ما أراد به بطل ما يوم الوارث بالخالف أنه لا يعل  
اودته فيسلك في ضعف الذى أنه أو اذ الملك أو الوقف أو بغيره

وصرح جيع متاخرون بحسب قوله اذ ينسبنا مستخفا فلا بد اني الذي علمنا وفقر قه على الغفران ولا يقبل قوله في ذلك بل لا بد من ينسبه  
(والكناية) بالباء (كناية) فتعقد بها مع (٢٦) النسبة لولم يلق ولا يضمن الاعتراف بالحقاقته آمن وارثه وان قال هذا خطي وما

فيه وحي وارسى الشاهد  
التفصيل حتى يقرأ له  
الكتاب أو يقول أنا عالم  
بما عساه واستاذ من اعتقل  
انه ينسب إلى أبي فيهما  
تفصيل الآخر فان فهمها  
كل أحد صريح بغير الانكناية  
وصح ان كان لا بد من فهم  
نفسه فانه في الاعلامها  
بأشارة أو كناية لولا ان  
ادعى على شيئا أو أنه أدعى  
مالي عنده فصدقوه بلا حجة  
كان وصية على الأوجه فان  
قال في الثانية فصدقوه بيمينه  
أو بلا ينسب لم يكن وصية  
على الأوجه أيضا لأنه لم  
يسمح له بشيء وان فتنع منه  
بمحبة بل جحد هذا الخلف  
لأمر الشارع فليكن لغوا  
ويكفي الشبهة فان قلت لم  
يكن من ادعى الوفاء  
وحلف قلت ليس هذا موضع  
الوصية ولا يريه فسلم  
بمحمل عليها سواء أجهن  
الغفر له أم أجابه فما  
أوجهه كالم إلى زرعتين  
أنه اذا عين الغريم وقدر  
مداه كان وصية بعهدا  
لما قرره ان اشتراط العين  
اعراض عن الوصية بكل  
وجه كما هو ظاهر وفي  
الاشراف الوفاء ليس  
ما يدعيه فلا نفع صدقوه  
فما قال الجاني في هذا  
انصراف مجهول وتعينه  
لو ردت فتستعمل الزرعتين

(قوله ولا يضمن الاعتراف) أي بالنسبة (قوله وان قال هذا الخ) اي قال هذا القول صريح في ارادة الوصية  
لأنه يقول لئن لاقى اوا تها من الكناية (قوله أو يقول أنا عالم بما عساه) وقد أوصت به ضرب به في قوله وقد  
أوصيت به وأثبتته مر (قوله على الأوجه) اعتمد هذا فيما بعد مر (قوله فان قال في الثانية) فصدقوه بيمينه  
(الخ) في تناويز السيوطي وجعل له مساطير على غرام من عشر من سنة أو أكثر وأولى وأوصى من أن أكثرها  
بما عساه أو ادعى وفادع نصفه بقرن فهل يعمل بذلك أو لا المال ان في الورقة أو فلا الجواب نعم يعمل به خصوصا  
اذا لم تكن بينه وبينه حجة في المساطير فانما لا تقوم بمحبة ولو كان صاحبها حي اذ اذا الأب المدين ان الله لا ي  
عليه عما في استأجر وقبل له منه وحلفه ويرى أو قل ثمور ذلك ان شهدت بما في المسطور سنة مقبولة ان  
يعمل وصية تحسب من الثلث أو اذ انقضى به سنة فتنسقط من رأس المال لعدم ثبوت امره ما ذكر في هذا اذا  
شهدت بينه وبين المسطور من انه وصي نعم ان الفرض انه شرط تحليفه فاعفوا في الشارع فان قال في الثانية  
صدقوه بيمينه أو بلا ينسب لم تكن وصية على الأوجه أيضا لانه لا يعرف بالانصراف الوصية كما لا بد من قول  
السؤال أو دعي ان من أنكر شيئا لم يوفيه نظر لان هذا لا يقتضي الوصية للمدين بل هو وصية لخاصته بعاملته  
بهذا المعاملة (قوله وفي الاشراف الوفاء) ليس ما يدعيه فلا نفع (الخ) أي فرق بين ما يدعيه فلا نفع صدقوه وبين

وغيره وفيه نظر لان قوله بدعي ثم رتبنا وان امره بغيره بصدق لا يقتضي أنه هو صدق فلو قيل إنه وصية أيضا لم يعد  
أوما في جرحه بغيره بصدق كما كان أنكر أو ما بالنسبة

الحاصل أنه فيها وقع (وان أوصى لغير معين) يعني لغير محصور (كالقصر على ما ياتى لا اشتراط قبول) لعدم من هم ومن ثم لو قال القصر لغير محصور  
كذا وان قصر وابن سهل عادة عدس تعين قبولهم ووجب التسوية بينهم ولو ورد غير المحصور من ثم فتردهم كما أنهم مقوله لزم بالورث  
ودعوا ان عدم مصرهم يستلزم عدم تصور ردهم فترد بالمراد بعدم المحصر كترتهم بحيث يشق عادة امتدادهم فالتعديهم يمكن ويكفر  
منه تصور ردهم ولما لم يخلل ما ابتعد قولهم لغيره غالباً أو باعتبار ما من شأنه يجوز الاقتصاد على ثلاثين غير المحصور ولا يلحق التسوية  
بينهم (أو) بمعنى (الذين) محصوراً كالقول بينهم كالقصر (الاشتراط القبول) من ان ناهل (٣٧) وان كانا اثبتا لغيره كما في الوصية لقن

والاخرى وله أوصد وأما  
المسجد على الوجه مختلف  
نحو الخيل المسجلة بالانقور  
لا يحتاج قبول لانها تشبه  
المجسمة العامة فلو كانت  
لوصية العامة من بالعتق  
كانت حقاً هذا بعد موافق  
أقواله على أن لم يشترط  
قبوله لان مقتضاهم كذا  
فهو ممكن كالمجسمة العامة  
وكذا المدبر بخلاف أوصيت  
له وقبيلاً مقتضاهم هذه  
الصيغة فقبولهم وهذا  
التفصيل فيه لناظر إلى أن  
الأول غير ورثا في ثلث  
فارقاً من مسمى المسجد لأنه  
تماماً لا غير فخاصة القبول  
مطلقاً (ولا يصح قبوله  
رفعية للموصي) ولا مع  
موته إلا لحقه لا بعده  
لأنه غير وصية القبول  
بعد الموت وبكسب خلافاً  
بعد الموت نعم القبول بعد  
الولاية يد كذا الزيد  
القبول قبل القبض أو بعده  
على المذنبين من غير الرد  
رديها أو أبنائها أو أبنائها  
أو أبنائها ومن كانا نحو  
لاحقة لهما وأما في هذا  
وهذا لا تلحق في هذا يظهر

الحاصل (الح) اما ما جعل له أوصى أنه حدث بعد ذلك ان يكون اقربا به عرش (قوله وقته) أي القرار (قول المتن  
وان أوصى) مستأنفاه عرش (قوله ووجب التسوية) أي واسد بهم معنى عرش (قوله ويكفر منه)  
أي من امكان استيعابهم (قوله من غير المحصور) منه ما وقع السؤال عن الوصية لغير محصور الجامع الأجر  
فلا تلحق التسوية بينهم على الاقرب لانه يشق عادة امتدادهم ويحتمل وجوب التسوية لا تحصرهم بسهولة  
عدمه لان اسماءهم مكتوبة مضبوطاً عرش (قوله ان ناهل) الخ قوله وبهذا التفصيل في الخ (قوله وان  
كان) أي غايته عرش (قوله والا) أي وان لم يتأهل فن وليه أوصد فيه مصر بمقتضى القول بالسيد جازاً  
أوصى لغيره انما هو فيه تردد دلز ركني اه سم (قوله بشرط قبوله) أي ومع ذلك لا يلحق بالاعتاق  
من الوارث أو الوصي فلو امتنع الورث من اعاقته أو جعله لغيره اه عرش (قوله خلاف أوصيته) (الح)  
قال في العباب فرع قال بعد اوصيتك بربطنا بشرط قبوله كالوصية ووجه انك لو لم تكن قبلاً لشرط  
قبوله فوراً اذا نوى تنقيح عتيق بل لا يقول لا قال الوصية اعتق ففعل فلا يرد وما انتهى اه سم (قوله  
وبهذا التفصيل فيه) أي العتيق والوصية به وكذا الاصل عتيق في الآتي فارق (قوله الاول) أي قوله اعتقا  
هذا بعد موته متلا وقوله والثاني أي قوله أوصيت به وقته (قوله مطلقاً) أي سواء قال أو لم قال كذا السعد كذا  
بعد موته أو قال الوصية كذا السعد كذا (قوله ولا مع) أي قوله قال لركن في النهاية (قوله  
حينئذ) أي في الحياة أو مع الموت (قوله ثم القبول) (الح) لا موقع للاستدراك (قوله به) (الرد) أي بعد الموت  
وقوله بعد الموت أي بعد الموت (قوله على المقتدر) وقال في النهاية والغير (قوله وهذا لا تلحق في) (الح) أي وان  
كانت لا تشبه في الوارث لان هذا قد يذكر لغيره العتيق اه عرش (قوله ان المراد القبول المطلق) وهو  
لا وجه ما يفتو به (قوله وبشبهه) لا كفاً بالفضل لضعف اه عرش (قوله وكلاهما) أي قول الزركشي  
وقول القبول (قوله بين هذا) أي الوصية (قوله الذي) (الح) نعم لا كرام وقوله يقتضي الخ غير العقل  
(قوله ونحوه) أو كالا لا يقتضي مبدأ أو غير (قوله وانما يشبهه) أي هذا الهبة الخ اعتمده النهاية والغير  
أيضاً (قوله وهي) أي الهبة (قوله لا يرد ولا بشرط) يعلمونه الخ (قوله والوارث مطالب للموصي) في المطاق المتصرف  
بالقبول لرد فان امتنعه حكم له بالرد اه معني (قوله في القبول) أي المتلقى النهائية لا تولد وأما قوله  
كالبشرط قوله نعم يلزم لولي الخ ولو روى لصي أو وجهه في قبيل الولي فاعلمه في القبول في شرح البهجة

من ادعى شافصه قوله لا يرد بالهبة (قوله والا) أي وان لم يتأهل فن وليه أوصد فيه مصر بمقتضى القول  
السيد جازاً أو الوصي لغيره انما هو فيه تردد دلز ركني اه فرع قال في العباب فرع قال الوصية  
أوصيتك بربطنا بشرط قبوله كالوصية ووجه انك لو لم تكن قبلاً لشرط قبوله فوراً اذا نوى تنقيح عتيق  
بل لا يقول لا قال الوصية اعتق ففعل فلا يرد وما انتهى اه سم (قوله بشرط قبوله) أي ومع ذلك لا يلحق بالاعتاق  
من الوارث أو الوصي فلو امتنع الورث من اعاقته أو جعله لغيره اه عرش (قوله خلاف أوصيته) (الح)  
قال في العباب فرع قال بعد اوصيتك بربطنا بشرط قبوله كالوصية ووجه انك لو لم تكن قبلاً لشرط  
قبوله فوراً اذا نوى تنقيح عتيق بل لا يقول لا قال الوصية اعتق ففعل فلا يرد وما انتهى اه سم (قوله  
وبهذا التفصيل فيه) أي العتيق والوصية به وكذا الاصل عتيق في الآتي فارق (قوله الاول) أي قوله اعتقا  
هذا بعد موته متلا وقوله والثاني أي قوله أوصيت به وقته (قوله مطلقاً) أي سواء قال أو لم قال كذا السعد كذا  
بعد موته أو قال الوصية كذا السعد كذا (قوله ولا مع) أي قوله قال لركن في النهاية (قوله  
حينئذ) أي في الحياة أو مع الموت (قوله ثم القبول) (الح) لا موقع للاستدراك (قوله به) (الرد) أي بعد الموت  
وقوله بعد الموت أي بعد الموت (قوله على المقتدر) وقال في النهاية والغير (قوله وهذا لا تلحق في) (الح) أي وان  
كانت لا تشبه في الوارث لان هذا قد يذكر لغيره العتيق اه عرش (قوله ان المراد القبول المطلق) وهو  
لا وجه ما يفتو به (قوله وبشبهه) لا كفاً بالفضل لضعف اه عرش (قوله وكلاهما) أي قول الزركشي  
وقول القبول (قوله بين هذا) أي الوصية (قوله الذي) (الح) نعم لا كرام وقوله يقتضي الخ غير العقل  
(قوله ونحوه) أو كالا لا يقتضي مبدأ أو غير (قوله وانما يشبهه) أي هذا الهبة الخ اعتمده النهاية والغير  
أيضاً (قوله وهي) أي الهبة (قوله لا يرد ولا بشرط) يعلمونه الخ (قوله والوارث مطالب للموصي) في المطاق المتصرف  
بالقبول لرد فان امتنعه حكم له بالرد اه معني (قوله في القبول) أي المتلقى النهائية لا تولد وأما قوله  
كالبشرط قوله نعم يلزم لولي الخ ولو روى لصي أو وجهه في قبيل الولي فاعلمه في القبول في شرح البهجة

المصلحة



طلب التصور أو أعلى ما حققته السبدان الهمز في نحو هذين الطلب التصديق لأن (٢٩) السائل تصور لـ كـ من زيد دعر، وللدار

في قوله وهل علة الموتى له الخ اه سم **(قوله طلب التصور)** اي المصدق في المثال الاول والمصدق في المثال الثاني وفيه الى احدهما اي في المثال الاول واحد على المثال الثاني **(قوله فهل في كلامه ما يتناول)** قد غنى هذا التفرع بل يجوز ان تكون التصور والان يرتجوا في قسم واحد ومنها اه سم **(قوله ان وهم)** اي من يشامهم ومن يتعمقونه فبذاته اي التصديق السلي فغناه فقال ان هل طلب التصديق لا ينبغي فقط **(قوله واما في كلامه)** ان اراد في كلام المصنف فهو في غاية العبدان لا يناسب كلامه الا لتسببه الى المعنى على طلب التبيين لا لطلب الارجاء بل هو الموافق لقوله اظهرها الثالث اللهم الان يكون في هذه التهمة تقديم وانعيا اه سم اي ولا اصل منبهة لا منتقطة **(قوله تنبيهها)** اقول هو عا في حين هل **(قوله احدى ليس باختيار)** كذا يحتمل وهو عا او لا وهي باختيار الخ **(قوله في المعين)** يخرج غير وقتهم اه سم **(قوله المتي)** جوتنا وهي اي كالأثر والتدبير ولكن انما استقر القبول لكافة الشئ اوجدها العارفين او بقوله اي الموصى له لانه ذلك كالبيع اه معنى **(قوله عدم الحكم عليه)** اي الوصي هو **(قوله المتي انه ملك)** بصفة الماضي وقوله الشارح انه ملك بصفة المصدر **(قوله لتعذر)** الى التبيين المتني **(قوله لتعجزه)** لعلبت اه لانه لا علة وتوهم مطلقا اي قبل خروج الوصو بعده **(قوله واروار)** الخ عبارة لغني ولا يمكن جعله للوارث فانه لا علة ان تصرف فيه الابد والوصية والذين لا للموصى له والا ماحد كالأثر فتعجز وقتهم واوصى له في تعجز عليه لم يحسم عليه القبول بل له الوارث لا يعقل بغير معنى قبل الوصية اه **(قوله والا)** اي وان كان ملكا للموصى له **(قوله لا لا فاقته)** ولعل وجهها عند من عاها ان التزمع فتزكسب عندك فغناه خلا لا ينسب امر اهلها انما للتسليم كسب عدلا لا معة لمات غير انما للرجل يدا المعارف احوال وبعد التكرار ان اوصاف وهي هنا بغير فتونكره ومرارا احدها دون الاخرى تحرك وقد يقال ان عطف التكرار على المعرفة ككاسم مخرج في محال منها ما لتعبر جميع وان لم يقصد التكرار في الغرة اه عش **(قوله على الاول)** اي ملكا للموصى له بالموثوق به اي للموصى له **(قوله قبل القبول)** لا ساهما له لانه موضوع المسئلة **(قوله هي ورفق)** اي التمرنوا لكسبوا الفتقن لفطرة **(قوله واروار)** الخ عبارة وتصح مقابلة هاهم بالمسئلة لانهما اربع حكم وطلب حكم آخر فالتناهي هاهم بالطاعة التصديق وهذا كله مبنى على ان هاهم مقصود على طلب التصديق وقد اسلف في اوائل الكلام على الانسلا فرددت ابن مالك قال ان هل تدعي ان المعنى الهمة فتعذر اهلها المنة له وفيه ضرور على عا هاهم قبل المسئلة على الشذوذ اه فيصع فخرج كلام المصنف على ما قلناه من ان ملك **(قوله فهل في كلامه ما يتناول)** ومنها قد غنى هذا التفرع بل يجوز ان تكون التصور والان يرتجوا في قسم واحد ومنها **(قوله من طلب التصديق)** الايجاب والسلي قال في جمع الجوامع هل طلب التصديق لا ينبغي للتصور ولا لتصديق السلي قال المحلى في شرحه التمسيد لا يجاب بغير السلي على مناه اخذ ان ابن هشام سهر من ان هل لا تدخل على منق في طلب التصديق اي الحكم بالثبوت والا تنفاه كانه السكاك غيره يقال في جواب هل قام زيد مثلا ثم لا اه ففسر الوهم التباس مدلولها بالمطابق ما اقترها اتحادها وما او كذلك فانه اذا قيل في جواب هل قام زيد لا يتم فاستغنى التصديق على وهو المطابق لم انه لا يصح ان يقال هل لم يقم زيد فقال الشارح خلافا في وهم فيه يحصل انه متعلق بقوله او السلي فيكون ان قال السهو الما في ذكر المحلى اي خلافا في وهم في التصديق السلي فغناه بسبب التباس المذكور **(قوله واما في كلامه)** ان اراد في كلام المصنف فهو في غاية العبدان لا يناسب كلامه الا لتسببه لان المعنى على طلب التبعين لا لالاضراب وهو الموافق لقوله اظهرها الثالث اللهم الان يكون في هذه التهمة تقديم وانعيا **(قوله منتقطة لا متصلة)** يتأمل فقد يشعر بان الهمة اذا كانت التصديق تكون أم منتقطة وهو مخرج بل يجوز ان تكون متصلة وان كان المطلوب التصديق كالأثر في معناه مما حاشاهم عا فهو اي الجابن في الما رنالا **(قوله المعين)** خرج غير

وكذا بقية الفوائد الحاصلة من هذا (ونفقته، فظهر على كونهما من المؤمنين في الآية الأولى لأن الأولين عليه لا آخران وعلى الثاني لأن الأئمة القول بل الرأى وعليه وعلى المعتمد موقوفتان قبل هذه الآية ولا يعلم إلا آخرون والأقوال آثار فقالوا إن عبد المولى وإن سبوا يستمن بالبركة فلا

معلق بها دين (تنبيه) يعرف الوقت الفرق بين الواقف والمستحقين في أن المداير على التأخير وعدم معرفهم على الوجود وعدم معرفته  
 قبل الوصي نفعه فقول الميراث تركه كالتنازع له الواقف وغيره الموصى به وإن زُبل الموت وأن ما وجد عند الموت تركه ما رآه ولا  
 وما حدث بعده الموصى به كل عمل والاقرب هنا الثاني يعرف بينهما الواقفان الملاك ثم الموصى به فمستحقها باعتبار المال المتركة عندها  
 كالبيع وهذا لا اعتبار بالصيغة لا وقت (٤٠) الله ولولا أن لم يدخل ما قبل الموت بشرط القول باعتبار ما عاين وجود الميراث عنده  
 فكان تركه بعد موتك

وصية (وبطالع) مع  
 بناؤه لاعتقال الفاعل بعد  
 والمفعول فهو لكل من  
 صلت منها المطالبة كالوارث  
 أو ولي الوصي (الوصي  
 له بالنفقة وإن توفقه قوله  
 ورده) فإن لم يقبل أو رد  
 خبره الحاكم بينهما فإن  
 أي حكم عليه بالباطل  
 كمتخصص من متعين الأجزاء  
 ونسبة للميراث فإن ذلك  
 على كل قول وأنت شكل  
 موافقه له الثاني بأن الملك  
 فقوله فكيف تطالب بالنفقة  
 وقد وجب ما تطالب بها  
 وسيلة لفصل الأمر بالقبول  
 أو الرد فإما كان جسدًا  
 يجب أنضاع ترجع ابن  
 الرقة فعلى قول الوقت  
 وجوب النفقة عليهم  
 كائنين فقد أرى امرأة  
 وجهل السابق وقرق  
 السبكي بأن كل منهما  
 معترف بوجوب النفقة  
 على الواسع متماثلين دفع  
 الآخر بخلافهما هنا ورده  
 ماصر في شئيل السبع أنهما  
 يطالبان على القربى بالوقت  
 مع فقد ظاهره إذا كرم  
 الاعتراف فعله أنه ليس هو  
 السبب في فعله بسماز الكا  
 في المطالبة بما لا بالنسبة لا  
 وقتها رافض على الوصي به إن قبل والافضل الوارث وفي  
 وصية التملك الأول الوصي باعتان في معين بعد موته فالله لا يورث إلا عتقه قطعًا كما لا خلاف كسب وبله لوقت له ولنفقة عليه كما قضاها  
 كلامهما وصح في الميراث الكسبه لأنه استحق العتق استحقاقا مستقرا استحقاقا مستقرا وجوازا لوجه جولو نظر للمصلحة لـ أوجبنا النفقة  
 عليه ولا خلاف هو مفسر بتأخير الاعتراف لأنه قد يقرض لغيره كالوصي بوصية ماله الوصي بوصية في تنازع وتضمن في الأول هو الوارث وبه أفتي  
 حاشية واعتمده الأذري وغيره وعلى الثاني هو الموقوف عليهم وبه أفتي بعضهم كلام الجواهر على الميرور بجه بعض المحققين ومحت

المنع ولور دفعه الأول وعليه ما ذكره في الثاني لا ولا على الثاني في الموضعين يتعلق بالوارث اهـ (قوله  
 بين الواقف الخ) يعني بالنسبة الميراث الوارث (قوله ان المداير) أي الواقف واستحقاقه وقوله فهم أي  
 المستحقين (قوله وغيره) حط على الورث (قوله بينه) أي ما هنا من الوصية وقوله ثم أي في الوقت وقوله هنا  
 في الوصية (قوله بعده) أي الموت فعلى عند (قول المتن ويطالب) أي على كل قول من الثلاثة اهـ  
 مقتضى (قوله يصح تناقض) إلى التيسير في النهاية الآخرة والأول أوجه إلى موثقه وقوله وعلى الثاني إلى  
 ويحت (قوله الفاعل بعد الخ) هذا على ما في نسخة الشرح كالتأخير من إن يطالب بالماله وقال الغني أنه  
 بالزمن أوله خطأ الصنف اهـ (قوله لا بعد) أي الرقيق الوصي به ويجوز أن يراجع الفاعل ما كان من صلت  
 منها المطالبة (قوله فهو لكل الخ) يعني المالك الموقوف من يطالب اهـ رضى (قوله كالوارث الخ)  
 أي والرق الموصى به (قول المتن بالنفقة) أي وسائر أوقاف اهـ معنى (قوله فإن لم يقبل) إلى قوله  
 وقد وجب على الغني (قوله بالباطل) أي البطلان اهـ معنى (قوله حران ذلك) أي قول المصنف  
 ويطالب الخ اهـ معنى (قوله في الثاني) هو قول المصنف أم بقره اهـ عس (قوله لغيره) أي  
 للوارث ولغيره اهـ معنى (قوله وبه فيجب أنضاع) ترجع ابن الرقة الخ) أي وأن كان متعاقبا  
 (قوله عليه) أي الموصى به والوارث (قوله كلامهما) أي من المصدقين على امرأة (قوله بخلافهما)  
 أي الوصي والوارث (قوله برد الخ) خبر قوله وقرق السبكي الخ (قوله تنهما) أي البائس واشترى  
 (قوله الوقت) أي وصية السبع و زمن تخليار (قوله أنه ليس هو) أي أن الرقة اهـ عس (قوله  
 حالا) أي زمن التوقف (قوله ولا) أي إن ارد اهـ معنى (قوله ووصية بذلك) عطف على قوله  
 في المطالبة الخ اهـ عس (قوله فالتنقيص) أي في القن بعد الموت والوصي (قوله وصح في العراق)  
 وهو اعتد نهاية وصفي وشرح الروض (قوله ان الكسب) أي كسب العبد المملوك بعد موت الوصي  
 اهـ أي المبد اهـ عس (قوله ولأول أوجه) بخلاف النهاية وانف وشرح حر وشر كسرا نقلا (قوله) أمثال  
 أي المير (قوله عليه) أي الوارث وقوله لا يقال أي في الاستدلال لاحباب النفقة اهـ كرى (قوله هو  
 مفسر) أي الوارث (قوله وسه) أي الوصي باعتان في معين الخ (قوله تناقضه) أي عدم موته  
 وحصله مريم اهـ نهاية (قوله فعل لأول) أي أنضاع كلامهما (قوله هو) أي أربع الوارث  
 اعتد النهاية (قوله وفي الثاني) أي في المير (قوله هو) أي أربع الموقوف عليهم هذا ظاهر  
 أن كل من الوقف على جهة عامه فإنه لا يحتاج فيها لقبول ما إذا كان على حين موصو كلام الأذري أظهر لأنه  
 غير بين القبول والرد ولو وصى بامتزاجهما فقبل الوصية تبين انضاع النكاح مع وقت الموت وإن رد

وتعتمد (قوله وصح في الميراث الكسب الخ) بوجه المفسر حر والذي في شرح الروض ما هو موصوفة  
 ذلك أن كسب العبد الوصي به قبله قبل الوارث لكن قال حر وفي قبل أنما على اختلاف في الموصى به  
 والاصح القطع بأنها الميراث رقة واستحقاقه على خلاف الوصي به فإنه غير رقة الخ لا يتم الجواب سوى  
 علماء المصنف كالميراث في طلب الله اهـ فقد نقل ما صحه في الميراث الوصي به في كتاب العتق وبه يعلم  
 أن الشرح أنضاعه في كلام الشيخين هنا ترك ما صرح به في كتاب العتق فله (قوله فعل الأول) هو



الزكريا أنه لو أوصى بشراء عقار لكان هو وتوقع على زيد بوعر ومن على الفقراء فبأن أحدهما قبل وقبيل على في نصف المثل بل ينتقل الفقراء  
 وفان الوقت على هذين ثم الفقراء فان أحدهما انما انتقل نصيبه لا آخر له ههنا بعد الاستحقاق ومن قبله فكان له من جود من ثم  
 وتوقع على زيد بوعر وبفاته أحدهما ميتا كان الكل لا آخر كما قاله الخلفاء وغيره (٤١) (تنبيه) هو حتى أوصيت بقبضته ليس كما

لو أوصى باعتقاده لاقتضاه  
 الأولى الله ملك موصيته بغير  
 تصرف الثانية كما تقرر  
 وحدهم فلا كان غير متاهل  
 القبول في الأولى لسهو أو  
 جنون وقب كسبه وانفساته  
 التي قبله ظاهر ماصر في وصية  
 التملك ولا ينظر لتضرر  
 الورثة لأن ما فاقه الجنون  
 غير منظر لأن تعلق حق  
 الوصية به واجب الاحتياط  
 له وهو لا يحصل إلا بالوقت  
 فيه تسببه القاضي وينفق  
 عليها ناله

(فصل) في أحكام لفظة  
 للموصي به وله إذا أوصى  
 بشاة وأطلق (تناول)  
 لفظه (مغيرة) نحو كبيرها  
 سلمة ومعية وكون  
 الإطلاق يقتضي السلامة  
 انما هو في غير ما ينطبق بعض  
 اللفظ كالبيع والكفارة  
 دون الوصية ومن ثم لو قال  
 اشتريه شاة أو عبد اثنين  
 السليم لأن ما لا لا امر  
 بالشراء يقتضي التكيد  
 به (شأنه) وان كان  
 عرف الموصي اختصامها  
 وهو لا يعارض اللفظ ولا

أبهر النكاح وان أوصى بها لاجني والزوج وارث الموصي قبل الاجني الوصية بغير نكاح وان  
 انفسج هذا من جنس النكاح ان يخرج منه أو أوصى به المورث آخر وأجاز الزوج الوصية فيها  
 لم ينفسج ولا انفسج اه منسني (قوله ووقته) بالجمع صفا على شراء الخ (قوله في نصف المثل) أي  
 في نصيبه (قوله بل ينتقل الخ) أي نصف المثل اه عرش (قوله بانه هنا) أي في الوقت على هذين الخ  
 (قوله ومن) أي فيما لو أوصى بشراء عقار الخ (قوله قبله) أي قبل الاستحقاق هل المراد به قبل  
 القول أو قبل حصول منفعته الوقت اه سم أول قضية الساقان المراد بل وجود الوقت بالكتابة (قوله  
 ومن قبله) قضيته أنه لو مات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيبه للفقراء اه سم وقوله للفقراء لعل صوابه لا آخر  
 (قوله ومن ثم) وقطع الخ أن ما روج هذا الاستنتاج مع ان الظاهر ان الذي يتبعه من الفرق عدم  
 الانحلال في هذا الا آخر كالأول وانه ههنا انما قيل للاسحقاق قبل وقت الوصية بالكتابة اه رشدي  
 (قوله على زيد بوعر) أي من على الفقراء (قوله كاسم) أي في شرط القبول (قوله لكون الخ) اه  
 التشرير وبقوله لان الخ اه لثني التفرق وقوله به أي القرن الغير المتأهل

(فصل في أحكام لفظة للموصي به وله) (قوله في أحكام لفظة) التي قوله وفوزع في النهاية وكذا في المنفى الا  
 قوله وان كان الخ يخرج وقوله وزعم في التيم (قوله وأطلق) - ذكره مترز بقوله وحمل الخلاف الخ (قوله في)  
 غير ما ينطبق الخ) أي في غير ما قالوا انه يتناقض بعض اللفظ كالوصية وهذا في الحقيقة كعالم الشيء بنفسه لانه  
 لم يمتع على أمر معنوي اه عرش عبرة الخ لا امر زائد على مقتضى اللفظ وههنا لا زائد على عدم الدليل عليه  
 اه (قوله كالبيع الخ) مثال الغير اه عرش (قوله وان كان الخ) غايته قوله وهو أي العرف الخاص (قوله  
 ولا العرف العام) يعطف على اللفظ وكما استطرادى (قوله وتخرج بهم الخ) يخرج أيضا ما لا يبين الضمان أو  
 اعم وغيره وان كان على صورة أحدهما اه عرش (قوله نحو أن يبيع الخ) فلأمر إذا ورث أعطاه  
 لم يكن له ذلك ولا للموصي به قبله اه معنى (قوله وتلي الخ) ظاهر وان لم يكن له الاطباع لم يفسد الفرق  
 بينهما من قولنا شاة من شاة وليس له الاطباع حيث يعطى واحدهم فان إضافة السلب ما لا يغير متغلي  
 أو ادة ما يختص به اه عرش (قوله وبقوله) ومنه لا اهل الأولى اه عرش (قوله وليس له الاطباع) شامل لما  
 لم يكن له وقت الوصية الاطباع ووقت الموت انفسج أو طبعه ومنه لا إذا انتصر على الصيغة فلا يكون وقد لم يقيد  
 بمعدن أو غيره ومنه إذا ذبحه بعهده وقولنا اه أخذ من نظامه الآية أن العز توث الموت اه عرش  
 وسأى عن السد عمر ما وافقه (قوله وناؤها الواحدة) أي لا أنت كصام وحامه ويده فوله لفظ الشاة  
 يذكر ويؤلفه ذبحا ولو لم يفرق بين شاة على المذكور والألف ثمانية ومغفر وقولها كما لم الخ مثال  
 لما توافر الوحدة (قوله وفوزع) أي في قول المنصف وكذا ذكر الخ (قوله بانه الخ) أي السلام الشافعي ورضي  
 الله تعالى عنه وكذا التميمي في قوله وهو عرف الخ وقوله فلم يخرج وقوله عساه (قوله على ثمن) أو لفظة  
 الشاة لتشمله أي الخ ذكر (قوله عرفت خلافه) أي بالشمول (قوله وقد يؤخذ منه) أي من قول السلب  
 (قوله بخلافه) متعاقب بالمراد (قوله بان لا أكثر من الخ) أي المثلوا اليهم بقول المنصف في الأصح

وارثا معده حر (قوله ومن قبله) أي قبل الاستحقاق هل المراد بما قبله قبل القبول أو قبل حصول  
 منفعته الوقت (قوله ومن قبله) قضيته أنه لو مات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيبه للفقراء  
 (فصل في أحكام لفظة للموصي به وله) (قوله كالبيع) مثال الغير

(٦ - (شراوى وان قاسم) - سامع) عصفور والاطباع على هذه كما هو عصفور بل شاة ولو قال شاة من شاة  
 وليس له الاطباع أعطى طبعه (وكذا ذكر) وخشي (في الأصح) لأنها اسم جنس كالأسان وناؤها الواحدة وفوزع عني بانه في الأم نص على أنها  
 لا تشمله العرف فالسبي وهو عرف بالغة فلم يخرج عنها الا عرف مطرد فان مع عرف بخلافه تابع اه وقد يؤخذ منه الحواب بان  
 الأكبر من لم يخرج جوا عاقله إلا أنه ثبت عندهم ان العرف ليس بطرارة بخلاف الفقه

فما لا الخلاف إلى أن العرف العام هنا هل خالف اللغة ولا مقتضى ترجيح الشئين كلاهما من الدخول له لم يتخالف. **قوله** يرد به قول الرازي وربما أنهم كلهم توسلوا هو تنزيل النص على ما ذاهم العرف باستعمال البعير بمعنى الجمل والعمل بقضية ما. إذ لم يتم قال الزكي وينبغي بحسب ما تناول الشاة للذكر اه وهذا كما صرح فيما ذكر من أن ما أخذ الخلاف في تناوله الذكر الخلاف في العرف العام هل خالف اللغة وألا يرد بما يأتان العرف (٤٢) العام مقدم على التقى العامة فتقدم عليه بحيث اتفق على وجوده لا تراعى فيه يعتد به وتقدم عليها بحيث اختلفت

**قوله** فإلا لا الخلاف) أي المثار البتة قول المصنف في الاصح **قوله** هنا أي في الشاة **قوله** للدخول) أي: دخول الشاة في العرف باسم الشاة **قوله** ويؤيده) أي المثار المذكور **قوله** والعمل الخ) عطف على تنزيل النص **قوله** يعني ما الخ) أي قول الرازي وتظهر **قوله** وهذا كاه) أي قول البصري وقول الزكي **قوله** في تناوله الذكر) من إضافة المصدر إلى مفعوله وقوله الخلاف الخ شمران **قوله** ويؤيده) أي المثار المذكور **قوله** لا تراعى الخ) خبره فتقدم الخ **قوله** هو الاصح) خبره وتقدم عليه الخ **قوله** والعمل الخ) أي المثار البتة قول المصنف في الاصح ثم ذكر أن قوله ولو كانه نصف الناهية والمغنى **قوله** ينزهها) أي على غنمة اه مقفى على عن ش المتأوهو بضم الياء مخففة عن الزاوي وسكون التوت وبشدة يدها مع فتح التوت يقال اقترع على غنمته قوله تنزه اه أي وبيناه الفاعل هنا والمفعول في ما يأتي **قوله** ويترى وقوله وبشعة بوصفها) الأولى فيها أولها والواو **قوله** وشعرها) الأولى أو بشعر بارو الباء **قوله** لا للمثنية) أي ينبغي أخذ ما من قوله السابق ثم لو قاله من شهاه الخ أن جعل ذلك ما من قبل شاة من غنمته وليس عنده إلا السخل والواحد من واعلى أحدها اه عش **قوله** ما يبلغ سنة) ظهره وان قل ما تقتضيه السنة كلفظة اه عش **قوله** ذكره) أي العزم ما يبلغ سنة **قوله** وهو شاة) أي الجدي مثل العناق عدم الدخول اه عش **قوله** الأولى) أي كما قبل من قول المصنف وكذا ذكر في الاصح **قوله** وذكرها) أي العناق والجدي اه عش **قوله** لعدم اتتعلق الخ) أي الوصية **قوله** المملوك) أي قبل قول المثلث ولواقتصر على أوصيته بشاة أو اعطوها ولا غنمه عند الموت هل على الوصية ويشترط شاة ويؤخذ من قوله لا في كالمثلث بقول من ماله

ولان غنمته التي لا تبطل وعبارة الكثر ولولم يقل من ماله ولا من غنمته بل بغير غنمته كانت انتهت اه سم **قوله** في فعل واحد منها الخ) كالمثلث ما من ماله ولا من غنمته بل بغير غنمته كانت انتهت اه سم غير غنمته الصورتين وان تراعى أنه صلح على مجهول معنى ونهاية قال عش قوله واحدتها أي كلمة ولا يجوز أن يعطى اثنين من شاتين لأنه لا يصح شاة وقوله ولا يجوز أن يعطى واحد من غنمته معنى ينبغي أن يقال مثل ذلك في الإزفاء اه **قوله** اعطها) أي تعبتان خرجت من الثلث أي ومغنى أي ولا اعطى ما يخرج منه ولو حوزة شاة فمما يظهر اه عش **قوله** اعطها) أي فعل قول من غنمته على بيان أنها مأكلة فقط لا بيان تقيد بها بكونها بعض المملوكه بالفعل على أنه يمكن حمل من على الابتداء وغنمته على جنس الغنم المناسبة فيظهر قوله من غنمته وان لم تكن له الشاة واحد وتظهر صدق قولهم

**قوله** وتقدم عليها بحيث اختلفت وجوده هو الاصح) فتدبر قال كذلك لا يسوغ مع مخالفة النص وان لم يسلم له دليله فتأمل **قوله** في المثلث لغت) سكت على ما يصح به قوله من غنمته أو غيره بل انصرف على قوله أوصيته بشاة أو اعطوها شاة ولا غنمه عند الموت هل تبطل الوصية أو بشرط شاة أو يؤخذ من قوله لا في كالمثلث بقول من ماله ولا من غنمته بل بغير غنمته كانت انتهت اه سم **قوله** في المثلث لغت) سكت على ما يصح به قوله من غنمته أو غيره بل انصرف على قوله أوصيته بشاة أو اعطوها شاة ولا غنمه عند الموت هل تبطل الوصية أو بشرط شاة أو يؤخذ من قوله لا في كالمثلث بقول من ماله ولا من غنمته بل بغير غنمته كانت انتهت اه سم **قوله** في المثلث لغت) سكت على ما يصح به قوله من غنمته أو غيره بل انصرف على قوله أوصيته بشاة أو اعطوها شاة ولا غنمه عند الموت هل تبطل الوصية أو بشرط شاة أو يؤخذ من قوله لا في كالمثلث بقول من ماله ولا من غنمته بل بغير غنمته كانت انتهت اه سم **قوله** في المثلث لغت) سكت على ما يصح به قوله من غنمته أو غيره بل انصرف على قوله أوصيته بشاة أو اعطوها شاة ولا غنمه عند الموت هل تبطل الوصية أو بشرط شاة أو يؤخذ من قوله لا في كالمثلث بقول من ماله ولا من غنمته بل بغير غنمته كانت انتهت اه سم

آخر في فعل يعطى الجزآن لان مجموعهما شاة أو المثلث يجب تصحيحا أمكن وألا يعطى ذلك الشاة إذا اختلفت لا لتناول الإلزامية دون المثلثة كما يحمل وبأن ذلك على ما لحظنا من نصنا وقضية تعليلهم دخوله المصنف قوله هو كون الإطلاق إلى آخره بما يؤيد بالاول ثم بعد حملان يحمل هذا التردد لما يقام الوارث الشرع ولا يحصل بالقضية كاملة ولا أعطاهما مع حمل لا خلافان المعنى في الوصية بجملة الموتين بحسب سنة كماله عنده **قوله** (وان قال) أعطوها شاة (من ماله)

ولا غنم كما به آى هذ

الموت (اشترى منه شاة)

ولو مبيعة أوله غنم أعطى

واحد ولو على غيرة صغره

كل لم يقبل من مالى ولا من

غنمى (والجل والناقة) قال

أهل الفتاوى يقال جل

ونافذ إذا ربحا فاما قبل ذلك

فمعدون ونقص وبكر اه

وحديث فدل تعمره

الاسماء ولا تناول أحدها

الاشترى بالغة أو ما عدا

الفضل المذكور يشبهه الجمل

والاثنى تشبهه الناقة لنظر

فيه بحال الذي فيه أخذ

بمماس وما ذكره انه ان

عرف يعرف عام بخلاف

الافتعيل به والافتعاض

كلام غير واحد من الشراح

وفيهم الثانى أثنى ما عدا

الفضل فى اطلاقه نظر ظاهر

(يتناولون الخائن) يشهد

بالو متصفينها (والعراب)

السليم والصغير وضدهما

لصدق الاسم عليهما (لا

أحدهما الاخر) فلا

يتناول الجمل السابقه

لاختصاصه بالذره

بالاثنى فمن لم يتناول البعير

قال الزركشى والظاهر

الجزم به (والاصح تناول

بعير ناقة) وغيرهما من

مصر فى الشاة انه اسم جنس

ومن ثم سمى حلب بعير الا

الفصيل وهو ولد الناقة اذا

فصل عنها (لا يباع ذكرا

ولا بقره ثورا) بالناقلة ولا

عمله وهو علم تبلغ سنة

لغير العلم وان اتفق أهل

الفتعيل اطلاقه عليه لانه يشترى عرا (والثور) أو الكلب أو الجمل معزوف (الذره) فقط

قول المتن والجل فى النهاية والمغنى (قوله ولا غنم) الخ قد يقال اسقط هذا القسم لانه قد استعمل  
فقوله اشترى منه شاة ووجوبه فى شاة ووجوبه فى شاة ووجوبه فى شاة ووجوبه فى شاة ووجوبه فى شاة  
بجنتين باعتبار ما كان كانه فى الشاة ووجوبه فى شاة ووجوبه فى شاة ووجوبه فى شاة ووجوبه فى شاة  
ولا يقبل ايجاب الشراء الاحتشاد اه سيدجر (قوله ولو مبيعة) عبارة عن النهاية والمغنى باى صفة كانت  
ولو مبيعة وان قال اشترى له شاة تعينت سلعة كما ران اطلاق الامر بالشراء يقتضيهما كإلى التوكيد بالشراء  
و يقاس بجمله كرى أى فى المتن اسقطوا من أسلم وقبض أو فاته أو غنمهم و يقاس على ما لو قال اسقطوا  
شاة ولم يقبل من مالى ولا من غنمى اه قال عرش قوله اسقطوا من أسلم أى فاته فى هذه بيعه رابعة اه  
(قوله ولو مبيعة مع قوله السابق ومن ثم قال اشترى له شاة) قوله (قوله ولو مبيعة) صريح فى الفرق بين كون الامر بالشراء  
صريحاً وكونه لازماً اه سم (قوله أوله غنم) عطف على ولا غنم اه سم (قوله كإلى لم يقبل من مالى  
ولا من غنمى) أى فاته بتقدير بين الاطعام من غنم مبيعت كغنىم وغير الشراء من غيرهما فانه يمكن له  
غنم تعين الشراء من اه عرش (قوله اذا ربحا) أى بخلاف السنن السابعة اه عرش عبارة  
الفاصول يقال ربحا غنم اذا دخلت فى الس. متاربعوا و ربحا ذات الحافر فى الخامسة و دخلت عبارة  
فى السابعة اه (قوله أو ما عدا الفضل) الخ مبتدأ خبره قوله يشبهه الجمل والجل عطف على جله تعمره  
الاسماء الخ وقوله المذكور نعمت ما عدا الفضل وقوله والاثنى الخ عطف على قوله المذكور الخ (قوله عام) اه  
أى شىء وكذلك ذكر فى الاصم وقوله وما ذكره أى شىء من الثور والذره (قوله أثنى ما عدا الفضل)  
أى الى آخره (قوله فى اطلاقه نظر الخ) بقى أنه على النظر لو لم يكن عنده الاماذا كرفيقى النافى وان لم يكن  
عنده الا الفضلان فلا يبعد الاطعامهم اذ غاية الامر ان الاطلاق عليهم مجاز والاختصاص فيهم بصغر بنة  
عليه اه سم (قول المتن الخائن) واحد صاعق وبخسة وهى جمل طوال الاضلاع معنى ورد مدغم (قوله  
بشهادة الباعة) أى قوله و غنم بعض فى النهاية الاثنية أو البعل وكذا فى المغنى الاقصر فى الفضل كرا لبيعة  
(قوله السليم الخ) عبارة عن المغنى والسليم الخ والواو (قوله لصدق الاسم) أى اسم الجمل والناقة عطف على ما  
الخائن والعرب (قول المتن لا أحدهما الاخر) هل ولو لم يوجد أحدهما ولو عبر بالآخر وأما  
اله اه سم (قوله وهى) أى الناقة (قوله فمن لم يتناول البعير) يتأمل فائدة سم وروشىدى  
عبارة عرش يتأمل مع ما بعده فان البعير شامل للذكر والاثنى فلا معنى لعدم تناول الناقة للحاص بالانثى  
لمطلق البعير الشامل لها والذره الان بقال مراده بالبعير المذكور و فاما قوله فلهم من قوله فلا يتناول الخ  
(قوله سم) أى من العرب بسلب بعير وصرعى يعبرى اه معنى (قوله الا الفضل) استثناء من قوله وغيرها  
(قوله وهو ولد الناقة اذا فصل عنها) يتأمل المعنى يستمر هذا الاطلاق ويسلك به عاقل هذه المرتبة والذى  
يظهر فى الثالث عدم نحوه بالاولى اه سدر عبارة عرش قوله اذا فصل عنها أى ولم يبلغ سنته الاى ابن  
مخاض أو بنتها اه (قوله على الاطلاق) أى البقرة عليه أى على الثور ولو قال من يقرب ولم يكن له الا  
خرصا ما من ثلث الباقي على ما افتات الوصا بقدر الثلث يجعل من لا بداه كما صرحوا بذلك فليست اسلم  
(قوله ولو مبيعة) هذامع قوله السابق ومن ثم قوله اشترى له شاة الخ صريح فى الفرق بين كون الامر  
بالشراء صريحاً بكونه لازماً (قوله أوله غنم) عطف على ولا غنم (قوله ولو على غيرة صغره) غنم اه  
على انه يجوز ان يشترى له اذ قال من مالى وله غنم (قوله فى اطلاقه نظر ظاهر) بقى أنه على النظر لو لم يكن  
عنده الاماذا كرفيقى الثانى وان لم يكن عنده الا الفضلان فلا يبعد الاطعامهم اذ غاية الامر ان الاطلاق  
عليهم مجاز والاختصاص فيهم بصغر بنة (قوله فى المتن لا أحدهما الاخر) هل ولو لم يوجد أحدهما  
وقد عبر بالآخر وأما قوله (قوله فمن لم يتناول البعير) تتأمل فائدة (قوله وان اتفق أهل الفتعيل اطلاقه) أى  
البعير عايب ما على الثور ولو قال من يقرب ولم يكن له الا الاثور أو كان عارفاً بالصفة فخير الجمل على الاثور بل

ذلك وزعم بعض القومين في نحو الجار والجارى والبقول انه يطلق عليهم شاذاً وحقي وان بنى على ذلك انه لو حلف لا يكتبه لا أو بقوله حنتق  
كلهم ما دون بقوله بنى الله عليهم في الشبهة السمية بالاسم لا بالنسبة الى زمن معاونه اني كما سلبه من الصلاح ازيد كراي على اجماع  
أهل الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم اول دليل لم يقل انك لو حلف على سليمان اني اؤذرك وزعم ان ثاقباً قد عدل على التائب دماً أو  
حنتق ونقله ان ثاقباً لم يذبح وجعل رده تائباً فخطي كحلفه لثاقب في قول القوم من الفرس بالذكر والاني وهو فرس متوضف فرسان الفرس في  
كلام الموصي لذكر انهم عالمو الشخص (٤٤) نحو لجار بالذكر بانه يفرق بينه وبين الانثى بالثاء ويجعل انه لهما نفي في الوارث

وبوجه بان نحو حجارة  
مشهور فاعتنى حنن  
التام اختصاص بخونها  
بالذكر ولا كذلك الفرس  
وهذا اقرب ولا يتناول  
البقر جاموساً وبكس على  
ماله جمع الفرف اي شاذلا  
يناقه تكميل لاصحابها  
ولا عداً في الراجح  
واحد لكن بحث الشان  
تناوله الهاء لا يفرحش ثم  
انقال من يفسر وليس  
ه الا يفرحش حنن  
كالمواضع على الاول وانما  
حنن حنن حلفاً لا كل لهم  
بقر با كهم غير وحشي  
لان ما هنا بنى على الفرف  
وما هنا التاء بنى على ما اذا  
لم يضطرب وهو في ذلك  
مضطرب كذا ذكره حنن  
فشرح الروض وهو  
عجب اذ نفي بنى على  
تقديم الفرف هنا على الفقة  
وانما شرط به وهو بعد  
جدا لان معنى اضطرابه  
اختلاف باختلاف التواحي  
فاي مقدم فهو رواية  
عرف الموصي بقره بالاطلاق  
مناة لا كثر كلامهم والذ

الانوار وان عارفاً بالغة فحقها الجلى على الاول بل قد يعبد ذلك أيضاً حيث دونوا ان يكن عارفاً اه سم (قوله)  
ذلك اي العرف اه غش (قوله يطلق عليهم) اي الذكر والانثى (قوله وان بنى) بينا المفعول  
(قوله انه لو حلف لا يركب الخ) انظر البناء في حنن في بقوله بالذكر مع انه لم يذكر بقوله في المبني عليه الا ان يقال  
قوله يشمل ذلك اه سم ويجري نظيره في قول الشارح الا في وان غل الخ (قوله كل) اي من الحلفين  
جماعاً بالذكر والاني (قوله وان بقوله الخ) كقوله الا في قول غل الخ يتعاقب في قوله انه لو حلف لا يركب الخ اي  
وبنى على ذلك التردد في ذكر بعض لولم يصح الاطلاق عليهم اثنين اختصاص ماذكر بالاني لا ترد فيه  
(قوله كما سلبه من الصلاح) اي حين سئل عن اذ كره هو ام اني اه كردي (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره  
قوله رده ان في قوله ان ثاقباً شاذ في الآية وقوله صلى التائب اي تائب غل سلبه اي (قوله انه) اي  
أجانبه افاضل به اي يكون غل سليمان اني (قوله ويجعل انه لهما) لهما او يسوع ووجه بان مرادهم في  
مستقمة الجار الاطلاق على الانثى التاء وهذا دليل واضح على تخصيص المجرى بالذكر بخلاف الفرس  
فانه قد ثبت اخلافة عليهم ما دون اطلاق على الانثى ايضا فرس في قول الشارح وجهاً لخص تأمل اه سيدع  
(قوله ولا كذلك الفرس) لعل المناسبة الفرسه التاء (قوله ان بحث الشان الخ) جزء به الرض اه سم  
وكذا نزهت النهاية والغنى (قوله تناوله الهاء) اي تناوله البقر الجاموس وسكت الشارح كالغنى عن العكس  
وذكره النهاية علوه تناوله البقر جاموساً وعكسه كما بحثه دليل تكميل لاصحابها بالاشتر  
وعدمها في الراجح واحد اه ورده غش بمناصه قوله ويتناول البقر جاموساً لخالج وهو الاقرب  
وقوة وعكسه قد بينت ان اسم الجاموس لا يتناول العرب اسمها في العرف بالبقرة يختلف تناوله البقر  
الجاموس فان البقر جنس العرب والجاموس على انه لو نظر لتكامل لاصحابها بالاشتر لفتل تناوله  
الضان المزر وعكسه اه (قوله ثم) اي قوله وهو عكس في النهاية والغنى الا قوله كالمواضع على الاول  
(قوله على الاول) اي قول الجمع (قوله لانها) اي في الوصية وقوله وما هنا الذ في الاعمال (قوله كذا  
ذكره حنن في شرح الروض) اقصر النهاية والغنى على ما في شرح الروض كما شئت بالباء نفاً (قوله هنا) اي  
في الوصية (قوله ان الفقة) مقدمة على العرف ان اشترت هذا راجحاً لغير ما اشترت ان الامكان بنى على  
العرف اه رشدي (قوله والا فالعرف الخ) اي وان لم تشتر الفقة تقدم العرف الخ (قوله وهي) اي الفقة  
(قوله وما هنا فالعرف العام) مقدم الخ مخالفة النهاية بعبارة ان اذ لم يوصي بمشعل على الغنما يمكن والا  
فالعرف العام ثم الخاص في حال الرشدي قوله ما يمكن مشعل ما اذا شئت فتقدم على العرف لخاص اذ  
لا يرجع اليه الا اذا لم يمكن كالمسلم وقوله والا الخ وهذا يخالف ما سارفاً نفاً اه (قوله ويرق بين البابين  
قد يعبد ذلك أيضاً حيث دونوا ان يكن عارفاً (قوله وان بنى على ذلك الخ) انظر البناء في حنن في بقوله بالذكر مع انه  
لم يذكر بقوله في المبني عليه الا ان يقال قوله يشمل (قوله لكن بحث الشان الخ) جزء به الرض (قوله كذا  
ذكره حنن في شرح الروض وهو عكس الخ) اقصر مدعى ما في شرح الروض (قوله ويرق بين البابين الخ)

يتجنى الفرق باعلل مجاهد ان الفقة مقدمة على العرف ان اشترت والا فالعرف بالمدخل لخاص يعرف الحالف وهو  
في البقر مشتهرة تشبهه لبق الوحش فعملهم اتم وما هنا فالعرف العام مقدم علمه وان اشترت وهو قاض يتخصص البقر بالاهل فيعمل به  
هناك ان في العرف العام الفقة ما يمكن فالخاص ببلد الموصي فاجتهد الموصي فالخاص فيما ظهر تأمله ويرق بين البابين بان الامر هنا  
منوط بغير الموصي من الوتر الموصي فله نظر الى ما علمه فوهمه لكن حجة على أحد الفريقين لا تحسم منوط بالخالف فيما بينه  
وبين نفسه ما هنا بالنظر له هو الاصل وهو الفقة والحاصل ان التاثر عندنا أوجب تقديم العرف العام لانه القاطع له بواسطة نفي على الفقة  
ان الوصية أراد عدم التنزع ثم أوجب الرجوع للاصل لانه لم يعارضه شيء ثم بعد العرف العام هنا الفقة ما هنا لا يمكن ما يتناسب مع المراتب

(الخ) اذا تأملت هذا الفرق وحلله الا ترى انهم كانه كان مقتضى ان يتقدم هناك بعد العلم العام العرف الخاص لا لعقله اقله لتزاحم وترى الى اراءه من العقول قد يقال كان مقتضى تقديم العرف الخاص على العام اه سم قوله في هذا الخ في غاية الاتجاها ثم قوله في قد يقال للرجل تأمل اذا العلم مدفو لا يجمع الخاص العام الان يدى أنه مشترك في هذا الخاص بينهما في العلم وقد يقال بتقديم جسدنا لا بالقرينة اه قد عذر (قوله المذكورة) أي نقا (قوله في لغة) الى الفرع في النهاية الا قوله في نزاعه (قوله يذهب الخ) بكسر الهمزة على الفتح اه عرش (قوله التمازج) الى الفاعل الخ واو رسي بحسن دوايه وعنده الاحساس الثلاثة فينبغي الجدل على الجار واشراف دوايه لا بعد الجدل على الفرع وبموجب الجدل على الابل لانها اشراف اموال العرب اه سم (قوله التمازج على فرس وبغل وحمار) ولو ذكر ارميها صغيرا اه معنى عبارة عرش قوله المستعمل على فرس أي ذكر واثني قوله وبغل ذكر وقوله وحمار ذكر اه والاول هو الظاهر للتعين (قوله اعلى) ولولم يكن له الاخر وحيد قال ابن الرقعة لا شبهة للصحة من ان الغائب انتهى وهو ظاهر ما عرفت السادة لم يكن له الاطية اه معنى (قوله وان لم يكن ذكورا) أي لا يصغر هتلا اه عرش (قوله خلافا لما في التهمة) أي والخفي من اشراط امكان الركب (قوله فعلى أحدها) وبغير الواو في اطلعه أحد اه معان كان عنده الاحساس الثلاثة واما ان كان عنده منسان منها فيعتبر الواو في بعضها معنى فتر ح الرض (قوله فعلى) الى التي في الثاني الا قوله على نزاع في قوله وبغل وقته الى كالقوله وقته ونحوه أي خصوص ملاتن الدابة على فرس وبغل وحمار اه معنى (قوله يدين أحدها) أي الفرص واليغل والجار (قوله ان لم يكن له عند الموت غيره) هذا يدل على أنه لا يشتريه ماليس موجودا عند الموت ووافقه قوله الا ترى ولولم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دوايه لو قال من مالي أو من بل ولا من دوايه فينبغي أن يشتريه كافي الظهور من مسائل السادة لتقدمه دوايه في مال أو قال من مالي أو من بل ولا من مالي ولا من دوايه أو أحدها أن يشتريه غير ههنا أي يجوز ذلك فلتسلم اه سم قوله أحدها أي أو ثنائيا من قوله غير ههنا أي ولو على غير صفة (قوله عند الموت غيره) أي غير الاحساس كذا في بعضه (قوله والخفي بها) أي الفرص (قوله كالمال) مطلق قوله كالكل الزوجه لا الآخرين الى الیغل والجار (قوله الصالحه) أي القصر اه عرش (قوله بمسار) أي قبل قول المصنف لاحقة (قوله فان اعتد) الى الجدل على البرازن الخ اي بان تكرر ذلك واشهر بينهم بحيث لا نسرك على فاعله اه عرش (قوله على نزاعيه) عبارة عرش قوله والبرق حوا اطلعه البرقاذا اعتد الى الجدل عليها فتر لاسم المذات لا شملها عرفا ووصف الدابة بالجل عليها يخص لاعم عبارة الارض اذا قال الدابة للجل دخل الجبل والجبل والبقرة ان اعتادوا للجل عليها شارحه واما الرافعي فضعفنا اذا ذكرنا الدابة على الاحساس الثلاثة فينتظم جعلها على غيرها بشد أو صفة اه (قوله فعلى أحدها) أي ولو كان المعنى صغيرا كمفضل لسدق قولنا بل على بل اه

لذا تأملت هذا الفرق واصله الا ترى انظر الى انه كان مقتضاه ان تقدم ابعاد العرف العالم العرف الخاص  
للافتقار الى اقطع الفراغ وابق بالارادته من القسمة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام  
للافتقار الى المتن والذهب على الزاوية على فرضه وبطل وحار) او اوصى بأخس دوله وبغده الانحسار الثلاثة  
فتبين لي على الجار او بأشرف دوابه فلا بد من العمل على الفرض ويحتمل الجمل على الابل لانها اشرف  
أموال العرب او بأخسها وقد تردد الانحسار فهل يعطى الجميع او لا لانه قد نظر (قوله ان كان) عند الموت  
غيره) فمذليل على انه لا يشترى به مالمس موجود عند الموت واطاعة قوله الا ترى ان يكون له الخ لكن هذا  
ظاهر ان قاله من دواى أم لو قال من مالى أو من قتل من مالى ولا من دواى فتبين ان يشترى به كل منظر من  
مسائل الشاة المتقدمة ونحوها ذلك أم لو قال من مالى أو من قتل من مالى ولا من دواى به أحد هاتين يشترى به  
غيره هاتين أى يجوز ذلك لتبليغ (قوله) وان كان كرضيحه كذا وكذا الفروا وقال الفرس (الح) قاله  
الروض وشرحه قال قال أعطوه دابة لثقات أو بكر أو يرع عليه حتى من الوصف غير الفرس فتبين الفرس

الذكورة (والمنهج جل  
الذابة) وهي لغة كل ما يذب  
على الأرض (على نرس  
وبغل وجلو) أهل وإن لم  
عمن وكوبها خلافا لما في  
أنتمة فيعطي أحداهي  
كل بلد علا يعرف العلم  
وهم خصومه بأهل مصر  
منوع كزعمان عرفهم  
محصها للقرس كالعرف  
يخلف سائر البلاد وتعين  
أحدها إن لم يكن به عند  
الموت غيره أو أن ذكر  
محصه كالكر والقرو  
القتال للقرس والحق بها  
أذا قال ذلك فيسل اعتد  
القتال على و كالحل  
للذين و تتدلى على  
الإصالة أحدا تاممصر  
فان اعتد على المذنب أو  
البر أو الجاحل دخلت على  
تراج فيعطي أحداهو  
لم يكن به عند موته أحد  
من الثلاث

بقلت وبحسب أنبا بيشي  
والأخرى وسبغتهما إليه  
صاحب البيان الصغرى يعلى  
من غير هاتين كان له ثم أو  
غيره هاتين الجواز تبين  
الواقع كالموقف على أولاده  
وليس له الأولاد ولو كان  
قال من شياهي وليس له  
الابناء رو يتناول الرقيق  
صغيرا واثني وميسر وكافرا  
وعكوسها) وتحتي لصفت  
الاسم ثم ان خصمه مختص  
تظير ماض في قتال معه  
أو يخدمه في السفر تبين  
الذكر وكونه في الأولى سلبا  
من تعويج وزمانه ولو غير  
بالغ وفي الثانية تسليما  
تبع الخدمة عرفا ويخص  
وله تعين الاتي ويظهر في  
يتبع به تعين الاتي السلف  
من حيث شيل النكاح  
\* (فرع) \* بحث بعضهم  
في الوصية بطعام انه يعمل  
على عرفهم فدون عرف  
الشرع السد كور في الربا  
والو كلف وجه بان هدام  
بشرفه يقدمه وواقعه  
افتاء جمع مجيب فمن  
أوصى بفسم وصحب لمن  
يقرونه بفسم بفسم ذلك  
عادتهم المردفة في عرف  
الموصي (وقيل ان أوصى  
باعتاق عبد) أو أمانه  
(وجب الجزئي كفارة) لانه  
المعروف في الاعتاق أو رد  
بان المعروف في الوصية  
التعدي بملك فهدم وكفارة  
منه يخطئه بالنسب وهو  
أما على ترع الخافض

عش (قوله بقلت) هذا واضح ان قال من دواي والا كوصيت له بداية تعيان بش- ثم يله سم ورشدي  
عبلوة عش هذا واضح ان كانت الصغرى اعطوا مائة من دواي المال اوصيت له بدنا بتواطي اوقال  
من مائة دينار ماض في فعله هاتين مائة ان بشترى له دابة اه ثم ماض في سم على منهج عن شرح  
الروض ما يؤيد (قوله وبحسب البقية الخ) اعتمدته النهاية والمختار وشرح الروض (قوله وليس له الا  
أولاد) المعنى المأزى في صورة الوقت واقع عند الاطلاق قطع في نزل ادبه بخلاف ما تبين فيه اذ الحكم  
فيمنعوا بالوجود وعدمه عند الموت لا عند الوصية ثم لو فرض ان قصاصا او جود في المجازي عند الوصية ايضا  
لا تضح ما ذكر ومحتشك لكن كلامهم على العموم وكذا يقال في مسئلة الشاة ايضا اه سيدع قول  
المرزوق يتناول الرقيق) أي اذا أوصى به أو باعتاقه اه معنى (قوله وشئني) التي الفرع في المعنى الاقوله  
ولو غير بالغ وقوله لكن الفرق واضح في النهاية الاقوله وحشد يكون بدله الى المتن وقوله أو ماضنا وغيره  
الى هذا كله (قوله لصدق الاسم) أي لصدق اسم الرقيق على الجسم (قوله تنظر ماض) أي في الشاة والذابة  
(قوله تبين ان كراخ) يؤخذ ماض في الفعل بالاول وأنه لو اعتمدت مائة الاثني أو خمسة من السفر  
لا يكون ما ذكره شخص صا لا كراه سيدع (قوله وكونه) عطف على الذكر وقوله في الأولى أي يقال  
معه (قوله ولو غير بالغ) خلافا للأدعي حيث قال يجب أن يكون سكتا اه وآثره المعنى (قوله لما عمن  
الخدمة الخ) كالصغر اه عش (قوله ويخصن) عطف على قوله يقال معدون ان الأولى العطف بالوكافي  
النهاية (قوله تعين الاتي) أي وان لم تكن ذات لبن وقوله من حيث خيار النكاح ظاهر اه يقبل من  
الزواج المعية بغير ما يشترط الخيار كالعمى فليخرج اه عش (قوله فرع بحث بعضهم الخ) عبارة النهاية  
والوجه على الوصية بطعام على عرفهم الخ (قوله على عرفهم) أي فلا طرد عرفهم بشئ اتبع وان كان  
خصسا اه عش (قوله بان هدام بشتر الخ) وبفرض اشتباهه فهو عرف خاص وعرف الموصي خاص آخر  
فهو مضم أخذ ماض وان اشتر عرف الشرع خلافا لما هو عليه كلامه من ان اربا لا اشتراط ادعوه ومه  
فهو عرف عام حشده لا كرمه مشكل باعتبار ان الطعام له معنى لغوي قال في الصحاح الطعام ما يؤكل رز  
خص الطعام بالعرف حديث أبي بصير كذا في شرح صفة الغفر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا  
من طعام أو صاعا من شعير انتهى فواجب تقديم العرف الخاص حشده على القامع عامه من انهما مقدمة  
علما يمكن قتال اه سيدع (قوله وواقعه) أي ذلك الغنث (قوله بإجماع ذلك) أي الموصي به من  
الغنم والخيل كذا خبر به (قوله في عرف الموصي) انظر على بقية عقوله وانهم (قوله تطوعا) عبارة  
المعنى والخلاف في حق التطوع قال من كفارة تعين الجزئي فها وانفسا في ما به ان شاء الله تعالى  
اه (قوله وكفارة) التي قوله ويرق في المعنى (قوله على ترع الخافض) أي الأصل في كفارة اه عش  
أوليتعظ يظهرها ونسلها خرج منها البغل لا مردون عدا على عليه فلا يخرج أو قال أعطاه دابة لظهرها  
ودرها تبين الفرس قال الأذري وهذا انما يظهر اذا كان من يعتاد شرب لبان الخيل والادعين  
الفرق قلنا أو لا نسق وقال المتولي وقوله النوى اذ قال أعطاه دابة ليعمل عليها داخل فيها الجال والباله ران  
اعتادوا الخيل عليها وأما الراعي فضعفه بان اذا أوتنا الذابة على الجنس الثلاثة ينتظم حملها على غيرها  
بقيد أوصفة فلو قال أعطاه دابة من دواي معه دابة من جنس من الخيل السلفه تبين أو دابته من  
جنس منها فقيل أو ادب منها فان لم يكن له شيء منها عذمه به بطعام يسمي بالان بعينه يوم الموت لا يوم  
الوصية من كان له شيء من النمل أو غيرها فالقياس كالماء صاحب البيان الصحة ويعطى منها صدقا اسم  
الماء عليها حشده كالماء أعطاه دابة من شياهي وليس عنده إلا ما فاه يعطى منها كالماء والصنف  
شامل ذلك بخلاف كلام أصله انتهى والفرق بين قوله أوليتعظ يظهرها ونسلها خرج منها البغل وقوله او  
قال أعطاه دابة لظهرها هو دابة تبين الفرس واضح لان المتأخر من التعليل ما يجوز تناوله (قوله بقلت)  
كذا شرح مر وهذا واضح ان قال من دواي والا كوصيت له بداية تعيان بشترى له (قوله لانه يحمل عرفهم

وان كان شاذاً أو حالاً أو مجسماً أو مشغولاً لاجله مراد به التكفير لا به نفسا له المعنى (ولو (٤٧) أومى بأحد رقيقه) مهمما (فانوا أو قنوا أو قبل

(قوله وإن كان شافعا) فيه أنه كمن يسوغ حشد المومنين معه والقاس عليه أنه سديم وعذاب  
بأن المصنف اخذ القول به قاسي وفي القبان وغيره والراجح أنه معاني لكن في كلام المؤلفين كثير لمحق  
بالقاسي اهـ (قوله أو حال) له جسته ومول بالكثر به اهـ سم (قوله أو غير) أي من النسبة  
ومول بالكثر به اهـ (قوله أو معقول لاجله الخ) فيه أن المتبادر أن فاعل التكثير هو المكثر فلم يقدح الفاعل إلا  
أن يبنى على قول من لا يشترط ذلك اهـ سم وقوله أن المتبادر الخ لا يمكن أن يكون على بعد اعتبار من  
المتن للمفعول معرواية الحنف والأصل اهـ سديم أي أو لا يصل خبره أنه إلا أن يكون مكثر به (قوله  
سرادبه التكثير) أي لا تكثير به الشيء بظاهره وسرادبه بذلك لأن المفعول لاجله لا يكون إلا  
معشرا اهـ رشدي (قوله لا به) أي المفعول به وقوله لفساد المعنى أي لأن الأجر حاصل به لا واقع عليه  
اهـ عشا وقال سم يمكن أن يحصل مفعول على تضمين الجزئ معنى المفضل اهـ (قوله المتن بالحرف) فيه  
هو مفرد مضاف لكن إن رادته التجميع لا كل فرد فهو يعني أحد أرواؤه فيكون من باب الكل لا الكلية  
عش (قوله وبين ما راجع) أي بشرح وتوضيح الجمل (قوله تلفاضها) فيه النهاية بقوله بعد الموت اهـ  
قال عش الظاهر أن هذا التسلسل لمعنى أن المفضل قبل الموت تفصيل لتعلق حق الموصي به إلا أن  
يقال لما كان بدل الموصي به قائما مقامه لتعلق الحق به ثم أتت بقوله السابق ولو انفصل حل الأدي بجمانية  
مضمونة بتفوت الوصية فمما ضمن به بخلاف حل الجملة لأن الواجب إنما تضمن من قيمته اهـ وهو ظاهر  
في اعتبار التمسك بوعده فبهذا التسلسل على الإرادة أصله فانه في مسئلة الترتيب اختاروا بعد الموت أن ينسب  
الوصية فيكون حكمهم كالنحو والجل أن تلف بعد الموت اهـ (قوله وحشد) أي حين وجود ما يندفع  
عليه لهم عند الموت يكون بدله منه فيمات الكلام في المو وجود عند الموت وهو كالوجود من أفراد الماهية  
لأنه ليس الوجود قبل الموت ثم أتت بقوله الآخر هذا كله خلافا لاشكال (قوله المتن وإن كان) داخل  
ومثله لو خرج جوارع ملكه معاشرا أو أحدا اهـ معنى (قوله الوصية) الموقوف للمتن فإن معنى الآية  
أرضه من أجل هذا كما هو قوله لا فاعله الوصية في تعيينها (قوله فلا في الوارث) أي لو رضى الموصي  
له بذلك لم تقدمه فيما لو قال أعطوه شافعا من ثوبه وليس للوارث أن يعطيهم غيره أو أن يوصي بآلته مع  
على مجهول اهـ عش (قوله أما إذا أتوا الخ) عبارة للمتن خرج بقوله قبل موته ما بعده فإن كان القتل  
أو الموت بعد القبول أو ثوبه وقبل أن تنقل حيا إلى مقبدهم في صورة القتل بغير الوارث ولا شيء في صورة  
الموت ولم يأت الوارث بغيره في الحالين اهـ (قوله ولا أعطى الخ) عبارة للمتن فإن أوصى بأحد أو قائمات  
الذين في ملكه أو خرج جوارع ملكه وتعدده غيرهم لم تعط الوصية على الأصح فاذن في واحد من الموجودين  
لا يتعين للوارث أن يعطي من الحلات اهـ (قوله تعين شرأوا) واستمر في الظاهر الوصية ثم الحكم  
اهـ عش (قوله إن لم تكن به) هذا القيد لا يناسب قوله اشترأوا الخ اهـ سم فأنظره موشى وشراء بالرب  
وإن كانت به (قوله الاستكثار) الاسترخاء أو الخاء معتلان اعتنا في خبر رقيب متلا قوله الآية  
أفضل من اختيار أو مبلغ كثيرة الآية اهـ معنى (قوله منها الخ) ظاهر في محضه للتمتع مع نفسه  
به اهـ سم (قوله ولو هو الخ) أي قد علم يمكن أن يحصل بالثبوت أو بغيره نفسه أو فلا يجوز وتحصيل  
ثلاث أقسام من الفضل عنها كاهو الظاهر اهـ سم أقول يبقى تقديده أخذها بما في النسبة لها إذا قال  
بثبوت والا فغيره وتحصيل ثلاث أقسام مع الفضل لكن لا يكون الفضل حشدا ولو رثة كاهو ظاهر (قوله من  
الخ) كذا شرحه مر (قوله أو حال) له جسته ومول بالكثر به (قوله أو معقول لاجله) فيه أن المتبادر  
من فاعل التكثير هو المكثر فلم يقدح الفاعل إلا أن يبنى على قول من لم يشترط ذلك (قوله لا به) يمكن أن  
يحصل مفعول لا به على تضمين الجزئ معنى المفضل فلنطلب (قوله إن لم تكن به) هذا القيد لا يناسب  
اشترأوا (قوله منها الخ) ظاهر في محضه للتمتع مع نفسه به (قوله ولو فضل الخ) أي حيث لم يمكن أن

النقص عنها المانع الزيادة عليها بل هي أفضل فقد قال الشافعي رضي الله عنه الاستكثار مع الاسترخاء أولى من الاستقلال مع الاستغلاء  
عكس الأفضلية ولو صرفه لشئين مع إمكان الثالثة منهما يافى ما يحيد به قبله ولو فضل عن





وهي تساوي المأذخر وأعتقها عن مصرف الزائد للعتق لا الوارث ولو أوصى بالثبوت قال بصرف عنه كذا نصرف و بقي منه فله فلا وجه لها  
للمساكين لئلا يسهل له لا يشترط في الوصية بيان المصرف لأن غالبهم ليس كمن أوصى بعتق رقبة فله ثلثه بادفء فيقول ولو زنتها فلان  
زعم أمته لا يشترط به عين ههنا بهتخصر وقد تعذر وفي مستلزام بعين الغافل (٤٩) جهة فعمل على الغالب التبادر ولو زاد فيها

لله صرف الغافل ولو جره

القرى (ولو أوصى لهما)

بكذا (فانت بولدين حين)

معا أو مرتباً بينهما أقل

من ستة أشهر (فلهما)

للموصي به بالسوية بينهما

الابن كذا ذكر وكذا لو

أنت باكثر لانه مفرد

مضاف قسم (أو) أنت

(بحي وبت فكذلك في

الاصم إلى الميت كالعدم

(ولو قال ان كان حيا

ذكر) أو ضلما فله كذا

(أو قال ان كان حيا أنتي

فله كذا فلو بينهما) أي

الذكر والانثى (لنت)

الوصية لشرط صفة

الذكورة أو الانوثة في جلة

الحمل ولم تحصل ولو ولدت

ذكرين فأكبر أو اثنين

فأكتر قسم بينهما أو بينهم

أو بينهم بالسوية و كان

كان جهلا ابنا أو بنتا فله

كذا لا يستحق الا المفرد

وفارق الذكر والانثى

بانهما اسمان شيعان

على القليل والكتير بخلاف

الابن والبنت وجعل قول

المصنف ردًا على الرافعي انه

واضح أن الدار في الوصايا

على التبادر غالباً وهو من

كل ما ذكر به فاضع الفرق

(ولو قال ان كان

ذكر فله كذا فلو بينهما)

فتتبعن ويحتمل لقوله فالتبادر الخ (قوله وهي تساوي المائة) قد يقال ما وجه التقيد به اه سيدع  
وقد يقال وجهه أخذهم فقاموا عدم المحصول تساوها فنون غرض الانفسية (قوله وصرف الزائد  
للق) ظاهر ولو نقصوا ان أدى إلى السراية على الاستمرارية (فرع) ولو أوصى باعتاق شخص بعشرة  
مثلا فهل يجوز شراء الكامل بها فيه نظرو ولا يعيد الجواز لانه خير مما ذكره مر اه ضم وقوله وان  
أدى الخ ظاهر ولو قال بعدم كفايته لانه السابق فيه وقد ثبت ان الظاهر عدم السراية حيث كذا بقيد كلام  
الشارح للتقدم نقا (قوله بصرف عنه كذا) أي بصرف عنه للعتق مثلا (قوله عين هنا) أي في مسئلة  
العتق (قوله ولو زاد فيها) يعني في مسئلتنا (قوله حين معا) أي في قول المتن ويعطيه الورث في باقي المسئلة  
الاكتمر من اثنين وإلى قول المتن ولو أوصى بجزءه في النهاية الاقوله ولا يعارضه إلى المتن (قوله حين الخ)  
ذكرين أو اثنين أو مختلفين اه معنى (قوله لانه مفرد مضاف الخ) فيه بحث لان هذه الاضافة إنما تفيد  
العموم فإن زاد الخ كل واحد فله ظاهر أي كل واحد لها سواء هذا الحمل وغيره أو ما شمول الوصية بعضهم ما في عطفا  
ولو متعدها فاما ما من صدق الحمل فيصمم فله من غير احتياج إلى المعونة الاضافة كالاختصاص فكان لا سبب  
للتعليل بذلك والاخصاضه الاضافة المذكورة يتم بقوله ما قتال اه رشدي (قول المتن لنت) ومثل  
ذلك ما لو ولدت حنثي لا يتم تحقيق كونه ذكر أو أنثى أما لو قال ان كان ذكرا أحدهما فانت بمعنى أعطى  
الاقل لانه لا يخلو من كونه أحدهما عس ومعنى وقوله صفة الذكورة أي في الصفة الأولى وقوله أو الانوثة  
أي في الصفة الثانية (قوله لشرط الخ) عبارة لانه لا يفي في الثاني اه معنى (قوله وفي كان جهلا الخ)  
ولو ولدت ذكرين الخ أي في الأولى وقوله أو اثنين الخ أي في الثانية اه معنى (قوله وفي كان جهلا الخ)  
أي وفيما لو قال ان كان جهلا لانه كذا أو قال ان كان جهلا فله كذا فلو بينهما أو بنتين فلا شيء لهما  
والفرق أن الذكر والانثى العنس فيقع على الواحد والعدد بخلاف الابن والبنت اه معنى (قوله وفارق  
الذكر والانثى) أي فيما لو قال ان كان جهلا ذكر أو أنثى فله كذا ذكرين أو اثنين حيث يقسم اه  
عس (قوله بخلاف الابن والبنت) أي فان كان جهلا مخصص بالواحد اه عس (قوله ووجه قول  
المصنف) يعني في الوصية وقوله وداعلى الرافعي أي في قوله وليس الفرق بواضح والقياس التسوية  
رشدي عبارة فالمعنى قال الرافعي وليس هذا الفرق بواضح والقياس التسوية وبتعبه السبكي وقال المصنف  
بل الفرق واضح وهو المختار أو يمكن جعل كلام الرافعي أنه ليس بواضح من جهة اللغة وكلام المصنف أنه  
واضح من جهة العرف والافتق وضوح الفرق كمال شخنا نظر اه وعبارت قسم قوله واضح إلى أن قال  
فاتضح الفرق الانصاف أنه لا وضوح فيه وما وجهه بجر دعوى اه (قوله أنه) أي الفرق واضح وقول  
المصنف وقوله أن المداير لغير قوله ووجه الجواز وهو من كل أي والتبادر من كل الخ اه رشدي (قوله  
ما ذكر) أي احصاها المتعددة بالتسوية في الأولى عدم احصاها أصلا في الثانية (قوله والافوا الخ) معند  
وقضته أنه يسلم الوارث عند تعدد الوصى وان كان الخا كم موجود أو قياس تقدم الوصى على الوارث تقدم  
الخا كم عليه أيضا فراجع اه عس أقول سبكي ذكر الشرح في شرح ولو جمعهما لم يشرع وله  
التفضيل لما يفيد تقدم الخا كم على الوارث (قوله ولا يعارضه) أي تقدم الوصى على الوارث هنا (قوله

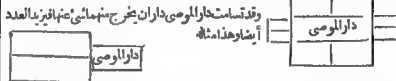
وصرف الزائد للعتق) ظاهر ولو نقصوا ان أدى إلى السراية على الاستمرارية (فرع) ولو أوصى  
باعتاق شخص بعشرة مثلا فلا يجوز شراء الكامل بها فيه نظرو ولا يعيد الجواز لانه خير مما ذكره مر  
(قوله أنه واضح إلى أن قال فاضع الفرق) الانصاف أنه لا وضوح فيه وما وجهه بجر دعوى (قوله

(٧ - شرواى وابن قاسم - سابع) أي الذكر والانثى (استحق الذكر) لان الصيغة ليست مأمرة بالعمل فيه (أو ولدت  
ذكرين فالاصح جعلها) لانه لم يصح الحمل في واحد أو اخصر الوصية فيه (ويعطيه الوارث) ان لم يكن وصى والافوا كالمظاهر من كلامهم  
ولا يعارض ما قدمته في تنبيه شرح قوله اعطى أحدها أي الكا بلان ذلك فيما قد يتصور فيه ضرر على الوارث لو قوض الامر للوصى

الموصى به معين شخصه وانما التفسير في المعطى له ففرض الوصي لان الميت اقله فيما لا ضرر فيه على الورث مقام نفسه وبما يصح بكل من الطرفين ما في معناه (من شاعهما) ولا يشترك بهما لانتفاء التنكير هنا التوحيد بخلافه فيما سرفي ان كان جائلا لان قرينة جعله مئة الف كور مثلا لجهة الجمل يقتضي عدم الوحدة فعمل في كل ما يناسبه او ان ولدت كرا فله مائة او اثني عشر خسون فولدت بنتي دفعه الاقل ووقف الباقي وضعية كلامهم هاتاه او وصي لخمسين بنموه بستان لكل ابن اجمعه محمد اعطاه الوصي ثم الورث من شاعهما ويحب بعضهم انه وقف حقد بصلطه لان الموصى به معين باسمه العلم لا يتجمل باسمه الا في القصد بخلافه هنا فكان ردده باله لا أثر هنا لهذا التعيين الناشئ عن الوضع العلي لمساواة بالنسبة الى ههنا بين الموصى به منهما ذكر فيما قالوه واما كون هذا منهما معا وضعا وذلك معين وضعا فلا أثر هنا يمكن توجهه بان عين الوصي له هنا بان معرفته بغيره قصد الميت ويدعى أحدهما الله المرفق فيشكل الاكس من الحاصل انه لا يعقل أراد فخلط للمدى ويستحق وفيما قالوا لا يمكن ذلك وهذا اوجع (ولو وصي لغيره) يكسر الجيم (فلان عين دارا من كل جانب)

الجانب من بعض الجوانب كان ولي بعض الجوانب به حاله من السكان أو نقص بعض الجوانب عن  
 أو بعين صرف الموصى بهان في بقية الجوانب وان قل وكل هؤلاء هم الذين أوصى لهم ابتداءه اه ع  
 وسأني عن المعنى باختلافه **(قوله حيث لا ملاصق الخ)** قد لقوه فلا بعين دار الخ **(قوله كاهو الغالب)** قيد  
 لقوه لا ملاصق لها الخ والكاف بمعنى على وقوله ان ملاصق الخ يبين لمدخولها **(قوله فلان)** أي لان ما ذكر  
 هو الغالب وقوله بما ذكر أي في المتن **(قوله تصرف الوصية)** بيان لتعلق لام لا بعين الخ **(قوله فهي مائة)**  
 وستون داراً غالباً والا فقد تكون دار الوصى كبيرة في القتر يسع فسمتها من كل جانباً كثر من دار  
 لصغر المساحة لها أو بسلمتها داران وقد يكون لها مجيران فوقها مجيران تحتها اه نهاية أي فيعتبر ذلك أي  
 من فوقها ومن تحتها ولو بلغ الوفا اه ع عبارة سم الوجه الوجه الذي لا يتغير ان هذا أي قولهم لا بعين  
 دار الخ كالخديث على الغالب من ان للدار جوانب أو بع وان ملاصق كل جانب دار واحدة فلا كانت الدار  
 ممتنة فلا ملاصق كل من دار اعتبر بعون من كل غن ولولم يلاصق الاداران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق  
 فسمت إحدى الدارين من جهتين من جهات الأربع والاخرى الجهتين الباقيتين اعتبر أو بعون من إحدى  
 الملاصقتين وأر بعون من الملاصقة الاخرى فيكون الجلة ثمانين فقط فلا استقامت داران فقط كما ذكر لاصق كل  
 دار من هاتين الدارين دوراً كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضاق مسافة الملاصقهما من الدور فهل يعتبر مع  
 كل واحد منهما إلى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائتين وخمسين وكان كل واحد من التسعين  
 الملاصقتين بمنزلة دارين أو لا يعتبر الا تسعة وثلاثون فقط بما بعد كل من التسعين على الاستدافه نظر واتجه  
 الاول وعلى الثاني فالخيرة للوارث كاهو ظاهر فلتأمل اهوقوله وغاية قصوره واستوفى المعنى واغترض  
 هذا العدد بان دار الوصى قد تكون كبيرة في القتر يسع فسمتها من كل جهة أكثر من أربعين العدد

وهذا مثله



وربما يقال لتبني ذلك جرى على الغالب من ان كل جانب لا يزيد على ذلك فان وجدته زائدة على ذلك أي

جرى على الغالب من ان السدار جوانب أو بعوان ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار ممتنة فلا  
 ولاصق كل من دار اعتبر أو بعون من كل غن ولولم يلاصق الاداران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فسمت  
 إحدى الدارين من جهتين من جهات الأربع والاخرى الجهتين الباقيتين اعتبر أو بعون من إحدى  
 الملاصقتين وأر بعون من الملاصقة الاخرى فتكون الجلة ثمانين فقط فلا استقامت داران فقط كما ذكر  
 لكن لاصق كل دار من هاتين الدارين دوراً كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضاق مسافة الملاصقهما  
 من الدور فهل يعتبر مع كل واحدة من الدارين تسعة وثلاثون على الاستداف من كل ملاصقها حتى لو لاصق  
 كل واحد منهما داران اعتبر كل واحد منهما إلى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائتين وخمسين وكان كل واحد من التسعين  
 وخمسين وكان كل واحد من التسعين الملاصقتين بمنزلة دارين أو لا يعتبر الا تسعة وثلاثون فقط بما بعد كل  
 من التسعين على الاستدافه نظر واتجه الاول وعلى الثاني فالخيرة للوارث كاهو ظاهر فلتأمل اهوقوله  
 الحلال السويطي قال في فتاوى به كلام الاصحاب في الجوانب الاربعه اتخذ من الحديث الوارد في ذلك مجول  
 على الغالب فلو كانت الدار على غير القتر يسع فسمتها من كل جهة أكثر من أربعين العدد على ما توثق من ك  
 يفهم من كلامهم اه ولو كان بجانب دار ممتنة فلو دخلت من مسكونة فهل هو كالدار الواحدة فيعتبر **(قوله)**  
 من جوانب داره لو كانت داره عند الوصية تغيرها عند الوفا وانما بانعسلا الاولى واشترى غيرها وسكنها

من جوانب داره الاربعه  
 حيث لا ملاصق لها فيسما  
 عدل أو كاهو الغالب  
 أن ملاصق أو كان كل دار  
 بع جوانبها فلا داعي وإما  
 ذكر تصرف الوصية فهي  
 مائت وستون داراً

نحسب فيه مستندان طرق بفدحجوعها لحسنه ومر ملا من طريق صحيح ونظرا في التعدي مجاؤنوسين بما أجبنت عنه في شرح الإرشاد ويجب اعتبارها بالمائة والسنتين وفيهم بآب (٥٢) يحصل لكل أقل المتحول والأقدم الأقرب بأما الملاقى لها فيماعداد الإزكان الشامل لما فوقها

ما في المتن اختار الواو من كل جانب القدر المعتبر وان وجد في أحد بعض الجانبين زيادة وفي آخر نقص ينبغي ان يكمل النقص من الزائد ويقسم عليها ﴿قائده﴾ روى المصنف أن أوعر وفي ترجمة في بعدد الأضاريف وهو روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال البر والصلة وحسن الجوار عملونة الديار وزادة في العمار اه ﴿قوله﴾ غير في المصنف عبارة شرح الروض شرح الجوار بأن يعون داروا هكذا وهكذا وهكذا وأما قوله لمادخلوا وبنوا شمالا اه ﴿قوله﴾ في شرح الإرشاد عبارة واستشكل ابن النقيب التعدي بمجاؤنوسين بأن دار الوصي قد تكون كبيرة في البر يسع فيسلمه ثمان كل جهة أكثر من دار أصغر المسمت لها أو يسلمتها داران يخرج من كل منها شيء عنها فيزيد بالعدد وفيه يجب جعل كلامهم على القالب فقيما ذكره في بعض بيوت مصر التي يكون فوقه بيوت وتحت بيوت الأقرب بأنه يصرف لجميع الملاقى للدار وما فوقها وما تحتها وان ادعى ما توستين اه ﴿قوله﴾ يجب استبعاد المائة والسنتين اقتصر عليه النهاية والنسب وأسطاقه ان وفيهم الخ وقال سم قوله ان وفيهم الخ القياس الصرفي لكل وان لم يفصل القدر للجميع ينتفعون به على الوجه الممكن اه وبعبارة عرض ولو قل الوصي به جذا بحيث لا تتأخر فتمت على الممدد لو جرد دفع اليهم شركة كالومات انسان عن تركه قليلة وورثة كثيرة اه ﴿قوله﴾ اي ائلا الوصي ﴿قوله﴾ لما فوقها اه أي وليون غير البيت الذي سكنه الموصي فمما كان الوصي من سكان دار تعدد سكنها كما ﴿قوله﴾ في المصنف الخ اي الملاقى لها الخ ﴿قوله﴾ ومن ثم لو اتعت الخ والاوجه ان يكون الخ بغير داروا المشتهل على بنو حنيفة يستوجب دوروهو دار على الاربعين ثمانية في الشدق وقوله والاوجه ان يخلصه كاتفة الشباب سم عن الشرح ان الاربع بعدد دار واحد من الاربعين ويصرف في حصص دار واحدة تقسم على بيوت وان كان في نفسه دار واحدة اه عبارة الجعيري عن العنا وفي بعض بيوتهم المسمى فوقه بيوت وتحت بيوت الاقرب بأنه يصرف لجميع الملاقى للدار وما فوقها وما تحتها وان ادعى ما توستين فان فضل من العدد فيكمله من الجوارب الأربعة اه ﴿قوله﴾ ان وفيهم تقدم مافيه ﴿قوله﴾ ويقسم المال الى المثلث في النهاية الاقرب ثم التبر ظاهر وقوله على نظرائهم ﴿قوله﴾ على عدد الدار اي على عدد السكان اه معنى ﴿قوله﴾ على عدد سكانها فالعبرة بالسكن لا بالمالك اه معنى عبارة عرض قوله على عدد سكانها أي ذكر دارا وانما كبارا وصغارا أخذ من قوله وان كانوا كلهم الخ فلو لم يكن بها سكن فهل يدفع ما يخصها لما سكنها الساكن بغيرها أولا في نظر الاقرب الثاني ونقل عن حواشي شرح الروض ذلك في البر من الكوه كاوفي وفي ما لو كان الساكن بها مسافرا هل يحتفظ له ما يخصه الى عودته من السفر أولا في نظر الاقرب الاول اه ﴿قوله﴾ لا الوصي اه أي الواو ﴿قوله﴾ وكذا تغافل في ما بين الخ اي لا يدخل أحد من ورثتي كل ما بين الخ ﴿قوله﴾ ولو تعددت دار الوصي الخ ولو كانت داره عند الوصي غير عند الداروت بان باعلا الاول واشترى غيره أو سكنها فاعلم اعتبار المال المورث وهذا غير ما قاله الشارح اه ﴿قوله﴾ فان استرو الخ اي لو جعل الاستواء أو علم التفاوت وشغلوا من ربح البیان فينبغي أنه كالموعلة الاستواء أو علم التفاوت ورجح البیان فينبغي التوقف فيما يصر فيه الى ظهور الحال اه عرض ﴿قوله﴾ الاول أقرب بل شتمين والثاني لم يظهر وجهه اه استدعى ﴿قوله﴾ مر اي في باب الحج ﴿قوله﴾ ويحت الاقرب مقابل ما بين من يورثه فان استرو الخ رشدي وعش ﴿قوله﴾ اعتبارا التي هو بها الخ ضئيف

فان استروا قالوا بغير ثمان مائة سنة من كل أربعين من كل محل ينظر والاول آخر بيوم فحين أحسنه سكنها حاضر الحرم ففصل لا يدخل من غيره منها حاضر الشئ وعلمه متقربا ان فكما حكم العرف ثم يحكم هنا بحيث لا يدرى اعتبار التي هو بها الملقى الوصية والموت والار وكفى اعتبار التي مات بها ولا كراهية في نظر

كعب الزركشي أن سائر المسخدمين مع الله طهر في موضوع الفرق بين ملهنا وم لان المراه على العرف يقرر وذلك على تحصيل الفضيلة من غير مشقة فلا حاجة بينهما (والعلماء والوصية لهم هم الموصوفون يوم الموت لا الوصية كلهم وقياس ما ربه بهم) أن يحل عايم الشرع عن تفسير وهو معرفت معنى كل آية وما ربه بها اختلاف في التوفيق واستنباط في غير مومن ثم قال الفرق في البصر لن على تفسير القرآن دون الحكم لانه كافي الحديث (وحدث) وهو علم يعرف به حال الراوي في موضوعها والراوي يحسن موضوعها وعلى (or) ذلك ولا عيب في جمع الحفظ والعلم مع (وقته)

اه ع (قوله كعب الزركشي الخ) عبارة المعنى والنهاية والوجه كقول شيخنا جبرائيل المسند كبير ان النار فيملا أو مسمى لجبرائه ولو رد بعض الجبرائيل على بقية في أو حقه اختياره ان قال ع (قوله أي فاذا أوصى لجبرائيل المسند يصر في الأربعين ذوات من كل جانب اه (قوله في الوصية لهم) الخ) في القول المتن ويدخل في النهاية الآخرة ومن ثم أوصى إلى وكني وقوله وقال بعضهم الجبراء وفي (قوله لهم الموصوفون الخ) خبر والعلماء وقوله بأنهم الخ متعلق بالموصوفون الخ (قوله وهو معرفت معنى كل آية الخ) ظاهره اعتبار معرفتها لجميع ما في القرآن وقد ثبت في (قوله سم أقول التوفيق واضح في الاستنباط في حفظ والحاصل ان الذي يظهر والله أعلم ان التوفيق لا يبين معرفته في كل آية وأما الاستنباط في كافي فيه تحصيل ملكة يقتدر عليها اه سديد (قوله وما ربه بها الخ) أي من الاحكام اه ع (قوله ومن ثم قال الفارق الخ) يحتمل أن يكون المراد بالتفسير في كلام العارف في التوفيق وبلا احكام الاستنباط في التوفيق من قواعد العلوم المحتاج إليها للتفسير بقوله لانه كافي الحديث اه سديد (قوله وهو علم الخ) عبارة المعنى والمراد به هنا معرفته عند دور جله وطرقه وخصه وبقية وعندها يحتاج العلم (قوله يعرف به حال الراوي الخ) هل العبر بجمع فقال كل رأوا ولا على الأول فدل يشترط لثمة رقبة الفعل أو القوة لم أرى ذلك شبه أن لكن لا اثر بين الأولين الأول ومن الثاني الثاني وكذا يقال في المروي اه سديد (قوله مذكر واستنباط) ويرجع في حديثي كل من عرف أهل بيته في زماننا العارف بالاشهر الافتقار من مذهبه بعد فقها وان لم يحضر من كل باب ما يتي به في الآيات اه ع (قوله بل يظهر في المنع والمحدث بعد (قوله علا بالعرف الخ) تعليل المتن (قوله بطلت الوصية) قد بينت اه عالم يوجد تلك البلد على غير العلوم الثلاثة ولا لاجل علمهم كالأوصى بشاة ولا شاة وعنده طبعه عمل الوصية عليها فيتم على علم عجم وأما أول بعين في وصيته أهمل كل حرف الهم في أي حصل اتفق وجوههم في بيان بعده الصنف في غير بلد الموصى وان كان نفسه علماء أو فقهاء اه ع (قوله ولو اجتمعت) الخ قوله والمتفق في المعنى (قوله والمنتقاة) أي في كلام الموصى (قول المتن لا مقرر) بالرفع عطفي على أحبب عالم الخ (قوله وأداهما) عطفي على طرف الخ وقوله وضبط عطفي على أحسن وقوله وأحكامها عطفي على معانيها (قوله ولا اضع الخ) كقائل تعالى لروا بقصرون ومنهم من أنكروا التشديد اه ع (قوله وفي الحديث الروا بالخ) يعنى ان من رأى رؤيا وقصها على جماعة طبعها قاله أولهم وظاهره وان لم يكن من أهل التعبير ولكنه يحرم على من ليس أهله التأويل لانه اقته بغير علم اه ع (قوله المتن وكذا استكم) أي عالم بالاعتقاد اه ع (قوله وأصول الخ) وقال في النهاية كاسر وخلافا للمعنى عبارة تنبيهه كلاء الحصر في هذه الآيات على النفس بهر الحديث والفقه وليس مراد بالعلم بالاصول الفقه مثلها كقوله الصميري وصاحب البيان اه (قوله لماسر) أي في شرحه وقد وهذا القول المصنف لا مقرر الخ (قوله ولو أوصى الخ) والوجه ان يكون الأربع كاللوا المضافة على يوت حتى يستوعب دورها وذات على الأربعين والا فاشتمل عليه ومتمم فلا تعدد واحد شرح مر وأصله كقائل ان الأربع بعدد اوجه منة من الاربعين وصر في حصة واحدة تقسم على بيوتهم وان كان في نفسه دور استعداد انتهى (قوله وهو معرفت معنى كل آية) ظاهره اعتبار معرفة الجميع بالفعل وقد ثبت في (قوله بطلت) الخ لانه أن يحله نحو ادبياتنا وصر في أوله وشعره واستعلا بها (ومعبر) للمعنى التوسعة ولا اضع عايم من سائر التنصيف في الحديث الروا بالآلة عايم (ومعبر) وهومن يعرف عايم من يد الانسان جهة موضعا وما يحصل أو يزيل كمالهما (وكذا استكم عند الاكثرين) وان كان على النظر لثمة أفضل العلوم وأصول ما هو وان كان التقسيم ينفع على علمه لانه ليس بشيء متعلق وان توقفت كذا العلوم على علمه فيكون كان التصوف المبني عليه فظاهر الباطن والظاهر من كل خلق حتى وقولتهما بكل كمال ديني هو أفضل العلوم ما من العرف ولو أوصى

القرآن (الح) ولو أوصى الله تعالى داخل الفاضل دون المبتدئ من شهر ونحوه والمتوسط بينهم جازيت بهتد  
 المتى فيها والى ورع ترك الاندخ أو أقرضه فاعلم لم يطعن الناس وما يكسبه عليه أي في الحالة الزاهية أو  
 لا تخل الناس صرف إلى ما نكح الكاهن البغوي اه نهاية (قوله) بطل الامن يحفظ كل القرآن في الاصح  
 ولو أوصى في القلب صرف إلى المكتاتين كلمة صحته وأقل ما يجوز أن يدفع إلى أن لا تقوله لم يكن في الدنيا ما كاتب  
 وقف الثالث لجواز أن كاتب فريق فان رف المكتاب بعد أخذ من الوصية استردا لما كان كان يأتي يديه  
 أو يسهه أو ليدل الله صرف إلى القرآن من أهل الصدقات اه معنى (قوله) عن ظهر قلب أي عرفا فلا يضمر  
 غلطا يسر ولا يحل كذلك فيما يظهر اه ع (قوله) صحة الوصية أي لعباد الوثن وإن سبب العصابة وقوله بانها  
 أي الوصية لن ذكر وقوله وهي أي المعصية مطلقا (قوله) ومن أي من أهل الضاد ذكر المعصية (قوله)  
 مما يأتيه أي في باب الشهادة عبرته هناك وقيل شهادة كمتبدل لا تكفر بصدقة وان سبب العصابة  
 رضوان الله تعالى عليهم أو استقل أو الزاد ما اه (قوله) فالتباعد عرفا بل شرعا اه نهاية (قوله) لا سبي  
 بينهم أي أن يفرقوه والشرف بالنسب الخ (قوله) والصرف اه أي الوصية لهم مبتدأ خبره المعلنون الخ  
 (قوله) ظاهر الخ (فرع) وقم السؤال عما لو أوصى للأولاد لعل صحت وصيتهم تصرف للأصلح أو لا  
 فيه نظر والجواب بان الظاهر أنه لو وجد من ينطبق عليه تصرف الولي بأهله المأزوم لمعاطاة المأزول المعصية  
 الغير التي تملك على الشهود أعلى الموصى به والالتف الوصية لا يشترط وجود الولي في بلد الموصى بل  
 حيث وجد من اجتمع فيفسر الوصية وإن به مدعي بلد الموصى أعطى ما يأتي من أنه يجوز النقل هنا إلى  
 غير مقر اه لبلد الخ اه ع وقوله لفت هذا وافق ما تقدم فشرح وقيل لكن فقسمة ما قدمنا فقصان المغني  
 في الوصية قال وقيل الثالث في وجود الولي (قوله) وسيد الناس الخلق اه أي الإمام مبتدأ وخبر (قوله)  
 والشرف بالنسب الخ لعل هذا باعتبار زمانه والأعزاف لخارج زواحيه في زمان الشرف الأول فقط  
 وان الثاني هو السيد (قوله) لأنه اختص بالولادة فاطمة الخ وهو الأهم الذين جعلت لهم العادة المخضرة  
 لامتيازهم وأما فلا يترك فيغير من بقية أهله صلى الله عليه وسلم لشهاده ترضيهم فهوهم انتسابه للعسك  
 أو الحسين مع انتفاله نسبتهما لم يمنع من ذلك فاعله اه ع (قوله) والثالث الخ معتمد اه ع (قوله)  
 والمراجع اه أي قول المتن ولو جمعوا في المغني إلى قول المتن وأجمع من في النهاية الأخرى به معناه  
 ولو أوصى لخص (قوله) فبينهم المسلمون ولا يدخل الفقير المكنتي تنقضي بياز ووجوب الامتياز اه  
 معنى (قوله) ويجوز النقل هنا أي حيث ألقى الوصية فان خصها بان قال أوصيت لفرقة بلد كذا مبتدأ لاختص  
 بهم فان لم يكن فيها فقير وقت الموت بطلت الوصية كاتقدم اه ع (قوله) والوصية الخ مبتدأ خبره  
 تختص بغيرهم اه سم (قوله) للثاني أو الأراذل أو الأناي أو أهل الشحون أو الغارمين أو لتكفيهم  
 الموتى وأخبر بقصورهم واليتم صغير لأبائه والأب والامه من لا زوج له أو الأرملة من بانشتم زوجها  
 بموت أو ببنوة والأب لا يشترط فيها تزوج وبشرط كان في اشتراط الخواص لا زوج ولا طلاق أو وصي  
 لا لارامل أو الأكار أو الأيتام يدخل فيهن الرجال وإن لم يكن لهم زوجات أو الغرائب صرف لجل لا زوجة  
 له ولا دخل المرأة الخلق في أو حمالا بين نهاية ومعنى (قوله) على ما في الوصية ووجه الخ عبارة النهاية  
 والمغني يقتضي اشتراط فقرهم وان أسدده الأخرى في الخواص وجه اعتباره فيهم الخ يستلزم الخو به  
 علم ان الصبر المستغرق فيه ووجه الصبر الجبر وفي قوله في فرد له اختصاص الوصية للصالحين بغيرهم  
 الذي ضمنه قوله إلا تختص بغيرهم (قوله) وهو أي طول السفر (قوله) فكان أي الحج بل الوصية  
 للصالحين وقوله مشعرا بالفقراء باعتبار الفقر فيهم (قوله) تختص بغيرهم ثم ان المحصر واجب تعميمهم  
 ما لم يوجد تلك البلد علماء غير العالم الثلاثة والأجل عليهم كلوا أوصى بشاة ولا شاة وعنده طباة تعمل  
 الوصية عليها فليست بل (قوله) الوصية مبتدأ خبره تختص بغيرهم

الرضو ووجه ان طيل قوله بان الحج يستلزم السفر بل طره غالب وهو يستلزم الحاجة فإلا كان مشعرا بالفقير ولا  
 تختص بغيرهم (ولو جمعهم) أي العنوين وصية (شرك) الموصى به بينهما أي شركه الموصى ان كان

والأخلاقكم (مضغين) فيجعل نصف الوصي به الفقراء نصفه للمساكين كافي الزكاة به فارتدوا أو مولى بنو بني عمر وفاته بقسم على عددهم ولا ينصف (وأقل كل نصف) من الفقراء مولى مسكين متلاحيه لم يقدوا على أو يندوا به وهم غير محصورين ثلاثه لأنهم أقل الجمع فان دفع الوصي أو الوارث وكذا الحاكم بغير اجتهاد أو تقليد صحيح كاهو ظاهر لاثنتين (هو) غرم لنا أقل من قول ثم لم يتعمد

والاجاز الانتصار على ثلاثة اه معني (قوله بغير انهم) أي ما ينطلق عليه اسم الفقير أو المسكين شرعا اه  
عش (قوله والأخلاقكم) ينبغي أخذها بما تقدم أو الوارث ثم أي بقوله الآتي آتافان دفع الوصي الخ  
وهو دل على ذلك اه سم (قوله فيجعل نصف الوصي به الخ) فلا يقسم ذلك على عدد و هو واجب  
استدلالهم بل يستعبد عند الامكان نهاية معنى أي فكيفي ثلاثين كل نصف هذا كما بان كذا في غير  
محصورون فان انحصر وأوجب قبوله سم واستدل بهم عش (قوله وبه فارتدوا الخ) أي بقوله كافي الزكاة  
(قوله فانه يقسم على عددهم الخ) والفرق بين ذلك وبين الوارث أو سبب الفقراء والمساكين حيث شرب  
بينهم ما عرفت ان بنو بني عمر ولو يقصد كثر بني فقهما لا يجردا لتمييز غيرهما من جنسهما بغير اختلاف  
الفقراء والمساكين فانهم مالم لا يتصافوا بصفة متباينين دل ذلك على كراهة على استقلال كل منهما بحكم تقسم  
بينهما مناصفة اه عش (قوله أو الوارث) لم تقدم ما يقيد الوارث لدفع بقوله أي شره الوصي الخ اه  
لنصفه البدن فله أهله أو أقاربه أو أولاد ليس له البدن لانهم لو تعدى ودفع واستعده اه عش (قوله غرم  
لثلاث الخ) أي ان كان وصي أو مولا لا اه عش عبارة السدعي وهل أن يسترد منها أو من أحدهما  
ما يدفعه ثلثا أو ثلثين لتعليل الأذرى الآتي في كلام الشارح أو لأم أرقي ذلك سم وأول الأول أو قرب ثم  
وأثبتنا شبهة بعد الحق على المحل نقل عن الأذرى ما استقر به اه (قوله ولا) أي وان تعدد (قوله هو) أي  
القاضي اه عش (قوله كذا قالوه) اقتصر المصنف على ما قالوه (قوله ويبحث الأذرى) عبارة التلويح وبالأوجه  
كما بحثه الأذرى الخ (قوله تعين الاسترداد منهما) أي من الاثنين للدفع على ما انظر ما يسترد هل هو الجميع  
تفاسد الدفع أو ثلث ما دفعه اليه ما أو أقل من قول لانه الذي غرمه ولو كثر وموافقه نظر والأقرب الثالث  
وعليه ما تعين فيما يستردان يكون منهما أو يكتفي من أحدهما أو كان ما بقي بيده هو الذي دفعه اه بداهة  
نظر ولعل الثاني أقرب اه عش عبارة السدعي قوله الاسترداد منهما أو من أحدهما فان ظهر بناء على  
جواز التفضيل الآتي (قوله والأخلاقكم) ولو اختلفت اعتقاد الوصي له والحاكم فمولى العبرة باعتقاد  
الحاكم أو لا فانه نظر والأقرب الأول اه عش (قوله يعني) أي قوله خلافا للقاضي في المعنى الآتية بحكمهم  
الخيرية اه (قوله الأفضل) وصف للتعميم سم (قوله تقديم أرقام الوصي) أي آثار به الذين لا يرون منه  
أما آثار به الذين يرون منه فلا تصرف اليهم شيئا وان كانوا محتاجين إذا لم يوصي لهم عاقده شرع أو رضى والمغني  
(قوله ويحارهم) أي نسبوا أو لم يستأدوا خبر وقوله فيجعل الوصي عطف على أرقام الوصي (قوله رضاعا) لم  
يذكر محارم المصاهرة وينبغي انهم بعد محارم الرضاع اه عش (قوله ومصر) أي في بحث القبول انهم أي  
الفقراء (قوله من كلامه) أي القاضي (قوله ما يات عنه) أي من البعض وقوله انه لو أوصى الخ يدين لما بان  
الخ (قوله وقد يفرق) أي على الأول سم أي القائل بوجوب التسوية (قوله فلا يرد ذلك) أي تفصيل أهل  
الحامات (قول المتن في جواز إعطائه الخ) أنهم انه لا يتعين الأقل فله الزيادة على ذلك بحسب ما رواه اه عش  
(قوله ألقه بينهم) أي ضمه اليهم (قول المتن لكن لا يحرم) بخلاف أحداهم وجوب استعابهم معني  
وشرح الروض (قوله وان كان غنيا) غابة (قوله لنصفه) فلا يصح فائد بان منع الإخلال به وعدم اعتبار فقره  
معني وشرح الروض (قوله ولو وصفه الخ) عبارة القاضي هذا إذا أطلق وقت وصفا له اه (قوله فكما) أي  
آتافا المتن اه عش (قوله أو بغيره الخ) أو قرنه بمحصورين كزيدا وأدنان أعطى زيد النصف  
(قوله والأخلاقكم) ينبغي أخذها بما تقدم أو الوارث ثم أي بقوله الآتي آتافان دفع الوصي الخ وهو دل  
على ذلك (قوله الأفضل) وصف للتعميم (قوله ومصر) أي في بحث القبول أنهم أي الفقراء (قوله وقد يفرق)

مثلا قطع اجتهاد الوصي وشره كل الامر لاجتهاده فانه مذكور (أو) أو مولى (لزيد الفقراء) المذهب الله كاحدهم في جواز إعطائه أقل من متقول  
لأنه أقلهم سم (لكن لا يحرم) وان كان غنيا لنصفه ولو وصفه بغيرهم كزيد الفقير فان كان غنيا فنصفه لهم أو فقير أو مسكين أو غيره  
كزيد الكاتب أخذ النصف

وكان السبكي أخذ من هذا قوله لو وقع على مدرس وامام وعشرة فقهه قسم على ثلاثة العشرة فلما على المذهب ولو أوصى زيد بنار ولا فقهه  
 ثلثه لم يصرف من يدوله فقيرا غير لانه بقدره قطع اجتهاد الوصي وقضيه له لو أوصى ابن حنبل من دينه على فلان أو بعثته لوان يحيط  
 بجميع ما على آثاره فلان منهم لم يحط عنه (٥٦) غير الاربعه لانه أخرجهما بغير ادولان العدده مفهوم عند الشافعي رضى الله عنه به

يجاب عن قول الرافعي انا  
 جائز أن يكون النص على  
 زيد أي في مسئلة الثلث لثلاث  
 يحرم جزأ أن يكون التقدير  
 هنا أي في مسئلة الدينار  
 ثلثا بنقص عنه أو ما يجوز  
 ان يقصد في دينار  
 وجوبه للفقهاء للباقي  
 فيسوى لغيره الصرف  
 لزيد وغيره اه وجه  
 لطواب ان زيد في مسئلة  
 المثلث لقب ولا قال عليه  
 بحجب مفهومه بخلاف  
 مفهوم العدد أو احتمنه  
 كانه بنار فان كثير من عليه  
 بل هو نص الشافعي في تقدر  
 واذا روى مفهومه على  
 القول به أو ذكره كالمبادر  
 منه عاد الاقتصار على ما  
 لم يقل بالمفهوم انضم الفرق  
 بين المسئلتين وان النص  
 على الديناره قطع اجتهاد  
 الوصي ان ينقص أو زيد  
 عليه فنامسه ولو أوصى  
 لشخص وقد أورد وسنه  
 الباء فاحم أسندوسنه  
 لجمع هو منهم وأوصى لكل  
 من يقبل وصيته منهم الفين  
 فاذا قضيه ان من مره  
 أودلت قرينة ظاهره على  
 ان النصف المذكورة أولا  
 مرتبطة بقبول الايصاع  
 يستحق سوى الفين لأن

واستوجب بالنصف الاخر الجماعة المحصورين معقودا يدي وشرح الر وض (قوله وكان السبكي أخذ من الخ)  
 وعمل أن يكون ما أخذ السبكي ملو أوصى زيد ويحصر من كثير عرفه ان ينصف بينهما اه سديد  
 (قوله) أخذ من هذا الخ تدعي كون هذا من مستطال السبكي قوله على المذهب اه سم (قوله للعشرة  
 ثلثه) أي ولكل من المدرس والامام ثلث (قوله قوله ولو أوصى زيد بنار) أي قوله وقضيه للمثني (قوله  
 بقدره) أي بقدر الوصي الذي اراد اه ع (قوله وقضيه) أي ذلك التحليل (قوله لانه أخرجهما الخ)  
 ظاهره وان كان غير مذكر لكونه من آثاره اه ع (قوله به يجب) أي التعليل الثاني (قوله الصرف)  
 أي صرف الباقي (قوله أو ما يقضيه) أي مفهوم ما يقضيه العدد (قوله عليه) أي مفهوم العدد بحيث مذكرا  
 قوله بل هو (قوله أورد كره) أي العدد وقوله التبادر منه أي ذكر العدد وقوله الاقتصار عليه أي على العدد  
 (قوله وان لم يقل) بناء للمفعول غاية (قوله وان النص الخ) عطف على الفرق (قوله وقد أسندوسنه الباء)  
 أي بان حله وصاحبه تركه اه ع (قوله لكل من يقبل الخ) أي يفعل كذا أخذ من قوله الاثنى  
 والعمل ولعل في العبارة عطف اه ع وقد يقال ان قبول الوصية تضمن العمل بقوله الاثنى من عطف  
 الارزوم واسطة (قوله لان الاول) أي الوصية الاولى أي الوصية لشخص بالف وقوله حينئذ حين اذ  
 وجدنا جميع الفرق ثمة وقوله من جهة افراد الثانية يعني داخل في الوصية الثانية أي الوصية لكل من يقبل  
 وصيته من الجمع المذكور بالعين (قوله والا) أي وان لم يوجد التصريح ولا الفرق يتأخر أو لافا أي مطلقا  
 (قوله فليس هذا) أي ما نحن فيمن الوصيتين حين انتفاء كل من التصريح والفرق مثلا لورن (قوله  
 فامكن حل أحدهما على الآخر) أي فيكون مقرر له في الاول بالنص وفي الثاني بما ع اه ع (قوله  
 بخلاف) أي أوصى (قوله وما بقوله) أي أي بزيادة وقوله لعل الخ مقوله (قوله حل الملقى الخ) يعني ان  
 حل الوصية الاولى المطلق شرط قبول الايصاع على الوصية الثانية فليقتض ذلك أولى (قوله وان كانت

الاولى حينئذ من جهة آخر الثانية والاولى الاستحقاق ان قبل استحقاق الفين أيضا لانهم حينئذ وصيتان  
 متغايران الاول يخص تبرع لافي مقابل والثانية نوع جعله في مقابلة القول وليس هذا كالقراره بالفين أو بالفرد بل كمر  
 سيماهم بالحدود كراهية لانه لم يغاير به ما من كل وجهه ما على الآخر بخلافه في مسئلتنا وهذا يدفع ما وقع في ذناري  
 أنزوعه مما خالف بعض ذلك على أنه تردد فيه وما أبدع قوله لعل الخ الملقى من حيث الاقتضا على التقيد أولا وان كانت

مادتهما



مادتهم مختلفة اعتبارا بالاعتناء غير نظر إلى المعنى (أو) أوصى (لجمع مفعين غير مختص كالعالية) أوصى المنسوبون إلى ولهم وكقولهم فاعلمه كرم الله وجهه ما بنى عليهم (صحت في الظاهر ولا الاقتصار على ثلاثة) كالوصف للفقير لفرق بين الشرع خصصهم بثلاثة اختلاف غيرهم بحسب عنه ما يتبع في الوصف ما يعرف الشارع غالب البحت علم أولي بدونه كان لا يدا نصف (٥٧) والباقي لوجود الخفاء أولي بدونه بحسب بل أن

مادتهم مختلفة اعتبارا بالاعتناء بالوصف (قوله اعتبارا بالاعتناء) معمول لقوله أولي وبين الوجه الاوليه والمراد باللفظ كون كل منهما موصوفاً بشخص (قوله ولهم المنسوبون) إلى قول المتن والاصح تقديم ابن في النهاية الآية وقوله واستقرض الرافعي إلى المتن وقوله ونقل الاستاذ في ذلك لانهم وقوله قال الأذري إلى وأقول وقوله لانها كما تضيد إلى المتن (قوله وبني عجم) عطف على العالية (قوله والفرق) أي فرق مقابل الظاهر عبارة الغنى والنهاية والثاني البطلان لان التسميم يقتضي الاستيعاب وهو مجتمع بخلاف الفقراء فان عرف الشرع خصصه بثلاثة فاقب (قوله بحسب عجمه) أي عن الفرق (قوله أولي بدونه) القوله وان كثرة وإلى المعنى (قوله عمالاً وصف بك الخ) كالرعي والسبطان نهاية ومعنى (قوله وهو مفرد) سيد كرم محرمه (قوله صفة) أي الوصفة للجدار (قوله وصرفت) الأولى كفي النهاية والمعنى وصرفت النصف قال عرش فان فضل من عاى النصف في الأخر للجماران فان وقع احتياجهما إلى الارتفاع في الارتفاع (قوله كما يحسنه الأذري) حزنه في النهاية والمعنى (قوله ونحو الرابح) كلالا كقولنا طالت عمالاً وصف بك وهو جمع وانظر ما حكى المتن والجمع المصور ولعلهما كالفرق في التقسيم ثم انطاله في الباقي بعد استحضار ذلك راجع (قوله نظير ما روى) أي شرح ولواوصى بطريقه الخ وبأنى في المتن آخر الفصل (قوله فان لم يقل الله تعالى الخ) ولو أوصى لامهات أولاده وهن ثلاث للفقير عوا واما ما حكى جعل الموصى به بينهم اثلاثاً لم يوافق معنى (قوله يسه) أي ما ذكر من الوصفين فلا ذكر الموصوفين أي وبين الوقت أي ما ذكر من مصرف فلا يصح (قوله عاى) أي الغالب (قوله وغيرهما) الأولى كفيهما (قوله فها) أي الغلب والمساهلة المذكورتين ويحتمل أي المجهول والنحس قول المتن لا قارب زيد) أي أورد جمعهم وروى (قوله رونا) أي قوله واستقرض الرافعي في المعنى (قوله دار الخ) هذا اختلاف ما من علم ادخل الوالد وثلاثة في رونا للموصى فالواوصى لا قارب نفسه لم يدخل وثلاثة كباقي الووصى لهم هنا آثار يزيد وهم غير و نقل الموصى فالتاقت أن بعضاً أظرب من ومن رونا للموصى لم يدخ له شيء (قوله وغنيا الخ) وحواو قيقا يكون نصيبه لسهه أه نهاية زاد المعنى الان دخل سيده لثلاث ينكر والصرف للسيد بجاهه ومواسم رقيقة أه (قوله فيجب استيعابهم الخ) هذا لانهم وان لم ينصروا فكلاوصفة لعالية ومعنى ورض محرمه وسبقه الشارع بقوله ولا ينافيه قولهم الخ (قوله كما يحسنه) أي قوله وان كثرة الخ وكذا غير ولا ينافيه قولهم الخ (قوله أي الماراً نفا) (قوله لم ينصروا) أي الموصى لهم كالأظرب يمتلاك كالعالية أي في جواز الاقتصار على ثلاثة والتفصيل (قوله لان مثله) أي قولهم المذكور وقوله حصصهم أي الووصى لهم (قوله لان هذا القضا) أي أظرب يزيد مثلاً (قوله ومن ثم أين من أجل أن هذا اللفظ لا كرمه الخ) (قوله ولم ينظر الخ) عطف على قوله مصرفه الخ وقوله واستوى الخ إلى قوله لو لم يكن الخ (قوله ويجب بانه في نفسه الخ) حاصله أنه باعتبار أصل الوضع إلى جهة وباعتبار الاستعمال إلى أخرى جهة فلو لم يوجب بالاعتناء بالاولى فيما عداه الثاني هذا ولعل الاقرب أن يجب بان الحظ في عدم وجوب الاستيعاب بعدم الحصر لا الجهة ومن ثم لو انحصرت أي الجهة وجب وبني عجم عطف على قول المتن كالعالية وفي شرح هر أولامهات أولاده وهن ثلاث للفقير عوا والمساكين فعمل هو كذلك كفي مسئلة السبب إلى اربعة في الشرع (قوله وأوصى) عطف على أولي يمكنه الاقرب قال هر في شرحه ونشد من قولهم أنه يدخل في غير الوارثين وكان في يبرقة اقتصره يكون نصيبه لسهه وهو الأجبه كما يتبعه في الشرع وان تعقب في الاسعاد فقال ينبغي دخولهم ان لم يكن له أظرب أحرار فان كان فلا دخل

(٨) - (شر وافي وقاسم) - (سابع) القرابة فعمم ومن ثم لم يمكنه الاقرب بل مصرفه السكندر لم ينظر لكون ذلك اللفظ جماعاً واستوى الأبعد غيرهم كون الأظرب جمع أقر وهو افضل تقديراً واغرض الرافعي التخليج إلى جهة بانه لو كان كذلك لوجب الاستيعاب كالوصفة للفقير عوا ويجب بانه في نفسه غير جهة شيتلان من شأن القرابة المحرم وانما التجانس في ذكرهما ما يبادر

من الجهة بالنسبة لعلهم ذكره فاشتهر بالادعاء في شيرلدا كره (الاصلا) أي بأاد (أو دفرا) أي ولما في  
 الاصم ونقل الأستاذ أو منصور واجام الاصحاب عليه الاعتراض عليهم ودون ذلك لاهم لا يسمون آثار بصرا أي بالنسبة للوصبة فلا  
 ينافي بينهما آثار في غير ذلك وعدل (٥٨) عن قول أصله الاصول والفروع ليعيد دخول الاجداد والجدات والاحفاد ويؤخذ بحسب

في الوقت انه لو وقع على  
 أولاده وليس له الأولاد هم  
 صرف الهم المسمى ثم انه لو  
 لم يكن له فأنظر في غير  
 أولئك صرف الهم ولا  
 تدخل قرابة الام في وصية  
 العرب في الاصم ونقل  
 عن الجمهور لاهم لا يغتفرون  
 بها ولا يستوفونها قرابة  
 والاصم في قال وصية ونقل  
 عن الأكبر من دخولهم  
 كالجعل لان الغر لا يغتفرون  
 بها فقد صرح الله على الله  
 عليه وسلم قال من سدين  
 أبي وقاصي سعدني فلين  
 امرؤ غاه ويخولوني  
 الرجم اتفاقا (والمرء في  
 ضبط الأقارب) بقرين بعد  
 ينسب اليه (زيد) أو أمه  
 ينصاع في دخول آثار بها  
 (وتعد أولاده) أي ذلك  
 الجسد (قبيلة) واحد ولا  
 يدخل أولاد جدونه أو في  
 درجته فلا وصى لأقارب  
 حتى لم تدخل الحسينيون  
 وان انتهموا كهم إلى على  
 كرم الله وجهه وأقارب  
 الشافعي دخل كل من  
 ينسب لشافعي لأنه أقرب  
 جدر عرف به الشافعي لأن  
 ينسب لجد شافع كأولاد  
 أخوي شافع على والعباس  
 ذهم انما ينسبون للعطل  
 وأقارب به بعض أولاد

الاستعجال فيها أيضا كالمغنى في محبت القبول اه سدعبر (قوله بالنسبة لاصطلاح) يتأمل اه سم  
 (قوله ودولهم الخ) مبتدأ أخبر قوله يشير الخ (قول المتن لا أصلا دفرا) كذا في نسخ الشرح بلان في ولا  
 يظهر عليه من نصب أصلا الخ والذي في المغنى والنهاية المغنى الاصلاح بالاشتراك وهذا ظاهر (قوله أي  
 أبأوأما) أي بالذات فقط وقوله أي ولما أي أولاد الصلب فقط (قوله وذلك) راجع إلى قول المتن لا أصلا  
 دفرا (قوله لاهم) أي الاب والام والوالد (قوله لا يسمون أقارب) أي بخلاف الاجداد والجدات والاحفاد  
 اه معنى (قوله تسميها) أي الاسم والفروع (قوله في غير ذلك) الأولى في غير هذا (قوله ليعيد دخول  
 الاجداد الخ) أي في الآثار بخلاف تغيير أصله فانه يقتضي خروجهم كالون وبالأولاد سيدعبر وهم  
 (قوله انه لم يكن الخ) فاشفع في يؤخذ (قوله هنا) أي في الوصية (قوله غير ذلك الخ) أي الاب والام والفروع  
 (قول المتن ولا تدخل قرابة ام) أي في الوصية لا لأقارب اه معنى (قوله لاهم لا يغتفرون) أي قوله وقوة  
 الجعق المغنى (قوله بها) أي بقرابة الام (قوله ولا صم في الرضوخ) وهو المحدث نهاية ومعنى ومنهج  
 (قوله دخولهم) أي أقارب بالام (قوله في الرحم) أي في الوصية لرحم (قوله لا لأقارب يحسن) أي شخص  
 منسوبة إلى السيد الحسن وقوله لم يدخل الحسينيون أي المنسوبون إلى السيد الحسن وقوله وان انتهموا الخ  
 أي الحسينيون والحسينيون (قوله لان ينسب لشافعي) صنف على قوة تدخل كل من ينسب الخ بحسب  
 المغنى ولو حذفنا الام لظهر الصنف عبارة والمغنى والوصية لأقارب الشافعي في رتبة أو بعد الام ولا لأقارب  
 الخ ولا يصرف إلى من ينسب إلى جد شافع كأولاد على والعباس أخوي شافع اه وهي ظاهرة (قوله  
 أولاد أقارب بعض أولاد الشافعي الخ) أي لو أوصى في هذا الوقت لأقارب بعض الخ اه معنى قال النهاية قد  
 حرم في الآية أصل الله عليه وسلم فلا وصى لأقارب محبت الوصية وتدل على القرابة في وجهه أو وجهين  
 لادى اجتماع الحاكم وأهل البيت كالأقارب لم يدخل الزوجتهم أي أهل البيت أيضا أولادهم من غير  
 ذكر البيت دخل كل من تلمس موته أو لانه دخل أجداد من الطرفين وألامهاته دخلت جدا لعمهما  
 أيضا ولا تدخل الأخوات في الأخوة كعمسوا لاجراء بأما ول وجسوكذا أو زوجة كل بحر رحم حر  
 والأصهار فتمت الاختان والاحماء يدخل في الحر كل بحر منسب أو رضاع أو صاهر أو وصية لعموالى  
 كالوصف عليهم اه زاد المغنى ولا يدخل فيهم المذبر ولام الولد اه قال ع ش قوله الاختان أي أقارب  
 الزوج وقوله كالوصف عليهم أي فيشمل العتيق والعتيق اه (قوله أي الولد) أي أولاد الصلب (قوله رعاية  
 الخ) تعيل العتق مع ما زاد الشارح وقوله ثم غيرهما الخ (قوله وهذا) أي قوله أو قوة الجعق تدفع الاعتراض  
 الخ بمقتضى أن وجما تدفعه أن ما راد بالقرين بما يشمل قوة الجعق كالجعل عليه وقوة الجعق والأقارب بهذا

لهم معهم لعدم قصدهم بالوصية اه (قوله أي بالنسبة الخ) يتأمل (قوله ليعيد دخول الاجداد الخ) أي في  
 الآثار ب (قوله ويدخل في أقرب آثاره الأصل والفروع) قال في التكملة نزع في تغييره بالمشور لم أه لس  
 أقرب الأقارب بغيرهما فلا وأقرب الأقارب بالأصل والفروع لكان أصوب بواجب بانهم أقرب على  
 الإطلاق وبهم إطلاق القول بمعنى ان كلاً منهم داخل واذا أخذنا على الإطلاق بل بالنسبة إلى الموصي  
 لأقارب به فتدلى بكونه أقرب وأقرب غيرهما وأقربهم المصنوع والاخ والمقتضون الوصية به وما يكون تغيير  
 الصنف أحسن انتهى وقوله بل بالنسبة إلى الموصي لأقارب به لانه لأقارب آثار به فان صمو والمصلحة فاذا  
 أوصى لأقارب بأقرب وليس له أصل ولا فرع قدم الاخ على الجد والم لأنه أقوى جهة وأقرب كاعتقده عبارة  
 المنهج وهي أوصى لأقارب آثار به فلهذا في غير بقاوة فاشفع فيؤخذ بالحدود انتهى (قوله وهذا)

الشافعي دخل فيها أولاد دون أولاد جد شافع (و يدخل في أقرب آثار به) أي ب (الاصلا) أي الأقارب (والفروع) المغنى  
 أي الولد ثم غيرهما فاشفع في التفضل لا في صوغه توصف الأقارب بما يقتضي زيادة القرب أو قوة الجعق وهذا الذي عليه قوله وأخ  
 على جدد تدفع الاعتراض عليه به فهوهم ان تم أقرب من غير الأصول والفروع

وأن دفع قول شارح الراد الاصل الاب والام أو أصولهما (والاصح تقديم الفرع وان شئت فقل ولولم أولاد البنات الاقر بغلقهم ولد الولد على وفرد ولد الأم الا يومئذ الام ثم بنو الاخوة ثم الجدود من قبل (٥٩) الاب والام القريب فالقريب نظرا في الفرع

المعنى من غير الاصول والفرع مع تحقيق في الجمله كى الان المقدم على الجدود عمل أن وجهه أن الاقر بحقيقة متحقق في الجمله أي بعد فقد الاصل والفرع كالاخوة بالنسبة لغيرهم فلتأمل وفي اقتضاه وصف الاقر بيقوتة الجهدون ون زيادة آقر به نظر لا يخفى اه سم وفي تعقيبها احتمال الأول بقوله وفي اقتضاه وصف الاقر بيقوتة ميل إلى ترجيح الاحتمال الثاني كما تقرر عليه المعنى لكن كلام الشارح كالصريح في ايراد احتمال الأول والافكون بقوله أو قوة الجهد مستدر كذا يمكن أن يكون المشار إليه قول الشارح ثم غيرهما الخ (قوله) وأن دفع قول شارح الخ ان كان وجهه اندفاعه أنه رد على قوله وأصولهما تقدم الان مع لا على أصولهما فغيره عليه أن كلام ذلك في مجرد دخولهم في آقر بالاقرب واتصافهم بهذا الوصف أو ما الترتيب بينهم وبين غيرهم فأمر آخر معلوم مما يأتي فلتأمل اه سم (قوله) تقدم الفرع الى الفرع في المعنى الاقوة قال غيره الى المتن (قوله) ولولم أولاد البنات بناته وقوله الاقر بغلقهم بقوله تقدم الفرع الخ (قوله) تقدم ولد الولد الخ ويستوى أولاد البنات وأولاد البنات اه معنى (قوله) ثم الابوة عطف على الفرع (قوله) من قبل الاب والام الاقر في الفرع (قوله) راجع الى قوله ثم بنو الاخوة ثم الجدود (قوله) نظرا في الفرع الخ تعليل للترتيب المذكور (قوله) ويستوى ان أيضا أي يستوى بنو العموصو بنو الاخوة (قوله) لكن بعض ابن الرفعة الخ ضعيف اه عش (قوله) والخال الخ عطف على الم (قوله) في أي في التقدم على أبي الجد (قوله) ان تقرر ذلك أي الترتيب بقوله والاصح تقدم الفرع الخ (قوله) بل لن يستوى الاب والام الخ كما يستوى المسلم والكافر اه معنى (قوله) نعم يقدم الفرع الخ أي خذ في الوقت اه عش (قوله) يقدم الشقيق الخ أي عبارات في يقدم ولد الابوين من الاخوة والاخوان والاعمام والعصام والاخوان والخالين وأولادهم على ولأخاهما يقدم أخ لابي ابن أخ لابوين اه (قوله) المستان البنت (عبارت شرع المنهج ولما البنت اه (قوله) وجبا استيعاب الاقر (بين) يتامل هذا مع قوله من آقر ب آقر ب ذي المراهمن الاقر بين الذين يجبا استيعابهم اه عش أقول المراد انهم مع ما علم من قول المصنف ويذكر في آقر ب آثار به الخ مع قول الشارح ثم غيرهما عند تقدمهما الخ (قوله) واستشكك الرازي الخ أقول يجوز أن يكون الصورة المراد عليهم ما كان ذلك لفظا أعطوا جماعة الخ وعليه فلا إشكال اه سدع (قوله) فهو أي ما عني فمعين الوصية قولهم ان ما ذكره أي الرازي (قوله) من كل وجه الخ هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معنيين اه سم (قوله) لانه لما ربط الخ استشكك سم راجعه

أي قوله أو قوة الجهد اندفع الاعتراض عليه ويحتمل أن وجهه اندفاعه أن المراد بالاقرب يقاسم بل قوة الجهد كما يدل عليه قوله أو قوة الجهد والاقرب بهم هذا المعنى من غير الاصول والفرع مع تحقيق في الجمله كى الان المقدم على الجدود عمل أن وجهه أن الاقر بحقيقة متحقق في الجمله أي بعد فقد الاصل والفرع كالاخوة بالنسبة لغيرهم فلتأمل وفي اقتضاه وصف الاقر بيقوتة الجهدون ون زيادة آقر به نظر لا يخفى اه سم وفي تعقيبها احتمال الأول بقوله وفي اقتضاه وصف الاقر بيقوتة ميل إلى ترجيح الاحتمال الثاني كما تقرر عليه المعنى لكن كلام الشارح كالصريح في ايراد احتمال الأول والافكون بقوله أو قوة الجهد مستدر كذا يمكن أن يكون المشار إليه قول الشارح ثم غيرهما الخ (قوله) وأن دفع قول شارح الخ ان كان وجهه اندفاعه أنه رد على قوله وأصولهما تقدم الان مع لا على أصولهما فغيره عليه أن كلام ذلك في مجرد دخولهم في آقر بالاقرب واتصافهم بهذا الوصف أو ما الترتيب بينهم وبين غيرهم فأمر آخر معلوم مما يأتي فلتأمل اه سم (قوله) تقدم الفرع الى الفرع في المعنى الاقوة قال غيره الى المتن (قوله) ولولم أولاد البنات بناته وقوله الاقر بغلقهم بقوله تقدم الفرع الخ (قوله) تقدم ولد الولد الخ ويستوى أولاد البنات وأولاد البنات اه معنى (قوله) ثم الابوة عطف على الفرع (قوله) من قبل الاب والام الاقر في الفرع (قوله) راجع الى قوله ثم بنو الاخوة ثم الجدود (قوله) نظرا في الفرع الخ تعليل للترتيب المذكور (قوله) ويستوى ان أيضا أي يستوى بنو العموصو بنو الاخوة (قوله) لكن بعض ابن الرفعة الخ ضعيف اه عش (قوله) والخال الخ عطف على الم (قوله) في أي في التقدم على أبي الجد (قوله) ان تقرر ذلك أي الترتيب بقوله والاصح تقدم الفرع الخ (قوله) بل لن يستوى الاب والام الخ كما يستوى المسلم والكافر اه معنى (قوله) نعم يقدم الفرع الخ أي خذ في الوقت اه عش (قوله) يقدم الشقيق الخ أي عبارات في يقدم ولد الابوين من الاخوة والاخوان والاعمام والعصام والاخوان والخالين وأولادهم على ولأخاهما يقدم أخ لابي ابن أخ لابوين اه (قوله) المستان البنت (عبارت شرع المنهج ولما البنت اه (قوله) وجبا استيعاب الاقر (بين) يتامل هذا مع قوله من آقر ب آقر ب ذي المراهمن الاقر بين الذين يجبا استيعابهم اه عش أقول المراد انهم مع ما علم من قول المصنف ويذكر في آقر ب آثار به الخ مع قول الشارح ثم غيرهما عند تقدمهما الخ (قوله) واستشكك الرازي الخ أقول يجوز أن يكون الصورة المراد عليهم ما كان ذلك لفظا أعطوا جماعة الخ وعليه فلا إشكال اه سدع (قوله) فهو أي ما عني فمعين الوصية قولهم ان ما ذكره أي الرازي (قوله) من كل وجه الخ هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معنيين اه سم (قوله) لانه لما ربط الخ استشكك سم راجعه

أي قوله أو قوة الجهد اندفع الاعتراض عليه ويحتمل أن وجهه اندفاعه أن المراد بالاقرب يقاسم بل قوة الجهد كما يدل عليه قوله أو قوة الجهد والاقرب بهم هذا المعنى من غير الاصول والفرع مع تحقيق في الجمله كى الان المقدم على الجدود عمل أن وجهه أن الاقر بحقيقة متحقق في الجمله أي بعد فقد الاصل والفرع كالاخوة بالنسبة لغيرهم فلتأمل وفي اقتضاه وصف الاقر بيقوتة الجهدون ون زيادة آقر به نظر لا يخفى اه سم وفي تعقيبها احتمال الأول بقوله وفي اقتضاه وصف الاقر بيقوتة ميل إلى ترجيح الاحتمال الثاني كما تقرر عليه المعنى لكن كلام الشارح كالصريح في ايراد احتمال الأول والافكون بقوله أو قوة الجهد مستدر كذا يمكن أن يكون المشار إليه قول الشارح ثم غيرهما الخ (قوله) وأن دفع قول شارح الخ ان كان وجهه اندفاعه أنه رد على قوله وأصولهما تقدم الان مع لا على أصولهما فغيره عليه أن كلام ذلك في مجرد دخولهم في آقر بالاقرب واتصافهم بهذا الوصف أو ما الترتيب بينهم وبين غيرهم فأمر آخر معلوم مما يأتي فلتأمل اه سم (قوله) تقدم الفرع الى الفرع في المعنى الاقوة قال غيره الى المتن (قوله) ولولم أولاد البنات بناته وقوله الاقر بغلقهم بقوله تقدم الفرع الخ (قوله) تقدم ولد الولد الخ ويستوى أولاد البنات وأولاد البنات اه معنى (قوله) ثم الابوة عطف على الفرع (قوله) من قبل الاب والام الاقر في الفرع (قوله) راجع الى قوله ثم بنو الاخوة ثم الجدود (قوله) نظرا في الفرع الخ تعليل للترتيب المذكور (قوله) ويستوى ان أيضا أي يستوى بنو العموصو بنو الاخوة (قوله) لكن بعض ابن الرفعة الخ ضعيف اه عش (قوله) والخال الخ عطف على الم (قوله) في أي في التقدم على أبي الجد (قوله) ان تقرر ذلك أي الترتيب بقوله والاصح تقدم الفرع الخ (قوله) بل لن يستوى الاب والام الخ كما يستوى المسلم والكافر اه معنى (قوله) نعم يقدم الفرع الخ أي خذ في الوقت اه عش (قوله) يقدم الشقيق الخ أي عبارات في يقدم ولد الابوين من الاخوة والاخوان والاعمام والعصام والاخوان والخالين وأولادهم على ولأخاهما يقدم أخ لابي ابن أخ لابوين اه (قوله) المستان البنت (عبارت شرع المنهج ولما البنت اه (قوله) وجبا استيعاب الاقر (بين) يتامل هذا مع قوله من آقر ب آقر ب ذي المراهمن الاقر بين الذين يجبا استيعابهم اه عش أقول المراد انهم مع ما علم من قول المصنف ويذكر في آقر ب آثار به الخ مع قول الشارح ثم غيرهما عند تقدمهما الخ (قوله) واستشكك الرازي الخ أقول يجوز أن يكون الصورة المراد عليهم ما كان ذلك لفظا أعطوا جماعة الخ وعليه فلا إشكال اه سدع (قوله) فهو أي ما عني فمعين الوصية قولهم ان ما ذكره أي الرازي (قوله) من كل وجه الخ هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معنيين اه سم (قوله) لانه لما ربط الخ استشكك سم راجعه

ما ذكره فيما يعلم من كل وجهين غيرهم في بنيتهم وما ههنا كذا لأنه لما ربط الموصي لهم بوصف الاقر بيقوتة من اذ لم يلقاها حكمهم بان غير نظرا لانها كما تعيد البعوض تعيد الاسترقاق والابتداء

فانتم راعوا انما يهلها رفقوا بالقرى فقالوا انما يهلها بالقرى لانهم يجمعونها تلك القرى ينسخ ما ذكره وادع  
ما شئنا هناك لانهم لا يخرج كلامهم عن ظاهر بل صريح المصريح به كلام الرازي (ولو اوصى بالقرى بنفسه) او اقرب بالقرى بنفسه (لم يتخل  
ورثته في الاصح) وان صح ما اوصى به الورثة لا اوصى به عادة ففصل بالباقي وفي الرضا والقرى اوصى لاهلهم فمنهم من يؤولهم فمقتضى أى غير الورثة  
فما يظهر من كلامهم ويظهر ايضا من (١٠) اوصى بركة او كفارة علمانه يجوز لوصى والقاضي الصرف للورثة في هذه لان

(قوله فاعرضوا على الرازي) أى لفتن (قوله على أن الخ) مجموع قوله بجموع تلك القرى بتلاذله لتلك على  
البيان اه سم (قوله فاضع ما ذكره) أى وجوب ما يتعلق بالقرى بين (قوله وادفع ما شئنا الخ)  
عبارة في شرح الرضا وجوبه فيصير كلام الرازي وقول الأذرى ما نصه وقد يقال هو والمصلحة هنا أن يقول  
لأقرب آثار بيزيد ويصدق عليه أنه اوصى لجماعته من أقرب آثار بيزيد انتهت اه سم (قوله وأقرب  
آثار بنفسه) والقرى تبين كأمير لكن لو كان الأقرب وارثا صرف الموصى به للأقرب من غير الورثة إذا  
يجوز الورثة ان الوصية غير رضى (قوله فيما يظهر الخ) كذا في شرح الرضا (قوله عليه) أى اوصى  
(قوله لاهل لاهل اوصى الخ) مقول قولهم (قوله غيرهم) أى غير الورثة فيصير المصلحة الأقرب ما خير اجمع (قوله  
كأمرنا) أى في شرح الأصول فرغ على الاصح  
\* (فصل في أحكامه) معنى به الموصى به مع بيان ما يفعل من الميت \* (قوله في أحكامه) معنى به (أى قوله ومن  
ثم اعترض في التباية وكذا في المني الا قوله واقتضاه الخ (قوله نحو عبدودار) من الدواب والعقارب اه  
مضى (قوله كائنه) أى أول الباب بقوله وما نناقض (قوله ما بعده) أى لاجل ترتب الاحكام اللاحقة اه  
كردي عبارة للمني وانما عادها ليرتب عليها قوله وبذلك للموصى به الخ (قوله رضى) أى المصلحة اه  
(قوله والمصلحة الخ) أى بين المنفعة والسكنى الخ (قوله ومن ثم اقتضى الخ) قال السبكي والمنافع والفائدة  
مقتضى بان وكل عين فبما تنفع ففصل منها في غير تلك المنفعة اما بفعله كاستغلال او بعوض عن فصول  
غيره ومن عند الله تعالى وذلك الشيء يسمى غلة فالوصى به على مالك العين والمنفعة كإمرة العبد  
والدار والخاتون وكسب العبد وما يمتن من الارض كغلة تضع الوصية به كما تضع المنفعة اه مضى (قوله  
تناول الخ) أى في العبد وقوله السكنى الخ (قوله ما بالدار اه سم) (قوله مما صار به الخ) من الاسرار والاعارة  
والوصية بما راسب العتادة كالاخطاب والاحتشاش والاصطباذ والحوار فتلزمه بالبدل ما فاعده اه سم  
(قوله لكن بقصد) أى الغير (قوله الا في الغلة) يحتمل أنه اشارة الى اعتبار ما يحصل لباقيته ما حقرها  
عن نحو الثمرة كاستيفاد ذلك من قوله الا في الغلة قسمان الخ اه سم وقال السبكي وهو قوله التي هي  
القواعد العتادة والاول هو الظاهر (قوله بناء) بكسر الباء مخضفة للنون (قوله وبواحد) عطف على  
قوله بالغلة وقوله من هذه الثلاثة أى السكنى والركوب والاحتخدام (قوله الغلة الخ) لتبيل لقوله ما بال  
ينبغي أن الوصية بالغلة لا بقيد استحقاق سكنى الخ وبواحد من هذه الثلاثة لا بقيد استحقاق غلة وقوله والمنفعة  
وقوله بجموع تلك القرى بتلاذله لتلك على البيان (قوله وادفع ما شئنا) عبارة في شرح الرضا عقرب  
كلام الرازي وقول الأذرى ويحتاج الى الفرق ما نصه وقد يقال صورته المسئلة هنا أن يقول لأقرب آثار بيزيد  
ويصدق عليه أنه اوصى لجماعته من أقرب آثار بيزيد انتهت

التي خذنها لم يأت بجموع  
الوصية البتة بل لان  
المصرف هنا غير مقصود  
وانما المقصود بيان ما  
استقلت به ذمته لغير الاخير  
وحديث فلا يقال هنا قولهم  
لانه لا وصية به عادة تختلف  
الوصية بالصدق عن مثله  
فان المتبادر منه قصد  
المصرف من نحو الفقراء  
لما كان غائب الوصيا عنهم  
ومضى آذرا لا على قصد  
المصرف ان تضع عدم دخول  
ورثته منظر العادة المذكورة  
فان لم يكن غيرهم ففصل  
انه كإمرنا وانما يحتمل  
الفرق بما افاده التعليان  
الورثة لا وصية به عادة  
تختلف غيره  
\* (فصل) في أحكام  
معنى به الموصى به مع  
بيان ما يفعل من الميت  
ينفع (نعم الوصية بجماعته)  
نحو (عبدودار) كائنه  
ووطأ به هنالك ما بعد (وغلة)  
عطف على منافع (ما دون)  
ودار و بدو مؤقتة ومطلقة  
وهي لا تأبسد وما اقتضاه  
عطف الغلة على المنفعة  
فما ردها صحيح ومن ثم  
اعترض الشنخا على ما لا فم  
الوصية بين المنفعة والغلة

والسبكي والحمد لله في القرى والمنفعة والسكنى والغلة في البار ثم اقتضى ان المنفعة تناول الخدمه والسكنى أى وغيرهما  
مما صار به قبل لكن بقيد الا في الغلة وان كان الخدمه والسكنى لا يشيد غيرهم من ثم لو اشارة من الخدمه لم يكتف بحوكمه و بناء على ان  
ينبغي ان الوصية بالغلة او اكسلاية ما استحقاق سكنى ولا ركوب ولا استخدام وواحد من هذه الثلاثة لا بقيد استحقاق غلة ولا كسب لان  
الغلة فائدة غير المنفعة بما لا عين

ولا ينافي ما ذكره في المنفعة خلافاً لنوعه وهو لها الكسب لما في أنه يدل على قول ابن الرقعة لخدمته أن تقدم اقتدائه بالمنفعة فيه كذا قوله  
 ابن الرقعة: تقدم السكني وقوله ليس في الفلحة عمل في الباري غير المنفعة تكون المنفعة مقابلة للعين لا عن أن الفلحة إضافة للدار بمعنى المنفعة اه وقال  
 غيره الوجه أن المنافع تشمل الفلحة والكسب والفلحة وإن كانت فائدة عند تعدي معودة من منافع الأرض والفلحة والكسب لا يقتضي تحرك كسب  
 وسكني ومنفعة بل يحصل من الفلحة والكسب خاصتها فلهذا هو من المنفعة أهم بما يفهم منها اه وفي بعضه نظر يعرف بما تقرر وللحاصل  
 أن ما ذكره الشافعي صحيح ومن ثم اعتمد المحققون وإن المنفعة تطلق على ما قبل العين ومن ثم فسرها الأمام وغيره هنا بما قبل الفلحة لا بعد الأجرة  
 الصريح والملازم به قصد هو محض المنفعة لا غير واستنباطها بالعين إنما هو للضرورة (٦١) أو الحاجة كما يكون ثم وهذا الإطلاق هو

المتبادر منها هنا في ثم جواهرها  
 عليه في جواهرها وسكني  
 عودا وهو في جواهرها ذلك  
 وقد تعلق في جواهرها أهم  
 من ذلك فتشمل حتى الفلحة  
 التي هي العوائد العينية  
 الخاصة لا بفعل أحد وهذا  
 لا يعمل به هنا لا قرينة  
 فالفلحة فيمن قسم يحصل  
 بدل استيفاء منفعة فتناولها  
 المنفعة بلا قرينة وقسم  
 يحصل بتقسيم هو أخصي  
 عن المنفعة فاحتاج فتناولها  
 له لا قرينة ومن هذا يعلم  
 أنه لا يصح الإيصاء بدارهم  
 يقرب فيها الوصي ويشترط  
 بما يحصل من جواهرها  
 التي هي الاستيفاء لا يسمي  
 غلة ولا منفعة لأن الوصي  
 لا لا الله لا يحصل لا الأبعد  
 زوالها وهذا واضح خلافاً  
 لمن وهمه وإن الذي يقبه  
 في نحو الفلحة والشاة أنه إن  
 أوصى بفراشه ما أو  
 بقلتها اختص بنحو الثمرة  
 والذين بالصوف أو بمنافعهما  
 لم يحصل نحو الفراق لأن  
 قامت قرينة ظاهرة على

أي الشاة لهذه الثلاثي يحتمل أن ذلك لتبديل اعتبار الشافعي المتقدم (قوله ما ذكره في الفلحة) أي  
 من أنهم مقابلة للعين وقوله شمولها الكسب أي مع أنه عين وشبهه غلة تحصل بدل استيفاء منفعة أشد بما  
 ساق في قوله فالفلحة قسمان الخ اه سم (قوله وقوله ابن الرقعة أن الخدمه الخ) هذا مقابل قوله السابق  
 أن الخدمه لا تقتضي غير هي وقوله أن الفلحة لم يقابل قوله السابق أن الوصية الفلحة لا فساداً مستحقاً سكني  
 وقوله ليس في الفلحة ما يقابل اعتبارهما إلا أقدم التسوية بين المنفعة والفلحة في الدار (قوله لم يخل في الدار)  
 الأولى لقب (قوله وكون المنفعة الخ) جواب سؤال (قوله لا عن الخ) خبر الكون (قوله غيره) أي غير ابن  
 الرقعة (قوله والفلحة الخ) جملته اعتباراً من قوله وإن كانت الخ غايه (قوله والفلحة والكسب الخ) أي وأن الفلحة  
 الخ (قوله لا تقتضي تحرك كسب الخ) موافق لقوله السابق فالأجل ينبغي الخ اه سم (قوله خاصة) خبر ما يحصل  
 (قوله وفي بعضه) أي بعض ما قاله الغير ولعل مراد بذلك البعض قوله أن المنافع تشمل الفلحة وقوله والمهم  
 من المنفعة أهم بما يفهم من الفلحة فتشمل (قوله والحاصل) أي سائل ما في هذا المقام (قوله هنا) أي  
 الوصية (قوله واستنباطها) أي المنفعة والأجرة (قوله ثم) أي الأجرة (قوله وهذا الإطلاق) أي إطلاق  
 المنفعة على مقابل العين (قوله كذا جواهر الوصية) أي يعود (قوله وقد تعلق) أي المنفعة (قوله الحاصلة لا بفعل  
 أحد) أي كثر (قوله وهذا) أي الإطلاق الثاني التلبيد (قوله ومن هذا) أي من الحاصل اه ع وشي يحتمل  
 من اقتصار الصنف على المنافع والفلحة (قوله يعلم أنه لا يصح الخ) آخره ع ش كاسم (قوله بالنسبة) أي  
 للدوام سم (قوله وإن الذي الخ) صلت على قوله أنه لا يصح الخ (قوله بل يمكن لها) أي الفلحة ولون  
 الصغير يرجع إلى الشاة أيضاً كان نسب (قوله أو أطرده) عطف على قوله لم يكن الخ (قوله بذلك) أي  
 بإطلاق منفعة الفلحة على نحو غيرها (قوله استنباطها) أي الشافعي في الصنف يرجع إلى الفلحة أيضاً  
 لأن نسب (قوله هنا) أي باب الوصية (قوله وكه) أي الأخرى (قوله لا في) أي في شرح ابن  
 أوصى بنفقة مودة (قوله إلا أن يفرق بالله الخ) فرق في المفسر من هذا الفرق أيضاً اه سدر (قوله هنا)  
 أي في مودة البد وقوله أي في الوصية (قوله كما تقرر) أي في أول الفصل (قوله لانه) أي الوارث  
 أصلي لعل الأبناء مبايعات إليه (قوله وأما ثم) أي في سبعة الدار (قوله فلم يوافق) أي حق الوارث

ولا ينافي ما ذكره في المنفعة) أي من أنها مقابلة للعين (قوله خلافاً لنوعه) شمولها الكسب) أي مع أنه عين  
 وشبهه غلة تحصل بدل استيفاء منفعة فتشمل (قوله السابق) أي الفلحة قسمان الخ (قوله المنافع تشمل الفلحة  
 والكسب) هذا موافق لقوله السابق شمولها الكسب لما في أنه يدل على قول ابن الرقعة لخدمته أن تقدم اقتدائه بالمنفعة فيه كذا قوله  
 ابن الرقعة: تقدم السكني وقوله ليس في الفلحة عمل في الباري غير المنفعة تكون المنفعة مقابلة للعين لا عن أن الفلحة إضافة للدار بمعنى المنفعة اه وقال  
 غيره الوجه أن المنافع تشمل الفلحة والكسب والفلحة وإن كانت فائدة عند تعدي معودة من منافع الأرض والفلحة والكسب لا يقتضي تحرك كسب  
 وسكني ومنفعة بل يحصل من الفلحة والكسب خاصتها فلهذا هو من المنفعة أهم بما يفهم منها اه وفي بعضه نظر يعرف بما تقرر وللحاصل  
 أن ما ذكره الشافعي صحيح ومن ثم اعتمد المحققون وإن المنفعة تطلق على ما قبل العين ومن ثم فسرها الأمام وغيره هنا بما قبل الفلحة لا بعد الأجرة  
 الصريح والملازم به قصد هو محض المنفعة لا غير واستنباطها بالعين إنما هو للضرورة (٦١) أو الحاجة كما يكون ثم وهذا الإطلاق هو  
 المتبادر منها هنا في ثم جواهرها  
 عليه في جواهرها وسكني  
 عودا وهو في جواهرها ذلك  
 وقد تعلق في جواهرها أهم  
 من ذلك فتشمل حتى الفلحة  
 التي هي العوائد العينية  
 الخاصة لا بفعل أحد وهذا  
 لا يعمل به هنا لا قرينة  
 فالفلحة فيمن قسم يحصل  
 بدل استيفاء منفعة فتناولها  
 المنفعة بلا قرينة وقسم  
 يحصل بتقسيم هو أخصي  
 عن المنفعة فاحتاج فتناولها  
 له لا قرينة ومن هذا يعلم  
 أنه لا يصح الإيصاء بدارهم  
 يقرب فيها الوصي ويشترط  
 بما يحصل من جواهرها  
 التي هي الاستيفاء لا يسمي  
 غلة ولا منفعة لأن الوصي  
 لا لا الله لا يحصل لا الأبعد  
 زوالها وهذا واضح خلافاً  
 لمن وهمه وإن الذي يقبه  
 في نحو الفلحة والشاة أنه إن  
 أوصى بفراشه ما أو  
 بقلتها اختص بنحو الثمرة  
 والذين بالصوف أو بمنافعهما  
 لم يحصل نحو الفراق لأن  
 قامت قرينة ظاهرة على

لامعوض فيه فاقامه وما يؤيد ذلك قول القاضي لو أوصى بغير هذا السنن سننولي بمصداقها الوارث أي لانه ثبت له المنافع غير  
التي فهو كالوصية في الخدمة فيذكر (٦٢) (وعلى الموصي له) بالمنفعة وكذا بالباقية ان قامت بغيره يتولى ان الميراث معلق بالمنفعة أو  
المرد العرف بذلك فيما

تضمنه البلا يقتضي وجود الموضوع (قوله وما يؤيد بذلك) أي الفرق (قوله بالمنفعة) إلى قوله ويستقل  
النهاية (قوله نظير ما مر) أي قبل التبيين (قوله فليست) أي الوصية بالمنفعة باحة لا تخلو إلا بالحقبة  
وقوله لا زومها بالقبول أي بخلاف العارية اه معني (قوله ولو موصي بها) أي بالمنفعة وقوله وسافر به  
أي جعل المنفعة اه رشدي (قوله وحصل ذلك) عبارة النهاية وأطلق بالمنفعة يقتضي عدم الفرق بين  
المؤبد والمؤقت لكن قيد في الرضة لما إذا قل أو صحت كمنعها جاتك فاجزوم به في  
الروضة وأصلها هاته ليس عليك أو انما هو باحة فليس له الاجرة في الاعاز وجها انهما كما قاله الاستوى  
المنع اه وعبارة التي تنبيه اطلاق المنفعة يقتضي عدم الفرق بين المؤبد والمؤقت وهو كذلك كما قلناه  
في باب الاجرة مثلا فالأصل ما عليه من ان الوصية بالمنفعة باحة فلا يجوز اه قال عس قوله يقتضي  
عدم الفرق معتمداً على حدائقه وأجابه في قوله فاجزوم به ان معتمد قوله كقوله الاستوى الخ معتمد اه  
(قوله بخوجانه) ظاهره ان المؤقت يقتضي حياته باحتوائه على بعض خلافه في شرح الروض أي والمغني  
بالفعل وهو صريح قول الشافعي لما إذا قل أو صحت كمنعها جاتك فهو باحة وليس بتسليم انتهى اه  
سم (قوله واللا) أي بان كانت مؤقتة بخوجانه كانت باحة أي بخلاف المؤقتة بخوجانه فليست باحة بل  
تملك كباقيها كلام كل من الشارح والنهاية والمغني (قوله كالأوصي) أي قوله بخلاف بخوجانه في المغني  
(قوله ما مر) أي من الاجرة وما عطف عليها وقوله وبأن أي في قوله وبذلك أيضاً (قوله الخ) أي بخلاف  
بمنعها الخ أي بخلاف ما قال أو صحت بخوجانه اه رشدي (قوله والنعير بالاحتمال كهر) بان  
عليه بخلاف الخدمة أي في قصر الاول على ما شرته بنفسه لا يجوز له نحو الامارة بخلاف الثاني (قوله  
ورسقل الموصي الخ) الخالف النهاية والمغني في الوفا للشهاب الرمي ان المزوج للموصي بمنعته ذكر كان  
أو أني الوارث باذن الموصي أي مطلقاً وبدون مؤقتة قال عس ان المزوج الخ قوله هو ظاهر في الثاني  
بان يصح ما عليه فيفتوى تزويجها أم العبد قاله ابن زويج بالاحتمال فيمنعها فكان الظاهر ان يقول لا يصح  
تزوج العبد للموصي بمنعته لا باذن الوارث والموصي له (قوله مؤبد) أي بان ذكره بالفاظ التبيد أو  
أطلق (قوله واللا) أي بان كانت مؤقتة (قوله مطلقاً) أي مؤبد أو مؤقتة (قوله كخطاب) أي قوله وكما  
عليه الموقوف طبق المغني وإلى قوله لا ولا هي النهاية الاقوله فيما إذا أدبت بالمنفعة (قوله لانها بالانافع  
الخ) ومن ذلك بان الامتعة فهو للموصي له في منع الامتنع في قوله والموصي به لا تخولف لما بالانافع  
عليه معتمداً من سنده الولد اه عس (قوله لا النادرة) هو في النهاية والمغني بالتسليم الاسود وطلعت بشبهة اه  
الثاني بخلاف النادرة (قوله اذا طلعت بشبهة الخ) عبارة للمغني في شرح الروض ان زوجاً أو طلعت بشبهة اه  
(قوله عليك الخ) خد بهر هاتي المتن (قوله وكما عليك الخ) عطف على قوله لان الخ (قوله وفرض الاخرى) أي  
على مقابل الاصح الذي لا يفي في الرضة أو أصلها اه عس (قوله بينه) أي الموصي له (قوله والولد)

(قوله في غير مؤقتة بخوجانه الخ) ظاهره ان المؤقتة يقتضي حياته باحتوائه على بعض خلافه ظاهر في شرح الروض  
بالفعل وهو صريح قول الشافعي في اللفظ لاصل الرضة أما إذا قل أو صحت كمنعها جاتك فهو باحة وليس  
بتسليم فليس له الاجرة في الاعاز وجها وانما الموصي له وجع الحق الجور في الموصي ولو قل أو صحت  
بان تسكن هذه العارية بان يضمن هذا العبد فهو باحة أيضاً لتملك بخلاف قوله أو صحت كمنعها  
أخذت مع هذا كره التفاضل وغيره انتهى لكن أول في شرح الروض قوله بخوجانه من قوله نعم قوله أو صحت كمنعها  
بمنعها جاتك باحة بقوله أي بان تنفع به (قوله ويستقل الموصي له بزويج العبد) قال شيخنا الشهاب الرمي  
العبد ان الموصي له لا يستقبل بزويج العبد بناء على أن الكسب النادر لمالك الرقبة وانتم ان الكساح  
تعلق بالكسب النادر في الكساح ضرر على الوارث فلا يقبل بغيره اذ هو في الوسيط مبني على انتم ان

الاصح لانه من غمار الرقبة كالكسب وكما عليه الموقوف على مولا في الر وستره أصلها إلى ما عليه الموقوف وتعلقه بغيره بالخ  
الاخرى بينه وبين الموقوف عليه بان يملك الثاني أقوى لملكه النادر والولد بخلاف الاول

بأنسب

وذلك الإرث الرقبة ثلاثاً فالشعر وله تلك الرقبة على قول فقهاء الاستيعاب بخلافه وهذا بان الموصى له بالثمنه أيا قبل فيه له  
عنه الرقبة أيضاً برد الأولان بان الموصى له بخلافه والاعادة والسفر (٦٣) ما دون ثمنه لثمنه لا كذلك الموقوف

عليه فكان ملك الموصى له  
أقوى وعدم ملكه للتأدي  
انما هو لعدم تبادل ثمنه  
والوفا انما هو لما قبلت له  
خوف من ادمه وهو لا يملكها  
لان ذلك لنفسه ملكه  
ومن ثم كان الممنه ملكه  
المهر وقفا لا لأشياء وغيره  
وإنه فيما اذا أدت الثمنه  
لا يخلو ولحق خلاف  
الموقوف عليه لما تقر  
من ان ملكه أضعف أيضاً  
فالخ في الموقوفة بطن  
الثاني ولوم وجود البطن  
الأول ولحق هنا في  
النسبة لغیر الموصى له  
فأدفع ما قبل الوجه  
التسوية بينهما أو وجوب  
الحقوق الوضعية دون الوقف  
والاجبة في فرش البكارة  
أنه لو رثت له الزالة  
جزء من البدن الذي هو  
ملك لهم ولو جبت الثمنه  
تكرمة فن أوكسبه أو غلة  
دار أو سكاه إلى مستحق  
شعرها كسهم في  
الأشياء على الحدادين  
والقصارين إلا ان دلت  
قرينة على ان الموصى أراد  
ذلك على الأربعة (الأربعة)  
أي الموصى بغيرها أجرة  
كانت والحال ان من زوج  
أزوا أو غيرها فلا يملكه  
الموصى له وبغيره وبين  
وله الموقوفة بان ملك

بالنصب عطف على النادر (قوله وله الإرث) هو بالباء الموحدة عطف على قوله بان ملك الثاني أقوى اه  
رشدي (قوله فالشعر) أي غير الأذن وقوله ولأنه الخ عطف على قوله الملك الخ لولا بان الخ عطف على  
قوله بان ملك الخ كان النسب (قوله بخلافه) أي الاستيعاب في ملك الموصى له (قوله وهذا) أي فرق النادر  
(قوله ويرد الأولان) أي فرق الأذن (قوله والسفر) يعني بالعين الموصى بغيرها اه ع (قوله ولا  
كذلك الموقوف عليه) أي فليس له واحد منها والرد اجتمعا إلا جزمنا منه لا يجوز ان لم يكن تأخر أولاً إلا لاجراء  
من وطبقته لكن لا من حيث كونه موقوفاً عليه اه ع (قوله وعدم ملكه) مبتدأ خبره انما هو  
الخ وقوله والوفا بالباء الموحدة عطف على النادر (قوله لما قبلت) أي في شرح ولا يملكها وقوله ولأنه الخ عطف على  
لما قبلت (قوله ولأنه جزء من الإلم) هذا موجود أيضاً اه سم أي فيما يأتي فحقاً يتحقق (قوله  
لان ذلك) أي عدم تلك الموصى له النادر والوهو معطوف على قوله انما هو لعدم تبادل ثمنه ولما  
بأنى (قوله ومن ثم) أي ان ملك الموصى له أقوى (قوله كان الممنه ملك المهر) به فرع الوجه ان الموصى  
له كالأجنبي في حصة تملكها والمهر سم على ج فضيلة له لا فرق في النظرين كونه بشعره أو لا  
وأنه لا فرق بين النظر لما بين السرور كغيره اه ع (قوله وله الخ) عطف على قوله ملكه  
المهر (قوله فما أدبت الثمنه الخ) والعطف كالأفعال أي لا لعدم ملكها معنى عبارة النهاية  
ومن ثم لم يحدد الموصى له ولو على الموصى به ولو موقوف على البعض المتأخر قال ع من حيث  
قصد المازدة اه (قوله لا يحدد) أي يبرز اه ع (قوله أيضاً الخ) عطف على قوله لما تقر  
الخ (قوله فالحق في الموقوفة بطن الثاني الخ) يعني أنه موقوف عليه وهو من أهل الوقف أو لم يستحق  
الأبعد البطن الأول على ما هو مقر في محله به يستحق ما في حاشية الشيخ وكان الأولى عبارة الشارح أيضاً  
نقل البطن الثاني ثابت في الموقوفة ولوم وجود البطن الأول انتهت اه رشدي (قوله التسوية بينهما)  
أي في سقوط الحد منهما أو وجوبه عليهما اه ع (قوله في أرض البكارة) أي وأرض طرفة المقطوع  
منه ع (قوله أنه لو رثت الخ) خبر به الخ (قوله تملكه من) أي يثبت ان عمل على الجملة المعتادة  
للموصى له وما زاد على ذلك يكون لأورث استخداً معه اه ع (قوله لم يستحق غيرها) ومقتضى ما تقدم  
من ملكه الممنعة الموصى به ملك هذه وان كانت خاصة اه ع (قوله كسهم) أي في أول الفصل (قوله  
في الأشياء) أي في الوصية يسكن المار (قوله أو أذا ذلك) أي ما يشمله (قوله أمة كانت) أي قول المتن وعلم في  
النهاية الأقوال ومنه يؤخذ ان كرامة النذر وقوله وتطهر إلى المتن (قوله والحال ان من زوج أزوا) فان  
كان من شبهة نسب أي في شرح رده اعتاقه اه سم عبارة ع بخلافه من الموصى له والأورث فانه حر وكذا  
لو كان من أجنبي شبهة اه (قوله وغيرها) أي كسهم سم وع (قوله أي إلى الوفا والمهر) عطف على ملك  
الخ (قوله بخلافه) أي الوفا والحدادين في الوصية (قوله المستحق) أي مطلقاً لا على ملك الوفا يستعمل أن  
الغدير الأول لا لاول والثاني لولد (قوله ان كانت) أي التي حققت بزوج ويكتسب قوله جزاً منها (قوله  
بخلاف الحدادين الخ) أي هو ملك الأورث اه ع (قوله بعد الوصية الخ) أي بان انفصل بعد موت الموصى  
اه بجمري (قوله وقبل الموت) ولولا فان الخ خروج الروح فعمله لم يقرب ما بعد الموت أو بما قبله قبله نظر

النكاح لا يتعلق بالنادر وأنه للموصى له بالثمنه انتهى وقوله به في شرحه ولزوجه ذكر كان أو  
أنثى الأورث باذن الموصى له كما أتى به في حاشية الشهاب الرسل (قوله ولأنه جزء من الإلم) هذا موجود  
أيضاً (قوله ومن ثم) كان المعنى الخ شرح هذا المقالة اعتمد اه ع أيضاً (فرع) الوجه ان الموصى له  
كالأجنبي في حصة الخلف والنظر (قوله والحال ان من زوج أزوا) فان كان من شبهة نسب أي في شرح رده  
الموقوف عليه لم يعارضه أقوى من بخلافه فان كان له الأمل لأورث الاستيعاب معارض أقوى ملك الموصى له بتقديم عليه (في الأصح  
بل هو) ان كانت حاملاً به عند الوصية لا يجوز عنها أو حلت به بعد موت الموصى له لأنه لا أثر في الوفا المستحق بغيره بخلاف الحدادين بعد  
الوصية قبل الموت

وان وجد عند ملوئته فنعلم بسبقته الى الان (كلام) في حكمه ان تكون منفعة له ووقتته الوارث لانه من عند الوارث في الوصية على  
الوارث دخل فصار الوارث الموصي بمنفعة فوجب (٦٤) ما لو جبره امرته به رعاية لغرض الوصي فان لم ينف كمال فقص والمشتري

الوارث ويرق بين وبين  
الوقت فان المشتري فيه  
الحاكم بان الوارث هنا  
فان لا لاصل فكذلك  
والموقوف فعلى ليس مالكا  
فله فلم يكن له نظير في البذل  
فتعين الحاكم ويبيع في  
الجنابة وحسب ما يطل  
حق الموصي به خلافا  
اذا نذر (وله) أي الوارث  
ومنه موصي له ووقتته  
منفعة (اعتاقه) يعني الغن  
الموصي بمنفعة كما ياصله  
ولو لم يباله خاص ملكه  
فمخرج اعتاقه عن الكفارة  
وكذا يجزى عن الكسب  
ومنه يؤخذ انها لو ائتمت  
من قريب لا يجزى فيه  
لنفق أو بقر من المملا  
يحتاج فيه لان مع اعانه  
تعا وكذا لعدم عزمه  
حسب وعلى هذا جعل  
ما يحسنه الذري فتماسكه  
وكما كفارة النذر في  
الأوجه لا يسلط به مسك  
الواجب والوصية بها  
بعد العتق ولو تقيت  
المالك والأصل ما يسير  
المسلمين والوارث أيضا  
وطر هذا لأن من جعلها ولم  
يقوت به على الموصي له  
منفعة تسقط فان لم يمتنع  
استمع خوفه الهلاك بالمالك  
والنقص والاضطراب  
أما لو كان من الوارث فغير  
نصيب وعليه فتمت بشري

جاءه ليقع به الموصي له وقصر أمرا فمقتضى بوجهه مساوية المنفعة يظهر ان الوارث يشبهه بملوئته ولو يكون  
حرا وتلقاه بغيره ليشريه هاتمه كذا (وعليه) أي الوارث ومثله الموصي له ووقتته (نقطة) يعني موصي به الموصي بمنفعة فمقتضى كان أو غيره

الداية



ومنها فخر القن (ان اومى) البناء المعقول وهو الاحسن ويصح للفاعل وحذف العاية <sup>١٥</sup> ان اومى اومى (بمعنى عمدة) لانه مال كناية  
والنقطة فيماتد تلك الدوميا اذا اومى بمعنى اودار سنة عمل السنة الاولى وتولهم اومى بمعنى ستم احو سنة ثمان فورا  
بالت الوصية لان المستحق سمعة السنة الاولى وقد فتر اوعلى تعين الاولى لو كان المرمى (١٥) لا نأباعد الموت وجبة اذا قبل الوصية  
على سمعة ثلاث السنين

( ٩ - ) ( شرواني وابن قاسم - سابع )  
 مضاف المقعول وحذف فاعله وهو الواو الزائدة والعلم به وبصحة عوده  
 الضمير الواو الزائدة السابق فهو مضاف للفاعل ( ان لم يزد ) بالبناء الفاعل وحذف العلم به أي الموصى المتعقبة للمفعول أي ان لم يزد الواو الزائدة  
 بنفسه ( كجميع النثر الستاجر ) فيصح الرفع ولو لم يوصى به وأقبح التشبيه لأنه لا بهدنام العلم بالعلماء وهو كذلك فإدغام الزائدة

ذلك من العلم لعدم كون هذا صافيا ولا كالقندوب عينا فلم يصح بيعه أي اللاموصى به كاعلم من قوله (وأن أبدأ) المتفقون على ما أطلقوا الماراهة يقتضي التأييد (فلا يصح أنه يصح بيعه للعمومي في وقت غير) (الذات فائدة ظاهرة للغير فيؤمن ثم إن اجتماعه لبيعته من ثالث صرح على الأوجه من وجهين فيلزم وجود الفائدة فيجوز (16) ينظر واهنا الفائدة لا اعتنا كالم من لانه لم يحل أحد من المشتري وبين منافعها وهذا الموصى

له لما استحق جميع منافعها على التأييد صار حاله أنه وبين مريد بشره اذ لم يصح بيعه على ما علم من ثالث شرط البيع واذ لم يصح بيعه للعمومي في فاسم القن والموصى به والوارث كالأثر فالتأييد يظهر أنه يحال بينهما وبينه ويستكسب عند مسلم ثقة للعمومي ولا يصحان على بيعه ثالثا لأنه لا يدري ما يحص كالأمن القن ولو أوصى بمقتضى كافر لمسلم أبدأ فاسم القن فهل يصح الوارث الكافر على بيعه للعمومي له أن يوصى به فحلهما من ذلك يقتضي ملكه الموجب لاشيائه عليه في غير وقت الانتفاع به أولا كالحصول والاول أقرب فان قلت يشكل على ما تقر من محبة بيعهما لثالثهما أم أنهم لم يوافقا عبيدهما لثالث لم يصح وان تراعى ما قلنا بقرين كالأمن القن من القن من ملامه مقصود لفائدة قد يقع النزاع بينهما في التقوى في الغاية بخلاف أحد المبيعين هاتفا نابع فسر حقيقه ولو أوصى أن يدفع من غلة أرضه كل سنة كذا لمع كذا ما لم يخرج من الثالث لم يصح بيع بعضه أو ترك ما يحل

وقا للتمسك والغنى وشرح الأرض وخلافا لنهاية عبارة وشيخ المال كانت المذمومة وطريق الحق حجتا ماذكر وفيه تسلط جام البرجين مع الحمل اه قال عرش قوله ما لو كانت المذمومة أهلية أم مدة الوصية كان قال الشيخ ما بين مثلا من السبق وقوله ما ذكر والحق أي فباع لثالث وزع الثمن على اثنين مساويا للمنفعة وتوفيقه متعاليه ويدفع ما يخص المنفعة للعمومي وما بقي للوارث اه وفيه انظار المذمومة المجهولة لا يمكن تقويمها كالأثر (قوله ذلك) أي اشتراط العلم بالذمة (قوله لعدم كون هذا) أي التشبيه (قوله والا) أي وإن كانت المذمومة وقوله بحالته أي زيد اه معنى (قوله لم يصح بيعه) (الخال) وقا للمعسر والمفسق وشرح الأرض وخلافا لنهاية كالأثر (قوله وان أبدأ للمنفعة الخ) أي أو كانت مدة المجهولة اه معنى (قوله اذ لا فائدة الخ) فثبت هذا التعليل أنه لو خصص المنفعة الموصى بها كان أو وصى بكسبه دون غيره لم يصح بيعه لغير الموصى به لبقاء بعض المنفعة للوارث فتنبع الرتبة للبيع وهو ظاهر اه عرش أي كاحص به الأرض وشرح (قوله اذ لا فائدة ظاهرة) أشارت إلى الفائدة باستحقاق النادر أي كوجدان أكثر سم ومعنى وعرش وقال السدعي بغد ذلك عن سم مائه أقول بل الانسابة أشارت إلى الفائدة الاعتناء بدليل عرضتها اه (قوله صرح) أي وزع الثمن بالنسبة على قهاترتبوا للمنفعة فإذا كانت قيمته بخلافه ما لم يتوعدوا عشر من فلما كان الرتبة تخص الثمن وما لك المنفعة أربعة أنحاء اه عرش (قوله على الأوجه) كذا في المعنى (قوله ولم ينظر واهنا) أي في البيع لغير الموصى به (قوله وبين منافعها) أي الزمن اه سم (قوله صار) أي الموصى به (قوله ويستكسب) بدناه المفعول (قوله ولا يصحان على بيعه) أي وإن صرح كالتقدم اه سم (قوله لا لا يدري ما يحص كالأثر) هذا يقتضي اشكال محبة بيعهما لثالث كالتقدم الآن يقال إنه اغتفر الضرر وقوان أمكن بيع أحد ههنا من الآخر اه سم عبارة عرش قد يشكل هذاعصا للبيع منه امع جعل كل بما يخصه من الثمن وقد يجب أن اجتماعهما ضامهما بالضرر والترتب على محبة البيع من التنازع ولا يلزمهم جواز ما لا يخفى الإجماع اه (قوله لا لا يدري ما يحص الخ) بهذا يفارق بحثه الجارية بعده اه سم (قوله ان رضى) أي الموصى به أي بشرائه (قوله فحلهما من ذلك يقتضي ملكه للموجب الخ) يحمل تأمل في أصل الرتبة فيجعل معنى الموصى به اثبات اليد على العبد الموصى به فمقتضى به حزم الأرض وأقره شارح من غير تقييد بوقت الانتفاع اه سيدعز (قوله ماض) أي في الشرط الخامس للبيع (قوله بان كالأمن القن الخ) أقول وبأن الضرر وفي الجلة هذاعصا إلى المساحة بذلك كأي اختلاط حمام البرجين والضرر وهو جوف يد العبد من سيدعز وقد مر من سم مثله (قوله مثلا) الاو الذي ذكره عقب قوله السابق عبيدهما (قوله بخلاف أحد المبيعين الخ) لعل المراد بذلك الاخذ للرتبة (قوله وخرجت) أي الأرض (قوله قد استقر فيها) أي المعين الآخرة (قوله فيكون الجميع) أي جميع الغلة للعمومي اه أي في مخالفة مفهوم من بلا معارض له (قوله في غرض ما باء الخ) أي في شرحه وقوله انه يشل الوصية ثالثا وتكون الخ بيان التقدم (قوله فظاهر كلام بعضهم مخالفة الوصية) وعلى هذا فيعرف

الاصح حجتا ماذكر وفيه اختلاط حمام البرجين مع الحمل شرح مر (قوله اذ لا فائدة ظاهرة) أشارت إلى لفائدة استحقاق النادر (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله لوجود الفائدة) بق أن لا لا يدري ما يحص من الثمن ثم رأيت ما بين (قوله وبين منافعها) أي الزمن (قوله ولا يصحان على بيعه) أي وإن صرح كالتقدم (قوله لا لا يدري ما يحص الخ) هذا يقتضي اشكال محبة بيعهما لثالث كالتقدم الآن يقال إنه اغتفر الضرر وقوان أمكن بيع أحد ههنا من الآخر (قوله لا لا يدري ما يحص الخ) بهذا يفارق بحثه الجارية بعده اه سيدعز (قوله ماض) أي في الشرط الخامس للبيع (قوله بان كالأمن القن الخ) أقول وبأن الضرر وفي الجلة هذاعصا إلى المساحة بذلك كأي اختلاط حمام البرجين والضرر وهو جوف يد العبد من سيدعز وقد مر من سم مثله (قوله مثلا) الاو الذي ذكره عقب قوله السابق عبيدهما (قوله بخلاف أحد المبيعين الخ) لعل المراد بذلك الاخذ للرتبة (قوله وخرجت) أي الأرض (قوله قد استقر فيها) أي المعين الآخرة (قوله فيكون الجميع) أي جميع الغلة للعمومي اه أي في مخالفة مفهوم من بلا معارض له (قوله في غرض ما باء الخ) أي في شرحه وقوله انه يشل الوصية ثالثا وتكون الخ بيان التقدم (قوله فظاهر كلام بعضهم مخالفة الوصية) وعلى هذا فيعرف

منه المعين لاختلاف الأوجه فقد تنفر فوا فيكون الجميع لا موصى به ثم يصح بيعها بالثالث المنفعة فمما إذا قال بائع من غلته فان قلت الغلة امانة فتعارضه موهوم ومفهوم ما تفرج المرجح والذي يجب تقديم الثاني لان المائنة لا تطلق على ما دونها ومن قد تكون لا ابتداء لفاية كالتقدم في غرض ما باء من ثلث الباقي انه يشل الوصية بالثالث وتكون من لا ابتداء لموا أوصى بمقتضى تسليم ككافر فظاهر كلام بعضهم



وهو يجب مع قولهم إلا في العتق وكان الخلل لغير العتق وصية وغيره لم يعنى بقوله الام فلان الواجب هو الاول لان تعلق حق الموصى به بالخلل عن غير ما كان العتق اليه فيبقى على (١٨) ملكه (د) الاصح (انه تعتبر قيمة العبد مثلاً) كما (أى) مع منفعة (من) الثالث أوصى بمنفعة (بدأ) وأبعد بوجهه

(قوله وهو عجيب) أى تصويره بما ذكره (قوله هو الاول) أى وصية ولا عداوية أى حتى شخصاً الشهاب الرزلى اه سم (قوله والاصح انه يعتبر) الى الفرع على المعنى الاستثنائي عدم وفاة الثلث وفى النهاية الاقوله والكلام فى الوصية الى أو بالمنفعة واحد (قوله مثلاً) عبارة العتق ذكر المصنف العبد مثل فأن منفعة المار وفرة البستان كذلك اه (قوله أى مع منفعة) الا حسن كما فى الغير فبسته ومنعته (قوله لانه أى الموصى حال الخ عبارة العتق لغيره بما لا يد كمال ما عمن مؤجل اه (قوله على آخره) أى فى المؤبد على آخر المدة فى مجهولها (قوله اعتبر المائة كما) أى لا النسور فبسته فى نفوذ الوصية ان يكون له مائتان آخر اه معنى (قوله والى) أى وان لم يفل الثلث بال عشرة كان يحتاج فى مؤن التجيز والدين الى ما يبق بعده الا ما بقى لهما اه سم (قوله لهما يتباها) أى اوصى له والوارث المنفعة (قول المتن) اه أى منفعة العبد اه معنى (قوله لم تحسب) أى الرقبة عبارة المعنى لم تحسب العبد اه (قوله ولو أعاذ المار) أى أحد هما أو غيرهما اه شرح الرض (قوله ما ألتها) مفهومه انه لو أعاذها بغيراً لئلا تعود منفعة اوصى به وانتهى بأعادها ما أتت لغيرها لا تكون المنفعة للموصى به كذلك اكن يحتمل أن تقسم المنفعة بينهما بالمصافى هذه اه عرش عبارة سم قال فى الخادم واحتجز قوله بالاعطاء اذا أعاذها بغير تلك الا فلا تعلق للموصى به فى ألتها قطعاً كما حرم به المار ودى انتهى أقول يبقى احتجافه فى غلة العرصه كما فهمه قوله فى ألتها قال فى العليخ فرع اذا نهدمت المار للموصى بمنفعته فالموصى به أعادتها با ألتها لا بغيرها فان أعيدت بها عاد الحكم كما كان انتهى اه (قوله أو أولاده) بالجر عطفاً على ترسب (قوله من ذرع ملكه) هل الورث حيث ذرع ذلك الملك وعليه فهل تبقى الوصية ثم أرى قوله السابق ولو أوصى ان يدفع من غلة أرضه

لانه حال بينهما وبين الورث ولتعدد تقوم المنفعة بتعدد الوقوف على آخره فبسته تقوم الرقبة مع منفعتها فان احتلها الثلث زمت الوصية فى الجمع والا فبقا يحتمله فلو ساءى العبد بمنافعه ما تولى بدونه عشرة اعتبرت المائة كلها من الثلث فان فى جافواضع والا كان لم يفل الا نصفها صار نصف المنفعة للورث والذي يجب فى كيفية استيفائها ان يتباها بها (وان أوصى بهما ساء)

الابشر نكاح الام لان غلة منع نكاح الام مشقوق للموصى موجودة (قوله نعم ان الوجه هو الاول) مر به ألقى شخصاً الشهاب الرزلى (قوله أريد بتجوز) عبارة العباة قالوا أوصى بغير معينة انتهى وتقدم ان اطلاق السنة يجعل على الاول فليتام (قوله فالوصية عشرة) فان قلت من لازم العشرة من مائة وان لم يجد غير المائة اتم بدون الثلث لانه عشر وهو دون الثلث قطعاً فكيف يتأى التفسير في ما بين ان وفى بها الثلث أو لا كقوله فان ألقى المار قد يحتاج فى مؤن التجيز والدين الى ما يبق لئلا ينفذ العتق الوصية ثلث ما بقى بعد ما مؤن والدين (قوله والكلام فى الوصية بجمع المنافع) فى الرض فصل والمعتبر من الثلث فمما لوصى بمنفعته أى مؤبد كاستان أوصى بغيره مؤبد فى الرقة والمنفعة انتهى فقد أوصى فى المال بعض المنافع وهو الثمرة كعين الشاة فى مثال الشارح ومع ذلك اعتبر قيمة المال من الرقة والمنفعت من الثلث فهذا قد رد على قوله والكلام فى الوصية بجمع المنافع الخ فليتام الآن بصور مما اذا لم يكن البستان منفعة الا الثمرة (قوله فلو أوصى به بعضها كإن شاء فقط فبسته بباها ثم خلت عنه بدأ) لا عاظم يظهر بخلاف هذا ما قبله فانه يجمع الجميع انه يقوم الشيء بجملة ثم يقوم مسلوباً أى وصى به من كل المنافع أو بعضها لا نقول بخلافه قبله فظاهر فان ظهر منه انه أوصى بجمع المنافع فان كان أوصى بهما مؤبداً اعتبر قيمة كل العين مع منفعتهما من الثلث أو مداعتها للتفاوت بين فبسته مع منفعتهما وقبعتها مسلوباً لمنفعتين الثالث وان أوصى ببعض المنافع اعتبر من الثلث التفاوت طلقاً سواء أوصى بالعض مؤبداً أو مؤقتاً (قوله على الوجه) كذا مر (قوله ولو أعاذ المار بالاعطاء) قال فى الخادم واحتجز قوله بالاعطاء اذا أعاذها بغير تلك الا فلا تعلق للموصى به فى ألتها قطعاً كما حرم به المار ودى انتهى أقول يبقى احتجافه فى غلة العرصه كما فهمه قوله فى ألتها قال فى العليخ فرع اه اذا نهدمت المار للموصى بمنفعته فالموصى به أعادتها با ألتها لا بغيرها فان أعيدت بها عاد الحكم كما كان انتهى (قوله عاد حق الموصى به) قال فى الخادم بعد ذكره فى إعادة الورث وهو ظاهر اذ لم يزل بالانهدام اسم المار اذا

معاملة (قوم بغيره سم) قوم (مسلوباً) اه ثالثاً السلة ويحسب الناصر من الثلث لان الجاهل به بعد الزوال فأذا ساءى بالمنفعة اتم وبدونه تلك للدتعين فالوصية عشر فان وفى بها الثلث فواضع والا كان وفى بنصفها فكم كما يلى طاهر والكلام فى الوصية بجمع المنافع فلو أوصى به بعضها كإن شاء فقط فبسته بباها ثم خلت عنه بدأ أو ألقى المار فلو لم يمان ذكرها ونظر فى التفاوت أيسره الثالث أهلاً ولو أوصى بالرقبة فقط لم تحسب من الثلث لان الرقة لا تحسب من المنافع كالثالثة فلا قيمة لها أو بالمنفعة واحد

وبالرقبة لا آخره فالاول جفت المنفعة للورث على الوجه - ولو أعاذ المار بالاعطاء حاق الموصى به بمنفعته (فرع) (لو أوصى بان يعطى خدام ثوبه أو أولاده مثلاً كل يوم أو شهر أو سنة كذا أعطيه كذا) ان عين اعطاءه من ذرع ملكه والاول

أعطاه اليوم الأول ان يخرج من الثالث وبطلت الوصية بعد ما علم انه حشد لا يعرف قدر (٦٩) الوصية في المستقبل حتى يعلم أخرجه

من الثالث أولا ومن ذلك

ما لو أوصى بوصية كل سنة

مائة دينار مادام وصيا

فصعب بالثمة الأولى ان

خرجت من الثالث لا غير

خلافا لما غلط في (وتصح)

الوصية (بمخرج تطوع) أو

عثره أوهما (في الظاهر)

بناء على الظاهر من جواز

الزيادة فهو بحسب من

الثالث أما الفرض فصعب

قطعا (وتصح من باليد أو)

من (المقات) ومن غيرهما

ان كان أبعد من المقات

(كأنه) علاوصيته هذا

ان وفي ثلثه بالخارج بحسبه

قبل المقات والآخر حدث

بني لم يولد فيما يمكن الخ

به من المقات أو مقات

المت يكتمل بمصر في الخ

بطلت الوصية والدولة

فقط لا الخ لا يبعث

مخلاف مصر في العتق (وان

أطلق) الوصية (فمن المقات)

بمخرج (في الأصح) خلا

على أهل البرجات (وبحسب

الاسلام) أو التذات في

الحج كآله جمع والآخر

الثالث (من رأس المال)

وان لم يوص بها كسائر

الغيرين ويصح بمن المقات

فان يدين بأبعد منه وفيه

الثالث فعل ولو عين شيئا

لصعب عنه حجة الاسلام

لم يكف اذن الوارثة أو لا

الوصي لمن يصح به لا ي

من الاستحالة وهذا عقد

الخ اه سم وقوله السابق أي في شرح الفلاح انه يصح بعد علمه وحى له دون غيره (قوله اعطاه اليوم الاول) أي مثلا اه سم (قوله وبطلت الوصية فيما بعده) هلاحت فيما يكمل به الثالث بعده اه سم أقول هذا هو الأقرب فلا يرجع (قوله تصح الوصية بجمع) الخ قولنا ان يخرج من المقات في النهاية (قوله أوهما) الأولى سم (قوله وفيه) أي تطوع النكاح (قوله بحسب) أي النكاح الموصى به (قوله أما الفرض) أي الوصية بالنكاح الفرض (قوله ان كان) أي الغير وقوله من المقات أي بمقات الميت بل ومقات من يزوج عنه (قوله هذا) أي كون الخ لم يمتد به (قوله ثلثه) أي أو باعخص الخ من وقوله بالخ أي باخره وقوله نعم الخ استدلوا على قوله في حيث يفي الشامل لما بعد المقات أيضا (قوله ولو لم يبق) أي قوله ويصح عن من المقات في الغنى (قوله بما يمكن الخ به) الانصر الأوضح بالخ (قوله وبطلت الوصية بالخ) محله في النقل أما الفرض فانه يكمل من رأس المال تأمل سلطان ومثله مر اه يجري (قوله عادلا ورثة قطعا) الخ الخ فيموتون الا حرام من المقات ليس من الخ اذ غاية ثمانية واجب فيه فلا يفي هذا التعليق ثم رأيت شيئا من رجوع عنه ومضى على الصحة بخلافه في قوله من المقات ليس بقيد والعصم له بجمع عند مولا بطل الوصية كما سم وقيل في اه يجري (قوله الخ لا ينعض الخ) عبارة للغي وقرئ بينه وبين الوصية أو يعلق ولم يفت ثلثه بجمع عن الرتبة بحيث يعق بقره على وجه ما سبق البعض فر به كالسك الخ لا ينعض اه (قوله فمن المقات بجمع) هذا اذا قلنا أهوا عن من ثلث فان قال أهوا عن ثلثي فعل ما يمكن به ذلك من حيثين فأكبر ان فصل ما لا يمكن ان يجمع كان للوارث مضي ومنه يورث (قولنا لمن وصية الاسلام الخ) وكذا كل واجب باسمل الشرع كالمرء والى كذا وكذا كفارة سواء أوصى في الصحة لم في المرض اه معنى (قوله أي في الصحة) يرجع لنذر اه سم (قوله والا) أي بان وقع النذر في المرض (قوله فان قيد الخ) قد يغني عنه ما مرنا نقا (قوله وفيه) أي بالغاوتين أخرى يجمع من المقات ويجمع من الابداء الذي غلبه فيها يظهر وان أوهمت عبارته بخلافه وهذا انظر أيضا ان يأتي هنا نظير ما مرنا نعلم انه حيث لم يبق الثالث بحسبه فصعب عنه من حيث يفي اه سديد (قوله لم يكف) أي في استحقاقه من بجمع بالشيء كقيد اه كرى (قوله ان هذا عقد معاوضة الخ) فتبين هذا التعليق ان الامر كذلك وان لم يعين ما يجمع به ولا كانت الخ حجة الاسلام فلا يرجع سم على ج أقول كذا القسيتين معتبرة فيما يظهر فاه من مفهوم الأولى كجهر واضح سديد عرض (قوله ان هذا الخ) انظر ما مرجع الاشارة فان كان هو ما صدر من الوصية فلا يخفى عدم صحته اذ لم يقع من ذلك وان كان هو ما فعله الوصى أو الوارث كان من تعليل الشيء بنفسه اه رشدي أي فكان ينبغي حذف عقده وقيد بجواب الوصية نفسها يسمى بمعاقدا كما مر في الشارح غير مرة (قوله انم الخ) استدراك على قوله وناظر ان الجملة الخ اه سم (قوله لو قال) أي الوارث اه عرض أي أو الوصى أو غيرهما (قوله لم يسبق) أي الخاطب الواسطة بين الوارث والبشر اه عرض (قوله ما عينه الميت) أي بل رقم الاسم فان الوصية تبقى في العرصه وتبطل في النقص على الصحيح فيما قد قوى عدم العرد كما كان ثم رأيت عن أبي الفرج النزاع في طبقه التصريح بما أبدى به فقال وساق كلامه أو تقول لعل هذا كله ممنوع لان الكلام فيما بعد الموت كجهر الظاهر وانما يخص ما قاله اذ وقع ذلك قبل الموت فلي تأمل (قوله من ذبح ملكه) هل الوارث يستتبع ذلك الملك وطيه فهل بقي الوصية ثم رأيت بقوله السابق ولو أوصى أن يدفع من غدا أو ضل كل سنة كذا السجدة كذا مثلا لا يخرج من الثالث الخ (قوله اعطاه اليوم الاول) أي مثلا (قوله وبطلت الوصية فيما بعده) هلاحت الوصية فيما يكمل به الثالث بعده (قوله أي في الصحة) يرجع لنذر (قوله ان هذا عقد معاوضة الخ) فتبين هذا التعليق ان الامر كذلك وان لم يعين ما يجمع به ولا كانت الخ حجة الاسلام فلا يرجع (قوله لم يبق الخ) استدراك على قوله وناظر ان الجملة كالأجارة (قوله

معلومة لا تخفى وصيغة ذكرها للبقي رحمة وتناظر ان الجملة كالأجارة ثم لو قال اذا جرحته غيرك فذلك كذا فاستجاب لم يسبق ما عينه الميت ولا آخره للبشر بأذنه على التركة

كجاءه من غيره بعد على مشاخر (فان أوضوهم من رأس المال أو من) (الثالث جعل به) أي بقوله ويكون في الأول لتكرره وفي الثاني  
 لقد الرئي بروتناذا كان هناك وصلا آخر لان هذا السلام تراجه حيث قد كان وفيها مناصها والا كملت من رأس المال فان لم يكن وصلا فلا  
 فائدة في نصه على الثالث قال الجلال البلقيني (٧٠) رحمتهم ولو صانف الوصية الزائدة على أجزاء المال كالجواز على من رأس

مابينها لهما على (قوله كجاءه من غيره بعد على) أي لو أذن الغير وذكر عوضا له سم (قوله ويكون) أي  
 قوله المذكور (قوله وصلا آخر) الأولى الأفراد (قوله لان هذا السلام تراجها الخ) راجع الغني أو  
 الجبري أو من تصورهما لاجتماعه لثبوتها على الجبر والمقابلة (قوله مناصها) في حذف المفعول مع حذف  
 الجوار والاصل والاصل خصمها (قول المثل وان أطلق الوصية) أي أخذ الاسلام بان لم يشهد بها براس مال  
 ولان في رأس المال كجاءه من غيره بعد على التأكيد أو لا ذكر لها معنى (قوله ورده) أي  
 تعطل القابل (قوله الغالب) أي التقصير (قول المتن ويخرج من الميثاق) مفرع على القولين اه معنى (قوله  
 أو أقرب منه) يحذف على الهام في وسعه وقوله الثالث فاعل وسعه اه سم (قوله أو أقرب من الثالث) أي أو  
 وسع الثالث أقرب من الإبداء لمكة وأبعد من الميثاق اه كرده (قوله والا في الميثاق) ظاهر أنه لو وسع  
 الثالث لا بعد الاقرب منه على الميثاق فقط ج من الميثاق وفيه موقفة فلا صفر من الثالث على ما قبل الميثاق  
 ثم من رأس المال على الباقي فيكون الخ معاملة اه سم أقول لو بدع قول المغني فان أوصى أن يخرج من  
 دونه ما له امتنع ثم ان أوصى بذلك من الثالث يخرج من من حيث أمكن اه (قوله ولو قال أخرجوا عني) إلى  
 قوله ويحذف على المغني والى قوله وأما نص بعضهم في النهاية الأقوة ثم يأخذ في الجواهر على الوصية من الجبر  
 (قوله وان استأجر الوصي بدونه) أي بدونه ما عينه الوصي ويقفه ج مع الوصي به كجاءه من غيره بدونه  
 لانسان من غير سبب اه عش وقضيه أنه لا فرق بين كون الاحارة به بدونه كونها فاسدة فلهذا ج (قوله  
 وان استأجر الوصي الخ) انار بدان هذا الاستحواص يجب دفع الزائدة اليه أيضا فيني الاحتياج إلى  
 القول لانه وصية اه سم وقد يقال يقتضي التابع لا يقتضي التبعوت فلهذا ما من عدم اشتراط  
 القبض في المجابة بالبيع على أن دخول الاحارة متضمن لقبول الوصية (قوله ويحذف) أي عدم جواز انقضاء  
 (قوله في الجواهر) أي القبول وهذا استدلال على ما قاله اه عش (قوله أجنبيا) يعني غير وارث (قوله  
 وعليه) أي الوصي وقوله في الثانية هي قوله استأجر الخ (قوله اجرة الايجاج) ظاهر هو قلت بما عينه  
 الوصي وفيه موقفة بل مخالفة لقوله السابق لم يجر نقص الخ وقوله لا فيمكن الجمع الخ لأن العمل ما هنا  
 على ما إذا لم ير ذلك على آخره المثل وسكت عن التقييد بذلك اكتفاء بما تقدم وما يأتي من الظاهر ان المراد  
 بأجرة الاجير الخ ما ناه عن معنى القسم الأول وأجر المثل في الأخيرين عش وكرده (قوله فقط) أي دون من

لو ج من غيره بعد على (قوله لو أذن الغير وذكر عوضا) (قوله لان الواجب) قال في شرح الروض وهوذا  
 لو مات وعليه كفارة عين لا يخرج من ماله الا أقله انصال انتهى (قوله أو أقرب منه) عطف على  
 الهام في وسعه وقوله الثالث فاعل وسعه (قوله والا في الميثاق) ظاهر أنه لو وسع الثالث لا بعد الاقرب  
 منه على الميثاق فقط ج من الميثاق وفيه موقفة فلا صفر من الثالث على ما قبل الميثاق  
 الباقي فيكون الخ معاملة اه (قوله وان استأجر الوصي بدونه الخ) انار بدان هذا الاستحواص يجب  
 دفع الزائدة اليه أيضا فيني الاحتياج لقبول الوصية ويصير جبري فيما يستحقه زيد هذا المذهب أكثر  
 من اجرة المثل التفضل المشاورة فيغيبا في عين العاينين قوله في الفرع ينبغي الاحتياط أو يفرق فيه نظر  
 فان كل هذا مأمورا بالاصح مع عين عين الجرم وبعبارة العاينين لو قال أخرجوا عني بما عين من مائة  
 فعين زيد جلا ما منع فله عين آخر وجهان قالوا لعله ادفع هذا العين زائدة أولا فاعز جلا  
 فاقضه في جواز دفعه لروايات وجهان (فرع) لو أوصى أن يخرج من ماله فاستأجر الوصي بنحو مائة  
 وجهل الاجير لم يحل له طلب الباقي ينبغي الاحتياط على الوصي بشرائه بعد زيد بالافواه فاشتره

أجنبيا لا تؤلف الزائدة على اجرة المثل على اجرة المثل وجبر العين أو استأجر الوصي العين بماله نفسه أو بغيره  
 الوصي به أو مستحق جمع القدر الذي يضمن الوصي لو رتب على الثاني فاستأجره الاجير من ماله ولو عين قدر افقطه فوجده من  
 باقى ماله قال بن عبد السلام جازا جبره والباقي لو رتب وقال الا فزعي الصبح وجوبه صفره الجنيح ويضمن الجميع بما ذكره ولا

يجب







فانه تعالى يثيبهما ولا ينقص من أحدهما ولو لم يكن في ذلك من غير الصدقة والغنى ولا تنفيده وبذلك هذا  
 يلزم في الصدقة أيضا وأعمال ونظر والله لأن جعله كالصدقة يحض بفضل فلا يضره وجب من القراء على احتياج لذلك التقدير وعلى أنه يحتاج  
 إليه بل صرح نحو الوقف عن الميت والقائل ثواب الصدقة المترتب عليه (٧٣) ومعنى شعب الدعاء حصول الدعوى به إذا

استجيب واستجابته محض  
 فضل من الله تعالى لا يسمى  
 ثوابا عرفا أما نفس الدعاء  
 وثوابه فهو لا يدعى لأنه شفاعة  
 آجرها الشافع ومقصودها  
 المشغوشة وبها فرق مامر  
 في الصدقة نعم دعاء الوالد  
 يحصل ثوابه نفسه والوالد  
 الميت لأن عمل والده تسببه  
 في وجوده من جهة عمله كما  
 صرح به شبر ينقطع عمل  
 ابن آدم إلا من عمل ثم قال  
 أوله صالح أي مسلم يدعو  
 لجهل دعاءه من عمل الوالد  
 وأما ما يكون مندوب يستثنى  
 من انقطاع العمل أن أريد  
 نفس الدعاء لا المدعو به  
 وأقبح المنة لأنه لا ينفعه غير  
 ذلك من سائر العبادات ولو  
 القراءه نعم ينفعه مقصور كقضى  
 الطواف بتمام الصبح والصوم  
 عنه السابق في باب وفارق  
 كالجهل القراء لا احتياجه  
 فهم البراءة فتمنع من  
 العمال فهم مدعو لا من غير  
 ملتوحا سقرا مستندوة  
 احتمل كقائه السبكي  
 جوازها منسوق القراءه  
 وجهه وهو مذهب الأئمة  
 الثلاثة على اختلافه  
 عن مالك وصول ثوابها  
 لميت بمجرد دفعها ولو  
 بعدها واختاره كثيرون من  
 أئمتنا قبل فبنينا بتمامه

في الوقف) أي عن الميت (قوله) تقد بدخوله أي تنفع بالوقف وقوله في ملكك عليك الغنى ولا تنفيده  
 أي الوقوف عليه (قوله ولا تنفيده) أي ليس في باب من الشفاعة يدخل الشيء في ملك الميت وهو عليك الغير  
 اه كردى (قوله والقائل ثواب الصدقة) أي قال هذا بالإلزام ما تقدمه أنقص الأصحاب من قولهم لا ينقص  
 من آجره شيئا اه سدي عز (قوله ما من الصدقة) يعني قوله ومعنى بتمامه الصدقة الخ (قوله يحصل ثوابه نفسه  
 الخ) صريح في أن عين الثواب المترتب على الدعاء يكون للوالد السبب لا للوالد السبب القريب الذي هو  
 المتاعل حقيقة وهو بعيد كل البعد وليس فيما ذكره ما يدل على ذلك بل يقال إن ثواب الشفاعة لا يتبع عليه  
 شرعا للوالتوان والوالد يحصل له ثوابه في الجنة لأنه سبب لصدور هذا العمل في الجنة اه سدي عز (قوله والوالد  
 الميت) ومنه على العمل المذكورة اه عرش عبارته قد الله بآشهر قوله الميت أي مثلا ولا فالخ كذا  
 وكأنه يقبضه لأن الحديث المنزلة في قوله لا تخافا من الخ في الميت اه (قوله وأما ما يكون) أي دعاء الوالد  
 وكذا صبر ويستثنى (قوله له) أي من عمل الوالد (قوله لا المدعو به) أي لا يحصل للميت سوا صدر  
 من الوالد غيره اه كردى (قوله غير ذلك) أي الصدقة والدعاء صبرة النهاية والغنى سوى ذلك  
 اه قال الشافعي يعني الجمع وما بعده اه (قوله يجوز كقضى الطواف) انظر ما أراد بوضوحه ما عجز  
 الروض والغنى ولا يصلح عنه إلا كقضاء الطواف اه (قوله وفارق) أي الصور (قوله لا احتياجه) أي لا يحتاج  
 فيه إلى جواز بل في الحج عنه وقوله مع أن الخ فيه نظر أيضا بالنسبة للصوم لأنهم فروا بين جواز الصوم الذي يغير  
 أفن وليه وعدم جواز غيره بغيره بل احتياجه للعمال دون الصوم اه سدي عز (قوله وفي القراءه توجه) أي قوله  
 قبل في النهاية والغنى الآية على اختلافه فيجب ما لا يتصوره ولو بعدها (قوله لا وصول الخ) نعم توجه أي  
 وجهه فاقبل وصول الخ (قوله واختاره) أي ذلك (قوله كثيرون من أئمتنا) ابن الصلاح والمحب الطبري  
 وابن أبي البركات وصاحب المختار وابن مصرين وغيرهم على أن الناس يمارأه المسلمون حسناتهم وعند الله حسن اه  
 معنى (قوله لا احتمال لهذا القول) إشارة إلى الوجه لكن يرجعه بالقول نظر إلى أنه مذهب الأئمة الثلاثة اه  
 كردى (قوله هو الحق الخ) قال ابن عبد السلام في بعض فتاويه لا يجوز أن يجعل ثواب القراءه للميت لأنه  
 تصرف في الثواب من غير إذن الشرع حتى القرطبي في التذكرة أنه روى في المنام بعد وفاة ففضل عن ذلك  
 وقال كنت أقول ذلك في الفتاوى إلا أن ابن تيمية قال لا يصلح أن يجعل ثواب القراءه للميت كذهب الأئمة الثلاثة اه  
 معنى (قوله فينبى تقليده الخ) فيه كذا على غيره منظر اه سم لعل وجه النظر في التعليل المنع إذا فترت  
 القراءه بهذه المنفعة نفسها وأعمال الخ لا يصلح أن يجعل ثواب هذه المنفعة في وصول الثواب وألا وجه النظر في  
 العمل ما أشار إليه القائل في شرح أبي شجاع في بحث تغير الحائض عن الحدث الأصغر عما حاصله أنه لا يلزم  
 عند النظر إلى الخلاف أن يثبت القائل به الأصل من غير وجه من الخلاف بل أن يعمل به اه سدي عز (قوله  
 احتمال كونه) أي ذلك القول الذي يصر عنه وألا وجهه وقوله في بعض ما صدقناه أي جاز ثم هو قوله ولو  
 بعدها (قوله بأن يجرى التبع الخ) أي بدون دعاء وجعل (قوله قال) أي السبكي ومن عزاء أي القول بتمامه  
 مجرد ذاته بعدها (قوله لا أنه بما يقول) أي الشافعي (قوله والنظار) أي ظاهر كلام الشافعي أنه الخ  
 عبارته كقضى الكبريات نوى التامير بقراءته أن يكون ثواب الميت لم يفته لكن لو قرأها ثم جعل ما حصل  
 من الآجره فهذا دعاء يحصل ذلك الآجر للميت فتمنع الميت اه الشافعي لا يشترط الدعاء بل ما يمتنع  
 في القول المراد بالاجتنى غير الوالتوان كان فريسه وأطلق في البيان أن الوصي كالوارث في العتيق وغيره  
 فان أراد الوصي في ذلك ظاهر أو في قتله فدونه كذا في أو في أمر أطفاله فبعد ما انتهى (قوله فينبى تقليده

(١٠) - (رواى وابن قاسم) - (سابع)  
 أي فينبى تقليده ثلاثين سجدة قاسد في نظونه لا ينافى في رعايته احتمال كونه الحق من أئمة السبكي في بعض ما صدقناه بحث قاله يصرح  
 أحاديث مجرد ذاته بعدها أي كقضى الكبريات نوى التامير بقراءته أن يكون ثواب الميت لم يفته لكن لو قرأها ثم جعل ما حصل

وطه بخبره ليس من الاشارة القرب المختلف في حرمته لان الآية منه ان يقرأ عنه اوله لان حمله عبادة نفسه الغير يتبر - يحسن كونه مقربا بها  
 له وهو انما الذي يفسر في التواب وهو القرب بوجهه لغيره ولم يقل به لان الشرع لم يجعل له تصرفا فيه قبل حصوله ولا بعده بنية ولا جعل  
 لكنهم قالوا ذلك فقال كان الرفع الثاني (٧٤) دل عليه الخبر بالاستنباط ان بعض القرآن اذا قصد به نفع الميت فبعد ان قد ثبت ان القاري لما

قصده قرأته نفع المذموم  
 نفسه وأقر ذلك صلى الله  
 عليه وسلم بقوله وما يدريك  
 انهن لو تين واذا انتفعت حتى  
 بالقصد كان نفع الميت  
 بها أوله اه والقرءان  
 الكلام ليس في مطلق النفع  
 بل في حصول ثوابه وهذا  
 لا يدل عليه حديث المذموم  
 لما قرء وهو ان الشرع لم  
 يجعل له تصرفا فيه بنية ولا  
 يحصل له من جمع عدم  
 الوصول الذي قاله الصنف  
 المصنف في شرح مسلم انه  
 مشهور المذهب على ما اذا  
 قرأ المبحضة الميت لم ينو  
 القارئ ثوابا لنفسه او  
 ثوابا لم يدره اما ما قرأه  
 فبغيره متعلق بالخالق  
 فان الاستحباب للقرءة على  
 القارئ يجعل على ما اذا قال الذي  
 اختاره في الروضة انه  
 كالخاضر في قبول الرحمة  
 النازلة عند القرءة وقبل  
 مجاها ان بعضها بالقرءة  
 وقبل ان يجعل ثوابه الحاصل  
 بقرءته للميت وجعل الرافعي  
 على هذا الاخير الذي دل  
 عليه عمل الناس في الاذكار  
 انه الاختيار قول الشافعي  
 ان قرأ ما جعل الثواب  
 للميت فحقه وانما يختبر ان  
 هذا كالثاني صريح في ان  
 مجرد نية وصول الثواب

الجماع وهو جعل الاحرام كركى (قوله عليه) أي على ذلك القول الذي صرح عنه أولا ولا وجه وقال  
 الكركى أي قوله بكفى اه (قوله فهو ليس) أي مجرد النية في الكركى ويجوز ارجاع الضمير والمجمل الذي  
 قال الشافعي بآدائه (قوله لان الذي الخ) متعلق بقوله ليس الخ وقوله منه أي الآثار وقوله لان حمله الخ  
 قليل (قوله وانما الذي فيه) أي مجرد النية بعد ما قاله الكركى وما قرأه سباق الشارح ان الضمير ليرد  
 النية وجعل الذي اختاره الشافعي يتأول بما ذكره ان الذي منه الخ وقوله فخرج أي ذلك الجماع  
 (قوله وهو) أي التواب وقوله يجعله أي التواب متعلق بقوله تصرفه (قوله ولم يقل) بضم الباء ورفع القاف  
 اه كركى (قوله لكننا الخ) أي السبكي يعني ان السبكي قرأ ما زاد الشافعي ثم خالفه فقال كما قال ابن الرفع الخ  
 اه كركى (قوله فقال) الخ قوله والرد في باقي الاقوال كان الرفع (قوله نفع الميت) وتخفيف ما هو فيه اه  
 معنى (قوله قرأته) أي الفاتحة (قوله انتهى) أي كلام السبكي (قوله لم) الخ قوله اما الخاضر في النهاية  
 (قوله جل جمع الخ) اعتمد مر قول هذا الجمع وزاد لا اكتشافه في جعل التوابه وان لم يدع فالحاصل  
 انه اذا نوى ثواب قرأته أو دعاه عنها يحصل ثوابه اه أقر أعند قريه حصل له مثل ثواب قرأته وحصل  
 للقارئ أيضا الثواب فلو سقط ثواب القارئ لم يسقط كان غالب الباعث الدنيوي لقرءته بغيره فيبقى ان لا  
 يسقط منه بالنسبة للميت ولو استمر لقرءة الميت ولم ينو بها ولا دعاه بعدها ولا قرأه عند قبره لم يبرأ من  
 واجب الاخرة وهل تكفي نية القرءة في ازائها وتخل فيها سكوت يفتي نعم اذا دعاه ما بعد الاول من ثوابه مر  
 سم على ج اه ع وشي (قوله قال عن) أي عدم الوصول (قوله على ما اذا الخ) متعلق  
 بقوله حصل الخ (قوله أو نوا ولم يدع) ضعيف أخذنا من كلام سبكي المذكور اه ع (قوله أما  
 الخاضر) أي الميت الخاضر عند القرءة (قوله انه) أي القارئ أي الله المقر ومصدق وقوله كالخاضر أي  
 الخي الخاضر (قوله عند القرءة) أي الخي والخاضر متعلق بشي الخ (قوله لمجمل) أي الاجارة للقرءة  
 على القبر (قوله للميت) متعلق بجعل (قوله على هذا الاخير الخ) أي قوله ولم يقل ان يجعل الخ وقوله انه  
 أي الاخير (قوله قول الشافعي) مفقود جل (قوله ان هذا) أي الاخير كالثاني أي قوله وقبل مجاها  
 الخ (قوله ان مجرد نية الخ) قدمه بقرءة (قوله ما ذكره الاول) أي الذي اختاره في الروضة (قوله لان كونه  
 أي الميت الخاضر (قوله منه) أي الخي الخاضر وقوله فيما ذكر كركى في قول الرحمة النازلة عند القرءة  
 له (قوله انما يشهد الخ) الانسبا انما يحصل حصول مجرد نفع (قوله وقد نص الخ) تعاملا لقوله ان مجرد نية  
 وصول التواب للميت الخ (قوله أي لانه) أي النعامة حيث أوجب حسن كونه عقب القرءة (قوله ولان الميت

الم) نية كالتى على به فقام لم (قوله انما جل جمع الخ) اعتمد مر قول الجمع وزاد هذا الاكتشاف بنية  
 جعل التوابه وان لم يدع فالحاصل انه اذا نوى ثواب قرأته أو دعاه عنها يحصل ثوابه اه أقر أعند قريه حصل  
 له مثل ثواب قرأته وحصل للقارئ أيضا الثواب فلو سقط ثواب القارئ لم يسقط كان غالب الباعث الدنيوي  
 لقرءته بغيره فيبقى ان لا يسقط منه بالنسبة للميت ولو استمر لقرءة الميت ولم ينو بها ولا دعاه بعدها  
 ولا قرأه عند قبره لم يبرأ من واجب الاخرة وهل تكفي نية القرءة في ازائها وتخل فيها سكوت يفتي نعم اذا  
 دعاه ما بعد الاول من ثوابه مر (قوله انما جل جمع الخ) صريح هذا الجمل انه اذا نوى ثواب القرءة للميت  
 ودعاه له ثوابا كركى هل المراد انه يحصل له مثل ثوابه فيحصل للقارئ ثواب قرأته وهو مقصوده والمراد  
 انه لا يحصل للقارئ حيث نوى ثوابا وانما يحصل له فقط فيه تقرر والقلب الاول أنه بل وهو الموافق لما يشعر  
 به كلام ابن الصلاح المذكور (قوله أو نوا ولم يدع) قضيه انه لا بد من النية والدعاء لا يفتي الله تعالى عن النية  
 الميت لا يشيئ في الخاضر ولا ينافي ما ذكره الاول لان كونه مثله فيما ذكر كركى انما يفيد مجرد دفع للاحصول ثواب  
 القرءة الذي الكلام فيه وقد نص القفي والاصحاب على تغير قرءة ما يسر عند الميت والدعاء عنها بل لا يهتدوا حتى لا يلبوا ولا ان  
 لبت ينده بركة القرءة كالخبي الخاضر

(الخ)





ثم يرجع في تبرع غير مرضع وان اعم من الثلث لانه عقد نكاح لان كل مفرع (وعن نفسها) ككاهن ولا تقبل بينه والورثة الا ان  
 تعرضت لكونه بعد الوصية لا يكتفي عنه قولها جمع عن جميع وصايا يحصل (٧٧) الرجوع بقوله نفقت الوصية أو بطلتها أو

رجعت فيها ونفختها أو  
 ردتها أو أجازتها أو نفقتها  
 وكما صرح كهرم على  
 الموصي له والاوجه خمسة  
 تعليق الرجوع عنها على  
 شرط لجواز التعليل فيها  
 فأولى في الرجوع عنها  
 (أو) بقوله (هذا) إشارة  
 إلى الموصي به (والأولى) أو  
 ميراث عن وان لم يقل بعد  
 موتي سواء أنشأ الوصية  
 أم ذكرها لانه لا يكون  
 كذلك الا وقد ابطال الوصية  
 فيه فصار كقوله ردتها  
 ويعرف بينه وبين الموصي  
 بشئ لا بد منه لمعرفته  
 بشرك بينهما لاحتمال  
 نسبته الا لا يلزم الثاني  
 هنالك اسوي الاولي كونه  
 موصي له وطاراً واستفاد  
 لم يكن فيه مال مريض  
 رفعة فانفسه استعمال  
 النسيان أو كذا صرح  
 بخلاف الورثة فإنه مغاير  
 له واستفادته أولى فكان  
 فيه اليه ارفع لقوله ثم  
 واين فرق شر بين  
 ذلك لكن هذا واضح واين  
 كايمل بنامه ومن فرق  
 بان عمر القبول مفهومه  
 والورث مفهومه صحيح أي  
 لا يغير مفهومه على أي  
 متضمن بمال أو موصي لا بد  
 بشئ ثم أوصى به لعمة أو  
 قسيرة بمغير الوارثان

أي شئ استعجزه أو لعله سقاه قبله لتقبل الوصية والقبض بعدم التمام ويدل على ما ذكرناه عبارة  
 شرح الروض اه وقد قدمنا عن المغني ما يؤيد (قوله غير مرضع) أي وقد حصل القبض كما هو ظاهر  
 اه سمي فيمالاتير الا بالقبض كالميراث بخلاف فعل الاعتان كما هو ظاهر (قوله لم يرجع) أي لم يجر  
 الرجوع (قوله الا ان الخ) استثنائه من قوله تبرع غير الخ (قوله ولا يكتفي عنه) أي عن التعرض قولها أي  
 البينة اه عش (قوله اوردتها) أي قوله والاوجه في المغني (قوله سواء أنشأ الخ) هل الحكم كذلك وان  
 علم بعد ذلك لم يقره الا ناسا لها بان يقول انما تحتل ناسيا لاصدر من الوصية بالاولى والعلامة على  
 الثاني فحصل تقوم القرينة والقول تام لا اه سديد عر أو لم يات من قول الشارح وشركاذا  
 لا يرجع قوله وعلم من قولنا الا صرح الخ يرجع الثاني من الرد الأول والأول من الثاني (قوله لانه الخ) لتقبل  
 لقوله أو بقوله هذا الورث أو ميراث عن قطع النظر عن التعيم بقوله سواء الخ يندفع بذلك قول السديد  
 قوله لانه لا يكون الخ في ما يفيق كذا قوله صرح الخ اه (قوله بينه) أي بين الموقوف والورث أو ميراث عن  
 حيث حكم في مال الرجوع عن الوصية ولم يشرك بين الوارث والموصي له (قوله ما أوصى بشئ الخ) في سم  
 عن الروض وأوصى لا بد من علمه وبأنه قال الوصية لا بد لانه بينهما اه (قوله بان الثاني) أي  
 عرا و (قوله لقوله) اه لا يرفع والتميز فيه الوارث اه وشدي (قوله ومن فرق بان الخ) صاف على من فرق  
 بقر بين الخ (قوله من فرق بان عرا الخ) وفرق به كالأول المغني (قوله لقب) أي غير مشتق كردى وعش  
 (قوله ولا مفهومه) أي لم يعتبره مفهوم بخلاف وهو لا غير عرا اه كردى عرا عش قوله ولا مفهومه أي  
 فسر كتابيهما اه (قوله ردتها) لعل وجه ما فيها من عرا وان كان لقباً لم مفهومه الا ان قوله لمعرو من  
 الجواز والمروفة مفهوم معتبر كما لا يخفى الغرض في شرح أول ردتها انشراح قوله لمعرو وكلاهما  
 لكن الشارح رحمه الله تعالى وقم له هناك نظير هذا فتذكر اه سديد عر (قوله مفهوم الخ) أي لانه مشتق  
 اه كردى (قوله ولا الخ) مستأنف وهو في المغني غير قوله الورث اه عش (قوله بما أوصيته لمعرو)  
 والمطابق لما سبق أن قول لا بد من علمه وشدي (قوله أو أوصى بشئ لفقرا) كان فائدة الرجوع في هذه  
 تعين السمع وصرفه للثمن فلا يجوز صرفه بغيره ما لم صرفه فلم يختلف كالميراث وقد يقال من فوائد  
 أيضا عدم وجوب التنصيف بينهما ما اختلف المصنف في هذا الاعتبار وسئل عن أوصى له زيد بن زينة في خمة  
 عرو ثم وكل الموصي زيداً في استيفاء الدين المذكور وهل يكون تركه في استيفائه رجوعاً عن الوصية  
 السابقة فاجبت بان الموصي بما يكون رجوعاً عن الوصية باقية وان استوفى الدين وأوصى له الموصي ثم  
 ان تصرف فيما أوصى بما يكون رجوعاً عما حكم بظاهر اه سديد وقوله وقد يقال من فوائد أيضا الخ فيه  
 نظار بظاهر (قوله المتعنى الخ) نعم لاحتمال اه سم (قوله ومن ثم) كان ذا كرا الخ أي فيما لو قال  
 أوصيت به زيداً أوصى به في وقت آخر لمعرو ولم يذكر زيدا باللفظ لانه كان عالماً بالوصية الأولى بان  
 أنحسر به الموصي في الثاني بل لا يخفى جعل معه النسيان اه عش (قوله ومن كون الثاني الخ) عطف  
 (قوله غير مرضع) أي وقد حصل القبض كما هو ظاهر (قوله فانه يشرك بينهما) قال في الروض ولو  
 أوصى له زيداً ثم لمعرو وبأنه قال المرفعة زيداً لانه بينهما فان أوصى لمعرو وسكتاها قال بعضهم  
 انحصار بالمنفعة واستشكل قال في شرحه أي استشكله الاصل فقال وكان يحتمل أن يشترط في المنفعة كلاً من  
 والنص أي فيما إذا أوصى له زيداً ثم لمعرو وبأنه صرح في الخاف من ردتها في الوارثين بان ردتها بان  
 المنفعة موصوفة والابن في النص هو جودان وبأنه صرح في تحت اسم المار والخاص فاما بعض الموصي  
 به بخلاف المنفعة انتهى (قوله المتعنى) نعم لاحتمال قوله ومن كون الخ عطف على النص (قوله

صرح كلامهم التشر بل بينهما ما من الثاني مفهوم صحيح فتميز ما فرقته ولا أثر لقوله هو من تركي وعلم من قولنا الا صرح به انه لو قال  
 بما أوصيته لمعرو وأوصى بشئ لفقرا ثم أوصى بغيره موصرف عنه المصا كن أوصى به لمعرو ثم بعد ذلك عكسه كما هو جوالو مدرج  
 الثاني من النص على الاطلاق لا يرفع لاحتمال النسيان المتعنى التشر بل ومن ثم لو كان ذا كرا لا يفي اختصاصها الثاني كما بحث ومن كون الثانية

معارف ثلاثي فيتعذر التشرية بل وتعد بنظر في ذلك البحث فتلهم التشرية باحتمال ارادته دون الرجوع الآن يقال هذا الاحتمال لا أثر له لأنه ياتي هذا القول في جواب سابق (٧٨) وسئل عما لو أوصى بثلثه في الكتب ثم بعد ذلك أوصى بثلثه فلم يستثنى هل يعمل

بالأولى أو الثانية فأجبت بان الذي يظهر من العمل بالأولى لأنه انص في خروج الكتب الثانية فاجتبه ترك الاستثناء فيها تصرح به في الأولى وأنه تركها بالطلاق له والنص يقدم على الحمل وأيضاً فقاعدة جمل المطلق على المقيد تقدم المقيد أو لا تصرح بذلك ويقر بينه وبين ما ياتي فيجاء أوصى به جماعة ثم تخمين بان الاستثناء مخرج من مناقضة الأولى وان قلنا ان مفهوم العبد ليس بمخالف لان محله حيث لا يقر به كما هو معلوم من محله وهما القرينة المناقضة فعمل بالثانية لأنهما المتبقيتان عكس مسئلتان لا يتحقق فيها الأول في كافترو ولا يتحقق اعتبارهما في الأولى فصار لهما ما اعتبروه في الوصية لاثنين فقلوا فيها التشرية بخلاف الوصيتين الواحدتان الثانية وضعية الأولى فاحتط لها بأشراط تحقق مناقضتها للأولى فتأمل ذلك فإنه دقيق ولو أوصى بأمته وحمل الواحد دون غيرها لا يرد عكس شرك بينهما في الحمل بناء على الوصية بالحمل قسري لجهالة الله حينئذ لو أدت عليه وصية

على قوله من النص وقوله الثانية انتهى قوله ثم وصى بغيره الخ اه عرش عبارة السدع قوله الثانية المراد به ما عدا الأولى فيشمل الثلاث بعد الأولى اه (قوله فتعذر التشرية) فيه تأمل اه سم أي تعذر القول بتعين التشرية لأن كان ما ذكر في مسئلة الفقهاء كإسقاط عرشه وكون الحشيش أعز للماني صواب نعم الإجماع بقوله فيه تأمل اه سدع (قوله في ذلك البحث) أي الذي ذكره بقوله يكلف (قوله باحتمال ارادته) أي الموصي به أي التشرية (قوله فالوجاهة) اه وعبراً السدع قال الشيخ قوله فالوجاهة أي من اختصاص هو قوله بشرك بينهما لا احتمال نسبته اه وعبراً السدع قال الشيخ قوله فالوجاهة أي من اختصاص الثاني بما فيها من غير ذلك اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله وأوصى به) أي لم يذكر مثلاً (قوله أوصى به) أي الموصي به الثاني (قوله الذي يظهر العمل بالأولى) ويحتمل العمل بالثانية كالأوصى تخمين ثم عانتون فرق بينهما بما ياتي اه سم أقول قوله ويحتمل العمل الخ هذا هو الذي يظهر أما أولاً فلما أشأ إليه الحشيش رجحه الله تعالى من القياس وما أنا بآفلان في مخرجه مضاف فيه الكتب فهو من فيها أيضاً لا محتمل له أو لما الاحتمال الذي ذكره الشارع رجحه الله تعالى فلا يخفى بعدم معارضه الاحتمال فتساقطان يبقى العمل بما يقتضيه القضا وهو نص في شمولها عداً كترتين ماني قوله رجحه الله فقاعدة جمل المطلق الخ لم يرد ما ذكره في العلم والخاص كان له وجه وليس كذلك إذا صرح ان عطف العام على الخاص لا يفسد كإفاده التاج السكري في جمع الجوامع فكيف يقدم مع تأخره عنه اه سدع (قوله تركه) أي الاستثناء وكذا ضمه له (قوله مخرج من مناقضة الأولى) وفيه نظر اه سم (قوله محله) أي عدم أخية الفتر بين المناقضة الأولى قرر بنهي المناقضة (قوله بالثانية) أي بالوصية تخمين (قوله فيها) أي في مسئلتين (قوله فمخرج) أي في شرح هذا القول (قوله فان كانت مبطله للأولى فاحتط الخ) استشكله سم راجعه (قوله ولو أوصى بأمته) أي قوله ومراة في النهاية الآخرة نحو تزويج قوله وطعم (قوله يحتملها) الأولى ثم يحتملها الخرج العكس فحسن عطفه عليه اه سدع (قوله في الحمل) أي دون الأم (قوله لانه) أي الخلف فقط (قوله وان كان لها) أي الوصية شتد أعبره جوع (قوله بعد ان سئل عنها) مفهومه ان ابتدأ بالانكسار من غير سؤال أحد كثر جوعاً مطلقاً لعله غير مراد اه عرش أي بل المداور على القرينة نقلاً على الغرض وعلمها (قوله رجوع ان كان الخ) وهذا التصديق هو المعتمد اه معنى (قوله لغير غرض) بقرينة النظر فيما لو اختلف الوارث والموصي في وجود الغرض هل القول قول الموصي له لأن الوصية تنقضت والوارث يرد فيها والاصل عدمه والوارث لان اللفظ صريح في الرجوع الى المانع والاصل عدمه ولان استحقاقه باصل واستحقاق الموصي له طر والأول أقوى على تأمل ولعل الثاني أقرب اه أقول هذا عند عدم الفتر بين الوصيتين متبعة كما يفيد عبارة النهاية والمقتضى (قول المتن ويبيع الخ) وتفذهذه التصرفان لا تعود الوصية لو عدا الملك اه معنى (قوله وتعلمته) أي العتق بصفة (قوله ولانه) أي التصرف بعباد ذكر (قوله ولم يرد جديقول) يظهر ان نحو البيع كذلك اه سدع عبارة عرش ومثلها جميع ما تقدم من الصسخ وعلمه ما ياتي من أن الغرض على نحو البيع أو التوكيل فيرجوع اه (قوله وان قد سئل من وجه آخر) أي كاشتمل العمل على

بان الذي يظهر من العمل بالأولى لأنه انص في خروج الكتب الثانية فاجتبه ترك الاستثناء فيها تصرح به في الأولى وأنه تركها بالطلاق له والنص يقدم على الحمل وأيضاً فقاعدة جمل المطلق على المقيد تقدم المقيد أو لا تصرح بذلك ويقر بينه وبين ما ياتي فيجاء أوصى به جماعة ثم تخمين بان الاستثناء مخرج من مناقضة الأولى وان قلنا ان مفهوم العبد ليس بمخالف لان محله حيث لا يقر به كما هو معلوم من محله وهما القرينة المناقضة فعمل بالثانية لأنهما المتبقيتان عكس مسئلتان لا يتحقق فيها الأولى في كافترو ولا يتحقق اعتبارهما في الأولى فصار لهما ما اعتبروه في الوصية لاثنين فقلوا فيها التشرية بخلاف الوصيتين الواحدتان الثانية وضعية الأولى فاحتط لها بأشراط تحقق مناقضتها للأولى فتأمل ذلك فإنه دقيق ولو أوصى بأمته وحمل الواحد دون غيرها لا يرد عكس شرك بينهما في الحمل بناء على الوصية بالحمل قسري لجهالة الله حينئذ لو أدت عليه وصية

لاثنين فشر كانهما مفاد بوانكسارها بعد ان سئل عنها رجوع ان كان لغير غرض (ويبيع) وان فسح في المجلس (واعان) شرط وتعلقوا بالرد عليه (واصدان) لموصي به يوك تصرف تاسر لازم جاعاً ولانه يدل على الاعراض بغيره وكذا هه (دروهن) (مع قبض) في زوال الخلف البتة وقدره ببيع في الرهن (وكذا ادونه في الاصح) لانها تسامع على الاعراض وان لم يرد جديقول بل وان قد سئل من وجه آخر

على الاوجه (وهو مبني على التصرفات) السبع وما بعد لاشعارها بالاعراض (وكذا توكل في معوضه) يصح فقهه وكذا جوف قد ان  
توكله في العرض رجوع (عليه في الاصح) بخلاف نحو تزويج لم ينصر له على التسري (٧٩) بهو وطه وان أول ولا تنظر لافئته لانه

الرجوع لبعدهم بخلاف  
العرض لانه وصل غايها  
به الرجوع ومنه انه لو وصي  
في مائة سنة ثم ستمائة  
سنة عطف الاربعة بثلث  
الوصية لانها مستغنى بها  
السنة التي تلي الموت وقد  
صرفها لغيرها فان مات  
بعد مائة سنة لم ينعطفها  
الثاني ولو حبسها الوارث  
السنة بالاعراض للموصي  
في الاجرة أي آخر مائة تلك  
السنة كالموت في مائة  
العرض حسم من غير انتفاع  
لابتبات الوصية كغيرها  
أيضا وكذا الطلب من  
التام من تكون العين  
تحت يده خسوف خسارة  
الموصي في ما يشره فبقا  
بغيره (وتخلطه مغلطة  
معتسبة بوصي ما يملكه او  
أجود أو أرد أو مسلما أو  
الغير من أومن مذكور  
رجوع) لتدبر التسليم بما  
أحدثه في العين بخلاف ما  
إذا تمكن التبرير أو اختلطت  
بنفسها أو كان الخلط من  
غيره بغير اذنه على الاجملا  
بأن من الفرق بين الهدم  
وتحوي الطين (تنبيه) \*  
كذا أطلقوا الغير هنا وهو  
منافق لهم في النصب  
لو صدر خلط ولومن غير  
الغالب فمضى بشي أو  
متمم على ما يبرهن بنسبه

شروط فسادها عش (قوله على الاوجه) كذا في المتن (قول المتن وكذا توكل في الخ) أي وان يسرع ويؤخذ  
من قوله لانه وصل الخ اسئل التوكيل في السبع التوكيل في كل ما يحصل به الرجوع اه عش (قول المتن)  
وعرضه عليه) أولى الاربعة أو الاربعة أي معنى عبارة كل وضوح شرحه كذا يحصل الرجوع بالعرض عليها  
اه أي على التصرف بالذات كونه من السبع وما عطف عليه (قوله فقهه) أي عطف على توكل وتوكل هو أي  
عطف على بعبه قال عش وهو أي الجأ إلى لانه قد حصل الرجوع بالعرض بالاولى اه (قوله بخلاف نحو  
والذات أي الفرق في المخارج رجوع اه) والذات في تنبيه هذا كلف في وصية معين هذا وصي ثلث حاله هناك  
وأصرف في وجهه يسرع أو غيره لم يكن رجوعا بل في الرضا وأصلها وغيرهما اه وبأن في الشرح مثله (قوله ان  
ملكه عند الموت إذا نقص أو تبطل كجزءه في الرضا وأصلها وغيرهما اه وبأن في الشرح مثله (قوله ان  
لم ينصر له على التسري بها) وينظر ولما جاء هل هذا قيد أم لا وقد استعمل المتن والروض وشرح (قوله ان  
به الرجوع) وهو الاربعة اه عش (قوله لوم) أي في أوائل الفصل الذي قبل هذا الفصل (قوله ان لا يستحق  
بها) أي الوصية (قوله لا يستحق) خبر ان على حذف مضاعف أي سفتها (قوله وقد صرفها) أي تلك السنة  
بالاجرة وغيرها أي غير الوصية (قوله بعد نصفها الخ) أي مثلا (قوله ولو حبسها الوارث) أي أو غيره (قوله  
السنة) أي التي تلي الموت كذا أو بعضا (قوله أي آخر مائة تلك) قد يقال ما تذهب هذا التقيد لا يستحق غيره  
لا يقال كذا اشار إلى ان الوارث لو أجرم من أجنبي لم يلزم الوارث الا آخر تلك السنة لانه قد ظهر الفساد  
بغير الوارث والحال هذه فماد والواجب على الأجنبي آخر ما مثل الموصي له هذا ولو انتقلت فعمل الواجب  
أقصاها أو ألقاها أو ألقاها في الثاني في الأجنبي محل تأمل اه سيدعير أقول ناس نظاره الثالث لكن  
إذا كلى الأجنبي جاهلا ولا اطلا ولا واهة أعلم (قوله لابتبات الوصية) صلة حسم (قوله لطلب) أي الوارث وقوله  
من تكون العين أي الموصي بعفتها (قول المتن وتخلط مغلطة) ويبي أن من مثل الخلط التوكيل فمضى لم يخلط  
اه عش (قوله ووصي بها) أي قوله على الاوجه في المتن وإلى قوله ولا تسر كته في النهاية لانه وكذا إلى  
وحيث (قوله من) صلة خلط اه عش أي والغير الموصي (قوله كذا أطلقوا الغير) أي من قوله أو  
كل الخلط من غيره اه عش (قوله لو صدر خلط ولومن غير الغالب) أي قوله فملكها الغالب بهذا  
الصنيع يقتضي ملك الغالب بكون كل الخلط من غيره فراجع اه سم (قوله كذلك) أي خلط لا يمكن  
معه التمييز (قوله وحيث) أي من الثاني (قوله فرض ما هنا) أي قوله لو كان الخلط من غيره بغير اذنه فيما  
يظهر أي فلا يكون رجوعا مطلقا سواء كان الخلط به أجود أو أرد أو مسلما اه عش (قوله لا يقتضي  
ملك الخلط الخ) أي كان خلط ملك الموصي من غير استيلاء الخلط حتى يكون غاصبا اه سم عبارة عش  
أي بان كان الخلط غير غاصب وكان غاصبا لو خلط مال الموصي به الا (قوله ولا تسر كته) كلف على  
ملك الخلط الخ قال السيد كان خلط الأجنبي ملكه بالموصي من غير استيلاء عليه اه (قوله أو وارثه)  
يعلم إذا ما طلاهها فلا احتيط فمصارها شرط لتحقيق المناقضة أي بان يسلم رجوعه عن الأولى كذا أو بعضا  
وقد يفرض فمصارها بالمتن المستحق فمصاره وتعلق حق الثاني في الجملة استعمله لانه يلزم حرمان مطلقا  
وأما غلط السبق وأسد فلم يثبت له زيادة الاحتمال مع عدم لزوم حرمان مطلقا لخصم له بكل حال  
(قوله على الاوجه) كذا شرح مر (قوله من) أي من الخلط (قوله على الاوجه) كذا مر (قوله  
لو صدر خلط ولومن غير الغالب) أي قوله فملكها الغالب هذا الصنيع يقتضي ملك الغالب بكون كل  
الخلط من غيره فراجع (قوله لا يقتضي ملك الخلط الخ) أي كان خلط ملك الموصي من غير نظر لانه الخلط

أو غيره أجود أو أرد أو مسلما كان أهلا لملكه الغالب وكذا الوصية من اثنين شيئين وخلطهما كذلك فملكهما أيضا بخلاف خلط  
متماتين بغير تفاديه بصرهما بشر كين اه وحيث قد بين فرض ما هنا في خلط لا يقتضي ملك الخلط الجاهل والابطل والوصي لا تسر كته  
والابطل في نصه لا ستر كته ورج نصف الموصي عن ملك الموصي أو الوارث في ملكه الخلط

وفرع شغلنا حيث الله على عدم الرجوع ان الزيادة الحاصلة بالمرة في غير موضع قد تدخل في الوصية ونفسه نظر لما تقرر وانما الحط ان كان يفعل الموصي او ما ذكروه او اجنبي ومالك بطلت (٨٠) أولا بفعل احد او اجنبي ولم يملك ولا شارك فكيف تلك الوصية له صفة تشتمل الموصي

فبغير نظر لان الحط ان وقع قبل موت الموصي فلا ملك الاوارث حيث دخل في تصور روج عن ملكه الملك الحط وان وقع به فالورث وقبل الموصي له تبين ان الملك من حين الموت لا الاوارث وان روج انما هو عن ملك الموصي له اي يدخل في ملك من ملك الحط بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصور الرجوع عن ملك الاوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور في حياة الموصي فلا يناسب الحمل على ما بعد الموت (قوله وفرع شغلنا على عدم الرجوع) اي فيما اذا دخلها في غير او اختلطت بنفسها ولو باجود (قوله وفرع شغلنا على عدم الرجوع في الوصية) ووجه بان الحط حيث لم يملكه الحط انما يصير المختلطان مشتركين كما علم من كلامهم المذكور ونختص فيصير الموصي له شريكاً في ملك الحط بالاجزاء سواء اوارث وغيره فيقتسمانه سواء استمر باقي الجوده أم لا انه نهاية واقفه ثم عبارة عرش قوله شر يكالملك الحط بالاجزاء سواء اوارث وغيره فيقتسمانه انما لا غير الموصي والملك الوصية وكل الظاهر ان ملك الحط لا لان الفرض انما اختلطت بنفسها أو كان الحط من غير الموصي وبأدونه وقوله بالاجزاء سواء اوارث أي خلا فلا ينحصر حيث حال يطلن الوصية في النصف (قوله انما يفعل) اي كلام الشيخ (قوله الملك الجسد) أقول كلامه جرحه الله لا يتناول في خفاء والظاهر ان يقال كقولهم قياس نظائر ان الوصية على الموصي له ما بين فتي الموصي به في حطاً بالاجزاء وغيره فخطوب بهذا وقيل ما ذكرناه فيجب للموصي له على مالك الذي لو خطا بالوصية به ما بين حاله من التغاير (قوله بين ما حصل له) الظاهر ان الضمير المجرور للموصي له فكان المناسب الاظهر له هنا ولا يضار فيما يأتي فقال (قوله من صيرة معينة) الى قوله ولو تلفت في النهاية والغنى (قوله من صيرة معينة) وان اوصى بمصاع من خطوب بنفسها ولم يعين المصاع فلا رخص الحط ويطعن بالورث ما شاع من خطبة الترخن قال من مالى حله الوارث فان وصفها وقال من خطتي الغناية قالوا صرعى فان يعل بخاطره بطلت الوصية (قوله ولو تلفت الاصاع الخ) ولو تلفت الاصاع صرعى لم ينعطم الظاهر لان اثره لا ينفك البعض اذا لم يكن رجوعاً عنه أو لم يوصى (قوله فهل يتعين الوصية الخ) قد يقال لا يحتتمل غير التعيين أخذنا الموصي باحد صيرته في الوارث الواحد انه يتعين كما تقدم ثم رأيت الشارح أشار الى ذلك بل قد قال ما هنا أولى بتعيين الباقي الوصية بما هنا (قوله صاع منها) أي المجهولة (قوله وعلى الاول) وهو التعيين مطلقاً (قوله الاقرب) صفة الاول (قوله ثم) أي في البيع (قوله أو وعد منها) لعل الاول العطف بالواو وقد كبر الضمير (قوله وهنا) أي في الوصية (قوله فصحها) أي الوصية وقوله منها أي الصيرة (قول المتن وطعن خطبة الخ) وكذا احضان بعض الضمير ليعترض ويخسده (قوله من خطبة معينة) الى قوله ويؤخذ من في النهاية الاقوله وقد راعى الى قوله والحاصل وقوله فان كانت الوصية الى ولو اوصى له من (قول المتن وبقرها) بجميع خطبة أي من خطبتي م او كذا يقدر في بقية الخطوبات (قوله وطعن الخ) الى قوله بخلافه فيما مر في الغنى ان وقع قبل موت الموصي فلا ملك الاوارث حيث دخل في تصور روج عن ملكه الملك الحط وان وقع به بعد الموت وقبل الموصي له تبين ان الملك من حين الموت لا الاوارث وان روج انما هو عن ملك الموصي له اي يدخل في ملك من ملك الحط بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصور الرجوع عن ملك الاوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور في حياة الموصي فلا يناسب الحمل على ما بعد الموت (قوله وفرع شغلنا على عدم الرجوع في الوصية) ووجه بان الحط حيث لم يملكه الحط انما يصير المختلطان مشتركين كما علم من كلامهم المذكور ونختص فيصير الموصي له شريكاً في ملك الحط بالاجزاء سواء اوارث وغيره فيقتسمانه سواء استمر باقي الجوده أم لا ثم اشرح (قوله فهل يتعين الوصية الخ) قد يقال لا يحتتمل غير التعيين أخذنا الموصي باحد صيرته في الوارث الواحد انه يتعين كما تقدم ثم رأيت الشارح

ولا يثبت ما ذكروه في ظاهره  
يصل على ما ذكروه في ظاهره  
بذلك الحط والوصية  
الجيد الحط والتفاوت بين  
ما حصل به بقدر خطا غير  
الجيد ويحصل للموصي  
له بقدر خطا الجيد (ولو  
اوصى بمصاع من صيرة  
منه شغلنا خطبا) هو اوصى  
ذاته (باجود منها) خطبا  
تكن معاً التميز (فرجوع)  
لانه احب الحط زادة  
لم يرض بتسليمه ولا تكن  
بدونها (او ما هنا فلا) قطعاً  
لانه لم يحدث تغير الا في فرق  
بين الثلثين (وكذا باقياً)  
الاصح قياساً على تعيب  
الموصي به أو اتلاف بعضه  
ولو تلفت الاصاع فهل يتعين  
الوصية بغيرها أم لا  
أو يفرق كمال البيع بين  
المعومة فينزل على الاشاعة  
والجوهرة فاذن في ماع منها  
تعيين الوصية كل محتمل  
وعلى الاول الاقرب ما يفرق  
بان الملك ثم قال ان خالصه  
نظراً فيه بين تفرقه على  
المتبادر من الاشاعة أو  
عدمها وهناك في الابعاد  
الموت والقبول ولا يرى  
هل تلك المعينة تبقى عنه  
أولا فصحها في ماع من  
الوجود منها عند الموت ولو  
نظر للمعومة السبعين  
وغيره لان الوصية لتصلح  
و بر والمقصود تبينها







وأما في غير ذلك فلا يتضمن ما يحتاجه المشركون في الوصيتين فعمل فيها بما مروى في ذلك الموضع من أن أوصى لآسان بن عمرو ولا خير بعمله ولا خير بشده بل إن الذي في النصف نصف جميع المال في الثور والجل والدي الثلث ثلث جميعه في النصف من كل منهما ثلاثة أجزاء من أحد عشر كلام الوصيتين متضافتي جميع ما له ومنه الثور والجل وحسب ذلك الموصى به بالنصف (٨٣) من كل منهما ثلاثة أجزاء من أحد عشر

والثلث من اثنين من أحد عشر ولكل من الوصيين بالثور والجل ستة أجزاء أي لا تترك يدعي وصية كل ثلثها ونصفها وثمان من ستة تخفف من دهما عليها ثمن الجزء أحد عشر على قياس ما مر عن الضيق

**\*(فصل في الإيصاء)\*** وهو كالوصية لكنه يرجع لما مر في الوصية شرعا لأنك تصرف مضافا على المالكين فالفرق بينهما اصطلاح فقهي (رسن) لكل أحد (الإيصاء) غسل المعلن قول الله الوصاية لأنه بعد عن لفظ الوصية في بعضه عند المبدئي للفرق أكثر (بعضه الذين) الذي كثر كان كذا أو لا في حدود الكلام كالغصون وإذا ما الحقوق كالمعاري والودائع كانت ثابتة بغرض أو تشارك الوارثين ولم يرد عليها وجب أن يعلم ما غير وارث تثبت بقوله ولو وأسدنا طاهر العدة أو ردها لا نحوها من ضمان الوارثين وأما من أوصى بالثور والجل والدي الثلث ثلث جميعه في النصف من كل منهما ثلاثة أجزاء من أحد عشر ولكل من الوصيين بالثور والجل ستة أجزاء أي لا تترك يدعي وصية كل ثلثها ونصفها وثمان من ستة تخفف من دهما عليها ثمن الجزء أحد عشر على قياس ما مر عن الضيق

عشر ونوع العشرين على الثلاثين فحصل لبقية العين ثلث العشرين وثلث الثلث ثلثا فحصل على يدنا العين وعمر وقد مر على ما في يدنا الثلث وفي العكس يحصل يد ثلث العين ويحصل نصفها يد بقية الثلث (قوله) فعل فيها أي في الوصيتين الماريتين بقوله ولو أوصى لزيد بن علي (قوله) بان الذي النصف نصف جميع المال (الخ) أي على فرض سائر الورثة أو على معنى الوصية في نفسه لا مثل (قوله) في النصف (قوله) أي في الثور والجل (قوله) لان كمال (الخ) تعليل لقائتي (قوله) من كل منهما أي الثور والجل (قوله) على وصية (كل) أي من الثور والجل اه سم (قوله) وهما أي ثلث ونصف بكل من الثور والجل وقوله من ستة أي وهي قيمة الثور وقيمة الجبل والجل والجر ورجال من هاهنا على مذهب يوه وقوله خمسة عشر وهما وقوله فزدهما أي الثلث والنصف الذين هما نصفهما أي السنة

**\*(فصل في الإيصاء)\*** (قوله) في الإيصاء أي ما يتبع ذلك كصديق الوالي اه عش (قوله) وهو كالوصية أي قوله قال ولان يخاف في النهاية الآتية وكان سببا في جعل الوارثين في الوصية (قوله) (المس) أي من أوصى بالإيصاء اه عش (قوله) فالفرق بينهما أي الإيصاء والوصية (قوله) لانه أي الإيصاء (قوله) والاختلاف وقوله وأما الحقوق فعمل على قضاء العين وقوله والودائع عطف على العواري (قوله) ان كانت أي المقتل والحق وقد مر (قوله) ثابتة أي بها شهود (قوله) ولم يرد عليها (قوله) لان لا يلزم هذا مع قوله أو ردها لا المذكور في ذيل الوارثين بنفي إسقاطه (قوله) ولو وأسدنا طاهر العدة (قوله) لان لا يلزم قوله تثبت بقوله ولا يلزم إسقاطه اه سيدمر (قوله) وأما من أوصى (الخ) وواضح أيضا ان الذي إذا طالع يدنا على لا يتصرف قبل مجرده فورا اه سم (قوله) ان كان في البلد ومثل البلد ما مر بهما ما مرش إليه قوله نعم من باقهم (الخ) أو على كونه جعل يمكن الاتيان به بالخط أو الشاهد والعين وقوله من شئته أي ثبت الحق بخطه كمالا كذا اه عش صورة السيد مر قوله من شئته ينفق زاد من يعرف بخطه وقوله يشته كونه من باب الحذف والإصالة (قوله) من باقهم (قوله) لو قال بطل كان أو في ضمها يظهر الحق في اكتفاء به في القالب من الشقة اه سيدمر (قوله) وأما من أوصى (قوله) أي الوصاية اه وشدي (قوله) في غير وجهين أي مودعتا العبارة المذكورة أي معنيتها مقصود اه قال عش ومثل العين من في الترتيب خمسة كائنا عند قول المصنف لم يفرده (الخ) (قوله) وفي دفعها (الخ) أي العين المارة به إلى الوصية اه كردى (قوله) والوصية به العين جملة ما سيدمر وعش أي من ضمير دفعها (قوله) ودفعها (الخ) أي فلو تعلق يد منضمها لمقتضا لكن باق ان المقتضى باخذ الاقدام بخلاف ما جعته وهو قد يتحقق عدم الضمان الا ان قال لا يلزم من جواز الاقدام عدم الضمان لجواز ان تصرف مشروطا بسلامة العاقبة اه عش (قوله) وذلك (قوله) ان لا يلزم من جواز المثل والشرح جميعا اه كردى عبارة السيد مر قوله وذلك لان الوارث (الخ) الا لا في تركه وذلك فقدر اه أي ليعتق قوله لان لا يلزم من جواز (قوله) وانما صح (الخ) وقوله ولطالب الحق وقوله ليعتق الحق على قوله لان الوارث (الخ) فيكون فوائد محتملة فاعلم اه كردى (قوله) ولتنتج تحت يد الوصية (قوله) معتمد اه عش (قوله) لالحاكم (قوله) فلو ردها لا يطلب من الحاكم كماله من أوله فيمنظر اه عش (قوله) ولو غلب مستحقها (قوله) ثم تخمين ليس له الاضواء (قوله) أي بخلاف ما أوصى به تخمين ثم ثمانية مائة (قوله) على وصية (كل) أي من الثور والجل

**\*(فصل في الإيصاء)\*** (قوله) وأما من أوصى (الخ) وواضح أيضا ان الذي إذا طالع يدنا على لا يتصرف قبل مجرده فورا اه سم (قوله) ان كان في البلد ومثل البلد ما مر بهما ما مرش إليه قوله نعم من باقهم (الخ) أو على كونه جعل يمكن الاتيان به بالخط أو الشاهد والعين وقوله من شئته أي ثبت الحق بخطه كمالا كذا اه عش صورة السيد مر قوله من شئته ينفق زاد من يعرف بخطه وقوله يشته كونه من باب الحذف والإصالة (قوله) من باقهم (قوله) لو قال بطل كان أو في ضمها يظهر الحق في اكتفاء به في القالب من الشقة اه سيدمر (قوله) وأما من أوصى (قوله) أي الوصاية اه وشدي (قوله) في غير وجهين أي مودعتا العبارة المذكورة أي معنيتها مقصود اه قال عش ومثل العين من في الترتيب خمسة كائنا عند قول المصنف لم يفرده (الخ) (قوله) وفي دفعها (الخ) أي العين المارة به إلى الوصية اه كردى (قوله) والوصية به العين جملة ما سيدمر وعش أي من ضمير دفعها (قوله) ودفعها (الخ) أي فلو تعلق يد منضمها لمقتضا لكن باق ان المقتضى باخذ الاقدام بخلاف ما جعته وهو قد يتحقق عدم الضمان الا ان قال لا يلزم من جواز الاقدام عدم الضمان لجواز ان تصرف مشروطا بسلامة العاقبة اه عش (قوله) وذلك (قوله) ان لا يلزم من جواز المثل والشرح جميعا اه كردى عبارة السيد مر قوله وذلك لان الوارث (الخ) الا لا في تركه وذلك فقدر اه أي ليعتق قوله لان لا يلزم من جواز (قوله) وانما صح (الخ) وقوله ولطالب الحق وقوله ليعتق الحق على قوله لان الوارث (الخ) فيكون فوائد محتملة فاعلم اه كردى (قوله) ولتنتج تحت يد الوصية (قوله) معتمد اه عش (قوله) لالحاكم (قوله) فلو ردها لا يطلب من الحاكم كماله من أوله فيمنظر اه عش (قوله) ولو غلب مستحقها (قوله) ثم تخمين ليس له الاضواء (قوله) أي بخلاف ما أوصى به تخمين ثم ثمانية مائة (قوله) على وصية (كل) أي من الثور والجل

بالوحد مع انه وان انضم اليه غير محتمل عند بعض المذهب نظر الى براه حجة فكذلك الخط نظر الى ان من باقهم يتصرف من حيث يخط أو يقل الشاهد والعين ينفق انه لا يكتفي منه بذلك (وتنفسد الوصاية) ان أوصى بشئ وانما صح في نحو ودين في دفعها لا الوصية ثم ما عين وان كان مستحقها الاستقلال باخذها من الترتيب قبل أخذها من غير الترتيب كقولنا في دفعها العلم بضمها كاصح ما مر في الرد وذلك لان الوارث قد غلبها أو يلتزمها لا يطلب الوصية الوارث بنحو ردها ليرأى الترتيب تحت يد الوصية لالحاكم ولو غلب مستحقها

معر وض في غير موضع قوله والا تأتي فيه اختلاف كلاي بن الرقعة والسبكي كلاهما واضح اه سيدع قول  
 قضيه ذلك ان حق الوارث الغائب يسلم الموصي لا الحاكم وقد يدعى دخوله في كلام الشارح فليراجع (قوله)  
 وكذا لو تعذر قبول الموصي له (الح) اي يطالب الموصي بالوارث بالعين الموصي به ما عذرت قبول الموصي له بخبر  
 غيبته واخذها الموصي ليعفظها الى حضور الموصي له فان قبل سلمه وان رد دفعه الموارث اه ع (قوله)  
 على ما عساه من الرقعة بمعتمد اه ع (قوله ومعنى قوله) اي السبكي (قوله فكان له) اي الوارث دخل  
 فيمن تبق الخ وهل يجب النفقة منذ لا تظهر على الوارث او لا وعلى وجوبها على مهل يرجع به على الموصي  
 له اذا قبل لتبين انه اتفق على ملكه غيره او لا فيه نظروا ولا يدان ان يمكن من دفع الامر الى الحاكم ولم يفعل  
 لارجوع له لتعديره به لم طلب القبول من الموصي له ليعلم حاله هل يقبل أم لا اه ع (قوله) أقول تقدم في المتن  
 ويطالب الموصي له بالنفقة ان توقف في قبوله ورد وقال الشارح في شرحه والكلام في المطالبات لا امانا بالنسبة  
 لا استقرار فهي على الموصي له ان قبل والافعل الوارث اه تقتضي كلام المصنف ان ذكره انه لا يجب  
 النفقة منذ الاظهار على الوارث ومقتضى كلام الشارح المذكور ان الوارث لو انفق فيها يرجع به على  
 الموصي له اذا قبل الوصية ولم دفع الامر الى الحاكم معطافا فليراجع (قوله ولو اخرج الموصي الخ) قضية  
 التثنية بالوصي ان غيره اذا اخرج من ماله لم يرجع له ليرجع لغيره ان اخذ بدل ما صرف من التركة كان وارثا  
 فطريق من اراد التصرف في تركته ما يتولاوه ما به ان يستأذن الحاكم فقبضه فانه يقع كثيرا اه ع  
 (قوله) الا ان اذنت له الحاكم (الح) مرجع هذا المصنف ان اذن الحاكم بكيفية في الرجوع اذا صرف من ماله  
 وان كل في التركة ما يصير الموصي له في ماله انما يصير له في ماله انما يصير له في ماله انما يصير له في ماله  
 اذ هو على هذا الوجه ليس على في ماله النظائر ويصرح به ما سبق في قبض الموصي به بعض التركة  
 واخرج كنف من ضمن ان اذن الحاكم انما يصير عند التعذر قال عقبه فليراجع ما تقدم واخذوا الى اوداه  
 واعتقر كلاهما ظاهر ولا يكون نظيره الا ان ما اوداه فمما ذكر اه رشدي (قوله فاشهد بنيننا لرجوع)  
 ظاهر وان كان في ذلك وفي ركنين هو محجور وعابه بسبب أو جنون أو سفاهة اه ع (قوله) يسبغ بعض التركة  
 ظاهر وان كان غير معين بان قال يعرج بعض ركني ركنين في ماله فليراجع اه رشدي (قوله) او اخرج كنفه  
 أي مثلا (قوله) فاقترض الموصي درهم الخ) ظاهر ولو كان وارثا لم يكن الفرق بين هذا وما قبلها بانه خلفا لمن  
 لكن عن عاقلته خصوصها كان ذلك كدم لو قال اعطوا زيدا كذا من درهم مثلا ففعلنا على الموصي  
 حيث خالف فرض الموصي فازم بقضاء الدين من ماله ولو اخرجنا بخلاف ذلك فانه لما ربح له فيها جهة كان  
 الامر اوسع فوسع للوارث ليعلم مقام مورثه في الجمله اه ع وهذا كالمصرح في اعتبار التعيين ولعله ليس  
 بقيد كما يشر الى قوله نفقا على محض خالف الخ ومال الدين رشدي يخرجه عن اعتبار اسم من العباد ولو قال  
 اسجل كنف من هذه الدراهم فله الشراء بعينها وفي نسخة يقتضي مهال الوصية يتجهز ولم يبين ما لا فلا زاد  
 الوارث به من نفسه على الموصي اه (قوله) امتنع عليه البيع الخ) هل ياتى بما ذكر في مال الوصية يتجهز  
 الخ لا يتجهز فيه بل يتجهز فوراً (قوله) والاولى) ظاهره وان وجد وارثا لكن قول الباب الا ترى  
 مطالبنا لزمنا الفعل يدل على ان للوارث في الصرف عاقلته العاقل ولو قال اسجل كنف من هذه الدراهم  
 فله الشراء بعينها وفي نسخة يقتضي منها ولو اوصى يتجهز به من ماله لا زاد الوارث منه من نفسه لم يتعنه  
 الموصي وان اراد بيع بعض ذلك واراد الموصي ان يتعاطا فاجبا حق وجها ان يتعاطا فله في نفسه ما  
 حق هل يشك على كل قوله الموصي به الذي يرتفع في الوصية مطالبنا لزمنا الفعل بل وباطننا للسر  
 ليعمل فان ما عدا ما راجع طالع فان غلبوا اتجهز ما راجع للقاضي لا فانه في ماله انتهى فانه اذا وجب المراجعة  
 فكيف يمكن من البيع مع منازعة عين يجب مراجعتها يكون الحق الا ان يستثنى هذا أو يكون ذلك  
 على الوجه الاسترخاء لوجه ان يجاب بانه انما وجب مراجعته لاحتمال ان يرد ما سأل التركة  
 والصرف من ماله وعند ارادة بيع البعض فذلك اندفع هذا الاحتمال بخلاف الاختلاف في الاصح منها

وكذا لو تعذر قبول الموصي  
 له ما على ما عساه من الرقعة  
 وقال السبكي هل قبل القبول  
 ملك الوارث فله الامتناع  
 من دفعه الموصي في اخذها  
 الحاكم الى ان يستقر  
 امرها ومعنى قوله ما كان  
 للوارث اي بغرض عدم  
 القبول فكان له دخيل  
 في من تبق تحت يد الذي  
 يتجهز به اذا اوصى للقراء  
 مثلا انه ان عين الملك وصبا  
 لم يكن للقاضي دخل في ماله  
 من حيث المطالبة بالحساب  
 ومنع اعطاه من لا يستحق  
 والاولى التصرف هو اذنا به  
 ولو اخرج الموصي الوصية  
 من ماله لم يرجع في التركة  
 وجب ان كان وارثا ولا خلاف  
 أي الا ان اذنت له الحاكم أو  
 جاء وقت الصرف الذي  
 عينه الميت وقد اختلفا حكم  
 ولم يتيسر بيع التركة  
 فاشهد بنيننا لرجوع كلاهما  
 قياس فظاهر وصياني ما  
 يؤيد ولو اوصى ببيع بعض  
 التركة واخرج كنف من  
 ضمنها فاقترض الموصي درهم  
 وصرفها فيه امتنع عليه  
 البيع وزعموا فانه الدين  
 من ماله ويحمله فيما يظهر  
 حيث لم يضطر الى الصرف  
 من ماله

والا كان لم يجد شتر بار جرم ان اذنه حاكم او فقدوا وشهد ريشة الرجوع فظهر باقر ورواؤرض يشهد الذين من عين بشع و يشاهد به  
 وهي تساو به او تزيد وقيل الرواية بالانذكار هو ظاهر اومن ثمة تباين فليس هو وثمنا كما هو منه يؤخذ انه لا يلزم استثنائهم فيها بخلاف  
 ما ذالم ايعين لا ينصرف حتى يستأنهم لان ائمه لهم فان غاوا استأنهم الحاكم ويحتج بهنا ذمت فخر مالى عليل من الذين للفقراء فكون  
 وصبا وراى خالو كلة ما صرح به وكان سبب اغتوا اتحاد القاض والقض هنا تقدير ان الفقراء وكلاؤا كئذ ان المعلنين وكلاؤا في اذن  
 الاجير المستأجر في الامارة وقد يقال لا يحتاج لهذا التقدير هنا بل فيه الملو فمعن (٨٥) استيلاء مختصا بالقاض بالقبض من ثمة انما يستولون

كان هو القاض لان الغالب  
 في القضا نحوهم هو الجماعة  
 لاسيما في الصدقات وقد  
 قال الاذرى عن قضاؤه  
 وهم احسن حال من بعدهم  
 انهم كقري عبد الاسلام  
 والعشيرة من نحو موسى  
 وقيل وكل وعمل قراض  
 انما يسلمه الذين حتى تثبت  
 ولا يشع عند القاضي قال  
 القاضي ابو الطيب هو قال  
 منع ثلثي حصة من يجر  
 له الاختلاف اى وان  
 نص له صلى ذلك لاتحاد  
 القاض والقاض قال  
 الجارح رحمه الله ولا يلزم  
 تقبل شهادته اى الا ان  
 ينصر له عليه المستقل اذ  
 لاتحاد ولا تمت جثته فقال  
 ولا يلزم تخاف من اى ولم  
 يوجد بشرط الاعطاء  
 والافلا وجه لنم اعطائه  
 ولو خوف فانه قال ولا يلزم  
 يستعمله وكان مراد ما نه  
 غير صالح فقطعتا لئلا يقع  
 حتى يبق صالحا لوفيه فهو  
 مانبه وهو انه لو وجد فيه  
 شرط الاعطاء لم يطلعا او  
 عدمه لم يجر مطلقا والنظر  
 في امر الاطفال والجهانين

ولم يعين مالا وليس في التركة نقد صرف فيه اولاد ونساء ما هنا الاول غير اجمع **(قوله كان لم يجد شتر بار)** اى  
 اوشف تغير المثل او اشتغل بالبيع اه عش **(قوله بشع و يشاهد به)** اى الذين **(قوله وقيل الرواية بالانذكار)**  
 ينبغي ان يتامل فيه فانه في التوبة يعرض عن الدين بغير جنسه لا بد من مسبقته من الطرفين كاهو ظاهر فان كان  
 المراد بالقول ما ذكر فلا وجه لتخصيصه بالانذكار وان كان قولا آخر فوجه الاحتجاج الى الانتهاء بانى  
 ضمن معاوضة فليست اهل اه حيدغر وهو وجه **(قوله لا ينصرف حتى يستأنهم الخ)** ومنه مالم يقبل  
 الموصى له الدين انى اوصى به في نفسه اه عش **(قوله وكان سببا اغتوا الخ)** لا يقال اغتوا واذن  
 توسيعا في حصول الثواب وان كان خلاف القياس كما بالغوه هناك مسائل عديدة فلك اه سديغر **(قوله)**  
 استيلاء مختصا بالقاض الخ) فثبت انه لو امان قاضى ذلك البلد لا يصح ما ذكره ان كلامهم باطلا فصادف بذلك  
 اه سديغر وقد يجب ان المحرط في التعليل الشن والغالب كما اشار اليه الشارح **(قوله لم يجره الخ)** اى وله  
 الصرف في شانه وغلظه انه لا فرق في ذلك بين الغنى والفقير والمسلم والكافر ولو اوتى الموصى وغيره ولا يسه  
 ان يدفع من شانه ولو اتى الموصى كما مر ومنه اى الموصى المطلق الوكيل بالصدقة وطرقه بقا بقوله اى  
 للموكل عين لما اخذوه غيره ويدفعه اه عش **(قوله اى وان نص الخ)** محل تامل ولم يغفر كما يغفر  
 في مامرا نفاسا على التوجه الى فان الذى يفهم من سياق كلامهم هناك وجه المنع التهمة لا غير هو  
 منتهى ما لا يعين من سماع تعيين المقتار اه سديغر **(قوله ذى)** اى الاختلاف اه عش **(قوله)**  
 عليه اى الاختلاف لا تقبل شهادته الخ **(قوله المستقل)** بخلاف انها به مستقبل باليه قال عش اى يقدر  
 مستقل اه **(قوله قال)** اى الدار **(قوله ولو خوف فانه)** اى ولو كان الاعطاء خوفا منه **(قوله وهو)** اى  
 نحو ما قبله وقوله مطلقا اى بقصد صلاحه ولا **(قوله او عدمه)** الاول لا ينصر والا **(قوله والجهانين)** الى المتن  
 الغنى والى قوله واخذ منه ابن الرقى النهاية **(قوله ولو مستقلا)** اى بان كان الاصل في حق الجمل فقط  
 كرى وعش **(قوله وبخل)** في الاصل لا ولد **(قوله يتعامل الاوجه)** فعمل جهة الاصل على الجمل الغير  
 الموجود عند الاصل تبعا اه سم **(قوله وجوبه في امره)** والاعطال الخ اذ لم يكن لهم جد اهل لولاه اه  
 معنى **(قوله انه يلزمه)** اى على الاباه اى الاصل **(قوله حفظ ما لهم)** اى الموجودات الالهيم يعطى من  
 العرق وما يولد الالهيم به بعده هو اه عش **(قوله تعدين)** هل الحكم كذلك وان كل بسعة اوصى  
 أحد هذين او وجه في غير ذلك اخذا ما صرف الوصية بلفظ ادفعوا هذا للاحدين ولعل الثاني اقرب ثم  
 رأيت قولهم الاتى في قوله الوصية اوصى عنى بركتى اى من شتانه يصع بوصى عنه وهو صرح بجهة  
 مانع فيه الاولى اه سديغر **(قوله ولارد)** اى من حيث جعل ابنه وصيا قبل البلوغ اه سم عبارة  
 الرشدى اى لارد على التكليف وجوب وده ظاهر خلافا لما فى حاشية الشيخ عش وهو انه  
 جعل انوصيا قبل التكليف ثم انما يظهر لو رددوا كان المبررة بالتكليف عند الوصية متلكن سبب ان  
 الشرط انما يصير عند الموت حيث غاوى ووديعته لان الموصى لا يعلم وقت موته ولو اهل ابنه عنده يكون  
 انتهى **(قوله يتعامل الاوجه)** فعمل جهة الاصل على الجمل الغير الموجود عند الاصل تبعا **(قوله ولارد)**

والسفه وكذا الجمل الموجود عند الاصل ولو مستقلا كاتقضاء كلام جمع متقدمه وسكت عليه جمع متأخرون وبخل من حدث بعد  
 الاصل على اولاده تبعا على الاولاد كاتى الوقت ويحت الاذرى وجوبه في امر نحو الاطفال الى تقصامون وجبه كذا اذا وجدوا بخل على  
 نفسه ان تركه يؤدى الى استيلاء غنا من قاض او غير على اموالهم في هذا اذهب الى الله يلزم سقوط ما لهم مما عطف عليه بعد موته كاتى حياته  
 واركانه اربعه موصى وموصى فى موصفة وشرط الوصى تعدينه وتكليف اى بلوغه وغل لان غير لايلى انصره فغيره اولى  
 وسيد كثر انه اوصى اطفالا حتى يتعلموا فانما ذباغ فهو الوصى جاز ولا مرد على هذا

فانما لا يفي الا بالاصح النجز وذلك لاصح ما قل (وحرره) كله ولولا اكد بر وسنوله فلا يصح ان في قوله العومى او لغيره وان اذن سيد لان  
 انما العومى انما يستدعى انما غلوه ليس من أهله وانما من ان لا يرضع من الاصل ان آخر نفس في عمل مدة لانكته التصرف فيها بالوصاية ولا ورع عليه  
 فان لم يشأ الا بالانابة لا ان عاجز وذلك (٨٦) لان الاعتناء يستدعى نظرا في النائب والرضاء المسموع (وعدالة) ولو ظهر انه فلا يرضع  
 من السيد الا بالانابة

الذكور وإن كانوا مسلمين أو غير مسلمين، بل إن الذي يقره منظر والفرق بين الأب والوصي ظاهر وذكر الإسلام بعد العدة أن الكافر قد يكون عدلاً في نفسه بل قد يفرض علم من العدالة أن يكون وتنتقل قوله (إن كان الأصغر جازاً ومسيحياً) أو نحوها كما هو ظاهر (إلى) كافر معصوم (ذي) أو معاهداً أو مستأنساً فيما يتعلق بأولاده الكفار بشرط كون الوصي عدلاً في نفسه كما يجوز أن يكون وبالأولاد، وتعرف عدالة المتبني أو المهرس العارف به بن أو بأسلام عاوفين وتحتاج تمام أو بشرط أيضاً أن لا يكون الوصي عدلاً المعصوم

عليه أي عداوتيه فاختار الأسنوي من عدم مقتوميه نصراني اليهودي وعكس من دونهم في تصور وقوع العداوة العقل والجنون من  
مفره وهو كون ولاية العداوة متجاوزة عن كون تصور به بان يكون عرف من المولى كرهته على وجب أو غيره على ان اشتراط العقل يقتضي عن  
اشتراط عدم عداوته نظير ما يأتي في النكاح المبرك كن ما أجبته عنه ثم لا يتأني هنا فانه غامض والعبر في عدم الشر وطوبى قتلوت  
لانه وقت الالتصاق على القبول فلا يضر فقهاده ولو عند الوصية وهل يحرم الايه (٨٧) لقوا فاسق عند هلال الظاهر استمرار قسمه

الموت فيكون متعاطيا

أي عداوتيه أي فلا تضر الدنية ولكن من المعلوم ان محله حيث لم تستلزم الدنية به فان انشكاكها عنها  
ناذر اذا الغالب على من هو في أسر العداوة انه يساه بجائس عدوه الدينوي ويسمى على اسماءه فيختصفت الجنوية  
أيضا وهذا لو استثنى من يدعو له على مكان حسنة لانه يختص منها فساد يشاء الذي هو أضر من افساد بناء  
اه سيدعبر (قوله فاختار الأسنوي منه) أي من اشتراط عدم العداوة (قوله العقل) يؤخذ منه ان محله  
الاستبعاد بالنسبة لغير المميز كالمظهر اه سيدعبر (قوله من مقتوميه) متعلق بالجنون والغير لال الموصولة  
(قوله بعد) تذييل في المعنى الجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فتستحيل لان الأصل والظاهر بقاؤها  
كذا إذا د. الفاضل المحشي وهو عبيد عن قول الشارح من سفره فان الظاهر ان هذا لا يتم تكن في حصة  
المحشي فان رأيت في أصل الشارح لمقتضاه اه سيدعبر وقد يذوق المحجب بان المشرى به حال التميز  
الى السواغ (قوله وكون ولما الخ) مبتدأ خبره ممنوع (قوله على ان اشتراط عدالته يعني الخ) ولو ألقى شرط  
العدالة عنه ما لم يطرق على الجمع بين معنى الشهادة اه سيدعبر (قوله وقت الموت) هل يعتمد في الفاسق  
اذا ناب عن مدة الاستبراء قبل الموت أو يكفي كونه عدلا عنه وان لم يرض المدة المذكورة في نظر والمشافه  
الآخر بقيا على عدم اشتراط ذلك في حق الولي اذا أراد ان يزوجه ولو لم يبعده لثوبه اه ش. أول وقد  
يفرق بين التصرف في المال وبغيره بل هو الظاهر فليراجع (قوله فكانه قال جعله موصلا) وقد يقال فرق  
بين ما لو قال أو وصيته اذ صار عدلا وبين ما اذا سقطه أو قصر على قوله أو وصيته لانه اذ صرح بقوله ان  
كان عدلا وقت الموت أو شعر ذلك ثم رد في حله فيحصل القاضي على الصحة عن وقت الموت بخلافه ولو  
سكت عنه فانه ظن من ايصانه حسن حاله وبما خفيته عند الموت على القاضي فيفتقر بتغيره بغيره لانه  
له فيسلمه الى المال على أن يثبت الوصية قبل الموت لانه على المنازعة بعد الموت بما أدى الى افساد التركة  
اه ع. ش (قوله وبأن ذلك) أي نظائره (قوله فيكون) أي الا بهاء (قوله لان الاعي) أي قوله وقد ع. بر  
واحد في المعنى والى قوله فان قلت يمكن في النهاية (قوله فيمن له اشارته فمعه) ظاهره وان خصص بفهمها  
القطر وتو يثبت تخصيصها بما اذ فهمها كل أحد لتكون صريحة اه ع. ش (قول المتن وأما الاطفال الخ)  
وهل الجدة كذلك ولو لم يجهل الاب فيسقط نظر والظاهر انها كذلك لانها أشق من الاجانب وظاهر كلام  
الروضة في باب الغرائض يشهد له اه ع. ش (قوله تخفى ما قاله) أي عند الموت (قوله لم يخفى لقولهم المستقيمة  
الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وأن لم يستثنى من هذه الشروط ان يدقق في تعاليل الجواب اه ع. ش  
(قوله من وجوده) أي الاستجماع للشرط (قوله مطلقا) أي بدون تقييد باستجماع الشروط (قوله على  
ان ذلك) أي انها أولى مطلقا (قوله لانها ان سقطت الشرط) أي عند الموت وقوله وبجست قوليه ان أراد  
وان لم يوص بها الاب فهو محرم عليه الاضطري الى الرجوع في المذهب وان أراد ابا موصيا بها فلا يتم  
الطابق فلهذا لم يحقق الاو به حيث مذ وهو تعيين المشقة في حق الاطفال (قوله وتزوجه لابل يطل الخ)

الحري الى حري (قوله بعد) تذييل في المعنى الجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فيستحيل لان الأصل  
والظاهر بقاؤها (قوله لم يخفى لقولهم المستقيمة الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وان لم يستثنى

الموصي وهو علمه بما عندنا وتعيين ان المراد ان كان عندنا انه الوصية عليه للشرط قالوا ان الوصي الهاد الاطفال فقلت لا فائدة  
لذلك لان مقتضى عدم الوصية لا الموت فقلت الأصل بقاها على علمه فان قلت يمكن تخصيص ما قاله بان الوصي الهاد لمقتضى استعمال الشرط  
عند الموت فقلت لو كان هذا هو المراد لم يخفى لقولهم المستقيمة للشرط عند الموت لانه وان لم ينص على ذلك لانه من وجوده فكان قضاء  
يقال انها أولى مطلقا ان استجمعت الشرط وعند الموت بقيت على وصيتها ولا اطلاق ان ذلك لو قبل لم يحسن أيضا لعدم وجوده وتحقيق  
الاول به حيث لا يمان استجمعت الشرط وجب ولو لم يمان الا لم يميز وتزوجه لابل يطل وصايتها





حذف ذلك يعني عنه قوله لا يترى بشرط بيان ما موسى فيه (ويشترط في الموصى في أمر الأطفال) والمجانين والسفهاء (مع هذا) المذكور من الحرية والتكليف وغيرهما من الأمور التي لا تكون له ولاية عليهم) يستدل من الشرع وهو الأدب وأجله السمع الشرطي وطول علا دون الألام وسائر الآداب الوصية والحاكم وفقهه منه أب وأجد نصيبا لحكم على ما لمن (٨٩) طرأسفه لأن وليه لأن الحاكم دونهما

ويحت الأذرى أنه لا يصح  
 الأصاء الفاسق فيما تركه  
 لو ضمن المال السلب ولايته  
 على وليه وهو معلوم من المتن  
 (وايس لموصى) فوكيل  
 الأفيما يجز عنه أو لا يتولاه  
 له على ما يرى في كل ولا  
 (أصاء) استقلا فلما  
 (فان أذن فب) من  
 الموصى وعينه له خصا أو  
 فوضه لمشيئة بان قاله  
 أوص بر كتي فلان أو من  
 شئت فان لم يقل بر كتي لم  
 يصح (بإرف الظهر) لأنه  
 استنبه فيه كالموكل بكل  
 بالاذن ثم ان قاله أوص  
 عني أو عني فواضع والا  
 وصى عن الموصى لأن  
 نفسه على الوجه (د)  
 لكون الوصية بكل من  
 معنيها السابقين تشمل  
 الجاهل والانتظر لجزائها  
 التوث والتعلق كما يأتي  
 فصل (لو قال أوصيت) لزيد  
 ثم بعده لم يرو أو (البل)  
 إلى بلوغ ابني أو قدم زيد  
 فاذ بلغ أو قدم فهو الموصى  
 (بإرف) خلافا وصيت البل  
 فاذم فتد أوصيت إلى  
 من أوصيت إليه أو فوصيت  
 وصي لأن الموصى إليه  
 مجهول من كل وجه ولو بلغ  
 الابن أو قدم زيدا فهل  
 فهل ينزل الال قبل

ذلكنا القائل اكن يلزم ما لو وقع في تكرار آخراذ الأولى من جوبات الثانية ٨٥ سديعرا أو قول بل الأولى  
 معلة تنحوله على الثانية بقاعدة التكرار الذي أفاضه القائل بأن على حاله (قوله وحذف الخ) لا يخفى ما فيه  
 على التنبه فان الآ في جمل وهذا مفصل والجمل لا يخفى عن المفصل كله وواضح فلا يستدل بما ذكر أو ل  
 الفصل لكان مقتضا ٨٥ سديعرا (قوله وحذف ذلك يعني الخ) الاغناء ليس عن الحذف بل عن الذكر  
 ٨٥ سم أي فكأن يعني أن زيدا فلما لا نه قبل قوله يعني ٨٥ وشدي (قوله والمجانين) الخ قوله ولو بلغ  
 الان في المعنى الآوله وغيره مما أشترنا باليه قوله ويحت الأذرى إلى المتن (قوله والسفهاء) أي الذين بلغوا  
 كذلك ٨٥ معنى (قوله مما أشترنا باليه) يعني بقوله مختار (قوله وان علا) أي الجدل (قوله ومنه) أي  
 القسم ٨٥ ع (قوله من المتن) أي من قوله ان يكون ولاية الخ ٨٥ ع (قوله أو لا يتولاه) الخ  
 أي لا يليق به فعله بنفسه ٨٥ نهاية (قول المتن فان أذن) بالبناء للمفعول تعطيناه زيدا (قوله الخ) أي  
 يشل بر كتي) ينبغي أو نحو قوله بر كتي كتي أمرا مطلقا ٨٥ سم (قوله فواضع) أي وصى في الأول  
 عن الموصى وفي الثاني من نفسه (قوله والا) أي بان أطلق ولم يقل عني ولا عني لكن بعد التأكيد باضافة  
 التركة إلى نفسه الذي بشرط العصة ٨٥ رشدي (قوله على الوجه) وقفا للمعنى وخلافا للنهاية (قوله  
 على الوجه) هذا مما سألوا في الروض وشرحه وهو الصواب بخلاف ما في الشارح أي النهاية ٨٥ رشدي  
 (قوله السابقين) أي في أول الباب بقوله فعلم اطلاق الوصية على التمتع والعهد ٨٥ كرى (قول المتن  
 جز) أي هذا الأصاء واقتصر فيه التوقيت في قوله إلى بلوغ ابني أو قدم زيد بدلالة عاقبة في قوله فاذ بلغ أو قدم  
 فهو الموصى ٨٥ معنى (قوله بخلاف أوصيت) إلى المتن في النهاية الآوله ولو بلغ الابن أي قبل (قوله  
 فاذم) بغض التاء وكذا في من أوصيت (قوله أو فوصيت الخ) عطفت على قوله فقد أوصيت الخ (قوله  
 لأن الموصى السجود من كل وجه) أي بان يبشر الأصاء فلا رد قوله لوصيه أوص بر كتي إلى من شئت  
 ٨٥ سديعرا (قوله ولو بلغ الابن الخ) ولو قال أوصيت لك سنة في قدوم ابني أن الابن قدم قبل مضي السنة  
 هل ينزل الموصى أي لم يقمطر والظاهر الأول لأن المعنى أوصيت لك سنة في قدوم ابني قبله فان تقدم فهو  
 الموصى فينزل بحضور الابن ويصرح له وإذا مضت السنة ولم يحضر الابن فينبغي أن يكون التصرف فيما  
 بعد السنة في قدوم الابن لعمام لأن السنة التي قدورها لها وصايتها لا تشمل ما زاد ٨٥ ع (قوله الذي رجه  
 الأذرى الخ) عبارة النهاية قالوا قربا تنقل الولاية لعمام لأنه جعلها مغيبة بذلك ٨٥ ع (قوله الذي رجه  
 كمال خيانتها مغيبة بذلك ٨٥ (قوله الثاني) أي الاستمرار وقد مر أن نفاذها في النهاية والمغنى ترجع الأول  
 أي الامتثال والامتثال لعمام (قوله بين الجاهل بالوصاية الخ) أي بعدم معيها إلى غير الأهل فينزل لوقوله  
 وبين غيره أي بين العاقل بذلك فلا ينزل ٨٥ كرى (قوله قيل كلنا الخ) القائل المنكث في النهاية  
 ووافق أي المنكث للمغنى (قوله وقد يجب بانهم جاهل ضحايا الخ) ان أرادوا المعنى بالانصرح في صفة  
 بالتوث والتعلق فجاهل ليس كذلك أو لم يصرح للموصى بوصفه بما قاله في لم يرد من معاصر حبه  
 وحذف ذلك يعني عنه (الاغناء ليس عن الحذف بل من الذكر (قوله فان لم يقل بر كتي) ينبغي أو نحو قوله  
 بر كتي كتي أمرا مطلقا (قوله ثم ان قاله أوص عني الخ) ان قاله ووص عني أو بر كتي أو نحوهما موصى  
 عنه شرح در (قوله فهل ينزل الأول الخ) اعتمد در الانزال (قوله وقد يجب بانهم جاهل ضحايا  
 الخ) ان أرادوا المعنى بالانصرح في صفة بالتوث والتعلق فجاهل ليس كذلك أو لم يصرح للموصى  
 بوصفه بما قاله في لم يرد من معاصر حبه الموصى بذلك أو لم يصرح فيه بالصنف بوصفه بما قاله في

الحاكم أو يستمر لأن لا اذا بلغ أو قدم أهلا فلا الذي رجه  
 الأذرى في بعض كتبه الثاني وله احتمالان يفرق بين الجاهل بالوصاية إلى غير الأهل وبين غير قيل كان ينبغي ناهي هذا عقب قوله الآ  
 ويجوز فيه التوث والتعلق فانه مثال له وقد يجب بانهم جاهل ضحايا قالوا آخر هذا إلى هذا

ويعاينهم فمر ذلك عليهم فاضل بينهما ليكون هذا مقدا للثمن وذلك مقدا للصرح وكون هذا مقدا للثمن فذلك لا يعترضه مثل انتهاج ولا يجوز (لا بد من نصب وصي) على الاولاد (والجدي صفة الولاية) عليهم حال الموت أي لا بعد تنصوبه اذا وجرى خلافا لجد حيث لا نزل ولا تامة الشرح كولاية التزويج (٩٠) أمالو وجد مال الايصاع من الشهد المولود فيعند تنصوبه كاجتهاد البلقين وجه الله لاسر

الوصي بذلك أو بالصرح فيه المصنف بوصفهم ما نفذ الا كما تدعى افراده فتأمل. سم ع ج اه رشدي  
**(قوله عاينهم)** على هذا التوهم مع التمثيل كان يقول كقوله كذا الابن أي سم **(قوله فذلك)** أي  
 لتثبيت التعليق وقوله عليهم أي الضمين اه كرشدي **(قوله وكون هذا مقدا للثمن)** يتأمل اه سم أي  
 أي اذا لا يفهم من اعتقادهم الضمني اذ الصريح **(قوله الاب)** أي قوله على ما نقلناه في المغني الاول وهبت  
 السكندر الخ وصرح والي قوله وقياس لمر في النهاية **(قوله على اولاده)** أي الصبيان والمجانين والسفهاء **(قوله)**  
**حالي الموت** تمت لصفة الولاية **(قوله أي لا يعتد بال)** أي بولائه لم يعلق ذلك لانه لم يتحقق فساد الوصية بل جواز  
 أن لا يكون صفة الولادة قبل الموت اه ع **(قوله تنصوبه)** أي الاب **(قوله خستند)** أي حين الموت **(قوله)**  
**للمر** أي شرح الذي **(قوله الشروط)** الخ خبران وهو قال في الشرط بحال الموت لكان اوضح **(قوله)**  
 وقال الزكشي ومحل المنع وهو كمال شئ هو الظاهر اه معني **(قوله آله)** أي آتلفه **(قوله على ممر)**  
 اه سم **(قوله فان لم يوص)** أي الاطفال والدون والوصايا يعني شئ منها **(قوله فاجلدا في الخ)** قد يفهم انه  
 لو أوصى لم يكن له رد فاعاد الدين ونحوه لكن كلام الروض وغيره صريح في أن العبد ليس له ان يرد ذلك اه سم  
**(قوله فاجلدا في)** يعني معنى الاستحقاق اه ع **(قوله على ما نقلناه)** عبارة النهاية والمغني كما قاله  
 البغوي وحري عليه ابن المقرئ اه **(قوله عاينهم)** أي بعبارة شعر الخ **(قوله أيضا)** أي كنفذ الوصايا  
**(قوله لو لم يوص)** عدم دوى الى قوله وقد وجه في المغني الاول وهبت كذلك **(قوله وتوفى نكاح السفينة)**  
 أي البالغ كذلك اه معني **(قوله ويسته)** أي الولي **(قوله أي الايصاع)** أي اجاب الايصاع ناطق اه  
 معني **(قوله كما يامسه)** أي كما فهم بعضهم من رجوع الضمير الى الموصي اه رشدي **(قوله كما يكتك)**  
 معاني في أي امر اولادى أو جعلت وصا اه معني **(قوله وتامس ممر)** أي في الوصية وقوله لا أمرا طفا إلى أي  
 أو في قضاء ديني أو نحو اه ع **(قوله بقياس ما وليك الخ)** قال في النهاية فهو ولي وليك كذا بعد موتي  
 صريح خلافا للاذرع حيث بحث أنه كناية لانه أثر في الجسد ولو لم يمتلأ من اذنه من الغنا في النقل  
 حيث نقل عن الاذرع أنه كناية واختار انه صريح وجهه بما أفاضه الشارح الى قوله ويكتك إشارة  
 الاوصاف ولعل الناصح حرف الاذرع عن الشيخ اه سدد وفي الرشدي ما وافقه **(قوله وهو ممر)**  
 شئنا استظهر ما معني **(قوله انه ممر)** معني اعتمد النهاية كما مر نقار **(قوله وقد وجه)** أي كون وليك  
 صريحا وكذا خبره بروي مما لا يخفى **(قوله الصريح)** بالجر وصف لقوله فوفيت له الوصية ومن وكلت أي  
 بالمرق كلاما فلما تعلق بالمرق اه رشدي **(قوله بالامانة)** أي العظمى اه ع **(قوله لو اوصد)** كقوله  
 بالامانة متعلق بالوصية وقوله بعدم تعلق بالامانة **(قوله وظاهره)** أي ما يأتي من الخ مختصرا أي الوصية

افردا فقامت **(قوله عاينهم الخ)** هذا التوهم مع التمثيل كان يقول كقوله كذا الابن **(قوله وكون)**  
 هذا مقدا للثمن يتأمل **(قوله ومحل المنع)** اعتمد مر **(قوله ما على الدون الخ)** مقابل على الاولاد  
**(قوله فان لم يوص لم يوص)** هذا قد يفسر لم يكن له رد فاعاد الدين ونحوه لكن قول الروض  
 كثير والنصوص الغضاه الذين يطلب الوصية فمقتضاها ما وسلم كذا في التبع في الدين قال في شرحه مقتضاها  
 الدين فاض الوصايا كما صرح به الاصل انتهى صريح في خلاصان للجد وان يقول لهم فاجلدا في الخ ينبغي ان الجد  
 من حيث الجواز مثال كايضه التعبير بالو وثني هذه العبارة كأنهم ما فهم ان الوصية لا يسمع لو اوصاه الدين ونحوه  
 فليراجع **(قوله لكن ظاهره)** كلام الاذرع انه صريح معني اه ع

الوصي لا يعني بذق العارض النسبوصي توفى نكاح السفينة على اذن الولي ومنه الوصي (ولغته) أي الايصاع كما يامسه وليت  
 أي وصيته (أوصيت اليك ان فوفيت اليك) (ونحوها) كالتكسائي وقياس ما مر استبرأ بعد موتي فمعاذا أو وصيت بنفاهن أو كتلتك  
 بعد موتي أي أمرا طفاي كانه لا يصح ثوبه معي يكون كناية في غير موصاهن أو وليك كذلك ومار عهده شئنا لكن ظاهره كلام الاذرع  
 انه صريح ما فوفيت له بالو فوفيت اليك الصريح من كتلتك يؤيد ما يأتي من حيث الوصية بالامانة ما وجد بعد موتي وظاهره

صحتها بلحقا أو صحت وفوضت وإذا ثبت ذلك في غرض ثبت في أوله وليس هذا من قاعدة ما كان ضرر بما في يده لا لأنا جردنا الوصية  
بالإمامة لكن الباب واحدنا كما من بجهانك يكون من بجهانك عكسه غاية الأمر أن الموصي فيه ما لا يتغير وهذا لا يؤيد تركه في إشارة  
الأخرى المفهمة وكما ثبت وكذا الناطق إذا سكت وأما رأسه أن تم وقد قرئ عليه كتاب الوصية ولا يكتفي من غير أن يقرر أن الموصي له أن يرضى بغير  
صحة الوصية (ويعجز فيه التوضيح) كوصية اليأس نسوا أم قال بعد ما وصي فلان أم لا قال بلوغ غايته (والتعليق) كذا ثبت وإذا مات  
وصي فقد أوصيت إليه (كلمة) ويشترط بيان ما وصي فيه) وكونه نصرا فالإمامة (٩١) كوصية اليأس فصاره دوني أو في التصرف

في أمر أطفالي أو في رداي  
أو داني أو في نفسه  
وصايا فان جمع السك  
ثبت أنه أخصصه ما حداهم  
بما أوردوه ولو أطلق كوصية  
اليأس أم في أو تركي أو  
في أمر أطفالي ولم يذكر  
التصرف صرح ونظران  
الأول عام ويصرف بين الأول  
وفساد نظيره السابق في  
الوكالة بان ذلك لو صرح خلق  
الكل به ضرر ولا يستلزم  
كسقي وفوض وطلاق  
بضارعهما التقيد بمرقه  
بالصلته على الغير القاي  
لم يرد في خلاصه لو طلق  
وصيها ثم أوصى لآخر  
في معين فالقياس أن ذلك  
يصير عز لا لا ولا عسبه  
فيصرف في الثاني فيما بين  
له ويحق الأول على ما عاده  
فان وصي لثان في موصي  
به لا لا ولا ولم يشتر  
شأنه ولو وجب اجتماعهما  
لأنه لا يجوز الجمع في  
الثاني أنه لا يفتقر إلى التصرف  
في ماله العرف في الأول  
أن قول القاضى وليس لك  
مال فلان العطف فقط وصي

بالإمامة (قوله وفوضت) أو الواعين أو (قوله وإذا ثبت ذلك) أي صحة الوصية بالإمامة (قوله وليس هذا) أي  
ولست رد له لسل شيخ الإسلام على كتابه وليست عبارة المصنف وهل تنعقد الوصية بلفظ الولاية كقولك بعد  
موتي كما تنعقد بوصية البلوغ جهن في الشرح والروضة بل لا تجوز جرح الآخر في منها الاعتقاد والظاهر كما  
قوله شخصاته كناية له نصريح في يده ولم يحدد ذاتي، وضوعها (قوله كن اليأس) أي باب الوصية بالإمامة  
وفيهها (قوله فان كان ضرر بجهانك) أي في الوصية بالإمامة كقولك وقوله هنا أي في الوصية بغير الإمامة  
(قوله ويكتفي إشارة الآخرين) أي قوله و يفرق في المقتضى قوله ومرالى المتن وقوله سوا على وألى بلوغ غايته  
قوله فان والفقير في النهاية الأدهن وقوله ولو أطلق وصيها على واليعتد وقوله نعم إلى الخلفي (قوله المهمة)  
هل يأتي فيه ما قد مضى عن عيش في شاستشرع ولا يضر العمى لكن قوله وكما ترجع إلى طلاق لأن الكتابة  
كنية مطلقا (قوله إذا سكت الخ) عبارة النهاية والمفنى ويقطع أي الآخرين ناطق اعتقل لسانه  
وأشار بالوصية رأسه أن لم يقرأه كالم اليأس بجزءه اه وعبارة الرض تصح بالإشارة المفهمة من العاشر  
عن الناطق قال في شرحه كالآخرين دون القادر عليه اه سدر (قوله وألى بلوغ الخ) عطف على ست (قوله كالم) أي يقول  
المتن لو قال أوصيت اليأس بلوغ غايته الخ (قوله ولو أطلق الخ) عبارة المقتضى ولو اقتصر على قوله أوصيت اليأس  
أو أفتك مقتضى في أمر أطفالي ولم يذكر التصرف كانه التصرف في المال وحفظه اعتمادا على العرف اه  
(قوله ويظهر أن الأول) أي قوله أوصيت اليأس أم في أو تركي (قوله بين الأول) أي في أمرى (قوله به)  
أي الظاهر والجواب على بطي (قوله لا يتحدد تصرف الخ) فدية الوكيل يلزمه أيضا غاية المصلحة لا لأن  
في خلاصه اه سم (قوله لانه) أي اليأس (قوله فالقياس أن ذلك الخ) فدية القياس ما في الوصية بجهة  
سالم ثم يجعلها أن يشرك بينهما في المعين ويقتصر الأول على عاده اه سدر أو قول وسفر الشارع بينهما  
في شرح ولو أوصى لثنتين (قوله في موصي به الخ) عموما أو خصوصا أو إطلاقا أو تقييدا (قوله ولم يضره)  
أي وان تعرض الأول ولكن جوعا عنه كما ساقى شرح ولو أوصى لثنتين اه كردي (قوله والمعتد الخ)  
عطف على قوله ويظهر أن الأول الخ (قوله في الثاني) وهو قوله وفي أمر أطفالي سم وعش (قوله ان  
نظر وماه الخ) أي إذا لم يبين ذلك وصا (قوله لقاضى للدهاء) أي لا لقاضى بلده أي الموصي (قوله أهل  
بلده) أي المال (قوله على أنه) أي أمرا أو الفراض (قوله لبلد المال) كذا في أصله بخطه والمراد واضح  
أي لقاضى بلده المال اه سدر عبارة النهاية لقاضى بلده المال لا المال اه أي فيصرف فيه بالخطا وغيره  
فخالفه على المحجور عيش (قول المتن فان اقتصر الخ) أي لم يبين الموصي فيه (قوله ولا رغبه) أي فيما  
قاله (قوله وفيه نظر) أي في النزاع وكذا من يرضى بدم (قوله وخرم الزبلى) عطف على قول البيهقيين (قوله  
قوله وكذا الناطق إذا سكت) عبارة الرض وتصح بالإشارة المفهمة من العاشر عن النطق قال في شرحه  
كالآخرين دون القادر عليه (قوله بخلافه هذا) فدية القول كليل يلزمه أيضا غاية المصلحة  
لا لأن في خلاصه (قوله والمعتد في الثاني) أي وهو قوله وفي أمر أطفالي

أما جرح بيان أن قاضى بلده المال فيصرف فيه بالحفظ ويحجوز قاضى بلده المحجور ويصرف فيه بالبيع وغيره نعم بحث بعضهم أن نظره وصاياه  
لقاضى للدهاء أخذ باسم أول الفراض من أن من ماله بلا ولو اختص بماله أهل بلده وفيه نظر ولا شاهد له في هذا على أنه ضعيف فالقاي  
يقسمه بالقتضاء كلامهم في جرحه لبلد المال وصاياه جواز النقل في الوصية فليست كالم ككتفى بعينه بلده المال (فان اقتصر على أوصيت  
اليأس لقا) كقولك ولانه لا عرف بعمل عليه كالمه وراز ع فيه استكره جماعته بان العرف يقتضى أنه يشبه جميع تصرفات اه وفيه  
نظر بل الحق ما قاله وما قاله غير مطرد فلا يعمل عليه وان قال الزركشي يؤيد قول البيهقيين أن حذف الممول يؤيد بالتعميم وجزم الزبلى  
بصحة قلان وصي اه

لان كلام البائين ليس في مثل ما نحن فيه كلام الزبيلي اما الضعيف او يفرق بين ما هنا بان ما هنا محتمل للاذ ار وهو يقبل المجهول فصع  
فسيما يحتمله وجعل على العموم الاذ لم يخرج ما هنا من انشله هو لا يقبل المجهول بوجه (و) بشرط (القول) من الوصي لان ما هنا تصرف  
كقولك لا ومن ثم اكنى هنا العمل كقولهم (٩٢) كذا اقتضاء كلام الشيخين ويجزم به القول وهو ار ومنه اعتماد السبكي رحمه الله اختراطا

اللفظ (ولا يصح القول  
والا رد في جاحته في الاصح)  
لانه لم يدخل وقت تصرفه  
كالموصي له بل ما خلافة  
بعد الموت ولا يشترط بعده  
الغور في القول لم ينعين  
تنفيذ الوصايا او يعرضها  
عليها لما حكم بعد موتها  
عند قال الاذ في رحمه الله  
او يكون هناك ما يجب  
المبادأة اليه (ولو وصي  
لاثنين) وشروط اجتماعهما  
او اطلق بان قال او وصيت  
اليك اوالى فلان قال ولو  
بعد مدة او وصيت الى فلان  
او قال عن شخص هذا وصي  
ثم قال من اخذ هذا وصي  
وظاهر كلامهم هناك لا  
فرق بين علمه بالاذر وعدمه  
وعليه يفرق بين هذا وظاهر  
السابق قبل الفصل بان  
الاجتماع هنا كمن مقصود  
الموصي لان فيه مصلحة  
وتم اجتماع المالكين على  
الموصي به معتذر والتشريك  
خلافا لمدى اللفظ فنعين  
النظر لقرنتي وجود  
عليه وصحة قولنا او وصيت  
اليه فيما او وصيت فيلزم  
كان وجوبا (لم ينصرف  
أحدهما) فيما اذا قبل  
بصرف بل لا بد من  
اجتماعهما عليه بان يصدر  
عن واحد وما لو بان  
احدهما لاخر او اذا

لان كلام البائين ليس في مثل الخ لا يتحقق ما فيه فان كلام البائين ليس بخصاصي ثم يجب بانه ليس مراد  
البائين لانهم ذكروا في ان الخلف فصالحه فلا ينافي عدم اعتبار عند الشك بوجوده مقتضى الاحتياط ونعوه  
اه سم (قوله بمثل الاقرار) بان يكون المعنى او وصيت به بشي عند كونه عاها عش (قوله وهو الخ)  
اي الاقرار (قوله وضع فيه) اي فمما هو ما يحتمله اي المجهول الذي يحتمله الاقرار (قوله وبشرط) الى  
قول المتن ولو وصي في النهاية وكذا في المقتضى الاقوله قال الاذ في المتن (قوله كذا اقتضاء كلام الشيخين  
الخ) وهو المعتمد تبطل بالرد وسن قبوله لمن علم الامانة من نفسه فان لم يعلم ذلك فالاولى له عدمه فان علم من  
حاله الضعف اي والاحتياط الظاهر حرمه القبول حينئذها بتموتغني (قوله لانه لم يدخل وقت تصرفه الخ)  
فوقيل في جاحته ثم رد بعدمه لافا واذ في جاحته ثم قبل بعدمه فاصح اه معنى (قوله ما لم ينعين تنفيذ  
الخ) ومع ذلك ينبغي ان لا تبطل بالناخير وان اتم به حينئذ يترتب عليه ما يسبق بسببه اه عش  
(قوله او يكون) الاولى او يكن بالجزم (قوله وشروط اجتماعهما) اي قوله او قال عن شخص في المعنى والى  
المتن في النهاية الاقوله او قال عن شخص الى وظهر كلامهم (قوله البكالج) اذ ان يرد وعرو اه معنى  
(قوله وظهر كلامهم هنا الخ) راجع الى الصورتين الاخسرين تنفقا (قوله بان الاجتماع هنا) اي في  
الموصي في اولى الاصله (قوله وجود علمه) اي فتكون الوصية الثانية ترجوعا عن الاولى ونوله وعدمه  
اي فتكون تشريكا وجهه علم القرين تنفيه تسامح و قوله لعدمه اعطفا على القرين تنفلس منه (قوله  
فيما اذا قبل) الى قوله او بان يشترى في النهاية وتوافقني (قوله تصرف) متعلق بيشترى (قوله او بان ذلك الثالث الخ)  
منصوب بان مضرة بعدد او بالصدر والنسب كمنها ومن منصوب ما معطوف على اذن احدهما نظير قوله تعالى  
او يرسل رسولا والمعنى بان احدهما الاخر او اذ هما الثالث وليس منصوبا للعطف على يصدر لاجلها  
حينئذ عدم صدره عن راجع الى تلك الحالة وليس كذلك كما هو واضح اه سدد قال سم هل شرط  
الاذن لثلاثان يجهز او لا يقيهما اخذا مما تقدم من بيان الشارح اه اقول الظاهر نعم (قوله او بان  
يشترى) عطف على قوله بان يصدر الخ حال سم قوله او بان يشترى اخذا مما تقدم من بيان الشارح اه وسذكر الشارح  
بصرف الاصطغري في ادب القضاء بامتناع شراء أحد الوصيين من الاخر شرح مر اه وسذكر الشارح  
قبل قوله المصنف الموصي والموصي الخ بانها واقعة (قوله فيما اذا شرط الخ) متعلق بقوله او بان يشترى  
احدهما اه كردى وكتب عليه السيد عرا ضاماته تأمل الجع بين هذا ونوله وشروط الاجتماع او  
أطلق اه وقد يجب بان المراد باعتراف الاجتماع هنا يشمل الاطلاق (قوله علما بالاحوط الخ) تعليل  
لمنع عياره بالنهاية والمعنى علما بشرط في الاطلة اي في شرط الاجتماع واحتياطا في الثاني اي في الاطلاق  
اه وهي احسن (قوله وانما يجب) اي الاجتماع عند عدم التصريح بالانفراد (قوله وانما يجب)  
في قوله وبعت فيه في النهاية والمعنى (قوله الانفراد) اي بما ذكر من الرد والقتضاء (قوله لان صاحب

لثالثه او بان يشترى احدهما لاحد المطلقين من الاخرين في الاطلاق الاخر فيما اذا شرط عليها الاجتماع في  
تصرف كل منهما علما بالاحوط فهو هو الاجتماع لان احدهما قد يكون اعراف والاخر وقت وانما يجب فيها يتعلق بالطفل وماله وتفرقة  
وصية بغيره وتوضا عن ليس في التركة منه خلافا لمدى يعقوبه و فيصير وقاض عن في التركة منه فلكل الانفراد لان لصاحبه

أي مذكور من الوديعة الخ والدين **(قوله)** وبحث فيه أي في جواز الانفراد وكذلك الآثار بقوله معنى ذلك **(قوله)** ان يستدبه أي يرضاه كالمستحق اه ع **(قوله)** حبسها أي يوقف الوصية وهو الاجتماع اه كردي **(قوله)** وجعل بينه الخ عبارة التام والتمخي وقضية الاستعداد وهو وقوعه بالاجتهاد الاندماج عليه وهو الاجراء من عتق الخ اه قال ع **(قوله)** باجتهاد الاندماج ومع ذلك كل من يفتي بغيره اولاد في نظر وقد تقتضي الاجتهاد عدم الضمان وقوله عليه أي الرد اه وادفعا من على ذلك ما نصه لان يقال يلزم من جواز الاندماج عدم الضمان لجواز انه تصرف مشروط بسلامة العاقبة اه وهذه اذ يادة هي الاقرب **(قوله)** في تلك المثل بضم الميم والثاء جمع مثال **(قوله)** حبسها أي بالوصية فيبليس كذلك **(قوله)** اما اذا قبل احدهما الخ مقابل قوله اذا قلنا لا يواصر عليه **(قوله)** في صورتين الاخيرتين وهما قوله اولي فلان تم قال الخ وقوله اوقال عن شخص الخ **(قوله)** ووجه أي قوله اما اذا قبل احدهما فقط او قبل الخ **(قوله)** بان التشرع بالخ متعلق بوجوه قوله فيهما أي في صورتين الاخيرتين وقوله أي التشرع بالخ لم يتصل بالوصية وقوله المقري تع للاحتمال والضمير الجبرر وراجع اليه وقوله في الثانية الخ أي من الوصيتين وقوله المتقضى الخ تع لم يدم التعرض وقوله انه أي الموصي كذا لا يواصر من الوصيتين كما في كل الموصي فيه وقوله وهو متعذر أي التعلل بالذكور **(قوله)** فوجب التشرع له أي فيهما اذا قبل **(قوله)** لو رد احدهما أي اولي وقبل اخذنا من مقابلة المارنا **(قوله)** في نحو اوصت الخ أي كقوله اوصيتك بدور وقوله بدور وصي **(قوله)** فوجب الخ أي على القاضي **(قوله)** ولو اختلف الى المن في النهاية **(قوله)** المستقلان أي بان صرح الموصي بالانفراد وقوله أي التصرف والجزم متعلق باختلف **(قوله)** واخير المستقلين أي بان صرح الموصي بالاجتماع أو أطلق **(قوله)** فان امتنعوا وأحدهما أي من العمل بالصلحة الخ كذا الامتناع من قبول الوصية كما في المنع **(قوله)** او ترجيا الى المنع في المعنى **(قوله)** او ترجا الخ أي بالمرور أو الجنون أو الفسق أو الغيبة اه معنى وطلعه على قوله امتنع الخ المتعرج على الزامه العمل المتعرج على اختلاف غير المتعين لا معنى فيه **(قوله)** اما بجمعهما أي لا يترفعان في صورة الامتناع كما صرح به في الرض اه سم **(قوله)** أو في المصرف الخ عطف على قوله فيه اه رشدي **(قوله)** والمال الخ قد لفظ فقط عبارة التفرع من المان واختلفا أي الوصيان استقلالاً ولاق تعيين مصرف أي من تصرف الوصية أي من الفرقاء وغيرهم القاضي يعين من أراد وفي حفظ والمال مما قسم قسم أي قسمه القاضي بينهما فان لم ينقسم بعدهم كان يحكم بالامتناع فيسوي بينهما فان لم يترافعا فقتل بآبهما فان امتنع حفظه الحاكم اه **(قوله)** استقلالاً أو لولا القاضي الظاهر كما في شرح حرر استقلالاً

بامتناع شراء أحد الوصيين من الآخر شرح حر **(قوله)** اطلب منهما أي لا يترفعان في صورة الامتناع كما صرح به في الرض **(قوله)** استقلالاً أو لولا القاضي الظاهر كما في شرح حرر استقلالاً أو لولا الحاكم انهم قالوا العباد ولو اختلفا بين بعضي عتقه القاضي أو في حفظ المال الى التصرف فهو ينقسم قسم ثم تصرف ما عتقها يد كل منهما ثم ليس لاحدهما وصية الاخر ولو تنازعا في عين القسوم افرع أولاً وينقسم حفظه معا بعتقه في بيت يقتله أو مع نائب لهما أو ضلعهما والا انابا القاضي عنهما ولو اختلفا فان رجعا في الامتناع ردما لهما ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم يترد به أحدهما مطلقاً انتهى وفي فتاوى الجلال السيوطي مثله ورجل أسند وصية لاقوام متعددة بصيغة تدل على اجتماعهم وهو قوله اسندت وصيتي لفلان ولفلان ولفلان فرد جاءتهم الوصية فقل تصرف بالاقوام ثم لا يضمن اقله ولو اختلف في الرد الجواب اذا صرح بالاجتماع الاوصياء على التصرف أو أطلق لم يجوز لافان الانفراد بالتصرف بل ينصب الحاكم بلا عين رد ينصف معهم لكن هذه الصفة تذكرون في السؤال عند في خلافه الى الاجتماع فنظر بل هي ظاهر في استقلال كل واحد من أجل إعادة الجاني في اسم فلوحذف الجاني عما بعد الاول فقال فلان ولفلان

ففيه بينهما لكل التصرف بحسب الاندماج تنازعا

في عين النصف الموقوف أقرع بينهما فان نص على اجتماعهما في الحفظ لم ينفرد أحدهما بماله (الآن مر ح به) أي انصرفوا فوجب  
 كالأصل وكذا لو قال كل منكما أو كل منكم في كذا أو تملوا صيا في كذا أو يفرق بينهما أو وصيتا لهما ما هنا أن ثبت لكل وصف  
 الوصية بقدر على الاحتفاظ بخلافه (٩٤) ثم لو جعل عليهما وصية مشتركة أو تأطر لم يثبت تصرف وانما يتوقف على مراعاة حال

الأدري الذي نحو شراء  
 يقل لا يحتاج لنقل ولو  
 فوض لاثنين صرف ثالث  
 لقراءة خدمات معلومة  
 وقسمها لثلاثة مصنفين واستأجر  
 كل الآخر لقراءة النصف  
 فهل يجوز ذلك والذي  
 يظهر أن كل واحد استقل جز  
 والا فلا لاختلاف قول الأدري  
 لكن المستقلين الشره  
 من الآخر أي لنفسه أو  
 طغاه واعتراض بطلان  
 الاعطى لامتياز شراء  
 كل من الآخر ورجعه  
 على غير المستقلين وكذلك  
 المطلق بعضهم في مسئلته  
 أنه عند ذلك (والله ومي  
 والوصي المولى أي الموصي  
 عزل الوصي والوصي عزل  
 نفسه لكن يلزمه اعلام  
 الحاكم فوراً ولا ضمن  
 (مق شاة) بلوازمهم  
 الجائزين كلواكتهم ان  
 تمسك على الوصي بأن لم  
 يوجد كافيه أو غلب  
 على طغاه تلف المال باستلزامه  
 ظالم أو قاضي سواء أكلوه  
 الغالب يجوز عزل نفسه  
 ولم ينفذ لكن لا يلزمه ذلك  
 مجانباً بالاجرة وهل ان  
 ينزل أحد هذان من  
 اعلام قاض جائز لتعدد الرفع  
 اليه والتحكيم لأنه لا بد من  
 من وضا الخصمين محل نظر

تولاه قال في العبار ولو اخذت فاض من يعطى عنه القاضى أو نصفه المالى الى التصرف وهو ينقسم قسمين  
 بنصر فان معناه ما يدل كل منهما ثم ليس لا - دهم لرد نصيبه الى الآخر ولو تنازعا في عين القسوم أقرع  
 أولاً ينقسم حصة كل واحد في بيت بقوله أو مع نائبه ما ورشاهما والاولا ابنه يسملولو ولدا فان  
 رجعا عن الامتناع رده التماولو كالتوصيين في الحفظ فقط لم ينفرد أحد ههما بماله انتهى اه سم  
 وقوله الظاهر أقول بل الصواب وقوله كما في شرح الخ أي وبعض نسخ الشارح وقوله لا ولا أى  
 سواء استغنى أو لم يستغنى فربا الشرط وقوله تولاه الخ (قوله في عين النصيب) أي ما قال كل الما لحفظ  
 هذا النصيب (قوله يعال) أي سواء قبل المال الانقسام أم لا (قوله أي الافراد) الى قوله وفرض  
 لاثنين في النهاية والمقتضى (قوله يجوز) أي الافراد اذا ضاعف احدهما انفراداً لا آخر كلياً وان  
 وللأمام نصيبين يعني الآخر اذا تعين اجتماعهما على التصرف أي بالنص عليهما بالاطلاق واستقل  
 احدهما بل يصح تصرفه في موضع ما انتفق على الاولاد وغيرهم اه معنى (قوله في هذا) أي انما وصاى  
 في كذا اه فتح الجواد (قوله) ثبت لكل وصف الوصية لان التثنية في حكم تكرار للمفرد اه معنى (قوله  
 عليه) أي الوصي أو عليهما أي الوصيين (قوله مشرفاً وتأطر) قضية العطف مغايرة اه مثل ولعله يشير  
 مراد بل هو عطف تفسير الآله لا يكون بالاولا ولا يجعل مجازاً عن الاول اه عش أقول ويؤيد ما صار  
 الله على المشرف (قوله لم يثبت له) أي المشرف (قوله وانما يتوقف) أي التصرف (قوله كل) أي من  
 الاثنين وقوله في قراءة النصف أي نصف الحظمت (قوله واعترض) أي قول الأدري وقوله وروى  
 الاعتراض بحمله أي المطلق الاصطري (قوله وكذلك المطلق بعضهم) أي يحصل على غير مستقلين  
 مسئلته أي مسئلة الحظمت الخ (قوله أي للموصي) الى قوله وما عاقر وفي مسئلة الاجارة في النهاية الا قوله  
 لكن يلزمه المثل وقوله وهل ان يتولى أحد هما الى الواجب (قوله لجوازها) أي الوصاية من الجائزين  
 الى قوله وهل ان يتولى في المغنى (قوله ان تعين) أي الاصله (قوله أو غلب الخ) عطف على تعين (قوله  
 ما يتلوا ظالم أو قاض سوء) قضية العطف مغايرة عما هو ظاهر بحمل الظالم على متقلب ولا يله هو جمل  
 القاضى على متول لنفصل الاحكام والخصومات لكنه يجوز في حكمه اه عش (قوله لا يلزمه) أي الوصي  
 ذلك أي الاستمرار على الوصاية (قوله والتحكيم) بالجر عطف على الرفع أو بالنصب على انه مفعول معه (قوله  
 لانه لا بد من رضا الخصمين) أي وهو معتذر (قوله من رضا الخصمين) من الثاني سم تدبر الثاني  
 هو الوصي عليه اه سدد (قوله ولو قيل يجوز له بشرط اخبار الخ) أطلق المغنى حوازي الاخذ بغير هذا اذا  
 كان التأطر في مال الطفل احسب انه انما ضمن بالاطفال قدر اجرة له فان كانت لا تكشفه أخذ قدر  
 كفايته بشرط الضمان وان كان أماً أو جداً أو أبا يحكم الوصية ولكن فقير انفقته على الطفل وله ان ينفق  
 على نفسه بالمعروف ولا يحتاج الى اذن كما كان حاله ان الصلاح اه (قوله أي الوصي والجائز متعلق  
 باخبار الخ وقوله ولا يحتاج الخ بالنصب على اخبار (قوله في هذه الحالة) اللفظ للجنس الشامل للحالة التعيين  
 ولاه على طغاه التلف (قوله عزل الوصي) أي الوصي والجائز متعلق بعزل الخ (قوله اذا كانت) أي الوصاية  
 (قوله لا يلزم بعض) سيد كرمورة الاجابة وكان الاولى ان يقول بعض الاجابة (قوله فهمى جعاه) أي يوله

ولعل يجوز بشرط اخبار علي بن عارف فيه بقدر اصرافه ولا يعتد مدعى نفسه احشاً ما لم يعدد الاوجه انه يلزمه عزل  
 القبول في هذه الحالة انه يتبع عزل الوصي له حيثما لا يفسد من ضاعف نحو وراثته أو مال أولاده ويتنفع عليه من نفسه أيضاً اذا كانت الجورة  
 بعوض فان كانت بعوض من غير صدقة فهي جعاه

قاله الماوردي واعترض بان شرط صحة الامارة ان تكون الشرع في المستأجره عقب الصدق وهذا ليس كذلك وان شرط العلم بان العلم او افعال  
 الواسع يتجهوه لأرباب السكتين الأول بان يوصو منه ان يستأجره الموصى على أعمال النصف في حاله ولو لطفه بعدمه وما يستأجره القاضى على  
 الاستمرار على الوصية فلهذا ما بعد موثا الموصى ويجعل بين الثاني بان العاقل علمه بان يمسس الحاجة اليها فتقتضى المساعدة بالجهل بها  
 وقول الكافي لا يصح الاستمرار لان ذلك ضيق واذا كانت الوصية تقابل وتجزع عنها استوجبته (٩٥) من ماله من يقوم مقامه فبحر عنه  
 وجز ذلك مع أنها إمارة

عزل نفسه متى شاء اه عش (قوله قاله) أعقوبه ومنتج عليها من قوله عن الأول هو قوله ان شرط صحة  
 الامارة ان تكون الشرع (قوله بعدم موثا الموصى) تنازع في قبوله يستأجره من قوله وأما (قوله عن الثاني)  
 هو قوله وان شرط العلم الخ (قوله بان الغالب الخ) يتأمل المراد من هذا الجواب اه رشدي عهده السيد  
 عر قوله بان الغالب الخ محل تأمل فالاولى الاتصال على الجواب الثاني اه (قوله وبان يمسس الحاجة) أى  
 قوه الحاجة اه عش (قوله الباء) أى الامارة (قوله بالجهل بها) أى الأعمال (قوله استوجبته) أى  
 الوصى (قوله لا ضيق) أى الوصى الجدير (قوله من الاستبدال الخ) قد يقال العيبا بما يقتضى الضيق  
 لا الاستبدال اه سم (قوله كسر) أى انما يقول المصنف ولا يصح في حياته (قوله يجوز) فان العزل قرع  
 الواسع ولا ولا لا يقبل موثا الموصى فالاولى التعبير بالرجوع كفى الى وضو وأصلها اه معنى (قوله وكذا)  
 تسخير رجوع الوصى عن القول بمعنى عدم قوه كيدل عليه ما بانى والا فهو بعد القول رجوع حقيقة  
 اه رشدي وقوله رجوع حقيقة قصره على علة من (قوله لو ثبت الخ) أى التصرف (قوله وهذا الذى  
 الخ) أى من الجواز (قوله ذلك) أى لتستمر رجوع الوصى أو الوصى من (قوله ان العبرة الخ) يدل من  
 ضيق (قوله وما عتقر الخ) يعنى بالجوabin عن الاعتراضين (قوله اه) أى لنفس (قوله في ضمير السنة  
 الأولى) متعلق بطال (قوله كسر) أى غيب قول المصنف وتصح بتج طوع اه كرى (قوله سبىها)  
 أى الوصية يعنى الوصى به (قوله لا يمكن اعتبارها من الثلث) قد تقدم عن السيد عر ما فيه (قوله كسمة  
 الذي نذر) أى الماوية قيل قول المصنف وتصح بتج طوع (قوله قدر أسوة للثلث) بما تفضى أسوة المثل اذ  
 المدة لا تضابط لها اه سيد عر (قوله عنه) أى الوصى يجعل (قوله ولا يجعل بقى الخ) أى لا يرضى به اه  
 سيد عر (قوله بقى به الثلث) انظر على هذا بعد وفاء الثلث ذلك بان العبرة به كبره حال الموت لا حال الوصية  
 (قوله بالعدل والى الخ) ظاهره فحين العدل حيث لا يجوز فلهذا جمع (قول المتن وأذا بلغ الطفل) أى رشدا  
 اه معنى (قوله أو أضاف المصنفون) أى قوله بمنتهى لحدى الغنى والى قوله ويؤدى فى النهاية (قوله أى الوصى)  
 أو نحو كالأب بمعنى عبارة سم قوله أى الوصى أى الأب والأجداد وعباراتهم وصلى بمنتهى والى معنى  
 اتفاق على موثا لا فى دفع المال انتهى وقوله والى مال قال فى شرحه موصيا كان أو شيئا أو غيره انتهى  
 فشمى الأصل والحاكم فلا بد من بين الحاكم قبل عزله خلافاً لما خالف اه (قوله وكذا فاقم الحاكم) أى  
 الا الحاكم فيصدق بلا عين وان عزله لسلبي ونحو واعتمد مر أنه لا عين بمنعزل العزل بعده سم اه  
 بحيرى أقول قضية إطلاق ما مر عن المتن وشرح التفسير وقول الشارح الا ترى كالمقتضى والوجه ان الحاكم  
 التفتق عليه لما ذكره مرجع الا على ان الحاكم لا بد من عينه كقوله مر وبينهما ما بان ان الخلاف بين الرضى  
 وبين الشارح وغيره من ذكر انهما هو ان المصدق يمينه فى دفع المال الحاكم الثقة أو الولى والشارح  
 وغيره من مر الاول وانها به الثاني (قوله فيصدق الولى فيه) أى غير الا ترى انكاره صرف عبارة سم

(قوله من الاستبدال الخ) قد يقال العيبا بما يقتضى الضيق لا الاستبدال (قوله أى الوصى) أى أو  
 الاب أو الجد وعباراتهم وصلى بمنتهى والى اتفاق على موثا لا فى دفع المال انتهى وقوله والى  
 مال قال فى شرحه موصيا كان أو شيئا أو غيره انتهى فشمى الأصل والحاكم فلا بد من عينه على الحاكم قبل  
 عزله وبه خلافاً لما خالف مر (قوله فيصدق الولى) لعل المراد فيما عدا القدر الا ترى فى العاقلانى  
 المثل لم يجز العدل عنه لتبرع قال الامام رحمه الله ان كان الوصى كافيا ولا يجعل بقى به الثلث فلم ينفذ وإذا جعل على الثلث وارضى بالثلث  
 فالوجه القطع بالعدل للمتبرع (واذا بلغ الطفل) أو أضاف المصنفون أو رشدا (قوله أى يجعله الوصى) (فى) أصل أو قد نحو (الانفاق)  
 الا لا ترى (عليه) أو على محو (صدق الوصى) يمينه وكذا فاقم الحاكم لان كلا منهما أمين وشعز على طاعة ليست تلبه بخلاف البيع لمصلحة  
 أماعية الا ترى فيصدق الولى فيه قطعاً

كسمة الغنيار الشهورة  
 واقتناء بعضهم بعضاً وهم  
 وسكن الامان من والدهن  
 جعل الوصية جعلاً آخر

بمنه لتعدى الوصى بفرض صدقة ولو تنازع على الاسراف وغيره من قدره نظر فيه ومن يقتضى الحال تصدقوا ولو لم يكن صدق الوصى وما ذكر في الحاشية الاولى من احتياج الولد اليه من نفسه فظاهر والذي يشهد اخذنا من غير رأينا له من علم في شئ آخر غير لائق لم يصح لمين الولد بل ان كان من مال الولى فغدا والولد (٩٦) فمتى ولو اختلقت في شئ أهول لائق أو لا يمتنع صدق الوصى بمنه لان الاصل عدم خيانتها

في تاريخ موت الاب وأول ملكه للمال المتفق عليه منه صدق الولد بمنه والوصى في ذلك ورأته ويؤيد قولهم لو ادعى وارث الوديق ان مورثه رد على المال صدق الوارث بمنه وقول البغوى لا بد من التمسك بنفسه ولا يصل الاتفاق من ماله للمصطفى بصدق يمينه في قصده الرجوع غير صحيح بخلاف قول الوصى لا يرجع الا ان أذنه القاضي وكذا اذا وفى الوصايا أو سؤن التجهيز من ماله لا يرجع الا ان أذنه نفسه أو قصد الرجوع أو شهد عليه عند فقد الحاكم كفى وكان ذلك الصلة تعود على المولى ككساده ماله ولو جاز به بتأخير بيعه ثم ان دفع الوصى ولو اراد باذن الورثة في الاولى وبقيتهم في الثانية رجع عليه وعليه يحمل اطلاق العبادة رجوع الوارث (أو) تنازعا في دفع المال اليه بعد البلوغ) أو الاقضية والارشاد أو في اخراجها من كسبه ماله كغيره فظاهر وصح به بعضهم (صدق الولد) بمنه ولو على الاب لا يمتنع اقامة التمسك بوجهه

تتعلق في الوكالة لان تعلق في القيم وهذا في الوصى وليس مساو له من كل وجه نعم حكاه تنازع في القيم وحزمه في الوصى معصية من ارباب الخلاف فهموا بصدق أحدهما في علم الحياة وتلف نفوه غيب أو أسرة كالوديع لائق نحو بيع حلابة أو غبطة أو تولد أخذت نفقة لعله لا يمين يتخلف لالاب والجد يصدقان بينهما ولو أوجها الحاكم الثقة الامين

قوله فيصدق الولد لعل المراد فيه اعادة الاثر وفي العباب لاني لا ازيد على الاثر أي لا يصدق الولي فيه وهو بدل لما قلناه اه (قوله بمنه) سبذ كراهته ضعيف (قوله لتعدى الوصى) أي بانفاق غير الاثر وقوله بفرض صدقة أي الوصى (قوله وعين القدر) أي قدر ما دعاه من الاتفاق اه شرح الروض (قوله نظرية) يظهر ان الناظر القاضي أو نائبه اه سديعز (قوله وصدق الخ) أي لا يمين اه عرش (قوله من يقتضى الحال تصديقه) يعني لا يصدق من يكذبه الحس اه كردى (قوله وان لم يعين الخ) قد يقال انه عدى حيث يجبهه فاقى تصع وبفرض محضها لو نكل الوصى عن اليمين بماذا قضى عليه يحمل ثمل اه سديعز (قوله وصدق الوصى) أي بمنه كما في شرح الروض ويقده أضامرا نفاعا السديعز (قوله في الحاشية الاولى) هي قوله لما تفرق الاثر اه عرش (قوله بما تفرق رآخرا) يعني قوله وصدق من يقتضى الحال تصديقه (قوله بل ان كان) أي الزائد على الاثر (قوله أو: تاريخ موت الاب) كان قال ملين من ست سنين وقال الولى من خمس واتفق على الاتفاق من يوم موته اه شرح الروض (قوله أو اول ملكه) أي الولد عطف على تاريخ الخ عبارة شرح الروض ومثله أي التاريخ تاريخ موت الاب ولو تنازع الوالد أو الوصى أو القيم في اول صدق له المال الذي اتفق عليه اه (قوله وكما لم ي) أي فيما تقدم في المتن والشارح (قوله ويؤيد) أي كون وارث الوصى مثله (قوله وقول البغوى) مبتدأ خبره قوله ضعيف وقوله لا يباح الخ أي لو ارث الوديق (قوله ولا لامل) هل يشمل الام الوصية فلا يرجع (قوله نحو الوصى) كقبم الحاكم بخلاف الحاكم الامين أخذنا من الاستثناء الا في تناقض قوله الاتي والوجه الخ (قوله ان أذنه القاضي) ويظهر أخذنا بما في آفا أو قصد الرجوع أو شهد عليه عند فالحاكم وكان ذلك الصلة تعود على المولى كان فضله كذا ويظهر خلافه فلا يرجع (قوله كاسر) أي شرح في تنفيذ الوصايا (قوله ككساده) أي المولى (قوله الاولى) أي اذا كان الوصى غير وارث وقوله في الثانية أي اذا كان وارثا يمدع روم وهل يقوم العلم بغيره بالخروج عرجوم مقدم انهم أولا (قوله وتنازعا) الى قوله ولو أوصى بثلث تركته في النهاية لا قوله والاوجه الى ولا يصدق أم من وقوله أو اشترى من وصى أو خال ولا يجوز له وقوله قبل الخوض فيه وقوله أو اشترى شأما صدقنا بما لعمالي أو اشترى شأما من وكيل (قوله تنازعا) المناسب المعطوف فعله تنازعا كما في المتن (قول المتن بعد البلوغ) أي شريدا اه معنى (قوله أو في اخراجه) أي الوصى الزكاه من ماله أي الطفل فيما يظهر (قوله كما هو ظاهر الخ) عبارة النهاية على ما صرح به بعضهم لكن اتفقوا والوجه ان الله تعالى بانه لا بد من يمينه اه وقبولة فظاهر (قوله بمنه) الى قوله ويصدق أحدهما في المتن (قوله وهذه) أي مسألة المتن (قوله لم تتقدم الخ) أي حتى تكون مكررة كما قبل (قوله ان تلك) أي المتقدمة في الوكالة (قوله وليس) أي الوصى (قوله ففهما) خبران (قوله أحدهما) أي الوصى والقيم وكان الاولى كل منهما بالاعتصام كما في النهاية ليرجع الضمير لمطلق الولي (قوله أو ترك أخذت شفعة) عطف على نحو بيع ولعل فائدة هذا ان اذا صدقتا الوالدين بقيت شفعته اه رشدى (قوله بخلاف الاب الخ) واضح لقوله لاني نحو الزائد على الاثر أي لا يصدق الولي فيه وهو بدل لما قلناه (قوله الاولى وبقيتهم في الثانية) المراد بالاولى الوصى والثانية الوارث (قوله ولو على الاب) قال المزج في القبر يلو تنازع الاب والجد والوصى في دفع المال اليه بعد البلوغ فعار يقان أحدهما في الجواهر القطع بقبول قولهما في الاثر أي ان مفهوم كلام السجين قبول قول الاب والجد وصرح غيرهما بانهما كالوصى في الرد منهم الامام والغزالي وهو الظاهر قال في المطلب والكفاية وهو المشهور وهو مقتضى ما ذكره الشيخ في التبيين باب الجرا انتهى (قوله بخلاف الاب والجد)

بيع بعض في الخلاف فهموا بصدق أحدهما في علم الحياة وتلف نفوه غيب أو أسرة كالوديع لائق نحو بيع حلابة أو غبطة أو تولد أخذت نفقة لعله لا يمين يتخلف لالاب والجد يصدقان بينهما ولو أوجها الحاكم الثقة الامين



مثلهما والذالك لوصي وعلى هذا التفصيل يحمل ما وقع السبكي وغيره في ذلك من التناقض ولا يطالب أمين كوصي ومقارض وشربلو وكيل بحساب بل ان ادعى عليه من جهة طرفة كره ان الصلاح في الوصي والهرو في أمنه القاضي ومنتهى بقية لامته وافهم كلام القاضي ان الامر في ذلك كله راجع إلى أي القاضي بحسب ما راعى من المصلحة وجعل في نفسه عظم الابدع نحو مال الزم الولي دفعه ويبتدئ في قدره ويصدق فيه - به ينمو بل يقر ينقل الارحسا والابدع معارضة بل يارنه أيضا لكن لا يصدق فيه بسهولة اقامة الينع لمعملوا روصي شراش من مال الطفل ووقع لهما حكم لبيعه واشترى من وصي آخر خمس قتل كاتفي به (٩٧) الاذرى ولا يجوز له ان يبيع من لا يبيع له

والكيل وينزل بما ينزل به ولا تقبل شهادته لوليها فصار وصي فيمن قبل الوصاية والاقبل وان قال اوصي اذ: وكذا لو عزل نفسه قبل انخوص فيه ولو اشترى شيئا من وصي ورثه الثمن فكمثل المولى عليه وانكر كون البائع وصيا عليه واسقرو منه المبيع رجع على الوصي بماداه البس وان وافقه على انه وصي خلافا للقاضي لقولهم واشترى شيئا بمصدق الباتمه على ملكه ثم افضاه الثمن ثم اسحق رجوع عليه بالثمن لانما افسره بناعه على ظاهر الحال وكذا واشترى شيئا من وكيل وسلم الثمن ومصدق على الكالة ثم انكرها للموكل ورجع عنه المبيع فيرجع على الوكيل ومن اعترف ان عندك لافلان المستوزع انه قال له هذا فلان او كنت وصي في صرفتي كذلك صدق لا بسنة كمال جملة الغزى وغيره وهو احدث وجهين في الثانية ورجع السبكي في الاولى انه يصر في امره بعيدا

بيع الخ (قوله مثلما الخ) وفاقا للمعنى وخلافا لنهاية عبارته كالوصي لا كتاب والجداه (قوله والى) وان لم يكن الحاكم ثقة أمينا فكالوصي أى فلا يصدق الا بينة (قوله وعلى هذا التفصيل) أى فى الحاكم (قوله فى ذلك) أى الحاكم وقوله من التناقض بيان لما وقع الخ (قوله بحسب) أى فى السلك اه عش والجزء متعلق بمطالب (قوله بل ان ادعى) ببناء المفعول لما تاب فاعله (قوله عه) أى على الامين قال عش ومنه ولو رثه اه (قوله بصف) أى المصدق عليه ولو جعل اه عش (قوله ان الامر فى ذلك كله الخ) أى فى الوصي وقوله القاضي بخلاف الوكيل والمقارض والشريك فان الامر فيه ولما كان فان طلب حسنة اوجب الاطلاق وما وقع فيه التراجع القول بعدم الامين اه عش أى يمينه (قوله ورجع) أى ما أفهمه كلام القاضي (قوله ولو لم يندفع) أى قوله بل يلزم فى المعنى (قوله ولو بل يقر ينقل الخ) كل وجه ان القائل اتمى المخذول بالبيع وجه السرا فستعذر الاشهاد على اخذ فلو لم يصدق الوصي لانتعج الناس عن النحول فى الوصاية اه سديمر (قوله أولا) بتعيينه الخ - عطف على الابدع الخ (قوله بسهولة اقامة البينة الخ) ان والاشهاد على التعيين مخط فإى فائدة فيه وان اذ ادعى عليه وهو طلب القالمة نفسه فليس مراما فيها قبله فإفادته المحشى عن شرح الروض أوجه اه سديمر عبارة المحشى قوله لكن لا يصدق فيما الخ قال فى شرح الروض والادوية التسوية بين هذا وما قاله ان نفاه انه لا فرق لان ذلك لا يعلم الا منه غالبا انتهى اه (قوله ولا يجوز له) أى الوصي بل على الولي (قوله بما ينزل) أى الوكيل وقوله شهادته أى الوصي وقوله وصي فيه أى دون غيره اه عش (قوله والى) أى وان لم يقبل الوصاية وقوله قبل الاولى كمال النهاية ثبت بالتأنيث وفى سم ما صدقوه والا قبل بل ظاهر وان قبل بعد ذلك اه (قوله وكذا الخ) أى قبل شهادته لمواليا الخ وقوله قبل الخوض فيه فهم له لا قبل شهادته بهد الخوض فى الدعوى مطلقا (قوله ولو واشترى) أى شخص (قوله وانكر كونك الخ) الخ وصايا الخ) أى لم يشتبه المشتري (قوله رجع على الوصي) أى ورجع المولى عليه على المشتري بالقوانين استقر فاهلته وصعده عليه كما رجع على الغاصب عما استوفاه لئلا ينفسد شرائه اه عش (قوله وان وافقه) أى وافق المشتري البائع (قوله ولو واشترى) أى شخص (قوله وزعم) أى قال اه عش (قوله لم يصدق الخ) أى بما زعمه بصورته (قوله وهو احدث وجهين الخ) معناه اه عش (قوله ان يصر فيها) كقوله ثبت تركتم متعلق باموى لكنه معنى الإصالة بالنسبة للاول وبمعنى الوصية بالنسبة للثاني وقوله وهى أى الحال ان التركة الخ (قوله باع الوصي الخ) هل المراد جواز أو وجوب بالفعل الا قبل (قوله وهو) أى ما أشار اليه البلقي (قوله وفيها) أى فتاوى البلقي خبر مقدم لقوله انه يصر فيها وقوله فمن اوصى متعلق بالخبر (قوله والقرابات) عطف على وجوب الوالى (قوله والقرابات كل تقف الخ) عطف على جله وجوب الوالى بمقتضى ما الخ مثلها الام الوصية على التعمير (قوله لكن لا يصدق فيه) الذى شرح الروض عن الاذرى هل يصدق ينظر ان ذلكا حال على صدق فقه والاذلا وحيثما انتهى قال فى شرح الروض والادوية التسوية بين هذا وما قاله ان نفاه انه لا فرق لان ذلك لا يعلم الا منه غالبا انتهى (قوله والاقبل) ظاهر وان قبل بعد ذلك

ان يكون مراده انه يجوز له بل يلزمه ما لم يأت دفعه لكن بهذا (١٣ - (شروانى وابن قاسم) - سابع) لا نزاع فيه ولو اوصى بثلث تركته ان يصر فيها وجوب الوالى وهى مشتملة على أجناس مختلفة باع الوصي الثالث بقا ليدل كما أشار اليه البلقي فى فتاوى قال غير وهو مراد الانحساب لاشلائها فيها فمن اوصى باله يشرى انه يصر فيها وجوب الوالى وبان انه يصر فيها ذلك وجوبه البر ما تضمنه قوله تعالى واتوا الى المال على حبه وذو القربى الاية والقربان كل تقفنى واجب أو مندوب اه لمصا وماذا كره فى وجوه المير خالفه يقول الشيخين ان أفرادها بالخبر والنواب كانت قال بل البر المختص بالقراب المبتأى غير الواردين

لما لم يسم لاسم لکن بازعهما في ذلك جمع أو ما لا الاسم الآخر في التوسيع قال بعضهم وفيما إذا نقض الوصي التفرع بحسب ما رواه  
ولزمه نقض أهل الحاجة لاسم آثار الميت أذله في تقدير التصاريح أو بمصلحة الميت أي أنه من باب جردونه بحسب ما رواه وهو متجه  
المردون وإن كان خلاف قضيا ملازمهم (١٨) أن بخارمه الذين لا يرونه أو يولوا وصي لسان تغير عن مثله يصر فقبلا أو صي به بلهات

ولما رآه بالقر بانعطف كلة كل كان أولى (قوله لما رآه) أي غير مرة (قوله وفيما نقض الوصي التفرع  
بحسب ما رواه الخ) أي ولم يربط الاعطاء بوصف الفقر مثلا ولا لا يجب نقضه بل أهل الحاجة على النقول  
للمعذ كما تقدم في آخر فصل الأحكام المتعلقة بالفرق بينه وبين ما رواه راجحه (قوله أذله) أي الوصي  
(قوله بحسب ما رواه) متعلق برأيه بالخ (قوله وهو) أي ما قاله البعض وكذا خبر كان (قوله لسان بجزء)  
الجاران متعلقان بأوصي فظاهر ما رآه (قوله وبلهات البر) عطوف على قوله فيما أوصي به واللام بمعنى في  
(قوله ولم يدر) بينما المفعول من العلم والفاعل من الإعلام أي ولم يبين يؤيد بقوله الآتي وانما سكنت عن  
بيان الخ (قوله ما عينه) أي الجزء الذي عينه (قوله غيرهم) أي غير المساكين (قوله عليه) أي غيرهم (قوله  
بما رآه الخ) خبر مجي لقوله والعمل في المعنى خاتما بخاتمة الوصي العلق بالمال الآتي كقول اللطيف والهم  
للخارج ونحوه مما لا يمكنه إلا أن يكون على ما جعل قوله تعالى وإن خفا الطولم إلا أن يتولى يستل بقسمته مشترك بونه  
و يبين ان القسم كان يسمي فليس له قولي الطرفين وأقرنا فليس أن يقض من نفسه لنفسه ولو باع  
له شيئا لم يلزم الاثبات فيه بخلاف ما ذهبوا لفسق الولي قبل انقضائه ان لم يعمل بالبيع في أحد وجهين  
وبحسب الآخر في قوله وأوصيت إلى الله وإلى زيد جمل ذكر اسم الله على التبرك اه

(كتاب الوديعة)

(قوله لينة) أي قوله ولكن لم يبق في المعنى إلا قوله ويصير لارتمها إلى ثم عقدها والى قوله وفيه نظاري  
النهاية إلا قوله بان حوزا إلى المتن (قوله من ودع) بضم الدال السكن شوري لكن في القاموس ودع ككرم  
ودفع فهو وديع وأودع سكن انتهى اه عش (قوله واردة كل منهما) يؤيد إداراة العين من غير عن  
حفظها اه سم عبارة عش لكن ان جلت في الترجع على العقد وجب ان يراد بالضمير في قوله من  
حفظها العين فيكون فيما استخفاه اه (قوله فخرج الخ) أي يشير بهما إلى ما أتاهما العقد اقتضى الخ  
اه عش (قوله القطعة والامانة الشرعية الخ) أي إذا لا يصدق عليهما إلا بيمين أو طلب الحفظ من الغير  
ولا التوكيد والتوكيل اه سم (قوله والامانة) عطفا على القطعة لا للمطالبة في القطعة معنى الاكتساب اه  
عش (قوله والمحافظة بل الضرورة الخ) عبارة عن الغنى والنهي والاداء قبل ان يباع قول تعالى ان الله  
يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها فهي وان تركت في دفتها الكعبة على عثمان بن ملهبة لكنها عاملة في  
جميع الأمانات وقوله تعالى فليؤدوا فإني أضمن أمانتهم خبر أمانة الامانة التي من تضمنت ولا تخمن من ثباتك ولان  
بأناس ما قبل ضرورة لها اه (قوله بل الضرورة) ينبغي أن يجعل انتقاليا لا بالاحكام لا يصدق بكون الداعي  
المالحظ قد يكون ضرورة كما هو ظاهر اه سم (قوله بمعنى الإيداع) اه لا على معنى العقد اه سم عبارة  
عش قوله بمعنى الإيداع أي لا العين اه أي فالمراد بالإيداع العقد (قوله وشرط الوديعة) المتبادر واردة

(كتاب الوديعة)

(قوله تدعيه بمالك الحنفية) قد رد عليه ما يدعيه البايع التي حق حبس المبيع للمشتري الآن عنم ان هذا  
ايداع لغتوقد يستبعد مع ذلك (قوله واردة كل منهما) يؤيد إداراة العين من غير عن حفظها (قوله كعش  
منعق به) ان كان قيد الإيداع بل لا ضرورة فيه فائدة قال في دفعه ضروري لأنه قد يهدى بالترغيب فجميع  
الافراد لو فاسد وان كان له لا يسمي وديعة مطلقا فقد منع (قوله فخرج القطعة والامانة الشرعية) أي  
إذا يصدق علىهما الاستحفاظ أي طلب الحفظ من الغير ولا توكيل والتمسك (قوله بل الضرورة) ينبغي  
ان يجعل انتقاليا لا بالاحكام لا يصدق بكون الداعي المالحظ قد يكون ضرورة كما هو ظاهر (قوله بمعنى الإيداع)

فهو ما وقع لارتمها واردة كل منهما في الترجع ثم عقدها في الحقيقة فوكل من جهتها ودعوا كل من جهة  
الوديعة في حفظ مال أو اختصاص كعش منعق به فخرجت القطعة والامانة الشرعية كان طريقه نحو ويضاهي إليه أو محلى ودعاه والحاجة  
للا ضرورة داعية لها وأركانها بمعنى الإيداع أربعة وديعة ومودعة وديعة وديعة

وشرط الودعة كما علم

فقرر كونها معتمة كخص

يقضي وجوبه بخلاف نحو

كس لا ينفق وأهله (من

عجز عن حفظه) لم عليه

قبولها (أي أخذها) لأنه

يعرضها للتلف وان وثق

بإمائه نفسه (ومن قدر

على حفظه) (وهو أمين

ولكنه لم يثق بإمائه) فما

حالا أو مستقبلا بان جوز

وقوع الحيلة منه فيها

مربوحا أو على السواء

ويؤخذ منه ما كراهه الأول

أذا شك في قدرته وإن وثق

بإمائه نفسه (كرهه)

أخذها من مالها كرهه

المحال بحاله حيث لم يمتنع

عليه قبوله أو قيل يحرم

وعليه كثير ومن يرويه

لا يلزم من مجرد الحسنة

الوقوف على الخسوس من ثلث

غالب على ثلثه ونوع الخساسة

منه فيها لم عليه قبولها

قطعا كقولنا ظاهر ما يفي

ما كراهه كونه فيحرم عليه

إباح من لم يثق بامائه وان

ثقل عدم اتحاضه فيحرم

عليه قبوله لامتداده ما إذا علم

المالك الرشد بحال الأول

أو الثاني فلاحر مستولا

كرهه في قبولها على ما

بحسب ما بين الرقة ونظر

وان أثره السجبر وغيره

وسبقه المان ونس والذى

يتم الأول الحرمة ملها

ان يكن في ذلك اتضاعا

محرم مثل ما يروى بقا كراهه

القبول في غير ظن الخيانة

والقبول

شرط جعلها لتسليمها مطلقا اه سم (قوله وشرط الودعة) أى لتبأت فيهما الأحكام لا تدوتونه وآله  
لهو أى فلا يصح عليه حفظها ولا مراعاتها اه عش (قوله بما تقرر) أى من قوله من جعلها لوديع  
(قوله أى أخذها) كان وجه التفسير بذلك ان القبول لفظا لا يشترط كسائى لكن سبائى أيضا لا يفتى  
اللفظ من جعلها لوديع فهل يحرم أمضالته وسبائى لا لا تحل الحرام ولا له تعاطى عقده فاسد سم على ج أقول  
الظاهر عدم الحرمة متى علم المالك بحاله ما بين من المالك إذا علم بحال لا تحل الحرام لا يحل الحرام لا يحل الحرام  
لكن قوله أى المصنف لم يثنى على مقتضى الكراهة في هذا أيضا اه عش وقوله لا يحرم القبول الخ أى  
عند الشهادة والمغنى خلافا للشارح كإثباته لوديعه الرشيدى قوله أى أخذها أى لا يحرم قبولها مطلقا إذا خسر  
فمضى المودع وليس هو من العقد الفاسد اه (قوله صلا) أسقطنا ما فى قوله الأولى من أناته قوله أو لا وهو  
أمن (قوله ويؤخذ منه) أى من الكراهة فيها إذا لم يثق بامائه بان جوز الخ (قوله كرهه) أخذها وهو المند  
اه مغنى (قوله من مالها كرهه) هذا هو مقتضى قوله لا يحل الحرام لا يحل الحرام لا يحل الحرام لا يحل الحرام  
الأولى ذكرها هنا ثم الإضمار هنا (قوله وقيل يحرم الخ) عبارة للفتى تنبيهه على كراهة بطاين كلام  
المروفاة قال لا يفتى أن يقبل ويضامه لغيره من حكاية وجوب الحرمة والكراهة لا يخرج  
قال الأوزى وبالتصريح بأصل المارودى وصاحبها بنى وبأنى وغيرهم وهو المختار قال ولكن يحمل  
الوجهين فيما إذا ردد عطايا التصرف فعال نفسه والافحرم قبولها لمنزما اه بحذف (قوله ولا غلب على  
ظنه الخ) والظاهر الذى يشده قوله لا في حرمته فما ان مجرد الظان كفى في الحرمة وتولع اعتبار غلبته  
لأجل قوله قطعا (قوله ما أغبره لك الخ) لا يخفى ان كلامه هذا لا يخلو من إجمال فخصه ان يقال ان لم يثق  
المودع الغيا المالك بامائه المودع يحرم عليه الإبداع سواء وثق الموديع بامائه نفسه أو لا وان وثق بغيره الإبداع  
وأما الموديع فان لم يثق بامائه نفسه يحرم عليه القبول وان وثق الموديع بالغير المالك بامائه وان وثق بامائه  
نفسه لم يحرم اه سديمر (قوله كرهه) أى أو وكيله (قوله إباح من الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله  
وعنه لم يثنى للموصول (قوله لا يحرم عليه) أى الموديع (قوله بحال الأول أو الثاني) المراد بالاول قولنا لم يثق  
من عجز الخ والثانى قوله ومن قدر الخ اه سم (قوله على ما بينه ابن الرقة) اعتمدته النهاية والمغنى وسم  
فقال أو قولنا وكسائى الوجه يحرم عليه ما على المالك فلا ضاع عليه الخ محدود إذا التخصص إذا علم  
من غيره أخذها له لينة أو يدفعه لغيره لا يحرم عليه يتكبه من ولا أخذها لغيره اه قال عش قوله  
لا يحرم عليه كسائى الخ أى ما لم يعلم من دفعه حصصا لآخر اه (قوله فى الأول) يعنى العاجز من الحفاظ  
وقوله عليه ما المودع والوديع (قوله ان كان في ذلك اتضاعا) الخ هذا يفتى ان لا يتضاعف أحد اه سم  
يعنى ان يحمل خلاف هل في ذلك ثلث اتضاعا أم لا (قوله حرمة) نفس اتضاعا الخ (قوله وقا كراهه) القبول  
صطف على قوله الحرمة عليها بدون ملاحظة قوله فى الأول فكان الأولى تأخير دعته (قوله وحرمة) صطف  
على كراهة القبول وقوله فيها أى ظن الحيلة وثبت الضمير فنظر المضاف اليه (قوله ما على المالك الخ) أى

قال بعضى المتقدم (قوله وشرط الوديع الخ) المتبادر اذ شرط جعلها لتسليمها مطلقا (قوله أى  
أخذها) كان وجه التفسير بذلك ان القبول لفظا لا يشترط كسائى لكن سبائى أيضا لا يفتى بالقبول  
الوديع فهل يحرم أمضالته وسبائى لا لا تحل الحرام ولا له تعاطى عقده فاسد (قوله بحال الأول أو الثاني)  
المراد بالاول قوله فى المنع من عجز الخ والثانى قوله فيمن قدر الخ (قوله على ما بينه ابن الرقة) اعتمدته  
هر (قوله ان كان في ذلك اتضاعا) حرمة هذا يفتى أن لا يتضاعف أحد (قوله وحرمة) فيها الخ هذا هو  
قوله السابق ومن ثم الخ لان هذا ماعلم للمالك خلاف ذلك (قوله ما على المالك فلا ضاع له) لا يعا على  
الخيانة المحرمة) فنفطر لان غاية الأمر جسدان المالك يمكن غير من تصرفه في نفسه أى نفس ذلك  
الغير الذى هو الوديع أو دفعه لشخص آخر تصرف في نفسه والمالك لا يتعاطى ذلك لأنه يمكن من  
الانتفاع بما له ويحرم هذا التمكن ليس من الخيانة المحرم متولا من اتضاعا لغيره متولا لغيره ومتعاطى  
وحرمة فيها ما على المالك فلا ضاع له لا يعا على الخيانة المحرم متولا من اتضاعا لغيره متولا لغيره ومتعاطى

فلتبديه الى وقوع الحلية الغالبية ثم (١٠٠) رأيت الزكشي نقل فيه أيضا عند الجزم قال الوجه غير علمها الاضاعة على السامع

أما الحرف في الأول على المالك (قوله فالتبديه الخ) وتظهر ان هذا التبديه انما يحرم حيث لم يظن رضا المالك  
اذا كانت الحلية تصرف في ما يخصه وقوله الغالبية هذا انما يصلح لقوله وحرمته فبها دون ما قبله اه سم  
(قوله فنظر فيه) أي فصاحته من الزعم فتدبر من النهاية والمخفى وبسم جواب ذلك الظاهر (قوله أيضا)  
أي كالشرح (قوله الوجه غير علمه) أي العقد (قوله حصولها) أي الاضاعة (قوله ولا غلبة الويدع عليه)  
أي الاضاعة (قوله في غير الأول) كمن مراده بالأول الجزم عن حفظها اه سم (قوله دون الحرمة هنا) قد  
يقال على هذا ان كان الأديا بحاجة مالاذا كان ضرر وركان خشى من استيلاء ظالم عليه لولا الادعاء وعلى  
ذلك الوديع أيضا فينبغي ان يقال ان تساوى في ظن الوديع الخوف من نفسه ومن الظالم في النافذ والسك  
والتوهم جزاء القبول وتركه وان ترجع الخوف من جهة نفسه مرم القبول أو من جهة الظالم وجب القبول  
اه سدر آخر قوله يظهر في صورة التساوى الحرمة (قوله وحيت قبل) الى التفرق في النهاية والمخفى الاقوله  
على ما بحث الى الوجه (قوله ولم يضمن الخ) لأنه وضع به ذن المالك ونفي ان يصل عدم الضمان اذا لم تتلف  
بغير تدبر بطه أو اتلافه ولا ينبغي الضمان لان اذن المالك لا يضمن التسليم عليها بذلك اه سم وقوله  
ففي الخ لا يحتاج الى بيان مراده لم يضمن انه لا يضمن بمجرد وضع اليد بل حكمه محكم الوديع فيضمن  
بطريق مما ياتي اذا الادعاء صحيح مع الحرمة اه سدر (قوله في نحو ووديع الخ) اخبر النور الوكيل  
(قوله يضمن) أي مضمون على النافذ والاخذ (قوله بامانة نفسه) أي قوله ولو تعدد الانهاف المخفى الاقوله  
حيث لم يرض الى لكن لا يحتاج الى قوله ويظهر في النهاية الاما ذكر (قوله وحصله) أي الاستصحاب (قوله ان لم  
يخالف الخ) عبارة النهاية والمخفى ان لم يضمن عليه فان تعين بان لم يكن ثم غير وجب عليه كذاه الشهادة اه  
(قوله عنده) أي المالك (قوله أي غلب على ظنه الخ) يحتمل ان يذكر بعد قوله والامر بامانة في حق الوديع  
بان يقال وان خلف المالك من ضماها فكل منها طر يق في الضمان وقرار الضمان على من توافقت عليه  
تحت به وقوله بغير التقبض أي قبض من غلب على ظنه ان لا يق بامانة اه ع ش أي أولا يقتدر على  
حفظها حيث ذكر أي غلب على ظنه كذا في ظن الوديع ذلك كجمله ظاهر (قوله لا يقبل قبولها) فان لم يقبل على  
ولا ضمان اه نهاية في سم عن القوت وهل يجب قبولها من الذي كاسم الاشبه نعم وهل يلحق به المعاهد  
والمتأسر من فيه تظر اه (قوله منته) أي القول وقوله بلحقه أي الوديع (قوله وان تعين) غاية قوله لزمه  
قبوله الخ ترك الأول ان يذ كره بعد لا (قوله لكن لا يحتاج) استدلال على قوله (مقبولها) (قوله ولو علموا)  
أي الامانة القادر (قوله انه لا وجوب هنا) فاعل قوله ويظهر الخ وينبغي تقييده أخذ ما ياتي عن ع ش  
بما لا يعلموا علم المالك منهم ووجوبهم قتلهم (قوله لانه لا لا كل حيث) هذا واضح وانما يتردد النظر  
الذي تعين عليه القبول اذا علم ضرر المالك بحيث اذا تركها في نفسه تلفت فهل يجب علم المتأسر منه  
صيانة له اس اذا كان المالك غير عالم به أو عالم به ولا يعلم منه الموافقة على قبولها يحصل تأمل اه سدر  
واستقر ع ش الوجوب عبارة في الواقعين ولم يعلم المالك هل يجب عليه السؤل عن المالك وأخذها  
منه أم لا في تظر والاقر بالاول اه (قوله وان أراد) أي أراد المالك الايجاب (قوله هذه الصورة) وهي

أي ان غلب ظن حصولها حيث يذ ولا غلبة الوديع عليه وعلم المالك بغيره لا يبيع القبول اه وأما اذا تعين عليه قبولها فلا كراهة ولا حرمه على ما بحث ابن الرقة أيضا وفي عموم تظر والذي يتعين ذلك انما يقع كراهة القبول في غير الأول دون الحرمة فيها لان دوره الغالب مقدم على جلب الصالح وحيث قبل مع الحرمة لم يضمن على ما بحث السبكي ومن تبعه وفيه تظر وعليه قال الأذري الوجه تخصيصه بالمالك الجائر التصرف في نحو ووديعه لا يباع وفي يضمن بغير التقبض فان وقت بامانة نفسه وتقدر على حفظها (استحب) له قبولها لمن التعاون المأمور به وحله ان لم يرض المالك من ضماها لو تركها عنده أي غلب على ظنه ذلك كما هو ظاهر والازمه قبولها حيث لم يرض منه ضررا بلحقه ما أخذها ذكره في الاصباح يعرف وان تعين لكن لا يحتاج الى بيان لعدم ضرره لان الامور جزاء أخذ الاجرة على الواجب العيني كالتأخذ غير يق وتعلم نحو الغائبة ولو تعدد الانماء القادر فلا وجه تعينه على كل من سأل منهم لئلا يؤدى

النواكل الى تلفها وتظهر فيها علو الحاجة الى الايجاب لكن لم يسأل أحد منهم انه لا وجوب هنا لانه لا لا كل حيث ذ وانما يستعمل لكل منهم ان يعرضه بغيره الايجاب ان أراد وقد شمل المتخذ الصورة (وشرطها)

قوله

أى الوديع والوديع الحال عليهم جملتهم (شرط موكل ووكيل) لما سرائها أو كليل في الحفظ فلا يجوز إيداع محرم مصادوا لا كافر نحو مصنف  
ومرت بشرطه - معاني الوكالة مع ما يستثنى منها على لابي هنا فلا رد عليه ويجوز إيداع مكاتبك بآخرة لا تمنع تبرعها فممن غير الذين  
السيد (ويشترط) المراد بالشرط هنا المابنة (صيفة للوديع) لفظاً أو إشارة أو نحو من معقمة (١٠١) صريحة كانت (كأنه يحتمل هذا أو

قوله وأنه يستحب الخ (قوله أى الوديع) في القول المزبور والاصح أنه لا يشترط في النهاية (قوله لما سرائها) أى في  
أول الفصل (قوله فلا يجوز إيداع محرم) الخ قوله ومرة في معنى (قوله إيداع محرم الخ) من إضافة المصدر إلى  
مفعوله الأول (قوله ولا كافر نحو مصنف) انظر مع قوله في البيع ويجوز لا كراهة لمراتبه واستدعاء  
واستعارة واسلم ونحو المصنف وبكره ما يلحقه عينه وأثره وإيداعه لكن يؤمر بوضع المهر ونحوه عند عدل  
وينوب عنه مسلم في قبض المصنف لأنه محدث مسلم على نحو قولنا نحننا الزادى وجعل ما هنا على وضع اليد وما  
هنا على القيد له لكن يتأمل هذا الجواب بالنسبة للوديع معناه الوكيل ليس له الاستئثار في حفظه أه عش  
(قوله ويجوز إيداع مكاتب) من إضافة المصدر إلى مفعوله والمراد بقوله الوديع وعلى ما قلناه لا لأن سده  
ليجوز ولم الوديع أه عش (قوله لا كافر نحو مصنف) مع ذلك لو تلفت فلا ضمان لأن غايته أنها فاسدة وهي كالمصنف  
عدم الضمان أه عش (قوله المراد بالشرط الخ) أى يشتمل الركن ومنه الصفة أه سديع (قوله  
بالفظ أو أشار الخ) لا يفتى بما في هذا الجواب من أن الثاني الناطق باللفظ وهي ما صرح كاستدعاء هذا الخ  
وما كانت به يتقدم مع النسبة تكذبه أومع القرينة تكذبه أمانة أما الآخر فنكتفي بإشارته المفهمة أه وهي  
أسسن (قوله فلا يجب) الخ قوله أى هو في الثاني أدقوله أو أعطاه أجرة لحفظها (قوله فعل الأول) أى عدم  
الوجوب بالتمتع (قوله وإن شرط) أى عايناً بقا (قوله وقيل من) أى أنه يضمن جميع الخواص لظهورها  
وأما هنا إذا كانت محرمات العادة فحفظها في الحلة يختلف كسب نقدتها في إيداعه بنقصه فان عينه أه  
كذلك ضمن ويحتمل ما لم ينتر السارق الفرضان أنه نزهة فلا ضمان وقولنا يضمن جميع الخواص أى سواء  
فسدت الأجرة كان ثم صفة جارية أو لم يكن استأجره لحفظها أم لا يضمن فلهذا أه عش (قوله وأعطاه الخ)  
عطف على قوله (قوله وإن أعطاه أجرة) لم يقبل باللفظ ولا بضمن فلهذا أه عش (قوله لا يضمن قبل الاستعانة)  
أجرة أه عش (قوله وإن فسدت الخ) غاية لقوله فضمنها أه عش (قوله إلا أن قبل الاستعانة)  
منه فذهبوا عنها وفي الباب قول ابن أربطها فقال الخاني فها قد فسد يضمن أه أقول ويقال المشبه  
في الحاي خلو وجد المكان من حرموا مثلاً فقال له ابن أسع حوائجى فقال نعمها فاضاعت يضمن أه  
عش (قوله وليس من التفرط فيما) أى عسى في الحاي والخاني (قوله أنه) أى كلاً من الحاي  
والخاني وقوله فلهذا أى عدم التقصير (قوله لصيغة التمدد) الخ قوله والمراد بالقض في النهاية بقوله الخاني  
قول المتمدن كى القبض) عطفوا كانت أمانة ولا فاداً فاضاعت الودعة أه معنى (قوله ويحتمل  
أثما) أى الواو (قوله مطلقاً) يحتمل أخذاً مما سدد كره ان المعنى سواء علمتسولاً عليه أولاً ويحتمل  
أخذاً من كلام المعنى ان المعنى سواء أقاله قبل ذلك أو دأن أو عدل أم لا (قوله ثلاثه) الأولى نعمتلاً  
(قوله لابي) أى أنفاق قوله أو مضمون معناه (قوله وظن) أى عدل الوديع أه أى البيع أو حيث  
كفى القبض المحكى في الثاني دون الأول (قوله وقضية كلامه) الخ قوله من ثم جزم في المعنى الآتية وفي  
فتاوى الفز في باب زكاهم البغوى وكذا في النهاية الآتية وقال المتولى سواء المصدق (قوله نقل هذه) أى  
كفاهة هذا ودية (قوله على ما ذكره) أى على وجود القرينة (قوله أو أحفظه) عطف على قوله فلهذا أه عش  
أهلو كان كذلك لا بشرط الوجوب عدم غيره بل كان المناسب اشتراطهم - وأنه فقط فتأمل (قوله ولا كافر  
نحو مصنف) انظر مع قوله في البيع ويجوز لا كراهة لمراتبه واستدعاء واسلم ونحو المصنف  
وبكره إقراره عينه وأثره وإيداعه لكن يؤمر بوضع المهر ونحوه عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصنف  
لأنه محدث مسلم (قوله وليس من التفرط الخ) كذا شرح

السابقة في البيع لولهم لا يكتفى الوضع هنا بين يديه مطلقاً أى حيث لم يقبل مثلاً مع ما ياتي فيه وفارق ذلك بان التسليم ثم واجباً لها وقضية  
كلامه أنه من القبول لا يشترط قبض فلو قال هذا الوديع عند كذا صبر به في وضعه في البغوى والتأهاته مثال وأنه يكتفى بهذا إذا  
قامت فيه يتبع المراد ثمراً في شغلها قلل هذه عن التهذيب وينبغي حمله على ما ذكرته أو أحفظه

فقال قبلت أو وضعه موضع كذا ما عاوه ما له البقوى وقال المتولى لا بمن قبضه في فتاوى الفزاري قال لا تضعه موضع في موضع بده  
 كان ابداعا والا كانظر الى الصانع في ذلك (١٠٢) فقال ثم لم يكن ابداعا وكلام البقوى أو جوسا لم السجد وغيره لان اللفظ أنقوى من

بجدر الفعل ثم ارايت الرافعي  
 في الصغير والاذخر جله  
 أيضا ومن ثم مر به في  
 الاثرون تبص فتقول  
 صبي جاء بعمل لآء أي  
 والجار لغيره الا أنه  
 في ذلك ولا تنظر لفساد العقد  
 هنا كجوه ظاهر اذ الصبي  
 لا يصح تركه عن غير رضى  
 فيه نحو اصال الهدية لان  
 القصد حكم الصبي ضمانا  
 وعدمه فاطلاق ذكرى  
 هذه المسئلة لا يعمل على  
 ذلك لما ياتي في ابداع الصبي  
 ما له قتله دمه وترفع  
 الدواب ثم سقطها كان  
 مستودعه وواضح ان  
 سقوطها ليس بشرط ثم  
 يضعها الفزاري آخر  
 لان ما أخذ الضامن اياها  
 كون ان أمره بالنظر لا  
 يستلزم ابداعا وان باب  
 بنم أو قبلت أو أن كونه  
 بهما المالك من امثله  
 عليه ومن تصور كلام  
 البقوى بما اذا كان الوضع  
 بين يديه بحيث يستولى  
 عليه ثم ارايت غير واحد  
 اعتدوا ما اعتدوا من كلام  
 البقوى وآخر كلام الفزاري  
 لغيره بان قال لا تسر  
 عن متاعه مسجدا أو دوا  
 بانه مفتوح لفساد العقد  
 ثم خرج للمالك قال  
 الا يخرج وترك الباب مفتوحا

(قوله فقال الخ) عطف على تالين قوله فلو قال الخ وقوله أو وضعه الخ عطف على قوله قبلت أو وقوله هذا واذ بعين  
 عندك وقوله كان ابداعا جواب لوقول الخ (قوله وهو) أي قوله لا يشترط قبض مع القبول اه كرى  
 ما له البقوى اعتمدته النهاية والنفس أيضا (قوله والا) أي وان لم يكن الموضع بده (قوله كانظر الى المتاع في  
 ذك الخ) يعني ان تقع له كان ابداعا والا فلا يؤيده نظائره مر اه سم (قوله أو جسه) أي من  
 كلام المتولى وأول كلام الفزاري (قوله سوله المسجد الخ) أي على كلام البقوى (قوله لان اللفظ الخ) حله  
 لقوله وكلام البقوى الخ (قوله جله) أي كلام البقوى وقوله أيضا كجوه الما شرح نفسه (قوله  
 فتقوالى سى الخ) هذا التفرع محل نظر بل الظاهر تفرع بمسئلة الجار على كلام المتولى لا اعتبار الشوق  
 فيها وان قال الما شرح ووضعت الخ اه سدر (قوله لغير) أي غير الصبي وكذا ضربه (قوله كجوه) أي  
 الفساد (قوله اذ الصبي الخ) حله لفساد العقد يمكن ان يدى ان الصبي غير وكيل بل غير مدبر عن اذن المالك  
 وانما الموضع انما هو المالك مر اه سم وقوله لفساد العقد أى ظهوره (قوله لان لفساد الخ) حله لقوله  
 ولا تنظر الخ اه سم (قوله هذه المسئلة) أي مسئلة الجار وقوله على ذلك أى كون الجار لغيره الصا الا ان  
 له الخ (قوله قتاله) أي قال الرافعي الصبي والجلة عطف على قوله جاء بعمل الخ وقوله كان مستودعه ما قول  
 فتقوالى (قوله ما له الفزاري آخر) وهو قوله كانظر الخ (قوله من امثله) أي الوديع (قوله كلام البقوى)  
 نائب فاعل صور (قوله وأخر الخ) بالجر عطف على كلام البقوى (قوله وفى) أي قوله معاقبة الغنى الا قوله  
 ولون ما لكها الخ يفتنها (قوله وبقي الخ) أي المطالبين الملقا (قوله كان ذهب الخ) تصور التضييع  
 (قوله عرضته) أي الوديعه للضياع (قوله ولون ما لكها) أى لو كان أى التريض للضائع (قوله الخ)  
 يفتنها جواب يوسى الخ (قوله لم يفتنها) سكت عن الاثم فيما اذا ردمت ضيع كان ذهبه أو كفى غيبه  
 الما لم يكن يفتنها ولا قوله بغوصه موضع قد يفتنها لان الما بالرد يتخلف ما اذا علم وقصر  
 اه سم أو قول وقد يغيبه قول الما شرح لانه بعد الدال الخ (قوله لم يفتنها) أى حيث تلفت بلا تقصير سم  
 على خروج كلام جج الا في عدم الضمان معاقبة الاقرب بما له سم ووجهه بان خوف ضياعها سوغ  
 وضعه المسئلة عليها فكانه ذلك التزم حفظها اه عش (قوله ذكها) أى من سئل عن الحفظ ولم يقبل  
 ولم يقبض (قوله والمالك حاضر) حله سالية وقوله رخصه وذهب (قوله مطلقا) مرأ نفعان عش ما فى

(قوله وهو ما له البقوى) اعتمد مر (قوله والا كانظر الى المتاع في ذلك الخ) ففى قول لم يكن ابداعا يفتها ان فغ  
 الدكان كان ابداعا والا فلا يؤيده نظائره مر (قوله ولا تنظر لفساد العقد هنا الخ) قد يشكل الاعتداد  
 بهذا ابداعا وان كان فساد العلم الاعتداد ابداعا عمال نفسه الا ان يقال الموضع حقيقة للمالك والصبي مخبر  
 من فتيما تامل (قوله اذ الصبي لا يصح تركه الخ) حله لفساد العقد ويمكن ان يدى ان الصبي غير وكيل بل مجرد  
 مخبر عن اذن المالك وان الموضع انما هو المالك مر (قوله لان القصد الخ) حله لقوله ولا تنظر (قوله أو وضعها  
 حسب الخ) هذا الصنيع مر جى انه في هذه الحالة أعني قضاه حسب ذكها هو بقر كماله يفتن وفيه نظر  
 فليس روي اجمع (قوله أو يفتن حسب الخ) فتيمة هذا الصنيع ان لقوضها حسبية ثم ضيع كان ذهب  
 وركه لم يفتن كجوه ظاهر والذى في الرض وشرح في صور القرض حسبية متاعه أو أوجهه حين وضعه  
 بين يديه وهو ضمن بالقرض لانه غير وديع ان قبض الا ان كان مخرجنا للضياع بقض حسبية متاعه عن  
 الضياع فلا ضمن الا بالتضييع به ان ذهب وتركه فلا ضمن وان أمه ان كان ذهبه بعد غيبه المالك  
 انتهى وحاصل ذلك كرفي صور القرض حسبية لا ضمن به وأما قوله وان أمه فهو شامل لما وقع المالك  
 بالرد قبل غيبه وقصر في أخذها وفيه نظر (قوله لم يفتنها) سكت عن الاثم فيما اذا ردمت ضيع كان ذهب

شبهه أى ان عسى تو لم عليه بخلاف ما لو أغلق المالك الباب ثم قال لا أخر حفظه وانظر البقاه له فسرق فلا ضمنه (قوله)  
 وبقي ردمت ضيع كان ذهبه أو تركه لم يكن قضاه أو يفتنها حسبية متاعه من ضيع عرضته ولو من ما ليكها له الشد فيما يظهر ويحتمل  
 خلاصه قضاه اذ ذهبه بدونه الما حاضر ودون الاثم عليه هنا بلقا

فما يظهر خلافا لهما بعض العبارات لا يبعدان الذي قبله في الجملة لا ينسب (١٠٣) اليه تقصير بوجه مختلف خلافا لما قبل ولم يقبض فانه ياتي ان ذهب وتركها بعنفسه لما لا لانه غرر ولو وجد له من الوديع واعطاه من الوديع كان ابداعا لافاضل الاوجه وقفا لا ذري والذري كسبي وشلافا لهما وجهان وغيره فالشرط لفظا أحدهما وفعل الآخر لوصول المقصود به وبخل والوديع تبعها لهما لان الاصح ان الابداع عقد لا مجرد اذن في الحفظ فليس يجب رده الا بالطلب وقيل اما شرعية فيجب رده عقب عليه فهو اولى ويصرف فيمنه وبين وقد للرؤية والوجوه ان تعلق الرهن أو الاطلاقة فيسبب الخلق ضرر بالمالك لم يرض به بخلافه ان لا تنقله متعنه فهو راض به قطعا وباتي في التعلق هنا ماصر في الوكالة (ولو اذعه سي) ولو امرها كامل العقل (أو مجنون لا مال قبله) أي لم يجزه قبوله لان فعله كاعلم (فان قيل فله) باقصر القيم كالمظهر اذ قبضه ولم يبرأ الا رد ذلك امره لانه كان ماصلا لوجهه عليه بخلافه مبرأ فادفع ما ياتل فاسد الوديعه كصحتها وما ياتل أخذها من هذا يفرق بين باطل الوديعه وقفا فاسد ووجه اندفاع هذا أنها حجت قضيت باذن معتبر فاسدا كصحتها وجبت لا فلا

فالتفرق بين الباطل والقاسد هنا لا يصح باطلا وهو الكلام محبت لو يخطف شيئا فانها مأخوذها حسب علمه

(قوله فما اذا الخ) أي والحال ان المالك طالع حسنه المخط اه ع (قوله قبل) الاستيلاء رد (قوله ولو وجد) أي قوله وبقر في المعنى واخوه وباتي في التعلق في النهاية (قوله ولو اذعه) أي وكما تنسب الة دخلها كذا في النهاية وهو محل تأمل اه سديد عبارة ع هـ هل المراد بالوديع ما يتعلق به عند الوديع أو ما يتبعها بعد ابداعها أو كلاهما أو التبادر من التعبير بالتحول الثاني سم على حج لكن قضية قول السارح أي وكانت شمال العقد حاملا الاول ومفهوما ان الوديع المنفصل قبل الابداع لا يدخل في العقد وحديثه فيشكل قوله وبقر في الحال والدار هو رة ان كان حلا وقت الرهن دخل ثم يمكن ان يقال ان مفهوم قوله وكانت حاملا الخ فيه تفصيل وهو ان الوديع المنفصل لا يدخل في الابداع بخلاف الحال الحادث في الوديع اه بخفف (قوله لان الاصح) ع لانه قوله تبع الخ (قوله وباتي في التعلق الخ) عبارة للمعنى ولو علقها كان قال اذ ليسه رأس الشهرة قد اذعه لكذا يصح كالكه كالتحقيق أصل الروضة وحري حـ بان المقرى وقطع الزواني بالجمعة وعلى الاول يصح الحفظ بعد وجود الشرط كما يصح الصرف في الكالة حيث قد اذع بالاطلاق شروطا المتبني ان كان والرجو على أن لا تنسل اه (قوله ما في الكالة) وقوله لا تحذف هذا لوم الوديعه ولو ما غير بدع بقوله بعد أي أخذ لوم الوديعه لوم الوديعه بقوله بدع في اليوم الاول وعالوه في اليوم الثاني فلم يعد بعد يوم العار بقوله عالوه بل بعده يومه بخان قال الزكشي فلو عكس الاول فقال خذ لوم الوديعه ورواها بدع بقا لقياس ان امانة لانه أخذها باذن المالك لو است عقد وديعتون عكس الثالث لقياس ان امانة اليوم الاول عار وفي الثاني امانة وشبهه انم الا تكون وديعتها يومه وفي قوله فالتقياس ان امانة أي من وقت الاخذ فتكون مضمونة طبعان فرط في حفظها قبل فرط في اعلام المالك اه (قوله المثل ولو اذعه) أي المثل وديعتي والمراد ان اذعه حال نفسه أو غيره بلاذن منه فان اذعه باذن من المالك اعتبر اذعه بل من الوديع اه ع (قوله ولو امرها) أي القول المثل ولو اذعه في النهاية لا ادله لا يصح باطلا عقلا بله غير محتاج اليه وكذا في المعنى الا قوله وما ياتل أخذها الخ الكلام (قوله اذ قبض) متعلق بضمه فهو قوله ولم يبرأ عطف على أي ضم (قوله فادفع) أي قوله لوم الوديعه بدع غير ان معتبر اه رشدي عبارة المعنى ضمن لعدم الاذن للمعبر كالتعبر كالتعبر وهذا التعليل لا يقال صحيح الوديع لا ضمانه في ذلك فاسد هـ قال السبكي ولا يحتاج الى أن يقال هو باطل وبقر بين القاسد والباطل أي بل يقال اه (قوله وما يقال الخ) عطف على ما يقال فاسد الوديعه الخ (قوله اذ من هذا) أي ما ياتل فاسد الوديعه الخ (قوله ووجه اندفاع هذا الخ) لا ينبغي على التأمل ان هذا الوجه الذي ذكره لم يندفع به هذا وعدم صحة الفرق بينهما على الاطلاق لاننا في معنى في الجمله وهو الدعي فيما يقال لان راذا جـ اقبال ان مسئلة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذي حكمه الحكم الصبي اه سم أقول الامر كما قاله المحقق فالوجه ان كان انتفها الصبي لا تنفها الماذن المعتد به فهي باطلة ولا تعلق بالصبي فمما ذكره وان كل انتفاء شرط آخر مع وجود الاذن المعتد به فهي فاسدة ملحة بالصبي فمما ذكره قد ترمم أنه لا خلاف في المعنى اه سديد (قوله باذن معتبر) أي ومنه اذ من هذا الخ الجار في مسئلة السالبة وقال الأشكلى عـ اه سم (قوله فان خافه وأخذها حسبته) هل تركها كالحديث وبرأها بدون رد هـ المالك الامر للوجوه لا وتقرير ما تقدم في قوله أو قضيا حسبته الخ والوجه فيه ان اذنه ليس له تركها ولا يبرأ الا رد هـ على الجمله فالتأثير هنا هو ان الضمان بتركها أو رد هـ ليس بمالك الامر وتركها في غيبة المالك ولم يكن فضها ولا قبل به وصيغة موضوعه قد ترمم ان لم يعلم المالك بتركه بخلاف ما اذا علم وقصر (قوله وبخل ولو اذعه) هل المراد بالوديع الوديعه ما يتبعها عند الوديع أو ما يتبعها بعد ابداعها أو كلاهما أو التبادر من التعبير بالتحول الثاني (قوله ووجه اندفاع هذا الخ) لا ينبغي على التأمل ان هذا الوجه الذي ذكره لم يندفع به هذا لعدم صحة الفرق بينهما على الاطلاق فلا ياتي في معنى في الجمله وهو الدعي فيما يقال لان راذا جـ اقبال ان مسئلة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذي حكمه الحكم الصبي اه سم (قوله اذ من هذا الخ) الجار في مسئلة السالبة وقال الأشكلى عـ اهنا (قوله فان خافه وأخذها حسبته الخ) لا ينبغي على التفرق بين الباطل والقاسد هنا لا يصح باطلا وهو الكلام محبت لو يخطف شيئا فانها مأخوذها حسب علمه

كلمة وكذا لو أنشأ شخصي مودع ودعته أن فعله لا يمكن لحباطه وتضمنها لنفسه بحال ختمت راعا المودع (ولو أودع) مالك كمل (مينا)  
 أوجنونا (الاعتناء بنفسه) ولو بشرط لم (مينا) بالذات يصح التزاهي للخصف (وان أنشأه وهو متول ذنبره لا يضمن (مينا) في (الاصح) وان قلنا  
 أنه فعلة لمن: أهل الضمان ولم (١٠٤) يسقط على الترافع به فارق مالي بامه شيأ وسيله فالتفصيل بينهما لأنه ساطع عليه أمالو أودعه غير مالك

أوقاص فانه يضمن بمجرد  
 الاستيلاء على المودع (والصحيح  
 عليه لسبقه كالصبي) مودعا  
 ودعاه فبذلك كرفههما  
 بحاجب عدم الاعتناء بفعل  
 كل قوله أمال المودع المأمول  
 فالإدعاء من واليه كسائر  
 تصرفاته فيصح والفن يغير  
 إذن مال كسره كالصبي فلا  
 يضمن بالتلف وان شرط  
 خلافه إذا تلفت فيقتل  
 رقبته (وترفع) المودعة  
 أي ينهض حكمهما بها  
 وترفع به الوكالة بمجرى  
 فترفع (بموت المودع) و  
 المودع وجوبه وانما ته أي  
 بقيد السابق في الشركة  
 كغير ظاهر وبالجرح عليه  
 لسبقه قاله ولو لم يجز  
 عليه بغير فاس لاقتلها  
 عن الأصحاب ويظهر أن  
 الإيداع لا يترفع وتسلم  
 الحاكم اه والضمير في  
 عليه المالك كما يصح به  
 سيما فهو جهدهم ارتفاعه  
 ببقاء أهله بالغسل حتى  
 في الأموال كاشتراف النسبة  
 وتسليمها الحاكم أي من  
 المودع إذا أراد رد المودعة  
 فان بدل المالك أهله فيها  
 بالنسبة لأحسان الأموال  
 خوفا لتلفها أو ما لم  
 بالغسل على المودع فترفع  
 به كغير ظاهر بمقتضى أن

بده لأهله فبالبقاء الأموال تحتها ويرد المودع لنفسه ويعزل المالك له والانتكار لغيره ضل لا ثم وكذا في الحفظ وهي  
 ترفع بذلك بكل فصل مضمين وبالقرار: هو لا حرج ونقل المالك المال فيها يسع أو نحو وفائدة لا ارتفاع أنها تصير بانتمت بغيره الرد  
 لأكها وأولها من عرف أي أعلا منها أو غيرها



فواضد المتكبر وان لم يطله كضالة وجدها وضاع فما لكها فان غابها فما كمل أي الامن اخذ اعمالي وان لا امن وفي المذهب ان العاقر ليس مثلهادفه نظر وان أمكن فوجهه وفي القواي البغوي في قرن هر بنوخل ملكه (١٠٥) وعلمه وجمال كظم بعله فخرج لاسننه

وفي نظرا أيضا وان استعده الغري بل لا وجه قول القول لله كالثوب ولهم (الاستعداد) يعني المالك (الاستعداد) (و) الوديع (الردك وقت) لجوازها من الجانبين نعم بحسبم الرخبت وجب القول و يكون منه اذ

الاول حيث ينوب ولم يرضه المالك وتنبأ الصبر بها لا ينافها اقراديه خلافا لمن وهمه فسئل فلا وجه لذلك لان هذا سابق آخر لاتعلق به ذلك بل يرضه على تعقبه فساد الحكم وهو تقيد قوله ولو سما

بمحلته او قضاها ولا كالتبه (وأصلها) ولو يجعل وان كانت فاسدة بقيد السابق (الامانة) يعني انها مأمونة فيها لا تباع كالهن لان الله تعالى سماها أمانة بقوله عز فلا تبيعون الذين ائتمن امانته ولا ترغبوا بالاس

عنه او علم من قولك وان كانت فاسدة لا وشطر كوجه اوليسها كانت قبل ذلك أمانة بعده عاوه فاسدة ومن كلامه تعالى بقيتي

بهدمة بعد التعدي لزمه آخرها لا ارتفاع الامانة (وقد صغر مضبوته) عواوض منها ان نوع غيره (ولو ولله) وزوجته بوقته نعم كجدا في الاستعانة بهم حيث لم يزل

بده لجران ان رفهه (بلاذن ولا عن فيضه) (الوديع) فلان المالك لم يرض بامانة غيره ولا د أي صغر يثاق ضمنا فاعل ان القرا على من تامة عند مالم يكن الثاني جلاله لان بهد امانة تكلم بما مر في الغضب والمالك تعين من شافان من الثاني وهو جاهل بجمع وان كان التلبس عند

اه عش (قوله نور الخ) ظاهروا ان كان فبمسقة له عش (قوله وان لم يطلبه) غاية (قوله فان غاب) يعني أول يعرفه اه سددع (قوله ان العاقر الخ) ان فرض في طير حزن عاذبه بعد دله المألوف بعد طيرانه فله ويجوز جملوا الاصل تامل اه سددع (قوله تملوا) أي الضالة (قوله وان أمكن توجيه) كانه ان نوع اختيار فلم يطق بالجدان كالثوب اه سددع (قوله بل الاوجه الخ) يؤخذ منه ترجيح الحق العاقر بالثوب بالاول اه سددع وقوله الحق العاقر أي الغير المعتاد بالورد بجمعه المألوف اخذنا مما مر عنه انفا (قوله انه كالثوب) اعتمد عه عشا بعبارة ومنها أي الضالة فن احوال ان هر بن ماله كانه ادخل في داره فحبس عليه محفلة الى ان يعلم ماله فلو تركه كمن خرج دخل في ضمانه اه (قوله لجوازها من الجانبين) الى قوله ومن كلامه في النهاية (قوله نعم) الخ قوله وتنبأ الصبر في المعنى (قوله لم يرضه) أي الرضا بالثالة الظاهره واجبع المستثنى عليه واجبع اه رشدي أقول صنع المعنى كالمصر في الرجوع الثانية فقط (قوله وتنبأ الصبر الخ) عبادة التقي أقرذ المصنف الضمير ولان العطف بآدم ثناءه انما قال الزكري ولا وجه اه أقول لو أقرذ الضمير لكان المعنى كما هو مقتضى أو لا تخدمه الخ وليس بمجديع فساد أو لكل منهما وهو مع بعده فاسدا أيضا وعلى التنبأ فهو تركب القوم دولهم والتعين المملووظ به مناصلا على التباين اه سددع (قوله بل يرضه الخ) لا يرضي انه لو أقرذ الضمير هنا نظر العطف بالوديع يرضه الاتعاق المذكور حتى يرض الفساد المذكور ولانه مع تنبأ الصبر يحتمل التعلق أيضا بغير التنبأ لان ذلك غلبا تامل اه سم (قوله ولو يجعل) الخ قوله ومن كلامه في المعنى الا قوله بقيد السابق وقوله لان الخ للارغب (قوله وان كانت فاسدة) الاخصر أو فاسدة (قوله بقيد السابق) هو ان تقضي باذن معتبر سم وعش (قوله يعني انها) أي الامانة (قوله كالهن) لان موضوعه التوثق والامانة عارضة (قوله لان الخ) تامل لمن (قوله سماها) أي الوديع وقوله عنها أي قبلها (قوله وعلم من قول الخ) عبادة المعنى قال الكافي أو دعه بممة فاذن له في تركها أو وثقوا بآذنه في لبسه فهو ابداع فاسد لانه شرطه بما بقى مقتضاه فلو تركه أو لبس صار عارية فاسدة فاذا تلف قبل الركب والاستعمال لم يرضي كأي جميع ابداع أو دعه ضمن كأي جميع العارية اه (قوله قبل ذلك) أي الركوبة واللبس اه رشدي (قوله بعده عاوه فاسدة) انظر وجه الفساد ولعل وجهه فسادها انه لم يجعل الاعادة فيها مقصودا وانما جعلها شرطيا مقابلها لحفظ اه عش (قوله ومن كلامه) أي وعلم من قول المصنف وأصلها الامانة اه رشدي (قوله ولو ولله) الخ قوله نعم ان وطالت في النهاية الى قوله عند تقدير المالك الخ في المعنى الا قوله نعم الى المتن وقوله فعل الى المالك وقوله أو الاول الى المتن وقوله أي عر فالى بيان ابداعه او قوله وبجده الى الوي يلزم القاضي (قوله ووجهه) الواديعي أو كاجبه المعنى (قوله وقته) أي أو القاضي وايداعهم بان يرفع يده عنها ويقوض أمر حفظها اليهم اه عش أي ويقطع نظره عنها (قوله انه الخ) الاول جملة خارجا بقوله ان نوع غيره لان جرح الاستعانة بغيره ليس ابداعا اه عش (قوله حيث لم يزل الخ) أي بان يبعد حفاظها عن قاه عش (قوله بل ان العرفه) أي الاستعانة (قول المتن بلاذن) أي من اللودع اه معني (قوله وهو جاهل) هل يجوز له التلبس بالجاهل

على الاول او عالم لانه غائب والاوّل جمع على العالم لا الجاهل (وقيل ان أودع القاضي لم يضمن) لانه نائب الشرع ولا يصح له لافرق وان غاب المالك لانه قد رضى به ثم ان طالت غيبته أي عبر فواوان كلفه من مسافة القصر فيما يظهر على ايداعه له كلفه مجمع ومحل في نقطة أمين وذلك لانه نائب وان في مده استغفله مع طول الغيبة منع الناس من قبولها و يلزم للقاضي قبوله عين الغائب ان كانت امانة بخلاف الدين والضرورة كجلبه عينه قبل التسليمات (٣٦٦) بقاها على ذمة المدين ويد العاقل انما يحفظ اذما مع العذر كسفر أي مباح كلفه الاذرى

وان كان عالم بجهله أو يفصل وهل اذا رد الثاني على الاول بر رفع عنه الضمان والطلب أو يستمر كل منهما يحمل نامل اه سدع رأ قوله الذي يستعاض من اطلاق الشارح الشئ الاول من التردد الاول والثاني من الثاني والله اعلم (قوله على الاول) متعلق بر جمع (قوله او عالم) مصطف على جاهل وقوله فلاذى فلاز جوعه ان كان التفت عنه كما ياتي (قوله لانه) أي الثاني العالم غائب أي لا ودع (قوله أو الاول) صانع على الثاني وقوله على العالم أي الثاني العالم (قوله لافرق) أي بين القاضي وغيره في صير و كذا لا بد من مضبوته بالادعاء به لا اذن ولا عذر وقوله وان غاب الخ غايه وقوله المالك أي و كسره (قوله غيبته) أي المالك (قوله أي عرفا) عبارة تلغى أي أو ضمير من الحفظ كافي التبعة اه (قوله ايداعه) أي القاضي (قوله كلفه جسم) وفاقا للمعنى وخلافاً لانه كما ستره نائب (قوله ويلزم القاضي) أي قوله وقوله متى كانت في النهاية الاقوله ويصح الى المتن (قوله) ويلزم القاضي قبوله من الخ وهو واضح ان ما زلن على تحببده دفعه له امانته ما تناه فقد يتوقفه وحل ما هنا على ما اذا كان لو دمع عذره بخلافه الظاهر فان الكلام على ايداع عند الموراني قريب ما عرّش أقوله ذكر الغنى هذا الكلام في شرح فان قد هما للقاضي فسلم عن الاشكال (قوله) يختلف الذين الخ) محله ما لم يظف على الظن فوات ما ذكر بقلس أو جراً أوفد - ق والواجب أخذه حيناً كان أودينا اه عرّش (قوله) والمضبوته بل لا يجوز له أخذه اه عرّش أي مباح فضيحة قوله بعد لا يبعها سافر المصيبة أنه أراد ايداعه فيها لخرام فشميل المكروه ما عرّش (قوله) عند تعذر المالك الخ) أي بولي (قوله مما ياتي) أي في المتن أي انما (قوله) بضم التحتية الخ) أي بيناء الفاعل من الزالة وقوله بضم فوقية الخ) أي بيناء المفعول منها وقوله وعكس أي بينه الفاعل من الزوال (قوله أو يحفظها) كقول المتن أو يرضعها تطلع على قوله يجعلها (قوله ولو أجنب الخ) نامل الجمع بينهما وبين قوله الآتي في مسئلة المخزن تخص به هل يتأى أولاً اه سدع رأ قوله أشار الشارح الى الجمع بتقدير ما هنا بقوله ان بق نظر الخ وتعميم ما ياتي بقوله وان لم يلاحظه (قوله كادته) أي على العادة (قوله لان لازمه) أي ولو كان صغيراً كوله ورفقه حيث لازمه اه عرّش (قوله ويؤيد) أي الأثر اطر المذكور (قوله وقوله الخ) مصطف على قوله ما ياتي ثم قوله ذلك الى المتن في الغنى (قوله) ان لم يلاحظه الاول لم يلاحظها بالتأنيث (قوله) لم يلاحظها صريح صريح المنة - انه راجع الى قوله أو وضعها الخ فقط (قوله بكسر الخاء) الى قول المتن فان فقدته في النهاية الا أنه زاد عقب قوله والاشهاد على نفسه بقبضها امانته كما قاله الماوردي والتميز لانه اه (قوله) المنزمتة (قوله) ظهره وان كان له خزنة مختصة أخرى اه سم (قوله مما قدس) لعله أراد به قوله عند تعذر المالك و كسره أقول وكذا يعلم من قول المتن السابق ولهما الاسترداد والرد كل وقت (قوله العام الخ) عبارة تلغى مطلقاً أو كسره في استرداد هذه اه (قوله) حيث لم يعلم أي اوديع رضاه أي المودع (قوله) متى ردعها الخ) يعني عنه قوله الآتي متى رد الخ (قوله) مع وجود أحدهما الاول ليشمل الولي الذي زاده أحدهم (قوله) وفي جواز الرد الخ) عبارة لانه يقال: نعم دفعها لو كسره اذا علم الخ قال عرّش قوله وقد يقال الخ اعتمد اه (قوله لغية) أي طوله يان كانت مسافة قصر نهاية ومتنى (قوله أو حبس) ويقاس بالحبس التواري ونحوه اه (قوله في المتن مشتركة) يظهر وان كان له خزنة مختصة أخرى

ومرض وخوف فلا يضمن  
بإداعه عند تعذر المالك  
وذكره لقاضي أمين ثم  
لعل كما يعلم مما يلي فوز  
في التقيد بالمباح ورويان  
ايداعه الغير وخصه فلا  
يبعها سافر المصيبة (واذا لم  
يكن بضم التحتية كسر  
ويصح بضم فوقية ففتح  
دكسره) يدها اجازت له  
(الاستعانة بمن يعملها)  
ولو خصه أمكنه حلها من  
غير مشقة على الوجه (الى  
الحرز) أو يحفظها ولو اجنباً  
ان بنظر عليها كالعادة  
وهل يشترط كونه تحت المالك  
يظهر ثم ان غلبه لان  
لازمة كالعادتين بضمائ  
انه لو أرسلها من يسقطها  
وهو غير ثقة ضمنه لو قولهم  
مسي كانت مخزنته فخرج  
واستحفظ عليها بغير تخصص  
به أي بان يقضى العرف  
بقبلة استفداه فيها  
يظهر ويحمل ضبطه من  
لا يستوي من استفداه لم  
يضمن وان لم يلاحظه بخلاف  
ما اذا استغفله من شقة أو  
من لا تقص به أو فوضها  
بغيره مسكولم يلاحظها  
(أو يضعها في خزنة) بكسر

الخا من شخب أو بفتح لا كما بهم (مشتركة) بينه وبين الغير ويظهر انه يشترط ملاحظته لو اعدم تمكن الغير متى من الاتان كان نقضه (واذا أراد سقرا) مباحا كما هو ان قصر وظاهر بما قدس من التقيد بالمباح هنا ليس بالنسبة بل دفعا لا أو وكسره بل بن بعدهما (ظهير الى المالك) اوليه (أو كسره) العام والخاص بما حيث لم يعلم رضاه بقاها عند فيما يظهر لاسيما ان قصر السفر كالخروج لاجل مع عرّش العود حتى دفعها وجود أحدهما القاض أو عدل ضمن وفي جواز الرد لو قيل اذا علم شقيقه وجهه لو كسره وعلم من له ان يولي على قسمه لو كسره فظهر ظاهر (فان قدسها) لغية أو حبس

مع عدم تمكن الوصول لهما (فالقاضي) ردها إليه أن كان متعامدا لأنه نائب وناظر وناظره القبول كالحسن والاشهاد على نفسه بقضاهي  
أمره القاضي بدفعها لأمين كفي ألا يلزم تسليمها بنفسه (أن فقد أمين) بالبلد فيها (١٥٧) إليه لئلا ينصرف تنازع السفر وناظره

هــنـي (قوله) علم تمكن لورسل (الح) وبنى مثل ذلك المشقة القوية التي لا تتحمل عادة في مثل ذلك  
 اهـ عـش (قول المتن القاضي) قال الشيخ أبو محمد وانما جعلها في الحالك بعد ان يعرف حاله واذن  
 فـلـجـلـها فـتـمـا قـبـل ان يـعـرفـه عـش اهـ مـنـي (قوله) وهذا له) في قوله وكان الفرف في المتن (قوله)  
 (كاسر) اى ان قال (قوله) والاشهاد على نفسه) قال الماوردي والمتخذ خلافه اهـ نهاية (قوله) والاشهاد على  
 نفسه (الح) وقالوا هـنـي وخلافها نهاية (قوله) هي نفسه مضمونها فلو كان فاضي للبدل ورجوع بالاشهاد  
 على نفسه فهل يعدل الى الامن ولا يجب تأمل والقبالي الاول امل اهـ سـدعـر (قوله) ولو اقامه القاضي  
 بنفسه (الامين) (الح) ويقاس ما تقدم في القاضي اى لا يجب الاشهاد على الامن لانه باسنته القاضي في صلاحيته  
 الشرع اهـ عـش بقوله ما تقدم اى في الثابتين خلافا لغيره (الح) وكفى (قوله) فلا (قوله) كفى) اى كفى  
 الحاكم في الخروج عن الامن اهـ رشدي (قول المتن فنفذ) اى القاضي او كمن غير امن (قوله) تنبيه \*  
 فتسـد كـلام المـصـنف انه لا يـتـبـقى الاخص بعد الامن فهو كذلك وانما في الكافي فقال فان لم يجد موصلها  
 الحافق لا يجب عرضها في الاخص اهـ مـنـي (قوله) ويذكره) اى الوديع الاشهاد على الامن فالحافق المعنى  
 وخلافه نهاية عبارة نعمول ليعلم الاشهاد بنفسه ليعلم حاله الماوردي امل موصلها مع امره  
 الحاكم اهـ قال عـش اى فلا يصير مضافا اليك الاشهاد بحاقف الامن باسنته امل انكر الحكم  
 اخذناه نعمول بقبل قوله الوديع الالبينة اهـ (قوله) وكان الفرف (الح) هذا الفرف غير جيد اهـ نهاية (قوله)  
 ان اقامه القاضي (الح) والوجه كسركا للفظ والاحتواء الكبر اهـ فـلـوس (قوله) فـلـوس) اى القاضي  
 (قوله) ومن ترك) الى قوله المتن ولسان في النهاية الاقوله علا اى مع امكان الى واصل وقوله وبه على  
 قال وقوله وكان الفرف الى المتن (قوله) وبه يعلم) اى قوله مع قدرته على موصله ذكره بقوله السابق  
 ان كان نفسه اموال السكان اناس (قوله) ومن ثم) اى من اجل انه لا بد من (الح) (قوله) اطلاه) اى  
 للفرف (الح) والقاضي ورجع الاول منسيع النهاية عبارة نعم قدرته على علمه قال الفرف في الامن ومن فلا  
 يصح بالايعاد لفتاها (قوله) قال) اى الفرفي وكذا صيرتوه وذكر قوله تروث (قوله) فقال  
 اى الشيخ ابو اسحاق اهـ الفرفي (قوله) التفتق) مبتدأ خبره قوله تفرق في الخبر وقوله اليوم متعلق  
 بالفتق (قوله) تفرق) اى ليس مرض من طلب التفتق واسواه الاورى وصلى وبهها باطنها فنبين  
 ادخل نفسه في امرها ان يجرى على ظاهر الشرع اهـ عـش (قوله) ويؤخذ منه) اى لمجوى بين الفارق  
 وشعبه (قوله) وجئت) اى من انما تبين على الحكم الجائر (قوله) سفره) اى الامن (الح) قد يقتضيه  
 مع عدمه في الجائر ولو لم يكن جميع عند وجود مرجع كان يكون حطر الطريق دون حطر الدفعة  
 او كسركا والفتق عند عدمه يعدل ويؤمعاسا في ذلك الطريق بقوله اهـ سـدعـر وقد قال ان الشارح  
 اراد بقوله من الامن الامن المستعاضة الذي في الجائر (قوله) من غير الامن) اهـ ونبين انه لا يحتاج  
 سفره بالمرئاة لجهان لا سفره فارجع جهان اشده ان يصرف بقصد الرجوع اهـ عـش (قوله) ياره  
 استرداها) اى من القاضي او الامن اى يوحى تركها عند ما ولا يقال لا يجرى دفعها لهما ضرورة السفر  
 وقد زالت نصب الاسترداد اهـ عـش (قوله) اى مع امكان السفر (الح) بتدليل على ان بقوله لورسل  
 في ضلته (الح) (قوله) ثبت منها) الاول فيها (قوله) بغير عدله (الح) ظاهره ولو كانت كانتا على من  
 الاول او اكر امتناها ووجه ان لم يرد في السفر جهان تلك الطريق بل قيل هي إعلان الامر بساؤل  
 الاول منى عن سؤل غير اهـ عـش (قوله) عين سؤل) اى ما (الح) حيث اطلق في الامن لم يرد  
 طريقا اخذنا مقابره اهـ عـش (قول المتن سكن الرضوخ) اى الذي دفنت فيها مـنـي (قوله) ولو في (حـز)  
 (قوله) والاشهاد على نفسه (قوله) قال الماوردي والمتخذ خلافا لغيره (الح) (قوله) ياره الامن) ياره الاشهاد

نہم نہضہ الضاع فان علمہا أمنا وان لم یلبھا (سکن الموضع)

وهو حرز مثلها أو راقبته من سائر الجوانب أو من فوقه من اقبة الحلو أو كفى جمع بكوة في يده (لم يضمن به) (الاصح) انما في الموضوع في يد  
 صاحب كنهه كانه أو دعه بالامومه يؤخذ ان محل ذلك عند تعذر القاضي الامن والاضمن ثم رأيتهم صرحوا به قبل هذا الاعلام اشهدا فيجب  
 وسلات أو رجل وامرأتان على الدفن والاصح انه اشتمان كما تقرر وفيكفي اعلام امر أنوان لم تحضر وعليه فظاهر كلامهم انه لا يجب اشهادنا  
 وكان الفرق قائما هناك البست في الامين (١٠٨) حقيقة بخلافه وهو محبة ان كان يجب لا ينكح من أخذها أو لا يأخذ فيجب وجوب  
 الاشهاد لانما استحسنت كالتي

الى قوله وان لم تحضر في المعنى الاقوله واكتفى الى الماتن (قوله وهو حرز مثلها) خروج به ما لم يكن كذلك فانه  
 يضمنه لخصا وان اعلم بما غيره كقوله الماوردي اه معنى (قوله أو راقبته الخ) صنيع المعنى صرح به في عطفه  
 على يسكن للموضع وجوز ضم عطفه على وهو حرز الخ ايضا (قوله واكتفى جمع الخ) متعديا اه عش (قوله  
 بكوة) أي الموضع في يده أي وان لم يسكنه اه سم عبارة عش قوله في يده أي الساكن وان لم يعلم اه  
 والظاهر هو الاول (قوله ومونه) أي التعليل (قوله ان محل ذلك عند تعذر القاضي الخ) وقد علم بذلك ان المراد  
 الدفع الى القاضي أو اعلامه أو الدفع الى الامين أو اعلامه اه معنى (قوله وان لم تحضر) أي الدفن (قوله  
 وعليه) أي الاصح (قوله هنا) أي في الدفن مع اعلام الامين وقوله ثم أي في الدفع الى الامين (قوله ولا فائدة  
 بقوله الخ) خلافا لظاهره (قوله حسنت) أي حين تمكن الامين من أخذها (قوله من أودعها) أي قول الماتن  
 اذ في النهاية وكذا في المعنى الاقوله من ثم بما له اما اذ (قوله من أودعها) يتنازع القول (قوله ولم يعلم) أي  
 المالك (قوله وان كان في وامن) أي وتلفت بسبب آخر اه معنى (قوله اما اذ أودعها) مختار زفوله من  
 أودعها في الحضر الخ على ترتيب الف وكذا في الاول أمان اودعها الخ عبارة للمعنى اما لو اودعها المالك مسافرا  
 فمسافر الخ وهي واضحة (قوله ومن ثم الخ) عبارة للمعنى وه اذا قدم من سفره ان يسافر بها بانها راضا  
 المالك به ابتداء الا اذا تقرر بنقله الى المراد احرازها بالبلد متبع ذلك اه (قول الماتن اذا وقع حريق الخ)  
 أي أو ثبت اه معنى (قوله من المالك) الى قول الماتن والخريق في المعنى الاقوله ولوقيل يجب لم يعد والى  
 قول الماتن فان لم يفعل في النهاية الاقوله ويحتمل وما اقتضاه وقوله أي مع قصره الى ويحتمل وقوله والا كان الى  
 وشعره وقوله قال (قوله لم يضمن الخ) ولو حسنته في الطريق في خوفه فاعلم بها فان هجم عليه الطاع  
 فظفره حاشيته لم يضمنه فاضاعت ضمن وكذا لو دقها خوفا فانه عند اقتضائهم ثم اضل موضعها كقوله القاضي  
 وغيره اذا كان من جهة ان يصير حتى نخسنته فتصير مضمرة على أخذها نهاية ومعنى قال عش قوله  
 فاضاعت ضمن أي وان جعل لان الجهل بالحكم لا يسقط الضمان اه (قوله ولوقيل وجوبه) أي حديث  
 أمن على نفسه اه عش (قوله في الرجوع بها) أي المؤنة اه سم (قوله بل الحز كلف) أي اختلاف العذر  
 لا يكفي لانه لو لم يكن دفعها المالك مثالا لم يكن له السفر بها وان وجده حريق أو غارة فالواقي وقوله ويجز ليست  
 بمن أو فليأتمل اه سم وقوله فالواقي الخ زد على النهاية (قوله كل كلم من كلامه) يتأمل اه سم والنظر ظاهر  
 اه وشدي (قوله الاضغ الاغارة) فسمع ما بعده نظرا اه سم وكان وجه النظر ان قوله الاضغ الاغارة  
 معناه ان قوله عين الاغارة والغارة عبر أن اولها الاضغ وقوله لان الاثر ينافي ذلك ويقتضي ان اللغة  
 الخ) المتعدي عدم الزوم مر (قوله واكتفى جمع بكوة) أي للموضع في يده أي وان لم يسكنه لا يقال  
 لاجبة قلت مع قوله أو راقبته الخ فاذا كتفى عن كونه يسكنه اقتضت كونه في يده لا تقول هذا  
 بعد تسليم ان السكون في يده أقوى من الراقبة انما هو ذو عطف أو راقبته على يسكن الموضع أما عطف  
 على وهو حرز مثلها فلا (قوله في الرجوع بها) أي المؤنة (قوله بل الحز كلف) أي اختلاف العذر لا يكفي  
 لانه لو لم يكن دفعها المالك لكان لا يمكن له السفر بها وان وجده حريق أو غارة فالواقي وقوله ويجز ليست بمن  
 او فليأتمل (قوله كل كلم من كلامه) يتأمل (قوله الاضغ الاغارة) فسمع ما بعده نظرا اه سم

يبدو (ولمسافر) من أودعها  
 في الحضر ولم يعلم من  
 عاده السفر أو الانتجاع  
 (بها) وقد عرفت في معناه ان  
 صيرت تيبه (ضمن) وان  
 كان في وامن لان حرز  
 السفر دون حرز الحضر  
 ومن ثم جاء من بعض السف  
 المسافر وماله على قلت أي  
 بفتح القاف واللام هلاكا  
 الاما في الله وهو من رواد  
 حدشا كذا نقل عن  
 المصف ومن واحد يشا  
 المدي وابن لا تير وسندهما  
 ضعيلا لموضوع اما اذا  
 أودعها في السفر فاشتر  
 مسافرا أو وقع بجوارق  
 الحضر أو متفعا فانتجح  
 فلا ضمان لرضا المالك بذلك  
 حين أودعه عالميا له  
 ومن ثم لو دلت ببنقله  
 على انه انما أودعه فيه لقره  
 من بلده امتنع انشاؤا لسفر  
 فان (الاذا وقع حريق أو  
 غارة ويجز عن دفعها اليه)  
 من المالك أو وكيله ثم  
 الحاكم ثم أمين (كاسبق)  
 قريبا فلا ضمان للعذر بل  
 اذا علم له لا يفيضان الهلك  
 الا السفر زمها وان كان

مخوفا فان لم يعلم ذلك كان احتماله الخوف في الحضر أثر بيلز ولوقيل يجب لم يعد ويصعب وجوبه ونحو جعله على العربة  
 المالك لان المصلحة لا تغير وبأن في الرجوع عما ياتي من سائر النقصات اقتضت سياقها لا يفي في الضمان من العذر والعجز المذكورين  
 شمس مراد بل العجز كاف كعلم من كلامه قبل (والخريق والغارة) الاضغ الاغارة ومع ذلك الغارة هنا أي لانها اثر وهو العذر في الحقيقة في  
 البقعة وأثرها الخ زل الخرب (ولم يحدد في الشكل ثم حواشيه نقله اليه اعذارا كسفر) في جوار ابداع من صيرت تيبه (واذا مرض) مرضا  
 (نحو فاعلم هذا الى المالك) أو وليه (أو وكيله) العلم أو الخاص بها (ولا يمكنه

ودعا احدهما (الحاكم) الثقات المأمون وذها الي (أو امين) وردعا اليان فقد القاضى صوابا عندنا بقرينة الوصية والاولى غير موصلة لمننا فكان غير امين ضمن لان الجمل لا يترقى الي ضمان أى مع نصيبه في البحث عنه (١٠٩) فلا خلاف ما بيننا في قد يترقى الي ضمان الولي ما كانا

الربة انما هي الاغارة فقط وان الغارة اذا هاضل انه قتل اثنين كون الغارة ارفا فاقبل اه وشدي عداوة  
 المغنى الغارة قتلته والاضع الاغارة اه (قوله ردعا لاحدهما) قد يقال الاستسلا لاجلهم لان زاده الولي  
 لكن مدفعه بان هذا اليان مسوق لحل المنة اه سديعمر (قوله ردعا اليه) او وصى به اه اه معنى (قوله  
 وسوا عنه) أى في الامين اه عش (قوله هنا) أى في ردوقه وفي الوصية أى الاثنتا عشرة (قوله لاجل  
 لا يترقى) أقول قد يترقى فيه بان هذا ليس جهلا بل حكم بل جعل بحال المدفع اليه وهو مانع من نسبته الي  
 تقصير في دفعها اه عش (قوله وحمله) أى الضمان في اذائل غير الامين امينا (قوله المظنون) فاعل وضع  
 وقوله امانته نائب فاعل المظنون وقوله مدفعه فعل وضع (قوله لانه) أى الوصية (قوله على ما بعد) أى على  
 الحاكم (قوله الى الحاكم) أى قوله والمراد بالوصية (قوله هنا) أى الحاكم مقدم على الامين في الدفع  
 الخ) حاصل ذلك انما يخرج عند التدقيق على الحاكم بين الدفع اليه والوصية وعند الجزم بين الدفع لامين  
 والوصية اه معنى (قوله الفخير المذكور) أى بقوله أو وصى اه سم عبارة المغنى قضية كلامه لا ما قدرته  
 الفخير بين الامور الثلاثة ليس مراد اه (قوله يحول على ذلك) أى ان الحاكم مقدم على الامين اه سم  
 (قوله والمراد بالوصية) أى قوله وحديثان في المغنى الاقوله والا لا يشترط (قوله الامر بالخالج) عبارة  
 الاكثر الاعلام هو الامر بردها وهي تفرس انه لا يدين مجموع الامر من حق او اقتصر على الاعلام فقط او على  
 الامر بالرد فقط بل يجوز ينفي أن يحجز في الاول ويؤيده انه لو كانت بالرد بعد تملك جبالا يصاهى هو وكذا الثاني  
 كما يحسنه الشارح هاتين ينفي أن ينقد الثاني بما اذا كان الامر على وجهه شعر بل هو مدفعه ولا  
 فقولنا ادفعه اذ كان غلاما فرعا وهو كونه وصية فاعمل معاملة الوصايا التي تحرقه لامين الا انما فلو  
 اقتصر عليها الشارح فحسب ما قبله كان أولى اه سديعمر أقول بارجاع خبر ردها في كلام الشارح  
 الى الولي بعد توصية الولي بعد ان يكون تقصير موافقا لتقرير الاكثر (قوله أو أمكن الدخالج) أى أو الاصابة به  
 وان لم يمكن الدخالج يظهر اه سديعمر أقول ما استظهره مصر في قول الشارح المراد فافق ذلك الاصابة وانما  
 سكت عنه الدخالج عندنا لانه لا يشترط ما يشتمل القاضى تأمل (قوله بشرط الاشهاد الخ) هذا بخلاف  
 ما تقدم قريبا من ان الاعتماد عدم وجوب الاشهاد على القاضى والامين وذلك لفرق بينهما انه انما سلت  
 لنا نائب المالك شرعا وبغير القاضى والامين فكان كسلبها لهما لكانت تسلم لاحد وانما امر بردها فليست تسلم  
 اه سم أقول اطلاق قوله وبشرط الاشهاد صادق عا اذا كان الاصابة على القاضى ويعلم الفرق بين  
 ما مر من ذكره الفاضل المحشى اه سديعمر أقول ان أراد بقوله ما تقدم الخ ما قبل قول المصنف ولو سافر الخ  
 فلا يصح قوله لانه هناك الخ كما هو ظاهر وان أراد ما مر في شرح فان قصدهما القاضى الخ فمقتضى الشرح  
 هناك الوجوب بضمائم ان أراد بقوله ان الاعتماد الخ فمقتضى التامية كما تقدم المحشى هناك يظهر ما ذكره (قوله  
 على ما قبله الخ) الاولى لا تنصير على ذلك أى الانصاع (قوله فلا ضمان) أى في الورثة اه عش (قوله بعد  
 الوصية) وكذا قبل الوصية بالنسبة للقاضي لاجل كاسيا في الصريح ما مر من ردعا وشديعى أى في  
 شرح بان مات غافرا (قوله في جباله الخ) كقوله السابق بعد الوصية متعلق بتلفها (قوله رجعت الى الخ)  
 معتمد اه عش ولا يفتنى ان ذلك مستند وليس مقابلة لقوله فلا ضمان الخ كما هو المسمى السابق فلو  
 أمطت قال كانه انتهى بضم من ذلك الاجرام (قوله يجعل الخ) أى المالك (قوله وعنده) أى الوارث  
 (قوله وحمله الخ) كذا شرح مر (قوله الفخير المذكور) أى بقوله اه او وصى وقوله يحول على  
 ذلك أى ان الحاكم مقدم على الامين (قوله في ضمنه الخ) قد يتوهم ان هذا تفرس على ما قبل والمراد  
 الخ لا على قوله والا كان ايداعا لانه لا حاجة اليه حيث يقع ما قدم من اشتراط الامانة في بدفعه وتقدم  
 الحاكم على غيره هو الظاهر انه تفرس غير صحيح بل لا يناسب العبارة (قوله بشرط الاشهاد الخ) هذا

اعلام المالك جعل الاصابة او عدم الرد بعد طلبه وعنده كانت وان وجهها هو تلك الصفتين غير تعدل في قبل قول الوارث انما غير الرد بعد طلبه  
 لما ذكره من تعلق هذه الصفة

ليس فصل ان قوله عندى ودم فلان أو ثوبه لا يدفع الصبران عنو جد في الثانية في تركه ثوب واحد أو ثوب أو لم تركه كذا الوصفه  
ووجد عند الثوب تلك الصفه لتقصير (١٠٠) في البيان وفارق وجود عين واحدة ههنا من الجنس وجود واحدة بالوصف لانه لا تصير ثم

بغلا نه على ولا يعطى شيئا  
نحو جدي هذه الصور  
خلافا للسبكي ون تبعه  
وكالمريض الخوف ما خلق  
به مما من ثم الجنس للقتل  
في حكم المرض ههنا ثم  
مر لا نه احق ادى عاجز  
فاحيطة له أكثر يجعل  
مقدمة ما ينقل من الداء  
بمنزلة المرض (فان يفعل)  
كذا ذكر (صين) لتقصيره  
بتعريضها للغواث لان  
الوارث يعتمد ظاهر اليد  
وبدنها له ولن وجد خط  
مورثه لانه كناية وقديمان  
الرفعة اذا لم يكن ما يهينة  
باقية وهو ظاهر معلوم عما  
مر في الوصية تزود الرافعي  
في ان هذا الضمان بين  
بالسوت وجوده من أول  
المرض حتى لو تلفت فيه  
ضمانا أولا يدخل وقته  
الموت والذى رجلا لا ذرى  
كالسبكي وبه قوما اليه  
الامام الثاني وجهه ان  
الموت كالسفر فلا يفتق  
الضمان لانه رجلا لا ذرى  
انه عجز عن المرض يصير  
ضمانا اذا لم يوص وان صير  
ولا يشهد له ما لم يبعها  
حتى مضت مدعوت منها  
فيها غالباً فانها تصير مدعوت  
وان لم تمت لان في هذا فضلا  
مقتضا للقتل لنا وليس  
يجوز قول الامام كذا

(الامام) لا ينقل المصم مرضه خوفا اذا لم يتمكن من مات خافه أو قتل غيلة لا تنقلها لتقصير ولو اوصى بها على الوجه بان  
اعتبر قول جدي تركه لم ضمانا كما مر وكذا لو لم يوص فادى المودع قصر وقال الوارث لعلها تلفت قبل أن ينسب لتقصير فيصدق كما نقله

عن الامام وأقره واعترفه الاسنوي بان الامام انما قاله عند حزم الوارث بالتلف (111) لا عند تردده فانه يصح حشد الضمان ولك

رد بان الوارث لم يرد في  
التلف بل في الله وقع قبل  
نسيته لتقصير أو بعده  
ومستند بلا يناق معه عن  
الامام ودعواه تلفها عند  
مؤثر بلا تعد أو ديمورته  
لها مقبولة كما قاله ابن أبي  
العم فوارث الوكيل  
ورجاء في الثانيون تلف  
في ذلك السبكي وغيره ولو  
جعل حاله لم يقل الوارث  
شباب قال لا أعلم له  
وأجوز أنه تلف على حكم  
الامانة فلم يوص به كلام  
ضمناها كافتداه كلام  
الرافعي وغيره لانه لم يدع  
مستقلا هذا كما ان لم يثبت  
تعديه فيها قال السبكي  
كسبها أو وجد في تركه  
ما هو من جنسها أو ما يمكن  
أن يكون اشتراكا بال  
القراض في صورته لم يكن  
قابضا أو تسلطه أمين  
الشرع : لا يضمن إلا ان  
تصحقت ضمانته أو تقرر بطله  
ما من مرض أو لا وحده  
في الامن نظيره ما رويلا  
بقيل قول وارث الامن انه  
ورثته أو تلفه عنده لا  
يستقر أو الامانة كالوديع  
فما ذكر (ومنها) ما تضمنه  
قوله (إذا تلفها) لغير ضرورة  
(أو دلواني) (أو دلواني)  
دونها في الحرز (وان كانت  
حوزتها على المحدث

بان الوارث لم يرد داخل) أي قوله له تلفها الخ الذي نقله عن الامام أي لان الترخي في كلامه المذكور  
راجع الى القصد فقط وهو قوله قبل الخ فهو جازم بالتلف أي لا اسنوي لم يصف ما فهم من الضمان  
رشدي (قوله لا يضمن) أي ما يتلفه ما خالف الخ أي لا اسنوي (قوله ودعواه) أي الوارث عند ادعائه مقبولة  
(قوله) أو ديمورته (قوله) على تلفها (قوله) ورجمه (أي قوله) بان أي في الثانيون دعوى ديمورته  
(قوله) وانما تلف ذلك السبكي الخ عبارة الغنوي ورجح السبكي أنه لا يقبل قوله لم يصف في الثانيون ودعواه  
بينة اه (قوله ولو جعل حاله) أي الوديعة (قوله له) الظاهر الثانيون (قوله ضمناها) وفيها ما لا معنى  
والاسنوي وخلافه لا نهاية ورد عليه سم ورجحه (قوله هذا كله) الى المان في النهاية قال الكردى في الاشتراك  
قوله وكذا لو لم يوص اه وبطهر ما اشار الى قول المصنف ان لم يفعل ضمن الا الخ وقوله الشارح ولو وصى  
بما على الوجه الخ في ضمان الصو والاربع وان قوله أو لو بدا الخ عطف على قوله يثبت الخ وقوله لم يكن الخ  
على قوله لم يثبت الخ وان هذه الاقوال الثلاثة متروكة على تلك الصو والسبكي المتقدمة فقوله لم يثبت الخ قوله  
أو لو بدا الخ زاجعا الى جميع ما تقدم الاقول المصنف ان لم يفعل ضمن ورجحه على سبيله الجمل لغير دافعة  
انهم مقبولة وسنجد قوله ولم يكن الخ راجعا الى ذلك قوله المصنف أو غير اقوال الشارح وما في سم  
نصه قوله أو لو بدا الخ هذا مع قوله بعد ولم يكن الخ معطوف على قوله ان لم يثبت اه فبما سئل في جوابي حكم  
على ما تقدم (قوله في صورته) أي القرض (قوله له) أي القاضي أو نائبه (قوله فلا يضمن) أي وان لم يكن كما  
صرح به بان اصلاح ضم ونائبه وتضمن (قوله وحمله) أي عدم ضمان القاضى نائبه (قوله في الامن) خبر  
وحمله (قوله نظيره ما روي) أي مرارا (قوله انه رد الخ) أي الوارث اه عش (قوله أو تلفت عنده) أي ولم  
يشك من الرضا وشدي عبارة تسم قوله انه رد الخ فاصل الرد الوارث وقوله تلفت أي عند الوارث هذا هو المراد  
فهما كجمل الظاهر فلا ينافي ما تقدم من قبول دعوى وارث غير القاضي وديمورته والتلف عند بلا تقصير  
فان الظاهر ان وارث القاضي ان لم يكن أو لم يضمن وارث غيره في ذلك فلا تامل ان يكون متهمة اه (قوله وان كانت  
حوزة مثله الخ) أي شخص الشهاب لم يمل بشو والمثلين اذا عين المالك حوزة فان لم يضمن فلا ضمان بتلفها  
الى الادون حيث كان حوزة لها اه سم وتبعه الى الشهاب لم يمل في ذلك كناية عليه الرد وشدي وفاته  
الغني كالشرع فقال او فاقا الشيخ الاسلام بان الضمان في النقل الى الادون معلق تسوية كان حوزة مثله او لا عين  
الحرز أو لا (قوله سواء) ان تلفها الخ عبارة الغني سواء انهما من النقل أم لا عين تلك الجملة ام اطلق بعد ثبوت كائنا  
أم قرر يثبت لا سفر بينهما لا خوف أم لا كما هو محذوف من اطلاق المصنف اه (قوله نعم) الى قوله وان كان  
النقل في النهاية والى قوله ولو حصل الهلاك في الغني (قوله فيه) أي الحرز (قوله ولو حصل الهلاك الخ)

في الررض بقوله وادى الوارث التلف وقال الغني لم يوص له كان غير تقصير (قوله ولو جعل حاله لم يقل  
الخ) عبارة شرح حرولو جعل حاله لم يقل الوارث شباب قال لا أعلم له فلا ضمان عليه وان قيل ان قضية  
كلام الرافعي وغيره الضمان اه ويشكل عليه ما عارض الاسنوي لسابق بما تقدم الذي راق عليه  
وذلك لان ذلك الرد لا يحل له بل لا يقيدع التزام عدم الضمان ويشكل عليه ايضا ما نقله الاسنوي بقوله  
لا عند تردده فانه صحيح مستند الضمان وذلك لان الوارث مفرد في التصرف في الامن بخلاف هذا الذي نقله  
الاسنوي فليتأمل (قوله ضمناها الخ) هكذا في شرح الررض (قوله أو لو بدا الخ) هذا مع قوله بعد ولم  
يكن الخ معطوف على قوله ان لم يثبت (قوله فلا يضمن) أي وان لم يوص كما صرح به بان اصلاح وهذا مع قوله  
أو تقرر بطله السبكي تصرح به عدم اصابته ليس قريبا (قوله انه رد بنفسه) فاصل الرد الوارث وقوله أو  
تلف أي عند الوارث هذا هو المراد فهما كجمل الظاهر فلا ينافي ما تقدم من قبول دعوى وارث غير القاضي  
وديمورته أو التلف عند بلا تقصير فان الظاهر ان وارث القاضي ان لم يكن أو لم يضمن وارث غيره في ذلك فلا تامل  
أن يكون مثله (قوله وان كانت حوزة مثله الخ) أي شخص الشهاب لم يمل بشو والمثلين اذا عين

(ضمن) لانه عرضها للتلف سواء انت بسبب النقل أم لا ثم ان نقلها لغيره يضمن بخلاف ما لا تنفع ما بيننا لان الترهى هنا أعلم (والا)  
يكن دونه بان تساويا فيسبب أو كان المنقول اليه أحرز (فلا) ضمن وان كان النقل لغيره آخر لا يضمن بينهما لا خوف ولو حصل الهلاك بسبب

النقل لعدم التفریط من غير هذا التعرّيج (١١٢) بالآخرى نقلها بالآية تعلمين بيت ليت في دار وكن واحد فلا ضمان به حيث كان

والأول إطلاق النهاية وتشرح الرض ونسلا فلا خلاف في المقتضى (قوله مخرج) أي قوله هذا كله في النهاية والمقتضى  
 (قوله) حيث كان الثاني حرز مثلها وان كان الأول حرز مقتضى الرض (قوله هذا كله) أي الضمان وعدمه  
 الملوّن (قوله مستحقه) أي المالك (قوله أما إذا عينه) أي المقتضى في النهاية الآتية ولو في قربة إلى بخلافه  
 وقوله بخلاف الأول مع التبيين (قوله بقية السابق) أي لا يفرق بينهما ولا يخوف (قوله إذا لا يفرق فيه) أي  
 التخصيص (قوله بخلافه) أي النقل عن العين وقوله له فيه متعلق بضمير بخلافه فموقوف تقدم مائه (قوله فانه  
 يضمن) أي سواء تلفت بسبب النقل أم لا اه شرح الرض وبقده قول الشارح وكذا الخ (قوله باحد  
 الأولين) أي مثل الحرز المدين وأعلى منه اه كردى (قوله ان هلكت الخ) أي هذا الضمان التامين حال عدمه  
 اه سم أي بخلاف ما انهم منعيه الشرح من الخالفه فموقوف وكذا أيضا (قوله كان ثم قدم الخ) عبارة  
 النهاية كهم دام البيت الثاني والسرقة فتعذر كفى الأول ومعها التخصيص فكأن ظاهر كلامهما اعتماد  
 الخافه بلون وجوع والخرجه فانه تعالى بينهما لم يحل كلام الأول وفيه إذا كان سبب التخصيص النقل وكلاهما  
 في خلافه اه وفي سم نحوها وأما عن التبيين إلى قوله تحوّر في المقتضى (قوله مستحق المالك) أي ملكا  
 أو بطر أو عارة اه مقي (قوله مثل الحرز الأول الخ) عبارة أن النهاية حرز مثلها ولا بأس بكونه دون الأول إذا  
 لم يعد حرز منه اه (قوله ولا أوله) أي في أي الواجب على الوديع من عارة المصلحة في نقلها وعدمه  
 اه عيش (قوله وبطالب الوديع الخ) عبارة أن النهاية توجب ضمان النقل للأضرار وخلافه فانه ما صدق  
 الوديع بمنتهى عرفه وبطالب بينه فكان لم تكن صدق المالك بينه اه قال الرضى: يدرى فالتخلف فيها  
 أي قال الوديع نقلت الضرر وتلفوا ونكرها المالك ونوله صدق الوديع بينه أي في التلف وقوله بطالب  
 بينه أي ثم صدق بالعين وقوله صدق المالك بينه أي في نفي مدى الوديع اه (قوله التي يتكهن) أي قوله  
 والذي يتيقن في النهاية الآتية ثم رأيت الأثرى إلى المتن وقوله وانما لا يتكهن إلى الفرع (قوله فاعلم) لعل منه  
 قوة على العادة (قوله ولو وقع ضررته) أي قوله مطلقا في المقتضى (قوله مطلقا) أي سواء أمكن استخراج الشكل  
 فمعه أو لا وسواء كانت أم متعذرة فمعه أم لا (قوله مخرج الشكل) أي كل الامتناع ولو دعيه وبني

المالك حرزاً فان لم يكن فلا ضمان بنقلها إلى الأذن حيث كان حرز مثلها والمستهمل مسوطة في التصحيح وأشار  
 إلى الاختلاف في فهم كلام الشيعين (قوله مخرج) بالآخرى إلى حيث كان الثاني حرز مثلها) وعلم بما  
 تقر رانه ونقلها إلى محله أو أودع حرز مثلها من آخر زمنا وليس المالك حرزاً لم يضمن هندجه و  
 العارفين ونقل ابن الرضا في الاتفاق وقال الأثرى انه الصبيح اه وهو الاعتماد وان نسب الشيعين الجزم  
 بخلافه وكذا أخذ من كلامهما في الضرر والمناج وفي الرض واصلها في السبب الرابع وقد أطلق في السبب  
 الثامن الجزم بعدم الضمان بالنقل إلى حرز مثلها من آخر زمنه وكذا فهم الوديع المالك حرزاً كقوله استقلها  
 في هذا البيت انه لا يضمنها بنقلها إلى محله إلا أن تلفت بسبب النقل كهم دام البيت الثاني والسرقة فتعذر  
 والتصديق إذا كان سبب النقل فلا يضمن في تعيين البيت التي عن النقل فتدلى بلا ضرر وقد ذكر الله  
 يضمن وان كان المنقول بالمحرز لصرح الخالفه بل لا يضمن نقل الضرر وقد ذكرنا في حق الوديع لصرح  
 يضمن إذا كان المنقول المبرور مثلها ولا بأس بكونه دون الأول إذا لم يجد آخر زمنه ولو نقل النقل في هذه  
 الخلفه من وان حدث ضرر وقد لا يضمن بالنقل أيضاً فنشرح مر (قوله وكذا باحد الأولين  
 ان هلكت الخ) أي هذا الضمان التامين حال عدمه (قوله كان انهم عليها المنقول اليسو) وكذا ان برقت  
 أو غصبت منه على الأوجه التي اقتضاه كلام الشيعين الخ في الأثرى أيضاً الخافه في التخصيص البيت الثاني  
 باخذ ما عليه ظهر وقتها منه وظهر كلام الشيعين الخافه بل لا يضمن جمع ضمناً الشهاب الرضى بينهما لم يحل  
 كلام الأثرى على ما إذا كان سبب الضمان النقل وكذا هو على خلافه (قوله وبطالب الوديع باثبات الضرر  
 الخافه على النقل) قاله مر في شرحه حيث تعذر النقل للأضرار وخلافه فانه ما صدق الوديع بينه ان

دفعها على العادة لانه من أصول خطفها فمعه أنه لو وقع ضرر آخر حتى يبق فبإذن لنقل أم متعذرة فتدلى الوديع يتم بينهما مطلقا  
 وجهه ان الرضا فيهما وبالابتداء يتعذر نقل الأثرى فيمكنه استخراج الشكل

او



دفعة أي من غير مشقة لا تتحمل لئله عادة كاهو ظاهر او كانت فوق تفصلا واخرج ماله الذي تحتها او الضمان في الاول بمقتضى الثانية محتمل  
ان تلفت بسبب التخصية ثم رأيت الاذرى في موضع آخر جمل جمته فيما لو تعددت (١١٣) الودائع من ضمن ما آخر منها لم يكن الذي

أو بعضها أي الوديعة (قوله دفعة) ينبغي أو دفعتين فما كثر قبل وقت استحراق الوديعة (قوله والضمنا في  
الاولى الخ) هذا من عند الشارع وليس من كلام الاذرى (قوله في الاولى) هي قوله ما لو أمكننا ما فوقه  
في الثانية حتى قوله أو كانت فوق الخ وقوله محتمل معناه عش (قوله محتمل ان تلفت الخ) قدغبه  
ان يقال ان كان لو ترك التخصية باذرى أخذ الاول فالاول أمكننا أخذ ما تحت الوديعة ضمن لتخصيره  
بالتواني بالاشتغال بالتخصية وان كان مع المبادرة كذلك لا يتمكن من أخذ الجميع فلا ضمان لغيره بل لا يتم  
وقوله أمكننا الخ والاذريان العبر في التحكم وعدمه بظن الوديعة فليراجع وقوله من أخذ الجميع الخ أي  
جميع الامتعق لو يدعي بنبي أو بعضها (قوله ولو تعددت) إلى قوله مالم يكن في الغنى (قوله ما آخر منها)  
أي ما آخر أخذ حيث لم يتدبى لأنه لا يمكن من موضعه وأخذ ما رآه عش (قوله أي يسأل عادة  
الاشتغال به) بل المراد بالنسبة إلى ما أخذ منها بان يكون الابتداء بالترك أسهل من الابتداء بالتفاوت  
ما ذاك عن الامر أو تساو بأخذ الضمان (قوله منها) أي الودائع (قوله باسكان الالام) أي على المصدر في قوله  
واغلام باقي الغنى (قوله أو سقيها) يظهر ان ترك انشاء الدابة في محل دافع لغيره مثلا ترك سقيها (قوله  
مدد الخ) وتختلف المدد باختلاف الحو وأنان والمراد جمل أهل الخيرة ثم انما به ومضى (قوله عو الخ) ينبغي  
أو ينبغي عهده سم (قوله أي صار الخ) عبارة النهاية منه ان تلفت ونقص او شئان نقصت عهده (قوله  
ويعله) وان لم يعلمه فلا ضمان شرح الروض سم على ج وقد سبق في ما تقرر وانما كان من  
خطاب الوضع لا فرق في تعيين العلو وعدمه عهده وقد يجب ان هذا مستثنى منه فربما في قبول الودائع  
كما مر بان يدعي السبدع (قوله على العمد) وان جزم بين القري كصاحب الاثوار بضائه بالقسمة  
ويؤيد الاول أي ضمان الكل ما لو جوع انسا نأوبه جوع سابق ومنع العلم مع علمه بالخالفات فانه  
ضمن الجميع نهاية ومضى (قوله التخصيل الخ) عبارة مع التمهك والتمش تلك الودائع بالوجوع  
ملا لا يخفى عدمه فان لم يكن به جوع وعمل سابق على جبه منسجمه وان كان به بعض جوع وعمل سابق  
يعني أو عمل الجاني الخال للمعد لا يعلم الخال فلا يكون عسدا في الاظهر لم يشهد بفساد بتسليم  
الهلاك بالمرين عهده بخلافه علم من ذات الفرق بين ما هنا وما يأتي أعلاه وعند عدم العلم فيض النصف فيما  
يأتي ولا يضمن هنا أصلا (قوله وراعي الخ) ومعلوم ان الكلام في البالغ العاقل وقوله وفي عدم الضمان الخ  
معتمد عهده عش أقول وبعد الضمان فيما ذال من جرح من يشهد وقلمنا على ظاهره الشارع فيما يأتي  
من عدم قبول قوله بعد ذلك عهده وأدعاه على منبه ثم رأيت قول الشارع والافلاخ وهو مرجع في عدم  
الضمان اذا ترك الذم لنفسه قد اشود (قوله يقول الانوار الخ) في الاشتغال بما ذكرنا من نظرات في كلام  
الانوار تعرض للضمان أصلا اللهم الا ان يقال انه أخذ الضمان من قوله لزمه الرفع عن الانوار الاصل ان من  
ترك فعل ما لزمه في مال غيره ضمنه لنسبه ما إلى تخصيصه بما تركه عهده عش (قوله وتبعه الخ) أي الانوار  
(قوله والذي ينبغي) الخ قوله ويشرق قال عهده بذكر عن الشارع مناته وظاهر الاطلاق للشارح  
يعني النهاية عدم الضمان مطلقا وجد شهر دأبه ثم أهلا (قوله لان الظاهر الخ) تعليل العذر (قوله  
فيما يأتي) أي في شرح ومنها ان يضيحه الخ (قوله بينه) أي قوله في ذلك حيث لا يقبل (قوله ما يأتي)

عرفت والاطول بينه فان لم تكن صدق المالك بينهما انتهى (قوله وفي الثانية محتمل ان تلفت بسبب  
التخصية) أو يدفع ان يقال ان كان لو ترك التخصية باذرى أخذ الاول فالاول أمكنه أخذ ما تحت الوديعة ضمن  
لتخصيره بالتواني بالاشتغال بالتخصية وان كان مع المبادرة كذلك لا يتمكن من أخذ الجميع فلا ضمان فأتأمل  
(قوله جمل جمته فيما لو تعددت) أي في الثانية عشا (قوله مدد الخ) ينبغي أو ينبغي (قوله ويعله)  
آخر مالا يعلمه قال في شرح الروض وان لم يعلمه فلا ضمان انتهى (قوله على العمد) اعنه مر أيضا

( ١٥ - ( شرواني وابن قاسم - سابع )  
ينبغي بزيادة ولحقه في عولاسه لفتح فقول الودائع الظاهر فيه غرايتا ما يأتي في مسألة الخاتم

وهو صريح فيه بان ما هنا قد ذهب (١١٤) لعينه المقصود بالكلية فاحتج به أكثر ويؤيد ذلك ما مر في تعريب الوصفي للمالك خشية

أي في شريح ومن هنا يتبع مع الخ (قوله وهو) أي ما يأتي في الحاشية صريح فيه أي في قول قوله في نحو ليسوا  
 لمع نحو الرد (قوله بان ما هنا الخ) وأيضاً فاحتج بنحو الصوف ليس لمع المالك غالب أكثر ولا  
 كذلك المع المذكور فان الاحتجاج اليه تأخر لندوة سببه سم (قوله يؤيد ذلك) أي الفرق في قوله ما مر في  
 تعريب الصوف من السدس (قوله يظهر أيضاً انه لا يقبل الخ) قضية ما مر تأخر عن عرض عن المالك  
 النهاية القبول وهو أيضاً قضية ما سذكر الشارح من الفرق بين الودية والتساقط وأيضاً في منع القبول  
 منع الأمناع عن جرح المالك كونه المشرقة لعل لا عند عدم وجدان الشهود فليراجع (قوله أي علها) عبارة  
 المغني عن الطعام أو الشراب فانت بسبب ترك ذلك اه (قوله وان أتم) أي في قوله ان أتم في المغني الآية قوله وهو  
 الفرق إلى المتن وكذا في النهاية الآية قوله أي ان علم إلى المتن (قوله قال الأفرعي ان علم الخ) هذا التبريد محمول  
 على استقرار الضمان عليه ولا خلاف في ذلك بين العلماء أي بكونه ولو بالاحتمال في أصل الضمان نهاية ومغني قال  
 عرض قوله في أصل الضمان أي يكون غرر الضمان في صورة الجهل على الوفاء اه (قوله ولو لم يأت الخ)  
 عبارة المغني هذا انما هو لا ينفك فان كان لها قولنا في مقتضى ما مر في قوله لو لم يأت في قوله والاحتمال  
 ضمن كذا ما قلناه قال ابن شهاب بن عتيق ان يقيد الضمان على ما اذعن به بطلها اه (قوله أي ان علم الخ) وفاقا  
 للمغني خلافاً لنهاية بقاؤه وان لم يعلم بطلها فبطلها يظهر خلافاً لبعض المتأخرين اه قال عرض قوله وان لم  
 يعلم الخ المان المقتضى لا يستغرق الخال في ما بين علمها وجعلها وقوله خلافاً لبعض المتأخرين مراده ج اه  
 (قوله وهو) أي في شرح أو أمين (قوله المتن فان أعطاه) للمالك علها يقضى الإلام اسم للمالك قول لم ينفك نهاية  
 ومغني (قوله ليردها) التمسك بالسرقة اه سدس عبارة المغني ليست رداً أو بطل علها أو بطلها اه  
 (قوله المتن فان فقدنا) بالتشبيه بطلها اه مغني (قوله فان عجز) أي الحاكم بان لم يتيسر له إجماع عبارة  
 المغني ليرد على المالك أن يؤجرها أو بصرف الأجر وفيها أو يبيع حراً أمها أو جعلها إن شاء اه (قوله  
 لو فقد الحاكم انفق بنفسه الخ) قيدنا بدمن السباق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد ذلك اذا  
 لم يوجد من يشهد ولم يكف عن الرجوع عنه اه سم وقوله والضمان بتركه هو ما قسمه قول الشارح  
 السابق في قول في عدم الضمان الخ وقوله ثم قد يستبعد ذلك الخ واقصوه السابق والأخلاق لندوة (قوله ان  
 أمكن ولا في الرجوع الخ) خالفه المغني والنهاية رسم فقالوا ان لم يشهد لم يرجع في أحد وجهين وهو  
 العتد كما في حرب الجبال اه (قوله مطلقاً) أي في الرجوع أو لا (قوله ما وافق الأول) أي من الاكتفاء  
 بنية الرجوع عند عدم الشهود وقوله ما وافق الثاني أي عدم الرجوع عند عدم الشهود مطلقاً (قوله ومن  
 أي اسحق) أي قوله انتهى في النهاية (قوله انه يجوز له) أي لو دعي عند فقدان من المالك وكيه  
 فالحاكم (قوله نحو البيع الخ) لعله ادخل بالنحو الجملة (قوله كالحاكم) أي بالصلحة (قوله مطلقاً)  
 لعله ادخل بالانفاق بغير فاجر ارجع (قوله ويؤيده) أي قول أبي اسحق (قوله ما تقر وعن الأنوار)  
 أي في النزاع الماراً نقا (قوله لم يرجع) أي ان لم يتضرع لعل من يسرهما معه ولا في يرجع نهاية ومغني  
 (قوله وانما يتبعه) أي ما عتد الزكشي (قوله أو أجرة مثله) مقتضاه انه لو وجد ما ذكر من أجرة المثل  
 وكانت أقل من قيمة العلف لا يجب دفعها له وهو محل تأمل وقوله ولم ترد الخ مقتضاه ان الأداوين يجب دفعها  
 له وهو محل تأمل أيضاً ولو قيل بوجوب الدفع في الأولى والتخفيف في الثانية لكان متجهاً اه سيدس وقوله  
 (قوله بان ملهنا الخ) وأيضاً فاحتج بنحو الصوف ليس لمع المالك غالب أكثر ولا كذلك اللزج  
 المذكور فان الاحتجاج اليه تأخر لندوة سببه (قوله ويجب به الخ) واجع لسبب النهاية أي في المتن  
 (قوله لو فقد الحاكم انفق بنفسه الخ) قيدنا بدمن السباق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد  
 ذلك اذا لم يوجد من يشهد ولم يكف عن الرجوع عنه اه (قوله ولا في الرجوع) في الاكتفاء بنية  
 الرجوع نظر وخالفه في انتظاره كما يعلم بالمراجعة (قوله ولا في الرجوع) في بطله يرجع في هذه

ظالم ويظهر أيضاً انه لا  
 يقبل قوله بعد بيعها لم يجد  
 شهوداً على عيبه وكذا بعد  
 أبيع الصوف السوس  
 احتجاً بالانفاق في الغير  
 نعم انما تقر بمتطرفة  
 على ما قلناه احتجاً بصدقه  
 (بان نهام) المالك (عنه)  
 أي علها (فلا) ضمان  
 عليه (في الأصح) وان أتم  
 كذا أتم في الانفاق ولا  
 أثر له في ذلك  
 الأفرعي ان علم الوديع  
 الحلال ويجب عليه ان ياتي  
 الحاكم ليبر ما كان  
 حضر أو يأت في الانفاق  
 ليرجع عليه ان غاب ولو  
 تم له نحو خمسة مثل وجوب  
 فان علها مع بقائه العتد  
 ضمن أي ان علمها كما  
 يحضره الفرق بين ما هنا  
 وظن كونه أميناً فان  
 اعطاه المالك علها بفتح  
 اللام (علها معنوا لا يأت  
 يعطيه شيئاً فيرجعه أو  
 وكيله ليردها أو ينقها  
 واذا اعطاه علها لم يحج  
 لتقديره بل في العمل فيه  
 بالعقد فان فقدنا الحاكم  
 ورجعه لم يجرها وينقها  
 من آخر بان عجز اقتض  
 على المالك جثالة  
 حاضر أو باع بعضها أو كرها  
 بالصلحة والذي ينقعه على  
 المالك هو الذي يحفظها من  
 التعيب الذي يسببها ولو  
 كانت يستعد الأديع

ولو

قال في بضمه وجه فيه ما يجب لعلها يحفظ قصها عن عيب نقص قيمتها ولو فقد الحاكم انفق بنفسه ثم ان  
 أراد الرجوع اعطاه على ذلك ان أمكن ولا في الرجوع

وحسب تدبر جمع على ما جزم به شارح و ينافى مع ما في المسافة انه عند عدم الشهود لا يرجع مطلقا لان مقدمه نادر وعلى الاول يمكن الفرق بان  
الوديع بحسن تناسب الترتيب سبع علمه ووجهه بغير قصد الجرح عند تعذر خبرات الأذرى بحث في أن الأدم عند فقد القاضى ما وافق  
الاول والركضى وغيره ما وافق الثاني ومن أنى اسحق انه يجوز له نحو البيع أو الأيجار أو الاقتراض كالخامس وينطبق وجهه عند تعذر  
الاشاق عليهم مطلقا الأبدانك ويؤيد ما تقر من الأنوار هذا كله في معلوفه ما الرابعة (115) فبحث الركنى وجوب أسر جميعها مع  
تقسفان ترك ذلك وانفق

ولو قيل وجوب الدفع في الاول الخ هذا هو الظاهر والله أعلم (قوله وحسب تدبر) أى من الزيادة وقوله بالحقها  
أى في تلك الزيادة قاله السكردى ويظهر ان المعنى وحسب تدبر كان الزين أنما لو وجد ثقة باجره مثله الخ باقى  
أجرة المثل فظهر ما تقر في العاشر من ان أعطاه المالك الأجرة مع جعله لوال الأجر اجماع الخ (قوله فان فقد)  
أى ما ذكره بقوله ان كان الزين أنما لو وجد الخ بان كان الزين مخوفا ولم يجد الثقل كدورة (قوله مراجعة  
المالك) أى وركبته (قوله فيمصر فيها) أى من انه راجع الحاكم ليزجره او ينقذهما من أجزء الخ  
(قوله فله ذلك) أى التبرع (قوله ماسر) أى فشرع ومنها ان لا يدفع متلفتها وقوله وبأى أى عطف  
شرح ولو يقتضاه من يستعمل فى الأصح (قوله من الامين) أى من الراى الامين (قوله مطلقا)  
أى اعتسده وصحها بالبراع أولا (قوله كل محتمل) والغلب على الاول أميل لاسبابها اذا كان عادة المالك ان  
يسر فى مثل هذا الزين بالراجح (قوله فانه لا يضمنه) خلافا فانه لا يضمنه ودعا للمعنى وشرح الروض  
على تمامه يضمن وهو احد وجهين فى الروضة وأصلها بالترجيح مع الأذرى وقرن بجره الروح قال  
والظاهر أن محل الوجهين فى لا يشرب بغير وقوفها اذا لم يضمن سقيها (قوله ماسر فى الاشاق) أى من  
انه راجع المالك أو وكيله فان فقد الحاكم الخ (قوله فى زمن الامن) أى قوله وظهر كلامهم فى النهاية  
الاستيفاء فى الثقة وقوله خبرايت الى المتن وقوله وفى سال بان تعين وقوله كذا الخ لقال فان تركه  
المتن يسقيا) أى يعطفها بما به معنى (قوله وهو ثقة) والامر اذ لا تقتضى اطلاق المدل القادر على مباشرة  
ما فرضه اه عش (قوله ولا حظه) أى الفرض (قوله ماسر) أى فى شرح سبلات الاستعانة بمن يجعلها الى  
الحرز (قوله ما فى الزين الخوف الخ) وامام اخر لوجه دوايه معها السقى أو كونه غير معتاد على دوايه بنفسه  
فلا يضمن قطعاه معنى (قوله فحين) أى دخلت فى ضمانه حتى تلفت بغير السبب الذى تعدى به لم يسقط  
عنه الضمان فهو ضمان حناية اه عش (قوله ونحوها الخ) عبارة للمعنى ونحوه كشر وور وخرمركب  
من حر ووصف وليد وكذا بسطوا كسبوا وان لم يسم ثوبا عرقاها (قوله بقصد لنشرها) كل من الجاوين  
متعلق بقوله فخر جهه وقوله و يظهر انه الخ تفصيل لقوله بقصد (قوله والابلا) يظهر ان ادى فضله الى  
اتلاف القفل وهو قرب ان كان النقص للقفل دون النقص الحاصل بترك التوبة اه عش (قوله خبرايت  
ما بأى الخ) لعله بر دقوله أول يعطه متفاحم يضمنها فانه يدل على عدم الوجوب بل بجره بالجره اه سم (قوله  
التمن وكذا) أى على ما مضى البها بنفسه ان لا يقبضه فى معنى ونهايه (قوله ولو فى حال الخ) أى ولو كان اللبس وقوله  
توقف الدفع الخ نعم سبى خال من وقوفه عليه أى اللبس فى حال التوقف وقوله بان تعين الخ تصور وبالحاجة الى  
اللبس وقوله بسبب الخ متعلق بدفع الوديع (قوله نعم) الى قوله كذا الخ لخلق المعنى (قوله ان لم يبق به لبسها)

الحالة ولا تظن لنسوة فقدا الشهود فانظر نظار وليس فى شرح هو (قوله فان قلت ظاهر كلامهم ان السقى  
الخ) فى الروض وشروحهم فى ضمنه خلافا لمتودعهم بأمره بسقيا فتركه كالجره أو لا وجهان صحح منهما  
الأذرى الثانى وقرن بصر مقال وقال والظاهر ان محل الوجهين فى لا تشرب بغير وقوفها اذا لم يضمن  
عن سقيا اه (قوله خبرايت ما فى الخ) كانه بر دقوله أول يعطه متفاحم يضمنها فانه يدل على عدم  
الوجوب بل بجره بالجره (قوله نعم ان لم يبق به لبسها) ينبى انه المراد بالباقة ولو شرع على كل ذكر  
السقى لعمرو واختلف الغرض به (ولو بعثها) فى زمن الامن (مع من يسقيا) وهو ثقة أو غير ثقة خلافا كالمسارم يضمنها فى الأصح وان  
لغيره مباشرة بغيره لانه العادى هو استنباط الادعاء على زمن اتعرف أو غير متعرف بلا حمله فحين تمامها (وعلى الوديع) يقع الحال  
تقرض ثياب الصوف) وقطوعها من شعر وور وغيرهما (الرجح) وان لم يأمره المالك به فخر جهته من صندوق معقل على ما به يخته  
لنشرها ونظرا ان ان اعطاه متفاحم لغيره والأبلا خبرايت ما فى هو صرح فيه كذا لا يفسد هال البود وكذا البها عند حاجتها) البيوط  
فى تزويج توقف الدفع عليه بان تعين طر يق الدفع الوديع بسبب قد يربح الا دى بها نعم ان لم يبق به لبسها البها من يلق به بهذا القصد قد

الحاجتهم ملاحظة كذا المطلق الاذري بحثا فمقتضى تعدد وجوب الاختلاف تغير التفتيش مامراته له ويحتمل الفرق بان ما هنا استعمال  
 فاحتطه وهو الاثر بان ترك ذلك ضمن بلم ينه وتظاهر كلامهم انه لا بد من يتبعوا لبس لاجل ذلك والاضحى به ووجه في حال الاطلاق  
 بان الأصل الثمين حتى يوجد صرافه ويؤيد قول الاذري السابق بهذا القصد ولولم ندفع نحو العدول لبس تنقص به فيها انصافا  
 فاحتاطوا في شغلهم بذلك كالمقتضى (١١٦) اخلافهم او يعين ببعضها اخذوا من ان لا يتركوا في مقتضى ولو قيل بتعين الاصطلاح لم يبعد

ولوناف بن نحو التشرأو  
 البس ظانما عليها ولم  
 يتيسر دفعها نحوها لكانها  
 تعين البس فيما يظهر  
 وأفهم قوله كذا الى آخره  
 وجوب ركوب دابة و  
 تسييرها خوفا عليها من  
 الزمانة ولو تركها لكانها  
 بخصوص صندوق لم يعلم بالاد  
 لم يعط مقتضى علم بعضها  
 ولو ترك الوديع شيئا  
 لزم به لعله يوجبه عليه  
 وعذر لخص بعد من العلماء  
 في تضمينه وقتل كنه  
 مقتضى اطلاقهم ولو قيل  
 ان علم المال كذا لم ينه  
 فهو المصير والاقتصر  
 الوديع لم يبعد (وهنا ان  
 يعدل عن الحفظ المودع  
 به من المودع وتلفت  
 بسبب العدول) القصر هو  
 به (في ضمن) حصول  
 التلف من جهة مخالفة  
 وتقصيره (فلولا لافترق  
 على الصدوق) بضم واؤه  
 وقد يفتخ (فرقدوا) انكسر  
 بثقله وتلف ما فيه من  
 ذلك (وان تلف بغيره) أي  
 العدول أو التلقل كان سرق  
 وهو في شمس من أي  
 جانب كان أو بغيره من  
 راض الصدوق (فلا  
 ضمن (على الصحيح) لانه اذا خسر ادم بان تلف مما عدل اليه نحو الرقود وتلف الغنم زائدة على الحفظ فلا نظر  
 لتوهم كونه اذرا لسلوق عليه ما اذا سر من يات صدوق من نحو حصره في ضمن لكن ان سرق من جانب كذا وقد فسد عدول لم يرد قوله لانه  
 بالرقود فانه اقل جانب مستبعدا للتلف لعله بخلاف ما لو سرق من غير مرقده أو في بيت محرو أو في بيت كذا ثم سرق من محل مرقده لانه زاد  
 احتياطا لم يحصل التلف بغيره ويضمن أي يضمن له بالرقود اذ ما لم يرد قوله

لصيقا أو لصغره أو فذلك اه معني عبارة سم ينبغي أن المراد بالاقول قول شرعا في لو كان ذكر اوهي  
 ثياب حبر أو لبسه من يوجزه لبسه فان لم يتيسر وتعين لبسه من طرقتا دفع الحذور فالحج جواز اه  
 وعبارة النهاية ثم لو كان من لا يجوز له لبسه كحبر حبر لم يجرى بلبسه ممن يجوز له لبسه أو وجد علم  
 مرض الياحزة فلا وجه لجواز أي جواز البس بل الوجوب ولو كانت الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها الى  
 معنى من يقابل بالجزء فلا قربان له رفع الامر الى الحاكم ليعرض له أخوة مقابلته لبسها اذ لا يلزمه أن  
 يدل بمقتضى معناه كإبرار اه وكذا في المعنى الاقوله بل الوجوب قال عشي قوله بل الوجوب قد توقف  
 في الوجوب بل في الجواز من أمه اذ لا ضرورة للبس مع وجود من يلحقه لبسه بالانقاس أن يرفع أمرها  
 للحاكم لاستحار من لبسها اه وبهذا توقف في الوجوب اقتصارا للمعنى وسم على الجواز كما  
**(قوله كذا المطلق)** قضية مصنع النهاية والمعنى اعتماد الاطلاق **(قوله)** فمقتضى تعدد وجوب (الخ) هذا  
 الاحتمال لأسباب كلامهم والقلب اليه اه لانه اذا فرض ثقة كل محذور فيخل مندفع اه سدع وهو  
 الظاهر لكن قضية مصنع النهاية والمعنى اعتماد الاحتمال الثاني كالسر كإبرار اه غا **(قوله)** فمقتضى مامر  
 في شرح جواز الاستعانة بمن يحملها الى الحرز **(قوله)** ويحتمل الفرق أي بين ما هنا وما مر **(قوله)** فان ترك  
 ذلك أي اذا ذكر من التعريض والبس والا بس **(قوله)** ضمن مامر (بني) عبارة والمعنى فان لم يفعل فترد  
 ضمن سواء أمره المالك أم كسرت فانها مال المالك من ذلك ولم يعلم بالوديع كان كانه في صندوق معقل  
 فلا ضم اه **(قوله)** وتظاهر كلامهم الى قوله ويؤيد آخره سم وعش **(قوله)** والا أي وان لم يكون  
 البس لاجل دفع العدول بان يؤيد غيره أو أطلق **(قوله)** ويؤيد أي ظاهر ما هنا وما مر **(قوله)** اخذنا مما مر  
 الفرع **(قوله)** تعين البس أي والشاهد ان يمكن اخذنا مما مر **(قوله)** وافهم قوله (الخ) قوله أنه يعلم بضمه متناحه  
 الى المعنى والقوله ولو قيل في النهاية **(قوله)** وافهم قوله كذا (الخ) وجوب ركوب (الخ) وهو كذلك كما قاله  
 الاذري وجعله الزكشي متالوان الضابطا خوفا من الفساد فيها ومعنى **(قوله)** ولو تركها (الخ) قوله ولو ترك  
 الوديع كان المناسب أن يقدم على قوله وافهم (الخ) **(قوله)** لم يفتن (الخ) وتقدم أنه يجوز له الفتح اه ورشدي **(قوله)**  
 لكنه أي الثمين (مقتضى اطلاقهم) معمد وجوبه بان الضمان هناك من خطاب الوضع ولا يفتقر فيه الحال  
 بين العلم والجهل اه عش (قول المتن الى الصدوق) أي الذي في الودعة وقوله وتلف ما فيه أي بانكساره  
 اه معني **(قوله)** ذلك أي حصول التلف من جهة مخالفتهم وتقصيره **(قوله)** أي العدول (الخ) عبارة والمعنى أي  
 بسبب غير انكسار كسر قتله **(قوله)** كان كسر (الخ) قول المتن ولو جعلها في النهاية الاقوله أي الشان  
**(قوله)** وهو في بيت (الخ) قوله أوقى بضم زرق المعنى الاقوله ونحو الرقود الى فلا نظر **(قوله)** أو بعضاه المراد  
 بهاضم الحار اه يعبري **(قوله)** ونحو الرقود هو مع قوله الا في الرقود فسد انهم مصدران لرقود كما يصح به  
 الصباح اه عش **(قوله)** لتوهم كونه (الخ) أي الذي على به الثاني أي مقابل البصير الضمان بذلك اه نهاية  
**(قوله)** كان وقد فسد عدول (الخ) عبارة النهاية ولم يرد قوله فسد عدول اه كان يكون الصدوق في نحو الحروب  
**(قوله)** من غير مرقده (الخ) أي غير الجانب الذي كان يرد فيه عدول (الخ) **(قوله)** أي في بيت (الخ) وقوله أو ادفع  
 ثم معطوف على على من غير مرقده وقوله ولو سرق (الخ) غاية لهما وقوله لانه زاد احتياطا لم يحصل التلف لكل من  
 وهي ثياب حبر أو لبسها من يجوز له لبسها فان لم يتيسر وتعين لبسه من طرقتا دفع الحذور فالحج جواز اه

المعلوفين  
 لزوج كونه اذرا لسلوق عليه ما اذا سر من يات صدوق من نحو حصره في ضمن لكن ان سرق من جانب كذا وقد فسد عدول لم يرد قوله لانه  
 بالرقود فانه اقل جانب مستبعدا للتلف لعله بخلاف ما لو سرق من غير مرقده أو في بيت محرو أو في بيت كذا ثم سرق من محل مرقده لانه زاد  
 احتياطا لم يحصل التلف بغيره ويضمن أي يضمن له بالرقود اذ ما لم يرد قوله

فسر من امامه (وكذا قال لا تقفل عليه) فاقفل أو (قلين) بضم القاف (فاقفلها) فلا ضمان لاسر (ولو قال ربنا) بكسر الباء شهو من  
ضنها (المراد) سفي كلف فاسكه في يده فالتفت فالتفتها (أي الشان) ان ضاعت بنوم وزيان (الواو) بمعنى أو (ضمن) لحصول التلف  
من جهة التلف فالتفتوا وبعثتم تلغ باحد ذينك (أو) تلفت (بأخذ غاصب خلا) ضمين (١١٧) لان الباء منه من الربط لم ينع ان يمد من

المعروفين والمعطوف عليه (قوله) فسرق من امامه (أي بصرا) أخذنا لاسر فيما ظهر له سديمر (قوله) لانا  
مر (أي: ثانيا) شرح على الصحيح (قوله) واوفيه يعني (أو) الى قول المتن ولوجعها في الغني الا قوله وان فرض  
الى المتن (قوله) ضمن مطلقا (أي سواء كان التلف بنوم أو نسيان أو أخذ غاصبا) عرش (قوله) وفيه تفصيل  
الخ) ولو كان علمه متصفا فربطها في الغني منهما فظهر عدم ضمه سواء أربط داخل أو كم ثم يخرج  
لا تتعامل المعنى المذكور نهاية ومعنى وزيادي (قوله) الطرلو من الطر وهو القطع عبارة التناهي والغنى  
القاطع اه (قوله) واسترسلت خلا لا يخفى ما في عطفه على ما قبله عبارة التناهي والغنى لان استرسلت بالتحليل  
العقدة وضاعت وقد احتاط في الربط فلا ضمان لانها ان تعلقت بقت الوديع في الحكم اه (قوله) ان أحكم  
الربط) ويصدق ذلك اه عرش (قوله) انعكس الحكم) وضمنه ان استرسلت انما هو بالتحليل لان  
أخذها القاطع لعدم تنبيه معنى ونهاية (قوله) ولا يشك (أي هذا التفصيل) اه عرش (قوله) ولو كان الخ  
أو أو حالية (قوله) لان الربط الخ) لك أن تقول والوضع في زواي ضمن البيت من فعله اه سديمر عبارة الغني  
لان الربط ليس كافيا على أي وجه يفرض بل لا بد من تضمين الحفظ ولهذا ذكر الربط وطا غير حكيم ضمن وان  
كان لفظ الربط يشتمل للحكم غيره اه (قوله) مطلق لا يشوبه) لك أن تقول والبيت كذلك ان ليس المورد  
كل زواي به من زوايا واستعماله اه سديمر عبارة عرش قوله ولا كذلك زوايا البيت من هو كذلك في زوايا  
أنفسها أما الوضع في واحدة منها ففيه وهو مطلق فأذا جاء التام من الجهة التي اختارها ضمن اه ويكن  
أن يجاب بان البيت وان لم يكن فيه شمول الكلي جزئيا به لكن فيه شمول الكل لاجزائفه فحفظه  
في البيت قوة احتفظه في أي زوايه من زوايا البيت شمول الغني لفظ البيت شمول لكل من زوايا  
والعرف لا يخص موضعها اه (قوله) العرف دخل الخ) محل نال اه سديمر (قوله) وقد قاله (أي قوله)  
والنظر فيما يجال في النهاية والغني (قوله) وهو المعروف (أي) إذا كان شرط أن يكون مغشوشا بوقته كاهو  
ظاهر اه ثم لا بد كالأمر وقد علم أنه لا بد من كونه متيقنا أو ضرورا والله في العمل كلاما معضليا ماذا  
كان واسعا غير موزو وفليشتمل (قوله) وهو المعروف (أي) أي ما يجعل على الغض اه عرش (قوله) والذي بازا  
المعلق) وهو الذي ذكر ما لم يهرى وغيره من أفعال الغنى واقعة كلام الأصحاب في سائر العرف في الصلاة وهو  
مستبعد عند المغاربة وأما بعد بعض الناس من جهة عند طوته فحقه ثارة كالحلطة اه نهاية عبارة الغني  
عقب المتن الذي في جنب قبضة أوليته وغيرها ذلك اه عبارة البصري والرازي ما في المصدر وما في الجنب  
من السلبه وأطلق الجنب على الذي في قبضة القدمين والذي في جانب من تحت لمصالح الفقهاء والافتقار  
ما في الفتات الجنب هو نفس طوق القدمين في الصباح يجب التمسك ما ينشغل على العرف اه (قوله) لانا  
باني) أي في شرح أو جعلها في حصة لم تضمن (قوله) ما لم يكن الخ) متعلق بل تضمن كاهو مرجح صريح المغني  
(قوله) أن الواسع غير الموزو (والخ) وقوله وان الضيق الخ) ظاهر المغني اعتمادا لظاهرهما وظاهر النهاية  
اعتمادا على الثاني وتقيده الأول بعدم السر تكام (قوله) لان ستر الأول) أي الواسع الغير الموزو  
وقوله وظهور الثاني أي الضيق أو الزور وقوله في الأول أي الواسع الغير الموزو وإذا ستر وقوله

(قوله) ان نه من أخذها يده ضمن مطلقا) قد يشك الضمان حيث بدأ بذنه غاصب على عدم الضمان فيما  
لوقاله لا تردد على الصدوق فردد عليه وتلف بغير بحر زمن التصحيح في الوديع مع انما ادخرا فيها  
كلها لا بذلك جمع وجودها فهي فيما يجب بان الخالفه ان في نفس الحرز ولا كذلك ثم فليعامل (قوله)  
وهو المعروف) بشرط أن يكون مغشوشا بوقته كاهو ظاهر شرح م

واسعا غير موزو (تنبيه) صريح كلامهم ان الواسع غير الموزو ولا يكتفي به وان شوب بغيره وان الضيق أو الزور يكتفي به وان لم  
يسر فليظن فيما يحال لان ستر الأول عدم الاحتفظ غالبا لكنه لا يمنع سقوط بنوم أو نحو وظهور الثاني مقر لظرا عليه وان منع  
يقوم ولو قيل في الأول ضمن ان سقط لان أخذها طرفا في الثاني بالتمسك لم يعد (وبالعكس)

بأن أمرهم هو ما في الجيب فربطوا في الكبريت (من) قطعا من القز وان الجيب بشرط أن يؤمنه مؤلفه على البقيس حتى يهاكم من الجيب دون  
ضاق ليس أحزم من الرباط الكنان الجيب قد تسرب الغضنة متقلب في نوم وعو وقد تؤخذ ويردع ما ذكره أن الفرض ان ضمة عن  
سقوط ما في المولان وأما بالنسبة أيضا فالحجب أو بالذات المول حبالا حساسا يخاف ما من الكبريت قطعا ملازمه أن الجيب  
أحزم من (لو) أعطاهم بالسوق (١١٨) مثلا (ولم يبين كفة ما خفي) فان أعاد اليه منتهى ما حاز هافه، والأضمن مطلقا على  
ما له من كلام الخدي

ما أفهمه كلام الموردي  
 لكن قضية كلام الشيخين  
 أنه يرجع في ذلك للعادة  
 وأن لم يعلم بالمر (فربما  
 في كه وأسكها) مثلاً  
 (بدده أو جعلها في حمية)  
 أسكور بشرطه (لم  
 يرض) لأنه احتاط في الحفظ  
 بخلاف ما إذا كان الجيب  
 واسعاً غير مرسوم أو مفتوحاً  
 وإن جهه كما ألفت  
 الموردي وإن كان صاحب  
 الكفاية يقول أن حدث  
 الثقب بعد الوضع وهو متجه  
 أن كان حسداً ولا بسبب  
 الوضع ولا بسبب آخر  
 صوره عادة وبخلاف ما  
 أثار بطهائره ولم يحكمها  
 بيد قضية على ما أفهمه  
 المتن لكن الذي في الرفض  
 كالماله وغيره ماله يأتي  
 فيعلم فيقبل أمره بربطها  
 في كمو بخلاف الموضعها  
 في كملار بما فسقت طائفة  
 يرضن الخفة لأنه لا يشعر  
 به إذا فسقت بخلاف  
 التهمة أي مما يمتد الوضع  
 مثله في الرحم قال الرقي  
 وقيل هذا طرف دق سائر  
 صور الاسترسال ولو ربطها  
 في التكة أو وضعها في كور  
 عسانته وشدها لم يضر

ويعطونهم صلوات الله عليهم خير ولا يذوقهم جهنم حتى ينفقوا من ماله انهم اعلموا بها حسداً وان قال له وقد اعطاهم له في السوق مثلاً (احفظه في البيت) فقبل (فانضى اليه) جباراً (وعمره زهاء عشرين سنة) فان اثنى شأناً فذلك (بالعرض) صار شأناً له فاما ان تلقاه في البيت (من) القوم لم يمانك كانت محبة او تكن فيسوقوا حقه و هو حر زنتها ولم يجرع بانه بالقيام منه الا على المتقول كايته الاخرى وادبه على من قد يشي

من ذلك ويؤخذ من ان العنود ليس هو الراجح في التأخير بعد الطلب لان هذا أشق فلكم الماد بالعرفه الضرورى وألتر بمستوفى  
قاله وقد أعطاه له في البيت احتجها في البيت فخرج بها أولم يخرج دور بطها في نحو (١١٩) كسم مكان غفله في خصوص دون ضمن

على السواء كانا سوا من بابية ومغنى قال ع ش قوله وقضية: أن عمل الخ وقوله وأنه لو كان يعمل الخ لم يمتنع  
معتمد اه (قوله من ذلك) الأول من شد ذلك (قوله ويؤخذ من) أى مما بينه الأذرى (قوله أو القريب  
منه) ماضيا القريب من الضرورى اه سيدع (قوله ولو قاله) أى قوله وان تأخره الأذرى في المنفى  
والى قوله ثم رأيت في النهاية عبارة أخرى خرج بالسوق مالوا أعطاهم في البيت وقال احتجها فيمنع له يؤخره  
الخطأ فيقولوا فان آخر بلا مانع ضمن وان لم يحتجها فيقولوا بطها كذا وشدها في عضدها بما لا يمتنع  
وتخرج بها أولم يخرج وأمكن آخرها في البيت ضمن لان البيت آخر من ذلك بخلاف ما إذا شدها في عضده  
بما لا يمتنع لانه آخر من البيت وقوله الأذرى بما إذا حصل التلف في زمن الخرج لأم جهة الخاتفة  
والأضيق اه (قوله لان شد الخ) عطف على أولم يخرج الخ (قوله كبحته الأذرى) معتمد اه ع ش  
قال السيد ع قول الأذرى في زمن الخرج يقتضى انه لم وقع التلف بسبب الخاتفة في زمنه لكن دخل عايب  
وأنصر على مسلمة بما لا يمتنع وهو محال ناسل والنظر خلافه والتقسيد به الغالب فلا يمتنع اه  
(قوله الآتى) أى أنا (قوله الممنوع) أى عوارض الضمان (قوله ولو لم يمتنع) أى قولها لمتن أو  
يدل في النهاية الأقره وقد رد على وقضية (قوله لم يمتنع) كان تعلل طريق ثم قام ونسبها أو دفعها بخر  
ثم نسبها من بابية ومغنى قال ع ش قوله ثم قام ونسبها ومنه ما لم يمتنع كمن دراهم مثلا فوضع في حجره ثم قام  
ونسبه فضع في ضمن اه (قوله تقع) أى لفتلة بأن (قوله في ضمنها على ناصر) أى شرح فلو أو عداه فترك  
أعطاها ضمن عبارة ع ش قوله على ناصر أي من الخلاف فيكون سبق ان الله لم يمتنع الضمان وقد قدمنا من  
يج ان الذى يقضى أنه ان كان ثم ينشده على سبب الذريع فتر كضمن والا فلا اه (قوله ولا يصدق في ذخها  
لذلك الخ) أى ما لم يكن راعيا ولا مودعا أو أى فيصير كقول الغير وقع في محل كذا أو شرف على الهلاك فهل يجوز  
له خصم بنية فخطأ لكونه أذا تر كمن فيخرج لا ضمن ولا يجوز له خصم بنية تركه ولا ضمان على سبب الترك  
فيه نظر والأقرب بالاول لكن لا يقبل ذلك لمتنا لا يمتنع كالأولى أى ان قامت بنية تدل على صدق  
احتمل تصديقه كما قاله ع ش فى الرأى ومعلوم ان الكلام كاستمر وضى عارف بعين الأدب المتقدمة  
للهلاك وغيرها اه ع ش (قوله الان كان الخ) أى أو كان في محل حرزها كأمرا نقال (قوله ورقتبه  
الخ) جله سائلة (قوله أى مستعقل الخ) لعل الراد ان فهم مستعقلوا ولما يحصل به الحفظ اه رشدى  
أقول ومرا نقال الشارح ما يصح بذلك (قوله وان يضعها) وفى هاش نسخة بعض الفضلاء ما تصفه  
وان ليس بموجود في أصل الشارح والنظر انهم باسقاط من قل اه أتول الصواب عدم وجودها كفى  
أصل الشارح وبعض النسخ المتداولة لا وقوله والنظر انهم الخ من شؤهم وهم العطف على قول الشارح ان  
ينام الخ وهو ظاهر الخطأ والآتى فى باب فى المتن بلا مدخل (قوله بغراذن ما الكهلان فصل خلفها) كذا فى  
الغنى (قوله بعضه) قال فى المباح المسعة مثل معبضة الضلع ويجوز سكن الضاد فغنى اليوم زمان  
مسئلة والمراد به المبالغة في المنفعة اه ع ش (قوله ويبحث الخ) حزم به النهاية (قوله على نفسه أوداه)  
ظاهر وان قل المال وكثرت الوديع فلا يرجع اه رشدى (قوله وهى في حرز مثلها الخ) مفهومه الضمان  
اذالم تكن في حرز مثلها وان علم انه لم يهرب بقتل مثلا والفرض انه لم يكن له أخذها ولو تحقق اشكاله وان

(قوله فخرج بها أولم يخرج الخ) عبارة لا كثر ولو شدها في عضده مخرج لم يضمن ان كان مما لا يمتنع  
والا ضمن انتهت (قوله وهى في حرز مثلها) مفهومه الضمان اذالم تكن في حرز مثلها وان علم انه لم يهرب ب  
قتل مثلا والفرض انه لم يكن له أخذها ولا يمتنع اشكاله وان لو جتخلقه

ان يتم عنها الان كان تر حمله ورفعت سواه أى مستعقلين كاهو ظاهر اذ لا تقصير بالنوم حيث شؤوا (قوله في حرز مثلها) بغراذن  
مالها وان قصد اخفائها كالموجع على طاعة قالها فبعضة وغيرها خفاء لها فضاقت والنظر فيه في شرحه ويبحث انه لو جاءه من  
خلف منه على نفسه أو ماله فهرب بتركه أى لم يكن له أخذها وهى في حرز مثلها بضمها اذ لا تقصير منه

(تنبه) \* ضابطا الحرز هنا كإصلا في السرقة بالنسبة لأقوال المال والمحال ذكر في الأقوال غير موهوم مقتضى كلامهم وفزع بعضهم عليه أن الله لا يعلقه لئلا يلازم فيه ما يحزر هنا بضائون كانت بطلان وأنه لو قال أي لمن معه في الدار كما علم أسرار أول الباب استعمل داري فأجاب فذهب المالكو بأهم مقتوح (١٢٠) ثم لا حزم من بخلاف المعلقة على التفصيل إلا في حق وقد روي ذلك حزم بعضهم إياه

لوسرق الوديع من الحرز من سكاك فيه فان اتهمه قبل ذلك ضمن والا فلا اه وقضية قولهم في ليس يحزرا بالنسبة للضعف والسكاك الله يضمن هنا مطلقا وهو الاوجه ولو ذهب جافا من حرزها في جدار لم يحزرها لسانها خبره بجدران ما كلفه بعد اختلاف ما اذا تعدى نظير ما قاله في دينار وقع بغيره أو فصل بيت ولم يكن أخراجه لا يكسرها أو هدمه بكسر وجهه بالأرض ان لم تعد ما كلف الظرف والاقبال (أو) يدل عليها مع تعين محلها (سارقا) أو نحو (أومن يصادو المالك) لانه أي ينقض ما التزم من الحفظ ومن ثم كان طس يقتضي الضمان وان أكره على الملا ولا يحسب يحصل ما اقتضاه كلامهم من ضمانه وعلى عدم القرار عليه من الزر كشي قول الماوردي لا يضمن وفارق عمر ما دل على صدق ما لم يلزم الحفظ ولم يتولى عليه بخلاف الوديع فهما لا يفتقران شرح في حل الزر كشي المذكور بأنه يلزم منه ان يسرق الضمان على المال على وجه أحد الماوردي

ووجه أحد الماوردي

مقالا لقوله لا يضمن ولا تراه اه ويردع زوم ذلك نظر العذر مع عدم مباشرته للتسليم أو بالتزامه نظر الالتزام نسخته الحفظ وقوله لا تراه في شهادة في وقضية نكته بغير ضمانه بغيره براه صرح بجمع لكن المتعمد عند الشيعين وغيرهما أنه لا يضمن ويضرب بين ما سرق ترك العلف وانخره الأدهاب لا يثبت عدوانا ما كان

الوجه أحد الماوردي

مقالا لقوله لا يضمن ولا تراه اه ويردع زوم ذلك نظر العذر مع عدم مباشرته للتسليم أو بالتزامه نظر الالتزام نسخته الحفظ وقوله لا تراه في شهادة في وقضية نكته بغير ضمانه بغيره براه صرح بجمع لكن المتعمد عند الشيعين وغيرهما أنه لا يضمن ويضرب بين ما سرق ترك العلف وانخره الأدهاب لا يثبت عدوانا ما كان

الوجه أحد الماوردي

مقالا لقوله لا يضمن ولا تراه اه ويردع زوم ذلك نظر العذر مع عدم مباشرته للتسليم أو بالتزامه نظر الالتزام نسخته الحفظ وقوله لا تراه في شهادة في وقضية نكته بغير ضمانه بغيره براه صرح بجمع لكن المتعمد عند الشيعين وغيرهما أنه لا يضمن ويضرب بين ما سرق ترك العلف وانخره الأدهاب لا يثبت عدوانا ما كان



من ينسب فيه نسب لاذهب عنها بالكلية بخلاف الدلالة هنا فلم يدخل في أمية ما نهى له وقال لا تغيبه بل انما غاب فان أخذها غيره أو غيبه غيره  
ضمن وان لم يعين موضعها أو لا خلافا لما هو عليه كلام المبادئ (فرع) (أصله (١٢١) مفتاح حاشيته أو يشق فيه لأجنبي أو ما كان

نسخته (هـ) (ملهم من ذينك) أي التوك والتخبر (قوله بالكلمة) أي مع عدم إمكان التدارك ولو بالبدل  
يعني بعضهم هذا في ترك العلف اهـ سدي (قوله وقال لا تغيبه بل) عبارة الغنى ولو منها من دخول أحد  
عليها أو عن الامتناع على حفظها بحارس أو عن الانحياز بها في الغنى فيضمن أن أخذها بالداخل عليها  
أو الحارس بها أو تلفت بسبب الانحياز وان لم يعين موضعها وان أخذت من ذكر أو تلفت بسبب الانحياز  
فلا ضمان اهـ (أضمن) ينبغي طريقا لقراؤه وقوله وان لم يعين انما اشترط التعيين في مسئلة  
الدلالة السابقة لان يفرق بالنهي حتى لو وجد ثم لم يشترط التعيين اهـ سم (قوله ومن ثم أو التزمنا) اهـ  
أي حفظ الامتعة كان استغفله على المتناع ومال البيت من الامتعة فالتم ذلك اهـ عش (قوله ضمنه) اهـ  
قال الشيخ عش في حاشيته ومظاهره وان لم يروا امتعة فلا ضمان اهـ وقد يسكن عليه ما قاله الشارح في الحاشية اذا  
استغفط على السكتة حيث لم يضمنوا الامتعة دم تسلمها لهم وعدم رؤيتهم ايها اهـ قلت لا إشكال  
لان الصورة انه تسلم المتناع كبدل عليه قوله أيضا اذا تسلم المتناع مع التزام حفظ الامتعة فهو متمسك بالمتناع  
معنى بل - السكتة كنسب المتناع إلى محلها وأيضا لا يستحقها هذا على الامتناع على السكتة أيضا لا امتعة  
هنا متعة فهو عين معين اذ هو محصور في الحبل المستحق عليه لا تزيد ولا تنقص بخلاف بيتي السكتة التي بها  
سكان ابرز دون وتقوم وأيضا لا تستحقها هذا لان المتناع ودم المستحق هو الحاكم فذكر اهـ وشي  
وقوله سكانها الخ الانسب لا امتعة تزيد وتنقص (قول المتن فلاو كرهه) أي الو: يسع ظاهرا على تسليم الودعة  
وقوله فالما لك تضمنه وهـ وطالبة الظاهر أيضا اهـ معنى (قوله وألغيه) الخ قول المتن ومنها في النهاية وكذا  
في الغنى القول وقال الغزالي انه اعتمد الاذرى وقوله بخلاف ما في المتن (قوله وعدم فطر المكروه) اهـ  
كون ترك الغطرى الصوم من شطاب التكليف لا يتطلب العمل بصل تامل اذ هو شرط لصحته كجواهر اهـ  
سدي (قوله بان ذلك الخ) عبارة الغنى بان هذا استلزامه في ملك الغنى ضمنه وفي الصوم فعلة لا فصل  
لان اذ كان عليه تعالى له وحى ساعة من اشكال السدي المراد بها (قوله ويلزم الوديع الخ) عبارة الغنى  
وبجيب الوديع م انكار الوديع عن الظالم والامتناع عن اعلامه ما هو عليه فان ترك ذلك مع القدرة عليه  
ضمن اهـ (قوله بما أكنه) مع تظهيره ما هو معنى شعره بان دفع بعضها اذ لم تنسحق لانه يتأمل اهـ  
سدي (قوله وكفر) ان كان بالله اهـ نهاية عبارة الغنى وبجيب ان يورى في عينه ما حلف وأمكنه التورية  
وكان يعرفه التلاخاف كاذبا فان لم يركض فان حلف بالطلاق أو العلق مكرها عليه أو على اعتراضه فلفظ  
حنث لانه أدى الوديع - فزوجه أو رقية وان اعترف بها وسلمها ضمنه لانه أدى زوجته أو رقيقه بها ولو  
أعلم الموصور بمكانه افضاعت بذلك ضمن لان ذلك الحفظ لان الجوارم بانم اعتمد من غير تعيين مكانها فلا  
يضمن بذلك اهـ (قوله واعتمد) أي وجوب الحلف بأنه كابتضه السابق وحله عش على وجوب  
مطلق الحلف الشامل بالطلاق فلا يراد به (قوله ان كان حشونا) أي يحتمل ما هو ظاهر اهـ سدي (قوله  
حنث الخ) وبقى ما ذكره على الحلف فقط حلف بالطلاق أو بأنه فلف بحت أم لا في نظر الأقرب الاول اهـ  
عش (قوله لا تم أكرهه) الخ فلا يحنث لان لم الخ عش قال السدي دع ما يبعد بقا لعله الحث  
لوقيل به انه ما هو الانحياز لا الحلف بخلاف المسألة السابقة والحاصل ان ما به الحث في الثالث قلس مكرها عليه  
بالكلية وفي الاول وان لم يكن مكرها عليه به - لم يكن مكرها عليه في الحلة نظر التفسير اهـ (قوله بعد أخذها)  
(قوله ضمن) ينبغي طريقا لقراؤه وان لم يعين الخ نظر اشترط التعيين في مسئلة الدلالة السابقة لان  
يفرق بالنهي حتى لو وجد ثم لم يشترط التعيين (قوله وقال الغزالي الخ) كذا تشرحه (قوله بخلاف  
الخاص اذ السمل الخ) في غير انحصار الخ نعم يجب تقديره من يقصد به الاستعمال ومن لم يعتد بالنهي غيره  
كايضه كثيرين من العامة تشرح مدر وغيره انحصار للمرأة كايضه والنهي ملحق بالرجل في أوجها احتمالين

بالطلاق حث لا نهى بل كرهه عليه بل شريعه ينعون التسليم بخلاف  
ما لو أخذ فقط على الرجل ولم يتركوه حتى يخلف به انه لا يجزئهم فخيرهم لانهم أكرهه على الحلف عنها (ومنها ان ينتفع بها) بعد أخذها

لا ينبغي ذلك بان يفسر نحو التوب أو يجلس (١٢٢) عليه فلا (أو يركب) القباية أو يطالع في الكتاب (خيانة) بالخاء أي لنغير ما أذن له

فيه فحينئذ تعد به بخلافه  
 لنحو دفع اليد من الممر  
 وبخلاف الخاتم إذا لبسه  
 الرجل في غير الخصر فإنه  
 لا يعد استعماله وكثير  
 يعتادون لبس شيء في  
 أجهامهم فقط وقضية ما  
 تقرر أنه لا يضمن الإلبسة  
 في الإجهام من غير نية الحفظ  
 وكذا في الخصر بقصد  
 الحفظ لا في الإجهام وبأن  
 ذلك في لبس التوب كيمر  
 وأما صدق المالك فيقال  
 لاختلاف في وقوع الخوف  
 لسهولة البينة به ولا رد  
 عليه ما لو استعملها ذاتها  
 لأنها ملكة فأنما يتابع  
 عدم الخيانة يعلم من  
 كلامه في النصب فإن لم  
 يستعملها يضمن ولو قول  
 الأسنوي ظن المالك عذر  
 إنما هو بالنظر لعدم الإثم  
 لا لضمان لأنه يجب حتى  
 مع الجهل والنسيان (أو)  
 بان (بخلاف التوب) مثلا  
 (لباسه) أو الإبراهيم لثقتها  
 فضمن) فحينئذ يوم بائني  
 القهر ومثل المثل أن تلف  
 وأجرة المثل إن ضمت  
 عنده لثامها أجرة وإن لم  
 يلبس وينفق لأن العقد  
 أو القبض بالثقة بنسبة  
 التعدي صلو أودعها  
 الغاصب وخرج بقوله  
 الدرهم أخذ بعضها كدرهم  
 فضمنه فقط ما لم يضمن  
 ثمنه أو يكسر قفلا فإن  
 رد لم يزل ضمانه حتى لو  
 تلف السكك ضمن درهمها والنصف ضمن  
 نصف درهمه وإن لم يضمن الباقي بخطأه وإن لم يضمن بخلاف رد بدله إذا لم يضمن  
 قوله

التي قوله في نظر ما إذا كان في النهاية لا قوله قبل وقوله لأن الأول إلى قوله الأول (قوله) لا ينبغي ذلك أي لا ينبغي  
 الانتفاع بالأصل ضمانا بنفس الانتفاع عرضا أي كباقي في المتي (قوله نحو التوب) إلى قوله وبأن ذلك في المتي  
 الأقوله وكثيرا لو كان (قوله) أي لنغير ما أذن له فيه بخلافه لأنه في المتي أي لا لعذر اهـ (قوله) بخلافه لنحو  
 دفع الخ) بخلافه المتي وخرج بقوله خيانة ليس الصوف ونحوه بلعق المرد ونحوه وكوب الجرح للسيق أو  
 خوف الزمانة عليها اهـ (قوله) ممر) أي في شرح وكذا البسه عند حاجتها (قوله) إذا لبس الرجل الخ)  
 أي لا ينبغي الانتفاع سواء في الحفظ أو أطلق وفي النهاية ما منه وغيره الخصر للمراء كالحصر وإن لم يطق  
 بالرجل في أوجه احتمالين إذا لبس في غير خصره فإن أمره الودع فوضعه في خصره فجعله في بصره لم  
 يضمن لأنه أحوط لكونه غائطا إلا أن جعله في أعلاه أو في وسطه أو أنه كسر لفظا البصر فحينئذ وإن قال لجعله  
 في البصر فجعله في الخصر فإن كان لا ينتهي إلى أصل البصر فالقضية بغيره كالحصر والاضمن اهـ  
 وهذا كالمتي في الخلق الختي بالرجل فإنه اعتد الحاقه بالرجل قال الرشدي قوله وغيره الخصر المرأة  
 كالحصر يشمل نحو السبايع أنه لا يعتاد لبس فيها إلا لبس أصلا فلا يرجع اهـ (قوله) وكثير يعتادون الخ)  
 بخلافه لأنه لم يجب تقديمه من لم يقصد به الاستعمال وعن لم يعتاد لبس في غيره كما يجعله كثير من العامة  
 لأن قصد لبسها فيها الحفظ فلا يضمن وقضية تصد بقوله دعاه أنه لبسها الحفظ اهـ (قوله) وقضية  
 ما تقر) أي قوله فإنه لا يبدل الخ لا يضمن أي من اعتاد لبس في الإجهام (قوله) الإلبسة) أي الخاتم وقوله  
 من غير نية الحفظ أي بان نوى الاستعمال أو أطلق (قوله) وكذا في الخصر) عطف على قوله في غير الخصر  
 اهـ كردي (قوله) لا يعلم الخ) على حذف أي ويصدق فيه إذا لم يعلم الخ أي قصد الحفظ وقوله وبأن ذلك  
 يعني التصديق بقصد الحفظ (قوله) كيمر) أي في شرح فترك عطفه ضمن (قوله) ولا رد عليه) أي الصنف  
 أي على مفهوم قوله خيانة (قوله) فان ضلعت الخ) تعليل لعدم الورد وحاصله أن ذلك مستثنى من إجماعه  
 كلامه في باب النصب (قوله) فان لم يستعملها) أي الوديعة التي أخذها من عملها على ظن أن ملكه  
 (قوله) ظن المالك) أي الوديعة التي استعملها (قوله) قيمة المتقزم) إلى قوله قبل في المتي (قوله) ان  
 تلف) واجمع لكل من المظروف والمظروف عليه (قوله) واجزم المثل الخ) أي في مسئلة لبس فقط كيمر  
 ظاهر اهـ رشدي (قوله) عنده) أي الوديعة بعد التعدي (قوله) وان لم يلبس الخ) غاية لقول المتي فحينئذ  
 (قوله) لأن العقد أو القبض الخ) يثبت برأيه لا بد من إقرار النية بالقول أو القائم مقامه من الإيجاب أو  
 القبض اهـ سدع عبارة المتي لإقرار الفعل بنية التعدي اهـ وظاهره أن العبرة بمعاينة القبض فقط  
 وبزيادة قول الكردي قوله لأن العقد أي أخذ الوديعة بملكوته أو القبض أي من المالك اهـ (قوله)  
 فضمنه فقدا) أي ما لم يرتفع على أخذها تلفها بقاها كان علم السارق فيها عند آخر إيجار أو أخذها من غيرها  
 وكلاو يعتاد لئلا يسهل الإنسان في سرقة ما ودفعه درهم ثم ضاعت فبأن فيها هذا التعديل اهـ عـش (قوله)  
 ما لم يضمن خفا الخ) عبارة المتي إذا لم يفتق قفلا عن صندوق أو خزانة كمن فيه الدرهم فان خفها أو أودعه  
 درهمه مثلا مدفونة فثبتها ضمن الجميع وإن لم يأخذها لأنه هتأ الخ وروى عنه أن الصندوق والكيس  
 وجهان أو جهما كأقل تحفة الصانع اهـ وقوله وفي ضمان الصندوق الخ) كذا في النهاية (قوله) فان رد  
 أي يعينه سم ومغنى (قوله) ضمن نصف درهم) يظهر أن الفرض أنه إذا خطأ طائر بغير علم ولا يتعلق  
 الحكم بخصوصه وجودا ودعما اهـ سـدع (قوله) بخلاف رد بدله الخ) عبارة المتي فان رد بدله ليهالي عليك  
 المالك لا باللفظ إليه ولم يرأس ضمانه ثم إن لم يرضضها من الجميع لحاظ الوديعة بحال نفسه وإن تغيرت  
 فأبى غير مضمون عليه وإن تغيرت بعضها لغيره لغيره يصفه كواحد بياض وسكة ضمن ما لا يتغير لثامه اهـ  
 إذا السبي في غير خصره لأن الأصل عدم الضمان شرحه (قوله) لا يعلم الخ) أي القصد لا المنة أي فلا يصدق فيه  
 (قوله) فان ردده) أي يعينه

تلف السكك ضمن درهمها والنصف ضمن نصف درهمه وإن لم يضمن الباقي بخطأه وإن لم يضمن بخلاف رد بدله إذا لم يضمن

أوتقتضيه لأنه ملكه مخرى في مال خطه هاجله قبل مثل مثالين لأن الأزل ليست استعمال والثاني ليست الأزل والأساس له وليس يصح بل  
الأول ليست لاسم ذلك أنشأوا الثاني ليست الأخر (ولو نوى) بعد القبض (الأخذ) أي (١٢٣) قصد قصداه معهما ولم يأخذ بل يضمن على

(قوله لأنه) أي البذل ملكه أي الوديع (قوله قبل مثل مثالين) أي الأول أن يقال في سكة التمددان الأول  
مثال لا لتفادع بقائه العين والثاني أنه مع ذلك هاجم قد يقال الصانع في الثاني مفهوم بالاول منسحق الاول  
فكان الاول عكس الترتيب لا كرى وان كان التصريح يعاين الترتيب لا بأس به اه سيدعر (قوله أيضا)  
أي كسبة الاستعمال (قول المنز ولو نوى الأخذ) أي لو بدعته أن نوى قبضها ولم يأخذ بل يضمن اه  
(قوله ولا وضع يد) بالاضافة (قوله وأجرى الرافعي الخلاف) معناه عس (قوله وفيه نظر) هو يشعر  
بترجيح رجحان الخلاف ومقتضاه عدم الضمان اه عس (قوله لا بالنيابة السابقة) خلافا لنهاية والغنى  
عبارة عما وافهم كلامه أنه اذا أخذها من ماله من وقت نيابة الأخذ حتى لو نوى يوم الخميس وأخذ يوم الجمعة  
يضمن للمنفعة والأرض من يوم الخميس والمرد بالنسبة كماله الامام يجرى بالقصد لا بخلافه لا يتطرق بالبال  
وداعية الدين تدفعه فانه لا أثر له وان ترددت أي ولو يجرى فالظاهر عندنا أنه لا حكم حتى يعرج تمديد العدوان  
اه قال عس قوله من يوم الخميس لعل وجهه أنه لا مرد قصده لا خذوا قبله بعد زلتمه اه استوفى من  
حين النيابة والافكان للظاهر أن لا يضمن لبقائه الامانة في حقه لأن يأخذ اه ويعلم بذلك أن الكلام  
فيما اذا استمرت نيابة السابقة لا الأخذ بخلافه اذا رجعت عن تلك النيابة ثم حدثت نيابة أخرى فالرد واجبت  
على النيابة الثانية فقط (قوله عند الاسهوا) أي قول المنز وبني طلبها في النهاية الاقوله وفيه نظر إلى المنز (قوله على  
ما عساه) عبارة بالنهاية كما يجنبه الخ (قول المنز بحاله) أي وان قل كما قاله الامام اه معنى (قوله بان عسر) أي  
قول المنز وبني صباري المعنى (قوله بفحوصة) عبارة بالمعنى فان عجزت بسكة أو عجزت أو وجدته أو كانت خرافهم  
تخلطها بدائير يضمن اه وقال سم قربة ليجرد السكة لا تقتضي التمييز لأن المراد به سولته بديل قوله بان  
عسر عجز به زها وقد تختلف السكة بعسر التمييز لثمة المختلط اه وان تقول مرد والشارح مطلق السكة بل  
ماسهل ما التمييز بقرينة أول كلامه عبارة بالثاني قال الزكي وليس الضابط التمييز سهل متى ولو خلط  
خطة بشعر مثلا كان ضامنا فيها بظاهر انتهى وهذا الظاهر اذا عسر التمييز (قوله عساه) وهو قوله وبمثل  
المثلى اه كردى (قوله ماله كالتصميمين الخ) أي أو حدها ه نهاية ذلك الخ وأما اذا كانت أي الدراهم  
لرودع فاولى الضمان ولو وضع الوديع بدالاية الودعة أو أخرج بعض الثوب للمودع عندئذ يضمن من انتكف  
فقط دون الباقي لعدم تعديه فيه أو شبهة قد وعدا ضمنهما جبال تعديه اه وهو وافق لما عسر من النهاية من  
الفرق بين العمدا والسهو في الخلط خلافا للشارح (قوله يضمن) أي وان ختم به بعد ذلك وقوله بعض الختم  
أي ادفعه فقط حيث لم يخطأ اه عس (قوله فقط) عبارة بالنهاية والغنى وان لم يخطأ اه (قوله لأن القصد الخ)  
عبارة بالمعنى لم يضمن لان القصد الخ لأن لا يكون مكتوما عنه يضمن ولو خرج الكيس من فوق الختم لم يضمن  
لأنه ينقص الختم من ان خرقه عندئذ يضمن جميع الكيس ولو عدل الدراهم المودعة أو وزنها أو أخرج الزوب  
كذلك ليعرف قدر ذلك لم يضمن كإجره صاحب الأتوار اه (قوله لا كسبه منه) قضيت أنه لو دلت القرينة  
على قصد كسبه عنه ضمنه اه سم وقد عساه الغنى ما وافقه (قوله بكل جدها الخ) يعني ما يفيده  
داخل في قولنا صنف وغيره لأن بقيد الغير بكونه عامر كجعله المعنى (قوله ولو لم يزل) أي قوله وكان الفرق  
(قوله بل لا يصح) لا ينافي هذا قولهم لو قطع ودفع دابة يدها أو أخرج ودفع ثوب بعضه فان كان خطئا  
ضمن المتلف دون الباقي أو دأ أو شبهه عند ضمنه قال شرح الروض ولا يخالف ذلك تسوية بينهم لخطأ  
بالعدم في الضمان لأن عملها في ضمان الاتلاف كالفي البعض المتلف في ثلثه لا في ضمان التعدي كالم  
الباقي فيها لا لأنه يدرى فيما انتهى وذلك كما يؤخذ من قوله ولا يخالف ذلك الخ كما هو ظاهر (قوله أمال عجزت  
بفحوصة) قد يقال بغير السكة لا تقتضي التمييز لأن المراد به سولته بديل قوله بان عسر عجز به زها وقد تختلف  
السكة بعسر التمييز لثمة المختلط (قوله لا كسبه منه) قضيت أنه لو دلت القرينة على قصد كسبه عنه ضمن

كربعض الحائز فقط كغير المستند والمقتل بخلافه لخط مشدده رأس الكيس أو رزما لعماس لأن القصد هنا منع الانتشاء لا كسبه  
عنه (ومن صارت مضمونة بالانتفاع وغيره ثم تولد الحياة ثم براء) كما لو جدها ثم أخرجها ولو لم يزل مودعا ثم أخرجها

يختلف مرتين أو وكيل تعدى وكان الفرق ما من ارتضاع أصل الوديعه بالحياة بخلاف غيرها (فان أحدثه المالك) إلز شديد قبل ان  
 وردها (استمنا) أو أذاني خنفلها أو (١٢٤) ابره و جاعا (رئ) الوديع من ضمان (في الأصل) لأنه أسقط حقه موله أن تلغه فان أحدث

له استمنا أو عوف البذل  
 لم يبرأ حتى يخلصه قوله  
 له قبل الخيانة ان تحتسب  
 تركت عدل استمنا برباً  
 به قطعناه ابراه علم يجب  
 وكذا لو أراه نحو وكيل  
 وولى (ومنى طلب المالك)  
 لسله المطلق التصرف ولو  
 سكران على الوجه لاجل  
 وجه بلوح يصحدها كان  
 طابعه طابعه طابعه  
 البها (لما رده) على الفور  
 ولا يجوز له التأخير لانه  
 وان سلمه اياه بعد القول  
 قوله في الرد وليس الرابعه  
 حقيقته بل التمكن من  
 الاخذ (بان على يمينه)  
 ومو تقرر على المالك اما  
 ما كان جرحه لغيره فلو  
 فليس فلا بد الا لو لا  
 ضمن كالملاحشركين  
 أو دعه فان أذى الأخذ  
 حصصه لفاضل أو يحكم  
 يقسمها وتعلم من ذلك ان  
 من أعطى غيره فاقسمها  
 أمارة لتضامنه وأمره  
 برده اذا قضيت فتر كعد  
 قضائها في حره فضاعف  
 يضمنه ان يقر رانه أمّا  
 يلزمه الخلفه لا غير وهي  
 لا تكون الا بعد الطلب  
 فان أقر الخلفه يرد  
 الطلب أو أصله المالك  
 يحصل له ما لا يبدى به  
 هو بوجوب ان يعلّم أو  
 يحصله في حره كذا نعله  
 لا يقد كونه في ذلك الحزب  
 ولا يزمه ترم وكذا الاشهاد وكيل وأولى وأما

لا يقد كونه في ذلك الحزب (لانه يضمن) لتعديده بخلافه لخصوصه وطهر وأكل دخل وقتها وهي بغير مجلسه  
 ولا يزمه ترم وكذا الاشهاد وكيل وأولى وأما

في الغنى (قوله بخلاف مرتين أو وكيل) أى فانه لا يلزمه مال الردف و اوان تعد بالبقاء الزهن والوكاله وان زالت  
 الامانة اه غنى (قوله بخلاف غيرها) الاتسب الانصرم بخلافهما (قوله واذنا الخ) عبارة الغنى قوله  
 ا. ا. تنك عليها أو أرتكس ضمانها و امر به وذا الى المزر اه (قوله لانه أسقط) الى قوله وانما يقتضى  
 الغنى الا قوله لا على وجه الى المثل وقوله أو يحكم وقوله وهي لا تكون الى المثل (قوله في الردل) أى وهو في خفة  
 بالمتف بخلاف ما لو أخذ المالك منه ثم رده المصافيه بر لأن الرد ابتداء ابداع اه غنى (قوله لم يبرأ) بخلاف  
 لان الواجب سليمان و رد البذل الى المالك اه غنى (قوله قوله) أى المالكه الى الوديع (قوله لانه ابراه  
 الخ) وتعلق الوديع بنهايه ومعنى (قوله وكذا لو أراه نحو وكيل الخ) هو يحجز زالمالك اه سم عبارة الغنى  
 ولا تخاف هذا الاستمنا انما هو للمالك خاصة للولى والوكيل ونحوهما بل لا يجوز لهم ذلك ولو فصولهم  
 يعاد منقطعاه (قول المالك) او اوارثه بعد موته اه غنى وقد يقال ان المثل شامل له (قوله لكها)  
 متعلق بالمالك ويصدق كحجزه (قوله المطلق التصرف) الى قوله منبر عانى النهايه الا قوله لا على وجه الى المثل  
 وقوله أو يحكم وقوله وهي لا تكون الى المثل وقوله لواعلام المالك الى المثل (قوله لا على وجه) متعلق بطلبها  
 (قوله بلوح) أى يشير (قوله كان طلب الخ) مثال الغنى لا للفقير (قوله مشوف) أى مستأجر اه كرى  
 (قول المثل) (سالمرد) ولو اودعه معروف بالصورة فغلب على النثل انما الغريم طابعه مال الردف ما يظهر  
 لظاهر البدها نهايه زاد الغنى ولو قال من عند موته قبل انكها خذ و يه كذا نعله أخضعها اه (قوله لقول  
 قوله) أى الوديع (قوله حقيقته) أى حالها الى مال كها اه غنى (قوله ومؤنه الرد على الخ) مستند أخير  
 (قوله انما) أى وفلس الخ فانه انما يحجز والفلس لاوله لأن رد بالولى بالنسبة الى الحاكم فلما راجع  
 كذا أمارة الفاضل الحشى سم وظاهر ان الرد ذلك وقد سبق للمسته في كلام الشارح مسوطا ودر  
 غنى (قوله ضمن) عبارة الغنى فلا يلزمه مال رد البذل بل يحزم فأن رد عليه ضمن اه (قوله نعمه) أى رد الوديع  
 الامر (قوله أو يحكم) تدبر بالشرط التحكيم وضمان الخصم والوديع وكيل في الحقة لا في القسمة فلما راجع  
 اه سديمر أقول و يؤيد الاشكال اقتضاه النهايه والغنى والروض على القاضي (قوله يقسمها) أى ان  
 انقسم نهايه وشرح الروض عبارة الغنى وشرح الروض لقسمة موديع المصمت منه اه (قوله ضمن ذلك)  
 أى من تفسير الرد بالخلفه (قوله اذا قضيت) بنينا للمفعول (قوله في حره) أى حوزته كعبره النهايه اه  
 سديمر أى والغنى (قوله وهي لا تكون الخ) بينهم هذا عدم الاكتفاء بالامر بالرد السابق في الطلب وهو  
 محل تأمل اه سديمر أقول و يؤيد الاشكال اقتضاه النهايه والغنى على ما قبله (قوله وأعلام الخ) عطف  
 على الخلفه اه سم عبارة الغنى واخترت بتفسير الرد بالخلفه عن رد الامانة الشرعية كقول طبره  
 الرغيف داره فان ردها بالاعلام اه (قوله نحو صولة) متعلق بضمير خلافة الرجوع الى التحريم عبارة الروض  
 مع شرحه فان آخره ضمن لان آخره يصدر كحاجته الى الخرج وهو في ظلام أوفى حمام أو مطار أو طعام  
 ونحوه مما لا يطول لزمنه بالخصوص صولة وقضا حاجته وطهره ولا يزمه ترم بخلافه بغيره فلا يضمن لعدم  
 تفسيره وله ان ينشئ ما تانى انشاء ضمن ذلك كان طهره والاكل والصلاة الخ دخل وقتها اذا كانت الوديعه  
 بعدت عن مجامع اه (قوله وكذا الاشهاد الخ) عبارة الغنى وليس له ان يلزم المالك الاشهاد بخلاف ما لو طلبها  
 وكل المودع لانه لا يشل قوله في دفعها اليه ولو كان الذى اودعهما كاتم طابعه فليس ان يشهد به بالراءة  
 لانه لو زل لم يشل قوله لانه لا يسطر في أدب القضاء قال الزكشى ويحيى مثله اذا كان المودع يوجب  
 شير بولاية أو وصية اه وقوله ولو كان الخ كله في النهايه قال غنى وفادرة وجوب الاشهاد على هذه

(قوله وكذا لو أراه نحو وكيل وولى) هو يحجز زالمالك (قوله كان طلب الخ) مثال لغنى لا للفقير (قوله  
 فلا رد الا لولى) فانه انما يحجز والفلس لاوله لأن رد بالولى بالنسبة الى الحاكم فلما راجع (قوله وأعلام الخ)

السور

طلبها من أودعها ما لا احتمال له فلا يقبل قول الوديع في الرفع المحدث فكان تأخير الرفع المحدث يشهد على تقسيمه لا بد منه عزرا  
ولو لم يكن القدر كقدره كان متتابع فلا وجه أنه يلزمه تركيل أمين بعدها (١٢٥) ان وجد متبعا والاول كقول الوديع الامر

لماكم يلزمه بعث  
سبله فان اتى أرسل  
الحاكم امينه لسبله  
كأول الوديع ذكره  
الاذري وانما يعمد ذكره  
أخوان كان نحو جعل ذلك  
يقطع تنابع اعتكافه  
والقبض انه اذا عجز عن  
التركيل زعمه انطرح ولا  
ينقطع بمتابعه فيستد  
يلزمه الحاكم بانطرح  
بنفسه قالون تركل يلزمه  
هناهم القدر عليه ضمن  
ويؤخذ من كلام بعضهم  
ترجيع ان شرط الغروية  
فيما ذكر انما هو انفس  
الضمان لا غير فلابد ان  
بالتأخير وان ضمن به لان  
الامر المطلق لا يقتضي الغور  
وهو يحمل لكن الاوسماد  
عليه كلامهم من الاثم ايضا  
لان يحمل ما ذكره كماله  
الغروية على الغور وهي  
هناذلة عليه اذا طلب المالك  
أو كره وقوله اعطاه احد  
اين اوسم قدره عليهم  
وكلا قدره على احدهما  
واحداهم ظاهر في انما يباح  
لهما أو في رخصته ومن ثم  
ضمن التأخير بخلاف مالو  
قال ادفعه لمن شئت من  
ذين اوسم وكلا في ما يباح  
لأصعي كمال أصل الرخصة  
بل لا يضمن كارجحه  
الاذري من وجهين  
أحدهما انه يعلم الفرق

المودع قبول قول الوديع في الردة على تخلص نحو الحاكم من وروطن ومغرم بعد العزل اه (قوله  
طلبها) أي قالو كلى الوديع الخ وكذا التفسير المستوفى وأدعوى به هو الجبر ورفعه وفي الرفع الموضع  
(قوله فلا يقبل قول الوديع الخ) في الرفض وان آخره أي الاعطاء عن وكيل حتى يشهد علم ضمن قال في  
شرح حال الوكيل يصدق بيمينه في عدم الردة اه وهذا غير ما ذكره الماشرح لان الظاهر ان الوكيل  
فيما ذكره أي الماشرح هو المودع اه سم وقد قدمنا عن المفتي والنهاية ما وافق ما ذكره الماشرح في الحكم  
دون التعليل وعن الاول ما وافق ما في الرفض وشرحه وعدوله ما عن تعليل الماشرح له لخالفتما لما في  
شرح على من ائتمنت فاستأمر (قوله كذا اعتكاف الخ) واسوام بطول زمنه نهاية ومعنى (قوله والاول  
الاول وان تركل (قوله لا يلزم) أي بعد نبوت الاعطاء عنده اه معنى (قوله لا يلزم) أي يلزم الحاكم  
الوديع المتع من التركيل اه كرهى (قوله فان اتى) أي الوديع من البعث (قوله ما ذكره آخره) وهو  
قوله فان اتى الخ اه كرهى (قوله قال) أي الاذري (قوله متى تركل) أي قوله ويؤخذ في المفتي (قوله  
ما زعمنا) أي في التوكيل والبعث والخروج (قوله لكن الاوسم الخ) ففسد ما في أن تفاعن المفتي علم  
الاثم بمجرد التأخير بل انفسه عنه (قوله لان حمل ما ذكر) أي أن الامر باطلاق الخ (قوله أو كره) أي أو كره  
او الحاكم أي عند الماشرح (قوله وقوله الخ) اعطى في طلب الخ (قوله في احتياجه الخ) راجع الى قوله اطلب  
الخ وقوله أو زعمه الخ الى قوله وقوله اعطاه الخ على طريق الف (قوله ضمن بالتأخير) ولولم يطالبه الوكيل  
ولو قال ذلك ولا يجوز فاعصى ايضا اه معنى (قوله بخلاف الماشرح) الى قوله وبه يعلم في المفتي (قوله فانه  
لأصعي) أي بالتأخير ليعطى آخر سم ومعنى (قوله الماشرح أو ذكره خضا كسرة) وشمل اخلافهم دعوى  
السرقه ما لو طلبها المالك فقال له أودعها ولم يتغيره بالسرقه ثم طالبعه ما خبره وهو الاوجه نهاية ومضى ونسب  
(قوله ورفض) الى قول المتن ويجوز في النهاية الا قوله بالبينه والاستفاضة وكذا في المفتي الاستفاضة الموث  
(قوله ويبحث حله) أي الغصب اه عش عبارة المفتي رسم والغصب بالسرقه كما قاله النبوي وقال الرازي  
انه الاقرب وقيل كالتورججه المتولى وقال الاذري ان ادعى وقوعه في مجمع طوبى بينه ولا خلاف انسى  
وينبغي حل الكلامين على ذلك اه (قوله على ما اذا ادعى الخ) والا طوبى بينه نهاية ونسب قال عش قوله  
والا طوبى له معناه اه (قوله بخلافه) أي في محل ليس فيه أحد اه عش (قوله ولا يلزمه الخ) أي  
في الاول مفتي وشيذى (قوله انتم يلزمه الخ) اه اذا طلب تخلفه اه سم (قوله على السبب الخ) في  
عبارة المفتي عند ذكر السبب الخ اه (قوله انه لا يعلم الخ) أي فلا يكف الخلف انهم يتلف اه عش (قوله  
وموت) أي فهذا سبب ظاهر ومعلوم انه لا شأنا لغيره في حكمه الا في يوم ثم لم يذكر معه في قصده  
والظاهر ان حكمه وجوب البيعة انما فاضر فيبقى قصده ببلعنه فظهر الخ قوله على ذلك قوله  
الآتي والاصدق بيمينه وشيذى (قوله ويبحث حله) أي الوكيل في رد ما خرب به النية (قوله على ما اذا  
عطف على التثنية (قوله فلا يقبل قول الوديع الخ) في الرفض وان آخره أي الاعطاء عن وكيل حتى يشهد  
عليه لم يضمن قال في شرح حال الوكيل يصدق بيمينه في عدم الردة انتهى وهذا غير ما ذكره الماشرح  
لانا الظاهر ان الوكيل فيما ذكره هو المودع (قوله فانه لأصعي) أي بالتأخير ليعطى آخر (قوله أو  
ذكره سببا خضا كسرة الخ) وشمل اخلافهم دعوى السرقه فقالوا طلبها المالك فقال له أودعها ولم يتغيره بالسرقه  
ثم طالبعه ما خبره وهو الاوجه وفصل العبدى فقال ان كان وجوه فلامن ان ايس منها من  
ونقله الزوكنى عنه وأمر شرح هر والضممان حاجتنا ثم تأخير الرفع بلا ضرر لا ينبغي العدول عنه  
(قوله ويبحث حله على ما اذا ادعى وقوعه بخلافه) أي والا طوبى بينه عليه شرح هر

بين هذين قوليهما بان تلك قولها الضمان من لازم مالا ثم لا يابده الا اثم فلهذا لا مان فاعتماد كرهين الاثم وان دفع الاثم من آخره علم  
الاثم فيما قبله اتمامه (وان ادعى) الوديع (تلفه لولم يذ كرسيا) اه أو كرسيا (خضا كسرة) رخصت به بحث حله

على ماذا الذي وقع عليه صدق (صدقه) اجعلوا لا يلزمه بيان السبب بل يلزمه الحلف له ثم التفت بغير تقرر بانه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم في حلفه انما لا يعلم غرمة البذل (وان ذكر ظاهره انحرى) وموت وبحث حله على ماذا الذي وقع عليه محضرة (جمع فان عرف) بالينة والاساتمة (الحريق ١٢٦) وهو مصدق بل لا ينفك لظهور الحال عنهما انهما لم يحتسب سلامتها لحلف وجوا (وان عرف دون عمومه)

ادى وقوعه (الح) والاصدق بيمينته بها بنوع (قوله بالينة) عبارة لاني بالمشاهدة اه (قوله بان احتل سلامتها (الح) قد يقال المراد بالصدق في كلام الاصحاب في قول السبب للوديع فلا يلزم ان ادعى المتأخر من التقيد باحتلال السلامة ثم لا يتفق شرح الروض اشوا لمقتضى اه سيد عمر (قوله بان احتل سلامتها) بان عم ظاهر الايضاح في شرح الروض (قوله المتن وان عرف) أي الحريق وقوله وان جعل أي ما لا يعلم من السبب الظاهر اه معنى (قوله المتن ثم يحلف على التلف به) قد يقال خلافه بين ما اذا تعرضت البيعة لتكون الحريق مثلاً عرف دعوته ومصدق للوديع بل لا ينفك وبين ما اذا لم يتعرض فيجوز لليمين اه رشدي أقول ويصرح بهذا التفصيل قول الشارح للار بالينة تصح دخول المصدق في عرف (قوله فان نكل (الح) عبارة الفتى فان لم يقر بيمينته أو نكل عن البيعة حلف (الح) (قوله لم يقر بيمينته) لا يسبق له تقرر أو تعد يقتضي دخول الوديع في حلفه (قوله لم يقر بيمينته) بشرط (الح) لا يقتضي ان مثله يأتي فيما مر في دعوى التلف لكنه يخص هذا بالتفصيل لان الرضعي دون التلف في بيان وجه ان دعوى الرد كالدفع معاذ ذكر اه رشدي أقول وقد أشار الشارح كغيره بالبقية ثم يلزم الحلف (الح) (قوله مالكا كان (الح) تفصيل لمن اتهم بمفهوم مودعون اه سم (قوله لانه رضعي) أي من اتهمه وكذا في خبر عليه (قوله به) أي الرد (قوله تصديق جبار (الح) بخلاف جباري دفع أقامه غير ظاهر وكوافقه ادعى تسليم ما جابه لظاهره لا يصدق عليه لانه لم يقر به سم على حج واقفهم قوله غير ظاهر لانه لو استأخروا بظاهره للبيانية تبيل خصوصه التسليم اه ع (قوله مستأخروا (الح) ليس بقيد فله مال وان لم يتنص في ذلك من غير ذكر عيوض اه ع (قوله المتن كوارن) أي المالك اه معنى أي وكيل للوديع كغيره من الرضوع والغنى (قوله المتن وارث الوديع) مثله وارث الوكيل أخصا من قوله لا أقوم ما ذكر من التفصيل (الح) اه ع (قوله منه) أي سوارث لامن مورثه فانه بالحق حكمه (قوله بيمينته) الحليم بين محترمه اه سيد عمر أقول قد بين من يحرم عن الرضوع والغنى في حاشيته فله فلا يقبل قول الوديع (الح) لانه لا يهزم له راجع وتامل ولعل لهذا ما يذكر لغير ذلك في القسود (قوله ولينقطع) عطف على من طهرت (الح) فوله الرد مفعول ادعى (قوله كامر) أي قيل قول المصنفين اذا شأها (الح) اه كدي في خلاف قوله أو بدعيل التمكن (الح) راسمه (قوله على ان الوديع أشد (الح) معتمد اه ع (قوله كامر) أي في شرحه فان فقد فامين (قوله بان قال) إلى الكافي في النهاية الاقوية المسقط للعتان وقوله وفارن الى بخلاف نحو (قوله منع نبول (الح) خبره بخبره (قوله المسقط (الح) تمت التلف (قوله قبل ذلك) متعلق بالرد والتلف خرج به ماله

(قوله نعم يلزم الحلفه (الح) لعله اذا طلب خطه (قوله وبحث حله (الح) عبارة القوت ومنها أي التنبهات عند التوفيق الحيوان والغنى من الاستصحاب لظاهره أو غنى الغنى الغنى بالمرقة قال الرازي وهو الاثر بخلت وينبغي ان ادعى موت الحيوان بقره أو رقت مفرقا كاللغو في أو بيرة حال اقراده فكالسرقه وكذا في الغنى من ادعى وقوعه في جميع كرفة أو سون طوب بيسنة والا فلا انتهى (قوله صلى ماذا الذي وقع عليه محضرة (جمع) أي والا فهو من الغنى (قوله مالكا كان (الح) تفصيل لمن اتهمه فهم مودعون (قوله وأقضى ابن الصلاح تصديق جباري ادعى (الح) بخلاف جباري دفعه غير ظاهر كوافقه ادعى تسليم ما جابه لظاهره لا يصدق عليه لانه لم يقر به مر (قوله ادعى تسليم الثمن لو كان) هذا لا يخالفه لانه لو كان الوكيل أئتم بالتصرف المأذون فيه وأسكر للموكل صدق الموكل (قوله قبل ذلك) يتعلق من طهرت إلى غير قولنا وروى بل سقط الدعي المالك لان الأصل عدم الرد لم ياتمه بالرد والوديع ان مودعه ادعى الرد على الوديع وأنها التفت بدعوى الرد بدعيل التمكن من الرد من غير تقرر بانه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم في حلفه انما لا يعلم غرمة البذل (وان ذكر ظاهره انحرى) وموت وبحث حله على ماذا الذي وقع عليه محضرة (جمع فان عرف) بالينة والاساتمة (الحريق ١٢٦) وهو مصدق بل لا ينفك لظهور الحال عنهما انهما لم يحتسب سلامتها لحلف وجوا (وان عرف دون عمومه)

لا طلبه تخلف المال ولا البيعة بأحد هذا احتمال نسبته وقضية بأنه لا يقبل دعواه النسيان حيث لا بيعة وقد وجه بان التناقض من متكلم واحد أجمع فنقط قضية كثر فورا وما هنا مناس في المراجعة بان التناقض ثم صريح لا يقبل أو بلا بضلانه هنا لا احتمال أن يريد به تودعي لم يقع منك أيداع بعد التنازع والرد بتغلغل نحو قوله لا ودعيه عندى بقبل منه الكحل (١٢٧)

فهو بضميمه (مضمون)  
والأذى غلطاً ولا نسياناً  
بصرفه المال لأنه نسياناً  
ثم أن طلبه منه محضه  
ظالم الخشي عليها منه فحدها  
دفع الظالم لم يضمن لانه  
محسن بالحدود حتى يخرج  
يطلب المال قوله ابتداء  
أوجب بالسؤال غير المال  
ولو يحضره أو لقول المال  
في ضلته ودعيه لا ودعيه  
لا عندى لأن لشفاعها  
أنفق في حفظها ولو أنكر  
أصل الأيداع الثالث فهو  
بينة حسن وهل يكفي  
جوابه بالتسقي على شيا  
لتضمنه دعوى تلفها  
أوردها أولاً في تودد الظاهر  
منه على ما له الزكوى  
الأول (تدبر) هذا كثر  
من التفصيل في التلف  
والرد يصير في كل أمين لا  
المرئى والمستأنج فأنما  
لا يصدقان في الردوسلم  
بما يأتي في العسارى أن نحو  
الغائب يصدق في دعوى  
التلف أيضاً لا لخلل حسه  
ثم يفرم البطل أو حتى إن  
صيد السلام فحين عنده  
ودعيه يس من أن يكمل بعد  
البحث التام وبما يفران  
يلحق جهتها بالقطعة  
الحرم بأنه يصرفها في أهم

أدى الرد أو التلف بعد ذلك أي بعد الجرد فإنه يصدق في دعوى التلف لكن ضمن أي البطل ولا يصح  
دعوى الرد البيعة كاستعداد ما يأتي من شرح الروض اه سم (قوله لا طلبه) أي الوديع وقوله ولا  
البيعة معطوفان على قبول الخ (قوله بأحدهما) أي الرد والتلف (قوله لا احتمال نسيانه) أي نسيان الوديع  
أصل الأيداع (قوله وقضية) أي التعليل (قوله أنه لا يقبل دعواه النسيان) أي في الأول نهاية أي في دعواه  
الرد (قوله لا يقبل تاويله) قيد قال لو كان كذلك ما قلنا أو هنا ك بين أن يذكر لفعل مجعاً محملاً فتسمع  
ببنته وإن لا فلا فلا تتأمل اه سم (قوله بخلاف فهو قوله الخ) حاسن لم تودعي من قوله بان قاله تودعي  
(قوله وقبل منه الكحل) أي دعوى الرد والتلف والبيعة اه عس أو يطلب تخلف المال (قوله يقبل  
منه الكحل) قال في شرح الروض ثم إن اعترف بعد الجرد بأنما كانت باقية توهم لم يصدق في دعواه الرد إلا  
بينة انتهى أي وأما دعواه التلف صدق فيها بمنه وضمن كاستعداد من قول الروض وشرحه بعد ذلك وإن  
أدى التلف بعده أي الجرد صدق بینه وضمن البطل لحياتيا لجود كالغائب سواء قال في جوده لا شيء  
عندى أم قاله تودعي وإن أدى الرد بعده لم يقبل البيعة انتهى اه سم (قوله فهو) أي الجرد بضميمه  
أي لم تودعي ولا ودعيه عندى اه سم وعش وكردى (قوله وأدى الخ) غاية ثم هذا الخ قوله وخرج  
في النفي (قوله لم يصدق في الخ) مستفوقه غلطاً وأنبشاً (قوله لانه) أي الجرد (قوله أن طلبه منتهى) اه  
سواء طلب الظالم للمالك أم لا اه معنى (قوله وأقول المال الخ) عطف على قوله لسؤال الخ وقوله  
لا ودعيه لا دلالة له ولا لفظ ولا قول ابتداء الخ (قوله وهل يكفي جوابه) أي لدعوى الأيداع الثالث اه سم  
عبارة الردى أي من قلتم عليه البيعة بأصل الأيداع كما هو ظاهر السابق فليجمع اه أي أو يعلم  
كفنا نحو ما نحن غير الثالث بالاول (قوله ما ذكر من التفصيل) أي في قوله قال الأذى في النسيان الأول  
وسمى الجرد أو وقوله ويظهر لانه (قوله لا الأثر من المستأنس) وبالضابط أن يقال كل من أدى التلف  
صدق ولو غاصب أو من أدى الرد فإن كانت يد يضمن كاستلام لا يقبل قوله البيعة وإن كان استأنس لدى  
الرد على غيره من أشبه فكذلك وعلى من أشبه صدق به ما لا لا كثرى والمرئى اه عس (قوله لا يصدقان  
في الرد) أي ويصدقان في التلف اه معنى (قوله أن نحو الغائب) أي من يضمنان كاستلام (قوله  
ويظهر) أي الشارح (قوله لفظاً الحرم) أي حرم مكثراً لا بد من جرد أو ترك لفظه بخلاف الأول اه عس  
(قوله وإلا) أي إن عبد السلام اه كردى (قوله قال) أي الأذى (قوله بان يصدق العادة) إن كان

بالردو التلف فخره ما وادى الردو التلف بعد ذلك أي بعد الجرد فإنه يصدق في دعوى التلف لكن بضمن  
ولا يصدق في دعوى الرد البيعة كاستعداد ما يأتي من شرح الروض (قوله بان التناقض الخ) قيد قال  
التناقض المذكور حاصل مع البيعة أيضاً ضرورة أنه فرع على دعوى (قوله لا يقبل تاويله) قيد قال لو كان  
كذلك ما قلنا أو هنا ك بين أن يذكر لفعل مجعاً محملاً فتسمع ببنته والأفلا فلا تتأمل (قوله وقبل منه الكحل)  
قال في شرح الروض ثم إن اعترف بعد الجرد بأنما كانت باقية توهم لم يصدق في دعواه الرد البيعة انتهى أي وأما  
دعواه التلف يصدق فيها بمنه وضمن كاستعداد من قول الروض وشرحه بعد ذلك وإن أدى التلف بعده  
أي الجرد صدق بینه وضمن البطل لحياتيا لجود كالغائب سواء قال في جوده لا شيء عندى أم قاله  
تودعي وإن أدى الرد بعده لم يقبل البيعة انتهى (قوله والأذى) أي الجرد بضميمه أي لم تودعي ولا ودعيه  
لانه عندى (قوله وهل يكفي جوابه) وإن كان المراد جوابه بعد أنكره أسئل الأيداع المذكور وبشكل لانه

المصالح إن عرف والاسلام عاروا بقدم الاحوج ولا يبين بها مسجد قال الأذى وكان غيره بقضية أنه دفعها القاض أمين وقوله أنما قال ذلك  
لغيره الذين قال كالجواهر وينبغي أن يعرفها كالقضية فاعلم صاحبنا سها فان يظهر صرفه فبما ذكر اه والحاصل أن هذا لما شائع  
فخلى من ماله ما لم يملكه أسكنه أدامم لغيره فبما ذكر أو أساءه القاضى الأمين فيخلفه ذلك وحتى أي منه أي بان يصدق العادة وجوده  
فيما يظهر صارت من جهة أموال بيت المال كغيره بان أحياها لو أن

مراد ما مضى في القرض في المقود فوضعه والا فلا يثب اعتبار ما ذكرتم فيه فيما يظهر وعليه فلو خشي من  
 الخلاء القاضي تلفها فبقي اعتبار علم الحكم ببقاء التفرق فالعلم من قبله شيئاً اه سدعبر (قوله)  
 فصرقة في مصارفها) أي ولا يأخذ منها شيئاً لنفسه لاتحاد القايض والمقبض اه عش وقدم خلافه  
 وسأيت أيضاً في أوائل كتاب قسم التي مختلفة (قوله بان الخ) أي لن تحت يد مال من لا وارث له  
 (قوله) أي يدفعه للأمام الخ) مقابل قوله فصرقة في مصارفها من هو تحت الخ اه وشدي (قوله)  
 فيما يظهر) وحيث فرض الامام غير متردد لا يتعين الدفع اليها بالتصرف فيما ذكر حديثه فليراجع  
 اه سدعبر (خاتمة) لوتنا في عوالم يعا تشك بان ادعى كل منهما ان مالاً قد خضع للوديع احدهما  
 بعينه فلا كثر تخليفه فان حلف سقط دعوى الآخر وان نكل حلف الآخر وغرم له الوديع القيمة  
 وان صدقهما فاليد لهما واخرى موصومة بينهما وان قال هي لاحد كما أو نسبته فكل ما في التبيين ضمن  
 كالتعصب والالتصاف اذا قال للمضروب لاحد كما أو نسبته فكل ما في التبيين ضمن  
 المضروب فلا يتولى عيّن ولو ادعى الوارث على الوديع بموجب المال وطلب منه الوديع فله تخليفه على ذوق  
 العلم بذلك فان نكل حلف الوارث وأخذها وان قال الوديع حجبته انتهى لا يظهر هل اوصى بها مالاً كما  
 أولا فهو متضمنان ولو ادعوه وقت مكنونه فلهما الحق المقر به أي مشا وتلفت بتقصيره ضمن فحقها  
 مكتوبه وأخرى الكفاية اه مغنى زاد النهاية ومن نظارتهم مستنداً لآثار أراضا للدفن فخر فيها الاستعبر  
 رجوع العيّن قبل الدفن فوفاً لغيره على ما ثبت في المال وطى وحفاً ونقض وضوءه بالانسان فانه يأنس  
 ضمن ماء الفسيل والوضوء وما لحي الوطيس أي القبر لغيره فمأخوذ وأخرو برده فانه يلزمه أجرة ما خضر فيه  
 اه قال عش قوله ضمن كالتعصب وحكمه بشه من قوله والتعصب في قول الخزونة وأخرى ان كانت  
 أي للعدا ومن ذلك الخبز المأخوذ وقتلها كره الدواينة فخر بها ولا يظهر بما يغرم على مثلها من أخذها  
 لتعدي أخذها وقوله أو نقض وضوءها الخ يوجب على زوجها أو نقض وضوءه والقياس أنها تضمن  
 ما غمس له وضوءه بل لو نقض وضوءه أو نقض وضوءه كان الحكم كذلك فليراجع من ان نقض اه  
 (كتاب قسم التي عوالمية)

(قوله بفتح القاف) أي قوله وهو الاتساع في المعنى الاقوله وهو بكسرها التصيب الى قول المتن فخصم  
 في النهاية الاقوله حريين الى خروج وقوله وما وصل الى المستنقاة فله دفع جواب السبكي الى كونها بمعنى  
 و (قوله وهو الخ) الاولى اسقاط هو (قوله لرجوعه الخ) أي من الكفار اه مغنى (قوله في اسم الفاعل)  
 الاولى اسقاط اسم كافي المعنى (قوله سمي بذلك لان الخ) قد يقال قد تقدم ما سمي لاسله فبأن قوله سمي به المال  
 الخ وهذا الذي ذكره هنا ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع الذي تقدم أنه وجه التسمية  
 عبارة الفيرى أي والمعنى والفي معصوفاه في اذار جيع لانه مال الرجوع من الكفار الى المسلمين قال الفتح  
 سمي فذا الله تعالى خلق الدنيا الخ فحصل ما قاله الفتح شرحاً بـ نالاً قال فيه اه وشدي (قوله ومن  
 ناله) أي الكفر (قوله وسيله) أي من خالقه اه كره (قوله ففعله الخ) استعملت شرعاً في رجوع من  
 الكفار خاص وسبب ذلك لانما فصل وذا قد مضى والاصل في الباب قوله تعالى فما آفأ الله على رسوله وقوله  
 تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الا كمين وفي حد من قد صدق قس وقد سئلهم جعل الله عليهم لسان الاعان  
 وان تعلموا ان الغنم لنفس متفق عليه اه مغنى وقوله والاصل الخ في النهاية مشبهة (قوله ولا عكس الخ) قد  
 يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لانه ارجع الخ فكان ينبغي ان يثبت العكس لان الذي عرج  
 تقدم ان انكار اصل الايعاع عكس قبول دعوى الرد والتلف فكيف يقبل دعوى ما تضمن ذلك ان كان  
 المزاوجة له دعوى الايداع الثابت قواضح ويكون وجه التردد عدم الصراحة في دعوى الرد أو التلف  
 (كتاب قسم التي عوالمية)

(قوله ولا عكس) قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لان ارجع الخ لانه لا يثبت العكس لان الذي عرج  
 لا

فصرقة في مصارفها من  
 هو تحت يد لوليتة نحو  
 مسجد وقوله ولا يبيحها  
 مسجد الله باعتبار الأفضل  
 وان غيره أهم منوالا فقد  
 صرحوا في مال من لا وارث  
 له بان له بناءة يدفعه للام  
 مال يكن باثراً فيما يظهر  
 (كتاب) (قسم) (شع)  
 القاف مصدر بمعنى القيمة  
 وهو بكسرهما التصيب  
 (التي) مصدر فاعله  
 اذا رجع سمي به المال  
 الا في رجوعه البائس  
 استعمال المصدر في اسم  
 الفاعل لانما رجوع أو  
 المفعول لانه مفعول سمي  
 بذلك لان الله تعالى خلق  
 الدنيا وما فيها للمؤمنين  
 للاستعانة على طاعتهم  
 خالقه فقد عصى وسيله الرد  
 الى من يطيعه (والغنية)  
 فعله بمعنى مفعول من الغنم  
 أي الرجوع والمشرقة وهما  
 كليل عليه العطف وقيل  
 اسم الشيء يشبهه لانهما  
 واجبة البناء لا يخالس  
 فهي أخضر وقيل هما  
 كالغنى والمساكين





يقول وأولنا أصلاً وأولك وأزنا غير جائز جمع مع ما في الأول وهو أفضل عن واثق في الثاني لميت المال كما بينه السيكي وألفه سفيروا على كثير من  
أصوله في ذلك فان خلف مستعرقين أميرائه (١٣٠) بمقتضى شرعنا لم يقرأوا النكاح لم يتعزض لهم في قسمته واعترض الحد بشهوه لها

الضالين وسبب قبول التور بصفاته تلقى بذلك فادفع جواب السبكي بان الواو قبل واكب بمعنى او قبل ايحاف تخمّل  
 ذلك وبقائه على حقيقة تها من الجمع على انه مردود بان كونه بمعنى او انما هو في سبب الاثنان في حد الغيبة التي في حد الذي به على على  
 بها اذا واداة تتناول على الترادف (فخصي) جميع التي وخمسة اجمع متبادر وقول الاثنا لا يتصرف في جمع ملما لم السليلين



الكسب والعناء إلى رأي الإمام معتبراً لجملة المال وبقية هذا السهم كان له صلى الله عليه وسلم بنفق على نفسه وعياله ويخرج من مؤنسته  
ويعصرف الباقي في المصالح كذا قاله الأكثرون قالوا وكان له الأربعة لأخماس الآية فلهما ما كان يأخذ أحدي وعشرين من خمسة  
وعشرين قالوا وبأن يكون يصرف العشرين من الآية للمصالح قبل وجوب قبل تدبوا قال الفرغرية بل كان الذي كانه في حياته وإنما  
خمس بعد موته يؤخذ بحصر قولنا لئلا القياس الخ الفلوس في حياته لم يتحقق للقياس وقال الماوردي وغيره أنه في أول حياته ثم تنسخ في  
آخرها يؤخذ بالأول والخبر المصالح مما (١٢٢) أما ما عليه من الخمس والحقس محمود عليهم ولم يرد عليهم الإبداء فإنه (تبيين) ورفع

لفرافق خذله صلى الله عليه وسلم مع تصرف في الخس  
لذلك كور لم يكن عليك ولا  
ينتقل منه إلى غيره وإنما  
وسبقه لذلك جمع مئة درهم  
وردت بالصور المخصوص  
أه كان عليك وقد غلط  
الشيخ أبو حامد بن قالم  
يكن صلى الله عليه وسلم عليك  
شأناً وأما أضع ما - نتاج  
الموقد يؤخذ كلامه لرافق  
بأنه لم ينفصلك المطلق بل  
الملك المتقضى لأدرك عنه  
و يؤيد ذلك اقتضاء كلامه  
في اختصاصه أنه كان وإنما  
لم يورث كالنبيات مثلاً  
يشق ولزمهم موثم فملك  
لأن ذلك كفر كما قاله المصنف  
قال الزركشي وفر يمينه  
مأذكر أن حكمه متعلية شية  
صلى الله عليه وسلم أن النساء  
يكرهنه وكرهه منه كفر  
وأما ثلاثين فهم الرغبة  
في الدنيا يصحها والي وثبت  
(قائمة) «منع السلطان  
المستحقين حقوقهم من  
بيت المال في الأضياف فيل  
لا يجوز لأحد منهم أخذ شيء  
منه أصلاً لأنه مشترك ولا  
يدري حصته وهذا غلط

سيدع (قوله والعطاء الخ) أي قدر المعطى (قوله مؤنسته) أي لعياله دون نفسه (قوله والباقي) أي من  
هذا السهم (قوله قالوا) أي الأكثرون (قوله أحدي وعشرين) كذا في أصله لكن لا يخطئه فعله من تغيير  
الناسخ فإن الظاهر أحد وعشرون خبر فعله الخ ونسب كونه يأخذ أحد عشر ونوله فإن الظاهر الخ أقول  
بل المتعين (قوله يؤيد الخ) قد تناقض دعوى عدم التخصيص في حياته نحو قوله إلا في لانه صلى الله عليه وسلم  
وضع سهم كور الذي في الآية فهم أه سم (قوله حصر) أي الفرز الوهم معه أه كوردي (قوله)  
الفلوس الخ) أي صم التخصيص وثبت (قوله لم يتحقق للقياس) فيه نظر بنه على جواز القياس مع الص  
على أن عدم الاحتياج له لا يمنع مطلقاً احتجابه أه سم ولأن تيبان الما رد القول الشارح لم يتحقق  
القياس لم يقتصر على الاحتياج بالقياس ولم يفسط راليه (قوله كان في أول حياته الخ) حزمه الخ  
(قوله ثم نسخ الخ) أي واستقر الأمر على ما بين أه معنى (قوله يؤيد بالأول) أي قوله وهذا السهم كان  
لأه عس (قوله ورد) أي قول الرافعي والجرح وقوله وقد غلط الخ تأيد لرد (قوله يؤيد بذلك) أي  
الحكمة المذكورة (قوله وفر يمينه) أي ما قاله الحامل (قوله ذكر اهته) أي الشبهة من أي الصلى على الله  
عليه وسلم (قوله قائمة) أي قوله مما ذكره ابن عبد السلام في المعنى الآتية وضالته وأتت المصنف (قوله)  
منع السلطان) أي لو نسخ الخ فقوله في الإحياء الخ جواباً لما تقدم في أول منع السلطان المستحقين حقوقهم  
من بيت المال فالقياس كما قاله الفرزالي في الإحياء يجوز أخذ ما يملكه من المال الجاهل بالمعنى قال في الإحياء  
لم يرد في منع السلطان الخ فهل يجوز لأحد أخذ شيء من بيت المال بعده أو بعد ما ذهب أحد أهلها إلى أن قال والرافعي  
يأخذ ما يملك وهو صحت قال وهذا هو القياس الخ (قوله وهذا) أي القول المذكور (قوله غلو) أي تجاوز  
عن الحد (قوله ما يعطى) ظاهره أن محل جواز الأخذ قسمه لم يفرقه لأنه لا حد من مستحقه ما ذلك فيمكن  
أفرزه ولا يجوز وأغيره أخذ شيء منه ومن أموال بيت المال التي كانت في قول أبي الثمالين في نظر شيء منها  
سأله أن يأخذ منه قدراً كان يعطاه من بيت المال وهو يختلف باختلاف كثرة المحتاجين وقتهم فيجب عليه  
الاختياط فلا يأخذ إلا ما كان يستحقه لم يفرقه من بيت المال إلى الوجه الجاهل زجوزاً بضال يأخذ منه غيره  
من عرف احتياجاً كما كان يعطاه أه عس (قوله قدر حقه) لعل الأوضح الاقتصاد عليه وحذف ما قبله  
(قوله وهذا) أي القول الأخير (قوله هو القياس) معتد أه عس (قوله فيه) أي في بيت المال  
(قوله انتهى) أي ما في الأحياء زاد المعنى عقبة أنصا وقر في المجموع على هذا الرابع وهو ظاهر أه (قوله)  
وبالاحتياط الخ) عطف على الأموال عبارة النهاية كمال المحتاطين الخ الكاف بدل الأول (قوله وتطاعه) أي  
خطأ الأخير (قوله وأدعى بعضهم) عطف على عليهم (قوله قسمت على الخ) قيل ذلك من وصل البيت من  
غلة ما وقف عليه وعلى غيره حيث لم يفرق لبقية المستحقين أه عس (قوله وما ذكره الفرزالي الخ) أي ترجمه  
القول الأخير من الأموال الأربعة المأثرة (قوله برده) أي ما ذكره ابن عبد السلام (قوله ولا يعارضه) أي  
(قوله يؤيد الخ) قد تناقض دعوى عدم التخصيص في حياته نحو قوله إلا في لانه صلى الله عليه وسلم  
وضع سهم كور الذي في الآية فهم أه سم (قوله أدلوس في حياته لم يتحقق للقياس) فيه نظر بناء

وقبل يأخذ كفاية يوم يرموه إلى كفاية مستوفيل ما يعطى إذا كثر حرموا الباقي من مطلق ومن وهذا هو القياس لأن المال ما  
ليس مشتركاً بين المسلمين من ثم من مانه فيمحق لا يستحقوا أه وما لغير ابن عبد السلام ففتح الفقر في الأموال العامة لأهل الإسلام  
ومال الجاهل ولا يتم وأتت المصنفان من نصب أموال الأخصار وتطاعها ثم فرها عليهم به سطر حقوقهم سائر كل أخذ قدر حقه وأعلى  
بعضهم لزم من وصل شيء حقه عليه الباقي بنسبة أه والمهم وما ذكره الفرزالي وأوجه مما ذكره ابن عبد السلام إذ كلامهم لا يفتي  
الفقر برده ولا يعارضه هذا الاعتناء أحياناً الأموال المختاط لها ما المختاط لجرد تعلق الحقوقي بقدم الإهم بالاهم

وجوباً وأعمالها المتجاوز (والثاني وهو الشهادة) بنو (المطالب) السلطان لاهل البيت عليهم السلام ومعهم ذوى القربى في القى في الآية تهنيم  
 دون بنو آل بيتهما شقهما بعد تهنيس ومن ثم تهنيتهم وأصبح لاهل بيتهم ذوقاً بقله تحزين بنو المطالبين وأحد بنو بلقين  
 أصابعهم وأخارى أعينهم فإقروا بنو آل بيتهما في نصرته صلى الله عليه وسلم وأصبحوا لاهل البيت لاهل البيت لاهل البيت لاهل البيت  
 عليهم السلام بعد أن يروى عثمان رضي الله عنهما شامعاً أن أسماء جارية عثمان ولا روى عنه (١٣٣) أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن

[illegible]

والمعنى يؤخذ منه أي قوله كالأثر أنهم لو عرضوا الخوض في ملأ لا يقاسوا منه الخ (قوله) في  
سبقه عليه فهل يقابلون على عدم أخذهم بالأثر الذي يفرق فيه نظر والأثر الثاني ثم قضيتهم  
سفره أنه يحفظ الأثر أي ما كان من أخذهم له فيحتمل أن الأثر يصرف في المصالح ويحتمل أن يترجم  
منه لا يتقرب من الاصناف فيرد نصيبهم على بقية الاصناف اهـ عن (قوله) بل يخول إلى قوله ولابد للمعنى  
على جواز القياس مع النص وهو ما حكاه الأناج السبكي في شرح المختصر عن الأكثر وأن معنى على خلافه في  
جمع الجوامع وعدم الاحتياج إلى القياس لا يمنع محذورنا الاحتجاج به (قوله) والكلام في الأبطال من

الساكنة) لا يـ (وهو) أى البقية (صغير) لم يبلغ سن أو احتلام لم يجر لا يتم بعد احتلام حسنة المصغر وصفه غيره (لا يـ)

وان كان له خطو لم يكن من أول الامر فتقو بديل فيه ولا زال المني لا القسط على الاوجه لانه لم يتحقق فقد ابعث الله في شفقته بيت المال  
مشلا انا فاقدا لا م فتقاله منقطع وشيم البهايم فاقدوا مطبو رفاقد هم (و بشرط) اسلامو (فقر) و أوسكتهم (على المشهور) لان لفظ  
اليم يشعر بالحاجة فتأخذ كرههم منقطع من قول المسكين لهم عدم حوائجهم وافرادهم بخمس كامل ولا بد في ثبوت اليم والاسلام وانفقرنا  
من اليم فتذكر في الهاشمي والمطالي ثم (١٣٤) ذكر جمع انه لا يجمعها فيهم من استغنائه لتسبب وجوب هذا النسب أشرف الانساب

وقيل ظهور في أهله  
لتوفر الدوا على أطعمه  
اجتماعهم فحاطه دون  
غيره لذلك وسهولة وجود  
الاستغاثة به غالبا وهل  
يلحق أهل النسب الأولين  
يلتزم في اشتراط اليمناه  
بحرف في في الاستغلة وقوله  
مخل نظر والأقرب الأدل  
لسهولة الاطلاع على ما هم  
غالبا (والرابع والخامس  
للمساكين وابن السبيل)  
ولو يقولهم باليمين وان  
لهم حوائج يظهر في مدى  
تألف ماله عرفا وأصلا  
انه يكتب منه نظيره ما في  
البيان لا يرد ذلك لانه  
ويأتي بيننا والمساكين  
يشملون الفقراء ولهم مال  
ثان وهو الكفاية وثالث  
وهو الزكاة بشرط الاسلام  
في الشكل والفقر في ابن  
السبيل أيضا لو اجتمع  
وصفات في واحد أعطى  
باسددها الآخر ومع نحو  
القرابة فبعضي هما والاب  
من اجتمع فيه ثم مسكنة  
فبعضي بالتم فقط لانه وصف  
لازم والمسكنة منفكة كذا  
قاله الماوردي وجزئه  
غيره وفيه تارة كيف والمسكنة  
شرط ليم فلا ينصور  
اجتماعهما مستقلين حتى يقال يعطى اليم فقط ثم يأتى الأذى قاله عبيد بن جراح فان التلبس لانه من فقر  
أو مسكنة وهو صريح في هذا فارق أخذنا هاشمي مثله ما هنا بان الأخذ بالفقر والحاجة والمسكنة لخصاصها بهما ومنه يؤخذ  
ان نحو العلم والفقر (وبين) الامام أو تارة (والصنفان) أربعة (وبين) جميع أحدهم (المتنزه) بالصلوات عليهم من أجل اني في حوائجهم وجوب الظاهر  
الايه تعجزون الشاغلين بين أحد الصنفين ذوي القرى لثبات القرابة وتفاوت الحاجة المتعريف بغيرهم لا بين الاصناف

الاوله لا القسط على المنز والي قول المتن والاربع في النهاية الا هذا القول (قوله وان كان له حد) هذا غايه في  
تسميته ببيت اليم الا وعلوم انه لا يعطى اذا كان جده غنيا به رضى (قوله لا القسط على) سألنا المتن وفي النهاية  
فقالوا وهل ذلك والذنا واللقطط والمال في العان ثم لظهر لهما أي المني والقسط أبشر عاشر ترجع المدفوع  
لهما فيمنا لهما (قوله على أنه في الخ) قد يقال ولما زال المني كذلك اه سم (قوله والطبو رفاقد هما)  
لعله بالنسبة لغيرهما بخلاف نحو الصباغ والاورقان المشاهدين فرحمنا لا يقتصر الا للام اه رضى (قوله  
والطبو رفاقد هما) من العطف على معمولي عاملين مختلفين يعرف واحد من تقدم المجرور (قوله والفقر)  
أي المشر وطى في اليم فلا ينافى ما سبق من ان المسكين يعطون بخمس وقوله هم اه عيش أي كاشا لانه  
الشرح بقوله هنا (قوله في الهاشمي الخ) أي في ثبوت كونه هاشميا أو مطاليا اه نهاية (قوله معها) أي  
اليمناه فبما أي الهاشمي والمطالي (قوله بالنسبة) الاولى للنسب هاشميا الثانية (قوله وبغالب الخ) عطف على  
أشرف الخ وقوله لتوفر الخ متعلق بقلب وقوله انك أي لان هذا النسب أشرف الخ وقوله وسهولة الخ  
عطف على انك (قوله أهل النسب الاول) وهم الصالح وقوله والاقرب الاول أي في شرط إعطائهم ادى  
القيام برئيس من مسائل المسلمين كالاشتغال بالعلم وكونه اماما وخطيبا ثبات ما دعا به البينة اه عيش (قوله  
ولو يقولهم) الخ وقوله وفيه نظر في النهاية وكذا في المتن الا قوله نعم اني وذلك (قوله عيش) نهت مال (قوله  
أوصال) بالجر عطف على ثالث الخ (قوله واني) أي في الباب الا قبلها بما أي المسكين وابن السبيل (قوله  
ولهما) أي المسكين والفقراء (قوله في الشكل) أي في كل من المساكين وابن السبيل (قوله مع نحو) أي  
كالمس وقوله القرابة أي كونه من بني هاشم أو الخليل وقوله فبعضي بالتم فقط معتمد اه عيش (قوله  
والمسكنة منفكة) أي فانها في وقتها لا يستقبل انفسا كهذا والها يتخلف التيم فانه في وقتها أي قبل بلوغه  
يستقبل انفسا كموزاله فتأمل فانه مع ظهوره اشبه على بعض الضعفة فقال اليم زول أيضا بالبلوغ سم  
على ج اه عيش (قوله عقبه) أي عقب كالم الماوردي وقوله وهو أي يقول الماوردي من اجتمع فيه يمد  
ومسكنة زفوقه وهو أي يقول الأذى وقوله فيما ذكرناه أي النظر (قوله وشبهه) أي ما قاله الماوردي  
من تصور اجتماعهما مستقلين وقوله فارق أي المسكنة (قوله هما) أي بالفقر وكونه هاشميا (قوله ومنه)  
أي الفرق المذكور (قوله ان نحو العلم كالفقر) أي في أخذ شخص باشتغال العلم ونحو القرابة معار (قوله  
الامام) أي قول المتن أو ما لخص في الآية وكذا في النسخ الا قوله وبقربى الى من فقد (قوله وجميع  
أحاديهم) ولا يجوز والاقتصر على ثلاثة من كل صنف كإلى الزكاة اه معنى (قوله في غيرهم) أي في غير ذوي

ذكر مر (قوله لا القسط على الاوجه) خالفهم وصرح بمنع لظهر لهما أي المني والقسط أب  
شرعنا بجمع المدفوع لهما فيمنا لهما نهت (قوله على أنه في الخ) نهت في شفقته في بيت المال قد يقال والذنا  
والذي كذلك (قوله والاقرب الخ) كذا مر (قوله ثم يظهر الخ) كذا اعتمد مر (قوله والمسكنة  
منفكة) أي فانها في وقتها لا يستقبل انفسا كهذا والها يتخلف التيم فانه في وقتها يستقبل انفسا كه  
وزاله فتأمل فانه مع ظهوره اشبه على بعض الضعفة فقال اليم زول أيضا بالبلوغ (قوله كيف  
والمسكنة شرط ليم الخ) قد يقال شرطتها لاتفاق استقالتها في حد ذاتها فبما جهتان فقيرين وقوله لا الأخذ  
بها من حيث الاستقلال (قوله وتسلية فارق الخ) ويجب فيه بان المراد انه يعطى من سهم اليتامى

القرابي  
أوسكتهم وهو صريح في هذا فارق أخذنا هاشمي مثله ما هنا بان الأخذ بالفقر والحاجة والمسكنة لخصاصها بهما ومنه يؤخذ  
ان نحو العلم والفقر (وبين) الامام أو تارة (والصنفان) أربعة (وبين) جميع أحدهم (المتنزه) بالصلوات عليهم من أجل اني في حوائجهم وجوب الظاهر  
الايه تعجزون الشاغلين بين أحد الصنفين ذوي القرى لثبات القرابة وتفاوت الحاجة المتعريف بغيرهم لا بين الاصناف

وقول الحاصل بحث لوم لم يعد من نصبه الاحوج للضرورة (وقيل يخص بالحاصل في كل ما يستغن فيه عنهم) كالزكاة وشقة النقل  
 ووجه ان النقل لا يلزم لشيء فيه او في الملاقي بساكتها اذ وزع عليهم فلو احتج باليفق النسوية بن النقل اللهم وغيرهم انما هو واقعة  
 الآية المتضمنة وجوب تعميم جهم في جميع العالمين وفي يمينو بين الزكاة والنسوة لانهما لا يكون في محلها فقط لان الفاعل لا يفرقها  
 الا بالمال بخلافه لان الفرقة الامام انما به وهو لم يمتظره يشرف كل من في حكمه لوم لشيء من التي ما يصح انه لا يستعمل في  
 النقل ومن فسد من الاصناف الاربعة مصرفه لصحبه السابقين منهم (واما الانحياز الاربعة) التي كانت هي خمس انفس التي صلى الله عليه وسلم  
 على مام (فالظاهر انما المرزقة وقضايتهم وانتم مؤذنيهم وعالمهم مالم يجمعتم (١٣٥) (وهم الاجناد المصدون في الدولان  
 (الجهاد) حصول النصر

١٣٥ بعد صلى الله عليه وسلم  
 سموا بذلك لانهم  
 نفوسهم للذين في الدين  
 وطلبوا الزكاة من الله  
 تعالى وخبرهم المطوعة  
 بالزكاة واشتروا بطون  
 من الزكاة من التي عكس  
 المرزقة اى عالمهم  
 عن كفايتهم في كل لهم  
 الامام من سهمه سئل الله  
 اخذ من كلام الامام الذي  
 قال الان في عقبه ما حسن  
 صحيح غير مبسوط له  
 اذا سلم المال الى من يد  
 الامام المرزقة فمقدروهم  
 شرط استحقاق سهمه سئل  
 الله لم يميز صرفه اليهم فان لم  
 يفسد فهم ولولم يكتفهم  
 لضعاف اوراى صرف اليهم  
 وان انما سهم القتال اقرب  
 من ان ينزل المطوعة  
 يعرض له اه وفي  
 اعنى الامام قول السيد لاني  
 انما يكن المرزقة شي  
 صرف اليهم من سهمه سئل  
 انما اذا ناولوا في الزكاة  
 له وكان وجهه التزييف

القراب (قوله ولو قل الخ) اى العنصر ذوى القربى وكذا ما ذوى القربى كالم (قوله لوم الخ) اى  
 الاصناف او اصادهم (قوله لاني) اى من التي (قوله اذ اوزع الخ) متعلق بلاني وقوله بقدر انتم ان  
 بالنقل (قوله يحتاج) اى الامام اه معنى (قوله انما هو الخ) خبر ان (قوله تعميم جهم) اى الاصناف  
 (قوله الاصناف الاربعة) اى المتأخرون (قوله التي كانت) الخ قوله اخذ من كلام الامام في النهاية تركنا في  
 المعنى الاول وقضايتهم التي (قوله على مام) اى قبل التبيين (قوله متبرع) اى من القضاة الخ اه ع  
 (قوله سهمهم) اى المرزقة (قوله فيكمل لهم الخ) اى وهم فقراماه معنى وسعهم هذا القدر ايضا قول  
 الشارح الا في وان لم يفسد فهم الخ وبه يدفع تردد سم بقوله ولوم الخ اه (قوله من سهمه سئل الله)  
 اى من الزكاة ان احتاج الى شيء بعد ذلك ولم يوجد شي من التي فعله اعيانه السبلان اه ع (قوله  
 وحصله) اى كلام الامام (قوله المرزقة مقدور الخ) جله جلت (قوله شرط استحقاق الخ) اى العنصر (قوله  
 لم يميز صرفه الخ) جوابا لاذوا الصمير لهم سئل الله (قوله فان لم يفسد الخ) اى شرط استحقاق الخ (قوله  
 ولولم يكتفهم) من كفايتهم نسوا المعقول الثاني محذوف اى والحال لم يعطهم الامام كفايتهم لتفرقوا  
 (قوله ورأى الخ) عطف على بقدر الخ والصمير الامام وقوله صرفه اى سهمه سئل الله معزول اى وقوله  
 وان انما سهم الخ عطف على صرفه الخ وقوله لم يعرض الخ جوابا فان لم يفسد الخ وقوله عليه ما حسن  
 لم يعرض والصمير للامام (قوله وجوب) الخ وقيل ع في المعنى والى قوله عماد في في النهاية الاول  
 ويطلق الى المتن (قوله اى حقرا الخ) عبارة للمعنى وهو بكسر اللام اشهر من فقه الفقه الذي يكتب  
 فيه اسماءهم وقدر اراهم و يطلق الدوان على الموضع الذي يجلس فيه الحكاية فان قيل هذا لم يكن  
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا زمن ابي بكر رضي الله تعالى عنهما فهو يدعى صلاة اجيب بان هذا  
 امر دعيت له فحاله واحسن بين المسلمين وقاله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند  
 الله حسن (قوله وهو فارى الخ) وقيل اول من سمى بذلك كسرى لانهما طلع رما على دوانه وهم  
 يحسبون مع انفسهم فقال دوانه اى بجانب ثم حذفت الهاء لكثرة استعمالهم تخفيفا له معنى (قوله على  
 الكتاب) بوزن رمان اى المكتبة (قوله وعلى محلهم) اى الكتاب اى على جلوسهم للكتابة (قوله لاني  
 وينصب لكل قبيلة الخ) زان الامام على ذلك فقال وينصب الامام صاحب جيش وهو ينصب القبايل  
 تعيب نصب الرفاعه كل عرف يحيط باسمه الخاص وصن به فيدعو الامام صاحب الجيش وهو يدعو  
 القبايل وكل تعيبه هو الرفاء الذين يتجسروا بكل عرف يعون تحت رايته والعرف قبيل بمعنى  
 فاعل وهو الذي يعرفه سابق القوم اه معنى (قوله نداء) كذا في المعنى (قوله ولكن الرفاء الخ) ومن  
 ذلك من خارج الاسواق والطرقات والبلدان اه ع (قوله وجوب) كذا في المعنى (قوله المرزقة) الى  
 لان سهم السابقين شرح دم (قوله فيكمل لهم الامام) هل ولوم الخ

ان اشترط مقاتلتهم لاني الزكاة انما يناسب الاخر من سهم المؤمنين قول النزال اذا ناولوا في الزكاة بعد ان يعطوا من سهم الغارمين بعد  
 جدا (وضم) وجوب ما عذ جمع وادعوا الله ظاهر كلامه الى وضوئنا عند آخره هو الاول حلال القصد الشيط وهو لا يختص في ذلك الامام  
 دوننا اى يدفع القصد بعسر رضى الله عنه فانه اول من وضعه على المسلمون وهو فارى معر بول عر بول على الكتاب لانهم  
 لانه الفارس ساقا لسانه واني عن محلهم (نصيب) نيبا (نيل) قبلة او جماعة صفا يعرفه بالاداهم ويجمعهم عند الحاجب وروى اوداد  
 وغيره من الرافضين ولا بد انفس من اولئك الرفاء الذين ان الفاعل عليهم الخ وفيه قولنا ما (وبعث) الامام وجوب بانفسه او  
 انبه التفرع عن حال كل واحد من المرزقة (وصاله)

وهم من تلمذه نفقتهم (وما يكسبه عليه) ولو غنيا (كثايتهم) من نفقت كسوتهم وسائرهم - ثم ساءلوا من والغلام والخص وعادة الخ  
والمراد بغيره لا يخصصه ونسب لغيره ليعلموا من أين كان له المال وأولادهم على لهات وأولادهم من كثر كالقضاء طلائعهم  
خلافه لان الرفعة ههنا جليل ليس (١٣٦) بأخباره ولا ذرى في الزمان لا يخصصه من ولعبد خدمته التي يحتاجهم لا المال على

ساجته الا ان كان لحاجة الجهاد ويظهر الخاق انما هو طوائف بعبد الخدمة فلا يعلى الا ان يحتاجهم لبقاء ودفع ضررهم ما يقع السه لزوجته وولدها وأصوله وسائرهم وعصى الاوجه الملك فيه لهم من التي عوقبل علكهو وصيرهم - من حيث وقضية الأولاد الزوجة وتغولاب الكاملين دفع حصتها لهما وبغيرهما لوليهما والظاهر ان ذلك ليس مرادا لان الملك وان كان لهما الا انه بسبب لصفه في مقابلته وتتمتع عليه فهو ملك مقبيل لا مطلق فيشدد به وحده فان قلت معا فائدة اختلاف حينئذ قلت فائدة في الخلاف والله التي ظاهرة وأما في غيرها فتنفذ ادلى أعطى لهما من حيث كانت عقب الاعطاء فهل يورث عنها أوطلقت حينئذ فهل تأخذها والظاهر انما يقرر انه في مقابلته وتتمتع عليه أو مستقلة فهل هو كذلك أو يسترد من حيثها كل محتمل وماذا كرم ان الأول أصح هو ما وقع لخصه في شرح من جهة ما فغيره والذي في الجواهر

قوله ثم ما يدعي في المتن الا قوله وان كثر من الجواب ليدفع قوله أي واصله الى الملك (قوله من تلمذه نفقتهم) من أولادهم وسائرهم وقيل في حاجة تفرز وأولادهم من اعتاده لا يفرز بينه وبينه وتجارة اه - مع - في عبارة عس ومثلهم من يحتاج اليهم في القيام بما يطلب منه كسبهم وقواستحتاج اليهم في خدمته تغسبهم ودوابه وما هو متعلق قتال الاعدا في الشرف ويشتر به قوله الا ان كان لحاجة الجهاد اه (قوله ولو غنيا) ومن ذلك الامر الملو جودون يصرفون ما يملكون ما يحتاجون اليه لهم واهلهم وان كانوا أغنياء بالزراء - فتوجهها لخدمهم مصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم بتشيدهم للجهاد ونصحه أنفسهم اه عس (قوله وسائرهم) بقدر الحاجة اه معني (قوله ساءلوا من أين كان له المال) في الطعام والملابس اه معني (قوله لا يخصصه) الخ كسب في الاسلام والمهجرة وسائر انصاف المرشدين انهم المال ليس بوسون كالأولاد والغنيبة لانهم يعطون بسبب تردهم للجهاد وكلهم مرسدون اه معني (قوله لا يخصصه) الخ تعيل الراعي الذي ساءله الا ذرى من الاصطلاح وسائر مطلقا (قوله ولا يعبد خدمته) عطف على الامهات الخ غنيابته التي ومن لا يرقه يعلى من الرقيق ما يحتاجه لخدمة أو لخدمته ما كان ممن يخدمه ويعلى ويتبعه من يقاتل فأولادهم لا يرقه يعلى من اجل ما يحتاجه لقتال ويعلى ومنه يتغلب الزوجة يعلى له مطلقا اه عبارة عس ومثل حينئذ الخدمة اما مؤاهل وبغيرهما من الاحرار الذين يحتاج اليهم في خدمته أو لخدمة أهل بيتهم كان ممن يتخدم (قوله لئلا زاد) الأولى لن زاد (قوله الملك لهم فيه) الخ لا يخصصهم ما يدعي الخ (قوله الملك لهم) حاصل الخ وعليه فالوجه انما هو سقوط النقض عن ذلك والا فلا فائدة في ذلك وهو خلاف المقصود سم على المنهج اه سديع (قوله وتغولاب) أي من سائر الاصول (قوله لهما أي لا للمرتزق) (قوله وبغيرهما الخ) عطف على الزوجة الخ أي الى وجهه والاصول والفروع انصاف وتغولاب يعلى بدفع حصتها لوليهما فالمراد بالي ما يشعل الملك (قوله ان ذلك) أي القضية المذكور وقوله لهما أي الى وجهه والاصول والفروع انصاف وتغولاب يعلى بدفع حصتها لوليهما (قوله الا انه) أي ساكنا وكذا العنبر في قوله الا في فهو ملك وقوله بسببه أي الى وجهه والاصول والفروع انصاف وتغولاب يعلى بدفع حصتها لوليهما (قوله الملك المدفوع اليه لاجلهم) (قوله تنقيده الخ) أي بصرفه في مقابل الخ هذا ما ظهر في حله وحله فكان الانصر الا وضع فهو ليس ملكا مطلقا بل مقبلة (قوله ما فائدة الخلاف حينئذ) أي حين التشديد ذلك (قوله ادلوا على) أي الى وجهه والاصول والفروع انصاف وتغولاب يعلى بدفع حصتها لوليهما (قوله الملك فيه) لهم كسب كره الشارح والافلاحي لهما هذا التردد على أن الملك فيه كاهو ظاهر (قوله أوطلقت حينئذ) الى ادلى عنه (قوله والظاهر لا) أي وان قلنا انه ملكه اه كردي (قوله ما فائدة الخلاف) في هذا التعليل نظر ظاهر (قوله فهل هو كذلك) أي لو رث منها في الأولى وتأخذ منه في الثانية وقوله أو تسترده اه أي يسترد الامام من المرتزق (قوله من ان الاول) أي الى وجهه والاصول والفروع انصاف وتغولاب يعلى بدفع حصتها لوليهما (قوله الثاني) أي علكهو وبغير الخ (قوله وبغيرهم) أي الى وجهه والاصول والفروع انصاف وتغولاب يعلى بدفع حصتها لوليهما (قوله الملك) (قوله في صرف الخ) (قوله يقرر به) أي الجواهر (قوله على الثاني) أي في كلام الجواهر وكذا في قوله ينفق الثاني اه سديع عبارة المذكور على الثاني أي قوله أولاد الملك الخ وقوله ان صرفه لا ينفق ولا يتصرف وقوله الخ الفاتحة صرف اه (قوله لصرف المتن) أي قوله فيعبد كفايتهم (قوله ينقض) متعلق بقرينه

(قوله ينقض ضعف الثاني) أي في الجواهر  
وغيره ان الامام الثاني وهو الذي ينقضه يدعي عبارة انهم انه يعلى كفايته بموئه أي فيصرف فيها كيف شاءه من محضه اه  
وعبارته أي الجواهر هل قوله ملكه صرف اليهم من جهته أو لا بل الملك يحصل لهم أي ابتداء فيقول الامام أو منصرفه بغيرهم  
قولان أنسبهما الاول وبه قطع بعضهم بوجهين يؤخذ من قوله أو نولي الامام أو منصرفه بالجر ابتداء بعض ما ذكره من التردد بينهما  
وبقرينه على الثاني ان صرفه يكون للمؤمن انفسا لغيره من التفرقة ينقض



منه الثاني و بين بعض مرقده ما قد اختلف عليه مما تقرر وقامه (و يقدم) نداء (في اثبات الاسم) في العروات (والاعطافه بشا) لغرض التأكيد  
وعنه قدموا في شواهد لا قدموها ظاهر كلامهم ان رسول الله لم يواسمهم هناك و ظاهر ما ياتي في قول فضل بن طاهر كانه (وهو الذي انضرب  
كانه) بن حزم عتوق ولغيره من اهل النضر وقيل ان كثر اهل العلم وقيل عرفت كونه ذلك اثر شهيم اجمعهم واخذتهم (و يقدم  
سهم بن هاشم) لشرفهم بكونه صلى الله عليه وسلم منهم (و في الطلب) لا تصلح لاعتقاده و سلم في ترجمهم هم كسروا فاذن الاول انه لا يوجب  
بينهم كذا قيل و اني يتصلح لفلان الكلا في الاول و ظاهر ان تقديمي هاشم اولى و يجب هل من كلامه ان قدمه سهم لا يخالق  
الرسول الله صلى الله عليه وسلم (م) (في عده شمس) لا تصحيق هاشم (ش) (في قول) لا اهل الاحوال (م) (في عبد العزيز) لان عده سهم  
(ثم سار البطون) من غير انفس الاقرب بخلاف الاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فهد (١٣٧) في عبد الله بن عمر في عده  
ان كلاب استوا الى النبي صلى

[illegible]

وكان وجهه انه قد بقى تعالى الله عليه كذا دعاء ان ما عايناه بعد آخر حرقه في علمهم دليل اثباته - مقبل (في الدوان) هم المرتقة (أي ولا ينموا ولا يصح للفرز) لغو جبن أو قد يد أو جهل بالقتال وصفة الاندفاع لعجزهم وجملة مرتزق كذلك أما عيال مرتزق بهم ذلك فيثبتون تبعاه كاجته (١٣٨) الجلال البقني وأقهم من لا يصلح الاعم عما له جوارا ثبات أخس وأصم وكذا أخرج

بقاتل فارسا وقضية التعبير  
في هؤلاء الجوارز أو أولاد  
بالمرتقة وجوب ثبات  
الصالح للفرز والأكمل وهو  
الرجل المسلم المكاف الآخر  
البصير الذي ليس به مانع  
لاصل الفرز ولا كماله وهو  
يحمل (ولو مرض بعضهم  
أو جنون رجزه) ولو  
بعد مدة طرية (أعطى)  
وبقي اسمه في الدوان لثلاث  
وغيره الناس عن الجهاد  
(فان لم يوجع فلا ظهره  
يعطى) أيضا ذلك لكن  
يجب اسمهم في الدوان أي  
وجوب ابنه على مآثر  
والغنى يعطاه كتابة مونه  
الاقتضاه لأن ظاهر  
كلام ابن الرقصة تقر بها  
صلى العتدانه لا يشترط  
مستكثو حرم على البسكي  
وقال ان النص يقتضيه  
(وكذا) يعطى موت المرتزق  
ما يليق بذلك الموت وهو  
(زوجيه) وان تعددت  
وسم أولاده (وأولاده) وان  
سفلوا وأمواله الذين تلمسه  
مؤتمتهم في حياته بشرط  
اسلامهم كاجته الأخرى  
وأن تعرض بان ظاهر أطلاقهم  
انه لا فرق ووجوبه بانه ينفرد  
في التابع المفضل لا ينفرد  
في المتبوع (أخاذا) بولم  
يرج كونهم من المرتقة بعد

(قوله) ما عيال مرتزق لهم ذلك فيثبتون ان كان الملقى ان عيال المرتزق اذا كان بهم عي أو زمانه أو عجز  
عن الفرز يثبتون تبعاهم فهذا واضح من أن يحتاج لبحث الجلال أنهم لم يعطوا القتال بل أعطى هو ما يكتفي  
بؤتمهم (قوله) الاثن انظر دما ناطله هل هو كل يوم يلبثه عند حذوهم وبما بالنسبة للاقتضاه فصل عند  
حضوره بالنسبة لأكسود (قوله) وجماع الوجوه ان هذا التردد خاص بما عدا ما ذكر في حياته أمونه

لثلاث عرضوا عن الجهاد إلى الكسب لاقتضاه عيالهم وأما ما في السبكي من هذا ان الفتنة أو المبدأ والمدرس اذا مات  
نظى بموته ساكن انما ما يقوم به ترغيبا في العلم فان فضل شيء من قوم بالوليفة ولا تفرق لاختلاف الشرط معهم لانهم تبسب ليعلم  
المنفعة بدفعهم بغير فرق بينه وبينه حتى كثر من الجاهل

والعنته  
والمعنته

والمتنع انما هو تقرر من لا يصلح ابتداءه اهـ وقر في غيره بين هذا والمرق بان العلم بحر وبالمفهوم لاصـهـ بالناس عن شئ في وكل الناس فيه العلم بهـ والجهاد مكره للفهوم فتخرج الناس في ايراد انفسهم الماني الفهم بان الاعطاء من الاموال العامة في ما هنا تقرر بين الخاصة كالآذاف فلا يلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه لانه ما لم ينشأ من مقتضى مصلحة التوسع في ذلك المثل فكيف يصرف مخرج انقضاء الشرط وتضيعة ذلك من مال العالم يعطون من مال المصالح الى الاستغناء وهو محتج به (١٢٩) ثم ايت بعضهم بوجه اضافي وان الكلام في غير اوقاف الاموال لانها

والمتنع انما هو الخ (قوله) هذا يتحقق برتقير من لا يصلح للتدريس عوضا عن ابيهم يستتاب عنه كما يفيد قوله فان فضل شئ من صرفه في يقوم بالوظيفة فترفع غير امتناع هذا وعليه قول يستتب في الوشرط اوقاف ان تكون الوظيفة بعد موت المدرس ولو لم يولد له يستتاب عنه ان لم يصلح لمباشرة المصلحة يجوز تقرر برتقير والقبول صلاحه ويستتاب عنه اولاده بقر وغيره الى صلاحه فيعمل الاول ويقرر وهو مظهر سم على في اوله الاقر بانه يقرر بلاشرط الواقف ويستتاب عنه اهـ عـشـ (قوله) وقر في غيره الخ (الفرق الاول لان التمسك الثاني للعرف اذ هي (قوله) آخر بالخ) خبر ان (قوله) وتضيعة هذا في القر في الثاني (قوله) وان الكلام الخ) عطف على ان من العالم الخ (قوله) في غير اوقاف الاموال الخ) أي الاقرار (قوله) انما من بيت المال الخ) وقد تقدم ما في (قوله) ولعل هذا مراد السبكي عما يبعد او عن ان هذا مراد قوله ولا تقرر الخ انما له اهـ سم (قوله) المستوفى ان قوله نعم للمنفى الاوله كنس المعنى والى قوله وبظهر في النهاية (قوله) او غيره اهـ كذا في وصية وفوقه في قوله الا في وكذا بقدرته الخ ان لا يتزوجا ويستوفى او في عاتق الكسب الكسب فتعطى ولو ندرت على الكسب (قوله) فان لم تسكن الخ) أي ولم تستغن كسبا او غيره معنى ويرشدي (قوله) وان رغب الخ) أي رغب الا كما في نكاحها (قوله) على ما قلناه الخ) عبارة النهاية كما قلناه الخ عبارة المنفى وهو ظاهر اهـ (قوله) بقدرته على الكسب الخ) عبارة المنفى بقدرته كذا كور على الفز و اهـ (قوله) ثم انظر في وقت الاعطاء الخ) عبارة المنفى والوض مع شرحه ولكن وقت الاعطاء معا ولا يختلفه انما في اشارة او نحو ذلك من اول السنة او غيره اول كل شهر او غيره بحسب ما اراد بالاموال الغالب الاعطاء يكون في كل سنة مرة للسنة فلهذا اعطاء كل اربع او كل شهر عن الجهاد لان الجزية وهي معظم الف في لا تختلف السنة الاسرة اهـ (قوله) لا يقر بالفلوس الخ) تخصيص الامتناع بالفلوس يقتضي انه لا دفع غير ما بين العرض كالجود والشباب وراعى في تفرقها التمسك لكن على هذا ينظر وجه تخصيص الفلوس بعدم الاجزاء مع جواز غيرها اهـ عـشـ اقول ويمكن ان يقال ان امتناع الفلوس يجوز على ما اذا دار الامر بين تفرق الفلوس والاموال اذا دار بين تفرق الفلوس ومحو الجود بيان لم تبسرنه وفتين جواز تفرق الفلوس اذا راجحت واه اعلم (قوله) ويجيب من طلب الخ) ظاهر وجوبه على من يفتين ان زاد في القود والحاجات الى اتمامه اهـ اعلم اهـ سدد (قوله) مطلقا أي احققنا اليهم ام لا اقول او لغيره أي لغير صدر (قوله) اعظم عما يترتب الخ) ينبغي او سولو واه اعلم اهـ سدد (قوله) الا في أي قبل

ولو كافر الظهور والتبعة قبل الموت وتضيعة ما بعده مر (قوله) والمتنع الخ) هذا يتحقق برتقير من لا يصلح للتدريس عوضا عن ابيهم يستتاب عنه كما يفيد قوله فان فضل شئ من صرفه في يقوم بالوظيفة فترفع غير امتناع هذا وعليه قول يستتب في الوشرط اوقاف ان تكون الوظيفة بعد موت المدرس ولو لم يولد له يستتاب عنه ان لم يصلح لمباشرة المصلحة يجوز تقرر برتقير والقبول صلاحه ويستتاب عنه اولاده بقر وغيره الى صلاحه فيعمل الاول ويقرر وهو مظهر سم على في اوله الاقر بانه يقرر بلاشرط الواقف ويستتاب عنه اهـ عـشـ (قوله) وقر في غيره الخ (الفرق الاول لان التمسك الثاني للعرف اذ هي (قوله) آخر بالخ) خبر ان (قوله) وتضيعة هذا في القر في الثاني (قوله) وان الكلام الخ) عطف على ان من العالم الخ (قوله) في غير اوقاف الاموال الخ) أي الاقرار (قوله) انما من بيت المال الخ) وقد تقدم ما في (قوله) ولعل هذا مراد السبكي عما يبعد او عن ان هذا مراد قوله ولا تقرر الخ انما له اهـ سم (قوله) المستوفى ان قوله نعم للمنفى الاوله كنس المعنى والى قوله وبظهر في النهاية (قوله) او غيره اهـ كذا في وصية وفوقه في قوله الا في وكذا بقدرته الخ ان لا يتزوجا ويستوفى او في عاتق الكسب الكسب فتعطى ولو ندرت على الكسب (قوله) فان لم تسكن الخ) أي ولم تستغن كسبا او غيره معنى ويرشدي (قوله) وان رغب الخ) أي رغب الا كما في نكاحها (قوله) على ما قلناه الخ) عبارة المنفى بقدرته كذا كور على الفز و اهـ (قوله) ثم انظر في وقت الاعطاء الخ) عبارة المنفى والوض مع شرحه ولكن وقت الاعطاء معا ولا يختلفه انما في اشارة او نحو ذلك من اول السنة او غيره اول كل شهر او غيره بحسب ما اراد بالاموال الغالب الاعطاء يكون في كل سنة مرة للسنة فلهذا اعطاء كل اربع او كل شهر عن الجهاد لان الجزية وهي معظم الف في لا تختلف السنة الاسرة اهـ (قوله) لا يقر بالفلوس الخ) تخصيص الامتناع بالفلوس يقتضي انه لا دفع غير ما بين العرض كالجود والشباب وراعى في تفرقها التمسك لكن على هذا ينظر وجه تخصيص الفلوس بعدم الاجزاء مع جواز غيرها اهـ عـشـ اقول ويمكن ان يقال ان امتناع الفلوس يجوز على ما اذا دار الامر بين تفرق الفلوس والاموال اذا دار بين تفرق الفلوس ومحو الجود بيان لم تبسرنه وفتين جواز تفرق الفلوس اذا راجحت واه اعلم (قوله) ويجيب من طلب الخ) ظاهر وجوبه على من يفتين ان زاد في القود والحاجات الى اتمامه اهـ اعلم اهـ سدد (قوله) مطلقا أي احققنا اليهم ام لا اقول او لغيره أي لغير صدر (قوله) اعظم عما يترتب الخ) ينبغي او سولو واه اعلم اهـ سدد (قوله) الا في أي قبل

واحد لا يرد في المال المسعة ولعظم اخراج نفس لعظم مغلقة ولغيره ان احققنا اليهم يظهر ان المراد بالمراد المدة على حاجتنا المدة يقر عليه ضررنا وله اعظم مما يقر على ترك حاجتنا اليه (فان فضل) ضبط بالتشديد وكذا لو وقع في خطه والا فلا وجه لتضيعة (الاجناس الاربعة) عن حاجتنا المدة وقابا لما اظهر انما هو خاص يظهر ان المراد بحاجتنا في المدة المضرر به لا تقرر قطعه من نحو شهر او سنتين يذهب بل يصح فيه قولهم لا في من مائة ٧ وقول المنفى وله ولو قيل الخ الذي نسخ الترخ التي ياب في اخلاقه اهـ من هاشم

من المرتقة الخ (ووع الفاضل) عليهم أي المرتقة الخال ونغيرهم على مائته الامام عن خوي كلامهم (على: برؤيتهم) لانه حقهم وتبل على رؤسهم بالسوية (والاصح انه يجوز) (١٤٠) له ان يصرف بعنه أي الفاضل لانه (في اصلاح الثغور و) في (السلاح والكرع)

وهو الخليل لانه معرفة لهم  
وهو مرج كلامه انه لا يدر  
من التي في بيت المال شيئا  
ما وجدته مصرفا ولو نحو  
بناء واطبات ومساجد  
انتفاعها وآية وانتاف  
نازلة وهو ما نقله الامام عن  
النص ناسبا بي بكونه  
رضي الله عنهما فان قلت  
فعل انشاءه السلطان القائم  
بها تم نقل عن الحقين ان  
له الادخال والخلاف في  
جواز صرفه للمرتقة من  
السنة القابلة له صرف  
مال التي في غير مصرفه  
وتعويض المرتقة انما  
مصلحة هذا حكم منقول  
التي في فاما اعتبار من بناء  
أو أرض (فالمسألة) لا  
يصير وفقا بنس الحصول  
وان نقله اليه من الامام  
عن الائمة واعتمد على الامام  
مخبر به ان (يحل وقفا)  
وتقسم فله في كل سنة  
مثلا (كذلك) أي على  
الممرتقة حسب حاجته  
لانه أشجع لهم أو تقسم أصنام  
عليهم أو يباع ويقسم ثمنه  
بينهم واعتدلا لدرى المتن  
وجل الخبر بل المذكور وقفا  
لرؤية وأصلها على أهله  
وأهله بمقتضى بيان وأما  
عمومها وجوب والاخص  
الأول بعين الجنس الجنس  
حكمها ما يغير بخلاف الجنس  
الخامس الذي لم يصلح فانه  
لا يحسم بل يباع أو يقف وهو أولى وصرف ثمنه أو غلته  
المضروبة لثمنه وتبطل بالحوال لانه الأغلب ثم إنهما صرح بذلك فلا بد  
الحال لثمنه لثمنه الشهر ونحوه فمصلحة لونه أو قبل تمام الحول

الفصل (قوله الفاضل) في قول المتن هذا في النهاية الآخرة وتبل إلى المتن وكذا في المتن الآخرة وهو ما نقله  
الامام عن النص وقوله له صرف إلى المتن (قوله الخال) أي القابلة غنى وعش عبارة سمع عن العباد  
وتشرع الرض وما زاد على كتابته هذه الامام عليه السلام بقدر مؤنتهم ويخص بالجل القابلة فلا يعطى من  
الزواى الذين لا راجح لهم ولا من يحتاج إلى الممرتقة كالقاضي والوالي وامام الصلوات اه (قوله المتن على  
قدرة مؤنتهم) أي على حسب جاهوتها فاذا كان لا حدهم نصف ما لا يتروا حولت وهكذا أعطاهم على  
هذا النسبة اه وسدى عبارة المعنى مثال ذلك كفاية واحد ألف وكفاية الثاني ألفان وكفاية الثالث  
ثلاثة آلاف وكفاية الرابع أربعة آلاف فمجموع كتابتهم عشرة آلاف فغرض الحاصل على ذلك عشرة  
أجزاء فبقي الأول عشرها والثاني ثلثها والثالث ثلاثة أعشارها والرابع خمسة أعشارها وكذا يفعل ان زاد اه  
(قوله وهو ما نقله الامام الخ) معتمد اه عش (قوله من السنة القابلة) أي فليكن به بذلك وبنيان  
لا رجوع على تركه بل ذلك اقل ما لو انهم استحقوا بغير حصوله فاعطاهم من السنة القابلة دفع ما استحقوه  
الآن اه عش (قوله المتن هنا) أي السابق كله وقوله فليذهب أنه أي جميعه وقوله ذلك أي مثل قسم  
المتقول اه معنى (قوله من بناء) إلى الفصل في النهاية الآخرة واعتمد الاذرى والواحد (قوله من بناء  
أو أرض) انظر الشرح سم والظاهر انها تابعة للأرض اه سدعير (قوله لا يصير وقفا بنس الحصول  
بل لا يدرى انشاءه وقف منها ومنه) (قوله بل الامام تخيرا الخ) اعتمد النهاية والفتح (قوله من أنه) أي العقار  
والأولى أنه (قوله أو تقسم الخ) وقوله أو يباع معقولان على يجعل الجزأين الواو (قوله واعتمد الاذرى  
المتن) أي تعين الوقت عبارة للفتى يفهم كلام المصنف تحت الوقت وليس مرادا بل الذي في الشرح  
والرضاء ان الامام أو أي قسمته أو يبيع وقسمه ثمنه لانه ذلك اه (قوله راجل) أي الاذرى الصغير  
بين الامور الثلاثة المذكورة أي في الشرح وقوله وقفا قل تعال للعمل وقوله لواء أي أي واحد من الامور  
الثلاثة (قوله أو ما عوم) أي عوم الامام بان يكون الامام أصم من المجتهد وغيره فهو وجه ضعف فله  
الكره على لكن مرجع منه من النهاية رجوع الضمير إلى المتن عبارة وتماثلت عليه كلام المصنف ظاهر  
ليراقق الرضا وكاملها وأما أخذه على عومه فهو وجه ضعف اه وقوله لعل عومه أي تحت الوقت  
سواء أي الامام غير من القسمة أو البيع وتصح لثمن أم لا (قوله والاخص الاربعة) أي من العقار (قوله  
حكمها ما) أي من التغيير بين الاول والثلاثة اه معنى عبارة المنسج مع شرحه أي الامام وقف عقار  
في أو يبيع وقسم غلته في الوقت أو يبيع في البيع بحسب ما واه كذلك أي تقسم المنقول أو يبيعها ثمنه للمرتقة  
وتحسم للمصالح والاصناف الاربعة وأما دفعه كلفه لولكن نجس لثمن الذي لم يصلح لاسبيل إلى  
قسمته اه (قوله فيها) أي المصالح (قوله أو قبل تمام الحول) عبارة في النهاية أو قبل تمامها أو بعد جمع المال  
بل لا وجه لالتصنيف معنى التخصيف انه الأفضل الاخص الاربعة جميعها عن طلبة المرتقة بان كانوا  
أشبهه واصل المعنى على هذا وان استغنى المرتقة من الاخذ من الاخص الاربعة بقوتهم رقت عليهم ولا يخفى  
ان هذا مرجع أصل كبره عن المراد (قوله فان فضلت الاخص الاربعة عن طلبة المرتقة وزع الفاضل  
عليهم أي المرتقة الخال دون غيرهم الخ) عبارة العباد وما زاد على كتابته هذه الامام عليهم بقدر مؤنتهم  
ويخص بالجل القابلة فلا يعطى من الزواى الذين لا راجح لهم ولا من يحتاج إلى الممرتقة كالقاضي  
والوالي وامام الصلوات له صرف ما في المرتقة طعام فأبى ان انتهى ونحوه فليصرف الرضا (قوله من  
بناء أو أرض) انظر الشرح (قوله أو تقسم أصنام عليهم) قال في الرضا وتشرحه لكن لا ينقسم سهم  
المصالح بل الوقت وقسمه ثمنه في المصالح أو يباع ويصرف ثمنها لانه انتهى (قوله واعتمد الاذرى المتن) وجل  
التغيير المذكور الخ) اعتمد مر التغيير

لا يحسم بل يباع أو يقف وهو أولى وصرف ثمنه أو غلته  
المضروبة لثمنه وتبطل بالحوال لانه الأغلب ثم إنهما صرح بذلك فلا بد  
الحال لثمنه لثمنه الشهر ونحوه فمصلحة لونه أو قبل تمام الحول

كان لو تخطت المدة أو بعد الحول وقبل الجمع فلا شيء لئلا يؤولوا من المال عنهم بان لم يسد التوريع مسد ابدى بالاحوج ولا ذرع عليهم  
 بنسبتهم كان لهم وبغير الغاضل دينهم ان قلنا ان المال الذي بالمصالح فان قلناه له الجيش سقط قاله المأوردى لكن أطلق في الرضعتان من  
 غزيرت المالين اعطيت في ديننا على تأخره (فصل في الغنيمت وما يتبعها) في الغنيمت (الغنيمت) ذكر كماله فلا اختصاص كذلك لا ينافيه  
 ما يأتي فيما يفعل في الجهاد لانه مع كونه غنيمته تنص بحكمه ما هو المال في اخذه (١١١) وقسمته لتفراواتان احكام المال فيه فزعم  
 شارح ان نحو الكلاب

نفسه له أو عكسه فلا شيء انتهت بهي اوضح اه سيدع (قوله أو بعد الحول الخ) وبعلمه بالاولى أنه  
 لا شيء لئلا يؤولوا اذ مات قبل تمام الحول وقبل الجمع اه كردى (قوله عنهم) أى المرتبة (قوله والى أى بان  
 سدا التوريع مسدا (قوله فان قلناه له الجيش) وهو الاظهر كما تقدم (قوله أطلق في الرضعتان الخ) وكذا  
 أطلق الرضعتان شرحه

(فصل في الغنيمت وما يتبعها) (قوله في الغنيمت) الى قول كنداء الاسير في المعنى الا قوله ولا ينافيه الى المتن  
 وان قول المتن تقدم في النهاية الا قوله المذكور وقوله ورد الى ما حاصل وقوله ورد الى ما حاصل وقوله ورد الى ما حاصل  
 يتبعها) أى كالنقل الذي بشر طامع الامام بمعاينة المال (قول المتن ما حصل) أى لانا بخلافه الا حاصل  
 للمعين كباقي (قوله ولا ينافيه) أى كون الاختصاص غنيمته (قوله في الجهاد) منع قوله بانى المقيد بالجار  
 الاول (قوله في اخذ الخ) أى الاختصاص (قوله ان نحو الكلاب الخ) أى تكسر محترمة (قوله ما كذبته)

وقوله أصليين وقوله حربيين سيد كر عتزلهم على الترتيب (قوله فانه) أى الحاصل لهم من أهل الحرب  
 (قوله ولا يخاف فيه) الواو للعامل (قوله مثلا) أى أو من ذى أو نحوه اه معنى (قوله رد) أى حدث كان باقيا  
 فان تلف فلا ضمان لعدم التزام الحرب اه عى (قوله اليه) أى الاسير وكذا اعتبر من ماله (قوله والارد  
 لما لك) معتد به ما لو أن الكلام في المال المتبرع عن الاسير أمال قال الاسير لغيره فادى بفعل فهو فرض  
 فيه جزم اه عى (قوله نظير ما فى الخ) حاصله انه ان كان الدافع الزوج أو وليه جمع للزوج أو

أصبار جمع للدافع اه عى (قوله طلق) عبارة للمعنى ثم طلق اه (قوله من مرددين الخ) أى من تركهم  
 (قوله وكذا من يتابعه بصورة) الى قوله اه ماله الاذرى فى المعنى (قوله ان تمسك الخ) الفاهر رجوعه  
 للمعروف فقط لكن عبارة للمعنى كالصريح في رجوعه للمعروف قطعا بضافته (قوله والى) عبارة للمعنى  
 أمال كان متسكدا بين اهل الخ (قوله ورد ما فى الخ) الذى باقى في الدين ان يمدية محسوس مفروض  
 فيمن لم يتلفه دعوة تائه اه سم (قوله على الترتيب) أى على عكسه (قوله فان القالب الخ) سلمه ارتكاب

نحو زنى النحر بفوقه اشتهر احتياجه لمقر يتواضعة أو شهرة الآن يقال افتقها مع نحوهم بنساختون بنى  
 ذلك اه سم (قوله بخلاف ما فى كونا الخ) عبارة للمعنى ويرد على طر هذا الحد الموقوف بسبب حصوله لائق دارهم  
 وضربهم كراهم فانه ليس غنيمته فى أصح الوجهين عند الامام مع وجود الاحتياط وعلى عكسه ما أخذ  
 على وجه السرعة أو نحوها فانه غنيمته اه (قوله ويجاب عن كون الخ) أى الذى يستشكل على هذا اه سم  
 عبارة لشيدى غرض من ذلك التفرق بين هذا وبين ما تقدم من الصب المذكور في قوله ولا يرد على

(قوله في ديننا عليه) قضيتان هذا الزم من بقية القريب  
 (فصل في الغنيمت وما يتبعها) (قوله ورد ما فى الدين الخ) وجوبه محسوس مفروض فحين لم  
 يتلفه دعوة قضيتنا وباتى هناك أشبار رددين شمله بل بلغته دعوة تى هل ضمنه ولا فعل عدم الضمان بقضائه  
 كبرى لكن بيناهناك مخالفة ما قرره هناك لما قرره هناك لاجل جمعه (قوله فان القتال لآخر بوصول الخ)

حاصل هذا التوجيه هو ارتكاب نحو زنى النحر بفوقه اشتهر احتياجه لمقر يتواضعة أو شهرة الآن يقال  
 افتقها مع نحوهم بنساختون بنى ذلك (قوله ويجاب عن كونه الخ) أى الذى يستشكل على هذا (قوله  
 ماله الاذرى ورد ما فى الدين الخ) وجوبه محسوس فى نفسه وهو صريح فى عهدهم حال جهانه كذا يرد على التمرين والاول

زعم ما هو بواضحة عندنا لا نقا وقيل نهر السلاح وما بالحوانه أو أنه لنعاند القتال فان القتال لآخر بوصول القتلى في الوجود صار كانه  
 موجودا بنظر بق القوانين منزهة الفعل بخلاف ما كره بسبب حصول نحو خيلنا في دارهم فانه في ماله لم يقع تلاقى قومنا بالقتال  
 فهو يجاب عن كون البلاد المفتوحة صلحا غير غنيمته

بان خروجه من المال لما كان يصعد في حوزتنا لانهما يتعلم فمعه حمله خلاف البلاد فان مدحهم باقية علموا هو بغير الوجه الذي كان قبل  
 الصلح فلم يتحقق معنى التقدمة فيها وصر في غير ما علق بذلك (في قوله) أي من أصل المال (السلب) بفتح اللام (لما قاتل) الملم  
 ولو تعوض في وقت وان لم يشترط له وان (١٤٢) كان المقتول نحو فر يسود ان لم يقاتل كما اقتضاه إطلاقهم وانعوا امرأه أو وصيها قاتلا  
 ولو أضر عن غير النهر المتفق

انترى ما هو واصلنا له (قوله) بان خروجه من المال أي المصالح به فيما تقدم من سماء  
 الرشدي أي في المسائل التي جعلنا المال فيها غنية (قوله) ما علق بذلك ومنه ان من الغني ما سرق من  
 دار الحرب ولقطتها عرش عبارة الغني ومن الغني ما أخذ من دارهم سرقا أو اختاروا أو لقطوا أو ما لاراهون  
 الذي الصري عند مسلم وأدنى ما هو جزاؤه عند أحدهما إذا غلب الرهن وانقضت مدة الجارية فعمل هو في  
 أو غنيمة وجهاً أشبهها كما قال الزركشي الثاني (قوله) أي من أصل المال إلى التبيين النهاية والغني  
 (قوله) الملم فارسا كان أم لاه غني (قوله) ولو تعوض أي كالمبتون والانتى له غني (قوله) وان لم يقاتل  
 أي المقتول وقوله وانعوا امرأته النحر العبداء عرش (قوله) ولو أضر أي سحق السلب غنيته ونهاية  
 (قوله) الذي متعلق بالقتل (قوله) نحو هذا بالغ عبارة الغني ويستثنى من إطلاقه الذي والمخذل والمزجف  
 والجاني ونحوهم من لاسهم ولا رضح له وجعل شرع الرض أن المخذل هو الذي يكفر بالكر أو جف ويكسر  
 قلوب الناس ويشتعلهم فلا يلهي لاسهم ولا رضح ولا رضا ولا سلب ولا اغتيال ضرره أكثر من ضرر المنتهز بل يمنع  
 من انحر وج القتال والحضور فيه ويخرج من العسكران حضرة الان يحصل باخراجه وهن فتركه (قوله) اه  
 وعين أي من الكفار عسكاريان يعنوه لالتحسس على أحوالنا والصوره أنه مسلم وأنا فإني أشبه الشيخ عرش  
 من أن الملامه من قوله نحن عينا على الكفار وجعه لم اسحقه فقام السلب انه انما قبل حين ذهبه لكشف  
 أسوال الغل (قوله) اه وقال عليه السلام عدم اسحقا فحينئذ انما يعلم شهوده الصلح لخصوص كونه عينا  
 فإذ نادى في التصوير له رشدي أو قول بل ما عرش أقرب (قوله) الذي عليه إلى القول الملت على  
 الذهب في الغني الآتية فرس إلى أكثر وإلى قوله وانما يستحق في النهاية الآتية وفيه الامام إلى المنز قوله  
 وفرس إلى أكثر وقوله ويلحق به إلى المن (قوله) الذي عليه أي ولو حكما أنه ذامن فرسه المتج مع  
 القتال الآت اه عرش (قول المن والزمان) برافعة نخون (قول المن وسلاح) عبارة العبداء أو الحرب  
 يجتاسها اه وهي شاملة للمتعدي وغير من نوع كسيفين أو أنواع وغنيتهما الخراج لا يحتاج إلى ينطبق  
 الاكتفاء في الحاجة لتوقع فكما توقع الاحتياج إليه كالشمس والشمس عرش (قوله) قضيت اه عطف  
 السلاح على الحرب (قوله) بجالم ترذعي العادة قضيت أنه لو كان معه آلات الحرب بمن أنواع متعددة كسيف  
 وبنيدق وخضرم ودوس ان الجميع سلب بخلاف ما ادعى العادة كان كان معسفة ان فاما يعطى واحدا منهما  
 ويمكن حل ذلك أي الزائد على العادة على الاحتياج إليه في الواقع ما امرأه انفا اه عرش (قوله) وعده بفرق الخ  
 لكن الاوجه انه كالجنية نهاية وسم (قول المن ولجام الخ) وهو ما يجعل في ذم الفرس والنحو الذي يجعل في  
 الحلقه عسكرا كسواء المماز هو والكليل لكن في عرش عن المختار هو حديد تكون في مؤخر الفرائض  
 اه والرأش من روض النهاية أي يعلمها اه بجمعي (قول المن وسور) وهو ما يجعل في اليد كذا البديل  
 عطف على قوله اه بجمعي (قول المن وسنطة) وهي ما يشدها وسط قول المن وهديان اسم لكيس  
 الدرام اه عرش (قوله) وطوق وهو حلقي العلق اه قوس (قول المن ونقطة) بكسها الحلقه في روجه  
 عن المال أي المصالح به فيما تقدم (قوله) الذي متعلق بالقتل (قوله) المن وسلاح عبارة المنهج آله  
 حرب قال في العباد بجملة انتهت وهو شامل للمتعدي من نوع كسيفين أو أنواع أو أدوات كسيف وسور  
 ونوس وقضيت اخراج الاحتياج اليه ينطبق الاكتفاء في الحاجة لتوقع فكل ما توقع الاحتياج إليه كان من  
 السلب (قوله) وعليه بفرق الخ لكن الاوجه انه كالجنية شرح مر

كان قاتلا لجلادته بدمعته وظهر كلامهم انه لا يكفي اسالك غلامه حينئذ ان تزل الحاجة وعليه يفرق بينهما اي  
 ما قاله في الجنية بانها باعتبار كونه ما كفتي بائدة وغيره ولا كذلك هذا (وسرع ولجم) ومعنوهما ما لا يكون به على ذلك لاجل التام الحسا  
 (وكذا سور ومنطقه) وهما انما يماضي بطريق (وما تم ونقطة) جنية فرس أو غيرهما من غير ما كس كونه بكرة كسفره مع نحو  
 فائقة أو بعل جنب فيما يظهر لا أكثر من واحدة

ولادوه مركوبة والخير في واحد من الجانبين المستحق (تقاد) وان لم يتدها هو على العبد (معه) امامه وخلفه ويجتمعون لهما في الحرب والروضة وأصلها بين يديه مثال ويلحق بها على الاوجه صلاح مع غلام معمله له ويرقى بينهما بن. بعض المركوب التي مع غلامه بان ذلك يستغنى عنه كثير بخلاف صلاحه وان تعدد فكله لم يفارقه (في الظاهر) لاتصال هذه الاشياء به مع حاجته الى العينة لا حقيقتها مستند على القرس) وما بين نقد وسامع (على المذهب) لاتصالها هو عن فرس مع علم الاختيار بالهوان احوال جمع في الانتصار لغيرها لم يلزم عليها وقاية ظاهرها لتجديسها (والمستحق) القاتل السلب (مركوبه) يعني به أي (١٤٣) المركوب بالغر والمسلمين (شركا) في أصله مقبل على القتال (في حال الحرب) كان أغرى به كيا

أي منزله اه شرح منهج (قوله ولادوه مركوبة) أي وان كان صغيرا يستغنى ذلك من حصة التفرق بين الوالدة ولادوه وينبغي أن يحمل تسليم الام للقاتل حيث كان بعد ضرب البادو وجوبه مائة غني به الولد من أمه والآخر كتمت ام في الغنم أو سلم هو مع امه لقاتل حتى يستغنى عن الذين أو أي الامام ذلك اه (قوله ويلحقهم الخ) وفي السلاح الذي عليها ورد للامام والظاهر انه من السلب ما به وبهم (قوله المثل لا حقيقتي) بفتح الهمزة وكسر القاف وجمع جميع فيه المتاع يجعل على حقوق البعير اه (قوله لم يلزم عليها) أي الحقيقتي (قوله المثل من كوت غرور بكفي به شر كافر في حال الحرب) هذه مقبولة لا تنقزع عليها قوله فلا يرى الخ (قوله المسلمين) مقبول بكفي (قوله أو انعم الخ) خلافا لظاهره في الغني حيث لا بد من نقل مسئلة الكسب عن القاضي مانع من قول الركني ان قياسه أن يكون الحكم كذلك فيما لو أغرى عليه بغيره أو انعم به بهتد وجوب بانه مردود اذا انقبض عليه بالخ والمقبض على فهو المصنوع والمالك الركني لا أمرهما اه قال سويلي بعد ان الصي الذي لا غير كالنحو اه (قوله قاله القاضي) أي ما ذكر من مسئلة الكسب وعلتها لامسألة الاغمي أيضا لما مر خلافا لوجهه من جهة وجوبه لعله فقط (قوله وهو في خصوص الخ) جملة خاله (قوله فرسان الكسب الخ) يقتضي انه لو كان فرسانا لم يمتنع بعد من الكافر ان الحكم كذلك وهو محل وقت فالتدبير يظهر ويؤخذ من قوله ووقف مقابله الخ ان الله عز بالقرين من الكافر حتى يفتق الخناظر بالروح وصادقه بظواهر ضابطه ان يكون يعمل بانه به سلاح الكافر ولو نحوهم اه سيد عمر اقول قوله يقتضي ان قوله القاضي يظهر في نيل اذ القرين من الكسب الذي اقلته مستند بالقرب من الكافر (قوله فانه) أي هذا المثل في قول القاضي حيث صرح بمقابلته الخ (قوله لكافر) مقتضى قوله انما قلته (قوله ثم ايتنا الخ) وينبغي وجه ما يدل على استظهره وليس هو (قوله والامام الخ) عطف على الماوردي (قوله لعدم التفرق) أي قوله وقول السبكي في الغني والي قوله واقفمت السنين في النهاية (قوله لما بين) أي في قوله لانه على الله عليه وسلم ادعى سلب أي جعل الخ (قوله فان لم يتخذه) أي جرحه ولم يتخذه وقته آخر (قوله أو أمسكه الخ) أو اشترك اثنان في قتله أو اتخذه اه (قوله فان لم يتخذه) مقتضى كلامان مجر دان عن العرب كاف في تحقق الامر والمصرح به في الاسنى والمغني والغرور خلافا لانه لا بد مع ذلك من شبهة لا اقل من سلب حتى لو نعه واحد عن العرب وقته آخر اشتركوا عليه في ايراد السلبا وليس هو اه سيد عمر (قوله كمنه) أي ودي (قوله الخلفه وراه) عبارة لغني وكذا كتبها المصنفه في المناهج ثم ضرب على لفظه وراه اه (قوله وقول السبكي الخ) أثر أي قول السبكي في الغني (قوله (قوله ويلحقهم الخ) وفي السلاح الذي عليها ورد للامام والظاهر انه من السلب لانه انما يحمله عليها لقاتل به عند الما شرح مر (قوله لاتصالها هو عن فرس) اذ ليس عليه وسال واحد منهم مثلا (قوله كان أغرى به كيا) بفتح الف مشعر القاضي ثم قال قاله الركني ان الحكم كذلك لو أغرى به غيره أو عبدا أو عبدا انعم به انتهى والوجه خلافه في الجنون بل السلب للمجنون والقرن ان الكسب لا يتصور لمكانه فهو

انه سابعون بعد عن الجيش وتطاعت تسبعت عنه خلاف المنهزم بانهم جرحه لا بد فاعشره ثم ايتنا الماوردي قال ان قتله وتذلي عن الحرب نازك اقله سلبه الا ان فرلان الحرب كروفر والامام قال المنهزم من قاتل المعركه ضرر الامن ترددين ليس هو الممنوع فلا سلب) لعدم التفرق بالنفس التي جعل له السلب في مقابلته ولو اتخذه واحد وقته آخر فهو للمغني لما بين فان لم يتخذه فلتنا أي أو أمسكه واحد منعه الهرم يقتله آخر خلفهما فان منعه فهو لا سر ولو كان أحدهما سلبه كمنهزم كان ما بينه وبينه لولا مانع غنمه وجواره أصله من وراء الصف خلفه وراه لا يماها فهم صورتهما ذكره بالاولى وقول السبكي ان هذا لحسن لما لا يقرم في الاختصار الا انما يعني الاصل من غير تعيير

والامم بحسب ائمتهم من المتصير تقسيمهم ما اؤهم سبحانه كان فيما أتى به من يادته مسئلة على ان المصنف التزم التبع في تحصيله فساواة السبب  
لا يلاقي صنعة أصلا (وقد أتى به ان قيل امتناعه بان يفتى بغيره من قوله) أو يعطى به وهو جوابه (لأنه صلى  
الله عليه وسلم أتى على سبب ما في جهل (١٤١) لعنايته أغنيته بغيره فأتاه ابن مسعود في حديثه عنهم (وكذا في الأثر) فقتله الامام

أؤتم عليه أو أؤتة أو فاته  
تعالى له في وقت وفاته  
لأن اسم السبب لا يقع  
عليهما (أو قطع عليه أو  
وسطه) أو قطع يدور جلا  
في الظاهر) لأنه أزال  
أعظم امتناعه وفرض  
بأنه مع هذا أو ما قبله  
نادر (ولا يخص السبب  
على المشهور) لا اتباع  
خصم ما بين (وبعد  
السبب يخرج من دأس  
الامم الغنيمة حيث لا متعلق  
بصورة المقتضى والنقل  
وغيرهما) من المؤثر اللازمة  
للمحاجة لها ولا يجوز  
انزاعها وتمتطع ولا  
ياكتم من أجل ما مثل له  
تولى التيم (ثم يخص  
الباقى) وأن شرط عليهم  
عدم تخميصه فيجعل خمسة  
أقسام منه وينبغي يكتب  
على رقعة تيمه أو للمصالح  
وعلى أربعة أقسام يخرج  
في بنادق ويخرج من  
للمعمل خمسة الخمسة  
السابقين في التي كالأل  
تقسم لاهل خص التي  
يقيم كاسين) والأربعة  
الباقية للفائزين وتقدم  
قسمتها بينهم لحضورهم  
وبكره تأخيرها لئلا يابل  
يعمر ان طلبوا ليحتملوا  
لبسان الحال كالجند  
الأذنى وأهم المثل له

(والا) أي وان التزم الاتيان بمعنى الأصل من غير تغيير أي مطلقا كما هو ظاهر لم يحز وعدم الجواز بهذا التقيد  
بما لا ينبغي التوقف فيه والتخصيص بحسب بل ينبغي الاتصال في جوابه على أنه مسلم إلا ان  
التزم ذلك اه سم (قوله أو العين) في القول وأهم المثل في الغنى لا فإنه أزال في المثل (قوله لا لا في)  
أي لا شرط وقوله في رقبة أي المأسور وإذا كسر صرحت في أن من أسر كافر لا يستقل بالتصرف فيه بل  
ينظر فيه في الامام وظاهر أنه لا فرق في ذلك بين أن أسره في الحرب وغيره كان دخل دارا بغير ما أسره  
اه عش (قوله أو قطع يدور جلا) أي أو البالد والرجل الباقية ثم ذم من قوله السابق أو العين الباقية  
(قوله وفرض بقاته) أي أنه تنازع وقوله مع هذا أي قوله أو قطع يدور جلا اه عش (قول المخرج)  
كذا في نسخ الشارع عتقته بقتله وضبطه النهاية والغنى نقله في خط المصنف بقتله فوفية (قوله حيث  
لا متعلق) الاتساع لما يأتى به فاذن يكون ذلك بالمصلحة (قوله من المؤثر اللازمة) كارة حال ذراع (قوله ولا  
يجوز الخ) الأولى التفرع (قوله وان شرط الخ) غاية عبارة ما عني وشرط الامام الجلبش ان لا يخص  
عليهم بغير شرطه ووجب تخميص ما غنموه سواء أسروا ذلك بالضرورة أم لا اه (قوله ولا يكتب على رقعة  
الخ) لم يذكر ذلك في قسمته التي كما تقدم فليست بديه اه سم أقول ان الفائزين هذا ما لا يكون إلا لخاص  
الأربعة "ومأخرون ويخصرون ويجب دفع الأشخاص الأربعة لهم سلاخ ما بين فوجب التفرع العاقله  
الفرع كالتي سائر الامم وأما التي غنموه من كولو إلى الامام ولا ما قبله بمعين فلم يكن للرقعة فيه معنى اه  
رشدى (قوله في بنادق) أي متساوية اه مذهبى (قوله فائزين) أي أو للمصالح اه معنى (قوله)  
ويقدم قسمته الخ) أي يستحب ان يكون قسمتها للفائزين في دار الحرب (قوله وبكره تأخيرها الخ) أي ولا  
عذر وفرض معنى (قوله ولو لبسان الحال) قد يؤخذ من ان الذين يحوم عليه عدم فوته الذين إذا ذلت  
الفرقة على الطلب من الفائز اه عش (قوله وأهم المثل الخ) أي حيث أطلق التخصيص وقد  
تقرر في هذه المسئلة العاقله العاقله ضرورية (قوله ان نقل الخ) وقد دفعهم كلامه ان التنقل انما يكون  
قبل اسبابه الغنى وهو ما قال الامام أنه ظاهر كلام الاصحاب لما عدا صفة فبفتح ان يخص بعضهم بعض  
ما أصاوه به ومعنى قال عش قوله ببعض ما أصاوه بتأمل هذا مع ما سبق في ان له بعد اسبابه  
للغنى تنقل من ظهر ثمنه كأي في الحرب ثم رأيت سم صرح بالتوقف المذكور اللهم الا ان يعمل  
ما بين على ان المراد منه سهم المصالح لاس الاخص الأربعة اه (قوله بفتح الفاء) إلى قوله والمثل في  
الغنى وإلى قول المتن ولا شيء في النهاية (قوله بالتخفيف) أي معترض الفاعل ومضارعه الا في معنوهما

بمعنى شرط الامام من غنى ما قبله وفي قول بعض وعلم الامم الثلاثة (والاصح ان النقل) بفتح الفاء واسكتها (بكون سم لا  
حسن انفس المرء المصالح) لأنه المأثور كما هو من ان السبب وانما يجري هذا الخلاف ان النقل بالتخفيف معدى لما أخذوه ما أقرضه  
والثبدي بمعدى لاثنين أي جعل النقل بان شرط ثلث مثلا (مما سبق في هذا القتال) وغيره ويقتصر الجمل للمحاجق أو فتمت السبب امتناع



التفصيل مع الجبل القدر بما غنم وهو كذلك خلافاً لما ذكره في (و يجوز أن ينقل من مال الصالح الحاصل عنده) في بيت المال موجب تعيين قدره أو لأجل بطلان الجبل حيث ذكره اقتضاها كلام المتن من تخيير بين النس (140) وقال انما يجعل على ما ذكره يظهر أنه ان

لا غير اه وشدي (قول المتن الحاصل عنده) تنبيه لا يخص ذلك بالحاصل عنده كما يفهم كلامه بل يجوز أن يعلى مما يتعدى بيت المال اه معنى (قوله عند الحاجة) ككثرة العذر وقلة السبلين واقتضاء الحال بعث السرايا وحفظ المكاس اه معنى (قول المتن لم يفعل الخ) ولو تعدد اه معنى (قوله ولو غير معين) كن فعل كذا فله كذا اه معنى (قوله قسم الخ) وهذا يعني انما هو على فعل ماض شكره أو لا ولا بد اه اه معنى (قوله أو من هذه الغنمة) عطف على قوله عنده أي أو من سهم الصالح الذي هو من هذه الغنمة اه عش (قول المتن في قدره) وتجاوز إلى زيادة على الثلث والنقص عن الربع بحسب الاحتياج اه معنى (قوله أي الباقي منها الخ) الأولى بل الصواب حذف فلان الكلام هنا الذي قبله انما هو في الباقي بعد ذلك كمر كذا من التصريح به مع أنه وهم ان السلب المأمون من الاخماس الاربعة وهو خلاف ما مر من ان اجسام من رأس المال ثم تخفيض الباقي اه وشدي (قوله وفيه صلى الله عليه وسلم) الأولى به بمعنى مع ذلك لا بدلالة فيها بغير دعوا وانما بينا فيها صلى الله عليه وسلم اه وشدي (قوله والمرجع) عطف تفسير وقوله لانه لم يمار اعاد الاقتداء العطف تفسير في جملها الظاهر اه عش (قوله فلا مردان) أي على من طوق المتن (قوله شلاقا لعصهم) أي ذلك الحوض العتيق (قوله أو قال في قوله) أما المبسوقة في الغني الأتوه ولا مردان في الخ (قوله لم يبق بكر الخ) تعليل للمست (قوله وان الغالبان الحضور بغير الخ) ولا يتأخر عنه في الغالب لعدم الحاجة اليه اه معنى (قوله فعل الخ) أي من اشتراط أحد الامر من القتال أو نيته (قوله لكن ان كان الخ) عبارة قاتلها لئلا يكون له فيمن لم يكن من ذلك الجيش ولا استحق فيما يظهر اه (قوله والاستحق الخ) ظاهره وان لم يكن حضوره في الأصل ينبغي للقتال ولم يقاتل اه سم (قوله على الأوجه) المتبادر من معناه على الأوجه من الخلاف فيكون الحاصل ان الذي من غير هذا الجيش لا يستحق ان لا نقاتل من غير خلاف وان الذي منه يستحق وان لم يقاتل على خلاف وهذا فيه مطابق لما في الر وض شرحه أي والغني مما حمله أنه يسهمه وان لم يقاتل كان من هذا الجيش أو جيش آخر قطعاً في الأول وعلى الاصع في الثاني ويمكن التكليف بحمل قوله والا على معنى وان لم يقاتل أي الذي من غير هذا

و (قوله الا من فله) أي كما قاله الرازي انه الاشبه بقوله الغني عن القتال (قوله ويجتهد الامام في قدره الخ) قال الشارح في شرح الرضا وقضية كلامه ان من استحق السهم يستحق السلب مع تمام سهمه وهو ما نقله الماوردي عن ظاهر النص خلاف ما نقل عن الماوردي ما يضاف ذلك اه (قوله من يسهمه الخ) في الررض ويعطى غائباً حضر للقتال قبل اقتضائه مما سيجاز وان لم يقاتل قال في شرحه ان كان من يسهمه (قوله أو) قاتل وان حضر بنيت أخرى) أي كيف يفهم من قوله الا أي والاصع ان الاجبر الخ (قوله لكن ان كان من غير هذا الجيش والا استحق على الأوجه) لا يتحقق ان المتبادر منه ان معنى قوله والا استحق على الأوجه من الخلاف فيكون الحاصل ان الذي من غير هذا الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف وان الذي فيه يستحق وان لم يقاتل على خلاف وهذا فيه مطابق لقول الررض وشرحه وان أفلت أسير من يد الكفار أو أفلم كثر أسير له ان حضر الصف وان لم يقاتل وانما يسهم لكل منهما ما جيز به بحضوره وان كان هذا الاسير من جيش آخر أسهمه ان قاتل لا نه قد بان بقائه فصد له الجهاد وان خلاصه لم ينعض غرضه والا فقولان أحدهما وجهه في الشرح الصغير يسهم لشهود الوفاة وثانها لعدم قصد الجهاد اه وحاصله كآثر انه يسهمه وان لم يقاتل كان في هذا الجيش أو جيش آخر قطعاً في الأول وعلى الاصع في الثاني ويمكن التكليف بحمل قوله والا على معنى وان لم يقاتل أي الذي من غير الجيش لكن قضيتا الصنيع حيث لم يعد مستحقاً الذي من هذا الجيش اذ لم يقاتل وهو غير متقلاو معنى (قوله والاستحق على الأوجه) ظاهره وان لم يقاتل وان حضر بنيت أخرى

(19) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) لقول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في الغنم حان شهد الوفاة ولا يخالف الحسنان الصديقان القضاة في بطلان الغنم لان الغنم انما للحضور وبيع المولود فيه من كرمه او المسلمين فتم له وهو بأمر من كفار غرضه بنيت خلاص نفسه مدون القتال لم يستحق الا ان قاتل اكن ان كان من غير هذا الجيش والاستحق على الأوجه ولو انهم حاضر

بمعرفة ولا مختار بقرينة لم يستحق شيئا عما خفي في غيبته ولا يرسله فالنزع عنه لان انهم زعموا بطلانية القتال فان عادوا حضر شخص الوتعة في الاثناء لم يستحق الا انما غنم بعد حضوره وصدق بحرف القتال ومخير للقتل بدينه بين ان عاد قبل انقضاء الحرب فيشارك في الجيع والسر بالبعثة من دار الحرب ليكون الباعث بها شر كما هي لغنمه كل والجيش وان اختلفت الجيوش غنم البعديتهم ما لم يبعو ثمن دارنا فلا يشاركون الا ان تعاونوا او اتحد بهمهم (١٤٦) والجهاد لا يكون في كبري واحد الا في ذكر ويعلق بكل جاسوس سوار حارسوا كنهها

ولا ودوا حذمن هولاء على كلابهم بخلاف ما لم يزعهم ايضا لانهم في حكم الحاضرين (ولاشي) ان حضر بعد انقضاء القتال (المال) جيعه بعد انقضاء (وقبلا) لو حضر قبل حيازة (المال) جيعه بعد انقضاء الوتعة (وجه) انه يعلى لانه يلحق قبيل تمام الاستيلاء والامع للمع لانه لم يشهد شيئا من الوتعة (ولمات) بعضهم بعد انقضاء الحيازة (حقه) أي حق تلكه كما سذكر ان الغنم لا تملك الا بالحقبة أو المشتراة تلك (لوارث) كسائر الحقوق (وكذا) لو مات بعضهم بعد الانقضاء للقتال (وقيل) الحيازة في الاصح لوجود مقتضى تلك وهو انقضاه القتال (ولمات في) أثناءه (القتال) قبل حيازة شيئا (فالمذهبانه لاشي) فلا حتى لو لم يمت شيئا أو بعد حيازة شيئا فله حصته منه وفارق استحقاقه لهم فرسه الذي مات أو خرج عن ملكه في الاثناء ولو قبل الحيازة بانه أصل والفرس تابع لغيره بقا سهمه لمتبوع مرضه ووجهه في الاثناء لانهم استحقاقه وان لم يرج برقوقه ولجنون الاغنياء كالوت (والاظهر ان الاجير) اباوة عين (السلبه والارباب وحفظ الاستمعة والتاجر والمخترق) كالخياط (يسمى لهم اذا نالوا) لانهم أولى من حضر بنية القتال ولم يقاتل أما أجير اللمة فيستحق جزا من قاتل أو قوى القتال كطروى القتال وأجير الجهاد السلب لاسمهم ولا يضر ولا يؤهل بطلان الا لولا مع مع اعراضه عن القتال بالاجل فلما نفيته وبهذا يفرق بينه وبين نحو التجار لانها لا تنافي ومن ثم أثبت بنية القتال معها كاتقير (والراجل سهم والفرس)

الجيش لكن قضية السلبه حجت عدم استحقاق الذين من هذا الجيش اذ لم يقاتلوا وهو عن علة لا معنى له سم (قوله غير معروف) أي لقتال (قوله ولا مختار لقرينة) وأما الخبر في ثمة قوله يعلى لبقائه في الحرب معنى له معنى (قوله بينه) وان نكل لم يستحق الامن المحوز بعد عوده اه معنى (قوله والسر) مبتدا خبره شره اه سم (قوله ليكون الباعث الخ) علة مقدمة قوله شره قوله به أي دار الحرب خبر كون (قوله والجيش) عطف على كل وقوله وان اختلفت الخ غايه (قوله على كلامه) أي عكسه (قوله لم يزعهم) أي لم يقاتل (قوله لانهم الخ) علة لعدم الورود (قوله والقتال ولاشي) أي قوله ولما راجل في النهاية وكذا في انفي الاقوله والاعفاء (قوله لاسم) أي من قولاً في بكر وعرا الخ (قوله أي حتى تلكه) أي لا نفس الملك فلا ورث المال عنه بغير ذلك بل الامر مفوض لرأي الوارث ان شاء ففان وان شاء عرض اه عس (قوله لاسم ذكر الخ) تعطيل للتفسير (قوله الا بالحقبة واختيار تلكه) أي على القولين في ذلك اه رشدي (قوله حصته) أي من المحوز اه عس (قوله بقا سهمه) أي افرس وقوله لمتبوع عن متعلق ببقا (قوله ومرضه) أي المقاتل ه عس (قوله والجنون الخ) فلو بين بعد انقضاء القتال ولو قبل الحيازة استحق سهمه من الجيع اذ في أثناءه وقبل حيازة شيئا فلا شيء له أو بعد حيازة شيئا استحق بمحيز قبيل جنونه لانه بعد فلا يستحق منه شيئا فله مقتضى تشبيهه بالموت وهو واضح الا في الثالثة بالنسبة لما حيز بعد جنونه فان عدم استحقاقه منه معا لما قبل قطعاً فما اظهر وانما يرد النظر في أنه هل رخص له أو يسهم أنفذ اسماء في ذي رخص في ذل قصص في أثناء القتال فانه يسهمه ما حيز قبل والتمتصه فليست له اه سيد عر (قوله والاعفاء كالوت) بخلاف المعنى عبارة في المقتضى عليه وجهان أو به هما أنه يسهم لانه نوع من المرض اه عبارة سم قوله والاعفاء كالوت أي في قوله لحقه لوارثه كالمعلوم اه وعبارة عس قوله والاعفاء الخ وينفي انضاله اذ لم ينش الاغنياء من القتال والا فهو من المرض اه (قوله اباوة عين) أي ان قدمت بقية أخذنا ما يأتي اه رشدي عبارة للفتي والاظهر ان الاجير الذي وردت الاجارة على عسمة معنة لاجلها ذيل لسياحة الخ أمان وردت الاجارة في ذمتها وبغير مدقة فعلية وان لم يقاتل اه (قوله أما أجير اللمة) أي أو بغير ممة اه غايه (قوله أو قوى القتال) لم يذكر هذا في أجير العين اه سم لكنه سيد كرم ايد على أنه لا فرق (قوله لاسمهم الخ) حله السلب الظاهر اه سم وقال عس مانص قال سم على حج حله السلب أم لا في نظر اه سم أقول والاقرب الاول اخذ من عس ومحمد بن سقل تتلاذه سلبه اه وتقدم عن المقتضى في معص السلب ما يفيد أنه لاسب له وقا لاسم استظهره سم راجعه (قوله لسلطان الاجارة الخ) لانه محصور اصف تعين علم غنم غايه ومعنى (قوله معها) أي التجارة اه عس (قوله كاتقير) كانه شارة في قوله في أجير اللمة أو قوى القتال وهذا يدل على ان من حضر بنية التجارة وثية القتال يستحق وان لم يقاتل وأظهر من هذا دلالة في ذلك قوله الاتي والتبر والمخترق اذا يكن حضوره في الأصل بنية القتال ولم يقاتل (قوله والسر) مبتدا خبره شره كاه (قوله والاعفاء كالوت) أي في قوله لحقه لوارثه كالمعلوم (قوله أو قوى القتال) لم يذكر هذا في أجير العين (قوله لاسمهم الخ) حله السلب الظاهر اه (قوله كاتقير) كانه شارة في قوله في أجير اللمة أو قوى القتال وهذا يدل على أن من حضر بنية التجارة وثية القتال يستحق وان لم يقاتل وأظهر من هذا دلالة في ذلك قوله الاتي

ولن نغصب الفرس لكن من غير حاضر والا فله بكل ما وضع نرس في الحرب فوجدناه حرقا على غلبتهم لما كان (لانه واحد) واثنان  
نرسه لا يتابع واد الشيطان وان لم يقاتل عليه بان كان معه أو بقره به ميتا لانه ولكن قاتل الاجل اذ قد يشرب الساحل وخنبل ان  
يخرج وركب لانه فيحتاج اليها ولو حضر أفرس مشركا أعطياه همدركة (١٤٧) بينهما فان كباها لو كان فهدا قاتلوا كركر والفرس

جسم اعطيا أربعة أسهم

سهمان لهما وسهمان

للفرس والاسبهمان لهما

قطعا ثم ينقي أن لها الرضخ

كالاغشاء فيه ولو غزا نحو

صبيان وعبد ونساء قسم

بينهم ماعد التبر بحسب

ما يقضيه الرأي من تساو

وتقبل ما لم يحضر معهم

كامل والافهم الرضخ لوله

الباق وقضينا تقران

الذين لو حضر وامع مسلم

كان لهم بجدن الرضخ

والباق للعسلم وبصر

قول الرضة وأما اذا كان

مع أهل الرضخ واحد من

أهل الكمال فتعصير باهل

الرضخ هنا يفيد ان ذكره

قبله العبد والنساء والعبيدان

للتسلسل لا للتقسيد وهذا

يبين أن الاصغر من وجين

في النهاية لم يرجع من الرضة

وغير منهما شافيا غنمه

مسلم وذئ كسلان انه

يخمس الكل ثم لئذي

الرضخ لاضم ووجهان

كونه تابع للمسلم أولي من

كونه مساربه (ولا يعطى)

من معه أكثر من فرس (الا

لفرس واحد) لا يتابع

عربيا كان أو غيره

بفرزون وهو ما أواه

أعجميان ووجين وهو ما أواه

لم يقاتلوا ولا في القتال اه سم أقول بل إشارة الى قوله كلب فوي القتال (قوله وان غصبا) الى  
قوله وقضينا تقرق النهاية وكذا في المغني الا قوله نعم الى ولو غزى (قوله لكن من غير حاضر الخ) عبارة  
المغني ولو استأجر فرسا واستأجره وأغصبه ولم يحضر المالك الواقعة وأحضره فرس غيره أسهمه لا  
للمالك لانه الذي أحضره وشهده الواقعة أما اذا كان المالك حاضر والفرس معه وعلم فرسه وما عارفه  
الذي يريد القتال عليه فانه يستحق سهمه وان كان معه فرس فلا يستحق سهم القصب ولا الضائم لما ساقى  
انه لا يعطى الا لفرس واحد اه (قوله فله) أي للمالك الفرس اه عرش (قوله فله) مانته ظاهره  
وان لم يتمكن من أخذه من الغاصب اه سم (قوله ميتا لانه) خرج جذا من صاحبه للعمل عليه فلا يلقى له  
بسببه لانه ليس معدا للقتال وان احتج المغني حل الا فقال اه عرش (قوله أو في سفينة) أو في حصن اه مغني  
(قوله ان لها) أي الفرس الرضخ وقسم بينهما اه عرش (قوله كالاغشاء الخ) أي كفرس لاغشاء الخ (قوله  
نصوص بان الخ) من الفخا الخمان اه عرش (قوله قسم بينهما الخ) ويشعهم صفرا لوسي في الاسلام اه مغني  
(قوله وقضينا تقرق) أي قوله والافهم الرضخ الخ (قوله قول الرضخ الخ) أي والمغني (قوله فله) أي  
الرضخ (قوله فله الخ) أي فلهم ذميون معهم مسلم (قوله في النهاية) وقوله لم يرجع من الرضة فها نحن  
الخ كل منها نستلوجبه (قوله انه يخص الخ) خبر ان الاصم الخ (قوله كبرذون) الى قوله وأغلاها في  
النهاية والمغني الا قوله في القاموس الى ذلك (قوله و يطلق) أي الهجين (قوله و) في عطف على التيم  
وقوله ومقرق قوله وحين عطف على برذون (قوله أشاء) أي كالهجين (قوله أي أملا) من كلام  
القاموس وتفسير لابن أبي الخ (قوله وتفاوتهما فيه تفاوت الخ) مبتدأ وخبر (قول للملن لا لغير الخ)  
والحيوان المتوابعين ما حضر وامع مسلم اه عرش (قوله المن وغيره) ومن الغير ما لو  
ركب طاروا فقاتل عليهم في مال وحمل أدى أكسبا وقاتل عليه يسهم لهما ما يعطى كل سهم راجل أو  
للمقاتل ورضخ للحامل فيه فافترز والاقرب الاول اه عرش (قوله لا يعطى) أي غير انخل (قوله لها) أي  
البعير وغيره والتائب باعتبار معنى البعير (قوله بها) أي رضخا على خفيف الضاف (قوله قبل الا الهجين  
الخ) اعتمد الشهاب الى النهاية والمغني (قوله فيقدم) أي الهجين منه (قوله البعير لا نعم في الخ) قد يعني  
عنه قول المصنف الا في ما لا غناء فيه (قوله لا نفع فيه) الى قول المتن فاهم الرضخ في النهاية (قول لمن أعف)  
ولو أحضر أعف فصم فان كان حال حضور الواقعة اه سم (قوله أي مهزل) الى قول المتن فاهم الرضخ  
وينبغي أن في شأنها وقد شبه قوله حال حضور الواقعة اه سم

والتجوز واعترف اذا لم يقاتلوا ولا في القتال اه (قوله والا فله) ظاهره وان لم يتمكن من أخذه من  
الغاصب (قوله نعم ينبغي الخ) اعتمد مر (قوله ولو غزا نحو صبيان الخ) ومن كسل منهم في الحرب  
أسهمه فيما ظهر شرح مر (قوله و) في عطف على مقرق وحين قبله عطف على برذون (قوله  
وأغلاها الغلب قاله قبل الا الهجين الخ) عبارة تشرع الرض والظاهر أنه يفضل البعير على البغل  
بل يقل عن الحسن البصري أنه يسهمه لقوله تعالى فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ثم أتيت في التعليق  
على الحارثي والاقرب يفضل البغل على البعير ولم أره في غيرهما ونسقط اه وجع شيخنا الشهاب مر  
بجمل الاول على نحو الهجين والثاني على غير شرح مر (قوله في المتن أعف) ولو أحضر أعف فصم  
فان كان حال حضور الواقعة أسهمه والا فلا كما يحسم بعض المتأخرين شرح مر وقوله حال حضور

عرب فقط و يطلق أفاضل الأسماء و) في أمه أمتم ومقرق وهو عكس ما يطلق على غير الفرس أيضا في القاموس المقرق كجسم ما يداين  
المهجنة أي أمه عربا أو لولان الأقارب من قبل الفعل واليه من قبل الامم وذلك لصلاح الكل لا لغيره والفرس تفاوتهما فيه تفاوت في الرضخ  
(الابن وغيره) كقول ويقل الا لا تلص صلاحه الخ لنم روض لها ولا يبلغ أسهم فرس ويفاوت بها أو علاها الغلب قاله قبل الا الهجين  
فيقدم على الغلب وفيه نظر البغل فالجاء على الاوجه (ولا يعطى لفرس) لا نفع فيه كصغير وهو ما يبلغ سنه (أعف)

أي مهزول ولا الحق به الأذرى الحرون الجوع (والاغتناء) بنفع المحممة المداي نفع فيه (لنوصيهم وهم لعدم فائده) (وقول يعطى إن لم يعلم  
نهي الأمير عن احتضاره) كالشيخ لهم وقرى الأوليان هذا يستغنى برأى مدونهما الكلام في السهم أما الرضخ فنعطى له أي مال يعلم النسي عن  
احتضاره فيما يظهر ولا يدخل الأمير دار (١٤٨) الحرب الأفرسا كملوا ولا يؤطر برغفه ومرضوه حرسه أثناء القتال كالم بالاول

بما سعى في موته (والعبد  
والصبي) والمجنون ولو غير  
مميز (وارأه) ومثلها  
الخطي ما لم تبين ذكوره  
والأبوي والزمن وفاعد  
الأمراء والناظر والمخرف  
اذ لم يقاتلوا في القتال  
وقد يشك الزمان بالشيخ  
الهمم إلا أن يعرف بانين  
شأن الزمان نفس رأيه  
بغلاف الهمم الكامل  
القتل (والذي) وألحق به  
معاهد ومساكن وحري  
بشرطهم الآتي (واضمرهوا)  
ولو بلغوا ذن سدد وزج  
وولي (نظم) إن كان فيهم  
فولم يكن المسلم منهم  
سلب (الرضخ) وجوبا  
للاقتناع في ذلك وما لغير  
لسيده وتوددوا في البعض  
ورج الأذرى وغيره أنه  
كالغن والدمري وغيره أنه  
إن كانت مهابة وحضري  
فوشه أسهمه والأرض لان  
الغنم من باب الكتاب  
والزركشي أنه إن كانت  
صرفه في فو بتوا القسم  
له بقدر حريته وأرضه  
لسيده بقدر قوة الذي ينفق  
فيه أنه كالتن لقصه فيكون  
الرضخ ينمو بين به معلوم  
تكن مهابة ويحضر في فوشه  
فيكون الرضخ له وكون

في المعنى الآخرة ولا في بالقتال (قوله أي مهزول) أي هذا لا يمنع النفع كله وظاهر والا فذلك يكون المهزول  
أنفع من كثير من السمان كالأعني اه سم (قوله وألحق به الأذرى الحرون الخ) ولو كان شديدا فوجبا  
لأنه لا يكره ولا يضر عند الحاجة بل تقدم لثرا كماله نهاية زاد المني وهو حسن اه (قوله فنعطى له) ظاهره  
ولو هو ما لنفع به وجس الوجوه وقد وجه بان فيه تكثير السواد في شكل عبد مائة في نحو العبد  
والصبي أنه انما رضع له حيث كان فيه نفع اه سيدعبر (قوله ولا يدخل الخ) يتأمل تطبيقه على مملوه اه  
سيدعبر أقول له مبن على ارجاعه لقول الشارع أي مال يعلم الخ وأما اذ رجع إلى قول المتن ولا يعطى  
لنفس الخ كالم صريح صانع الغني فتطبيقه ظاهر عبارة عرض قوله ولا يدخل الخ أي لا يليق للأمير ان  
يدخل الخ لأنه يأتى بذلك اه (قوله بما رشح الخ) أي في شرح فالنهب أنه لا شيء (قول المتن والذي) أي  
والتمتاعه معنى (قوله بشرطهم الخ) عبارة النهاية والمغنى انما كانت الاستعانة بهم وأذن الامام  
لهم اه (قوله ولم يكن المسلم الخ) خلافا للشهاب الرمي والنهاية والمغنى حيث اعتدوا أن المسلم يستحق  
الرضخ وإن استحق الساب خلافا لابن الرفعة لاختلاف السبب (قوله وجوبا) أي قوله غرا يشفى النهاية  
والمغنى الآخرة و يظهر إلى المتن والذي ينفق في مال وجب الاوجه كآل مغنى الأول اه مغنى أي قول الأذرى  
أنه كالتن (قوله فيكون الرضخ ينما الخ) هذا الصنيع يقتضي أنه لو كانت مهابة أو حضري فوشه سبده  
قسم بينهما وهو بعد خارج عن قبض السيد فطرا جاع ولعبر اه سيدعبر عبارة سم قوله فيكون  
الرضخ له هلالا وفي فوشه سيدعبر فله اه (قوله بحسب تفاوت نفقهم) يخرج الخاقل ومن قتله أه قتل على  
غيره والغارس على الرجل والمرأاة تبايخ أوتسفي العطارش على التي تحفظه الرجال خلافا لغير  
الغنيمة على سوي فيما لقاتل وغيره لأنه متوضعبا لرضخ بالاجتماع في نهاية (قوله ولا يبلغ سهم  
الخ) عبارة النهاية والمغنى لكن لا يبلغ سهم راجل ولو كان الرضخ لغارس كاجر علمه من الغرس وهو المخذ  
اه وفي بعد كرم مثل ذلك عن الرضخ وشرح ما نصه ولا يفتي أن هذا الخلفاء في الغارس باعتبار  
ما يستحقه والغرس فيكون الأصح أنه لا بد أن ينقص مجرى عمله مع فوشه من سهم راجل في الغارس وحده  
أي قبله مع قطع الخ عن فوشه على هذا فقوله الشارح و يظهر في ررضخ الغرس الخ المقتضي أن للغارس

الوقعة يفتي أوفي اثنتاهما وقد شبهه حال حضرة والوقعة (قوله أي مهزول) أي هذا لا يمنع النفع كله وظاهر والا فذلك يكون المهزول  
ظاهر والا فذلك يكون المهزول أنفع من كثير من السمان كالأعني ولو كان الغرس أعمى فيقتل ان يقال ان  
كله نفع بان أمكن المقاتلة عليه لساواة الأرض وعدم ما يمنع من كره وفوقها على ولا فذلك (قوله مال تين  
ذكره) عبارة التجريد للجزء جدولا بنشر جولة الخ في قال الدينجي صرف له سهم من حين بان اه  
وفي تقديده عن حين تفرق لم يتأمل (قوله من شأن الزمان نقصه رأيه) لا يفتي ما في هذه المدوى ولو كان يمكن  
الفرق بان المراد من ليس شخاه رأى (قوله ولم يكن الخ) تبع فيما من الرفعة من تبعه لكن الذي اعتنه  
شخاه الشهاب هو أنه لا فرق خلافا لابن الرفعة (قوله ورج الأذرى الخ) اعتنقه شخاه الشهاب  
هو أيضا (قوله فيكون الرضخ له) هلالا وفي فوشه سيدعبر فله (قوله في المتن وهو دون سهم) أي  
سهم راجل قال في الرضخ ولا يبلغ سهم راجل ولو لغارس اه قال في شرحه حوضه يقول الأصل وان  
كل غارس أو جهن يتن على أنه هل يجوز ان يبلغ نص راجل الحد العبدانه يبلغ به أي روض الغارس سهم  
راجل لكنه عقبه بقوله ولا يمنع قطع الماورد وقال الأذرى ظاهر كلام الجمهور والمخ وهو الأصح فالصريح

الغنيمة كسبابا لا يقتضي الحاجة لانه لو قد يتجدد ويؤتى بين مستحقه بحسب تفاوت نفقهم ولا يبلغ ررضخ راجل أفراس سهم راجل ويظهر في  
رضخ الغرس أنه لا يبلغ به سهم الغرس الكامل وان بلغ سهم الغارس اعتبارا لكل بحسبه (وبحسب الاختصاص لا يرفع في الظاهر) لأنه سهم من  
الغنيمة بسبابا مستحقا لحضرة والوقعة (قلت انما ررضخ الخ)

ومن الحق به (حضر بلائحة) ولو بجمعة والافلاحيه \* غيرة حاجز ما وان ذلت على مذهب رجل وحزب الاستعانة به (وباذن الامام) الى الامير (علي الصبح) والافلاحيه بل ينظر ما رأى ذلك تعديه (واقبله) وباختصاره والافان اكرهه الامام والامير على الحضور فله اقرضته ولو بالنقض في الصبح بنحو اسلام وعقوب واوغ اثنائه القتال اهمهم ولو ما حرج قليل والى النقصه فيما اظهر او بعده فلا وبقيل الحيوة فيما يظهر ثروايت كلام الرضا مستمر ما ينك \* (كل قسم الصدقات) أي الى الكون المستحقين لوجوبها باختلاف انواعها - عيت ذلك لانها باه باصدق ما قلها ولشعرها ما انفصل وضعا - كرم في فصل آخر البليو وتهم (١٤٩) على ما بيني بخلافه ان ابتد بالعامل لتقدم

على ما يليق به، وهم من غير اسراف ولا تقتير، كان يحتاج عشر ثوب ليجعل الادوية من وقال الحاصل في الانبلاستو الغاضى الا وبعوا عرض بالله يقع وموقا وقضية لحان الكسوف غير فقير وان لم يكتب هو كذلك فاعلمنا وفي الحج في بعض مروج وكما وفين تارة نشفة فرع مختلفا في الأصل المتفق عليه متبه كما ان ياتون وجهه (١٥٠) يستعمله وقدور عليها بان لم يكن عليه شقة لا تحمل عادة فيها يظهر وحله

(مسكن) الذي يحتاجون له وان اعادوا السكن بالاجرة بخلاف ما لو زلفوه فليس يستحق له الا حقه فيما لا هذا الفقر  
 كالاخلاف فقال: ويرد على الظرف حصة بئسما كان وزوجها هل تكسب يسع او هو اقيم بكنهه زوج اباء له مستتبعة عن الان كالساكن  
 بالموقوف او يرقن بان الناطق لا يقدر على اخراج الوالي وج يفعول على طاعة له في شاة كل محتمل والثاني اقرب

ويقرق بينه وبين ما مر في نظيره في الحج بأنه ينظر فيه للحاجة إلى الهدن المستقبلة دليل أنه يكلف يسبح ويصلي وأعضائه بخلافه هذا دليل  
 النظار لسنه والعمر الغالب (وثابه) ولو لم يعمل ما في بعض أيام السنة وان تعددت (١٥١) ان لا تشبه أعضائه الأوجه بخلافها

وهو كلام السبكي ويؤخذ  
 من ذلك محتاجا لبعضهم  
 بأن سحلي المرأة الا لا تقوم  
 المحتاجة للزينة به عاذا ليع  
 فقهره وقت الحاجة فخلطته  
 ولو لم يأت له ان اختل  
 مرواؤه بخلته لنفسه أو  
 شقت عليه سقط لا تحتمل  
 عاذا كتب التي محتاجا  
 ولو لم يأت العرفي أو آله  
 كتوارج الحديث ولو لم يعلم  
 نحو الفويين ولو مر في  
 السنة أو كتب أو وط  
 نفسه أو غيره ولو تكررت  
 عنه كتب من فن واحد  
 بقيت كلها الدرس والموسو  
 لغيره فيبيع لغيره أو لا  
 كان فيعالي في المبسو  
 قيا يظهر أو يضمن كلب  
 بقية الأعم لا الحسن فان  
 كانت إحدى السختين  
 كبيرة الحجم والأخرى صغيرة  
 بقية السدرس لانه يحتاج  
 لجلس هذه إلى درس غيره  
 يبقى في مصهما كما رواه  
 الحنفية كسبل حندي  
 مرتزق وسلاخه ان يعطه  
 الأمام بدلهما من بيت المال  
 كما يظهره ونطوع  
 أحدهما وتدين عا  
 الجهاد فليمر في القاد  
 مع ما ياتي فيجبهه القاد  
 عن السبكي وغيره بق  
 ومن تفصيل المصنف وعن  
 ما ذكره إمام مع ينسج

الفرق هل يكون الحليم كامرا أو لا حمل وأما في الثاني فأقرب إلى ما طافهم وعليه فقد فرق بين قيامه كمرقوة  
 للمأوف وفيه شبهة لا تحتمل عادة اه سدد ر أقول قوله من غير خفة لعله ليس بقيد قوله كالشارح فيه  
 ان الشارح إنما عالج في السكن لا في غيره كما صرح به قوله لا في غيره من ذلك الخ (قوله ولو فرق بين)  
 أي بين مسكن المكفنة (قوله بأنه ينظر فيه الخ) قد يقال لم كان كذلك اه سم (قوله ولو لم يعمل)  
 إلى قوله فان كانت إحدى السختين في المفسى الا قوله كتوارج الحديث إلى أول طب والى التنبيه  
 في النهاية الا قوله كتوارج الحديث وأشعار نحو الفويين وقوله ومن تفصيل المصنف (قوله ان لا ت)  
 الخ) أي من حيث حسن أو قلة ثمنها فمما ينظر اه سدد ر أقول أيضا) أي كسبل ن (قوله من ذلك)  
 أي من قوله ولو لم يعمل ما الخ (قوله وقت) وقوله وكسبه وقوله ولا يمتنع فكل على قولنا لم يستكنه (قوله)  
 ولو مر في السنة) الأولى ذكره عقب قوله ولو نادى ثم يظاهر ان الأولى تدبر بعضهم والثانية تدبر غيره  
 والشارح جمع بينهما (قوله لطلب) أي لو لم يسبح من بعثه به اه نهاية بصارو المفسى وبيق كتب  
 بكسبه بها أو يعالج بم نفسه أو غيره وما عالج معدوم من البلد اه وفي سم بعد كمر مثلها من الروض  
 ما مضى بها على ما في اطلاق الشارح اه (قوله أو يوطأ لنفسه الخ) وان كان في البلاد واطأ لانه ينظم من  
 نفسه ما لا يتطأ به من غيره منها يتوخي روض (قوله والمبسو لغيره) أي الدرس عطف على كلها الدرس  
 (قوله فيبيع المرح) أي يقتصر (قوله كبيرة الحجم الخ) كان المراد ان كبيره يعني الأصم والا فلا حاجة إليها  
 اه سم ولذا نقول الحاجة إليها من حيث موضوع الخطأ غالب في كبير الحجم وان فرض تساويا ما في الحاجة  
 نعم ان فرض ان لا يتم من صغيره فهو حجة معتبرة لا صغيرة فقط ثم يرد ان الظاهر في الطلب لا يحتاج لنقل  
 نسخة إلى محل الدرس لبقرا ثم على الشيخ وأوليا حجة حال المذاكره فقول بقاءه أيضا أو يفرق بجمع يقع  
 المدرس بالنسبة إليه كل حتمت والقلب إلى الأولى بل وان كان الثاني لكلامهم أقرب اه سدد ر أقول  
 قوله والقلب إليه أميل هذا هو الظاهر (قوله وتعين عليها الجهاد) قد يقال ما حجه اشترط التبعين هنا بخلافه  
 في العلم مع ان كلامه حائز فرض كفاية بل قد يعارض كلامهم في كتب العلم انما يتبع ولو كان العلم مندوبا  
 فليتم أصل والفرق بين ما هنا وبين ما في الفس واضع فان ذلك حقيق ادى فليست له أكثر ثم رأيت كلام  
 الشارح الاتي في الفارم يؤيد الفرق اه سدد ر (قوله مع ما في الخ) الأوضح من تفصيل المصنف  
 وما ياتي في حقه هنا من امره ان السبكي وغيره بقية (قوله ومن تفصيل المصنف) عبارة هنك وبيع  
 المصنف مطلقا كما قاله العبادي لانه أسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ أنه لو كان يعمل لاحتفاظه فيه قوله  
 انتهت اه سم (قوله أيام السنة) الأولى في بعض أيام السنة (قوله ولو مر في الخ) كان الأولى زيادة أو العطف  
 (قوله على إعطاء السنة) أي انما راجع وقوله صريح في أي في ذلك البناء (قوله والخاصة) أي في قول المتن

بالأمر أو في المدرسة فالظاهر خروج من اسم الفريين السكن اه (قوله بأنه ينظر فيه الحاجة الزاهرة)  
 الا يقال لم كان كذلك (قوله وان تعددت ان لا تشبه أعضائه الأوجه بخلافها الخ) كذا شرح مر  
 (قوله أو كتب أو يوطأ لنفسه أو غيره) عبارة الروض أو كطيب بكتسبه أي بالكتب أو علاج نفسه  
 أو غيره وما عالج معدوم أو يوطأ بها اه قال في شرحه وان كان ثم عاذا أذليس كل أحد ينطبق بالوطأ  
 كأنفاعة في خلافه يعول حسب إرادته اه فعلم ما في اطلاق الشارح في مستهل المصنف (قوله كبيرة الحجم)  
 كان مراده ان كبيرة الحجم أي الأصم والا فلا حاجة إليها (قوله ومن تفصيل المصنف) عبارة هنك وبيع  
 المصنف مطلقا كما قاله العبادي لانه أسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ أنه لو كان يعمل لاحتفاظه فيه قوله اه  
 (قوله فليل هذا بين الخ) أو ان ذكر السنن

اعلمه بالفرق حتى يصر فيه \* (تنبيه) قضية قولهم أيام السنن ولو مر في السنة ولو كان يحتاج لبعض الشباب والكتب في كل سنين  
 مره متلايينه وهو مشكل فليل هذا بين على إعطاء السنة وقولنا لا في بحث السبكي والعهد إلى أن يصرح فيه (وماله الغائب  
 في مرهتين)

أو الحاضر وقد جعل بينه وبينه (و) ماله (المؤجل) لأنه معسر الآن فهما وإن نازع في الأولى جمع فبأخذ حق بصله أو يحمل ماله بحسن يقرضه على الإيجال نه غنى فلا نظر لاحتمال تلفه ما بقي فتمنع علقته (وكسلا يلبق به) شرعاً وأعرفاً لم رمته وأولاً خلاه عير ماله لأنه حينئذ كالعدم كالأول بحسن يستعمله الأمان ماله حرام أي أو فتمنع بقوة فيما ظهر وأحق الغزالي بأن أبا البية البيهوت الذين لم يجرع عادتهم بالكسب لهم الأخذ وكلامهم يشبهه لكن قال في (١٥٢) الأحياء أن ترك الشرب يفسد النسخ والخياطة عند الحاجة حقا وتروى عنه نفس وأخذ

الأصابع عند قدرته أذهب لبروأنه اه فان أراد بذلك أو شاده لا كل من الكسب فواضح أنوعته من الأخذ فالوجه الأول حيث أخذ الكسب بمراد بغير قانون كان نسخاً لكتب العلم (ولو اشتغل) بمحض قرآن أو (يعلم) شرعاً ومنه بل أهم في حق من لم يورث قلباً سليماً علم الباطن المظهر لنفسه عن أخلاقه الرديئة أولاً له وأمكن عاداته يتأقسه تحصل فيو يلق بذلك الاشتغال بالعلم على الخنازير يجعله أنه يفرض كفاية أيضاً قوله بالنواقل فهوهم (والكسب) الذي يحسنه (عنه) من أصله أو كماله (فهو) فقير) يفعل ويترك الكسب لعدمه (ولو اشتغل) بالنواقل من صلاته غيرها وقوله بعضهم المعلقة غير صحيح بل لو فرض تعارض رابته وكسب بكفه كاف الكسب كماله من العلم الآتية (فلا) يعلى شيئاً من الزكاة من سهم الفقراء وإن استقر بذلك جميع وقتهم خلافاً لفتاى لأن نعمه فاصر عليه سواه (لصوفى غير نعم) لو فرض عدم الكسب أعلى على الوجه القصوره حينئذ كالأول استباح التكساح ولا شيء معه يعلى ما صرف فيه (ولا يشترط فيه) أي الفقير (الزكاة) بالغير وفرضت بالعادة وبما بعد الإنسان وظاهر أن المراد بهم أهلنا ما عني الكسب من مرض ونحوه (ولا تنفخ في المستهل على الجدي) فهو ما صدق اسم الفقير مع ذلك ولو ظاهراً الأخبار ولأنه على اقتضاه مولى أعطى التوبة على السائل ويضددهما كماله مما ياتي أولاً الفصل الآتي (والمسكين) بنفقة قريب) أصل أو فرض (أو زوج ليس فقيراً) ولا مسكيناً (في الأصح) لاستغنائه بموئله المنفق وغيره لا صرفاً للغير الفقير والمسكين نعم لا يعلى المنفق قريب يمين سهم المؤلفه

ولا يشترط في النهاية الآتية (وقوله) إلى التي (قوله) أو الحاضر وقد جعل (الح) يدخل فيه سائر ما نازع وجعل المصلحة الثابتة على وجهها والموسر للمتع من ادائها ولا تقدر ولا جعل التوصل عليها بغير القاضى (قول المتن) والمؤجل قضية طلاق لعدم الفرق بين أن يعمل قبل مضى زمن مسافة القصر أم لا وهو كذلك لأن الدين لا كان معدوماً بغيره زمن بل أعطى إلى حاله وقد نزل على خلاصتها يتومض (قوله في الأولى) وهي ماله الغائب من مرتين (قوله) أو في مضى يتوابع (قوله) قد يقال ينبغي أن يكون عمله إذا سلم مالاً كالمسكين أو كانت فيه منافع اه سدعير (قوله) وفاق الغزالي بأن (الح) وحري عليه أن يراه معنى (قوله) كلامهم يشبهه معتد اه عرش (قوله) عند الحاجة أي والقدرة عليه قوله أذهب لم رمته أي من الكسب النسخ والخياطة وضد ههنا في قوله اه معنى (قوله) أو شاده لا كل (الح) لأن يقول إن فرض أن الكسب يعمل بقرعة فأنى يكون ما سأل بل لا كل فيحسنه بالأكلة وقد اختلفا عما عني في تعاطي طارم الرمة وهل هو حرام أو مكرور على أوجهه أو جهه اه إذا كان كماله لا يشهد به لأن فرضه على حق الغير ولا كماله كماله آتى في كلامه وإن فرض أنه لا يعمل فهو متعين لا كل إلا لسوغ الصرفه حينئذ من لا كذا فليست أم اه سدعير (قوله) من الكسب) بيان لا كل (قوله) فلا وجه (الح) وكفايتها يتوابع (قوله) الأولى) أي في الفتاوى (قوله) حيث (الح) أي أي كانه فيه فيما مر وكان ينبغي الاقتصاد عليه ما رشدي (قوله) يحفظ قرآن أو تعلمه أو يعلمه ماله معنى (قوله) علم الباطن أي العلم الذي يصح عن أحوال الباطن أي عن انحصار الرديئة والجدية لنفسه وهو التصوف اه كبرى (قوله) أو (الح) عطف على علم شرعى (قوله) أو ما يمكن عادة (الح) ومن ذلك أن تصدير فيه قوله حيث إذا واجع الكلام فهم كل مسأله أو بعضها اه عرش عبوة كبرى بان كان ذلك المستعمل يجباً أي كبر ما جرى نعم الناس به اه وبعبارة السبيعي اه لا يفتن عند كفاية أو لا فائدة في الاشتغال بالاحصول التوابية فيكون كوافل العبادات اه (قوله) تحصيله فيه) أي يحصل الاشتغال بذلك العلم اه رشدي (قوله) قوله (الح) أي لا في أي أنظار (قوله) الآتية) أي قوله لأن نعمه (الح) (قوله) فلا يعلى شيئاً إلى التي في المعنى (قوله) أو يعتقد نذر) أي بان كان الصوم لا يفرض اه عرش (قوله) أي الفقير إلى قول المتن والمسكين في النهاية (قوله) بالعادة) أي الآتية (قوله) وظاهر الأخبار لعلى الأولى لا غناها بعد عنه مساقاة كفضل المعنى (قول المتن والمسكين) بنفقة قريب أو زوج (الح) يحمل الخلاف إذا كان يمكنه الأخذ من القريب والزوج ولو في عدة الطلاق الرجعي أو البائن وهي حامل كإفالة المارودي وبالا فقير الأخذ بالخلاف وخرج بذلك المسكين بنفقة متبرع فقير زله الأخذ اه معنى (قوله) قوله (الح) أي قريباً أو زوجاً (قوله) نعم (الح) هو ما صدق ذلك على قوله والمنفق وغيره (الح) اه رشدي (قوله) قوله (الح) أي بخلاف وجه كاسر حوايه ويؤخذ الفرق من قوله لأنه لا بد من الأخذ بالزوج ولا تسقط نفقته بذلك لوجوبها (قوله في المتن وماله المؤجل) أي وإن قل لا يجسل كصنف يوم والفرق بينه وبين الغائب أنه معدوم فلم يعتبر (قوله) وفاق الغزالي (الح) كذا شرح مر (قوله) وقوله بعضهم (الح) كذا شرح مر (قوله) على على الوجه) أي كإفالة ابن السبزي وأقره الأذرى وعنده مر (قوله) نعم لا يعلى المنفق قريب (الح) بخلاف وجهه كاسر حوايه ويؤخذ الفرق من قوله لأنه لا بد من الأخذ بالزوج ولا تسقط نفقته بذلك لوجوبها



مع الغناء اه سم **(قوله ما يغني الخ)** يقتضى أنه أن يعطيه ما لا يغنيه وقوله أنه لا يقتضى خلافه لان فإذا كرسا قاطا بعض النفقة عن نفسه فلا يصح عليه حبسها لانها لا تكفيها فإما لم اه سيعبر ولك أن تقول ان المعنى ما يغنيه عنه كالأدوية **(قوله ولا بن السبل)** عطفت على المؤلف اه سم عبارة الردى أى ولا يعطى المفققر يمين من سهم ابن السبل الا الخ اه وعبارة السد عرقه مقتضى السباق تخصصه بالقرى والحكم فى الزوجة كذلك لكن محله ان سافرت باذنه ولم يكن معها اه وسابق عن المعنى ما وافقه لكن بقيد **(قوله وباحدهما أى الفقر والمسكنة)** عطفت على قوله بغير الفقر الخ اه سم أى وقوله الأشعث لا تحصى صفة الفاعل نعم لا تحرقن عبارة الكردى أى والمفققر صرف إلى منفقة واحد من الفقر والمسكنة اه **(قوله بالنسبة كناية تحقن الخ)** قال فى شرح العباي وبحت ابن الرقة أن الابن لو كان له عيال لم كان يعطيه أهو من سهم المساكين ما يصره عليهم لان نفقتهم لا تلزم الأب اه سم **(قوله من لا يلزم الخ)** بيان للفقر والفقير وبها انفاقه واجمع الممن **(قوله لم تعط الخ)** محله فبن اعتمده بخلاف المدعوى فهو صغر أو جنون فيحوز الصرف اليها اه سم عن العباي وشرحه **(قوله ولو سقطت)** أى قوله قبل الفاعل **(قوله نفقتها)** أى الزوجة المقيمة اه مفق وكذا فى سم عن الرض والعباي وشرحه ما **(قوله ومن ثم)** أى من أجل تلك العلة **(قوله بلا ذن)** أى وحدها اه سيعبر عبارة المعنى وفى سم عن الرض منها وان سافرت وحدها باذنه فان وجبت نفقتها كان سافرت حاجتها أعطيت كفايتها اه **(قوله السبل باقى كفايتها)** حاجتها السفر وان لم تجب نفقتها كان سافرت حاجتها أعطيت كفايتها اه **(قوله أو مع الخ)** أى الزوج سيعبر ورشيدى عبارة الكردى أى وسافرت مع الزوج ومنعه الزوج بان قال لا تسافر معى فسافرت اه **(قوله أعطيت الخ)** أى وان كان المعطى هو الزوج كعوضه لم يعد له عدم لزوم نفقتها حينئذ اه سم **(قوله من سهم الفقر الخ)** لم يبين ما تعطاه فان كانت تعطى كغيرها كفاية العمر الغالب أشكل لانها اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج ولا يبره دائم تعطى كفايتها إلى عودها ولو وجب نفقتها سم على ج اه عش **(قوله حيث لم تقدر الخ)** قضيتها ثم الوفرة على ما تعطا اه سم عن شرح نفقتها بهذا لوجوبها مع النفس وفى الرض يعطى أى الزوج الزوجة سم سهم المكاتب والغارم وكذا المؤلف ومن سهم ابن السبل لان سافرت معه أو ودها بلا ذن كانه واجبه لهما الا فى الرجوع اليه وان سافرت وحدها باذنه أو جبن نفقتها أعطيت من سهم ابن السبل باقى كفايتها والأعطيت كفايتها معه ومن سافرت بلا ذن تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقر لاختلاف النشر للمصلحة فانها قد ورثت النفس بالمعاطة اه قال فى شرحه والمسافرة لا تقدر على العود فى الحال وقتئذ ثم الوفرة عليه لم تعط اه والسياق دل على ان المراد من هذا أعطوا هلمن الزوج ومن أعظم فى الأخير من قوله تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقر اه لم يبين ما أعطاه فان كانت تعطى كغيرها كفاية العمر الغالب أشكل لانها اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج ولا يبره دائم تعطى كفايتها إلى عودها ولو وجب نفقتها **(قوله ولا بن السبل)** عطفت على المؤلف وقوله وباحدهما أى الفقر والمسكنة عطفت على قوله بغير الفقر والمسكنة **(قوله بالنسبة كفاية تحقن الخ)** كذا فى شرحه مد **(قوله فى شرح العباي)** قال فى شرح العباي وبحت ابن الرقة أن الابن لو كان له عيال لم كان يعطيه أهو من سهم المساكين ما يصره عليهم لان نفقتهم لا تلزم الأب اه **(قوله ومن ثم لو سافرت بلا ذن الخ)** قال فى العباي وشرحه بخلاف النشر المقيمة فانها لا تعطى من سهم الفقر أو المساكين لكن تقدر على المعنى بالمعاطة فكانت تقدر على الكسب ومحلها فمن اعتمده بخلاف المدعوى فهو صغر أو جنون فيحوز الصرف اليها ولو غاب الزوج وتوقف عودها على المعاطة وجبت نفقتها على عله ذلك ومضت مدة مكان عودها جزاى الصرف اليها اه الامام اه ولعله حيث لا مال له يمكن التوصل اليه **(قوله ومن ثم لو سافرت الخ)** كذا فى شرح مد **(قوله أعطيت من سهم الفقر والمساكين)** أى وان كان المعطى هو الزوج كعوضه لم يعد له عدم لزوم نفقتها حينئذ **(قوله**

ما يغني عنه لأنه بذلك سقطت  
النفقة عن نفسه ولا بن  
السبل الاما زاد بسبب السفر  
وباحدهما بالنسبة كفاية  
تحقن الاخذ من لا يلزم  
الزوجة انفاقه ولو سقطت  
نفقتها فليس هو لم تعد العلة رتبا  
على النفس عملا بالمعاطة  
ومن ثم لو سافرت بلا ذن أو  
معه ومنعها أعطيت من  
سهم الفقر أو المساكين  
حيث تقدر على العود لا

لغيرها وكذا من سهم ابن السبل اذا تركت السفر وعزمت على الرجوع لانها المعصية قبل قول الله لا يعطيان سهم الفقراء أصوب  
 لان الفقر يب فسر لصداق الخلع له انما يعطى لكونه في معنى القادر لا كسبه وأما المكسبة فتعقلان ورجح في قطعها بما عاك في ذمته  
 اه وهو ممنوع عن العمل وجسماسكه المصنفان منسج أصله وهما ان الحد يبرأ مع النسبة للقر يسلفا والفقير لا يقدر ولا يعطى وليس  
 كذلك بل هو غير فقير لان قدرته لا تزيد به من تركه فاسلكه المصنف فيه أدنى وأصوب أنهم موقوفى الكف ان الكلام في زوج وموسر  
 أمم مسر لا يكفي فتأخذ تمام كفايتها للقر ويؤخذ من ثمنه لا يكفيها وما وجب لها على الموسر لكونها كره لا تأخذ تمام كفايتها للقر ولو  
 منه فبها تظهر وان القاضى وجها لا (١٥٤) ماله ثم تقدر على التوصل اليه ويحزن من الاقتراض تأخذ وهو متجه ثم رأيت الفزال

واصنف في ذمته وغيره  
 ذكر وما وافق ذلك من ان  
 الزوج أو البعض أو عسر  
 أو غاب ولم يترك متفولا  
 مالا يمكن الوصول اليه  
 أعطت الزوجة أو له  
 بالفقر أو المكسبة أو العدة  
 التي لها النفقة كالتي في  
 العسر ومن لها ان تعطى  
 زوجها من كفاها ولو  
 بالفقر وان أعتقها عليها  
 ثلثا لا للقاضى الحديث  
 في ابن ورجل من مسعود  
 رضى الله عنهما في البخارى  
 وغيره (والمسكين من قدر  
 على مال أو كسب) حال  
 لا في ذمته (يقع موقعان  
 كفايته) وكفايته مومنه من  
 يعطى وغيره مما مر (ولا  
 يكفى) كمن يحتاج عشرة  
 فصد ثمانية أو سبعة وان  
 ملك ثمانية أو نصف ما من ثم  
 قال في الاحكام ذلك ان القاضى  
 وهو فقير وقد لا الخاسا  
 وجبلا وهو غنى ولا يعنى  
 المسكين المسكين وما عساه  
 من مسو لاوا العتدات  
 المراد ان كفايته موقوفها  
 الروض (قوله لا غيرها) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ من ذلك السهم سم ومعنى (قوله قبل الخ)  
 نقله المصنف عن السبكي وأقر (قوله لان الفقر) أى المكسبة في نفقة زوجه (قوله لكونه في معنى القادر  
 الخ) قد يقال هذا يقتضى انه غير فقير لانه يعتبر بعدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه  
 حكمها اه سم (قوله فنية قطعاً) أى فخالف حكمه لا خلاف اه سم (قوله بل هو جسماسكه الخ) ليس فيه  
 فقر بل هو قول المفترض وأما المكسبة فان كان لتسليمه فهو كاف لا تمام قوله ان قولاً أصوب  
 فلتأمل اه سم (قوله لان منسج أصله) يتم ذلك سم ورشدي (قوله لان قدرته) اه سم  
 الا في زوجه (قوله فيه) الاحكام اليه (قوله في زوج الخ) أى أو قرىب (قوله امامه الخ) صريح في ان من  
 أعسر زوجها فبها تأخذ من ان كان وان كانت مسكنة من الفسخ اه رشدي (قوله فتأخذ الخ) أى ولو  
 من الزوج (قوله ولو لمه الخ) وفي العيبا وبعلى الرجل زوجة من كفايته لنفسه لم تكفها نفقته وان  
 يلزمها مؤنته اه سم (قوله وان الغائب زوجها) أى أو قرىب يمول الغائب الحاضر المتنع حدوا وان لم تقدر  
 ان زوجة مثلاً على التوصل الى حقها منه بنحو القاضى (قوله أو غاب) يظهر انه لو عاد كان لاز وجبة ما لم يسه  
 بنفقتها بخلاف الفقر يسخن بنفقتها بما كانت في الذمة باقتراض القاضى بخلافها اه سدر (قوله ولو لمها  
 استظهر موقعه (قوله أو العدة) الى قوله وان نفقتها في المعنى (قوله حلال) الى قوله ورد في النهاية وكذا في المعنى  
 الا قوله ولا يقال الخ (قوله أو كسب حلال) أى وليس فيه مشقة بل هو أخذها مما عسى الفقير اه عس (قوله  
 فيرد تمام الخ) عبارة المعنى ولا يجد الا سبعة أو ثمانية (قوله أو سبعة) أى بل أو خمسة أو ستة لا تقدم من أن  
 من عاك أو يعجز عن العمل الاوجه اه عس (قوله كفاية العمر الغالب) أى بالنسبة للاخذ لنفسه أمه وبه فلا  
 لحاجة الى قدر ذلك فيعمل بلا حاف في كفايتها بما يحتاجه لان من زوجة عبيد اية مثال يتقدر ببقائها أو  
 بدلها لو عرفت مشقة العمر الغالب اه عس (قوله لان من معاد الخ) هذا هو الجواب عما له انه ليس المراد  
 من كون المال يكفيه العمر الغالب الله يكفيه عيشه بصرها كافي علما معترضه افتراضه بل المراد انه يكفيه  
 ربحها ورشدي (قوله بما تقرر) أى من تقرر في الفقير والمسكين (قوله ان الفقير أو مسو احالان المسكين)  
 واحتجوا بقوله تعالى اما السبعة فكأنها ساكنة حيث سمي ماله كمالها كمن قدر له ان يملك المسكين من  
 على ما مرها من معنى (قوله لانها) أى الفقر والغنى تعادوا أى تعاقبا على معنى الله عليه وسلم وكان خاتمة  
 أمره أى على الله عليه وسلم اه كردى (قوله وانما القضى بوجهه) أى على أبي حنيفة اه كردى (قوله  
 لا غيرها) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ من ذلك السفر (قوله لكونه في معنى القادر بالكسب) قد  
 يقال هذا يقتضى انه غير فقير لانه يعتبر بعدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه حكمها (قوله  
 فنية قطعاً) أى فخالف حكمه لا خلاف (قوله وهو الخ) يتم ذلك (قوله ولو لمه فبها تظهر) في العيبا  
 وبعلى الرجل زوجة من كفايتها لنفسه لم تكفها نفقتها ولو يلزمها مؤنته اه (قوله وهو متجه الخ)

مر كفاية العمر الغالب لانه قد لا يعطى مثلاً في فرق ولا يقال يلزم على ذلك أخذ أكثر الانبياء  
 بل الملائكة ان كان من معمال يكفهم بعد أعمار يكفهم ذلك غنى والاعياناء عليهم كذلك فاضلع المالك فلا يلزم ما ذكره (تنبيه)  
 علم بما تقرر ان الفقير أو مسو احالان المسكين وعكس أو مشقة تورد بالله صلى الله عليه وسلم استعاضن الفقير وسال المسكين بقوله اللهم آجني  
 مسكينا الحد يشترط ان الفقير المستعاضن فقر القلب والمسكين السؤ له سكونه وتواضعه وطمانته على ان احديها ضيق ومعارض  
 بما روى أنه صلى الله عليه وسلم استعاضنها لكن أجيبا بما عساه استعاضن فتنها كما استعاضن فتنى الفقر والغنى دون وصفيهما لانهما  
 تعادوا فكان خاتمة أمره شيا بما آتاه الله عليه وانما الذي يرد على ما تقرر في المجموع عن خلافتي من أهل اللغة

مثل ما قلناه (والعامل) المستحق لقر كذا بان فرق الامام أو نائبه ولم يجعله أحرم من بيت المال هو (ساح) بحسبها (وكان) ما وصل من ذوى  
الاموال واعطاهم وحاسب (وقاسم وحاسر) وهو الذى يجمع ذوى الاموال أو الاسهم ويحافظ ويرى وهو كالنقيب القبلية ومنداحج  
البيكر ولوزان وعدايعين بن الاصناف (والذى يعين نصب المستحقين من 100) مال المال بل احره على ما نحو وواع وحافظ

بعد قبض الامام له بال  
أجره من أصل الر كذا لان  
خصوص سهم العامل ولا  
(القاضى ولو لى) على  
القسيم اذا ما بذلك بل  
رزقهما الامام من شخص  
اتمس للصله لعل لان  
علمهما عام وقبض ثلثي  
دخول قبض الر كذا من رزقها  
في عموم ولا يتقاضى وهو  
كذلك كاتقه الرافعي عن  
الهريرى وأقره إلا أن  
ينصب لها من كذا ما خلا  
ويحتج جواز أخذ من  
سهم العام اذا استبدت  
للاصلا ومن سهم الغزوى  
المقتوع ومن سهم المؤلف  
الفسير الضعيف لثلاث  
هذا لا يصح قوله ان القضاء  
وظاهر انه اذا منع حقيق  
بيت المال بانه لا يخضع  
للقروض والقرم مطلقا وسأى  
في الرشوة أن غير السبكي  
بحت القلم يجوز أخذ من  
لر كذا (والا لمقتن أسلم  
وتنصفه من عبقة) في أهل  
الاسلام أولى الاسلام بنفسه  
بنه على ما عليه أفتنا  
كأثر العلماء ان الامان  
أى التصدق بنفسه زيد  
ونقص كثيرا ان يعطى ولو  
امر أن يقتوى ايمانه (أو)  
من يتصدق بذلك (له  
شرف) بحيث لا يتوسع

مثل ما قلناه) أى من ان الفقير أو أوائل من المسكين اه سم زاد الكردى وجعلنا على ما لمكان  
قوله مختلفا لكثير من أهل اللغة كان مرودا اه (قوله المستحق) الى قولنا ولانقتى التهاية (قوله)  
ما وصل الخ) عبارة الغنى يكتبها على رباب الصدقة من المال ويكتب لهم رتبة الاداميا  
يدفع للمستحقين اه (قوله وحاسب) الى قوله ويحت في المقتى (قوله أو السهمان) عطف على الاموال  
(قوله وهو ريف) قال في الاسنى والغنى يعطى الذى يعرف أو رباب الاصفاء وهو كالنقيب قبله اه  
قوله وهو الخ اعلمه اشار الى أن التخصيص هو المنسوب على رباب الاموال كان المرى فهو المنسوب  
على أو رباب الاصفاء اه سيدعمر (قوله وسند) هو الذى ينظر في مصالح الخ اه عى نفسه  
وقفة ظاهرة عبارة الفاسق وجندى وهو الذى لا كانا محتج اليه اه وهى ظاهرة (قوله يبرأ الخ)  
راجع لكل وما عطف عليه (قوله بذلك) أى ما رى كذا من قبضها أو مر فيها (قوله بل رزقهما الامام  
الخ) أى اذا لم يتطوعا بالعامل اه معنى (قوله من كذا) عبارة الغنى ناظرا اه (قوله ويحت الخ)  
عبارة النهاية ولا وجه جواز الخ اه (قوله أخذه) أى القاضى اه سم عبارة عى أى من ذكر  
من القاضى والواى اه (قوله اذا اذان) بكسر الهمزة وتو ثيدا لئلا أهله ثمان عبارة النهاية اسند ان اه  
(قوله ومن سهم الغزوى الخ) أى اذا كان غازيا وقوله ومن سهم المؤلف الخ أى اذا كان متولعا اه كردى  
(قوله لا هذا) أى ضعف النية اه كردى (قوله لا يصح قوله) يحل تأمل اه سيدعمر (قوله مطلقا)  
أى يحل ولا يتأمر الا كالأمر لا (قول المؤلف) ظاهر أنهم يعلمون بلوع الغنى سم على المنهج اه  
عش (قول المؤلف) من شعبة (وقبل قوله في ضعف النية الخ) معنى (قوله فى أهل الاسلام) الى قول  
المؤلف ان فى النهاية الاقوله ومن هذا الاموال (قوله لا يقتوى ايمانه) ما ضابط من نسبة لتقوى التى  
بالوصول لها بسطة الاعطاء من هذا السهم وقد يقال تقوى الاسلام هو الذى لا يخشى عليه الرد وتولع  
احتمال بخلاف غيره فضعه اه سيدعمر (قوله لا يقتوى ايمانه) أى بالف المسكين اه معنى (قوله من  
التألف لعل) الانسب التألف كالمقتى (قوله على الخ) لا يخفى ما فيه فلتأمل اه سيدعمر (قوله لعل)  
من قال الخ ولا يجوز أن يكون مراد هذا القائل أنهم كانوا يعطون في أول الاسلام ثم لما أنزل الله الاسلام  
استغنى عنه فلا رد على شى مما ذكر فتأمل اه سيدعمر (قوله ان مولفة الكفار) وهم من ربحى اسلامهم  
ومن غشى سرقهم اه معنى (قوله نفعنا) الاجماع اه معنى (قوله على الاصم) عبارة المقتى على الاظهر اه  
(قوله بهذا) أى قوله وعندنا الخ (قوله واراثة الاجماع الخ) يقتضى انه يجب كذا بعد دفع مقتضى ما قلناه  
عن المجموع انهم لا تصح فلتأمل اه سيدعمر (قوله ومن المؤلف) الى قوله وحذفهما فى المقتى (قوله ايضا)  
أى كالمستغنين المذكورين (قوله من يقاتل الخ) ثم قوله ومن يقاتل الخ بشرط في هذين المذكورة  
كذا شرح مر (قوله من مثل ما قلناه) أى من ان الفقير أو أوائل من المسكين (قوله وحافظ) قال في  
شرح الرض للاموال أى قبل جمع الامام لها دليل ما يأتى ويحتج بقوله لعل كذا أثره على المالك  
لان الحق حدثنا بل لم يستحق ولا تأتهم الا ان صور بمالا وصلت السأى الذى لم يرض اليه فقرتها  
ويجعل الوصول اليه ليس كالوصول لتمام (قوله وهو كذا الخ) كذا شرح مر (قوله بحث جواز  
أخذه) أى القاضى (قوله فى المان اسلام غيره) هو الذى من قول الرض نظر ان (قوله من يقاتل الخ)  
ثم قوله ومن يقاتل الخ) بشرط في هذين المذكورين وهو يحمل مالى الرضة آخر البلب مر (قوله)

باعتها ملام غيره) ولو امر آة والمذهب بلهم يعطون من الر كذا لنص الآية عليهم فالوجه ان لا يحمل لها ودعوى ان الله أمر الاسلام عن  
التألف بالمال انما توجه بين الاصل فيه على انهم انما يتعبدوا لقول من قال ان مولفة الكفار يعطون من غير ان كالمعلم يسلمون وعندنا لا  
يعطون منها قطعا ولا من غيرهما بل الاصح وهذا ما أخوه من المجموع وغيره يندفع ما أوهبه كلام شغلنا من حكاية الاجماع على عدم اعطائهم  
حتى من غير ما واراثة الاجماع المذهب بعد تبدا من المولفة بضم نى يقال ويجوز ما نرى ان كاتفى بحملها من الى الامام ومن يقاتل من

يلبس الكفارة والباغلة عطشان كان اعطاهما أسهل من بعض جش وحذفه لان الأول في معنى العامل والآخر في معنى الغازي وطاهر  
قوله الثاني والألف تسع على سبعة أنما أو لباقيها يعطى وان قسم المال هو كذلك كما في الـ وضوغيرها خلافا لجامع متأخر من جزم  
شخصا في شرح المنهج بما قاله يناقضه قوله (١٥٦) بعد قبيل الفصل الثاني والثالث يعطى بالامام أو المال كما مر انفسه ثم طرأت للامام

وهو يحمل ما في الروضة آخر الباب مر اه سم (قوله لان الأول في معنى العامل الخ) ويحملو كان الأول  
يعطى من سهم العامل والثاني من سهم الغازي وليس كذلك اه سددعربارة عن جملته في معنى من  
ذكر مقتضى ان المقاتل والمخوف ما في الزكاة يعطيان من سهم العامل وان من يقاتل من يلبس الكفارة  
يعطى من سهم الفزاة وليس ذلك ما إذا أو ثانيا يعطون من سهم الموقلة اه (قوله بما قالوه) أي الجهم  
أنتخرون (قوله والمالك) أي حيث قلناه وبعلينا مناخضة اه عش (قوله في الآخرين) أي الذين في  
الشارع وقوله الثاني بخلاف الأولين أي الذين في المتن (قوله محبة) أي ومع ذلك المعنى ما تقدم ان الاعطاء  
لا يخبر به اه عش (قوله فـ نظر الخ) عذرة النهاية مقرر على انه لا يعطى المرافعة الا لامام اه (قوله  
بالنسبة الأولين أيضا) أي كشرط ادخل الامام فيها المشار به بقول الشارع بخلاف الأولين وبه يجب  
عن توقف السددعرب بما تضمنه موقع اضاها اه (قوله وشروطهم) أي قوله أو عتق في المتن الأول كما  
سددكره الى فان عتق الى المتن في النهاية الا قوله وقبل الاول يعطى (قوله محبة كتابهم) وكون الكتابة  
لجميع المكاتب كتابي اه عش (قوله فـ نظر الخ) عبارة في المتن اما المكاتب فكلها فاسد فلا يعطى لانها غير  
لازمة من جهة السددعرب اه (قوله فان عتق) أي المكاتب بدليل قوله الا في يومه فكلهم مكاتب الخ اه سم  
(قوله وان لا يكون الخ) عطفه على قوله محبة كتابهم (قوله وان قدر وعلى الكسب) وانما يعطى الفقير  
والمسكين القادران على ذلك كما مر لان سجدما تحقق يوما وبوم والكسوب يحصل كل يوم فكافته ولا يمكن  
تحصيل كفايته من الا بالندرج بالبنية ومعنى (قوله لا حول الدين) أي فلا يشترط (قوله وبه فارق  
الغارم) اه سم اشتراط حول دينه اه سم (قوله لم يعط) للنا بالخذ ببعضه الفرق في سهم المكاتبين  
و يؤخذ من ذلك انه لو كان بعضهم مكاتبيا وبعضهم احرار يعطى اه معنى (قوله ولا يعطى مكاتب الخ) لعود  
الفائدة الى فان قيل لم يرد ان يعطى غريمه من زكاته فكلها كان هذا كذلك اوجب بان المكاتب ملك  
لسددعرب فكله اعطى لما لو كان خلافه لغريمه فغريمه اه (قوله بدرا الخ) أي ما اخذته من زكاته فغريمه اه  
ورشدي عبارة في المتن ولجزم المكاتب نفسه استرد منه اخذ ان كان باقيا او عتق بدله فمندان كان ناقضا  
لحصول المال عنده بوضاهة فبقضه السيد ومان كان باقيا او غريم بدله ان كان بالغاولمكاه السيد  
تخصا بدرا فمندان بل بغريم السيد اه (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ويسترد الخ وقوله ما تأتله أي بما  
أخذ من غير سددعرب اه (قوله بغير المعطى) متعلق بالعتق اه سم (قوله من اتفاق) أي اتفاق المكاتب  
الاعطى (قوله للدين) أي قوله كذا أطلق شارح في النهاية الا قوله مع جعل الدين بحاله (قول المتن  
ان استدراك لنفسه الخ) ومثله من زكاة الدين بغير اختياره كمال وقم على شيء فالتله اه معنى (قوله  
فان عتق) أي المكاتب بدليل قوله الا في يومه فكلهم مكاتب الخ (قوله وان لا يكون وفاء العجوم  
وان قدر وعلى الكسب) وانما يعطى الفقير والمسكين القادران على ذلك كما مر لان سجدما تحقق  
يوما وبوم والكسوب يحصل كل يوم فكافته شرح مر (قوله وبه فارق الغارم) أي حيث اشتراط حول  
دينه (قوله ولا يعطى مكاتبه من زكاته) أي لعود الفائدة اليه مع ان في شرح الخ بخلاف الغارم  
فان لم يرد الدين أن يعطى من زكاته بغيره فان المكاتب لان السيد فكله اعطى لما لو كان بخلاف الغارم  
اه (قوله بغير) متعلق بالعتق (قوله قبل كسبه عليه لابعده) هذا انه في شرح الـ عن جمع  
الزكشي به بين كسبه من متغارين في ذلك (قوله لابعده) ظاهر في تصويره بما اذا اكتسب بعد الانشراح

أعطى في فو بتواذلا واستحسنا ولا يعطى مكاتبه من زكاته ويسترد منه ان عتق بغير المعطى في غير ما في في النسبة الا في وان  
نعم ما تأتله قبل العتق بغير المعطى لا يفرم بدله لانه حال تلافه كان ملكه وانما منع من اتفاقه بغير العتق وان كان له كسب لكن قبل كسب  
من عليه لا يبعد له في ظن حصوله الشوف المال شارع (والغارم) الذين ومنه كسبه مكاتب استردان العجوم وعق ثم ان استدراك لنفسه  
عنه في الاخرى والندرج في (في مفعلة اعطى)

وان  
نعم ما تأتله قبل العتق بغير المعطى لا يفرم بدله لانه حال تلافه كان ملكه وانما منع من اتفاقه بغير العتق وان كان له كسب لكن قبل كسب  
من عليه لا يبعد له في ظن حصوله الشوف المال شارع (والغارم) الذين ومنه كسبه مكاتب استردان العجوم وعق ثم ان استدراك لنفسه  
عنه في الاخرى والندرج في (في مفعلة اعطى)

والاقوة غير محتاج لانه لا يعلمه كذا اطلقه شارحو تبين جله على انه لا يحبس بسبب معنى مقامه السكر على خلافه، وأما عدم المطالبة به حتى لا يتخلف من حسنات المدين للدائن فالأدلة تقتضي خلافه

وعلى غير المستدين نعم عام كبقية أقسام الغارم إلا أنه شرأت بعضهم حرم باستثناء بعضها فقط وهو المستدين للأصلاح وما ذكره أولى حالا على هذا المكرمة (والظاهر اشتراط ١٥٨) حاجته بأن يكون بحيث لو قضى دينه لم يحمعه تمكن كل جناه في الرضا وأصله والجموع

وعلى غير المستدين (الح) عطف على قوله على أنه الح لكن المحمول على ما مر قول الشارع المذكور لأنه لا يعلل بال  
به المحمول على ما هنا قوله ولا يعلل غارم ما ولا وقامعه (قوله كبقية أقسام الغارم) أي تعطف كابدل  
عليه قوله جلاله قال في العباب ولو مان الغارم لنفسه قبل استحقاقه قبض عنه منها أو لأصلاح قضى أه قال  
في شرحه في الأول وبوجه كآفاده قوله تبعان بأن قبيل استحقاقه مان لم يتعين لركابها بل قبل موته أو لأقضى  
عنه منها الاستحقاق لم قبل موته مع بقاء حاجته به فأرق تطهير في المكاتب والغاري وإن السبل حيث ينقطع  
حقهم أه وقوله أو لأصلاح قضى قال في شرحه كافي المجموع عن ابن كجب وقضيتاه لأقضى من موته قبل  
الحلول وبعد ولا بين التحصير المستحقين وعدمه ووجه بأن فمصلحة عامة فإزان يغفر فيسبلا يغفر  
في غير أه انتهى أه سم يحذف (قوله مان يكون يتجس الخ) أي قوله وظاهر كلامه في النهاية (قوله  
تتمكن) أي صاومسكتنا أه عس (قوله فيترك له لم يعلل الخ) ولسم هناسا للوجوب أو ردها السبد  
عزم ثم إن السؤال اسقاط من أصله فلا حاجته لتكاف الجواب عن روجه (قوله أي الحال) أي قوله وواضح  
في النهاية الأقول من الكلام (قوله أي الحال) يحتمل أنه تفسير لثباته ابن أه سم أقول بل لا يحتمل غيره  
(قوله في قتل) أي وأصغر طرف أه معنى (قوله أو مال الخ) أي وأعرض (قوله وان عرف قاته) خلافا  
لما في الرض أه سم أي أو المقتضى (قوله ان حل الدين الخ) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون إلا حالا  
الآن يجب بانها قد تكون بأن يشترى في ذمته بمن مؤجل بالصرف في تلك الجهة كالأيدية سم على  
ج أه عس (قوله أيضا أي لم يعلل ما استدانه لنفسه) قوله على العمد) وقفا للمعنى (قوله ولو لم يعلل) كذا  
في المقتضى (قوله القاضي الخ) نعم الحل (قوله لا فرق) أي بين الغني والفقير والغني بغير من لعقار والعرض  
(قوله قوله) أي قوله ووجه بعضهم في الغني (قوله الضامن لغيره) أي لا لتسكين قسنتما ياتومعنى (قوله  
وهو ظاهر أه فلتأمل (قوله كبقية أقسام الغارم) أي يعطى كابدل عليه قوله جلاله قال في العباب  
ولو مان الغارم نفسه قبل استحقاقه قبض عنه منها أو لأصلاح قضى أه قال في شرحه في الأول وبوجه كآ  
أفاده قوله تبعان بأن قبل استحقاقه مان لم يتعين لركابها بل قبل موته أو لأقضى عنه منها الاستحقاق لم قبل  
موته مع بقاء حاجته به فأرق تطهير في المكاتب والغاري وإن السبل حيث ينقطع حقهم هذا ما ذكره جمع  
لكن خالفه ابن الرفعة والنقيب في الأقان قلت لم يلقضى عنه أدامات بعد الوجوب وكانوا محصورين ومنعنا  
التسل كآفاده قلنا لأنه لو كان قبض قبل موته لم يتم ملكه عليه يسترجع منه في الحال بخلاف الفقير فإن  
ملكه بعد القبض مستقر فإزان يشترى قبل القبض أه وهو وإن كان له وجه لكن الوجه الأول أه  
وقوله أو لأصلاح قضى قال في شرحه كافي المجموع عن ابن كجب وقضيتاه لأقضى من موته قبل  
ولا بين التحصير المستحقين وعدمه ووجه بأن فمصلحة عامة فإزان يغفر فيسبلا يغفر في غير أه (قوله  
فيترك له لم يعلل الخ) لا يتأهلها من تخالفه لقوله السابق قبل ولا يمنع الفقر وإنما المال الذي  
عليه قدره الخ لأن في هذا تصر بها أعطاه مدون صرف ما عفى في الدين وفي ذلك تصر بها لا يعطى إلا بعد  
صرف فمصلحة تامل الآن يجب بان المراد هنا أنه لا يعطى من سهم الفقراء كما عر به هنا والمراد هنا أنه يعطى  
من سهم الغارمين (قوله بأن ذلك حق أدبي) يتأمل ما اقتضاه هذا الكلام من أنهما ليسا حق أدبي إلا أن  
يراد بذلك مجرد أن الزكاة التي هي حق الله يجوز صرفها له لا دينوان عصى بملوكها لا اكتسابا وراعيها  
هناك أن ليس هناك زكاة وأدفعها إليه ولا يخفى ما في ذلك فإن هذا دليل على عدم الفقر فليتأمل (قوله في  
الدين دون حلول الدين) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون إلا حالا لأن يصور بما ياتو فر بيا (قوله  
أي الحال) يحتمل أنه تفسير لثباته ابن (قوله وان عرف قاته) أي خلافا لما في الرض (قوله ان حل  
الدين) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون إلا حالا لأن يجب بانها قد تكون بأن يشترى في ذمته بمن

فيترك له لم يعلل الخ  
أي الكفاية السابقة  
للمع الغالب فيما يظهر ثم  
أن فضل ما عفى من صرفه في  
دينه وقم به بآية أو لأقضى  
عنه السبل ولا يكاف كسب  
السكب هنالكة لا يقدر  
على قضاء دينه من غلبه إلا  
بشتر يرفعه في شرح شديد  
وطاهر كلامهم هنالكة  
لا يكفاه عاص بالاستدانة  
صرفه في مباح أو نال في نافي  
اطلاقهم السابق في الفس  
بل أخذ بعضهم بما هناك  
شر ذلك أن يصرفه في  
معصية ولا يتوب ولو كان  
تفرق بين البابين بأن ذلك  
حق أدبي فغلط فيه أكثر  
(دون حلول الدين) لأنه لا  
يسمى إلا تدينا قلت  
الاصم اشتراط حلوله وإثبه  
أهل أه م ما حاجته بالمال  
(أو) استدانة لأصلاح  
ذات الدين أي الحال بين  
القوم بأن يخاف فتنتين  
تخصيص أو يباينين تنازعا  
في قبيل أو مال متباين  
عرف قاته أو استغنى فسد  
ما تسكن به الفتنة ولو كان  
ثم من الأسخمين يسكنها  
غيره (أعطى) أي حل الدين  
هنا أيضا على العمد (مع  
الغني) ولو بقدره ولا يمنع  
الناس من هذه المكرمة  
(وقيل إن كان غيا سبقت  
فلا) يعطى أذليس في صرفه

أي الدين ما جعل للمروءة ورويان الحق هنا الجدل على مكارم الأخلاق القاضي بأنه لا فرق وأقصد ذكر الاستدانة الدال  
عليها المصطف كآفاده أن أعطى من ماله لم يعط ومنه ما لو استدان وفي من ماله ومن الغارم الضامن لغيره

في على ان كان الضمون لا وقد أسعرا وان ضمن بالأذن أو أسعرا هو وحده ان لم يضمن بالأذن ومنه من استدان لغو عماره مسجد وثري  
 ضيف ثم اخذناه فالحقه كثير من عن استدان لنفسه ورجع مع متاخرون وآخرون عن استدان لاصلاح ذات البين الا ان غنى بقدر وجه  
 بينهم ولورجه لا أثر فناء بالاعتقاد ايضا على هذا المكرمة لعدم قطعها لم يبعد (١٥٩) وواضح ان الكلام فيهم على خمسة قبل

مونه لكونه من المصورين

الذين ملكوهم (تتبعه)

لا يتعين على مكاتب كسب

قدر ما أخذ الصرف فيما

أخذ كاسر وكذا الغارم

وابن السيل بخلافه اذا

أرادوا ذلك قبل ان يكتسب

ما في وان وقع لهم كسب

بني على الواجب يظهر ان

هذا بالنسبة لآخذ ما

النافع فيسيرا بغير الدفع

وان لم يصر في الآخذ فيما

أخذ ويجعل خلافه

(وسيل الله تعالى غرا الا

فيهم) أي لا سهم لهم

دون المرتبة قبلهم منطلقة

ينفردون انشطروا والا فهم

في سهمهم وصانعوهم وسيل

الله وضعنا الطريق الى الموصلة

الله تعالى ثم كثر استعجاله

في جهاد لانه سبب الشهادة

الموصلة الى الله تعالى ثم وضع

على هؤلاء ثم سجدوا

لاق مقابل فكأنوا أفضل

من غيرهم وتفسير أحمد

وغیره الخالف ما عليه

أكثر العلماء بالجمع لجديت

فيه أجاو ائمة أي به تسليم

صحة ما في زعمها للحكم والا

قد يظن في غير واحد بان

في سببهم ولا بان فيه

تعتد سببهم ولا بان فيه

استمر با ما بالانتم اليه يسمي

فيعلى الخ) فان وى أي الضامن ما على الاصيل يعاقب ضمن الزكوة فلو جوع على الاصيل وان ضمن باذنه  
 وصرفه الى الاصيل المعسر أو الى ان الضامن فرعه عن غيره ونهاية (قوله وقد أسعرا) أي الضامن والاصيل  
 (قوله وان ضمن الخ) غاية (قوله) أو أسعرا هو وحده فان أسعرا الاصيل وحده أعطى دون الضامن وان  
 كاسر من يرد بها واحد منهما فما في (قوله) أي الضامن (قوله) لغو عماره مسجد كبناء مطهرة  
 وقفا أسعرا ه معنى (قوله) عن استدان لنفسه) أي فعل على بشرط الحليحة (قوله) ورجعه مع متاخرون) واعنده  
 شخص الزملي ه سم وكذا ما مضى (قوله) وواضح أن الكلام الخ) لا يخفى ان في ارتباط هذا الكلام  
 ببسبب من أذى ضناه ثم راجعت شمله رحمة الله تعالى فيقبله مضر وباعليه مضر ثم يرضى به لا يقضي  
 منها دين ميت الاما استدانه للاصلاح وهو محتمل جلا على هذه المكرمة وواضح ان وجه الشرع باغتنا قوله  
 السابق ولا يعطى غارم الخ) عنه الذي يعطى على الفلن والله أعلم الله عند الضرر على مله تأخر ما ذكره  
 مع ان الاثر في قوله العاصي فليست له ولغيره ه سدر (قوله) لا يتعين) أي قوله يختلف الخ في النهاية  
 (قوله) الصرف فيما اخذله) أي لا يتعين صرف ما اخذ من الزكاة في العتيق ه كرى (قوله) كاسر) أي قبل  
 قول المتن والغارم (قوله) وكذا الغارم الخ) والتسليم ليس حقيقة كاتبا والغارم الى السيد والغارم بان  
 المكاتب والغارم أسوأ وافضل الا ان يكون ما يستحقه أقل مما عليه واراد ان يقره بهذا سبب تسليمه  
 الى من ذكره وتسليمه اليه بغير ان المكاتب والغارم لا يقع عز ولا ثمة المستحقان ولكن يسقط عنهما  
 قدر المصروف لان من أذى عنه دينه بغير ان يقره بغير ان يقره بغير ان يقره بغير ان يقره بغير ان يقره  
 الا في مضر طما لاحد الاثر الغرض أي أعطى قبل الا كسبه ه سم وهذا يجري أيضا في الغارم المستدين  
 لمصلحة لنفسه (قوله) اذا أرادوا ذلك) أي الصرف في غير ما اخذوا فليست ه سم (قوله) ويحتمل خلافه  
 هذا الذي يظهر ويقضه كلامهم كالمظهر عند التسليم التأمل ه مدع (قوله) المتن غرا) أي  
 ذكر ه معنى (قوله) أي لا سهم) أي قوله فان امتنعوا في النهاية الا قوله على ان الماتن وقوله ومرا وان  
 عدم (قوله) الخالف) نعم تسعير اخذ قوله بالجمع متعلق به أي بتفسير الخ وفيه لان السيل (قوله)  
 أجاو الخ) أي أكثر العلماء (قوله) ما بالانتم الخ) متعلق بقوله أجاو (قوله) في سبب الله في الآية) أي في المراد  
 به (قوله) وقوله الخ) مبداهه قوله صريح الخ (قوله) هم) أي بطا تفسيل لانه كان الاوله أي بلفظ سيد  
 الله وقوله فيها الآية وقوله من ذكرناه أي الغزاة المتلوعة (قوله) هذا الحديث) أي الذي استدل به  
 أحمد وغيره (قوله) جعل صدقة الخ) أي وقفا (قوله) ان يجمع متعلق باصطلاح الخ (قوله) وسم) أي في قسم التي ه  
 وقوله لهم أي للمتعلقة وقوله الخ) أي في وهم المرتبة (قوله) على ماسر) أي في قسم التي ه (قوله) فهم)  
 أي أهل التي ه وقوله عن الامام وهو ان اخبر سهمهم عن كفايتهم كل لهم من سهم سبيل الله ه سم (قوله)

مؤجل ما صرفه في ثلثة الجبهة كابل الله (قوله) وقد أسعرا) أي الضامن والضامن عنه (قوله) وان  
 مبالغة (قوله) ورجع مع متاخرون) واعنده شخص الشهاب مد (قوله) قبل مونه) قد يقال لاحتمل  
 هذا التقيد بالوت (قوله) كاسر) أي في قوله لكن قبل كسب ما عليه لا بعده فانه يقدر جوار الصرف في غير  
 ما اخذ بعد كسبه ما عليه (قوله) وان السيل) وهذا لا يتناقض الا في مضر طما لاحد الاثر الغرض  
 انه أعطى قبل اكتساب (قوله) بخلافه اذا أرادوا ذلك) أي الصرف في غير ما اخذوا فليست (قوله)  
 بالانتم الخ) متعلق بأجاو (قوله) على ماسر) أي في قسم التي ه وقوله عن الامام أي وهو ان اخبر

بذلك وانما النزاع في سبيل الله في الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لأعمل الصدقة لا لمستودع ذكر منها الغزاة في سبيل الله صريح في ان المراد بهم  
 فيهم من ذكرنا على ان في أصل دلالة الآية حريته على مدعاهم نظر الان الذي في اصطلاحه بغير جعل صدقة في سبيل الله كافي رواية أو احتج به  
 لسبيل الله كافي آخرى بل على جميع خبر ضاه بغيره كما يحتمل ان معناه تفسيره أو أنه أكرم من غير تليف ولا ذلك (فيعلون عن النبي) عانة  
 لهم على الغزاة ومرا لا حقا لهم في في ولا حقا لاه في في الزكاة على ماسر فيهم عن الامام وغيره

فإن عدم واضطر والها لمز أفضاء عاتت من غير أن كانوا مستعزوا لم يعجزهم الامام حل لاهله الذين يحصل لهم منه كتاباتهم الإختصاص بها  
وأظهر أن نقل ذلك الذم ورأى على بعض الأكسمة إذ يقولون التي لا تلحق مع شرف ذواتهم بخلافهنا (وإن السبيل) الشامل للذكر  
والأنثى فبذلك (منشئ سور) من بلاد الزكوة وأن ترك وطنه وعدم اهتمامه بوقوع الخلاف القويغيه إذا طلقه عليه سبيل دليل هو  
عنده إقراض على الثاني بحامد حاج (١٦٠) كل لاهب البشر (أوجبته) به معنى بذلك اللازم السبيل وهي الطريق وأقر في الآية

والله اعلم  
لما كفر اجسامنا بمحو استخار الله وعبد كمال اربابنا وارضاهنا ونحوهم من سهم العامل لانه ارحم الراحمين فكلما اختلف نحو  
سابع وان كان ما بيننا وبينه من اربابنا وارضاهنا ونحوهم من سهم العامل لانه ارحم الراحمين فكلما اختلف نحو  
بعضه فبما اختلف لان فيها اختلاف في شئ ما ثبت في كل واحد من هذا مجموع قوموه (وان لا يكون هاشميا ولا مغلبيا) وان منحوا احقهم من الخبيس نخب  
سبأ اغايها واسم الناس وانما اهل محمد ولا لا محمد



وبنوا للمسلمين الاكل كغيره وكان كل واجب كالسنن والكفارة ومن ادخله القسب بخلافه انطوى وحرم على من اكله، وسلم الكل لان مقامه اشرف وحلته الهدية لان اكله لا يخلو بخلافه المصدق (وكذا مولاهم (١٦١) في الامم) القدر الصحيح من القدر منهم

وفي سريينهم وبينهم  
أخوانهم مع جهة حدث  
ابن أخت القوم منهم بان  
أولئك الذين لا يمكن لهم أباه  
وقبائل يسبون البهم غالباً  
تخصت بقتلهم لسادتهم  
فخرج عليهم ما حرم عليهم  
تخصت بالشر فحرموا أنفسهم  
ولم يعطوا من الجنس لئلا  
يساومهم في جميع شرفهم  
فان قلت قلت باعناهم  
من الجنس والركاة قلت  
منع لان أخذنا الركاة قد  
يكون شرفاً في حق  
الغزاة فلا يتحقق حشد  
الخصا طشرفهم وأما بنو  
الاعتكظهم فأما قبائل لا  
يسبون الا بالهامل ولم يقرأوا  
بغيرهم في من بين ذلك وان  
لا يكون موماً لم يرضى حتى  
ماضي فمن التمسك وان  
لا يكون لهم سهم في الفء  
كغير مما فيه أفتاؤا ولا  
يكون مجبوراً عليه من ثم  
أفتى المصنف في ما ذكرنا  
للصلاة كسلانه لا يقضيها

له الا بما أي كسرى ويجنون  
فلا يعطى له وان غلبه  
خلافه لم يزد بخلافه ما  
طراؤه أي أو تزدحم  
بجبر عليه فانه يقضيها  
ويجوز دفعه الفاسق الا ان  
عليه تسعين ما على عصبة  
فيعزم أي وان أجزأه كاعلم  
مما تقر ولا يبيد كذا  
منه وقيل ولا توجوا

ان الكاهن عندهم من جنس الجنس أخذنا من قوله في الحديث ان لكم في جنس الجنس انكم فيكم أو فيكم  
فانه يؤخذ منه ان جعل علم اعمالهم من الركاة عند أخذهم معهم من جنس الجنس لكن الجمهور قد روا  
القول بالتحريم ولا يابس: فاما الاضطري في قوله الا لا تحاسبهم وكان شغلنا وجهه تعالى على اكل  
ذلك عصبة ففهم نعمنا الله بهم اه (قوله وبنا للمسلمين الاكل) تكمة للسبل (قوله كاهن) أي في قسم  
النبي (قوله كل واجب كالنذر الخ) عبارة الفتي وكذا يحرم عليهم الاخذ من المال المذخور وصدقته كما  
اعتمدت حتى اه قال السببا السجود في ساحة الروضة وفي فتاوى البقوى لو نذر الصدق بدنا  
مطلقاً وعلى القدر اهـ لم يجوز صرفه لعلو به قال فان قلنا يعمل على اكل اجاب الله تعالى لا يجوز كذا كذا  
والكفار لو ان نذرنا يعمل على اكل ما يتقرب به الى الله تعالى يجوز وهذا لقاعدة مضطربة والقدر  
وأشار المصنف الى ان الرابح فيها يختلف باختلاف المدرك فقد صحوا فيمن نذر اعتنا عبد لرجاء الله  
والكافر وهو منصوص الامور ويجوز اكل النافر من الشاة المعينة لسنن الاضحية والرجح يصدر  
الحاق ما نحن فيه لان الماسني في حرم اكله موماً ما لم يكن الكفار ان تكون وضعها الظاهر  
بعض الاف النذر فان ذلك ليس وضعه ولا لا تمتنع على العلوى أخذنا من به صاحب علوى لا قائل به انتهى  
وله الا نذرنا شاء الله تعالى وكن أن زاد بدوقه فان ذلك ليس وضعه بل وضعه التقرب للشعر بركة  
الصرف البهم المناسبة لعلو رتبهم اه سديد (قوله كل واجب الخ) يدخل فيما أفتى به شفتنا  
الشهاب الرطبي من انه يحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزء الواجب من أضحية التطوع سم وهما به (قوله  
كالنذر) انتهى عليه ما أفتى (قوله منها) أي الكاهن (قوله بخلافه انطوى) أي فعل لهم (قوله السبل)  
أي الواجب والتطوع والقدر الصحيح في قوله وأفتى في النهاية لا قوله فان قلت ان أفتى المصنف (قوله يمكن  
ذلك) أي عدم المساواة (قوله لان أخذنا) كذا فيكون شرفاً الخ (قد يقال بنافية مطلق قوله صلى الله عليه  
وسلم انه أي أوصاخ الناس واطاعه الغزاة في الرغبة في الجهاد لا شرفه اه سديد (قوله وان لا يكون  
موماً) أي الخرة وانما يظهر في المني الاقوة وأن لا يكون لهم سهم أي المصنف دقوه نعم الى أفتى (قوله  
وأن لا يكون موماً الخ) عطفاً على قوله وان لا يكون هاشباً (قوله على ما مضى) أي في القدر (قوله وان لا  
يكون مجبوراً عليه) فيه ان الكلام في احياء في كذا في قبضها (قوله نازكا الخ) حال من المستقر في ما  
له سديد (قوله ان علم) أي ظن (قوله مما تقر) أي في بيان شرط الأخذ له كردى (قوله ولا يبيد  
هطفاً على الفاسق (قوله لو كان) أي الاعي الاخذوا الاعي الفاسق (قوله وأفتى الخ) عبارة الفتي ولو كان  
لشخص أبوقى صحيح فقير لا يتجمل عليه فيقتله يجوز ان يدفع البسرز كاهن سهم الفقراء وألا يفتى ابن  
فونس عا دلهن بالثاني وأخوه كاهن الدين بالاول قال ابن شبة وهو الظاهر اذا لوجه المنع اه (قوله وهو  
أنظما) أي يجوز وكذا في المني في قوله الا (قوله وانما يظهر) (قوله يلزمه الكسب) أي لا يجب مقتضى على  
الابن (قوله وهو الخ) أي القول يلزم الكسب بغيره (قوله ولا يصح وجوب مقتضى الخ) أي على الابن الفتي  
وصو المني المسئلة كاهن أفتاؤا كان الابن فقيراً يلزمه نفقة الابوي هذا خلاف بين الاقناع من  
المصنف (فصل) في بيان مستند الاطعام وقدر المعطى (قوله في بيان مستند الاطعام) الفقه في المصنف في النهاية  
(قوله وكان كل واجب) يدخل فيما أفتى به شفتنا الشهاب حر من انه يحرم عليهم الاضحية الواجبة  
والجزء الواجب من أضحية التطوع اه (قوله وان لا يكون موماً الخ) عطفاً على قوله لا يكون  
لا يكون هاشباً الخ وقوله ولا يبيد عطفاً على الفاسق  
(فصل في بيان مستند الاطعام وقدر المعطى) في فتاوى السريوطي في كتابه ان كاهن المراد بقدر البلد

(٢١) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) - وردت قوله يجوز دفعه من بطن من غير علم ولا نذر ولا صدقة من الأولى ولو كملها  
نحو ما في الخلاف وأفتى العمادان بنون منع دفعه الاخرى صحيح فقير وأخوه يجوز دفعه الاخرى وهو الظاهر اذا لوجه المنع اه وأما  
يظهر ان قلنا يلزمه الكسب وهو ضعيف والاصح وجوب نفقته وان دفعه عليه ما في جنات لا (فصل) في بيان مستند الاطعام وقدر المعطى

(من طلب كذا) أوم طلبوا ر بما عطاوا ثم اطلب لانه الاغلب (وعلم الامام) وأخبره من لا يتاخذ بقوله وذكره فمقتلا دخله فيها أقوى من غيره والراد العلم القل كإعلم كإعلم (استحقاقه) أي (أوعده على عمله) ولا يخرج على خلاف القضاء بالعلم لبته أمر الزا كانه على السهولة وليس فيها ضرر بالغير وبه يعلم انه لا يابى هنا ما يدكر ثم ان القاضي اذا قامت عذبة بخلاف عمله لا يعمل واحد منهما (والا) يعلم شيان ناله (فان ادعى فقرا أو مسكنة) أو أنه (١٦٣) غير كسوبيوان كان جلد اقربا (لم يكف يذمة) له سرها وكذا لا يحلفون انهم لم يصح انه

صلى الله عليه وسلم أعلى من سالا الصدقة بعد ان أعلمها انه لا حظ فيها لغني ولا أقوى من كسب ولم يحلفوا جميع انهم اكهما جلد من ومن ثم قال الحافظ المنذري هذا أصلي في من لم يصرف له مال فاعبره بحول على العلم ولم يعتبر صلى الله عليه وسلم ظاهر الفتوة لان الانسان مع ذلك قد يكون أقوى لكسبه مع انه صلى الله عليه وسلم استظهر في أمرهما فانزهاهما أي ومن ثم قال البهوي يسن للامام أي أو المالك ذلك فبين بطلان استحقاقه (فان عرف له مال) يغنيه (ولدى) تملكه كلف يذمة رجلين أو رجلا ورايين يتلقه وان لم يكونا من أهل الخبرة بالباطن عاها لان الأصل بقاؤهما وادعى سببا لظاهر أم خصبا بخلاف ماصر في نحو الوديع لان الأصل عدم الضمان وهناعم الاستحقاق وزعم ان الأصل هنا الفقر بطله ان الغرض انه عرف له مال فغنيه (وكذا) الذي عاها في الاصح (ككف يذمة ذلك) لسوء الحال قال السبكي والراد

والغني الأقرب وبه يعلم الى المن (قوله مستند الاعطاه) عبارة المغني ما يقتضي صرف الزا كانه مستحقها اه (قوله وقد روي المصنف) أي وما يتبع ذلك من حكم الاعطاه نفسه اه عش (قوله من له ولاية الدفع) أي من منصوب الامام لتفريق تها من المالك للمفرق بنفسه ووكيله في التفريق اه معنى (قوله وليس فيها) أي الزا كة (قوله لا يعمل واحد منهما) أي بل يعمل هنا بعلمه اه سم خلافا لمش عبارة بقوله على عمله أي ماله تعارضه بينه فبان عارضته على م ادون عمله لان معناه ما فعله اه (قوله فان ادعى فقرا الخ) ومثل الزا كة فيما ذكر الوقف والوصية نهاية أي فاذا ادعى انه من الفقراء عذبه منه بلا عين وان كان جلد اقربا عش (قوله ومن ثم) أي من أجل محض حديث المذكور (قوله ليس للامام الخ) يظهر ان منصوب الامام ووكيل المالك كذلك اه سدعمر (قوله بغنيه) قد يقال الاولى قوله هذا القيد بناء على ما سبق من ان من دون الكفاية يغنيه فليست له وما عفي النهاية على هذا التقديم ثم قال المالك ان قدر الا انفسم بطلب البيعة الاولى تلف ذلك المقدار ويعطى تمام كفايته بالبيعة ولا عين انتهى اه سدعمر (قوله بيعة رجلين) الى قوله سواء ادعى في النهاية والغني (قوله وان لم يكونا الخ) ولو تغير لفظ شهادة واستشهادا ودعوى عندنا ضرر وينبغي عين البيعة الاستعانة فحينئذ يناس كل ما ذكر (قوله لان الاصل بقاء الخ) لتعيل للتمن وقوله ان الاصل في الخ تعيل لقوله سواء الخ وقوله عدم الضمان أي فيصدق بالبيعة فان كان السبب ظاهر او فله عدم الاستحقاق أي فلا يصدق الا بيمين متعلقا (قوله سواء ادعى الخ) والادوجه كما قاله المصنف الطبري يحيى ما في الودعة هنا انها بوقوعه (قوله بخلاف ماصر الخ) أي من التفرقة بين ما اذا ادعى التلف بسبب ظاهر أو سخي (قوله يكف يذمة) الى التمسك في النهاية والغني (قوله من يمكن صرف الزا كة الخ) أي بان يكون من مستحقها عبارة سم كلة احتراز عن نحو الهاشي والمالي والكافر اه (قوله وغيرهم سائلون الخ) مبتدأ ووجه (قوله دون شرف) أي الما في المتن وقوله أو قتال أي الما في المتن يصدق الشارح (قوله) وتعذر الخ) الظاهر ان مراده ما يشمل التعسر لمصر في الغارم ان لها اعتمادا لقرائن اه سدعمر (قول المتن وغار) ومثله المؤلفان قالوا انخذلنا نضع من خطفنا من الكفار أو ناتي بالزكاه من مالهنا اه عش عبارة سم على قول الشارح كانهما يات الما نفا أو قتال انه ينبغي ان هذا في قتال وقع أموالا أو ادخل وج لقتال مستقبل فبين ان يعطى بقوله كالغازي بل هو غازي بخصوص م ادع (قوله بضمه) أي الماشي والجنار (قوله مطلقا) أي قل أو أكثر اه عش (قوله لتبين انهما الخ) قضية هذا التعيل انهما لو اتفقا في الطريق أو

الذي تصرف اليه الزا كة هل هو من أدرك وقت الوجوب أو يشبهه فيعلم الترخص أم كيف الحال وإذا قبل الفقراء الزا كة هل يصحها الخ أم لا فاجاب بقوله المراد بغير المدين كل بلد المال عند الوجوب صرح به الامام وغيره فذكر كذا في شرح التمهات ان الفقراء اذا استغفروا من أخذ الزا كة فلو لا يصح لهم ابراء دي المال منها اه (قوله لا يعمل واحد منهما) أي بل يعمل هنا بعلمه (قوله وان كان جلد اقربا) في شرح م وقول الشرح وانه يشهد بصدقة بان كان خصبا كبيرا أو زنا حرجي على الغالب اه (قوله) بخلاف ماصر في نحو الوديع وقال المصنف الطبري في التفريق كالوديع (قوله من يمكن صرف الزا كة الخ) كلة احتراز عن نحو الهاشي والمالي والكافر (قوله والا وجه ان المراد الخ) اعتمد م ادع (قوله أو قتال) ينبغي ان هذا في قتال وقع أو واقع أموالا أو ادخل وج لقتال مستقبل فبين ان يعطى بقوله كالغازي بل هو

باليمان من تلوهم مؤتمتهم وغيرهم ممن تقضى المر وانه باقاة من يمكن صرف الزا كة اليمن فرب بجز غيره اه والاوجه ان المراد المقصد به من تلوهم مؤتمتهم وغيرهم بسا لولا انفسهم أو يسال هولهم (ويعطى) مؤلف بقوله بلا عين ان ادعى ضعف يذمة دون شرف أو قتال بسهولة أقامتا البيعة تطهما وتعلها على الأولاد (غاز وابن سبل) بضمه (يقولهما) بلا عين لانه لا مزمع مستقبل وانما باعيا عندنا فخر وحل ليتها كه (فان) اعطى فرب باخر جلا استدعا من ابن السبيل مطلقا وكذا فاضل الغازي بعد مخر وان كان شياء وقع وقوله يعترى نفسه لتبين انهما

اعطيا فوق ما يجبهما (تبيين) هـ مران لان السبل صرف ما اخذه لغير حوائج السفر وجب ان لا ياتي ما ستراد منه لانه لا يعرف على ما اعطيه  
وصرفه من هل كان يغفل من شيء أو لا لفعل كلامهم على ما صرف من عين ما أعطيت به قال نسب ما صرفه على نفسه أو لا ما اخذوه  
فان فضل من الما خشي استراده من قدره وعليه يظهر انه يقبل قوله في اخذ الصرف ولو ادعى انه لم يعلم قدره صدق ولم يسترد من شيء لان  
الاصل وامتدنتوان (ليخرج) بان مضت ثلاثة أيام تقر بولم ترصد الخرج ولا انتظار فقتلوا هـ (استرد) منهما ما اخذاه أي ان يردوا  
فبده وكذا الخرج الغاري ولم يغير ثم رجوع وقال المارودي وصل بالدهم ولم يقاتل بعد (١٦٣) العدول يسترد منه لان القصد الاستدلاء  
على بلادهم وقتل جدد خرج

المقصود بزيادة على المعتاد استردان الثمن عنهما بغير انهما اعطيا فوق ما يجبهما هـ عـش (قوله تبيينه) أي في  
التبيين هـ سم (قوله) لان السبل صرف ما اخذوا الخ أي بعدا كسب فلما اخذوا قبله كما علم مما  
هـ سم (قوله) وقد يقال نسب الخ قد يقال هذا هو المتخون أو هم صنعة ترجع الاحتمال الاول لان  
توجيهه بقوله لانه لا يعرف الخ واضع للمنع فليأمل هـ سـدعـر (قوله بان مضت) الخ قوله وكذا يسترد  
في النهاية الاقوله أي ان ياتي وكذا في المتن في الغنى الاقوله أي ان ياتي الخ وخرج (قوله ثم رجوع) قد  
يغفل اعطيه اذا كان العدو يعمل معن فخرج له فلول الموهـ دال الموهـ دهر بواو بحيث لا يتمكن  
من الوصول اليه هـ سـدعـر (قوله أو في المصداخ) هل يحمله ان كان بحيث لم يمت لغزا هـ سم (قوله)  
لما تقرر أي من انه يسترد من المتعـرج مع ما اخذه هـ مـغنى (قوله وكذا يسترد الخ) عبارة الغنى والخص  
الاسترداد مما يملك اذا اعطى الكاتب مـ استثنى عـا اعطيه تبرع السبع اعطاه او اياه عن النجوم استرد  
ما قد ضل في الاصح لان المقصود حصول العتق بالمال المدفوع الى المولى يحصل خالف في السابق ولم يصفه لصد  
فاعتقه فغنى المذهب لانه لا يسترد منه لانه لا يحتمل انما اعطاه فقبوض خالف في المجموع عـا قاله متين  
قال الرافعي ويجري الخلاف في الغارم اذا استثنى عما اخذه باو اعطوه هـ (قوله كاسم) أي في شرح  
والغريب الكاتبون (قوله أو في المصداخ) الخ في المتن في النهاية الاقوله وجمعت الخوان الرفعة (قوله أو في المصداخ)  
ذات البين عبارة الغنى واستثنى ان الرفعة تبطل ما عمن الغرماء الاغرم ذات البين لشهره امره  
وقال صاحب البيان انه لا يضمن البينة وهو قضية كلام الاحياء قال الاذوي ولعل هذا فيمن لم يستغفر غرمه  
لذلك ورجع الكلام الى انه ان استغفر لم يرضع الى البينة والاحتجاج بالغرم ولا يشأن يقيم الكاتب بينة  
الكلامين وهو حسن هـ (قول المتن بينة) أي بالعمل والكتابة والغرم ولا يشأن يقيم الكاتب بينة  
بما بقي من النجوم كما قاله المارودي هـ مـغنى (قوله دعوى العمل) عبارة الغنى مطالبة بالبينة هـ  
(قوله بان الخ) متعلق باستشكل (قوله يعلم له) فلا تنافي مطالبة البينة هـ مـغنى (قوله استعمله) أي  
العامل وقوله حتى أوصلها اليه أي الى الامام له رشدي (قوله أو قال الخ) وقوله أو ما الخ عطف على قوله  
طلب الخ (قوله أن يرد) أي السبكي (قوله وأن يرد الخ) عطف على قوله أن يرد الخ وبهذا يظهر ما قبله  
(قوله وان الرفعتان) كقوله الاقوله ولا ذري عطف على السبكي (قوله أي البينة) الخ قوله وبه يفرض  
الغنى الاقوله وقد يحصل الى الاستقراء والى قول المتن ويصل في النهاية (قوله فيما ذكر) أي هنا وفيما  
غار بخصوص مد (قوله تبيينه) أي في تبيين (قوله لان السبل صرف ما اخذه لغير حوائج السفر)

أي بعدا كسب فلما اخذوا قبله كما علم مما (قوله أو قال المارودي الخ) كذلك شرح مد (قوله)  
أو في المقصد) هل يحمله ان كان بحيث لم يمت لغزا (قوله ورجع الى الرفعتان) كذلك شرح مد (قوله)  
أي البينة) قال المارودي ولا يشترط كون من أهل الخيرة قال المارودي ولا يشترط ان شهد به بغيره هـ مـا  
اذا استوفى باصله فلا يضمن خبره بايانه كآخيه به القمولى شرح العباب (قوله في المتن اخبار عدلين)  
فرو الامام فلا يجمل بالبينة الثالث وجمعت الخوان الرفعة تبطل ما عمن الغرماء الاغرم ذات البين لشهره امره  
هذا بل في طلب العمل لحسنة المتابعة لعله وان يرد ان الامام ترك بعض الاعضاء المالك و امره بان يعلى من اوله المقتضى من يدعي  
انه عامل الامام انه ان سله المحكية البينة حتى تدان الرفعة تبطل اذا استأجر الامام من شخص ليس فادعى انه قبض الصدقات وتلفت يد يد  
من غير شرط وطلب الاجود ورجع فيمنه وجمعت الخوان الرفعة تبطل ما عمن الغرماء الاغرم ذات البين لشهره امره  
الترقية انما جاءوا على القبض والتفرقت طلب اجري من المصالح ورجع فيمنه وجمعت الخوان الرفعة تبطل ما عمن الغرماء الاغرم ذات البين لشهره امره  
وامر آيين ولي يغير لفظ شهادته واستدعى عند قاض

(ويغنى عنها) في سائر الصور التي يحتاج اليها (الاستقامة) من الناس من قوم يهتدون لهم على التذكير وقد يحصل ذلك ثلاثة ثلاثة  
 الرافعي كغيره واستقر بيان الرفعة بباب (١٦٤) عن بيان القصد هنا الظن الجوزي لا اعطاه وهو حاصل بذاته به يفرق بين هذا وما يأتي

في الشهادة وما يصح بذلك  
 قولهم (وكذا تصديق  
 الدين والسيد في الأصح)  
 بلا يثبت ولا يثبت ولا يثبت  
 لاحتمال التساوي ولا يثبت  
 خلاف الغالب ويؤخذ من  
 اكشافهم باخبار الفهرم  
 هنا وحدهم ثم  
 الاكتفاء باخبار نفسهم  
 عدول واكتفاء بصدق  
 القياس الاكتفاء بين وقع  
 في القلب صدقه ولو قامنا  
 ثم رأيت في كلام الشيخ  
 وبذلك ثم بحث الزركشي  
 في الفهرم والسيد محل  
 اختلاف اذا وثق بقولهما  
 وغلب على الظن الصدق  
 قال والام يقدر قطعا  
 وبعد ان مهد من أول الفصل  
 الى هنا ما يثبت به الوصف  
 المقصود الاستصاف شرع  
 في بيان عدم ابعاء كل  
 فقال (ويعطي القسير  
 والمسكين) الاذان لا يثبتان  
 التكسب بغيره ولا تجارة  
 (كفاية سنة) لان وجوب  
 الزكاة لا يعود الى اجزاء ثلث  
 الاجمع المنصوص في الام  
 (وقول الجمهور) يعطي  
 (كفاية العصر الغالب)  
 أي ما بقي من ثلثان القصد  
 اغناؤه ولا يحصل الا بذلك  
 فان زاد على غلبه فظهر  
 انه يعطي سنة اذا لم يزد  
 عليها ثم يشترط بعضهم  
 الا أن هو مرفوع بما  
 من يحسن حرقه كمال كفاية الا  
 في الشراء أو الشراء فظاهر ما يأتي

من يحسن حرقه كمال كفاية الا  
 في الشراء أو الشراء فظاهر ما يأتي

له معنى (قوله في سائر الصور) أي من الاصناف فلا يختص بالعالم والمكاتب والغارم كما هو المسمى السابق  
 (قوله وقد يحصل ذلك الخ) أي الاستقامة اه عمن (قوله واستقر ارباب ان الرفعة) أي حصول الاستقامة  
 هنا ثلاثة (قوله يفرق) أي بان القصد هنا الظن (قوله بذلك) أي القصد المذكور (قوله بلا يثبت الخ)  
 الاول على المعنى يغني عن البيعة (قوله مع تمت) أي بالتمام (قوله لا يثبت باخبارنا) ولا يفرق  
 جميع ذلك على الاوجه من يفرق ما له (قوله يفرق بولاية أو وكلة اه شريح الرضا اه سم (قوله  
 اللذان) الى التبيين في النهاية والمغنى الا قوله ثم رأيت الى ما لم يحسن (قوله لان وجوب الخ) كذا في هذا  
 صلح على انتم التمسك بالتمسك الى باء فينبغي أن يزداد الخ كلمة تنكر لكل سنة فيستغنى بمسألة نفسه اه سدع  
 وقوله أن يزداد الخ أي أو يقتصر عليه كإفعل التثنية والمغنى (قول المتن كفاية العمر الغالب) ينبغي أن يكون  
 اعتبار العمر الغالب على باقي غيره حتى لو كان المسحق ابن ثلاثين سنة فاستلزمه وان حجب من ثلاثين  
 بعلمه للمومن كفاية عشر فقط ثم كفاية سنة فستكون فرض الامر بالعكس فهل يعطى كفاية ثلاثين سنة  
 بالنسبة للمومن وإن كان انما يعطى كفاية عشر بالنسبة لنفسه أو يعطى كفاية عشر فقط بالنسبة للمومن  
 أيضا لانه انما يعطى بطريق التبعية ولا يعطى بقاها المتبوع بعد ما حلق استمر التبعية على تأمل ولعل الثاني  
 أقرب فغلبنا اه سدع أو قول قد قدمت من عرض الجرم والى وفيه هاتان الصوابان والوجه الثاني  
 ان كفاية ما تقتضيه وجهه من أهمل أو فرغ لا يجب ففعله ينبغي ان يعطى كفاية يوم بيوم لا ثم يتوقفون  
 في كل وقت على دفع حاجتهم من تسعة ورج المرأته على ما يسير مال أو غير ذلك من كفاية تفرقه اه (قوله  
 فان زاد عمره عليه) أي الغالب فظهر أنه يعطى سنة كما يأتي به الولد اه نهاية أي اذا مات في أثناءها لم يلاستمر  
 من حيث لم يمت وان لم يمت الأول من الاصناف فلكون ما أخذوا كماله مطلقا اه عمن (قوله ما يثبت) فظاهر  
 التذكير اذا لم يجمع العمر الغالب (قوله الا في) أي انما يعطى بولاية أو وكلة (قوله ما يثبت) ان المراد  
 (الخ) ينبغي ان يكون كفاية فظاهر في انما لم يمت بها وجمتها بغيره كفاية غلبته اه سدع أو قول ولا بعد ان  
 يجب فظاهر في القارة (قوله أو الشراء اه) أي شراء الامام أو نائبه للمسحق فيعزى قبضه بانه كقبض  
 وذكر الترانة في خبر مسلم لا استعملوا الا لاشترط ذكره في المجموع (قوله في المتن ويغني عنها الاستقامة)  
 قال في شرح الرضا لحصول العلم وغلبة الظن قال في الاصل وبشهادة ذكر فامتن اعتبار غلبة الظن ما قاله  
 بعض الاصحاب من انه لو اخبر عن الحال واحد صدقه قوله كفي وما قاله الامام من انه لو اثنى على واحد وزنا الى  
 ترد في انه لو حصل الوفاق بقول من يدعي القرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتماده اه والاترب  
 الجواز لو يكون داخل في قوله أو لانه اعطاه علم استحقاقه لان المراد بالعلم في ما يظهر ما يشمل الظن اه  
 ما في شرح الرضا وعلى هذا فالفرق بين هذا وبين ادعى قرا أو مسكتا ذلك يعطى على ما يثبت من  
 هذا قال في شرح العلي وما قاله الامام من انه لو اثنى على واحد صدقه قوله كفي وما قاله الامام من انه لو اثنى على واحد وزنا الى  
 من يدعي انه لو حصل الوفاق بقول من يدعي القرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتماده اه والاترب  
 الى رضى من التردد الجواز وان المراد بالعلم عليه غلبة الظن ومن قال بعض مختصري الرضا يقوم مقام  
 العدول في الاستقامة وغلبة الظن فعلم الاكتفاء في سائر ما رويها بلا استقامة وهو اشهر الحال من الناس  
 وقول ابن الرضا لا يكفي في الدين قطعا حدوده وانه لا يشترط باوجه الحد التواخيلا لا سيما في عسلى ولا في  
 الواحد والآخر به والله كونه بل لا بد له من حيث غلب على الظن صدقه ولا يفرق في جميع ذلك على الاوجه من  
 من يفرق ما له وما لا يفرق بولاية أو وكلة اه (قوله يثبت من كفاية ثم يسم الخ) كذا في شرح حر (قوله  
 فان زاد عمره عليه) أي على الغالب فظهر انه يعطى سنة فظهر ما أتى به شيخنا الشهاب حر (قوله أو الشراء)  
 هذا قيد الاجزاء ههنا مع عدم قبض المسحق ثم رأيت ما يثبت ما يثبت على هذا

المسحق  
 من يحسن حرقه كمال كفاية الا  
 في الشراء أو الشراء فظاهر ما يأتي

أوتخارة قسطنطين رأس مال بكيفية كل سنة بمئة ألفاً بالاشتراك بعهده من أبا بطريرك و تحت هذا كان يستلحق الأشخاص والنواحى وقد ورد  
 أن باب التاجر كما كانوا يعرفونه وأما أن فلا يتوسط الأعيان كرهتم أن يأت بعضهم من قبلك وأحسن أن كثر من خوفنا السلك بكيفية  
 أعطى عن رأس مال الأديوان كفاً، بعضها فقط أعطى له وإن لم يكن واحد منها على الاستدور في له شرعاً يعقروا فيه دخله بشدة كفايته  
 فيما ينظر (هـ) تنبيه) ولم أر لأحد من أبا بطريرك قدوة العمر الفاسد التي جعله الأديان الثمانية من السنين والسبعين من الأندلس فيقول  
 العشرة من السنين فقط لأن السنين دخولها وأما السبعين من أحيائها لا يدخل كالمجمل وقد وردت في جميع ههنا من أن الأديان لا تقدر بالقياس  
 يكون سبعين وقيل ثمانين وقيل تسعين وقيل مائة وعشرين من السبعون أقل (١٦٥) ما دل على هذا الأديان بها غير بعيد

صح فيما نظهر وعلى بقية المتسقين باغتنامهم وملك هنادون كتابه العمر الفسائل من الزكاة فقامت جماعة السبكي وأمثال قارده على بعض معاصريه في اشتراط تصافيه الاعطاء للفقير والمسكين في أحجامه من قبل المعطي وبذلك لا قول للمادوري لو كان معه تسعون ولا يكف الأراج مائة على العشرة الأخرى وان كفتما التسعون أو أقلها بخير ككتاب في هاستان لا يتبع العمر الغالب فان قلت افتقر أنه يسترى له عقار كفيحده بطل اعتبار العمر الغالب لأن الغالبين ليعقوا بقاؤه كمن منقلت بموجب أن العقارات تختلف في البقاء عادة وعند أهل الخبرة فعملي في حق من عمو الغالب عشرة مثلاً معطى في عشرة وهكذا في أن الذي يظهر له ليس المراد من إعطاء عقار من يدق أو على العمر الغالب بل من إعطاء ما يخصه أمه ليسوا به أو من يبدلها من جدات قبل الأول أو الثاني فقط استرى له

ولا تزلزلة بالضرورة ونظير انضام العرض انهم عتقوا العبيد اثنا المدة يعطى ما يعمره عمارته تبقى شقة المدة نعم ان فرض وجوده في انضام عمارته لم يسعد (١٦٦) ان يقال يتعين شراؤه ويباح ذلك ووزن غنم هذا هذا كلف غير محصور من اما

المحصورون فساقتهم  
عليكونه وهبل ملكهم  
بعدد رؤسهم او قدر حاجتهم  
او لا تكون الا لكفاية  
دون الزا عليها ترد فيه  
العمير ويغيره والذى  
نفايرتهم عليكونه ما كفيهم  
على قدر حاجتهم ولا ينافيه  
ما ينافي الاكتفاء بقدر  
متولاهم لان غنم كل  
هو لاهل حبل ملك  
ويصرف بان ذلك منوط  
بما فرق لا يمتنع معين  
فقطر فيلا جهاد ورعاية  
الحاجة الواجبة على الامام  
او نائبه انما تقتضي الاثم  
عند الاختلال في الانص  
الاجزاء وهذا الملك فيه  
منوط بوقت الوجوب بعين  
فلا ينظر للمفرق وحيد فلا  
مرجع الا لكفاية فوجب  
ملكهم بحسب ما وان الفاضل  
عنها يحفظ حتى يوجد غيرهم  
وقول السبيك لو زادت  
الزكاة على كفاية المستحقين  
لكثرتم او قلتم لم يمتنع  
كلها عليهم وينقل بعدهم  
لو نتمهم فينظر بل الوجه  
ما نصرح به كلامهم كما  
اعترف به ثم انه انما زاد  
من الزكاة على كفايتهم  
بحفظه ولو جردهم (د) يعطى  
الملكاتب والغارم لتسير  
في اصلاح ذات البين لما  
مراته يعطى مع الغنى اى

كل منهما قدره بما لم يكن معه ذنوبه الا انما وقفه تقاضا (وامن السبل ما هو له مقصده) بكسر الصادان لم يكن له محلها  
في شرطه المال (او موضع ماله) ان كان له في شرطه مال كان بعضه بعض ما يكتسبه كله كفايته ويعطى له جوعه ايضا ان عزم عليه  
والاحوط تأخيرها الى الشر وعفيان تيسر اوى وجب شرط النقل

ان كان الفرق المالك ولدنا قلنا المسافر بن وهي أربعة أيام لا ثمانية عشر (١٦٧) لان شرطه ان لا يوجد (د) يعلى (الغازي قدو

حاجته) الا تقتنه وعمره  
(نقطة وكسوة) له ولهم  
(ذاها) وواجبا ومقبا  
هناك (أى فى السفر) ونحوه  
الى السفر على طال لبقا ما سم  
الفرق ومع الطول بخلاف  
السفر فى ابن السبيل  
ويعطيان جميع المؤنة لاما  
زاد بسبب السفر فقط  
ومؤنة من تلزمهم مؤنته  
ولم يقدر والمطلى لائمة  
الغازي وبحت الاذرى انه  
يعلى لافل ما قلنا اقامته ثم  
فان زاد ذيله وبعتفسره  
النقل الى من المالك حينئذ  
لما اراد بالعبادة او تنزل  
اقامته ثم لمصلحة السبلين  
منزلة اقامته بلدا المالك (د)  
يعطيه الامام لان المالك  
لا متاع الابدالى الى كانه  
عليه (فرسا) ان كان بمن  
يقاقل فارسا (وسلاما) ولو  
غيره شرا ما ياتي (ويصير  
ذلك) أى الفرس والسلاح  
(ملكه) ان اعطى الثمن  
فاشترى لنفسه او دفعهما  
له الامام ملكا اذا اختلف  
ماذا اشتهرهما له او اعاره  
اباهما لكونه جامعا وتوفيق  
عنده الله شرا لو اموال من  
هذا السهم وبقاها ما  
ووقفه - حلو تسبب ذلك  
عاريه بخلاف الامام لا يملكه  
والاخذ لا يضمنه لو تلف  
بل يقبل قوله فيه يمينه  
كالوديع لكن لا واجب  
ردها عند انقضاء الحاجة

مجموع ما بحثنا في مختلف اه سم (قوله ان كان الفرق المالك) أى لو كان كان الفرق الامام فلا يحتاج الى اعتبار شرطه فلان لا يتنقل من غير شرط له عش (قوله لا ثمانية عشر) تبسح في ذلك شرح الرضا لكن الذى أفتى به حنظلة الشهاب الرملى انه يعلى الى ثمانية عشر اه سم واعتمده النهاية والمغنى كما ياتي (قوله ان شرطه ان لا يوجد) قدو نحن من ان جعل ما ذكره من اعلى من كانه غير بلدا لا يفتوا الا يعلى حيث قد لوما ذوما أو ثمانية عشر يوما ان سافر قبلها لاستردمنا لباقي عبارة المغنى ولا يعلى لائمة الا اقامته مدة السفر بن كفى الروض فهو شامل لما اذا اقام الحاجة يتوقفها كل وقت فعلى لثمانية عشر يوما وهو المتمدن وانما الغنى ذلك بعض المتأخرين اه زاد النهاية عقب قوله وهو المتمدن كذا أفتى به الواو رحمه الله تعالى اه ويؤخذ من قوله ما اقام الحاجة يتوقفها كل وقت ان المصلحة مفرضة فيما ذكر وجبت فيحصل ما يحصل ان يكون عيدين الكلا من أو تسلم بينهما فلتأمل اه سددى (قوله ويعلى الغازي) الى قول المتن وما ينقل الى النهاية وكذا فى الغنى الا قوله ويعطيان الى ولم يقدر واؤتوه أو تنزل الى ان قدو به بالضاية الى مختلف ما (قوله ويعطيان) عيدين السبل والغازي (قوله وبحت الاذرى) وهذا هو الظاهر اه معنى عبارة النهاية ويؤخذ ما بحثه الاذرى (قوله او تنزل الى) ظاهره انه معلوف على بغيره وجبت فقد شال لا مفر ولا ن حاصلهما اعطاء النقل حكمه فلتأمل لا يقال ينبغي ان يقرأ بصيغة المصدر فكون معلوف على الحاجة صليغا تبسح بالانقول العطف التفسيرى من خواص الواو اه سددى اقول وأيضاً وعلما أنه ورد على الاول (قوله لا متاع الابدال الى) صريح فى ان الامام يملكه بالعبادة في المصلحة المستحقين اه عش عبارة سم فيه صريح بان الامام يشتري الفرس والسلاح بحصته الغازي من غير توقف على دفعه أو لاله ثم أخذوا الشرع والامام يكن ذلك من باب الابدال لملكها عن الزكاة بمجرد دفعها اليه تبسح عبارة العباب الاصم في ذلك ثم قال ويظهر كلامه انه ليس للامام الشراء والوقف بالنسبة لغيره كالتفكير المالك لكن التفكير هو السابق والادرجه كالفهمه توفى ان اذنه الامام الى اختلافه فى العقار اه (قول المتن ويصير ذلك ملكا) أى فلا سترد منه اذا رجع كاصرحه الفلوقى اه معنى (قوله فاشترى لنفسه) أى بان الامام اه عش اقول ظاهر ما شرط ان الامام وقبوه قوته بكذا شاله سم فيها صر (قوله بخلاف ما اذا اشتراهما) والى تبين أحدهما ان قل للمالك واذا انقضت المدة استردمنا او وقف والمستأجر والمعو اه معنى (قوله ويقاوضهما) كذا فى أصله رحمه الله تعالى والاسباب بقاؤها لانه الذى من فعله اه سددى (قول المتن جي) كذا فى أصله والذى يأتى عند نسخ وجب فليصر غير رأيه فيها

(قوله لا ثمانية عشر) تبسح في ذلك قول شرح الرضا ما نصه وعبارة المصنف قد تقتضى انه لو اقام الحاجة يتوقفز والها اعطى وهو وجب الاصم بخلاف اه لكن الذى أفتى به حنظلة الشهاب هو أنه يعلى الى ثمانية عشر (قوله وبغيره) كذا شرح مر (قوله لا متاع الابدال الى) كانه قدو صريح بان الامام يشتري الفرس والسلاح بحصته الغازي من غير توقف على دفعه أو لاله ثم أخذوا الشرع والامام يكن ذلك من باب الابدال لملكها عن الزكاة بمجرد دفعها اليه تبسح عبارة العباب كتبسره وللامام المصلحة للمالك اشتهر اصيل وسلاح وخولة من هذا السهم ودفعها لغيره يعطيه اباها عند الحاجة الى شرحه قبل هذا وليس للمالك ان يعطيه الفرس والا كانه اشتهر اباها الى كانه ولو باذنه فيما ظهر الا لملكه قبل القبض وذلك لا متاع الابدالى الى كانه لا يملك ذلك لانه ولا به عليه فبشرى له ذلك ولو بغير اذنه يعطيه انتهى ويظهر كلامه انه ليس للامام الشراء والوقف بالنسبة لغيره كالتفكير المالك لكن التفكير هو السابق والادرجه كالفهمه توفى ان اذنه الامام الى اختلافه فى العقار (قوله فى المتن ويصير ذلك ملكا) قال ان زكمتي قضيت له لاستردمنا ما اذرجه وبع صرح الفاروقى فيه انه ياتي فيما سبق فى فاضل النقطة اه ثم قال قوله وعباؤه ولابن السبل أنفسهم سيانته استردا لما ركوبه من جملة اذرجه هو كذلك اه (قوله بخلاف ما اذا الى) كذا فى شرح مر

منها أشها العارية (وجوبا) من جهة الامام (وله ابن السبيل

مركوب ان كان السقر طويلا أو كان السقر قصيرا ولكنه كان منعقلا نطبق المتي بالسائط السابق في الخ كاهو ظاهر دفعا الضرورة  
بمختلف ما اناصر وهو قوي وأعلى الغازی مركوب غير الفرس كمرحبه العبارة ليتوفر فرسه للسر باذركوبه في الطريق بضعه وما  
ينقل عليه الزاد ومنه لحاجته اليه (١٦٨) الا ان يكون قد اعتاد له حله بنفسه لا لتعاقبا لمحبته فهم التغير بهما انه يسترد

سنان من قوله وأتمم التعير بهما أصلها ووضعا لها القم هكذا اه سیدمر (قول المتن مركوب) أي غير  
الذي يقال عليه الغازی بأجرة وأعادة لتخليق بقرينة ما يأتي اه معنى (قوله السابق في الخ) أي بان  
تفقه سقلا تحتل عادة اه عس (قوله وهو قوي) أو الاله (قوله) وعلى الغازی الخ أو على  
فرس لا منعه أصلا فهل يقتصر عليها انظر الاكتفاء بها أو يعلى مركوب آخر نظرا لغالبا وانفاه  
لنادر كل محتمل ولعل الاول أو جمعي وان كان الثاني أقرب بلاطاهم فليجر اه سیدمر (قوله) كما  
مرحبه العبارة أي قول المتن ويعلى الغازی فرس مرقه وبها مركوب عبارة الغني فقصه كلامه  
كالفردان المركوب غير الفرس الذي يقال عليه اه (قوله حاجته اليه) الى التيسير في النهاية الاقوله  
و يفرق الى المتن وكذا في الغني الاقوله وحده الى يعلى المؤلف ونوه أومن سهم المصالح (قول المتن أن  
يكون) أي ما ذكر من الزاد والذراع وكذا من غير حله (قوله جسم ذلك) أي المركوب وما ينقل عليه الزاد  
والذراع نهاية ومعنى (قوله حاجته اليه) حله مقدمة لقوله أقوى الخ الذي هو جبر (قوله استرد منه) أي  
من ابن السيل اه سم (قوله ولو ما ملكه باه) هذا يشد جواز تخليق ما ذكر لان السيل وانه يسترد منه  
اذا جرح فتنقص الملك فلو حصل من زواله منفصله قالو - انه يجوز ما شوي اه يحسب يرى أي ولا  
تسترد منه (قوله الذراع) أي من الامام أو بالساق وقوله كاهي في بحث المؤلف (قوله وان نقص الخ) ولو  
رأى الامام جعل العامل من بيت المال بأجرة أو جعله جازر و بطل سهمه فتنقسم الى كانه على بقية الاستئناف  
كالمالك يمكن عامل اه نهاية اذا انقضى وليس للامام ان يستأجره ما كثر من اجرة فان زاد عليها بطلت  
الأجرة لتصرف غير الأصل اه (قوله أومن سهم المصالح) لعل أو لتغير الامام (قول المتن ومن فيصمنا  
استحقاق) أي ولو عاملا فقرا اه معنى (قوله من كذا واحدة) سذر كمرحز (قوله من ان أخذنا الفز أو  
الفقر الخ) وفي الكثر لو كان العامل فقيرا ولم تكف مصفحة كماله من سهم الفقرا انتهى اه سم (قوله أخذ  
بالفقر) والظلاله في هذه الحالة يقوم مقام الثالث في المصنف جدا حتى يكفي اعطاه اثنين غيره فقط من  
الغازمين واثنين فقط من الفقراء في هذا المثال اه يحسب (قوله أومن يتأجل التصرف الخ) لعله اذا كفاه  
المشود أو لا ولا لا وجب جواز الأخذ بالآخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف في المشود أولا اه سم أنول  
هذا المظهر وبشير القول الشارح كانه نهاية والغني وبق فقر أو يصرح به ما مر نفعان الكثر (قوله كذا  
هاشمي الخ) لتأمل وجه التفسير فانه لا يتصل من شفه اه سیدمر أقول عبارة الغني امان فيصمنا  
استحقاق في واحداهما الفز وكذا هاشمي فيعلى بهما اه سالت عن الاشكال (قوله الماقرته) أي  
(قوله اذا استرد منه) أي من ابن السيل (قوله ولو ما ملكه باه) هذا يشد جواز تخليق ما ذكر لان السيل وانه  
يسترد منه فتنقص المثل وحصل من زواله منفصله هل تستقره أو تسترد بضاعه نظل (قوله وان نقص  
كل الخ) هذا يدل على جواز اعطائه أكثر من اثنين حيث (قوله وان نقص كل من مال الزكاة الخ) ولو رأى  
الامام جعل العامل من بيت المال بأجرة أو جعله جازر و بطل سهمه فتنقسم الى كانه على بقية الاستئناف كالمالك يمكن  
عامل شرح مر (قوله من ان أخذنا الفز أو الفقر الخ) كذا شرح مر وفي الكثر لو كان لعل فقر أو لم تكفه  
حسنة كماله من سهم الفقراء (تمت) من فيصمنا استحقاق في التي موافدا هاشمي الفز وكذا هاشمي  
يعلى بهما اه (قوله أومن يتأجل الخ) كذا شرح مر (قوله أومن يتأجل التصرف في المشود الخ) لعله  
اذا كفاه المشود أو لا ولا لا وجب جواز الأخذ بالآخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف في المشود أولا

ثم ان أخذنا الفز أو الفقر مثلا فاذن غر بمو يق فقر أو أخذنا الفز وان نازع فيه كثير ولا يمنع انما هو الأخذ بهما بقوله  
دفعنا واحدة ومرت بتأجيل التصرف في المشود أمان من كاتين فصور أن يأخذ من واحدة بصفة أخرى كذا هاشمي يأخذ  
بهمان التي يكاهم (تنبيه) هي ان انزل كوات كاهي بالامام كز كذا واحدة وقضيت انه يتمتع عليه اعطاء واحد بصفة من كاهي باخرى  
من كاهي أخرى وهو يعيد الذي يقبض جواز ذلك الماقرته في معنى التحاليل كاهي





أو بعض صنف من البلد النسبة للمالك ومن غير بالنسبة للامام (فصل في الموجدون) تكون الصدقة تقبل في الشريعة حصتها العتق كماله  
 لم يوجع من افراد لان عدم انفسهم (١٧٠) قال ابن الصلاح الموجدون الآن أو بعتقهم ومكسبهم وعولهم وابن سيد بل والامر كماله في

غالب البلدان لا يوجد  
 أحدهم منهم مختلف حتى  
 يوجد بعضهم (تنبيه) هـ  
 سدد كرهذا الضابطه  
 والإنارة على البتة ولا  
 تكرار لا تذكر هنا ضرورة  
 التقسيم وليكن الخلاف  
 (واذا قسم الامام) أو عامه  
 الذي فوض اليه الصرف  
 (استوعب) وجوبا (من  
 الزكوات الحاصلة عند)  
 ان ثبت أو فمسلو ورضه  
 على الشكل (أحد كالمصنف)  
 لسهولة ذلك عليه ومن لم  
 يلزمه استيعابهم من كل  
 وكذا على حديثه العسر بل  
 له اعطاه وكانوا أحدا  
 لان الزكوات كلها في يده  
 كزكاة واحدة وهذا يعلم  
 ان المرافد في قولهم أول  
 الفصل بالزكاة الجنس وكذا  
 يستوعب) وجوبا على  
 العتق (المالك) أو وكيله  
 الأسا (ان انحصر المستقون  
 في البلد) بان سبل عادة  
 ضبطهم أو معرفة تعددهم  
 نظير ما في النكاح (وفي  
 جسم) أي بحاجاتهم أي  
 الشجرة في ظاهر (البلد)  
 لسهولة عليه حيث  
 وتأفها على أي الوجوب  
 في موضع آخر وجل على  
 ما إذا لم يفهم المال كافا  
 (والا) انحصروا أو انحصروا  
 ولم يفهمهم المال (فصب  
 اعطاه ثلاثة) فاعلم من كل صنف لانهم ذكر وافي الآية بلفظ الجمع وأقله ثلاثة إلا ان السبل وهو الرادفة أيضا  
 وانما أورد لما فيه على ان إضافة المعرفة أو جيت عموم فكان في معنى الجمع وكذا قوله في سبل الله ثم يجوز اتحاد العالم فان أحصل  
 بعضهم في حصة

أوبعض صنف) بان لم يوجد منه الا واحد أو اثنين اه معنى (قوله في الناحية) أي فيما اذا وجد بعض  
 صنف (قوله الآن) أي في زمنه وما في زماننا من نقد الامم الكسبيين اه معنى (قوله حفظ الخ) تقدم عن  
 سم قبيل قول المتن والمكاتب والغارم ما في راجحه (قوله سدد كرهذا) أي حكم نقد البعض (قوله أو  
 عامه) أي قول المتن وفي المتن الا قوله وهذا الى المتن والى قول المتن وسبب التسوية في النهاية (قوله أو  
 عامه) عبارة النهاية والمعنى أو نأته اه (قوله ان سدد الخ) أي الا لم يلزمه الاستيعاب لغيره بل يقدم  
 الاحوج فالاحوج أخذ من نظيره في الشيء نهاية ومعنى (قوله أدنى سدد الخ) هل المراد انه يحصل لكل  
 ما يقع الواقع أو أقل منه يحصل نأمل اه سيد عمر أقول المتبادر من لفظ تلاف في الثاني وقياس ما يقع أنفع  
 عث الأول لان يفرق بين الامام والمالك وهو الاقرب (قوله بل الخ) هل هذا اذا جديده أكثر من  
 زكاة أو مطلقا كما هو قضية الاطلاق اه نعم أقول ان المأم كالمصرح في الأول (قوله اعطاه) كذا واحد  
 الخ) وقصصهم وحديثهم وعرضهم بغيره نهاية ومعنى (قوله لان الزكوات كلها الخ) من ثم قال الجلي للامام  
 ان يعطى الامام زكاة نفسه اه سم (قوله وهذا) أي قوله بل الخ بل ظاهر كلام النهاية هنا  
 وجوع القصد المذكور لكل من المصطوف والمصطوف عليه وسأني عن الجبري عن الرادى والخضر  
 ما ترويه (قوله في قولهم) في معنى الباء (قوله بالزكاة) بل من قولهم (قوله بالزكاة) أي الذي مرعق قول  
 المتن الانساف اه رشدي (قوله الجنس) أي لا للمصوم الاستعراق في قول المتن وكذا استوعب المالك  
 ان انحصر المستقون في البلد الخ) وقصص التسوية بينهم حيث اه معنى (قوله المتن) وكذا استوعب المالك  
 الخ) والحاصل ان المصومين يستقونها بالوجوب ويجب استيعابهم ان كانوا ثلاثة فاعل أو أكثر وفي  
 جميع المال اه نهاية قال عث فوه ان كانوا الخ اربع لقوله ويجب استيعابهم لا لقوله يستقونها الخ فاه  
 جميعا لو كانوا ثلاثة فقط كما في قوله اما بالنسبة للمالك الخ اه وفيما ذكره عن شرح الارشاد الشارح  
 ما وافق في المتن ما ضافه عبارة نعم ان انحصر المستقون في ثلاثة فاعل وكذا لو كانوا أكثر وفي جميع المال  
 استقوا هم وقت الوجوب فلا يضرهم عدد وثغني أو غيبوا ولو لم يأتهم دفع أصبه الى وارثه أو زوى  
 المراد فاعل الشارح والناية في آخر الفصل السابق (قوله في النكاح) أي في باب ما يحرم من النكاح  
 (قوله أي الاحقر) انظر المراد بها سم ويحتمل ان المراد منه يوم وليلة وكسوة فصل أخذ مما ياتي  
 في صدقة التفوق اه عث (قوله ولا ينصرف) الى قوله والمالك في المتن الا قوله الابن السبل انهم  
 (قوله الابن السبل) مستثنى من قوله لانهم ذكر والخ (قوله وهو) أي الجمع المراد فيه أي ابن السبل  
 اه (قوله لمارفبه) أي قوله وأثر في الآية يتدون غيره لان السفر يحمل الوحدة والافتراء عث ورشدي  
 (قوله أوجب عموم) فيه ان هذه من الاسباب المحرزة كاللأا بجهة كما تقرر في محله (قوله وكذا قوله في  
 سبل الله) أي ان المراد منه الجمع لكن يتقدم والمتعلق جمعا لا مطلقا لان العرف قواؤه وهما السابق (قوله  
 يجوز اتحاد العاقل) أي ان حصلته الكفاية اه معنى (قوله فان أحصل) أي الامام والمالك (قوله  
 (قوله بل الخ) هل هذا اذا جديده أكثر من زكاة أو مطلقا كما هو قضية الاطلاق (قوله نظير ما في الخ)  
 كذا شرح مر (قوله أي الناحية) ما المراد بها وزنها (قوله وهو) أي الجمع المراد فيه أي ابن السبل  
 (قوله لمارف) أن مر (قوله فان أحصل) صنف غربه حصته عبارة العاقل بغيره أو أحصل الامام صنف  
 ضمن له مال الصدقات فقدر سهم من تلك الصدقات فان أحصل به المال ضمن من مال نفسه قال الشارح  
 في شرحه ذكره المارودي وأثره القمولى وغيره ولكن فيه الشاش عاذا في من مال الصدقات شي قال  
 والاضمن من مال نفسه كالمالك وفي كل ذلك نظر لان الزكوات كلها في الامام كزكاة واحدة فكيف اذا

غير  
 وانما أورد لما فيه على ان إضافة المعرفة أو جيت عموم فكان في معنى الجمع وكذا قوله في سبل الله ثم يجوز اتحاد العالم فان أحصل  
 بعضهم في حصة



فان زاد الثمن علمه بالزيادة على ما ياتي (١٧٢) أو نقصت ثمن الزكاة أو من بيت المال كما هو مقرر - منهم من صنف آخر من كتابهم

و زاد منهم صنف آخر رد فاضل هذا على أولئك كما يعلم مما ياتي بوقوعه في تصحيح التنبيه تصحيح قوله أولئك الصنف والعلم بخلافه (لا بين أحد الصنف) فلا يجب التسوية إن تسم المالك لعدم انطباق الخصال التي من شأنها التفاوت لكن بسن التساوي إن تساوت حالتهم و فارق هذا ما به بان الاصناف بصورة و لكن ثمانية فاقل و يعد كل صنف غير محصور غالباً فقط باعتبار ما جاز التفصيل (الأن يقسم الامام) أو ثمانية و هناك ما يستدعي الورع (فيخرج عليه التفصيل مع تساوي الخصال) على التسوية لسهولة التساوي عليه ولا حاجة لتعميم كما هو فكذا التسوية بخلاف المالك فيها أمال و تختلف الخصال في أعضائها إذا لم يجب التسوية فالتفاوتون أولى (والأظهر) أن نقل مقابلة عن أكثر العلماء وانتصره (منع نقل الزكاة) لتسوية الغزالي على ما مر به من يحمل المؤدى عنه من الفطرة و المال الذي وجبت فيه وهو في جميع وجوده مستحق به الذي لا يحل أخوه مستحق لتسوية البعالي في رتبته أي بان نسب البه عرقاً بحيث يعد منه ملاواحد

و زاد منهم صنف آخر رد فاضل هذا على أولئك كما يعلم مما ياتي بوقوعه في تصحيح التنبيه تصحيح قوله أولئك الصنف والعلم بخلافه (لا بين أحد الصنف) فلا يجب التسوية إن تسم المالك لعدم انطباق الخصال التي من شأنها التفاوت لكن بسن التساوي إن تساوت حالتهم و فارق هذا ما به بان الاصناف بصورة و لكن ثمانية فاقل و يعد كل صنف غير محصور غالباً فقط باعتبار ما جاز التفصيل (الأن يقسم الامام) أو ثمانية و هناك ما يستدعي الورع (فيخرج عليه التفصيل مع تساوي الخصال) على التسوية لسهولة التساوي عليه ولا حاجة لتعميم كما هو فكذا التسوية بخلاف المالك فيها أمال و تختلف الخصال في أعضائها إذا لم يجب التسوية فالتفاوتون أولى (والأظهر) أن نقل مقابلة عن أكثر العلماء وانتصره (منع نقل الزكاة) لتسوية الغزالي على ما مر به من يحمل المؤدى عنه من الفطرة و المال الذي وجبت فيه وهو في جميع وجوده مستحق به الذي لا يحل أخوه مستحق لتسوية البعالي في رتبته أي بان نسب البه عرقاً بحيث يعد منه ملاواحد

و زاد منهم صنف آخر رد فاضل هذا على أولئك كما يعلم مما ياتي بوقوعه في تصحيح التنبيه تصحيح قوله أولئك الصنف والعلم بخلافه (لا بين أحد الصنف) فلا يجب التسوية إن تسم المالك لعدم انطباق الخصال التي من شأنها التفاوت لكن بسن التساوي إن تساوت حالتهم و فارق هذا ما به بان الاصناف بصورة و لكن ثمانية فاقل و يعد كل صنف غير محصور غالباً فقط باعتبار ما جاز التفصيل (الأن يقسم الامام) أو ثمانية و هناك ما يستدعي الورع (فيخرج عليه التفصيل مع تساوي الخصال) على التسوية لسهولة التساوي عليه ولا حاجة لتعميم كما هو فكذا التسوية بخلاف المالك فيها أمال و تختلف الخصال في أعضائها إذا لم يجب التسوية فالتفاوتون أولى (والأظهر) أن نقل مقابلة عن أكثر العلماء وانتصره (منع نقل الزكاة) لتسوية الغزالي على ما مر به من يحمل المؤدى عنه من الفطرة و المال الذي وجبت فيه وهو في جميع وجوده مستحق به الذي لا يحل أخوه مستحق لتسوية البعالي في رتبته أي بان نسب البه عرقاً بحيث يعد منه ملاواحد

وقراءه فإخلاف في جوابه اه والظاهر ان مراده بذلك ما ذكره والا فوجه يرد على ما ذهبه الفخلاف بل وما بحثه قول الشيخ أبي حامد لا يجوز ان في البلد أن يدفن كائنه هو خارج السور لانه نقل الزكاة اه لكن فيه حرج شديد فيلزم جملته كونه لانه ليس ينافر اذا لم يمسك ولا يفر به أي شكل فتمامه خبر أبي بكر في تركه في شرحه نقل عن الشيخ وابن الصباغ انهما اختلفا والبلد الجبل دون مسافة القصر بمحضه به كافي انما يأمى أي الحال المتصرف فيها المأوى الثاني قد يتبعون عند الحاجة لأهلهم (١٧٣) الذين يتخذون بدون مسافة القصر كافي

وهذه المقالة لأدواتان  
الطعن من مؤيد بادوات  
تفرقت من قول أبي بكر  
مرسلين يدل لهم فقط  
فها تبطل في أي شكل  
ومع ذلك لا يجوز منعه  
أيضا ثم ذكر من الشيخ  
هنا نفيه ما مر من فعل  
كلامه اختلفوا وادعينا  
التسلح ولم يجر نصير  
العصير توضح من أعينهم  
فقد على قرائهم وظنوا  
وجعلنا أي لأن الظاهر  
ان الصغير لعموم المسلمين  
ولا تباد أطعام مستحق  
كل على النسيان من الزكاة  
والنقل ويحكم به ما روت  
الزكاة الكفاية من السور  
والوسعة وقفا لقرائه أو  
مسكين أو أم لم يمس نحو  
لواقف فيعطل نقل أو غيره  
وعلم من أئامه أن يمسك  
المال للمسلمين ان العسرة  
قد ينضمه من فها أي  
لبداهة وقد يوجب بان  
المنة لا يوصف بأنه يمس  
مخصوصا له أمر قد يرى  
لاحيه فاستوت لما بين  
كلها لا يخبره ما كونه  
في دين يلزم المال الخارج  
صه وهو في المتواضع من العسرة يعمل فيضمنه فيشترط على مسقطه جميع زكاة النسيان السابقة بحمل أنه لا يزال فقير هنا  
أيضاً له القبض تبين وتعلق وجوب كل حول مره وقد كان شديداً غير موجودا فقير هنا أيضاً والكلام في المال المقتضى بداد أو بدنية  
لا يضمنه إلا الامام فله نقلها مطلقا لمرات الزكاة كافي به كزكاة واحدة وكذا السائر بل يلزم نقلها لالامام لأنه في تفرقتها  
ومنه قاض فيدخل فيها بل ولها الامام وغيره وان جازة النقل انما من المال فيعمل الاوجه لكن لا ينقل الا في عمله لا يجره كذا في خبر  
قد ذكره الفطر وقد يجوز في المال أيضاً كذا كانه بكل على غير من شأفه مع الكثرة لخارج باحد ما حذرنا من التضييق

(قوله وان جازة النقل أن يأذن للمالك الخ) كذا شرح حر .

وكان حال الحول والمال يباذلا مستحق ما فبقية في أثر بعمل البعثة مستحق والمعتق من أهل الخيام الذين لا تراهم من أهلهم ولو بعض صنف كن سبقتي الأمة فيها يظهر فان فقدوا فلن ياتر بعمل البعثة عند تمام الحول فان فقدوا الوصول لأقرب به نقل بالقرب الي ذلك الاقرب وهكذا ويحفظ حتى ييسر الوصول اليهم كل محتمل ولو قيل ان ذبا الوصول عن قرب كان نقل كذا كان واجب ولو استمرى بلدان في القرب بالبالغى يظهر أنهم (١٧٤) كبلد واحدة فيخري في مستحقهما ماري في مستحق بلدا واحدة والحلل للمنازعة بحجوماته

وهي لنكل كل حلة منها  
 كبلد فيهم النقل الباقية  
 المتأثرة النقل الباقية  
 بدون مسافة القصر من  
 يحصل الوجوب ولو عدم  
 الاضاف في البلد أي بلد  
 الوجوب أفضل منهم شي  
 (وجوب النقل) لها أو  
 القاضل في مثلهم أقرب  
 محل للمال فان حارزه  
 جرم لم يجر كالتل ابتداء  
 وانما يجر نقل دم الحرم  
 مطلقا بل يحفظ وجود  
 مسكته لانه وجب لهم  
 بالنس فهو كن نضاد  
 على اقتراء بل كذا فقدوا  
 يحفظ حتى يوجد والواحدة  
 ليس فيها نص صريح  
 يقتضيهما بل لا بد من  
 النقل فونه على المالك قبل  
 قبض الساعي وبعد في  
 الزافة بيا من هاهنا في ذلك  
 كالحواشي ونحوها في خطر  
 أو احتياج (جبر ان) (أو)  
 عدم (بعضهم) من بلد  
 المال وجد بغيره أو فضل  
 عنه شي بان وجدوا كهم  
 وفضل عن كفاية بعضهم  
 شي أو وجد بعضهم وفضل  
 عن كفاية بعضهم (وجوزوا  
 النقل) مع وجودهم

(وجوب النقل) تلك الصنف ياتر ببلد اليه (والا) يجوز كاهو الاصح (فرد) بالنصب وجوب انصيب المفقود من البعض وان  
 أو الفضل عنه أو عن بعضه (على الباقين) ان نص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل الى غيرهم لان نصيب الاستحقاق فيهم فان لم ينقص نقله فان  
 الصنف ياتر ببلد اليه (ونقل ينقل) الى أثر بعمل الله لنص على استحقاقهم فقدم على رعاية المكان الناشئة من الإستهلاك وريان النص  
 لو لم يعمه كان في معنى الاكتشاف فليس صريحاً في حمل النزاع (فرع) وإذا امتنع المستحقون من أخذ المالك فاقترعوا على تعليمهم هذا  
 الشغل العظيم كسبيل الجباة بناء على أنهم اقترضوا قبل أو لم يوافقوا فلهذا على الساكنين لم يدخل فيهم هو ولا يموله وان نص على ذلك

[illegible]

ويعلم أن من يبعث العامل وقت ربحي بمن استنداد الجواهر والتميز ولا يختلف عالمي الناجد واحدة كثير اختلاف معالمهم أن من تحوله وجد المسحق ولا عذر له بل لا دافعو ولا يجرى والتأخير العجز ولا يقهر) (سبب سببهم الصدوق الثاني) وخيله وجبره وفيلت لا تراع بعينه هو قاضي الباني بوجه ربحي وهو واحد هو لا يتكلمه التشديد مذهبه بكم كل نفس بشي أن

يتلكه من دفعه بغير تحوارث أو ما تقولون فيه مائة باح وهو بمهله وقيل بمجتمعة التائين بشوكي وقيل المهمة لأوجه والمجتمعة لساير  
البدن ويكون ندبا (في موضع) ظاهره (لا يكون غيره) يظهره الأول ويسمى الغنى في الآخرة وبها في الغنى كونه ميسر الغنى أو الغنى وفوقه  
أخر وفوقه الآخر وبها ميسر الخيل وفوقه ميسر الخردون ويسمى البقر والبالغ ونظهران الفصل فوقه الأول وكتبه صدقة أو كاف  
الزكاة هكذا الله هو أولك وأولك لأن الفرض منكم التبرع لا التبرع فلا تظن أنه غنائه في النجاسة وقد مر أن قصد غير الزكاة سابق القرآن  
يخرج به من حرمته المتعينة لمرة (١٧٦) منه بالأظهر وبه بقدمه لا سوى ومن تبعه هنا كتب به أو ما غرق في الجز يترقى ثم بقية

التي في غير ما يكتب  
تعريف في كتابه الزكاة  
أو يترجم القسم لغير آدمي  
في الآية (في الآية) عنه  
كذلك الألف تحريمه وبه  
حرم النبوي وفي صحيح مسلم  
تحريمه (عن فاعله) وهو  
مرسل الله عليه وسلم بحمار  
وفد ونسب في وجهه فقال  
لئن الله الذي وبه وحسنه  
في قال بالكرامة أراد  
كرامة التحريم أو يلفظه  
هذا (واحدة) أم أو سم  
وجمال آدمي ومنه ما يفعل  
فوه بعض الأرفاق بل الوجه  
أن التقيد بالوجه ليس إلا  
لكون الكلام فيه إذا  
لا مربة في سوره بغير الوجه  
أيضا لأن التعذيب بالنار أو  
غيرها لا يجوز إلا أن ورد كما  
في الوسم هنا وكان لضره  
نوقت عليه عطف كالتدوي  
بالنجاسة بل أولي غرام اجاء  
وكذا ضرب وجهه كيان  
في الأثر به ويجرم انصافه  
الاصغر لما كثر في يظهر  
منه بغير العرف أو  
بما يسمع من البهائم يتف  
الأم وقد رجح ما قبله  
ويحتسب الأذى من أقرانه  
الح) أي إذا شردت أو ضلت (قوله من دفعه) ولا يكره أن يملكها من غيره اه مفتي (قوله بغير  
تحوارث) لأجله لا لوجهه لأن الكلام في التملك لا لملك فبذلك بل لأفضل الذي هو متعلق  
الحكم اه صدق (قوله في باح) أي لا مندوب ولا مكروه اه مفتي (قوله وكون ميسر الخ) كقوله  
الآتي وكتب الخ عطف على وسم الغنى والميسر بكسر الميم اسم آل الوسم (قوله وفوقه البقر) تضمنت العت  
الآتي أن يقال وفوقه الخردون وفوقه البقر والبالغ اه سم (قوله وبها الخ) عبارة النهائية  
والأوجه الخ (قوله ودون ميسر البقر والبالغ) ظاهره ما تمهيد لبيان اه عش (قوله بل هو أولك  
وإن) اقتداء بالسورة أقل حروفه أقل ضرر قاله الخاردي وزر وباني وحكي ذلك في المجموع عن  
إن الباع وأثر اه مفتي (قوله وبه يراد الخ) أي عامر ويحتمل بقوله لأن الفرض الخ (قوله أو ما غرق  
بضع الصادق) وهذا أول قوله تعالى وهم صاغرون ثم ما به مفتي (قوله وفيه بغير الخ) الانسب وفيه في  
ثم بقية التي (قوله كافي الزكاة) وصاد الصدقة بجميع الجز مئة وفاة التي غنما وبغير (قوله بل بلغه هذا)  
أي الخيل المذكور (قوله أم أو سم وجملا الذي الخ) عبارة ما في باقي المجموع عهد هذا في غير الذي أما  
الآتي فهو عام واجماعا وقال فيه أيضا يجوز لئلا تدعت الحاجة حاله يقول أهل الخبرة والافلاسوا  
فيه نفسه أو غيره من آدمي وغيره اه (قوله في حرمته) أي في آدمي (قوله كافي الوسم هنا) أي في تم  
الصدقة والتي (قوله غرام الخ) جواب أم أو سم وجملا الخ (قوله واذا ضرب وجهه) أي الذي وإن كان  
تخفاه ولو بقصد المزاح والتعذيب به لأنه كرا لا اجتماعه وأوجه غير فقهنا خلاف في وجهه والوجه  
الضرب اه عش (قوله الاصغار لما كثر) أي يشرط اعتدال الزمن أنشأه عش (قوله وقد يرجع  
أي الضبط بما يسر الخ) لانه أي الضبط بالعرف (قوله وبه يراد الخ) أي بقوله وبها الخ (قوله وقد يقول  
شارح الخ) أثره المفتي عبارة نحو يحرم التهرش بين الهائم ويكره أن يراد الخيل على الخيل قال المصيري (قوله) فحسكه  
اه (قوله نعم أن لم يحتمل الخ) من كلام الشارح المذكور اه رشدي (قوله جنته) أي الفردوس  
(فصل في صدقة التطوع) اه (قوله في صدقة التطوع) الفقرة وقد أطلقوا في النهاية الأقوال لا تفر  
(قوله غالب) أي ولا اقتد تطلق على الواجب كالمكة وفي السجدة وشرحه الشارح ما يفيد الخلاف على النذر  
والفكار وودعا الخ اه عش (قوله حتى يفصل الخ) أي في يوم القيامة اه عش (قوله أنه يصرفها  
في مصحة) وهل علكها حثا أم لا فيمنظر والاقرب الأول ولا يترجم من الحرمة عدم الملك كافي بسع العتب  
لعمامة الخ اه عش (قوله لا يقال تجب الخ) عبارة المفتي وقد تحصى الجسلة كان وجميعه ظاهر أوجه  
ما يسطع فاضلا عن حاجته اه (قوله نعم من لا ياهل لا لتمام) أي وليس له ثم ثوى اه ثم ما به (قوله) يكن  
حربان ذلك أي الوجوب بالمتهم من قوله تجب المضطر اه عش (قوله حسم ينوال رجوع الخ)  
قال وجه عدم اشتراط البلوغ (قوله من دفعه الخ) أخرج غير (قوله وفوقه البقر) قضية البحث الآتي أن  
يقال وفوقه الخردون وفوقه البقر والبالغ وليست في البقر والبالغ أيهما اللطف  
(فصل في صدقة التطوع) اه (قوله نعم من لا ياهل لا لتمام) وليس له ثم ثوى شرح مر (قوله يمكن الخ)

انظر على البقر كثيرا لنها يؤخذ من أن كل التزام ضرر والاحتياط عادة كذلك وبه بدالة ما في قول شارح  
يلحق التزامه الخيل على الجير بعكس في الكراهية ثم إن لم يحتمل إلا أن الفرض لا بد كبرجته انتهت الحرمة (فصل) في صدقة التطوع  
وهي المرادة عنسدا لاطلاق غالب (صدقة التطوع) عنة) مذكورة للأقارب والأحاديث الكثيرة الشهيرة فيها من الخير الصحيح كل امرئ في ظل  
صدقة حق يفصل بين الناس وقد عزم كل علم وكذا أن ظن فيما يظهر من الآثار خذاه يصرفه في مصحة لا يقال تجب للمضطر لصر مجهم  
بأنه لا يجب البذلة إلا بئنه ولولا التمسك لاشي مع نعم لا يتأهل إلا لتمام يكن حربان ذلك في مصحح ينوال رجوع

يقضي



يقتضى انه اذا فاداه وعليه فظهر انه يرجع البدل من مثل أو قيمته انه يجب الاستهادان أمكن وحسنه  
لا يزال انه يجب عليه التصديق بل هو مخير بين ما ذكره قوله يمكن الخ يحمل تأمل ولعل هذا هو الذي  
أشأله الفاضل المحقق بقوله وفيه نظر فريقي اه وقد يجاب من قبل الشرح بأنه واجب عليه الدفع  
الرجوع أو يجب واحد فردى الواجب الغير وصفا له واجب ولعل هذا ملحق من غير بانها يجب في الجاه  
بل قد يقال بخلافه في المضطر وان تأمل لا تزال فانه لا يتعين عليه الدفع بالعوض فيما يظهر من دعوى  
ورشدي (قوله وسأني في السير الخ) ارجع الفرق بين هذا وما ذكره في المضطر وقد يصور ما ذكره في المضطر  
الحاج بما اذا كان الباذل من غير الميسر أو كان المضطر غنيا فاقدم ما تناوله ووجد مع غيره فلا يلزم دفعه  
بما اذا فلا أشكال سم على ج اه عش (قول المتن لفي) أي عا لأكسب ولين ذوى القربى اه  
منهيج زاد الغنى والمراد بالثني هو الذي يحرم عليه الزكاة اه وعبارة البعير قوله عا لأكسب العير  
الغالب هو والمراد به لثني أو المراد جعله اه أخذها اه وسأني عن عش الاقتصاد على الأول (قوله  
ويكره) الى قوله واستثنى في الغنى الاقرب وظهر الى أخذها قوله أو يسأل (قوله) أي لفي ويستحب  
له التزهد بما يحل ومعنى شرح منهج (قوله ميسر) ثناء لفي الفقير والمسكين (قوله أخذها) أي بان لم  
تعرض لها بما يتوهم (قوله أخذها) نائب خا لكره (قوله ان لم يظهر الخ) ارجع المعطوف عليه فقفا  
فكان الأولى قلب المعطوف كما فعل النهاية في الغنى (قوله والاحرم الخ) ومع حرمه القبول حيث ذكره المذكور  
التي كانت في شغلنا الشئ بالمرى سم على ج وقوله عا لأكسب الخ أي قبله يسأل ما لو أظهر الفاقة فظننا دفع  
متصفا فمخبر عا لأكسب لانه قبض من غير رضا من صاحب اذ لم يسمح له الاعلى من الفاقة اه عش (قوله  
واستثنى الخ) أي الفرار وكان الأولى تأخير عن قوله وفيما مضى الخ اذ هو انما استثناه اه رشدي (قوله  
مالا ذكره مستغرق الوقت) أي بحيث كان اشتغاله بالعلم يمنع من اكتساب ومحتاجا كان الزمان الذي لا بد  
على أوقات الاشتغال لا يتاح له فمالا اكتساب فاداه فكل علم اه عش (قوله سأل الغنى حرام) أي ومع  
ذلك عا لأكسب اه عش أي أن علم المعطى غناه كالمسكين (قوله ما يقصموا الخ) فظهر ان المسكين  
كذلك هنا في جوع ما بان أو من تعرضه وعليه فوسل بتقدير يوم ولا كسائر الزمان الظاهر ان  
سدحمر أقول بل الظاهر اعتبار إعادة البلد في عدة جولة البيوت ثم أو ثباته مال اليه في ميسر (قوله وأنة  
الخ) قال في القوت عن الاحياء وكفى كونه غرقية اه سم وظاهر وان لم تلقهم وينبغي خلافه اه عش  
(قوله وما زع الا فرعى الخ) معتمد اه عش (قوله انما هو لغرض) فانه في التعليل بما ذكره أنه لا يحرم

فيه منفردة في قتاله (قوله وسأني في السير الخ) ارجع الفرق بين هذا وما ذكره في المضطر وقد يصور ما ذكره في المضطر  
في المضطر المحتاج بما اذا كان الباذل من غير الميسر أو كان المضطر غنيا فاقدم ما تناوله ووجد مع غيره فلا يلزم دفعه  
بما اذا فلا أشكال سم على ج اه عش (قوله المتن لفي) أي عا لأكسب ولين ذوى القربى اه  
منهيج زاد الغنى والمراد بالثني هو الذي يحرم عليه الزكاة اه وعبارة البعير قوله عا لأكسب العير  
الغالب هو والمراد به لثني أو المراد جعله اه أخذها اه وسأني عن عش الاقتصاد على الأول (قوله  
ويكره) الى قوله واستثنى في الغنى الاقرب وظهر الى أخذها قوله أو يسأل (قوله) أي لفي ويستحب  
له التزهد بما يحل ومعنى شرح منهج (قوله ميسر) ثناء لفي الفقير والمسكين (قوله أخذها) أي بان لم  
تعرض لها بما يتوهم (قوله أخذها) نائب خا لكره (قوله ان لم يظهر الخ) ارجع المعطوف عليه فقفا  
فكان الأولى قلب المعطوف كما فعل النهاية في الغنى (قوله والاحرم الخ) ومع حرمه القبول حيث ذكره المذكور  
التي كانت في شغلنا الشئ بالمرى سم على ج وقوله عا لأكسب الخ أي قبله يسأل ما لو أظهر الفاقة فظننا دفع  
متصفا فمخبر عا لأكسب لانه قبض من غير رضا من صاحب اذ لم يسمح له الاعلى من الفاقة اه عش (قوله  
واستثنى الخ) أي الفرار وكان الأولى تأخير عن قوله وفيما مضى الخ اذ هو انما استثناه اه رشدي (قوله  
مالا ذكره مستغرق الوقت) أي بحيث كان اشتغاله بالعلم يمنع من اكتساب ومحتاجا كان الزمان الذي لا بد  
على أوقات الاشتغال لا يتاح له فمالا اكتساب فاداه فكل علم اه عش (قوله سأل الغنى حرام) أي ومع  
ذلك عا لأكسب اه عش أي أن علم المعطى غناه كالمسكين (قوله ما يقصموا الخ) فظهر ان المسكين  
كذلك هنا في جوع ما بان أو من تعرضه وعليه فوسل بتقدير يوم ولا كسائر الزمان الظاهر ان  
سدحمر أقول بل الظاهر اعتبار إعادة البلد في عدة جولة البيوت ثم أو ثباته مال اليه في ميسر (قوله وأنة  
الخ) قال في القوت عن الاحياء وكفى كونه غرقية اه سم وظاهر وان لم تلقهم وينبغي خلافه اه عش  
(قوله وما زع الا فرعى الخ) معتمد اه عش (قوله انما هو لغرض) فانه في التعليل بما ذكره أنه لا يحرم

بعدم الحرمة وظاهره أن  
سؤال ما عتد سؤاله بين  
الاسماء فهو نحوهم مما لا  
يشك في فرضا بأنه وان علم  
غنى أخيه فقلتم سؤاله  
لا حرمه في الاعتداء المسألة  
به من أعطي الوصف ينظر  
به كقصر أو صلاح أو نسب  
بأن قوتها القران انه انما  
أعطي بهذا المقصد أو  
صرح به المعنى بذلك وهو  
بأننا بخلافه حرم عليه  
الاعتداء مطلقا ومنه ما لم  
كن به وصفا منا أو ناطع  
عليه المعنى لم يعطه مجرى  
ذلك في الهدية به أيضا على  
الاجرة ومنها ما شرع  
التبرع فيها يظهر كونه  
ووصية ووقف ونحو  
ويحتمل الأخرى سبب التبرع  
للقدر من قبول صدقة  
التبرع الان حصل  
للمعنى نحو ما إذا وقطع  
رحم وقد عارضه ما لم  
يصبح ما لا ينكر من هذا  
المال أو تشريفه مستحرف  
ولاسا نفي هذه الآن بجهاب  
بجعل البحث على ما إذا كان  
في الأخذ نحو مثل في الحل  
أو حبسك المراء أو أدناه  
في التناول وفي شرح مسلم  
وغيره متى أذل نفسه أو  
أخ في السؤال أو أذى  
السؤال حرم اتفاقا أي وإن  
كان محتاجا كما فسق به ابن  
الصلاح وفي الإجماع  
أنه من جوز له المسئلة  
علما بأن بعض المعطى  
الحياة من أو من الحاضر من  
ولولا ما أعطاه فهو حرام اجتماعا ولا يزعمه

عليه سؤال المنع عرفه لعدم تفرقه اه عيش عبادة السيد عمر يؤخذ منه عدم حرمة السؤال إذا علم  
السائل أن المعطى يعلم غناه ومع ذلك رضى بالبدل له ويؤيد ما يأتي في قوله وظاهره اه أقول ويبنى  
تقديمه بما صد كره الشارح عن شرح مسلم **(قوله رضى)** أى على الأخرى **(قوله لا حرمه)** خبران  
سؤال الخ **(قوله ومن أعطى)** التي قوله مطلقا في الغنى **(قوله كقصر الخ)** أو علم أو تقليد علم **(قوله حرم عليه)**  
الاعتداء بنى الآن، ونه مضطر القصر على ما تدفع به الضرر وهو يعمل بخلافه لا يبين الدفع له  
مجانا فينبى أن يقول للمالك لست بهذه الصفة التي تظنني بها ولكني مضطر فأما إن دفع في من هذا ما يدفع  
مروفي مجانا أو ما بالبدل فان علم الله لا يوافق لم يعد حيث كان يأخذ مقدار الضرر ومن غير اشعاره ونعم  
له البذل أو قدر عليه اه سيد عمر عيش هل علك في هذه الحالة على قياس ما يأتي عن قنوى شيئا  
الشهاب الزلي أو لا ويرى به هنا انما أعطى لأجل ذلك الوصف والثاني أو جعله من وجد نقل بخلافه وعلمه  
فول يدل الوقت والندرة في نظر شيوخنا بقوله لا في وجبت حرم الاعتداء علك ما أخذ دفعه من الفرق ولكن  
في بطلان نحو الوقت نظر والظاهر خلافه سم على ع والآخر بعدم مجته اه عيش **(قوله مطلقا)**  
وان كان محتاجا **(قوله لو كان به وصف باطنا)** أى ككونه شافعا **(قوله ومنها ما شرعوا بالتبرع)** أى  
الأخذ به اهرشدي قال سم وقضية ذلك عدم اعتقاد الوقت والندرة اه وقد مر عن عيش الله الأقرب **(قوله)**  
ندب التزلف **(قوله)** منيع القوت مرر في ان هذا في الغنى اه سم وتقدم عن الحل في المعنى وشرح المساج  
ما وافق القوت **(قوله من هذا المال)** أى جنس المال الحل **(قوله غير مستحرف)** أى غير عرض **(قوله)**  
اه عيش **(قوله يحمل البحث)** أى ندب التزلف اه عيش **(قوله من أذل نفسه)** وسبب أن جعل ما عتد من  
سؤال اليهود والنصارى ومع ذلك علك ما أخذ من حيث لم يعط على طر من صفة لست به اه عيش **(قوله أو أذل)**  
في السؤال **(قوله ظاهره وان لم يؤخذ السؤال سم على ع اه عيش)** **(قوله حرم اتفاقا)** أي على السؤال على وجهين هذه  
الوجه كما يصرح به كلام غيره اه رشدي **(قوله حرم اتفاقا)** ومع ذلك علك ما أخذ اه عيش **(قوله وان)**  
كان محتاجا أى الآن يضطر كاهو ظاهر سم على ع اه عيش ومر عن السيد عمر ما وافق سم زيادة احتمال  
آخره الاظهر **(قوله أو من الحاضر من)** بنى أو من يحمل وصول الخبر اليه **(قوله وحبس حرم الاعتداء)**  
علك الخ قضيته انه لو أعطى غنا فانه يفر أو لو علم غناه لم يعطه علك ما أعطاه فاحرم من ذنوب شيئا انه  
حبس حرم السؤال الملك الأخذ ما أخذ بنى حله على غير ذلك وان ظهر الغفلة علك الآن يكون التصديق  
لوعلمه لم يعط اه سم وهو يشيد كما يصرح به الشارح ان كل من أخذ من النافع في صدقة أو لاها ما دفع  
له ولم تكن فيه لم علك ما أخذ من حرم عليه قوله وانه إذا أظهر صدقة تمكن فيه كالفقر أو سال على وجه أذل  
به نفس حرم عليه الأخذ ولكن علك ما أخذ إذا كان بحيث لو علم المانع بحاله لم يتعثر من الدفع اليه اه عيش  
عبارة السيد عمر قوله وحبس حرم الاعتداء أى وجبت حرم السؤال الملك الأخذ ما أخذ بخلافه في المعاف  
الوقت كما أتى به شيئا الشهاب الزلي اه اه سم وقد يقال حيث حرم السؤال الحزن الأخذ كان سال وهو  
**(قوله وان لم يعلم غنى أخيه)** الى جموع على غنى أخيه وهو كذلك في النسخ المحصية **(فرع)** أو أذل نفسه  
أعوار وقتين غناه نفسا البراءة أو بشر طالعا وقتين غناه طالت مر **(قوله حرم عليه الاعتداء مطلقا)**  
هل علك في هذه الحالة على قياس ما يأتي عن قنوى شيئا مر أو لا ويرى به هنا انما أعطى لأجل ذلك  
الوصف فيه نظر والثاني أو جعله من وجد نقل بخلافه وعلمه في بطلان الوقت والندرة في نظر شيوخنا بقوله  
الا في وجبت حرم الاعتداء علك ما أخذ الخ فتعين الفرق ولكن في بطلان ذلك عدم اعتقاد الوقت والندرة  
**(قوله ويحتمل الأخرى ندب التزلف لفقير الخ)** منيع القوت مرر في ان هذا في الغنى **(قوله أو أذل في)**  
السؤال **(قوله ظاهره وان لم يؤخذ السؤال)** **(قوله أى وان كان محتاجا)** أى الآن يضطر كاهو ظاهر **(قوله وفى)**  
الإجماع الخ كذا في شرح مر **(قوله وحبس حرم الاعتداء علك ما أخذ)** وحبس حرم السؤال الملك الأخذ  
ما أخذ بخلافه في المسئلة في الوقت كما أتى به شيئا الشهاب مر **(قوله وحبس حرم الاعتداء الخ)** وحبس

وهذا الخلق إلى حزمة السؤال بالله تعالى أن أدى إلى تغير وإيمان إن ربه وإلى أن ود السائل صغيرة مما ينهز والافكير: اهـ ويجعل الأزل على ما أذا أدى ذلك السؤال إلى ما لا يحتمل عاثر الثاني على نحو مظهر مع العلم بحله والاعموم (١٧٩) ما قاله غير مبسوذاً لطفه الله بكرة

سؤال الخلق وجه الله

ابن داود لاسئل وجه الله

الاجنة وقتين ان السؤال

بانه من غير ذكر الوجه

لا كرهه في قوله لا

الوجه بمعنى الذات فتساوبا

الان يقال ان ذكر الوجه

فمن الغفام انما صاحب

ان لاسئل به الالجنة

خلافه اذا حذف ويظهر

ان سؤال الخلق وجه الله

ما يرد في الجنة كعلمه غير

لا يكره وان سؤال الله وجهه

ما يتعلق بالله بكرة كقول

عليه الحديث وقد سئل

الكلام على ذلك في شرح

المسألة (وكيف) ولو حيا

غير المعصوم في كل كبد

رغبة آخر وجهه بل كل

طيلة التي المراد به ان

الاولى ترى الاقدام باق

منع اعطاه من أخففة

الطوع (ودفعها سرا)

أفضل منه جهرا الآية

تبدوا الصدقات ولا تخفها

بما لا تعلم شيئا ما نفقت

عن كفاية من المبالغة في

انتهاج من السبعة الذين

نظفهم الله في ظله يوم لا ظل

الاظلة وا حديث سنده

حسن مسانئ المعروف

في موع السوء وصدقة

السر تطفئ غضب الرب

وصلة الرحم تزيد العمر

واذاؤها لا يفتدي به غيره

لا فرض يخرج من بل قال

ان عبد السلام انه قصد صالح أفضل وسبقه الى الغزال بشره ان لا تأتي الا

قال الما ودي الالمال الباطن أي أن خشى مخذروا الا فهو ضعيف (و) دفعها (أو رمضان) لا يجاء عشر الا

الصدقة أفضل قال في رمضان فغير الا فقره ان كسب فيمويه عشر الا فغير انما يظهر

ففي علم المسألة وأعطاه سلطان المالك وحيث حرم الانحذول لم يحرم السؤال كان سأل فقير فاعطاه  
المالك لغير انما فبالعلم مثلاله على عدمه من المالك فتأمله وانصت ثم تأملت ان في عبارة الشارح اشعارا  
بذلك فان منطوق قوله وحيث حرم الانحذول عاذا في السؤال أوجع ومعه ومن المالك حيث لم يحرم  
الانحذول في محل السؤال وحيث لم يمتل ولا يجرر اهـ (قوله وذهب الخ) في فتاوى السوطي في  
كتاب الزكاة السؤال في المحسب مكره وكرهه تنزهه واعطاء السائل في غير ما يكرهه فضلا عن أن  
يكون حولها هذا هو المتقول الذي دل عليه الاحاديث ثم أطلق في بيان ذلك سم بجلى ج وقوله السؤال الذي  
المسعد ومثله التعرض فيه ومنه ما جرح به العاد من القرائن في المساجد في أوقات الصلاة فيصدق عليهم وقوله  
ذلك انضمام لو كان السائل في المسجد يسأل لغيره فكرهه ذلك هذا كما حيث لم تدع له مضر وقوله لا تنفقت  
الكره اهـ عش أي وحيث لم يكن السؤال على النحو الذي مر من شرح مسلم ولم يكن السائل غنيا ولو  
بالكسب والا فغير الاول (قوله ان أدى الى تغير الخ) مفهوما انه حيث أن من يدوم على التضرع لا يجرمونه  
نقل بالنظر للعلم الا في كل كلامه متدر اهـ سديع (قوله وإيمان ان ربه) أي لم يظن ان يعطيه شيئا  
اهـ كرهى لعل المراد انما يقل بانه (قوله ويجعل الأزل) أي قوله إلى حزمة السؤال الخ (قوله والثاني) أي  
قوله وان ارد السائل الخ اهـ عش (قوله على نحو مظهر) لا يضمن ملاحظة ليدل وينال الرجوع اخذا  
عما مره انه لا يجب اعطائه وانما ذكره اهـ سديع (قوله على نحو مظهر) اهـ لصوره انه غلب على  
ظنه ان غيره يعطيه والافتي في ان رده كبيرة اهـ عش (قوله وقد أطلق الخ) حال من قاله غير بصرف قوة  
التعليل للفرية لكن بالنسبة إلى عموم الاول (قوله لان يقال الخ) وحيث حد ذاته غير ان القلب في الاول  
أمل اذ هو الا لا يتعظم شأنه تعالى بان لا يعمل عرضة لطلب امره ديني وذكر الوجه في الحديث انما لا  
سديع (قوله ولو حيا) وبه صرح في البيان عن الصبري لكن الوجه انما لا يفرى ان عمل  
استجاب به حقه في عهد أوفى وأقر به أو يرجى اسلامه أو كان ما يدنيها سار ونحوه فان كان حيا باليس  
في بعض معاد كذا فلا نهاية ومعنى قال عش قوله احصاه في حقه في ان هذا ظاهر ويعلم منه ان المراد من  
حلها في الغنى والكفر الاستجاب اهـ (قوله غير المعصين) الخ قول المتن ولترسب في النهاية الا قوله وفي  
حديث سنده في اوابا وها قوله في قال الى المالكة وكذا في المعنى الا قوله كافي للجمع على المنز (قوله وان  
تخففها الخ) عطف على الآية (قوله كافي الخ) تفسير لقوله بحيث لا تعلم الجزاء له ومن السبعة من اهـ  
وشدى (قوله صنائع المعروف) أي اعطاء الاحسان تقمصار السوء أي في وقوع البلاء اهـ كرهى  
(قوله لا لغرض) عبارة النهاية والمعنى من غير راي ولا سمعة اهـ (قوله لا المال الخ) أي كانه فيمن  
انتهاجها كثر اهـ سم (قوله قال في رمضان) كذا في أصله وفي المعنى صدقة في رمضان فغير وقوله وبه  
الخ عبارة المعنى وتا كذا في الايام الغاضة كعشر ذي الحجة وأيام العدا انتهت اهـ بصري (قوله وبه)

أعطاه على ظن صدقة وهو في الباطن بخلافه ولو علم به لم يعطه ذلك الا اخذنا اخذه كهيئة في الوقت  
كما قاله بعض المتأخرين وهو ظاهر هكذا في شرح هر وقضته له لو أعطى غنا لظنه فقير ولو علم غناه لم يعطه  
لغير علمه فامر من ذوى شئنا انهم يحرم السؤال الملك الا اخذنا اخذه ينبغي حله على غيره ذلك  
وان لم يظهر التافه على الا ان يكون المصدق على الحال لم يعطه (قوله وذهب الخ) إلى حزمة السؤال بالله  
تعالى ان أدى الخ في ذوى السوطي في كتاب الزكاة السؤال في المحسب مكره وكرهه تنزهه واعطاء  
السائل فيه قربه بتأبطه وليس محسب ومفضلا عن أن يكون حولها هذا هو المتقول الذي دل عليه  
الاحاديث ثم أطلق في بيان ذلك (قوله ان المال الباطن أي ان الخ) عبارة الكثر ومن اظهره كذا المال

ان عبد السلام انه قصد صالح أفضل وسبقه الى الغزال بشره ان لا تأتي الا اخذنا بالظهر امان كذا ما ظهرها أفضل اجاعا كافي للجمع  
قال الما ودي الالمال الباطن أي أن خشى مخذروا الا فهو ضعيف (و) دفعها (أو رمضان) لا يجاء عشر الا حوا أفضل لغير أن داود أي  
الصدقة أفضل قال في رمضان فغير الا فقره ان كسب فيمويه عشر الا فغير انما يظهر

وفي الاماكن الشريفة ككنزكم المدينه عند الامام كغزو ووجوه مرض ومغزو وكسوف واستسقاء افضل وليس المراد بالانسان من اراد صدقة بسنة تاخيرها حتى يصاد كثر بل الاعتناء به عند وجود ذلك بالانسان من اهل بيته اعظم اجزا كثر فائدة (و) دفعها (القرية) تلفزه نفقة اولادها بغير خلاف من الحرام ثم الزوج اوال زوجته ثم غير الحرم والحرم من جهة الابوين من جهة الامام سواء ثم حرم الرضا ثم المصاهرة ثم المولى من اهل ثمن اسفل افضل (١٨٠) ويجري ذلك في نحو اكله اذا كانوا بصفتا الاستغناء والهدوم والاقارب باولى لطيفه

والقى به العدوم وغيرهم  
(و) دفعها بعد القرية  
الى (جارا افضل) منه لغيره  
فعدل ان القرية بالبعد  
الجار في البلد افضل من  
الجار الاجنبي ولو غيرها  
الجار ولو لم ينفع على منع  
نقل الزكاة واهل الخير  
والمجانسون اولى من غيرهم  
مطلقا (فرع) قال في  
المجموع عن الشيخ ابى  
سائد وآثره بكر الاخذ  
من يسد مساليل وحرم  
كالسلطان الجائر وتختلف  
الصكره بقية الشبهة  
وكثرتها ولا يحرم لان  
تمنع الانهضام من الحرام  
الذى يمكن معرفة صاحبها  
اى ليهذه لينا الابد لها  
حرفي الغصب ان من ملك  
بانحاط يحبس عيسى  
التصرف بمعنى يعطى  
البذل وقول الغزالي يحرم  
الاخذ من اكثر ما له حرام  
وكذا معاملة شاذ انفرده  
اى على انه ليقب بطريق  
على المذهب بفعل الخورع  
استناب بما له من اكثر  
ما له وباقوا انما يحرم  
وان غلب على الثلث انه ربا  
لان الاصل بالاعتنى بالاول  
البد ولم يثبت لانه اصل

أخبر مضان (قوله في الاماكن الخ) افضل عطفت على قوله في رمضان افضل (قوله كغزو ووج الخ) اى له  
اولا صسته كثر به اوصدقه اه عيش (قوله واستسقاء) بظن ان عروضا انعطت كذلك وان لم  
يستبقه وظهر ايضا ان حدوثه في احوال الطاعون كذلك وقد عدى دخول جميع ما ذكر في الامام المصمم  
والاخير من في المرض بعد تمجبه اه سدد (قوله وليس المراد الخ) بل المسارعة الى الصدقة افضل بلا  
شك اه معنى (قوله ان من اراد صدقة) اى في وجب او شعبان مثلا (قوله بل الاعتناء) اى بل المراد الاعتناء  
الخ عبارة المفنى وانما المراد ان التصديق في رمضان وغيره من الاوقات الشريفة اعظم احوال ما يقع في غيرها  
اه (قوله يلزم نفقة) الخ قوله ويجري في المفنى الى قول المتن من عليه انها به الاقوية اى ليهذه الى وقال  
الغزالي (قوله ثم غير الحرم) كالأول والم والاحل (قوله والعدوم والاقارب باولى) فمن غيرهم بقية الاقارب  
وينبغي ان يحصل ذلك اذ لم ينظر ان انصافه يجعله على زيادة الضرر اقله انما اعظم خوفه انه اه عيش  
(قوله لطيف) وليتألف قلبه لى انفس من بجانبه الى ما كسر النفس اه قاله السديد بعد ان ذكره لها  
عن لغز الجواد انه وعيا وشرع المنهج ولغز قرب كز وجتو صدق اه وقضيتان دعهما للصدق  
اولى منه فهل عكن الجمع بينهما اقتضا صنع الخفة بحمله على عدول بغيره انما اختلف وغيره فليست  
وليجر اه وقوله بحمله على ما في شرح المنهج اقول الاولى حله على تقديم الصدق على من لا عداوة له ولا  
مداقة (قوله ودفعها بعد القرية) اى يوم من معناه من محارم الرضا والمصاهرة الخ اه عيش (قوله الى  
جار) اى أقرب باقر اه معنى (قوله منه لغيره) الى القرع على المفنى ثم قاله بوسن ان تكون الصدقة فيما  
يجب وان دفعها بشا وشطوط نفس لى من نكبر الاحوج والقلب ذكره الصدقة بالرى وان لم  
يجد غيره فلا كرهوا بمجانبة شيئا ولا ينافى من التصديق بالليل قال في الخيرة كبره عندنا يقول بعض  
مع غيرنا لا يعرف بغيره استحب لبايعه ان لا يعرفه بل يصدقه في شيء عريه واسن اصدقه بالماء لغير اى  
الصدقة افضل قال المله اى فى الاماكن المحتاج اليها اكثر من غير وكره للانسان ان يملك صدقة او  
زكاته او كثرته او نحوها من الذى اخذها لغيره لانه يصدقه كالكسب بعد دفعه ولا يقدس من  
فصايل ولا يكره ان يملكها من غير ملكه ولا يارب من ملكه اه (قوله واهل الخير) اى حيث كانوا  
فقره اه عيش (قوله مطلقا) اى لو كانوا من الاجانب وهل يقال لو في غير بلد (قوله الذى يمكن معرفة  
صاحبها الخ) بما اذا اضطر هذا الامكان اه سدد وقد يقال بعدم الياس منها (قوله والاخ) اى وان لم يكن  
وده بسنة (قوله لى امر الخ) تقليل لقوله والاخذه (قوله ان من ملك بالخطا الخ) انظر هذا مع ان الاستثناء  
الذكر اعم مما معصطط اه سم وقد يقال المراد اخذها لى امر الخ (قوله لى انفسه) اى من اكثر له حرم  
(قوله قال غيره) اى غير الغزالي (قوله ويجوز الانحطاط الخ) قد يقال لا يجب والحال هذه اه سدد عبارة سم  
عن الزكشى واختا بعض المتأخرين وجوب الانحطاط عرض على الصدقة ولو غنيانم ان كان حلالا لاتبعة  
فيه تجوز والارادة في مورد ان عرف من معصطط الاقرب كلال الضام اه (قوله انه) الى قول المتن وفى استنباطى  
النهاية الاقرب خلافا لكثيرين الى قبل قوله ثم رأيت اى لو يرد وقوله كان رضاه الى المتن (قوله والاوى) اولى  
الظاهر وانما رضاه كانا الى الباطن اه (قوله قال في المجموع الخ) كذا شرح مدر (قوله ان ملكا بالخطا)  
انظر هذا مع ان الاستثناء المذكور اعم مما معصطط (قوله قال غيره) ويجوز الانحطاط الخ كذا مدر (قوله

ان  
آخر عبارته فاستحب ولم يبال بقلية الثمن اه قال غيره ويجوز الانحطاط من الحرام بقصد رده على ملكه الا ان كان  
مقتضا اوجبا كما وانما هذا من المصريح انه انما يخذله لقرع على ملكه لا يسر اعتقاد الناس في صدقة دينه فيردون فتيانه وسكهم وشهادته  
(ومن عليه دين) اى اولادى (اوله من تلفه نفقة بسبب) اه (ان لا تصدق حتى يؤدى ما عا له) تقدم الادب وعرضه امله كل وقت وغيره  
لا بخصبه ان يصدق بالاولى واولى لان اهمية الدين ان تم تقضى الحرم على هذا القول فلا أقل من ان تقضى طلب عدم الصدقة

قال الأذري وهذا ليس على الخلافه الا يقول احد فنيها اظن ان من غلب صدق أو غير ذاك تصدق بشعور غف محايه طبع بالوحي لم يدفعه طبعه  
الذين انما لا يستحب التسليم به وانما المراد ان المسألة عباره ثالثة أو أولى أو أقدم من التعلق على الجمله (قال الاصمغوري رحمه الله) ومنها فنيها  
يظهر ان احد من مؤسسيه رآه بینه (يعني حاج اليه) لا كما رآه اذان الرفعة (١٨١) وياضي من مراد به يومه بالهمز (لنطقه)

[illegible]

بما فضل عن لجنة (السائقين حاجتهم من توبتهم وليلتهم وكسوتهم ووفاء دينهم أوجه) أحد هاتين مطلقاً فانه لا يسر مطلقاً  
فانما هو (أصحها) انه (ان لم يسق عليه ١٨٢) الصواب (تجب) ان الصديق رضي الله عنه كرم وجهه تصدق بجميع ما له وقبلة منه التي

صلى الله عليه وسلم رحمه  
الترمذي (والله بانفق  
عليه الصبر (فلا) يستحب  
له بل يكره) فليس الصبر خير  
الصدقة كما قال عن ظهر  
نفس أي غنى النفس وهو  
صبره على الفقر وهذا  
التفصيل جوارب الأحداث  
المختلفة الظواهر كهذا  
الحديث مع خبر أبي  
بكر إنما التصديق بعض  
الفاضل عن ذلك فمن  
اتفاقاً نعم القلوب لكل  
كل كل أخرج بالصدقة  
الضائقة فلا يشترط فعلها  
عن توبته من ذكر على ما في  
المجموع خلافاً لقوي  
في وجوبها وتبين ذلك  
على ما ذكرنا في تبارها إلى  
الحاق أدنى ضرر بمو  
الغنى لأرضاه على أنه خافه  
في شرح مسلم (فرع) \*  
في الجواهر يكره مسأله  
الفضل وغير المحتاج إليه  
كثيرون عليه السبق  
ويعتبر من المراد بالباقي  
ما زاد على كفايته سنة أو ثلثاً  
من تولها أيضاً إذا كان  
بالناس ضرر أو لم يبيع  
ما فضل عن توبته وقوت  
عنه سنة فإن أبي أحمد  
الحاكم هو يؤيده قول  
الروضة عن الإمام يلزم  
الموسر المستعجل لأدلى  
كفاية من قبل بعضهم أي  
في حال الضرورة لاسطقاً

في باب الصلاة كالمصرح فيه فليس أجمع اه (قول المنع) أي بكل المخرج اه (قوله السابقة) أي قوله  
شرح في المتن والى قوله قال بعضهم في النهاية (قوله ومو) كذا شرح حر انظر مع الاقتصاد على قول  
المنع ان لم يسق عليه الصبر وبما اعتبار هذا التصديق بمو أيضاً اه سم (قوله يومهم الخ) أي لا ما يكفيه في  
الحال فقط ولا ما يكفيه سنته اه (قوله وك) وقصصهم لم تعرض للمسكن والظاهر أنه لا بد من  
اعتباره وعمل به في غير سنته غالباً أو ينظر العرف في تلك البلد ويحكم وليراجع اه سيد غير أقول  
والأقرب الثاني كما مر (قوله مطلقاً) أي شق عليه الصبر أم لا (قوله وقبلة منه) أي لم يشكر عليه اه عرض  
(قوله بل يكره) قال في شرح الروض والوجه لكرهه على كراهة التصبر وهو مراد بالوئال الخ  
انتهى اه سم (قوله مع خبر أبي بكر) فبيان الكلام في التصديق بالفاضل عما يحتلحه لا يصحح المال  
وأوجب بان التفصيل في قوله وهذا التفصيل الخ شامل لما قبله من قوله والى قلت الأصح الخ اه  
يجوز (قوله مخرج بالصدقة الخ) عبارة للمتن في شرحه لا يصح تقرر بمصداق الخ والضائفة كالصدقة كما قاله  
المنفرد في شرح مسلم اه (قوله خافه في شرح مسلم) أي لعل الضائفة كالصدقة وهو المعنى انتهى شيئاً  
الزبادي اه عرض عبارة من اخذ مائة أي شرح مسلم حر اه (قوله في الجواهر الخ) وبن التصديق  
عقب كل معصية كما قاله الجرجاني ومنه التصديق بشار أو ضعفه بوط الخاضع وبن لمن ليس فواجباً  
التصدق بالقدوم وهل يقول ان كان المحتاج أفضل من قبول صدقة التطوع أو لا وجهان وبج الأول جماعة  
منهم ابن القري والثاني آخرون ولم يرجع إلى الروض واحد منهما من أهله أو لا وجهان وبج الأول جماعة  
بالأخص فان عرض به شبهة في استحقاقه بل أخذ في كونه ان لم يطع به أي استحقاقه فان كان التصديق ان لم  
يأخذ هذه منه لا تصدق فلما أخذها كان خارجاً ان كان لا يضمنه ان كان لا يضمنه ان كان لا يضمنه بل إذا كان  
على أهل التقير وأخذها أشد كسر النفس انتهى أي فهو حيث ذاقه أهله نهية زاد المتن وهذا الظاهر  
وأخذ الصدقة في الملاوتر كمن أخذها من أفضل ما في ذلك من كسر النفس وبن الرافعي الخبر ان لا يجلي وما  
من الأيام من الصدقة يقي وأن قل وبن التميمي عند الدعوى إلى التصديق بالو لا يطعم التصديق في الدعاء من  
التصدق على ملائمة نقص أجر الصدقة فان دعاه استجاب له وعليه ما لم يسمع صدقته وليس التصديق بالثوب  
القديم من التصديق بالذي يمل بما يحب وهذا كالحرجه العاد من التصديق بالفلوس دون الذهب والفضة  
اه (قوله مسأله الفضل الخ) المراد بالفضل ان كل ما زاد على يوم وليلة فلا اجتماع كراهته لكرهه ما زاد  
على سنة اه سم عبارة عرض انظر ما المراد بالفاضل الذي يكره مسأله والمراد بالفاضل الذي يستحب  
التصدق به انصرو يكره ان لم يصبر ولعله ما ذكره الشارع بقوله وبحسب غيره الخ الا أنه يلزم عليه ان الفاضل  
هو غير المحتاج إليه فلا حاجة للجميع بينهما في قول الجواهر وغير المحتاج إليه لانه عين الفضل اه وقد يقال  
ان الجمع للتفسير وبيان المراد بالفضل (قوله ان المراد بالباقي) وهو غير المحتاج اليه اه عرض (قوله من  
قولها) أي الجواهر (قوله من توبته وقوت عهله سنة) أي لم يشكر عليه والواجب عليه بيع ما زاد على  
الحاجة لتأخر اه عرض (قوله صامراً نقاً) أي بقوله يومهم وليلتهم الخ

\*(كتاب النكاح)\*

(قوله) وهو ناسد كما يعلم مما جاء ذكره وأما في السير ولا يبقى اعتبار السنة هنا مراً فتلان الكراهة كما ينبغي احتياط لها  
أكثر من النكاح كماله \*(كتاب النكاح)\*

فصل بلغ اسماء الغويين الثناو اربعين وهو لغة الصم والاطعوش عاقد شتم ابا الحنظلة والفتا لاسى وهو حقه نفي العقد بما رافى  
الوطعة لغة نفيه عن مله لانه ان يكون حقيقه فهو يكتفى به عن العقد لاستمباح (١٨٣) ذكره كغسله والافضل لا يكتفى به عن غيره

[illegible]

مهر وكسوة فصل التمكن ونفقة توم وان اشتغل بالمادة الخبز المتفق عليه معشر الشطيين ابرسطاع حاكم الباءة فليترجج فانه اغضى البصر واخصن الفرج والباءة بالدفعة الجامعوا المراد هوم المؤنث وايضا نكحتمكم ذاك احوال فليترجج وعليه فالمراد انهم لم يستطعوا من قتل اللون

مع قدرته على الجماع هذا هو الذي (١٨٤) يحتاج للصوم وهذا أولى من قصر البه على المؤمن لا من عدمها يؤمر بالصوم وان لم

يسته الجماع وليس مراداً  
ولم يجمع هذا الأمر لأنه  
ما طلب لم يرد بان المراد  
به الحلال من النساء والأولى  
أن يجاب بأنه لم يخلو بظاهره  
أحد فان الذي حكوه قول  
انه نرض كفاية لقله  
التسل ووجاهه واجب  
على من خاف زنا قبل طلاقه  
لان الاحصان لا يوجد إلا  
به وقيل ان لم يرد التمسرى  
نعم حيث تدبى وجود الحاجة  
والأفة وجب بالنزول  
المحمد الذي صرح به ابن  
الرفعتي في كتابه في شرح  
العبد وجعل قولهم القعود  
لا تنزير في اللمة هذا الترت  
بغير نظر ومن ثم اعتقد  
على أن أشتري صيدوا فقهه  
وه يدفع ما قبل النكاح  
متوقف على رضا الغير وهو  
ليس به الشراء كذلك  
وقد أوجب ويحت بعضهم  
وجوبه أيضاً فالخلق  
مطلوبة في القسم لوقتها  
حقهم فوبة المظلم لهم  
وجود بان هذا الطلاق يندى  
وقد مر حوائف ابدي بالله  
لا تصيب فيه إلى جهة الانان  
يستنى هذا المفسر من  
استدراك الظلمة لا أدى  
ومنع جمع التمسرى لعدم  
التفصيل ممدود كما يأتي بالله  
أما يقصه فبين تحقق ان  
سابها مسلم لا فبين خلق  
سابها لان الأصل المثل ولا  
فبين تحقيق ان سابها كافر  
من كافر أو أشتري نفس

الجماع وقوله عليه أي المراد الذي كور وقوله من لم يستطع أي في آخر ان خبر المار (قوله وهذا أولى الخ)  
لكن فيه فوز يع اذ المراد فيه الباطنة في الاثبات المؤن مع الجماع على الذي مجرد المؤن وهو تكلف ومخالفة  
الظاهر بلا ضرورة ولا استغناء عنه ذكر الشباب المستلزم غالباً القدرة على الجماع والاحتياج اليه سم  
وسدعمر وشدي (قوله ولم يجب) أي التزوج وقوله مع هذا الامر هو قوله فاذتزوج اه عش (قوله  
لا به ما طلب الخ) اذ الواجب لا يتعلق بالاستطاعة اه معنى (قوله ورد) أي الاستدلال بالآلة وقوله  
بان المراد أي بما طلب الخ (قوله الحلال من النساء) أي الاستطاعة لان في النساء سمه مان وهن من في قوله  
نصالح حرمت عليهن ما كان الخ اه معنى (قوله والأولى أن يجاب الخ) محل تأمل (قوله بظاهره) أي  
الامر المذكور (قوله قول الله الخ) بالاضافة من فان وقوله ووجاهه الخ بالاضافة تعطف عليه (قوله  
مطلقاً أي أريد التمسرى أولاً (قوله لان الاحصان) أي الذي يعتبره من الوقوع في الزنا خوفه الخ  
اه معنى (قوله وقيل ان لم يرد الخ) محل القول النهائية غير لو خاف العنت وتعين طر بقا دفعه  
تدبره وجب اه (قوله وجب بالنزول الخ) خلافاً لقائمة والفتي والشباب المثل (قوله في شرح العباد)  
له في باب النزول معوا لا شرح لم يصل فيه إلى هذا الباب اه سم (قوله ومحل قولهم الخ) رد للبليل  
مقابل العقد (قوله انعقد) أي ان العقد (قوله ان اشترى الخ) هل يجب الشراء مطلقاً أو  
محل حيث لم يكن ملكه ولم يتصرف بملكه بطريق آخر ينبغي أن يراجع اه سيدعمر أقول والقلب أي  
الثاني أميل والله أعلم (قوله وبه) أي بقوله انعقد الخ يندفع ما قيل أي اعتباراً على الوجوب بالنزول  
اه كروي (قوله أذا اشترى الخ) قد يفرق بان الشراء وسبها تبعاً المقصود بالذات من العقد فلم يقع  
النزول على الشراء هنا بالذات بخلاف مسئلة النكاح فان النزول واقع بالذات على العقد فيأتمل فانه قد  
يدفع هذا بأنه اذا أمكن الثبوت في اللمة تبعاً أمكن الثبوت قصد افلتر تكب اذا لم يمنع منه اه سم (قوله  
ويحت بعضهم الخ) وهذا البحث ظاهر اه نهاية (قوله ورد بان الخ) أثره النفس وردة النهاية بقوله  
لوضح الفرق بان اللمة كانت غلغلت معها حتى لها وجوده ويجب ما يكون طر بقا دفعه بالذات كذلك ملان  
البدء تالم يستقر لها في ذمتي تطالبه ورد اه (قوله الآن يستنى الخ) الوجه الذي لا يجوز غيره هو  
الاستثناء وقد أضعناه في كتاب القسم والنشور اه سم (قوله ونع جمع) إلى قوله ونص في المعنى الآن  
لا فبين ثلثاً لا فبين تحقق وإلى المعنى في النهاية (قوله ومنع جمع التمسرى الخ) أي في هذا الزمن اه ثم أمة  
(قوله كياتي) أي في السير (قوله ان سابها مسلم) أي ولم يشترط في بقر ينشأ في اه سيدعمر (قوله  
من كافر) أي سابها من كافر حربي (قوله أو أشتري نفس حيث يمت المال الخ) يحتاج أن يقول وأربعة أشخاص  
أخص الباقين مستحقين أو أوليائهم سم هذا ظاهر اذا كان مراد الشراء غير السابق والا فلا يحتاج اليه  
اه سيدعمر عبارة الرشدي قال الشهاب سم يحتاج أن يقول وأربعة أشخاص الباقين من مستحقين أو  
أولائهم اه وفيه نظر لان الظاهر ان المراد يخص بيت المال مقابل أو أربعة أشخاص الذين يمتخص  
خمس أشخاص لاخص الجنس كاهو صريح العبارة واضيف لبيت المال لان التصرف في جميعه لازم كما يعلم  
(قوله وهذا أولى الخ) لكن فيه فوز يع اذ المراد فيه الباطنة في الاثبات المؤن مع الجماع على الذي مجرد المؤن  
وهو تكلف ومخالفة الظاهر بلا ضرورة ولا استغناء عنه ذكر الشباب المستلزم غالباً القدرة على الجماع  
والاحتياج اليه فلي تأمل (قوله في شرح العباد) له في باب النزول معوا لا شرح لم يصل فيه إلى هذا الباب  
(قوله ومن ثم انعقد) أي النكاح (قوله أذا اشترى كذا) قد يفرق بان الشراء وسبها تبعاً المقصود  
بالذات من العقد فلم يقع النزول على الشراء هنا بالذات بخلاف مسئلة النكاح فان النزول واقع بالذات على العقد  
فله تأمل فانه قد يدفع هذا بأنه اذا أمكن الثبوت في اللمة تبعاً أمكن الثبوت قصد افلتر تكب اذا لم يمنع منه  
(قوله الآن يستنى هذا) الوجه الذي لا يجوز غيره هو الاستثناء وقد أضعناه في كتاب القسم والنشور  
(قوله أو أشتري نفس حيث يمت المال من ظاهره) يحتاج أن يقول وأربعة أشخاص الباقين من مستحقين أو



مطاعة الخوف على والده من التدين بدينهم - ولا صرفا في تعيين حله على من لم يقبل على ظننا في التدين بالدين - فترجع الحجة الحقيقية هنا ومقدور على  
المقدسة المستقبلة لتوهته وبيحي اللفظ التصرى بالنكاح في ذلك لا تعامل به (١٨٥) يأتي فيه قبل الصغار الثلاثة في الزمان أراد

جاءت في يده على أن قوله من مستحقها وأولها ثم لا يصح إلا مستحق لها مع من حتى يصح المنصرف  
أو هو ورواهه القدر باله  
الوجه مع لكن فيه نصف  
له ورواها كذا القدر  
الرافعة أحد طرفيه وهو  
الزوج أي قبول الزوج  
ولا يحسد وفيه موافقه  
في أنه ورواها أي نائق  
له بوقته لوط وهذا جائز  
مشهور ولا اعتراض عليه  
(فان فقدوا استقبل تركه)  
الوجه تعاليك مستغف  
الذين لا يجنبون نكاحا  
الآن يعلووا في القوم كنه  
والزوجة الأولى ان لا يشك  
قبيل وهي دون الأولى  
الطلب ورد بالآخر  
بينهما وهو متباعد  
سهما واحد هو الطلب  
غير الجازم من غير اعتبار  
ما كدوسه وسلم يورثه  
تصريح الامام وغيره بان  
خلاف الأولى وخلاف  
المسحب واحد هو المتباعد  
هنا غير ما غير مقصود  
لاستفادته من أن الامر  
بالسحب نهى عن إبداءه  
بخلاف المكره فانه لا بد  
فيه من التصريح بالمتباعد  
كلا فتعل على ما هو مبسوط  
في حله من غير الزكشي  
وفي شرح مسجل بكرة فعلة  
ورد بان مقتضى الخبر عدم  
طلب الفعل وهو أعم من  
المتباعد عن الفعل بل ومن

جاءت في يده على أن قوله من مستحقها وأولها ثم لا يصح إلا مستحق لها مع من حتى يصح المنصرف  
وإنما المنصرف للامام كسابق اه - وهي أظهر (قوله من ناطق) هذا واضع إذا كان عدلا صر في مصروفه  
والاقتباس أخذنا مما تقدم في كلامه كثير من وجوب دفع مال بيت المال بان يصر في مصروفه ان لم يكن  
الظاهر به عارفا بالأولاد بنفسه ان يقال طر - به ان يدفعه لعدل عارف بالمصروف ثم يشترط منه فان لم يجد  
فعله ان ذلك بنفسه بالعدل ثم يصر في الدف في المصروف أو عتبه لانه يستلزم أولى العارفين وليس له ذلك  
يحل نامل فخير اه - مدع وعلل الاقرب هو الاول كما شال إليه بقدره (قوله طلقا) أي ناقض نفسه  
الموجود حيث أهتبه أم لا (قوله ينبغي أن يلحق الخ) وقد قبل وينبغي أن يلحق بدار الحرب دار البسطة كغيره  
مشهد من أن السبي المتولد من دار البسطة يظهر أولاده في البيت دون تلك البسطة نعم قد يقال يعلم من  
نفسه العلم مستثنى في ذلك وفي دار الحرب يحتمل - خلافا لاحتمال تخلف ظن العلم اه - مدع ورواه  
ويحتمل الخ أي احتمالية لا يعقبه (قوله في ذلك) أي في كونه لا بد من قضيتها بأجرة كل من النكاح  
والتسري اه - عش أقول لقضية المذكورة بمنزلة اقرب الكراهة لانه أعلم (قوله مع) أي عويله  
فيكون استخدما اه - عش (قوله وما فهمه) أي والحدود الذي فهمه اه - عش (قوله ورواه في أي  
ناتق الخ) بل لا حاجة لتفسير بقوله أي نائق الخ لعمدة التفسير ما إلى النكاح الذي هو العقد كونه طر - بها  
الوط على الذي شوقنا إليه من الحاجة لشيء جليل على ج اه - عش وفيه ان ما كالتفسير من  
واحد (قوله عجزا مشهور) لعله أراد به الجواز العقلي أي استناد الفعل إلى سبب قد يقابلها المات من كونه  
حقيقة لغو وعلا (قوله لفرقة تعالى) إلى التي في النهاية الأولى وهو مضطرب في شرح مسجل وقوله ومقتضى  
هذا الوجود (قوله والروضة) مقتضى على الرافعي (قوله هو) أي عبارة الرافعي دون الأولى أي أقل من عبارة  
المتن في الطلب أي طلب التركة اه - كرى: قوله من غير اعتبار تأكد الخ) أي في الطلب (قوله هو يورثه)  
أي والد المذكور أو عدم الفرق (قوله لا يتخذونه) أي انتهى (قوله من أن الامراخ) لعل الأولى من الامر  
بالسحب الذي هو نهى عن منعه (قوله بخلاف المكر والاح) حال من هو من قوله هو انتهى الخ أي من  
المستغرق انتهى (قوله على ما هو مبسوط الخ) هذه المسئلة ليس لها أثر في مقتضى الاتصال على نسبتها لغير  
الزكشي اه - سم أقول ولعل وجهه تعالى العريضة التي لا يري ما قبل الفصل بانصاف المكره لانه لا بد  
فيها من نهى عن أي ويتناول استيفاء من قدام أو قفوة لاختلاف وجوب الفعل فيكره تركه كفسل الجمعة  
أو حرمته فيكره تلعب الشطر الخ اه (قوله وفي شرح مسجل الخ) كقوله الآتي في قبل يستحب الخ عطف  
على قول المتن استقبل تركه (قوله بان مقتضى الخبر) أي الآتي بعد قوله قلت اه - كرى وفيه بعد ولعل  
لراد الخبر لا في آتيا بقوله ودلنا ومن لم يمس - خطم نعله بالصوم الخ (قوله ومقتضى هذا) أي قوله ومن  
طلب التركة (قوله لولا الآية الخ) لا يخفى أن في الآية زحرا إلى طلب التركة اه - سم (قوله إذ ذاك الخ)  
بان لوجه لا لا يتعلل المتن (قوله فاذن الخ) أي قوله فاذن الخ (قوله يمكن جعلها) أي الآية (قوله  
أولها ثم (قوله يرد قولنا أي نائق الخ) بل لا حاجة لتفسير بقوله أي نائق الخ لعمدة التفسير ما إلى  
النكاح الذي هو العقد كونه طر - بها لوط على الذي شوقنا إليه من الحاجة لشيء جليل لغيره (قوله  
يختلف المكر وخطا الخ) للفرقة بين خلاف الأولى والمكر وبما ذكر مما أحدثه الناظرين ومنهم الامام  
ونهى عن جبر الجوامع والذي عليه الاقويون خلافه كغيره من في حله حتى في شرح المطالب لجرح الجوامع  
(قوله على ما هو مبسوط طر - حله من غير الزكشي) هذه المسئلة ليس لها أثر في مقتضى الاتصال على نسبتها لغير  
الزكشي (قوله لولا الآية المذكور الخ) لا يخفى أن في الآية زحرا إلى طلب التركة (قوله فاذن الخ)

(٢٤ - (شراف و ابن قاسم - سابع)  
طلب التركة ومقتضى هذا رد المتن ولولا الآية المذكورة فاذنوه يستغف  
بل على أنه نائق وقوله حتى ينسحب منهم فمنه بل على عقده المأمون فاذنغ نول الزكشي يمكن جعلها على غير التائق وقبل يستغف فعله  
وعليه فيكون لا يمان يكون لفرقة الجمع الخبر الصحيح تزوجوا النساء منهن بالوصح أيضا لا تحقق على إيمان بجهنم منهم الناكح

وريد ان يستغفروني من سرك التزوج بحسنة العمل قلتم منا وجعلوا الامر بالاستغفاره في الآية على من يحدو وحتو لا دلالة لهم عندنا التأمل في شي عاذا كرا لا يلزم من الفقر وانما بين بالمال والاعانة ونحوه انه لا يحدو وجدان الالهية بالحق السابق لاجتماعه بالماض لم يستطع فعله بالصوم فانه وجهه اقطع اصغر وهو صرح فيها قلنا لا يقبل تارويلا (ويكسر) ارشاد اوسع ذلك شيا بل ان الارشاد اوسع الى تكميل شرعي كالغفنا كالشرعي (١٨٦) خلافا لما أخذ بالطلاق ان الارشاد نحو واشهدوا اذا تباعدت من لوابيب (شهوة بالصوم)

الحديث المذكور وكونه  
يثير الحرار والاشوة فاما  
هو في ابتداءه لم تنكسر  
به تزوج ولا يكسر هاضو  
كانو فكير بل يجرم على  
الرجل والمرأتان ادى الى  
الباس من النسب وقول  
جسم التحريم يدل على حل  
قطع العاقر بالادوية  
مرود على أن الادوية  
نصيرة وقد استعمل قوم  
الكافور فاورثهم عللا  
مزمنة ثم ارادوا الاحتمل  
لعود الباء بالادوية التحنية  
فصل تنقسموا واختلفوا  
في جمل السبب الى القاه  
النظيفة بعد استقرارها في  
الرحم فقال اوسع  
المروزي يجوز القلة النطفة  
والعلقة ونقل ذلك عن أبي  
حنيفة في الاحكام في بحث  
المرزلي ما يدل على تحريمه  
وهو لا بد جملها بعد  
الاستقرار الى الابد الخلق  
المهمل للضعف الروح ولا ذلك  
المرزلي (فان ينجح) أي  
يتق النكاح بعدم قوته  
الوطء خلقا ولا عارض ولا  
عسليه (كره) له (ان فقد  
الاهبة) لا لزومه لا يقدر  
عليه بل لا بد وسد كران  
نرمط محسن نكاح السفيه  
الحاجة فلا تردنا (والا) بقدر الابهة مع عدم حاجته (فلا) بكره لتدبره علمه قاصده لا يتحصن في الوطء بل يبحث  
جميع فيه الحاجة لثباته ونسب وخدمته في فرق بينه وبين ما ياتي فيه من علة مزمنة بان هذا قادر على الوطء فلا يتحصن فساد وجهه بخلاف  
ذلك (لكن العبادات) أي التخلي لها من التبعيل (أفضل) منه بخلاف العفة التي ما يشاء من قدرتها كولا نه هو محل الخلاف كما قاله السبكي  
وغيره لان طاعت العبادات أفضل من ذات النكاح فاعلموا مع عدم التقدير وكون أفضل

وريد ان يستغفروني من سرك التزوج بحسنة العمل قلتم منا وجعلوا الامر بالاستغفاره في الآية على من يحدو وحتو لا دلالة لهم عندنا التأمل في شي عاذا كرا لا يلزم من الفقر وانما بين بالمال والاعانة ونحوه انه لا يحدو وجدان الالهية بالحق السابق لاجتماعه بالماض لم يستطع فعله بالصوم فانه وجهه اقطع اصغر وهو صرح فيها قلنا لا يقبل تارويلا (ويكسر) ارشاد اوسع ذلك شيا بل ان الارشاد اوسع الى تكميل شرعي كالغفنا كالشرعي (١٨٦) خلافا لما أخذ بالطلاق ان الارشاد نحو واشهدوا اذا تباعدت من لوابيب (شهوة بالصوم)

الحديث المذكور وكونه  
يثير الحرار والاشوة فاما  
هو في ابتداءه لم تنكسر  
به تزوج ولا يكسر هاضو  
كانو فكير بل يجرم على  
الرجل والمرأتان ادى الى  
الباس من النسب وقول  
جسم التحريم يدل على حل  
قطع العاقر بالادوية  
مرود على أن الادوية  
نصيرة وقد استعمل قوم  
الكافور فاورثهم عللا  
مزمنة ثم ارادوا الاحتمل  
لعود الباء بالادوية التحنية  
فصل تنقسموا واختلفوا  
في جمل السبب الى القاه  
النظيفة بعد استقرارها في  
الرحم فقال اوسع  
المروزي يجوز القلة النطفة  
والعلقة ونقل ذلك عن أبي  
حنيفة في الاحكام في بحث  
المرزلي ما يدل على تحريمه  
وهو لا بد جملها بعد  
الاستقرار الى الابد الخلق  
المهمل للضعف الروح ولا ذلك  
المرزلي (فان ينجح) أي  
يتق النكاح بعدم قوته  
الوطء خلقا ولا عارض ولا  
عسليه (كره) له (ان فقد  
الاهبة) لا لزومه لا يقدر  
عليه بل لا بد وسد كران  
نرمط محسن نكاح السفيه

بمعنى فاضل وما تقتضيه ذلك من أن النكاح ليس بعبادة تؤول إلى ابتداء النسل من جهة جمع قال بعضهم لصحة من الكافر ورد بان صحته لا تنق كونه صادقا كعماد الساجد والعق وبأنه صلى الله عليه وسلم أمر به والعبادة دائما تتلحق من الشارع وأما الصنفان فيه أحده طاعتين والآخران أو اعتلاف فهومن عمل الآخر غير أن عليه والأفهم ما وسقه إليه المأوردى ذلك أن تقول إن أدبني العبادعة عن طاعتها إلا لاسماها اصطلاحا فسر سبأ أو أنه لا ثواب في مطلقا فبعد شتاف الأحاديث الكثيرة الواردة على (١٨٧) من رويها وروايتها الحديث أيا أحدنا

شبهوه بها الحرف قال  
أروا لي ثم وجدني حتى ما  
تضع في أصرا تلتوا ولا مهم  
أد كيف يكون سنة بشرطه  
كأنقر ولا يكون فمضروب  
وهذا ينظر أضافي قول  
المصنف والأفهم ما وسقه  
والحاصل أن الذي يقضاه  
من سن من كفه ولم يوجده  
صارف ألم ليس له وقد  
به طاعة كراهة نسيب والا  
فلا والكلام في غير مكانه  
صلى الله عليه وسلم فله قربة  
قطعا مطلقا أن فيه شمر  
الربعة المتعلقة بمحاسبته  
الباطنة التي لا يبلغ عليها  
الرجال ومن ثم وسع له في  
الدلالة على ما لم يوسع  
غيره لتصفيا كل ما لم يوسع  
غيرها لتعدد المحاطة العدد  
القلييل بها لكثرة ما يل  
خروجها من المحصر قلت  
فإن لم يتعد فالنكاح أفضل  
في الأصم من البطالة مثلا  
نقض به إلى الصلوات  
فاضل هنا حتى فاضل مطلقا  
ومع خيرا نقول اللهوا اتقوا  
النساء فإن أوله فتنسبني  
اسرائيل كنتم النساء  
فان وجدنا له شبهة على  
كبره أمر ضرر دائم أو

والاقتضاء ذلك أي كلام المتن اعني قال ع ش أي التقدير اه ولا يدخله كلابي (قوله كعبارة  
المسجد الخ) فان هذه تصح من المسبل وهي منعادة زمن الكافر وليست بعبادة اه معنى (قوله وافتى  
المصنف الخ) وعلمه أي افتاء المصنف يقول أن كلاما نهيا به معنى (قوله إن أدبني العبادعة) أي في  
كلام الجمع (قوله لا ثواب في مطلقا) أي عن التفصيل أي المراسع افتاء المصنف والأقرب في الحاصل (قوله  
والكلامهم) مطلق على قوله الأحاديث (قوله بشرطه) أي من وجوه الحاجة والاهتمام عدم ما كان كدارا ما رب  
(قوله كأنقر) أي في المسن والشرح (قوله صارف) أي عن الاستمال كان نكح لم يفرغه أو كان في دار  
الخير (قوله والكلام في غير مكانه) أي في قوله وبه يندفع في المعنى والى قول المتن وسبب في نهيا به لا قوله  
ولو طرأت إلى التنبه وقوله ولا دخل في عدم فيها (قوله مطلقا) أي وان فقدنا له (قوله المتن فأن تبعد)  
أي فأننا الحاجة إلى كراهة واجدا له في قوله اه معنى (قوله يعني فاضل) أي لأن البطالة لا تفضل فيها  
مطلقا اه سم (قوله مطلقا) أنظر المراد به ويحتمل أن المراد سواء كان في مباح أو في حرام بمعنى فاضل (قوله  
ومع خيرا اه) لا موقفه اه ان هذا دليل مقابل الأصم لم يذكره يستبدل به عيار فالحل والنهيا به والمعنى  
والثاني تركه لا موقفه اه ان هذا دليل مقابل الأصم لم يذكره يستبدل به عيار فالحل والنهيا به والمعنى  
وهو كمن من قوله أو تفتن أي أو كان محسوبا اه معنى (قوله كذلك) فقهنا الحذف من الثاني دلالة الأول اه  
سم (قوله لا يؤدى الخ) أي عدم التحسين (قوله وبه الخ) أي قوله مع عدم الخ (قوله وقول الغزالي الخ) أي  
أنه ما يجب لأن الكراهة لا بد لها من شيء لم يثبت اه ذكره وجوده في الآن وادبال كراهة اصطلاح  
القديم في غير مظهر اه سم وقد يقال أن قوله المؤدى الخ إشارة إلى القياس على (قوله في نحو المصنف)  
أي في تزوجه اه ع ش (قوله هذه الأحوال) أي الهموم وما مطلق عليه يحتمل جرحه إلى قول المتن فان  
لم يصح الخ (قوله فهل يلقى الخ) هل المراد من هذا إلحاق كراهة الاستدانة بطلبه من الطلاق ولا يخفى  
مربط به أو شى آخر فليسور فليتم اه سم (قوله تنبيه) أي قوله إن لا شى في المعنى (قوله ما اقتضاء  
سياق المتن الخ) عبارة للمعنى إلحاق المصنف لاشمل المراد بديل قوله بعد أهيه اه (قوله ما اقتضاء الخ) أي  
وغير متبعة اه معنى (قوله إن احتاجته) أي لو فاتها إلى النكاح أو إلى النفقة أو خاف من إقدام الفمرة  
أول تمكن متبعة اه معنى (قوله والا كره) عبارة للمعنى وإن كانت لا تحتاج إلى النكاح أي وهي متبعة كره  
له أن تزوج أي لا تمنه بتعديلاز وج وشغل عن العباداه (قوله ثم بحث) عبارة لنهيا به ثم نقل اه (قوله  
أي قوله أي القتلى (قوله يعني فاضل) أي لأن البطالة لا تفضل فيها مطلقا (قوله كذلك) فقهنا الحذف  
من الثاني دلالة الأول (قوله وقول الغزالي الخ) أي أنه ما يجب لأن الكراهة لا بد لها من شيء لم  
يثبت جداره وجوده في الآن وادبال كراهة اصطلاح القديم في غير مظهر اه سم (قوله فهل يلقى الخ) أي  
لا يخفى أنه لا تصور إلحاق الاندانة في كراهة التزويج التي كان الكلام في سقوطه التزويج فلا تصور  
بعد وقوعه من شيء عنفول المراد من هذا إلحاق كراهة الاستدانة بطلبه من الطلاق ولا يخفى من بعده أو  
شى آخر فليسور فليتم اه سم (قوله والا كره) نظير هذا في الجرح وما ذكره المصنف بقوله السابق والأفلا  
يحتاج عدم الحاجة فيها لعدم فقد أهيه ثم يقابله اه لا أهيه من جهة مطلقا وكان عليها خيرا لا تزويج

تتمين كذلك بخلاف من يعترف وقد وثقت (كره) النكاح (أعلم) لعدم حاجته عدم تحسين المرأة المؤدى غالبها فيفسادها وبه  
يندفع قول الأحياء من نحو المسوس تشبه بالاصلين كإيسن امرأ الوسى على رأس الصلح وقول الغزالي أي عني ودف نحو المصنف  
والحاجة لا تنحصر في الجماع ولو طرأ هذا الاحوال بعد العقد فهل يلحق بالابتداء أو لا لقوله العدم تردده في ركني والثاني هو الوجه كما هو  
ظاهر (تنبيه) ما اقتضاء سياق المتن أن تلك الأحكام لا تنفي المراد غير مراد في وغيره أهيه لا تقتضوا إلحاقه باحتاجة للنفقة  
خاتمة من إتمام حقوقي التبيين من طرزه النكاح إن احتاجت مندبها أو لا كرهه في النوعين الأصحاب بحث

وجوبه عليها اذ لم يندفع عنها الشجرة لانه ولا دخل الصوم فيها وما ذكر علم ضعف قول الزنحاني من انها مطلقا لا شيء علم اجمع ما من  
القيام بها من هلاوتها قول غيره لابس (188) لها مطلقا على حقها قال وزج خطية لا ينسرها لانه ما من من ثم ورد الوعد

الشديد في ذلك بل لو مات  
من نفسه عدم القيام بها  
ولم يتحله حرم عليها  
ثم ما ذكره بعد بل فيه  
او يستبعد فيه بحيث  
توجد فيها اربعة المعدلة  
لا العفة من الزنا فقط الغيرة  
للتقوى بل ما طهر بذات  
الدين ترتب ايذاء في  
استغثت ان فعلت او  
افترت ان لم تفعل وتورد  
في مسألة تارك الصلاة  
وكأنه قيل هذا أولى  
للاجتماع على محنتها  
ولم يطلن نكاح تلذذتها  
عند قوم وقيل تلذذت  
شرط نكاح هذا مختلف  
فيما يرى بعضهم الاول وهو  
واضح في الاسئلة لان  
الاخلاق القوي انه لو قى  
غيره ما قوّل الا في القوي  
الاجتماع والمسلم هذا من  
من قتلها قوب ربيات عليها  
الى ان تسلم واغير تلك لا  
تقتنه هذه لكن اوجه  
(بكر) لا صريح مع تعليل  
ما من اعذب افواهها  
ألم كلاما وهو على ظاهره  
من اطيعت وحلاوة واتق  
ارحها أي كثر اولادها  
وأحسن اقبالا وأرضى  
باليسير من العمل أي  
النجاع وأغفر ذنوبها  
أي أبعد من معرة الشكر  
والفطنة له وبالمعنى أي  
غرة البياض أو حسن

ثم بحث وجوبه معناه ع (قوله عليها) أي وعلى ولها وانما هو مطلق ولا غير الكف والكف غير  
موجود أو لا يتبعها القلم لم يرد في الشارح في فصل الكف ما يفيد (قوله ولا دخل للصوم الخ)  
في اطلاقه نظرا لما لم يأتها كالرجل اذا كانت حاجتها الشهوة فتكسرها بالصوم فليراجع سمك أن  
تقول يحصل أن مرادهم ان الصوم لا يصدق كسر شهوة ما بالخير بقره ولا بعد أن يكون وجه من حيث  
القياس والا فلو كان مفدا الكف يحسب كسره بل فيحصل صبرهم اليه لهدموا أي قول ويؤيد النظر  
منع النهاية حيث ذكر هذا التنبيه لانه لا قول الشارح ولا دخل للصوم فيها فاسقطه (قوله وما ذكر) أي  
عن الام وغيره (قوله عدم القيام بها) أي بصاحبة المصلحة نكاح كاستعمالها العليل اذا امرها به والتزير  
بالفزع لا ينعقد امر واحد لما يترتب له لو ليس من المصلحة ما من العاديق من تهيئة الطعام ونحوه والزوج  
لعدم وجوبه عليها ع (قوله حرم عليها) يراد بها ذلك الرجل اه ع (قوله انتهى) أي كلام  
الغير (قول المتن دينه) يتردد النظر في دينه وفاسقة يعلم أو تغلب على الفلن أن تزوجها بكون سدا وال  
فسقها وعل الثانية أولى بل لو قيل وجوب ذلك لم يعد فليراجع ولغيره اه سدع (قوله بحيث) أي قول  
المتن يستفيق النهاية الاقوله وأحسن اقبالا (قوله فاطم) أي أم المؤمنين (قوله ان فاطم) أي أم امرئته  
اه شرح بروض (قوله) أو افترت ان لم تفعل انتم عليه شرعا المنع والروض وهو الواقع لقول القاموس  
وترب كسر خسروا فترق ويدل أصاب شيئا أو تربخل ما له وتركده اه الا ان يقال ان التفسير الاول على  
التجوز بعلاقة السندية (قوله هذه أولى) أي الكافي فتوفيه نكاح ثلاث أي تارك الصلاة (قوله عند قوم)  
عبارة غير عند الامام جرح في التفسير في وجه عندنا اه وبما ع (قوله) تسبى الشارح هذا القول  
الى أحد مقتضيات من يحرر القول وقدرة القول في فهم خلقه قال في منسب الارادات من تركها ولو جهلا  
فعلوا أمر كثر وقد كانوا قوا وكذا ادعاء امام أو بأنه لفعلاها أو حتى تضاع وقتها التي بعدها ويستتاب  
ثلاثة أيام فان تاب فلعلاها والاضرب عنه وقتها ولو قتل ولا تسقط قبل الطموك كذا قال صاحب الاذعان  
من أمثلة الحنابلة ومنه يعلم ان النساء اوجوا في زمننا استعجها بمحض عند أحد اه (قوله) وقيل  
تلك أي تارك الصلاة وهذا ما وجدنا مطلقا اه ع (قوله الاوّل) أي القول الاول به الكافية (قوله)  
لأنه في الأيمان الخ قد يقال ينبغي أن رد وجوبه ولو على بعد اسلامها والا فليتبين أن التمسك بعد تقديها  
على السلة المذكوّرة وقد يقال أيضا أنه لو علم أو غلب على ظنه أنها تسلم لم يعد وجوبه بحيث يذم ما ظهر  
اه سدع أقول ونفي عن قدره فله فوله وقرب سبابة الخ (قوله والعلم) أي التمسك بدينه فاعطف التفسير  
(قوله هذه) أي الكافية خسروا الاول فوله ولغيره عطف على لقوي الخ فوله تلك أي تارك الصلاة عطف  
على هذا بغير واحد وقوله لكن الخ جواب لو قيل (قوله ياتين) أي اليك (قوله من أطيب ما الخ) أي  
التم (قوله) وأحسن اقبالا لعل المراد به أسرع عظامه كذا الاول أو يدل الواو في بعض النسخ (قوله) أي غرة  
البياض بالإضافة بيانية اه ع عبارة الرشيد في حال الشهب سم انظر المراد فان الألوان لا تتفاوت  
بمقاييس البكار والنبوة اه وقد يقال لا مانع من نقصها ما دام في البكار وتوان لم يولد ذلك اه  
أول بل هو مذكور وان كان مشهورا ما دام في البكر بالانقضاء (قوله) أو حسن الثاني عطف على البياض  
(قوله) ولرادتها أي الباض وحسن الخلق (قوله) ولين عندنا الخ أي ونحوه كمن يكفر فانه (قوله) لهذا  
أي انتم على أخواته (قوله) وول الاحياء الخ قوله ولا ينافي في المعنى وشرع الرض والافتناء البكر (قوله)  
فالزوج عليه حقوق لها فم كرها لا مانع من ان يبال حقوقه عليها أكثر وأخبر فليراجع (قوله) ولا  
فصل للصوم بها في اطلاقه فم كرها لا مانع من ان يبال جمل اذا كانت حاجتها الشهوة فتكسرها بالصوم  
فليراجع (قوله) أي غرة البياض انظر المراد فان الألوان لا تتفاوت بمقاييس البكار والنبوة (قوله)

الخلق وارتدتها معا جرد من قلب أولى لما حرض الاقتضاء وان عند عيال يحتاج لكامله تقوم عليهم كما يشعرو به  
علي الله عليه وسلم من جاهدنا في الآخرة بيننا ولا نخرج

بما البكر الامن بكر لم يتزوج قط لان النفوس جبلت على الانساب ماؤها لو فولا نافع ما تفر من ذنب البكر ولو انثب لان ذلك انفسا من  
لزوج وهذا انفسا من الولي (نسيبة) أي معة وفاة الاسل طينه لانسبها الى الطلاء والصلوة وتكره بشا زنا والفسق والحقم القبطانوم  
لا يعرف أو هو خبر غير موثوق ولا تضعوها في غير الاكفاء صححها لحاكم واعترض (١٨٩) (ليست قرابة قرينة) بطريقه التي عنه  
وتعليله بان الوالد يجب تحفيقا

بنته البكر) بدني أن يكون ذكر البكر في البنس ليس قيدا احترازا بل بالغالب نحو أن تان النفس والاش  
أخطاهو بدني أنسان يكون التعبير بالبنث كذلك فطلق الولد كذلك اه سدعمر (قوله وتكره  
بنت الزنا الخ) لانه قد يعبر به لانه أمه أصلها هو محلا كستمن طبعها أيها اه عش (قوله في غير الاكفاء)  
لفظ المعنى الآتي الاكفاء فليعر اه سدعمر (قوله واعترض) عبارة للمعنى قال أو مات الزا ليس له أصل  
وقال ابن الصلاح له أسانيد فيها قال ولكن صححها لحاكم اه (قوله المثنى ليست قرابة قرينة) هذه في  
الموصوف المقصد بصفة تميزها بالاجنبية والقرابة البعد وهي أولى منها ولو أبدا لم يصح لست بقوله غير  
كان مناسبا الصفات المتقدمة اه معني (قوله بطريقه) الى قوله أي يحسب طبعه في النهاية وكذا في المعنى  
الاقوله تحافة الى الابد وعلى رضى الله عنه وتوله وتزوجه الى وسن (قوله وتعليله) عطف على انتهى وقوله  
لكن لا أصل له أي في ذلك الخبر عبارة المعنى واستدل الرافعي بذلك بتعالو سبط بقوله في الله صلى وسلم  
لا تنكحوا القرابة القرينة فان الولد يطلق ضاوي تحفا وذلك لانها الشهوة غير الهيمه كرمعالي  
طبع قومه قال ابن الصلاح ولم أجدها في الحديث أصلا معناه قال السبكي فينبغي أن لا يثبت هذا الحكم  
لعدم الدليل وقد زوج صلى الله عليه وسلم عليا طاعة مرضي الله تعالى عنه ما هو قرابة بنتا انتهى اه  
(قوله يصلح أصلا الخ) فافهمه الشهاب سم به لا بد للعسكر من أصل كتاب أسنة أو أجامع أو ناس اه وشدي  
عبارة عش قوله يصلح أصلا أي وان لم يثبت وقوله لذلك أي الكراهة اه وعبارة الكردي قوله لذلك  
أي دليل الحكم اه (قوله وتكرهها) أي القرابة البعيدة (قوله وعلى الخ) الاولى نصب عطفا على صفاته  
الاول (قوله والعمومة) الاول بمعنى أو (قوله وتزوجه الخ) وقوله وتزوجه الخ كل منهما جواب عما ورد على  
المثنى (قوله واقسم فقال الخ) خبر وتزوجه (قوله فاحتمال كونه) أي ذلك التزويج (قوله بسقطها) خبر  
فاحتمال الخ أي سقطها هذا الاجتهاد قال الشافعي في الاكفاء أي الاستدلال بها (قوله بما ذكر) أي من قوله دينا الخ  
(قوله ودودا) أي تحفيقا والزواج اه عش (قوله ويرف) أي كونها ودودا ودودا (قوله ودودا ورافع) (قوله)  
عبارة المعنى عاقلة قال الدوزي يضمن ان يراد بالعقل هنا العقل المعروف وهو زائد على مناط التكليف انتهى  
وانه كما قال شفيان وادعهم من ذلك اه ولا يخفى ان تعبير الشارح كالتهاب ظاهر فيه قاله الاسنوي  
(قوله الاصلحة) راجع للمستلكن قبله اه وشدي (قوله قول بعضهم الخ) أي في هذا القول فتنه الشهاب  
الربلي اه سم أي بواقعة صبر في النهاية وظاهر المعنى (قوله انتم الخ) لا يخفى ان هذا الاستدلال انما  
يناسب لقول البعض لاد اخاره الشارح (قوله انتم تكمرو) الى قوله قيل الشفة في المعنى والى التمسك في النهاية  
الاقوله وكأنه الى ولا ان يطلق (قوله ذات جلال) فاعل سلت اه سم (قوله وان لا تكون شفة) راء الخ  
وان لا يرد على امر واحد من غير حاجة لمطاهرة ويقاس بالزوجه المبره كما قاله ابن الصلاح ووسن ان  
يتزوج في شوال وان يدخل في صومانيه تنفي الصدوقان بكونهم جمع وأول النهار ثم يمتنعون قال عش  
قوله من غير حاجة الخ ومنها ما هو حصول ولهمها وأخذنا به للخدمة وقوله ووسن ان يتزوج في شوال اه  
حيث كان يحكمه في موفى غيره الى السواغفان وجد مسبب لثا في غيره فقله وصح الترغيب في الصفر أيضا  
روى الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ابنته فاطمة عليها في شهر صفر على رأس اثني عشر شهرا من

بنته البكر) بدني أن يكون ذكر البكر في البنس ليس قيدا احترازا بل بالغالب نحو أن تان النفس والاش  
أخطاهو بدني أنسان يكون التعبير بالبنث كذلك فطلق الولد كذلك اه سدعمر (قوله وتكره  
بنت الزنا الخ) لانه قد يعبر به لانه أمه أصلها هو محلا كستمن طبعها أيها اه عش (قوله في غير الاكفاء)  
لفظ المعنى الآتي الاكفاء فليعر اه سدعمر (قوله واعترض) عبارة للمعنى قال أو مات الزا ليس له أصل  
وقال ابن الصلاح له أسانيد فيها قال ولكن صححها لحاكم اه (قوله المثنى ليست قرابة قرينة) هذه في  
الموصوف المقصد بصفة تميزها بالاجنبية والقرابة البعد وهي أولى منها ولو أبدا لم يصح لست بقوله غير  
كان مناسبا الصفات المتقدمة اه معني (قوله بطريقه) الى قوله أي يحسب طبعه في النهاية وكذا في المعنى  
الاقوله تحافة الى الابد وعلى رضى الله عنه وتوله وتزوجه الى وسن (قوله وتعليله) عطف على انتهى وقوله  
لكن لا أصل له أي في ذلك الخبر عبارة المعنى واستدل الرافعي بذلك بتعالو سبط بقوله في الله صلى وسلم  
لا تنكحوا القرابة القرينة فان الولد يطلق ضاوي تحفا وذلك لانها الشهوة غير الهيمه كرمعالي  
طبع قومه قال ابن الصلاح ولم أجدها في الحديث أصلا معناه قال السبكي فينبغي أن لا يثبت هذا الحكم  
لعدم الدليل وقد زوج صلى الله عليه وسلم عليا طاعة مرضي الله تعالى عنه ما هو قرابة بنتا انتهى اه  
(قوله يصلح أصلا الخ) فافهمه الشهاب سم به لا بد للعسكر من أصل كتاب أسنة أو أجامع أو ناس اه وشدي  
عبارة عش قوله يصلح أصلا أي وان لم يثبت وقوله لذلك أي الكراهة اه وعبارة الكردي قوله لذلك  
أي دليل الحكم اه (قوله وتكرهها) أي القرابة البعيدة (قوله وعلى الخ) الاولى نصب عطفا على صفاته  
الاول (قوله والعمومة) الاول بمعنى أو (قوله وتزوجه الخ) وقوله وتزوجه الخ كل منهما جواب عما ورد على  
المثنى (قوله واقسم فقال الخ) خبر وتزوجه (قوله فاحتمال كونه) أي ذلك التزويج (قوله بسقطها) خبر  
فاحتمال الخ أي سقطها هذا الاجتهاد قال الشافعي في الاكفاء أي الاستدلال بها (قوله بما ذكر) أي من قوله دينا الخ  
(قوله ودودا) أي تحفيقا والزواج اه عش (قوله ويرف) أي كونها ودودا ودودا (قوله ودودا ورافع) (قوله)  
عبارة المعنى عاقلة قال الدوزي يضمن ان يراد بالعقل هنا العقل المعروف وهو زائد على مناط التكليف انتهى  
وانه كما قال شفيان وادعهم من ذلك اه ولا يخفى ان تعبير الشارح كالتهاب ظاهر فيه قاله الاسنوي  
(قوله الاصلحة) راجع للمستلكن قبله اه وشدي (قوله قول بعضهم الخ) أي في هذا القول فتنه الشهاب  
الربلي اه سم أي بواقعة صبر في النهاية وظاهر المعنى (قوله انتم الخ) لا يخفى ان هذا الاستدلال انما  
يناسب لقول البعض لاد اخاره الشارح (قوله انتم تكمرو) الى قوله قيل الشفة في المعنى والى التمسك في النهاية  
الاقوله وكأنه الى ولا ان يطلق (قوله ذات جلال) فاعل سلت اه سم (قوله وان لا تكون شفة) راء الخ  
وان لا يرد على امر واحد من غير حاجة لمطاهرة ويقاس بالزوجه المبره كما قاله ابن الصلاح ووسن ان  
يتزوج في شوال وان يدخل في صومانيه تنفي الصدوقان بكونهم جمع وأول النهار ثم يمتنعون قال عش  
قوله من غير حاجة الخ ومنها ما هو حصول ولهمها وأخذنا به للخدمة وقوله ووسن ان يتزوج في شوال اه  
حيث كان يحكمه في موفى غيره الى السواغفان وجد مسبب لثا في غيره فقله وصح الترغيب في الصفر أيضا  
روى الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ابنته فاطمة عليها في شهر صفر على رأس اثني عشر شهرا من

بصلى أصلا لذلك فيه نظر بل لا بد ان بين أصلا يطبق ما نحن فيه بينه وبينه معطل في ذلك المعنى الظاهر لصح  
الخلق بسببه اذ لا بد للعسكر من كتاب أسنة أو أجامع ولا شيء من ذلك أو ناس ولم يثبت قتاله (قوله وجمدا  
يرد قول بعضهم الخ) أي في هذا القول فتنه الشهاب الربلي شرح حر (قوله ذات جلال) فاعل سلت (قوله)  
بحسب طبعه كما هو ظاهر لاننا لنعلم القصد في هذا لاحتصلا الا ذلك وجمدا ورد قول بعضهم الراد الى الجاهل الوصف القائم بالذات المستحسن عند  
ذوي الطباع السليمة تكرر ذان الجال البارع لاثم تزوجه به وتنطاع النبا عينا في خبرهم ثم قال اجدها سلت أي من تنبته وأطاعه ظاهر الب  
أو تزوجه عليها ذان جلال أي بارع عطا وخفيته المهر وان لا تكون شفة لعقل الشفة في باض

ناعم بخالفه نطق في الوجه لو لم يغير لونه اه وكله أخذ ذلك من العرف لان كلام أهل القنصل شكل فيه اذا الذي في القاموس الاشتقاق من الناس من يلو بانه حرة اه ويتبع ناويه عاشق الموقفه بعلوه بان المرات الحرة غلبت البياض وقهره بحيث تصير كالبان والواقد اذ هذله المذموم بخلاف مجرد تشرب البياض بالخرقة انه افضل الألوان في الدنيا لونه صلى الله عليه وسلم الأصل كانه يتنقى في شرح الشكائل ولذا تمت مطلق لها الموعبة وانعكس (١٩٠) ولان في حله خلاف كان في أوتبع ما بها وأوجعها فعره أو أصله أو شل بخوض رضع

وفي حديث عند علي بن الحنفية عن النبي عن نكاح الشهيرة قال رقه البذرة والهجرة الطويلة المهر وله والهجرة القصيرة الذميمة أو العوز المدبرة والهندوة العوز المدبرة أو المكفرة للهجرة أي الكلا في غير محله أو القصيرة الذميمة ولو تعارضت تلك الصفات فالذي يظهر انه يقدم الدين معالقا ثم العقل وحسن الخلق ثم الولادة ثم سرفية النسب ثم البكارة ثم الحال ثم ما لمصلحة فيه أظهر بحسب اجتماعها (تنبيه) كما يسكنه تحرى هذه الصفات فيها كذلك ينسب لها ولها غير جهانه كاهو واضح (واذا قصد نكاحها) فورا لاجلة قال ابن عبد السلام ربه طاهر واهل غير بان النظر لا يجوز والا عند غلبة الظن يجوز وشروط أيضا كاهو ظاهر عليه طاهران نكاح وعدة تحزم التعريض كالرجعة فان تعريضه جاز النكاح وان علمته لان غايته كاهو كانه نكاحا طاهران بعضهم حرمته في العدة اذا كان

أوشك عطف على خلاف (قوله علمه طاهر الخ) ينبغي أن ينظر (قوله لان غايته كاهو كانه نكاحا طاهران) فانه نكاحا طاهران (قوله نظر طاهر الخ) كذلك (قوله) لم تعرض لما تنظر منقوض بقاها ما بان به ينظر من الامعاء ما بان سرت لا كنهها يقتضي ان المنظر ومن الرجل ما ما بان سرت و كنهها فاشتمال ثمرا يتنقذ الكثرة لا ساذ البرى ما نسو بذب العلم اذا أرفقت الزوج من رجحانته كاهو كانه نكاحا طاهران (قوله فلا يجوز الخ) على الجواز مروى ينبغي اشتراط عدم الشهوة وأن القنصله الفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها ونفس المقصود نكاحها ينبغي أن يكون نظر نحو احتيا

باعتها أو علمها بانه رغبت في نكاحها ينبغي حله على ما ذكرته (من نظر ما بها) لا لمر به في الخبر الصريح تعليقه بانه أخرى ان يؤدم ينظر في الوقت والافق قبل من الادم لانه يطيب الطعام ونظرها له كذلك يخرج بالها نحو ولها الامر فلا يجوز له نظرها وان لمع استواهما في الحسن خلافا لهم فيه وزعم ان هذا مستحوزة ممنوع اذا استوفى في الحسن القنصله ليكون نظره يكتفي عن نظرها في كل ما هو المقصود منه يكاد يكون مستقلا أو لا وانتي شرط بما ذكره فصرح النظر لعدم وجوده مستوفى به اذا قصد الاولى كون الظن (قبل الخلع) ومعنى حطب في رواية أراد الخلع الآخر اذا ألقى الله في قلب امرئ خطبة امرأه فلا بأس ان ينظر إليها



وضرر الطول دون ضرره ولا يدها فاحتمل على أن الأعراس قد يحصل فيها السكوت كاشتراط ما علم منه أنهم لا يجيبون البعوض لا يتيسر له النظر أو لا يدب بنفسه بسببه أن يرسل من يحل له نظرها لتأملها أو يصفها له ولو لم يجعل له نظر فمستغيبا بالستار لا يستغيب بالنظر وهذا لما عليه الحاشية مستثنى من حرمه (١٩٢) امرأه فحل وقوله لا دامه أمر المرأة: فنظر متغير داهما إجماعا العورة كاهو وانضم

(ويجوز أن يخلو رخصي وجوب رخصي أفهم النساء كرجل وعكسه بصبر نظره لما هو نظرها له احتياطا أو لا يفسد به دمونه لا تقطع الشهوة بالموت فليترك الاحتياط حينئذ معنى يظهر فيمع مشكل مثله الحرم من كل الآخر في حال الحياة بقدره مخالفا لاحتياط أدهو المني عليه أمره لا محسوس كالبغ (بالغ) ولو شفاها ما وضعت أو شفاها رلنساء عاقل يختار إلى عورة حرم) خرج مثالا فلا يحرم نظره نحو امرأة كما في غيره وأحدوه به قولهم لو علق الطائر فوقها لم يحنث برؤية خيالها في نحو مرآة أنه لم يراه وحل ذلك كما هو ظاهر حديث جحش فتنهوا لشهوته وليس منها الصون فلا يحرم منعه إلا أن تحشى منه فتنه وكذا أن التذبه كبحه الزكشى ومثلها في ذلك الأمر (كبيرة) ولو شوهه بان بلغت حدا تشبه فيه لنوى الطباع السليمة لو سلت من مشوه بها كإثبات (أجنبية) وهي ما عدا وجهه أو كنهها بالاختلاف لقوله تعالى قل للمؤمنين

والاستبراء وقوله أنهم ألأ أهل الخطوبة (قوله ومن لا يتيسر الخ) إلى قوله وهذا في الغنى (قوله بسن الخ) لكن النظر عند ما كانه أكل من الإرساله سمع من الكثرة (قوله من يحل له الخ) رجلا كان أو امرأة كلتها ومسوح بياحه النظر له عش (قوله ولو لم يجعل نظره) كالصديق والموازي تكتب الحرام ومقران العورة فهل يجوز لها وصفها لمخاطب أم لا لأنه نظره والاقرب الأوله عش (قوله فستفيد بالبعث الخ) وهل له أن يجمع بين النظر والبعث لأن كل منهما مفضية ليست في الاستبراء لأن أحدهما يحصل لغرض والثاني أقرب إلى كلامهم الأول أظهر معنى فليست تأمل وظاهر أن محل التردد حديث أبي واحد ما لم يرتب عليه حرم بأحد الأمرين من الفعل والقرآنه سيدغر (قوله وهذا) أي الوصف المذكور (قوله) أي انما طبأ أمر الرسالة الخ مقول وقوله لا دامه وقوله مراده الخ يشهده (قوله رخصي) إلى قوله التي كبرية فتنه الثانية لا قوله و يظهر إلى التي وقوله ويؤيده وليس منها (قوله رخصي) أي بسبق ذكره دون أن تبيحه وقوله ويجوز أن مقطوع عنه كرقطه له معنى (قوله وانما يفسده) أي بشرط عدم وجود حرمه له عش (قوله لا تقطع الشهوة الخ) أي مع احتمال كونه كالغسل ذكورة أو أنونة فلا يحرم على الرجل غسل المرأة الأجنبية وبالمسح مع انقطاع الشهوة بالموت له عش (قوله الحرم الخ) فاعل يظهر (قوله أدهو) أي الاحتياط (قوله لا مسح) أشاره إلى أن الراديا الفعل هنا يمتلئ لغرض والمجيب بعبده له مقابلة بالمسح والآخر في كلام المصنف عش وسم (قوله التي بالغ) خرج به السيد وسأني حكم المراهق (قوله عاقل) أي أنما المحنث فلا يحرم عليه سقوط تكليفه وسأني وجوب الاحتياط عليها منه وهو وجوب منع الولي له من النظر ورشدي وسم وعش (قوله مثالا) أي العورة (قوله في نحو مرآة) ومنه لئله أنه عش (قوله ويحل ذلك) أي عدم حرمه نظر الممثال (قوله وليس) إلى قوله وكذا في الغنى (قوله منها) أي العورة (قوله الصوت) ومنه الزلزاله عش (قوله فلا يحرم منعه) وذنب تشويهه إذا فرغ يلمع أو فلتاح بصوت ريشه بل تلقا صوتها فاعلم كنهها على الغنى وروى مع شرحه (قوله وكذا أن التذبه) أي يحرم منعه صوتها أن التذبه وان لم يصف الفتنه (قوله كبحه الزكشى) استحسانه النهاية خلاف ما فهمه عش منها (قوله ومثلها) أي الحرمة في ذلك أي في قوله إلا أن تحشى منه فتنه له عش (قوله وهي ما عدا) إلى قوله ولا ينافي في النهاية الأقوله ولوحل الولي بان وكذا في الغنى الأقوله ولاه إذا التي (قوله ولاه إذا حرم نظر المرأة الخ) لكن الراد بعبورة مثلها غير الراد بعبور ثم انجمل في سم على حج اه رشدي (قوله من داعية) بيان الفتنة اه رشدي عبارة عش قوله من داعية نحو سم الخ يؤيد من بيان ما خوف الفتنة أن يدعو نفسه إلى مس لها أو خلوتها (قوله أو خلوتها) لجامع أو مقدمته اه معنى (قوله وكذا عند النظر الخ) معطوف على قول المصنف عند خوف الفتنة اه رشدي (قوله بان يلتذ الخ) نصو بالشهوة (قوله فتملا) (قوله ومن لا يتيسر النظر الخ) وقضية كلامه أنه لا يحصل الاحتياط إلا بما صاف مع ما كان الرتبة والأوجه حصوله لقرب المصلحة المقصودة على كل منهما وحل كلامهم إلى أن ذلك أكل كذا في كثر الاستاذ البكري ووافق ما قاله أنه لا وجع للشارح أو لا يريده بنفسه الخ (قوله في المنز) يحرم نظره الخ يجوز أن يراد الفعل غير المسحوق لا بتبديل مقابلة به في شغل الغنى والمجيب (قوله أدهو) أي الاحتياط (قوله عاقل) حسيات عند قول المصنف وان المراهق كالغيب ما يدل على حرمه نظر المحنث وإن حل الولي منه منه فراجع اه (قوله وليس منها) أي العورة (قوله ولاه إذا حرم نظر المرأة الخ) وهو مثلها فإولى الرجل لكن الراد بعبورة مثلها غير الراد بعبور ثم انجمل في سم على حج اه رشدي (قوله من داعية) بيان الفتنة (قوله

يفضوا من أفعالهم ولاه إذا حرم نظر المرأة الخ حدث الصحيح فأولى الرجل (وكذا وجهها) أو بعضه راجع فلبعض نصيبا أو من غير أو محسوس بغير ما وراء (وكنهها) أو بعضه أيضا وهو من رأس الأصابع إلى الكوع (عند خوف الفتنة) اجامعا من داعية نحو سم لها أو خلوتها كذا عند النظر شهوة بان يلتذ به وأن من الفتنة قطعا (وكذاه) بدلا من (من الفتنة



فما انطلق من تقسيمه بلاشبهة (على الصريح) ووجهه الامام باطلاق المسألة على منع التسامع بغير جنس سائر انما هو جوده ووجوب النظر لكن كالأرد وبان النظر مظنة للفتنة وتحرك الشهوة فالأثر يحاسب الشر بمقتضى الباب والاعراض عن تقاسيد الاحوال كالحال انما لا يحتج به اندفع ما يقال هو غير عود فكيف حرم نظره ووجهه انما عمله مع كونه غير عود فظهر مظنة للفتنة والاشبه فنعلم الناس عن صاحبنا طاعا ان البسرة قال لا يترتب بالصنيع الاعجاب بان وجهها وكذا عاود في النظر ولا (١٩٢) ينافي ما حكاه الامام من الاتفاق نقل المصنف عن عياض الاجماع على انه لا يترتب ما لم يترتب بهما

ووجهها وانما هو سنة وعلى الرجال غض البصر عن المرأة لانه لا يلزم من منع الامام لهم من الكشف لكونه مكرها وللامام انفع من المكره ما فيه من الصلوة العالمة وجوب الستر عليهم بدون منع مع كونه غير عود وقراءة الصالح العامة مختصة بالامام ونزوله نعم من تحققت نظر أحسن لها يلزمها ستر وجهها عنه ولا كانت مضمنة على حرام فتأخر رأيت أبا زرعة أفتى بما يفهمه فقال في أمه مجسمة تبرز مكشوفة فساد ما بين السرة والركبة والاجاب برونها يحل جوارز زوجها الذي أطلقوه اذالم يظهرونها تبرج بزيه ولا تعرض لريبة ولا اختلاط بل يمشي منه عادة افتات بمثل ذلك والائتات ومنعت كذا الامر له ولما هو كون الاكثر من على مقابل الصبح لا يقتضيه وجهه لا سيما لو قد أشار الى فساد طر يقسم بتعبيره بالصبح ووجهها

واجب الى قوله وكذا النظر يشهونه (على الصريح) فبما ينفي ما لا يحل من النظر لا يكون الامام المصوم اه حلى (قوله) بلاشبهة عطف على قوله ان عند الامام (قوله) لو لم يحل هذا الفعل بل على حل النظر اجمع عدم الفتنة ثم رأيت الغافل المشي قال ما سجدت بكل على هذا التوجيهات المراد عدم ظهوره بشهوة بلا كلام وبغيره على ما قدمه انهم لم يروا بالستر ولا يفتنون من النظر وج سائر الوجوه فتأمل اه ويؤخذ الجواب عنه مما ذكره فتأمل اه صديقه وقوله مما ذكره أي من أن هذا التعليل يلزم على الضعيفين من نظر الامر مع عدم الشهوة (قوله) ويحرك الشهوة عطف غار اه عش (قوله) وبه انفع أي توجيه الامام وقوله هو أي الوجه اه عش وقال الكردي أي الوجه الكفان وأرد الضعيف باعتباره اذكر اه وهذا أفيد الاول اقرب (قوله) قال السبكي الخ وبأن قيل قول المتأخر بل ما هو حرمه بذلك (قوله) ولا ينافي الى قوله نعم مردودا فظاهر كلامهما ان الست واجب لانه لا ينافي هذا الجسم وكلام القاضي ضعيف شرح مر أي واخطب اه سم ووجه الرشدي جمع التفتن داعي النهاية وجهه (قوله) لانه لا يلزم الخ تعليل لعدم المنافاة (قوله) من منع الامام أي الحاكم (قوله) ولا الامام الخ او الامامية (قوله) يدون من أي من الامام (قوله) ورعاية الخ توجيهه لاختصاص المنع بالامام (قوله) من تحققت نظر الخ ومثله في ذلك الرجل (قوله) أفتى بما يفهمه في فهمه ذلك تأمل اه سم (قوله) بما يفهمه أي يفهم (قوله) نعم من تحققت الخ لم يردى (قوله) حل جوارز الخ معقول فقال (قوله) وجهه أي وجهه ساد طر يقسم (قوله) جواره أي النظر (قوله) قال القسبي الترتيع الخ قال الشارح فما كتبه على شرح الرض مر اه ذلك ان المذكور مع مافي المتأخر كان الفتوى عليه اه وافول ان قوله على مافي المتأخر خبر الترجيع واهي والترجيع على طبق مافي المتأخر من جهة قوله المذكور ومن جهة المذهب فهو واجد ليدلوا بهذا فامل اه رشدي أقول قضية قوله واهي الخ ان الفتوى عطف على قوله المذكور ولك عطفه على الترجيع بل هو الظاهر (قوله) الفتوى على مافي المتأخر بمقتضى اه عش (قوله) الصواب الح ل أي حل النظر الى الوجه الكف من عدلان من انه كدى عبادتها بقول الغسني وحيث قيل بالجواز كره وقيل بخلاف الاول وحيث قيل بالتحريم وهو الرجح النظر الى المتابعة لا يبين منها برينها وجماعها كالمعنى الذي لا سيما اذا كانت جلية فكيف المتأخر من خارجا هو في القة نوس والمتأخر كعجل ومنبر الحقيقة ومن العين ما دللوا برادمان البتة أو ما يظهر من نقلهم اه (قوله) وانهم الى المنزلة التي نهايتا لا قوله وهو ظاهر الى اختيار الاذرى (قوله) يخصص حل الكشف بالوجه أي في اذكره القاضي عياض اه رشدي ويحل في الآية (قوله) لانه أي غير البدو قوله هو محل فيها أي الى البسرة (قوله) وانتهى الى الاذرى ولو حل النظر الخ قد تسكل على هذا الوجه ان المراد عدم نظره بشهوة بلا كلام وبغيره على ما قدمه مع تسليم لم يروا بالستر ولا يفتنون من الخ رج سائر الى جوده فتأمل (قوله) ولا ينافي الى قوله ولا يلزم الخ مردودا فظاهر كلامه ما ان الست واجب لانه لا ينافي هذا الجمع وكلام القاضي ضعيف شرح مر (قوله) لكونه مكرها) قد يقال ان كان المنع من الكشف لانه مكر ولم يدل على حرمه النظر لجواز لانه مكر فقط فذكره الكشف الذي البسرة فامل (قوله) أفتى بما يفهمه في انه لم يترتب تأمل

( ٢٥ ) - ( شرواني وابن قاسم - سابع ) الآية كادت على جواز الكشفين لوجهين دل على وجوب غض الرجال أبصارهم ضمن ويلزم من وجوب الفض حرم النظر ولا يلزم من حل الكشف جواز كلابغني فافهم ما أشوا به بتعبيره بالصبح ومن ثم قال القسبي الترجيع هو المذكور والفتوى على مافي المتأخر وسبق ذلك السبكي وعلا بالاحتياط بقول الانسوي الصواب الخ في كتاب الاكثر في التاليس في حله وانهم يخصص حل الكشف بالوجه حرمه كشاف ما من ابدن حتى البدو وظهر في غير الدلالة غير وجهه لا لانه لا حاجة لكشفه بخلاف الوجه والختيار الذي قول جمع على نظر وجهه كغيره من من نظره لانه الفتنة يتو لقا عاود تسام

ضعفوا ودمدموا من سدايانا ولكل ساقطة لا حيلة ولا دالة في الآلة يجمعون على بل فيها الشبهة القسمة بالاعتدال فيتم مع كل من يتوابعه  
أب بكر وأبي بام أعين وسفان واضربه (١٩١) رابعه من أفضهم لا يستلزم النظر على العمل هؤلاء لا يقاس بهم غيرهم ومن ثم

أخبرنا حيث البالي له عرش (قوله ضعيف) خبره وواختار الأثر في الخ وحري على منعه الغنى أيضا  
عبارة وتوطأ له الكبرية يشمل العز والشيء وهو الأثر في الشرح الصغير وهو العتداء أقول  
و هو يعد اختاره الأثر في قول الشارح الآتي واجتماع أبي رالم (قوله ورده) أي اختاره الأثر في  
(قوله) وأن لكل الخ يظهر أنه صلب على مامر وعطف عرش على سدا البسبب قال أي ومنه أن لكل الخ  
فالمجوز التي لا تشبه قلوب جدها لمن يريد ما يشبهها (قوله بل فيها الشبهة الخ) يتأمل وجها لاشارة  
فان ظاهره جواز النظر ان لم تتبرج بالزينة فهو هو الحرام فما ذكره في قوله من غير ما ذكره الأثر في عرش  
(قوله واجتماع) الخ قوله ومن ثم في الغنى (قوله بسبب) الى قول المتن بين في قوله والى قوله سرقة النهاية  
(قوله مقصود) أي سجد جعل بين مقصود له وآخر جاعا من الظرف في معنى من غير ما ذكره في قوله سرقة النهاية  
ضمنا لما من جعل الفعل به محذوف والتقدير ولا ينظر من محرمه شيئا من الخ اه رسيدي وقد رده عليه  
ان في حد ذاته محذوف الموصوف بدون شرط (قوله لانه) عورة أي في غيرم نظركم اجماعا لنهاية ومعنى (قوله)  
ويطوع الخ) خلفه النهاية والغنى فقالوا فادع به كالمرة من نظر السور في كتبنا ما غير عورة  
بالنسبة نظر الحرام وهو كذلك اه (قوله فيداني) أي في الآلة (قوله وبه) أي الاحتياط وقوله مامر  
الحسن أن عورته والجل والامتناع الصلوات السرة والركبة (قوله هنا) أي في نظر الاجنبية (قوله) حيث  
لاشهوة الخ قوله ومما في النهاية والغنى الآخرة ولو من الزنا عورته فخر الشارح الى المتن وقوله أوسع  
خوف الفتنة (قوله حيث لاشهوة) أي لا خوف فتنة اه سم (قوله ولو كان لا يرى الخ) فلو كان الكافر  
من قوم يعتقدون حل الحرام كالطمس امتنع نظره وخافه كإتباعه الذي ركن نهاية ومعنى قال الرسيدي  
يعني المتعصمين ذلك اه (قوله بغير المام) عبارة النهاية والغنى يقع المام اه (قوله وهو) أي ما يدلوا الخ  
(قول المتن حل النظر الخ) أي وان كان مكرها اه معنى (قوله فخر الشارح الخ) فذلك يكون هذا الشارح  
اعتمد. بقا لخلاف فلا يلزم السهو سم أقول بعد اعتقاد هذا الشارح لغير بقا لخلاف لا يفي في دفع  
السهو والتأديع ان ثبت أن الرافعي يعتقد ما ظهر الحقيقة أنه يعتمد بقا لقطع فراجع اه - يدع  
(قوله بين المتزاخ) تمت لخلاف على خلاف الغالب (قوله فيها) أي المبيعة أيضا أي كالأمة (قوله وسيعصم)  
أي المصنف وقوله والاصح عندنا فقين الخ (قوله لا يختص بها) أي الآلة (قوله لكل منظور اليه) من محرم  
وغير محرم زوجته ومنتهية ومعنى وصنعهم هذا قد يشعر بقصص من الحكم بغير الجادان وقال عرش  
قوله لكل منظور الخ يشتمل عومه الجادان فيعزم نظرا لم يشهده اه عرش وانظره المراد بشهوة الجادات  
أو التلذذ بها المذكر على سرور لا دوى (قوله على هذا النظر بقا) أي طر بقا لرافعي (قوله وقد روجه  
الخ) اعلم ان المصنف تعرض للتشديد بعد الشهوة في مسألة الامتوا الصغيرة والامر بدون بقا المسائل وقال  
(قوله واجتماع أبي بكر الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن لا ينظر من محرمه من سرور وركبة) ظاهر  
كلام الشافعيين في نفس السرة والركبة في هذه المسائل عن العورة حتى على نظره سدا وهو كذلك  
شرح مر (قوله حيث لاشهوة) أي لا يتوهم فتنة (قوله لا يرى نكاح الحرام) فلو كان الكافر من قوم  
يعتقدون نكاح الحرام كالطمس امتنع نظره وخافه كإتباعه الذي ركن نهاية ومعنى قال الرسيدي  
يعني المتعصمين ذلك اه (قوله بغير المام) عبارة النهاية والغنى يقع المام اه (قوله وهو) أي ما يدلوا الخ  
(قول المتن حل النظر الخ) أي وان كان مكرها اه معنى (قوله فخر الشارح الخ) فذلك يكون هذا الشارح  
اعتمد. بقا لخلاف فلا يلزم السهو سم أقول بعد اعتقاد هذا الشارح لغير بقا لخلاف لا يفي في دفع  
السهو والتأديع ان ثبت أن الرافعي يعتقد ما ظهر الحقيقة أنه يعتمد بقا لقطع فراجع اه - يدع  
(قوله بين المتزاخ) تمت لخلاف على خلاف الغالب (قوله فيها) أي المبيعة أيضا أي كالأمة (قوله وسيعصم)  
أي المصنف وقوله والاصح عندنا فقين الخ (قوله لا يختص بها) أي الآلة (قوله لكل منظور اليه) من محرم  
وغير محرم زوجته ومنتهية ومعنى وصنعهم هذا قد يشعر بقصص من الحكم بغير الجادان وقال عرش  
قوله لكل منظور الخ يشتمل عومه الجادان فيعزم نظرا لم يشهده اه عرش وانظره المراد بشهوة الجادات  
أو التلذذ بها المذكر على سرور لا دوى (قوله على هذا النظر بقا) أي طر بقا لرافعي (قوله وقد روجه  
الخ) اعلم ان المصنف تعرض للتشديد بعد الشهوة في مسألة الامتوا الصغيرة والامر بدون بقا المسائل وقال

أوسع خوف الفتنة واما لكل منظور اليه وما قبل عمل الآتي هنا فادع أنه لو خشي الفتنة وتاثر بلاشهوة دخل غير  
الشارح  
على لوجه من على هذه الطر يقع الشهوة لا خوف الفتنة وقد روجه

مختصين النبي م ذابان فيه نظر ما قرى من الفرج وهو بمن امره أن اجتمع علم (١٩٥) ما لم يفرق وهو بمن عاها اليها فبقت

مختلف الحرم ليس مظنة لها  
لا يحتاج لضمها فيه ولا خلاف  
ما أطلق به مما لا يلائم نحو  
السادة وصم الله كرم  
والاستسنان فيها بالباطل  
يخرج لضمها ما لا يلائم  
النظر لفرصتها لا يلائم  
بقوله لضمها إلى آخره  
يغيد قصد النظر بغرض  
نحو القدور يلزم منه في  
الشهوة على أن ذلك فيه  
تقصيل أضع التبعين يحمل  
لوعب الشهوة فان قلت ورد  
ذلك كله جعله بالاشهوة  
قضايا الصغرة أنه اختلف  
لاورد بل يؤيد لأنه اغما  
فيه في الافة حكم حفي  
جسدا هو نحوه نظر لضم  
الشهوة مع ان الفرض انها  
لاستسنى بل يؤخذ من هذا  
أنه قد جسد ما في كلامه  
بضم الشهوة لا يعلم من  
هذا بالاولى ويحتفل لاورد  
عليه من (د) الاصل  
النظر (الصغيرة) لا  
تستسنى كما علمه الناس في  
قبيل حكاية الخلاف فيها  
أي فتلاصق الاشارة وتقريبه  
يكاد أن يكون شرفا لا جمل  
وجوز لاورد في النظر ان  
لاستسنى وان بلغت تسع  
سنة والوجه الضيق مما  
ان المار على الاستسقاء  
وعده بالنسبة لقوى الطباع  
السليمة فانما تشبه لهم  
لشهوهم اقدر فيها فظهر

الشرح انه ليس مظنة لظهوره بالتأمل اه والحكمة أن الاملا كانت مظنة للاعتناء والابتذال في  
الخدمه ونحو الطاعة وال حال وكانت عورته في الصلاة بمن سرته و كنهها فاعلم كل جلد بما هوهم جواز النظر  
اليها ولو يشهوه لعماد وان الصغر قلما كانت ليست مظنة للشهوة ولا سيما عند عدم تغير حالها فاعلم جواز  
النظر اليها ولو يشهوه فوان الامر ذلكا كل من جنس الرجال وكانت الحاجه داعية الى مخالطتهم في أغلب  
الاحوال وعاقبهم وانظر لهم اله ولو يشهوه للحاجة بل الضرورة قد دفع تلك وهما بتعرضه المذكور  
وأفاده تحريم نظر كل من الرجل والمرأة إلى الآخر بشهوة دائمة لكن بينهما وجوب ولا سيما في السواة  
بطريق الأولى ويحرم نظر كل من الرجل إلى الرجل والمرأة إلى المرأة والحرم إلى حرمه بطريق المساواة  
وناهل ينصن تعرضه المذكور اه شرح مر وأقول قد يشكل على هذا التفرع ان ما ذكر في توجيه  
التقصيد في النظر إلى الآخر مقتضاه أن التعرض له في نظر الرجل إلى الرجل والمرأة إلى المرأة الأولى  
التعرض له في نظر المرأة كذا يخفى فكان ينبغي التعرض له في ذكر ويقسم منسك نظر المرأة الأولى  
فليست اه سم (قوله تخصيص النبي) أي في الشهوة بهذا أي نظر الامة (قوله عما يأتي) أي من نظر  
العبد إلى سيده ونظر للمسوح إلى الابنية (قوله ولا يرد) أي على ذلك التوجيه بالنظر إلى ما يبين يقال ان  
النظر لضمها لغير ما قرى من الفرج سم اه لم يرد في الشهوة (قوله ولا يلزم من الخ) استشكله سم بما  
حاصله أن غاية ما يقيد التقصيد بعد التسليم في الشهوة على أنها عرض من النظر لا تنفصل مطلقا اه (قوله  
ذالم) أي النظر لغير قصد (قوله وهذا الخ) أي التوجه ويقع ما ورد عليه قوله جعله فاعل ورد قوله قدما  
في الصغيرة أي كآفاده العطف (قوله أيضا) أي كآلامه (قوله انه قد) أي المصنف (قوله بل يؤخذ الخ) قضيه  
أن لا يقيد الامة بذلك كغيرها (قوله لانه) أي قد جسد لم وقوله من هذا أي قد جسد الصغيرة (قوله  
لاستسنى) إلى المتن في النهاية (قوله فان لم يشهوا الخ) في نظر بعض ما له نظر (قوله وفارقة الخ) أهم  
الصغيرة في المتن اه رشدي (قوله وفارقت العور) يعني لم يقبل في نظر العور بالاشتهاء وعدمه ونحو عرض  
زوال التشوه بالخصوص في الصغيرة (قوله ولو تفكر مر) أي في الشهوة (قوله المتن الا للفرج) أي قبل لاورد  
وينبغي أن يحمل الفرج مثله اذا خالف بالفرج أو قطع ذكره فيحرم النظر ليعاطفه حكم الفرج اه عر  
(قوله فيحرم) أي قوله أما الصبي في النهاية والمغني (قوله لغيره الام الخ) أي من يرضعها لم يمتنع في قال

لما كانت ليست مظنة للشهوة ولا سيما عند عدم تغير حالها وعاقبهم جواز النظر اليها ولو يشهوه وان الامر ذلكا  
كل من جنس الرجال وكانت الحاجه داعية الى مخالطتهم في أغلب الاحوال وعاقبهم جواز نظرهم اليه  
ولو يشهوه للحاجة بل الضرورة قد دفع تلك الترهات بتعرضه المذكور ورواؤه يحرم نظر كل من الرجل  
والمرأة إلى الآخر بشهوة دائمة لكن بينهما وجوب ولا سيما في السواة بطريق الأولى ويحرم نظر كل من الرجل  
إلى الرجل والمرأة إلى المرأة والحرم إلى حرمه بطريق المساواة وناهل ينصن تعرضه المذكور وشرح  
مر وأقول قد يشكل على هذا التقدير ان ما ذكر في توجيه التقصيد في النظر إلى الآخر مقتضاه أن التعرض له في نظر الرجل إلى الرجل  
والمرأة إلى المرأة الأولى أو من التعرض له في نظر المرأة كذا يخفى فكان ينبغي التعرض له في ذكر ويقسم منسك نظر المرأة الأولى  
فليست اه سم (قوله تخصيص النبي) أي في الشهوة بهذا أي نظر الامة (قوله عما يأتي) أي من نظر  
العبد إلى سيده ونظر للمسوح إلى الابنية (قوله ولا يرد) أي على ذلك التوجيه بالنظر إلى ما يبين يقال ان  
النظر لضمها لغير ما قرى من الفرج سم اه لم يرد في الشهوة (قوله ولا يلزم من الخ) استشكله سم بما  
حاصله أن غاية ما يقيد التقصيد بعد التسليم في الشهوة على أنها عرض من النظر لا تنفصل مطلقا اه (قوله  
ذالم) أي النظر لغير قصد (قوله وهذا الخ) أي التوجه ويقع ما ورد عليه قوله جعله فاعل ورد قوله قدما  
في الصغيرة أي كآفاده العطف (قوله أيضا) أي كآلامه (قوله انه قد) أي المصنف (قوله بل يؤخذ الخ) قضيه  
أن لا يقيد الامة بذلك كغيرها (قوله لانه) أي قد جسد لم وقوله من هذا أي قد جسد الصغيرة (قوله  
لاستسنى) إلى المتن في النهاية (قوله فان لم يشهوا الخ) في نظر بعض ما له نظر (قوله وفارقة الخ) أهم  
الصغيرة في المتن اه رشدي (قوله وفارقت العور) يعني لم يقبل في نظر العور بالاشتهاء وعدمه ونحو عرض  
زوال التشوه بالخصوص في الصغيرة (قوله ولو تفكر مر) أي في الشهوة (قوله المتن الا للفرج) أي قبل لاورد  
وينبغي أن يحمل الفرج مثله اذا خالف بالفرج أو قطع ذكره فيحرم النظر ليعاطفه حكم الفرج اه عر  
(قوله فيحرم) أي قوله أما الصبي في النهاية والمغني (قوله لغيره الام الخ) أي من يرضعها لم يمتنع في قال

زال تشوهها فان اشتبهوا عند عدم نظرهما لالا وفارقت العور به سبق اشتبهوا ولو تفكر مر وانما تشبه ولا كذلك الصغيرة (الا  
الفرج) فيحرم اتفاقا وما في الامة من الغاض من حله فلا بالفرج فيمنع من يجوز ونظر دوسه ليجز الآدم من الرضا والتربة

لغير ذرأه العبي فصل نظر فر جمال غير الفرف ان فرجهما الحشوة لم يحرم وبذلك خبر الحارثي ان محمد بن عيسى قال رفعت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفرى على خرقة قد كشفت عن رقبته فقال غطوا رقبته فان حرمت رقبته الصغر كرمته وحرمت الكبر ولا ينظر الله الى كاشف عن رقبته ولا ظهر رقبته وقعدت كونهما (١٦٦) واقول في قول الاحتمال بجمعها على الميزة (قائمة) وهو بن عباس كره

في تلو محضه يستند فيه عن أنس قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرج بين رجلين الحسن ويقل ذكره وفي خاتمة العقب العيب الطبري عن أبي نبيان قالوا والله ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرج بين رجلين يفرج بين الحسنين فيقبل ويستخرج ابن السري ويخرج أبو حاتم ان ابا هريرة قال سمع الحسن يقول لا يقبل ما رآه صلى الله عليه وسلم يقبله فكشفه فقبل سره اه ولا حجة في شيء من هذه الاخبار يشهد كره نقيا ولا ابا خلا فان قوله اه لا يصح (ان نظر العبد العبد لا تكتفي العبد عن الزنا فاعطى غير المسترق والمبعض وغير المكاتب كافي الروضة عن القاضي واكره وان اطلوا قوله (البدنة) المتصفة بالعدالة ايضا (و) الامع ان (نظر مسح) ذكره كعادته يشهد ان لا يبق قسمي في المسألة أصلا وبإسلامه في المسألة حالته هو اجنبيا لاجنبية متصفة بالعدالة ايضا (و) كذا نظر الى محرم) في نظر انهما اعدا حابين السرور وان يكون نظر

عش التعبد الارضاع على الغالب والا فادار على من نهى العبد بالاصلاح ولو ذكر كرامة ما صلى فرجه من العاصمة ولا وجه في ما روى من لا فرق في ذلك بالنسبة بين تعاطي اصلاحيه من يكون الامور على كمالها وتساويها عن مباشر تغيرها وصدورها (قوله العبد) التعبد بها ما كثرها عن عدم الحاجة وليس من الخلق غير مملوكة العبد اه عش (قوله اما العبد فيقول الخ) خلافا للجماعة والمخفي (قوله انظر فرجه) أي قد كملوا يظهر اه سم (قوله وقيل يحرم) اعني النهاية والمخفي (قوله ان كان الخ) بكسر الهمزة وتضعيف التثنية (قوله يذنه) تصغير ذب بالضم وهو الذي كراه كرهى (قوله ولا يحسن في الخ) حل وجهه في الخيعة من هذه الاحاديث او احتج بالانقباض كان مع جائل وينافي هذا الثاني ما روى عن ابي هريرة اه سم (قوله العدل) في قوله وتظهر منقلا والى قوله لان في العبد في النهاية (قوله غير المشترك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز ونظر واحد من هذه الثلاثة الهول انظر اه باله كسر حبه الشارح في شرح الارشاد اه سم (قوله وغير المكاتب) كافي في وشماله ولا فرق بين ان يكون معصوا في النجوم او لا خلافا للقاضي في الشق الثاني معنى ونهاية (قوله المتصفة بالعدالة) قد يقال ما وجه اعتبار العدالة فيها اذا كانت متظورة وغير متظورة وكان العبد الناطق وكذا يقال في متظورة المسحوق اه سيبويه في الرشد في انما عليهم ذهابا وفيما ينظر الى حل نظرها بالعدالة في كل ما ظهر والافلاحي في تفسيره ذلك بالنظر لم يدر نظره اليها حيث لم تنظر اليها بمثل اه وقوله الى حل نظرها الخ أي وحل سفره وشأنه معاملة (في قول المتن ونظر مسح الخ) أي كراه كان أم لا اه معنى (قوله الامع ان) الاولى اما طلبة جمع قول المتن كالنظر الخ الى المطلق طه ايضا (قوله واسلامه) بالجرع طه فاعلى ان لا يبق الخ (قوله ولا اجنبيا) وقوله لاجنبية لاجنابا والمن والاول المعضات البدن الثاني المعضات لكن الاول يفي عن التسمية بالمحرم (قوله فنظر ان الخ) أي بالاشعور ونحوه فتنته (قوله انظره تعالى) واما ملكك الخ) دليل الاول وقوله والتابعين الخ دليل الثاني وقوله غير الاية أي بالاحكام على النكاح اه معنى عبارة حس أي الشهوة (قوله ايضا) أي كالنظر في كل الاية تابعه من قوله في الخلق والسر (قوله في جواز ضمه) أي المسحوق (قوله لا في تحول الس الخ) كانه معطوف على قول الصنف كالنظر الى المحرم لكن في هذه الصنف وقد تولى اذان العبد للمسحوق كالمحرم في حل النظر فقط لا تحول الس الخ قاله الرشدي واقول بل الظاهر المنه انه عطف على قوله الشارح في الخلق وان كان في المحرم (قوله وانما على الخ) جواب عما يتوهم من تشبيه العبد بنوع المشترك من منقائه على نظر العبد لانه المشترك اه ورشد (قوله لانه مشترك) يبين ان المعصية المشتركة ثم اتي في شرح الارشاد سر على نظر سدا المشتركة أو للمعصية اعدا لمن سرها او كتبها وعكسه وكذا صرح شرح الروض بالاصل دون العكس فلم يصر به اه

يجوز الخ (قوله في نظر فرجه) أي قد كملوا يظهر (قوله وقيل يحرم) هو المعتمد شرح (قوله) ولا يحسن الخ) حل وجهه في الخيعة عدم هذه الاحاديث او احتمال ان التقيد كان مع جائل وينافي هذا الثاني ما أخرجه أبو حاتم عن أبي هريرة (قوله غير المشترك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز ونظر واحد من هذه الثلاثة ولا نظر واحد منهم لها كسر حبه الشارح في شرح الارشاد وسم في اثنان سدا المشترك والبدنة في نظر اه الى ما عدا ما لمن سرها او كتبها وقد روي بان نظر الرجل الى أقربه لان التمتع بالاصلاح طوره من النظر الى غير المحرم أو لوقوعه بميل النظر اليه بتواضع في شرح الروض وساق انه سماح نظر الرجل الى المكاتب انتهت في انظر عكسه (قوله فنظر انظر الخ) يعلقان الخ) اعني ذلك (قوله) وانما على الخ) لا يحسن نظر لانه مشترك) يبين ان البدنة المشتركة لان البعض الحر كالبدن المملوك في غير

منها ذلك قوله تعالى واما ملكك اعلم ان التابعين غير اولى الاربعة بل يعلقان بالمحرم ايضا في الخلق والسر وقول الاربع لا احسب في محرم سفر المومع مع خلافا من قول السبك ولا خلاف في جواز زوجه عليهم في غير حلال في تحول الس من وعدم نقض الوضوء به وانما في نظر لانه مشترك لان المال كية أقوى من الملو كية فاجب المال لا يبيع المملوك كذلك

وتمت محل نظرها بكاتبها والمستتر: «لهو بين شعيرها وشرحوا اختلافها على شعبتي الفرق أن ملطه نظر السيد الخالصة في منتقى مع الكتابة والاستدلال كذلك في السيدونو يده نقل الموردي الاتفاق على أن البعد (١٩٧) لا يلزمه الاستدلال إلا في الأوقات الثلاثة

ما هنا على سبيل ما ردها أو على ماذا علمت منه فعمد النظر إليها لا حديثيها لقننته يلزم وله. نعم النظر كما يلزم منه ما هو المرام في قوله  
 تظهر منه شوقه إلى السماع كالبالغ قطعا (١٩٨) والمراد: كالبالغ قبل وفي المرام في الجنون فنظره وقضية تعليمه الحان المرام

البالغ يظهر وعلى العوارض  
 وحكاية لهالة ليس مثله  
 ثم رأيت الزكري يثبت  
 ذلك أنشد من كلام الأمام  
 وما يأتي في ربه إذ نظر من  
 كوة وفي كونه يضمن إذا  
 صبح طلبه لا يفيها  
 من كونه متيقنا وخرج  
 بالمرأه غيرهم أن كان  
 بحيث يتكلم ما راعى وجهه  
 فكالمكرم والآنك المكرم  
 (و يحسن نظر رجل إلى  
 ابن وسد ولا فرق بين أن: و نفي جام وغيره ونقل القاضي حسين عن علي رضي الله تعالى عنه أن الغدق  
 الجمل ليس بعورة أه (قوله) أن المرام (أجمع) البالغ وقوله كالبالغ أجمع البالغ وقوله ومنظورا في  
 تقسيمه ما إذا رصف على مدح الأمر (قوله) ذلك فخذ الرجل (أي) رده بقية العورة حتى يبقى عيش أي  
 بشرط الحاشية كأي (قوله) وأمن فتنة أي وعدم الشهوة (قوله) وأخذ منها أه (قوله) عيش أي  
 المأخوذ والمأخوذ منه بالحاشية قلت وحديثي بحتم أن غير المصاحفة كالمصاحفة أه سمعنا الرشد  
 الظاهر أن ذلك المصاحفة مثال أو لم أن لا يتلوه غالب حديثي فلا يتولى القول الشارح وأهم تخصصه أه  
 (قوله) مع ذين (أي) الحائل وأمن الفتنة أه ع (قوله) تخصصه (أي) أخذ (قوله) غير وجهه  
 الظاهر وجهه (أي) أهمه التخصص حريم من الوجه أيضا أه وشدي ويأتى عن فتح المعين ما وافقه (قوله)  
 من ورا حائل (أي) لا يستعيد حائل الركن بخلاف الغليظ أه سم أه ع (قوله) وشدي (قوله) به  
 مقنة لأحدهما قد يقال من الوجه أيضا بل والكفين مقنة لأحدهما أه سم (قوله) وحديث (أي) ح  
 الترجمة بذلك (قوله) ذلك (أي) حرم من ماسوى الوجه والكفين ولو بحال رشدي وعش هذا  
 التفسير نظر الصنيع الشارح والأقدم من الرشدي أن الذي أهمه التخصص حرم من الوجه أيضا  
 (قوله) ويؤيده ملائمتهم (أي) قد عني التأيد بما عاتقه كالمقنة للشهوة بخلاف مجرد اللبس بالدمع الحائل  
 أه ع (قوله) ولو على (أمر) أه قد تسامح (قوله) وهوس) إلى قول المتن قلت في النهاية إلى قوله ومن زعم إلى  
 مع خوف فتنة (قوله) من لم يبلغ (أي) عياره (أي) الشاب الذي لم تنب لمحتوا لا يقال من أس ولا شعر وجهه  
 أمره بل يقال نطأ بالهائلا المثلثة أه (قوله) غالب (أي) باعتبار العادة الغالبة للناس لأحده أه ع (قوله)  
 لرجل (أي) السليمة الطبع (قوله) مراد (أي) يتأهل أه سم (قوله) مع خوف (أي) إلى قول المتن قلت في  
 المتن (قوله) مع خوف (أي) لرجل إلى المتن وقوله أو يشهو عطف على قوله بأن لم يندرج إلى ينبع على أن  
 في أي حرم (قوله) وما يأتي عطف على تعليم (قوله) فكالمكرم فتنته لا يستأذني إلا وقت الثلاثة  
 (قوله) لا يستأذني إلا ما بين سرور كية يخرج السرور والكية هر (قوله) قال الأذرى (أي) اعتمده هر  
 (قوله) وأخذ منها (أي) ينفي تقسيم كل من للمأخوذ والمأخوذ منه بالحاشية قلت وحديثي بحتم أن  
 غير الله أه كالمصاحفة (قوله) من ورا حائل (أي) لا يستعيد حائل الركن بخلاف الغليظ أه  
 (قوله) به مقنة لأحدهما قد يقال من الوجه أيضا بل والكفين مقنة لأحدهما (قوله) مراد (أي) ح

الحيث لا يوافق ظاهر ضبطه ابتدأه أن يكون بحيث لو كان صفة لا شئت لرجل ومن زعم أنه المصاحفة أه البالغ من  
 الاختلاف فلا ينفى ذلك كرمع شوقه شتبا بأن يندرج وقومها كآله ابن الصلاح أو (شبهة) لا جاعا

بجود

وكذا كل منظر واليه يغفل الخدع كراهية غير يقترأ في وسطها الأخيه الشهيرة بان تأمر بحمل الرهوبه ويحبب عدو من يتصورها  
بينه وبين التي وغر بيسته قول السبكي ان ينظر فلذلك وبمستشرا زاد فوعا ومقصدنا فان ذلك اذ القصور وكثير من  
يتمتع وعلى مجرد النظر والجملة طاعن في سلامتهم من الاثم وليسوا باسالم من (قلوب وكذا) يحرم نظر (بغيرها) أي الشهوة ولوم أم القنينة  
(فلا يصح المنصون) وان نازع على محكولنا لاجع مقدس وسائر من حتى بالغ بعضهم فزعوا حرد الاجماع وليس في محله وان واقفة  
قول الباقين يحمل من أم القنينة اجزاء وذلك لان مقتضى القنينة كل أم قبل فالف الكافي (١٩٩) هو اعظم اهتمام الله لا يصلح به وبالحال

لكل ساقطة لافعة ولان المثل الجلي يبري ويخرج بالنظر المس فيصمر وان حل النظر كاجرم به بعضهم وانما ينسب ان قلنا بما في حق مقضى  
الروضات الحرم المأمور به ما ملأنا ما على التبدل ان التخصيل فيه يبيح معناه وانما الحاشية فيصمر لكن ان جرم النظر فيما ينظر  
والفرق بينهما في المس وانما سبيل تقاضيه في المرأ على حل خالة المحرم وانما لا نفهم في حل مسه لها وان كان معصرا فداخا واكثر كباقي  
(ولا يصح عند الحقيقة ان الامه كالمرءة انه اعلم) لا شرا كما في الاقوتشعوف الغنعة بل كبريم الامه بغوف كثر الخواتم لا خلاف فيها  
فهي اعظم موضع عررض الله عنه لانه استبرحت كالحز وقالوا في تنبيه بل الحرائر كالساجد لا بد ليعمل الاحتفال

انه لا يتم الحرام بل انهم هي اذلاله كمن يقتصد من الزوال الحر اثر كمن يعرف بالسر ولا عرفه المقتضى واما على اشلوا الذي لم يرد  
بذكر جمع محققين مرصوحا ذلك وان الامة شاهدته والمرامع المرأة كرجل ورجل فيحصل حيث لا يخوف فتنة ولا شهوة نظرهما معا  
سرهما وركبتهما واما بمنه لانه عورة والاصح يحرم نظر نفسه وكل كافر ولو حبيبة (الى) ما لا يدور في المهنين (مسئلة) غير سبدها وجرهما  
لشهوة فقه تعالى اؤسماهن ولانها قد (٢٠٠) تصفها الكافر يقتنها وضم عن غير رضى ان تصنع منها من دخول حليم معوا بدخول

الذين على اهلها المؤمنين  
الواردين الا يلبسوا البهيمة  
فليس لما يصعد من حل  
نظرها منها ما يدور في الهنة  
واعتد جمع ما اقتضاه المتن  
من انها معها كلاجسي  
واقف المصنف اى بناء  
على ما في المتن بحرمه كشف  
نحو وجهها لئلا يفتتنها  
فمنها على ما عيش منه  
مفسدة وهو مصفها لمن  
قد فتنته وعلى ما يحرم ذلك  
الكافر مكلف بالفرع  
على ما لا يحرم نظر  
المسئلة له لاختلاف وقت  
فيه الا يحدود ووجه  
ومثلهما فاسقة ساق او  
غيره كزنا او باقاة فيحرم  
التكشف (له) الاصح  
(بحر) انظر المرأى بدت  
اجنسى سوى ما بين سره  
وركنه) وسواهما ايضا  
كاسر (ان) لم تحفظ فتنة ولا  
نظرت بشهوة لنظر عائشة  
رضي الله عنها الحشنة  
يلصقون في المسجد والنبي  
صلى الله عليه وسلم واما  
وقالوا نظر اهلها بالبدنها  
عورة والواجب ستره  
مختلفا بينه وقت الاصح  
الخصم (كم) اى كثره

انه (الح) عبارة النهاية والمغنى لاحتمال قصد بذلك نفي الاذاعين الحر اولا لان الامام كن الخ فغنى انا  
استرنا لانما حصل الاذاعين المر ازاما اماما لا تكشف ويحترق في الصلوة عن اهل التقوى له (قوله)  
ونازع في (الح) عبارة المغنى قال المصنف في نفسه وما ادعاه المصنف انه الاصح عند المحققين لا يعرف وهو  
شاغلقا لظلال نص الشافعي في عورة الامة ويخالف لما عليه جمهور راجعها انتهى وهذا ما عليه على  
الناس ولكن الاول احوط له (قوله) مرصوحا) تحت ثابان جمع (قوله) ذلك) اى على ادعاء المصنف وكذا  
ضامه (قوله) فصل حيث) الى قوله ومثلهما في النهاية والمغنى الاقوية سرها وركبتهما وقوفه ودخول النساء  
الى واعتد جمع (قوله) لانه عورة) اى ما ذكر من السرور لا كتبوا بينهما (قوله) غير سبدها وجرهما)  
عبارة المغنى والنهاية (تنبيه) على ذلك في كافر غيرهم المصنف وغيره لو كثرها امامها فحرم  
لهما النظر اليها له (قوله) لم يرد في اؤسماهن) فلو جاز له الاظر لم يق للتخصص فائدة له  
مغنى (قوله) منها) اى الكافيات وقوله معها اى المسلمات له مغنى (قوله) دليل لما يصعد) قد يقال  
الدخول لا يستلزم النظر بل المنع اى لا يستلزم هنا وجبته فيما ساقى في قصة نظرها في الحشنة كاهو  
نظره له سبده (قوله) لما يصعد) اى فى الزينة وامثلها له نهاية (قوله) حل نظرهما (الح)  
وهو المختار نهاية ومغنى (قوله) اى بنا (الح) اعتد مره اى سم اى والمغنى (قوله) بحرمه كشف (الح)  
يعنى باله يحرم على المسئلة تمكين الكافر من النظر اليها (قوله) (الح) عطف على قوله على ما عيش (الح)  
(قوله) اذ الكافر (الح) قد يقال الذى استظهره ثم مكلف بالفرع على جميع علم هذا ليس منها كاهو واضح  
فلنأمل له سبده (قوله) ومثلهما (الح) خلافا لنهاية والمغنى ورجع غش ما اختاره الشارح عبارة  
واما على اى ظاهر لانه لا يراه واهو مظهر الكافر موجوده قبله بنى اى يحرم على الامر لا بالكشف بل  
هذه ما لم يذكر له (قوله) فاسقة (الح) قد يقال عدم تقيد المناظر واليه بالصفة بقضى حرمه نظرها  
لفاسقة اخرى وهو وجه له سبده (قوله) وسواهما (الح) خلافا لنهاية والمغنى (قوله) كاسر) اى حرارا  
(قوله) اى كثره) الى قوله ووقف المغنى والى المتن في النهاية (قوله) ينظران) لعل التذكير باعتبار التخصيص  
(قوله) اذ ان ذلك (الح) عطف على وليس (الح) (قوله) او عائشة (الح) عطف على قوله قبل قولنا اى او بعده  
ولكن كانت عائشة تبلى (الح) وكان الاولى اسقاط او العطف عبارة لنهاية وان عائشة (الح) وهما (الح)  
او كانت عائشة (الح) (قوله) تبلى (الح) اى بان لم تراه اذ ذلك له رشدي (قوله) ورد بان استدل لام (الح)  
في هذا الى كفاية بعده نظر ظاهر لاحتمال انكار النسي على ان يطعمه وسلم على ميمونة وان سلقه نظر هاهنا غير  
الوجوب الكفوى وان الوجوب الذى قاله ابن عبد السلام لغيره من زينة غيرا لوجوب الكفوى له  
رشدي اقول اومن النظر الذى الى الفتنة كائنه عليه قوله الا اى وقد علم منها (الح) (قوله) انه لا تفرق

(النهاية) الله اعلم) لغيره اصبح انه صلى الله عليه وسلم لم يمت ميمونة واما سلقه فقد اهما ينظران لان لم يمتهم بالاحتجاب  
منه نقلا عنه ام لئلا ليس هو اى لا يصير فقال افعوا وان اتى السبا بغيره وليس في حديث عائشة انها نظرت وجوههم وابدانهم وانما  
نظرت لهم وجوههم ولا يلزم منه تعدد نظر البدن وان وقع لافصد مرة وما اذ وان ذلك قبل نزول آية الاحتجاب او عائشة لم تبلغ مبلغ النساء  
قالا بجلال البشيتى وما اتى من حرمه نظر هاهنا وجهه يديه بلا شهوة وعندنا من الفتنة لم يقل به احسن الاصح هو ورد بان استدل لام  
بما في قصتان اى مكثوم والجواب من بعض عايشة



مرح في انه لا فرق ورده انما يقول ابن عبد السلام بانه حرم المذهب بحمل الرجل مد طاعة تشرعوا المرامته على الرجل ان لم تنته  
بنه اي وقد علم من تقدم النظر اليهم ومن رتب نظرهما اليه فخطبه كقولها (ونظرها ٢٠١) التي حرمها كملكه اي نظرها اليها

اي بين الوجه والكفين وغيرهما اه عش ويحوز ان المعنى بين نظر الرجل الى الاجنبية وعكسه **(قوله)**  
ورتب نظرهما اليه الخطية) وتقول المصنف كقولها بقية بقية اه معنى **(قوله)** خلافا لما هو عليه  
اي ولا ينهاه وانما على ما مر اي في شرح ويحمل نظر رجل الرجل الا لاخ اه **(قوله)**  
لا نه ابلغ في قوله وما فهمه في المعنى والى المتفرق النهاية الا انه اي كلما الى في شرحه **(قوله)** من الامر  
اي الاجنبى **(قوله)** على ما مر اي في شرح قلت وكذا يغيرها في الاصح المنصوص اه سم **(قوله)** وتذكر  
الحل معقد اه عش **(قوله)** يحرم نظره اي فقط **(قوله)** حرمتهما اي النظر والمسل وكذا ضمير جوازهما  
وقوله في الاول اي في عضو الاجنبية المبين وقوله في الثاني اي حوازي وحصول الامت **(قوله)** ايضا اي كطوته  
**(قوله)** فلا يحل الخ الغلة لتعليل **(قوله)** مسر وجه اجنبية اي بلا مثل انما ذكر في شرح ويحمل نظر  
رجل الرجل الخ لكن قد منعنا ذلك من الرشيدى الى المبالغة وهو الظاهر ثم رأيت في دفع العيبين  
ما لمه وحيث حرم نظره حرم مسر بلا مثل نعم يحرم مسر وجه الاجنبية مطلقا اه **(قوله)** وان حل نظره اي  
وا من الفتنة والشهوة **(قوله)** او تعليم اي على القول به اه سم **(قوله)** مردود اي فعل نظره موصو  
لكن قال سم قضية كونه كالحرم بان في خمسة تفصيل من المحرم الى آخره ذكره فلما عر اه عش  
**(قوله)** ما حل نظره الخ عطف على قوله لا يحل لرجل الخ عبارة عن الثاني اي مما استثنى من القوم  
المحرم فانه يحرم مسر بعين الامر وطهره او غرسه او وجها كافي او وضعتك غنفا على شرحه  
المصنف من الاجماع على جواز مسر المحرم وجع بينهما يحمل الاول على مس الشهوة والثاني على مس  
الحاجة والشفقة وهو جرح سم اه وبما بين شرح الارشاد **(قوله)** من المحرم وكذا من غيرهما  
ما مر في قوله واقهم تخصيصه على الخ اه عش **(قوله)** وتقبلها الخ لا يتحقق ما عطف على بطلان الواقع  
مثلا على نظره الخ **(قوله)** بلا مثل الخ ارجع لقوله قد لا يحل سم **(قوله)** لغير حاجة ومن الاجنبية جرح به  
العادة من حل لرجل المحرم وهو كقولها ما وتكيس لم يره اه عش **(قوله)** لكن قال الاستوى الخ  
ضعف اه عش **(قوله)** انه اي اقتضاه عبارة الروضة **(قوله)** وبه اي يقتضى عبارة الروضة اه  
عش **(قوله)** ان الرافعي عبر اي في امس لروضة **(قوله)** وهو اي تغيير الرافعي **(قوله)** ولا مس الخ اي ولا  
يحل مس الخ اه عش **(قوله)** فغير المصنف اي في الروضة **(قوله)** المشروط فيه تقدم الاثبات الخ اي  
غالبوا لا فقد يتحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفي كما اوضحه السعدى المطول كافي والله لا يجب كل

وان حزم به الزكوى شرحه **(قوله)** ورده انما يقول ابن عبد السلام) كذا شرحه **(قوله)** وانما  
على ما مر اي في شرح ويحمل نظر رجل الرجل الاماين سرته ووكبته **(قوله)** يحرم مس من  
الامر على ما مر اي في شرح قلت وكذا يغيرها في الاصح المنصوص **(قوله)** والاصح حرمتهما اي  
النظر والمسل في الاول اي عضو الاجنبية **(قوله)** او تعليم اي على القول به **(قوله)** وكذا يغيره في امره  
قضية كونه كالحرم بان في خمسة تفصيل من المحرم وفي شرح الارشاد وقضية كلامه على مس من كبره  
لصفير اي من لم يبلغ حدا يشبه عرفا وعكسه وهو محتمل ويحمل حرمته لانه ابلغ فلا يلزم من حمل  
النظر حله وانما لا يجوز من النظر مع العقر بشق خلاف المس انتهى وفيه ايضا بعد ذلك اما غير المراهق  
قال كان مبرا فالحكم وان كان غير مبرا فان لم يكن مبرا لم يغضوره فكيف يجوز والتكليف انتهى  
فلما لم يهاجم اول الحاشية **(قوله)** مردود كذا **(قوله)** المشروط فيه تقدم الاثبات الخ اي غالبا  
والا فقد يتحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفي كما اوضحه السعدى المطول كافي والله لا يجب كل

( ٢٦ ) ( شرواني وابن قاسم - سابع )  
اقتضاه عبارة الروضة كافي للاستوى الخ لا خلاف اجماع الامة  
وبه ان الرافعي عبر بسلب العموم المشروط فيه تقدم النفي على كل وهو ولا مس كل ما يحل نظر من المحرم اي بوجهه كقولنا لا يحل لفلان  
تزوج كل امرأه غير المصنف بعموم السلب المشروط فيه تقدم الاثبات على كل فقال يحرم مس كل ما يحل نظر من المحرم

مختار نفور وغيره اه سم **(قوله)** أي كل ما لا يحرم نظرا (الخ) كان التأويل بذلك يظهر السلب الذي ذكر  
أن المصنف غير مضموم لان العبارة في الظاهر لا سلب فيها فضلا عن عمومها اه سم وفيه أن التأويل المذكور  
لا يفسد السلب المطابق هنا وإنما يفيد أن قوله مبتدأ أي كل ما سلب نظره من الحرم لا يحل مسكه كما يظهر من رجعة  
علم المعاني **(قوله)** حتى يطابق ما ذكره (الخ) كان المراد بهذا الكلام أن ما ذكره أو لا من أن شرط سلب  
العموم تقدم النفي على كل يقتضي أن يكون شرط عموم السلب تأخر النفي عن كل والعبارة المنقولة عن  
المصنف ليس فيها نفي فضلا عن تأخير عن كل فتؤول بالنفي لظهور فيها ذلك اه سم وقدم مرافي ذلك  
التأويل فتنبه **(قوله)** يحل من رأس الحرم (الخ) أي يحل له وبدونه اه عش **(قوله)** وغيره (أ) أي غير الرأس  
**(قوله)** مما ليس بعورة (ب) عبارة شرح الأراشد يحرم من ساق أو بطن يحرمه كما هو تقبيلها وعكسه بلا حجة ولا  
شبهة ولا إجازة وعليه يجعل قول شرح مسلم يجوز بالإجماع من المحارم في الرأس وغيره مما ليس بعورة اه  
وحيث لم يقبل قبل المحرم هل يشمل تقبيل الفم اه سم أقول فخصته مطلقا عنهم الشمول **(قوله)** سواء أمس  
لحاجته أم شفقة (شبهة) يقتضي ذلك عدم جواز عدم الصدق انتقاما هو محتمل جواز احتشاده على الله  
عليه وسلم قبل فاطمة وقبل الصديق الصديق اه نهاية قال عش قوله وبمحتمل جواز أنه أي ومع ذلك فالعبد  
ما قدم من الحرم عند انتقام الحاجته والشفقة وما وقع منه على قطع يوسل ومن الصديق يجوز على الشفقة  
اه ونظير وجهان ما جرى عليه المعنى من الجواز عبارة التأويل يبقى عدم الحرم عند عدم الصدق وقد قيل  
صلى الله عليه وسلم فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه **(قوله)** وليس (أ) أي الزمان **(قوله)** يمنع عدم قصد (ان  
أراد اصطلاحا فلا يلا في السؤال الوان أو ادعاهما لعدم شاهد صدق في عدم قصد الزمان هنا وعبر أصله إلى المتن في  
المنفى **(قوله)** يحرم (أ) أي النظر اه عش (قوله) للمتن لصدق جماعة ومثل النظر لهما نظر الخائن إلى فرج من  
يختصه نظر القابلة للفرج التي قولها اه معنى (قوله) للمتن (علاج) من عطف العام على الخاص **(قوله)**  
للمساحة إلى قوله وبمسوح في المتن في الأقوال وليس الأمران الذي شرط وإلى المتن في النهاية **(قوله)**  
بما رأيتن تقنين) ومنه يؤخذ أن محل الاكتفاء بما رأيتن تقنين تكون للمعالجة ثقة أيضا اه عش **(قوله)**  
وليس الأمران (أ) أي ولا أكثر منهما اه عش **(قوله)** لا نساء (الخ) محل نظر ونصير بهم بما ذكر في  
الرجل لا يرد ما إذا لم يرد من عدم احتضار الرجل من الرجل في الفعل عدم احتضارها معني الانفعال بل هما  
أولى بما ذكر من المرأتين ثم رأيتن المحشى سم قال المفسر قوله لا يأتي في الأمرين قد يقال بل يأتي لأن

مختار نفور وغيره **(قوله)** أي كل ما لا يحرم نظرا (الخ) كان التأويل بذلك يظهر السلب الذي ذكر  
أن المصنف غير مضموم لان العبارة في الظاهر لا سلب فيها فضلا عن عمومها اه سم وفيه أن التأويل المذكور  
لا يفسد السلب المطابق هنا وإنما يفيد أن قوله مبتدأ أي كل ما سلب نظره من الحرم لا يحل مسكه كما يظهر من رجعة  
علم المعاني **(قوله)** حتى يطابق ما ذكره (الخ) كان المراد بهذا الكلام أن ما ذكره أو لا من أن شرط سلب  
العموم تقدم النفي على كل يقتضي أن يكون شرط عموم السلب تأخر النفي عن كل والعبارة المنقولة عن  
المصنف ليس فيها نفي فضلا عن تأخير عن كل فتؤول بالنفي لظهور فيها ذلك اه سم وقدم مرافي ذلك  
التأويل فتنبه **(قوله)** يحل من رأس الحرم (الخ) أي يحل له وبدونه اه عش **(قوله)** وغيره (أ) أي غير الرأس  
**(قوله)** مما ليس بعورة (ب) عبارة شرح الأراشد يحرم من ساق أو بطن يحرمه كما هو تقبيلها وعكسه بلا حجة ولا  
شبهة ولا إجازة وعليه يجعل قول شرح مسلم يجوز بالإجماع من المحارم في الرأس وغيره مما ليس بعورة اه  
وحيث لم يقبل قبل المحرم هل يشمل تقبيل الفم اه سم أقول فخصته مطلقا عنهم الشمول **(قوله)** سواء أمس  
لحاجته أم شفقة (شبهة) يقتضي ذلك عدم جواز عدم الصدق انتقاما هو محتمل جواز احتشاده على الله  
عليه وسلم قبل فاطمة وقبل الصديق الصديق اه نهاية قال عش قوله وبمحتمل جواز أنه أي ومع ذلك فالعبد  
ما قدم من الحرم عند انتقام الحاجته والشفقة وما وقع منه على قطع يوسل ومن الصديق يجوز على الشفقة  
اه ونظير وجهان ما جرى عليه المعنى من الجواز عبارة التأويل يبقى عدم الحرم عند عدم الصدق وقد قيل  
صلى الله عليه وسلم فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه **(قوله)** وليس (أ) أي الزمان **(قوله)** يمنع عدم قصد (ان  
أراد اصطلاحا فلا يلا في السؤال الوان أو ادعاهما لعدم شاهد صدق في عدم قصد الزمان هنا وعبر أصله إلى المتن في  
المنفى **(قوله)** يحرم (أ) أي النظر اه عش (قوله) للمتن لصدق جماعة ومثل النظر لهما نظر الخائن إلى فرج من  
يختصه نظر القابلة للفرج التي قولها اه معنى (قوله) للمتن (علاج) من عطف العام على الخاص **(قوله)**  
للمساحة إلى قوله وبمسوح في المتن في الأقوال وليس الأمران الذي شرط وإلى المتن في النهاية **(قوله)**  
بما رأيتن تقنين) ومنه يؤخذ أن محل الاكتفاء بما رأيتن تقنين تكون للمعالجة ثقة أيضا اه عش **(قوله)**  
وليس الأمران (أ) أي ولا أكثر منهما اه عش **(قوله)** لا نساء (الخ) محل نظر ونصير بهم بما ذكر في  
الرجل لا يرد ما إذا لم يرد من عدم احتضار الرجل من الرجل في الفعل عدم احتضارها معني الانفعال بل هما  
أولى بما ذكر من المرأتين ثم رأيتن المحشى سم قال المفسر قوله لا يأتي في الأمرين قد يقال بل يأتي لأن

كل ما لا يحرم نظره من محض  
يطابق ما ذكره أعني  
الاستوى أو لا من شرط  
سلب العموم فقوله المنقوله  
فيه إلى آخره يتعين أن يراه  
بان المراد تقدم الإتيان على  
كل تأخر النفي عنها على أنه  
يأتي في الآية لذلك تحقيق  
تتبع مراجعته في شرح  
مسلم يحل من رأس الحرم  
وغيره مما ليس بعورة  
اجتماعا أي حيث لا يجوز ولا  
خوف فتتبع جسمه أو أس  
لحاجة أم شفقة وعبر أصله  
وغيره بحيث يلد متى  
واستقصت السكر لأن حيث  
اسم مكان والقصدي كل  
مكان حرم نظره حرم مسكه  
وهو اسم زمان وليس  
مقصودا هنا ودفع عدم  
قصد بل قد يفيد إذا لاجبة  
يحرم مسكه وبعد نكاحها  
يجوز وبعد ذلك لا يحرم  
والطفلة تحمل ثم يحرم وقبل  
زمن نحو معاملة يحرم ومعه  
يجوز (ويلاحظ) أي النظر  
والس (لفسد وجهه  
وعلاج) للحاجة لكن  
بعضه مالم يولد كحرم  
أزواج أو طرفة أو تقبيل  
مختار نفور (ب) أي تقنين  
يحتشمهما وليس الأمران  
كما رأيتن خلافا لما بينه لأن  
ما علق به فيهما من احتشامه  
ركب بعضه الآخر لا يأتي في  
الأمرين كما صرح به في  
الرجلين

وبشرط عدم امره بتحسين ذلك كعكس موافق لكون غيبا من مع وجوده من ولا تضام مع وجوده من أو لم يسمع وجوده من على البقعة  
 الله يقدم المرء مسئلة في مسلم غير مرافق فراقه فكافرا غير مرافق فراقه (٢٠٣) فأمره كانه فجعهم مسلم فجعهم فراقه حتى

مسلم فكافرا اه ووافقه  
 الاخرى على تقديم الكافرة  
 على المسلم في تقديمها  
 على الحرم نظر ظاهر والذى  
 يخصه بتقديمه يحرم  
 مطلقا على كافر نظر مالا  
 تنظره في محسوس على  
 مرافق وأمره لو من غير

الذكر قد لا يستحق تحضره منه اذا كان معفوا لا لمصلحة على ذلك ثم لا بد في الامرين  
 من كونهما متقين تأخر ظاهر اه سدد (قوله وبشرط) عطف على محضه (قوله عدم امره)  
 (الح) ظاهر مولو كافر في المسلمون كسك (قوله وان لا يكون الح) بشرط الملوذين بان لا يقتل ولا  
 يكف الا بعد الحاجة كانهما التقتا في دنار به نهاية ومضى قال عس قوه أن بان لا يقتل هو ظاهر ان لم  
 يتعين وان تين فنيق ان يعالج ويكف نفسه ما يمكن أخذ الماسي في الشاهد (قوله ولا نسي) معطوف  
 على غير أمين (قوله ويبحث البلقيني الح) بقية قال في هذا الترتيب نظر من وجوه اخرى مالا شار اليه الشارح  
 منها تقدم المسلم المرافق على الكافر الغير المرافق مع ان الاول كالأجنبي بخلاف الثاني فانه كالحرم او كالعدم  
 ومنها تقدم المرافق الكافر على المرء الكافر فكان ما اختاره هو تبعاً لقضية التهاج واناء التوى النسوية  
 بينهما وقياس ما في الروضات وصلها تقدمها وانما وجه القول بتقدمه ومنها ترتيبه بين الحرمين المسلم والكافر  
 مع أنها متساوية بان في كل النظر ومنها تقدم المرافق مسلماً كمن أو كافر ا على الحرم مسلماً كمن أو كافر  
 مع أن الاول كالأجنبي اه سدد (قوله وفي تقدمه) خبر مقدم وغيره البلقيني (قوله على الحرم) أي  
 بقسميه اه معنى (قوله والذي يضل الح) هلا قدمت الكافرة على المرافق مسلماً كان أو كافر لان المرافق  
 كالباقى في النظر والكافرة لها نظر ما يبدى في المنة كذا أقامه الفاضل الحشى وان تقول هذا الترتيب  
 البلقيني وهو ماض على ما تقدم في المنفى الكافر تلال على الروضات وصلها نعم كمن أن يقال كان القياس  
 المساواة اه سدد (قوله نحو محرم) أي كالمملوك والمسحوق وغير المرافق (قوله مطلقاً) أي كبراً  
 أو صغيراً اه عس وكان الانسب مسلماً أو كافر (قوله وأمره) أي أزيد به لزمه معرفة اه سم وفي  
 النفس منتهى اذا كان الماهر كافراً مع اختلاف المرافق قوه وبشرط عدم امره بتحسين الح) فاقبل اه  
 سدد (قوله اول دفع عس مخالفة لقصصه هو أي قولاً من بحر وأمره المرفيدان الكافر حيث كان أعرف  
 من المسلم يقدم على المرء المسلمون بها بقية ذكره الشارح من أن حصل تقدم الا على غير هاشم  
 يكن أعرف منها اه (قوله ولو من غير الجس الح) أي كرجل كالفرع للزاد المسلم (قوله لا يكر الح)  
 أي بان قلت الزيادة اه عس (قوله استل أن المسلم الح) بقصد اه عس (قوله وغيره) أي في المنفى  
 (قوله في الوجه الح) أي من المرء اه عس أي ولا مرد (قوله سبع تيم) فقتله كمال الزكسى انه لو كان  
 شيئاً فاحداً في عضو باطن استمع النظر بسببه وفيه نظر من غير شرح الروض وآخره سم وعس (قوله لا  
 الفرج) أي السوءتين اه معنى (قوله الوجه فقط) أي المنفى في النهاية الاقوية وفي ذلك إلى ولو عرفها  
 (قوله الوجه الح) أي من الامر وغيره اه معنى (قوله ليرجع) وقوله وبطال الاولى فيما التانث  
 قول المتن وشهادة) ينبغي جواز تكرر النظر اذا احتيج اليه في الضبط اه سم أي كما يأتي في شرح  
 بقدر الحاجة (قوله أوصاله) هي كبره ذكر اه عس عبارة للمنفى ويجوز النظر إلى ما دونها كالكفار  
 لنظر هل ينبت أولاد ويجوز النسوة ان ينظرن إلى ذكر الرجل اذا احتلوا أعضائه وامتنعن  
 التكرين اه (قوله الرضا) أي شاهدته قبل اه معنى (قوله لا يضر) أي لا يضر اه سم (قوله  
 أو حرام) أي نحوهم كالمسوحين (قوله يمينه) أي النظر لشهادة وقوله بينهما الح) أي من الترتيب (قوله  
 فاعلاو يستحق اذا كان معفوا (قوله فأمره) هلا قدمت المرء الكافرة على المرافق مسلماً أو كافر لان  
 المرافق كالباقى في النظر والمرء الكافر لها نظر ما يبدى في المنة كذا في الكثر أيضاً  
 (قوله وأمره) أي أزيد به ز ومعرفة (قوله سبع تيم) قال في شرح الروضات كمال الزكسى انه لو  
 خلف شيئاً فاحداً في عضو باطن استمع النظر بسببه فيقتل اه (قوله في المنفى الح) أي لا شهود ولا  
 خوف فقتله (قوله في المنفى وشهادة) ينبغي جواز تكرر النظر اذا احتيج اليه في الضبط (قوله لا يضر)

أوصاله أو التضام قضاء والذي الرضا له صاحب حق تقدم النظر لشهادة لا يضر وان تضره وجو دنياه وأحرامه وشهدون على الرجلين وقرباينه  
 وبين ما مر في المعالجة بان النساء فاضن وقد لا يقبلن والحرم ونحوهم فلا يشهدون ثم رأيت بعضهم أبايعاً لهم وسوءاً اشتد بالثبوت

والنظر لغير ذلك معقود على ما قاله المأوردى وقضيت له كبرية لكن في عدمهم الصغار وما جاز الشعور تكلف الكشف للعمل والادعاء ان تمتع  
أشرفت امرأة أو غيرها بكشفها قال البيهقي وعندنا كراهة لا بد أن يعرفها الشاهدان بالسبب وبكشف وجهها لأن العمل عند النكاح  
منزلة لغيره إلا الامام وفي ذلك بسطنا (٢٠٤) ذكرته في الفتاوى وبأن بعضهم لو عرفها الشاهدان في الغتائب لم يحجج الكشف على محرم

والنظر الصغير (الح) وقوله المغني وخلافه إلهاء عبارة عن النظر الذي قد كثر عند غير مفسقي خلافا لما ورد في الكشف حيث قالوا لا جله  
السهو متى خشي فتنة أو  
شهوته. ونظر الان تعين قال  
السبكي وهو ذلك ما بالشهوة  
فإن أتبع على التحمل له  
دلت وجهين وقد فهمهم  
ينبغي الخلص مطلقا لأن  
الشهوة أمر طبيعي لا ينفك  
عن النظر فلا يكف الشاهد  
بأنها ولا يؤخذ حكمها  
لاؤاخذة الزوج على قلبه  
بعض نسوته والحال كما قيل  
قليل بعض النجوم والذي  
يفض على الأول على ما استشاره  
والثاني على خلافه كما يقتضيه  
ما ظهر به بحسب الزركشي  
إنه نظر الشاهد مفرغ  
على المذهب لانه لا ينبغي  
بعضه بل أماني عليه  
العمل كما ينبغي في الشهادات  
فلا خلاف في امتناعه وفيه  
نظر لا تأول قلنا بالنظر  
أحوط وأولى وكفى بذلك  
مخرج جوته (وعليهم)  
لا صمد وأثنى كما مرجه  
السبكي خلافا لما مرجه كلام

فقد ورد في الآية صفة **أمر** **(قوله)** وكف الكف (الضلع) لعله أذن الضلع الحرام أو النساء لكن قوله السابق وإن تسر وجوده أو يحرم بشهود أو لا عند مقتضى أمرنا تكلف لهما ما اتفقا عليه نظر **(قوله)** والذي يخه حل الأول (الخ) كذا سر **(قوله)** وفيه نظر (الخ) كذا سر **(قوله)** لا مرد أو أتى (الخ) بعبارة الكفر لا مرد وأتى أن تقدم فيها الجنس الخاص بذكر الشرائع من الشروط **(قوله)** يكبله الخ أي كونه حجة الدلالة المراد: لا يجب عليها العمل القرآن فلو جاز النظر لتعليق ما يجب به تنعزم عن حكمه بتعذر **(قوله)** وقال جرح اعتمده ظاهر فيما يجب تعلو تعلوه

هذه إمامي الصادق بان تعليم الحلقى عندهم الطمع لسبق مقررات الأئمة بخلاف الأجنبي



أى وإن استعمل قياسي أو قوة الخلاف في وجوب الفعل فذكره تركه كفضل الجملة أو منعه فذكره كالعيب الشرطي في إثم صفع في النهي عنه حديث ونقل ابن الحاج المالكي عن بعض العلماء يستحب في جرحه لانه يصون به دينه واستقر به بعض المتأخرين من مذايع قده بان نحشى لطفها قبله واستأنس به على الحديث الصحيح من أمرين رأى امرأته فاعتجبته انه يأتى امرأته فيزوجهها اهـ وفيمن نظر لان ادان ذلك التخييل يقع له لطفان تلك الصورة فهو باعث على التعلق بالآلة فاطم له وانما القاطع تناسي أو منه فلو غطى رهايله ولو بالتدريج حتى ينقطع لطفها بها راوا قال ابن الحاج المالكي يحرم على من رأى امرأته اعتجبته وأتى امرأته بمثل تلك الصورة بين عينيه وهذا نوع من الزنا كماله على أن فيها أخذ ذكرها بشرعته (٢٠٦) فتصور بين عينيه انه خرق شرعها ان ذلك المشاء يصير حراما عليه اهـ ورده بعض المتأخرين

بانه في غاية البدول دليل عدل وانما بناء على قاعدة مذهبه في فساد الزنا من وجوبها لانه لا يوجبها ولو نهيها ووافقه الامام في هذا الزايد وهو شافعي غلبه عن هذا البنية اهـ وتبينت الكلام على هذه الآراء الاربعة في الفتاوى وبنت ان قاعدة مذهبه لا بد لها قاطبة في المراءاة وترقت بينها وبين صورته ما يفرق واضح لا غير على غير اجمع ذلك فانه كما منهم فان قلت يؤيد القصر في قول القاضي حسين في كبحر النظر لا يصل يحرم التفكير فيما لا يحل لقوله تعالى ولا تنظروا ما فضل الله به بعضكم على بعض فنع من النبي لما لا يحل كمنع من النظر لما لا يحل فلتستدل القاضي بالآية وقوله سبحانه فنع من النبي الخ من يحل في ان كلامه ليس فيما نحن فيمن التفكير والتخييل السابق وانما هو في حصة غنى حصوله لا يحل به بان يفتي الزنا بطلان أو ان تحصل له نعمتان بعد ما يمنعه ثم ذكر الزكشي كلامه في قاعدة حرمه في الرجل حال ان يمينه من أودنيا قال والنهي في الآيات القصر وعطوان من جعله لانه يفتي في منعه في مسئلة الى التخييل والتفكير في وطئها زنا فلا شك في الحرمة لانه حينئذ يصح على فصل الزنا فيه وكلاهما لم يمتثل كلام القاضي هذا من استدله بالحرمة وامن اجاب عنه بانه لا يلزم من تحريم التفكير تحريم التخييل اذا التفكير افعال الظرف التي كفى القاموس اهـ (والزوج والسد في حال الحياة النظر الى كل منهما) أى الى وجهه والمعلوم كذا في محله ونكسوان منها كما تقدمه خلافهم وان بحث الزكشي منعها اذا منعها اولو الفرج لكن مع اكرهه وتولوا الى الجماع وباطنه اشهد ذلك لان محله استباحه عكسها والغير الصحيح لحظ عورت الان من زوجة او مثله أى فهي أولى ان تحتفظ من لانه لا يحل له لالها

وان استعمل الخ في غاية التخييل ولجميع النهي خاص (قوله او حرمه) عطف على وجوب الفعل وقوله فذكره أى الفعل وقوله عنما لى لى الشرطي (قوله انه يستحب) أى التخييل المذكور (قوله لهما) أى الشافعية (قوله لطفها قبله) فيه تليق بالاصل تعلق قلبها (قوله واستأنس) أى البعض له أى الاستصحاب (قوله بانه متعلق باسم) (قوله انتهى) أى قول البعض (قوله جعل تلك الخ) فاعل يحرم (قوله علمائنا) أى السادة المالكية (قوله ان ذلك الخ) يقول قال (قوله ورده) أى ابن الحاج المالكي وكذا ضمير مذهب في الموضوعين الاثنين وضمير واقف لا (قوله واحسانا) أى الشافعية وقوله ما هى تلك القاعدة (قوله انتهى) أى كلام بعض المتأخرين الراي ابن الحاج المالكي (قوله على هذه الآراء الاربعة) أى قول جمع محققين بالحل والباحثون قول ابن الزرقي والكرهه قول بعض العلماء الاستصحاب قول ابن الحاج المالكي بالحرمة (قوله يمينه) أى صورة المرأة (قوله فنع) أى الله تعالى ويحتمل انه بناء على القولين من النبي نائب الله (قوله بان يفتي الزنا بطلان) لا يفتي بعدد الآيات (قوله كلامه) أى القاضي (قوله قال) أى الزكشي (قوله وغطى الخ) كلام الزكشي (قوله وكلاهما) أى التخييل على فعل الزنا والرضا به (قوله هذا) بدل من كلام القاضي وقوله من استدله الخ فاعل يتمثل وقوله أى كلام القاضي وقوله الحرمتان لحوسة التفكير والتخييل السابقين وقوله عنما على الاستدلال المذكور (قوله انتهى) أى كلام من اجاب الخ (قوله وان بحث الخ) غاية (قوله وان بحث الزكشي الخ) اعتمده المتيقن والنهاية نقلا واللفظ الاول قال الزكشي ولا يجوز العلم ان تنظر الى عورتها وانما تنظر الى عورتها من غير وجهها لانه من خلاف العكس اهـ وهذا ظاهر وان توقف في بعض المتأخرين اهـ (قوله منعها الخ) فان منعها من عليها النظر لابين سره وركبته اهـ يعبري عن الزيادة وفي عمن سمع عن من هو ما وافقه (قوله ولو الفرج) الى التبيين في النهاية والى الاقوله وعليه يفتي الخرج (قوله ولو الفرج الخ) واجمع الى المتن (خرج) الخ خلاف الذي في النظر الى الفرج لا يجوز في مسئلة انتقام العلة ولم ار احدا قال بقصر من الفرج وان كان واضعاً لم يصحوا بذلك ورايت في كتاب الحنفية انه لا بأس بالرجل ان يمين فرج امرأته والمرأتان تحس فرج زوجها ما يبيح اهـ سم على جعله وجهه من حرك الشهوة بلا ضرر بترتيب عليه اهـ عمن (قوله اهـ الكراهة) فذكره لكل منهما نظر الفرج من الآخرة ومن نفسه بلا حجة اهـ معنى (قوله وذلك) واجمع الى المتن لكن صنيع الغنى والنهاية كالصريح في وجوهه الفرج (قوله لان الحق الخ) قد يشكل على قوله السابق وان منعها (قوله وان بحث الزكشي الخ) اعتمد بشعور (قوله ولو الفرج) خرج) خلاف الذي في النظر الى الفرج لا يجوز في مسئلة انتقام العلة ولم ار احدا قال بقصر من الفرج وان كان واضعاً لم يصحوا بذلك ورايت في كتاب الحنفية انه لا بأس بالرجل ان يمين فرج امرأته والمرأتان تحس فرج زوجها ما يبيح اهـ سم على (قوله لان الحق لالها) قد يشكل على قوله السابق وان منعها

سم

سم

سم

سم

سم

سم

سم

سم

سم

سم

ومن ثم ما عاكبه من

التمتع ولا عكس وقيل يحرم  
نظر الفرج نكاحا لمصلحة  
أحدكم ورجعت أو أمته  
فلا ينظر إلى فرجها فان  
ذلك يورث العصى أى فى  
الناتر أو الولد أو القلب  
حسنه ابن الصلاح ونحوا  
ابن الجوزى في ذكره فى  
الموشوعات ورد بان كثر  
المحدثين على منعها وذكر  
القاروقى حيان خلاف فى  
حرمة نظرها لجماع وقول  
الدارى لا يصلح نظر حلقة  
الفرج قطعاً إلا لمصلحة  
استماعه منع فى النهاية  
وغبرها وجب عليه يصلح  
التلذذ بالفرج غير بالجماع  
لان جماعاً لمصلحة استماعه  
الاسم لانه تعالى من الإباح  
وعليه ينفى كراهة نظره  
خروج من الخلاف وخرج  
بالنظر المنع فلا خلاف فى  
حلها ولو فرجاً وبمحال الحدا  
ما بعد ذلك فهو كالحرم  
وبالتى تعلل ورجعت  
عن شهوة ونحو ما تجوز  
فلا يحل له النظر ما دام بين  
سرتها وركبتها (تنبيه)  
كل ما حرم نظره من أوصافها  
متصلاً بحرم نظره منفصلاً  
كقلاية يد أو رجل والفرج  
مبنى على مقابل الصمغى  
قوله وكذا وجهها الخ ونحو  
امرأة وعاتق رجل فقيب  
مولاهما وانظر عتق  
هذه بان الإجماع الفعلى  
بالقائم على الجماع والنظر

سم أى يؤيد بحث الركنى الذى اعتدما لنهاية والمغنى (قوله لزوماً الخ) أى بحث لم يلحقها شر بذلك  
كجواهرها وتصدق في ذلك وقوله يمكنه أى وان تكرره ع (قوله نكاحاً) أى ابن الصلاح (قوله)  
ورد) أى عصى ابن الصلاح وشدى وع (قوله أو أنكر القاروقى) وهو ممنوع بان الخبر المذكور  
مصرح بخلافه أه شبهة عبارة المغنى يخص القاروقى بخلافه بغيره إلا لجماع وحى عليه ما ذكره  
والصيرى وهو ممنوع بان الحديث المذكور مصرح بحاله لجماع أه وعلم بذلك أنه كان الأول أن يقال  
فى حل نظره (قوله وعليه) أى على ما فى النهاية وغيرها (قوله كراهة نظره) أى وبالجملة وقوله من الخلاف  
أى للدارى (قوله فهو كالحرم) يفيد حرمة نظره ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد ادعاءه بغير جواز شقة  
وتقدم فى الحائز ما يخالف بعض ذلك أه سم عبارة النهاية فلا يصلح شهوة أه قال ع (قوله فلا  
يصل شهوة أى النظر وأقهر حل النظر بلا شهوة على جميع بينها أه (قوله لا يمتنع من شبهة) أى فلا يصلح  
نظره إلى الشئ من بينها ما قلناه ع (قوله ونحو ما تجوز) ومكانة من جواز شهوة كغيره يحرم  
نسب ورضاع وصماحه ونحو ذلك يحرم عليه نظره منها إلى ما بين السرة والركبة دون ما زاد أه معنى (قوله)  
كالحرم نظره) أى وقوله والنزاع فى الله تعالى وقوله وتحت استثناء ما إلى النهاية (قوله كقلاية الخ)  
عبارة المغنى كغيره عاتق أو من رجل وقلاية نظره من قول من يدها أه عبارة تقع المعنى كقلاية يد أو رجل وشعر  
امرأة أو عاتق رجل أه (قوله والفرج) أى بين قلاية نظره البدن إلى رجل حيث جاز نظر الأول وحرم نظر الثاني أه  
ع (قوله وشعر امرأته) ينبى أو رجل بناء على حرمة نظرها إليه قال فى الأول وشعر عاتق الرجل وشعرها يحرم  
النظر اليه منفصلاً قالو يصح على من حلقت عاتقها أو شعرها لا ينظر إليها انتهى أه سم (قوله فقب  
مولاهما) أى قلاية الفرج وشعر المرأة أو عاتق الرجل أو قلاية نظره الرجل وقياس القلاية  
تعدى إلى جميع أجزاء الشئ شعر الرأس فراجع أه ع (قوله وتقدم عن المغنى) وقع المعنى تقيد  
القلاية بكونها من نظره الحرة (قوله والنزاع الخ) عبارة النهاية والنزاع الخ مرهودة أه (قوله والنزاع  
الخ) اعتداه المغنى عبارة ما استبعد الأذى للوجوب كالمواضع الفعلية فى الجماع على طرحاتنا من  
اشتياق شعور النساء وحلق عاتقها لجل أه وليس فى كلام الشافعى ما يدل على الوجوب والأد جملته  
الأذى أه (قوله هذين) أى شعر امرأته وعاتق رجل ويحتمل أن الضمير للقلاية والشعر (قوله وبذلك)  
شمران الإجماع الخ والأشهر للوجوب المواضع التى تحرقه والنزاع الخ (قوله وما قبل الخ) أى

(قوله فهو كالحرم) يفيد حرمة نظره ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد لغبر ما جاز أو شفق وتقدم  
فى الحائز ما يخالف بعض ذلك (قوله كقلاية يد أو رجل) عبارة لروض كغيره عاتق قلاية نظره  
قال فى الأتوار ويحرم النظر إلى قلاية رجله دون قلاية يدها ويحرم وجهه انتهى وهو فى المسئلة الأولى مبنى  
على الضعف القاتل بأنه لا يحرم نظره وجمالته وكفها لم يتحقق فتدبره الذى عليه لا كراهية لاجبا  
للمتقدمون كقلاية فى الرضعة فله تعالى ولا يسد من شئ من الأمانى منها وهو مفسر بالوجه موالكين  
لكن عليه مكره فى الثاني تمسنى فى الضعف القاتل بان النظر إلى الرأى للرجل جاز ما بين السرة والركبة  
وقد زعم فى الأتوار قبل ذلك قالو يحرم عليه النظر عند خوف الفتنة قلت أقدم حرقها أو قال فى شرحه  
وجوباً بما اقتضاه كلام القاضى لئلا ينظر إليه أحد ما استبعد الأذى للوجوب بالجماع وقياس وجوب  
مواضع قلاية نظره قدم الأمر لحرمة النظر إليه وجوباً من أن قلاية نظره الرجل حرمة نظره المرأة إليها قال فى  
الأتوار لو أبين شعر الأمانة ونحوها لم يفتق لم يحرم النظر البدن العتق لا يتعدى إلى المنفصل أه وهو  
مبنى على أن الأمانة لا يحرم النظر إليها إلا بين السرة والركبة شبهة وهو ما جزم به قبل قال وتدل على كراهة قول  
يحنى أن التقيد بالحرق لا ينافى على الصمغ السابق أن الأمانة كالحرق وقد يقال ان وجوب المراقبة لا ينافى على  
جواز خروج النساء مسافرات وعلى الرجال غرض البصر إلا أن يفرق (قوله وشعر امرأته) ينبى أو رجل  
بناء على حرمة تنارها إليه قال فى الأتوار وشعر عاتق الرجل وشعرها يحرم النظر اليه منفصلاً أه ثم قال ويجب

التيما يرد ذلك فتمت فى وجه الانتفاع بالشارع فى إباحة إربان ما يرد فرجها قال القاضى

تقيد القاعدة كل حرم قطار الخ (قوله كشر) عبارة النهاية كفضله أو شمر اه قالع ش تبهر به أي  
 الضمة قد يشبه قول المرأة في حرم قطار علم ما به ولو لم أره أدرك كلامهم ما تبهر به ولو لم أره أدرك كلامهم  
 في حرم قطار وألا يفرق عاين بختمين كلامه لا تسع العلم بأنه جزء من حرم قطار فان البول لا يعد جزءا  
 بخلاف الدم فمقطر اه أقول الأثر بعدم الحرمة لأجل به اه وأقول الفرق بين البول والغاية تحرك وكذا  
 أن وإدائه فله غيرهما تحرك (قوله ينفق حله) شعير ما ينزله من فوقه غفلة الخ من غير ما قبل (قوله ويحرم  
 مضاجعتين ليل الخ) وكما لا يخفى على كثير من مصر لم ينزل دخول اثنين في حرم قطار الجاه في حرم من انخسف  
 النظر أو المرس من أحدهما العود لا حراره عش (قوله عاين الخ) ويجوز فهمه في فراش واحد مع عدم  
 التبر دول متلاصقين فيما يظهر ومنتفع مع التبر في فراش واحد وان تباعداه نهاية (قوله وان لم تبعداه  
 عبارة المني شرح الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش اه (قوله ويحتمل استثناء الأب الخ)  
 أي والكلام مع العرى كجواهر صريح المصنف اه سم (قوله ليس صحيح فيه) أي الاستثناء وكذا قوله  
 لذلك (قوله بعد الخ) يخبره بحث الخ (قوله يفرض دلالة الخ) بغير شرح الروض وظاهر من حله  
 أي الاستثناء في مباشر غير العرى وتوعدنا للحاجة على أنه يستعمل حل ذلك أي الخبر على الولد الصغير اه  
 عند العرى كقوله خشنا الشهاب الرمي لان ذلك أي العرى مستعبر في الجانب فبالك بالبحر لا سيما الآية  
 والأماهات نهاية تمتنى (قوله واعتبر الخ) أقر ما في العرى مستعبر في الجانب فبالك بالبحر لا سيما الآية  
 التفرق بينهم ونزاع الخ (قوله السابق) أي في قوله خبر صحيح فيه (قوله قد يؤدي إلى محظور الخ)  
 ولا ينبغي هكذا فائدة من تقيد الحرمة بالرجلين والمرأتين مع انهما داخل في كلامهم مع انهما لان التقيد بما  
 مر به في التصو ولا لا يجوز اه عش (قوله حرمة تحكهما) أي من بلغ عشر سنين ذكر أو أنثى وأما أو بابه  
 أو أجنبية أو أخت (قوله ولو مع عدم التبر) خلافا لنهاية والمني كما مر نقلا (قوله ومن التبر الخ) عطف على  
 قوله من التلاصق (قوله وليس بعيد) أي ما اقتضاه إطلاقهما من عموم ذكر (قوله ويكره الخ) كذا في  
 النهاية (فائدة) أه أفاد السبب عن أي عبادة من الحاج وكان حلالا لحواله ان كان ذكره انكره  
 الترم في الباب وان السنة العرى عند النوم أي ويشتغل بشبهه أو غيرها وتس مصالحة الرجل والمرأتين  
 ثم على ما تقدم من حرم قطار الأمر للرجل يخبره مصالحة لمرأته المس أو باع من النظر قال العبادي ويكره  
 مصالحة من به عاهة كذا أم أو وصو ذكره اه انفة والتشليل في الرأس ولو جولو كان القبل والقبل حالها  
 الانقادم من - فقرأ وتباعد لعله عرفا فهماسة وبات في تقبيل الأمر دعواي بسن تقبيل العطف ولو لا غيره  
 شقة ولا يابس بتقبيل وجها لميت الصالح ويسن تقبيل يدا الخ الصالح ونحو من الأمر والدينية كعلم وشرف  
 وزهد ويكره ذلك لفناء الأمر والدينية كشوكم وباحت عند أهل الدنيا ويكره حتى الظهور  
 على من خلق عاتسوا أو اشعره التلا نظر اليه اه (قوله وكذا فسد مثلا) هل بول المرأة كدم فسد  
 في حرم قطار وألا يفرق عاين بختمين قوله لا تسع العلم بأنه جزء من حرم قطار فان البول لا يعد جزءا  
 بخلاف الدم فمقطر (قوله وان لم تبعداه) قال في شرح الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش  
 اه (قوله ويحتمل استثناء الأب والام) نقله في شرح الروض عن السبكي وغيره ثم قال وظاهر ان حله في  
 مباشر غير العرى وتوعدنا للحاجة على أنه يستعمل حل ذلك على الولد الصغير اه (قوله ويحتمل استثناء الأب  
 والام) أي والكلام مع العرى كجواهر صريح المصنف (قوله وإذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين الخ)  
 ويجوز فهمه في فراش واحد مع عدم التبر دول متلاصقين فيما يظهر والمتنع مع التبر في فراش واحد  
 أو ان تباعداه حر (قوله عشر سنين) فاعزاز وكفى في اعتبار العشر يحدث في المارقتي الصريح في  
 اعتبار السبع وقد وضع ذلك في شرح الروض (قوله وجب التبريق) أي عند العرى كقوله خشنا  
 الشهاب الرمي لان ذلك مستعبر في الجانب فبالك بالبحر لا سيما الآية أو الأماهات شرح حر

وكدم فسد مثلا وباتيل  
 ما لم ينفك يشك كشر  
 ينبغي حله غفلة عما في  
 الروض فانه نقل ذلك  
 احتسالا للأمام ثم مضى  
 بأنه لا اثر لتباعد ما به  
 حرم من حرم قطار ويحرم  
 مضاجعتين أو امرأتين  
 على دين في فراش واحد وان  
 لم تبعداه بحث استثناء  
 الأب أو الام خبر صحيح فيه  
 بعيد جدا ويضرب دلالة  
 الخبر في ذلك تبين تأويله  
 بما اذا تباعد بحيث أمن  
 تماس ولو ينفك فاقابل  
 السبي أو الصبي عشر  
 سنين وجب التبريق بينه  
 وبين أمه أو أخته  
 وأخيه كذا قال واعتبرنا  
 بالنسبة للأب والام فظهر  
 السابق وقد وجها قاله  
 بان ضعف عقل الصغير  
 أمكان احتلامه قد يؤدي  
 إلى محظور ولو لا لام فضية  
 إطلاقهما حرمه تحكهما  
 من التلاصق ولو مع عدم  
 التبر ومن التبر دول  
 البعد وقد جمع ما قرأ  
 واحد وليس بعيدا  
 قوله وان خلا السبكي  
 يجوز مع تباعد ما وان  
 اقتصد الفراش ويكره  
 لأن ذلك انظر فرج نفسه  
 عبثا



﴿فصل في الخطبة بكسر الخاء وهي التماس النكاح﴾ تخط خطبة عن نكاح وعده نصر يحاوتع بضاعتهم خطبة المنكحة كذلك اجاعافهم وسيعلم من كلامه انه يشترط لها ايضاً من يشترطها ألع النكاح ومن (٢٠٩) خطبة تأتير قبل رد على مغفوراً المعتد عن

وطه شبهة حل خطبة تامل عدم خواهم من العدة المأقعة للنكاح لان ذالفة ليس له حق في نكاحها وعلى منطوقه المأقعة لئلا فلا تخط خطبة تاملت تنكحز ويلغى موافقة منه اه ورد الاوّل بان الجائز انما هو التصر بخل خلافا لمن زعم جواز التصريح بها وهو موقوف قوله الا في التصريح بعدة فساوت غيرها والى باه لا يتوهم الورد وقية لا بعدة الاوّل وقيل نكاحها وده قام بها مانع فهي تنكس بحرمه فكلما تده لان المراد المأقعة من جميع الموانع كما تقرر وانما خلاصان الكلام فيها مراد تلك

والكلام بهذا يستدفع ايضا قول بعضهم رد عليه اجماله حل خطبة لامة المستقرشة وان لم يعرض السد عنها وفيه نظر لما بين اذانه اذ في معنى الزوجة اه والذى يصح حرمه مطلقا ما لم يتم قرينة تطاهر على امراض السد عنها وجبته لزوحيها ووجبا نكاحه

﴿فصل في الخطبة﴾ (قوله في الخطبة) أي أو ما بينهما من حكم استعراخ اه عش (قوله بكسر الخاء) الى قوله قبل في الغنى والى المرفق النهاية (قوله وهي) أي شرعاً ولفظ اه عش (قوله التماس الخ) أي التماس الخاطب النكاح من جهة الخطوب بمعنى وعش (قول المتن وعدة) أي ونسركمات اه عش (قوله خطبة المنكحة) أي وأما العدة فسيأتي في المتن اه رشدي (قوله كذلك) أي نصر يحاوتع بضاعتهم (قوله فيها) أي في الحل والحرمة (قوله وسيعلم من كلامه) أي بمعنى ما قرره فيموا لافليس في كلامنا ما يعلم

من ذلك اه عش (قوله أيضاً) الاوّل تأخير عن الجار والمجرور (قوله قبل الخ) واقفه أي صاحب القلب الغنى (قوله حل خطبة الخ) عبارة الغنى كان الاصح القطع بجواز خطبتها من العدة وبقوله من العدة يعلم عدم ملافا جواب الشارح الا في السؤال (قوله المأقعة ثلاثاً) أي بعدا قضاء العدة اه رشدي (قوله خطبة) ومنها موافقة مصلحتي ان تزوج غيره لعل في نصر اه عش (قوله انتهى) أي كالم صاحب القلب (قوله وهو) جواز التصر بفسط (قوله فساوت) أي المتقدمة شبهة اه عش (قوله بعدة الاوّل الخ) لانما اجتنب تصديق علمها خطبة عن نكاح وعدة اه سم (قوله فكلما تده الخ) يتعلق بقوله الا فلا تزواج (قوله هذه) أي الخطبة تحرم (قوله لان المراد الخ) وقد قيل المراد بغير المراد (قوله كما تقرر) أي بقوله وسيعلم الخ (قوله وانما خلاصا) أي النكاح والعدة (قوله تلك) أي المأقعة ثلاثاً

(قوله وهذا) أي بعبارة الثاني (قوله وده) أي المنطوق (قوله وان لم يعرض الخ) الى الحال وقوله وفيه نظر أي في الحل اه عش (قوله ما قبله) أي في الحل أو فيما ذكر من خطبة المستقرشة (قوله حرمته) أي ما ذكر من خطبة المستقرشة اه عش (قوله مطلقاً) أي نصر يحاوتع بضاعتهم وقوله وجبته عطف على امراض الخ (قوله وجبته لتزويجها) الظاهر انتم لها ما لو تساوى بعده تزوجها وعدمها اذا المراد على عدم تاذيه لاعلم له اه سدع (قوله بل مجرد الخ) الاوّل بل مجرد سؤال غيره في ذلك الشعر باستداد نظر له اذ الخ (قوله في ذلك) أي تزويجها متعلق بالسؤال وقوله اذ الخ غير لقوله بل مجرد

ويحتمل ان قوله في ذلك خبر مقدم لقوله اذ الخ والجملة خبر لقوله بل مجرد الخ (قوله وهذا) أي بعبارة الثاني أو بقوله وقد عرف الخ (قوله وقياسه الخ) كذا في نسخ الشارح وهو صريح في انه من كلام الماوردي وليس كذلك وانما هو من كلام ابن النقيب كما يعلم من حواشي شرح الروض فله ل الكتبة أسقطت من الشارح قال ابن النقيب قبل قوله وقياسه الخ اه رشدي وقوله من حواشي الروض الخ أي من الغنى عبارته ولا بيان لعل في نكاح الخطوبة فلا وكان تحت أو بعبارة حرم ان خطبة تنكس فله الماوردي قال ابن النقيب وقياسه عس خطبة من يحرم الجمع بينها وبين زوجة موكداناً العدة والسف وثالثة العدة اه (قوله تحرم نحو

أنت الخ) أي نصر من خطبة تصون أنت الخ على حذف المضاف (قوله ولم بذلك البليغي) قال الشهاب سم يمكن

﴿فصل في الخطبة﴾ (قوله وعلى منطوقه المأقعة ثلاثاً) يحتمل ان وجه الايراد انه يصدق علمه في حال عدة المطلق انها خطبة عن نكاح وعدة ناعلى أن المراد عدة غير الخطوبة فتدشك قولنا الشارح الا في والثاني باه لا يتوهم الخ بل التوهم موجود لعدة ايضا المذكور ويحتمل أن المراد مصوراً بما بعدا قضاء العدة المطلق ولعله آخر بل هو مراده (قوله بان الجائز الخ) لا يقل هذا ولا يدفع الورد على المفهوم لان ما يأتي بين المراد من هذا المفهوم (قوله الا بعدة الاوّل) أي لانما اجتنب تصديق علمها انها خطبة عن نكاح وعدة (قوله ولم بذلك البليغي) فلا يتنافيان لظاهر أنه حيث خطت الخطبة في هذه

المرام مراده من اجتاحتها من هذا بضع أيضاً لانه لا رد على قول الماوردي يحرم على ذي أرسخ الخطبة أي ليعلم المأمع من وقية تحريم نحو آخر زوجته اه ولم بذلك البليغي فثبت لعل اذا كان تصدعاً لها اذا

( ٢٧ ) - (شرائي وابن قاسم) - (سابع) المرام مراده من اجتاحتها من هذا بضع أيضاً لانه لا رد على قول الماوردي يحرم على ذي أرسخ الخطبة أي ليعلم المأمع من وقية تحريم نحو آخر زوجته اه ولم بذلك البليغي فثبت لعل اذا كان تصدعاً لها اذا

[illegible]

فان الفصل من لا يتوقف  
على اخبارها وقد يقال ان  
أر دبحا مجرد الانتماس  
كانت تدنو من له النكاح  
فليكن حكمها حكم من  
يدبر غيره حتى لا جواب  
أو الكيفية المخصوصة  
الا تباين لا ولي التامع الخلية  
فهى سنة مطلقا فاعاد  
أنها دسلة النكاح وان  
للموايل حكم المقاصد مجموع  
باطلا منه لعدم هدف حد  
الوجه عليها ذات النكاح  
لا يتوقف عليها باطلا  
اذ كثيرا ما يقع دسونه فخرج  
باطلا ما زو به من غير  
خطبتها مع مجاورته  
كأمر والعقد لكن لما  
كان فيها قصد لذكر  
بقوله (من غير) من غير  
ذى الله فليس له أو  
(المعدة) عن وفاة بائن أو زوج  
أو فرق بائن أو بائن أو زوج  
أو بضع أو انفساخ فلا  
يجل اجماعا لما تدين رغب  
فبعضه كذب على انقلبه  
العدة وسمع ان منه  
حكمه فلا تد العدة  
بالأشهر وروان عن كذبها  
اذا علم فخلها انها طهر  
العدة فخلها ان طهر

ففيه الخلاف ولجواب الحجة نسلكه في التفصيل المذكور ثم التصريح بما شاع في النكاح كذا انقضت عدلت كعنتا التعريض  
ما يعتدل ذلك وعدمه كانت جملته من يخدم تلك ان الله سائق للشيء الا تبق أعماله برأيه فليكن وكذا ان راعى ذلك كإنه لا شيء من  
حاصل الامام واعتمدوه هو بالجاء كعدي جاع مرض وأما قوله على جاعل محرم (٢١١) بخلاف التعريض في غير هذه  
الصورة فانه مكر ووعده

ذو العدة رجل الثاني على غيره فليعرض **(قوله ولجواب الحجة)** الى قوله وعليه جلاوا في الغنى الا قوله ان الله  
سائق الى هو بالجاء **(قوله لا تبق أفعالاً)** ككيس من لازوج لها والظاهر أنه مثال مسقل **(قوله وأما)**  
فادخل مثال مسقل كاهو صريح معصم المغنى **(قوله وهو بالجاء)** أي التعريض بالجاء اه عش  
**(قوله محرم)** خبر وهو بالجاء **(قوله وعليه جلاوا الخ)** خبر تارة لوضع يكره التعريض بالجاء فخطوبه وقال  
في شرحه وقد يحرم بان يضمن التصريح بذكر الجاء ثم مثل بجمانه أمثلة الشارح ولعل التصريح بذكر  
الجاء يخرج التعبير عنه بخلاف اه نعم عبارة المغنى ويكره التعريض بالجاء فخطوبه بجمانه وقد  
يحرم بان يضمن التصريح بذكر الجاء كقوله أن أقاد على جاعل أو لعل الله يرزق لمن يجمعه لا يكره  
التصريح به بل وجهه وأما لا يتم محمل عتبه اه **(قوله ونحو الكافة)** لعله ادخل في الخبر الجاء وقوله قد  
تنبأ الخبر الخبر والوجه والتأنيث نظر المضاف اليه **(قوله بذكر كرامته)** يفهم ان الانتقال في الكافة من اللازم  
الى الزوم وهو طريق صاحب المفتاح وطريق صاحب التخصيص فهما الانتقال فهما من الزوم الى اللازم  
اه سم أقول وجع بينهما يعمل كالمصاحب المفتاح على ما إذا كان اللازم ملزماً أيضاً **(قوله أبلغ من)**  
الصريح لا يخفى ان الالفيه فيها ليست من حيث افهام المقصود فالصريح أبلغ من هذا لخصية بالاشفاق  
لعم احتياج الغنى فيه الى الانتقال من أمر الى أمر آخر ولا يفتى في النكاح انما هو للمغنى الذي أشار اليه  
الشارح يعني أن الكلام الذي اشتمل عليها يوصف بالبلاغة بما صلاحهم اه رشدي **(قوله على عالم)** ان قوله  
وسكونه لكر في النهاية والى قوله وادعائه في المغنى الا قوله اوله الى وكما تشرقوه لان الفصل الى وسكون  
البكر **(قوله على عالم بالخطبة الخ)** هل يشترط في الحرمة أنما العلم يجوز الخطبة السابقة أو يكفي بعدم العلم  
بالحرمة متعلل نامل وهل يشترط العلم بين الخطاط والخطبة لا لأن تكون فدية لاحتماله كافر غير مجرم  
اه سديد أقول ظاهر صريح الشارح والنهاية والمغنى عدم اشتراط العلم يجوز الخطبة السابقة **(قوله)**  
وبصراحتها قد نفي هذا عن قوله لا وقد صرح لفظاً بالبيان ولو أخذ هذه القواعد عن ذلك كإفهامه للمغنى  
سلم عن التكرار **(قوله وان كرهت)** أي كان كل فائدة لا يفتى به اه عش **(قول المتن بجمانه)** أي  
ولو يئاه اه مغنى **(قوله من ذلك)** أي الخطبة على الخطبة وكذا صريحه ولو ادعى التذكير فمما يئاه ويل  
أن يخطب أو لا كره **(قوله في)** أي في النهي **(قوله للثالب)** أي ولأنه أمر ع امثالاً اه مغنى **(قوله وأما)**  
فيه عطف على قوله النهي **(قوله والاسنان)** عطف على الجبر اه كرهى أقول بل على السبب **(قوله أوهى)**  
والولى عطف على الجبر وكذا قوله وأخير العبارة وقوله أو وليها وقوله وسكاته **(قوله كونهم الخ)** جواب  
اعراض **(قوله لئاسم)** أي قيل قول المتن لا يصريح **(قوله وكذا مبعضة)** أي هي مع السيد وقاس ما تقدم  
في الحرمان يقال هي مع السيد والولى ويجوز في غير الكفة والمجهر مع السيد في الكفة ووليها مع السيد  
ان أنشدت لوليها في اجابته أوفى تزويجها اه سم **(قوله لم تجبر)** أي كان كانت تيسر أو كان الأولى غير مجبرة  
بأنامل هذا التقيد وأخرج المعتدة الجلى **(قوله وعليه جلاوا نقل الرفض عن الاحصاء كراهته)** عبارة  
الرفض يكره التعريض بالجاء فخطوبه قال في شرحه وقد يحرم بان يضمن التصريح بذكر الجاء ثم مثل  
بجمانه أمثلة الشارح ولعل التصريح بذكر الجاء يخرج التعبير عنه بخلاف اه سم **(قوله وهو بالجاء)** على  
الشيء بذكر كرامته يفهم ان الانتقال في الكفاية من اللازم الى الزوم وهو طريق صاحب المفتاح  
وطريق صاحب التخصيص فهما الانتقال من اللازم الى الزوم **(قوله وكذا مبعضة)** أي هي مع السيد  
وقيل ما تقدم في الحرمان يقال هي مع السيد والولى ويجوز في غير الكفة والمجهر في الكفة أو وليها

وقد أدت في اجابته أوفى تزويجها ولين غير معين كز وجن من شئت هذا ما اقتضاه كلامه وهو مضمون ما ذكره في البقيتين ومن تبعه  
النسب على أنه لا تنكح ايتها لو حدها ولا لاجبة الولي وقد أدت في غير معين وكوتم الانتقال بالنكاح لا يمنع استعماله ليعتبر الجواب الخطب قبل امر  
لهما لا لازم بينهما مكتوبة كطه محض مع سدها ولو كذا مبعضة لم تجبر

والافه وولها اجبت له الا وذلك لان الفه سدا جابه لا يتوقف العقد بعد اهالي امره مقدم عليه وسكون الكبر غير المعتبر بمقتضى الصريح  
وادعاءه انه لا بد منها من نطقه الا انه لا يستغنى عنه غير صحيح كما وتعللا كما هو واضح وورجعه في مرضه كذا و جاءه تعرض فقط وفيه نظر  
بل الوجه انه مخرج كاجبت له (الابانه) (٢١٤) اي الخاطبه من غير خوف ولا جبهه والا لان يترك او يعرض عنه المحب او يعرض

هو كان بطول الزمن بعد  
اجابته حتى تشهد قرائ  
أحواله بأعراضه من مفره  
البعد المنقطع لاستثناه  
الاذن والترك في الحب  
وقيس بهما ما ذكر (فان  
لم يصير له من صريح بيان  
لم يذكره ولا حتم بها أو  
ذكره ما أشهر بأحدهما  
أو بكل منهما (لم يحرم في  
الاطوار) المنقطع به في  
السكون اذ لم يطل به شيء  
مقرر وسد ذات ان اجيب  
تعرض بضا مطلقا وتعرض بها  
ولم يعلم الثاني بالخطبة أو علم  
بها ولم يعلم بالاجابة أو علم بها  
ولم يعلم كونه بالمخرج أو  
علم كونه به ولم يعلم بالحرمه  
أو علم به لكن وقع اعراض  
من أحد الجانبين كما مر أو  
حرمت الخطبة أو ترك من  
يحرم جمع الخطو به معها  
أوطال الزمن بعد الاجابة  
بحيث يعد معرضا كما مر  
أيضا وكان الاثر حرما أو  
حرما لا يصلح الاجتماع  
سقوط حقه بفرض اذنه أو  
اعراضه أو ان لا ينكح فلا  
يتخط وطروقه قبل  
الوطء يفسد العقد فخطبة  
أولى ومن خطب خسه ما  
أو حرمتا لم تنجز خطبة  
احداهن حتى يحصل نحو  
اعراض أو يعتقد أربع

و بسن خطبة أهل الفضل من الرجال في خطب وأجابه والخاطبه متمكله للعدد الشرعي أو مردا والا وحده حرم على امرأه  
ثانية خطبة الشرط السابقة فان لم يكمل العقد ولا أراد الاقتصار على واحدة فلا حرمه مطلقا مكان الجمع (ومن استشير في خطب) أو نجح  
عالم بل من يريد الاجتماع أو معامته لم يصلح ألا



ويجاءه من يمينه أو بدعته إن لم يبال بما قال فيمن جهنم ذلك المصلي على الجاهل بقوله حرم ما ترك لا يذكر بغير متعاهر هو ينبغي أن تكون متعاهره بغيره كذلك في غيرها (٢١٤) فقط وشهرته بوصف بغيره في كل التمر بعد أن أمكن ترم بغيره لا لا لتعدي

و يظهر في حله لا خلاف أنه لا يجوز ولو استمر في نفسه وفيه مساو في نفسه وقد ولى في نفسه أنه يلزمه أن يقول لا أصل لكم فان وضو لمع ذلك فواضع والأمر بالترك أو الانتظار عما به من كل منسوم شرعا أو عرفيا يظهر نظير ما مر بحث الأذرى يحرم ذكر كرامته من كرامات المؤمنين أمكن فوسم بانه منسوخة من شرك الخطبة وقول غيره لو علم رضاه بعبية الأمانة المذكورة ورد بان استشارتهم له في نفسه على عدم رضاهم فتعين الانتظار أو التردد ما تقرر والنص على انه لو أذن في الاستدلال يجرى ذكر المأوى ينسب أن يحصل على ما ظاهره بشرائ الأحوال لعدم وجوبها عنوان ذكر فهو موافق لما مر من جواز ذكرها مشروط بالاحتياج اليه فتوجبها بمقتضى بالاذن قبل الاستشارة ما يأتي على الوجه السابق فلا يبعد كراهة ما أدى إليه من الانتشارة على الصواب أنه يجب وإن لم يستمر لاصح هذا التوجه سواء كانت قبسية أو فطرية فلا فارق أنهم كلامه فترافعا بينهما ومقتضى ما تقرر وان فرهم

التردد السابق فيما لو استمر في نفسه ليس انتقد فيلزم ذكر كرامته بترتيب السابق وإن لم يستمر وهو قدس والهيبة من عليه عيبا يلزمه ذكره مع التردد (سحب) الخطاب أو ما تبين من جواز الخطبة بالنصر مع لا بالتمر بعض كلامه من خلال الباقين وهو ظاهره لا يستلزم عيبا في نفسه بل صلو صلو صلو صلو

بعض الخلفاء (قبل الخطبة) يكسرونه فغير كل أمر ذي بال السابق وقبر ولاية كل كلام لا يبدأ فيه بعدداته فهو أقطع أي من البر كنفه رأ بالحق  
والثاني على الله تعالى به بالسلامة والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يوصى بالتقوى ثم يقول بشتكم وكان وكيلًا قابلية لهم وكلوا  
حشمتكم من أطباقكم كبريتكم أوقاتكم كمن خطب الولي وأتاه به كذلك ثم يقول استغفر من عتلكم ونحوه (ويستحب تحليته أخرى) كما  
ذكر (قبل العقد) عند أروادة التغطية سواء ألولي أو نائبه أو الزوج أو نائبه أو أجنبي قال (٢١٥) شرح حوى، دندن الأولى (ولو خطب

الولي) كذا كرمه قاله وجعلنا  
إلى آخره (فقال الزوج  
الحق لله والصلوة والسلام  
على رسول الله قبلت) إلى  
آخر (مع النكاح) وإن  
تحلل ذلك (على الصحيح)  
لأنه مقدمه للقبول مع ضرورة  
فليس أجنبيًا عنه وإن لم  
يقبل بنده (بل) على الصحة

والصحة (قوله) يرضاهم وهي الكلام المنفتح بحمد الله والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم الخطبة  
بالوصية والعهدة أي معنى (قوله السابق) أي في أول الكتاب أه عش (قوله) فبدأ أي الخطابة أو  
تأنيبه أي معنى (قوله) بالصلوة أي ثم يأتي بالصلوات (قوله) أو بشتكم أي عشتكم (قوله) فبدأ أي فبدأ في  
خطابكم كبريتكم كلوا في الخطبة أه عش (قوله) كبريتكم راد للفني فأنه أه وزاد الحلي لى أو  
لا يلى أول يذمنا أه (قوله) أو فتأتمكم الفنى الشبه والفتنة الشبهة والفنى أي المصطفى الكرم أه عش  
عن المختار (قوله) فخطب الولي (الخ) أي في المهر ثم تعلق في غيرها بذمتها على الأمانة ولا يعد من أجل المرأة  
إذا شو طبت من نفسها لأن التمسوها غير ذلك كبريل هفتا ظاهر أخطأهم أه عش (قوله) أو فخطب  
قول الماتن ولو خطب إلى قوله على الصحيح مشه في الر وض وقال شلوسه عتد ذلك والخطبة من الأجنبي كهي  
من ذكرى الولي والزوج في فصلهما الاستقبال ويصح معه العقد أه وهل فرض ذلك إذا كان لأجنبي  
أسد العاقد من أو أصه وهل يفتر فوسط خطبة الأجنبي بين القبول والإيجاب فإلم يكن أحد العاقدن أه  
سم أقول فلهذا يرفع الشارح والهاء فيفتقد ذلك (قوله) أي كذا (الخ) معناه أه عش (قوله) وإن  
تحلل ذلك) أي قول الزوج الجدي فإلم بين الإيجاب والقبول وكذا الفصحى لا يستقبل قوله لأنه مقدمه (الخ)  
(قول الماتن) قال الصحيح لا يستقبل بل يستقبل قوله (الخ) هذا هو المتعمد تأنيبه ومعنى قوله الفصحى (قوله)  
وكذا) أي صحح عدم الاستقبال (قوله) أو استبد (قوله) أي الأذى الأولى أي عدم الاستقبال بغير ما صححه  
هذه مخالفة للشرعين والروايات وتختلف في أصلها من جهة أحداهما البطلان لأنه غير مشروط فأنشأ الكلام  
الأجنبي والثاني بوقوله في الجموع واستقباله فالقول به لا يستقبل ولا يطل خروج عنهما قال الأذى ولم أر  
من قال لا يستقبل أو يطل فضلاً عن ضعفه خلاف ما بين في الاستقبال البطلان لأنه غير مشروط فأنشأ  
الكلام الأجنبي وقد ذكر البليغي خصوصاً في كلام السبكي أضواءه والاولى أن يجعل البطلان في ما قاله طال  
أه (قوله) أعاده) أي صلى الله عليه وسلم العقد (قوله) النكاح جزاء إلى قوله ومن انتضى في الماتن وإلى التنية  
في النهاية الأخرى ومن انتضى إلى واشرطاً وقوله وإن لا يرجع للبندى إلى أن يشيل (قوله) ماذكر) أي في  
الماتن (قوله) وضبطه الفتحال بيان بكون (الخ) والاولى أن يضبط بالعرف معنيته ونهاية قال الرشدي وهو رأى  
الضبط بالعرف مراداً الفتحال كما أشار إليه الأذى حيث فسر أه عبارة عش ويجوز أن يكون مراد  
الفتحال بما ذكره ضبط العرف فلا تنافي بينهما أه (قوله) أو يؤخذ (الخ) قال الماتن ويشترط علم الزوج بعمل  
المنكحة لكن في العرو لزوج امرأته وهو يعتد به بينهما فلو من رضاع ثم تبين خلوه مع النكاح  
على الصحيح المذهب الأول أوجه أه معنى (قوله) من طلب الخ يعاود الفنى إذا صدر من القتال الذى  
يطلب منها جواب أه (قوله) ومن انتضى عطف على قوله من طلب الخ (قوله) لا يضر) خلافاً لما بيننا الفنى  
عبارة ما وقول بعضهم فلو قلنا وجبنا الخ صحيح والماتن عتد به وهو مفر عطف أن الكلمة في البيع من

كر يتأخر فربما عتد أو يفرد ذلك (قوله) الماتن ولو خطب الولي إلى قوله مع النكاح) لم يذكر مثله في  
الروض ولا يشاركه قال عتد ذلك والخطبة من الأجنبي كهي من ذكر فصلهما الاستقبال ومعها  
العقد أه فهل فرض ذلك إذا كان لأجنبي أحد العاقدن أو أعم وهل يفتر فوسط خطبة الأجنبي بين

المهر وأشهر بيان الله تعالى أمره بذلك فقال رويته فأن ورد ما أه المأوردى فله أه أعاد لم أحضر فلهذا الخطر والافتقار لخصائصه صلى الله عليه  
وسلم أنه تزوج من شاملة شاملاً لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم قاله لا ذكره وبن كونه التي أمام العقد المولود من خطبة الخطبة فإن  
كل ما ذكره الفصل) بينهما (البيع) النكاح جزاء لا شعاع بالمرأه أو كونه مقدمة للقبول لا يستدعي اغتفار طوله لأن المقدمة في ظاهر الدليل  
عليه ما ذكره فقطاً فإنه غير طوله وضبطه الفتحال بيان بكون زمنه لو سكا فخرج الجواب عن كونه جواباً أو يابون في شذم صريح البيع أن الفصل  
بأجنبي من طلب جوابه يضر وإن قصر ومن انتضى كلامه لا يضر إلا أن طال قول بعضهم فلو قلنا وجعلنا

فاستوصى بها فقبل لم يصح وهم بالسكوت يضران طلال واشترط وقوع الجواب من خوف بدون نحو وكله وان يصح من بقر به وان لا يرجع المبتدئ وان يبق أهله بموا لا كنه المشرط اذ تم الى انقضائه العقد وان يقبل على وفق الاصل بالنسبة للمهر وان ير المبتدئ كلامه في ذكر المهر وصفاته وغير ذلك مما يتأتى بحسب محتاج من اشتراط فراس من ذكرناهم وصفاته ووقته وان لا يشترط هذا من النسبة لكن لان ذكره من المبتدئ شرط فهو من علم الصيغة المشرط فاشترط الفراغ عنه ولا كذلك المهر فاشترط الا لا بعد تعلم الصيغة الصالحة وان كان في اثناء ذلك المهر وصفاته الا (٢١٦) ان يصح ما مع تكلم المبتدئ لا يسمى جوابا فيقع لغو اوقية ما فيه (تتمة) في ذنب التزوج في شوال والله السؤل عنه الشير

انقضى كلامه لا يضر وقد مرده اه (قوله فاستوصى بها) قد يقال انه ليس اجنبيا اه سم (قوله وهم) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرطبي ان تخلل الاجنبي بطل البيع ولو لم ينقضى كلامه موقاسا للنكاح فلا وهم اه سم (قوله واشترط المخرج) عطف على ان الفصل اه سم واعتمد المصنف في ذلك الا اشتراط (قوله) الى انقضائه العقد (انزع) بما قلنا قبله (قوله لا بالنسبة للمهر) اي اما هو او المتخالف فيه فيفسد المسمى فيصير المثل وان كان دونهما مما لا زوج له الله الراد الشرعي دون النكاح اه (قوله ووقته) اي فينفذ القول قبل ذلك المهر وما يتعلق به وهو المعتمد اه عش (قوله فانتصت) عبارة عنها بنفائها بغير الوجه اه (قوله وان كان المخرج) غاية والضمير للشيء الاخر وكذا ضمير ياله (قوله) اثناء ذكر المهر (المخرج) اي اوقبل ذكره بالمره اه عش (قوله ووقته ما فيه) اي فلا وجها الصلة كما تقدمت قوله نعم المخرج اه عش (قوله وندب التزوج) اي قوله نعم المهر في النهاية والغنى الا قوله ونوم الجمعة كالم (قوله وقول الولي) اي قوله وظاهر كلامه الا ذكر في الغنى والى الفصل في النهاية (قوله وقول الولي) عطف على قوله التزوج المخرج وكسبه على عش ما فيه اي فلا يطل بذكره وعلمه فلو انبه اجنبي لا تفصل السنة اه وظاهره ان لنا بطل الولي حكمه (قوله فيقول العقد) اي فيقول ذلك ولا ثم يذكر الاجنبي بانها اه عش (قوله لا زوجك) اي لا فاعني هذه اوزوجتك اه وعبارة النهاية زوجتك اه قال عش اي اريد ان ازوجك انا وعلمه على قبل الزوج لم يصح النكاح اه (قوله والدعاء) اي من حضر سواه الولي وبقية اه عش (قوله لكل من الزوجين) عبارة النهاية لا زوج اه (قوله عقبه) اي العدة فيقول بطلان الزوجين عرفا وبقية ان من لم يحضر العقد ينبيه ذلك اذ في الزوج وان طال الزمان لم تنفسس بقوله الولي الى المشرط فاه عش (قوله ان يسن المخرج) اي بعد اللشول وبقية اي زوج ان يصح ما عداه في مقابل ذلك ولا ينبغي ذكر اوصاف الزوجة بل قد يحرم ذلك اذا كانت الاوصاف مما يفسد من ذكرها اه عش ((قوله الماصع المخرجه) الاستدلال به الفصل الله عليه وسلم اقرها على ذلك واما قولها ذلك فيجوز ان يكون باحتياذ منها وانما كانت فهمت استحباب ذلك من صلى الله عليه وسلم بطريقها اه عش (قوله وانما عدا) اي الاستفهام (قوله لما اشرنا المخرج) اي بقوله لما فيه من نوع استسمان المخرج (قوله وهو) اي الدعاء (قوله بالفا المخرج) اي اعرست بالفا قال اه عش (قوله بالاد) اي وكسر لاء اه معنى (قوله لمكرو) لور ودالتهى عنه اه معنى (قوله والاخذ) كقوله الا في ففعله المخرج عطف على قوله التزوج المخرج (قوله لامر به) اي بما ذكر من التخليص بما بعده ويحتمل من الاخذ بالنسبة وما بعده (قوله واين المخرج) اي في تفسيره (قوله اني ائب القول والاصحاب اذ لم يكن أحد العاقدين (قوله فاستوصى بها) قد يقال انه ليس اجنبيا (قوله وهم) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرطبي ان تخلل الاجنبي بطل البيع ولو لم ينقضى كلامه موقاسا للنكاح فلا وهم فيما ذكره بعضهم من ان ذلك من الاجنبي لكن الظاهر انه ليس منه (قوله واشترط المخرج) عطف على ان في أن الفصل المخرج (قوله نعم في اشتراط المخرج) كذلك عر (قوله وظاهر كلامه الا لا كرا) يؤخذ

فدخل على عائشة وسلم فقات وعلقت السلام ورحمة الله كف وجبت اهلك الله الله لم فعل ذلك مع كل نسائك قالت ما (المخرج) قالت عائشة فزق فقال لولاه كف وجبت اهلك وتوخت منه ذبه مطلقا المخرج وع استعمل مع الاينب لاسم الملعون وقد يجب بان هذا الاستفهام ليس على حقيقة بل على انه صلى الله عليه وسلم لم يحب عنه ما هو القدر رأي وجدته في ما تحو مع ذلك ينبغي ان لا يندب هذا الاعراف بالنسبة لاشترائه وهو بالرافع المباد اي لا التام والبر مكره والاخذ بناسبتها اول افعالها يقول بولك الله لكل منافي صاحبه ثم اذا اراد الحام ففعلوا بشيئ بوقته قبله التظلم والطيب والتقبل ونحوه مما ينشأ له لامر به قال ابن عباس في ولهن الذي عليهن اني لاحب ان اتر من زني وجتي كما يحب ان تتر من لي هذه الآية



وقال كل مهادومع الناس من الولد كما اقتضا ملاقاتهم بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطاننا وارزقنا ولغيرنا شحار ذلك بصفتي  
في قلبه عند انزاله قال له ارايتنا في صلح الولد وغيره ولا يكره القبله ولو بصره او يكره تكلم احدهما؟ فقال لا من كفاية حب احب احب  
البر الامايه في طبيب عدل بصره ويحرم ذكر تفصيله بل مع ما يقتضيه انه كبيرة (٢١٧) وحرام تفاحكم تقبل غير المولود اقبل  
يحسن تركه له اول الشهر

الح (مقول قال (قوله وقال كالح) عطف على تفصيل عبارة النهاية وقول كل منهما كالح عطف على التزوج الح  
(قوله كل منهما الح) علم من ان النجاسة في حقهما مستعين لاسنة كفاية اه سم وظهر المتي انه سنة  
للازواج فقط (قوله ولومع الياس الح) اى كذا وكذا وغيره من صغر السن والجل اه عش (قوله يستحضر  
ذلك) اى قوله بسم الله الح اه عش (قوله تكلم احدهما الح) زاد النهاية بما لا يتعلق به اه قال عش  
هل منه ما مضى الزوج في الجماع مما يفعله النساء في الوطء من الغيب مثله فطر والاثر بالكره  
ولا ينافيه قوله بما لا يتعلق به لان الظاهر ان المراد به اخراج ما يتوقف عليه الجماع كان يطلب منها ان  
تكون على صفة يمكن معها ان يعلم مراده في الوطء اه (قوله لا من كفاية) اى لا يكره من  
كيفية الجماع لمن كونهما مضطعة أو مستقيمة على الخبأ وقائمة ومن جانب القبل او الدبر وغير ذلك اه  
كرهى (قوله بل مع ما يقتضيه كونه كبيرة) ظاهره ولو تولى اه عش (قوله حكى كالح الح)  
وهو حل ذلك عند عدم تحقق اه نهاية (قوله قبل يحسن الح) اى قوله ويرد على اللغى الى الاجابة  
وأقره (قوله ووسطه) اى النصف منه (قوله يحضره الح) اى الجماع في هذا الباب يجمع اه معنى  
(قوله الله كالح الح) اى المأزق (قوله ان عمل لنزل) ويظهر ذلك بشارها أو بقرائ نيل عليه اه عش  
(قوله اخذوه) اى الجماع وكذا غير مضميا انفع (قوله ووسطه بعض الاطباء الح) ويسن لاجتماعه  
انساؤان لا يخطعان الجماع كل اربع ليال مرة فلا يصح اه فاعلم ان (قوله نم في الخمر الح) هو في حكم

المستحي من عدم الاتيان مع الواسطة اه عش (قوله به) متعلق بما راى من الضمير الجماع (قوله وفعله  
الح) اى ويبدو فعله الح اه عش (قوله عند قدومه الح) اى في الليلة التي تعقب قدومه من السفر بل في  
يومان انتفت خائوه اه عش (قوله نم في سفر) اى يحصل به غيبة عن المراتع اه عش (قوله  
والتقوى) اى للجماع مبتدأ بغير قوله وسيله الح اه كرهى (قوله ذلك) اى رعاية قوانين الطب (قوله  
ويوطأ الحامل) اى بعد ظهوره ولو باختيارها حيث صدق فيه اه عش (قوله بل ان تحفظا الح) عبارة  
النهاية بل ان غلب على المنعوم اذ قال عش ظاهره ولو خلف تناوه وظاهر ان قوى الطن بحيث التقى  
باليقين وكان الضرر المرتب عليه لا يمتنع عادة كهلاك الولد اه

\*(فصل) \* في اركان النكاح (قوله في اركان النكاح) اى قوله وجزم في النهاية الا قوله اربعة  
فابداها بخمسة يجعل الزوجين ركسين وسياتين عش الجمع بينهما (قوله وتوابها) اى نكاح  
الشغار وكالشهادة على اذن المرأة اه عش (قوله وهى) اى اركان (قوله وشاهدان) عددهما ركنا  
لعدم اختصاص احدهما بشرط دون الآخر خلافا لال وجين فانه يعتبر كل منهما اما لا يعتبر الا بشر  
وجعلهما عجزا كواحد انطلق العظمى مما لا يتألف بينهما اه اى بين التحقير والنهاية (قوله المستدعى  
اطول الكلام الح) ولا ضرر ان كثيرا ما يعطون تقديم الشيء على السلام عليه لان النكاح لا يتراحم اه  
حلى (قوله وكذا القول) اى في انه يعتد به من الهال اه عش (قوله مثلا) لرجع لقوله موليت فلانة  
(قوله وظاهره) اى كلام البعض (قوله مع الاطلاق) اى بالانتمى من لا يجب الوعد (قوله ما رالح الح) اى  
من المعنى والاعتدال الا ان ههنا اجماع بالزوجة (قوله وقال كل منهما الح) فعمل ان التسمية  
في حقهما مستعين لاسنة كفاية

\*(فصل) \* في اركان النكاح وتوابها \* (قوله المستدعى لطول الكلام عانها) كثيرا ما يعطون تقديم

(٢٨) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) منه ضررا \* (فصل) \* في اركان النكاح وتوابها وهى اربعة وجان  
ولى وشاهدان وصيغة وفرد مهلا لتسلسل الخلاف فيها المستدعى لطول الكلام عليها فقال (انما يصح النكاح بايجاب طوبى من هالو وكذا  
القبول (وهو ان يقول العاقد (زوجك انا وكنتك) موليت فلانة مثلا وحرى بعضهم ان زوجا أو انكح كذا فلان خلاصة  
الوعد وظهر الصريح الاطلاق وفيه نظر والذى يجنبهنا يابها ما رآه خرافة ان فى احدى المال بل وتول لان الخصائص ما هنا يرد

فيه وهو مطلقاً  
بعد ضمراً يثالبيني  
أطلق عنهم عدم العصة  
فيما تبحث العصة إذا  
استلخ عن معنى العوديان  
قال الأئمة وهو صريح فيها  
ذكرته (وتقول) مرتباً  
بالإيجاب كإسراء (نفا) بان  
يقول الزوج (ومثله وكذا  
كأنه ذكر) (تزوجها  
(أو نكحها) بها فلا بد من حال  
عليها من تحريم أو ضمير  
أو إشارة (أقبلت) أو  
رضيت لأفعلوا اتحادهما  
في البس (لا ينفك هذا) كما  
يظهر بالتأمل (نكاحها)  
بمعنى أن نكاحها لم يأت  
بالإيجاب ولا صفة متعدي  
النكاح هنا ذوالركب  
من الإيجاب والقبول كإسراء  
وروي الآخرون أن الواقع  
من عصى في نكاح فاطمة  
رضي الله عنها ورضيت  
نكاحها (أؤزوجه) أو  
النكاح أو التزوج ولا ينظر  
لإتمام نكاح سابق حتى  
يحصن أو المذكور خلافاً  
لمن يزعم أن الفرضنة القطعية  
بان المراد قبولها أوجب  
له تفخي عن ذلك لا قبل ولا  
قبلها مطلقاً ولا قبله إلا في  
مسئلة المتوسط على ما في  
الروضة لكن ردوه ولا يشترط  
فيها أيضاً طبعاً لا قولاً  
بل وى زوجته ابتكافاً  
ووجه على ما اقتضاه  
كلامهما لكن حرم غير  
واحد به لا بد من زوجته  
أؤزوها

من أن قوله أؤزى المال وعبد إلا التزام نعم أن حقه من ثمنه تصرفاً في إنشاء عقد الضمان انعقده اه  
(قوله مطلقاً) أي يوجد غير يتصاوت في العدا ولا (قوله فيها) أي آذ و جلت أو نكح (قوله وهو)  
أي كلام البقيني صريح فيما ذكره أي أخلاقه المذكور صريح في قول الشارع بل لو قيل الخ وجبت  
لذلك و صريح فيما قبله من قوله والتي يجهل الخ (قوله) بسط بالإيجاب الخ ولا يضر تحلل طلبة حقيقتين  
الزوج وان قلنا بعدم استحباب اختلاف السببي وان الشرا يفرض لا قبلت نكاحها لأنه من مقتضى  
العقد اه فخر لعن وقوله ولا قبلت قبل الخ لا ينافي ما يأتي في أوائل الفصل الآتي من قول الشارع كالحال به  
ولا يصح أن يقال تزوجنا الخ لأن هذا فيما إذا قاله الولي بعد الإيجاب وما يأتي فيما إذا اقتصر عليه بدون سبق  
الإيجاب وطوقه (قوله كإسراء) نفا) أي في قول المصنفان طال المذكر الفاصل لم يصح وقول الشارع هناك  
أن الفصل بالسكوت يضربان طال (قوله كأنه ذكر) أي في فصل لا ولا يترقب (قوله فلا بد من حال) إلى  
قوله وروي الآخرون في النهاية لا قوله لا قبلت المتن وكذا في المتن الآتية لا قوله ولا ينفك الخ (قوله من حال)  
عليها) أي الزوجة اه عش (قوله أو رضيت) ومثله أجبت أو أؤرت كقوله بعض المؤلفين يزوجها يزوجني  
(قوله واتحادهما) الخ) أي وضيت وفعلت (قوله لا ينفك هذا) أي تفاهما في النكاح (قوله) كأنها  
بالتأمل) كمن مراده أن النكاح بمعنى النكاح وهو ليس فعلاً لكن يرد أن البس بمعنى التملك ليس فعلاً  
لهو يحتمل أن مراده أنه لا بد من ذكر النكاح في القبول وليس فعلاً بخلاف البس لا يجب ذكره فحصل  
قوله في فعلت على معنى فعل القبول اه سم (قوله بمعنى النكاحها) كما صرح به جع من الغويين اه  
معنى (قوله كإسراء) أي أول الباب (قوله وروي الآخرون الخ) الانسداد كرقيل قول المصنف نكاحها  
(قوله حتى يجب هذا) أي لفظ هذا بان يقول هذا النكاح أو لفظ المذكور بان يقول النكاح المذكور سم  
وذكرى (قوله عن ذلك) أي عن شرطه هذا وألذا كور (قوله لا قبلت) إلى قوله من ثم في النهاية لا قوله  
من عصى قوله ذلك عطف على قول المتن أقبلت نكاحها أو تزوجها (قوله لا قبلت) أي فقط من غير ذكر  
نكاحها أو تزوجها اه عش (قوله مطلقاً) أي في مسئلة المتوسط وغيرها (قوله لكن ردوه) بعد  
اه عش عبارة سم أي بان الهاء لا تقوم مقام نكاحها اه (قوله ولا يشترط فيها) أي في مسئلة المتوسط  
والخاص في مسئلة أن يقول الولي بعد قول المتوسط زوجت بنتك فلا تزوجتها أو زوجتها بها ولا يكون  
زوجت بدون الضمير ولا زوجتها بدون ذكر الزوج وأن يقول الزوج بعد قول المتوسط تزوجتها فلا  
تزوجت أو قبلت نكاحها لا قبلت وسد ولا مع الضمير نحو فعلته اه عش وقوله تزوجت سابقاً فإنه  
(قوله أيضاً) أي لا يشترط ذكر نكاحها أو تزوجها بل يكفي الضمير على ما في الروضة قال جورج (قوله فلا  
قال) أي المتوسط (قوله فلا تزوجتها) أي بدون الضمير (قوله لكن حرم غير واحد الخ) معتمد اه  
عش (قوله لا بد من زوجته) أي تزوجها أو تزوجها بغيره الشهاب الرمي على أنه لا بد في مسئلة المتوسط أن يقول  
الولي تزوجتها فلا تزوجها أو تزوجها بغيره كإسراء تخمين مسئلة الولي كما ينفى في موضع وسه وجبارة

التي بقية الكلام على (قوله واتحادهما في البس لا ينفك هذا) يحتمل أن مراده أنه لا بد من ذكر النكاح  
ففع معاً ولا فعلات وهو غير مستلزم أو بدياً للنكاح الإيجاب أو العقد وقد يقتضي هذا الاستثناء فعلت البس  
والكلام فيه فليتمل فيه (قوله) كأنها يظهر بالتأمل) كان مراده أن النكاح بمعنى النكاح وهو ليس فعلاً  
لكن يرد أن البس بمعنى التملك ليس فعلاً وهو يحتمل أن مراده أنه لا بد من ذكر النكاح في القبول وليس  
فعلاً بخلاف البس لا يجب ذكره فحصل قوله في فعلت على معنى فعل القبول (قوله بمعنى النكاحها)  
قال الزركشي ثم صرح جماعة من الغويين أن النكاح مصدر كالنكاح وعلمه ففخر كلام الفقهاء انتهى  
(قوله حتى يجب هذا) أي لفظ هذا بان يقول هذا النكاح الخ (قوله أو أؤزوها) أي بان يقول  
النكاح المذكور (قوله لا ينفك هذا) أي لفظ هذا بان يقول هذا النكاح الخ كذا شرح حم (قوله لكن ردوه) أي بان يقول  
مقام نكاحها (قوله لا بد من زوجته) أي تزوجها أو تزوجها بغيره الشهاب الرمي على أنه لا بد أن يقول

ثم قال الزوج قبلت نكاحها

فقال قبلت مسمى باسمي أو تزوجتها فقال تزوجتها مع ولا يكتفي ههنا وأولى كلامه التمتع سميطلقا إلا بشرط توافق القطنين قبل كان ينبغي تقديم قبلت لأنه القبول الحقيقى اه ورد بفسخ ذلك بل الكل قبول حقيقى شرعا ولو بغرض ذلك لا وجه له لأن غير الأهم فقديم لنكتة كالأد على من نكحت أو أضاف فيه وقيل بل في صحة تزوجت أو نكحت نظر لتردد بين الانحصار والقبول وتعلق البغوى في قوله تزوجت قال أصحابنا لا يصح لانه اختيار لا يصدق اه ورد النظر لما يبنى على الاكتفاء بمجرد تزوجت من غير نحو خبره ولا يصح لانه كما مر وحديثه في التعلق جميع لكن خلافا من ذلك الموجب لتخصه لا يشل أو قرينه منه لا ترد الذي ذكره لأن هذا انشاء شرعا كعبت ولا يضر من عاى خورق نكحتكم وإبدال الزاى جياا ونكحتكم والكاف همزة وفي فتاوى بعض المتقدمين يصح أن يكتبه كقولهم نعم من البين والغزالي لا يضر تزوجت كالأول لأن الحطائي للصيغة إذا لم يخل بالمعنى ينبغي أن يكون كالحطائي للأعراب والتذكير والتأنيث اه وهو مخرج فيما ذكره وغيره

الرشدى قوله لا يمين زوجته أو زوجها أى مع قوله فلان في الشق الثاني يظهر أنه لا يشترط قوله فلان في الشق الأول فراجع اه أقول وهذا اقتضى تصحيح النهاية والمغنى المأثور **(قوله ثم قال)** أى التمس **(قوله على ما)** أى عن الرضا والرجوع **(قوله أو تزوجتها)** عطف على قبلت نكاحها أى وقالوا وسطا الخ عى **(وسمى قوله فقال)** أى الزوج **(قوله تزوجتها)** عبارة النهاية تزوجت اه بلا ضمير وكسب طبعه رشدى ما منه عبارة التفتة تزوجتها وهى الأصوب لاسم اه أى من قوله فلا يمين دال عليها الخ **(قوله مع جواب فقول الخ)** **(قوله ولا يكتفي هنا)** أى في مسئلة التمس عطف على البس اه عى عبارة لغنى بخلاف ما قالوا لا واحد هما تم اه **(قوله أو)** أى قوله قبل فى المعنى **(قوله مطلقا)** أى إساءة أى الولي بلفظ الانكاح أو التزوج فليس قبلت نكاحها إجمالا نكحت وقبلت تزويجها إجمالا زوجت اه عى وقوله قبلت نكاحها أى ونكحتها وقوله وقبلت تزويجها أى تزوجتها **(قوله توافق القطنين)** أى إياها التوافق المعنوى فلا يمينه كالم قبل الفصل في ثمة وإن يضل على وفق الإجمال بالنسبة لتمام الخ اه عى **(قوله قبل كان الخ)** وأما المعنى **(قوله تقديم بقات)** أى الخ **(قوله لانه القبول الحقيقى)** أى يقول الزوج تزوجت ونكحت ليس قبولا حقيقة وإنما هو قائم مقامه أى ذلك الضمير اه معنى **(قوله وبغرض ذلك)** أى إن الحقيقى هو قبلت فقط **(قوله لأن غير الأهم)** أى كتر زوجت أو نكحت هنا **(قوله وقد قيل الخ)** تعليل لوجود التمسك والمخالفة فيما ذكر من تزوجت ونكحت على ترتيب الفصح **(قوله فى تعليق البغوى الخ)** من جملة ما قيل اه رشدى أى وعطف على قوله في صحة الخ **(قوله انتهى)** أى ما قيل **(قوله كالم)** أى نكحت الضمير **(قوله الموجب)** نعم تعلقه اه سم **(قوله الذى ذكره)** أى صاحب القبيل ولو أضاف ضمير النصب الموهوم رجوع الضمير المستتر للبغوى صاحب التاميق كان أولى **(قوله لأن هذا)** أى تزوجتم نحو الضمير **(قوله انشاء شرعا)** قال الشهاب سم لأوجه كونه انشاء مع نحو الضمير ومتعضا لاخبار أو تر بيلى مع عدمه انتهى اه وشدى **(قوله ولا يضر)** أى قوله والتذكير فى المعنى الأقواله من عاى وقوله بعض المتقدمين إلى قوله الغزالي **(قوله من عاى)** عبارة النهاية ولومن عارف الخ وكسبها عى ما منه مستلطا في العارف ولكن القلب النافه ج أميل اه **(قوله وإبدال الزاى جياا الخ)** أى يجوز تركه وتحويلها قال عى هو بواى مشل ذلك فيمى قال الزوج فى المراجعة واجعت زوجى لعقد نكاحى فلا يضر وكذا لا يضر تركه أو زرونى اه **(قوله والكاف همزة)** كأنما حلتوا أناسا وأناسا ههنا فى عى ظهر اه أى شرح مر ولومن عارف وظهره وإن لم تكن لفتوا لثمة بلسنه اه **(قوله يصح أن يكتسك)** أى بإبدال التاء كالأو يصح أيضا أن وجئت فلا تمير تلز وبها هو مساو فى المعنى أو زوجتها اه عى **(قوله كاهو لفسخ الخ)** وحيث أن أن يكتسك لفظا فظاهر أنه يصح التقديم لى من غير أهلها وإن كان عاى بالاصل قادر عليه اه سيدى **(قوله والغزالي)** عطف على بعض اه سم **(قوله لا يضر تزوجت الخ)** وله أحو زلت ونحو اه معنى **(قوله لأن الحطائي للصيغة)** أى فى الصلوات نهاية وهى كالأول والخ عى **(قوله والتذكير والتأنيث)** أى وكل منهما لا يخل بالمعنى **(قوله انتهى)** أى ما فى فتاوى الغزالي **(قوله وهو الخ)** أى ما من الولي زوجها فلان فلا يقتصر على زوجها بل يصح كما يؤخذ من مسئلة الوكيل شرح مر **(قوله ثم قال الزوج)** عطف على قال الولي **(قوله أو تزوجتها)** عطف على قبلت نكاحها **(قوله فى تعليق البغوى فى قوله تزوجت الخ)** تقدم هذا فى التمس الخ لم يعد من القبول **(قوله الموجب)** نعم تعلقه **(قوله لأن هذا انشاء الخ)** لأوجه كونه انشاء مع نحو الضمير ومتعضا لاخبار أو تر بيلى مع عدمه **(قوله لا يضر من عاى الخ)** كذا شرح مر **(قوله والغزالي)** عطف على بعض **(قوله لا يتصل بالمعنى)** ظاهر أنه لا يتقبل بالمعنى **(قوله لا يخل بالمعنى)** قد يشكل عاى وفى أعمت بضم أو كسر ثم رأيت ما ياتى **(قوله**

من اغتفادوا على المالا غسل بالعسي ومن ثم قال أوشك لي في نفع قولك أنه المتكلم هذا الخ لا يتعل بالمعنى فلا يخرج. الصريح عن موضوعه عن الشرف بن المتري أنه أتقى في فتح التاء (٢٣٠) بأن عرف البلد أن فقهه المراد صرح عن من العارف اه وكنهه أنما يدبر عرف البلد ذلك

لا جسد مابعد حتى إذن  
الواضح أن العاقل لا يشترط فيه ذلك قلت بنافي ذلك  
عدهم كسار أنعت بضم التاء أو كسرهما تخيلا للمعنى  
وكان إلهذا هو الحامل لبعضهم على قوله لا يصح العدم مع فتح التاء مطلقا وقوله غير من الأنسوى في بعضه بقع التاء قلت بفرق بأن السداد في الصغ على التعارف في محاورات الناس ولا كذلك القرآن فنامه والجبب من استدلال بقول الغزالي لا ضرر لطلطي التذكير والتأنيث أي كما صرحوا به في الطلاق والقذف واتفق على أن فتح التاء ضرر وغسل عن أنه إذا صرح زوجتك بكسر الكاف خطأ بالزوج مع بفتح التاء لا فرق وسعلم ما بين هذه النكاح مع نفي الصداق فشرط لزومه هذا ذكره في كل من شق الصدق مع توافقه ما فيه تتروجته بالواجب مهر المثل (ويصح تقديم لفظ الزوج) أو ذكره شراه قلت وغيرهما كمالا خلافا إن فرق وزعم أن تقدم قبله غير مستطاع لاستدعائه مقبولا مستعدا بمنعواذ يصح أن يقال قلت ما سيحيه منسكنا والتبشير

فتأوي البعض والغزالي اه عش (قوله لم) من اغتفادوا كل المالا غسل الخ ظاهره أنه لا يتقبل بالعنى فلا يخرج. الصريح عن موضوعه عن الشرف بن المتري أنه أتقى في فتح التاء (٢٣٠) بأن عرف البلد أن فقهه المراد صرح عن من العارف اه وكنهه أنما يدبر عرف البلد ذلك لا جسد مابعد حتى إذن الواضح أن العاقل لا يشترط فيه ذلك قلت بنافي ذلك عدهم كسار أنعت بضم التاء أو كسرهما تخيلا للمعنى وكان إلهذا هو الحامل لبعضهم على قوله لا يصح العدم مع فتح التاء مطلقا وقوله غير من الأنسوى في بعضه بقع التاء قلت بفرق بأن السداد في الصغ على التعارف في محاورات الناس ولا كذلك القرآن فنامه والجبب من استدلال بقول الغزالي لا ضرر لطلطي التذكير والتأنيث أي كما صرحوا به في الطلاق والقذف واتفق على أن فتح التاء ضرر وغسل عن أنه إذا صرح زوجتك بكسر الكاف خطأ بالزوج مع بفتح التاء لا فرق وسعلم ما بين هذه النكاح مع نفي الصداق فشرط لزومه هذا ذكره في كل من شق الصدق مع توافقه ما فيه تتروجته بالواجب مهر المثل (ويصح تقديم لفظ الزوج) أو ذكره شراه قلت وغيرهما كمالا خلافا إن فرق وزعم أن تقدم قبله غير مستطاع لاستدعائه مقبولا مستعدا بمنعواذ يصح أن يقال قلت ما سيحيه منسكنا والتبشير

بالمعنى عن المستقبل لشعاره بالثقة فوقه معنى كله واقف شائب لغزوه قال (لفظ) الولي أو ذكره حصول المقصود وافقه (ولا يصح) النكاح (اللفظ) التزوج (واللفظ) الكا (أي) المشتق منها فليس هذا بمفكر وأمع ما لا يراه. حصر المعنى في ذلك المصغ فيصح نحو أنما: يجتلي إلى آخره قول البلقيني هذا لأن يقتضي أنه لا يشرط هنا ظاهرا فقدم في أنسكنا والذي يظهر خلافه

بالمعنى عن المستقبل لشعاره بالثقة فوقه معنى كله واقف شائب لغزوه قال (لفظ) الولي أو ذكره حصول المقصود وافقه (ولا يصح) النكاح (اللفظ) التزوج (واللفظ) الكا (أي) المشتق منها فليس هذا بمفكر وأمع ما لا يراه. حصر المعنى في ذلك المصغ فيصح نحو أنما: يجتلي إلى آخره قول البلقيني هذا لأن يقتضي أنه لا يشرط هنا ظاهرا فقدم في أنسكنا والذي يظهر خلافه

لأنهم الفاعل حقيقة في الحال فلا وهم الوعد حتى يمتنع وعندهم ما ينشور عن قلت الخلاف في كل منهما مشهور وأما الذي قد رافقه  
الترجيح عند جزمه فكان ينبغي تعين لأن نفسه له خروجاً من ذلك الخلاف الموجب لاحتسابه الوعداً أيضاً كفي باختلاف الترجيح مرجحاً  
لا سيما بالرجوع أيضاً من أحاطوا بالغة أكثر من غيرهم وذلك لخبر مسلم أتوا النبي (صلى الله عليه وسلم) فأنكحوا نساءهم ما شاءوا وأما الله واستقامت  
فروجهن بكلمة الله وكلمته

واقف ومحققاً معناه في الآيات الينائية بسط بيانها سم (قوله فلا يهرج) أي نحواً للمزجج  
الح (قوله في كل منهما) أي اسم الفاعل والضرع (قوله قلت كفي الخ) قد بحثت عن ذلك بان المقصود  
الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقاً سواء كان بمجمله قطعية أو خبرية أو غيرها أو اسمية مطلقاً سم  
وفي شبه المصادر (قوله باختلاف الترجيح) أي بان الرجوع المضارع الاشتراك وفي اسم الفاعل كونه  
حقيقاً في الحال بخلاف الاستقبال (قوله والمرجوع) أي كونه اسم الفاعل حقيقة في الحال وقوله من  
أحاطوا بالحال أو وقوله أكثر الخ خبر والمرجوع (قوله وذلك خبر مسلم) أي قوله أشارت إلى المعنى وإلى  
المعنى في النهاية إلا أنه لم يذكر اعتراضاً عن عدم الفاعل على قوله وهو محمول على ما إذا الخ (قوله وذلك  
الخ) راجع إلى المعنى (قوله ما شاء الله) أي يجعلهن بحسب ما شاءكم لا ما شاء الله الشرعية اه ع (قوله ما ورد  
في كلبه) وهو التزوج بالانكاح اه معني (قوله فلا يصح الخ) تفرع على السنة (قوله في ذلك) أي منع  
القصاص (قوله وخبر البخاري الخ) صواب اعتراض (قوله لم يعلنا الخ) أي يعلنها باهلهما معكس القرآن  
وقد كان معلوماً للزوجين اه ع (قوله بانه يرى) أي المجموع وقوله أنه أي الكفاية (قوله والعقد  
أعلق الخ) جملة سالية (قوله يحمل كلامه الخ) عبارة للمفسر بانه إنما اعتبر الكفاية في جعله لا في تلاق زواجه  
ولا بانه إذا كان كاتباً تكون الزاوية فهو كمن تزوجه أو زوج موئيد والسائل نظر إلى من تزوجه  
لا إلى ولا يتوهم أن لا زوجاً اه (قوله أشارت لفهمه) أي لكل أحد إذا فهمه الفطن دون غيره  
سواء كانت الكفاية فصح بكل منهما اه ع (قوله وتعدتوك له) مفهومه أنه لو لم يكن التوكيد بالكفاية  
أو الإشارة التي يختص بفهمه الفطن تعين لجهة تسكحسوك له وهو قريب من بيان ذلك وإن كان كناية أيضاً  
لكونه في التوكيد وهو يعتقد بالكفاية بخلاف النكاح اه ع وسند كرمينما يتعلق بالمقام (قوله  
أشارت إلى الخ) أي فصيح نكاحهم الضرر وتحت تعدتوك له اه ع (قوله وان أحسن) أي اللين  
في النهاية وكذا في المعنى الاقوله ويشترط في قوله هذا وقوله بشرط اللين (قوله وهي) أي العجبة (قوله  
مأخذ العربية) أي من سائر اللغات نهاية ومعنى (قوله ألا يتعلق به) أي بالنكاح (قوله أنهم كل الخ) أي  
اتفقت اللغات اختلفت اه معني (قوله فقبله وأجاب) أي العارف به ولو بأخبار الثقة الخ (قوله فوراً)  
أي بلا طول الفصل عرفاً بالأخبار بين الإيجاب والقبول ع (قوله وشدي عبارة سم والأوجه أنه كان  
الأخبار لا بد من بيانها في قول بديته بشرط عدم طول الفصل بين الأخبار وبديته وإن كان الثاني مما ياتي  
به انشور عدم طول الفصل بين ما ياتي به وما تقدم من صاحب من إيجاب أو قبول أو بما ياتي به صاحب  
أما إذا لم يبعثهم عليه وما لعله أعلم (قوله قلت كفي باختلاف الترجيح) بحسب ما والرجوع أيضاً من  
أحاطوا بالغة الخ قد سبق عن ذلك بان المقصود الانشاء لا الاخبار ولا تشام مطلقاً سواء كان بمجمله  
قطعية أو خبرية أو غيرها أو اسمية مطلقاً لا غيراً مطلقاً (قوله لا يضر لوه) المناسب لهذا الكلام تزوجه  
لا تزويجه (قوله فوراً) يستعمل ان الراد الفور من الاخبار ويكون إشارة إلى قوله في شرح الروض عن  
المفسر فلا يخبر عنها أو قبل من أصل الفصل انتهى وقد ينظر في اشتراط الفور به وعدم طول  
الفصل حيث كانت ذكر المعناه إلا أن راد طول الفصل الخلف بين الإيجاب والقبول والأوجه أنه كان  
الاخبار لا بد من بيانها في قول بديته بشرط عدم طول الفصل بين الأخبار وبديته وإن كان الثاني مما ياتي  
بانه بشرط عدم طول الفصل بين ما ياتي به وما تقدم من صاحب من إيجاب أو قبول أو بما ياتي به صاحب

بفهمها الفطن (و يصح بالعجبة في الآخر) وإن أحسن العربية ينوحي ما إذا اعتبر المعنى ألا يتعلق به أعجاز وشروط بان يبعد أهل  
ذلك القصة صريحاً ففهم هذا أن فهم كل كلام نفساً لا خرو لو بان أخبره ثقة بالإيجاب أو القبول بعد تقدم من عارف به ولو بأخبار الثقة  
له بعد ما قبل تكلمه فقبله وأجاب فوراً على الأوجه

فما ظهر بشرط قصر الفصل بين الإيجاب والقبول فليست أم له **(قوله فهم الشاهد من الخ)** أي ما فيه العاقدان اه عش **(قوله في الصفة)** الخ قول المتن ولا يصح تعليق النهاية الأقوله وبه فارق إلى قوله و قوله ذلك **(قوله كالحلث الخ)** هاجبوا عدم الصفة بنحو هذا بفقد لفظ الزوج أو الانكاح اه سم **(قوله على ذلك)** أي نيتها النكاح **(قوله لا مطلع)** أي اطلاع لا مضمومي اه عش **(قوله اشترط الخ)** ثبت للشهود **(قوله لكل فرد الخ)** الأولى جزأ من وقوله نيتها عقد النكاح **(قوله وقوله ذلك)** أي ثبت الخ اه عش **(قوله على إقراره بالعقد)** أي قوله أني نيتي بالعقد فله النكاح **(قوله وفيه سوجه)** أي في الصفة بالكناية **(قوله لم يقول عليه)** أي فلذا أدى القطع والخلق اه سم **(قوله صريح الخ)** الاستتلاف **(قوله صريح)** بما يصح به الخ عبارة أنها يشترط اللفظ الصريح اه وهذا ما في نسخة الشارح المرجوع عنها لو كتب عليها الفاضل المنفى بالصيغة اه عش **(قوله اشترط الخ)** أي فلا يكفي الكناية وهو قد وجد في الشارح وجهه الله من قوله اشترط الخ أنه صريح اه عش **(قوله اشترط اللفظ الخ)** أي بان يقولوا بلفظ النكاح أو ما يقتضيه ذلك اه سبب عدم عبارة عش **(قوله اشترط اللفظ الخ)** أي بان يقولوا بلفظ النكاح أو ما يقتضيه ذلك اه عش وبعبارة الرشدي أي فلا يكفي الكناية على المذهب اه **(قوله يخرج من قولنا الخ)** الخ وقوله ويفرق في النفي **(قوله الكناية بنفي المعصية)** من زوج أو زوجة كقولنا فزوجنا بنتك أو زوجنا بنتك أي وقوله كقولنا أو بناتنا الخ لا يخفى أن مثل إني البنات أو البنين فإذا قال الزوجان بنيتن أو زوجنا بنتك أي وقوله صرح اه حلي وزبدي **(قوله وما معنى)** يؤخذ من قولهم ما أختافا في النسيطة العقود ولو طالب الزوج إحدى البنات بعد من الأبي فقال أنت المعينة شهدت الشهود ذلك فقالت لست المعينة تصدقت بهيئان الشهود لا اطلاع لهم على النفي وكذا لو قال لها الشهود أنت المقصود نسوي إلى غيرك غلطاً لقول قولها بينهن بالاصل عدم اللفظ اه عش **(قوله مطلقاً)** أي وان لم يسمها اه سم عبارة عش أي نوى الويلعينا منهما أو لا ويل الفرق بين هذا وبين زوجنا إحدى بناتنا أو زوجنا إحدى بناتنا اه عش من الزوج والقبول فلا بد من تعيينه ليقع الاضمار على قوله الموافق للإيجاب أو المأمور بالقبول والخطاب معها والشهادة تقع على ما ذكره الولي فاعترف بها ما لا يتغير في الزوج اه وقد خالفنا صامراً نقض الحلي وآل زبدي إلا أن يفرق بين عقد الزوج وعقد ما خدام من مثاله ما يقع إجماع **(قوله الخ)** أي فلا نه اه عش **(قوله مطلقاً)** أي سوله كلف في سئل للتوسط أم لا لله الكري ولا خفاء في المناسبات بعد أن يقال على ما مر ومقابل قوله على ما مر أي شرح أو تزويجهم من الإدعى إلى الرخصة **(قوله كسر)** وهو قول المتن

ويشترط فهم الشاهد من أيضا كتاب (الإنكاح) في السنة كالحلث بنى ولا يصح النكاح (قطعا) وان قال نويت بها النكاح وفوق القرآن على ذلك لانه لا مطلع للشهود اشترط حضورهم لكل فرد فرد من على التسوية فارق السبع وان شرطه الاشهاد على ما هو موقوفه ذلك لا يؤثر لان الشاهد على إقراره بالعقد لا على نفس العقد وفيه وجه كنهه لشذوذه لم يقول على اختلاف فاض فيها في تزويج امرأة صرح بما يصح به قولنا انضمام مما سأتى فيما شرط اللفظ الصريح ومن يقولنا في الصيغة النكاح بنى المعقود عليه كقولنا أو بنات زوجتك احداهن أو بنتي أو فاطمة أو ما معنى تزويج غير المتماثلاته يصح ويفرق بان الصيغة هي المخلصة فاحتج لها كقولنا كني زوجت بنتي أحدكم مطلقا (ولو قال الولي زوجتك) إلى آخره (فقال الزوج قبلت) مطلقا أو قبيلته ولو في سئل للتوسط على ما مر (لم ينعقد) النكاح (على المذهب) لان قطع لفظ النكاح أو التزويج كسر (ولو قال)



و يؤخذ منه ان زوجتنا متعمران ان كان ميتا باطل وان كان ميتا وخرج بالمال وشر بائني فقال بعد تيقنه او لم يصدق المتعمران صدق المتعمر  
فقد زوجتكها فانه يصح لانه غير متعلق (٢٢٤) بلى تحقيق اذ ان حديثي اذومته مالو أخبر بوجز و جتو تيقن او لم يصدق المتعمر

فقال ان صدق المتعمر فقد  
تزوجت بتسلو بجث  
الباقيس ان حصل امتناع  
التعليق اذ لم يكن مقتضى  
الاطلاق والا كان غابت  
وتحدث بموتها ولم يثبت  
فقال زوجت بنق ان  
كانت حية مع وفيه نظر  
لان ان هنالك يعني اذ  
كلها ظاهر والنظر لاصل  
بقاء الحياة لا يلحقه بيقن  
الصدق او لم يثبت  
و بحث غيره العصة فان  
كانت فلاة مولى فقد  
زوجتكها ولى وزوجتك  
ان شئت كالبيع اذ لا  
تعلق في الحقيقة اه  
و يتعين حمل الاول على  
ما اذا علم او لم يثبت انها مولى  
والثاني على ما اذا لم يرد  
التعليق ولا يقاس بالبيع  
لما تقرر (ولا توشه) بجهة  
مقاومة او مجهولة فيفسد  
لصحة التمس عن نكاح المتعة  
وبلوا ولا رخصة للمضطر  
حرم عام خيسر ثم يزوج  
الفتح وقيل جبال وادع  
حرم ابدا بالنص الصريح  
الذي لو بلغ ابن عباس لم  
يسرع على حلها بخلافها  
كافة العلماء وحكاية  
الاجماع عن ابن مسعود  
صح كما قال بعضهم من جمع  
من السلف انهم وافقوا في  
الحل لكن خالفوا فقالوا

غاية (قوله يؤخذ منه) أي من الفرق (قوله ان زوجتكها باطل) وكذا يطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ  
بما مر في الحاشية باب البيع من شرح العباد فرجعه اه سم (قوله باطل) كذا في المتن (قوله وخرج  
بوله) الى قوله وبحث في المتن (قوله فقال) أي لم يثبت عنده (قوله يعني اذ) قوله تعالى وخافون ان كثير من مومنين  
اه معنى (قوله كان غابت) أي بئس شخص (قوله بوجز) نائب فاعل وتحدث (قوله فقال) أي ذلك الشخص  
الغائب منه وتحدث الخ لم يثبت عنده (قوله وفيه نظر الخ) معتمد اه ع من عبارة المتن والظاهر ان هذا ادخل في  
كلام الاصحاب فله لم يخرج عن كونه متعلقا اه (قوله لان الخ) قد يقال هذا لا يرد على البلقي لان له لم يبين  
ما قاله على ان ان معنى اذ بل على ان هذا التعليق هو مقتضى الاطلاق ولازم بحسب المتن فلا يضر التصريح به  
اه سم (قوله والنظر لاصل الخ) قد يقال يمكن فرض كلام البلقي فيما اذا لم يزوج هذا التعبد عنده شك  
واستتر على ما كان عليه من تيقن حياتها او لم يزوج وحيث فأي فرق بين من يستند الى الاخبار ومن يستند  
الى الاستصحاب اذ لا بد على ان تمام الشك في رجحان التعليق فليست له اه سديد ر أو لم يثبت عدم الفرق ظاهر  
(قوله حمل الاول) أي قوله ان كانت فلاة الخ وقوله والثاني أي قوله زوجت بنق ان كانت ميتا (قوله لما تقرر)  
أي من مزيد الاحتياط هنا ع وشيخي (قوله الخ) الى قوله بان الموت في المتن الاول مخالفا لى  
وكذا والى المتن في النهاية (قوله معلومة) كشره او مجهولة كقوله زيد (قوله عن) كالحال المعنى وهو الموت  
اه فتح العين (قوله ويذكر) أي نكاح المتعة (قوله مخالفا كالمعالم) ولا يحد من تسخيه لهذه الشهية  
اه ع من عبارة دفع العين و يلزم في نكاح المتعة المهر والتسبب والعدة ويسقط الحدان عقد بولي  
وشاهدان فان عقد بنته وبن الرأ وحسب الحدان وولى وحسب وجب الحد لم يثبت المهر ولا ما بعده اه  
(قوله وحكاية الزوج) عبارة النهاية وما ذكره من الرجوع عن ذلك لم يثبت اه (قوله وهذا) أي بما  
ذكر من موافقة جمع من السلف لابن عباس اه وشيخي واصل الاول من عدم صحته رجوع ابن عباس  
مع صحته موافقة جمع الخ (قوله وكذا لحوم الخ) وما ذكره من سعة ايضاً للقبلة والوضوء مما سمى النار  
وقد نظم ذلك الجلال السوطي فقال

وأربع تكرر السخ بها \* جاءت بها الاخبار والآثار  
قصة ومحنة والحسر \* كذا الوضوء ما خمس النار

اه ع (قوله وبحث البلقي في الخ) وتبعه على ذلك بعض المتأخرين اه معنى واخذ دفع المهر من عبارة  
والى منه أي المؤقتة والقابلة زوجتكها مذكورة أوجبات لانه مقتضى العقد بل يبقى أثره بعد الموت اه  
(قوله معناه الخ) أي النكاح المؤقت (قوله لانه الخ) عبارة المتن قال لانه الخ (قوله وقد ينازع الخ) عبارة المتن  
والنهاية وهذا متوجع فليس اصحاب البيع باله لولا قال بعتك هذا باطل يصح البيع بالنكاح أولى  
وكذا لا يصح اذا أتته أي النكاح بعد لا تبقى له الدنيا غالباً كما قد شئني اه (قوله لا يرفع الخ) ناز النكاح الخ  
فقد مر انه يجوز ولكن متجهان ينظر من الآخر بعد الموت ساعد ما بين السر والركب اه سديد ع (قوله  
من جهة البيع مع هذا التعليق الذي هو لازم معنى وتصريح مقتضى الحال معتمداً ان كان أي ثلاث  
الذي ليس كذلك فلا تستدق الراد الى هذا الذي مر من ان قلنا لم (قوله يؤخذ منه ان زوجتكها متعمران) و  
ان كان ميتا باطل) وكذا يطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ بما مر في الحاشية باب البيع من شرح العباد  
فرجعه (قوله بمعنى اذ) ليس لازم (قوله لان الخ) قد يقال هذا لا يرد على البلقي لانه لم يبق ما قاله على  
ان ان معنى اذ بل على ان هذا التعليق هو مقتضى الاطلاق ولازم بحسب المتن فلا يضر التصريح به (قوله  
ويتعين الخ) كذا شرحه (قوله وقد ينازع فيه بان الموت لا يرفع الخ) ناز النكاح (قوله لان الاصحاب صرحوا بانه اذا

لا يترتب عليه أحكام النكاح وهذا نزاع الزركشي في حكاية الاجماع فقالا خلاف تحقيق وان ادعى جمع نفيه وكذا  
لحوم الحر الاقليس صوت من تزوجت البلقيس همتا أفت جدته أو غير هالاه تصرع بمقتضى الواقع وقد ينزع فيه بان الموت لا يرفع  
أ ناز النكاح كما قاله المتعلق بل حيا بالمتقضى لرفعها كما بالمتقضى لقتلها سميت ذبه يتأيد



الخط فقوم بعلم الفرق بين هذا وهبتنا وأخبر ثلثة جملة بأن المدارح على جهة الحديث به فهو وإن اتعد أثرب على أنه يكفي طلب خبره الاحتياط هنا فأرشد بين غير قليل لا يلزم من نفى جهتهما في جهة العقد وروى على قواعد وأن نقل عن زفر جهته والناه التثبت (و) يصح (نكاح الشغار) بمحضين أو لأحد بكسورة انتهى عنه خبر العيصين من (٢٢٥) شغل الكبير جهره دفعه البيول فكان

كلامهما بقول أو يرفع رجل بنتي حتى أرفع رجل بنتك أو من شغل البلد إذا خلا غلوه عن المهر أو عن بعض الشرط (وهو) شرعا يكفى أن يختار الحمل أن يكون من تفسيره على الله عليه وسلم أو من تفسير ابن عمر أو به أو أن يرفع به عنه وهو ما صرح به البخاري وأبو داود وفيه جمع البين (و) جعلها أي بنتي (على أن تزوجني) أو تزوج ابني مثلا (بنتك) وبضع كل واحدة منهما (صدقا) (الأخرى فيقبل) ذلك بأن يقول تزوجها ووزوجتك مثلا على الإعلان التشرية في البضع لأن كلا جعل بضع موليته موردا لنكاح وصدقا (الأخرى) فاشبهه تزويجهما من رجلين واعتبره الرافعي بواقفه نظروا غير ذلك ضعيف الأمام المعاني كما هو قول على الخبر (فإن لم يجعل البضع صدقا) بأن قال زوجك بنتي على أن تزوجني بنتك ولم يرد فيقبل كما ذكر (فالأصح) (الصحة) لنسكين بهر المال لعدم التشرية في البضع وبأنه من شرط عقد في عقلا

الخلافهم) أي عدم الصحة (قوله والفرق) مبتدأ خبر قوله إن المدارح (قوله) أي بوجهك أو أرفع ثلثة (قوله) أي النكاح (قوله) لا يلزم من نفى جهتهما أي التعلق والتوثيق في جهة العقدان كان المراد الاعتراض على المتن فيرد قوله ولو بشرط المهر سركذا فسر أكردي الضمير بالتعلق والتوثيق وهو الظاهر خلافا لقول عس أي المدة المعلومها في الجهره وقول الرشد أي التوثيق بغيره أو غيرها (قوله) عن زفر أي من أختنا خفية اه عس قول المتن ولا نكاح الشغار ولا يحسن نكح به كإصر به في من الرض اه عس (قوله) يعين إلى القول المتن ولو سمي الغنى الأقوه واعترضه إلى وقيل وكذا في النهاية الأقوه واعترضه إلى المتن (قوله) أسقط المصنف والقاموس عبارة عن حمل شغل الكلب أو زفر جهره ليقول اه (قوله) أي لا شر (قوله) (أدخل) أي من السلطان اه (قوله) أي أن يختار (قوله) أي أن يرفع من التناهي إلى الله عليه وسلم (قوله) أي من غير رضى الله جهتهما (قوله) (وهو) أي كونه من تفسير نافع (قوله) فربح إليه أي إلى التفسير وإن كان من تفسير الولي لأنه أعلم بتفسير ابنه من غيره اه يعبري عن الزيادة عن شرح الضرر برفقه إلى التفسير الأول إلى أن يختار (قول المتن) وجعلها على الخ أي نحو قول الولي فلما طهر وجعلها الخ اه معنى (قوله) بأن قول الخ قال الزركشي قضية التي لاكتفاء بقوله قبل العقد من دفعه نظر اه (قوله) تزوجتها وزوجنا زاد الحلي والغني على ماذا كرت اه (قوله) وعده (الطلاق) أي حكمته (قوله) واعترضه أي التعليق المذكور (قوله) (وبل غير ذلك) عبارة الغني وقيل التعلق وقيل الخلو من المهر اه (قوله) وقيل كذا كرت قضيته لأنه لا يفي الاقتصاص على قوله قبل العقد من كبر من غير مخرجا لما في عس مما عساه فوه استيعاب الخ أي فوه قبلت النكاح مستعمل في قول نكاح نفسه موزوج بانته كانه قال قبلت نكاح بنتك وزوجتك بنتي (قول المتن) فالأصح (الصحة) يتردد النظر فيما لو اقتصر المصنف على قوله تزوجت بنتك أو على قوله زوجت بنتك ولعل الأقر بفي الأول بطلان لعدم جوهر شرط الإيجاب وفي الثاني الصحة فلا تعليل فيمنع الإيجاب التعلق به معلق عليه لا معلق فليراجع اه سددعمر أقول وقد يؤيد به قول الغني والاسمي أن مصدق قال وزوجتك بنتي على أن يضاعف صدقا لها صم النكاح فليحدو جهين فظهر من جهة تبعها الضمان لعدم التشرية لكن يفسد الصدق فبصيرته لئلا اه (قوله) لا يفسد النكاح أي بخلاف البيع ونحوه اه عس (قوله) قائم مقام زوجتي) يعتمد اه عس (قوله) (ولم يجعل البضع) يتردد النظر فيما لو قال وبضع واحدة منهما صدقا (الأخرى) لعل الأقر بطلان فيهما إذا القول بالصحة فيهما لا يسبيل المهور جميع واحدة على (الأخرى) بلا مرجع كذلك والتوقف لا فائدة فيه ثم إن أراد ما عينة ففعل فعلتها بطلان اشتدادا تقدم في زوجتك لاسدي بنتي اه سددعمر (قوله) (صم الأول الخ) أي بغير المثل اه عس (قوله) (وسمى) إلى قوله وبطلته في النهاية الأقوه فان قلت إلى قوله قول الشيخين (قوله) (فلو جعل لها الخ) أي واسترجعها كل ثلثي عمر ميتها لم يعلم ما بعد أو كان المقود عليه مخفي وإن انضج الأثرقة

قال بعن هذا لما قلنا بضع البيع فالنكاح أول مهر (قوله) لا يلزم من نفى جهتهما أي التعلق والتوثيق نفى جهة العقدان كان المراد الاعتراض على المتن فيرد قوله بشرط المهر وفي شرح مهر ومثل ما تقرر لواقته بحد لا يبق (الغنى) هنا غالبا كما لا فائدة من جهة الشهاب الرسل ينشأ على أن العبة ينسب العتود لا يبعها أنها شرح مهر (قوله) بأن يقول تزوجتها وزوجتك مثلا ظاهره بطلان وإن لم يفسد ذلك ولا يقال إذا لم يفسد سقط

(٢٩) - (شرافي وابن قاسم) - (سابع) يفسد النكاح وقضية كلامهم أن على أن تزوجني بنتك استيعاب قائم مقام زوجتي والأول وجب القول وبطلته وبطلته جعل البضع صدقا لأحدهما بطله فيمن جعل بضعها صدقا فاقطع في زوجتك جعلها على أن تزوجني بنتك وبضع ممتلك صدق بنتي بضع الأول فقط وبطله فيمن جعل البضع صدقا) كان قالو بضع كل وألهم صدق (الأخرى) (بطل في الأصح) لبقاء معنى التشرية لم يوسع من كالمعيرة لا بد في تزوج من علم أي لمن لم ير أنه لا يفسد جعلها

لم يصح نكاحها إلا ما بعد العقد النكاح فان قلت شكك على هذا ما من صحة كاخز وحتم فتزوجان متوا مقو وثم ما حياهه فبان مبنا  
قلت لا إشكال لان ما هنالك العلم بعلم شرط لم يشرنا العقد ونقوده ظاهر انما هو الذي تبيننا المستلكن بالسبب تبين نقوده بانها انما  
بالصدق وحكم بطلانها ظاهر او انما الفرق بين الصفة في زوج اخذته وهو يشك انها ما انفك اولاً فبانث بالافتاء زوج اخذتني اخذتني بزوج  
والبطالان فيمن زوج حليت قبل علمه بانقضه عتبان الشك في ذلك وتطاولت له في العقد وفي التحريم في محل النكاح وتقول بان  
تحققه فبقه نظر ظاهر وبطله ما تقر وفي زوجة المتزوجان عدم العلم بعوضه وجه اولي من عدم العلم بانقضه العقد فموج ذلك مسرور اجماع  
نكاحها اذا بان موته فكذا يصح نكاح (٢٢٦) الا ترى انما بان انقضه عتبان وحيت فلو جهاد كرهت فاعلمه ثم ايت الغار في هذا كره

صريح في موضع مما ذكرته  
فقال قول الشيخين وغيرهما  
العلم بوجود شرط النكاح  
سأل عقده شرط محمول على  
الشرط لجواز ما شرته  
العقد لا يلعبه حتى اذا  
كانت الشرط محقق  
نفس الامر كان النكاح  
صحيحاً وان كان المشرع غفل  
في مباشرته وانما ان عدم  
عالمه بالمتعلق في الولي من  
قد تحوّر وصلاً أو تواتر  
خوثة وغيرها مما ياتي  
وفي الزوج من ان لا يضمن  
نكاح وعده ومن جعل  
مطلق على ما قلته المتولي  
واثره القبول في غيره بعبارة  
وطريق العلم بان جنتها  
معرفة اسمها ونسبها او  
معاً ياتها فزوجت له هذه  
وهي متقبلة او زامسة  
والزوج لا يعرف وجهها  
ولا اسمها واسمها على التعذر  
تشمّل الشهادة عليها  
قال الا ترى وهذا منه  
تقييد لقول الاصحاب أي  
وصح على المرافى وغيره  
لو اثارها شرطاً في تزوجت

كأنما اه عش (قوله لم يصح نكاحها) اي ظاهر ابدليل ما ياتي اه سم (قوله على هذا) اي اشتراط  
ظن الحمل (قوله ما لم) ارجع في اي محل (قوله شرط الخ) خبر ان (قوله انما) اي كالباطن (قوله وما ياتي  
تبينك المستلكن الخ) كذا في شرح مدر اه سم (قوله وحكم الخ) عطف على انما الخ فهو غاية انما (قوله  
والبطالان) عطف على الصفة (قوله بان الشك الخ) متعلق بالفرق (قوله وهو) اي اهل (قوله فبقه نظر الخ)  
جواباً وما الفرق الخ (قوله وبطله) اي ذلك الفرق (قوله ما تقر الخ) اي انفسان الصفة (قوله فان عدم  
العلم الخ) تعليل لقوله وبطله الخ (قوله اولي) اي بانقضه عدم الصفة (قوله بصحة نكاحها) اي زوجها المتعلق  
قوله ما ذكرته) اي في قوله قلت لا إشكال الخ (قوله حال عقده) متعلق بالمعلم (قوله محمول الخ) خبر يقول  
الشيخين الخ (قوله حتى اذا كانت الشرط الخ) في البيروني تزوج امرأته بعد ان اختمت من الرضا ثم تبين  
خطوطهم النكاح على المذهب حتى اواضعت الاسرار في عين بعض اصحابنا لا يصح اه ثم ياه قال  
الرسدي قوله في الفرائض انما في نفسه اه وقال عش قوله عن بعض اصحابنا الخ معتدوس ذكر  
ان هذا هو الاعتماد على العبر ضعيف اه عش وعش من المتي وباتي في الشارح اعتماد عدم الصفة  
ايضا (قوله وباتي الخ) عطف على غفلنا (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج وكذا قوله بعد وفي الزوج  
اه سم (قوله او خواتمه) الاولى وخواتمه ولو او (قوله ومن جعل مطلق) اي بان لا يعرفها وجهه كان  
قبل له ووجبت له ولم يعرفها ولا اسمها ونسبها اه عش (قوله وبعبارة) اي المتولي (قوله ما لم)  
ارضاء مدر اه سم (قوله لا تعذر تحمل الشهادة الخ) انظر مع امال اه سم (قوله وهذا منه) اي من  
المتولي (قوله واي وحى عليه) اي على قول الاصحاب (قوله واشتراط الخ) هو قول الاصحاب (قوله وليس  
الخ) الواو واسطة (قوله والزوج كشي الخ) عطف على الاخرى وقوله كلام المرافى الخ هو قول الزركشي  
(قوله منهم) اي أي كثير من وقوله بشرع خبر وكلام كثير من الرجال مقوله فلا وقوله كلام المتولي مقوله فلم  
يخالف (قوله منهم لها) اي الزوجة وقوله كالزوج أي كغيره فالزوج لها (قوله لا تعذر الخ) مقول القول  
(قوله انهم لها) اي الزوج خبر والذي الخ (قوله لا يكره جيران العمد الخ) اعتمد مدر اه سم (قوله

في  
هذه صم قال المرافى وكذا ان في الاول وليس فيما غيرهما والزوج كشي كلام المرافى في الشهادات ان الفعل واقع ما قاله  
المتولي فلا أثنى الاخرى والزوج كشي وكلام كثير من قال لا زركشي منهم المرافى يشعر بضرر المسألة أي في كلام الاصحاب فيها اذا كان  
الزوج من يعلم نسبها أي وعينها فلم يخالف كلام الاصحاب المطلق في زوجة جنت هذه المتولي وتورد الاخرى في ان الشهود على بشرط  
معرفة قسم لها كالزوج والذي انهم مقول المتولي لا تعذر تحمل الشهادة عليها انهم مثله لكن جيران العمدالة لا بشرط معرفتهم لها لان  
الواجب حضورهم ونسبهم مستلزم للصدق لا يعرفون ادعوا الادام لم يشهدوا الا بوضوح العقد التي سمعوا كقوله القاضي في فتاوه و يعرف بينهم  
وبينه بان جهه المطلق يصير العقل لقول الافتاء في وجهه بخلاف جهه لم يبق فانه يعرفه لها ولا تظن لتعذر الفصل هنا كالاظن لتعذر



والافتقار له غير معقود عليه رشدي وسم (قوله) لم يصح معتد اه عش (قوله) وصرأ نخالع لكن

التأويل الذي ذكره فيما سبق الذي صله أن عدم الصحتب الظاهر وأنه يبين الصحة إذا بان عدم

الخلل لا ياتى مع قولهم هنائي الخنثى وان بان أن الخلل وقوله سم في الحرم فبانت غير محرم لأن يضعف ما هنا

فهما أوفى القول الثاني ويرى بين مسئلة الخنثى وغيره فالتأمل اه سم عبارة عش قوله وصرأ نفا

الخ أي والمعد الصحتو يفرق بينه وبين العقد على الخنثى المشكل حيث لم يصح وان بان أن وثقه بأنه لا يصح

العقد على صحتب بخلاف الحرم فانه يصح العقد على الجله اه مؤلف وهو مخالف لما في الشرع وما في

الشرح هو المعتد اه (قول المتن وعده) وقع السؤال في الحرم عما يقع كثيرا من بر دال واج لا يخذ

حصر المسجد للجلوس عليها في الحل الذي ويدون العقد في خارج المسجد فهل يكون ذلك معسقا فلا يصح

العقد أم لا فيسقط نظر والجواب عنان الظاهر صحة العقد لأن الغالب عليهم اعتقادهم بأحذ ذلك لكونه مما

يسامحه ويتقصد والعلم بالحرم فيمكن أن ذلك صغيرة فلا توجب فسقا وقول السؤال أيضا سماعته بالوى

من ليس القواوى القطعة للشهود والولى هل هو موقوف ففسد العقد أم لا والجواب عنه أن الظاهر أنما

لا يتحكم بمير ذلك ففسد العقد أما بالنسبة للشهود فلأن الغالب أن العقد يصح بجملة جماعة كثيرة

ولا يلزم أن يكون الجميع لا يسبق ذلك فان اتفق إن فهم اثنين ساليين ذلك اعتد بشهادتهما وان كان

مستورهما فمافا في الولي فانه ان اتفق لبس ذلك فقد يكونه عدوك به بالصرح ومعرفة ذلك مما يضي

على كثير من الناس ومثل ذلك يقال في الخالص على الحر بر اه عش (قوله) ولا ينافي هذا الخ) وجه

النافاة جعل العدالة شرطا فلا يصح العقد إذا وجد ثم حكم بصحته بالصورين مع انتفاها اه رشدي

(قوله) لا بمنزلة الرخصة الخ) أو أن الكلام هنائي الاعتقاد باطنا فباني في المستورين في الاعتقاد ظاهرا

اه سم (قول المتن) ومع أي ولو وقع الصوت اه معنى (قوله) لأن المشهود عليه قول الخ) فبنته ما لو كان

العقاد نرس وله إشارة ففهما كل أحدا لا يشترط في الشاهد حنذا السمع لأن المشهود عليه لا أن ليس

قولا ولا مانع منه اه عش (قوله) في الجلة) أي في موضع مخصوص كالأقرار (قوله) وثله من يظلمه الخ)

أي لعدم علمها بالواجب والقابل والاعتقاد على الصوت لا نظره فالوجه الإيجاب والتبطل من غير وجه

الموجب والقابل ولكنهما جزئيان في أنفسهما بان الواجب فلان والقابل فبانت حاله المذكور ولعل

الفرق بين ما هنا وما تقدم في البيع من صحتهم كان قاله فدان فظلمه متبديده حال العقد صحتب لا يرى

أحد مالا آخران المقصود من شأدي النكاح إثبات العقد مع اعتد التنازع وهو متبصع القائمة اه

عش (قوله) وفي الاصم) أي قوله وقبل في المتن الأقوة وعدم حرفة في عدم اشتغال (قوله) وفي الاصم) أيضا

الخ) فنه قولك على الصفتب ذكر الخلاف في الاعية ولم يذكره في الاصم اه عش (قوله) فتنبه) أي

بلا طول فصل بين الإيجاب والقبول (قوله) ظاهرا وباطنا) أي القول المتن لا سمع والعدالة في النهاية الأقوة

وبني السبكي إلى الذي يفهم (قوله) أي باني كل منهما الخ) وينبغي أن يسمع إنبها بعد ترجمته مع عدم قطعها

على معنى (قول المتن وعده) بما بان أحدهما وعدو الآخر معنى شرح وض (قوله) والواو) أي الخوة

فان قلت في المتن (قوله) أو يجدهما الخ) عبارة وضو في المتن والجدا من قبل أحدهما لم يكن وليا

كالابن اه (قوله) أو تركه) أي موكل العاقد (قوله) شهادته) أي الابن (قوله) لا اختلاف في أورق الخ) كان

يكون بنو حقيقة فترجمها أسيدها وحضره بصفة الشهود أو كافر فترجمها أسخوها مثلا الكافر

(قوله) وصرأ نخالع ذلك) لكن التأويل الذي ذكره فيما سبق الذي صله أن عدم الصحتب الظاهر

وأنه يبين الصحة إذا بان عدم الخلل لا ياتى مع قولهم هنائي الخنثى وان بان أن الخلل وقوله سم في الحرم فبانت غير محرم لأن يضعف ما هنا

فهم مرتلان يضعف ما هنا قوما أوفى القول الثاني ويرى بين مسئلة الخنثى وغيره فالتأمل اه سم عبارة عش قوله وصرأ نفا

ذكر المتفق عليه من المختلف فيه) أو الكلام هنا في الاعتقاد باطنا فباني في المستورين في الاعتقاد

ظاهرا (قوله) لأن المشتراط الخ) فالصحتب نظير القبول فكما اشترط المعرف حال القبول فاشترط حال

وحضره الأب اه معني **(قوله وذلك الخ)** تعطل المتي اه عس **(قوله فان قلت)** هذه هي على الضعيف الخ  
قال الشهاب سم كيف هذا مع قوله في الاصح لانه اهل الشهادة في الجلالة ولم يقل لا تعقد النكاح به في الجلالة اه  
أي قوله هذه هي على الضعيف في الاصح بمنع عمل علته غير هذه وهو انه لا تعقد النكاح به لاجلته  
ولا تقصصا فلا شك في غير مبادئ كل جواب عما لا يوصله تسليم الاشكال لعوضه **(قوله فخر الخ)**  
أي بين الابن والعدو وبين الاعمي **(قوله في الاصح)** الاولى اسقاط في **(قوله وامكان ضبطه)** أي الاصح لهما  
أي العاقدن الى القاضي أي الى ان بابي اه عس **(قوله لاحتمال ان الخطاب الخ)** يعني انه يحتمل ان الولي  
خطيب رجلا حاضر غير الذي قبل واسمكما الاعمي لم يصادف قبوله محله لعدم مخاطبته بالابواب التي هي شرط  
كلهم واذا كان هذا امر ادهم بذلك التعليل كجواب واضح فلا يتأتى قول الشهاب سم لا يحتمل امكان ضبطه  
على وجه يتفق مع هذا الاحتمال كان قبض أنف وشفتين وضع في اذنه الى القاضي اه ووجه عدم  
تأنيه في هذا الاحتمال قائم معه أيضا اه رشدي عبادي السيد عر بعدد كقول سم المأخوصة ما قول  
كيف يتبين احتمال خطف الغير فليتأمل ثم لو كان ثم آخر سنان انما شهد ان الخطاب فعل بكفي جماع  
الاعين المذكورين لحصول العقد وأذن من قطعهم سمته شهادة عدو به مع عدم ما وينسب اليها  
نظر النوب كل من شق القديين يعقل قوله على صاحبه فلا ضرر لتوزيع هذه الشهادة بالنظر لا كلام  
والنكاح كالأصغر بالنظر الى اصحاب القول والابصار أخذنا بالاطرافهم محل تأمل اه انقول والاولا بقرب  
كما بين اليه كلامه الا ان يوجد نص بخلافه **(قوله ولو كان اه الترخو الخ)** هذا المظهر ان كل الزوج من كنه  
اذ لا يشترط اذنت الباقين والا فحتمل تأمل لاشتراط انهم ولا ياتي الفرق الا في السدوي السبيل ان اخبرهم  
من حيث الولاء لا من حيث دفع الحجر فليتأمل اه سيد عر **(قوله فز وجها ادهم الخ)** عباداتنا في  
وشرح الخ ورض فلو شهد اثنتان من ثلاث فلو شهدوا بالعاقد غيرهما من بقية الاولياء لان عقد بوجه منهما  
أو من أحدهما بل بخلاف ما اذا عقد غيرهما بوجه من الثلاث فليتأمل اه **(قوله تعين الولاء)** تأمل وجه اشتراط  
التعين بالنسبة لآخر اه سيد عر بجزء سم قوله أو أخ تعين الخ قضيتان الا ان الولي تعين كواحد من ثلاثة  
اشوا فاذ وكل اجنبيا مع ان يحضر مع آخر وقد ينظر فليجمع وان لو وكل اثنتين من الاثنا الثلاثة لثلاث  
منهم مع ان يحضر أو هو محتمل قال بعدد كرم صر عن شرح الخ ورض فلو شهد  
عدم الصناد اسطر اثنتان من الثلاث فعقدنا لهما بوجه من الثلاث فلو شهد العقد من نفس الاول واسمكما  
فلا تبعد الصلصة من العقد من الولاء فليتأمل اه وفي عس بعدد كرم صر اه قول الصلصة واضحة  
ان كانت اذنت في تزويجها المان خصصت الاذن بالاثنا من الاخرين وأذنت لهما في تزويج كل من شاء  
فلا كلام الثالث في الصلصة فنظر لانه بصرف العقد من كونه وكتلا بصرفه من قبل اذنت وهو باطل فليتأمل اه  
**(قوله لفته)** تنازع عليه قوله شهادة وقوله اذن معني **(قوله بان كلا منهما)** أي السيد ولول **(قوله وانعده)**

العمل **(قوله هذه هي على الضعيف في الاصح)** كيف هذا مع قوله في الاصح لانه اهل الشهادة في الجلالة ولم  
يقول لا تعقد النكاح في الجلالة كما قال في هذا **(قوله لاحتمال ان الخطاب الخ)** لا يحتمل امكان ضبطه على وجه  
يتفق مع هذا الاحتمال كان قبض أنف وشفتين وضع في اذنه الى القاضي **(قوله أو أخ تعين الولاء)**  
قضيتان الا ان الولي تعين كواحد من ثلاثة اشوا فاذ وكل اجنبيا مع ان يحضر مع آخر وقد ينظر فليجمع  
واذا لو وكل اثنتان من الثلاث فلو شهدوا بالعاقد غيرهما من بقية الاولياء لان عقد بوجه منهما  
أو من أحدهما بل بخلاف ما اذا عقد غيرهما بوجه من الثلاث فليتأمل اه **(قوله تعين الولاء)** تأمل وجه اشتراط  
التعين بالنسبة لآخر اه سيد عر بجزء سم قوله أو أخ تعين الخ قضيتان الا ان الولي تعين كواحد من ثلاثة  
اشوا فاذ وكل اجنبيا مع ان يحضر مع آخر وقد ينظر فليجمع وان لو وكل اثنتين من الاثنا الثلاثة لثلاث  
منهم مع ان يحضر أو هو محتمل قال بعدد كرم صر عن شرح الخ ورض فلو شهد  
عدم الصناد اسطر اثنتان من الثلاث فعقدنا لهما بوجه من الثلاث فلو شهد العقد من نفس الاول واسمكما  
فلا تبعد الصلصة من العقد من الولاء فليتأمل اه وفي عس بعدد كرم صر اه قول الصلصة واضحة  
ان كانت اذنت في تزويجها المان خصصت الاذن بالاثنا من الاخرين وأذنت لهما في تزويج كل من شاء  
فلا كلام الثالث في الصلصة فنظر لانه بصرف العقد من كونه وكتلا بصرفه من قبل اذنت وهو باطل فليتأمل اه  
**(قوله لفته)** تنازع عليه قوله شهادة وقوله اذن معني **(قوله بان كلا منهما)** أي السيد ولول **(قوله وانعده)**

وذلك لا تعقد النكاح بهما  
في الجلالة فان قلت هذه هي  
على الضعيف في الاصح فما  
الفرق قلت بغير قربان  
شهادة الابن أو العدو  
يتصور قبولها في هذا  
النكاح بعينه في صورة  
دعوى حسبته لا كما يعلم  
مما يأتي في الشهادات ولا  
كذلك في الاصح وامكان  
ضبطه لهما الى القاضي  
لا يفيد لاحتمال ان الخطاب  
غير من أسكهم وان فهم  
هذا في اذنه ولم الاخر في  
اذنه الاخرى على ان يسي ما  
على الاحتياط ما لم يكن  
فيستعد ان يثبت هذا النكاح  
بعينه بشهادة فكانت  
كالعدم ولو كان له الخوة  
فزوجه ادهم والاخران  
شاهدان صح لان العاقد  
ليس فائهما بغيره فمالو  
وكل اب أو أخ تعين الولاء  
وحضر مع آخره العاقد  
حقيقا ذاك كل في النكاح  
سمي محض فكانا بمنزلة  
رجل واحد وفارق هذه  
شهادة سدان لتعني  
السيد في النكاح بان كلا  
منهما ليس به اعد ولا تابه  
ولا العاقد تايين اذنته في  
الحقيقة ليس التاييل بل وقع  
حضره من بعد ظهورها  
بمستورى اعدالة وهما  
من لم يعرف لهما مقسقا  
نص عليه وانعده

جمع وأطرافه أودن

عرف ظاهرهما بالعدالة

ولم يرد وهو ما اختاره

المصنف وقاله الحق ومن

ثم يطلق الشرع بغير عدل

ولم يطلق الفاسق إذا تاب

عند العقيد السطور ومن

استأبى المستور عند العقد

(على الصبح) لم يرد بين

أوساط الناس والعوام ولو

كانوا بغير فائدة الباطنة

لنضر المتصفح الطال

الأمر وشق ومن سمع

المصنف نكت الحق ومن

كان الصلاح له ولو كان

العائد الحاكم اعتبر

العدالة الباطنة فاعلم

لسهولة معرفتها عليه

بمناسبة الزكز ومن

التولى وغيره إلا إفراد

ما طريقه العاملة يتولى

فيه الحاكم وغيره ومن ثم

لوراء ما لا يبدى تصرف

فيه بالاستمرار حوله كتمه

شأنه منه اعتمادا على

ظاهر اليد وإن هل عليه

طلب المخبوء السبكي

الخلاف على أن تصرف

الحاكم حكمه شرط أولا

فلا تم اختاره إلا لعل حتى

يثبت عنه لأن فعله يثبت

أن يصان النص قول

فهو وفاق المصنف وإن

الصلاح الحاكم بما خلفها

في القطع أه وأه في

أخذ من قولهم ولو طلبه

جاءتيا بينهم مال أزع

لهم فيه فتمت بينهم لم يجمع

الآن أنتموا عند الله ملكهم

لأنهم أودعوا بغير مسمع على أنه

ملكهم أنه لا يتولى العقد

جمع (الح) معتد أه عش (قوله) ومن عرف (الح) انصرف عليه المقتضى عبارة وهو ما عرفنا من ظاهرها

لا يباينان عرفنا بالخالفون الترتيب عند الحاكم أه (قوله) وهو ما اختاره المصنف يمكن حمل النص

عليه أه سم (قوله) ومن لم يطل السراخ (الح) يقبل العقد بعده كجائته قال الشهاب سم فثبت هذا

الصنيع ابتداء كروايات على الأول في مقامه فغير انتهى أه رشدي وقال السدعير عتيد كمر

كلام سم المذكور ما تصفه وفيه ما لا يخفى ما فيه فثبت أن كنت أه أه أقول بضع ما شاراه

السدعير بقول المقتضى ويطل السدعير يقتضى عدل في الواجب فلا يخبر بضع المستور وعدل في بضعه

النكاح كما عتبان المقرى تبعاً لإمام وقول صاحب النكاح الأشبه العصفان الحرج لا يثبت الإباحة من

ولم يوجد ما يرد به ليس الغرض إثبات الحرج بل زوال ظن العدالة وهو حاصل بغير العدل أه (قوله)

ولم يطلق الفاسق (الح) عطف على قوله يطل (الح) (قوله) ولم يطلق الفاسق (الح) أي فلا بد من مضي مدة الاستبراء

وهي أه (قوله) ويسن (الح) كلام مستأنف (قوله) استأبى المستور (الح) الظهور ما لا يرد هذه الاستأبى مع

أن قوله الفاسق لا يثبت بالمستور كما قدمه قوله ولعلمه فرق بين ظاهر الفاسق وغير ظاهر أه رشدي

وفي أن الغرض أن الشاهد المستور وفلا معنى لأخذه بالتوبة ولو لم يطل الحالف في النص كما يقتضيه منع

الشراح والنهاية كلف في القائد لأن صاحب القول لا يجزئ بقوله من المرجوح (قوله) ويصح التولى

وغيره لانه لا فرق وهو المتعمد نهايته قائم بتبديل قول الشراح والذي يفعله الحرف قد يقال أخذنا الحرف كامل

ما فيه ما من شبه التناقض وقد دفع به ما ذكره ثانياً بطريق العت أه سدعير أقول واعتقده المقتضى أيضاً

ثم جرح بما نصوا ليقبل أي الحاكم المستور من في إثبات النكاح ولا فائدة بل يتوقف حتى يعلم ما خلفها

ويمكن حمل كلام ابن الصلاح والمصنف في نكته على هذا كلام المتولى وإطلاق التزويج بعد العقد من غير

حكم فلم يوردوا على ما وجدوا وهذا أولى أه (قوله) لا يباين (الح) أي المعاوضة كجائته فعدم عوض

فيه الصداق عن البضع وقال عش أي معاملة معاملة غيره كجائته فاعلم في المستور ومعاملة من ثبتت

عدالته أه وفي مقامه (قوله) ورأى أي الحاكم (قوله) الخلاف (الح) أي بين نكت المصنف وابن الصلاح وبين

التولى ومن وافقه (قوله) بشرط أي في عقد الحاكم عدل الشاهد (قوله) أنه أي الحاكم لا يفعل أي

لا يعقد النكاح حتى يثبت أي عدل الشاهد (قوله) فهو أي السبكي (قوله) في الحكم أي بشرط العدالة

(قوله) وبما خلفها (القطع) لا يخفى ما فيه مما ذكره سابقاً عني قوله ويصح المصنف لا يقال هذا من قول

الغير لا يقول مقرره يكفي في إثبات التدافع يدفع بان التصحيح السابق لقطع الحكم فلا تنافي أه سدعير

(قوله) والذي يفعله (الح) خلافاً للنهاية والمقتضى كما مر (قوله) ولو طلبه (الح) أي من الحاكم (قوله) أنه لا يتولى أي

الحاكم خبر والمقتضى يفعله (الح) (قوله) وإن ذلك (الح) كقوله لا في وإن الخلاف عطف على قوله أنه لا يتولى

الحرف فثبت ما خلفها ما مشور أن يمارس أو لا وفي مقامه (قوله) ليس شرطاً للصحة قد يقال فثبت ما لا يخفى منه أنه

شرط لها سم وقد يقال لا لزوم استناع الإجابة لعدم صحة التمسك بغيرها أه سدعير (قوله) فلا يعقد

أي الحاكم (قوله) فبا تأصيل مع قوله لا في بما لا فاسقين فثبت ما خلفها ما مشور أي الشرط لم يصح عقد

أومن عرف ظاهرهما بالعدالة كل معناه أنه شهد منهما أسباب العدالة من ملازمة الواجب والاطاعات

واجتناب الحرمان بخلاف المذكور عن النص فإنه صادق في حصوله بل يعرفهما بالعدالة لا شهد منهما أسباب

العدالة ومن هذا يفسخ الفرق بين النص واختار المصنف وصلاً للتيسير لا يصح النكاح إلا بحضور شاهدين

ذكر من عدلين ومن مسلمين فإن صدقته لا يتصور بل على المتصور انتهى (قوله) وهو ما اختاره

المصنف يمكن حمل النص عليه (قوله) ومن لم يطل السراخ (الح) فثبت هذا الصنيع أن كروايات على الأول

وفي مقامه فغير ر (قوله) ولم يطلق الفاسق إذا تاب عند العقد بالسور قال في شرح الرارض فلا يصح به العقد

لأنه لا يتصدق بغير عدل ولا من غير مسمع انتهى (قوله) ويصح التولى (الح) وهو المتعمد شرح

مد (قوله) ومن لم يطل (الح) أي الحاكم (قوله) وإن ذلك ليس شرطاً للصحة قد يقال فثبت ما لا يخفى منه أنه لا

لهما (قوله) فبا تأصيل مع قوله لا في بما لا فاسقين فثبت ما خلفها ما مشور أي الشرط لم يصح عقد

أومن عرف ظاهرهما بالعدالة كل معناه أنه شهد منهما أسباب العدالة من ملازمة الواجب والاطاعات

واجتناب الحرمان بخلاف المذكور عن النص فإنه صادق في حصوله بل يعرفهما بالعدالة لا شهد منهما أسباب

العدالة ومن هذا يفسخ الفرق بين النص واختار المصنف وصلاً للتيسير لا يصح النكاح إلا بحضور شاهدين

ذكر من عدلين ومن مسلمين فإن صدقته لا يتصور بل على المتصور انتهى (قوله) وهو ما اختاره

المصنف يمكن حمل النص عليه (قوله) ومن لم يطل السراخ (الح) فثبت هذا الصنيع أن كروايات على الأول

وفي مقامه فغير ر (قوله) ولم يطلق الفاسق إذا تاب عند العقد بالسور قال في شرح الرارض فلا يصح به العقد

لأنه لا يتصدق بغير عدل ولا من غير مسمع انتهى (قوله) ويصح التولى (الح) وهو المتعمد شرح

بعضهم من ثبت عند هذا التماز أن ذلك ليس شرطاً للصحة بل هو لازم لإتمام فلو عقدت بغيره من فبا تأصيل مع القاضي

أوعده فيهم ما عاقبوا من لم يصح كإثبات أن العرف في العقود يعاقب نفس الأمر وإن خلافاً للنزول وجهاً إلا أن الصريح تصرف الحاكم ليس  
 حكماً إلا في قضيه وقت التنفيذ بعد فصل الأمر فيها ومن ثم لو رفع إليه نكاح لم يحكم بفسخه تعاقباً للأبعد ثبوت عد التهمة عند ولو انقسم  
 زوجان اقرأه نكاح بينهما بمسئورين في حقهم ففسخه في حقهما لم يعلم فسق الشاهد (٢٣١) لأن الحكم هنا في تابعه بخلافه فبطلت

(تنبه) ظاهر كلامنا على

بشرحه إلا بالزم للزوج

البحث عن حال الولي والشهود

وأوجه بعض التأخير

لاستيعاب الإقدام على العقد

مع الشك في شرطه وريان

مأله بالانهاض في الشك

الزوجين فقط لا إمامهما

المقصود بالانهاض فحيط

لهما أكثر خلافاً فيهما

فجاء الإقدام على العقد

حيث لم يظن بوجوده ففسد

له في الولي أو الشاهد ثمان

بأنه فسد بانفساد النكاح

والافتراق (لا شاهد) مستور

الاسلام والحرية) الواو

بعض أو بان لم يرفع في

أشدهما ما ملأوا كان يحمل

كل أهله مسلمون أو حرار

لسهولة التوفيق الباطن

فيهما وكذا البلوغ ونحوه

مما يترتب من الإسلام أو

حراراً بالغاً لابان انعقاده

كالي بان الحنفى ذكرنا

(تنبيه) بوقع لغیر واحد

تعتبر مستورهما بغيرها

ذكرته فأوردوا علىهما

الندف عما ذكرته الأقرب

في ظاهر المتن فإله (ولو بان)

فسق) الولي أو (الشاهد) بن

العدل أو المسور بن أو

غيره من موانع النكاح

كصغر أو جنون أو داءه وازنه

أو ولو لم يسلو قد عهد أو

القاضي ويصح عقد غيره اه سدد وعدي يجب بان المراد به صح تبين محض في الباطن (قوله) أو عقد  
 غير الخ لا يفي ما في نظر بعض على قوله وان ذلك ليس الخ (قوله) كإثبات) أي في المسن (قوله) ولو انقسم) إلى  
 التمس في الغنى (قوله) ولو انقسم زوجان الخ تقيد الاختلاف بين الزوجين بالحكم وفسخه فحكه يقول  
 محل اعتبار العدالة الباطنة بالنسبة للحكم في الواقع فبعد اختلاف الواقع فيما اه رشدي يقول  
 ويجوز زانه تقيد لقوله ولو رفع إليه نكاح الخ (قوله) في نحو ثقة) أي من حقوقه الزوجية (قوله) لم يعلم فسق  
 الشاهد) أي كان علمه في بينهما اه عرش عبارة النفس والاسنى والظاهر كإله الزكوى وغيره  
 انه عرق بينهما على أن القاضي يقضى بفسخه أو أراضه السلام لا اه (قوله) في تابع) أي لصفة  
 النكاح كإثباته في ثلاثين أو مائة أو ثبوتها من زوجة أو غيره (قوله) لا معنى (قوله) في تابعه  
 أي في حال رفع النكاح الخ (قوله) أو أو وجه بعض المتأخرين) حزم به في الكثرة قاله ياتر ثم كره مع  
 العقد ما بين خطي أو ان ذلك هو الوجه خلافاً للحنافى اه سم (قوله) حيث لم يظن) عبارة النهاية حيث  
 ظن وجود شرطه اه وكذا في محققين من الشرح والاشتباه كما يصح قوله حيث ظن وجود شرطه  
 قد يقال قد كفي في الزوجين بالنظر أيضاً حيث قال فيما تقدم لا يفي الزوجين عليه أي لمنحل المرأة  
 فليشأن اه أي فلم يتم الفرق بين الزوجين وغيرهما لا على البعض (قوله) الواو) إلى التمس في النهاية  
 وكذا في الغنى الآتية أو وجهي أو (قوله) الولي) أي قوله ويستثنى في النهاية الآتية وتبطل في المنزلة  
 حسبية أو غيرها (قوله) ولو بان أو أو ثمان) قضيت أنه لو ادعى أحد الزوجين لا تسمع دعواه بغير إجماع رشدي  
 وعش (قوله) وقد عدى الخ) ما معنى العهد بالنسبة للمسي فان كل أحد له حصة في الأهل ثم لو عدى به ما يمكن  
 لكان أمكن اه سدد عبارة الرشدي ضمير عهدنا ما يرجع الجنون لأنه الحنفى يقال في عهد وأما  
 الصغر فأنما يقال به أمكن كقول كذا في عباراتهم ويجوز أنه جعل عهداً موصفاً لهما فبطلت في معنى الصغر  
 أمكن اه (قوله) كل أو با) إلى التمس في الغنى (قوله) تبينه قبله) أي فلا يضر اه عرش (قوله) كتنينه عنده  
 هذا غير ظاهر في الولي الذي ادعى المثل لما سابقاً أنه لا يزوج في الحال سم ورشدي عبارة عرش  
 هو واضع في الشاهد دون الولي لأنه لا يشترط لصحة العقد بعد ثبوت فسق من الاستبراء اه (قوله) وتنبه  
 حالا) أي بعد في الحال وهو عطف على قوله تبينه قبله اه سم (قوله) الفسق) أي فسق الولي أو  
 الشاهد بن (قوله) أو غيره) قال الشهاب سم هذا شامل لمثل به فيما سبق للغير بقوله كصغر أو جنون  
 فانظر ما تقدم من قوله هناك وقد عهدوا أو ثمان انتهى اه رشدي (قوله) يعلم القاضي) أي يجب  
 ساعه الحكم بفسخه بغيره أي بان كان صحيحاً عرش (قوله) وان لم يرفعها إليه) وقفاً النهاية وخلافاً للمعنى  
 (قوله) حسبية أو غيرها الخ) عبارة الغنى تقوم به حسبية أو غيرها على أنه كان سابقاً عند العقد اه (قوله)

(قوله) ما لم يعلم فسق الشاهد) خروج ما تقدم لا يحق في حكمه بينهما في شرح الوضوح قضيت أنه لا يفرق  
 بينهما قال الزكوى وغيره والظاهر خلافه سواء أرفعه المأم لا تنهى (قوله) أو وجه بعض المتأخرين  
 حزم به في الكثرة ياتر ثم كره مع العقد ما بين خطي أو ان ذلك هو الوجه خلافاً للحنافى (قوله)  
 حيث لم يظن الخ) كذا شرح حم (قوله) حيث لم يظن وجود شرطه) قد يقال قد كفي في الزوجين بالنظر  
 أيضاً حيث قال فيما تقدم لا بد في الزوجين من علمه أي لمنحل المرأة فليشأن (قوله) ان لم يرفعها إليه) مسلم الخ  
 كذا شرح حم (قوله) كتنينه عنده) هذا غير ظاهر في الولي الذي ادعى المثل لما سابقاً أنه لا يزوج  
 في الحال (قوله) وتنبه حالا) أي بعده في الحال وهو عطف على قوله تبينه قبله (قوله) أو غيره) شامل لمثل

أثبت عند العقد ما طلب على المذهب) كل أو با) كافر بن لأن العبرة في العقود بعاق نفس الأمر ونحو العقد تبينه قبله ثم تبينه قبل معنى  
 زمن الاستبراء كتنينه عند وتنبه حالا لا احتمال حدوثه (وإنما تبين) الفسق أو غيره يعلم القاضي فيزعم بالتعريق بينهما وان لم يرفعها إليهم  
 يحكم كما كرهوا، تنبه، أو (تبينه) حسبية أو غيرها (قوله) الحنفى) قوله حيث لم يظن وجود شرطه) ليس في نسخ الشرع التوقيدينا

تشبهه مفسر سواء كان  
 الشاهد مستورا أم علنا  
 خلافاً لفصل كإعمال  
 باقي القضاء وكون الشر  
 زول بانسحاب عدل بالفسق  
 ولو غير مفسر محله فيقبل  
 العقد بخلافه بعد لا تعقاده  
 ظاهر أولاً بمن يثبت بحاله  
 (أو اتفاق الزوجين) على  
 فسقهما عند العقد سواء  
 أعمالهما عنده أم بعد ما لم  
 يقرأ قبل عندهما كنه  
 بدلين ويحكم بمصداق الم  
 يلتفت لاتفاقهما أي  
 بالنسبة لحقوق الزوج و  
 لا لتفريق النكاح أو بحث  
 في المطلب عدم قبول قرار  
 السقبة في إبطال ما ثبت لها  
 من المال ولو لم يكن له بطلان  
 يا فتا فقهوماً إنما هو  
 يتعلق بمصداق من حق  
 أنه تعالى ولو لم يكن إلا  
 توافقاً أو أماً أو زوجية  
 بقساد النكاح بذلك أو  
 بغيره لم يفتش ذلك بالنسبة  
 لسقوط التعليل لأنه حق  
 الله تعالى فلا يرتفع بذلك  
 ولأن إقدامه على العقد  
 يقتضي إقراره بما يقتضيه  
 معتبره التعليل مأمراً  
 الضمان والحق والحقوقية  
 سماعتها من زوج - مويله  
 وليس مراداً ما ثبت به  
 التعليل الأول وهو ما علم  
 ضعف إطلاق قول الزبيل  
 تسع مئة من اثبت السبب  
 ولم يسبق منه إقرار به  
 ثم إن على القصد

تشبهه أي بالفسق أو غير قوله مفسر يقع السين حال من الضمير المحرر ورأى بأن ذكر السين شبه أي  
 الفسق مثلاً أو بكسرهما حال من الضمير المستقر في تشبهتا ويل كل من الشاهدين (قوله سواء) يكن  
 الشاهد (الخ) أي النكاح تعميم بشرط التفسير (قوله وكون السر الخ) جواب عما يقال لاجتماع السنة  
 ولأن التفسير في السر ولأن السر يزول بعد ذكر أه سم (قوله بخلافه) الضمير لما في قولنا في الفسق أو غيره (قوله سواء  
 الاختيار (قوله لاتعقاده) أي النكاح (قوله على فسقهما) بالنسبة لما على الفسق أو غيره (قوله سواء  
 أحل) إلى قوله ولأن إقدامه على الفسخ أو غيره (قوله على فسقهما) بالنسبة لما على الفسق أو غيره (قوله سواء  
 لا فرعي لكنه ذكره بالنسبة لاتفاق الزوجين وبالنسبة لاعتراق الزوج الآخر (قوله في المتن) وظاهر أن قوله أي  
 بالنسبة لحقوق الزوج ووجهه إنما في الشق الثاني خلافاً لما سمعنا الشارح من أنه في الشق الأول بل قصره  
 عليهم من أن يشكك المحقق سم بحاله أن الزوجين في فسقهما لا يفسقون حق الزوج وحيث فكيف ثبت لها  
 وبعبارة القوت قضية طلاق الشيعين وغيرهما لا فرق في الحكم بطلان بهما على فسق الشاهدين  
 أو بقرائنه ووجهه بين أن يسبق منهما إقراره بعد التماسا عند العقد ويحكم بهما النكاح أم لا ثم إن كلام  
 الماوردي سم على خلاف ذلك وقيل بمقتضى أنهم كلامه يعني الماوردي إذا أقر أو لا يفسق ثم ادعى  
 سفة الولي أو فسق الشاهدين يلزم بهما النكاح حتى يقر بما أرادوه ويلقوا إقراره لاحقاً لاجل إقراره  
 السابق والظاهر أن مراده أنه يلزم بما تضمنه إقراره السابق من حقوق الزوج وحيث من نفقة ومهر وغيرهما  
 لا أن تقرهما إلى آخر ما ذكره من جهة تعالى فاضاً في قوله أنه يلزم بهما النكاح حتى يقر عليه الخ انتهى  
 لزوم كلاً في أه وشدي أقول ويؤيده قول الشارح (الخ) أي فاقوه ومقتضى ما سبق منها إقرار  
 الخ وكذا لا مالا في شر وعليه نصف المهر إن لم يدخلها ولا الفساق (قوله والام بالتف الخ) قضيه أنه لا يكتفي  
 في عدم الاتفاق بغير الدار أو بإحكام القاضي بالهبة وظهر ما مر أن نفعاً من الرشد من حق الزوج  
 لا يفي في المراجع (قوله لا لتفريق النكاح) أي فإنه يطل أه عش (قوله ويبحث في المطلب الخ) هذا راجع  
 لأصل المسئلة أه وشدي أي بالقوله والام يلتفت لاتفاقهما الخ لعدم ما على حينئذ يكمل ظاهر  
 (قوله باتفاقهما) ما راجعاً لاقصا على ميع ذكر البينة في التفرع أه سديم (قوله دون حق الله تعالى)  
 يتردنا النظر في نحو تخرج نكاح من لا يجمع معها وثبوت المساهرة ونحو ذلك مما لا يحق للغير أو لأهل  
 يظهر أنه كذلك لأن المراد بحق الله ما لا يحصى به فهذا أولى منه أو ما يقتضيه الله تعالى فهو شامل في ما راجع  
 أه سديم (قوله أو الزوج) قد يقتضي الاقتصار على ما في الزوجية بخلافه لكن قضيه ما يأتي من قوله وبيننا  
 إذا أراد الخ وقوله وبهذا رد بحث الفري الخ الخ كقول في ذلك أه سم أقول وقضية الاقتصار على الاتفاق  
 وإقامة البينة أن علم القاضي بما ذكره بخلافه فيسقط بهله بقساد النكاح التعليل أيضاً فراجع (قوله  
 وقضيه) أي غيره ولأن إقدامه الخ (قوله التعليل الأول) أي قوله له حق الله تعالى الخ (قوله وبهما) أي  
 التعليلين (قوله إن علم القصد الخ) (قوله) وقع السؤال عن طلاق زوجته ثلاثاً فأعلم ما علم يجوز  
 أنه لا بد من بقساد العقد الأول وهل نكاحها ثانياً من غير وفاء عدس من نكاحها الأول وهل يتوقف نكاحه  
 الثاني على حكمكم بهمه وأجبت عنه بما صورته للحدة لا يجوز له أن يبدى بذلك عن د الخ لا تسمع  
 دعواً بذلك وإن وافقته الزوجية عا. بحيث أراد به إسقاط التعليل ثم إن علم بذلك مثله فيما ينسب من الله  
 تعالى العمل به فيصعب أن يعقد عدته نفسها لا يتوقف على وثبوت أحكام الزوجية على حكمكم  
 بل المدار على علم بقساد الأول في مذهبهما أو اجتماع الثالث بشرط الهبة ولا يجوز زلفي القاضي التعرض له  
 به في سابق الغير بقوله كصغر أو جوت فانظر ما أقامه الحصر هنا مع قوله هناك وقد عهده أو أثبتته (قوله  
 سواء أكان الشاهد) أي النكاح (قوله وكون السر الخ) جواب عما يقال لاجتماع السنة لا ينقل إلى التفسير  
 في المستور لأن السر يزول لما ذكر (قوله أي بالنسبة لحقوق الزوج ووجه) قد يقال إذا اتفق الزوجان على  
 ارتفاق بسقوط حقوق الزوجية فكيف لا يلتفت لاتفاقهما بالنسبة لغير راجع (قوله أو الزوج) قد



باز لهما العمل بقضية ما لمنا  
 لكن اذا علم لهما الحكم  
 فرق بينهما كتقديره لا في  
 قبل فصل تطبيق الطلاق  
 بالزوجين ما نقل عن الكافي  
 أما لا تعرض لهما يعمل  
 على غير الحال كما على انه  
 منازع في كونه فيه وانما  
 هو بحث لا ذرى ويبحث  
 السبكي قبول بينته اذ لم يرد  
 نكاحا بل الفصل من المهر  
 أي ولم يسبق منه اقرار  
 بعصمه وبينها اذا ردت  
 بعد الوطء مهر المثل وكان  
 أكثر من المعصية وهو مفع  
 حيث لم يسبق منها اقرار  
 بعصمه وبهذا يرد بحث  
 الغري اطلاق قول بينهما  
 وعلمه لو اتهمت ذلك وحكم  
 بفساده لم يرتفع ماوجب  
 من التعليل لمعاصي من  
 تبعض الاحكام وان  
 اقراره سمل بينهما انما  
 بعصمه بما فيها يتعلق بحقوقها  
 لا غير ومنه يؤخذ انه لو طلقها  
 ثم اتهمت بينة بفساد النكاح  
 ثم أعادها عادت اليه بطلت  
 فقط لان استباط الطلقة  
 حق لله فلا تشديد البينة  
 أيضا ويحتمل خلافه يخرج  
 باقما أو الزوج ما لو قامت  
 حسيمة وحدث شرط  
 قبلها فاقسم كإفائه صاحب  
 الأثر وغيره واعتمد وويل  
 بعضهم شرط مما عاها  
 الضرورة وهي لا تصور  
 هناك نوع قبل خرج بشاد  
 النكاح أعاد طلاقا بان

فيما فصل وأما لقاضي فيجب عليه ضمان يقر بينهما اذا علم ذلك وهذا كما سجد لم يحكم حكمه بحث النكاح  
 الأول من يرى جميعه فسق الولي والشاهد وأما اذا حكم به حكم فلا يجوز له العمل بخلافه لا ظاهرا ولا باطنا  
 لمعهور قرآن حكم الحاكم برفع الخلاف ولا فرق فيه ذكر بين ان يسبق من الزوج تقايد لعدم إيماننا  
 الشافعي بن يرى بحث النكاح مع فسق الشاهد والولي أم لا اه عش (قوله جاز لهما العمل الخ) معتد  
 اه عش (قوله اذا علمهما) أي يمسرى بينهما أي من النكاح بدون التعليل (قوله فرق الخ) يظهر ان هذا  
 اذا لم يعلم القاضي فساد النكاح الأول أيضا فان ارجع (قوله يعمل الخ) فيه نظر اه سم (قوله على الخ) انما الخ  
 أي ما نقل عن الكافي وقوله فيه أي في الكافي (قوله وبعت السبكي) اليه قوله وبهذا يرد في المغني (قوله من  
 المهر) كأن كان الطلاق قبل النكاح اه مفعي عبارة الجعيري عن الشوري أي من نصفه كان طلقها قبل  
 النكاح ثلاثا ثم أقام بيته على ما منع بحث العقد وأراد بذلك الفصل من نصفه طلقها قبل ويسقط التعليل  
 حيث لو وقوعه تبعا اه وعبارة عش أي عليه يسقط التعليل تبعا كما ص عليه ضمانا يادي خلافا  
 لان حجر اه وساقا آتفا من المغني وعن سم عن مرد اعتماد سقوط التعليل أيضا اه (قوله حيث  
 لم يسبق منها الخ) وكان الأسبكي الاخير ثبوتية انما هو هنا واسقاط قوله سابقا أي لم يسبق منها اقرار بعصمه  
 (قوله وهذا) وقوله وعليه أي بحث السبكي لو اقيمت الخ خلافا للمغني عبارة واذما سميت البيه ثبوتية تبين  
 بها بطلان النكاح ويكون ذلك حقيقة في دفع المثل اه وقد مر ان القاضي لا يادي وغيره ما من من مرد موافقه  
 (قوله الثالث) أي لا راداة زوج أو الزوجان ذكر (قوله يرتفع الخ) يقبل الارتقاء مر اه سم (قوله  
 وان اقراره الخ) عطف تفسير على تبعض الاحكام (قوله ومنه يؤخذ) أي من قوله وعليله لو اقيمت الخ  
 أو ما علم الخ (قوله وخرج باقما) أي في قوله وقول بعضهم في النهاية (قوله باقما أو الزوج) قوله فساد  
 النكاح أي من قوله السابق فلو طلقها ثلاثا ثم اقام الخ (قوله وحدث شرط قبلها) ومنها الاحتجاج  
 بها كما لو لم يعلم اطلاقه لهما ثلاثا ولا يراه شرهما حكم الزوجية ففسدها يعمل النكاح عند القاضي وبهذا  
 يجاب عن قول مرد الا في هذه كذا اه عش (قوله فتسمع الخ) هل هي حيثما اعدت بما لا يعمل اه  
 سم أقول نعم والا فلا يصح قوله وخرج باقما الخ المتصوذه بيان الفرق بين الحسيمة وغيره ما يسقط التعليل  
 بالاولى دون الثانية ويصرح به أيضا قوله الا في قوله نظر لما أو لا يخرج صرح به أيضا السدعي ونفع المغني  
 وعبارة الجعيري عن الحلبي وأما بيته الحسية فلا تسمع لانه لا حاجة لها حيث لا تشهد بها بقسق الشاهد من  
 موافق لهما واهما وقديس قوله بما اذا عارم الخ ووجه بعد طلقها ثلاثا قبل النكاح فشهدت بيته الحسية  
 ان هذا الرجل لا يجوز له معاشرتهم لان نكاحه لم يثبتا كان فسادا لان شهود العقد فسقة وحديث يلزم عدم  
 صحة النكاح ويسقط التعليل لو وقوعه تبعا اه (قوله وقول بعضهم الخ) واقفة النهاية والمغني عبارة  
 وذكر البغوي في تعليقه ان بيته الحسية تقبل لكنهم ذكر وافي بابا الشهادات ان محل قبول بيته الحسية  
 عندا الحاجة اليها كان طلق شخص وجمعهو بعاشرا أو اتفق وقعهو يشكر ذلك أما اذا لم يزوج البها  
 حاجة فلا تسمع وهنا كذلك انه في ذلك الوقت جازاته وهو حسن اه وقولهما هنا كذا قد تقدم  
 آتاجابه عن عش (قوله ممنوع) أقول يؤيد المنع أن من صور ذلك أن يريد المعاشرة اه سم

دفعني الاقتصا علمه ان الزوجة بخلافه لكن قضية قوله الا في بيته اذا اراد الخ (قوله وهذا يرد  
 بحث الغري الخ) انها كقوله في ذلك (قوله وقضية) أي قضية قوله ولان اقدام الخ (قوله وقوله اقبل الخ)  
 كذا شرح مرد (قوله يعمل الخ) فيه نظر (قوله لم يرتفع الخ) يتبع الارتقاء مرد (قوله فتسمع)  
 هل هي حيثما اعدت بما لا يعمل (قوله وقول بعضهم الخ) وواقعهو ضمانا للشهابي الذي لكنهم ذكر  
 في الشهادات ان محل قبول بيته الحسية عندا الحاجة اليها كان طلق وجمعهو بعاشرا اما اذا لم يزوج البها  
 حجب فلا تسمع وهنا كذلك شرح مرد (قوله ممنوع) أقول يرد المنع أن من صور ذلك أن يريد  
 معاشرة فتسمع به البيته عند عدم ضمان الشهابي الرسل وقرن بجارده الشارح فيما يابى بقوله فلا نظر الخ

قبل ايقاع الثلاث فتسعى به البيئون من الزوج أخذ من فتاوى البغوى والبقين اذ حصل ما فى الاولى انه اذا اعتد بيمين قبل ان تقع عية الثلاث المعلقة على فعله لكذا ثم فعله لم يشهد عليهن لانه غير مهم في قوله أو بعده احتاج لبيئتين لا يكفي تصديقهما على الثانية ولو أطلقها ثلاثاً أخذناه بمالم يظهر بطريق شرعى ان عند ثبوت طلاق زوجي انقضت قبل ايقاعهن وحلفاً أنه لم يراجعها بما مر من الاولى انه لا يقبل تصديقها من سيرة العقلاء انتهى وفيه نظر أما قولنا لان قول البغوى لاحتاج لبيئتين صح انه قبل اقباضها لم يسمع اراؤه تجبيد النكاح فليجمل على انها الواقعة حسبة (٢٣٤) قبلت نظيره ما روى في مسئلة الشقاق بجمع ان في كل رفع التحليل الواجب لحق الله تعالى فلا

نظر الى ان البيئتين تقع النكاح ثم لا بد لان هذا لا يدخل في قبيل هو السبب في عدم جماع بينة أحدهما من انه يترتب عليه اسقاط حق الله تعالى وأما ما في قول البقنى مالم يظهر بطريق شرعى يحصل على نظيره امرانه تقبل البيئتين لانه اقامها أحدهما وتصد تصديق النكاح (ولا أثر لقول الشاهد من كاعند العقد فاسقين) مثلاً لانهم متران على غيرهما فلم أثر في حقهما فلا حوضاً عقد انتهت مشايخ ماتت وورثها اسقطوا المهر قبل الوطء ونفسدوا المحرم بعده فحبس مهر المثل الى ان كان دون المسمى أو مثله لا أكثر كما هو ظاهر للابن انهما أوجباً باقراهما فقالهما على غيرهما (فلا يعرف به الزوج وانكرت خوف بينهما مؤاخذه بقوله وهي فرقة فصح لانتفاء عدداً وتبين بطلان كل واحد منكم أمثم أقر بأنه كان ظاهراً على حدة واستشكاهما السبكي بان كلام من الفسخ والطلاق يقتضي صحة النكاح وهو ينكر هاتماً أول الفسخ بالحكم بالطلاق والطلاق بأنه في الظاهر سقوط فقط وهو حسن لكن قياس الثاني يقتضي الاتفاق في مسئلة الامتناع ما ذكره صواب الظاهر خلاف كون القياس على شيء يقتضي الاتفاق على أعالي ما صرح به الرافعي (وعليه) أي الازوج والحق بالفسخ (اصف المهر) المسمى (ان لم يدخل بها) أو (ان لم يدخل بها) فكله عليه ولو أنها لان حكم اقراره مقصور على من ثور وشكته بعد حاقها الله عقده بعدلين وخرج باعتبار ما فاعترافها بمخلول في أثره فلا يفرق بينهما لان العصة بدو هي ترد فعلها الاصل بقاؤها لكن لو ماتت مرتوتان مائة أو مائة قبل وطء فلامهر أو بعده فلها أقل الامرين من المسمى ومهر مثل ما يمكن مجرأ عليه بانه

وينبغي أن يدل على ما شرعنا من استحبابها ويصدق على ما شرعنا من ذلك قولنا انه دقيق وما بالتامل حقيق وأما من ذلك تصور به امره أو تزوجت يزيد ثم طلقها ثلاثاً لم يسمع من طلقها ثلاثاً فان رأت العود في ذلك لا اعتقادها ان نكاحه عرج ولها في غشيد البيئتين حسبة الشاهدة بنسق شهود عديم وان تشهد به لشرط الشرط فإذا شهدت ما تمتع عليها العود الى زيدو طلاقه وان يزوجها بالتحليل اهـ سديد أقول قوله وينبغي أن يدل على قوله وتزدل في نكاحه جوانه بما مر من قول الرشد في بعد ذلك كلام سم ماضه ولعل المراد أنهم ما يشهدون أنه عقد عليها باق من ثلاث أو يجمع ما بين الثلاث فلا يأنه طلقها ثلاثاً أو يرد معاشرتها كذا في مسئلة الاعتراف ما بصحة العقد وخرج عن مسئلة المسئلة اهـ (قوله قبل ايقاع الخ) متعلق بطلاق الخ على تقدير بوضاف أي وقوله (قوله تقسم به البيئتين) اعتد شيخنا الشهاب الرلي وقرن بما ورد الشارع فيما يأتي بقوله فلا ننظر الخ اهـ سم (قوله في الاولى) أي في فتاوى البغوى (قوله يبرعها) بوجه وقوله قبل الخ متعلق بقوله اعترف (قوله لم يشهد) بينا للفقهاء (قوله يبرعها) أي في فتاوى البقنى (قوله أو بعد ما لم) عطف على قوله قبل الخ وهذا محل الاختلاف (قوله ولا يأنه) فعل هنا لا يأنه تصديقها وان كفت البيئتين مر اهـ سم (قوله وما في الثانية) أي في فتاوى البقنى عطف على ما في الاولى (قوله وبما مر) متعلق بقوله صرح الا في قوله أنه ان كان لم يمس الخ (قوله انتهى) أي ما قبل وكذا ضمير وفيه نظر (قوله ليس فيه التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهور واجتزأ التصريح اهـ سم (قوله نظيره ما مر) أي في قوله فلو طلقها ثلاثاً الخ (قوله تم) أي في مسئلة الشقاق وقوله لانها أي في مسئلة الاعتراف (قوله لان هذا) أي دفع النكاح (قوله أحدهما) أي الازوجين وقوله من الخ الخ يبين لها هو السبب (قوله وقصد الخ) جلة اسمية خالية (قوله عند العقد) الى قوله وقيل في النهاية والى قوله وهو حسن في المغنى الاولوه أي ان كان المثلث (قوله تم ماتت الخ) عبارة عن مسئلة ثم فلا ذلك وماتت الخ (قوله أو مثله) ما فانه حينئذ فلتأمل اهـ سديد وقد يقال ان فائدته أنه قد يتعلق الغرض بعين المسمى (قوله الماتت) أي بنسق الشاهد وقوله وأنكرت أي الازوجين (قوله لم يشهد) معنى (قوله هو) فرقة فصح لانتفاء عدداً وهو الصريح معنى ونهاية (قوله واستشكاهما) أي الزوجين (قوله وهو الخ) أي الازوج (قوله وقياس الثاني) أي من الزوجين السابقين (قوله ولا يبرعها) الى قوله أشد في المغنى والى قوله قال ج في النهاية (قوله لكن بعد طلقها) أي وجوباً به اهـ عرش وكتب عليه السديد أيضاً ما صرح كان وجهه ما يحق الوارثون والمسلمين اهـ (قوله أنه عقد) أي النكاح (قوله لان العصة) عبارة عن المغنى بل يقبل قوله عليها بيمينه لان الخ اهـ (قوله ولكن لو مات لم تره) سكت عن ارضاءها بقياس ما مر ان يقال لكن بعد طلقها ما ذكرته أنفوا كان وجه تركه عليه بالقياس مما تقدم اهـ سديد (قوله ما لم تكن مجبوراً عليها الخ) والامة كذلك اهـ معنى وقوله فلا (قوله ولا يأنه) تصديقها فعل هنا لا يأنه تصديقها وان كفت البيئتين مر (قوله ليس فيه التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهور واجتزأ التصريح (قوله والطلاق بأنه في الظاهر فقط) هو مشكل لان مستند

سقوط كلا من الفسخ والطلاق يقتضي صحة النكاح وهو ينكر هاتماً أول الفسخ بالحكم بالطلاق والطلاق بأنه في الظاهر سقوط فقط وهو حسن لكن قياس الثاني يقتضي الاتفاق في مسئلة الامتناع ما ذكره صواب الظاهر خلاف كون القياس على شيء يقتضي الاتفاق على أعالي ما صرح به الرافعي (وعليه) أي الازوج والحق بالفسخ (اصف المهر) المسمى (ان لم يدخل بها) أو (ان لم يدخل بها) فكله عليه ولو أنها لان حكم اقراره مقصور على من ثور وشكته بعد حاقها الله عقده بعدلين وخرج باعتبار ما فاعترافها بمخلول في أثره فلا يفرق بينهما لان العصة بدو هي ترد فعلها الاصل بقاؤها لكن لو ماتت مرتوتان مائة أو مائة قبل وطء فلامهر أو بعده فلها أقل الامرين من المسمى ومهر مثل ما يمكن مجرأ عليه بانه



وأما قول الغويوز جهاولها كانت قد أذنت ولم يبلغه الاذن لم يصح وإن جهل اشترط اذنت الله تعالى في جهل جهل جهل لا يوافق قولهم العدة في العقود حتى النكاح على نفس الامر وتزوجه اقدم على عقد فاسد في طه وهو صغيره لا تسلب الولايه وامامنا في الجواهر انه لا يجوز له ان يعده شاهداً تعدلين بالاذنه قبل تقدم (٢٣٦) دعوى الخاطب الاذن ومطالبة لها كم بان تزوجها منه البينة عليه لكن العمل على

خلافه فردوبان الدعوى على حاضر في المجمع غيبه عن المجلس غير صحيحة وبانه لاحق الغائبين ذلك فكيف تجمع دعواه اه والحاصل انهم تسامحوا في سماعه الشهاده من غير دعوى لعدم تصور هاج لها ليست للسله كقول لحل المباشرة كما روي آمرت بالاذن ثم ادعت هاج انها اذنت بشرط صفتي الزوج ولم توجد في الزوج ذلك صدقت بينهما فيما يظهر لقاعده السابقة نحو العاوه ان من كان القول قوله في أصل الشئ كان القول قوله في صفة كلوك يدعي تقييدها بصفة فينكر الوكيل وجب بعضهم تصديق الزوج لانه يدعي العدة وقد تصديقهم للموكل ولا بد القصد لا يقال صدقوا مدعى عده البيع دون فساد مع انهما لو اختلفا في أصل البيع صدقوا بالتم في أبيه لا تقول ما نحن فيه انبئ بمسئله الوكيل من مسئله البيع جعليه ان كان لها اذن الغير فتدعيها بقوله الاذن وأما البيع فكل من العاقرين مستقل العقد فرج مدعى الصلوات بانه

**(قوله) وأما قول الغويوز** وفي قصر هاج جدار اذان زوج ابنته وأخبره رجل أو وجلسانها اذنت له فزوجها ثم قال كذبني الانصاف قال المرأة كنت اذنت صم النكاح أو أنكرت صدقت بينهما وعلى الزوج البينة يا غويوز وأما قول الغويوز لا تسلب الولايه وامامنا في الجواهر انه لا يجوز له ان يعده شاهداً تعدلين بالاذنه قبل تقدم (٢٣٦) دعوى الخاطب الاذن ومطالبة لها كم بان تزوجها منه البينة عليه لكن العمل على خلافه فردوبان الدعوى على حاضر في المجمع غيبه عن المجلس غير صحيحة وبانه لاحق الغائبين ذلك فكيف تجمع دعواه اه والحاصل انهم تسامحوا في سماعه الشهاده من غير دعوى لعدم تصور هاج لها ليست للسله كقول لحل المباشرة كما روي آمرت بالاذن ثم ادعت هاج انها اذنت بشرط صفتي الزوج ولم توجد في الزوج ذلك صدقت بينهما فيما يظهر لقاعده السابقة نحو العاوه ان من كان القول قوله في أصل الشئ كان القول قوله في صفة كلوك يدعي تقييدها بصفة فينكر الوكيل وجب بعضهم تصديق الزوج لانه يدعي العدة وقد تصديقهم للموكل ولا بد القصد لا يقال صدقوا مدعى عده البيع دون فساد مع انهما لو اختلفا في أصل البيع صدقوا بالتم في أبيه لا تقول ما نحن فيه انبئ بمسئله الوكيل من مسئله البيع جعليه ان كان لها اذن الغير فتدعيها بقوله الاذن وأما البيع فكل من العاقرين مستقل العقد فرج مدعى الصلوات بانه

**(قوله) وأما قول الغويوز** وفي قصر هاج جدار اذان زوج ابنته وأخبره رجل أو وجلسانها اذنت له فزوجها ثم قال كذبني الانصاف قال المرأة كنت اذنت صم النكاح أو أنكرت صدقت بينهما وعلى الزوج البينة يا غويوز وأما قول الغويوز لا تسلب الولايه وامامنا في الجواهر انه لا يجوز له ان يعده شاهداً تعدلين بالاذنه قبل تقدم (٢٣٦) دعوى الخاطب الاذن ومطالبة لها كم بان تزوجها منه البينة عليه لكن العمل على خلافه فردوبان الدعوى على حاضر في المجمع غيبه عن المجلس غير صحيحة وبانه لاحق الغائبين ذلك فكيف تجمع دعواه اه والحاصل انهم تسامحوا في سماعه الشهاده من غير دعوى لعدم تصور هاج لها ليست للسله كقول لحل المباشرة كما روي آمرت بالاذن ثم ادعت هاج انها اذنت بشرط صفتي الزوج ولم توجد في الزوج ذلك صدقت بينهما فيما يظهر لقاعده السابقة نحو العاوه ان من كان القول قوله في أصل الشئ كان القول قوله في صفة كلوك يدعي تقييدها بصفة فينكر الوكيل وجب بعضهم تصديق الزوج لانه يدعي العدة وقد تصديقهم للموكل ولا بد القصد لا يقال صدقوا مدعى عده البيع دون فساد مع انهما لو اختلفا في أصل البيع صدقوا بالتم في أبيه لا تقول ما نحن فيه انبئ بمسئله الوكيل من مسئله البيع جعليه ان كان لها اذن الغير فتدعيها بقوله الاذن وأما البيع فكل من العاقرين مستقل العقد فرج مدعى الصلوات بانه

أقوى لما روي في (فصل) فيمن يعقد النكاح وما يبعه (لا تزوج امرأة نفسها) ولو (ياذن) من ولها (ولا غيرها) ولو وكردى (قوله) فيمن يعقد النكاح وما يبعه (لا تزوج امرأة نفسها) ولو (ياذن) من ولها (ولا غيرها) ولو وكردى (قوله) فيمن يعقد النكاح وما يبعه (لا تزوج امرأة نفسها) ولو (ياذن) من ولها (ولا غيرها) ولو وكردى (قوله) فيمن يعقد النكاح وما يبعه (لا تزوج امرأة نفسها) ولو (ياذن) من ولها (ولا غيرها) ولو وكردى







فعل الثاني مطلقا والاول ان قلد من رى الصلوات في حكم نكاحه مختلفا في مطلق ثلاثا لم ينكحها بالاحمال وان حكم الشافعي بابطال نكاحه من اخذ  
 له بما التزمه ومعنى انه لا مذهب له ان لا يلزم (٢٤٥) القاضي وغيره الاسكار عليه في مختلف فيه ولكنهما رفع اليوم لم يحكم كما حكمه

أبطله خلافاً لابن عبد السلام  
 اهـ لمصاحبة سابق ان  
 الفاعل من اعتقاد الصوم  
 وجب الاسكار عليه من  
 القاضي وغيره وان اعتقد  
 الحل بتقليد صحيح لم ينكر  
 أحمد عليه الا القاضي ان  
 وفه والذى يعين معنى  
 ذلك ان المراد بالامتناع  
 انه لا يلزمه التزام مذهب  
 معين بل مذهباً له يلزمه  
 ذلك وهذا هو الاصح وقد  
 اتفقوا على انه لا يجوز  
 له على تعاطي فصل الان  
 قلد القائل بطله وجنث  
 فن نكح مختلفا فان قلد  
 القائل بعينه أو حكم بها  
 من وراها لم يلق ثلاثاً من  
 التحليل وليس له تقليد من  
 رى بطلانه لأنه لا تلقى  
 لتقليد في مسئلة واحدة  
 وهو متعنت قطعاً وان اتقى  
 التقليد والحكم لم يصح  
 لحلل ثم تعين انه لو أدى  
 بعد الثلاث عدم التقليد لم  
 يقبل منه أخذاً مما قيل  
 الفصل لانه يريد ذلك رفع  
 التحليل الى الزمة باعتبار  
 ظاهر فعله وأيضاً فصل  
 المكلف صان عن الافاه  
 لاسباب ان وقع منها بصر  
 بالاعتدائه كالتعلق ثلاثاً  
 هنا وكحكم الحنفى بالعدة  
 مباشرة لا ستر وحيان كان  
 مذهبه أن تصرف في حاله حكم  
 حكم الصلوات والشافعي حضر

البعض (قوله فعل الثاني) أي ان العاى لا مذهب له مطلقاً أي قلد من رى الصلوات أم لا أقول في هذا  
 التفرع بين خلفه اذ مقتضى ما قبله عدم الاحتياج الى التحليل على الثاني مطلقاً فالتعليق (قوله الاول) أي على ان  
 العاى له مذهب (قوله عا التزمه) أي بفعله النكاح المذكور ومطالع الثاني ومع تقليده فيه عن واصل  
 الاول (قوله ومعنى انه لا مذهب له الخ) دفع لما يقال ان معناه كقائل الحنفى في شرحه جع الجوامع انه لا يلزمه  
 التزام مذهب معين فله ان يأخذ فيما يقع به هذا المذهب تاريخه وفي غيره أخرى وهكذا اهـ (قوله انتهى)  
 أي قول البعض (قوله وسأني) أي في السران الفاعل الخ لو طلقه بالتحريم توجه القول باحتياج الثاني  
 لحلل اهـ كردى (قوله وسأني) أي ما لم يحكم كما حكم براه بعينه أخذاً من قوله الماراً فما اعلى الاصح الخ  
 ومن قوله الاقفا (قوله الا القاضي) ينبغي تفسيده بما مرأ فلو قيل سم ما نصه هذا الاطلاق مشكل اذ لو  
 رفع اليه المالى فوضعت عمل وأصل بدون تيسير المتعلق مثلاً كيفية الاعتراض عليه اهـ أقول يمكن حل  
 كلامه أخذاً مما ذكر في شرح أو اتفاق الزوجين على ما إذا اتفق به بحق الغير (قوله ان المراد لا مذهب له)  
 يدل من قوله ان معنئ ذلك وانظر لم يقتصر على البطل (قوله وبه مذهب عطف على لا مذهب له (قوله  
 وهذا هو الاصح) بين السدا السهودى في رسالة التقليدان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح انه لا يلزمه  
 التزام مذهب معين وأما في ذلك ونواق ذلك اقتصاص الشلح في باب القضاء على قوله انصافه قال الهر روى  
 مذهباً محضاً بان العاى لا مذهب له لكن صحيح في جمع الجوامع خلاف ذلك حيث قال عطف على معمول  
 الاصح وأنه يجب على العاى التزام مذهب معين انتهى وقوله على العاى قال الحنفى وغيره على لم يبلغ مرتبة  
 الاجتهاد انتهى اهـ سم (قوله فن نكح مختلفا فيه) أي كسكاح بلاولي اهـ سم (قوله فقلد الخ) شامل  
 لتقليد بعد النكاح فليراجع (قوله وليس له قلد الخ) ظاهره وان حكم بطلانه وفيه نظر اهـ سم أقول بعد  
 الحكم بطلانه بغيره يستبعد سبب لاجل الخ التقليد كجمل مما قدمنا في محبت اتفاق الزوجين على فسق الشاهد  
 (قوله لانه تلقى الخ) هذا ممنوع بل له تقليد لان هذه قضية أخرى فلا تلقى مدر اهـ سم وقد مر ما وافق من  
 الفتى وعش (قوله لو أدى الخ) أي عندنا لما حكم لم يمتنع لم العمل بالعدل بل لما العمل بقضيته باطنا  
 (قوله لم يقبل منه) يحتمل ان يحصل عدم القبول ما لم يكن معاً وبعد التعلدان كان معاً وفقاً بتقليد  
 القائل بالبطلان اهـ سم (قوله قبل الفصل) أي في شرح أو اتفاق الزوجين (قوله وأيضاً الخ) عطف على  
 قوله أخذ الخ (قوله وكحكم الحنفى الخ) شجرة مقدم قوله مباشر الخ أي الحنفى (قوله ان كان مذهبه) أي  
 الحنفى ويحتمل من له العقد (قوله وكذلك ليس له حضوره) كلامهم في الشهادات ان يقتضى جواز الحضور  
 وان لم يقلد فليراجع اهـ سديد عيلوشى ينبغي ان يحضر الحضور بلا تسبب عنه لان منع فيما اذا كان المتعاطون

الاصح وانه يجب على العاى قال الحنفى وغيره عن لم يبلغ درجة الاجتهاد انتهى (قوله قال) أي بعضهم  
 (قوله الا القاضي الخ) هذا الاطلاق مشكل اذ لو رفع اليه المالى فوضعت عمل وأصل بدون تيسير  
 المتعلق مثلاً كيفية الاعتراض عليه (قوله وهذا هو الاصح) بين السدا السهودى في رسالة  
 التقليدان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح انه لا يلزمه التزام مذهب معين وأما في ذلك ونواق ذلك  
 اقتصاص الشلح في باب القضاء على قوله انصافه قال الهر روى مذهباً محضاً بان العاى لا مذهب له له معين  
 يلزمه ما قبله عليه انتهى لكن صحيح في جمع الجوامع خلاف ذلك انه لا يلزمه التزام مذهب معين كما تقدم  
 التيسير عليه (قوله فن نكح مختلفا فيه) أي كسكاح بلاولي (قوله وليس له تقليد من رى بطلانه)  
 ظاهره وان حكم بطلانه وفيه نظر (قوله أيضاً لو ليس له تقليد من رى بطلانه) هذا ممنوع بل له  
 لان هذه قضية أخرى فلا تلقى مدر (قوله لم يقبل منه) يحتمل ان يحصل عدم القبول ما لم يكن معاً وفقاً  
 بعدم التقليد بان كان معاً وفقاً بتقليد القائل بالبطلان (قوله وكذلك ليس له حضوره) ينبغي أن

هذا العقد الشهادة يحرم به لا يلزم وجب الثلاثان فاما القائل بعينه بتقليد أصحابه وكذلك ليس له حضوره والتسبب فيه الا  
 بعد ذلك التقليد قال الماروى وليس الخ وحين

من



الاستدلال بعدد مختلف في المان أهل الاجتهاد وأداهما في ذلك لا فرق جهات أحدهما ثم وثانها ما لا يافتاه مفت أو حكم كما لم له  
والوجه كما علمت أنه يكفي لحل مبشرهما تقليد القائل بذلك تقليدا صحيحا (و يقبل اقرار الولي بالنكاح) على موطنه (ان استقل) مسألة  
الاقرار بالاشاء وهو المجهول أب وجد أو سيد أو فاض في مجتمعة بشرطها (٢٤١) الا في قول لم تصدقها بالاعتراف لمن ملك

الاشياء ملك الاقرار به غالبا  
والام يستقل به انتفاء  
اجباره مسألة الاقرار كان  
ادى وهي شبهة من زوجها  
حين كانت بكر اولاد انتفاء  
كفها عن الزوج (فلا) يقبل  
محرمه عن الاشياء بدون  
اظهار (و يقبل اقراره)  
الحررة (بالعاقبة) وط  
سقطت فاسقة سكرانة  
(بالنكاح) ولو لم يتركف  
(على الجدي) اذا صدقها  
الزوج وان كذبها الولي  
وشهود عيتم لا حتمال

نفسهم ولاه حكمها في نور  
انكار الغير له ثم الكفافة  
فيما حق الولي فكان القياس  
قبول طلبه لاثبات رضاء  
بتركها و يجب باله وقع  
ثابها اصل النكاح المقبولة  
فيه دونه وظاهر المتن أنه لا  
يشترط هنا تفصيل الاقرار  
بذلك تركه و يجب ولها حضور  
الشاهد من العدلين ووضاها  
ان اشترطوا عند شرائها

فيعوى الدعوى والشهادة  
به رضاء في الدعوى ولا  
يشترط عول على ما لا واقع  
في جواب دعوى أي لأن  
تفصيلها يغني عن تفصيله  
وإنه كذا كفي في اقرار الرجل  
المستند والواقع في جواب  
الدعوى خلافاً لفرق

من يعتقدون حله اه (قوله الاستدلال) أي الاستقلال (قوله أو حكم كما) انظر ما اراد بالحق هنا قبل  
العقد (قوله على موطن) أي في قوله نعم الكفافة في النهاية وكذا في المعنى الا قوله من أب الولي ان تصدق موطنه  
سكرانة (قوله وهو المجهول) أي الزوج كنه اه معني ولكن الشارح أن يزيد لظاهر قوله الا في  
لانتهاء كفها عن الزوج (قوله بشرطها) أي بان كانت محتاجة اه عمن (قوله وان لم تصدق الخ) ظاهراً لاطلاقها هنا  
وتقدمه تصديق الزوج في ما يأتي انه يقبل اقراره وان كنه الزوج وهو بعد فلا يدين تصديق الزوج هنا  
كالتي بعدها يصير (قوله بدون اذن) أي فلا وادي انه زوجها باذن لمواكركت الا فتن فينبغي تصديقها لان  
الاصل عدم الاذن اه عمن (قوله ولو مضى الخ) بكرة أو ثبيلها بموت مفسى (قوله اذا صدقها الزوج)  
سذكر محرمه (قوله الاحتمال نسلمهم) ظاهراً وان بعد ذلك عادة قرب المصلحة كان ادعته من أمس  
اه عمن (قوله لانه حقهما) أي الزوجين (قوله وكان القياس الخ) والاولى التبريع (قوله لاثبات الخ)  
صله طلبه (قوله رضاء) أي الولي وقوله بتركها أي الكفافة صله رضاء (قوله المنجوبة) أي الحررة المذكورة  
أي اقرارها وقوله فنه أي أصل النكاح وقوله دونه أي الولي طال من الصبر المستغرق المقبولة (قوله هنا) أي  
في قبول اقرارها بالنكاح (قوله ان شرط) أي رضاها بان كانت غير مجبرة (قوله وان بعد) أي الخوة خلافاً في  
المعنى الا قوله وفي الدعوى والشهادة وكذا في النهاية الا قوله و باقي الخ (قوله اشتراطه) أي التفصيل فتقول  
زوجي منمولى بعضه عدلين ورضاي مناه ومعنى (قوله والشهادة) أي الاقرار (قوله لا بشرط) أي  
أي التفصيل في اقرارها (قوله يجوز الخ) قد يشمل الشهادة فحصل فيها كالاقرار لغير راجع اه سم أقول  
والاثر بعد عدم الشمول (قوله على ما لا واقع الخ) أي ما هنا في اقراره ابتدا اه نهاية (قوله ما ذكر) أي من  
اشتراط التفصيل في: اقرار الاستدلال بعدد في الاقرار الواقع في جواب الدعوى (قوله أنه لا بشرط الخ) بيان  
لضد فيه (قوله هنا) أي سواء كان الاقرار من الرجل أو المرأة أو محتتمل سواء كان من رجا أو مضى وعلى كل  
كان ينبغي تأخير عن قوله فيه فتأمل (قوله وفيه) أي الاول (قوله ليس في محله) صفة اعتراض (قوله ولو  
أقر المجهول) أي قوله وادام بصديقها في النهاية الا قوله لا نكاح على ما لا يجرى عن يمينه وكذا في المعنى الا قوله  
أخذوا الواحد للزوجين وقوله وبشرط الخ (قوله قدم السابق) أي في الاثبات لمجلس الحكم وان استند  
الاستدلال في ما لا يجرى عن يمينه وذلك لان سبقه واقراره يحكم بعبته لعدم المعارض الا في خلاصه الثاني  
وادعى خلافاً كان مرد الف الاقرار الاول وما حكم بشوئنه لا واقع الا ببينة اه عمن (قوله فلا نكاح الخ)  
عبارة النهاية قدم اقرارها كقولها بالقبلي في شوبه يتعلق الخ بعبارة الغنى فالأثر بتقديم اقرار المرأة

مجرد الحضور ولا تبعية لاسم فيه إذ كان المتعاون من يعتقدون حله (قوله والاعتماد اشتراطه فيه  
الخ) بما لا يرض فشرط أن يتناولوا زوجين وهو يعدل في رضاء بكف عمن اعتبر أي رضاها انتهى قال  
في شرحه وقوله من زيادة بكف على ما في بعض النسخ بيلس به ولا حاجته في اقرارها بل اعتبر رضاء  
نظر في أنه كف لا مرد رضاء على حكمه انتهى وقضيه انه اذا صدقته ونظر فسد وجهه غير كنهه أنه يضرم  
وفيه نظر وقياس بول اقرارها وان أنكر الولي والشهود خلافه وعبره بالعيب اذا قالت مكشفة زوجين  
بهذا ولي شاهد ي عدل ورضاي اذا اعتبر وصدقها ولو غير كف حقل وان كذب الولي والشاهدان انتهى ثم  
وأيت أن الرافعي نقل عن فتاوى البغوي فيما لو أقرت المرأة لغير كف أنه لا اعتراض للولي لأنه ليس بانشاء  
بل اقرار كولو أقرت بالنكاح وأنكر الولي فان في فتاوى الفراء خلافه قال الزركشي وهو أقرب (قوله يجوز)

بين الرجل والزوجين  
بشرطه  
التفصيل في اقرارها  
لو احدى

( ٣١ - ( شروا وابن قاسم - صابع )

وز جنى تدبيرة تقديم اقرارها لتعلق ذلك بدينها وحقها وصورة الزكشي وفي اذا احتل الحال احتفالان في المطلب ويجه أنه كالعده أخذنا  
 مما يأتي في نكاح اثنين له مثلها وكذا لو علم سبق دون عين السابق وأحراز وجين القن لابد من قصدية من تصديق سيدهو بحيث يشارحه  
 لابد من تصديق الزوج السفينة من تصديق (٢٤٢). وليهو محتمل واذ لم يصدقها فقتضى كلامهم على ما ذكره الزكشي ومن تبعه ان

لهان تستزوجا وهو  
 أحد وجهين حكاهما الامام  
 وقال القائل لا ينفقه عنه  
 الرافعي آخره الطلاق اعتبارا  
 بقوله في حق نفسها  
 وطريق حلها أن يطلقها  
 اه وهذا هو القيس فهو  
 المتمد ولا سلم ان يفسى  
 كلامهم ما سلم بمقتضاه  
 ما قلناه كما يصح به كلامهم  
 في اعترافها بنسب الشاهد  
 عن كذبيته ولو لو قال دلج  
 هذوز وجنى فسكت أو  
 امرأة هذوز وجنى فسكت  
 ومات المقرز ما الساكت  
 لا عكسه وكذا الأولى لو  
 أنكرت صدقت بيمينها  
 ومع ذلك يقبل بيمينها  
 ولو يصنعون بكافي آخر  
 الرجعة لانها مقر بتحق  
 عليه وقد مات وهو قديم  
 على المالبة وفي التعلق  
 أقصر بالنكاح وأنكر  
 سقط حكم الاقرار في حق  
 حتى لو رجع بعد ذلك  
 وأدى نكاحا لم يسم الا ان  
 يدعى نكاحا متعديا كان ان  
 بحسب أحسن هذا قوله  
 شهدت عليه بنية حسنة  
 بالثلاث ثم تفرز الزوجان  
 بعد ما كان الخليل على  
 النكاح لم يقرأ حتى يدعى  
 استدعاء نكاح جديد كان اقرار

لنا على الخ قوله وفي اذا احتل الحال) أى السبق والمعية اه سم يعنى أن الحال بمعنى الامر الواقع  
 فاعل احتل ومنعوه محذوف عيارا للمعنى وشرح الر وض جهل الحال اه وبعبارة النهاية احتل الحال اه  
 (قوله أنه كالعده) أى فيقدم اقرارها (قوله في نكاح اثنين) أى عين الاول اه (قوله أنه) أى يجوز لالحال  
 بيان ما يأتي وقوله مثلها أى مثل السبق المعية (قوله وكذا) أى يقدم اقراره ولو علم السابق أى لا بد الاقرارين  
 (قوله لابد الخ) أى في قبول اقراره اه عن (قوله مع تصديقه) والمراد بالتصديق ما يشبه الاقرار (قوله وهو  
 محتمل) عبارة النهاية وهو محتمل اه (قوله واذ لم يصدقها الخ) محتمل وقوله اذا صدقها الخ ورج السابق عقب  
 المتن (قوله فقتضى كلامهم الخ) واذا كذب الزوج نفسه في التأكيد سلم بلفظه ظاهر وان ادعى انه  
 كان ناسيا في التأكيد فلو كذبه وقد أقر بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها نفسها حل  
 (قوله وطريق حلها أن يطلقها) بكافي نظير من الوكيل وغيره اه معنى (قوله انتهى) أى كالم التعلق  
 (قوله وهذا هو القيس) هل رجوعها عن الاقرار كالطلاق انتهى سم أقول ينبغي أنه كالمطلاق فترزوج  
 حالا اه عن (قوله فهو المتمد) وقا لا معنى (قوله ولو قال دلج) القوله وفي الاول وفي الثاني (قوله هذوز وجنى  
 النهاية) القوله وكان ابن ابي عيل و بما تقرر وقوله وفي بعضه نظر الى قوله والذي يخص (قوله هذوز وجنى)  
 وقوله هذوز وجنى ظاهرهما كفاية هذا في ثبوت الارث فبما في مقدمه انما ان المعتد اشتراط التفسير  
 في الاقرار الا ان يقال سكت هنا عن التفسير لكونه مبالغة فليراجع (قوله ورنه الساكت) ولو ادعى  
 نكاح امرأة وقد كثر شرط العقد وصدر المرأه في فتاوى القاضى أنه لا يجب عليه صدقها لان هذا اقرار  
 باستخدام النكاح واستدانة فتلحق الصدق اه معنى (قوله لا عكسه) أى لا يرتب الاقرار مات الساكت  
 (قوله ومع ذلك) أى أنكارها وبمجانها على نفي الزوج (قوله يقبل رجوعها) أى فيثبت حقها احكام  
 الزوجة كالزنا اه عن (قوله ولو يعدمونه) أى وقصة تركه اه عن (قوله وقدمنا الخ) حاله عن  
 ضيمه وقوله وهو يقيم الخ حاله عن فاعل مات (قوله على المالبة) أى يقوله هذوز وجنى اه عن قضية  
 هذا انه لو رجع قبل رجوعها فلا يقبل رجوعها فلا يرتب عن طوعا لمواظبا لجمع (قوله ولو أقر الخ) أى  
 من امرأة (قوله ولو أقر بالنكاح) أى لشخص اه عن (قوله سقط حكم الاقرار في حقها) أى ما يأتي  
 حقها فلا سقط قطا به بالمر كاهو ظاهر لاشق أدى فلا يقبل رجوعه اه رددى وقوله قطا به  
 الخ أى بعد رجوعه بكافي وقوله فلا يقبل الخ لعل الصواب اسقاطا (قوله لم يسم) والعرف بين هذا وما تقدم  
 من قبول رجوع المرأة ولو يعدمونه الخ وما ذكره الشارح بقوله لانها مقر بتحق علمه وقد سلمات الخ  
 اه عن (قوله من هذا) أى ما في المتن (قوله ثم تفرز الخ) بمعنى ان تقار (قوله بعد ما كان الخليل) أى بعد  
 مضى زمن يمكن فيه العذبات والتفصيل والاعتدال من الشاؤ والعذال (قوله وبما تقرر) أى من قول  
 ابن عيل (قوله في منزله) صفتز وجنى (قوله قبل موته الخ) متعلق بآخر (قوله من هنا الخ) بيان أن الثاني به البعض  
 (قوله وسمه) أى من التفسير اه كرهى (قوله ذلك) أى باقراره والنكاح المتصل (قوله لان دعواه الخ)  
 قيد يشتمل الشهادة في فصل فيها كالقرار فليراجع (قوله ورجى من ربه) اعتمد ذلك هو (قوله ونها  
 اذا احتل الحال) أى السبق والمعية (قوله كالعده) كذا هو (قوله وكذا لو علم السابق الخ) بقى  
 ما لو علم عين السابق ثم نسي وقباس قوله أن هذا مما يأتي الخ حكم هذا كما يأتي فيما ذكره أيضا (قوله  
 وطريق حلها أن يطلقها) هل رجوعها عن الاقرار كالطلاق (قوله كما يصح به الخ) يتأمل  
 (قوله ومع ذلك يقبل رجوعها) هل ترخصت بذلك (قوله لان دعواه) كان مرجع الهاء مجر دافرا وهو

لا تخبره في ثم ادعاها لتسمع حتى يذكر انقالا لعمه أى ولو بواسطه نيا تقرر يعلم ما أتى به بعضهم فمن مات عن  
 زوجة في منزله فاقبته بنية أنه كان أقر أنه طلقها ثلاثا قبل موته بمسبة أشهر فاقبته بنية أنه أقر قبل موته أمهات عقد كحكم من انه لا تسمع  
 دعواها بنية الان اذعت نكاحا مفصلا ومنه ان ذكر أمهات عقد تحليل بشرطه ثم تقيم بنية بذلك بخلاف دعواها بغير دافرا لان دعواه

مجردة عن دعوى نفس الحق لا تسم على الاصح وتختلف دعواها النكاح وانه أفرانها في عهده متكاهم ولم تقبل بذلك مضي زمن يمكن فيه العذات والتخلل وغير ذلك لانها لم تدع أفرانها بما سنعرض عن نكاحها على ما قرأه (٢٤٢) بانها في عهده نكاحه لا يقضي أن نكاحه

كان مرجع الهامحج دافره فهو من إضافة المصدر للمفعول ولما في دعواها مجردة دافره وقوله عن نفس الحق أي النكاح سم على حج اه عش ورشدي (قوله وغير ذلك) أي من الاعمال عن الحمل والعقدان انا الاول (قوله بما سنعرض عن نكاحها عليه) عبارة النهاية بما سيحكيه اكلها اه (قوله النكاح السابق) أي على الطلاق الثلاث وقوله ونكاح آخر الخ حملت عن مبتدئ محذوف أي والا من هذا النكاح السابق ونكاح آخر الخ اه عش (قوله ويلزم منه تكذيب البينة باقراره الخ) أي وهي أي بينة الاقرار بالطلاق مقدمة عليه أي الاقرار ببقاء العصمة فلا رت كذا ينبغي بدليل قوله والارت لا يثبت بالثك اه سم (قوله انتهى) أي ما أتقى به بعضهم (قوله يعلم محاصر الخ) فبان ما صدر منها هنا ليس جواب دعوى مفصلة (قوله وحشيتنا الذي يقبه) عبارة النهاية والخاص الخ اه سددعز أولوكذا في تسخير من الشرع جابر بقوله والخاص الخ أنظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم من التثنية وابن عجل من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم رأيت مر تسع الشرع في ذلك فوردت عليه أنه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما يستفاد يجب يقتنع بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم اه وأقره عش والرشدي (قوله قول بعضهم) عبارة النهاية قول المازني البني اه (قوله انتهى) أي قول البعض (قوله وان لم يل) الخ قول المتن ويستوفي النهاية الاقوله بمجر التل الى وعدم عداوة بينهما وقوله أي يجب لا تخفى على أهل حملتها وقوله على ما قدمنا في وشرائط (قوله وان لم يل) الخ قوله لان العار الخ قضية ذلك ان التيبا بالفتا التي طرأ عليها بعد البلوغ لا يزوجه الا بال (قوله كذا في سم على حج وفي كون هذه القضية نظرا لا يخفى اه رشدي (قوله لاطروصفه) أي لها وكذا ولدت ربيعة وأبهر وردها زال ولا يتأصل بلوغها اه عش (قوله اذنها السكوت) أي الأولى سكوتها لاذن (قوله وانما الشارح الخ) أي لا يوطأ (قوله والمصر) بضم فسكون فكسر قال عش ذكره هانن بالبركة اه (قوله تطلق على الخ) أي لا لا شذوذ على هذه المعاني لاداء المراد منه الا بقرينة اه عش (قوله وعلى من حاضرت) أي بال فعل اه عش (قوله وعلى من ولدت) أي أول ولادة اه عش (قوله ساعة طمئت) أي حاضرت طرف فطمئت (قوله أو راهفت الخ) أي أثار بتعطف على ولدت (قوله عاقلة) أي قوله وزعمنا في المعنى الاقوله وأجمعوا عليه في الصغيرة وقوله بمجر التل الى وعدم عداوة بينهما وقوله أي يجب لا تخفى على أهل حملتها (قوله المصنف الخ) أي تزويج الابن بغير اذنها (قوله ويساوه الخ) يؤخذ منه أنه لو تزوجها بمجر حمل وكان الزوج موسرا بمجر التل مع وان لم يكن موسرا بالمسمى وهو متجه لانه لم يتصل من حقها شيئا وأنه لو تزوجها بمجر حمل اعتبر مساو له أيضا وعليه فالظاهر ان العبرة بوقت حصول الاجل اه سددعز (قوله بمجر التل الخ) عبارة النهاية والمخفى بحال صداقة له فلزوجه من معصية لم يصح له نكاحها اه قال عش قوله بحال صداقتها الخ ان يكون في ملكه ذلك نقدا كان أو غيره دخل في ملكه بقرض اخذ أو بغيره فادخل على كونه في ملكه عند العقد وينبغي ان يمثل ذلك في الصمت ما يقع كثير من ان غير الزوجه كايه يدفع عن لونه

من إضافة المصدر للمفعول والاه دعواها مجردة دافره وقوله عن دعوى نفس الحق أي النكاح (قوله) ويلزم منه تكذيب البينة باقراره الخ) أي وهي مقدمة عليه فلا رت كذا ينبغي بدليل والارت لا يثبت بالثك (قوله والحاصل الخ) انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم من التثنية وابن عجل من اعتبار دعوى نكاح جديد عن افتاء البعض من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم رأيت مر تسع الشارح في ذلك فوردت عليه أنه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما يستفاد فليجب يقتنع بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم (قوله وان لم يل) الخ قوله لان العار الخ قضية ذلك ان التيبا بالفتا التي طرأ عليها بعد البلوغ لا يزوجه الا بال (قوله ويساوه الخ) وبسائر بحال صداقتها على بشرح مر

في الست ساعة طمئت أو راهفت العشر من (مفيدة وكبيرة) عاقلة ومجنونة (بغير اذنها) بغير الفارق في التيبا الحق يتفهمان ولها والبركة تزوجه أو هاتوا جعوا عليه في الصغيرة: ويتشرط لاصح ذلك كقوله الزوجه ويساوه بمجر التل على المعتمد كما بينته في شرح الاشارة (قوله المخفى قوله والحاصل الخ) ليس في نسخ الشارح التي يابده

وعدم عداوة بينهما ولو كان  
 وعدم عداوة ظاهر في  
 بحث لا يفتي على أهل محله  
 بينها وبين الأيوبيين أن  
 انتقله هذه شرط للجواز  
 لاصحة غير صحيح فان قلت  
 يلزم من اشتراط عدالته  
 انتفاء عداوته لتناقصها  
 قلت ممنوع لما استعمل في  
 محصلها فلو استدلوا بكون  
 مفسدة حق وأحق الخلف  
 بالغير وكيفية ما ظاهر  
 أنه لا يشترط فيه ظهورها  
 لوضوح الفرق بينهما  
 وجواز مباشرة التمسك  
 لعدته بغير المثل الخلف  
 من نقد البلد وسبأ في  
 مهر للمثل ما يلزمه من فعل  
 ذلك فحين لم يعدن التأجيل  
 أو غير نقد البلد الآخر  
 بالوئيل وبغير نقد البلد  
 على ما فيه مما سأذكره ثم  
 قطعن له واشترط أن لا  
 تنضرر من لغوهم أو ي  
 والأفصح وأن لا يلزمها الخ  
 والاشترط أخيرا لا يمتنعها  
 الزوج منه ضعية بل  
 التي شاذل جود العليم  
 أذن (و) وسحب امتدائها  
 أي بالالف ما لعاقبة ولو  
 سكرانة تطيبها لخطاها  
 وعلمه جملوا خبر مسلم  
 و البكر يستأمرها أوها  
 جها يشبه وبين خبر  
 الدار فلي السابق أي بينه  
 على ثبوت قوله فيه زوجة  
 أوها الصريح في الإخبار  
 وقد نازع عنه الشافعي رضي  
 الله عن كل من الهر في محله

المزاج قبل العقد الصداق فانه وان لم يكن هبة لانه ينزل سائرته بها يخرج بقولنا في ملكه ان الزوج يستعمر من  
 بعض آثار به مثلا ما غنوه ليدفعه لمرأته الى ان يسر فيدفع له الصداق ويسترد ما دفعه له البردة على  
 مال كره فلا يكتفي بعدم ملكه والعقد المترتب عليه ما حدت به قوله بل ان من معين بها في مال أو لولي  
 الزوج وحب بنتي انك عاتق في ذلك مثلا فلا يصح وطريق الصداق بين الصداق ولولده ويقبض  
 له وهل استحقات الجاهات كالامانة نحوها كلف في النسل لانه مستكن من الفرار عنها وتحصيل مال الصداق  
 أم لا فأنظر والآخر بالاول ومثل ذلك ما لو تجمد أي استجبه في جهة لوقف أو الدوان ما في ذلك وان لم  
 يقبض لانه كالوديعة عند الناظر وعند من يصرف الجامعة اه (قوله بعدم عداوة بينهما الخ) وانما لم يعتبر  
 ظهور العداوة هنا كما اعتبر ثم أي بينهما بالولي لظهور الفرق بين الزوج والولي بل قد يقال كما قال شيخنا  
 انه لا حاجة الى ما قاله لان انتفاء العداوة بينهما بالولي يقتضي أن لا زوجها الا من يحصل له من حفظ  
 ومصلحة لشقته عليها اه معنى (قوله بينهما) لما حذر ذكره اهية من ع- مريض فلا يزول لكن يكره  
 لولها من زوجة هاته كما يصح في الامم في نهاية (قوله بعدم عداوة ظاهرة الخ) الظاهر ان المدعى  
 ثبوت العداوة وانتفاء ما من جانب الولي لا من جانبها حتى لو كان يجهلها كان له الاجابة في عكسه  
 ليس له فتمثل اه سيعبر (قوله ان انتفاء هذه) أي العداوة بينهما بالاب (قوله في محله) أي العدالة  
 وقوله ثم أي العداوة (قوله والحق الخلف) أي في الشرط المذكورة اه عش (قوله وكذا) ينبغي  
 أن يحله ما لم يعين الولي الزوج فان عينه لم تؤخر عداوته مر اه سم (قوله وعليه) أي الخلف (قوله  
 لا يشترط ظهورها) أي بل يكون مجرد العداوة ما لم يوافقوه لوضوح الفرق الخ وهو ان شقته بالولي تدعو  
 لرعاية المصلحة لطوع العداوة بالباطنة بخلاف الوكيل فانه لا شقته في مجالسة العداوة على عدم رعاية  
 المصلحة اه عش (قوله وجواز الخ) عطف على لصحة أي ويشترط جواز الخ اه سم (قوله ان يحل  
 ذلك) أي اشتراط جواز المباشرة بالخول ونقد النكاح (قوله الا بغير ما يزوج) ومنه ما سبق من جعل  
 بعض الصداق حالا بهضمه جلا بجل معلوم فيصح اه عش (قوله واشترط الخ) نقل في المتن من  
 الشرطين مع بقية الشرط عن ابن العماد ولم يتبعه الا أنه لم يذكر في الاول منهما زيادة الشرط بقوله والا  
 فسح وناقض كلامهما من شرط الجواز لا الصفة اه سيعبر (قوله واشترط الخ) مبتدأ خبره صفتان  
 والتشبيه اعتبارا لملاحظة الخلف في المصروف وهو ان لا يلزمها (قوله والافصح) نصف اه عش (قوله  
 لوجود العلة) أي منع الزوج لهما من الخ اه سم (قوله أي بالغة) التي انقضى في النهاية الا قوله أي بناء  
 الى اما الصغيرة (قوله سكرانة) لعل المراد من هم في أول نشوة السكر والاذ كيف يحصل المقصود من  
 تطيبها لخطاها فلتأمل اه سيعبر (قوله تطيبها لخطاها) ونحوها من خلاف من أوجب وكان وجه  
 عدم ذكره لهذا التعليل هنا وذكره فيما يلي في الصغيرة تغريته ثم وشهرته هنا اه سيعبر ولكن أن توجه  
 بكونه معلوما بما في الاولى (قوله وعليه) أي التنب (قوله على ثبوت قوله) أي المرافعة ويحتمل ان  
 الضمير لغير قوله فيه أي الخبر السابق وقوله زوجها لو ما يدل من قوله يعني على ثبوت صدور هذا القول  
 عنه صلى الله عليه وسلم وانظر لم أسقط لفظة والبكر (قوله الصريح في الإخبار) يتأمل سم أو لوجه  
 واضح لان كونه من زوجها لا ينافي اشتراط الاذن كذا في الحواشي اه سيعبر أو قول لا ينبغي حشد لقوله والبكر  
 بعد قوله التيب أحق الخ فانه مع أن قصد الحديث بيان الفرق بين التيب والبكر (قوله فعين الجمع  
 قوله وكذا الخ) كذا مر (قوله وكذا) ينبغي ان يحله ما لم يعين الولي الزوج فان عينه لم تؤخر عداوته  
 مر (قوله وجواز) عطف على لصحة (قوله جود العلة) أي منع الزوج (قوله الصريح في الإخبار) يتأمل  
 (قوله حق) كان ينبغي التسليم بهذا أيضا في تقدم قوله وليس له الخ (فرع) وحقه قبله لا ينبغي  
 ان يتأكلان كما أصلي زالت البكارة طوطأ أحدهما حصل النكاح بل حتى يستقر امرأه أحدهم لزمانها  
 وغير قادر في ذل البكارة وحصول النكاح على الاصل وانما يتبناه فالدور في ذلك عليهم فلا ينبغي إخبار

ويحتسب فيه في المهر ولا خلاف في المهر ولا بعض الأئمة أوجبوا سن أن لا تزوجها حتى تذلل الحاجة أو وصفتها وإن وصل لونه شعثا فاحتسبها  
والأولى أن يعلم ما في نفسها (وإيسه تزويج ثيب) عاتلة (الأبائهم) لم ير مسلم الشيب (٢١٥) أحق بنفسها من أهلها وزوجها ما لم

الخ) فله لم ينع على التثنية المبني على أن زوجها أوها صريح في الإيجاب وقد علم أنه اه سديع وقد مر  
ما فيه (قوله) ويحتسب فيه الخ) عبارة للثني والسن استفهام الراهقة اه (قوله) ويسن الخ) الفارغ  
في اللغة أي قوله الحاجة أو وصفتها (قوله) أن لا تزوجها) أي الكبر مستند إلى حين إذ كانت صغيرة اه  
عش (قوله) عاتلة عبارة ما في نسوة ثقات بنظر ثقاتي نفسها اه (قوله) والأول) لأنها استطاع على ما لا  
يطلع عليه غيرها اه معنى (قول المتزول ليس له تزويج ثيب الخ) فرغ خلق لها قبلان فبين أن يقال  
أن كانا أصليين زالت البكارة بوطء أحدهما وحصل الحشول به حتى يستقر المهر أو أحدهما زائد أو بغيره فالمدار  
في زوال البكارة وحصول الحشول على الأصلي وإن اشتبه فالمدار في ذلك علىهما فلا ينتق أحبارنا في بوطء  
أحدهما لأن إيجابها ثابت فلا زول بالاحتمال اه سم في وعش عن الزنا في ما وافقه (قوله) ما لم ينع  
الرجال) أي بوطء قبلها ما لم ينع في الوطء في غير الوطء ومع ذلك فهو حرجي على الغالب لما يأتي أيضا  
في بوطء القرد مثلا اه عش (قوله) وليس هو أحسنه) أي الأصلي (قوله) تقدمه) أي لعل المراد انقضاء عاتلة على  
قوله وقضته في النهاية وكذا في اللغة الآتية بل الأولى وقوله وأراد الشبهة في المتن (قوله) هو) كان ينبغي  
التقدم بهذا أنضافا تقدم في قوله وليس الخ اه سم أي وفيما يأتي في قوله وتزوج الشيب الخ (قوله)  
في زوجها السديع) وكذا أوله عند الصلوة اه معنى (قوله) مطلقا) أي شيئا أو غيره هاهنا صغيرة أو كبيرة اه عش  
أي عاتلة أو بغيره (قوله) أو عدم أهلية) أي له أو طهره مثلا (قوله) بل) قدية العادة الأولى  
فإن الولادة والعصر بغير الأب لا يلاسل وطءة بواسطته لا يوجب ثم يقدم عليه ههنا في الآخرة وغير ذلك وما  
قوله لم ينع في الآتي فلا يشع على صاحبهما دون كل من الآتيين لا يلاسل به فليست اه سديع (قوله)  
ووكيل كل مثله) لكن الجدول كفيما أو كين قال وكيل الرشد يتولى طرافتها نهاية معنى (قول المتن)  
بوطء حال الخ) أو شبهة هاهنا وبعبارة للثني أو بوطء لا وصف بها كشمه اه معنى وكان ينبغي للشارح  
أن يذكر أيضا لغير قوله إلا أن مؤمن بخوفه (قوله) أو نحوه) كالسكر والاكراه (قوله) وأراد الشبهة  
أي بوطء الشبهة على ما في المتن (قوله) وطأها) أي الشبهة اه سم (قوله) فعله) أي الواطئ شبهة  
(قوله) من هذا الحشوة) أي من حيث كونه كالغافل (قوله) وإن وصف بالحل الخ) في وصفه باعتبار ذاته بالحل  
نظر بل الوجه أنه باعتبار ذاته حرام وباعتبار عارض من الاستبراء والظن حلال وانتفاء الائم للعذر لا يقتضي  
كون الحل للذات اه سم وأقره الرشد وقال السديع ما به يتأمل كلام الشارع والغافل الحشوي يعلم  
أن كلام الشارع أدق وأتباع الحق أحق اه (قوله) وتزوجها الخ) دفع لما يتوهم ودفع على قوله فلا يوصف  
فعله الخ (قوله) من الأحكام الخمسة) أي الوجوب والتدبير والحرم والكره والاحتقار أو الاستدعاء  
بزيادة المتأخرين خلاف الأولى اه عش (قول المتن) ولا تؤز والها الخ) وتصدق للمكثفة دعوى البكارة  
وإن كانت فاعية قال ابن القزويني لا يبرح وكذا في دعوى الثبوت قبل العقد وإن تزوج وانتفاء من وطء  
فإن احتج بالشبهة بعد العقد قد زوجهما الولي بغيرها أنطقا فهو المصدق بيمينه على قصدتها من إبطال  
النكاح بل لو شهدت أربع نسوة بثبوتهما عند العقل لم يطل لجواز أن التماس أصبح أو نحوه أو أنها خلقت  
الولي بوطء أحدهما لأن إيجابها ثابت فلا زول بالاحتمال (قوله) وإن وطأها) أي الشبهة (قوله) وإن  
وصف بالحل في ذاته) في كون الوصف بالحل باعتبار ذاته ونظر والوجه أنه بآء أو ذاته حرام وباعتبار  
عارض من الاستبراء والظن حلال وانتفاء الائم للعذر لا يقتضي كون الحل للذات (قوله) ثيب) الأرج  
خلافه شرح مر قال في شرح الروض وقضية كلام المصنف كاهلها ليكره وطئت في نفسها ولم تزل  
بكرتها بان كانت غروا وهي التي بكرتها داخل الفرج حكمها كسائر الإبكار وهو كظلمة الاتقي

عليه لقوله إن وطأها لا يوصف بعمل ولا حرمه غير صحيح لان معناه أن الواطئ معها كالغافل في عدم التكيف فلا يوصف فلهذا لم يسن هذه  
الحشوة وإن وصف بالحل في ذاته لعدم الائم فيمروهم لا يخلو فصل من الأحكام الخمسة والاستحالة في فعل النكاح (والأثر) لغلطها بالبراءة  
ولا (زوالها) بوطء مكشوفة) وحده تحيض

وأصبح (في الأصح) خسة الشرح مسلم ولو لم يثبت أنها لم تملك بالو طفق على القول بغيره على غير ما وجدنا ثم ارتضينا من  
 الفروا عاذا وطقت في غيرها نبيون (٢٤٦) فثبت بغير ما قبله هي أولى من نحو الناقص يفرق بين هذا وما بين القليل بانه بكثرتهما

المتاخر طرزا ولها وهو ما قبله  
 في التفرع على عاقل  
 لاجله من الطلاق الثلاث  
 ولا كذلك هل ان المار  
 على زوال الحياء بالوطء  
 وهو هنا كذلك (ومن على  
 شائبة بالنسب) أي طرفه  
 وفيه استعارة بالكاء وقع  
 له ذلك بالحاشية كالخ  
 وعم لا يزوج صبرة ولو  
 جبرته (بالحال) أما النبي  
 فواضح وأما البكر فغيره  
 السابق وليسوا في معنى  
 الابن ولو شفقت (وتزوج  
 النبي) العاقلة (بالغة)  
 انحرسها باشرائها الفهمه  
 والناتقة (بصريح الاذن)  
 ولو باقتطع الوكاه للاب أو  
 غيره أو بقوله أذنت ان  
 يعقلن والى لم تذكر كما  
 كما بحث وبؤنه وتولم  
 يكتفي في ولها ورضيت  
 رضه أي أو أي أو بما  
 يفعله أي هم في ذكر  
 النكاح لان رضيت أي  
 أو بما تفعله مطلقا لان  
 رضه أي لان تزويجهما  
 يفعله فلا يكتفي بغيره  
 مسلم السابق ومع غير  
 ليس الولي مع التيسار  
 (تنبه) هو بعلم بماتان  
 أو انراقة صل الأفتان  
 قسوله لوضيت أن زوج  
 أو رضيت فسلنا زوجها  
 متعفن لاذن الولي فله  
 ان تزوجه بلا عيب

بدونها كذا كره الموردي والروائي وان أفتى القاضي بخلافه ما وعفى وشرح الرض كال عش  
 قوه وصدق المكنته دعوى البكره أي يكتفي بسكوته لا يزوج بالاجبار وقوله ولو فاسد مثل ذلك أو  
 زوجت بشرط البكره وادعى الزوج بعد العقد والتمسوا له وجهه ما لا بد من الأصل عدم ما عدله بقدر  
 انه وجهه كذلك لأن، ونزولها بحد حصر أو نحوه فهي بكر ولو لم توجد له العدة اه (قوله  
 واصبح) ونحوه اه معنى (قوله ولو لم يها في البر) أي وان زالت بكثرتهما بسببه اه عرش وكان الأولى  
 الانصر ووطع في البر (قوله لانه لم يها في البر) تعليل لما في المتن والشرح جميعا ما في راجع لاعتقاده  
 وقدمه مع (قوله وقضته أي التعليل (قوله ان الفروا عا) وهي التي بكثرتهما داخل الفرج اه شرح  
 الرض (قوله اذا وطقت في غيرها نبيون) والارج خلافه بل هي كسائر الابكار كغيره إلا في القليل  
 ثم يتوهم (قوله) أي فيما بين القليل (قوله لاجله) أي لاجل التفرع عنه (قوله وهو هنا كذلك)  
 أي زوال الحياء في الفروا عا كزواله بالوطء أو العسنى والامر في الفروا عا كزواله كزواله في الفروا عا  
 بالوطء (قوله ورشح) الاول تعليل (قوله لانه لم يها في البر) أي لا يزوج بالوطء أو العسنى والامر في  
 المتن (بالحال) أي بكثرتهما أو بسببه (قوله فلهما عا) أي لغوم موقوفه السابق أي عقبه قول المتن  
 بغيره ما عدا ما في المتن والحمل عقب المتن فلهما عا لم يزوج بالاذن واذن ما في المتن (قوله وليسوا  
 الخ) دفع لما يتوهم من قياسهم على الابن في الخبر السابق كالجدة (قوله باشرائها الفهمه) أو بكتبتها كائنه  
 الأخرى وهو ظاهر ان قوله لاذن كقوله ان كانت بالطلاق كائنه على الصحيح فلو لم تكن اشارة ففهمه ولا  
 كناية فالوجه انما كانه نية في تزويجها الابن لم يزوجها كونه دون غيرها ثم ما وعفى وقوله ما فالوجه  
 الخ سذكره الشارح اضاف عرش قوه وهو ظاهر ان قول الله قد في الكتب ومثلها اشارة ما في  
 يفهمها الفطن دون غيره أي أنها كناية فصالح الى النية وقوله ان تزويجهما لاذن أي وعلم ذلك بكتبتها ناديا  
 وقوله في تزويجها الابن أي صغرة كانت أو كبيرة نسيا أو بكرة اه (قوله اشارة الفهمه) ظاهر اطلاق الفهمه مع  
 قوه والناتقة (بصريح الاذن) يكتفي باشرائها وان لم تكن مصرحان بخص يفهمها الفطن وان كان  
 لها اشارة صغره هي التي يخصص بها من ذكر وقد يشكل عا في الصفة قبله لانه اه مدع (قوله ولو  
 لفظه الى كالة الى المتن في النهاية (قوله وهم في ذكر النكاح) أي والحال ان من عندها متفاوضون في ذكر  
 النكاح اه رشدي واستظهر عرش وهو مصرح صانع المعنى ان راجع لقوله يكتفي قولها ورضيت الخ  
 (قوله لان رضيت أي) أي لا قولها رضيت ان رضيت الخ وقوله أو بما تفعله أي أي وقوله مطلقا أي سواء  
 كان أو في ذكر النكاح أم لا اه عرش (قوله ولا ان رضيت الخ) عبارة المعنى وكذا لا يكتفي ورضيت ان رضيت أي الان  
 تزويجه رضيت عا يفعله يكتفي اه (قوله عا يفعله) أي بان تقول ان رضيت أي رضيت عا يفعله اه عرش  
 (قوله السابق) أي عقب قول المتن لاذن وقوله وصح خبرنا ان قصر على المعنى (قوله ان تزويج) أي فانا  
 (قوله تعفن لاذن الخ) أي وان لم يقدم عليه استئذان من الولي اه عرش (قوله قبل كالعقد) أو رجعت  
 قبل العقد أو معه بطل انهما اه عرش (قوله لا يقبل قولها) أي بعد موقوفه فيه أي الرجوع (قوله ولأذنت  
 الخ) المفهوم من السابق انه في التيسر ينفي ان يجري ما ذكر في ذن البكر بالسكوت اه سم (قوله لم يها  
 القليل على ما بين في موقوفه تعليلهم خلافه ما يراست من حال بالوطء تنسب (قوله باشرائها الفهمه)  
 أي أو بكتبتها كائنه كائنه الأخرى وهو ظاهر ان قوله لاذن كقوله ان كانت بالطلاق كائنه على  
 الصحيح فلو لم تكن اشارة ففهمه ولا كناية فالوجه انما كانه نية في تزويجها الابن لم يزوجها كونه دون غيرها ثم ما وعفى وقوله ما فالوجه  
 متعفن لاذن لولي الخ) كذا شرح مر (قوله لا يقبل قولها) أي بعد موقوفه فيه أي الرجوع (قوله  
 ولأذنت الخ) المفهوم من هذا السابق انه في التيسر ينسب ان يجري ما ذكر في ذن البكر بالسكوت

استئذان ونشر طعدهم جوعا عند مقبل كمال العقل لكن لا يقبل قولها فيه الايسة قال الاستوى  
 وبغيره ولو أذنت ثم عزل نفسه لم ينزل كالتضام بلامهم أي لا ينزل في تنصيصه فلهما عا في نفسه وقيد بعضهم في الأذن ولا

كانه زده اعطاه الله الاموال فلا تزوجها الا بان جديد قبل ويقطع ارضي اهل كثره (و يعني في البكر) بالله العاقبة اذا استؤنثت جوان تعلم الزوج وسواعط ان سكوتها ان لم يكن في شرح مسلم عن من هذا مذهب الجهور ويقرب بين هذا واثار العلم بان يكون السكوت نكاح ولا بان السكوت ثم سقطت لخصمنا شرط تقديره وهو يستدعي العلم بذلك واما ما ثبت لخصمنا كافي بهنما اصطلاحا (سكوتها) في العلم بان يقترن بشي كمنع صانع او من يحدد العبر بقطا وغيره بالنسبة للاحكام والغير كقولنا لا نكحهم المثل او كونه من غير ذوات الابد (في الاصح) فهو مسلم السابق ولو توضحناها وسكوتها فاولها لا يجوز ان اخذ جوابا لغيره ايجوز ان اؤجله (٢٤٧) او ناذن انما اذا لم تاذن وتاذن وتاخر الزوج

ولكن بعد علمه لادلائه في ذلك الحال الذي عبره بالذي وعلى غير مصلح له في شيء من نفسه من وجهه  
تستأمر وادبها سكتها وهي ظلمة (قوله اذ اذن) الاستبصار له اول ما لا ذن كان في معنى (قوله  
اما اذا لم تستأمن من الخ) بمعنى زوجه ان استؤذنت (قوله وانما زوج بحضر الخ) معلوم ان هذا في غير الجبر  
سم ورشدى (قوله وفيه نظر معناه) اعرش (قوله وتردضه) الخ والشهور ان التردد من ذلك كون  
الاذن في قتلها وليس هو سعيه (قوله انا كائنتولي) اعقب وزوجها الذي لم يتم الخ كما قد بينه  
غيرهم نهاية ومعنى (قول الخ والى السلطان) اذ به ما يشعل القضي اى معنى (قوله الخ) اى عين عينه  
العصبة اى عن (قوله فيمض الخ) كلمتهم بنسبنا العصباء اى معنى (قوله سئذ ذكره) والاسباب  
سئذ كماله بالحق (قوله لادلائه) اى بالادب والغير اقرى بمن ابته اى معنى (قوله كذلك) اى  
ان الخ لا من غلاب (قوله خاص) اى قوله كالارب شخص الموقرة والايان وحمل لقيه ايضا (قول  
الترى بعقد الخ) وعلى هذا الواب الشقيق بترجى الابد بل السلطان اى معنى (قوله كالارب) اى  
فما سأل الارث وقوله لانه الجمع مطلق عليه (قوله وان لم يكن لها) اى اقرى بغير اتمام اى ورشدى (قوله وخرج  
السلطان كالاخ) في قوله

(قوله سكوت الخ) قال في الرض لو أذنت بكر بالفم استؤذنت بضمها من فسكت فهو راضا لفي  
شرع بمقتداه. نعم الملقى بقوله ان كان مهرها لها لو اعطاه مفهوما من الفرع السابق انتهى أشار الى  
قوله فيسئل فرع لو استؤذنت بكر بدون المهر بكف انتهى فلتأمل فانه قد عكس الفرق (قوله بالنسبة  
لنكاح ولو الخ) كذا شرح حر (قوله لادن الخ) هذا راجع للمهر أو أشخاف ما لو حرم منه  
(قوله لادن مهر المثل الخ) أي فلا يكتفى بالسكوت بالنسبة لادن (قوله ولو أزوج يحصرها الخ)  
معامون هذا في غير المهر (قوله وفيه نظر الخ) كذا حر (قوله وكذا لو كان أحدهما عتقا الخ) عبارة  
عليه هنا (يقدم) مد باو ين. مد باو يلم. يميز ما هو أقوى من ذلك في سائر النوازل الخ. ثم قدم (الخ) على (أغلاب) الاظهر  
كلاهما قوله أغراب ووافق رواية الامم رخصت ان لم يكن لها دخل هنا كل خير جماع الشقاق في الارث وان لم يكن لها دخل فيه اذ الملام  
لا يرث زوج. وقول يميز الى آخره بانعام أحدهما مال وذا الآخر لا يملكه مال لادن جازر الم لا يزال انما يملك  
الحسد والحدة بخلاف ما لو كان الذي لا يبع عتقا فان الشقاق قد قدم على الاجامو وحيات المتعلقين جئت الاقرب وذا لو اولا والاولى

٥٠ مقدمة من تم لو كان احب ابني -م- ثويني معقبا يقدم  
(قول المحشي قوله وكذا لو كان الخ ليس في نسخ الشرح التي يابدها والذي يهاوم تم لو كان احب ابني عم مستوفى معقبا يقدم كآزى (٥٠)

لا خلاف لهم سواء ولو كان أحدهما ابنا (٢٤٨) والآخر أسلام قدم الابن (ولا تزوج ابن بيوت) خلافا للمعنى كالاتي لثلاثة اشراك

يقول الخ (الح) القول الثاني كان في المعنى الاقوله فالظاهر ان على ان نكحه (قوله لاحالا) صور كونه ابن عمه وانما لا تزوج زيدا امرأته لانها بنت من غيره فباعتق منها ولو تزوج أخوه بنتها المذكورة فباعتق بنت فولد من ابن عمه هذه البنت وأخوها فباعتقها لها اه سم (قوله ولو كان أحدهما ابنا) الخ ويتصور ذلك في الثالث تزوج نكاح نحو الجوس اه سم أقول لاحالة الابن لان فرضنا هاهنا في الدرجة الاولى من بنوة الم وليس يلزم اه سدعمر (قوله يدفع العار عنه) أي عن النسب سم ومعنى (قوله وأما قول أم سلمة الخ) عبارة قالني فان قيل يدل دفع العار عنه على الله عليه وسلم لما أراد أن يتزوج أم حلتة قال لا يباعم قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسبوا جوازه الله عليه وسلم لا يباعم قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك استعلاء على طهره الخ اه وهذه نظرية تختلف في الشارح فان قول العاصي ليس بدليل حتى يحتاج الى الجواب عنه (قوله قول أم سلمة الخ) كان الاولى ذكر هذا منسوبا للميزر واه لثاني قوله الاتي الذي جعله الله تعالى لانهما تعلق بالابن والاعوان من بعدهما غير انما تعلق حاصله الجزم لانهما كانتا لبنات لاهل البيت رضي الله عنهم فباعتق الله تعالى اه رشدي (قوله لا يباعم) أي لانه (قوله فقل ان الراي الخ) أي فزاد لقلنا فباعتق من الامم وعز (قوله على الخ) لا يخفى انه كالجواب الاتي جواب تسلي فكن المناسبتين بذكره بعد التسليم الاتي (قوله فهو) أي قول أم سلمة الخ وقوله أي لا يباعم (قول المتن ابن ابن عم) فباعتق الله لا يتصور ان يكون ابن عمها بنوا وليس مراد بل يتصور بوطه المشتهر بنكاح الجوس ويتصور ان يكون مكالها بان يكون مكاتبها بانها سيده فزوجها بالآل اه معنى (قوله أو نحو الخ) أي قوله ولو اصابها النكاح والاعوان (قوله أو نحو الخ) أو ابن أخيها أو ابن عمها اه معنى (قول المتن أو قاضيا) أو محكما أو وكيلان ولها كما قاله الماردي اه معنى (قوله فهو) أي غير مقتضية دفع ما يتوهم من ان البتة اذا جمعت مع غيرها سلبت الولاية اه معنى ع: بان عرض قوله فمضى غير مقتضية دفع ما يتوهم من ان البتة اذا جمعت مع غيرها سلبت الولاية عنه لانه اذا جمعت المقضى والماتق قدما لئلا يوصل الى الجواب ان البتة لا تصح عليها مفهوم المانع وهو وصف ظاهر منسبها مع عرف نقض الحكم وغايتها ان البتة ليست من الاسباب للمقتضية الحكم اذا سلبت المقضية لها حتى مشاركتها في النسب بحيث يقتضي من قام به السبب يدفع العار عن ذلك النسب وليس مقتضية فعل ما يغير به الامم حتى تكون ما تقتضي تزويجها اه (قول المتن نسب) كذا في الأصل وفي بعض النسخ نسب اه سدعمر (قوله ان قلنا صحتها) خبر ومراذق قوله لان الولد لا يعلل لقوله ولو اصابها الخ (قوله حسنت) أي حين صحتها اعتناق الامم باسمها المصلحة (قوله أو غيره) من صور ان يوثق الامام المتفق ثم ينزل غيره الامامة فيزوج تلك العتقة اه سم (قوله لا عصبة) أي الامام المتفق (قوله لا عصبة) قد يقال قضية كون الولد للمسلمين انهم يزوجون ومنهم عصبة الامم فكيف قال لا عصبة وقد يجب بانه لا يمكن اجماع جميع المسلمين تعين اعتبار انهم ولهم وهو الامام سم وقوله وقد يجب الخ قد يقال انما يشترط اجماع الاولياء المستورين في الدرجة في التزويج من غير كف فلو فرض والحال ما ذكر ان التزويج من كفه يثبت ان يكتفى باحدهم فباعتق اه سدعمر (قوله كلامه) أي الشارح المذكور (قوله ان تزوج بمسليس لكون الخ) ان كان مقصود مني الولاية بالكيفية فلا وجه لانه من جملة

القول نعم لواجع انما هم أحدهما الابن والاخر ابنا لكن أخوها الامم فهو أولى أو انما هم أحدهما ابنا والاخر أخوها الامم فالابن أولى الخ انتهت (قوله لاحالا) صور كونه ابن عمه وانما لا يتزوج زيدا امرأته لانها بنت من غيره فباعتق منها ولو تزوج أخوه بنتها المذكورة فباعتق بنت فولد من ابن عمه هذه البنت وأخوها فباعتقها لها اه سم أقول لاحالة الابن لان فرضنا هاهنا في الدرجة الاولى من بنوة الم وليس يلزم اه سدعمر (قوله يدفع العار عنه) أي عن النسب سم ومعنى (قوله وأما قول أم سلمة الخ) عبارة قالني فان قيل يدل دفع العار عنه على الله عليه وسلم لما أراد أن يتزوج أم حلتة قال لا يباعم قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسبوا جوازه الله عليه وسلم لا يباعم قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك استعلاء على طهره الخ اه وهذه نظرية تختلف في الشارح فان قول العاصي ليس بدليل حتى يحتاج الى الجواب عنه (قوله قول أم سلمة الخ) كان الاولى ذكر هذا منسوبا للميزر واه لثاني قوله الاتي الذي جعله الله تعالى لانهما تعلق بالابن والاعوان من بعدهما غير انما تعلق حاصله الجزم لانهما كانتا لبنات لاهل البيت رضي الله عنهم فباعتق الله تعالى اه رشدي (قوله لا يباعم) أي لانه (قوله فقل ان الراي الخ) أي فزاد لقلنا فباعتق من الامم وعز (قوله على الخ) لا يخفى انه كالجواب الاتي جواب تسلي فكن المناسبتين بذكره بعد التسليم الاتي (قوله فهو) أي قول أم سلمة الخ وقوله أي لا يباعم (قول المتن ابن ابن عم) فباعتق الله لا يتصور ان يكون ابن عمها بنوا وليس مراد بل يتصور بوطه المشتهر بنكاح الجوس ويتصور ان يكون مكاتبها بانها سيده فزوجها بالآل اه معنى (قوله أو نحو الخ) أي قوله ولو اصابها النكاح والاعوان (قوله أو نحو الخ) أو ابن أخيها أو ابن عمها اه معنى (قول المتن أو قاضيا) أو محكما أو وكيلان ولها كما قاله الماردي اه معنى (قوله فهو) أي غير مقتضية دفع ما يتوهم من ان البتة اذا جمعت مع غيرها سلبت الولاية اه معنى ع: بان عرض قوله فمضى غير مقتضية دفع ما يتوهم من ان البتة اذا جمعت مع غيرها سلبت الولاية عنه لانه اذا جمعت المقضى والماتق قدما لئلا يوصل الى الجواب ان البتة لا تصح عليها مفهوم المانع وهو وصف ظاهر منسبها مع عرف نقض الحكم وغايتها ان البتة ليست من الاسباب للمقتضية الحكم اذا سلبت المقضية لها حتى مشاركتها في النسب بحيث يقتضي من قام به السبب يدفع العار عن ذلك النسب وليس مقتضية فعل ما يغير به الامم حتى تكون ما تقتضي تزويجها اه (قول المتن نسب) كذا في الأصل وفي بعض النسخ نسب اه سدعمر (قوله ان قلنا صحتها) خبر ومراذق قوله لان الولد لا يعلل لقوله ولو اصابها الخ (قوله حسنت) أي حين صحتها اعتناق الامم باسمها المصلحة (قوله أو غيره) من صور ان يوثق الامام المتفق ثم ينزل غيره الامامة فيزوج تلك العتقة اه سم (قوله لا عصبة) أي الامام المتفق (قوله لا عصبة) قد يقال قضية كون الولد للمسلمين انهم يزوجون ومنهم عصبة الامم فكيف قال لا عصبة وقد يجب بانه لا يمكن اجماع جميع المسلمين تعين اعتبار انهم ولهم وهو الامام سم وقوله وقد يجب الخ قد يقال انما يشترط اجماع الاولياء المستورين في الدرجة في التزويج من غير كف فلو فرض والحال ما ذكر ان التزويج من كفه يثبت ان يكتفى باحدهم فباعتق اه سدعمر (قوله كلامه) أي الشارح المذكور (قوله ان تزوج بمسليس لكون الخ) ان كان مقصود مني الولاية بالكيفية فلا وجه لانه من جملة



السفينة وإن كان نائبين باقهم وإن كان في انحصار فيه فلا يتوقف الزوج على إلا أن كان من غير  
 كفه على الله لا ينبغي أن يعامل به إلا استلزام اه سيدعروا الذين دفع الإشكال بان مقصوده  
 سببه الولاء لا في أصل الولاء (قوله ولو أني) لقوله ولو تزوج في المتي الاقوله وسبق في المتن والى قول  
 المنور زوج في النهاية ولو أني غاية في الضمير المضاف اليه اه وشدي عبارة سم وعش أي ولو كان  
 المعتق أني اه زاد السيدعمر مائه فمقتضى أن تزوجها حتى تصيبه كالزواج وليس على المطلقة  
 بل على التفصيل لا في بينا المانور فالولي اسقاط قوه ولو أني وقصر هذا الحكم على عتق المعتق  
 الذكر وأما عتق الأنثى فسيأتيها وفي كلام الفاضل المحي إشارة إلى ما ذكره اه (قوله لمة) للعبة  
 بضم اللام القرابة انتهى بخلاف اه عش (قوله وكذا الم على أبي الجذر) أي وعمر أبي المعتق يقدم على جد  
 جده وهكذا كل عم أقرب للمعتق بدرجته يقدم على من فوقه من الأصول اه عش (قوله) يقدم ابن  
 المعتق في المخرج أخذ هذا من قوله السابق أنما أعصيتهما اه سم (قوله ولو تزوج الخ) (فرع) \*  
 وإن اعتقها اثنتان اشترط رضاها فلو كان أو وكل أحدهما الآخر أو يباشر مع الزوج من أحدهما  
 الآخر مع السلطان فإن ما اشترط في تزويجها اثنتان من عصيتهما أو أحدهما أو ورثا أو سرق  
 عصبة الآخر وإن مات أحدهما كفي موافقة أحدهما الآخر ولو مات أحدهما وورثا أو سرق  
 تزوجها ولو اجتمع عدلين من عصبات المعتق في درجة كسبن وانحوا كانوا كالأخوة في النسب فإذا زوجها  
 أحدهم رضاهم ولا يشترط رضا الآخر من نهاية ومضى وأسن (قوله) وجها إلى أبيها خلافا للمعنى  
 حيث قال لا تزوجها وإلى الأب وكلام الكافية يقتضي أنه المذهب هو الظاهر وإن قال صاحب الأسراف  
 التزويج إلى الأب (قوله ولو أني) أي بعد عتقه ومع ما بان الكلام فيها إذا فقد عصبة النسب اه عش  
 (قوله) بعد فقد عصبة العقوة والمكاتبة في النهاية وإنه (قوله) للمكاتبة (الاستحبة) فشل في فعلها حيث  
 المعتق ليس لها أبو ولا جد في زوج عتقها السلطان لأنه الولي المجهن به لا تكون عصبة للمعتق من النسب  
 كأنها وإن عها إلا ولا به تمهل على المعتق إلا اه عش (قوله) تبع الولاء عها) يؤخذ منه القول  
 يكن عليها ولا به كالتب الصغيرة العاقلة لم تزوج عتقها وصورة عتقها الصغيرة فإن عتق ولها أمها عن  
 كفارة القتل سم وهو محل تأمل إذا لولا في الصورة المذكورة لم تنف وأما المتني فخصص الجبار  
 ولا يميز من اتقاهم انتقاهوا فالحاصل أن الذي يقف في هذه الصورة أن الولي زوجها والفرق بينهما وبين  
 ما بان على ما في مواضع لذلك يتوقف تزويجها على أن سيدتها بخلاف العتقة اه سيدعروا قول ما ذكره

من صورة أن عتق الامام المعتق ثم تزويج غيره الامام فزوج تلك العتقة (قوله في المتن ثم عصبة) وإذا  
 وجد المعتق وبه مانع فزوج عصبة كإساق (قوله في المتن ثم عصبة ولو أني) أي ولو كان المعتق  
 أنثى وقتبعتا من العتقة لا في تزويج عتقها بعد فقد عصبة العتق من النسب وعصبات المعتقة يترتبها  
 ولو في حياتها حتى زوجها انتهى حيث بانو بتقديمه على أبيهم أنه ليس كذلك في هذا الكلام أجمال  
 فصله قوله وزوج عتقها أمه الخ ولو حل هذا الكلام على المعتق لجل لان المرأة تأتي بمجموع ذلك  
 فلتأمل (قوله ولو أني) عبارة زكري أي سواه كان المعتق جلا أو أمه أمه انتهى (قوله) يقدم ابن  
 المعتق في أمه) أخذ هذا من قوله السابق أنما أعصيتهما اه (فرع) \* وإن اعتقها اثنتان اشترط رضاها  
 فلو كان أو وكل أحدهما الآخر أو يباشر مع الزوج أو جها من أحدهما الآخر أو سرق أو سرق السلطان فإن  
 أحدهما كفي موافقة أحدهما الآخر ولو مات أحدهما أو ورثا أو سرق الآخر وإن مات  
 عدلين من عصبات المعتق في درجة كسبن وانحوا كانوا كالأخوة في النسب فإذا زوجها أحدهم رضاهم  
 ولا يشترط رضا الآخر من نهاية ومضى وأسن (قوله) وجها إلى أبيها خلافا للمعنى  
 حيث قال لا تزوجها وإلى الأب وكلام الكافية يقتضي أنه المذهب هو الظاهر وإن قال صاحب الأسراف  
 التزويج إلى الأب (قوله ولو أني) أي بعد عتقه ومع ما بان الكلام فيها إذا فقد عصبة النسب اه عش  
 (قوله) بعد فقد عصبة العقوة والمكاتبة في النهاية وإنه (قوله) للمكاتبة (الاستحبة) فشل في فعلها حيث  
 المعتق ليس لها أبو ولا جد في زوج عتقها السلطان لأنه الولي المجهن به لا تكون عصبة للمعتق من النسب  
 كأنها وإن عها إلا ولا به تمهل على المعتق إلا اه عش (قوله) تبع الولاء عها) يؤخذ منه القول  
 يكن عليها ولا به كالتب الصغيرة العاقلة لم تزوج عتقها وصورة عتقها الصغيرة فإن عتق ولها أمها عن  
 كفارة القتل سم وهو محل تأمل إذا لولا في الصورة المذكورة لم تنف وأما المتني فخصص الجبار  
 ولا يميز من اتقاهم انتقاهوا فالحاصل أن الذي يقف في هذه الصورة أن الولي زوجها والفرق بينهما وبين  
 ما بان على ما في مواضع لذلك يتوقف تزويجها على أن سيدتها بخلاف العتقة اه سيدعروا قول ما ذكره

(ثم عصبة) ولو أني نذر  
 الولاء لمة كعصبة النسب  
 وساقى حكم عتقها للمعتق  
 (كالزواج) بالولاء في تزويجهم  
 فيقدم بعد عصبة المعتق  
 معق المعتق ثم عصبة وهكذا  
 ويقدم آخر المعتق وإن  
 أخيه نذر جدو كذا الم على  
 أبي الجذر يقدم ابن المعتق  
 في أمه على أبي المعتق لأن  
 النصيب له ولو تزوج عتق  
 بحرة الأصل فانتسبت  
 زوجها مولى أبيها كآله  
 الاستاذ أبو طاهر وقضية  
 كلام الكفاية لا تزوجها  
 الحاكم والأول هو القول  
 أنصر بهم كإبنتي بان الولاء  
 لمولى الأب (وزوج  
 عتقها أمه) بعد فقد عصبة  
 العتقة من النسب (من  
 زوج المعتق أمه) حيث بان  
 تبعاً للولاية عليها كإبنتي  
 العتقة فخطبها بترتيب  
 الأولياء إلا أنها

ويكنى سكوتها بان كانت بكرا **كأخيه** (٢٥٠) كلامهم خلافا لواقع في ديباج الزركشي قبل وهم كلامه ما كان سكوتها حقيقة

س م صرح به قول الشارح كالتباهي والغنى فان كانت عاقلة صغيرة تخرج على طريق المذهب الباطني وأنها  
قوله أي السدعرا إذا لولا يتألف يظهر المنع لمارسان التباهي ليعين صريح اذنها والصغيرة تافلتان لها **(قوله)**  
ويكنى سكوتها أي العتيقة س م وعش **(قوله)** زوجها أي الولي الكافر وكذا أصغر لا يزوجهما **(قوله)**  
زوجها أي مع أنه لا يزوجهما وقوله لا يزوجهما أي مع أنه زوجها له س **(قوله)** ولها كافر كذا  
في أصله وهو صحيح وان كان الانسب بسببه كافر فاعلمه قصد التفتن اه سبعر **(قوله)** إذا لولا أي الخ  
ولا فاعلمه نهية بمعنى **(قوله)** ولو بكرا أي ولو كانت السيدة بكرا **(قوله)** فان كانت عاقلة الخ خرج المبنوية  
والبكر وسأني في الحاشية آخر الباب اه س **(قوله)** امتنع على أيها الخ قد يقال ينبغي ان تزوج مطلقا  
لان هذا تصرف في مال تحت كين بالصلح عاز اه سبعر وهذا وجهه ولو كانه مخالف لما تنفق عليه  
الشارح والنهاية والغنى وكرو على طريق نقل المذهب **(قوله)** امتنع على أيها تزوج أيها أي كاتمت  
عليه تزوجهما وقضية التفتن والتباهي به زوج امه البكر القاصر فليراجع اه وشدي أقول عبارة عش  
على قول النهاية كالغنى وليس إلا لاجل أمه البكر البالغ اه نصها أي فلا يد من اذن منها فان كانت بالغة  
والفلا تزوج اه صريح في عدم محبة تزوج أمه البكر القاصر **(قوله)** من عصبتها أي الحقيقة اه س  
**(قوله)** وعتيقة الخ الخ فلو لم يصح اذنه لصرف لم تزوج عتيقة أحدان اشراط اذنه ومودة عتيقة في  
صفره كأمه بظاهر ان امتنا لحنى كعتيقة في وجوب الاذن بل ينبغي ان يقطع بوجوبه في شرح الرض عن  
الاندرى فلو امتنع من الاذن فينبغي ان تزوج أي عتيقة السلطان اه وينبغي ان المزوج حبه وهو السلطان  
والولي كان تزوج أحدهما باذن الآخر اه س يحذف **(قوله)** باذنه أي اذنها كأمه يعلم اه س  
أي لا احتمال أنوته لحنى عبارة عش والرشدي أي مع اذن العتيقة أيضا فان تزوجه فلا يد من اجتماع  
الاثنين وكذا لا يد من سبق اذنها لحنى إذا يصح اذنه لمن يلبس بقدر كونه لا إذا اذنته العتيقة في  
التزويج يصح تركه اه **(قوله)** وكذا أي بتقدير الكونه أو وليا أي بتقدير الاثنية اه معنى **(قوله)**  
زوجها مالكا بعضها أي الاذن مع قريبها الخ أي باذن في غير الاب والجد **(قوله)** منع متعلق الخ والافغ  
عصبتها نهية ومعنى **(قوله)** فان كانت أي المكاتبه وقوله احتج لاذنها في سبدها أي لان البعض الرقيق  
منها مكاتب والمكاتب يحتاج سبدها لاذنها اه س **(قوله)** تزوج الحاكم الخ قوله والافغ نهية **(قوله)**  
والوقوف الخ اما عبد الموقوف فلا تزوج بحال اذا الحاكم ولى الموقوف عا س م ظاهر المسجد ونحوه  
لانصرفون الابا بالصلح ولا صلح في تزويجها فاعلم من تعليق المهر والتفتن والكسوة با كسائه اه نهية  
وكذا في عن الشهاب الرمي وقوله فلا تزوج بحال الخ قال عش ظاهره وان شاف العنت وهو ظاهر  
لهذا المذكور اه **(قوله)** والام تزويج الخ عبارة انها يتوالى اذنان الناطر فيما يظهر كآق في والدرجه  
ومودة عتيقة الصغيرة أن يعق ولها أيها بن كفارة كالقتل **(قوله)** ويكنى سكوتها أي العتيقة  
**(قوله)** زوجها أي مع أنه لا يزوجهما وقوله لا يزوجهما أي مع أنه زوجها **(قوله)** فان كانت عاقلة الخ  
خرج المبنوية والبكر وسأني في الحاشية آخر الباب **(قوله)** امتنع على أيها أي اذلتس له ولاية تزويجها  
هي **(قوله)** من عصبتها أي العتيقة **(قوله)** باذنه أي اذنها كأمه يعلم **(قوله)** باذنه وجوبا فلو  
لم يصح اذنه لصرف لم تزوج عتيقة أحدان اشراط اذنه ومودة عتيقة في صفره كأمه بظاهر ان امتنا لحنى  
كعتيقة في وجوب الاذن بل ينبغي ان يقطع بوجوبه **(قوله)** باذنه وجوبا قال في شرح الرض قال  
الاندرى فلو امتنع من الاذن فينبغي ان تزوج السلطان انتهى كلامه شرح الرض و يمكن ان يقال بل  
ينبغي ان المزوج حبه وهو السلطان والولي كان تزوج أحدهما باذن الآخر اه نهية بتقدير الكونه يكون  
الحق السلطان لا امتناع بتقدير الاثنية يكون الحق لولي مطلقا ولا عبرة بالامتناع ولتأمل **(قوله)** فان  
كانت أي المكاتبه **(قوله)** احتج لاذنها في سبدها أي لان البعض الرقيق منها مكاتب والمكاتبه  
يحتاج سبدها لاذنها **(قوله)** والام تزويج فيما يظهر أي خيضة الشهاب الرمي بان الحاكم تزوجها

وهي: مسدود وشرق بينهما وبين أمة بيت المال بأن أمة التصر في هذه حتى يبيع ويحرم ويختلف ذلك وتزعم غير واحد بأنه لا بد من إذن الموقوفة بشلودس فنظر بل لا يصح لأهلها الوقف لم تخرج عن حكم المالك الا في منع بيعها فبما فيها كاستيادته وهي لا تعتبر إذ لم تكن هذا فان فقد الحق وعصيته وجب السلطان وهو توكيفه بما يرى من شمله ولا يهتد علمًا كان أو لم يكن كالقاضي والمتولي لغير ذلك استعفاً أو هذا النكاح بخصوصه من هي حالة العقد فجعل ولا يتصور مجتزأه وإن كان ذلك أهله وهي (٢٥١) خارج كما يأتي لأما جرحه بل لا يجوز

له تعالى إذا اقتضت المصلحة تزويجها اه وأقره سم (قوله وهو هنا) إلى القول المتوهم بما يحصل في النهاية  
 الاقوله أو فلان بما جاعه جمع انه كبيرة (قوله كالناضي الخ) ويشمل ولا يشمل ناديتون فإما لو ما بينهما من  
 البتة يزوج في المزارع والولاية وتغيرها كما في قوله والولاية جاعته تعالى اه نهيا توتره سم (قوله نهى الخ)  
 مقول وزوج في المتن (قوله وان كان الخ) غاية كساقه وقوله انما فاعل كان وقوله خارج عن طرف مستقر  
 خبره وفيه وراجع لمحل ولا يهتد علمًا كان أو لم يكن جاعته عن محل ولا يهتد اه (قوله كما يأتي) أي من قريب  
 في السواد (قوله لا خارج) أي في قوله وانما المصنف في المتن الاقوله اجماعا وقوله أو وكلهما وقوله أو قلنا  
 بما قاله جمع انه كبيرة (قوله لا خارج) عطف على قوله من هي الخ (قوله يزوجها) أي الخارجة من محل  
 ولا يهتد (قوله لا غير) يحصل الخ في معنى إلى كماله ظاهر اه وشدي (قوله ما مناعته) أي من التزوج  
 متعلق بشروطه وقوله يحضر وقوله بعده أمره وقوله والخاطب الخ تارة فيهما امتناعا وسكوته (قوله أو  
 بينه) بالخاطب عطف على امتناعه (قوله انكر) ومنه أي ثلاث مرات كما قاله الشنخا وهل المراد بالمرات الثلاث  
 الاستكراه أو بالنسبة إلى عرض الحاكم ولو في نكاح واحد قال في المهمات فيه نظر والوجه الثاني اه معنى  
 (قوله على معاصيه) هلا قال به عليان الكلام في الفسق بالعضل لا يبيع غيره ولا يحض لسكر ومثاله  
 وقد راجع معاصي مرات العضل سم وقوله لا يبيع غيره مثل تامل اذ المراد على ما ينسب الولاية إلى الابد ولا  
 فرق فيه بين ما ذكر وغيره وامثاله واللام يحض الخ في جواب ان القصبة التبريل لا الحصر الا في فرض يتعلق به  
 فليست اه يدعمر (قوله ولا) أي ان لم يفسق بعينه اه سم ولعل الاولى أي بان ينكر رسمه وأغلب  
 طاعته على معاصيه (قوله بانه) أي العضل (قوله انه عند علم تلك الغلبة) أي سم ذكر رسمه (قوله  
 وحكاية به) أي أو لم يحكم بانهم لكون العضل كبيرة (قوله والجواز كذلك) أي ولو لم يحكم بانهم أيضا جواز  
 العضل وبما مضى وقوله لا اعتناء الخ لعل الجواز المصنف (قوله انه تزوج) أي الحاكم إلى قوله وحسب  
 لا يقسم في المعنى (قوله عند شدي) أي مسافة التصر معنى سم (قوله وأحرارنا) أي الولي (قوله  
 ونكاحنا) عطف على ما قبله وادناه تزوج مولد ولا مساواة في الدرجة اه (قوله وأوجه) أي ولوق البلد  
 في الصور الثلاث لأنها بمثابة العضل اه عس (قوله حسب لا قسم الخ) أي بان انقطع خبره ولم يشتموه  
 اه عس (قوله حله) أي قول الجس (قوله مع ذلك) أي الأجمال (قوله فزوجه الخ) ظاهره وان لم يبعه  
 الاذن (قوله وان لم تفر فخال) غاية (قوله وأذن الخ) عطف على قوله أذن الخ (قوله أو مناصب الشرع)  
 عطف على المضاف اليه (قوله مع جوابي) (قوله في الاخيرة) هي قوله أو مناصب الشرع اه عس  
 (قوله كل منهم) أي على انفراد بل ان الباقين وقوله واحد منهم مكان أو ضم (قوله بناية اقتضتها الولاية)  
 بأن الناطر عند المصلحة والكلام في الأمانة ما عدا ذلك بل أو أبا جسد الموقوف فيتمتع تزويجه مطلقا

أه ان يكتب تزويجها ولا  
 بناية مطلقا للشرع انه يجوز  
 لما كان يكتب بما حكم به  
 في غير محل ولا يشمل الولاية  
 عليه الاستعانة بالخاطب فلم  
 يوتر حضوره ومثاله ثم فان  
 الحكم يتعلق بالمدى فيكون  
 حضوره (وكذا تزوج)  
 السلطان (العضل التزويج)  
 أو بالحق أو بصمتا جاعا  
 لكن بعد ثبوت العضل  
 عنده بامتناعه أو سكوته  
 بحضوره بعد أمره به  
 والخاطب والمراد ما شران  
 أو وكلهما أو يستغنى  
 تفرزه أو قوله به نعم انفسق  
 بعينه لسكر رسمه علم  
 غلبة طاعته على معاصيه أو  
 قلنا عاقبه جمع انه كبيرة  
 زوج ابا بعدد الاقلان  
 العضل صغيره وانما المصنف  
 بانه كبيرة باجماع المسلمين  
 مراده انه عند علم تلك الغلبة  
 في حكمه التصر بحسنه  
 وغيره بانه صغيره وحكم بانهم  
 ذلك لا اعتناء به وأحرارنا  
 كذلك لا اعتناء به  
 بالسلطان وسيعلم مما يأتي  
 انه تزويج أيضا عند غيبة  
 الولي وأحرارنا وحكم بانهم  
 هو ولها فقطا وجنون بالغة  
 فقدت خبره وتمزج الولي أو

فلو به أو جسد موضع الناس من الاجتماع به وقتده حيث لا يقسم له قال جمع وكذلك كان أهله وأهل ولا بد لهم أقرب البناي نعين على  
 ما اذا امتنع من الاذن واحد منهم بعد اذنه بل هو الولي منهم مجب لانها كان الاذن يكتفى مع ذلك من لم يؤذن له لم يكن غير تمتع من تزويجها  
 ولها طهارتان لم تفرقه ولا عرفها أو قالت أذن لحد أو لأب أو لجد أو لغيره من جهة الاخيرة كل منهم وتزويجها عن القاضي  
 أن يهتد بنباهة اقتضتها الولاية فلا يصح اذنها الحاكم غير مجمل

ثم ان اذنته وهي في غير محل ولايته خروجهما هي محل ولايته صح على الاوجه ولا تنظر الى ان اذنته لا يرتب عليه ارمسا لان ذلك ليس بشرط في صحة الاذن الا ترى الى صحة الاذن قبل الوقت والخلل من الاجرام في الطابق في التيمم والنكاح واذا لم ينزج زوج قد أو شك مولته بعد سنة ولين شترى له اجر بعد ثقلها وانما يصح معاملة يسهل حتى أو تركه يتلجج علة لان السماع سب الحكم فاعطى حكمه بخلاف الاذن هنا فانه ليس سببا لحكم بل بصحة التزويج (202) فكفي وجوده مطلقا وما تقرر علم بالاولى ان اذنته لم تخرجت لغير محل ولايته

ثم عادت خروجهما صح وتحلل اخر زوج منها او منه لا يبيطل الاذن وبالثانية صرح ابن العماد قال كلو سمع البيعة ثم خرج لغير محل ولايته جهاد يحكم بها ومثلها الاولى على الاوجه وان تفرقها لا ركعى كالاذنى وزعم ان خروجه وعودها كالأذن فثم عزل اثم ولو ليس بصح لان خروجهما من محل ولايته لا يقتضى وصفه بالزول بل بعدم الولاية لعلها بينهما فرق ظاهر كأن خروجه لغير محل ولايته لا يقتضى ذلك بل عدم الولاية لعلها فالمستأنات على حد سواء كما هو واضح ولو زوجها هو والى الغائب في وقت واحد بالبيعة مقدم الولي ولو قدم وقال كنت زوجتها قبل الحاكم لم يقبل على ما باقى ولو ثبت رجوع العاقل قبل تزويجها ببلانه (وانما يحصل العزل اذا دعيت بالعدالة على كثرة) ولو عينا ويجوز بالبله وقد خطبها وبعثه ولو بالنوع بان خطبها وكفاه فعدت الى احدثهم واظهرت حاجة

كما يحكم الامام في باب القضاء وهو العند اه نهية بعبارة المعنى وهل الساطن تزويج بالولاية العامة والولاية الشريعة متوجهان حكمهما عا الامام ومن قوا ان خلاف انه لو اذنا القاضي نكح من غاب عنها ولو ان قلنا بالولاية وجهه أحد فوايه أو فاض آخر أو بالولاية لم يجوز ذلك وانه لو كان لها وليا والآخر غائب ان قلنا بالولاية يقدم عليه الحاضر أو بالولاية فلا أفتى البغوي بالاولى كلام القاضي وغيره يقتضيه وصح الامام في باب القضاء فيما اذا زوج الغيبه تزويج بولاية اقتضته الولاية وهذا الوجه اه (قوله ثم ان اذنته الخ) هذا الاستدلال مكررم مائة نفا اه رشيدى (قوله وهي في غير محل ولايته) أى وهو ايضا في غير محل ولايته اذن من قوله الا ترى وانما يصح الخ اه عى (قوله لان ذلك) أى ترتيب الاموال (قوله في الطلب الخ) وقوله النكاح نشر على ترتيب الف (قوله واذا) أى والى بمقتضى الشخص (قوله وانما يصح الخ) يفتى ان يتأمل فانه لا يخلو من شذوذه فان عذر كون ذلك سببا للحكم وهذا سببا للشر لا يظهر منه فرق بالكلام يقال يجب الغور بنفى ذلك دون هذا لانه يجوز عود صرح انما يخلط اه سدعرا فى قوله كما توسع البيعة الخ (قوله وجوده) أى اذنته وقوله مطلقا أى في محل ولايته ألا (قوله وبالثانية) أى صورة تخلل اخر زوج من قوله قال كلو سمع الخ أى قد سماعى بالوسع الخ اه نهية بقوله ومثلها) أى التام وقوله الاولى أى صورة تخلل اخر زوج منها (قوله ولو زوجها والولى الخ) أى شخصين بعد اذنتها لكل من الحاكم والولى اه عى (قوله بالبيعة) يعنى وثبت انعقاد الوقت بالبيعة (قوله لم يقبل) أى الايسة اسم عبارة عى أى حيث لم يصدق الزمان والاقبل فيما يظهر أخذ امتثالها في الفصل الا من قوله ولو زوج الا بعد فادى الاقر بالخ اه (قوله قبل تزويجه) أى الحاكم (قول المن الخ) أى ولو سبقه نهية بمعنى (قوله ولو عينا) الى المن في المعنى الا قوله ولو بالنوع او أظهرت والى الفصل في النهاية الا قوله قال الاذنى الى ما غير المحيرة (قوله ويجوز) الواو بجنى او كما عبر به النهاية والمعنى (قوله بالبله) احتراز عن المجنون بالنون (قوله او أظهرت الخ) عطف على دعته عا قوله الخ (قول المن وامتنع) أى الولي من التزويج اه معنى (قوله ولو نقص المهر الخ) عبارة المعنى وليس له امتناع لنقص المهر او لسكونه من غير نقاد البلد اذ ردت بذلك لان المهر محض حقها اه (قوله في الكاهن) أى العاقله السابقه فمهمه ان نقص المهر عذر في المجنون مطلقا ولو فصل فيها بالصلح فعدمه لم يعد فليراجع (قوله الامن هو كذا الخ) أى ولم يوجد بالفعل أخذ امتثالها في المن (قوله أو هو الخ) وقوله أو عطف الخ كل منهما عطف على قوله لا تزوج الخ (قوله لهذا الزوج) تنازع فيه لا تزوجها وحلها (قوله وذلك لوجوبها بها) تعليل لما في المن فقط ولو قال لوجوب تزويجها لشمس المجنونة ايضا (قوله لا جبارا لما كرم الخ) أى وان لم يجد بدفعه أو لم يغاب على الظن يخفى قه ما بعده وقد يشكك عدم الحنفية في ما جاز الحاكم عا قوله بعد قول المفسر ولا يقع طلاق مكر من قوله أو بجنى حيث تأمل اه عى (قوله امتناعه) أى الولي (قوله من خلافه) أى من الخلاف في نكاح التخليل (قوله لفقد العزل) لانه باستناده لا بعد اعاضاله اه معنى (قوله تقر بذلك البحث) غيبة الماسة القصر والفقد اعلم (قوله على الاوجه) اذنته بغيضا الشهاب الرملى (قوله ولو قدم الخ) كذا شرح مدر (قوله لم يقبل) الايسة (قوله وقضية كلامه الخ) كذا شرح مدر

بجنونه لنكاح (وامتنع) ولو نقص المهر في الكاملة أو قال لا تزوج الامن هو كلفانه وهو أو شواهم الرضاع أو هذا حلفت بالطلاق الا في الاذن لا زوجها أو مذهى لا رى حالها هذا زوج وذلك لوجوبها بها حيث كلفها المضر ولا تنظر لقراره بالرضاع ولا لحلقه ولا لذهنه لان اذنا زوج لا جبارا لما كرم باه ولم يثبت نعم بحث بعضهم امتناعه من نكاح التخليل خوفا من خلافه ولا يؤيد دليل التحريم عنده اذ نهى بل يشاب على قصده قال الاذنى وفى تزويج الحاكم حيث نظر لفقد العزل اه وقضية كلامه تقر بذلك البحث وأقره غيره وليس بواضح بل الاوجه دل عليه اطلاقها نهية حيث وجدت الكفاية

لم يعثر (ولوعنت) بحجرة (كفر أو إغلاب) أو الجدي الجبر كفوا (غيره فله ذلك) (for) وان كان معناه ابذلنا كثر من مهر النكاح

وهذا البيت ظاهر اه معني (قوله لم يعثر) أي الولي فيكم بعضه وان لم يأم وتزوج الحاكم اه عش (قوله بحجرة) التي التيسيف المعنى الاتوله قال الاذري الى أمانيه البجرة (قوله لا يأم) ظاهره الولي ملطاقة وقال عش أي غير الجبر اه ولم يظهر وجه قولهم يحمل بالكفاة) وقيل واندر الورد ملطقت الزوج برجل وادعت كفاهه وانكر الولي رفع للقاضي فان ثبت كفاهه أقره تزويجهما فان امتنع وزجهما وان لم يثبت فلا اه معني

(فصل) في موانع ولاية النكاح (قوله في موانع ولاية النكاح) أي موانعها كزوج السلطان عند غيبة الولي وأصوله اه عش (قوله كاه) إلى قوله ولم ينتظر في النهاية قول المتن وفي كان في المعنى إلا قوله وكما كتب بالاذن بل أولي قوله له تحت الاذري أنه وقوله لا من حيث إلى بشرط وقوله وان قل إلى المتن وقوله وعده فسد أي إلى ما محصور عليه (قوله كاه) عبارة المعنى فن أو مبدأ أو كاتب أو بعض اه (قوله أو بعضه) كان وجه دخول البعض جعل الرق مقسمة بقصير بمعنى ذوق سواء أقام بكاه أو ببعضه أو جعله بمعنى موقوف أو يكون حينئذ من الجميع بينا الحقيقة والظاهر تأمل اه سديد ر (قوله لنفسه) فعمل لمن (قوله ثم لم) أي لم بعض وهذا الاستدلال الصوري اه عش (قوله وكما كتب) عطف على قوله بناه الخ والكيف للقياس (قوله بالاذن) أي من سيده اه سم فلما أتى بفعل لم يصح النكاح ثم لو وطئ مع ثمة الصفة فلا حد للمصاهرة فيجب مهر المثل وهل الحكم كذلك مع عدم الفساد أم لا فينظر والاقرب أنه كذلك ان قال بعض الأئمة بجوازه اه عش (قوله أيضا) أي كالزويج (قوله وان تقطع الجنون) ليس المراد أنه لا ولاية حتى في زمن الإفاقة بل معناه أن الأبعد تزويج في زمن الجنون ولا يجب انتظار الإفاقة أمما هو في زمن إفاقته فيصير تزويجه اه سم عبارة الرشد أي أي لا تزويج في زمنه وان أوهمت علمه أنه لا تزويج حتى في زمن الإفاقة اه وعبروا بالسيد عرفد بقال لتفصيل أن الولا في زمن الإفاقة في زمن الجنون لا بعد اه (قوله فمما) أي دون زمن الإفاقة فلا تزويج الأبعد قبل بل تزويج الاقرب بل قطع الجنون (قوله أنه لو قل) أي من الجنون (قوله انتظروا) أي الإفاقة كالأغلام من ماله المعنى والنهاية (قوله وقصر زمن الإفاقة) أي كروم في سنة اه عش (قوله أي من حيث عدم الخ) على هذا أساسي هذا القسم ما تقدم وألا لأن يأتيهم هنا مع تزويج الأبعد من الإفاقة أيضا فينظر سم وقد

يقال المراد قصر الزمن جد عدم استعجاله عند النظر في الإكفاء والمصالح وهذا هو جيد مستقل أم قاله الامام وفي ما شاع من أن عبد الحق بعد ذكره أي فقروا به فيجب ما غير صحيح وتزوج الأبعد جميع اه وتوجهه ظاهر بعد فرض أن مراد الامام بالقصر جدا ما قدمناه اه سديد وقوله توجه مستقل أي غير وجهه الشارح (قوله لا من حيث عدم الخ) أي ولا من حيث صحة تزويج الأبعد قبل وقوله فلا يصح تزويج الأبعد في زمن الإفاقة اه عش (قوله انكاحه) أي الاقرب (قوله ويبحث الاذري) مبتدأ خبره قوله شعب الخ (قول المتن) هو كذا السن وقوله أو شغل بقصر بل لا حد ولا سكاك ما هو فساد في العقل اه معني (قوله أو باستقامته) قال الخ هل لها ضمان من حيث الزمن أولا ينبغي أن راجع إلى القول بأن كل مرض يمنع عن استقامته إكفاء وان قل زمنه مشكك اه سديد (قوله والامتاع) يعني من شغلته الاستقام سديد ومعني (قوله لا حد له الخ) قل زمنه مشكك

(فصل) في موانع ولاية النكاح (قوله وكما كتب بالاذن) أي من سيده (قوله وان تقطع الجنون) ليس المراد أنه لا ولاية له حتى في زمن الإفاقة بل معناه أن الأبعد تزويج في زمن الجنون ولا يجب انتظار الإفاقة وأما هو في زمن إفاقته فيصير تزويجهما صحيحا ولا يبر في الرض بقوله وذو جنون في ساله ولو تقطعت انتهى وعبر الشارح بقوله التي فيزوج الأبعد من منقطع انتهى (قوله أي من حيث عدم انتظار الخ) على هذا أساسي هذا القسم ما تقدم وألا لأن يأتيهم هنا مع تزويج الأبعد من الإفاقة أيضا وفيه ظاهر (قوله ويبحث الاذري الخ) كذا شرح مر

خلافه شعبه على نوع لا يبر في النظر في الإكفاء والمصالح (مهر) أو شغل أو طاري أو بأقسامه فله من اختار أن لا تقام ولم ينتظر فوالا معناه لا حد له بغير فدا العلماء بخلافه إلا أنما لم يزوج القاضي كالغائب

نقطة أهله فلور زوج في مال غنيته مع خلاف هذا (وكذا محمور عليه بسنة) لبلوغه غير شدة متاعاً ونبذوه بعد ردمه محمور عليه (على الذنب) لأنه لا يلي أمر نفسه فغيره أولى به مع تركيل هذا الفن في قبول النكاح دون إيجابه أما ذلك فمحمور عليه في كبحه الرافعي وهو ظاهر نص المام وان مع جم غفلة وعليه كسباني الفرق بين جهة تصرف موصد ولا يتأخر محمور عليه بهائش في أنه كليل وأما الحجر عليه خلق الغير (ومثل ذلك) المعلق أو (الأقرب) (٢٥٤) من عبدة النساء والأول اعتصفاً (بعض هذه الصفات قالوا لا يتبع في الأولى لأقرب بصحات

المعلق كالأثر وفي الثانية (الأبعد) نسباً فلا بد فلو اعتق أمة ثمان من ابن صغير وأب وأخ كبير زوج الأب والأخ لا لحاكم على المتقول للمعة ودان قل عن نص يرجع مقدمين أن الحاكم هو الذي زوج وأصره الأثر وعنده جمع متأخرون وقول المجتنب الظاهر والاحتياط إن الحاكم زوج يعارضه قوله في المسئلة نصوص يدل على أن الأبعد هو الذي زوج وهو الصواب اه وذلك لأن الأقرب حيثئذ كالعدم ولا جاع أهل السيرة على أهله الله عليه ولمزوجوه كونه عروبن أمة أم حبيبة بل بغيره من ابن عم أبيها شافين سعيد ابن العاص أو عثمان بن عفان لكفر أنبا أي صفيان رضي الله عنهم وقاس بالكفر سائر الرلوع السابقة والابتناء لقبل كل ينفق تأخيرها عن ذلك هو زوال المانع عانت الولادة (والأغلب) والسكر بالاعتد (ان كان لا بدوم غالباً) يعني ما قل جداً (انتظر افاتت) فله القهر بزواله كالنوم (وان

يحل تأمل اه سيعبر (قوله لبقته أهلية) أي الغائب اه سم (قوله فلور زوج الخ) أي الغائب وقوله بخلاف هذا أي من شغل لا استقام فلا يصح تزويجه في حال سقمه (قوله بالبلوغ) أي قول المتن وقيل في النهاية الأقوله وعليه أن قوله وأما محمور عليه (قوله بالبلوغ) الاستبسبيل ببلوغه عبارة عنها في الواقع بان تأخير غير رشيد أو بلوغه ما بعد رشده ثم حجر عليه اه وهي أحسن (قوله غير رشيد) أي في ماله أو أمان بلوغ غير رشيد بالفسق فهو داخل في الفاسق وسأذكر حكمه اه عش (قوله مطلقاً) أي حجر عليه أولاً اه سم (قوله وحج الخ) له بصيغة المصدر عطف على تذكيره (قوله أما فلان فمحمور عليه) بان بلغ رشيداً ثم لم يزوج بحجر عليه والمراد ببلوغه رشيداً أن عضه له بعد بلوغه من لم يحصل فيما ينافي الرشيد وتفتي العادة ونشد من معنى علمه ذلك من غير قطاط ما ينافي ما لم يجر كونه لم يتعاط ما فاض وقت البلوغ بخصوصه اه عش (قوله وهو ظاهر نص المام) ومقتضى كلام المصنف هنا كالأمر وضو هو المعتد بما به ومعنى (قوله وعليه) أي الخلف اه سم (قوله بغسل) أو مرض اه معنى (قوله المعلق أو الأقرب) قد يقال الأقرب يشمل المعلق فلا حاجة لتقديره فلنأمل اه سيعبر (قوله في الأولى) أي في صورة اتصاف المعلق بذلك وقوله وفي الثانية أي في صورة اتصاف الأقرب بذلك (قوله نسباً لقوله) أي قول المتن وقيل في المعلق أن قوله ولا جاع أهل السيرة أي يقاس (قوله من نص) أي الشافعي ولعل تشكيكه لمكون المشهور منه مثلاً اه عش (قوله والاحتياط أن الحاكم الخ) عجيب بل الاحتياط أن تزوج الحاكم باذن الأبعد أو بالعكس اه سيعبر (قوله يعارضه قوله) أي البقعي خبر وقول البقعي الخ قوله في المسئلة خبر مقدم لقوله نصوص الخ والجملة بدل من قوله (قوله وذلك الخ) راجع إلى المتن (قوله لأن الأقرب) وكان الأقرب لما سئل أن يزيد أو المعلق (قوله حيثئذ) أي حين اتصف ببعض الصفات المذكورة (قوله ولا جاع الخ) قد يوقف في هذا الاستدلال لما تقدم أن نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يتوقف على ولي اه سيعبر (قوله تأخير هذا) أي قوله ومعنى كلنا الخ (قوله من كراه) عبارة عن الفسخ واختلاف الدين ليعود إليهما أيضاً اه (قوله ومعنى ذلك المانع) أي يحققن والو ينفق أن يعتبر في زوال التبذير بعد سن تصرفه فيطلب على الظن زواله اه عش (قوله عانت الولادة) فلور زوج الأبعد فادى الأقرب بأنه تزويجه بعد زواله قال الماوردي فلا اعتبار بهم أي الأبعد والأقرب بولايته من غير أن يقول الزوجين أن العقد له ما فلا يقل فيه قول غيرهما وجزم أي الماوردي في الماوردي وجهاً بعد تأمل الأقرب بعدم التصحوا علم ذلك أولاً تعلمه نهاية ومعنى (قول المتن والأغلب) قال المام ومن جهة ذلك المصراع اه مر اه عش (قول المتن أياماً) عبارة عن النهاية والمعنى (قوله زوجهما) السلطان الخ عبارة عنها في الواقع والمعنى فظاهر كلامه ما صدر تزويج الحاكم لها وهو كذلك بخلاف القولين اه (قوله وضفة تستنعما) أي أضاف الشارح أن الغاية ثلاثون أو هم كلامه الذي يادأه في أقل الكثير أو أكثر القليل وقد أباطل الشرعهما (قوله لبقته أهلية) أي الغائب (قوله مطلقاً) أي حجر عليه أولاً (قوله في كبحه الخ) اعتمده مر (قوله وعليه) أي صلي الخلاف (قوله في المتن أياماً) أي ما تم تزويجه في ثلاثة أيام والام ينتظر وانتقلت الولادة لأبعد مر (قوله لكن ظاهر كلام الشافعي الخ) اعتمده ذلك مر وأما أنه قد ينفهم من المتن جريان القول الأول في اليوم واليومين بالولي ولا يفيهم جريان الثاني بالولي

كان بدوم أما ما تنتظر أضاف الحكم على الأصح لأن من شأنه أن يبالى والكالنوم ثم ان دعيت صاحبته إلى النكاح زوجها احكاماً السلطان على ماله المتولي غيره لكن ظاهر كلام الشافعي بخلاف (وقيل تنتقل الولادة للأبعد) كالجنون وقضية قوله أياماً أن اليوم واليومين من القسم الأول الذي في الرضخ كما يتأخلف فيهما أيضاً وقضية تصحبه انتظا ورواها شهر أو أسبوعه جمع وداعوان العتد ما أكاده كلام الأمام لأنه يكن دون يومين انتظار والأزواج الحاكم كالغائب بل أولى لصحة عبارة الغائب ولا يقدم الخ من كان له كلفة أو أضافه متعديه

والأزواج الأبعد ومن جهة تزويجهم وتزويجها للكتابة مع ما ينفرد به ولا (العمى في الأصم) (٢٥٥) لقدرته على البصيرة الكافية

تعد شهادته أمهات له  
تجعله والأفنى مقبولة منه  
في مواضع تأتي لم لا يجوز  
لقاض نفويض ولاية  
العقد والبلد لها من  
ولاية القضاء ويظهر أن  
العقد الواحد كذلك وعلم  
عما مر أن عقدهم معين  
لا يشبه كسرا ثمعين أو يبع  
له (ولأولها نفاسق) غير  
الامام الأعظم (على الأذهب)  
المحدث الصريح لانكاح  
الأبوي مرشد أي عدل  
عاقل فيزوج الأبعد واختار  
أكثر متأخري الأصحاب أنه  
بلى والقزالي لو كان بحيث  
لوساها انتقلت حكم فاسق  
لا ينزل بولي والأفلسان  
الفسق عم واستحسن في  
الروض وقال ينبغي العمل به  
وبه أفنى الصالح وقوله  
السبكي وقال الأفرى في منزه  
سبني أنى بعده تزويج  
الترتيب الفاسق واختاره  
بجم آخره "انعم الفسق  
وأطوا في الانتصاف له حتى  
قال القزالي من أظهر حكم  
على أهل العصر حكمهم إلا أن  
شذابهم أولاد حرام اه  
وهو عيب لأن غايتهم  
من وطئته فهو لا وصف  
بجسمة كل فصولا القليلة  
حكم عليهم بأنهم ليسوا أولاد  
حلال وينبذ ماله أولا  
انه حتى قول الشافعي انه  
نعتق شهادته فاسق لأن  
الفسق إذا علم في ناحية

أحكام كثيرة ولم يتغير ما زاد عليها فيما يوقفه قوله أن الغاية ثلاثة أمهات أجوزها انتقلت الولاية لا بعد  
فليتأمل ثم أتت الفاضل الحنفى صرح بنقل ذلك عن غيرته قول المصنف أي أيا لم ترد على ثلاثة أو لا  
تتنظر وانتقلت الولاية لا بعد هو انتهى اه سدر عباره عش قوله أفاذا الشارح الخ معتد وقوله  
ان الغاية ثلاثة أي فتقتصر بعد الثلاثة لا بعد وقوله ولم يقتصر ما زاد عليها ظاهر في ان اللذان لم ترد  
عصى ثلاثة انتظر فالثلاثة لم تحط به أي كلام حج الله مني زاحصي وبين لم يتنظر في سم على  
منهج ومتنقل من أول اللذة حيث أخبر أهل الغيرة انه يزبد على الثلاثة اه وقوله أهل الغيرة الأقرب ولو  
واحد أو لزوج الأبعد ما ادعى على أهل الغيرة قول المصنف قبل مضي الثلاثة بان بطلانه فباسا على ما لو  
زوج الحاكم لنفسه الأقرب فبان علمه اه (قوله والأزواج الخ) شامل ليومين وثلاثة أيام وهو خلاف  
المتن وشرحه كليل والنهاية والمعنى كما مر (قوله الخ) إلى قول المتن ولا بد في النهاية الآية لقوله ويظهر  
ان العقد الواحد كذلك (قوله ومصر) أي في شرح ولا يصح اللفظ الزوج أو الانكاح عبارة والمغنى ويحيى  
خلاف الأفعى في الآخر من المفهم لغير مراده بالاشارة التي لا يختص بشهوها الفطرية ولا يسهلها إذا كان  
كاتباً تكون الولاية به في كل من زوج مولته أو زوج وجهه هذا مراد اللفظ فانه سوى بين الاشارة للمفهمة  
والكتابة وأما قوله أي الكتابان المقرى نظر إلى تزويج لولاية يتولاه بانه لا يزويج بانه لا  
كاتبه اه وكذا في سم عن شرح الروض (قوله مع ما في الخ) حاصله انه يعتقد نكاح الآخر سائره  
التي لا يختص بشهوها الفطرية وكذا يكتبها وتواشونه التي يختص بشهوها الفطرية انما تعتز بوجهه لا بظواهره  
حينئذ فثبت من عدم صحة النكاح بالكتابان تلك (قوله وتعد شهادته) أي في النكاح (قوله بمصر)  
أي في البيع اه كردى (قوله ان معتد) أي الأفعى (قوله بمصر) أي كان قاله وجعلهم هذه البراهم  
تختلف ما قاله وجعل كذلك في منتهى أو أطلق فيصع من كانه ولاية المال وكل من يقبضه ولا ركضته  
اه عش (قوله لا يشبه) أي ذلك المعلن بل يشبهه المثل اه عش (قول المتن نفاسق) مجرراً كمن أوافق  
بشر الخ أو لا أعان بفسقه أو لا نهاية ومعنى (قوله المحدث) إلى قوله وقال السبكي في النهاية والمعنى  
الآتية وقبل عاقل وقوله لا ينزل على بلى وبه قال المال وأوجه اه معنى (قوله والقزالي انه الخ) والمحدث  
ما اقتضاه خلق المتن بما يفهم معنى ومنهم وزادى (قوله لا ينزل) صفت فاسق اه كردى (قوله بلى)  
جوابه والضمير للقرى بلفاسق (قوله لانه الفسق الخ) عبارة التهاية والمعنى قال أي الفزالي ولا يسيل إلى  
الفتوى بغيره إذا الفسق عم العباد والبلاد اه (قوله واستحسن) أي ما اختاره القزالي (قوله وقوله السبكي)  
وقال الأفرى ليس هذا أي ما اختاره القزالي مخالفاً للمشهور وعن العراقيين والنص والحديث بل ذلك  
عند وجود الحاكم المرضي العالم بالأهل ولما عرفت من الجمله والقصاص فكالعدم كبحسب به الأخفى للودعة  
وغيرها انتهى اه معنى (قوله واختاره) أي جهة تزويج القرى بلفاسق (قوله وهو) أي ما قاله القزالي آخر  
(قوله لان غايته) أي أبطال تزويج القرى بلفاسق أي غايته يلزم الحكم بطلانه (قوله لانه) أي  
القزالي أولا أي قوله انه لو كان بحيث الخ (قوله انه) أي الشان حتى انما يلزم بؤدونه قول الشافعي نائب  
فأصل حتى وقوله انه أي النكاح يعتقد بغيره من قول الخ (قوله وامتنع النكاح) أي وقفنا بالامتناع النكاح  
بشاهد فاسق حينئذ (قوله فكذا هذا) أي فذل الشاهد الفاسق حين عوم الفسق القرى بلفاسق (قوله)  
اما الامام الأعظم الخ) محتمر قوله غير الامام الأعظم هو إلى قوله قال جمع في الفسقى وإلى المتن في النهاية  
(قوله ومصر) أي في شرح قوله ولا يصح اللفظ الزوج أو الانكاح في شرح الروض هنا وذكر الأصل  
مع الاشارة للكتابة فقال في تصححه ان لا داعي ان تزويج ويحرم الخلاف في ولاية الآخر الذي كان  
أو اشارته ففهمه ولا ينبغي اعتباره لما ترك المصنف لانه اعتبرها في ولا يتلقى تزويج بمسولار بانه اذا  
كان كاتباً تكون الولاية به في كل من سامن زوج والمصنف نظر إلى تزويج ماله لا بولاه بانه

وامتنع النكاح انقطع النسل المتولد عنه فكذا هذا وكذا هذا وكل من لم يمتدحظ بلفائه فكذا هذا البراءة النسل اما الامام الأعظم فلا ينزل بالفسق

الاقرة قال جمع اليواني (قوله فيزوج بنانه) لو كن ابكارا هل يجبرهن لانه أبجائر التزوج أولا ولا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العلة لا الخاصة فله نظر وما لم ير الاول اه سم لكن مقتضى قوله ان يكن لهن ولو ناص الثاني ذلك لانه اشتراط في تزويجه فقد القرب العدل بان لا يكون لها حق ونحوه فتخصم تزويجه بالولاية العامة وهي لا تقتضي الاجبار بل عدمه اه عش عبارة الجعري المعنونة لا يكون مجبرا فلا تزويجه بنتا صغيرة ولا الكبيرة الا بذاتها اه (قوله بالولاية العامة) معناه بالمشكنتين اه رشدي (قوله فيزوج حال) أي وان لم يشرع في رد النظام ولا في قضاء الصاوات متلاصحت وحدث شرط التوبة بان يزعم عزمهما معا على رد النظام اه عش (قوله وبينهما واسطة) فان العدالة ملكة تتحلل على ملازمة التقوى والصبي اذا بلغ ولم يحصل له تلك الملكة لا عدل ولا فاسق اه معنى (قوله ولان الشرط عدم الفسق لا العدالة) (قوله المستور الخ) عطف على المستور (قوله ولم يصدر منهما) مقتضى أي فهم امن تلك الواسطة ومعنى (قوله والصبي الخ) عطف على المستور (قوله لا ينفك عن العقد) كمنزوعه فظهر ومنابعه لا طاعتهم فالصواب انهما موصوفان بالعدالة اه وما قاله الاثنا بنقي العدل عنه اه سم (قوله الاصل) أي قوله أو اوله السقي في المعنى الاقوة وهذا الى المثن وقوله أو الولي وقوله أو يتخير والى قول المثن ولو غاب في التهايط الاقوة أو الولي وقوله أو يتخير وقوله وان رجع الى المثن (قوله الاصل) أي المثل فخلا في مطلقا لا على مسلبة ولا على تقيلا غيرهما لا قطع على الاثني عشر بين غيره ولا تزويج أمته بك لا يزوج معنى ونهاية قال عش قوله فلا يي مطلقا حتى لو تزوج أمته أو مولى الرقة ثم أسلم لم يبين معتبر له هو حكمه بطلانه لان النكاح لا يقبل مطلقا حتى لو تزوج أمته أو مولى الرقة ثم أسلم لم يبين معتبر له هو حكمه بطلانه لان النكاح لا يقبل الوقت وقوله فلا يزوج أي كونه لا يبيح اه (قوله وهذا) أي تغييره بغير الفاسق الخ (قوله بعدل) الانسب سابقه العدل اه مدر (قوله لما قرر الخ) أي من ان الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله سواء) كان الزوج مسلما الخ لكن لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بعهته وان صدر من قاضيه لم يبيح معنى وشرح الروض (قوله لا المسلمة) أي لا يبي الكافر المسلمة ولو كانت عتقة كافر معنى ونهاية (قوله ولا المسلم الكافر) أي ولو كانت عتقة قسميل أخذت أمرا نفا (قوله الا لا المسلم الخ) عبارة لانها يتم ولو لم يسد تزويج أمته الكافرة كالمسالة في بيانها وللقاضي تزويج الكافرة عند تعذر الولى الخاص اه وعبارته قسم في الروض وشرحه الاستمسل فله ان زوج أمته الكافرة أو له أي السيد ذكره مطلقا أو أني مسلمة فلا يمان تزويج أمته الكافرة أو قاض الخ ووجهه قوله مطلقا الخ ان ذلك كرمنا

لا يزوجها انتهى (قوله فيزوج بنانه) لو كن ابكارا هل يجبرهن لانه أبجائر التزوج أولا ولا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العلة لا الخاصة فله نظر وما لم ير الاول (قوله ان يكن لهن وفي خاص) أي والا قدم عليه لتقديم الخاص على العام (قوله ولو تاب الفاسق توبة صحح تزويج حال) قال الزركشي فبين العدالة والفسق واسطة ومثل هذا الصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يوجد منهما مفسق فقال بسا فاسقين لعدم صدور مفسق ولا عدلين لعدم حصول الملكة وقال لا تحصل عدالة الكافر لا بعد الاشتغال بالعدالة في كثره وفي ذلك نظر ظاهر ومنابعه لا طاعتهم فالصواب ان الصبي اذا بلغ وشيدوا الكافر اذا أسلم ولم يوجد منهما مفسق وموصوفان بالعدالة انتهى وما قاله الاستاذ بنقي العدل عنه (قوله والصبي) عطف على المستور وأصحاب الحرف يرون كارج في الرقة القطع به شرح مدر (قوله وان لم يحصل له ملكة الخ) فما شاعرا باعتبار هذه الملكة في العدالة واما قضاء العدالة عن الصبي والكافر اذا بلغ الاول واسم الثاني كما ذكرناه لا تصح شهادتهما لا تتفاء تلك الملكة فهو غير فليراجع ثم أيت مدركه الاستاذ في كثره (قوله الاصل) خرج المرفق فلا يبيح حال شرح مدر (قوله لما قرر) أي من أن الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله سواء) كان الزوج مسلما (ضميا) لا تزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بعهته وان صدر من قاضيه لم يبيح معنى وشرح الروض (قوله ولا المسلم الكافر الخ) في الروض

فيزوج بنانه ان يكن لهن وفي خاص وبذلك يصير بالولاية العامة وان فسق فتخصما لشأه ولو تاب الفاسق توبة صحح تزويج حال لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة ولذا تزويج المستور الظاهر العدالة قال جمع اتفاقا واعتبره والصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم لم يصدر منهما مفسق وان لم يحصل لهما ملكة تتحللها لا على ملازمة التقوى (و دي الكافر) الا على غير الفاسق في دينه هذا أولى من تعبير كثيرين بعدل دينه لما قرر في المسلم فهو أولى (الكافرة) وان اختلف دينهما سواء كان الزوج مسلما أم ذميا لوهي مجبرة أو غير مجبرة لقوله تعالى وان كفروا بعضهم ولا يبيح بعض المسلمة جماعة ولا المسلم الكافرة الا بالامم واتباعه



كانه تزويجاً مستعسلاً كان أو كافراً قاطم ولبعقه في ذلك خلاف الاثنى فانهما لا تزوج فقد تزويج الولي  
 بما اذا كان له ولاية تزويجها وذلك اذا كانت مسلمة مردية (قوله من الاولى لها) لغرضه أو غيبته  
 اه عش (قوله والمأهله) عبارة النهائية والغنى المستأنس اه (قوله وزوج نصراني الخ) والمسلم توكيل  
 نصراني ويجوز في قول نصرانيهما بما يقبلان نكاحهما لا ينسبهما في نكاح مسلمة الا لا يجوز لهما  
 نكاحهما بحال بخلاف توكيلهما في طلاقه لانه يجوز لهما طلاقه في نصراني أسلمت كافرته بالفسخ  
 فطلاقه تزويجاً مستعسلاً في طلاقه لم يسلم فيها بين يديها منه بأساً لمها ولا طلاقاً ونصراني ونحوه توكيل  
 مسلم في نكاح كذا مسلمة لا يجوز ونحوها أي كل شيء يتوعد بالشمس أو القمر لان المسلم لا ينكح بحال  
 والمسلم توكيل، وسر في نكاح أهله نكاحها في الجاهل وان لم يكن له أهله فيمنهاية وغنى (قوله  
 وصورة) عبارة النهائية والغنى وصورة ولاية النصراني على اليهودية ان تزويج نصراني الخ (قوله واختاره)  
 لا يخفى انه اذا اختلفت فلا خلاف بينهما فليس بمباح فيه اه سیدمرای فاذا أسقطت النهائية والغنى  
 كامس (قوله المتن وارحام أحد العاقدین الخ) شامل كل محرم حتى الامام والقاضي وقهوا وجهه يصح لقوة  
 ولايتهما اه معنى (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدین اه سم (قوله وألزوج) عبارة ما قلنا قال الأذري  
 كان ينبغي أن أحال تزويج فان الظاهر انه لو أحرم الصبي باذن وليه الحلال أو العبد باذن سيده الحلال فعقد  
 على ابنه أو بعد مجبراً حيث فزاد أو باذن سابق لم يصح كذا كر في الرفض اه (قوله وألزوج أو الولي)  
 لم لا في سقاطه لظهور الاستدلال (قوله المتن) (قوله الغير العاقد) أي بان عقوده وهذا يرجع  
 لكل من الزوج والولي اه سم عبارة السیدمرای في قوله لا يجوز وجه الآخر اذا ظاهراً اه أي كونه  
 العطف باد (قوله وأحد التمسكين) أو بهما اه سیدمرای (قوله المتن) من جهة النكاح ولا يحذف الوطء  
 هنا بخلافه في نكاحه سرقة أو معتدة اه نهية قال عش ولعل الفرق أن في صحة نكاح الحرم خلافاً ولا  
 كذلك الميراث والمعتدة اه عبارة الفريدي قوله هنا يعني فيما لو نكحها وهو محرم أي في صحة نكاحها  
 من الخلاف اه (قوله وادته) صطف على النكاح والصغير راجع لقوله أو الولي المراد به ما يجعل السید  
 (قوله وادته الخ) ظاهراً بطلان الاذن وان لم يقبل فبإعمال الاحرام وهو قضية الفرق الاثنى اه سم (قوله  
 فيه) أي النكاح عبارة الغنى ولا يصح نكاح الحرم لا يصح انفه لعبد الحلال في النكاح ولا ذن الحرمة  
 لعبد هاته في الأصح في المجموع اه (قوله في فرق الخ) أقول رد على هذا الفرق ان التوكيل قد يصح مع  
 ان منشاء الولاية يخلو وكل الولي الحرم خلافاً لزوج موليته ولم يقيد بالعقد الاحرام اه سم عبارة عش رد  
 على هذا صفة اذن المرء انما يقال منشاء الاذن لا بد من هذا وفيه نظر لان الفرق ان التوكيل قد يصح عليه النكاح  
 بشرط ان لا يكون السید اه (قوله وصحة التوكيل) أي في تزويج موليته أو تزويج نفسه أو ابنته الصغيرة عش  
 (قوله حيث لم يقيد الخ) سواء خال لتزوج بعد الفسخ أم أطلق سم ومعنى وشرح الرفض (قوله وذلك)

تزوج من الاولى لها ومن  
 عضلها بها بمصوم الولاية  
 ولا تزوج حر في ذمته وعكسه  
 كالأب أو ابنته فان قاله البلقي  
 قال والمأهله كذا في تزويج  
 نصراني يهودي وعكسه  
 كالأب أو ابنته فان قاله البلقي  
 نصراني يهودي وعكسه  
 قتله بنتاً فقتلها اذا بلغت  
 بسن دن أسبأ أو أمها  
 فقتلها اذا بلغت (واحرام  
 أحد العاقدین) لنفسه أو  
 غيره ولاية أو وكالة (أو  
 الزوجية) أو الزوج أو الولي  
 الغير العاقد أو ما مطلقاً  
 أو أحد التمسكين ولو فاسداً  
 (من جهة النكاح) وادته  
 في إقامته الحلال على المنقول  
 أو الولي أو السببه كما  
 يحشمه جمع وعليه في فرق  
 بين هذا وصحة التوكيل  
 حيث لم يقيد بالعقد  
 الاحرام بان ما هنا منشؤه  
 الولاية وليس المحرم من  
 أهلها بخلاف مجرد الاذن  
 ان يختص بالولاية لا يختص

وشرحه كذا لا تزوج مسلم كافر، لا يصح مسلمة ان تزوج امته الكافرة أو ابنته الكافرة أو ابنته الكافرة  
 أو ابنته مسلمة أو ابنته ان تزوج امته الكافرة أو ابنته الكافرة أو ابنته الكافرة أو ابنته الكافرة  
 له ما دام العشرة ولا تزوج فاضلهم والزوج مسلم بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكافر صحيح وان  
 سدد من فاضلهم انتهى وجه قوله ذكرنا مطلقاً الخ ان الذي ذكرنا كان له تزويج امته مسلماً كان أو كافراً  
 قام له مقامه في ذلك خلاف الاثنى فانهما لا تزوج فقد تزويج الولي بما اذا كان له ولاية تزويجها وذلك اذا  
 كانت مسلمة مردية (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدین (قوله الغير العاقد) أي بان عقوده وهذا يرجع  
 لكل من الزوج والولي (قوله وادته الخ) ظاهراً بطلان الاذن وان لم يقبل فبإعمال الاحرام وهو قضية  
 الفرق الاثنى (قوله وعليه في فرق بين هذا وصحة التوكيل حيث لم يقيد بالعقد الاحرام الخ) أقول رد على  
 هذا الفرق ان التوكيل قد يصح مع ان منشاء الولاية يخلو وكل الولي الحرم خلافاً لزوج موليته ولم يقيد  
 بالعقد الاحرام كما قال في الرفض وكذا في حال احرام التوكيل او كل والمرء انظر ان



الزركشي صحيح: يكون قال المهر المصلح لزوجه في حال سواي فلا يهر بينهما محل نزاع معنى ونهاية  
وقال عرش والشريسي قوله وان حمل على التفسير بحال الاصول أي بان يقول القاضي لاحد قوله  
استقلنا على حالة الاصول في تزويج مولود في ذلك في الحمل شيء القول الشرح لان تصرفه في المهر  
الح اه (قوله المثلن الاقرب) أي نسباً ولاعتباره ومضى (قوله ولم يحكم) الى قوله قال السبكي في النهاية  
الاقوله وقد بناه في قوله كونه (قوله ولم يحكم بوجه) والازوجها الابداه اه معنى (قوله من  
زوج الح) أي ما سافر في البلاد او دون مسافة قصر اه معنى (قوله المثلن تزوج السلطان) أي سلطان  
بأدها أو نائبه لاسلطان غيره بلده لولا الابداه على الاصح وقيل زوج الابداه كالجون اه معنى (قوله  
وجعل الح) لا يضي ما في جعله غاية لما في المثلن الموضوع المسئلة الفينة في مرحلتين المتتبعين لم العمل  
غير اوة المسمى والروض و زوج القاضي أضعاف المفقود الذي لا يعرف مكانه ولا مولود له حيايته لتعدد  
تسلكها من جهة ما فيها اذا عطل اه وهي ظاهرة (قوله لبقاء أهلية الح) لرجوع الى قوله وان طالت  
غيبته الح وقوله وأصل الح في قوله لم يحياه (قوله والاولى ان ياذن الح) لاحتمال انه الولي اه رشدي  
(قوله ليخرج الح) ولو لم يكن من البطلان عند اثنين من الغائبين العقد فيما يظهر والذي يظهر أيضاً  
أنه ليخرج من خلاف الاول ان اذنت الابداه بضم أو اذنت اذا لمطلقاً هو وليه من غير تعيين ان كان  
الخالف ويصح اه سدي (قوله ليخرج من الخلاف) وكان المناسب ليقول هذا التعليق ان بين الخلاف  
كلام من المعنى انما (قوله قال البغوي) اعتمد انها بتعاريه أو بحلقه كقوله البغوي اه (قوله وقد  
ينافي الح) قد يفرق بان الاصل هناك بقاءه ولايته أي الحاكم وعدم معارضتها فاذا احتاج الولي للينة وهنا  
عدم بلوغ مسافة القصر وثبوت ولايته فلذا كفي خلف الولي اه سم عبارة عرش ولعل الفرق ان عقد  
الحاكم هناك وقع في زمن كونه ولياً لتحقيق غيبته بخلافه فانها لا تقدر كون الولي الخاص في مكان قريب  
لاولاه الحاكم اه (قوله كونه الح) فاعل بان (قوله لم يحكم) أي تقدم الوكيل على السلطان مبتدأ وقوله  
في الجهر الح نكرة (قوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت في النكاح فقوله لما بان اشارة الى قول المصنف  
والجهر التوكيل في التزوج غير اذنته او قول المصنف في الجهر ولو وكل قبل استئذنه في النكاح لم يصح  
أي النكاح فاشترط اذنتها ليعلم التوكيل لان المراد اذنت في التوكيل لأنه التوكيل ان اذنت في  
النكاح وان لم تاذن في التوكيل حيث تمنه اه سم (قوله ولم يقدم) الى قوله والوكيل في المعنى والى  
التفسير في النهاية (قوله لم يقبل بدون بيعة) وفي سم بعد ذكر عبارة شرح الروض ما نصه وسوف دلالة على

(قوله قال البغوي الح) اعتمده هر (قوله وقد بناه في ما بان الح) قد يفرق بان الاصل هناك بقاءه  
ولا يته وعدم معارضتها فاذا احتاج الولي للينة وهنا عدم بلوغ مسافة القصر وثبوت ولايته فلذا كفي خلف  
الولي (قوله كونه) هو فاعل بان (قوله لم يحكم) أي تقدم الوكيل على السلطان مبتدأ وقوله  
اشارة الى قول المصنف والجهر التوكيل في التزوج غير اذنته او قول المصنف في الجهر ولو وكل قبل  
استئذنه في النكاح لم يصح أي النكاح فاشترط اذنتها ليعلم التوكيل لان المراد اذنت في التوكيل لأنه  
التوكيل ان اذنت في النكاح وان لم تاذن في التوكيل حيث تمنه اه سم (قوله لم يقبل) عبارة شرح الروض  
وقدم نكاح الحاكم و يفرق ما لو باع عبد الغائبين من علمه مقدم وادى بيعه حيث يقدم بيع المالك بان  
الحاكم في النكاح كولي أو خولو كان له اوليان تزوج أحدهما في غيبته فلا تخزم قدم وادى بيعه كيف  
البيعتين باع الوكيل ثم ادى المولى كسفة فكذا ذلك على الاظهر في النهاية انتهى وفيه دلالة على تصوير  
المسئلة بما اذا ادى الولي انما وجهها في الغيبة قبل تزويج الحاكم وقضية ذلك انه لو ادى تزويجه بعده فلا  
أثر له ويبقى ما وادى التزوج ولم يبين بانه قبله أو بعده أو لم وقوعهما معا أو لم سبق أحدهما لم ينعين أو  
نعين ثم نسي فهل حكمه كسبائي في اذنا وزوج لان الحاكم كولي أو خرا تقرر أو يقدم تزويج  
الولي مطلقاً أو في غير الاخير و يفرق بينه معارضتها لحاكم الولي بدليل انه لا تزويج مع حضوره بخلاف

الاقرب الى مرحلتين) أو  
أكثر ولم يحكم بوجه ولا  
وكل من تزوج مولى لثمان  
خلطت في غيبته (زوج  
السلطان) لا الابداه ان  
طالت غيبته موجه لم يحله  
وجا به لبقاء أهلية الغائب  
والاصل بانها والاولى ان  
بأذن الابداه أو بنأذنه  
ليخرج من الخلاف ولو بان  
بيدته قال البغوي أو بحلقه  
وقد بناه في ما بان كس  
زوجها لا يقبل فوله بلا  
بيدته كونه بدون مسافة  
القصر عند تزويج القاضي  
بان بطلانه أما اذا كان له  
وكيل فهو مقدم على  
السلطان على المنقول  
الاعتماد خلافاً للبغوي قال  
السبكي وماله في الجهر وغيره  
ان اذنته اه وقوله ان  
أذنته تدفق الغير فقط  
لما بان ولو قدم فقال كنت  
زوجها لم يقبل بدون بيعة  
لان الحاكم هناك اذا  
الاصح أنه تزوج بتسيلة  
اقتضتها الولاية والولي  
الحاضر زوج تقدم آخر  
غائب وقال كسز ورجت  
لم يقبل



دون الولي الخاص كما تأده كلام الأنوار اثباتها للفرقة سواء أعلت أم حضرت هذا ما دل عليه كلام الشجبين وهو المعتد من اضطراب بل فيه وإن كان القياس ما قاله جمع من يقول قولها في المعين أفضحني عندا القاضي لقول الأصحاب العسر في العقود قبل رد العلم ومن ثم لو قال اشترت هذه الامتن فلان أو أدها معهما شرأتهما وانهم بشر أو لم يمين صيته لكن الجواب ان النكاح يحتاج له أ كثر من اعتد التفصيل بل المعين وغيره بالسبب وجمع قوله التاج فقال عن ابن الزوج لم يقبل الا يستعصر أو غاب طلق أو مات وان لم يمين قبلت مطلقا واعلم ان كلام الأنوار الذي أسرت اليه أحد من قول القاضي في فتاويه غلب زوجها (٢٦١) وانطلق خبره فقال التولي بارز حتى قاله

عقد في النهاية (قوله وحمل ذلك) أي قوله وتصدق الخ (قوله كما تأده كلام الأنوار) وأفتى به والفرجه الله له نهاية (قوله لفرقة) عبارة النهاية لفرقتها (قوله سواء غلب الخ) أي الزوج المعين (قوله لو كان كلامه جمع الخ) والفرق على الأول انه إذا فقه بين الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي بل عليه النظر في حقوق الغائبين ورعايتهما بخلاف الولي الخاص له سم (قوله لكن الجواب الخ) أي من قول الأصحاب ان العسر في العقود يقول أو بارها الخ (قوله فقال عنه) أي حتى ولو لم يمينه (قوله مطلقا) أي يمينه ولو يمينها (قوله أسرت اليه) أي أنها (قوله أخذت) أي أنها أخذت صاحب الأنوار ذلك الكلام (قوله غلب الخ) أي لو غلب وقوله لا تخلف جوابا للقدوة (قوله وانقضت الخ) راجع لكل من مات وطاف (قوله فان أي) أي لو لم يمين تزوجها وقوله فالأحكام أي زوجها (قوله فنه) خبر مقدم لقوله التصريح الخ له سم (قوله وهو) أي حكمها المتعدي لثالثها (قوله وانعقد) أي المصريح به المذكور (قوله وأراد) أي الخطاب (قوله ان تزوجها لم يمينه) الادق لأمريان زوجها له نال (قوله اذا علم السلطان) الى المتن في النهاية (قوله ثم) أي الى البلد (قوله واستدله) أي ذاء رجه الامام (قوله لما تيسب الخ) ظرف لانه (قوله أمرهم) من باب التفعيل (قوله يد الخ) بل من الذين الخ (قوله قال) أي الخطاب (قوله فرضي الخ) عطف على وانما تصدى الخ (قوله ووافق الحق) من صلب السلب (قوله والدلول) قول المتن ولصبر التوكيل ظاهر وان ثبت ضلالة الجارية تزوجها بغير اذن الزوج ثم يمينها

سم وقد يفهمه تخصيصه بالفساد فيقول نعم التوكيل لا يتغير الجهر اه عرش (قوله كاز تزوجها) الى قول المتن فلا تزوج في المفسد الاؤه من تناقض الواو يكفي وقوله أو احسدي هو لاؤوا في قول الشارح ولا ينافى ما بطلان في النهاية قول المتن بغير اذنهم لو وكل بغير اذنهم صار تيقا قبل العقد فيجب عليه ان التوكيل وامتناع تزوج التوكيل نزع الزوج الى عن أهله التوكيل بغير اذنهم اه سم وسبقي عن النهاية والمفسد مثله (قوله سن لو وكل استأذنها) أي حسب وكل الجهر بغير اذنهم اه عرش (قوله من الاكذبة الخ) لعل المراد من بغير اذنهم الولي الجهر (قوله شفقتي) أي الولي وقوله واختار مصطف مغاير اه عرش

دون الولي الخاص لم ينص باحتجاج المعين في الولي الخاص أولا (قوله كما تأده كلام الأنوار) وأفتى به شيخنا الشهاب الرمي (قوله وان كان القياس ما قاله جمع من يقول قولها الخ) والفرق على الأول انه إذا تعين الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي بل عليه النظر في حقوق الغائبين ومراعاتهم بخلاف الولي الخاص (قوله التصريح) هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله فقيه (قوله في المتن ولصبر التوكيل) ظاهر وان ثبت عنه لا ضلالة له تزوجها بغير اذنهم لم يمينها (قوله بغير اذنهم) لو وكل بغير اذنهم صار تيقا قبل العقد فيجب عليه ان التوكيل وامتناع تزوج التوكيل نزع الزوج الى عن أهله التوكيل بغير اذنهم اه سم ويحتمل ضلالة فغير الجهر (قوله على المعتد) اه عرش (قوله فلو وكلت ولو وكلت تزوجهم لم يمين المرأة) لم يمين انتهى لكن في كثر استاذولو وكلت أن تزوج اه امرأه لم يشرط تعيينها ولا نحو التعين خروجا

القاضي فيها إذا فقدت شوكة سلطان الاسلام أو تزوجها في بلد أو قطر وأمال الكلام قد يوقعه عن الاشرع وغيره واستدله الخطاب بقضية خالفين الولد وأخذ الزاية من غير امرأه لا أعيب الذين أمرهم على ان يعطيه وسلم ووافق الحق فصار ذلك أصلا في الضرر وان اذا وقعت في قيام المرءين (ولصبر التوكيل في التزويج يمينها) اه عرش (قوله بغير اذنهم) من ولو كسب استأذنها وبكى سكوتها (ولا يشرط تعين الزوج) لو وكل في قضا ذكره ولا تعين من الا (قوله تولى بها) (في الظاهر) لان وفو دخلت تحت دعوى الى أن لا توكل الامن يشترط وانما يتأخر ما لا ينافى بشرط تعين الزوج وحمل وكذا ان تزوج له على المتعدي من تناقض في لانه لا ينافى

مردود فتنبه (فرع) اه اذا عدم السلطان لم يمين أهل الشوكة الذين هم أهل الحل والعقد ثم أن يصيروا قضا لا ينفذ حيثما حكمه لفسر ورثة الجبل بذلك وقد صرح بتقرير ذلك الامام في

الغائب فيها إذا فقدت شوكة سلطان الاسلام أو تزوجها في بلد أو قطر وأمال الكلام قد يوقعه عن الاشرع وغيره واستدله الخطاب بقضية خالفين الولد وأخذ الزاية من غير امرأه لا أعيب الذين أمرهم على ان يعطيه وسلم ووافق الحق فصار ذلك أصلا في الضرر وان اذا وقعت في قيام المرءين (ولصبر التوكيل في التزويج يمينها) اه عرش (قوله بغير اذنهم) من ولو كسب استأذنها وبكى سكوتها (ولا يشرط تعين الزوج) لو وكل في قضا ذكره ولا تعين من الا (قوله تولى بها) (في الظاهر) لان وفو دخلت تحت دعوى الى أن لا توكل الامن يشترط وانما يتأخر ما لا ينافى بشرط تعين الزوج وحمل وكذا ان تزوج له على المتعدي من تناقض في لانه لا ينافى



لان حقيقة الم توجد اجتماعا لموجبه لثبوت المثل فاقبنا بتم الابعاد الفها و يقاس بذلك ما في معناه كان زوجا في صورة اشتراط العرض  
التاسع المثل قالو وكل في تزوج بها بشرط ان يختلف الزوج بغيرها بعد العقد (٢٦٣) انه لا يشترط ان يشرع التزويك والزوج

لنفرد تصرفه وجود الم (قوله اذ حقيقته) أي المختلف (قوله اذ تسمية الم) الخ فثبت هذا التوجيه انه  
في مسئلة حرم البعض السابق تزوج بقدره المثل مع سم وقوله فثبت ان قول مصرح بذلك قول  
الشارح الا في انقائه يقاس بذلك الخ ليعيد عمر وقوله قال أي القوي (قوله بعد العقد) متعلق بـ  
(قوله اذ الم يختلف) مفهومه ما عدا ذلك الخ قبل التزويج كالمعقود الصفيقون لم يصح هذا الخلف  
تطير ما تقدم في قوله وكذا في لا تزوج حتى تختلفن قوله فاشترط لنفرد تصرفه وجود الم (سم) قوله  
وهو غير لازم الخ) بقيد الصميم عدم امتثال الوكيل (سم) (قوله ولا تزوج أيضا) عطف على قوله  
فلا تزوج مع المثل الخ (قوله بل لو خطبها) الى قوله وانما لم يلزم في الغنى والى قول المتن ولو وكل في النهاية لا  
قوله ويحل المثل لو قالت (قوله تزوجها) كان الاول لوافق بخلاف البصر بين ناسه من قوله ولم يصح (قوله  
ولم يصح بغير الاكراه) فثبت عدم الصحتان كان غير الاكراه أصح من سبب السرا وحسن الخلق  
وتحريمه ما لو قيل بالصحة بشد لم يكن بعدا اه عش وهو وجهه ان لم يوجد خلافه (قوله وانما  
يلزم الولي الخ) شامل لغير الغير اه سم (قوله تعين الثاني) أي فانه زوج من الاول لم يصح وقد يشكل هذا  
على ما مر من أنه لو تزوج بها بغير المثل ومن ثم في ذلك أفتونه مع عدم الحرمت لعل الفرق أن الضرر هنا بقوات  
الاسر أشد من قواته يادق ما لم يرد المالك الخ اه عش (قوله تعين الثاني) أي على الوكيل كما هو  
ظاهر اه (قوله ولو قالت الخ) أي ولو كانت غير رشيده اه عش (قوله لم يزوجها من شاة) كذا  
في كثر النسخ وفي النهاية يعول على الاحتجاج الى قوله الا في رضاها وفي بعض النسخ الاحتجاج على  
نقله المذكور لابنه (قوله نفي الدلائل الخ) يؤخذ من هذه المسئلة أنه لو قال بطلان البتة ان تول كن  
نفسك في بيع هذه السلعة ولا تبعها بنفسك أنه لا يصح التوكيل ولا الدلائل أنه اذا اذ بال قدر على التصرف بنفسه  
لا يشترط ان يوكله غيره اه نهاية قال عش قوله من نفس الزوج به ما قاله في أو أطلق فلا يطل في كونه  
اه أقول وقوله أنه لا يصح التوكيل الخ أي الا ان قامت بنية طاهرة على أنه انما قصد من نه من المباشرة  
بنفسه لعله (قوله انه صار الخ) أي الاذن اه سم (قوله وان قالت اه) أي لغير الغير زوجي الى قوله فله  
التوكيل الخ يدخل في غير الغير القاضي فله التوكيل اه سم (قوله وبه فارق كون الوكيل الخ) هذا  
تصريح بان الولي ولو غير محرم منه القاضي لو وكل وان لا تشبهه المباشرة ولم يجوزها وهو ظاهر كلامهم اه

(قوله ان حقيقة الم توجد اجتماعا لموجبه لثبوت المثل فاقبنا بتم الابعاد الفها و يقاس بذلك ما في معناه كان زوجا في صورة اشتراط العرض  
التاسع المثل قالو وكل في تزوج بها بشرط ان يختلف الزوج بغيرها بعد العقد (٢٦٣) انه لا يشترط ان يشرع التزويك والزوج  
لنفرد تصرفه وجود الم (قوله اذ حقيقته) أي المختلف (قوله اذ تسمية الم) الخ فثبت هذا التوجيه انه  
في مسئلة حرم البعض السابق تزوج بقدره المثل مع سم وقوله فثبت ان قول مصرح بذلك قول  
الشارح الا في انقائه يقاس بذلك الخ ليعيد عمر وقوله قال أي القوي (قوله بعد العقد) متعلق بـ  
(قوله اذ الم يختلف) مفهومه ما عدا ذلك الخ قبل التزويج كالمعقود الصفيقون لم يصح هذا الخلف  
تطير ما تقدم في قوله وكذا في لا تزوج حتى تختلفن قوله فاشترط لنفرد تصرفه وجود الم (سم) قوله  
وهو غير لازم الخ) بقيد الصميم عدم امتثال الوكيل (سم) (قوله ولا تزوج أيضا) عطف على قوله  
فلا تزوج مع المثل الخ (قوله بل لو خطبها) الى قوله وانما لم يلزم في الغنى والى قول المتن ولو وكل في النهاية لا  
قوله ويحل المثل لو قالت (قوله تزوجها) كان الاول لوافق بخلاف البصر بين ناسه من قوله ولم يصح (قوله  
ولم يصح بغير الاكراه) فثبت عدم الصحتان كان غير الاكراه أصح من سبب السرا وحسن الخلق  
وتحريمه ما لو قيل بالصحة بشد لم يكن بعدا اه عش وهو وجهه ان لم يوجد خلافه (قوله وانما  
يلزم الولي الخ) شامل لغير الغير اه سم (قوله تعين الثاني) أي فانه زوج من الاول لم يصح وقد يشكل هذا  
على ما مر من أنه لو تزوج بها بغير المثل ومن ثم في ذلك أفتونه مع عدم الحرمت لعل الفرق أن الضرر هنا بقوات  
الاسر أشد من قواته يادق ما لم يرد المالك الخ اه عش (قوله تعين الثاني) أي على الوكيل كما هو  
ظاهر اه (قوله ولو قالت الخ) أي ولو كانت غير رشيده اه عش (قوله لم يزوجها من شاة) كذا  
في كثر النسخ وفي النهاية يعول على الاحتجاج الى قوله الا في رضاها وفي بعض النسخ الاحتجاج على  
نقله المذكور لابنه (قوله نفي الدلائل الخ) يؤخذ من هذه المسئلة أنه لو قال بطلان البتة ان تول كن  
نفسك في بيع هذه السلعة ولا تبعها بنفسك أنه لا يصح التوكيل ولا الدلائل أنه اذا اذ بال قدر على التصرف بنفسه  
لا يشترط ان يوكله غيره اه نهاية قال عش قوله من نفس الزوج به ما قاله في أو أطلق فلا يطل في كونه  
اه أقول وقوله أنه لا يصح التوكيل الخ أي الا ان قامت بنية طاهرة على أنه انما قصد من نه من المباشرة  
بنفسه لعله (قوله انه صار الخ) أي الاذن اه سم (قوله وان قالت اه) أي لغير الغير زوجي الى قوله فله  
التوكيل الخ يدخل في غير الغير القاضي فله التوكيل اه سم (قوله وبه فارق كون الوكيل الخ) هذا  
تصريح بان الولي ولو غير محرم منه القاضي لو وكل وان لا تشبهه المباشرة ولم يجوزها وهو ظاهر كلامهم اه

(فد) لوكل عبادا بتم اكراي اخذنا في أصل التزويج (وان قالت) (ه) (زوجي) وأطلقت فلم نأمر بتوكيل ولا نه سمعته (فله التوكيل في  
الاصح) لانه بالاذن صار ولا يشترع أي منصرفا بالولاية الشرعية فذلك التوكيل عنه





ولو ذكره فقامت تصرف الغالب والاوجب التبعين ان اختلفت فيما كالبيع (٢٦٥) ويصح اذنها باليهان وزوجها المظلمها

زوجه وانقضت عدتها  
لاذن الولي ان تزوج مولته  
كذلك على ما قلناه في الوكالة  
وقدمنا فيما مضى نظائره  
وعليه الفرق بينهما وبين  
ولها ان اذنها جعل وانته  
شرعي أي ما سئل عنه من  
جهة جعل الشرع له بعد  
اذنها وليس شرعا والمجمل على  
أقوى من الشرع كما مر في  
الرهن وهذا جمعا بين  
تناقض الراجح في ذلك  
والجمل جعل المطلق على  
خصوص الوكالة والبيعة  
على التصرف للعموم الاذن  
قال بعضهم خطأ صريح  
يختلف الموقوف ومرهاني  
ذلك في الوكالة وليس  
ويشكل الولي للزوج  
(زوجه) لا يذنها فلاذن  
فلاذن ورفع نسبه اليان  
يترتب من قولهم وكلى أو كالة  
عنهم فلا يذنها للزوج  
أولئك اهدان أو أحدهما  
وكالتهم واللام يحتمل ذلك  
وكذا لا بد من صريح  
الوكيل في ما يباين ان  
جعلها الولي أو كالة  
وجزم بعضهم بأنه يكفي  
الصلم هنا ولو الوكيل وقد  
ينافسه ما مره لا يكتفي  
اختار العبد بأن سيده  
أذنته في الفارة لأنه منهم  
بأنه ولا ينفذ نفسه  
يعني يلزم الوكيل ورد  
بأن الوكيل لا يثبت قوله  
وكالتهم العفنة

الاذن لان ذلك حاشيتو فكيل اه سم (قوله ولو ذكره) أي الولي الوكيل (قوله ولا) أي وان لم يكن  
غالب اه سم (قوله وجب التبعين) أي خالف بعين فالأثر بخلافه التوكيل لأنه لم يأنه في التزوج بغير  
المتأخر وقد تضمن الرجل عليها ويحتمل الصمت وزوج الوكيل مهر المتزوج به مسألتا في الشارح من أنه لو  
عقد وكيل الولي بدون مافد له من الصمت لم يكتل اه عش أقول ويرجح أن يصل بصره بذلك قول  
الشارح الموقوف غير كفو ويقتضى بذلك (قوله ويصح اذنها باليهان) ولو قالت لها كنم أذنت لاني أن  
زوجي فان عضل زوجي لم يصح الاذن كما استظهر ما ذكره في كل المبرر جلا من زالت البكارة وبوطه  
قبل التزوج فالوجه بطلان الوكالة ولو قال الوكيل في النكاح تزوج فلانة من فلان وكان فلان ولها  
لنفسك أيسه ثم انتقلت بالولاية للأب وقاله ز وجنها من أبيها فلان الأب وانتقلت بالولاية للأب فلا يمكن  
للكيل تزوجها من دون وليا لكانت الزكسى أضافها به ومعنى (قوله وعليه) أي ما قاله في الوكالة (قوله)  
أن اذنها جعل (الح) عبارة لنهاية أن تزوج الولي بالولاية الشرعية تزوج الوكيل بالولاية الجعلية وتظهر  
أن الأولى أقوى من الثانية فيفتي فيها بما لا يكتفي به في الجعلية ولأن باب الاذن أوسع من باب الوكالة اه  
(قوله وهذا) أي يجعل الصفتى اذنها الولي وعندها على أنه لو قيل (قوله ين تناقض الر وضه) فانه  
ذكر في الر وضه في باب الوكالة مسئلة ما إذا وكل الولي من زوج موأشمو جزم فيها بالطلاق ونقل فها في باب  
النكاح الصفة من النوى وأقردها كذا بالتفتيش فأن في الشهاب الرمي باعتبار ما في باب الوكالة وتضمن  
ما في هذا الباب اه رشدي (قوله والجزم) مستد آخره قوله قال بعضهم (الح) (قوله خطأ) أي لأنه  
لا يصح النكاح بالوكالة الفاسدة سم ورشدي (قوله في ذلك) لعل فيها قاله بعضهم (قول التزويقل) أي  
وجوا اه عش (قوله ابن فلان) في قوله وجزم في المتن والى التنسيف النهاية (قوله ورفع نسبه) (الح)  
لهل اذاجله الزوج والشاهدان أو أحدهما أخدامن المسئلة بعدها اه رشدي عبارة الفتى فيمنه قضية  
قوله بنت فلان جواز الاقتصاري اسم الأب وصحله اذا كانت بمزوجة كالأبوالأولاد أن يذكر نسبه  
ورفع نسبه إلى أن يفتي الاشتراك كالأب والجد من كلام الجرجاني اه وتقدم في الشارح في فصل أدرك  
النكاح مثله لكنه قد يكون الزوجه فأنه يتوجه (قوله بها) أي بالوكالة (قوله فيما يان) أي أنفا  
في قول المتن وليس الولي (الح) اه سم (قوله وجزم بعضهم) (الح) عبارة لنهاية وقاله جلا اكتشاف العفنة  
كونه وكذا بقوله ولا ينافي ما مر من عدم الاكتفاء بخلاف الرقيق لانه لو قيل لم يثبت (الح) اه قال  
عش قوله في كونه وكذا في أن صدق الموكل بعد العقد في ذلك فتأخر والا فالقول قوة في عدم التوكيل  
فتبين بطلان النكاح كما يفي في قوله وانكار الموكل (الح) اه (قوله في العلم) أي كونه وكذا وقوله هنا عني  
النكاح (قوله وهذا يستلزم) من جملة المنفاد (قوله ورد) أي المنفاد (قوله ما بالوكيل لا يثبت (الح) أي  
لأنه لم يقع منه إلا العقد المذكور ومضاهيه ماذكر ولم يقع منه أنه قال قبل ذلك أو أوكيل فلان كالأب في الرقيق قد  
أذن في سبدي اه رشدي وفيه نظر ولو حصل ما مر على ما أقاله يحصل لمنه في العبد باجوابه  
هنا على تكسبه بعد فإرجع (قوله بل ان العقد) عطلى وكانه أبى بل يثبت (الح) (قوله)  
في جوابنا المار الآن يكون محمولا على من الاختلاف فلما سئل وليراجع والجمله فلا شك على  
جوابنا المار لان الغرض في السؤال تقديم اذنها المأمور به محل دفع العبا يما ذكره وعلى من  
الاختلاف أماعبره فله التوكيل بعد الاذنه كغيره من كل شيء غير ما كالم عا تقدم (قوله ولا) أي  
وان لم يكن غائب (قوله لاذن الولي ان تزوج مولته) لان تزويج الولي بالولاية الشرعية تزوج  
الوكيل بالولاية الجعلية وتظهر ان الأولى أقوى من الثانية فيفتي فيها بما لا يكتفي به في الجعلية ولأن باب الاذن  
أوسع من باب الوكالة فشرح مر (قوله خطأ) أي لأنه لا يصح النكاح بالولاية الفاسدة (قوله فيما يان) أي  
أضاف قوله وليس الولي (الح) (قوله بأنه يان في الح) كذا مر

(٢٤ - (شرواني وإن فاسم) - سابع) بطريق الوكالة الثابتة بغير قوله بخلاف العبد (تنبه) فتأخر كلامهم ان  
التصريح بالوكالة فيما ذكر شرطه بعضه العقوقه نظر واضح لقولهم العبرة في العقود وحسب النكاح بحسب نفس الامر فالذي ينفذ امره لطل

كأمر (أنف) أى فى شرح فله التوكيل من قوله ولو عت الخ اه كرى أقول بل فى شرح لم يصح على  
 الصميم من قوله لا اذن للوكيل ان تزوج الخ (قول المتن) ليل الولي كذا (وليل الولي كذا) (وليل الولي كذا)  
 ليل الاكتفاء بذلك اذا علم الشهود والوكلة والاقتناع الوكيل الى التصريح اه معنى وتقدم فى  
 الشارح منه (قوله كذا) أى ويرفع شبهة ان يبين (قوله) أو تزوجتها عبارة المتن أو تزوجها اه  
 (قوله على الاطلاق) أى قبلت نكاحها (قوله) وإنما احتج الى المتن فى القول بطلان المهر وغيره  
 فى النهاية الاقوله كذا اطلقوه وعلم بمسار (قوله) وإنما احتج الخ عبارة المتن لوقال الولي كذا الزوج  
 زوج بنتي فقال قبلت نكاحها المولى لم يصح العقد لعدم التوافق فان قال قبلت نكاحها وسكت العقد  
 ولا يقع العقد لمولى بالنية بخلاف البيع اه (قوله) لانه يمكن وقوعه أى مع تسمية المولى الى الإيجاب  
 فى بعض الصور كما فى الوكيل كذا وهذا لئلا يفرق بين البيع والنكاح اه رشدى عبارة عى لا يقال  
 كما يمكن وقوع عقد البيع للوكيل كذا يمكن وقوع النكاح للوكيل بان يعرض الولي عن المولى زوج  
 الوكيل فيقبل لنفسه لا يقول المراد أن عقد البيع اذا أوقعه البائع للمولى واشترى له الوكيل يمكن الغاء  
 تسمية المولى ووقوع الشراء للوكيل كذا واشترى معيارين فى المتنسمى المولى قال العقد بقر الوكيل  
 وتلقوا التسمية ولا كذا النكاح فانه حث على العقد بالمولى لا يمكن وقوعه للمولى اه (قوله) ههنا  
 لعل الاوضح ههنا (قوله) لم يصح كذا فى المتن (قوله) لا مطلق (مصدق) أى الى اطلاع (قوله) ياذ كر  
 أى اتقيا المتن وقول السكرى اذ بهما ذكر أول الاركان مع غايته قصد ودمقول الشارح الا لا يورد  
 الخ (قوله) ولا رد على الخ عبارة المتن قد يفهم قول المصنف فيقول لانه لا يجوز تقديم القول على الإيجاب  
 فقول الوكيل الزوج قبلت نكاح فلا تنكح لنفسك فيقول الوكيل وجبت له وليس مراد ان الذى يزوج به  
 الزوج هو المولى وسأتم ما يدل عليه اه (قوله) ولو كان وكيلين الخ وانكار المولى فى نكاحه للوكلة بطل  
 النكاح بالنية بخلاف البيع لوقوعه للمولى كذا بمسار (قوله) قال الوكيل الخ وقول الوكيل  
 الزوج قبلت نكاح فلا تنكح لنفسك فلان نقول الوكيل وجبت له نكاحه فلا يلزم تقديم القول على الإيجاب جاز  
 كما مر فان اتصر وكيل الولي على قوله زوجت المولى لم يصح ولو اراد الا أن قبل النكاح لانه بالولاية فليقله  
 الولي زوجت فلا تنكح بانك تقول لا يقبلت نكاحه الا بى لا يشترط على التوكيل قبول النكاح أو ايجابه ذكر  
 المهر فان لم يخر كره الزوج فيعقده وكيله على من تكاثمه مهر المثل فادونه فان عقد بما فقه مع مهر المثل  
 خلافا لما فى الاقوال من جزمه بعدم الصحة وان عقد وكيل الولي بدون ما قدره الولي مع مهر المثل خلافا لما سوى  
 علمنا من القرى من عدم الصحة وان عقد وكيل الزوج باكثر ما أذن له فيما زوج مع مهر المثل على المذهب  
 المنصوص بأكالة الزوج وكفى خلافا لما فى الاقوال من الجزم بعدم الصحة لو قال شخص لا تزوجى فلانة  
 بعدك ههنا ثم انقل مع ومكتنار أو تكون قرضا له اه معنى وكذا فى النهاية الا لا يوراد  
 (قول المتن) يلزم المهر بنصب المهر مفعولا مقدما وقوله تزوج الخ بالرفق به أنه فاعيل مع مخرجه وبنامة  
 (قوله) فى بعض المصداق (أى) ككون المخطوبة مقبلا (قوله) وههنا (أى) المهر اه سم (قوله) المهر  
 فى التكفير (أى) فى فصل لا تزوج المرأة نفسها اه كرى (قوله) أطلق جنونها (أى) قول المتن لا صغيرة  
 فى المتن الاقوله كذا اطلقوه الى وعلم بمسار (قوله) نظير ما باني (أى) فى الجنون (قوله) وحده (أى) محتاجة  
 اه سم (قوله) لان البلوغ الخ انظر هذا بالنسبة لقوله أولهم والنفقة اه سم (قوله) عنه (أى) عن قد  
 الاحتياج والتصرجه (قول المتن) وبنون (أى) من مال المخطوبة لاس مال نفسه اه عى (قوله) أو شوق  
 الخ عطف على يظهر الخ (قوله) يقول على طبيب الخ أى لا يشترط لفتا الشهادتين كون الاخبار بذلك  
 للفتا على بل كفى فى الوجوب على الابحار والنجار العدل بالاحتياج اه عى (قوله) على طبيب الخ هـ

فلانا ابن فلان كذا  
 (فبقوله وكيله) قبلت  
 نكاحها أو تزوجتها  
 مثلا كالمظهر والمباهم  
 على الاولى باعتبار الاقوال  
 فى المتن بينهما وبين غيرها  
 مما ذكر وانما احتج فى  
 البيع بطلب الوكيل لانه  
 يمكن وقوعه ولا كذلك  
 النكاح ومن ثم لو حلف  
 قوله ههنا لم يصح وان فاه  
 لان الشهود ولا مطلق لهم  
 على التوفيق للوكيل أن يقبل  
 أولا كذا كرى التصريح  
 فوكانت ان جعلت فيه  
 الولي ولا رد على هذا لانه  
 معلوم مما تقدم فى السبعة  
 ولو كان وكيلين قال وكيل  
 الولي زوجت بنت فلان من  
 فلان وقال الوكيل الزوج  
 ما ذكر (ويلزم) أى  
 ان يزوج المولى لم يكن لهما  
 الاجبار فى بعض المصداق  
 الا بتوسطه الحاكم عند  
 عهده أى أصلا أو بان لم  
 يمكن الرجوع الى النظر  
 اختلاف السابق فى التكفير  
 (زوج بنجونه) أطلق  
 جنونها (بالفتنة) ولو نسا  
 محتاجة لوطع نظير ما باني أو  
 للمهر والنفقة وسدنه لان  
 البلوغ غفلته غالبها كفى  
 حسنه (وبنون) أطلق  
 بنجونه بالغ (ظهر من لسته)  
 يظهر أن أمارات لقائه  
 بدوراته حصول النساء أو  
 شوقه لشهادته بقوله على  
 ليلها واحتج على بغيره وليس له محو محرم بمقتضاه

(قوله) وههنا (أى) المهر بنصب المهر مفعولا مقدما وقوله تزوج الخ بالرفق به أنه فاعيل مع مخرجه وبنامة  
 (قوله) فى بعض المصداق (أى) ككون المخطوبة مقبلا (قوله) وههنا (أى) المهر اه سم (قوله) المهر  
 فى التكفير (أى) فى فصل لا تزوج المرأة نفسها اه كرى (قوله) أطلق جنونها (أى) قول المتن لا صغيرة  
 فى المتن الاقوله كذا اطلقوه الى وعلم بمسار (قوله) نظير ما باني (أى) فى الجنون (قوله) وحده (أى) محتاجة  
 اه سم (قوله) لان البلوغ الخ انظر هذا بالنسبة لقوله أولهم والنفقة اه سم (قوله) عنه (أى) عن قد  
 الاحتياج والتصرجه (قول المتن) وبنون (أى) من مال المخطوبة لاس مال نفسه اه عى (قوله) أو شوق  
 الخ عطف على يظهر الخ (قوله) يقول على طبيب الخ أى لا يشترط لفتا الشهادتين كون الاخبار بذلك  
 للفتا على بل كفى فى الوجوب على الابحار والنجار العدل بالاحتياج اه عى (قوله) على طبيب الخ هـ

وإن النكاح أنصف من أمومتهم ولا ينظر إلى أن الزوج لا يملكها خلعته (٢٦٧) لاعتداد النساء بالقول واستصحب به غالب الدلائل

أكثرهن بعد تزويجهن  
وهذا قولك الحاجبوا كفى  
بما يقتضيه لا يسهل بل اشترط  
له سورته لأن تزويجها  
يشهدا بالمرء والمؤمن  
وتزويجها بغيره باهما  
كذلك وفيه نظر بل المناط  
فيهما الحاجب لا غير كما  
يصرح به كلام الروضة  
وأصلها فأنها فيما فيها  
بالحاجة بظهور أمارات  
السوقان لكن يلزم من  
ظهوره فيه ظهورها بخلاف  
فيها لغيرها بل يجل عليه  
ثم ذكر الظاهر في دونهما  
أما إذا قطع جنونهما فلا  
يزوج حتى يثبتوا بآثان  
وتسمى ألقائهما على تحمل  
الصدق كذلك أطلقوه وهو  
يقصد أن عهدها ندرتها  
وقضت الحاجة للنكاح  
فلا ينبغي انتظارها حتى  
يؤدب ما عرفا أقرب  
نحو اتفاقهما بممارأة  
هذا في غير البكر بالنسبة  
الجبر (لا صغيره وصغيره)  
فلا يلزمه تزويجها ولو لم  
يجن جنون كتمان وان ظهور  
القبلة في ذلك لعدم الحاجة  
حالا مع ما في النكاح من  
الاستعلاء أو التزويج فان  
يجوز بيع ما عدا لقطة  
ويذكر تزويجها بالصلية  
بما أتت لها وهو غير ما  
هذا في الجواب وبذلك  
في الجواز (ولا يلزم الجبر  
في غير البكر) كما هو واحد

تقوم معرفة الولي مع اعتبار عدل مقام اعتبار العدل لانهم أقاموا معرفة الشخص نفسه مقام أخبار العدل  
والأصح حديث اكتشافه في مسائل كثيرة يحمل نظر أحد عمر أقول لا أقرب كفا يصغر فتسع لغير عدل  
الوجوب وانما القرد في كفا يصغر فتسع في الوجوب بعينها فانها ينفصل بطريق الرشد المراد بـ  
الحسن المسائي في تزويج المحجورين اشتراط عدلين اه وفي الصغيره ما يصعب من شخصين هو عدل  
والظاهر ان المراد بـ عدل في الزواج والقبول كطلب غيره عدلين اه وكذا عدل لعدلي لا يصح اه  
فأرجح (قوله بمن النكاح الخ) حاله مقيد بغير ما إذا كان عن المرء يتوهم أن أحدهما كما صرح به  
الروضة اه ورشدي (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله واكتفى بها) أي بالحاجة أي بأصلها حيث  
لم يقدر بظهورها اه سم (قوله فيها) أي المحجونة وقوله لا في أي المحجونة (قوله كالصريح الخ) وقد عرفت  
الشيخ ومنه ما عدا النسوة يتبين من آية وفي (قوله فيها) أي المحجونة والمحجونة اه ع (قوله  
من ظهوره) أي التوفيق وكان المراد بظهوره وجوده فيعوق به ظهورها أي الأمارات والحاجة سم وقد  
عرفت ورشدي (قوله لا يسهل عليه) أي في الأصل غير ما استدلنا عليه إلى القهات بل الجنون من غير  
قد فلا يقال في بعد الجنون لا غير لم يفتي بختبها يستحق فيه اه ع (قوله وبأنها) أفسد  
بالنسبة إلى الجنون توقف ظاهر فأرجح (قوله فلا ينبغي انتظارها الخ) اعتقه ع (قوله لغير) أي  
في أولها انفصل وقوله لغير أي من قولنا استغفر الله لا تزويج البكر الخ اه كرى (قوله ان هذا) أي  
قوله فلا تزوجان الخ سم وعش وكري (قوله في غير البكر) أما البكر فليس تزويجها بغير أذانها فان  
لم يكن بها جنون مطلقا فالجنون المقطوع أولى اه سم (قوله قول المتن لا في غير) المراد بها الصغيرة  
البكر فان الصغيرة التسليلا تزوج بحال كغير اه معنى (قوله فلا يلزمه تزويجها) بل لا يجوز في  
الجنون الصغير وهو زواجها هذه إذا ظهرت مصطحة وكان الزوج الأب أو أجدد كما في اه ع (قوله  
(قوله له عدم الحاجة الخ) قد ظاهر في صلح الطوط على أن تقدم من المحجونة في الجنون فلا يحتاج  
لغيره والفتنة في الجنون وقوع الفتنة والاحتياج للفتنة على ما مر فلا يلزم تزويج الصغيرة والصغيرة بل  
رشد رشدي وسد عرفت وقد عرفت بان المناط هو الحاجة إلى الوط وقطوع ذكر الحاجة في غير غير الفتنة  
(قوله واه) أي عاى النكاح من الإضرار الخ (قوله اذهو) أي ما هنا اه سم (قوله وذلك) أي  
ما صد كره (قول المتن تعين) أي غير الجبر وقوله لعل الخ فان امتنع أم كالعاض أو الشاهد إذا تعين  
عليه القضاء أو الشهادة وامتنع اه معنى (قوله كان واحد) القوله أي فان أسكتوا في النهاية  
القوله أو من مناصب الشرع أو لأحد هه وقوله أو رشت إلى المتن وكذا في المتن القوله وحصول الغرض  
إلى المتن وقوله وخبر أن فان تعدد (قوله دع إلى كنه) أي تزويج كنه من يحملها أو تزويج واحد من  
أكثره يحملها ما إذا لم يكن يحملها أحد فلا يلزم اه سلطان (قوله وحصول الغرض الخ) دفع ما يتوهم

(إبالة بالفتنة التزويج) دع إلى كنه نصيبها لو حصل الغرض بتزويج السلطان لا ينظر إلى ما عدا الفتنة وهذا

على ان تعدد الاولياء اعظم التعيين على من مثل منهم كقال (فان لم يتعين كاخوة) أشقاء أو ألاب (فألت بعضهم) من زوجهم (لزم الاجابة في الاصح) ثلاثا ردى الى انما كل كمثلهم معهم غيرهما طبع بينهما الاداء فان امتنع الكل زوج السلطان لعقل (واذا اجتمع أولياءه) من النسب (في درجة) ورتبة واحدة (٢٦٨) كخوة أو أشقاء قد أذنت لكل أوقات أذنت لمن شاء منهم أو من مناصيب الشرع أو لألحدهم

في تزويجي من فلان او من عدم الزوم لحصول التعيين بتزويج السلطان عند امتناع الولي الخاص (قوله لا يعين التعيين) قوله يوم اياه انما أثره الخلاف فيه اه وشيى (قول المتأخران لم يتعين) أى غير الجهر (قول المتأخران لا) فى بعض انما عن سلطان (قوله فان امتنع الكل) أى دون ثلاث مرات فان عضوا ثلاثا زوج الابد على ما مر اه عش (قوله لمن النسب) سبذ كرحمته (قوله أو من مناصيب الشرع) مرعى فى شبهة أى لفظ مناصيب المتأخر أولياء النسب بل وفى الخطاط طبع عليهم اه سم (قوله أو لألحدهم) أى لألحدهم مناصيب الشرع عطف على ان شاء المتأخر وقوله فى تزويجي المتعلق بالذات (قوله ان أزوج) أى فلانا وواحدا من المتأخرين (قوله وتعيينه) (الخ) واضع فيه اذا كان السابق مؤثما للعموم اما اذا كان مطلقا فعلى ما لم يقبل ر اه سبذ عر أقول قضيت قول المتأخر ولوعيت بعد اطلاق الاذن واحدا منهم لم ينزل الباقون تخصص عدم العمل بما اذا كان الاذن السابق مطلقا وهذا أيضا قضيت من الر وضحت ذلك فى بعد صدور الاطلاق فقط (قوله ليس من الزواج) وفى شرح الروض بناء على ان مفهوم القرب ليس بمقتضى على ان افراد بعض العلم بالذكر لا يخصه اه فانظر اذا عينت أحدهم بغير القرب عملة مفهوم ما كبرهم اه سم (قوله وأزوجهم) (الخ) عبارة للمغنى والنها يتو بعدد أزوجهم وبعدد أمهم اه وهى لاغتناء عن قوله الذى فان تعارضت (الخ) (قوله واستحب) أى شبا اه حلى (قوله ولو زوج المفضل) (الخ) أى رضاءها بكفه اه مغنى قال عش الاذن ان يعبر بالفاء لانه مخرج على ما قبله اه (قوله اما لو أذنت لألحدهم) أى مضمون سم وعش (قوله فلا زوج غير) أى لا يجوز ولا يصح اه عش (قوله فبشرط اجتماعهم) ويحصل ذلك بانضمامهم على واحد منهم فيكون تزويجا لولاية من نفسه وبالكافة بانضمامهم أو باجتماعهم على الابد اه عش وقوله منهم يتبين أن من غيرهم (قوله أو نوكلهم) ولوا امتنع أحد منهم من التزوج فلا يرد به الا لا زوج الحاكم حيث بل تراجم لقصر الاذن على غير المتمتع بزوجهم لاشفاق اسم وعش وسبذ عر (قوله فكفى أحدهم) أى اذا أذنت لكل منهم أو لألحدهم بلا تعيين وما اذا أذنت لمن منهم أو لألحدهم زوجى فكما مر فى أولياء النسب (قوله فقال كل واحد منهم) (الخ) أى وقد أذنت لكل منهم اه معنى (قوله فمن قرع) أى خرجته القرعة اه عش (قوله ولا تتنقل) (الخ) عطف على أقرع (قوله فان تعدد فن رضاه) ظاهر منه عرج الله ان الأقرع يتنقل في صورة التعدد مطلقا وهو محل تأمل فيما اذا ارضت واحدا من المتأخرين وقال كل آله الذى أزوج فينبقى ان يقبل المتأخر بانضمام رضاه لا بانضمام الخطاب اذا الاول مستلزم الاخير ولا عكس فليتأمل اه سبذ عر (قوله فان رضيت) (الخ) أى بان أذنت بالتزويج بأى واحد منهم اه عش (قوله أما إلحاحكم بالتزويج من أصلهم) أى بعد تعيينه اه معنى (قوله أما إلحاحكم) (الخ) قضيت أنه لو استقل واحد تربطهم من أحد الخطابين من غير أمر الحاكم لم يصح وان كان هو الاصل اه عش (قوله ان هذا) أى الأقرع (قوله رجم) بينا المفعول (قوله وه) أى لا زكشى (قوله انتهى) أى احتال (قوله أو من مناصيب الشرع) مرعى فى شبهة أولياء السب بل وفى الخطاط طبع عليهم (قوله وتعيينه) لألحدهم بعد ليس عزلا قال فى شرح الروض بناء على ان مفهوم القرب ليس بمقتضى على ان افراد بعض العلم بالذكر لا يخصه اه فانظر اذا عينت أحدهم بغير القرب عملة مفهوم ما كبرهم (قوله أما لو أذنت لألحدهم) أى معين (قوله فانه بشرط اجتماعهم) قال الاستاذ فى التفتان تشاوشا طاب الأقرع اذا عمل انتهى فانظر هل زوج الحاكم حيث لا نعلم انما أذنت للمجموع وقد عطف المجموع بعض بعضه وتزوج البقية مشكلا لانه لم ياذن البقية توحداه (قوله ولومن غير الامام ونائبه بينهم وجوب) (الخ) كذا مر (قوله فان تعدد)

فان رضيت الكل أمرا حكما بالتزويج من أصلهم وظاهر ما قرر هذا خاص تشاوش غير الحاكم فلا أذنت لكل الزكشى من حكم بلدها فتشاوشا لا أقرع كالمثل زكشى إلا حط لهم بخلاف الأولياء بل من سبق منهم بالتزويج اعتمدته أى فان استسكروا جمع الذمهم فيها بظهوره احتمال أن قلنا تزويج الحاكم بالولاية أقرع أو بالنابة فلا كالا، أى به شخص واحد اه

ومرأته بناته أقتضت الولاية وعليه فلا ياتي هذا الاحتمال (فلو زوج غير من نزع جشعة وقد أذنت لكل منهم) كمران كان القاروع الامام  
أوثابو (ص) الشكاح (في الاصح) لأن القرعة طاعة للزواج لاسألة للولاية (٢٦٩) ولي ياد قبل القرعة مع قطعها كراهة

(تبيين) ظاهرهما  
الصنع ان الكراهة غائبة  
على جريان وجه باطلان  
وعدها المدمر وأنه وجبت  
فلا ياتي هذا امر من وجوب  
القرعة لان ذلك انما هو من  
حيث قطع الزواج وعدها لكن  
في الجمع بين وجوب او عدم  
توقفا على الامام واثبه  
نقل اذا بلغ الاجبار عليها  
الاشنة وتبين ان عدم  
توقفا عليها ما اذا انتقرا  
على فعله او لا فالوجه رفع  
الخاطب الامر اليه لغيرهم  
بما (ولو زوج احدهم)  
أي الواحدة أذنت لكل  
منهم (زيدا أو عرا) أو  
وكل الولي فزوج هو  
وكيله أو وكل وكيلين  
فزوج كل والزوجان  
كقوله أو أو أعطوا  
الكفاءة والإطلاقا  
الان كانا هما قفوا  
أو معنيان فيهما فكأنهما  
الصحيح وان تأخر (فان)  
سبق أحد القدين (وعرف  
السابق منهما) بينة أو  
تصادف مع بول يس (فعر)  
الصحيح ولا يترابط  
وان دخل المسبوق بها  
الحكم الصحيح أعمامراة  
زوجها وليان فهي اللائق  
منهما (وان وقع معا)  
في اطلاق وهو واضح (أو)  
جهل السابق والمعية

الزركشي (قوله وس) أي يجب العزل أي أي تزويج الحاكم (قوله فلا ياتي هذا الاحتمال) أي لانه في  
واحد او على ما مر منه كمن الولاية بالنسبة اه كروي (قوله المتن وقد أذنت لكل منهم)  
نزعهم ما أذنت لكلهم فزوج الاخر فانه لا يصح قطعها كما مر بها بمعنى (قوله كره) قد يشكل  
الاتصاف على الكراهة ونسبها فيما ياتي وعدم الحرمة فيصير وجوب الاقراء اذ قضاء امتناع الاستقلال  
اه سم عبارة عش وقوله لا كراهة بتأمل ووجه عدم الكراهة مع وجوب القرعة ان مقتضى الوجوب  
حرمة المباداة فمضايعة كراهتها الا ان يقال القرعة انما يجب اذا طلب بعد التنازع فيجوز ان المباداة التي  
لا تكمه معاصورتها ان يبادوا أحدهم قبل التنازع وطلب القرعة اه ولا يخفى بعده كما أشار اليه بقوله  
الا لمع من الشرح دفع الاشكال في التنبه لا تخبر أيت قال السيد ع ما يصح قوله فلا ياتي الخ يظهر ان  
مقتضاه باء بقر الاقراء مطلقا لعدم ثباته بالواجب ويكره تعالى العقد في الاول جريان خلاص في العصة  
حيث لا يكره في الثانية لثباته فليس هو داخل في قوله كراهة كما مر او احدا لا هو ولا غيره ترك الاقراء  
ومورد الكراهة هل العقدان أو هم ظاهر كلامه اتحادا ما واختلفا بل حاشية وبالنسبة فيما ذكر يعلم  
ان دفاعه أو رد مقتضى العلم الام أن يكون التنبه المذكور ساقط من نسبتها من المغايرة في أصل الشرح  
مخطوفا وهذا العمل هو الا لا يتجمل الغافل المثنى اه (قوله ان كان القاروع الامام الخ) مفهومه عدم  
الكراهة اذا كان القاروع غيرهما وفيه نظر لان سببا الكراهة جريان وجه بعدم الشكاح واخلافهم  
يشتمل على ما مر سواء أقرع الامام أو ثابته أو غيرهما اه عش (قوله لان القرعة الى التنبه في النهاية والمغني  
قوله هذا) أي الكراهة في الاول ومعناها في الثانية بحيث يمكن ان الشا والما الثاني فقط كقوله فقتله الاشكال  
المار عن سم (قوله وعده) لاسألة السيد (قوله الامن) الظاهر منهما وكذا علمها والمها فيما ياتي فلا  
تغفل اه سيد ع وقد يقال انفراد الصغير نظرا الى ان الواقي قوله واثبه يعني أو كليهما فبغيرهما أيضا  
(قوله فلو جبر فزوج الخاطب) هلا قيل طالب القرعة علاه طرف الزواج حيث قد على كل فلو ما ذكر على وجه  
الوجوب يحمل تأمل اه سيد ع والاقرب وجوب على الثاني دون الاول لان ذلك من جهة التأمورين  
بالقرعة متغافل الاول (قوله أي الاولياء) أي قوله ويجزى العطف في المغني الا قوله للصبر الى المتن وقوله أو معنا  
في انتهاء قول المتن ولو سبق في النهاية الا قوله أو معنيان في انهما (قوله أو وكل الولي) عطف على قول المتن  
زوجها أحدهم الخ (قوله الولي) أي الجهر اه مغني ولم يظهر لي وجه التخصيص بالجهر فليراجع (قوله أو)  
استقلوا أي الاولياء والمرأة اه حاشي (قوله مطلقا) يعني في جميع الصور وليس التمسك لا تنبزه (قوله أو معنا  
الخ) قد يوهى مطلقا محتمل كاحتمال كان غير كصدم لم يستقلوا الكفاءة وليس كذلك فالاولى إسقاط في  
انتم يشمل تعيين الولي أيضا اه سيد ع (قوله أو تصادق معتبر) بان بان صريح اعتبار اه عش  
(قوله ولو ليس سياست محتر ذق المتن (قوله وان دخل الخ) غايته (قوله المسبوق) (قوله  
الاول منها) أي من الزوجين اه سم (قوله واضح) أي لان الجمع ممنوع وليس أحدهما أولى من الآخر  
اه مغني (قوله أي من الخ) هل يتوقف جواز الفسخ وتوقف على رافض من اثنين أو ثلاثة منهم أو وقع ولو  
من المرأة وحدها أو لا يتوقف كقوله ظاهر اخلاصه يحمل نظر وقد وجوه ما اقتضاه ظاهر اطلاقهم بان هذا  
الفسخ لم يشرع لرفع النزاع حتى يتوقف على الرفع بل لم يجر للاحتياط اه سيد ع (قوله ان يقول الخ)  
أو يامرهما بالتطليق اه مغني (قوله لنحل الخ) عبارة المغني والاصح ليكون نكاحها بعد على مقين العصة  
أي الخاطب (قوله كراه الخ) قد يشكل الاتصاف على الكراهة هنا ونسبها فيما ياتي وعدم الحرمة فيصير  
وجوب الاقراء اذ مقتضاها امتناع الاعتلال (قوله ففي الاول منها) أي من الزوجين (قوله نعم ليس)

في اطلاق (لتنذر الامضاء والاصل في الانبعاث الحر مقتضى يفتق السبب المبع نعم ليس لهما كما ان يقول ان كان قد عـ بقا أحدهما فقد  
حكمت بطلانه فصل فينا

وثبت في هذه الولاية العامة (وكذا) بطلان (ولو سبق أحدهما ولم يتعين) وأسس من تعين (على المذهب) لما ذكره وغيره والعلامة السابق لا يقيد وإنما توقف في ظاهري من الجعنين (٢٧٠). فلم يحكم ببطلان العملان الصلاة إذا ثبت صحيحا لا بطرا أو علما بسطل لها ولا كذلك لا يعتقد

أه (قوله) أي الحاكم أه عش (قوله) وأسس من تعينه) هلا قيدوا بظهور هذه فبقائه أه سم (قوله) لما ذكر) أي لتعدو الامضاء الخ أه عش (قوله) فلم يحكم ببطلانهما) أي حتى تعاد جمعته بل تعاد ظهورها لاحتمال صحة أحدهما ولو كان مانع من أن تعاد جمعة أه عش (قوله) يتخللها) فان المدار على علم الزوج بصوره الاعتماد على الوطء أه عش (قوله) ثم الحكم) أي قوله نعم في الغنى (قوله) الحكم ببطلانهما) أي فيما إذا علم السبق دون السابق وعند جهل السابق والمبني على عش (قوله) وبطله) أي محل كون الحكم بالبطلان في الظاهر فضا (قوله) والاه) أي وان جرى من الحاكم فسخ أه رشدي (قوله) فنجب التوقف) قضيته أنه لو بادرا الحاكم للفسخ لم ينفذ أه سم (قوله) بالنسبة) إلى التيميم في النهاية الاقوله فان قلب الخ لروايات (قوله) أنفق صحة العقد) أي وعدم تعدد الامضاء حتى تغايرت قبلها أه رشدي وفيه نظر (قوله) حتى يطلقها أو يوافق) أي وتنفذ عدها من طلاق أو موت أو غيرها أه مفسى (قوله) ويجيبها الخ) أي وجوبه على المفترق أه عش (قوله) وكالفسخ الخ) صحلف قوله للفرقة أي وبما سأل الفسخ الخ (قوله) ولا يطالب) إلى قوله والألاشهاد في الغنى الاقوله وقيل المبرضة (قوله) ولا يطالب واحدا الخ) لأشكاله لا يسئل إلى الزام مهران ولا إلى قسمته علىهما أه مفسى (قوله) كذلك) أي لا يطالب واحد منهما بما (قوله) بحسب ما لهما) من يسار أو عسار أه سيدع عبارة سم أي فلا كان أحدهما موسرا والاخر موصرا مثلا فعلى الأول نصف نفقة الموصر والثاني نصف نفقة العسر أه وعبارة عش ثم إذا تعين الغنى فعل ترجع المرافعة بما زاد على نصف نفقة الفقير وإذا تعين الفقر فعل ترجع الغنى على المرافعة زاد على ما يرجع به على الفقير في نظر ولا يبعد الرجوع بما ذكره فضا أه (قوله) لجسها) فلو طلق أحداهما فلا فسخ بل يقال يجب جميع النفقة على الثاني وهو خير بن تحديد الصدق والاستمرار على الاتفاق والتعلق وغير ذلك ينبغي أن يقرر أه سيدع أقول قضيتها على ما قبلها ليس الوجوب والفقير ثم إذا تعاقب الطائفتين بعد ذكر كلام السيد المذكو رماصة القياس الأول أه وثنا الخ (قوله) ثم يرجع المسوق الخ) ولو فسخ الحاكم عند القياس فينبغي أنه لا رجوع لواحد منهما أه سم يعني لو تعين السابق بعد الفسخ وفيه وقفة (قوله) وقيل عليها الخ) أي يرجع المسوق على الأثر ثم ترجع هي على السابق (قوله) والاه) أي بان نقدا لهما أو شق الوصول إليه أو امتنع من الحكم أي الاذن الأبروة أه عش (قوله) فليغن) أي

لأنه يفسخ بأسبابه ولو ان المدار على علم الله تعالى وهو يعلم السابق يتخللها هنا ولو بسن الحاكم هنا أيضا لغير ما فيقول فستت السابق منهما ثم الحكم ببطلانهما فغاير في الظاهر حتى لو تعين السابق بعد فهو الزوج وعمله ان لم يجر من الحاكم فسخا ولا انقضاهما لأننا أيضا حتى لو تعين السابق فلا زوجية أما إذا لم يقر من تعين السابق فيجب التوقف إلى تعينه (ولو سبق من غير ما تقدم) لنسبائه (وجب التوقف حتى يبين) أنفق صحة العقد فلا يقع الا بدين فيتعينان جهلا تنكح غيرهما وان طال عليها الأمر كزوجته لا تقود حتى يطلقها أو يوافق أو يطلق واسم عوت الأخر

ثم بحث الزكشي كالباقي أنها عند البأس من التبين أي ويظهر اعتبار العرف فيه فطلب الفسخ من الحاكم ورجعها إليه للفرقة ودون الفسخ بالغيب وأولى ولا يطالب واحد منهما بغير وجه الامان النفقة فالتوقف كذلك لتعذر الاستمتاع وقطع ابن كج والهازي ويحسم الخوارزمي واتقنى كلام

الرافع ترجعه وهو لا رجوع له عليها ما تعين بحسب ما لهما لجسها لهما ثم يرجع المسوق على السابق وقيل عليها ثم هي عليه بغيره لا يفرق رجوع من اذنتها كزوجها والألاشهاد على نيابة رجوع كل من رجعا لغيره ولو غابا فقلت يفرق بان هذا الجواب الشرع فليغن عن ذلك خلاف بعض تلك النظارا ايجبه أيضا ولو يفرق عنه

ووجهه انه ايجاب متعلق بامر مشبه بان خلافه في كنهه هو جنون وان احدهما متعارض ووجهه ان في قوله (تسبه) وظاهر عبارة المتن وكذا أصل الموضوعنا استمرار التوضوه وهو مشكل لم يقصده زهابه فلنا بحث (٢٧١) فلنا ذكر وكناهم سالم يستصغر انقول

ايجاب الشرع عن ذلك أي اذن الحاكم **(قوله ولو جرحه)** أي يصدمه الاغنياء به أي ايجاب الشرع عنها **(قوله)** فذكر كنهه في الخ ليعلم لوجه التعرّيع **(قوله ومتعارض زوجة)** أي بان لم يكن له غيرها ولا غصبتان الرابع  
أو اقله اه معني **(قوله فاريت زوج)** التي تبين الحال أو الاصلاح اه معني **(قوله بحث فانك)** أي  
الزكشي والبلقيش في وكذا ضمير قوله الأول كنهه ما في قوله ما ذكر أي انه ما عند اليأس من التبين الخ  
**(قوله فوله سمع)** أي السمع في أصل الروض الخ اعتمد ما في المتن وما بالمال السدع عيار بقوله نسخ كافي  
اسكاح الوليين قد يقال هذا الوجه المتضرر في الجملة اه **(قوله انتهى)** أي قوله ما وكذا ضمير فهو صريح  
**(قوله ان ما هنا)** أي قول الشيخين في هذا المقام وجب التوقف حتى يتبين **(قوله والاحت)** صلف على ما هنا  
أي بحث البلقيش والزكشي وقوله عليه أي على ما هنا وقوله أقوى خبر ان قول المتن فادى كل زوج  
عليها الخ قال الشهاب سمع من غيره العرسي هذا متعلق بجميع الصور السابقة والمعني ان جميع ما تقدم  
إذا اعترف الزوج بان الحال كاذر كان تنازعوا زعم كل له السابق ولم يعلم ذلك فله هذا التاميل  
ويعرف ان المعني هذا غير لاجتماع الرافعي الكبير اه رشدي أقول ويرى صريح بذلك المعني دخول المعني على  
التمتعنا صه وما تقدم كمنه ما اعترف الزوج بالاشكال فان ادعى الخ **(قوله أي سبق نكاحه)** أي قوله  
ولا تسع فهو ادى المعني وإلى المتن في النهاية **(قوله على التعيين)** أي كل منهما كنهه وعندنا سقط الكفاية  
بكل اه معني **(قوله على التعيين)** هذا من جهة التفسير المعني لا تقصده من الخرج ووجه يندفع استحكال  
الشرع بدعي عاصمه قوله على التعيين انظر كيف بناق هذا التقديع أضاف سبق إلى خبر الذي القصد ان  
الصوره أن يقول كل في دعواه ما هنا المعني السابق وأي تعيين بعد هذا اه **(قوله والام)** أي بان ادعى كل  
عليها يسبق أحدهما سمع ومعني ورشدي **(قوله سمع الدعوى)** السهل بالمدعي معني رافعي **(قوله كبر)**  
أي في أوائل فصل ل أن كان النكاح **(قوله لان الخ)** عبارة للمعني لثلاث تعليل حقه ما هنا لم يقبل اقرارها لم  
تسمع الا فلا تدينه **(قوله لها)** أي الدعوى اه عش وكان الأولى أي لسماع الدعوى **(قوله لا دعوى)**  
أحدهما أي الزوجين اه عش **(قوله لا تدخل تحت اليد)** أي فليس في يد واحد منهما ما يبيح الآخر  
اه معني **(قوله غير هذه الصورة)** يعني غير صورة ما اذا زوجهما وليان المشتهة على الصور الخمسة المتقدمة  
بان ادعى شخص على الولي انه زوجه لها اه رشدي **(قوله والكبير)** أي البكر اذا كلام في الولي الجبر  
ويشبه كلامه السابق في فصل لا تزوج امرأه نفسها لكن قضية تشبهه فيما يأتي نفا التيبب الصغيرة  
الاطلاق هنا يأتي عن المعني ما ينبغي ان نفا **(قوله بعد تخلفه)** أي الولي **(قوله تخلفها الخ)** أي الكبيرة  
البكر بشر ما هنا المقام وقيد المعني بالتب عبارة ثم ان خلف أي الجبر فله مدعي تخلفه التيبب انما بعد  
الدعوى عليها فان نكحت خلفها المدعي الجبرين المراد دفع ثبوت نكاحه وكذا ان أقرته ولا يشترط فيمختلف  
الولي اه وهذا من كونه خلاف موضوع الكلام بخلاف الكلام لهم السابق في فصل لا تزوج امرأه نفسها  
فلا يراد **(قوله صفة)** قصد ما طلقها في فصل لا تزوج امرأه نفسها وتعليلها لا أي نفاه ليس بقيد  
**(قوله سمع تعليله)** وهو قوله لا اله الا ن الخ **(قوله اه)** أي لقول البغوي المار **(قوله فان أقرتها)** أي قوله  
وهو يتحمل في النهاية والمعني الا ان صرح الأول وظاهر الثاني ان خلف الولي على البكر **(قوله فان أقرتها)** أي قوله  
الخ وظاهر المراد انها أقرتها لهما بصيرة واحدة والا فلا زوج من أقرته أولا نكاحوا واضح اه رشدي

بلا رجوع فلا رجوع هذا حاصل مراد الشيخ **(قوله فان ادعى كل زوج عليها الخ)** هذا متعلق بجميع  
الصور السابقة والمعني ان جميع ما تقدم اذا اعترف الزوج بان الحال كاذر كان تنازعوا زعم كل له  
السابق وانما يعلم ذلك فله هذا التاميل يعرف ان المعني هذا غير لاجتماع الرافعي الكبير و **(قوله والام)** أي  
بان ادعى كل عليها يسبق أحدهما **(قوله سمع الدعوى)** قال في شرح الروض السهل بالمدعي **(قوله)**

ان انكرت ولا تسع دعواه على وليه بغيره وان قال نكحت البكر الانه لا لا يملك انشاء فلا يقبل اقراره عليها فله الدعوى ويؤخذ  
من تعليله صحة حل القرينة على ما ذالم يكن له ينبغي ادعاءه فان أقرتها لهما

أى وسبباً في التزاً (قوله فكعده) فيقال لها إمان تقرأ وتخطى اه نهاية قال عرش قوله اما  
ان تقرأ أى اقرا او انتدبه بان يكون لو احدهما فقط اه (قول لمن خلقت) بضم أوله تحطموه وحلفها  
الحاضر فلما تخطى حلفها أى وجهه ثم بابه ومعنى وقد يفسده أيضاً قول الشارح لا تقرأ الخ  
(قوله على نفي العلم الخ) متعلق بكل من حلف وحلف لكن يستعمل في حلفها لا في حلف الولي بل انما يحلف  
على البت كأقاده كلام شرح الروض أى وبالنهاية وهو ظاهر اه سم وقال السيد عر قد يقال منيع  
الشارح أولى بمافي النهاية وفي شرح الروض فلا تأمل اه ولعل وجهه ان الأصل في اليمين ان تكون موافقة  
لجواب (قوله بالسبق) أى على التعيين (قوله بسبب فعل غيرهما) هذا واضح في الزوجة وأما الولي فلا  
يتأتى فيه إلا إذا كان وكل يترجمها اه سلطان (قوله لكل واحد منهما) أى وجوباً عرش ومعنى  
(قوله وسكون الشقين الخ) يعني عدم تعرضه لما يخالف ذلك بان يقول لكل منهما بما يستقله على  
الأصغر عبارة المعنى تنبيهه بضم كلامه لا كقائه بيمين واحدة وهو أحد وجهي قال به النقال والوجه  
الثاني لكل منهما يمين وإن رضي بيمين واحدة قال البغوي وهو الوجه كله السبكي اه (قوله أنهما  
لا يخالفان الخ) وهو الاوجه ثمانية ومعنى (قوله مطلقاً) أى لا ابتداء ولا به... وحلف الزوج (قوله فيبقى  
الاشكال) أى الاختلاف في النكاحين بحلفه على نفي العلم به (قوله بل يطل النكاحان الخ) له اذ لم يكن  
هناك ولي مجبر والا فلا يطل فهو يترتب عليه محكمه لان اقرا ومقبول ولو بعد ذلك وان راجعه قاله سم ثم  
خرجه في قوة أخرى (قوله بحلفه) وان دونت عليه اليمين فأنما أو نكلا في الاشكال ونفاس قول ابن الرقة  
أنهما حلفا أو نكلا يطل نكاحهما كالواحدة في الاشكال وبه صرح الشرحاني واقتضاه كلام غيره فان حلف  
أحدهما اليمين المردودة ثبت نكاحه... موخلفات على البسغنى وأسنى (قوله وهو المذهب) وصرح به  
الشرحاني واقتضاه كلام غيره مروي علم الشيخ في شرحه على المذهب (قوله أو عنه) أى يسئل (قوله  
أوصبا) انظر مع أن الصور دائره وجهه وليان بأذن اه رشيد وقد يجب أن ينظر الماسبق في الشارح  
والناهي عن قولهما لا يسمع دعوى النكاح في غير هذه الصور والى (قوله فاضاً) عبارة أنها بتوالمعنى  
ينفصح النكاح اه وقال عرش قوله ينفصح الخ لعل المراد ينفسخ الحكم وبعبارة ج فسخاً أيضاً اه  
وهي قد لا لا ينفسخ بنفسه بل لا يمين فسخ الزوجين فلا ينعى اه أقول ويجعل قول الشارح فسخاً  
مبنياً على المفعول أى بطل النكاحان ترتفع المخالفة لغيره بدين تعبيري الشارح والنهاية فيكون المراد بهما

في المتزلفت) ضبطها المصنف بخطه بضم أوله شرح حر (قوله حلف) على البت شرح حر (قوله على  
نفي العلم) متعلق بكل من حلف وحلف وسبباً فيما إذا لم يتعرضوا للسبق ولا العلم به ان كلام الروض جوازي  
يحلف على البت وحلف في شرح الروض في الولي على ما يأتي فلذا أقدم حلفه بأنه على البت حيث قال  
مع التزادهم الأول ولهم الدعوى على الولي المجبر وحلف على البت ولو كانت مولى كبره الخ انتهى  
(قوله على نفي العلم الخ) هذا مسلم في حلفها لا في حلف الولي بل انما يحلف على البت كأقاده كلام شرح الروض  
وهو ظاهر (قوله وأحلف اسماء في التداي الخ) قال في الروض وكذا في الولي عرش (قوله اليمين علم مخالفاً  
أقرباً لا في الاشكال قال في شرحه... موقفاً من غير أن الرقة أى قد قام بطلان النكاحين بناء على أنهم...  
بإيضاف ان إذا حلفت ان يقال فان خلفاً أو نكلا يطل نكاحهما كالواحدة بالاشكال وبه صرح الشرحاني  
واقتضاه كلام غيره مروي عليه في شرح المذهب انتهى في قال في الروض عنه ما ذكر ولا إيان حلف  
أحدهما اليمين المردودة فقفوا لهما التمسو بخلفات على البت انتهى (قوله في التداي والتخالف بينهما  
والمتمتع انما هو ابتداء التداي والتخالف بينهما من غير ربط الدعوى بهما) شرح روض (قوله بان  
المتنصوص الخ) اتفقوا فسخاً الشهاب الرمي (قوله بل يطل النكاحان) له اذ لم يكن هناك ولي مجبر ولا  
فلاهما فسخاً فهو يترتب عليه محكمه لان اقرا ومقبول ولو بعد حلفهما راجعه (قوله وهو المذهب)  
وصرح به الشرحاني واقتضاه كلام غيره شرح حر (قوله فسخاً أيضاً) عبارة روض وينفصح النكاح

فكعده أو أنكركت  
حلفت هي أو أنكرك ولها  
المهر حلفوان كانت زوجة  
على نفي العلم بالسبق لزوجه  
اليمين عليهما بسبب فعل  
غيرهما لكل واحد منهما  
يميناً انفراداً أو اجتماعاً  
وان رضي بيمين واحدة  
وسكون الشقين هنا على  
ما مضى فذلك العلم بضمه  
عما قرراه في الدعوى  
وغيره هذا لا يطل عليها  
في التداي والتخالف  
بينهما من غير ربط الدعوى  
بهما فن حلفها نكاحه  
كسداً فسخاً من الامام  
والفرزاني وأقرا وما عرضا  
بان المتنصوص وعلمه  
الاكثر من انما لا يخالفان  
مطلقاً قال جمع فيسقي  
الاشكال وقال ابن الرقة في  
يطل النكاحان بحلفها  
قال لا فرعي وهو المذهب  
وهن النس انه لو لم يتنع  
حلفها لتعززت أى مع  
عدم اشارة نفقة أو غيره  
أو سبباً فسخاً أيضاً وهو  
محتمل الا في مباحاته  
ان كان لها مجبر فقدره والا  
فانتظاره يسألوا سهل لا  
يسوغ قوله الفسخ (وان  
أقرن لاحدهما)



بإعلان النكاحين بنفسهما كما هو ظاهر قول الشاويح أيضا وعبارته الرشيدي قوله ينقضي النكاح أي في جميع الصور ولا ينافيه أنه في الصور الثلاث محكوم ببطلانه إذا لم يحصل من الزوجين ما كان كالمسلم عن الشيخ غير قوله أجمع اه أقول بعمل الانساع على ظاهره أي الانساع بنفسه ينقضي النكاحين أصلها (قوله على التعيين) أي قوله وبظاهر في النهاية الآتية أي السماع إلى المتن وقوله الفاعل أي هو أهـ (قوله) ممن صرح أقراره أي بان كانت بائنة عاقلة ولو شبهت وفاة متوكة بغيرها بغيرها أو نكاحه بغيره بقول المصنف عقب إقراره بالافتتاح اه عـ (قوله) ثبت نكاحهما (خ) وقوله لا أحدهما لم يسبق نكاحه إقرارهما لا تخوان اعترف به بسبق أحدهما ولا في غير زمان بقامعا فالتكليف مقر وتبقي الإقرار اه معنى (قوله) والمتعلقها) الأولى بان يقر أبا النصب بفعله لا يقرض على النصف بان يثبتني فاعلم اه سبدهم وروعه ان جهرا والخفا مشروطا كون عامل النكاح لمعه متعلقا ومعنى فعل (قوله) لان التعلق (خ) أو على التأويل بالمذكور اه سم (قوله) فمن (خ) أي في سببته اه معنى (قوله) وهو الأطهر إلى قوله لا يملك ما لم يلقى (قوله) فليعلم (خ) أما إذا لم يلقى من الزوجة لغيره علمها به ومعنى (قوله) وبغيره (خ) أي في الحائض اه سم زاد المعنى وان لم يحصل له الزوجة اه (قوله) لا يملك حاله (خ) فثبت هذا التعليل مع علمه بالانطلاق بالمهر وقدر وجهه لا يملك لاسيما إلى الزمهر من ثم الأقرب أنها لا تطالب بالمهر بعد انقضاء النكاح الأول بالموت أو الطلاق فليأجمع (قوله) ما تقرر اه أي قوله وبغيره ما لم يلقى (قوله) ان أقراره (خ) أي حقيقة أو كيانا نكحت وقت العين على الثاني اه عـ (قوله) والأصوات زوجة لثاني وتعتد للأول عدة وفاة إن لم يطلأها أو الاعتد بها كالأمرين منها ومن ثلاثة أقراره ما لو طمعت من طلاق القياس أنها ترجع على الثاني بما عرفته لأنها إنما عرفت منه بالعبادة اه أنها يشرح الروض قال عـ قوله والقياس (خ) والقياس أيضا أنها لا ترجع إلى الأول لدعواها بعد زواجه ومن ثم سلمت لثاني بلا عتد بخلاف أقراره اه (قوله) وخبر (خ) إلى قوله كزوجها في المقتضى (قوله) اه يعرض السبق (خ) نفسه اه ويرى يحتاج لغيره الأول ما لم يحكم في الأول أو ادعى ما الثاني ما لم يحكم في الأول فلو لم يلقى (قوله) لا يملك (خ) وأما الظاهر ان الكلام في نفسه كالأمرين في دعوى العلم بالسبق الثالث فيها إذا ثبت النكاح للدعي الأول بغيره هل تجمع دعوى الثاني مطلقا أو حتى ينقضي النكاح الأول يكون أو نحوه وعلى كل فالحكم على أبي جميع ذلك شيئا فليأجمع اه سبدهم أقول والظاهر ان الكلام في الأول لا يملك الثاني كقوله الصورة السابقة وقدم هناك عن المقتضى وشرح الروض حكم نكاحها وبغيره ما لم يلقى أحدهما ونكاحها ما وجدوا دعوى الثاني تجمع معاملة الثاني العين المرودة كالإقرار وان الحكم أيضا كما في الصورة السابقة والحاصل أخذ من كلام المقتضى ان الفرق بين الصورتين إنما هو في كون الحلف على نفق العلم في الأولى وعلى البت في الثانية (قوله) وفصل (خ) أي القدر المحتاج إليه اه معنى (قوله) ففصل بتنا (خ) (قوله) وأوردته لان (خ) أو على التأويل المذكور (قوله) وبغيره (خ) أي في الحائض (قوله) ما لم يلقى (خ) وتعتد من الأول عدة وفاة إن لم يطلأها أو الاعتد بها كالأمرين منها ومن ثلاثة أقراره ما لو طمعت من طلاق القياس أنها ترجع على الثاني بما عرفته لأنها إنما عرفت منه بالعبادة اه (قوله) فان كانت الدعوى على المهر عبارة شرح الروض ولان وجب الدعوى بما عرفته المهر ويحلف على البت وان كانت مولية كبيرة لمحتار اه ثم إن حلفه فله تعليقها أيضا فان نكحت حلفا للدعي عين الزد وتبينت كخبره وكذا ان أقررت له ولا يتقدم فيه حلف الوالي انتهى وقيل ذلك أنهم ما يبدأ بالدعوى على الزوجة وحلفت فلهما يتحلف الوالي أيضا فان نكحت حلفا للدعي عين الزد وتبينت نكاحه فان قللت لكن قول الشاويح كخبره وإذا طمعت من المهر يتحلف ذلك بناء على المعتقد منه وهو ما علمه الأكثر من أنه لا يتعلقان مطلقا وما قاله من أن رفعه عليه أنه يملك النكاحين بحلفه مالا أن يخص هذا بالخلاف يمكن أن يولى عبرة قلنا لاسم الخاتمة أم لا ولا قلنا هذا مفرغ وفيه إذا لم يشرع بالسبق ولا

على التعيين بالسبق وهي من يصرح أقراره (ثبت نكاحه) بأقراره (وسماع دعوى الآخر وتعلقها) مصدرة من صفات المفعول (له) أي لاجله أنها لا تعلم سبق نكاحه (يبنى) أي السماع وأقرره لان لتعريف تابعه (على القولين) السابقين في الإقرار (فمن) هذا الزيد بل لعمرو ولم يقر لعمرو (بله) (ان قلنا) وهو الأطهر (فمن) تجمع الدعوى على تعليقها به ان تقرر وتشكل فيصاف وبغيره ما لم يلقى لأنها حالت بينه وبين نفسه ما بأقراره الأول إلى العلى عدم صدقها في ما تقرأها الثاني أو امتناعها من العين وما أنه حمما تقرر ان أقراره لا يقدر زوجة محله ما لم يلقى الأول ولا صار زوجة لثاني وبظاهر ان طلاقه بالبان كونه ويحتمل الفرق ونخرج بقوله علمها بجماعها لم يشرع بالسبق ولا علمها به بان ادعى كل وجهها وفصل فخطبت بتأويل أنها ليست زوجة فحلفت كانت الدعوى على المهر حلفت بان أيضا وان حلفت فان نكحت

شكك الذي منه ما ولا وثبت كالحاكم وان خلفه الولي ولو في جمل طرق في تصديق تزويج بنته (الكنز والجبهة) كذا استوفيه  
 المصنف وبه يعلم اشتراط اجباره وصرح العراون واعتمدوا من الرضا فيمنع ذلك في بنت الابن النسيب الباقية العاقلة (بان ابنه لا ينال حق)  
 المصنف وبه والاب فيمنع ابنته واساطه الولايه (صريح في الامم) لقوله ولا يتزوجنكم من سائر الاولاد وكالسبع فيصعب عليه الاتيان بالاجبار  
 والقبول كزوجه او قبلت نسكحاه (٢٧٤) بالاولاد لا يصح زواجها كانه صاحب الاستقصاء وان معن واقضاء كلامه غير هذا خلافا

من تازع فيما داخل المتسابه  
 الغرض من متكم واحد  
 لا بد لها من عاقل يسمع  
 يدل على كمال انصافها والا  
 لكان الكلام معهما قلنا  
 ضمير ملت ولا يولاهما غير  
 الجسد حق وكذا يختلف  
 وكذا هو وكذا هو وروى  
 الحاكم في تزويج مجنونه  
 مجنون وبحت البقي في  
 عمل مرد أن تزويج بنته  
 بابنه الصغير ان الحاكم  
 تزويجه منه لو لدلان  
 لوانه القبول لو نصير به  
 كولي يرد ان يزوج  
 موليت في وجب الحاكم  
 (ولا تزويج ان الم) مثلا  
 انه شبه في ذلك المتفق  
 وعينه (نفسه) من موليت  
 التي لا ولي لها تزويجه  
 لانها في أمر نفسها  
 ليس كالجسد بل تزويجه  
 ابن عم في درجته لا شتر كما  
 مع في الولايه لا يعلمه  
 عليه (فان فقد) من في  
 درجته (ففاض) لملها  
 تزويجه من بالولاية العامة  
 كنفه ولها في قولها  
 زوجه من نفسك يجوز  
 للقاضي ان تزوجه هذا  
 الاذن اذ منه فوض أمره  
 الى من تزوجه اباه

لعلها به قول الشايع المذكور مرفوض فيه لاذن من ضاقت فها مستان واما انما افادته يمكن تخصيص  
 القول المذكور بما اذا لم يكن ثم ولي غير فلينال (قوله وان خلفه الولي) أي فلا يقدح خلفه (قوله وبه)  
 يعلم اشتراط اجباره أي في قول الطرفين (قوله الباقية العاقلة) هلا سقط قوله بلغة فلا يجاري  
 النسيب الصغيره العاقلة أيضا (قوله بالواو) قال في الكنز والاوجه انه ليس بشرط (قوله بالاولاد)  
 وقضا طلاقه أي لم تكن علم من الاولاد فقدمت بان غايته اتيان الاولاد لا لوقوف البعده عليها (قوله خلافا)  
 لمن تازع فيه) اعقد النزاع مر (قوله قلنا) ممنوع (قوله وبحت البقي في عدم الخ) والم  
 تزويج ابنة أخيه بان له بالبالغ لانه لم يزل الطرفين وان زوجه احداهما بانها العاقل لم يصح بل يشبه  
 والحاكم بزوجه من غير شرح مر

ببلاغه زوجه فقط او بين شئت لان المجهوم منه تزويجها بجنى (فلما اراد القاضي كالحسن لاولي لها) غيره  
 لنفسه او لمجود (زوجه) هي في عدم سوا من (فوق من الولد) ومن هو ماله (ونخلته) لان حكمه نافذ على من اراد الامام الاعظم  
 زوجه نخلته (وكذا يجوز لواصله في الطرفين) غير الحاكم (لا يجوز ان كل كذا في احداهما) ويؤثر هو الآخر (او وكذا فيهما)  
 أي واصل في الاجاب وواحد في القول (في الامم) لان فعل وكذا في نفسه بخلاف القاضي وشيخه فان صرح فها بالولاية العامة

\*(نقل)

﴿فصل﴾ قال الكاهن وهو معتبر في النكاح لا يحدث طلاقا بل يستلزام من الرأث أو قلها في حيز لا منقوع وكذا الاقرب بفتح فاء عا ههما (زوجها الولي) المنفرد كالأب أو عمه أو أخيه في خمسة ألقاب في نكاح المثلث من جهة ضابط ذكره أحدنا من أطراف ألقابهم فرجعنا منهم (غير كفو وضابطه) (زوجها بعض الأولاد) (ولو للمستون) في درجته واحدة كانوا غير كفو (وضابطه) (لو سبعة وان سكتنا الأكبر بعد سكتنا الثاني معينا) أو وصف كونه غير كفو (ووضابطه) (مر بها (rva) (مع) (الزوج) مع الكهنة وان نظروا

[illegible]

فصم على مقتضى كلام الرضوخرم به بعض مختصر بما لا بد من بعضه وفقاً لمصاحبة النكاح وخرم به صاحب الاورواقه لان هذه صميم تجديد  
وبما صرح به ما ياتي في بيان السيد (٢٧٦) لا يحتاج لاذنه في الرجوع بخلاف عادة الابان (وبجري في القرنين في تزويج الاب) وان علا

نهيها ومعنى (قوله فصم) اعتدله النهاية والمقي في قسم اعتدله مر وأقبحه الشهاب الرمي اه (قوله على  
مقتضى كلام الرضوخ) عبارة للمقتضى كقوله قضية كلام الرضوخ جرم به انما في غير ما يصرح بذلك ليست في محلها  
والدرجة الله تعالى اه (قوله وبما صرح به ما ياتي الخ) دعوى انما ما ياتي في غير ما يصرح بذلك ليست في محلها  
بل ممنوع عنها واصحاب الظاهر والفرق لان الاحتياج الى اذن السيد في أصل العقد والكلام فيما نحن فيه في  
أمر نابع خارج عن العقد وأضاف لتعلق السيد بوقته فوق تعلق الولي بعلمه اه سم يحذف (قوله في الرجوع)  
أي رجعة عبده (قوله وان علا) الى قوله قال القاضي في النهاية (قوله بالنكاح) متعلق بوضاها اه ورشدي  
عبارة سم قوله بالنكاح هلا زاد او بعدم الكف فان البالغة المجبرة لا بد من رضاها بغيا والكف موافق كان  
الولي الاب اه أقول وقد يجب يجعل بالنكاح متعلقاً بالمجبرة وجعل بعدم الكف متعلقاً برضاها راجحاً  
لكل من المجبرة وغيرها (قوله وغيرها) أي غير المجبرة تعطف على المجبرة أذنت الخ (قوله بان أذنت الخ) تصور بل عدم  
رضاها للمجبرة بعدم الكف (قوله لمن غير تعيين الخ) سيأتي بحثه في قوله وسياخ الخ (قوله أو من الاولياء)  
أولئك الخ (قوله مني نلت كفاهته) أي وهو معين كما عمن التفسير الاق اه رشدي أي ومن أول  
كلامه (قوله الا ان كان معي الخ) أي بخلاف ما لو بان فاسقاً وأدنى النسب وأخر فمثلاً فلا خيار له بحيث  
أذنت فيه بخلاف ما لو زوجت من ذلك بغير اذنها بالنكاح باطل اه عمن (قوله وهذا) أي المستثنى المذكور  
يجل قول البغوي الخ أي بغيره الكف مخصوص بالمسب والرق (قوله صغرهما) أي المجبرة (قوله لانه  
يدعي الخ) لتليل المعنى وقوله لان الأصل الخ لتليل المعنى (قوله استصحاب الصغر) مقتضى هذه اللفظة لوليات  
الزوج وادى وارن صغرهما لغيره لا أثر صدق اه عمن أقول ويصرح بذلك قول الشارح الا فيقال  
القاضي الخ (قوله وكذا تصدق الزوجان) هل شرط تصديقها عدم تمكنها طامعاً بمقتضى السكال اه سم  
عبارة عمن قوله وكذا تصدق الزوجان وجناحاً قياساً في السفهوت نحوها من حال مما ذكرنا اه يمكن  
بعد ما فيها اختاره اه وهل يشهد هذا بكونها عالة بالمسألة لانها بما يقتضي على العوام الاقرب من الان وجد  
نقل بخلافه فليراجع (قوله حال عقد المجبر الخ) أي بالاولى في غير المجبر (قوله لوزوج الحاكم الخ) قال في  
الروضة قال الشافعي في الاملاط زوج أخته فمات الزوج فادعى وراثته الا ان زوجها بغير رضاه وانها  
لا أثر فقال الشافعي وجني برضاها فالقول قولها وتزوجت شرعاً لروض اه سم (قوله وانكر) كذا في بعض  
عن الرضاها فانظر لوروضوا البند ثم جروا قبل العقد من الرضاها فان أحرز جرحهم أشكل ما هنا الا ان  
يفرق بان الرضاها التصل بالعقد أقوى (قوله فصم الخ) اعتدله مر وأقبحه شهاب الشهاب الرمي  
(قوله بعض مختصر بها) أي صاحب الروض (قوله وبما صرح به ما ياتي في غير ما) دعوى انما ما ياتي  
في غير ما يصرح بذلك ليست في محلها وهي ممنوعة عنها واصحاب الظاهر والفرق لان الاحتياج الى اذن السيد  
أصل العقد والكلام فيما نحن فيه في أمر نابع خارج عن العقد وأضاف الرضا السيد معتبر في النكاح معاً  
ورضاهما الى انما يعتبر في بعض الصور أي اذا انتقضت الكفاءة للاحتياج لاذن السيد أشد وأضاف اتفاق  
السيد بوقته فوق تعلق الولي بعلمه لئلا يقع بطلان وقته معلوماً له ومنافعه مسقطه والنكاح فهو نافع له ويقضيها  
وأيضاً فانما يلزم بذن السيد اتقن الاذن بخلافه بخلاف الولي والاولى الا (قوله المجبرة: النكاح)  
هلا زاد او بعدم الكفو فان البالغة المجبرة لا بد من رضاها بغيا والكف موافق كان الولي الاب (قوله وغيرها)  
أي المجبرة (قوله والحاصل الخ) كناشع مر (قوله صدق بيمين الخ) كناشع مر (قوله وكذا  
تصدق الزوجان الخ) كناشع مر وهل شرط تصديقها عدم تمكنها طامعاً بمقتضى السكال اه (قوله  
لوزوج الحاكم الخ) قال في الروضة قال الشافعي في الاملاط زوج أخته فمات الزوج فادعى وراثته  
الا ان زوجها بغير رضاه وانها لا أثر فقال الشافعي وجني برضاها فالقول قولها وتزوجت شرعاً لروض (قوله

الحق لتصور مع علم الغفلة عن الولي بذلك لانه صغير وكذا تصدق الزوجان فادعى وراثته صغرهما طامعاً بمقتضى السكال  
عليها بغير الكفو قال القاضي لوزوج الحاكم امرأ طامعاً بزوجها ثم مات الزوج فادعى وراثته بغير رضاه عند العقد جاني لا أثر ما يكره صدق

بميت كذا دعى البائع صرعه عند العقد وانكر (ولو طلب من لاوئ لها) (غير القاضى لعدم غير) أو فاعترض طر (و زوجها السلطان) الشامل  
حيث أطلق القاضى فانه ولو في معين كامر (غير موقوف فعل لم يصح) (التزويج من غير (٢٧٧) يجوز وعين في الاصح) لما قسم ترك

الشيخ ولعل الضمير على هذه لهما كم وقسم لا يفتي وفي أكثرها وانكرت أي المراد هي الظاهر أو  
الصحبة (قوله كذا دعى البائع الخ) في الظاهر نظر فان الثاني يدعى لنفسه هو أعلم من غير الاول  
يدعى على غيره حاله هو أعلم منه فامل ثم يشرع الاملا وهو مناقض لما قاله القاضى ومن يدعى نفسه  
فامل مراتب الانصاف حثا بالاعتصاف اه سيدعير أقول وقد مر عن ع أخذ من قطع لهم  
بالاستصحاب ما وافق قول القاضى (قوله غير القاضى) القوة وعلى الاول في المعنى والى قوة ثم يفتي  
النهاية (قوله أو فاعترض طر) أي الغير اه رشدي (قوله ليس المطلق) أي السلطان اه ع (قوله  
طوق معين) غاية في النائب أي وان كان النائب نائب في شيء معين أي شامل لانكحة اه رشدي وبعبارة  
الكردي أي ولو كان النائب نائب في نكاح معين اه (قوله كامر) أي في شرح ولو فقد المعقود وج  
السلطان اه كردي (قوله ولهم حق) أي المسلمون اه ع (قوله وقال كثير من الخ) هذا مقابل  
الاصح (قوله وتزويف الاول) أي ما يحتمل المستحسن عدم العدة (قوله وليس) أي الحكم كقولوا في  
الكثير من الاولات (قوله وخبر فاطمة الخ) جواب سأل (قوله السابق) أي نفا في شرح ورضا  
الباقين (قوله لا ينافيه) أي ما يحتمل المصنف قال سم قد يقال بل ينافيه وانما لم يفتي فيه لانه  
يضمها اه ع (قوله أو أمرها) اقتصر النهاية والمعنى على مائة (قوله وضاعها) أي التي سلمى لقطعها  
وهي اه ع ولعل الاولى ثابت الضمير بكلي بعض النسخ وفي المعنى (قوله ومن جمع ذلك الخ) أي  
الثاني اه ع (قوله لتعويضا الخ) أعطى المعنى لفظا نحو (قوله والام مع قطع) جزوه المعنى بغير  
عرف الجمع (قوله ليعاقب الخ) شامل لمورد العزل فليامل سم أقول وجهه ظاهر لان عضه يمنع  
التزويج من غير الكف ولا يخل بولائه والعزل المخل مانع من التزويج بالكف اه سيدعير (قوله وعلى  
الاول) أي الاصح (قوله ولو طلب الخ) مضمون ما لم يطلب وحكم ابتداء به بضع وادع غير ما دل بكفي  
عليها باستناعه اه ع (قوله منه) أي من غير كفه (قوله عليه) أي الحكم (قوله لعل الاول أقرب)  
عبارة النهاية والارجح الاول اه (قوله يرى ذلك) أي تزويجهما من غير كفه (قوله ولانه) أي الحكم  
(قوله باعتبار ما سبقين) وهما النيابة عن الولي الخاص بل وعن المسلمين اه ع (قوله ثم رأيت  
جعلنا من ينحو الخ) أي في جميع الصور الشاملة لنية الولي وعضه وانما عبارة من المعلن أما القاضى  
فلا يصح تزويجهما بغير كفه وانما تزويجهما على المعتقدان كان لهاولى غائبة ومفقولة كالتائب عنه فلا  
يترك الخطأ وبعت جميع متصرفيها لم تعد كفوا خافت الفتنة من القاضى اجابها الضمير وقال شيخنا  
وهو متجه مدركا أماما ليس لهاولى أصلا فتزويجهما القاضى لغير كفه بطلها التزويج منه صحيح على المختار  
بخلاف الشيخين اه وعبارة البعير هي على المنهج قوله لا تزوجهما كما فلا يصح الخ لا يصح لم وجد من  
يكافئها أولم وجد من يرغب فيهما من الكفاءة والابان تزويجهما يفتي في جميع الصور التي تزوج فيها  
حيث خافت الفتنة ولم يوجد من يرغب فيهما من الكفاءة ولم يفتي بغير كفه ولم يفتي بغير كفه ولم يفتي بغير كفه  
الكف ولا اقله على الخ كما ذكره رحلي اه (قوله الذي يفتي الخ) أي في لاولي لغير القاضى الخ  
(قوله انه ان كان الخ) بيان الموصول (قوله فان قد) أي إذا لم يكن الذي يرى ذلك لعل المراد بالفتنة أخذ  
من نظائره ما يشبه فتنة الوصول والمواضع من التزويج الا رشدي (قوله أي الصفات) الخ قوله وهل  
تعتبر سنتي النهاية (قوله المعتبرة فيها) أي لا يجوز رشدي وع (قوله ليعتبر مثله) أي الصفات  
كلا دعى البائع الخ) فيه كلام سبق في باب التناصف (قوله لا ينافيه) قد يقال بل ينافيه وانما لم يفتي فيه  
قوله ولا احتمال لبعها (قوله ومن جمع الخ) كذا شرح هو (قوله ليعاقب) شامل لمورد  
العزل فليامل (قوله ولعل الاول أقرب الخ) كذا شرح هو

في البلدا كم يرى تزويجهما من غير الكفاءة فان فتقروا بصد لا يحكمهم تزويجهما عين فان فتقروا بصد لا يحكمهم تزويجهما  
الكفاءة أي الصفات السابقة فيها بغير مثاله في الخ

نفس والعبرة فيها بحالة العقد من أول الجرفة ليستثنى فيه لا يؤثر إلا ان مضى منه كذا أطلقه غير واحد وهو ظاهر ان تلبس بغيره بحيث زال عنه اسمها وما هو نسبها المستحق الا فلا بد من معنى زمن يقطع نسبتها عنه بحيث صار لا يعبر به اهل تعتبر السن في الفاسق اذا تاب كالحرفة الفاسق ثم يفرق بينه وبين ما عرف في الولي (٢٧٨) بان المداومة على علم الفسق وهما على عدم التعبر به وهو لا يتنى الا ينص في سنن طبر ما يتبقى الشهادتان

في الزوج ودعليه ان مقتضى ذلك ان يبر بالنكاح لا بشرط سلامة الزوج ومنه اذا كانت الزوجة سليمة منها وليس كذلك ويجوز ان يراد بقوله المستبرأ فيها الموجودة في الزوج وقوله لا يعبر به لا بشرط وقته ما لا يقتضي اه حلي عبارة الرشيدى قوله لا يعبر مثله الخ انظره مع ما سبق من التغير بنحو العرس وان كان ما بها أتمج اه (قوله خمس) خبر قول المتن ونحو الكفارة (قوله والعبرة فيها) أى الكفارة أو خصاها بعبادة عرش أى العقبات اه (قوله المرءية) أى الفسق (قوله على القاعدة) متعلق بقوله عانا وقوله فيما ليس الخ تعلة (قوله فعملنا فيها) أى الحرفة على خلاف الغالبين جالس الخلو والجبر و بعد المعرفة (قوله بحثنا ان الفاسق الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وان كان الفسق بغير نحو الزنا سم عبارة الرشيدى أى بان كان الفسق بغير الزنا كان كافى به وذلك لشرح خلافه لان جرحه وان تبسبه الى يادى اه وبصورة عرش ويمكن جعل قول جرحه في حله الخ على غير الزنا فيكون مقبلا خلاف الشارح وعليه فلا راي يكون كفرا للعقبة فان تاب وان كان تبكرا وعلى هذا فتقول بان العلم بالزنا المحض الذى بمفهومه تفصيل وهو ان تغيب الزنا اذا تاب ومضى مدة الاستبراء كافا للعقبة وان غير المحض لا يكافى العقبة فان تاب كالمسح (فرع) وقس على الفرس السؤال عما لو جازت امرأة مجهولة النسب الى الخاكم وطلبت منه من زوجه من ذى الحرفة الفسقة فتنهوها فهل يجب ايام لا والجواب عنه ان الظاهر الثانى للاحتياط لامر النكاح فلعلها تنسب الى ذى حرفة شريرة وبفرض ذلك فتزوجهما من ذى الحرفة فلا ينبتة باطل والنكاح محتاط اه (قوله فانه أيدى الخ) تعليل لقوله لكن بالنسب الخ (قوله وعلى ردق مبيع الخ) قياس ذلك ان ما لحق به بالزنا فانه رده وان تاب بان الفاسق به لا يكافى وان تاب منه فلتأمل اه سم (قوله فقتله فاستغفر من ذلك الخ) بل فقتله فاستغفر من المبيع ان لا يتقدم الزنا بل يجري في غيره مما تقدم الى الفسق أى عصبانته فاستغفر من المبيع اه سم (قوله مطلقا) أى تاب أم لا (قوله وهو الخ) أى التخصيص بالزنا (قوله بالزنا المحض) ومثله البكر وينبى ان مثل الزنا الاطلاق اه عرش زاد بعض المتأخرين وأى قبلها ثم والمحكم من نفسه اه وهو ظاهر (قوله لا يعود كفرا) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وما يقرر) الى المتن في النهاية (قوله قال) أى الرمي وكذا ضمير زعم (قوله بل هو) أى ما قلعه بعض المتأخرين وقوله وذلك أى مالى التفحص من بعضهم (قوله وليس مرود ذلك) أى الحرفة ليستثنى الا الأولى لا تنصر وليست هى (قوله ما قرره) الخ (قوله أى من ان العدة في الكفارة بحالة العقد) (قوله فتغير) كذا في نسخ الشرح باليه وهو في النهاية بالثاء (قوله) أى طرورث اه عرش (قوله أحدها) الانسب لسياق أو لها (قوله وكذا لا بانه) هل حتى (قوله وهو ظاهر الخ) كذا شرح مر (قوله بحثنا ان الفاسق اذا تاب لا يكافى العقبة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وان كان الفسق بغير نحو الزنا مر (قوله وعلى ردق مبيع الخ) قياس ذلك ان ما لحق به بالزنا فانه رده وان تاب بان الفاسق به لا يكافى وان تاب منه فلتأمل اه سم (قوله فقتله فاستغفر من ذلك الخ) بل فقتله فاستغفر من المبيع ان لا يتقدم الزنا بل يجري في غيره مما تقدم الى الفسق أى عصبانته فاستغفر من المبيع اه سم (قوله لا يعود كفرا) وأفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وان لم يجمع وعليه يستغفر لا يكافى الرشيدى شرح مر وسياق يهدى كلام الشارح (قوله وكذا لا بانه) أى حتى من الجواب والعقبة

وجهه وليس كرم به هو الرمي وهو ذلك هو الذى لا وجه له كما هو واضح لان الجواب عن رفع النكاح بعد محتمل لا يوجد الا بالاسباب الخمسة الا لا يتنى باهو بنحو الحق تحسرت في وليس مرود ذلك لواحد من هذه ولا في معناه أو ما قول الاستوى ينبغي الخ اذا تعدد الشيق فردد الاستوى وان العداد غيرهما لا دابة وهو كما قالوا خلافا لزم وكفى وجوه دلت على انهم من طر والرق ينطى النكاح وقول الاستوى يقتضيه به مودد بانه وهم أحدها (سلامة) الزوج وكذا الآيات

على أحد وجهي الأوجه مقابله وزعم الأطباء الأفاضل قوله لا ضرر له من الغزو بل منتهى الضرر لأنهم يسمون أو يحذرون أو يحذرون أو يحذرون  
وليس من هذا بل وان اتحد النوع وكن جميعاً أقيم لان الإنسان باع من نفسه أو جاب أو عتلا بكافئ ولو رتقا أو قرنا أو مر  
أن الولي لأحق في هذا بخلاف الثلاثة تالوا أم العيون التي لا تثبت الحياز فلا تتركهم وضلع طرفاً مشقوقاً وعتلاً لجمع متعدين  
بل قال القاضي يؤثر كل ما يكسر سواد القوت والو ياق ليس الشيخ كقول الشبهة وتفسر وكل ذلك نفي عن كسب متعدي بل يسمي مرعاً بخلافه  
قوم رعاية البلد فلا يكافئ جلي بل لا يخلو رأى لأنه ليس بشي كمال في الوضوء (ناهياً جوبه ما رتق) أي من يهرق وان قل (ليس كقول الجرح) وهو  
عشقة ولا يفتنهم لا يمنع قهرها به تنضر بانها فقها المعسر بن (والعق ليس كقولاً ٢٧٩) حرمة أصلية لتقصه ما هو عرض وضع  
امره أو يملكه لا يفتن فيه

من الجبوالعنة اه سم (قوله على أحد وجهين) وهو الاثر بخلاف كون ابن الارض كقول الن اوهما  
جليب لانها تدير به نهاية ومعنى قال الرشدي قد يتوقف في هذه الاقرب يتنصص في نحو العتلا لسا اذا كان  
حصولها في الابن لعن في السن اه ومما تفتن سم مثله وقال السيد عري بعد كلام النهاية ما انه  
أقول وعليه فهل هو على اطلاقه كالمعنى اطلاق الحكم وبه حجب كان الولد يعبر به بخلاف ما اذا  
علا بعد بحيث لا يعبر به بأخذ من المهر حصل نا ل ولعل الثاني أقرب اه (قوله الاوجه مقابله) خلافاً  
للهاية والفتي كجاءنا (قوله وزعم الأطباء) قد يقال يكفي في وجوب ذلك أن الولد يعبر به بأية  
حينئذ تنضر الزوجة اه سم (قول المتن الجرح) أي في النكاح وسأني في به له معنى (قوله) في  
به جنون) الى قوله بل قال القاضي في الفتى والى المتن في النهاية الاقوله وصر الى ما الصواب (قوله) وان اتحد  
النوع) كذا في النهاية وفي أصل الشارح وان اختلف الجنس فليصر اه سيد عمر ووافق ما في أصل  
الشارح قول المتن في اختلف العيان كرتعير جوبه ب أو اتفاقاً كروى وربه اه (قوله اوجب)  
يعطف على جنون (قوله وصر) أي في أول الفعل (قوله في هذا) أي المذكور من الجبوالعنة (قوله بل) اي  
الاولى بل يدر (قوله) أي من يهرق) في قوله وصر في النهاية الاقوله وقد كرهنا الى المتن (قوله) من يهرق  
الح) أي ولو مكاتب اه معنى (قوله ولا يفتن) وهل البعض كتمه لها قال في العيران استو أو اخصرته  
كان كقول الهاد الاقوله معنى وفي عرش عن بعض الهوامش وعن حواشي شرح الرضا في المتن مثله (قول  
المتن ليس الح) وكفه لعتقه اه معنى (قوله وصر) وعن نحو امرنا (الح) أي عر وض كونه أميراً أو ملكاً اه  
كردي (قوله فاندفع ما أطال الح) هذا الاندفاع مبني على مجرد الدعوى اه سم وكذا قال في المتن ما قاله  
السبكي والبلقيني من أن طر والامره والملك لعتق يجعله كقول الحرة الاصل (قوله وكذا لا يكافئ) الى قوله  
فان من خصائصه في الفتى (قوله لها أيا بعد) الاولى أيا بعد لها (قوله) أسلمت بابها الح) نشر على ترتيب  
الف (قوله وما لم عليه) أي على قوله كالا سلام فلا يكافئ الح (قوله) أن الصابي) أي الذي أسلم بنفسه  
(قول المتن ولا يفتن الح) كبنى عبد شمس ووقل وان كانا ثنتين له اسم اه معنى (قوله ولا يفتن) (قوله)  
عباراً لفتى أولاد الحسن والحسين اه (قوله منهم) أي من بني هاشم (قوله) أولاد حسنة) أي لصلبه صلى  
الله عليه وسلم (قوله به ورو) أي قوله ان من خصائص الح (قوله) انهم) أي غير أولاد طمتم بن بقية بن  
هاشم وقوله لهم أي لا يفتنهم (قوله في هذا) أي اسنة بن هاشم ومطلب بالنسبة لكافة (قوله) منهم  
(قوله على أحد وجهين) هو الاوجه خلافاً لما في موضع الاستنوى فقلان الهروي مر (قوله)  
وزعم الأطباء) قد يقال يكفي في وجوب ذلك أن الولد يعبر به بأية حينئذ تنضر الزوجة (قوله) ولا  
لنعضة) شامل لبعض الزوج مع اتفاق البعض فليراجع (قوله فاندفع) هذا الاندفاع مبني على  
مجرد الدعوى (قوله بان الدار الح) لو قيل لم كان المدار هناك وهنا على ما له احتج الجواب (قوله)

أما جمعيتان الله تعالى اصطفى العرب على غيرها وميرهم عنهم فتشائل جنة كجسمته الاحاديث وقد كرهنا غير ما في كافي مبالغ الاثبات في  
فما في العرب (ولا غير فتى) من العرب ربه (رشية) أي كقول قرش فلان الله تعالى اصطفى قرشاً من كل الملقين من العرب ككاتب ولا غير  
هاشمي ومطالي) كقولاً (لهم) ليرسل الله تعالى اصطفى من العرب كانا تو اصطفى من كانا تفرشوا واصطفى من قرش بن هاشم ومن غيرهم  
وبنو اطلب شيئاً واحدهم استكاثرت ثم أولاد طمتم منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بن هاشم لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن أولاد  
بنائه يتسبون اليه في الكفاية وتغيرها كأم حوايه وبه روى من قالناهم ككفاءهم كأطفالنا صاحب وقرش بن هذا واسموا قرش  
كلهم بالنسبة للإمامة العظمى بان الدار الح على طيبا معدن وهو عام فيهم وهذا على الشرف لا على العيون عار ما

بنكاح النضر ولا تلان بن هاشم والمطلب أن يفرض بنكاح الاعتبار وغيره من العرب كما تقدم أنهم أقالهم بشكوا كلمة مع ما مضى لأن العرب لا يعدون لهم (٢٨٠) فخرهم بأجل غيرهم بحيث يتغير ولو لم تكن غيرهم نساءهم وهذا يفرق بين ما هنا

والقديم في الموان كاسم  
في قسم التي لا تأمل الماد  
على مطلق الشرف لا بهذا  
القدوم من قدم الكفا  
في الامانة غير متعارف  
ها وقد تصور تزويج  
هاشمية بوق في نسب  
بان يزويج هاشمي أمه  
بشرطه فذلك يتناقض مع  
لما ذكرناه في وجه من  
وقبيل ودفع نسب لآن  
وهنا فرق الثالث من غير  
شك ألقت اعتبار كل كمال  
معصية مع كون الحرف في  
الكفا في النسب لاسيما  
لأنها على طهره في شفا  
حتى لا يتناقض قولهم  
تزوج أمته فيستعسر  
بعض اختلاف في طهره  
بعض اتصال ببعض  
الظاهر في امتناع كسها  
وصوبه الاصول لأن عمله  
فيما ذكرناه وجهها في سدا  
كوله أو ما ذكرناه (والأصح  
اعتبار النسب في الجسم  
كالعرب) فيما علمهم  
فانهم أفضل من النبط  
وبنو اسرائيل أفضل من  
القط ولا عبرة بالانتساب  
للقلمة بخلاف الرؤساء  
بأمر جازم ونحوه لآن  
أفضل مراتبها أن تكون  
كالخرف وقول التتة والقيم  
في النسب عرف فغير  
يحمل على غير ما ذكره

أي ترضي كاسم (قوله بنكاح الخ) أي بسببه (قوله وغيره من العرب) أي كقوله بنكاحهم أقالهم بشكوا كلمة  
والامر الثاني أي على اقتضاء كلام المصنف أن يفرض من العرب بعضهم كقوله بعض ونقوله الرافعي عن  
جاءه وقال في زباطه ومنه أنه مقتضى كلام الأكثرين قال الرافعي ومقتضى اعتباره النسب في الجمع اعتبار  
في غيرهم من العرب وقال الماوردي في الحاموي واختلف أهلنا في غيرهم من العرب فلهذا يقولون  
بأنهم كقوله والبغداديون يقولون بالتفاضل فيفضل ضربه زينة فيعتد فان على طهره كقوله اعتبارا بالقرب  
منه على الله عليه وسلم وهذا كمال شجته الأوجه أقل مراتب غيرهم من العرب أن يكونوا كقوله  
لهم كقوله قال الفاروق والمراد بالعرب من نسب إلى بعض القبائل وأما أهل الحضرة فينبغي نسبهم  
فكالعرب والأصل كقوله (قوله وأقالهم بشكوا كلمة) أي على غيرهم من العرب (قوله مع ما مضى) أي  
غيرهم (قوله وقد تصور) الحقوة لأن وجهه في حق النضر والى قول المتن في حق النهاية (قوله وقد  
تصور الخ) هو في معنى الاستدراك أه عس (قوله حتى لا يتناقض الخ) حتى هنا تعليل على أن غيرهم من العرب  
لقولهم لأن وجهه في الثالث من غير شك الخ أه عس وقال الرشد في قوله حتى لا يتناقض الخ قوله  
مع كون التي نفسا له الفرق بين هذه المسئلة والآخر بعدها في غير قبيلته يرجع لأصل الحكم في هذا  
الذي هو وجوب السداد الخ فكأنه قال إنما أتينا هذه المسئلة حتى لا يتناقض ما في هذه المسئلة  
ما قاله في المسئلة الأخرى وهذا أصوب مما في سائفة الشيخ أه (قوله تزويج أمته الخ) خبر مقدم للختلف  
فهم من جهة قول قولهم هذه المسئلة أصوب مما في سائفة الشيخ أه رشدي يعني  
من قول عس أن قوله الظاهر مسئلة خلاف أه أقول وكل هذا على ما في نسخ النهاية وفي أكثر نسخ  
الصحف من الظاهر بالأمس على الأصل الشارح وكتب في وجه من ظاهر بدون  
الوكيل حاشية قوله ظاهر كذا في أصل الشارح وفي النسخ الظاهر أه قوله في تزويج الخ ظرف  
لقولها وقوله ظاهر الخ غير قوله اختلاف الخ والوجه في قولهم (قوله لأن عمله) أي يحمل قولهم في تزويج  
أمته عربية بغير معنى الخ أي وما من من التصو وقيل لأن وجهها في سدا (قوله غير سدا الخ) بجدولة النهاية  
الحاكم أه (قوله فانه من أفضل الخ) لما رواه أنه عليه السلام قال لو كان الدين مع عليا لكان الدين مع عليا  
رجال من فارس أه معنى (قوله من النبط) يعني أه فارس وقال عس النبط طائفة من قوم شاطي  
الفرات أه عس (قوله بنو اسرائيل أفضل الخ) لسندهم وكثرة الانبياء فيهم أه معنى (قوله من  
النبط) بكسر القاف أه عس (قوله بخلاف الرؤساء عاترة) بأن كانت أهلا لها عس ورشدي  
وكتب عليه السدعير أنهما ماله بغيره المظفر في حاله كان الأمر في التمكن بعد التولية لم يتجاوز الحدود  
فول لم يفرق بين ولي ابتدأه ولاية بأطاعه كساية المكوس ولا نظر الأصل يحمل تأمل أه أقول ومقتضى ما مضى  
عن عس ورشدي الثاني (قوله غير ما ذكره) أي لا تخفى (قوله بذلك) أي يقول التتة (قوله منهم)  
أي عن التتة (قوله يعرف) كذا في أصله وجماعه بالبعاء سديع (قوله لا نسخ فيه) يحمل تأمل أه سديع  
ورجاء بان مراد الشارح بالنسخ معناه القوي أي التغيير (قوله عن النسب) إلى النسب في النهاية وكذا في  
المنحى الأقرب إلى الله اعتد تزويج الزكشي في المنحى (قوله عن النسب في الخ) نصب بهذا السبق أن ابن  
الفاستق مثلاً لأن كل منصف لا يكتفى بالضعف وإن كانت بنت فاستق في شرح الروض مأد بخلافه فلا يرجع  
أه رشدي أقول في كون ذلك نصيباً في الشارح وقتئذ ظهر (قوله ولو نسب الخ) أي إذا رافقوا التتة  
عند العقد أه عس (قوله أو مبتدع) عطف على فاستق قال عس أي مبتدع لأن غير مبتدع كما هو  
وغيره من العرب) أي حتى كناية (قوله ثم قول الشيخين الخ) أجاب في شرح الروض بحمل هذا

محام كقدمه بنو اسرائيل وكذا ما تيسر بذلك من اعتبارهم في الخرف أيضاً يعني أنه على غير ما مضى من أنه وقبيل أودعه  
والأصح يعرف لهم ولا غيرهم كما عدا كذا لا تملكهم أعلى بالعرف وهو جردان غر وموتور ولا نسخ فيه (و) أربعة ألفة عن النسب  
في قول بان (فليس غلق) ولو ضاماً فاستق دينه أي على ما مضى أو مبتدع هذه القول لست في نسخ الشرح التي يابدينها من هاشم



ولان أحدهما وان سفل (كقوله صفة) أو منقولاً بصحرو عليه بصفة كقوله شدة كجزء به بعضهم وذلك لقوله تعالى أفن كان مؤمناً كان  
 فاسقاً لا يستور وفي غير الفاسق ولو سئروا كقوله وغير مشهور بالصلاح كقوله المشهور وفيه فاسق كقوله فاسقاً متعلقاً بالانزاد فصفة أو  
 لاختلاف نوع فحما كقوله المأخوذ لكن نازعه الزوكشي قال كإنهم لم يفسلوا (٢٨١) بعد الاختلاف في ذلك لفظة أو بالتسبب ورد

بظهور الفرق ويجري

ذلك في مستدع ومبتدعة

(د) خامسها (حرف) ينة

أوف أحد من أيا موهي

ما يضر فيه لطلب الرزق

من الصنائع وغير هادفة

يؤخذ من شأنه من بأسر

مسندة نية لاجل جهة

الحرفة بل لتنع المسلمين

غير مقابل لأن رزقك فيه

وهو محتمل يؤد مداماني

ان من بأسر نحو ذلك اقتداء

بالسلب لا تخبر به مرواته

(صاحب خبر فسد نية)

بالمعنى المدوحي مادلتي

ملازمة على الخطأ المرواة

وسقط النفس قال الترمذي

وليس منها تحارة بالنون

وفيما رزق قاله والي راعي

قد فضل التصاريف بلدتي

بلد آخر بالعكس وظاهر

كلام غير ان الاعتبار في

ذلك بالعرف العام والذي

يقع من الصواعل ما لا يعتد

في عرف كالمروءات نصوا

عليه يعتبر في عرف البلد

وهل المراد البلد القدر أو بلد

الزوجة كقوله والي الثاني

أقر بان المداوع في علوا

وعصمه ذلك التصاريف

بالنسبة لغير بلد هادي

التي هي بها حاله السعد

ظاهر كالشعور الرافضة اه وأقول هذا باعتبار قولنا لاقتل من سلم منهم في زمان من قذف سيدتنا عائشة  
 وتكبير والدها الصديق الأكبر رضي الله تعالى عنهما (قوله وان سفل) هل هو كذلك وان سفل جسد  
 يصيب سفل انتسابه اليه أو لانه لا يعرف جسد اه سدعرو باقي سمنان الاقرب الثاني (قوله لقوله تعالى  
 أفن كان مؤمناً كان فاسقاً) كذا استدلوا به الآية وفيه نظر لانها في حق الكافر والمؤمن اه معنى (قوله  
 كفه لها) أي العفة (قوله مطلقاً) أي سواء كان فسخهما زناً أو شرب خمر أو غيرهما عش وشدى  
 (قوله الان زاد الخ) خلافاً للمعنى عبارة من شأنه ان الفاسق كفه للفاسق مطلقاً وهو كذلك وان قال في  
 المهمات الذي يجه عند راحة الفسق أو اختلاف نوعه عدم الكفاية كقوله الصوب اه (قوله ويجري ذلك)  
 أي قوله الان زاد فسخ الخ اه عش (قوله وخامسها) الحرفة وقضية في النهاية تأويله في حيازتها  
 أبدته بضرورة بآله وقوله والذي يخصه الوهل (قوله ما يضر فيه) يعني على ملازم عليه عادة (قوله وقد يؤخذ  
 منه) أي من التمر يفيل المذكور (قوله لا يؤخذ الخ) معناه اه عش (قوله ان من بأسر نحو ذلك) أي  
 وان كان يعرض اه عش (قوله وسقط النفس) عطف تفسير اه عش (قوله مادلتي صلا بسفل الخ)  
 أي كناية عن الغاذرات اه معنى (قوله منها) أي من الحرفة الدينية (قوله وقال والي الخ) معناه اه  
 عش عبارة المعنى وذكري الحلية تراعى العادة في الحرف والصنائع فان زاد الخ وذكري في العرفوه  
 أو جزم به بالسوردي وينبغي كمال الأخرى لاخذ به (قوله لا يعتد به صرف) أي لا يعرف البلد  
 ولا يعرف العام (قوله كافر) أي أفاضل قول المتن وعقده (قوله والثاني) جزم به النهاية وقال عش أي  
 فلو أوجب الولي بلد موصولاً بل لا تدرى فالعبرة ببلدنا ووجه لا بلد القدر اه (قوله أي التي بها الخ) فثبت  
 اعتبار بلد السعد وان كان يحتملها للعرض كزارقوني فيها العود إلى وطنه وينبغي خلافه اه عش  
 عبارة السيد عمر قوله أي التي هي بها حاله السعد ان كان المراد التي هي بها على وجه التوطن فراجع وان كان  
 المراد الذي ربي سفل على عزم الوهل بلده فاشكل مخالف لآية سم فخلص من كلام القائل الحق ان  
 الأولى لولا هذا التصاريف الموه اه (قوله هاروايته) أي قولنا وراعى المعنى (قوله وان سفل) هل هو على  
 إطلاقاً أو محالاً على ماله متعلق بنبأه لا يتغير به عرفاً فيه نظيره لما ذكر اه سدعرواً والاقرب  
 الثاني كما يأتي منه (قوله لقوله تعالى والله الخ) وجه الاستدلال به ما يفهم من أن أسباب الرزق مختلفة فبعضها  
 أشرف من بعض اه عش (قوله بفسدهما) أي ببلد مشقة اه معنى (قول المتن فكنا من وجام  
 وحلوس الخ) ونصهم كائنوا الظاهر أن هؤلاء أكتفاء ببعض لبعض اه معنى (قوله لا ينافي عدم الخ) قد  
 يقال الكلام فمن اتخذ الرزق حرفة وسدى (قوله عده هنا) أي من الحرف الدينية اه عش (قوله  
 لان ما هنا الخ) وأجاب المعنى بأنه لا يلزم من ذلك كونه مسفة مع لغيرهم الأخرى أن فقد الكفاية بفسده  
 الصلاة والسلام ٥ ٢٢٢ تكون مسفة مع حق في غير ليس كذلك اه (قوله وغلب الخ) عطف  
 على ما ذكره زوجها غير سندها بآذن أو ولاية على مالها (قوله كجزء به بعضهم) وأتى به ضمناً  
 الشهاب الزهلي (قوله كآبته الاسنوي) اعتمده مر (قوله وقد يؤخذ الخ) كذا شرح مر  
 (قوله وليس منها تحارة بالنون) وتجوز أن تشرح مر (قوله والذي يقعد الخ) اعتمده مر (قوله  
 أي التي بها حاله السعد) ان كان المراد من باعلى وجه التوطن فراجع وان كان المراد الوهل لم يشأ على عزم  
 الوهل بلده فاشكل مخالف سابقه (قوله لا ينافي عدمه هنا وراعى الخ) قد قبل الكلام فمن اتخذ الرزق

ذكري في الأثر أو تقاضا من كثير من الحرف قوله باعتبار عرف بلده  
 (٣٦ - (شرواني وابن فارس) - جامع )  
 (ليس) هو أو ابنه وان سفل (كقوله فوضعته) لقوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق أي بسبب فضلهم بصله بغير سهولة وبعضهم  
 بسدهما (فكنا من وجام وحلوس) توسطوا ذباغ (وراع) لا ينافي عدمه هنا ولو دلت في الأرض النعمان ما هنا باعتبار ما يعرف الناس وغلب  
 على الرعاة بقدر تلك الأرض بقصن السهل في الدين وقلة المرواة

وقد بيناه لافترق بين من يرى مال نفسه ومن يرى مال غيره باخره أو تروا ولو قيل في الاول والمتبرع ان فعل ذلك ليعتبر به عن الناس و يتأني بالسلف ثم يترك كاتفضيه الانتحاب المصلحة على شرفه من هو ذلك لم يعد (وقيم حمام) هو أو أبو (ليس كقول بنت خنساء) ويظهر ان كل ذي حرفة فيها مباشر نجاسة كالجزارة على الاصح (٢٨٢) ليس كقول الذي حرفة لا مباشر فيها الهواوان بقية ما لحرف التي لم يذكرها فيها تضافلا

على الصلة وقوله من التسهل الخ بيان الموضوع (قوله وقضيه) أي قوله لان ما هنا الخ (قوله وقضيه) الى المن ليس في الاصل الذي عليه فخصر اه سيعبر (قوله هو أو أبو) الاستسالم مقدمه أي ذكره بدل ليس و يدل أو بامائه (قوله والمتبرع) مقتضى بحثه السابق في شرح حورفان لا بقيد المتبرع عما ذكر فلا تنقل اه سيعبر (قوله في الاول) أي من يرى مال نفسه (قوله ويظهر) أي قوله وكلامه استوعا الخ في النهاية (قوله ويظهر ان الخ) ان كان على الاطلاق فهو مقيد لقوله السابق والذي يتبعه الخ اه سيعبر (قوله متساوية) خبر ان (قوله في العرف) أي عرف البلدة العرف العام حتى لا ينافي ما مره آتاه سد عر (قوله ثم رأيت الخ) عبارة لها به وتويز ذلك قول بعضهم ان التصايل الخ اه (قوله أول) أي قوله ان كل ذي حرفة الخ (قوله هو الخ) أي ما يؤيد الخ (قوله ان التصايل) أي الجزل اه عر (قوله كابدل عليه) تعبر بفهم الخ و يدل تعبر بفهم أي ضاعل أن قولهم من غير تعبد يحسن حري على الغالب أيضا فظهر هل هو كذلك وشي وسيعبر (قوله اعتبر ما نشر به الخ) معتد اه عر (قوله لم يعد) أي قولك لم يعدن ما لم ينو تعادلهما جسد احسن لا ينسب اليها ولا يعبر بها اه سيعبر (قوله أي كل منهما) أي التامر والراز (قوله لاقتضاء العرف) الخ قوله وكلامه في المعنى (قوله ان المراد بينت العالم الخ) يتردد النظر فمعنى في آياته عالم الامم لا من في آياته العالم أو أكثر هل يكافئه أولا اه سيعبر ولعل الثاني أكثر بانه أعماما مرفى شرح ونسب (قوله لمن في آياته الخ) فلو كان العالم في آياته أكثر بمن العالم في آياته ففاس ما في التفاوت بين الناس وبين الذين أسلموا أو العتق أنه لا يكافئها ويحمل الفرق فيكون كمالها فكان المشتركين في الصلاح المختلفين في مراتبها كقائه والأقرب الأول اه عر (قوله وأهل) هل هو على الإطلاق أو محله بالمعنى بعدد أو بعده شجرة كالشافعي وأبي حنيفة حتى لا يمتدحيا عنهما بحيث لا يتغير به عرفا فحمل لامل ولعل الثاني أقرب اه سيعبر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله والعالم الخ) أي واستوعا العالم الخ (قوله وهو محتمل) ويحمل تقديم القاضي لانه عالم وزاد ان الكلام في القاضي الأهل ولعل هذا أو وجه فليتأمل اه سم (قوله وفي الر وضعة الخ) عبارة لها بقوا المعنى والجاهل لا يكون كقول العامة كافي الأنوار وان أوهم كلام الر وضعة لان العلم اذا عرفت في آياته فالحق بعترتهم بالاولى اذ أهل مراتب العلم ان يكون كالحرف توصاحب الدنيا لا كافي صاحب الشريعة اه (قوله وبحت الاذرى) الى قوله انتهى عقبه النهاية بعبارة والاقرب ان العلم مع الفسق غلبة الحرف فالشريعة فمعترتهم تلك الحليشة اه وقال الرشيدى قوله يعتبر الخ أي فلو كانت عالمتا فمقتضى لا يكافئها فاق غير عالم خلافا لما اقتضاء كلام الاذرى اه عبارة سم قوله وبحت الاذرى الخ فليست على ما نظر بل المعنى من: أو هو عالم فاسق لا يكافئها من أو فاسق غير عالم لان العلم في نفسه فشرقة وقد انتفى ولا من أو معدل غير عالم اذا غايه الامر تعارض الشقان وسببنا أن بعضنا لا يقابل بعض فليتأمل اه سم (قوله ثم رأيت) أي الاذرى وقوله فقال الخ تفصيل لقوله صرح بذلك (قوله في النظر الى المنظر) بل ينبغي أن لا: وقضى مثل ذلك اه معنى (قوله حرفة (قوله لو قيل الخ) كذا شرح مر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله وهو محتمل) ويحمل تقديم القاضي لانه عالم وزاد ان الكلام في القاضي الأهل ولعل هذا أو وجه فليتأمل اه سم (قوله وفي الر وضعة الخ) العبارة لها بالجاهل لا يكافي العالم ولا ينساق تضعيف الر وضعة فانه عن الروايات لان الضعيف المعصوم مر (قوله وبحت الاذرى الخ) فيه نظر بل المعنى من: أو هو عالم فاسق لا يكافئها من أو فاسق غير عالم لان العلم في نفسه فشرقة وقد انتفى ولا من أو معدل غير عالم اذا غايه الامر تعارض

بالجاهل وبحت الاذرى ان العلم مع الفسق لا آله الاخر به بحيث ينفى العرف فضلا عن الشرع وعشقه في ذلك بخلاف القضاة بل أولى ثم يصرح بذلك فقال ان كان القاضي أهلا فعلم وزاده أو غير أهل كعلم الغالب في قضاء من متناه واحد منهم كقرب العهد بالسلام في النظر اليه منظر ويجي وفي معاسيق في القاطمة استوفين على الرضا بل هو أولى منهم بعسم الاعتبار لان النسبة مائة عار

مختلف المألوف ونحوهم اه وحش أن شأونه غير من فتاوى البغوي لنفس أم حرقته البنية ثم نرى هنا أمثالان المدلول على العرف وهو فاض بذلك له اتصافه لكن كلامهم غير في رده (تنبيه) الذي يظهر من مرادهم بالعالم ههنا من يسمى عالمي العرف وهو الفقيه والمحدث والقصر لا غير أخذ المسمى في الاستدلال فتقتضيه أن طالب العلم وإن رجع فيه قبل أن يسمى عالما لا يكفي بنتا الجاهل وفيه موقفة طاهرة كما كافأه لبنت عالم بالاصلين والعلوم العربي يتولا بعدد من نسب أبوها علم بفقيره (٢٨٣) عرفا لا يكافئهم ليس كذلك ويرى بين

ما هنا والوسيلة بان المدارثم على التسوية من ماله انفقوا وهنا بالتكسب والعرف هنا غير ثم تامله وانما بحث بعض المتأخرين في ساقط القرآن عن ظهر قلب مع عدم معرفته ان من انصفه كذلك لا يكفي بته فاولي في مسائل لكن خلفه كثير ومن مفاصر به فقالوا له كقولها أي لا لا اعتبر جميع الفضائل التي انصوا عليه وانما اعتبرها بطريقه الانصاف فما بحث بعد ضده عاربا بالنسبة اليه وليس مجرد حفظ القرآن كذلك في بعض النواحي (والاصح ان السيار) عرفا (لا يعتبر) في بدو ولا حضن ولا عر بولا عجم لان المال نزل رازل ومال عامل وطود مائل ولا يفتقر به أهل المروا وأتوا بالصائر ويحب عن الخيل الصبيح الحبيب المال وأما ما هو بتمتع عولك بان الاول على طبق الخبر لا تستنكح المرأة غسبا وما لها الحد بث أي ان الغالب في الاغراض ذات وكل مسلم الله عليه وسلم بيان ذم المال في ما عرف من السكاكين والسنة في ذمه

مختلف المألوف الخ أي المستتر ليعلى الرقاب (قوله) بحث أيضا في قوله لكن كلامهم في التما وتجارته والوجه كاعتدائها (قوله) وتزورها الخ (والوجه عدم النظر الى الام اه معنى (قوله) لكن كلامهم الخ عبارة النهاية وان كان ظاهر كلامهم خلافه اه (قوله) صريح في رده (قوله) دعوى الصريح لا يحظر اه سم (قوله) الذي يظهر الخ (فرع) المتباعد باعتبار غير العلوم الثلاثة لا يفتقر الى ان ينقص عن الحرف فتن ابرها تحوى أو أصولا مثلا لا يكافئهم ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وانما بحث عدل بينهما عالميا بواسطتين تلك العلوم لا أثر لتفاوتهما فيها اذ السوى لا ينضب وان العالم بالثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم وبعضها لا يكافئه من شاكه في العلوم الثلاثة أو بعضها ولا عن بقية العلوم وقوله ككافأه أي الجاهل اه سم (قوله) بالاصلين أي أصول الدين وأصول الفقه وقوله والعلوم العربية أي كالنحو والصرف والمحاق والبيان والشرح وجهه الله تعالى لكن في بعض البلاد بعض شيخ البلاد الفلاح على حافظ الرمي وأقره ولفظ الشارح وجهه الله تعالى لكن في بعض البلاد بعض شيخ البلاد الفلاح على حافظ القرآن فهل يعتبر ذلك حق لا يكفي الثاني بنت الاول وقد يتخلف ذلك وأنه بكانت له ان حفظ القرآن فضيلة شريفة شرعها فالشرع مقدم على غيره نعم قد يقال مشقة البلد كالبرق فتو بعض انصاف لا يقابل بعضا اه سم وظاهر أن محل اعتبار شيخ البلاد حيث لا يفسد ق كلياته فالكس اه سيدع (قوله) لا يكفي بته) ومن ذلك من يحفظ نصفه القرآن السبع لا يكفي ان ينسج يحفظه كله واحدة أو يحفظه بقراة متلفعة وكما يحفظ القرآن في حق الاب كذلك يعتبر في شقياصوه كاتقدم في العالم والفاضي اه ع (قول المتن والاصح أن السيار) وعينون وزجهار لها بالاجار يحصر بمالها صداها عليه مع النكاح كما وليس منبعا على اعتبار السيار كقافة الزكوى لانه يفسدها فهو كالزوجه من جهان غير كف ولا تعتبر الجمال والبلد قال في الر وسنوسل الضل والكرم والطول والقصر معتبرا قال الاندري وفيها اذا قرأ القصر في الرجل نظر وينسب أن لا يجوز للاب تزوج ابنته من غير ذلك فانه مما تعتبر به المرأة نهاية وده في قال ع (قوله) وليس الخل المتعد وقوله مما تعتبر به المرأة أي ومع ذلك وقع صرح لانه ليس من خصال الكفاءة اه (قوله) عرفا (في المتن في النهاية الاقوله فان نقلت الى الثاني (قوله) ومال عامل) أي نزل المتغير وزائل قال ع هذا ما اطلقه من غير ما يختلفن لكن المراد منها واحد اه (قوله) وطود أي جبل اه ع (قوله) فعولك كصغر والفقير اه فاموس (قوله) بان الاول) أي خبر الحبيب المال (قوله) من الدنيا) أي الزائدة على قدر الحاجة اه ع (قوله) ومن ثم لعل المشار اليه قوله ولا يفتقر به الخ (قوله) لانه الخ) أي ذم الدنيا (قوله) فاقامى عليه) عبارة النهاية به اه (قوله) وله الخ) أي شمس

الصفات وسبأ أن بعضها لا يقابل بعض فاما (قوله) لكن كلامهم صريح في رده (قوله) دعوى الصراحة نظر (قوله) الذي يظهر ان مرادهم بالعالم الخ (فرع) المتباعد باعتبار غير العلوم الثلاثة لا يفتقر لانه لا ينقص عن الحرف فتن ابرها تحوى أو أصولا مثلا لا يكافئهم ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وانما بحث عدل بينهما عالميا بواسطتين تلك العلوم لا أثر لتفاوتهما فيها اذ السوى لا ينضب وان العالم بالثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم أو بعضها ولا عن بقية العلوم وقوله ككافأه أي الجاهل اه سم (قوله) بالاصلين أي أصول الدين وأصول الفقه وقوله والعلوم العربية أي كالنحو والصرف والمحاق والبيان والشرح وجهه الله تعالى لكن في بعض البلاد بعض شيخ البلاد الفلاح على حافظ القرآن فهل يعتبر ذلك حق لا يكفي الثاني بنت الاول وقد يتخلف ذلك وأنه بكانت له ان حفظ القرآن فضيلة شريفة شرعها فالشرع مقدم على غيره نعم قد يقال مشقة البلد كالبرق فتو بعض انصاف لا يقابل بعضا اه سم وظاهر أن محل اعتبار شيخ البلاد حيث لا يفسد ق كلياته فالكس اه سيدع (قوله) لا يكفي بته) ومن ذلك من يحفظ نصفه القرآن السبع لا يكفي ان ينسج يحفظه كله واحدة أو يحفظه بقراة متلفعة وكما يحفظ القرآن في حق الاب كذلك يعتبر في شقياصوه كاتقدم في العالم والفاضي اه ع (قول المتن والاصح أن السيار) وعينون وزجهار لها بالاجار يحصر بمالها صداها عليه مع النكاح كما وليس منبعا على اعتبار السيار كقافة الزكوى لانه يفسدها فهو كالزوجه من جهان غير كف ولا تعتبر الجمال والبلد قال في الر وسنوسل الضل والكرم والطول والقصر معتبرا قال الاندري وفيها اذا قرأ القصر في الرجل نظر وينسب أن لا يجوز للاب تزوج ابنته من غير ذلك فانه مما تعتبر به المرأة نهاية وده في قال ع (قوله) وليس الخل المتعد وقوله مما تعتبر به المرأة أي ومع ذلك وقع صرح لانه ليس من خصال الكفاءة اه (قوله) عرفا (في المتن في النهاية الاقوله فان نقلت الى الثاني (قوله) ومال عامل) أي نزل المتغير وزائل قال ع هذا ما اطلقه من غير ما يختلفن لكن المراد منها واحد اه (قوله) وطود أي جبل اه ع (قوله) فعولك كصغر والفقير اه فاموس (قوله) بان الاول) أي خبر الحبيب المال (قوله) من الدنيا) أي الزائدة على قدر الحاجة اه ع (قوله) ومن ثم لعل المشار اليه قوله ولا يفتقر به الخ (قوله) لانه الخ) أي ذم الدنيا (قوله) فاقامى عليه) عبارة النهاية به اه (قوله) وله الخ) أي شمس

لا سيما قوله تعالى ولولا ان يكون الناس أمثالا لفسد العالم ان يكفر بالرحمن ليسوهم سقائل ففضله قوله وان كل ذلك لما يتبع الحياة طاردا وفيه صلي الله عليه وسلم ان الله يحب عبده المؤمن من الدنيا كيتبعي أحدكم من ضمن العلم والشرا ليسوسيت الدنيا عند الحاجة به وضيق كافر منها شرب منها ومن ثم قال لا يخلو كيتفي في الخطبة لا اتصل على ذم الدنيا لانه مما قوامي يمسكرك والمعاد يضافان قلت التحق ان المال ليس حيث هو لا يذم ولا يمدح وانما ذمه من حيث كونه وسيلة للخير ووسيلة الشر

ومن ثم كثرت أحاديث بنموذجي حديثي، وهو أني ما ذكر في نقلنا لنبأ ملان القصص أنه لأدع من حيث أنه فلا اختار به شراً أو هو مقدم على الاختيار به، فلو أن الثاني تصحى به لغيره فمقرر أو أن لم يكن مغشراً على كماله أو أول الباب. محض الخطبة لا تدفع هذا ما لا أنزعي وغيره هنا (والإصحاح الثامن من بعض) (٢٨٤) اتصال لا يشايل بعض) فلا يكتفي بمعيب نسيب عليه، ونشئنا لا نجي عقوبتية

(قوله ومن ثم) أي من أجل أن التحقيق ماذكر (قوله ما تقرر) أي من الجسنيين (قوله ما ذكر) أي من قدماء قالوا بالكردى رابعه قوله ولا يتغير به الخ اه (قوله وهو مقدم الخ) فتدفع بحادث من قاعد الفلاس للشرح عنه عرف يتحكم كسب ما عرفه العالم (قوله الثاني نصح الخ) عطفا على قوله الاول اه سم (قوله فاندفع به الخ) فيد نظر (قول المذاينه الصغير الخ) بخلاف الجنون يجوز تزويجه مباشرة نهيا يتوقف (قوله ان شهوة) أي الصغير وقوله اذ ذلك أي حين كونه مراهاقا (قوله فعله) أي المراهق (قوله جزوا) أي الالبه أي لانسائه الجنون متعلق بقوله نكاح الامه (قوله لهدى) أي قول الزور وكشى أوقاس المراهق على الجنون (قوله كاذبه) فتدفع كذا هو قوله اذ لم ينشأ الجنون بحسب لان انعقاد المثل ليس منشا للشهوة بل العكس كذا أقاد الحنفى ولا يخفى على كل من يتعمق في الوهم من مافى الاولين منع السند فليتلل اه سدعج (قوله بعجب) الى العالم في النهاية المتخفى (قوله يثبت الخبر الخ) أي كالمص كالفى الفنى والجنون كالفى الرشيدى (قوله التولى على الذهب) ووقع بعضهم بالطلان في تزويجه الرعاوقه التقر لانه في المال في يفسد لا يتغير به نهيا يتوقف (قوله وكذا عباله الخ) عباله تانيه المتغى وان زوج الجنون أوالامه غير جوز أو عباله وقطعه أو الصغيره يهرم أو أعمى أو أفلح أو زوجان أصحهما كافاه البقيى وغيره عدم التحقيق صورة الجنون والصغير ونقلوه عن نص الم وقضية كلام الجهور في الكلام على الكفاءة تنجيص الصغرى صور الصغرى وهذا الظاهر لكن يظهر حزمه ذلك اه بحذف قال سم بعد ذكر ما يوافق ذلك عن الروض مع شرحه ما صهغم قال في الروض والحنفى وغيره المشكل كلامعى انفسه اه

﴿فصل في تزويج المحجور عليه﴾ \* (قوله في تزويج المحجور عليه) أي يوافق بكز ومهر المثل أنما  
 بكم بلاذن ووطئ غير رشيد اه عش (قوله المحجور عليه) أي يعتون أو مفر أو فليس أو سفة أو ورق  
 ضعة الشهاب الرمي رحمة الله لكن في الإراف مضاف من البلد الفلاح على حافظ القرآن فدل بعينه ذلك  
 حتى لا يكافي الثاني بنت الأول وقد يفسر خلاف ذلك وأنه باكتفاه لان حفظ القرآن فضله شر يفستعرا  
 وعرف الشرع مقدم على غيره نعم قد يقال مشقة البالد كالرفق بعض الخصال لا يقابل بعضا (قوله  
 والثاني) عطف على قوله الأول (قوله كاذبة) فدين كن ذهاب قوله اذ لم تتشأن فيه يحصلان النقاد  
 التي ليس منها الشهود بل الاسر بالعكس (قوله وكذا اعماح ويجوز) وقطوعه طرف الخ قال في الر وض  
 وانز و المحزون أو الصغير لعجز أو عيما أو قطعا لا الطرف أو بعضها والصغيرة بهرم أو أعى أو أقطع  
 فوجهان قال في شرحه منها البني غير عديم العقل فهو والمجنون والصغير ونقصان عن أصل  
 لأنه انما تزوجها بالصلح ولا صلح في ذلك وفي غير علمها وقصة كلام المحجور في الكلام على  
 الكفاءة يصح المصنف صورة الصغيرة وهذا هو الأصل في غير ظاهر حصة ذلك عليه اعتدا بما مر في شرط  
 الاجبار بترج م لان ولها انما تزوجها بالاجبار من الكفو وكل من هو له كفو فلا مخذ في هذا  
 قبلها يختلف ثم قال في الر وض وانقصي والخني غير المشكك كالاعى اه (قوله يشبهه الخيار كاصرهاه)  
 فتراد ثبوت الخيار به نحو الحرف فقل في ما يأتي في الخيار م

﴿فصل في تزويج المحجور عليه﴾ \* (قوله في المتن لا تزويج بمجنون صغير) قال في الروض ولا تزويج بمعنى عليه تنتظر افاقته قال في شرحه عبارة الاصل أما العاقل أو على عقله بمرض تنتظر افاقته فإن لم تتوقع افاقته

المصلحة لان زواجهما يقضيها وزوجه يفرض مفادها انه أكثر (ويجوز) تزويجه (من لاتكافئه ببعض الخصال في الاصم) اه  
لان الرجل لا يتبع باسخر من لاتكافئه انه اذا بلغ شتة الخلق كان صراجه (فصل) في تزويج المسجور عليه (الازواج بمجنون  
صغير) أي لا يجوز له ان يصح تزويجه اذا جنيته بالمسألة بعد ان بلغ الا يدعي له خلاف صغير فاعقل فان الظاهر حاجته اليه بعد

ونقل ابن الرقعتين ابن داود وأبو مسعود وأبو جريح الخدمه وانما يقسم مراهق لانه في (٢٨٥) النصار كيان كل مراهق رأيت الزركشي ذكر

اه حلق (قوله جواز تزويجه) أي الجنون الخدمه وانما يقسم مراهق لانه في (٢٨٥) النصار كيان كل مراهق رأيت الزركشي ذكر  
سم وهو أي المنع مطلقا طاهر من الغنى (قوله كهر) أي في أول الباب (قوله رأيت الزركشي  
الخ) عبارة الثانية يقول الزركشي أن قسمته الخ منوع اه (قوله أعم منه) أي من المراهق (قوله تعده  
الخ) أي الجنون من إضافة المصدر إلى المفعول (قوله فان للاجنين أن يقسم الخ) ولولم توجد أجنسة تقوم  
بذلك فهو لا زوج لضرورة أو لا توجد فذهن فخلق ذلك بالأعم الأغلب فذهن وقسمته ملاحظهم الثاني  
اه عش (قوله أن هذا) أي قولهم لا زوج في جنون صغير (قوله أمافيره) أي من يظهر على ذلك اه  
عش (قوله أمافيره فيخلق بالبالغ الخ) هذا ممنوع عرش مد اه سم (قوله أي بالغ) الخ قوله لكن  
يأت في النهاية (قوله لشي) الخ قوله أو أعضائه في الخ (قوله لشي بمس) عبارة الثانية في الغنى الخ الحاجة  
لنكاح حلاله فلا كان ظاهر وغنى في النساء يدور أو لمولود وتلقب من أو ما لا تكون في مقامه  
بأسبق اغنيائه شهادة تعدل من الأطباء بذلك أو بان يحتاج إلى من يخدمه ولا يصح في محام من  
يحصل به ذلك وتكون مؤنة النكاح أنقص من ثمن أمته تقسم أنه يلزم المهر تزويج جنون ظهر طاحته من  
مزيد ابتاع اه قال عش قوله بشهادة عدلين أي أو أواحد كافتاه اه وتقديمه (قوله مع مخرج  
به) عبارة الثانية بالغنى أمالي كمن متطاع الجنون فلا تزوج حتى ياذن بعد افاقته ولا بد أن يقع العقد قبل  
الافاقه فلو جن قوله بل الآن اه (قوله الاب بالغ) فاعل في تزويجه (قوله فالسلطان) يظهر كلامهما أن  
الوصى لا زوج وهو الرابع نهاية ومضى وبقي الشارح الجزم بذلك (قوله فالسلطان) أقول لا شبهة أن  
إرادته ما يشي إلى إمام وولاه والقاضي وحلفاءه وانما يريدنا النظر في قيم اظه القاضى عليه النظر والتصرف  
في أموره وهل تزوجه نظر الكونه تابيخ القاضي أولا زوج جملته بشمال الوصي في أن تصرفه من ظاهر  
أن يحمل الفرد حيث لم يعين له القاضي تزويجه بالخصوص والافاق في ما يجتبه الشارح جهاته تعالى فيها  
مران التماس الخاص بالخلم فليأتم ذلك ولعمر اه سدعمر (قول المتن فواحدة بالنسب) أي زوجة  
الاب لا يجوز للزعم أي فواحدة تزويجا اه معنى (قول المتن فواحدة) أي ولو أمته شرطه ولو  
سم (قوله لا دفاع الحاحنها) قد يقال أن كان الحاجة لنكاح لم تزدي واحدة أو لخدمه قد يقدر الحاجة  
اه مد ووجهان من شأن الواحد أن تكفي حاجة النكاح وليس من شأنه أن تكفي لخدمه اه سم  
(قوله بحث الواحد الخ) اعتمد الغنى الثانية باعتبارها وقول الاسنوي أنه قد قسم أن الشخص قد  
لا تفع الواحد تنقسمه إلى يادة إلى أن ينتهي إلى مقدار يحصل به الاعتفاف ويقسمه في الجنون  
وقد أشار إليه الزاقي في الكلام على السفيه محدود بوضع الفرق فقد قال الاذرعدي يتي وصا الام  
انه لا يجمع بين امرأتين ولا جارين ولو لمعوان التسع ماله الآن تسع أيتهما كانت عسده حتى لا يكون  
فيها موضع لوط فمفسك أو ينسرى إذا كان ماله يجمع لذلك اه والظاهر انه لو حذمت أو رمت أو  
جنت جنونا يتخلف منه عليه كان الحكم كذلك أي يجوز لجميعين تنذر واما الامه اذا لم تكن أم ولدتها  
وقد لا تنكح الواحد أيضا لخدمته من ادع بحسب الحاجة اه قال عش قوله بحسب الحاجة أي يوه التمتع  
بجزء أيضا اه (قوله لولم تفع الخ) أي الجنون (قوله أي الاب) الخ قوله ويؤخذ في الغنى والقوله بان  
ولاية الانجبار في النهاية (قوله أي الاب بالغ) لا وصى ولا قاض اه معنى (قوله غير مسوح) اما الصغير  
فكالحنون اه (قوله ونقل ابن الرقعتين ابن داود وأبو مسعود وأبو جريح الخ خدمه) (قوله وانما  
يقسم الخ) منع تزويجه لا مطلقا ماهر (قوله فيخلق بالبالغ الخ) هذا ممنوع عرش مد (قوله كهر مراهق الخ)  
عبارة ثالثة تقطع جنونه ما أي الجنون والجنونه فلا تزوج حتى يشفوا ياذنوا وتسمر افاقته إلى تمام  
العقد كذا أطلقوا الخ اه (قوله فالسلطان) بدون الوصي مد (قوله فواحدة) ولو أمة بشرط ماهر (قوله  
بحسب الاقتصا عليها لا دفاع الحاجة الخ) قد يقال أن كانت الحاجة لنكاح لم تزدي واحدة أو لخدمه  
ز قد يقدر الحاجة اه ووجهان من شأن الواحد أن تكفي حاجة النكاح وليس من شأنه أن تكفي لخدمه

ويؤخذ من ظاهرهم لشفقتان من يتنوبن بانعقاد طاهرة

لا يشغل ذلك وهو ظاهر ما مر في الجمرة الآن بفرق بان ولاية الاجبار أقوى لثبوتها مع الشروع احتسابها بسببها فيجب الاحتكامها للحلاض منقول  
 الاثناء لان العصة ليست مدها فاحتط بالذات اشتراط عدم ظهور وعداوتيهما وان كان اشتراط الكفاية مقتضى عن اختلافه هنا في ولاية  
 المال (ويزوج) جواز (الجنونية) ان أطلق جنونه نظرا بمراسم (أب أوجد) ان هذا الاب وان تفت ولا يشتم (ان ظهوره مصطف) كمن ياتهم  
 وقضية تقديده كثيرة بالظهور رانه لا يكتفى (٢٨٦) أصل المصلحة والظاهر خلافة أخذ المراسم بالتصرف في مال البيت الان بفرق بنحو

ما تقرر (ولا يشترط الحاجة) المسمى في تزويجه بخلاف في الصغيرة الجنون قاله الجويني نهاية وبغنى قال عرش قوله غير مسح  
 ظاهره ولو وجبوا بالاختصاص اه وانظر ما للفرق بين المسحوب وبين المجهوب أو المخصى (قوله لا يفعل ذلك  
 وهو الخ) معصم اه عرش (قوله الان بفرق بان الخ) عبارة عرش بإمكان تخلص الصغير من ضرر  
 الزوجه اذا لم تلق به بعد كماله ولا كذلك المرأة اه (قوله أقوى لثبوتها الخ) قد يقال اذا أثبت العداوة  
 الظاهر في الأقوى فلان ثور في الاضعف بالأولى وقد يجب بان عدم العداوة الظاهرة شرط لتحقيق ولاية  
 الاجبار لان العداوة دائمة وبينهما فرق قد حقق هو بالتأمل حقيقة فليتلعل وليرعر اه سيدعر (قوله مع  
 ابقاعه) أي الولي المجهولها أي المرأة يسبها أي الولاية (قوله في الاثناء) أي أثناء النكاح ودوامه (قوله قد  
 يغني الخ) قد يقال ان كانت صفة كملها الظاهر فليس فيه كبير جدوى أو كيفية فلا بد لاشتراط ما ذكر اه  
 سيدعر أي عدم العداوة الظاهرة (قوله بخلافه الخ) لعل لا يسب بخلاف الولاية هنا وفي المال أي فاتها  
 ضعيفة لعدم ثبوتها مع الرشد (قوله جواز) الى قول المتن في الاصح في النهاية الاقوله الان بفرق بنحو ما تقرر  
 (قوله لا يفتقده الخ) قد يكون المراد بالظهور الاطلاع فلا يقتضي ما ذكر اه نعم (قوله بنحو ما تقرر)  
 أي نفا (قوله التي الوجوب) الى قول المتن في الاصل في الحاشية الاقوله وأجاب الجنون في ماسم (قوله بانفت  
 بجنونة الخ) ظاهره الاطلاع ولو كان جنونها سبق دواعيها ان سيدعر (قوله انه لا يرحى لها حاجة الخ)  
 أي فلو زوجه في هذه الحالة ثم اتفقت بضرب ذلك في صحة النكاح ولا خيار لها كما يأتي اه عرش (قوله ولا حاجة  
 في الحال) هذا ظاهر في سلبه الطوط ولكن تقدم في محض وجوب تزويج الجنونة الكبيرة وبأنها نقا أيضا  
 أن من الحلبة فيها الاحتياج للمهر والتحقق فلهذا بل لزم السلطان تزويج الجنونة الصغيرة ذلك كذا  
 قد مضى في الغرض والرشد في محض الوجوب وعبارة الحلبي هنا قوله ولا حاجة في الحال أي الجنونة في  
 صغرها الى النكاح لعدم احتياجها للطوط وان احتاجت للنفقة فلا تنفق وأما حاجتها للنفقة فلا حاجة لهذا  
 ظاهر كلامهم اه (قوله لمن مر) أي من النافذ وفوائده اه عرش (قوله تعليمها الخ) ولتمهم  
 أرف بمصلحتها ولهذا قال لا يتولى راجع الجميع حتى الاغواء والام والحال هنا بنحو ما تقرر (قوله المار تفصياها)  
 عبارة ما في النكاح بظهور علامته مشهورها أو وقع شفافها بقول عدلين من الأطباء اه (قوله مطلقا) أي  
 خدمت في بيت أسبها أولا (قوله وغيرها) أي غير المر بصفة (قوله أو ان كانت) الانصرم الواضح قد فدان  
 (قوله واذا تزوجت) أي سوا زوجه الولي المجهول أو السلطان (قوله لم تقتبر) أي في فسح النكاح وقفا  
 لنهاية والغنى (قوله لبواغها الخ) وقوله أو طر الخ اعتمد هذا التعيين لنهاية والغنى (قوله بجنسه) أي جنس  
 الحجر الذي أنشئ به اليه الدوام (قوله أو طر الخ) عطف على لبواغها (قوله كليا يغني) الى التبيين في النهاية  
 (قوله في المتن تزويج الجنونة أبأوجد) أي وان طر أجنونهما بعد البلوغ كما يأتي وقال في الرخصة عرش في الجنونة  
 أوجد اعصم ان الأب والجد عند عدمه تزوجا من أسواه كانت صغيرة وكبيرة بكم أي ثبالي ان قال وسواه الخ  
 بانفت بجنونة ومن لغت عاقلة ثم جنت بناء على ان من بلغ عاقله من قولها ما له لا يزوجها الا مع وان قلنا  
 انها السلطان فكذلك التزويج (قوله وقضية تقديده كثيرة بالظهور رانه لا يكتفى الخ) قد يكون المراد بالظهور  
 الاطلاع فلا يقتضي ما ذكر (قوله والظاهر خلافة) اعتمد مره اه أيضا (قوله حيث) ينبغي رجوعه لافترار

في الجنونة هل هي كالبهائم ولا وجبت له الاحتياط لخدم الجنونة ولم تندفع حاجتها بالايان واجاب الجنون بالسلطان تزويجها  
 الحاجة لخدمته حالها حاله بصفة وان كانت تعلم وجوب خدمتها على الزوج كزوج الجنون لما حقه لخدمته فصار له هذا أولى لوجوب  
 الخدمة حالها حالها واذا تزوجت ما فاقتم تقصير وقضية كلامنا ان الوصي لا تزوج وهو المعتمد لظهور ولا يشتم به فارق السلطان (ومن يجر عليه  
 بسفه) لبواغها ما في الخ في هذا معني دوامه وان اختلف جنسه فانه لا يحتاج لانشائه ما وطر وتبذير عليه بعد رشده لا بد في هذا من انشاء حجر  
 والاصح نصير فومنه نكاحه وان قلنا بان لا تزوج مولى لان ولاية الغير يحيط لهما بالاحتياط لتصرف بالنفس (لا يستقل بنكاح) أي لا يفتي

الأقوة فالجاء الذي يشترط **(قوله ولا يصح إقرار وليها)** فثبت ما قلناه وقصدنا ما بان الحكم هنا كذلك وان تقبل له الولي بأذنه فالمراد به سددعرج فعل الحسنة لا بتقدير الإقرار الوضعية فقط وقال سم وأمر الرشدي بقبول رجوعها لإقرار الولي أيضا له وفيه قوة ظاهرة إلا أن رجوعها لرجوعه على وجه اعتبارها وتردد عرش فقال ما نصه قوله ولا يصح إقرار وليها لظاهره وثبت من السيد بأن الولي لا تزويج وقاس ما ذكر في السفة أن عمل عدم القبول عند علمه أن السيد لمولين أو بدعيه فيس فيه حيث علم بأذنه فيه النكاح وإن كان المراد به الإقرار كالمظهر المتصاذا كرهه واعتبر الرشدي بقوله وبأنى حاشيتنا الشيخ من جواز رجوع ضحية في الإقرار فقبول وقصة من حيث الحكم أه فاتفق سم ورض رشدي على تقييده مسئلة إقرار الولي بأصله لا بالسددعرج **(قوله فيه)** أي في النكاح وقال عرش أي في الإقرار أه وقدمه بواقية **(قوله وانما يصح إقرار المرأة)** أي السفة يكسر أه سددعرج **(قوله النكاح)** بأذنه هل يشترط إذن الولي له بالأذن أخذ من قوله لعله لا أولاد ولا يفرق بأنه يحتاج في السفة إلى هو المصروف في الثمن لا في الاحتياط في نابعه الأذن ومن ثم أجاب السفة في بعض الصور ولم يجز التعلق في ذلك في بعض الصور كالنكاح لا يتجمل تأمل أه سددعرج **(قوله بعد إذن الولي)** فثبت وقصد قبول الولي بأذنه أي السفة الأولى على إذن الولي فليست له فعله ولا يصح أه سم عبارة السفة قوله بأنه أي إذن السفة لكن بعد إذن الولي في النكاح أه وهي صريحة في الاحتياط والتوقف لكن ظاهر منسج الغرض في إقرار الزوج والتمسج عدم الاشتراط وسببها عن سم عند قول الشرح لما من جهة عبارة أه الخ انه انظر أه **(قوله في الأول)** أي من بلغ سفيها أه سم **(قوله الأب الجند)** أي أن كان له أب أو جندا لا تزويج بحال القاضي أو أتابيه كذا في الأقوال أه كرهى عبارة شرح التمسج والمزاي إلى هنا الأب وابن جندا لم السلطان أن يبلغ سفيها والأب السلطان فقط أه **(قوله فومى أذنه الخ)** وقفا لظاهر المتن **(قوله وفي الثاني)** أي من طرأ تبذره أه سم **(قوله ويشترط)** إلى قوله من الترسى والتزويج في المتن **(قوله بقوماس الخ)** ومنه أن يتزوج مشاؤون من مرض شيئا من حيث قد وجب عدم حسن التصرف أو تبذره تكراراً فتشأن عدم استيفاء الخ وإلزامه بإنشائها عدم حسن التصرف أه عرش **(قوله ثلاث زوجات الخ)** يقتضى أنه لا يزوج بعد طلاق امرأتين أو زوج بعد طليقتين وعليه ما الفرق فليصر أه سددعرج ولعل

الولي أيضا **(قوله بعد إذن الولي)** فثبت وقصد قبول الولي بأذنه الولي على إذن الولي فليست له فيه ولا يرجع **(قوله ووليه في الأول)** أي من بلغ سفيها **(قوله الأب الجند فومى أذنه الخ)** عبارة شرح التمسج والمزاد بوليه هنا الأب وابن جندا لا السلطان أن يبلغ سفيها والأب السلطان فقط أه وفيه نصريح بالسلطان تزويج في الأول بعد الأب وإن خلا **(قوله فومى أذنه في التزويج)** لو كان الوصى أي أبي لم يأخذه أو يقبل له الولي كالمظهر وأمره أنه ليس في الكلام أيضا من زوج الشيب بالافقة إلى طرأ سفيها بعد البلوغ شديدة وجرح عليها وقضية كلامه أنه الأب الجند الخ وإن ولده الترسى وتقدمه على السلطان لا فرق فيها بين الرشدي ومن جرح عليها بعد بلوغها رشدي **(قوله وفي الثاني)** أي من طرأ تبذره القاضي أو تأمه بتبذره الناسرى أما إذا طرأ أي السفة وأعيدا طرأ عليه فامر تزويج بمسقوط بالسلطان كذا كرهى باب الجرح وفيه على قولنا لوليه الحاكم بجماله وهذا الحكم مطلق في السفة تزويجها الحاكم مع وجود أمه بل وإن كانت بكر انتهى وقوله وإن كانت بكر تكبر تقسيم رد في شرح قوله وللاب تزويج البكر وقاس بالبكر النسب فليصر **(قوله فان كان مطلقا إلى قوله سرى أمه)** قيل من هذه المسئلة يعلم اتفاق سائر الأصحاب أي حتى ابن سريج لأنه من وافق على هذه المسئلة على سلطان الدولة في المسئلة السرى محبة كما أوضح ذلك للناسرى في نكتة أم اصباح انتهى وأقول غاية ما يلزم اتفاق الأصحاب على محبة السرى وموافقة ابن سريج على محبة السفة موافقة على وجوبه أيضا بل يجوز عندنا تركه بطريق التعلق لما من سم زوج الطلاق وعدم نصر محبة ذلك لا يقتضى عدم محبة عند على ذلك ولعمري أن هذا في غاية الظهور

ماله في مؤنه ولا يصح إقرار  
وليه عليه بولاه إقراره هو  
حيثما بأذنه فيسولية  
وانما يصح إقرار المرأة  
فيسفها ونكاحه بغيره  
بل ينكح بالذليل وأه  
قبل له الولي النكاح بأذنه  
لعله عبارة فيه بعد إذن  
الولي له ووليه في الأول  
الأب الجند فومى أذنه الخ  
في التزويج على ما في العز  
لكنه ضعف وإن أطلق  
السبكي وغيره في اعتقاده  
وفي الثاني القاضي أو أتابيه  
ويشترط حاجته للنكاح  
بغير ما في البصنوت ولا  
يكفي فيه قوله بل لا بد من  
تبينها في السفة وتظهر  
قرائن عليها المشهورة ولا  
زوج الأواحدة فإن كان  
مطلقا بأن طلق بعد الجرح  
أو قبله كالمظهر ثلاث  
زوجات أو اثنين

وكذا ثلاث مرات ولو في رواية واحدة (٢٨٨) على الوجه سري أمثان تغير منها أبديت ولا يراد له على طلبة وان اتسع ماله نص عليه

ثم يأتي هنا سري الجنون  
والذي يضاهيه بين الاصحاح  
من التسري أو التسري  
ما لم يرد الزوج خصوصه  
لان الخصص به أقوى منه  
بالسري (تبييه) وظاهر  
كلامهم هناك المعلق  
يسرى وان تكر وطلاقه  
لعذر كنههم ذكر وافي  
الاضاف لمن الاب لا مطلق  
لعذر أبدا زوجة أخرى  
وظاهر أنه لا فرق بين تكر  
ذلك وعدمه فيمكن أن يقال  
بأنه هنا وتكر الفرق  
بأن الأب قوى العقل فيرد  
العذر على من طهت غالبا  
وهذا ضمه فلا يهدأ  
يقض ليس يعرضوا  
ثم إن فرض ظهور العذر  
بقران تطبيع عليه أنه  
تساوى البابين وظاهر  
كلامهم ثم أنه إذا أطلق لغير  
عذر ولو مرة لا يسلب بل  
يسرى فيصير بحسبها  
ويجوز الفرق بأن المومن  
ثم على الفرضين على الأب  
أكثر منه على السفيه لان  
المؤمن ماله (فان أذن له)  
الولى (وعن امرأة) تطلق  
نه يوم المهر (لم تنكح  
غيرها) فان فعل لم يصح ولو  
بدون مهر العينة بخلاف  
ماله عن مهرانك ما زيد  
منه أو نقص لأنه تابع  
(ونكحها) أي العينة  
(بمهر المثل) لأنه المهر الشرعي  
(أو أقل منه) لأن في عرفنا  
به (فان ادعى مخالفا لشرع  
جهت النكاح بمهر المثل) أي بقدره (من المسمى) الذي نكح به المأذون في النكاح فهو باطل وما زاد له تبرع من

ويعبر عن التاثير ومن وافقه على ما قال (قوله على الاوجه) كذا ش مر (قوله والذي يضاهيه الخ)  
كذا شرح مر (قوله ويكن الفرق بان الاقوى العقل الخ) انظر الاب السفيه (قوله الذي نكح  
بعينه) في مالوم نكح بعينه بان عذر من قدر من جنس فينكح في ذمته باز بدمن ذلك القدر من ذلك الجنس  
ولعل قياس ما ذكره المصنف جهة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى (قوله المأذون في النكاح منه) أي



سيفوقالان الصباغ القاسم بطلان المسمى جيمعلائه ثم ترض الاعمدهم وتوجع مهر المثل أي من نقد البلد في ضمنه ما اعتدما بالقبض وأراد  
بالمقس على نكاح الولي به بالزاد لا يقرى بوفوق القري بما جامله أن تصرف الولي وقع القبر مع كونه مخالفا للشرع والمصلحة بطل المسمى  
من أصله والسف به تصرف لنفسه وهو ملكان يعقدهم المثل فاذا زاد بطل في الزائد (٢٨٩) كثير يك باعشرة كبايعت ان شركه  
وباقى الصدان انه لو نكح

وغيره وجع الى الوصول كبايعت العقول المتخى من المسمى المعين بما صنفه بان قاله أهم من هذا فامهر  
منه الزائد على مهر المثل اه وتقول سم قوله المأذون به في النكاح منه أي بان قاله أهم من هذا فامهر  
منه الزائد على مهر المثل اه (قوله وأراد) أي ان الصباغ (قوله ووق في القري) معتمد اه ع (قوله  
واسف به هنا) عطف على قوله تصرف الولي الخ (قوله بطل في الزائد) أي وصفي غيره فبعض النسبة  
واعتبار المسمى بالنسبة اه سم (قوله القاصرة) أي بصبا أوجنوت (قوله بدونه) تنازع فيه ناذن  
وانكح اه سب سدر (قوله فوافق) أي ما بقى في الصدان (قوله ووقع هنا) الخ انما ذكر هذا في شرح  
الروض على الاحتفال لانه رد بينه وبين غيره اه سم (قوله ووقع هنا) أي في محض نكاح السفه (قوله في  
هذه الثلاثة) أراد بها العطل والقاصر والتميز ناذن وقوله لما تقرر راجع الى قوله بما جامله أن تصرف  
الولي الخ اه كرى (قوله في ولي السفه) أي لا في نفس السفه على المشهور اه سم عبارة ع (قوله  
قوله في ولي السفه) أي حيث نكح به بقوم مهر المثل اما بدون مهر المثل فصحيح لانه واخيرا اه ع (قوله  
الآتي) اعلم لما تقرر سم وسيدر (قوله في ولي الصغير) لا يظهر وجه التقدير فان ذكر باقي  
الولي في المسائل الثلاث فليتل اه سدر وقد وجهما التقدير بأن المراد تصرف الولي فيما تقرر وتصرفه  
في مال مولى الموجود كما صرح به المتخى (قوله لمع ان ذلك) أي المحضة بقدر مهر المثل من المسمى (قوله لان  
الغرض فيها) الخ أي والمحضة بقدر مهر المثل انما تصدق وفيها ذلك المسمى أكثر من مهر المثل والغرض  
انه دون اه سم (قوله الا ان أريد) بقوله من المسمى اه سم (قوله لا متناعا لانه) أي قوله وقول  
الزمكشي في النهاية الآخرة وان كانت الزمكشي وانكحوا وكذا في المتخى الآخرة خلافا لان الصباغ (قوله  
مع به) ظاهر وان كانت سفه ووق في نظري النقص عن مهر المثل بل ينبغي البطلان هنا فلا يمكن نقضه انه  
ولا أن ياد على معين الولي اه سم عبارة المتخى مع النكاح بالمسمى قاله الأثرى وهو ظاهر فربسدة  
رضيت باسمي دون غيرها اه (قوله مع مهر المثل) هل هو على ظاهره عليه فالفرق بين هذا وما مر  
أول المراد مع قدر من المسمى فليس بمهر المثل اه سدر أقول قول الشارح من خلافا في قوله  
فوجب قدر مهر المثل من المسمى مبرح في الثاني والواقع لثرف (قوله لان أصل الخ) عطف على  
من الزائد اه سم (قوله حكمها) وهو لقوة الزائد وصحة النسبة بالنسبة في قدر مهر المثل من المسمى  
(قوله ولا) أي بان زاد الالف مهر مثلها أو ساواه (قوله مع مهر المثل) في مظهر من من تردد السيد سدر

بان قاله أهم من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل (قوله فاذا زاد بطل في الزائد) قد يقال ليس الكلام  
في الزائد لسقوطه في المستلزم بل في السكن من المسمى أو من نقد البلد بحسب بيان المراد انه بطل في الزائد  
وبصرف غيره وقتب بصحته في غيره وصحة النسبة واعتبار المسمى بالنسبة (قوله ووقع هنا) شرح الروض  
الخ انما ذكر هذا في شرح الروض على الاحتفال لانه رد بينه وبين غيره فراجع اه (قوله في السفه) أي  
لا في نفس السفه على المشهور (قوله الآتي) نعمتلا (قوله لان الغرض فيها) الخ وإذا كان الغرض  
ذلك لم يضر وصحة بقدر مهر المثل من المسمى لان المحضة بذلك تستلزم كون المسمى أكثر من مهر المثل  
والغرض المأذون نعم أن أيد بقوله من المسمى من جنسه تصور وصحة بقدر مهر المثل من جنس المسمى وان كان  
الغرض ما ذكر (قوله الا ان أريد من جنس المسمى) لو عين المسمى الذي هو دون مهر المثل في الاتخيرتين  
كبهذا فلي معين دفع الغير ويكمل (قوله مع به) ظاهر وان كانت سفه ونظري النقص عن مهر  
مثلها بل ينبغي البطلان هنا فلا يمكن نقضه انما لا ياد على معين الولي (قوله لان) عطف على من الزائد

(٢٧ - (شرواني وابن قاسم - صابع ) مختلفان أعطوا كلامهما حكمهما أو حكمها أكثر من الالف بطل  
النكاح ان نقص الالف عن مهر مثلها تضرعته بالمسمى ومهر المثل لان كلامهما أريد من المأذون به أو لا يصح مهر المثل لانه أقل من المأذون  
فيه أو مساواة أو باقل من ألفه أو الالف مهر مثلها أو أقل صح بالمسمى لانه أقل من مهر المثل

أو أكثر صح بهر المثل إن نكح ما أكثر منه أو الأب المسمى أما إذا نكح في ذواته أو امرأة ما نكح ثلاثة فانه ينفك فان كان الألف مهر مثلها أو أقل فنكحها به أو باقل من صح بهر المسمى لأنه لم يتألف إلا ذن بمحضه أو ما أكثر منه لغيره لا في الأولى بل يانه على مهر المثل والتعدي به ولو اقتضت المأذون فيه وبطل النكاح في الثانية لعدمه بالمسمى وبهر المثل لأن كلاهما أقر بمن المأذون في مطلقهما أو أكثر منه فلا ذن باطل من أصله وقول الزركشي كالآثر في القياس محضه بهر المثل فلو قبله الولي بزاده عليه ودين قبول الولي وقع مشتملا على أمرين مختلفين الحكم لا ارتباط لاحدهما بالآخر فاعيننا بحكمه (٢٩٠) وهو محقق النكاح إذا لم ينفك به وبطلان المسمى لو وجد مائة وهو لا يذعن على مهر المثل وأما

قول السفيه بقرانه مانع من صحته وهو منتفاه لا ذن لمجرد ذلك من أصله ولا يقال بصفته في قدره المثل لما مر اتفاقا في رد كلام ابن الضياع ولما يأتي في ما شئت (ولو أطلق الأذن) بان قال نكح ولم يبين امرأة ولا قدرا (الألف صحه) لأنه مرد كما قال (وينكح بهر المثل) لأنه المأذون فيه شرعا أو باقل من فان زاد لغيره (من تلقى به) من حيث المصروف للمال فيلو نكح من يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح النكاح كما اخذوه الإمام وقطعه به الغزالي لانتفاء المصلحة فيه خلافا لاسنوي وبظهوره لو لم يستغرق كون الفاضل نافعا بالنسبة للمرأة كان كالمستغرق ولو تزوج الولي المأذون به لم يصح على الأوجه باعتبار المصلحة فيه كالسفيه وهي تندفع بدون هذه بخلاف تزوجه الصغير العاقل فانه منوط بالمصلحة فيمن الول وقد تظاهروا في نكاحها ومن يبارهن تزوجه بأربع كما مر (تنبيه) قولنا انتفاء

وجوابه (قوله أو أكثر) عطف على مهر مثلها اه سم (قوله صح بهر المثل) يأتي في مظاهر مفسر ذكر اه سيدعير وقد مر جوابه (قوله أما إذا نكح الخ) عموما يأتي تنبيه قد ذكر المصنف المسئلة ثلاث مسائل وهي ما إذا نكح امرأة فقط أو هرأضا أو أطلق وأهل رابعها وهو ما إذا نكح المرأة وقد مر بان قال الزركشي ثلاثة ألعين اه (قوله في الأولى) أي في. إذا كان الألف مهر مثلها وقوله في الثانية أي فيما إذا كان أقل منه (قوله أو أكثره) عطف على قوله مهر مثلها (قوله فلا ينفك الخ) أي فلا يصح النكاح اه معنى (قوله هو) أي محكم كل (قوله وأما قبول السفيه الخ) قد يقال وقبول الولي لولا أيضا بقرانه مانع وهو الزاد الغيرة للمأذون فيها شرعا سم وقد يقال ان كانت الزادة كرهه وكبره وفعلا اعلم بان ما استأجره هو مسأوب لولا به مستند وليس الكلام في مولا إذا لم ينفك أو دفعه قبول الولي لفسه. لا توقف الأدلى اذنه وقد وجد منه اذن صحه وأما كون النكاح بهر المثل فحكم آخر لا توقف عليه محقق النكاح بخلاف سفيه فيما ذكرناه موقوف على اذن الولي ولو وجد اذن صحه لم يبطه به فامد من قد يقال بتوحيدهما فتراه لو قال نكح وأجعل الصادق الأغول يجعل الجلة الثانية قدما الأولى صح بهر المثل فليضر اه سيدعير أقول قضية التمسح وهو انتفاء الأذن الخ عدم المصلحة المطلقة غير راجع (قوله لاسرا) فقال الخ بقوله ولما إلى الخ يتأمل فيها اه سم (قوله بان قال) التي تنسب في النهاية وكذا في الأقوال خلافا لاسنوي التي ولو زوج الولي (قول المتن من تلقى به) مفهومة أنه لو نكح من لا تلقى به لم يصح نكاحها وإن لم يستغرق مهر مثلها اه ولأقرب من الاستغراق وهو واضح اه عش (قوله فلو نكح من يستغرق الخ) ينبغي أن يحمل ذلك حيث كان ماله تزوجه مهر المأذون غير مأمول كان مقدمه المأذون أو بعده فلا مانع من تزوجه من يستغرق مهر مثلها اه لأن تزوجه ضروري في تحصيل النكاح إذا الغالب ان مآذون ذلك لاوافق عليه اه عش (قوله مهر مثلها الخ) هلا قال ما يجب بعقد ماله ليشمل ما لا تزوجه بان مهر مثلها وكان ما تزوجه به يستغرق ماله اه رشدي ومن عش آتفليجوابه (قوله بهذه) أي من يستغرق مهر مثلها المأذون حقيقة أو حكما (قوله وهي تندفع بدون هذه) قد لا يدفع حليته الألهه الآن يقال انه نادر اه سم (قوله لم يصح الخ) مقول قوله في شرح الروض (قوله بل يتعد بالمصلحة) أي بل يرتبط بالمصلحة ولا مصلحة تهنا في قول الكلام إلى ان عدم المصلحة لانتفاء المصلحة فلا منافاة به موبين ما في شرح المنهج اه كردى وبأن عن الحل ما رده (قوله فانه) أي السفيه (قوله انتهى) أي ما في شرح الروض وهذا يفيد ان المأذون ذلك على المصلحة وعندها لا يتم ذلك مستغنى عما أمدا كما يشهد كلامه هنا في شرح المنهج فليست أمدا حلي (قوله وذلك) أي عدم المنافاة (قوله في هذا المصو رة) أي في قولك السفيه يستغرق مهر مثلها اه (قوله لهذا الامر النادر) أي أنه قد يكون كسوا الخ (قوله النظر لقراءة الخ) محبر لكن (قوله تفرق في الصفقة) أي من

(قوله أو أكثر) عطف على مهر مثلها (قوله لو وجد مائة وهو الزاد) قد يقال وقبول الولي لموليه أيضا بقرانه مانع وهو الزاد الغير المأذون فيها شرعا (قوله لاسرا) أه الخ يتأمل (قوله ولما يأتي الخ) يتأمل أيضا (قوله لم يصح على الأوجه الخ) كذا شرح مر (قوله وهي تندفع بلا ذن هذه) قد لا يدفع

المصلحة فيه تبعث في شرح المنهج ولا منافاة قوله في شرح الروض وما مر ومنعته الأدم والغزالي لم يصح بل يتعد بالمصلحة صحه قال الزركشي ولا شأن ان استغراق لا ينافي بالمصلحة فانه قد يكون كسوا أو المهر مؤجلا اه وذلك لأن انتفاء المصلحة في هذا الصورة وهو الغالب فلا نظر لهذا الامر النادر في ان النظر للكسب في المستقبل بعد خروج ما في يده بعد وكذا القاجل لانه لا يبعد ذلك الحل والاستتباب فساد في المصلحة من أصلها لكن الذي يشهد بالنظر لقراءة الغالبية ان شهودنا بضرار أو نكاحها بغير موافق عدم تأريه بقدمائيه صح النكاح والا فلا روقاله ان نكح من شئت بغيره لم يصح لأنه دفع العجز بالكتابة فيقال الأذن من أصله ومن ثم ينفك به بقران الصفقة

وليس السبعة اذ كان في نكاح فوكيل فسد لان حيزه لم يرفع الا من يباشره فان قيل له ولما شرط في اجماع المأمرين معتباريهما (وقيل له) غيرهما (فاقل) كالشرارة (فان زاد صم النكاح بهما للثقل) ولغت الزيادة (٢٩١) لانه ليس اهلا للبيع وبطل المسمى من أصله كأمرا نقابا في روق

صحة النكاح وبطلان المسمى (قوله المسمى) القوة قال ابن الرافعي النهاية (قوله المسمى) معتباريهما (الخ) قضيت معتباريهما بدون اذن الولي فانظر مع رائق في شرح بل نكح بالذن وليا الخ لكن الظاهر ان التعويل على ما هنا اه سم (قوله وقيل له الخ) عبارة المسمى وانما يقبل له الولي بنكاح امرأه تعلق به غير المثل الخ (قوله لانه الخ) أي الولي بالنسبة لمولى (قوله كأمرا نقا) أي شرع المثل من المسمى (قوله وهو المصور عليه) أي حسا وحكما على ما مر اه. وشيئدي (قوله من وليه الشامل) أي القوة وقول الأخرى في المسمى الاقوله ومروجة الاجبار وقوله ولها الفسخ الى المثل (قوله عند فقد الاصل) وأما صفة الخ فيقد أن الخا كم تزوج عند فقد الاصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية شرح المنع ما مر به اه سم (قوله وأما صفة الخ) أي غير مصفة اه معنى (قوله وان تعذر الخ) راجع الى قوله الشامل لعمامة الخ (قوله فيقرق بينهما) أي بين السفيق وسكوته بلا اذن (قوله قال ابن الرافعي الخ) عبارة للمسمى ومجمله كاقال ابن الرافعي قال يتم الخ (قوله الا خلاص الخ) لكن أنى والى خلاص اه نهاية قال عرش قوله لكن أنى والى الخ اعتمد وجوه عدة بما ذكره ابن الرافعة أي من تعذر رجوع الولي والخا كم وبقي ما لم يكن ثم وليا كما هو كل لاف يتزوج ام لاف تناظر والاخر بالاولى صانعة عن الوقوع في الزنا اه وفي سم بعد ذكره من الكثرة في ما لا الشارح ما مره لكن أنى قضيت الشهادتين على خلافه في أن الكلام كالمع عدم التكليف أمامه فينبغي أن يجوز وهو حيث كسبه المرأه كدورة اه وأما الرشدي (قوله كما أه الخ) أي فانما نكح اه رشدي (قوله الأولى لها) عبارة للمسمى في الغارة لا بعدد لها اه (قوله منكوسه) أي القول المنزوي عنه في النهاية الاقوله بخلافه باطنا الى خلاص صفة وقوله ومروجة الاجبار (قوله أي حذف الخ) قضيت طلاقه ولم يعل العلم بالنسبة وجبنا بعض الاثمة كلاما ما هناك يقول بصحة نكاح السفيق وبطلان له اخبار وهذا هو حجب لاسقاط المدعى ان في كلام بعضهم ما يقتضي جريان الخ لاف عندنا في صحة نكاحه اه عرش (قوله ظاهر) الاعتماد عدم الوجوب باطنا أيضا مر اه سم (قوله بخلافه باطنا الخ) وقا للمسمى كأمرا وخلافا للنهاية عبارة في ذلك الظاهر والباطن وما قل من التضمن في ومضى خصة باطنا ضعيف اه (قوله بخلافه صفة الخ) مختار الرشدي الغتارة (قوله ومروجة الخ) خلافا للنهاية والمسمى عبارة عما وقول الاسنوي ينبغي أن يكون المزوجة بالاجبار كالسفيق فانه لا تقصر حيث نكح فيها فانها لم تاذن والتمكين واجب عليها مردودا لا يجب عليها التمكين حيث ذ اه وزاد سم لكن لو جعلت فساد النكاح واعتقد وجوب التمكين لنفسه نظر اه قوله ويمكن الجمع بحمل كلام الشارح على هذه وكلام النهاية والمسمى على العلم بالفساد فراجع ثم رأيت قال عرش ما مره قوله اذ لا يجب التمكين حيث ذ أي من العلم بفساد النكاح وعلمه فلا نلت صحة ما هو ماله الاسنوي اه (قوله ومكتة مطاوعة) أي ولم يسبق لها تمكين قبل الاقداستة رها لها بالوطء السابق ولا ينبغي لها في الثاني لاتحاد الشبهة على ما بان اه عرش (قوله واعترض) أي افتة المصنف اه كروى

صحة النكاح وبطلان المسمى (قوله المسمى) القوة قال ابن الرافعي النهاية (قوله المسمى) معتباريهما (الخ) قضيت معتباريهما بدون اذن الولي فانظر مع رائق في شرح بل نكح بالذن وليا الخ لكن الظاهر ان التعويل على ما هنا اه سم (قوله وقيل له الخ) عبارة المسمى وانما يقبل له الولي بنكاح امرأه تعلق به غير المثل الخ (قوله لانه الخ) أي الولي بالنسبة لمولى (قوله كأمرا نقا) أي شرع المثل من المسمى (قوله وهو المصور عليه) أي حسا وحكما على ما مر اه. وشيئدي (قوله من وليه الشامل) أي القوة وقول الأخرى في المسمى الاقوله ومروجة الاجبار وقوله ولها الفسخ الى المثل (قوله عند فقد الاصل) وأما صفة الخ فيقد أن الخا كم تزوج عند فقد الاصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية شرح المنع ما مر به اه سم (قوله وأما صفة الخ) أي غير مصفة اه معنى (قوله وان تعذر الخ) راجع الى قوله الشامل لعمامة الخ (قوله فيقرق بينهما) أي بين السفيق وسكوته بلا اذن (قوله قال ابن الرافعي الخ) عبارة للمسمى ومجمله كاقال ابن الرافعي قال يتم الخ (قوله الا خلاص الخ) لكن أنى والى خلاص اه نهاية قال عرش قوله لكن أنى والى الخ اعتمد وجوه عدة بما ذكره ابن الرافعة أي من تعذر رجوع الولي والخا كم وبقي ما لم يكن ثم وليا كما هو كل لاف يتزوج ام لاف تناظر والاخر بالاولى صانعة عن الوقوع في الزنا اه وفي سم بعد ذكره من الكثرة في ما لا الشارح ما مره لكن أنى قضيت الشهادتين على خلافه في أن الكلام كالمع عدم التكليف أمامه فينبغي أن يجوز وهو حيث كسبه المرأه كدورة اه وأما الرشدي (قوله كما أه الخ) أي فانما نكح اه رشدي (قوله الأولى لها) عبارة للمسمى في الغارة لا بعدد لها اه (قوله منكوسه) أي القول المنزوي عنه في النهاية الاقوله بخلافه باطنا الى خلاص صفة وقوله ومروجة الاجبار (قوله أي حذف الخ) قضيت طلاقه ولم يعل العلم بالنسبة وجبنا بعض الاثمة كلاما ما هناك يقول بصحة نكاح السفيق وبطلان له اخبار وهذا هو حجب لاسقاط المدعى ان في كلام بعضهم ما يقتضي جريان الخ لاف عندنا في صحة نكاحه اه عرش (قوله ظاهر) الاعتماد عدم الوجوب باطنا أيضا مر اه سم (قوله بخلافه باطنا الخ) وقا للمسمى كأمرا وخلافا للنهاية عبارة في ذلك الظاهر والباطن وما قل من التضمن في ومضى خصة باطنا ضعيف اه (قوله بخلافه صفة الخ) مختار الرشدي الغتارة (قوله ومروجة الخ) خلافا للنهاية والمسمى عبارة عما وقول الاسنوي ينبغي أن يكون المزوجة بالاجبار كالسفيق فانه لا تقصر حيث نكح فيها فانها لم تاذن والتمكين واجب عليها مردودا لا يجب عليها التمكين حيث ذ اه وزاد سم لكن لو جعلت فساد النكاح واعتقد وجوب التمكين لنفسه نظر اه قوله ويمكن الجمع بحمل كلام الشارح على هذه وكلام النهاية والمسمى على العلم بالفساد فراجع ثم رأيت قال عرش ما مره قوله اذ لا يجب التمكين حيث ذ أي من العلم بفساد النكاح وعلمه فلا نلت صحة ما هو ماله الاسنوي اه (قوله ومكتة مطاوعة) أي ولم يسبق لها تمكين قبل الاقداستة رها لها بالوطء السابق ولا ينبغي لها في الثاني لاتحاد الشبهة على ما بان اه عرش (قوله واعترض) أي افتة المصنف اه كروى

ساجد المأهذ الآن يقال انه يادر (قوله المسمى) معتباريهما (قوله المسمى) معتباريهما بدون اذن الولي فانظر مع رائق في شرح بل نكح بالذن وليا الخ لكن الظاهر ان التعويل على ما هنا (قوله عند فقد الاصل أو امتناعه الخ) يقيدان الخا كم تزوج عند فقد الاصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية شرح المنع ما مر به اه سم (قوله والا فلا يصح معتكاه) عبارة كثر الاستاذ الكري قال ابن الرافعة وأصح الوجهين صحة نكاحه وهو أول من المرافقة في الغارة لا بعدد لها اه (قوله فيقرق بينهما) أي بين السفيق وسكوته بلا اذن (قوله قال ابن الرافعي الخ) عبارة للمسمى ومجمله كاقال ابن الرافعي قال يتم الخ (قوله الا خلاص الخ) لكن أنى والى خلاص اه نهاية قال عرش قوله لكن أنى والى الخ اعتمد وجوه عدة بما ذكره ابن الرافعة أي من تعذر رجوع الولي والخا كم وبقي ما لم يكن ثم وليا كما هو كل لاف يتزوج ام لاف تناظر والاخر بالاولى صانعة عن الوقوع في الزنا اه وفي سم بعد ذكره من الكثرة في ما لا الشارح ما مره لكن أنى قضيت الشهادتين على خلافه في أن الكلام كالمع عدم التكليف أمامه فينبغي أن يجوز وهو حيث كسبه المرأه كدورة اه وأما الرشدي (قوله كما أه الخ) أي فانما نكح اه رشدي (قوله الأولى لها) عبارة للمسمى في الغارة لا بعدد لها اه (قوله منكوسه) أي القول المنزوي عنه في النهاية الاقوله بخلافه باطنا الى خلاص صفة وقوله ومروجة الاجبار (قوله أي حذف الخ) قضيت طلاقه ولم يعل العلم بالنسبة وجبنا بعض الاثمة كلاما ما هناك يقول بصحة نكاح السفيق وبطلان له اخبار وهذا هو حجب لاسقاط المدعى ان في كلام بعضهم ما يقتضي جريان الخ لاف عندنا في صحة نكاحه اه عرش (قوله ظاهر) الاعتماد عدم الوجوب باطنا أيضا مر اه سم (قوله بخلافه باطنا الخ) وقا للمسمى كأمرا وخلافا للنهاية عبارة في ذلك الظاهر والباطن وما قل من التضمن في ومضى خصة باطنا ضعيف اه (قوله بخلافه صفة الخ) مختار الرشدي الغتارة (قوله ومروجة الخ) خلافا للنهاية والمسمى عبارة عما وقول الاسنوي ينبغي أن يكون المزوجة بالاجبار كالسفيق فانه لا تقصر حيث نكح فيها فانها لم تاذن والتمكين واجب عليها مردودا لا يجب عليها التمكين حيث ذ اه وزاد سم لكن لو جعلت فساد النكاح واعتقد وجوب التمكين لنفسه نظر اه قوله ويمكن الجمع بحمل كلام الشارح على هذه وكلام النهاية والمسمى على العلم بالفساد فراجع ثم رأيت قال عرش ما مره قوله اذ لا يجب التمكين حيث ذ أي من العلم بفساد النكاح وعلمه فلا نلت صحة ما هو ماله الاسنوي اه (قوله ومكتة مطاوعة) أي ولم يسبق لها تمكين قبل الاقداستة رها لها بالوطء السابق ولا ينبغي لها في الثاني لاتحاد الشبهة على ما بان اه عرش (قوله واعترض) أي افتة المصنف اه كروى

أضحا كما أنى به المستغنى وان علمت الفساد وطوعه واعترض بالاخذ باذن السفيق الا خلافه الذي وليا وقال في خلاصه لا فقهه بعدد ويرد بان البيع فقهه بعدد ويرد بان البيع

مقوم بالمشارع البتة فلا بد من ذلك (قوله) أي يختلف تصوير قطع البدان واجبه القود ابتداء بهم أي والمال بالتعاقب

(قوله) المقوم بالمشارع البتة (قوله) أي يختلف تصوير قطع البدان واجبه القود ابتداء بهم أي والمال بالتعاقب  
بالعقوله عش (قوله) لما بعد (قوله) أي لبيان الموزن (قوله) المزن وميزن النكاح (الح) أي المتخذ على الخبر من  
مهور ويتفقونه بهما أما النكاح السابق على الخبر فونه فيهما على آية متناهية أو استغنائه بكسبه اه نهاية  
زاد المقتضى ولو استمرى أمضى فمتبناه الخبر واستمر له فانه في كل زوجة جالبة لثمة بعد الخبر كبحته بعض المتأخرين  
اه (قوله) مع اعتبار ملائمتها (قوله) عبارة النهاية تضع احداها باعتبارها اه وهي أحسن (قوله) بخلاف الولد  
المجتهد أي فان حدوده فخرى فلا يلزم من الوطء الاحبال ومزونه في ماله حتى يقسم اه عش (قوله)  
بشرطه (قوله) وهو بالنسبة للمهر عدم الوطء بالنسبة للنفقة مضى ثلاثة أيام بالاتفاق فتقسم مسجعة الاربع على  
ما يأتي اه عش (قوله) ولو أني (قوله) أو كافر نهاية ومعنى أي لو كان سيده أني أو كافرا (قوله) وقول  
الاذري يستحق (الح) آخر المقتضى (قوله) فمرقسنا كذا (الح) قد يقال ان وجهه من الحاكم المرفوع الحاكم  
بالأمر بالنكاح أو بحسن النكاح بعد وقوعه لا يستثنى وأما وجهه من مذهبنا أيضا والأخرى على ان تصرف  
الحاكم هل هو حاكم أو لا ان قلنا حاكم فكذلك والأول وجهه لا يستثنى فمأمل مسدود وقوله حاكم بالامر  
بالنكاح انظر المراهجه فلما رآه بالاذن بالنكاح فهو موجود في كلام الاذري وقوله والآخر على وجه الحاكم  
أن الزوج الحاكم فيلزم رفع الموارف عنه ما وجود في كلام الاذري لا يستثنى وأما وجهه من قوله لم يصح  
لاستثنائه على عدم جزمه فان عبارة المستفاد لهما لهما لهذا كافي في حجة اه (قوله) على جهة  
فضيحه تخرج الموقوف على معين وتقديم في الحاشية في قول المصنف فان فقهاء المعتز وعصبة زوج السلطان  
عن فتوى شيخنا الشهاب الزملي ان العبد الموقوف بمنع تزويجه بمقتضى قوله اه سم أي بحيث تزويج  
العتيق شرط حاشية (قوله) يتعذر تزويجه (قوله) أي لعدم تصور اذنيده اه سم (قوله) اذا بطل (الح) راجع  
الى المائن (قوله) فعلق مهر المثل بتمتة أي ان ونظري اه وشيخي (قوله) الا (الح) أي بان كانت صغيرة أو مجنونة  
أو مكرهة أو مرضية لا اجبار أو مقبلة على الوطء (قوله) فعلق بوقته (قوله) أي لو جوبه بغير رضاه سقعة المعتبر  
رضاه ولا عبرة بوقته الى الاطلاق في المهر سم وعش (قوله) نظير ما مر في السفيه (قوله) أي في قول الشارع  
بخلاف صغيرة ومجنونة وقوله في السفيه أي في وطئه قصوا الصغيرة اذا نكحها بلا اذن وليه به فيقول  
سم عاتصا نظري في أي محل مر وكيف يتصور والتطرق بقرينة اه وأما قوله وكيف يتصور راجع في قوله  
أن مراد الشارع من نظير ما مر في السفيه التشبيه في أصل ثبوت المهر وعدم سقوطه بتعلق النظر عن تعلقه  
بالمنة أو الرقة (قوله) أي ما رأيت قال الرشد في قوله نظير ما مر في السفيه أي من حيث مطلق الجوبه به يتقدم في  
حواشي الحق اه وفيه الجحد (قوله) وجزم الانوار (الح) اعتمد مر اه سم (قوله) غير ما ذكرنا (الح) أي بان  
نكحت بغير اذن السيد ووطئت أيضا كالم يكن العبد مدفونا اه كرهى (قوله) وقال (الح) عبارة النهاية  
لا يلزمها تمسك من قصد النكاح لكن لو جهلت قصدا للنكاح واعتبرت وجوب التمكن فقه نظر (قوله)  
مقوم بالمشارع ابتداء أي يختلف تصوير قطع البدان واجبه القود ابتداء بهم أي والمال بالتعاقب  
سفهها (دخل) اذا اعتبار اذن السفيه في الاموال (قوله) في المزن وميزن النكاح في كسبه (قوله) أي يستحق  
هذا من قولهم ان الخبر يتعدى الى ما حدثه (قوله) ولو أني (قوله) أي لو كان سيده أني (قوله) لم يصح (قوله) استثناء  
في عدم حجة نظرا في عبارة المستفاد لهما لهذا كافي في حجة اه (قوله) على جهة فضيحه تخرج  
الموقوف على معين وتقديم في الحاشية في قول المصنف فان فقهاء المعتز وعصبة زوج السلطان من فتوى  
شيخنا الشهاب الزملي ان العبد الموقوف بمنع تزويجه بمقتضى قوله اه سم أي لعدم تصور  
اذنيده (قوله) ولا تعلق بوقته (قوله) أي لو جوبه بغير رضاه سقعة المعتبر رضاه ولا عبرة بوقته الى الاطلاق  
في المهر (قوله) نظير ما مر في السفيه (قوله) انظر في أي محل مر وكيف يتصور والتطرق بقرينة اه (قوله) وجزم  
الانوار (الح) اعتمد مر

الانوار كالامام في وطئه أم مقبلة مدفونة أيضا بتعلقه بوقته وقال الزركشي وغيره بل بتمتة (و) (نكاح) (بانه) وان

وان قال اه **(قوله أي السيد الرشيد)** إلى الكتاب في النهاية الآتية واقضى كلامه لما وانما اجبر الاب وقوله  
 التي تحمل من قول كذا وقوله بناء على حملها على كذا وج وقوله ون لم يكن له الى ابا الكافر وكذا في المعنى  
 الآتية و يؤخذ منه الى وعمل ما ذكر وقوله وكذا في السبب كقولنا وقوله وانما اجبر الاب الى المن  
 وقوله ولا يجبر الاب الى الكتاب **(قوله غير الحرم)** فهو معدم عنه باذن السيد الحرم وان لم ينكح الابعد  
 تحله لفساد الاذن سال الاحول وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كما قد افاده شذنا الشهاب الزلي الى سم **(قوله)**  
 ولو انني انا **(قوله أي كافر اه)** معنى ويحمل أن الضمير المعد **(قوله مفهوم الحرم)** أي المأزق **(قوله)**  
 يبلده **(أي السيد)** **(قوله من الحرم)** أي الى زوجته **(قوله أي كافر اه)** أي وان عدله بطل النكاح قال عس ظهر ولو كانت  
 راجع الى قوله ببلده غير هذا **(قوله أي لا يطل)** أي وان عدله بطل النكاح قال عس ظهر ولو كانت  
 المعدول اليها غير من المنة تسبوا جلا ولا يولد عليه فيمكن أن يفرق بينهما وبين ما تقدم في السبعة من ابن  
 أبي الهمم من المنة غير الزاوي أي من غير السبعة اه عس **(قوله نعم انا)** استدرك على قوله المنة ولا  
 يعدل انا اه رشدي **(قوله ولو قد انا)** وان نفق عاصيته سده وأصم مهر المثل عند الاطلاق ولو نكح  
 بالمهر من مهر يلدونه صبر اه معنى **(قوله فاذ انا)** ظاهره المصنف وان كان مهر مثلها فوق المثل دون  
 بطل في نظر ذلك من السبعة كما صرح به الرض وشرحه والفرق لا موضع اه سم **(قوله صحت الزايدة)**  
 وزمت **(أي الأولى مع وزمت انا)** بادخلة **(قوله وزمت خنت)** هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة  
 تعاق المهر وقته اه حلي **(قوله ويؤخذ منه أي من التعليل)** **(قوله السيد الرشيد)** فلو كان غير رشيد  
 هل مع النكاح ولغت انا ياد منطلقا وقمة للتعليل المرفق في السبعة الشان أقر بخلافه **(قوله راجع)**  
 ما ذكر انا أي حصل صفة النكاح في الأول وللمهر الزايد **(قوله لا يطل النكاح)** أي كذا في السبعة اه معنى  
**(قوله ولو نكح فاسدا)** أي بأن أطلق الاذن في النكاح فنكح نكاحا فاسدا المقدس من شروطه  
 اه عس **(قوله نكح صبرا)** أي بأنه ان نكح ثانيا نكاحا صحا اه عس **(قوله ورجوعه)** أي السيد  
 كرجوع المولى أي عتيقه اه عس **(قوله وكذا في السبعة)** أي رجوعه كرجوع المولى اه رشدي  
**(قوله المثل والظاهر ليس السيد اجبر بسده)** والثالثة ابيارة كلامه اه نهاية قال عس وعلى هذا  
 الثاني لو طلق السيد مثلا زوجته ثلاثا ثم رجعها ولو اذنها بعد انقضاء عدتها بهذا السيد اجبر بسده مع  
 النكاح ثم اذا طلقها اياه بسده بعد طلقه لها انقض النكاح فلا يحتاج الى تطلق من المعد وتعل المرأة بذلك  
 لزوجه الاول بعد انقضاء عدتها من المعد قال بعض أهل العصر والعمل هذا القول حيث أمكن أولى مما  
 يفعل الآن في التعليل المبني قال لسلامة ما ذكر من الاحتياج الى المصلحة تزوج المنة فانه حيث كان  
 الزوج السيد لا يشوق صفة النكاح على محله اه وفيه بعد تسليمه اه عمل بمقابل الظاهر وقد صرح  
 الشارح كحج في شرح الخطبة بأنه لا يجوز العمل به ولو لم يتسواه احتياج مع ذلك الى هذا الى المرأة والشهود  
 وأقرب ذلك يكون السيد صفة عند الشافعية تأمل ولا تغتر بمقابل اه أقول في جواز التقليد والعمل  
 لنفسه بمقابل الظاهر في المعد الصغير قول الشارح واقضى كلامه في مواضع ترجع مقابله في الصغير انا  
 وقول المعنى والثاني ابي الجوه كلامه فيقول بجبر الصغير قطعا وهو موافق لظاهر النص ولما لم يذكر  
 البراني فيمنع ولا قضاء كلامه في بابي التعليل والرضاع انه المذهب وليس أبا في المصنف في كتاب الرضاع

أي السيد الرشيد غير الحرم  
 اتفاقا ولو أني كرا (صحيح)  
 مفهوم الحرم (وه اطلاق)  
 الاذن في نكح حره أو أمه  
 يبلده وغيره انهم السيد  
 منع من الحرم وجه البها  
 خلافه انهم فيه (وه  
 عقيدة بامرأة) بمعنى (أو)  
 قية أو يولد ولا يعدل عما  
 أنف فيه) والابن وان  
 كانه مهر المعدول اليها أقل  
 من مهر المستقيم وقدره  
 مهر الزايدة أو زاد على مهر  
 المثل عند الاطلاق صحت  
 الزايدة وزمت خنت في نكح  
 به اذا عتق لان في نكح  
 صفة في خلافه مرفق  
 السبعة ويؤخذ منه ان  
 الكلام في السيد الرشيد  
 ويجعل ما ذكر في صورة  
 التقديران لم ينه عن الزايدة  
 والابن النكاح لانه غير  
 ما دون في مستند ولا يحتاج  
 اليان في الرجوع بخلافه  
 إعادة البائن ولو نكح فاسدا  
 نكح صبرا بلا شاذ ان  
 لان الفساد لم يشأه الاذن  
 الأول ورجوعه عن الاذن  
 كرجوع المولى وكذا في  
 السبعة كماله وظاهره  
 (والا طهره ليس السيد  
 اجبر عليه على النكاح)  
 صغيرا كان أو كبيرا

بما اثر اقسامه السابقة لانه يلزم منه مالا كالكتابة واقتضى كلامه ما في واضح ترجم مقابله في الصغير وأما في الاستوى فهو ما أحبر الالاب  
 لان الصغير لا يقدر على تعين الصلابة حيث لا الواجب عليه عايتها (ولا عكسه) أي لا يجبر السد على نكاحه بقسمه السابقة أيضا إذا  
 طلبه من الظاهر لانه ينشئ عليه (٢٩٤) مقاصد الموقوفات كترتيب الأثر (وهذا جوارحه) التي جلت جوارحه على ما يحق

لازم على النكاح لكن  
 من يكافئها في جميع ما  
 والإامع بغير وشائهم  
 له أجارها على رقيق ودفع  
 النسب إذا نسب لها وأما  
 جمع بينهما غير الكفو له  
 معيارا لهما فكيف على  
 الأصح عند المتولي لان  
 الغرض الأصلي من الشره  
 المال من النكاح الفتح  
 (أي صفة كانت) لان  
 النكاح بد على منافع  
 البضع وهي ملكه ولا يتفاهه  
 بغيرها ونفسه تختلف  
 البعد والمعضة والكتابة  
 فلا يصح بها ولا يجبره  
 وماله ليس لغيره من زوج  
 موهنة لغيره منها الأمن  
 منهن ومنها جارية تلقى  
 بغيرها مال وهو مفسر  
 والأصح وكل اختيار الفداء  
 وأما لا يصح البيع حيث  
 لانه مفقود للرقبة فهو مع  
 العتيق لتسوف الشارع عليه  
 وكذا لا يجوز أن يفسد زوج  
 أمته بغير إذن القربى ولا  
 لفسد تزويجهما بخاره  
 عامل قراضه بغير إذنه لانه  
 ينقص قيمتها فيضربه  
 العامل وإن لم يظهر به رج  
 أو لصورة خسه المأذونه  
 المدين بغير إذنه وإن  
 القرضه (فإن طلبت) منه  
 أن تزوجهما (لا يلزم)

تزوجهما) مطلقا فنقص قيمتها لو مات استقامه من قبله (وهذا لان حرمت عليه موبدا أو أطلق به فإذا كان كرامة الله  
 (لزمه) استقامه تحصننا (وإذا تزوجهما) أي الأمستهم (فلا يصح له بالملك بالولاية) لان التصرف فيما عدا الاستقامة ونقله إلى الغير إنما  
 يكون بحكم الملك كاستيفاء المانع ونقلها بالاجرة (في تزوج)

على الازل بعضاً من اختلاف البغوي كما سرد (مسلم أمته الكافرة) التي تحمل من قريش (٢٩٥) كُتبي بخلاف المرتدة اذ فعل بحال وبغير

الجموسية والوثنية على أحد وجهين وجه بعضهم لانه لا يحمل الاستماع بهما والاوجه ما روي عنه الحارثي الغنوي وشرح الخليلي بل نص عليه الشافعي رضي الله عنه انه تزوجهما بغير حق أو حرمانه على حلها الا اني عن السبكي ترجع خلافه كما روي عنه بغير وضاع وان لم يكن له عليها ولاية من جهة أخرى بخلافها وهم فيه شارح أمالك الكافر فلا تزوج أمته السليمة على ما روي عنه ممنوع من كل تصرف فيها الا اذ ملكه عنها (فداسق) أمته كما يوضحها (مكاتب) كتابة محضه أمته لكن بالذن سيد وليس السيد الاستقلال بزوجها كعبدة (ولا تزوج ولي عهد) مولاه من (ص) وتجنون وصفيده كرا وأنتي لعدم المصلحة فيه بانقطاع كسبه عنه ولم ينظر والى انهار بما تظفر مع زوج بعد لدونه (وزوج) ابني النكاح والمال وهو الاب فبالسيد السلطان (أمته) اجبار التي تزوجها المولى بتدريكه (في الافر) اظهرت القبطية نفسه اكتسابا للمهر والنفقة تتم لادمن اذن السفينة نكاح أمته وخرج فولد أمته صغيرة فاعاله ثيب فلا تزوج وأمته صغيرة ومغيرة

الكافرة (٣) وقول الشارح أي الكافرة كافي المهر ومثال وانما حمل كلامه على كلام أصله لان الشيعين كحكايف الجوسية وجوز ولم يرحسوا قوله لان غير ما حمل نكاحه أي أنه والاقتباس على الوثنية القوي شرح مر (قوله والاوجه) وهو المتمدن شرح مر (قوله بناء على حلها) أي الكافر (قوله كما روي حرمة) أي المملوكة كآخيه بغير وضاع (قوله في المتن ومكاتب) وأمته المملوكة ينبغي أن تزوجها سيدها بانها ظليرا لاجمع قال الشارح في شرح الارشادو بحث ان الامنة المعبضة تزوجها من زوج المعبضة بانها من من زوج المعبضة كانت حره ولو لم يكن تزوجها الا ان وهو ملك البعض والولي اه وتقدم ذلك في كلام الشارح في بحث الاول والمولى في الباب كآخيه وضو زوج أمته المعبودة ولها بانها مطلقا ولو بكر اولادها تسير اذن الامه اه (قوله في المتن ولا تزوج ولي عهد) وروى أمته اه (في) في الرض فصل في نكاح المولى تزوج عبد الصبي والسفيه والمجنون ولو زوج أمته المعبدة أب وجد جاز لا غيرهما الا السلطان في أمته غير الصغير وروى أي وان علامة التيب المجنونة لأمته التيب السفيه أي العاقلة وان كانت أمه الامنة السفيه استؤنذ اه وظاهر انه اذا كانت الامنة السفيه لا تستأذن لكن قول المنهج وشرحه ما نصه لو نكاح وماله من ابوان علا تزوجها الا ان كان صغيرا أو صغيرا وليس صغيرا من وسجن وسفول أو نكاح في السفيه فلا بد أي وان علا تزوجها الا ان كان صغيرا أو صغيرا وليس صغيرا من وسجن مطلقا اه ظاهر في اعتبار استأذن السفيه أيضا وظاهره وان كانت بكر أو نكاحها الا ان كان صغيرا أو صغيرا من وسجن لذي الجنون منها بخلاف قيد الشارح السفيه بالمجنونة وعبارتها جاز لو لم يكن المولى المطلق والسفيه المجنون كورا كانوا أربابا تزوجهم بعد ما كان في السفيه فلا بد من اذنه ثم قال انه لا ينفرد نظر أن زوج الامنة المعبدة في العبدان قال واب كان أي الرقة في السفيه فلا بد من اذنه ثم قال انه لا ينفرد نظر في طاعة دنها فان كنت مجنونا فتقدم وان كانت معاقلة وزوجها المولى السيد ورضا السيد دون الامنة سواء كان ولها بالنسب وغيره وسواء كانت السيدة ثيبا أو بكرا اه (قوله السلطان) ظاهره وان طرأ اليه بعد ما وقع شدة ابراهيم (قوله لا بد من اذنه السفينة في نكاح أمته) قال في شرح الرض كما يستأذن في نكاحه في شرح المهر فلا بد لاي نكاحه الا باذنه اه وقضية ذلك ان السفينة ثيب كذلك انتهى (قوله وخرج بولهما) أي النكاح والمال

أي الكافرة في نسخ الشرح التي يابى داه قوله بعد قوله لان غير ما حمل نكاحه اه من هاشم

يعبى على الرجل على نكاح أمة  
الولي

باب ما يحرم من النكاح

بيان ما أئى النكاح المحرم  
لقائه للأعوان كالأحرار  
وجنود سائر هذه الفرجة

قربى الرضة وأهلها

باب ما يحرم من النكاح ومنها

اختلاف الجنس فلا يصح

لأئى نكاح جنس يتوحد

كأئى النكاح

خلاف القمولى وآخرين

لأن الله تعالى أمنا علينا

بجعل الأزواج من أنفسنا

لئب السكون بها والناظر

بها وذلك يستلزم ما ذكر

والاختلاف ذلك الامتنان

حديث في بيان لهجة

وحدث بسحق من رسول

الله صلى الله عليه وسلم عن

نكاح الجن وعلى الثاني

ثبت سائر أحكام النكاح

لكن بالنسبة للأئى فقط

فبما يظهر لأنهم وإن كانوا

بشر وعشر يفتننا بجماع

معاويان الدين بالضرورة

لصحة الأئى تفاصيل

تكاليفهم ثم ظاهر كلام

أئى العبرة بالأئى

إذا اختلف مقلد هما

وتعارض غرضاهما

بما فاضل حكم بانعتاد

الزوج والأزواج فمكن أن

يجرى ذلك هذا إن شئت فإن

قلت ما ذكر فيه إذا اختلف

اعتقادهما فرأى على الوطء

وهي حرمته إن لم يكن بينهما

مال في مسائل الدين

الطلب وعليه الهرب

شمل لدى الجنون منهما أى الصغير والصغيرة بخلاف الصغير بالمجنونة اه (قوله فلا تزوجها  
السلطان) وإن وفى بالهملانه لا يلى نكاحهما (خاتمة) أى غير المحسوس عليها وزوجها على السيدة تبعاً  
لولا يشعل سيدتها باذن السيد زوجها لا مال الكفلة لها فطافوا كان تبكر الانه لا تستحق في زوج أمها  
اه معنى عبارة سم عن الجواهر أمثاله بنظر في حال سيدتها فإن كانت محسوسة فقدم وإن كانت مطلقة  
زوجها على السيدة وضال السيد دون الأمسواء كان وإياها بالنسب أو غير موصوءة كانت لامة كبيرة وصغيرة  
عاقلة أو مجنونة موصوءة كانت السيدة ثيباً أو بكر اه

باب ما يحرم من النكاح

(قوله بيان لما) إلى قوله وفيه اختلاف الجنس في النهاية (قوله بيان لما) لا يخفى قرب حل من على البعض  
بل أقرب منه أى باب الأفراد المحرمة من جملة أفراد النكاح وأما جعل من على البيان فليزيم نقصان البيان  
واحتياجه للتشديد سم وأقره الرشدى وقوله فليزيم نقصان البيان أى أنه لم يذكر جميع أفراد النكاح  
المحرم في هذا الباب وقوله واحتياجه للتشديد أى قبله لا يخفى أن التشديد يحتاج إلى المطلقة أو جعل  
من على البعض كأشياء الحلى حيث قال أى بيان الأفراد المحرمة من جملة أفراد النكاح المحرم أى  
لأعوان كالأحرار بل لقائه اه (قوله وحينئذ) أى حين أقيد بقيد لقائه المتبادر عند الإطلاق سائر الخ  
أى إذا المتبادر من موانع النكاح ما عتبع لقائه وقد يندفع بذلك توقف سم واستظهار الرشدى إياه بما فيه  
قوله سائر الخ أى أشاء الشهاب سم إلى التوقف فيما التوقف فيه يظهر اه (قوله ومنها) إلى قوله وعلى الثاني  
في الخ (قوله لا يصح لأئى الخ) بقا الشيخ الإسلام والمفتى وخلافها ناهية والله عبارة واضحة في ذلك  
القمولى وهو الأول بسوء عتبه إلى بادي الحلى وشيئنا اه (قوله وذلك) أى الامتنان المذكور وقوله

ما ذكر أى عدم العتصم بغير اختلاف الجنس (قوله والألفاظ ذلك الخ) نظره سم وغيره يجوز أن الامتنان  
بأعظم الأمر سم (قوله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) للقمولى أن يجعله على الكراهة دون التحريم  
لأنه لا يبالى بحقيقة التحريم إنما الذى حقه بته التحريم هو الصفة أى لا تفعل بخلاف لفظ النهى  
وما تصرف منه فإن قلت قول الراوى نهى أى أى بالصيغة قلت ممنوع لجواز أنه قال أنها حكم اه سم ولا يخفى  
على المنصف أن حل الآية على الامتنان بأعظم الأمر من وجوب الحديث على الكراهة كل منهما خلاف الظاهر  
بححتاج الدليل (قوله وعلى الثاني) أى قول القمولى ومن مع من العتصم (قوله ثبت سائر أحكام النكاح)  
فصوره وطوره إذا غلب على ثلثه ما زوجته وان جاءت في صورة وقوة جارية أو كرامة مداهم وعش زاد  
شخصاً وكذا عتصم اه (قوله لكن بالنسبة للأئى الخ) فينتقص وضوءه بمسما ويجب عليه الفسل وطهها  
وغير ذلك ومنه أن يتفق عليها ما يفتق على الأئى كونه كائناً وجعلها على ثلثي عليها أحكامنا  
اه عش (قوله باعتقاد الزوج الخ) هذا على نظر اه سم (قوله هنا) أى فيها إذا كان أحد الزوجين أنسيا  
والآخر جنسياً (قوله فرأى حل الوطء الخ) كإيمانه آتفاً (قوله أنها يمكنه) بيان لما ذكره وقوله يناقيه

باب ما يحرم من النكاح

(قوله بيان لما) لا يخفى قرب حل من على البعض بل أقرب منه أى باب الأفراد المحرمة من جملة أفراد النكاح  
وأما جعل من على البيان فليزيم نقصان البيان واحتياجه للتشديد (قوله سائر الخ) بماثل (قوله خلاف القمولى)  
تبع القمولى مد (قوله والألفاظ ذلك الامتنان) فسمه نظره لجواز الامتنان بأعظم الأمر سم (قوله نهى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن) للقمولى أن يجعله على الكراهة دون التحريم لآلة لحة بته  
التحريم لا غير سم إنما الذى حقه بته التحريم هو الصفة أى لا تفعل بخلاف لفظ النهى وما تصرف منه  
فإن قلت أن الراوى سم الصفة فقال نهى الخ قلت ممنوع لجواز أنه قال أنها حكم اه (قوله وعلى الثاني)  
ثبت سائر أحكام النكاح) فصوره وطوره إذا غلب على ثلثه ما زوجته وان جاءت في صورة وقوة جارية  
وكرامة مداهم (قوله باعتقاد الزوج) هذا على نظر







أراد ذلك أنقول علم عدم جنونه به لم يفتقر إلى دليل (وكل من ولدته أم أو اخته من (٢٩٩) ولها) وإن سفل (فهي بنتك) حقيقة

وغير أن الأب وما من ثلث  
والأخت من (ب) (والمقتل  
(هـ) لأن أم جديته إذا  
يثبت لها الزوجه ولا غيره  
من أحكام النسب قبل  
تحريم أن أخيرة في بعض  
وقت تزوجه بالأمه ماته  
وإذا بان الشار عطف  
نسبته عنه كما قرر فلا نظر  
لكونها من أمه فاحتم  
يكره نكاحها الخلاف  
فيها (ويحرم على المرأة)  
وعلى سائر محرماتها (والأخت  
من زواجها أم) إجماع  
لأنه بعضها وانفصل عنها  
الاستدلال كذلك المني ومن  
ثم أجمعوا على أن يزوج  
الأنثى فرقة البليقي بأنه علم  
تصرف الشارع في نسبة  
الولد الواطئ فلم يثبت إلا  
بنكاح أو شبهة لا لموطأة  
بسل أمه بها في الكل  
(والأخت) من جهة  
أولاد أو أحد هـ ماولو  
زوجها الحاكم بمجهوده ثم  
استدلوا بوجوبه بشرط علم  
بصدقه هو ثبتت اختومه  
وفي نكاحه من عليه به  
تتقدم مخالفة جميعه  
وعمن سوى على الأول  
الصادق كذا القاضي مرة  
قالوا ليس لنا من نكح  
أخته في الإسلام غير هذا  
ولو بأنها لم تلحق به وكذا لو  
استلحق زوج بنته المهرولي  
لجنسونه أو المهرولي  
صدقه هو بذلك على ما  
فيما يثبت في شرح الأرواح

جواز النظر وإذا لم يصرح بان احتياطاً (قوله أو أدرك) أي عدم علم النكاح لا علم عدم النكاح (قوله أو أدرك)  
علم عدم جنونه لم يفتقر إلى دليل (قد غنح هذه الملامة لما كان استدلالاً بالعدم عند عدم النكاح لأن يرد  
بالنكاح المني ما يشبه أمه سم (قوله أو سفل) الخ قوله في أنها يفتقر إلى قوله وبما اضطر إلى  
الأنثى قوله الجنون أو الصغير (قوله أو غير الخ) فأولئك مسلم كافر بالزواج فيقول الولد الكافر بالزواج كما  
اعتمد الشارع تعالى الله اه عش (قوله وقيل يحرم الخ) ولو أوصفت المرأة بلين الزا في صغيرة فكتبتا  
مفني وشرح الرض (قوله كما قرر) أي أن نقاب قوله إذا ثبت الخ (قوله لم يكره الخ) أي مطلقاً وإن  
أو هو منه تعدياً بما إذا أخبره بني الخ اه سفل (قوله ولا كذلك المني) أي مني الرجل يعني لم يفتقر  
منه أنسا اه عش (قوله على أرته) أي من أمه اه عش (قوله بشرطه) وهو الامكان وتصدق به فأن  
كثرت اه عش (قوله ولم يصدق الخ) غير أن المني والنهاية فإن صدق ما دلوا به وجب ثبوت النسب وانفسخ  
النكاح ثم إن كان ذلك قبل النكاح فلا شيء لها أو بعده فله مهر المثل وإن كان قبله لا يمتنع لأن ثبوت نسبها لا  
ينفسخ النكاح وإن أقام الأب يثبت النسب وانفسخ النكاح وحكم المهر كما تقدم وإن لم يكن يتصدق به  
الزوجه فقط لم ينفسخ النكاح حتى الزوجه لكن لو أبا تم بغيره بعد ذلك بتعدي نكاحها لأن أنتم شرط  
وقد اعترفتم بغير أمها فلم يزل الزوجه لا يدعي بموتها بلكتها تنكره فإن كان قبل النكاح فنصف  
المسي أو بعده كما هو حكمها في نفسه كن أثر لخصيص شيء وهو ينكره وتقدم حكمه في باب الأثر ولو  
وقع الاستحقاق قبل الزوج لم يجر الزا في نكاحها اه قال عش قوله وتقدم حكمه الخ وهو أنه يبقى في يمين  
عوى يدعي رجوع المنكر ويعترف له (قوله بمن سوى على الأول) أي بقاء النكاح (قوله ولو أبا تم  
فصل الخ) مفهومه ما دلوا به لظهور جميعاً لم يحرم وهو محتمل لأن الرجعية في نكاح الزوجه ويجعل الحرمة  
ليست وجب حقيقة وقد حرمت بالطلاق فلا فعل الرجعية التي هي سبب الحل مع ثبوت الأنثى اه سم  
والأثر بالاول (قوله وكذا لو استلحق الخ) عبارة النهائية والمضي وقيل في هذه الصور ماولو زوجة بمجهول  
النسب فاستدلوا بها حيث نسبوا لنفس النكاح إن لم يصدقوا الزوج اه (قوله الجنون) أي بان طراً  
جنونه بعد العدة أو الصغرى أي بان كان المصدق عن من يقوله اه عش (قوله أو الصغير) فقد شك لأنه  
لا زوج الصغير إلا الأب والجد ولا الأب ولا جدان الفرض لله بمجهول وأما الجنون فلا إشكال فيه إذ ذكر طرق  
جنونه بعد تزوجه الزوج الحاكم إياه اه سم وقد دفع الإشكال بأن تزوجه ما كراهه عش  
(قوله وإن سفل) إلى الفرع على النهائية لا قوله وهي من هـ فالحال في المتن وكذا في المتن لا قوله وصلى ما  
مر إلى المتن (قوله وإن سفل) عبارة التيسير أي وأنثى وبنات الأخوات وبنات أولاد الأخوات وإن سفل

(قوله أو أدرك) أي قل من ادعى عدم النكاح بما بل عدم علم ذلك (قوله أو أدرك علم عدم جنونه به لم يفتقر)  
قد غنح هذه الملامة لما كان استدلالاً بالعدم عند عدم النكاح لأن يرد بالنكاح المني ما يشبه أمه سم  
بالنكاح المني ما يشبه أمه سم (قوله في التيمم زواج) على حصة ضافة أي من ماله زواج (قوله وقيل يحرم الخ)  
وأذا لم يحرم عليه فممن من جهة ما دلوا به وأوصفت المرأة بلين الزا في صغيرة فكتبتا (قوله وعلى سائر محرماتها)  
أي حتى الزا في منهم ما كلف في بياضه فثبت فممن عا من حيث أنها بنتاً أخته كما هو ظاهر (قوله)  
ولو أبا تم فصله) مفهومه أنه لو طلقها جميعاً لم يحرم وهو محتمل لأن الرجعية في نكاح الزوجه ويجعل الحرمة  
الحرمة إذا است زوجة حقيقة وقد حرمت بالطلاق فلا فعل الرجعية التي هي سبب الحل مع ثبوت الأنثى  
وقد يضر ذلك على أن الرجعية تبدأ أو ابتدأ متوهم بما تحتلف فيه الرجوع بحسب المذكور (قوله أو  
الصغير) قد يشك في أنه لا زوج الصغير إلا الأب والجد ولا الأب ولا جدان الفرض لله بمجهول وأما الجنون  
فلا إشكال فيه إذ ذكر طرق جنونه بعد تزوجه ويكره تزوجه الحاكم إياه (قوله في المتن وبنات الأخوات  
والأخت) عبارة التيسير وبنات الأخوات وبنات أولاد الأخوات وإن سفل وبنات الأخوات وبنات أولاد  
الأخت وإن سفل انتهى (قوله وإن سفل) وصار إلى الرض وإن بعدن

فرجعه (وبنات الأخوات وإن سفل) والعامة والحالات

[illegible]

الاماضى فى قولها العموة  
 واخفاوة (و يحرم هؤلاء  
 السبع بالزنا مع ابنتها) أى  
 كالزنا بالنسب المص على  
 الدماء والاشوار فى  
 الايقاع لغير المتعلق به  
 يحرم من الزنا ما يحرم  
 من النسب ولين وانما  
 يحرم من اولاده (وكلم  
 أرضعتك أو أرضعت من  
 أرضعتك أو) أرضعت  
 (من ولدت) ولو بواسطة  
 (أو ولدت من ضلكت أو)  
 ولدت أو أرضعت (ذا أى  
 مصلب) لبنها شرعا كليل  
 الرضعة التى الغنم وإن  
 ولده بواسطة (فأبوزنا  
 وض) بذلك (الباقى من  
 السبع الحرة بالزنا مع  
 فالرقة. عبقلة أو لبن  
 فرعلتو زنا أو بنتها  
 كذلك وان قلت بنت  
 رضاع أو رضعت لبن أيلك  
 أو ملكتو زنا أو مولودة  
 أحدهما زنا كانت  
 رضاع وبنت دالما رضعة أو  
 الفحل نسباً أو رضاعاً وان  
 سفلت ومرضعة لبن  
 أحسك أو أحلتو بنتها  
 نسباً أو رضاعاً سفلت  
 وبنتها أو رضعت أيلك أو  
 أرضعت لبن أيلك نسباً أو  
 رضاعاً وان سفلت بنت أخ  
 أو أخت رضاع أو سفلت  
 أو مرضعتو أخت أصلها

[illegible]



(ويعبر) على كماله عز وجل وجن من نسيه ووضع (أو ولي) وإن علا (من نسب أو وضع) لقوله تعالى وخلل  
أبناءكم الذين من أصلكم ومنطوقه يعبر من الرضاع السابق يعبر عن كل من أصله على أنه لا يخرج وجن من نسيه دون ابن الرضاع ولقوله  
تعالى ولا تتكلموا بك أي أياكم من (٢٠٢) النسب (و) يعبر عليك (أهاتر وجنلتمها) أي النسب أو الرضاع ولطفه ملطتها

وإن علون وإن لم يتدخل  
بها لا يطلق قوله تعالى  
وأهانتكم نسباكم نسكته  
ابتلاها وزوجها كلها وإن لم يتدخل  
بها الترتيب أمر الزوجة  
غمرت كسابتها نفس  
العقد لتتمكن من ذلك ولا  
كذلك البنت نعم بشرط  
حدث لاوطه محله العقد  
لأن الفاسد لا يراه حال  
ينشأ عنه وطه أو استئصال  
لأنه جسد وطه فطه  
واعتدال وهو محرم كما  
بأن (وكذا بناتها) أي  
زوجها ولو بواسطة سواء  
بنات أمهات أو بنات بناتها وإن  
سكن (أن دخلت بها) بأن  
وطه في حياتها ولو في  
الدم وإن كان العقد فاسدا  
وكذا أن استئصلت ماله  
المحرم فبالزهر وإنه  
أنه كالأوطه في أكثر  
أحكامه هذا الباب وغيره  
لقوله تعالى وزوجها كلها  
في جوهر من نسائك  
الأنثى دخلت من الأنثى  
بعد دخلت أمهات نسائك  
أيضا وإن اقتضت قاعدة  
الشافعي من وجوع الوصف  
ونحوه لاسي ما تقدمت  
محله أن اعتد العمل وهو  
هنا مختلفا على أن نسائك  
أدلى بالإضافة والانتاسة  
سوقها لغيره ولا تنزع ذلك  
للتعاقد عليها خلافا لركشي لأن اختلاف العامل على استقلال كل حكم ويجوز الاتفاق في العمل لا بد على ذلك كما  
هو واضح ذكر الجوز لغيره فلا مفهومه (تنبيه) لم ينزل الموت ههنا فنية الوطه بخلاف في الأوطه وقدر المهر ويوجب بان التبريد  
ههنا يلزم طه بان المتقدم وهو خلاف النص ولا كذلك

ذلك في المتن إلى التيسيق النهاية لقوله (أو ولي) وإن علا (من نسب أو وضع) لقوله تعالى وخلل  
أبناءكم الذين من أصلكم ومنطوقه يعبر من الرضاع السابق يعبر عن كل من أصله على أنه لا يخرج وجن من نسيه دون ابن الرضاع ولقوله  
تعالى ولا تتكلموا بك أي أياكم من (٢٠٢) النسب (و) يعبر عليك (أهاتر وجنلتمها) أي النسب أو الرضاع ولطفه ملطتها

ذلك في المتن إلى التيسيق النهاية لقوله (أو ولي) وإن علا (من نسب أو وضع) لقوله تعالى وخلل  
أبناءكم الذين من أصلكم ومنطوقه يعبر من الرضاع السابق يعبر عن كل من أصله على أنه لا يخرج وجن من نسيه دون ابن الرضاع ولقوله  
تعالى ولا تتكلموا بك أي أياكم من (٢٠٢) النسب (و) يعبر عليك (أهاتر وجنلتمها) أي النسب أو الرضاع ولطفه ملطتها

تتمتع فصيحى إن الموت هو جبل اللذات والتعمر وسر من جهات الفناء والخطوب من البتوت وحلقات الطوطون والنعيم بحرم الاماه من  
جانبه في الام لا مكانة وعلو لواعظ ذائق الامهات والمصروفين مع المال والاجسنة في قمار والاحرام في مقرر ابو جهبه التي هو القدوة من  
الموت وأولو طرقاته كذلك الموت الحب (وطني امرأة) حبة وهو واضع (عكث) (٣-٣) في الفروان كاتعبر، عتله أدا كياتي

ان يجاب بقوله طه بأنه ليس له الحق في تعاضل شيت وتعمده فاضل شيت لانها اقوى لكونها اخرجته من السفاح الى وصوله الحرم  
وتما لتعاضل من حال الاضلال الى عليها بحر مستوي وذلك قولهم لا يثبت بالاستسقاء بشرطه الا التمسك والمجاهرة والاعتدال وكذا الرجوع على  
العتد اختلاف في الاحكام والفضل وغير الحق كما قال الزمزم

لا يشك منى وقال البغوي في تفسيره على من وطئ زوجته بغير ما روي في هذا القول طعنا في رواية نفسه في الأمر بخلافه في مسئلة  
وقوله ذاك الاشكال عند بعضهم ليس (٣٠٤) بمقتضى قوله لا يشك في الاحترام الا في الاثر الاول استدلال بقوله لا يشك في زوجته

فما حقت بشي شملت  
 لغيب ما ولا وكذا لم  
 ذكرى بغير بديانها  
 فاستغنى عن شملت  
 منه \* (تيسير آخر) \*  
 أطلق جمع مقسودون  
 حومة وطعانة وغيرهم  
 وجه وكلاهدها لانه  
 أريدهم على كاشرة  
 فخورا بجاءا وشبهة  
 الطربى قال فلعله يمتد  
 بقلدان قلده وصف بالحل  
 والافطيمة اتفاقا فها  
 بل اجاءا أضادوا شبهة  
 الفاضل كونه حليمة  
 فذا غافل وهو غير مكلف  
 اتفاقا ومن حتى الاجماع  
 على عدم انموذاتني  
 فكيفه انتق وصف فله  
 بالحل والحر منوهة لاجل  
 قولهم وله شبهة لوصف  
 بجل ولا حمة (الزهر)  
 فلا يش لها ولا حمة  
 أصولها وفروعها حمة  
 مصاهرة بالزنا الحقيق  
 عقلا من نحو ينجون أو  
 مكره عليه لان الله تعالى  
 امن على عباده بالنسب  
 والصهر ولله لحرمة  
 (وليست مباشرة) بسبب  
 مباح كالحاخذة (بشهوة)  
 كوطق الاطهر لانه لا  
 قوبه بل فكذلك لا وجب  
 حمة بل الزنا كشيء ورد  
 عليه لانه لا يمتنعها

محرم لله من الشهر فملكه بخلاف اس الزوج ذكره الامام اه وفيه نظر بل الذي يدل عليه كلامهم انه لا يحرم  
الاوطؤ (ولو احتلطت محرم) بنسب او رضاع او مساهر او محرمة بسبب اخركان او قوت ونيهم من تركه وضبطه بالناسم وتشديد الاء  
بشمل ذلك (نسوقه كبره) بل ان كن غير محرمات (نكح) ان شاء (منهن) وان قدر بسوءه على متفادخل ماله اخلافا للسبي رحمه



من الله تعالى وحده مذكراً انه لم يبعه ذلنور بمانسدة عليه باب النكاح فانه وان سافر لبلد لا يامن مسافرتها اليها ويتكلم الوان يبق محصور على مار جمل ريان وعليه خلافه ترجمه فيهم في الاواني ياتخذ الى بقاعه واحده لان (٢٠٥) النكاح يحتاج له أكثر من غيره واما الفرق

بان ذاك يكفي فيه الفلن  
فبياع المتلون مع القدرة  
على التلقين بخلافه فان  
يصح لما يفسر من حل  
المشكوك فيه باس م وجود  
الواني يحل ببقائه في حل  
مخبرته بالتحلل وانقضاه  
عدتها وان ظن كذبها امر  
في حبس الصبيغته عاله تلق  
بذلك على ان زوال يقين  
اختلاط الحرم بالنكاح  
منه ينضعف التقييد  
بالمحسورات ويقوى  
القصاص على الوان وعدم  
النظر للاختلاط المذكور  
نعم ان اريد بالظن المكث  
ثم والذنى في هذا النكاح عن  
الاجتهاد قربت مع ذلك  
الفرق (بالمحسورات) فلا  
يتكلم منهن فان فعل بطل  
ام ساطا لا ينعى عدم  
المشقة اجتهاد من خلاف  
الاول ولا مدخل للاجتهاد  
هنا نعم لو قرن مة بتعمره  
كسوادك غير ذان  
السواد مطلقا كجواهر واضع  
واجتهاد ان المحصر ثم  
ما عسر عده بغيره فانظر  
كالان غير محصور وما سهل  
كالعشر بن بل المائة كما  
صرحوا به في باب الامان  
وذكره في الاثران بمحصور  
وبينهما اوساط تلق  
باجدهما بالظن وما يشك  
فيه يستقنى فيه القلب قاله  
الفرق والذى وجهه الاذرى

وغيره اه مغنى وكان حقا ان يكتب عقبه النكاح على المغنى او عقب قوله خلافا للسبكي باظهار رجوع  
خلافه الى الغاية (قوله ما يفسر الخ) عبارة للمغنى انصر وبالسفر وزعمنا التحصم عليه باب النكاح  
فانه الخ (قوله على مار جمل ريان) عبارة لانها يكل جمل وعبارته للمغنى وهذا اى مار جمل ريان هو  
الوجه اه (قوله واما الفرق الخ) هذا فرق شيخ الاسلام اه سم عبارة لانها وما فرق به من ان ذلك  
الخ محصور باعتبار الخ (قوله في بيان الخ) عبارة للمغنى بدليل صحة الطهر والصلاة بظنون الطهر وحق  
تناوله مع القدرة على استنباطه اى محصور وغيره خلاف النكاح اه (قوله فغير صحيح) اى خلافا للسبكي  
ويجوز ان من فرق ذلنور بنى كلامه على مقالة السبكي اه عش (قوله واما حل الخ) تقوية لرد الفرق  
المار اه عش (قوله وان ظن كذبها) عبارة فيما ياتى بغير مدققها في ثبته اه ولا يلزم منه ظن كذبها  
لجواز ان يكون الحاصل مجرد الشك اه عش واما في الشرح والنهاية في حبس الغيبيل كل من  
التعبرين (قوله بالنكاح) بمعنى زوال الخ (قوله بضعف التقييد) اى بقولنا ان يبق محصور اه سم  
(قوله ويقوى القصاص الخ) اى فيجوز ان يتكلم الى ان يبق واحدة (قوله وعدم النظر الخ) صاف على  
القصاص (قوله لم) اى في الاواني وقوله هنا اى في النكاح وقوله الناشئ اى الفلن الناشئ ناشئ على اريد  
قول المتن لم يحسورات هذا التفصيل ياتى في محمول اذ لو طوعت اليقين ايضا اه مغنى (قوله فلا يتكلم  
الى المتن في النهاية الاقوله وبعبارة الى ولو اختلطت وكذا في المغنى الاقوله نعم اى ثم ما عسر وقوله وما روى وبعبارة  
وقوله بل المائة بل محصور (قوله فان فعل بطل) اى ومع ذلك لا يحد له شبه اه عش اى اذا روى (قوله  
بغير الاول) اى غير المحسورات (قوله نعم الخ) انظر ما وقع هذا الاستدلال مع قول المتن ولو اختلطت  
الخ (قوله مطلقا) اى انحصرت ولا سم وعش (قوله واجتهادنا) اى ذات السواد نعم وعش (قوله  
ان انحصرت) مفهومة مائة لا تجب بذات السواد الغير المحصور وان هو صحيح اه سم اى الى ان يبق منها  
محسورات (قوله ثم ما عسر الخ) عبارة للمغنى قال الامام المحصور وما سهل على الاستدلال والاول قال الفرزلى  
غير المحصور وكل عدلوا جميع في عدم عدلوا لعدم على الناطر عده بغيره فانظر اه (قوله كما صرحوا به) اى  
بالتميل بالمائة وكذا خبره ذكره (قوله وبينهما) بين الالف والعشر من كجواهر المغنى عن الفرزلى اذ  
والمائة كجواهر صرح صرح الشارع وصرح بالنهاية حيث اسقطت العشر بن (قوله فانه الفرزلى) اى قوله  
ما عسر الى هنا الاقوله بل المائة الى قوله محصور (قوله لان من الشروط الخ) تعليل للاذرى وعلى المغنى  
المتن بذا ثم اورد الاعتراض الا فى عليه (قوله واعتراض) اى قوله ان من الشروط العلم الخ اه سم (قوله  
وصرفاه) وهوان هذا يرجع للشك في ولاية الماقل في كل من اقمود ونور وجهه لقود وما هنا يرجع  
(قوله على مار جمل ريان) كذا شرح مر (قوله واما الفرزلى الخ) هو فرق شيخ الاسلام (قوله  
بضعف التقييد) اى قولنا ان يبق محصور (قوله مطلقا) اى انحصرت اولاد بل مقابلته بقوله  
ان انحصرت وقوله ان انحصرت مفهومة انه لا يجتهد ان لم ينحصر وهو مسلم ان كان الغرض تقيد السواد  
مع عدم الاعتراض لثبات السواد الا لا فانه اه (قوله واجتهادنا) اى ذات السواد وقوله ان انحصرت  
ان اورد انحصار الجاه من ذات السواد وغيرها مفهومة عدم الاجتهاد ان لم ينحصر وليس صحيح ان اخذت  
ذات السواد اورد تعددت مع الاختصار لان الاختلاط في الحقيقة انما هو في ذوات السواد وان اورد  
انحصار ذوات السواد قاله جميع صحيح فليتأمل (قوله ان انحصرت) مفهومة عدم الاجتهاد ان لم ينحصر  
وهو صحيح ان تعددت السواد وتبين ان يبق سواده في مالوا تخط غير محصور من المحارم غير محصور  
وتساو اذ تفلوا كلف بالاف والفسين ولا اشكال في الحرمة على طريق السبكي والاذرى في نفسه هذا  
المثال (قوله فانه الفرزلى الخ) كذا شرح مر (قوله واعتراض) اى ان من الشروط العلم بعلها

(٢٩) - (شروانى وان فاسم) - (سابع) التحريم عند الشك لان من الشروط العلم بعلها واعتراضه ولهم لزوم ج  
أمتورنه طائعا بانه فبان ميتا اوتر وجنوز وجهه لقود فبان ميتا صرح وموافقه في فصل الصغرة بحث الاذرى كالسبكي في عشر بنه نلا

الملك في ذات الملك أهله محل أو لا حاصل ما مران العروة في المعقود عليه تبين الخ فلا يكفي وجوده في نفس الامر وفي غيره بالنسبة لصحة العقد بطريقه في نفس الامر وبالنسبة لجواز الاقدام بظن استغناء الشرط اه عش وعبارة المغني وقد يجاب عن الصورة الاولى بان الشك في المزوج هل هو مالك أو لا وهو لا ضرر اذا تبين انه مالك كالزوج أو حتى أخته وتبين ذلك كونه من الثانية بان بعض الآفة يرى ذلك فاذا تبين انه كل في نفس الامر كذلك مع اه (قوله صار ما يخص كلا الخ) يؤخذ منه ان تعزم الاقدام عليه يتحقق بالعلان ظهر افاق تبين بعد ذلك انه غير محصور وتبين الصلة والاسم بالحكم بالعلان اه سبدر وأعل موقع قول السارح احتياط الارضاء وكما تبين ههنا من غير ان التامضين والا فلا يظهر وجه الاخذ ولا المراد

بالتين (قوله حصة النكاح) مفعول بعث (قوله هو) أي الحكم (قوله يجوز وط الخ) يؤخذ منه انه لو أراد العقد على واحدة منهن لم يمتنع وهو ظاهر اه سبدر (قوله مطلقا) أي محصورات أم لا اه عش (قوله لان الوط الخ) عبارة المغني ولو باجتهاد اذا لم يدخل الاجتهاد في ذلك لان الوط الخ (قول المتن) لو طرأ مؤد الخ لم يولد عقد أب على امرأة أو بنته في بنتها وزفت كل لغير زوجها وطها غاطلا انفسح النكاح ولزم كالأوط أو أنه مهر المثل وعلى السابق منه ما يوطه له زوجته نصف المسمى وفيها يلزم الثاني منها وجوه أوجهها كما فاده الشيخ بحسب المغيرة لا تعقل ومكرهة وانما تعلق الانفساح حينئذ غير منسوب اليها ويرجع أي الثاني على السابق نصف مهر المثل لا مهر المثل ولا يجزى من طها ما يقع مطاوعة في الوط وهو غاطل وان وطها ما فعل كل زوجته نصف المسمى ويرجع كل على الآخر في أحد وجهين يظهر كإفادته في الدرر الله تعالى في وجهه بنصف ما كان يرجع به لو انفرد به دون مفعول أو شكل الحال ولم يعلم سبق ولا مية وجب الموطوء مهر المثل وانفسح النكاح ولا يرجع لاحدهما على الآخر وزوجه كل نصف المسمى ولو كتم امرأة أو بنتها جاهلا لم يتأهل الثاني باطل فان وطئ للثانية قطعاً عما لا يجرى فيه نكاح الاولى بصله أوجاهلاره اعلى نكاح الاولى وزنه لا في نصف المسمى وتقرم عليه أدباً للموطوءة مهر المثل وحرمت عليه أدباً ان كانت في الام وان كانت البنت لم تقرم أدباً الا ان كان قد وطئ في الام اه نهاية وفي المغني مثله زيادة تفصيل (قوله يفتح الباء) الى قوله كما يصرح به في النهاية (قوله وبكرها) أي فيكون صفة تخدوف تقدوم سبب مؤد الخ (قوله عش) (قول المتن) فله (أي منع دوايه اه معنى (قوله بالباء) الى قوله كما يصرح به في المغني (قوله والنون) يستثنى كإفادتهم الخشني فلا يقطع وطئهم وزوجة نكاح اذ لا احتمال زواجهما ذكر الذي وطئ به فلا يقطع النكاح بالشبهة ويصور وجود ابن الخشني بمافي العباب عبارة مع شرحه السارح وان مال الى الرجال فخير بذلك ثم جاءه وأنت موطوءة وبالله ابن نونس تغلقه جده وقال انه في غاية الحسن والبيعة لحق نسباً احتياطاً ولا تحكك بذكره لان الحسن لا يكد به انتهت سم على ع اه عش وأشار المغني في محل المتن بشوكة كوطه الواضحة وزوجته انه لا يستثناء المذكور (قوله كما ضاعوا) أي ضاعوا بمافيه حذف الواو (قوله يقطع) حيث كتب بكلمة على أبيه اه معنى (قوله

(قوله والنون) يستثنى كإفادتهم الخشني فلا يقطع وطئهم وزوجة نكاح اذ لا احتمال زواجهما ذكر الذي وطئ به فلا يقطع النكاح بالشك وقد يشكل تصور ابن الخشني لانه ان انقضت ذكوره تعين ان وطئاً يقطع النكاح كثيراً وان يضرع فاشكل لا يصح نكاحه حتى يتصور له ولد ولهذا قالوا لما لم يشكلا اسفل كونه أباً أو جدّاً أو أماً أو زوجاً أو زوجة انتهى ويجوز ان يصور بمشكلة ذكرها في العباب في باب الحديث وصار نوع شرحه السارح وان مال الى الرجال فخير بذلك ثم جاءه وأنت موطوءة وبالله ابن نونس تغلقه جده وقال انه في غاية الحسن والبيعة لحق نسباً احتياطاً ولا تحكك بذكره لان الحسن لا يكد به انتهى في انه لم يخص هذا البعض الاستثناء من وجع لان وهذا ذكره في وجع الاباضام انظر ما للمذموم من ان يصور أيضاً اذا استندت امرأة ذكره وهو قائم لقلتها انه زوجها وأنت منه ولد (قوله

من محاربه اختطاطن يغبر محصور لكن لو قسم عليهن صار ما يخص كلا منهن محصوراً ومثل النكاح منهن فظهر بهذا التوزيع وفي الفهم ان العمدان تقرا للمصحة وقال ان الخلل ظاهر كلام الإصحاب وهو كافي خلافاً من زعم ان كلامه لا وجه له ولو اختلطت زوجته بابن بياض لم يجر وطء واحدة منهن مطلقاً لان الوطاً ما يباح بالعدود والاجتهاد (ولو طرأ مؤد خ) يفتح الباء فهو من إضافة الصفة للموصوف وبكرها (على نكاح نطفه كوطء زوجته أبيه) بالباء والنون كما صيغتهما بضم (شبهة

وكو طعاز ورج أم أو بنشز وجته بشم فتنفس النكاح الحلال الذم بالابتداء له معنى وجب غير جامو بدافا طر أطلع كالرضاع وهذا  
بضمه لا فرق بين كون الموطأ نكاحا موطأ وغيره فلو طي بنت أخيه أو زنته التي تحت طه بشم حرم على ولده بدأ كنكاحه حرم  
أصل الرضا لو طي أمته لمعظمه بنسب أو رضاع فان طي يجب الحدا وهو الأصح بنسبنا المصاهرة فتقول غير واحد لا تحرم كذا ابن  
الحدا دون تبعه من زوجة المثنى فيحله بل يصدق بالحرم وغيره لان (٢٠٧) المصاهرة التي أنبتا الشخان في بدحرم

وكو طعاز ورج أم أو بنشز وجتها (الخ) أي فخر مان في الأولى أي أمز وجتمه طلقا والثانية أي بنشز وجته  
ابن دخل بالأم سم وعش (قوله الخ) طليل في المثنى والشرع معا (قوله وسم) أي العليل  
(قوله بين كون الموطأ الخ) أي قبل العقد عليها اه معنى (قوله وغيره) عطف على محرم الخ (قوله فلو  
وطي بنت أخيه الخ) ثمر مرئب (قوله وأخته) عطف على أخيه اه سم (قوله كما صرح به) أي يعلم  
الفرق وقوله لو طي الخ يقول القول (قوله فتقول غير واحد الخ) عبارة أنها في المثنى خلافا لمن قد سبق  
الثاني اه أي يكون غير محرم (قوله فتقول غير واحد لا تحرم) أي فسد ههنا الموطأ لا تحرم أي بغير  
الحرم (قوله كذا الخ) له من جهة القول ولا كان لا وضه لا تحرم فتقول غير واحد كابن الحدا ومن تبعه  
لا تحرم ضعيف (قوله يشده) أي التيسير بدحرم (قوله التي أنبتا الشخان) أي يقولهما أي نقابت  
المصاهرة وقوله وما خا غير اه سم (قوله لغيره) أي أديب متعلق بوط والاب وقوله هل نكحها أي  
الحرم متعلق بقوله طرأ (قوله ومن تبعه فضل الخ) مبتدأ وخبر (قوله عما تقر الخ) أي يقولهما أي نقال  
وطي أمته المحرم الخ (قوله وخرج) أي توله وألا وجق في المثنى والى قول المثنى ومن حرم جمعها في النهاية (قوله  
بنكاح) أي بطر وعلى نكاح (قوله ولا يثنى عليه) أي غير الائم اه سم أي ان تعدم عبارة عش أي  
لا يثنى لأن على الأب في مقابلته التحريم أمنا لغيره في مقابلته الوطأ اه (قوله المثنى ويحرم جمع المرأة  
الخ) صرح القرطبي بما يجوز نكاح سائر المحارم في الجنسية لا الأم والبنات اه عش (قوله ولو بواسطة)  
راجع للعبارة وإن كانت فلو لا بن الخ راجع للاختصاص وقوله ابتداء ودواما راجع للجميع (قوله كانه)  
أي في خبر النبي عن ذلك وقوله بل الله طبعه وسلم نكح إذا فعلت ذلك قطعتم أوله من اه معنى (قوله  
يحرم نكاحها الخ) يخرج المرأة أو بنتها أو بنت عمها اه سم (قوله والملك) عطف على المصاهرة  
(قوله ثم تزوج سديتها) أي أو يتزوج السيدة أو لام يعرض لها مرض يتع حصول العفتها اه عش  
(قوله أو يكون الخ) عطف على قوله يتزوجها (قوله وإن حرم كل) أي كل من المرأة أو ما تهاصل  
الأخرى (قوله وبنيتها) أي بنشز وجتمه ورجل آخر اه عش (قوله إذا تحرم المنكحة بينهما الخ)  
ولانه لا قرابة بينهما ولا رضاع اه سم (قوله في نكاح اثنين) أي في نكاح الولين من اثنين اه معنى (قوله  
فان وقع الخ) تفصيل لقوله بأن ههنا مام الخ (قوله لائن أو امرت بالثاني) (خرج) وقعا مرة إلا ان الأول  
بلاولي أو لا شهد ولكن حكمه كما قرنا العقد الثاني فينبغي أن العقد العيص هو العقد الأول  
لسبق وجوده والحكم ثبت بحته من حين وجوده لا من حين الحكم فقط ولو وقع حكن متعارفان أحدهم  
وكو طعاز ورج أم أو بنشز وجته بشم (قوله) أي فخر مان في الأولى متعلقا في الثانية دخل بالأم (قوله  
أزنته) عطف على أخيه (قوله التي أنبتا الشخان) أي يقولهما أي نقابت المصاهرة (قوله مؤيد)  
خبر ان (قوله ولا يثنى عليه) أي غير الائم (قوله يحرم نكاحها لو قدرت أحداهما ذكرا) يخرج المرأة أو بنت  
خالتها أو بنت عمها (قوله إذا تحرم المنكحة بينهما الخ) ولانه لا قرابة بينهما ولا رضاع (قوله في المثنى)  
أمر بما لا يثنى (قوله وقعا مرة إلا ان الأول بلاولي أو لا شهد ولكن حكمه كما قرنا العقد الثاني فينبغي أن العقد العيص هو العقد الأول  
لسبق وجوده والحكم ثبت بحته من حين وجوده لا من حين الحكم فقط ولو وقع حكن متعارفان أحدهم

هنا جثى قطع ما لا يفعل الجميع بين امرأة أو أمها بان يزوجهما شرطه الآخر ثم يزوجهما سديتها أو يكون متعاونان حيث لا بد من  
ذكورة الأخرى إلا بعدلا يتكسبه سديته والسر لا يتكسبه أمته ويحل الجميع أيضا بين بنت الرجل وبنيتته بين المرأة وبنيتها ورجل من امرأة  
أخرى وبين أختها لرجل من أمها أو أختها من أبيها إذا تحرم لنا كنه بينهما بقدر ذكورة أحدهما فإن (جمع) بن نحو أختين (بعده) واحد  
(بطل) النكاحان إذا لم يزوج (أو) بقدر بن يان ههنا مام في نكاح اثنين فان وقعهما أو عرف سبق وتبين سابقا لم يزوج مع رجعتا أو جمل  
السبق والمعة بطلا أو وقع (أو) ما يعرف بالسابق لم تنس (الثاني) هو الباطل ان صح الأول لان الجميع حصله فان نسبت

بعضه مولا خر بفساده فينبغي تقديم الحكم ببعثه مر اه سم على ج اه عش **(قوله)** ورجبت معرفتها <sup>مفهومه</sup> انه لو لم ترج معرفتها لا يتوقف بل بطلان فبايراجع سم على ج وفيه راجعت عامر في نكاح اثنين فوجده كذلك وهو ان يحصل البطلان اذا لم ترج معرفة السابق والاوجب التوقف اه عش **(قوله)** والدرجانه لا يحتاج الفسخ الحاكم والاهل **(الح)** في القوت عاصماته ان هذا الزوج في صورت معرفه السابق دون عين السابقة وجعل السبق والامية يعني بخلاف اولاهم منضبع الشارع من انه في صورة التوقف اه سم عبارة عش هذا الاوجه انما يحتاج اليه اذا لم يعلم عين السابقة تباين علم السبق ولم تعين السابقة اما اذا علمنا السابقة ثم نسبت فلامعني لا افتقار التوقف الواجب على الفسخ فبايراجع سم على ج ثم لها طلب الفسخ من القاضي وينفذ للضرر ويزول به التوقف اه وفي قوله ثم لها الح نظر **(قوله)** وانه لو اذ العقد الح في غير الاول وجوه المتبادر وجوه اهى الاوجه اما اذا نسبت السابقة وجده معرفتها وحشد فقابل الاوجه ان جاز العدة على احدهما مطلقا في غاية البعد ثم جاز ان هذا الحكم فيما اذا علم سبق ولم يتعين مقبدا اه سم يعني كمر عن القوت **(قوله)** باننا ينبغي اوجبه او تنقض العدة اه سم **(قوله)** بذلك اي فساد الاول **(قوله)** خلافا لماوردى اي قوله ثم له ام اه عش **(قوله)** ما ذكر اي من قول المتن فان جع المزمع ما زاده الشارع **(قوله)** وفيما اذا الحكم ظاهره انه عطف على في جع المزمع ويحتمل انه متعلق بقوله فيؤخذ الخ والفاه فيه شبهة فالجزا لانهم قد ينزلون الظرف المقدم منزلة الشرط ومنعطفه المؤخر منزلة الجزاء كما قرر دسيويه في رد المحتار لفتاوى كرمه **(قوله)** فوطي بعضهم اي دلو لا كثر من اربع اه عش **(قوله)** مسمى اربع قد يقال اذا كانت مسميات من مختلفات في مسمى وراى وفي الروضة مخالفة قلها ثلثين وجوه تعرف براسميتها اه رشدى **(قوله)** لان في نكاحه اربعين عبارة النهاية لاحتمال ان في نكاحه اربع اه قال الرشدى هذا اصبوح من قول اليعقوب لان في نكاحه اربعين فبايعين اذا لم يكون في نكاحه او بيع يربعين الان سبق نكاح الاربع او نكاح الثلاث ثم الواحدة او عكسه او معوج ذلك بخلاف اذا سبق نكاح اثنين مثلا فانه لا يصح بعده الان نكاح الواحدة على اي تقدير اذ الصورة انه لم يفسح الا لا يعتقد ويوقع نكاح من محل ومن لا محل في عقد واحد بل الجميع كالمعروف اه **(قوله)** اربع اربعين في حصول البقين فيما ذكر نظر قلنا مل ثم رأيت الفاضل المشي بمعى ذلك اه سيد عرارة قسم انظر اي يقين من احتمال تقدم عقد الواحد ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الواحد ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الثلاث ثم الثنتين الخ قلنا مل اه **(قوله)** يجب الخ نعمت اربع **(قوله)** وهو مرمي الخ عطف على مسمى اربع **(قوله)** لاحتمال انهن من الزائدات الخ يؤخذ من ان صورة المسئلة ان الموطأ ان الزائدات على

ورجبت معرفتها وجب التوقف حتى تبين والاوجه انه لا يحتاج لفسخ الحاكم وانه لو اراد العدة على احدهما امتنع حتى يطلق الاخرى باننا لا احتمال انهما الزوجة ففعل الاخرى يقينا من غير مشقة ليلفي ذلك بوجه اما اذا فساد الاول فالثاني هو الصحيح سواء علم بذلك ام لا خلافا لماوردى ومن ثم نقسبه الروايات بقوله وعندى بنصف نكاح الثانية بكل غاية ثمانية هل لهذا العقد وهل النكاح جسد للسد وهل **(تنبيه)** في اي ما ذكر في جع ا كثر من اربع وفيها اذا جع عشرة في اربعة عقود او اربع وثلاثين وواحدة وجعل السابق فوطي بعضهم ومات فيؤخذ من السائر كهمى اربع لان في نكاحه اربعين يجب مهرهن وان لم يدخل بهن ومهر مثل من دخل بهن لاحتمال انهن من الزائدات على تلك الاربع وما اخذ لم يدخل بهن

حين الحكم فقط ولو وقع حكام بتقارن احدهما بمصنوعا خر بفساده فينبغي تقديم الحكم ببعثه مر **(قوله)** ورجبت معرفتها <sup>مفهومه</sup> انه لو لم ترج معرفتها لا يتوقف بل بطلان فبايراجع سم على ج وفيه راجعت عامر في نكاح اثنين فوجده كذلك وهو ان يحصل البطلان اذا لم ترج معرفة السابق والاوجب التوقف اه عش **(قوله)** والدرجانه لا يحتاج الفسخ الحاكم والاهل **(الح)** في القوت عاصماته ان هذا الزوج في صورت معرفه السابق دون عين السابقة وجعل السبق والامية يعني بخلاف اولاهم منضبع الشارع من انه في صورة التوقف اه سم عبارة عش هذا الاوجه انما يحتاج اليه اذا لم يعلم عين السابقة تباين علم السبق ولم تعين السابقة اما اذا علمنا السابقة ثم نسبت فلامعني لا افتقار التوقف الواجب على الفسخ فبايراجع سم على ج ثم لها طلب الفسخ من القاضي وينفذ للضرر ويزول به التوقف اه وفي قوله ثم لها الح نظر **(قوله)** وانه لو اذ العقد الح في غير الاول وجوه المتبادر وجوه اهى الاوجه اما اذا نسبت السابقة وجده معرفتها وحشد فقابل الاوجه ان جاز العدة على احدهما مطلقا في غاية البعد ثم جاز ان هذا الحكم فيما اذا علم سبق ولم يتعين مقبدا اه سم يعني كمر عن القوت **(قوله)** باننا ينبغي اوجبه او تنقض العدة اه سم **(قوله)** بذلك اي فساد الاول **(قوله)** خلافا لماوردى اي قوله ثم له ام اه عش **(قوله)** ما ذكر اي من قول المتن فان جع المزمع ما زاده الشارع **(قوله)** وفيما اذا الحكم ظاهره انه عطف على في جع المزمع ويحتمل انه متعلق بقوله فيؤخذ الخ والفاه فيه شبهة فالجزا لانهم قد ينزلون الظرف المقدم منزلة الشرط ومنعطفه المؤخر منزلة الجزاء كما قرر دسيويه في رد المحتار لفتاوى كرمه **(قوله)** فوطي بعضهم اي دلو لا كثر من اربع اه عش **(قوله)** مسمى اربع قد يقال اذا كانت مسميات من مختلفات في مسمى وراى وفي الروضة مخالفة قلها ثلثين وجوه تعرف براسميتها اه رشدى **(قوله)** لان في نكاحه اربعين عبارة النهاية لاحتمال ان في نكاحه اربع اه قال الرشدى هذا اصبوح من قول اليعقوب لان في نكاحه اربعين فبايعين اذا لم يكون في نكاحه او بيع يربعين الان سبق نكاح الاربع او نكاح الثلاث ثم الواحدة او عكسه او معوج ذلك بخلاف اذا سبق نكاح اثنين مثلا فانه لا يصح بعده الان نكاح الواحدة على اي تقدير اذ الصورة انه لم يفسح الا لا يعتقد ويوقع نكاح من محل ومن لا محل في عقد واحد بل الجميع كالمعروف اه **(قوله)** اربع اربعين في حصول البقين فيما ذكر نظر قلنا مل ثم رأيت الفاضل المشي بمعى ذلك اه سيد عرارة قسم انظر اي يقين من احتمال تقدم عقد الواحد ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الواحد ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الثلاث ثم الثنتين الخ قلنا مل اه **(قوله)** يجب الخ نعمت اربع **(قوله)** وهو مرمي الخ عطف على مسمى اربع **(قوله)** لاحتمال انهن من الزائدات الخ يؤخذ من ان صورة المسئلة ان الموطأ ان الزائدات على

يدفع لمن ولاه بيع وثق  
 بينهم وبين الورثة  
 البيان أو الصلح وذلك  
 تقر بيع طويل في الرقصة  
 وغيرهافرجه (ومن حرم  
 جهما بنكاح) كلثنين  
 (حرم) جهما (في الوطء  
 بآله) لانه انحرم الله  
 فالوطء أولى لانه اولان  
 القاطع فيه أكثر (لا  
 ملكهما) لاجتماع الثلاث  
 قد تصدبغير الوطء ولهذا  
 جاز له ملك شوأخته فان  
 (وطئ) في نفس ج واضح أو  
 دبر ولو كره أو جاهلا  
 (واحدة) غير محرمه عليه  
 بصور ضاع وان ظنها فعله  
 وظاهر كلامه ان الاستدخال  
 هنا ليس كالوطء وهو محرم  
 (حرم) الآخر حتى يحرم  
 (الأولى) لانه يحصل الجمع  
 للمثني عن ولا يؤثروطءها  
 وان حبلى على الوجه  
 تحريم الأولى اذا حرام لا  
 يحرم الحلال ثم التحريم  
 يحصل بجزيل المثل (كيسع)  
 وفي نسخ بيع وهي واضح  
 ولو لبعضها الزم أوسط  
 الخيار فيه للمثني ووجه  
 ولو لبعضها مع قبضها بآله  
 (أو) بجزيل الحبل نحو  
 (نكاح) أو كظمه محبسة  
 لارتفاع الحبل فان عاقل

الأربع فخرج بذلك ما اذ وطئ منهن سباعا أو كثر اذ يلزم عليها بيع بين مهر المثل والمسمى لبعضهن وانفار  
 ما حكمه اذا وطئ فوق الزنا اذ اذ على الأربع اهـ رشي (قوله يدفع لمن) الوجهان الذي يدفع لمن  
 من مهر مثلن والمسمى ووقف الزنا اذ احتمال انهن الزنا ليس لمن المسمى أو الزنا فانها فليس لمن  
 الامهر المثل فالحق في الأقل والزنا تمسكوا ثم رأيت في الرض ما يفيد ذلك اهـ سم وكذا في ع  
 عن بعض نسخ النهاية ما يفيد ذلك (قوله ولا بد بيع ووقف الخ) عطف على قوله المدخول من يدفع الخ (قوله  
 يوقف بينهما الخ) لاحتساب النهر زنا وبيع فهو لمن أو زائدات فهو لو رثتم المدخول من يبيع ان تصلى  
 قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاقها بالياء بكل حال واستقراره لهما لكان ان لم يكن أكثر من المسمى اهـ سم (قوله  
 كلثنين) الى قوله وان ظنها متصل في المثني الا قوله ولان التقاطع فيما كثر والى قوله نعم ياتي في النهاية الا قوله وفي  
 نسخ بيع وهي أوضح وقوله أو تقرر ان المثل والنكاح وقوله وكل حكمتا قال ابن عبد السلام (قول المن  
 بآله) أو ملكا ونكاحا وان لم يعلم من كلامه اهـ مخي أو قول يوفيه قول المصنف لا في قول ملكهما ثم  
 الحريم قول الشارح هناك أو تقرر ان الملك والنكاح اهـ (قول المتن فان وطئ) القول الشارح غير محرم  
 لا حتى مافى قوله ولو كره أو دبر ووض أو دبر وقال عقب قوله فعله في دبرها مطلقا وفرجها ان كانت  
 واضحة فظهر عبارة المثني فان وطئ طائعا أو مكرها أو حدة منها ولو في الدبر أو مكرها أو بآله - في حرم  
 الاخرى ثم قال ولو لمالك شخص أو منوشى فوطئ بغيره عشبوطة الامتاه وهي ظاهرة (قوله في فرج واضح)  
 بالتوصيف وقد تم أو نفعان المثني محترز واضح (قوله غير محرم عليه) ولو كانت محسوسة أو نحوها كحريم  
 فوطئها جاز له وطء الاخرى مخي وروض (قوله ولا يؤثرو الخ) القول المتن اذا طلق في المثني الا قوله وفي نسخ  
 بيع وهي أوضح (قوله ولا يؤثرو طؤها) أي الثانية بان تعدى وطئها مظهر وان ظنها الأولى وهو  
 ظاهر وقد يشاهد القول الشارح قبل وان لم يتصل اهـ ع (قوله يحرم الأولى) أي إلى باقية على حلها  
 ويلزمه مقام الثانية على تحريمها اهـ ع عبارة المثني فان وطئ الثانية قبل يحرم الأولى ثم وان لم يحرم  
 الأولى لكن يستحب ان لا يعل الأولى حتى تستبرأ الثانية لئلا يجمع المله في حرم أختين اهـ (قول المتن  
 كيسع) أي وعق لكانها أو بعضها اهـ مخي (قوله وهبة) أي ولو لمصرع لا يضر فحكم من الرجوع في

أو عقدا للثنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الاربع أو عقدا الثلاث ثم التثنية الخ فليتامل (قوله يدفع لمن)  
 الوجهان الذي يدفع لمن الأقل من مهر مثلن والمسمى ووقف الزنا اذ احتمال انهن الزنا فليس لمن  
 المسمى والزنا فانها فليس لمن الامهر المثل فالحق في الأقل والزنا تمسكوا ثم رأيت في الرض ما يفيد ذلك  
 (قوله ووقف الخ) أي احتمال انهن زنا وبيع فهو لمن أو زائدات فهو لو رثتم المدخول جهما من يبيع  
 ان تصلى قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاقها بالياء بكل حال واستقراره لهما لكان ان لم يكن أكثر من المسمى (قوله  
 حرم جهما) مافى قوله بآله لانه انحرم الوطء أولى لانه أقوى ولان التقاطع فيما كثر - قد اذناها  
 الكلام حرمه وطئها بما جاوز الوطء احداها مطلقا وقد يجلب المنع فان في وطئها من تغلق الاطماع  
 بالوطئ ما ليس في التصار على وطئ احداها فلا ينشأ عنه تقاطع وقد يستشكل ذلك بان التقاطع بسبب  
 تخصيص احداها بالوطء أكثر من بسبب وطئها فليتامل (قوله غير محرم عليه بصور ضاع) استشكله  
 شيخنا الشهاب العباسي في هامش شرح المنهج على تقدم في وطء الاب شبهة درجة امسه أنه أقوى من وطء  
 السيد المعلن أن الأول التحريم المؤبد وأن الثاني حرمته مؤقتة لان الرقصة الموطوءة والمواذ او طئها  
 أو حرمته على الولد وأيضا في وجبة الولد محرمته على الاب ابا دمع ذلك وطئها الاب شبهة تقاطع نكاح  
 الولد يفرض كونها في هذه الصورة محرمه بالاب كينت أخت مثلا لا آله لان غايته قصر محال المؤبد على الاب  
 وذلك حاصل ووجه القول بان لم تكن بنت أختي لآله فالوجه ما قلنا ختمنا انتهى وعبارة الرض في ع  
 لو ملك أختين احداها محسوسة أو أختين رضاع فوطئها يحرم الاخرى انتهى (قوله بصور ضاع) أي  
 أو تحبس (قوله وهو محبة) كذا مدر (قوله ولا يؤثرو طؤها) أي الاخرى (قوله اذا حرام لا يحرم الحلال)

الاولى به وقسم أو طلاق قبل وطء الثانية فتغير في وطء أي بها ما شاع واستبرأ له ائمة ان أرادها أو بعد وطئها لم يطلأ على ائمة حتى يحرم الاخرى  
وعلم مما امر الله بملكها أو بنتها حرمت أحدا ما ويدا وطء الاخرى (الاحيض والحول) وتغير ودعوا لانها أسباب عارضة فربما غفلت وال  
(وكذا لو) مقبوض (في الاصح) لبقاء الحل ولو أذنته للزمن (ولو ملكها) أي امر أو وطئها لا (ثم نسك) أي نسكها أو عتقها أو طأها المرأة  
لا تمتشط (أو نسك) أي نسك امرأة (٢١٠) ثم طأ نسكها أو تقارن الملك والنكاح (حلت المنكوسة دونها) لان قرائن النكاح

أقوى للصون والودعة فيه  
بالمكان ولا يباح معه الخ  
فغير بخلاف قرائن الملك  
فيها (والعبد) ولو لم يعض  
(امرأته) لاجتماع العصابة  
عليه ولأنه على النصف من  
الحرم (وليس أربع فقط)  
لغير الصحيح انه على الثلث عليه  
وسر قال ابن اسلم على أكثر  
من أربع أمسك أو بها  
وقارن سائرهن وكان حكمة  
هذا العدد موافقة لاختلاف  
البدن الاربعة المتفاوتة  
عنها أنواع الشهوة المستوفاة  
غالبها حسن فالإنسان يصدق  
السلام كالشعر بعقوس  
تقتل النساء من غير حصر  
لمصلحة الرجال وشريعة  
عيسى صلى الله عليه وسلم  
تقتل غير الواحد لمصلحة  
النساء فوافقت شريعة نبينا  
صلى الله عليه وسلم لمصلحة  
النوعين وقد تعدت الواحد  
كما مر في نكاح البقية  
والجنون (فان نسك) الحر  
(خسا) أي نسك (معها)  
بطلان) أي نسكهن اذا  
مرجنون ثم لو كان فنهين  
من يحرم جميعه بطل فنهين  
وصح في الباقيات ان كن  
أربعا فاقول أو نحو جوسية

هبتها اه عش (قوله بنفوس الخ) عبارة المغني برد المبيع طلاق المنكوسة ونحو الكتابة اه (قوله)  
ان أرادها) أي الثانية أي وطئها (قوله أو بعدوطها) أي الثانية تصطف على قوله قبل وطء الخ (قوله وعلم)  
الخ) أي فلا يرد ذلك على المتن (قوله عمار) أي عن قريب يقول المتن ومن وطئ امرأة أو نكح حرم عليه ما نهى  
وبنهى (قوله ولو لم يعض) أي مع انهما لم يعضا لم يحرم جميعهما بنكاح اه سم (قوله المتن حلت المنكوسة  
الخ) أي مادام النكاح باقيا فان طلق المنكوسة حلت الاخرى اه عش (قوله المتن دونها) أي المملوكة  
ولو كانت موطوءة أو امرأة أو إن أي فقط اه معنى (قوله من) أي النسوة (قوله تخطل) عبارة النهاية  
تخل اه (قوله المتن) أي يعقد وهو منصوب على الحال اه معنى (قوله من يحرم جميعه) كالنكاح مثلا  
وتوله ان كن أربع فان كن سبع لم يطل الجميع اه معنى عبارة الكردية قوله من يحرم جميعه أي جميع  
الزوجين فان كان في خمس أختان اخمصتا بطلان دون غيرهما أو باطلت فيهما لانه لا يمكن الجمع  
بينهما ولا لأولى به لاحداهما على الاخرى وان كانتا في سبع بطل الجميع اه (قوله أو نحو جوسية الخ)  
عطف على من يحرم الخ (قوله فذلك) أي وصح في الباقيات ان كن أربع اه كردية (قوله يطل) أي  
النكاح (قوله من يبقين لا تسلم) أي المشار اليها في ما سبقه فان نسيت زوجيت مع غيرها وجب انكحها  
وتوله وكلام الماوردي ومقاله أي ان الله اذا فسد الاول فالتاني هو النسيب وزوجيت مع غيرها وجب انكحها  
لما وردى اه عش (قوله وكلام الماوردي ومقاله) بالجر عطف على بقية الاقسام (قوله نظير ذلك)  
أي فان نكح خسالي هتاما تناسوا (قوله ونحوها) أي كالعممة والخاله اه سم (قوله بعدوط الخ)  
واسم الأخير من فقط عبارة المغني والاسن لاجبة لانها في حكم الزوجة فلا تحصل حتى تنقض نكحها في  
معناها المقتلة من الاسلام والمائدة بعد البتول هتاما بقيت العدة ولو ادعى انها آخره بانقضه عليها  
وأسكرت وأمن انقضوا فها فله نكاح أو نحوها أو مع سواها لزم انقضاه ولا يقبل قوله في إسقاط نفقتها  
ولو وطئها حلالا ذكر أو طأها لم يشرع بذلك اه (قوله قبل الوطء أو بعده) أو قطع معناه لم لا يعلفها  
كان ذلك أم لا اه معنى (قوله كان عاقبت) أي الثانية (قوله زوجاتيه) أي قوله نعم في المغني الا قوله قبل  
المن وقوله ولو غوراه (قوله ولو كان) أي الحمل (قوله حر) أي لان الصبي الرقيق لا يثنى نكاحه الا بالاجار  
وقدمانه متنع اه معنى (قوله عاقلا) أي لان الصبي المجنون لا يصح تزويجه كما تقدم سم وروى  
(قوله بالغنا) أي لان غيره لا يصح تزويجه كحلم اه رشدي (قوله أو كان مجنونا) عطف على كان صبا

هل يشكل علمه ما تقر في قوله ولو طرأ مؤدب يحرم على نكاح قطعه (قوله أو بعد) عطف على قبل  
(قوله ولو لم يعض) أي مع انهما لم يعضا لم يحرم جميعهما بنكاح (قوله ونحوها) أي كالعممة والخاله  
(قوله ومنه بعد وطء قبل انقضائه) أي حتى يحرم الامتنع دون حل نكاحها قال في شرح  
الروض فان ادعى انها آخره بانقضها وهي منكرة فذلك وأمكن انقضوا فها فله نكاح نكاحها  
أو مع سواها لزم انقضاه لكن لا تسقط نفقتها اذا يقبل قوله في إسقاط حواويله وطئها لزمه  
انقضائه عليها أو طأها لم يشرع ملا ذلك وهما حكم الوقوع فلفظا علموا اخذته باعتراضه الذي قسمه  
التعليق انتهى (قوله عاقلا) أي لان الصبي المجنون لا يصح تزويجه كما تقدم (قوله بالغنا) أي لان غيره  
أو ملاعة أو أمة يطل فيها فقط ذلك (أمر) بقاء خامسة) التي إلى يطل فيها وباني هتاما مرفي جمع نحو الاختين  
بقية الاقسام وكلام الماوردي ومقاله وباني فنهين ذلك في جميع العدة لاناها أكثر (وتحل) الاخت (وتحويها) (والخالسة) لغير والاخت لغير (في  
عدتيان) لانها اجنس متنعن (لارجبة) لا يخطف عن الاسلام ومنه بعد وطء وقبل انقضائه لانه في حكم الزوج (واذا طلق) قبل الوطء  
أو بعده (الحر لاناها والعبد) ولو لم يعض (طلقتين) وكان فنهين الثانية والا كان علقته بعقبة شئت الثالثة (لم يطل) لانه لا يخطف (حتى  
يتكلم) لا جالبه ولو كان صبيها لافلا أو بعدا بالغنا عاقلا كان أو مجنونا بالانثى أو خصيا أو ذميا في ذمة لكن ان وطئ في نكاح ولو توافر ايبنا

أمر ونأهم عليه وكذا في نحو الجوسى كفى في الوضوء لكن نزع غيبه ان الكافي لا يحل له نحو جوسى وضعت يدها في الخمار لا يحل له كذا في قوله  
 يع بان كلام الروضة مصرح في حل ذلك فبقائه مثله لا يدل عليه (وقد قيل ينبغي فتح أوله ليحل ما لو زلت عليه أي أو اتى قصده ما وخرز  
 بذلك على الوضوء وبني الفاضل فانه ان كان فوقية أو هم اشتراط فعلها أو تحته أو هم اشتراط فعله (بقوله حاشيته) ولو لم يفرق بينهما من غير  
 بطلان ولو وقعوا على المعتدودان لم يفتى في المسئلة فتركوا كذا في قوله لا يفرق بين الوضوء أو عدمه ثم عرفت بذلك كذا في قوله  
 مبحث العنة ان بكارة غير النور او لم يزلوا فتركوا كذا في قوله لا يفرق بين الوضوء أو عدمه ثم عرفت بذلك كذا في قوله  
 من الاستقاء والعقد بقدر

من الاستقاء والعقد بقدر  
 حجة عنه بخلاف الاجماع  
 فلا يجوز تقليده ولا الحكم  
 به وينقض قضاء القاضي  
 به وما أحسن قول جمع من  
 أكار الحقة ان هذا قول  
 رأس المعتز بشر المرسى  
 وأنه يخالف الاجماع وان  
 من أفتى به لعلة لعنايته  
 وللأكثر والناس أجمعين  
 وبعض الحنفية بخلاف  
 بعض ذلك وهو لا ينسبه  
 كتبته لثاني ذلك فلا  
 يشتره (أو قد عرفت من  
 فاقده الذي وادقيقه  
 فالعبرة بقدر حقه التي  
 كانت دون حقيقته بما  
 مر أول الفصل المعلوم منه  
 انما أوجب نحوه الفصل  
 أبرزها وما فلا يعلقها  
 وتنقض عدم القول تعاقب  
 حتى تنكح زوجا غيره أي  
 ويظهر الغير المتفق عليه  
 حتى تدعى عيبه ولو  
 عيبك وفي هذا الشافعي  
 وجه والفتاوى الجماع  
 غير أحد والناس في ذلك  
 الله عليه وسلم تسره به هي  
 بذلك تشبهها بالعبل بجماع  
 الذرية أي باعتبار الخلقة

(قوله) أثر ونأهم عليه أي بان لا يكون بنفسه مقارن للترافع اه عش (قوله) وكذا في الخ علة الغنى  
 وتعل كذا في قوله بطع جوسى ووثقى في كذا نقرهم عليه بعد توافقه الما اه (قوله) قيل ينبغي فتح أوله  
 حزم به النهاية (قوله) بذلك أي بقوله ينبغي فتح أوله (قوله) على الوضوء أي أول تعقب في المتن (قوله) فانه ان  
 كان أي أوله المضموم (قوله) ولو لم يفرق أي ولو كان لا يفرق بينهما (قوله) أو لا يفرق بينهما (قوله) على الغنى وبني قوله  
 محرم بتسليمه ولو كان شامثا أو كانت شامثا أو شامثا أو مظهر اشبهها أو معتد من شبهه أو نصف في تنكح  
 المحلل أو حرمه بتسليمه ولو كان شامثا أو كانت شامثا أو شامثا أو مظهر اشبهها أو معتد من شبهه أو نصف في تنكح  
 عن ان السبب الخ وراجع الى قول المتن وتقيب بقوله الخ (قوله) بقدر حقه أي الفصل عنه أي عن  
 بن السبب (قوله) ان هذا أي الاستقاء بالعقد (قوله) كتبته أي بعض الحنفية قوله ذلك أي  
 مخالفة بعض شروط القليل المقرر هنا (قوله) من فانداهم الى قوله أي باعتبار الخلقة في المتن قوله  
 كإسراوى وما علقها الى قوله وقد يؤخذ من في النهاية الاذ لنا القول (قوله) المزا وقد عرفت أي وقد عرفت بذلك  
 وعليه فلو عقد على آخر ثم طلقها لم تعترف بأصابتها ولا عدها وأذنت في تزويجها من الأول ثم أذنت  
 عدم أصابتها في ظاهره بعد طلاقها كان قبل عقد زوجها الأول أو بعده اه عش بحذف (قوله)  
 تقيده أي العاقد (قوله) المعلوم منه أي محرم (قوله) ويطلقها الخ عطف على قول المتن تنكح عبارة المتن  
 ومعلوم انه لا يدين بطلانها وتنقض عدمها كإسراوى المحرم روايته المصنفه ولو ضحى اه (قوله) قوله  
 تعالى الخ تعيل لما في المتن من الخرم ما أن تنكح (قوله) أي طاهرا عطف على تنكح على الآية  
 (قوله) وفي الخ عبارة المتن والمراد من هذا الغنى في الدنيا لخاصة بالوطء وهذا الشافعي الخ (قوله) فسرنا  
 به أي هذا الضمير جلا لا يشهد بدخول الحقة في ضميرها اه عش (قوله) هي بذلك أي هي  
 الجماع بلفظ عسيلة (قوله) تشبيه أي الجماع (قوله) لا طاعة لاجلها عسيلة النهاية لا طاعة لكثر الاجماع  
 اه (قوله) وقس بالخر الخ عطف على قوله قوله تعالى الخ أي قيس بالخر الذي زلت الآية في حقه اه  
 كردى (قوله) غيره أي العبد والبعض بجماع أصنافها على حكم من الطلاق اه معنى (قوله) وشرع الخ  
 عبارة المتن وشرع الخ وض وانما حرمت عليه ذلك الى أن تغفل تغيرا (قوله) وقد عرفت من قبل منه كعش  
 حاشية السليم الخ عبارة شرح المنهج وبالحقيقة ما دونها دليل على الخ (قوله) وكذا دليل على الأولى  
 اصطاء السكاف (قوله) بالفضل التي في قوله وانما خلق بالوطء في المتن الآية وليس لنا في المتن (قوله) وان قل  
 الخ عبارة المتن وان ضعف الانتشار بينهما ما ينبغي أو أصعبها اه (قوله) ما به الصبح أي أي اشتراط  
 الانتشار بالفضل لا ياتى اه معنى (قوله) والبر وجه النكاح يعلم من ان العلى لا يحصل القطع بل بالاشارة  
 كان المزوج له أو جازوا عن ذلك أو تزوج به مصطفا للعسى وكان المزوج للمرأة ولو لم يكن له الا طاعة بخصرة  
 عذرين في اختل شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لفساد النكاح ومنه يعلم ان ما يتبع في زمننا من تعاطي  
 لا يصح تزويجه فاقدم (قوله) وكذا في نحو الجوسى كفى في الوضوء الخ وفيه ثبوت نحو الجوسى لا يحصل له  
 كفاية أي فلا يثبت ان نحو الجوسى كذا في (قوله) وفيه ثبوت الخ كذا في (قوله) بالفضل كذا في

واكتفى بالحقة فلا طاعة لاجلها حكم من انصاف الفصل وقاسي في غير لانهم لا يفتوا في الحقة وليس الاستدلال الا بالبرهان في غير موضع  
 عن التمسك بخرجه بتسليمه وطعا السيد المبال في لوائحها المطلق لم يحل له وقبله ما طاهره وبقدرة ما أقل منه كعش خشفة المليم وكذا في  
 التي (بشرط الانتشار) بالفضل وان قل أو أعني بنحو أصعب وقول السليم بشرطه بالفعل أحد بل الشرط سلامته من نحو عتق مثل ردود  
 بأنه الصبح مذهبنا وليس لنا طاعة بغيره على الانتشار سوى هذا (وجه النكاح) فلا يزوج فساد وان وقع وطءه لا يفسد النكاح في  
 الآية لا يثبت له ومن غلو حلف لا ينكح لم يحث به وانما الحق بالوطء

فيه النسب بسبب العدولان المداومهما على مجرد النكاح لم يوجد نكاح أصلاً لعدم اختلافه فلا يكفي وطعمه ودة أجدهما أوفى عنة  
 طلاق زوجي بأن استخلفت عامزان واجمع أو أسلم المرئ (وكونه من غير كساحه) أي يشقق البينة عدا لما في غير المراق (الطلاق)  
 وان اشترط كبرياء صريحه المتزوج وماله لا أهلية فيلحق عسيلة وله البندنجي بأن سبع سنين وقد نزلت منعداً كونه في شرح  
 الارشاد ان من اشبهى طبعاً حال كائنات (٣١٢) الوضوء لم يمسوس ولا تلا وأماناً اقتضه كلام غير البندنجي من ان المراهبة غير المراق

وهو من لم يقارب البسواغ  
 فبعد من عبادة التثنية وغيره  
 فان قلت لم يضر طبعاً التثنية  
 فقط قلت لان التثنية غير  
 منظور اليه عند المحدثين  
 يجعل مع عدم تميزه فانما  
 من شأنه ان يتأصل  
 لاقوله وهو من مرواها  
 تحلت طاعة لا يكتن بها  
 يصح من عكن جماعه لان  
 التفسير الشرع لاجله  
 الفصل يحصل بدون حكمه  
 كالموضع فانه يقع قيامه  
 عليه (على المذهبين)  
 أي الانتشار وما بعد ولو  
 نكح مريد التثنية (بشرط)  
 ولم يوافقته على ذلك  
 في صلب العقد (انه اذا  
 وطئ طلق أو) انه اذا  
 وطئ (بانت منسب أو)  
 انه اذا وطئ (فلا نكاح)  
 بينهما أو نحو ذلك (بما)  
 النكاح للثلاثة الشرط فحين  
 انقضت العقد على ذلك  
 حل الحديث الصحيح العن  
 الله المثل والمثله وعله  
 يحصل أضافاً ومضى لا لأثر  
 انه يحرم على المثل استدعاء  
 التثنية (وفي التثنية)  
 قول) انه لا يضر شرطه كالموضع  
 نكحها بشرط ان لا يتزوج  
 عليها يحصل بان هذا شرط

ذلك والاكتماء غير صحيح ع  
 (قوله) وعدم اختلافه أي بشرط عدم اختلاف النكاح (قوله) فلا يكتن (قوله) في الغنى (قوله) بان  
 استخلفت عامزان أي ما الثاني وهو تصوي ولو كون الزوج الثاني طلق وجب قبل الوطء وطئ بعده وازد  
 ثم وطئ بعد من الطلاق قبل النكاح ويكون بان تناولوا الزينة قبله تنجز الفقرة اه عش بادني زيادة (قوله)  
 وان واجع) أي المطلق (قوله) عادة) أي من ذوات الطبع السليمة اه عش (قوله) منه) أي العقل  
 القى لا يتأى منه الجماع (قوله) منه) أي من غير العقل البندنجي (قوله) ان من اشبهى (قوله) به بناء الفاعل لكنه  
 شكل في بعض النسخ العلول عليه بناء الفعل (قوله) وأما اقتضاه الخ) اعتمدته النهاية وزج عش كلام  
 الشارح لما في (قوله) من ان المراهبة) أي بالطلاق (قوله) وهو) أي غير المراق (قوله) فبعد الخ) خلافاً  
 لانه (قوله) فان قلت) إلى التسمية في النهاية الا قوله وقد غلط الخ ولو كذا (قوله) وهو) أي  
 من شأنه الخ من مرأى من تشبهى طبعاً بخلافه أي عبارته وهو المراق دون غيره اه قال عش قوله دون  
 غيره أي ولو اشبهى فيها بغيره من غير ان يوطئ غير مراد لما تقدم عن ج اه (قوله) وانما تحلت طاعة) أي  
 مطابقة لثاناً (قوله) يصح من عكن جماعه) أي بان كلفه كرم صديراً اه عش (قوله) دون عكسه) عبارة  
 المغني وشرح الروض بخلافه فيمنع بتسوية العقل اه (قوله) في صلب العقد) فان قولاً للعقدان على  
 ثبوت ذلك قبل العقد بعداً ذلك القصد بشرط كرمه وبل من خلافه من أباه اه مفتي وقيد  
 قول الشارح الا في قولنا طاعة عليه (قوله) أو نحو ذلك) عبارة للمغني والروض مع شرحه ولو زوجها  
 على أن يحللها الاول مع كبره به الماوردى لانه لم يشترط الفقرة قبل شرط مقتضى العقد فان نكحها بشرط  
 أن لا يوطئها أولاً وأباً لها الا بالامره مثلاً بل على النكاح أي لم يصرح ان النكاح شرط من جهة نكاحها بشرط  
 مقصود العقد فان وقع الشرط منه بضر لان الوطء حق فله تركه والممكن حق عليها فليس لها تركه  
 ولو تزوجها على ان لا تحل له لم يصح لانه لا يتصور العقد للتناقض وأعلى انه لا خلافاً لبعثه وأزاد الاستمتاع  
 فكشطره ان لا يوطئها وان لم يوطئها العن لم يضر لانه تصرح بمقتضى العقد اه (قوله) فبطل على ذلك) أي  
 شرط ما ذكر في صلب العقد (قوله) انه يحرم على المثل الخ) الذي في الاثر على المثل له زيادة بعد المثل  
 الذي هو مقنن الادم اه رشدي (قوله) بان هذا) أي اشتراط أن لا يتزوج (قوله) ففسد) أي الشرط  
 (قوله) ونزج) إلى قوله ما لم يرض في المغني (قوله) وان طاعة) أي العاقدان (قوله) من ادعت التثنية) بان  
 قالت نكحي زوج ووطئ وفارق وانقضت عته اه كروى (قوله) بل بعقري فله صدقها) بل وطئ كذا  
 كالموضع (قوله) وان كذا) ناية اه عش (قوله) في النكاح الخ) متعلق بكذا كذا (قوله) وان صدقته) أي  
 الزوج الثاني بينه اه مغني (قوله) في نكاح) أي النكاح أو الوطء قوله حتى لا يلزمه أي الزوج مهر أو نصفه  
 (قوله) في المتزوج نكح بشرط انه اذا وطئ طلق الخ) قال في الاثر ولو نكح على انه اذا وطئها طلقها بطل  
 النكاح ولو تزوج بلا شرط وان عزمه ان اذا وطئها طلقها كرمه في صلب العقد وحل وطئها ونكحها على أن  
 لا يوطئها الا مرة فان شرطه على وجهه بطل النكاح وان شرطه على زوج فلا انتهى قال الزكي ولو زوجها  
 على ان يحللها الاول في الاستدعاء كالموضع فيموجب ان يحلها له لانه لم يشترط الفقرة قبل  
 شرط مقتضى العقد شرح روض (قوله) في الروضة الخ) اعجمه مر

نخرج عن النكاح لا ينفذانه الموضوع هو لو فسد دون العقد بخلاف شرط الطلاق وخرج بشرط ذلك انما  
 فلا تزوج وان طاعة طبع قبل العقد لم يمسك ولان كالموضع أبطل بكم واضماره كالموضع بكم تزوج من ادعت الفصل الزمن  
 امكانه بل بعقري فله صدقها ان كذا زوج عتق في النكاح أو الوطء وان صدقته في نكاحه حتى لا يلزمه مهر أو نصفه في نكاحه في أصل  
 النكاح تكذيباً للو والشهود وكفى الروضة فلا تزوج بالبقية وان نكح



عن الزاوي وغيره في التهذيب كذب الزوج والشهود دخل ولا يرد ذلك على الروضات (٣١٢) انما من عند تكذيب الثلاثة دون

الثنين منهم ومروا به بقيل  
انقرارها بان كان من صدقها  
وان كذبها بالولي والشهود  
ولو انكر الطلاق صدق ما لم  
يعلم الاول كذبه واعتقل  
قولها في الطلاق مع ظن  
الزوج كذبها بالمرأتين  
العبر في العدة يقول  
أربابها والله لا يصرة بالظن  
اذ لم يكن مستند شرعي  
وقد غلط المصنف كالامام  
المصنف في هذا ولكن  
انصره الا فرعي وأطال ولو  
كذبها بمرء واحد قبل كاذب  
به القتل ومروا به اسبق  
أقرت لها كم يزوج معين  
لم يقبلها في غير اربعة الائمة  
وفي الجواهر لم ينصحه  
بالقتل بل خرجت خات كان  
قبل النكاح يعني قبل  
العقد لم يعمل او بعد لم يرتفع  
طوارق في الثاني الاصابة  
وانكره لم يعمل ايضا وفي  
الحواشي وغلبت وجته ثم  
رجع وزعم موته باطل  
لاختصاصه بنكاحه بخلاف ما لو  
غابت زوجته ونكحها  
فرجعت وزعم موته لم  
يحل له اه وكان الفرق انه  
عاقده فصدق بخلاف الاخت  
تسبيه ظاهر ما يقرر  
ان المطلقه قبل قولها لا  
يعين وهو ظاهر وقول شيخنا  
يبيها يعمل على بلو تزوجه  
فصرنا القاض خالعت  
القتل الممكن فخالعت  
خيشن وخمشن وكذا  
انقضاء العدة ومروا قبل  
لا تزوج امرأتها بعد ما حلها

نشر مرتب (قوله عن الزاوي) اسمها بالفرج اه ع (قوله حلت) أي الزوج الاول (قوله ذلك) أي في  
التهذيب (قوله على الروضات) أي على ما مر منها (قوله انه) أي ما سأل وصاحبا من أي حلها  
الزوج الاول عند تكذيب الثلاثة أي الزوج والولي والشهود (قوله لم) أي في فصل الزوج وانكرها  
وهذا تأني كذبها قبل اه كبرى (قوله ولو انكر الخ) عطف على قوله من ادعت القتل أي بكرة تزوج  
من أنكر الزوج الثاني طلاقها اه كبرى وفي هذا العطف لا يخفى ويظهر أنه عطف على وكرة تزوج  
الخ (قوله ما لم يعلم الاول) أي الزوج الاول (قوله مع ظن الزوج الخ) أي الاول عبارة عن وضوح شرحه أي  
والغرض ولا تزوجها وان ظن كذبها لكن بكرة فان كذبها بان قال هي كاذبة متعانه من تزوجها الا ان  
قال بعده ثبتت صدقها فله تزوجها لانها قد انكشف خلاف ما ظنه اه فعلم الفرق بين ظن كذبها من  
غير تكذيبها وبين تكذيبها باللفظ وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني الا ان رجوع وقال ثبتت صدقها  
اه (قوله ما لم يعلم) أي في فصل الاول لا يفرق (قوله في هذا) أي ان العدة الخ (قوله انصره) أي المصنف  
(قوله ولو كذب الخ) تقدم انما في الاسبق والغنى ما وافقه (قوله ومروا) أي في فصل الاول لا يفرق عبارة  
هناك ويصل ذلك أي تصديقها في خواصها من الموائع ما لم يعرف تزوجها بعين الا ان شرط في صدق تزوج  
الحاكم لهادن الولي الخاص اثباته الفراق اه (قوله وفي الجواهر الخ) قال في شرح الروض ولو قالت  
لم أسكن ثم رجعت وقالت كذبت لم تكسز وجا وطئني وطئني واعتدنت وأسكن ذلك وصدقها الزوج  
فله نكاحها ولو قالت طلقني ثلاثا لم تكسز ما لطلق الا واحدة أو اثنتين فله الزوج بها بغير تحليل  
قوله في الاول ووجه أهم لم يطل برجوعه بخلاف غيرها اه وقد يقال أبطلت حق الله تعالى وهو التحليل  
وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديق قوله السابق وكرة تزوج من ادعت القتل الخ الا  
أن يفرق بتقديم انكار النكاح هنا اه سم وقوله وقد يقال الخ يندفع بظن صدقها كاهو المعروف (قوله  
لو اخرجه) أي الماطقة لان الزوج الاول (قوله ولو اعترف الثاني الخ) أي بخلاف عكسه كما تقدم اه سم  
(قوله وانكر ثم) أي من أسلمها بان لم يسبق منها اعتراف بالتحليل اه ع (قوله وزعم) أي ادعى  
الزوج (قوله وزعم) أي الانحسار من أي الزوجية (قوله انه) أي الزوج (قوله ما تنسرو) أي بقوله  
وبكره تزوج من ادعت القتل الخ قوله وانما قبل قولها في الطلاق الخ (قوله وقول شيخنا الخ) أي والغنى  
(قوله ويكفنه) ان النكاحين والصغير المستتر للقاضي والبار للزوج (قوله وكذا انقضاء العدة الخ) عبارة  
الغنى ويقبل قولها ايضا بينهما عند الاسكان في انقضاء عدتها ولاول تزوجها وان ظن كذبها لكن  
يكبر اه

(قوله ولو انكر الطلاق صدق الخ) فعلم ان المولى على الزوج الثاني في انكار الطلاق دون انكار الوطء مر  
(قوله وانما قبل قولها في التحليل مع ظن الزوج كذب الخ) قال في الروض وشرحه اه أي الاول تزوجها  
وان ظن كذبها لكن بكرة فان كذبها بان قال هي كاذبة متعانه من تزوجها الا ان قال بعده ثبتت صدقها  
فله تزوجها لانها قد انكشف خلاف ما ظنه انتهى فعلم الفرق بين خلف كذبها من غير تكذيبها باللفظ  
وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني نعم الا ان رجوع وقال ثبتت صدقها (قوله ولو اعترف الثاني  
بالاصابة الخ) أي بخلاف عكسه كما تقدم (قوله فرجعت) أي انحسرت (قوله انما لم يطل قبل قولها لا  
عند الخ) قال في شرح الروض ولو قالت لم أسكن ثم رجعت وقالت كذبت لم تكسز وجا وطئني وطئني  
وطئني واعتدنت وأسكن ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقني ثلاثا لم تكسز ما لطلق  
الا واحدة أو اثنتين فله الزوج بها بغير تحليل قله في الاول ووجه أهم لم يطل برجوعه بخلاف غيرها  
وقد يقال أبطلت حق الله تعالى وهو التحليل انتهى وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديق  
في قوله السابق وبكره تزوج من ادعت القتل الخ الا ان يفرق بتقديم انكار النكاح هنا

\*(فصل) في نكاح من فهارق

(٢١٤)

وقايعه (لا ينكح من عليهما) ولو مستوليه مكاتبه (أو) ملك (بعضها) لتناقض أحكام

الملك وانكح إذا الملك لا يقتضي نحو قسم وطلان وطلان وجه لثقتها لكنه أقوى لأنه ملك به الرتبة والمنفعة ثبت وسقط النكاح الاضعف إذا لا يقتضي ملك أحدهما بل إن يتنفع بشئ خاص ثم فترش النكاح أقوى يلزم على أن الترجم هنا بين عينين وهما بين وصفي عين فاقض الله روق ولولا مكاتبته كملو كونه لأنه عبد ما بقي عليه درهم وكذا لو أوكه فرعه المورث لأنه يلزمه اهتافه بغير خلاف العسر ويجوز للمرأة أن تزوج عبد فرعه لأنه لا يلزمه اهتافها كباقي (ولو ملك) هو أو مكاتبته لا فرعه لأن تعلق السيد بملك مكاتبته أقوى من بملك فرعه (زوجه أو بعضها) ملكا تاما (بطل) نكاحه لما تقرر أنه أضعف وانما لم تفصح لما رويين بشرائهما لأنه لا منافضة بين منتهى العين والمنفعة تاما فلم يتم كان اشتراطها بشرط التجاره ثم لم ينعقد فانه يستمر نكاحه كائنه للمأوردى عن ظاهر النص والروايات عن ظاهر المذهب وأترقى المجموع واعتمدوه وإن قال الامام والغزالي المشهور بخلافه لكن ما زعم المشهور هو الوجه من حيث المعنى إذ لا تسلم ضعف الملك كذب وهو باخذ فوا انما يلزم

\*(فصل) في نكاح من فهارق وقايعه

\*(فصل) في نكاح من فهارق (قوله في نكاح) أي قوله في المورث في النهاية الاقوله وملك الزوجه لثقتها (قوله وقايعه) أي كطرقه اليسار اه عرش (قول المتأخر لا ينكح) الخ أي الرجل ولو لم يعضا اه عرش (قوله) ولو مستوليه أي فحرم عليه تعاظمه عقدا فسادا لا وطأ باهتارته من غير عقد اه عرش (قوله ولو مستوليه) أي قوله بل إن يتنفع في المعنى (قوله إذا ملك لا ينعق) الخ أي بخلافه لا زوجة (قوله ولو زوجة لثقتها) عطف على قسم ولا يخفى ما في من الرتبة (قوله لأنه) أي الشخص عاكبه أي عاكبه العين (قوله إذا لا يقتضي الخ) تعليل لأضعف النكاح وقوله ملك أحدهما أي الرتبة والمنفعة (قوله بشئ خاص) يعني يطر بق خاص وهو التمتع بالبيع وغيره (قوله يلزم) أي نقاشرح حط المتكسر وحسنه (قوله) على أن الترجم الخ يتأمل العلوة اه سم (قوله بين عينين) وهما الزوج وحنوا الاموال رادين أسرين متعلقين بعينين وقوله بين وصفي عين أي الامتور ومضاها الملك والنكاح رشدي وسم (قوله ولو ملك مكاتبته) أي قوله ويجوز للمرأة في المعنى (قوله ولو ملك مكاتبته الخ) وكذا الامتور وقوله الخ أو الموصى به بمنافعها كملو كمنهاه ومعنى قال عرش قوله أو الموصى به الخ قال عرش وما ذكر في الموصى به بمنافعها يتبين حاله على ما لو أوصى به بمنافعها أو مستغنى على التأيد لأن هذه هي التي يقسمه عدم محقة زوجة الخ ويمكن حل كلام الشارح على ما بين قال أي عاقبها كماله لأن الاضافة للمعرفة فتقدم العموم اه (قوله ولو كثر فرعه المورث) أو أطلق الفرع في شرح الروض وفي العبايوقد حر بالموسم ضرب عليه سم على عرش وفي كلام الروايات الجزم على الأصل اه عرش (قوله لا يلزمه) أي الفرع عاقبها أي الام (قوله هو أو مكاتبته) أي قوله كائنه للمأوردى في النهاية (قوله لا فرعه) أي يفرق في ملك الفرع عين الابتداء والعلوم بخلاف المكاتب اه سم (قوله ملكا تاما) أي قوله كائنه للمأوردى في المعنى (قول المتأخر بطل) نكاحه أي انفسخ اه معنى (قوله لما تقرر الخ) ولو لو تفتت عليه من وجه أو أوكيه لم ينعقد فانه ينفك نكاحها كالمولاه مكاتبته وزوجه أو لا فتنظر بالاول والآخر بالاول كماله أو كماله خصوص ما لو وقف لأم لا يشترط له أو الوصله ذلك لأنه اه عرش (قوله بشرائهما) أي العين (قوله بشرط التجاره) أي أما إذا كان التجار البائع أو له فسادا له أصلا اه رشدي (قوله وأقره) أي الرافعي (قوله ضعف الملك) أي ملك المشتري فمن شرط التجاره (قوله يلزم) أي في البيع اه كرهدي (قوله حتى يمنع الانقضاء) أي يمنع الضعف انفساخ النكاح (قوله وقد يجاب) قال سم لا يخفى على التام ما في هذا الجواب ثم أطلق في رد (قوله هنا) أي فيما

\*(فصل) في نكاح من فهارق وقايعه

\*(فصل) في نكاح من فهارق (قوله على أن الترجم الخ) يتأمل العلوة (قوله بين عينين) يتأمل (قوله بين وصفي عين) يتأمل (قوله بين وصفي عين) أي هو في الامتور ومضاها الملك والنكاح (قوله كملو كمنهاه) أي ظاهره أنها غير ملكه كمنهاه من المكاتب بلوكه فليعز (قوله وكذا لو كثر فرعه المورث) وكذا الووقوف فله أو الموصى به بمنافعها شرح حر وأطلق الفرع عرش الروض وفي العبايوقد حر على الجواب ابتداء نكاح أم مفرعه انما نسب وقوله السبب حرجه الفرع عن الرضا فعل نكاح أمته بشرطه ولم يلزمه ما عاقبته انتهى وقيد حر بالموسم ثم ضرب عليه (قوله لا فرعه) أي يفرق في ملك الفرع عين الابتداء والعلوم بخلاف المكاتب (قوله بشرائهما) أي العين (قوله وقد يجلب الخ) لا يخفى على التام ما في هذا الجواب فان قوله الملك هنا طرأ على ما تقرر أن أراد بالثابت للحق ملك البائع فان أراد أنه حال حر ماله كان ملك البائع ثم يتأصفا فغير صحيح إذ لا يتصور وثبوت الملك للبائع حال ثبوته للمشتري وإن أراد أنه كان يتأصفا قبل الطرأ ثم زال بذلك الطرأ بان كملو المواقف الواقع لم يثبت ضعفه بغير ذلك وقوله حتى يرقى على رفع ذلك الثابت ردد على أن الرضا قطع قبل ذلك التام وانما التوقف على ذلك التام استمراره ونفسه عن هذا التصرف لا استدلال على ضعفه بالتمكين من إزالته بالتجارية فلما تأمل وأن أراد بالحق الثابت النكاح فلا تسلم الأدبية التي ادعاها ولو سلم فلا تسلم عدم تمام السبب بدليل حل الوطع وملك الفوائد والتوقف على انقطاع التجاره أيضا

و يباح وطؤه من حيث الملك كما سرق في ضعفه حتى يمنع الانقضاء وقد يجلب بان الملك هنا طرأ

تدأشترها بشرط الخيار (قوله على ثابت) به في النكاح (قوله من علم به) أي بانقطاع الخيار  
 (قوله وبالانقضاء) أي انقضاء عقد البيع (قوله زال السبب) أي الشراء (قوله فضعف السبب) أي ملك  
 المشتري عن الزالة ذلك أي النكاح الثالث (قوله وجه ذافرق الخ) ما وجه انقضاء هذه المغارة فتولا كقضاء  
 المذكورين اه سم (قوله كما في الخ) على كل من الحل والملك (قوله وكذا) الخوله وخرج في المني  
 والي قوله كذا قاله شارح في النهاية الاقوله وقال آخر والي المتن وقوله بكسر الجيم على الاصح (قوله وكذا  
 في عكسه) وارجع الى قوله اه ملول يتم الخ كما هو صريح منقح الخ حيث أن مفهوم التقيد السابق وقال  
 عقيد كرهنا ومنه ما لو ابتاعه كذلك اه (قوله المتن ولا تنكح من غلظه الخ) أي أو الموقوف عليها  
 أو الموصى لها بمنفعة على الدوام اه شجنا (قوله ملكا تاما) مفهومه على قياس مفهوم التقيد السابق  
 أنها تنكح من غلظه ملكا غير تام كان اشتره بشرط الخيار لها وحده وانكحه ثم فسخ الشراء فيكون  
 نكاحا صحيحا فليراجع سم على ج وقضية كلام المصنف الفساد وعليه فيفرق بين طر والمالك على  
 النكاح فيشترط تمامه فلا ينفع النكاح بشرط الخيار للمشتري لكونه دوا مالم يطر والنكاح  
 على المال فخطا له فيطال النكاح لوجود المالك في الخلو وان كان مزللا اه ع (قوله أو ابنيها) هذا قد  
 تقدم اه سم أي قبل قول المتن ولولم (قوله ومن نكح الخ) أي مع وجوب نفقته على أبيها اه سم (قوله  
 كله) أي قوله وروفي المني (قوله حر وطهارة) انظر هل يصح تزوج هذه الحر من الموصى له بالولادة  
 لانهم يعتقدون عليه أولا لانهم يعتقدون أرقامهم يعتقدون ففي هذا النكاح أرقام أولاد وان لم يستر الله  
 الثاني اه سم وهذا يخالف ما في المني عبارة بعد ذكر ما في الشرح ثم للمسرح ان يزوجه ابنيها  
 على ذلك ينبغي وكذا من أوصى له بالولادة فانهم يعتقدون عليه اه (قوله بان أوصى لرجل يجعل أمته دائما)  
 أي بخلاف ما لو أوصى ببعض أولادها فصح تزويجهما من الحر اذا عتقت ولدتها أوصى به فلا وصى  
 بالولد تلهه صح تزويجهما من الحر بعد ولادته ولا لا قبل اه ع (قوله فاعتقها الوارث) مفهومه انه  
 لو أعتقها الموصى كان زوجا عن الوصية بالحل فليراجع اه ع (قوله المتن الأبرار وط) \* (فرع) \*  
 لو علق سيد الامتعتها بتزويجهما من زيد فهل يصح تزويجهما من زيد من غير شرط لان الحر به تقارن العقد أو  
 نفقه فلا تزويج أولادها لا بعد الصلة من سم على ج بل ينبغي انه لو علق عتقها على صفة توجد قبل إمكان  
 اجتماعها عادة صح تزويجهما من عدم إمكان ارقاق الوليما لحاصل منه اه ع (قوله أو أمة) أي بالآل أو  
 النكاح اه شجنا (قوله المتن تصح للاستمتاع) ينبغي ان المراد الاستمتاع بالمتع الغنت اه سم (قوله

هو استمرار السبب لأصله وكان النكاح ثابتا حتى كذلك حل الوطع أو أخذ الفوائد من حيث المثل  
 فليتام (قوله وجه ذافرق الخ) ما وجه انقضاء هذه المغارة فتولا كقضاء ما علم المذكورين (قوله والمسبب)  
 ما هو (قوله في المتن من غلظه) اه سم (قوله ملكا تاما) مفهومه على  
 قياس مفهوم التقيد السابق أنها تنكح من غلظه ملكا غير تام كان اشتره بشرط الخيار لها وحده وانكحه  
 ثم فسخ الشراء فيكون نكاحا صحيحا فليراجع اه سم (قوله أو ابنيها) وهذا تقدم (قوله ومن نكح الخ) أي مع وجوب  
 نفقته على أبيها اه سم (قوله كله) أي قوله وروفي المني (قوله حر وطهارة) انظر هل يصح تزوج هذه الحر من الموصى له  
 بالولادة لانهم يعتقدون عليه أولا لانهم يعتقدون أرقامهم يعتقدون ففي هذا النكاح أرقام أولاد وان لم يستر الله  
 الثاني اه سم وهذا يخالف ما في المني عبارة بعد ذكر ما في الشرح ثم للمسرح ان يزوجه ابنيها  
 على ذلك ينبغي وكذا من أوصى له بالولادة فانهم يعتقدون عليه اه (قوله بان أوصى لرجل يجعل أمته دائما)  
 أي بخلاف ما لو أوصى ببعض أولادها فصح تزويجهما من الحر اذا عتقت ولدتها أوصى به فلا وصى  
 بالولد تلهه صح تزويجهما من الحر بعد ولادته ولا لا قبل اه ع (قوله فاعتقها الوارث) مفهومه انه  
 لو أعتقها الموصى كان زوجا عن الوصية بالحل فليراجع اه ع (قوله المتن الأبرار وط) \* (فرع) \*  
 لو علق سيد الامتعتها بتزويجهما من زيد فهل يصح تزويجهما من زيد من غير شرط لان الحر به تقارن العقد أو  
 نفقه فلا تزويج أولادها لا بعد الصلة من سم على ج بل ينبغي انه لو علق عتقها على صفة توجد قبل إمكان  
 اجتماعها عادة صح تزويجهما من عدم إمكان ارقاق الوليما لحاصل منه اه ع (قوله أو أمة) أي بالآل أو  
 النكاح اه شجنا (قوله المتن تصح للاستمتاع) ينبغي ان المراد الاستمتاع بالمتع الغنت اه سم (قوله

وهو مرسل لكنها تنكح

ولأنه اعتنى بشرطه بنص الآية ومن قبل لم يلاحظ هذا الشرط مع قوله وأن يخافوا رباً ما اتحد كثير من تفسيرا مخالفاً لذلك وهو يخاف الزنا فتجوز التصريح بمماثل بنفي أحدهما عن الآخر فلا حسن التعليل بان وجودها بأبلغ من استطاعتها طولها المانع بنص الآية والتقدير فيها بالمحصنات أي الحرز المؤمنات الغالب الملبس لهما رغب في حرمة صلة خروج بالحركة العبد والمبعض فله نكاح الأمة لأن أرقاً ولا يتغير عيب (قبل ولا يبرأ من المحلة) للاستمتاع (٢١٦) لخص عيب خیاراً وأهرم للعموم انتهى السابق ولا يهـ لأنه لا استغناء وط مادنون الفرع

وتقصيه هذا لا يخلو ومن زيادته عند جمع وقال آخرون أن أصله بشر لذلك وآخرون أن الذي نفسه خصلته والحق أن عبارته محتملة (د) ناهيا (إن) يعجز بكسر الجيم على الأفع (عن حر) ولو كناية بأن لم يقض عامه أوسع فرسه الذي يلزمه اتفاقه مما لا يبيح في النظر فيها يظهر ما في جهرمثلها وقد طلبت أومترض الأربعة عليه وإن قلت وقد علمنا نعم لو وجد حر وأمن مرض سببه إلا بكر من مهر مثل تلك الحر ولم ترض هذه الحر إلا بما طالبه السيد لم يجله الأمة أخذنا من النص لقد روي أن يتكبح بصداقها حر وأن كان أكثر من مهر الحر كذا قاله شارح وقده نظر ظاهر فانه من منافاته كلاً منهم به لم يفتونا بالزيادة على مهر مثل الحر ولا يبرأ من مهر مثل الأمة المتبر في جهرمثلها نص السيد وشير وقد يقتضى شرف السيد أن يكون مهر أمته بقدر مهر حر آخر قالوا به لا اعتبار بذلك (الشرط) أي العتق أي خوفه (قوله ومن ثم إلخ) أي من أجل حصول الأمن بوجودها (قوله قبل إلخ) واقعة المعنى (قوله كثيراً) مقبول لمعلق بخارى ليجد (قوله فلا حسن التعليل إلخ) أي بدل قوله ولأنه المتنازع إلخ رشدي (قوله المانع) أي استطلاعة الطول والنزك لكان المصدر المؤنث ذكر ويؤنث (قوله والتقدير فيها) أي الآية وهذا جواب عما روي قوله أو أمن قوله ولو كناية (قوله وخروج) إلى قوله لأن أرقاً إلخ إلى المعنى (قوله فله) أي لكل من العبد والمبعض نكاح الأمة أي بالشرط أه شرح الروض وظاهره جواز الأمة للمبعض مع تبسّر البعض صرح به قول الشارح الآية آخر الفصل الممن فيعجز فيجوز جمعهما أه سم (قوله السابق) أي أنفاً (قوله ولأنه يمكنه إلخ) يتأمل به سم عبارة عش قوله مادنون فرسه أي كابلها أه (قوله وقال آخرون) أي ليس من زيادته أه رشدي (قوله ولو كناية) إلى قوله كذا قاله شارح إلى المعنى (قوله بأن لم يقض إلخ) ليس بقدره أو قد صدقها أومترض الأربعة على مهر مثلها أومترض نكاحه لقصور نفسه وأفعوه أه (قوله بما لا يبيح إلخ) بيان ما لا يبيح أه سدي (قوله أومترض إلخ) عطف على قوله لم يقض إلخ (قوله لا أكثر من مهر مثل الحر) أي وهو مهر مثل الأمة أه عش (قوله كذا قاله شارح وفيه نظر إلخ) ليس فيما حكاه من ذلك الشارح ما يدل على أن ما طالبه السيد مهر مثل أمته فإن لم يكن في كلامه معن جله على أن ما طالبه السيد أزيد من مهر مثل أمته اندفع عنه ما أورد عليه أه سم (قوله وقد يقتضى شرف السيد إلخ) وحديث فحبقت بقيد الحاكم بما إذا كان شرفاً أو لا فلا وجه إذا كان دنياً بالقول أه رشدي (قوله حر آخر) الأولى إسقاط آخر (قوله بذلك) أي بقدرته على أن يتكبح إلخ (قوله للاستمتاع) إلى التبدية لأنها في النهاية الآخرة ثم آتت إلى قوله ولا يجل وقوله فيها (قوله باعتبار إلخ) أي الصلاحية باعتبار إلخ (قوله ربح الثاني) أي اعتبار العرف معتمد أه عش (قوله وبه) أي بالتمثيل المسار (قوله ولو توقع) أي استعماله ولو إلخ (قوله إن المخيرة) أي التي تختار (قوله تمنع الأمثال) وهو كذلك فيما يظهر أن أمن العتق من قوم الشافعية خلاف ما إذا كان منه فلا تمنع أه نهاية وآمره سم (قوله ثم أريد بعضهم بمنع إلخ) يعمل على ما إذا أمن زمن التوقع والبحث الاسترخاء على ما إذا لم يأمن فليتمن أه سم (قوله النظر فيها) أي في المخيرة التي تختار كذا ضمير فلا تمنع (قوله ولا يجل نكاحها إلخ) أي بالمتخيرة أه سم عبارة النهاية ولا يجل به ابتداء نكاحها لو كانت أمة الفتنة العطفة مطلقاً انتهى (قوله ودا إلخ) فديقال إنما هذا هو قبل لاجل لقوله وأن يخاف زنا مع هذا وليس كذلك وإنما قبل العكس ويجب بالنظر بل وجمع العكس أيضاً لأنه إذا جامع خوف الزنا وجود الصالحية اشترط عدم وجودها فتحتاج إلى ذكر هذا الشرط (قوله ولأنه يمكنه إلخ) يتأمل (قوله كذا قاله شارح) وفيه نظر ظاهر إلخ ليس فيما حكاه من ذلك الشارح ما يدل على أن ما طالبه السيد مهر مثل أمته يمكن لم يكن في كلامه معن جله على أن ما طالبه السيد أزيد من مهر مثل أمته اندفع عنه ما أورد عليه أه سم (قوله وبه يعلم أن المخيرة صالحة تمنع الامتناع فتحتاجها) وهو كذلك فيما يظهر أن أمن العتق من قوم الشافعية خلاف ما إذا كان منه فلا تمنع أه نهاية وآمره سم (قوله ثم أريد بعضهم بمنع إلخ) يعمل على ما إذا أمن زمن التوقع والبحث الاسترخاء على ما إذا لم يأمن فليتمن أه سم (قوله فلا تمنع) أي المخيرة (قوله ولا يجل نكاحها) أي الأمة (تصح) للاستمتاع وهو إلخ لا يصلح ما هنا وفيه ما راعه رابعاً وطبعة أو باعتبار العرف كل يحمل والنظر فيه محال ونشأهم نظراً للصالحية تحمل وطواله لم يصح خیار ولاهرم ولا زنا فتحتاج إلى معتد ربحاً الثاني وبه إن أو بدو احتمال الوطء ولو توقعها من المخيرة صالحة تمنع الامتناع فتحتاجها ثم أريد بعضهم بمنع نكاح أمته مخيرة فالنظر وطناً شراً فلا تمنع من صاحبتي في التام هذين العصبين نظر ظاهر فالأول حمل النظر فيها الحالة التي لا تمنع الامتناع ولا يجل نكاحها ما أقر

ولأنه الاحتياط فيها به يفرق بين هذا وعدم نظره لها في حصول النكاح وأيضاً الفصح بخطأه ومن ثم لم يلحقوا بإسائه الجنسية  
غيره ولم وجوداً بمعنى فيوز يافته (قبل أو لا تصلح) نظراً ما سرور لعدم حصول الصالحة (٢١٧) هنا ثم جرى في الوصف هذا على ما هنا

نظر الصالحة الزاهنة اه (قوله ولأنه الاحتياط فيها) قد جنبت في الأول بل الاحتياط منع الصغيرة الأمانة  
قوله المحشى ولأن تقول المراد الاحتياط آمن من الوقوع في الزنا فمما خلت أمم اه سدعمر أقول بل وقول  
سم فيها أنما من زمن التزوج من العنت كمر فلا يلا بد منه (قوله وه) أي بقوله ولأنه الاحتياط فيها  
(قوله وعدم نظره الخ) أي حيث لم يتغير الزوج بالغير لتعطل الوط في الحال وإن وقع اه سم (قوله  
لها) أي الصالحة الزاهنة اه سم (قوله غيرها) أي حيث تستعمل لم يلحقوا (قوله وز يافته) بفعله اه سم (قوله  
الصالحة) قد يقال الأول المنكوح حق أمه ثم رأيت المحشى أمراً إليه وعبارته لعل الأولى المراد أو الحرة فتأمل  
اه سدعمر (قوله هنا) أي في الشرط الثاني وثوله لا ثم أي في الشرط الأول (قوله في هذه) أي في مسئلة العجز  
عن الحرة (قوله على ما هنا) أي في ج الأول اه سم (قوله ولم يرجع من شياً) أي ومع ذلك العتصم على  
الكتاب اه عش (قوله ما تقرر الخ) أي في التمسك بالمر (قوله كمرأ) نقا أي قبل قول المتن وإذا  
طاق الحرة ثلاثاً (قوله والبان) عطف على الرجعية (قوله والبان) تحصل الخ قد يقال الكلام في الحرة  
المحجوز عنها لا في التي تحتها وحديثاً فاعتد بالبان منه أول ط مشبه بمنعتان فليس عاجز عن حرة تصلح  
ويحتج بعدم تزول شيخ الاسلام ولما عتد من غيره ليس ما أقاد من التفصيل بل أفاد أن العتد منه ما  
ليكونه أو ط مشبه به وهي صالحة أو ط جعي أو نحو وهي في حكم الزوجة فتأمل اه سدعمر ولأن أنفع  
كون الكلام في امرئ المحجوز عنها بل الكلام فيما يشبهها والتي تحتها بشر ينقوله السابق وهل المراد هنا  
وفي غيرها الخ (قوله هنا) أي في الشرط الثاني وهو العجز عن حرة تصلح للاستمتاع (قول المتن على حرة ثابتة)  
أي غير متزوج بل ويريد تزويجها اه عش (قوله وه) أي التنبيه على المتن وإلى قول المتن ولو وجد  
النهاية (قوله لا في) أي في شرح وان ضاعفنا (قوله ولا) أي بان اتفق كمن الامر من المذكورين  
(قوله والا) أي وإن لم يكن التتقال (قوله فكالعدم) أي غوى كالمعدم (قوله التزويج) الانسب  
التزويج اه سدعمر أي كعابه في المتن (قوله وأمة) لعل الأولى وأي في النهاية (قوله أمة) الخ أي  
فيما وقع في كلامهم من ذلك وإن لم يتقدم في كلام السلف اه عش (قوله والأول) هو قوله ان غيبة الزوجة  
يسم الخ اه عش مشكل في عبارة النهاية ولا يشك الأول الخ (قوله فبني) أي يتأق الخ نافي التمسك  
في الأول مقبضاً فلا يثبت العدول عنه وكذا في الثاني وان اتفقت الفرق بين ما قسم الصدقات سم  
على حج وهو وجه اه عش فيها أي في الزوجة الغائبة تفصيلها أي الخ والغائب ثلثي مرد تزويجها  
السابقة في المتن (قوله والثاني) هو قوله ان غيبة المال يبيع الخ اه عش (قوله مشكل) عبارة النهاية ولا  
الثاني الخ (قوله بالعلم الخ) ثم قوله وبان ما هنا الخ شرعي توقيف الفم الأول واجمع للأشكال بذلك  
التفصيل والثاني واجمع للأشكال بما جرى في قسم الصدقات (قوله العنت) أي شوق العنت اه كرى  
(قوله لأن المحجوز وعليه ستم) قد يقال بان لم يصلح له الاستمتاع بنكاحه لا عليه وإنما يصلح للاستمتاع صرف

المحيرة (قوله ولأنه الاحتياط فيها) قد جنبت في الأول بل الاحتياط منع الصغيرة الأمانة (قوله به يفرق بين هذا  
وعدم الخ) أي حيث لم يتغير الزوج بالغير لتعطل الوط في الحال وإن وقع (قوله وعدم نظره لها) أي  
للصالح الزاهنة (قوله الصالحة) لعل الأولى المراد أو الحرة فتأمل (قوله ثم جرى في الوصف هذا على ما هنا)  
أي في ج الأول (قوله أطلقوا الخ) كذا مر (قوله والأول مشكل الخ) قد يشك أيضاً طالهم ان العتد  
على العتد لا تخم الأمانة (قوله فبني) أن يتأق فيما تفصلها) نافي ذلك التفصيل في الأول مقبضاً فلا يثبت  
العدول عنه وكذا في الثاني وان اتفقت الفرق بين ما قسم الصدقات (قوله وقد يفرق الخ) كذا مر  
(قوله لأن المحجوز وعليه ستم) قد يقال بان لم يصلح له الاستمتاع بنكاحه لا عليه وإنما يصلح للاستمتاع

ان يتأق فيها تفصيلها والثاني مشكل ذلك التفصيل أيضاً بما جرى في قسم الصدقات من الفرق بين المرتجى ودون ما قد يفرق بان الطمع  
في حصول حرة وانها تعفف العنت وبان ما هنا احتياطه أكثر خشية من الزناه (فرع) هو في الوسيلة المعلى نكاح الامتوجه ان الوصف على  
غير المحجوز وعليه قال لأن المحجوز وعليه ستمهم في دعوا حرة في الزنا لعل الغراء له ويؤخذ من هذا بالنسبة الظاهر

وانما اتصل به بانما العجز وهو ظاهر (ولو وجد حرة) ترضى (عز وجل) ولم يحلها وهو يتوقع العترة عليه عند المال ولو لم يكن جهته ظاهرة كما  
 اقتضاها ملا قسم (أو بكون مهر من) وهو محقق (أو خلاص حبل أمتي الأولى) لأنه قد لا يجد في نفسه مشغولة وانما هو جسر امرأة  
 بتقدير ذلك كما في التبيان القالب بالماله (٢١٨) أنه تارة يتصدق على نفسه غير كبيرة مشقة بخلاف المهر وأيضاً فهو يحتاج مع ذلك

كغنا أكثر كنفه فتكون  
 والمفروض أنه معسر فلم  
 يسمع عليه بذلك كله  
 ولا يكلف بيع ما يبيع في  
 الفطرة كما علم بمقدمة  
 آتت ومنع ما سواه هنا  
 من مسكنه فلهما الذي  
 يحتاج المولود لا يتصل  
 أولاً بتصل وما اقتضه عبارة  
 الرخصة فجعلها على من  
 لا يحتاجها لطمعته ثم يفتى  
 نحو خادم أو مسكن بنفس  
 قدره على رها وتصل خادم  
 ومسكن لا تقي ومهرهاته  
 يلزمه أخذ ما مر (دون  
 الثانية) لا في الأصل  
 في المهر وفارضة بخلاف  
 المستحبة كما لا بد لم يعد  
 مع زوجه بالوعد ولا نظر  
 بكافة قضاء كلامهم إلى أنها  
 قد تنذر في باقها من وطئ  
 للمنفعة لا لتتميل حينئذ  
 (د) قالها (أن يخاف) ولو  
 خصها (زنا) بأن يتوقع  
 لأصل الندور بأن تغلب  
 شهوة فتوقع خلاف من  
 تجلبب بقراء أو مراهة  
 المانعة أو أعتد لا وذلك  
 لقوله تعالى ذلك لمن خشي  
 العنت نسك أي الزنا وأما  
 لندقة الشديدة حتى به  
 الزنا لأنه سبها بالحداد  
 العذاب ولأنه عندنا كافي

البرع ومفاد أن من أمته بهما فتقبله أجهل بخله إذ لا يجد الطول قال شارح بل وان فقد وهو ظاهر ثم قال  
 شخنا والوجه قول التقيد بوجود الطول لأنه يقتضي جواز نكاحها عند فقد الطول فيقول باعتبار عموم العتمة أن وجود الطول كاف  
 في التمتع ونكاحها ولا اعتبار بعشقه لأنه داه تبعه البطالة وطالة الفكر وكمن ابتلى به وزال عنه ولا يفتاه زنا المحبوب دون مقدمته منه  
 قال جمع مقدم من لا يخل إلى الأمتظار الأول

مهرها من أعيان أمواله ونكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو ممكن به في ذمته سم على حج اه ع  
 (قوله وانما اتصل به بانما) ظاهر هو يصرف مهرها من المال كالنكاح فليأجب فانه قد رد فيه مهر اه سم  
 (قوله ولم يحلها) أي قوله ور جهة بعض المتقنين في النهاية وكذا في المغني الاقوله ولا نظر إلى المتن وقوله  
 لا على الندور (قوله عندنا) بكسر الحاء أي الحلول (قوله وهو يحده) أي الحدون (قول المتن حل أمة) أي  
 واحدة اه معنى (قوله لانه قد لا يجد) عبارة المغني لان ذمته نصير مشغولة في الحال وقد لا يصدق رجائه  
 عند ذمه الطلب عليه اه وهي أحسن (قوله بتقدير ذلك) أي المؤجل اه ع عبارة المغني بمؤجل  
 بأجل يتداول وصورة بلده اه (قوله فهو هنا يحتاج إلخ) أي بخلاف من الماله (قوله بل ذلك) الأولى  
 اسقاطا من (قوله بمقتضى آتت) أي شرح وان يعجز عن اه كردى (قوله ومنه) أي عما سبق في  
 الفطرة (قوله فيها) أي الأمتة التي لا تتحل إلخ وقال اه ع أي الفطرة اه (قوله ومهر من) أي أو من أمة  
 ينسربها ككافي (قوله لانه يلزمه) أي البيع اه ع (قوله لانه يلزمه) عبارة الفتن لم ينكح الأمتة اه  
 وهي أحسن (قوله بما مر) أي في الفطرة (قوله لا اعتبار بالسماحة) ولو كان مراهضة بها فها قد اقبل  
 الحكم كذلك أخذ بانما قسم أولاً أخذ من تغلب مشقة الحدون باعتبار السماحة ومسئلة أمقاط الشكل بالندوة  
 التي لا يتحمل محل تدل ولعل الثاني أوجه اه سدد (قوله بخلاف السماحة) أي المهر (قوله مع زوجه)  
 تارة ثانية على الأمتة والصبر المثل اه ع (قوله لا على الندور) لانه مع قوله الآتت أو اعتدلا لا يشين  
 ما بين من التذاع قائمه اه سدد يعني فكان حتمان يقدم قوله الآتت بل بخلاف إلخ (قوله لا على  
 الندور) خلافاً للمغني عبارة وان لم تغلب على ظنهم عزنا بل بتوقعه في ندور اه لكن النهاية واقف  
 الشارح وكذا اقتضا عبارة أي بان يتوقع لا على ندور بان تغلب على ظنهم عني أو يحتمل الوقوع فيه  
 وعنده على السواء بان تغلب شهوة فتضع قراء بخلافه إذا توقعه في ندور بان تضع شهوة أو  
 فو يشهونه وقوت تقواء أيضاً فلا تخطئ في الأمتة اه (قوله وأصله) أي العنت وكذا ضميره (قوله بالحد  
 أو العذاب) أؤره المتنوع والمراد بالحد في الدنيا أي الحدود العذاب في الآخرة أي أن لم يجد اه سدد  
 عبارة عه مر باو بتعليق أن الحدود جواب في المسلمين وهو الرأج من حد في الدنيا لا يعذب في الآخرة اه  
 (قوله عومه) أي الزنا بان يخاف الزنا مع كل من يحده اه كردى (قوله عيه) من باب التفعيل (قوله ومنه)  
 أي من المحبوب متعلق باستفالة إلخ اه رشدي (قوله قال جمع إلخ) جزم به في الروض اه سم واستند  
 التهمة والمغني (قوله لا تخطئ في الأمتة) أي مطلقاً تها يتوهم (قوله نظر الأولى) أي لاستفالة الزمان للمحبوب

مهرها من أعيان أمواله ونكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو ممكن به في ذمته (قوله لم يحلها وهو

ظاهر) بتأمل هذا الكلام فانه ان كان حبيب العجز يتعلق حق الغزاة بالماله وانمو عزلة لمن التصرف

في أعيان ماله فهو كايقتضي عجز عن مهر الحرة يقتضي عجز عن مهر الأمتة وان كان أقل وكذا يقال ان كان

مبهمة دم وجود ماله مع أن مثل هذا لا يحصر عليه وان كان المال موجوداً ولا ينعصره في النكاح لكنه

منع من الصرف لغيره دون الأمتة فهذا مما لا وجه له وان كان المراد أنه إذا ذم ماله بمهر أمتم لم يفرح حرة

جائز الأمتة فهذا يمكن إجازة التصرف في أعيان ماله في النكاح فليأجمع مرأيت مر جوزه نكاح الأمتة

بانما وصرف مهرها من المال كالنكاح اه فليقر رها وانما قال ذلك على التردد (قوله والمرى عندنا إلخ)

كذا مر (قوله قال جمع) تنقيصون) اعتدله مر وجزم به في الروض

اه

ورجعه بعض المتقدمين وآخرون تحمل له نظر الثاني ويمر في ذلك في العنين نظر الى بدو وقوع الزمان لعدم غلبته فهو باطلاق القاضي انما  
لا تحمل له ميني على الاول ويبحث ابن عبد السلام كلها المحسوس لعدم حرق الوالد به وكذا ينظر الى ان خوف الزنا والمقتضيات انما ينظر اليه  
عندما كان حرق الوالد به وفي سابقه وما المانع أن ينظر الى ان نكاحها نقص مطلقا بشرط (٢١٩) الاضرار الى بدو وقوع الزنا ومقتضاها  
وان لم يلحقه الوالد وأطلق

اه رشيدي (قوله ورجعه بعض المتقدمين) عبارة الغني وهو كذلك خلافا لروايين تبعه اه واد التهاية  
ومثله في ذلك العنين وقول ابن عبد السلام في جواز المحسوس مع اختلافه في ذوق الوالد خطأ  
فاضح اه (قوله نظر الثاني) أي نافي اقتضاها عنه اه رشيدي (قوله ويمر في ذلك) أي الخلاف  
الذكور (قوله ويبحث ابن عبد السلام الخ) أثره الغني (قوله وما المانع الخ) على هذا يمنع نكاح الامتوان  
أعبر الصادق بأن التلذد أو بأنه لا يلزم وقوله ان ينظر الى ان نكاحها الخ أو ينظر الى أنه مقتضى رفق الوالد  
اه سم (قوله معلقة) أي أمكن لحرق الوالد به (قوله يخوف الزنا) أي على ما قاله جمع متقدمون الرابع  
أو مقتضاها أي على ما قاله جمع آخر من المرجوح (قوله بان الاوجها الخ) مقتضاها عرش (قوله ان غير هؤلاء  
الخ) أي الكافرين اه عرش (قوله فلا نكاحه) أي قوله كذا في قوله وما ذكر الخ في التهاية والغني قوله كذا  
قيل وانما يشي الى ان يشرط وقوعه وسبق الى التلذد وقوله ويجعل اسلام الى التلذد (قوله صالحه فلا تمناع) أي  
باعتبار العرف بالنظر بالغالب الناس اه عرش (قوله به) أي المال والباطل متعلق بالشراء (قوله عاصم) أي  
عاصي في النظر للموافاق شرح في الاولى اه كردي (قوله فلا نكاح الخ) أشار بقدره الى ان الخلاف في  
ذلك لا في الحرف المقام بانفسه فكان الاولى للمصنف ان يصرح به اه معنى (قوله ويجوز زجر) أي لا نكاحه  
ان لا يكون الخ عقبة الا بشرط يجوز ان يكون في محل جرحه أي بدله مفصل من مجمل كما يجوز ان يكون  
خبره من قبله بخلاف ظاهره في الاول والرفع على الثاني لانه معطوف عليه وانما لم يذكر ذلك في الشرط  
خبره من قبله لانه ليس فيها ما يظهر فيه الاعراب رشيدي وسيدع روم (قوله لنكاحها) أي الى زوجين (قوله  
وكذا الجموسى الجموسى الخ) عبارة التهاية والغني ونكاح الحر الجموسى أو الوثني الامنة الجموسى أو الوثنية  
نكاح الكفاي الكفاية اه (قوله وبشرط) أي في نكاح الحر الكفاي وكذا الحر الجموسى والوثني  
الامة اذا طلبوا فاضا في ذلك خوف العنت الخ والافلاخان نكاح الكفار يحكم به مقتضى لوجه الخصلة  
لقوله لا مطلقا وقوله خوف العنت الخ فاعل بشرط وقوعه لانهم الخ لعله أي الشرط (قوله جلاء) أي  
الكفاي (قوله الا في نكاح أمة كافر) فأنما لا تحمل للمسلم وتعل الكفاي اه عرش أي وكذا تحمل للجموسى  
والوثني (قوله قاله السبكي الخ) وادعاهما بالتواضع (قوله فراجع) وقد راجعنا ما يأتي فوجدنا موافقا

اه رشيدي (قوله فراجع) كذا مر (قوله باطلاق القاضي الخ) الوجه التفصيل في العنين كثير فان وجد فيه  
شرط نكاح لمصلحة والاحتمال به هر (قوله ويبحث ابن عبد السلام كلها المحسوس الخ) مقتضى  
شرطها على ما عارض ما قاله ابن عبد السلام في المحسوس فافضح في الخلف انص القرآن وقد يستنبط  
من النص معنى يخصه ما هو الصبي لا يسكن الامتع اه لا يلزمه وباتمناع نكاح الامنة الصغيرة مع ان التلذد  
مر (قوله وما المانع الخ) ينظر الخ أو ينظر الى انه مقتضى رفق الوالد (قوله وما المانع الخ) على هذا يمنع نكاح  
الامتوان أعبر الصادق بأن التلذد أو بأنه لا يلزم وقوله ان ينظر الى ان نكاحها الخ أو ينظر الى أنه مقتضى رفق الوالد  
اه سم (قوله معلقة) أي أمكن لحرق الوالد به (قوله يخوف الزنا) أي على ما قاله جمع متقدمون الرابع  
أو مقتضاها أي على ما قاله جمع آخر من المرجوح (قوله بان الاوجها الخ) مقتضاها عرش (قوله ان غير هؤلاء  
الخ) أي الكافرين اه عرش (قوله فلا نكاحه) أي قوله كذا في قوله وما ذكر الخ في التهاية والغني قوله كذا  
قيل وانما يشي الى ان يشرط وقوعه وسبق الى التلذد وقوله ويجعل اسلام الى التلذد (قوله صالحه فلا تمناع) أي  
باعتبار العرف بالنظر بالغالب الناس اه عرش (قوله به) أي المال والباطل متعلق بالشراء (قوله عاصم) أي  
عاصي في النظر للموافاق شرح في الاولى اه كردي (قوله فلا نكاح الخ) أشار بقدره الى ان الخلاف في  
ذلك لا في الحرف المقام بانفسه فكان الاولى للمصنف ان يصرح به اه معنى (قوله ويجوز زجر) أي لا نكاحه  
ان لا يكون الخ عقبة الا بشرط يجوز ان يكون في محل جرحه أي بدله مفصل من مجمل كما يجوز ان يكون  
خبره من قبله بخلاف ظاهره في الاول والرفع على الثاني لانه معطوف عليه وانما لم يذكر ذلك في الشرط  
خبره من قبله لانه ليس فيها ما يظهر فيه الاعراب رشيدي وسيدع روم (قوله لنكاحها) أي الى زوجين (قوله  
وكذا الجموسى الجموسى الخ) عبارة التهاية والغني ونكاح الحر الجموسى أو الوثني الامنة الجموسى أو الوثنية  
نكاح الكفاي الكفاية اه (قوله وبشرط) أي في نكاح الحر الكفاي وكذا الحر الجموسى والوثني  
الامة اذا طلبوا فاضا في ذلك خوف العنت الخ والافلاخان نكاح الكفار يحكم به مقتضى لوجه الخصلة  
لقوله لا مطلقا وقوله خوف العنت الخ فاعل بشرط وقوعه لانهم الخ لعله أي الشرط (قوله جلاء) أي  
الكفاي (قوله الا في نكاح أمة كافر) فأنما لا تحمل للمسلم وتعل الكفاي اه عرش أي وكذا تحمل للجموسى  
والوثني (قوله قاله السبكي الخ) وادعاهما بالتواضع (قوله فراجع) وقد راجعنا ما يأتي فوجدنا موافقا

(قوله ويبحث ابن عبد السلام كلها المحسوس الخ) مقتضى شرطها على ما عارض ما قاله ابن عبد السلام في المحسوس فافضح في الخلف انص القرآن وقد يستنبط  
من النص معنى يخصه ما هو الصبي لا يسكن الامتع اه لا يلزمه وباتمناع نكاح الامنة الصغيرة مع ان التلذد  
مر (قوله وما المانع الخ) ينظر الخ أو ينظر الى انه مقتضى رفق الوالد (قوله وما المانع الخ) على هذا يمنع نكاح  
الامتوان أعبر الصادق بأن التلذد أو بأنه لا يلزم وقوله ان ينظر الى ان نكاحها الخ أو ينظر الى أنه مقتضى رفق الوالد  
اه سم (قوله معلقة) أي أمكن لحرق الوالد به (قوله يخوف الزنا) أي على ما قاله جمع متقدمون الرابع  
أو مقتضاها أي على ما قاله جمع آخر من المرجوح (قوله بان الاوجها الخ) مقتضاها عرش (قوله ان غير هؤلاء  
الخ) أي الكافرين اه عرش (قوله فلا نكاحه) أي قوله كذا في قوله وما ذكر الخ في التهاية والغني قوله كذا  
قيل وانما يشي الى ان يشرط وقوعه وسبق الى التلذد وقوله ويجعل اسلام الى التلذد (قوله صالحه فلا تمناع) أي  
باعتبار العرف بالنظر بالغالب الناس اه عرش (قوله به) أي المال والباطل متعلق بالشراء (قوله عاصم) أي  
عاصي في النظر للموافاق شرح في الاولى اه كردي (قوله فلا نكاح الخ) أشار بقدره الى ان الخلاف في  
ذلك لا في الحرف المقام بانفسه فكان الاولى للمصنف ان يصرح به اه معنى (قوله ويجوز زجر) أي لا نكاحه  
ان لا يكون الخ عقبة الا بشرط يجوز ان يكون في محل جرحه أي بدله مفصل من مجمل كما يجوز ان يكون  
خبره من قبله بخلاف ظاهره في الاول والرفع على الثاني لانه معطوف عليه وانما لم يذكر ذلك في الشرط  
خبره من قبله لانه ليس فيها ما يظهر فيه الاعراب رشيدي وسيدع روم (قوله لنكاحها) أي الى زوجين (قوله  
وكذا الجموسى الجموسى الخ) عبارة التهاية والغني ونكاح الحر الجموسى أو الوثني الامنة الجموسى أو الوثنية  
نكاح الكفاي الكفاية اه (قوله وبشرط) أي في نكاح الحر الكفاي وكذا الحر الجموسى والوثني  
الامة اذا طلبوا فاضا في ذلك خوف العنت الخ والافلاخان نكاح الكفار يحكم به مقتضى لوجه الخصلة  
لقوله لا مطلقا وقوله خوف العنت الخ فاعل بشرط وقوعه لانهم الخ لعله أي الشرط (قوله جلاء) أي  
الكفاي (قوله الا في نكاح أمة كافر) فأنما لا تحمل للمسلم وتعل الكفاي اه عرش أي وكذا تحمل للجموسى  
والوثني (قوله قاله السبكي الخ) وادعاهما بالتواضع (قوله فراجع) وقد راجعنا ما يأتي فوجدنا موافقا

لا مطلقا لانه ان نكاحهم خوف العنت فقد طول الحر لانه محسوس كالمسلم الا في نكاح أمة كافر قاله السبكي وغيره وقاله في ذلك  
تعتبر الشرط في مؤمن حر كاد عليه الفرض وسبق في قبل فصل أسلم ويبحثه أكثر من أربع ضابطا في علمه من الراجح بينهما فراجع الى العبد لم  
في الشهور) لان حركه المنع فيها كقوله

فأستمر فيها المسلم الحر والقرن كلزينة وعلى المسلم ولد مكاتبه مالك لا يحويجونه كما يبايعون خلعها أن لا تكون موقوفة فعلم ولا موصى له بخدمة  
ولا موكلة لمكاتبه أو ولد على ما ركذا (٣٢٠) قبل وما ذكر في الثانية بتعين جله على ما لو أوصى له بخدمة منها أو موصى له بالتأيد لان

هذه هي التي يتقدم بها  
تزوجهم بالمرحى بن قول بأنه  
ملكها بخلاف غيرها فان  
غائبها لم يستأجر له  
قاله حل تزوجها اذا  
رضى الوارث لان ملكه  
ولاشبهة لا موصى له في ملك  
ذمتها (ومن بعدها فرق  
كريمة) فلا ينكحها الحر  
الا بشرط السابقة لان  
ارقان بعض الولد محذور  
أيضا ومن ثمة رد على  
مبعضه وأما نقله في الأمة  
كأن جهه الركني وغيره  
وكان شارحا لمضمونه  
انه لو رد على أمه لاصح ومه  
لفه بعدت الاولى لا انعقاد  
اولادها أولادها فبعضه  
واضح لان مقامه كالمسلم  
الى قولها غير مبني ودلالة  
الاستصحاب هنا من جهة رد  
نكح أمه بشرطه لم يسر  
أو نكح سواه فتضمن (أمة)  
أي نكاحها الله يغفر في  
الدوام لقوله في وقوع العقد  
بها ما لا يغفر في الانداء  
ون ثم يثبت أيضا بطر  
لهم وعدة وردة ثم طرد  
رد على كناية زوجة  
مسلم يقع نكاحها لان  
الزنا في باني من غيره  
(ولو جمع من) أي حل  
تصل (أمة) أمين بطلنا  
قطعا أو (حرة وأمة بعد)  
وقدم الحرة كزوجته التي

وأما بكذا أو يكون وكلاهما أو وليا في واحد وكلا في الآخر قطعا لهما (بطلت الأمة) قطعا لان شرط نكاحها عقد  
القدرة على الحرة (لا لحرق الاظهر) فغيره في المصنفين فارق نكاح الاختين عدم للمرجع وهذا الحرة أقوى أو جمعها من نكح لان وجود  
بعض من أولادهم بطلت الأمة قطعا لباقي الحرة طرقت والراجح عدمه لانهم لا يتقدمون لان نكح لان الاظهر انما يثبت

قاله السبكي (قوله فيها) أي في الأمة المكتاتبة (قوله في الثانية) أي في الأم مقاروصى له بخدمة (قوله فلا  
ينكحها الحر) أي حره وكان شارحا في النهاية والقنبي (قوله لو قدر على مبعضه الخ) وينبغي أن يكون مبعضه من  
حر يتحدها ما أكثر من حرية الاخرى وجب تقدم من كثر من بينها اه عش (قوله كل جبه  
الزركشي الخ) يناهض على ان ولد الأمة ينقد بمعضو والراجح انه يثبت زاد المني والاسنى اما اذا قلنا ينقد  
حوا كبر جمل افي في بعض المواضع امتنع نكاح الأمة قطعا اه (قوله لا انعقاد اولادها حرا) فيه نظر بل  
غاية الامر انهم يعقون على الاصل ثم رأيت في شرح الارشاد صبره اه سم (قوله ودلالة الاستصحاب الخ)  
جواب سوال الشافعية بقوله ضعفت قدية الصلح فيها بالنسبة الى عادة بقائه المالك لا ينافي كونها مرجحة لأمة  
الاصل الكافي في تعيينها فليراجع (قوله أي نكاحها) الى قوله كما يستحق في النهاية (قوله ومن ثم) أي من أجل  
انه يغفر في الدوام الخ وقوله لم يثبت رأى النكاح اه عش (قوله يطع نكاحها) شامل للملكان زوجا  
من يتصل في الأمة لانها صارت أمة كناية وهو مسلم اه عش (قوله أي حر) وقول المتن بعد سائى  
في الشارح غير مرصها (قوله أمين بطلنا الخ) كذلك الغنى (قوله لا يقدم الحرة) مأمول بتقديم الحرة فاقالة  
الخلاف نهاية وسم عش والراجح الصحة في الحر دون الأمة اه أي لا يتقدم بتقديم الحرة لان  
الاظهر انما يثبت (قوله أو يكون وكلا الخ) عطفي على زوجته التي ابتاعه الر وض من شرحه بنصور  
الجمع بان زوج بنته وأمه أو بركة أي المزوج لهما الولدان أو كل أحد وليس له آخر في قول المزوج  
زوجته بغيره وهذه بكذا أو قبل نكاحها اه (قوله في واحد) وقوله في الآخر كان الاول تأنيدهما  
(قوله قطعا لان الخ) الى الفرع في الغنى (قوله وفارق نكاح الاختين) أي حيث بطل نكاحهما معا (قوله  
وهنا الحرة أقوى الخ) ويؤخذ من الفرق المذكور أنه لو جمع من لا تلحق في العقد من اختين احدهما  
سواء اخرى أمه أنه يصح في الحرة دون الأمستور كقوله بعض شرح الكتاب ظاهر ولو جمع بين مسلمة  
وجويدة أو غيرها صح في المسلمة بغير المثل وكذا لو جمع بين أجنبي بغيره أو بغيره وهذه أو بغيره اه  
مضى وقوله ولو جمع بين مسلمة الخ كذلك في الر وض شرح (قوله أو جمعها الخ) عطفي على جمع من لا تلحق  
الخ (قوله بطلت الأمة) ظاهر وان لم تكن الحرة صالحة للتمتع وقاس ما من من جواز نكاح الأمستل غير  
الصالحة صحة نكاحها لنهاج كائن الحرة غير الحرة الخ يوجبها في الشرع في نكاح المسلم من أنه  
لو أسلم على غيره صالحة أو لم تزد فع الأمة لان الحرة الغير الصالحة كالعدم فليراجع اه عش (قوله  
والراجح عدم بطلانها) وان كانت غير صالحة للتمتع اه سلطان (قوله لا يتقدمون) لان الخ أو بضامن  
تصل له ان كان غير موصى نكاحها ما ولا طاعة والمقوم ان كان فيه تفصيل لا يرد مضي ونهاية (قوله



أمان فيقول معجم جفهما  
 الآن تكون الأمة كحاية  
 وهو مسلم وإياه يصدق  
 كز وجنتك بنى بالغواش  
 بجائته قبل البنت ثم الأمة  
 فانه يصح في الحر قطعا وفي  
 هذا لم يقدم الأمة بجها  
 وقبول وهي تحل له صم  
 نكاحها لأنه لم قبل الحر  
 إلا بعد صحة نكاح الامتدول  
 فحصل في الاعصاب فجمع في  
 القبول أو عكس فكذلك  
 \* (فرع) \* نكح الأمة  
 الفاسد بالصريح في أن الولد  
 رقيق مالم بشرط في أحدهما  
 عنه بصحة تعليل لمطلقا  
 كما يشترط في شرح الإرشاد  
 الكبير ومع هذا الشرط  
 بصحة تعليل لأصل الأمة  
 لأن بقاها بملك الشروط  
 المتضمني لحرية الولد فغير  
 متين فإلزامه مكالام  
 بعضهم أن ذلك الشرط  
 بغسسل الأمة لا تنفاه  
 المحذور وهو قول القاضى  
 صريح فتنسبه فان قلت  
 يمكن امتناعه وجهان  
 ملكيان يدبروا ويحكمه  
 سني فلا محذور يستدلت  
 ممنوع بل يمكن مع ذلك  
 البيع تبين فساد التدبير أو  
 الحكم فالحق ممنوع جوده  
 مطلقا \* (فصل) \* في حل  
 نكاح الكافرة

أمان فيقول معجم جفهما  
 قدر على بعضه مر اه سم عبارة المغني ومن يهذه ورتق كالرتق فينكح الامتنع انقلد على الحر اه  
 (قوله فيقبل البنت ثم الأمة) أو قبل البنت فقط اه معنى (قوله وفي هذه) أى في صورة الجمع يصدق  
 عش (قوله في خمس في القول) قضيه أنه يصح في الحر قطعا ولا يخلو أى القطع من تأمل والظاهر أنه  
 لا يصح هنا تقديم الأمة بجها وقبول لا حتى يقال أنه حينئذ يصح نكاحها فالحق لا يصح لأن جمع القبول  
 رتق فذلك وقوله أو عكس قضيه أنه لو قال ز وجنتك هاتين أو بنى وأمتي بكذا فقال قبلت بثلث بكذا وأمتك  
 بكذا بان وزع المسمى علم أو ترك ذكر بكذا صم في الحر قطعا ولا يخلو من تأمل وتصور هنا تقديم الأمة  
 بجها وقبول وهل يأتى في ذلك حينئذ التعليل المذكور بقوله لأنه لم قبل الحر إلا بعد صحة نكاح الأمة ولا  
 لأن صحة نكاح الأمة تنوقف على تمام القبول إذا يصح قبول أحداهما دون الأخرى على ما تقدم فغيره  
 في البيع فيما إذا أوجب بالف قبل نصفه فجمعهما ثم نكحه بمسماة أو يرق بينهما فيمقتل فغيره  
 اه سم أقول ظاهر قول الشارح كالتأني في ذلك وقول المغني به فكذلك لهما في الأصح اه قصور  
 تقديم الأمة وجريان التعليل المذكور في كل من صورتي تفصيل أحد طرفي العقد وجعل الآخر كونه قضية  
 قول عش قوله فكذلك أى يصح نكاح الحر دون الأمة اه عدم جريان التعليل المذكور فيما  
 معاقله هو الظاهر (قوله في أن الولد رقيق الخ) \* (تمه) \* ولله الأمة للسكوت رقيق بالسكوت بها  
 وإن كان زوجها لم يرد بياو كذا لو كان من شبهة لا تقتضى حرية الولد أو من رتق ولو تزوج ما ولد العرق قوله  
 منها كالأول ولو لم يكن ولدا مستورا يكون حاقبا وحوا كالأول أو من رتق بالسكوت رقيق بالسكوت بها  
 عش قوله ريبال أو كان هاشما أو مطالبا كما تقدم وقوله كلام أى في عقد رقيقا أو يرق بغيره  
 ولا ينكح إن كان بنتا لا بشرط الأمة وقوله ولو لم يكن الخ وإنما يقبل ذلك منه إذا كان ممنوعا على مثله ذلك  
 \* (قوله مالم يستعيط الخ) شرط كان حوا لتعليل وقوله في أحدهما أى الصريح والفردى وقوله بصحة  
 تعليل أى بان قال إن أنت مسلمك لو أنه حر وقوله لا مطلقا أى فلز وجهاو شرط في جواب العقد أن يكون  
 أولاده أسرا أو الغالب الشرط وانفقوا أو فام من ثم تنكح الأجنبية جنتك فبشرط الأمة اه عش وقوله  
 ومن ثم الخ قد يفهم صحة نكاحها مع الشرط بصحة التعليل في الحر مطلقا وقوله بعض الآ في الشارح مع رده  
 (قوله فالحقبة) أى يشترط الولد (قوله مطلقا) أى بجدا التدبير والحكم بصحة أولا  
 \* (فصل في حل نكاح الكافرة) \* (قوله في حل نكاح الكافرة) الخ قول المن والكاتب في مودبة في  
 النهاية والمغني أنهما مطلقا فيجوز مسمين على من لا كتاب لها وحدها قوله أى لم يخش فتنسبها وجه وقوله أى  
 فصلان به جميعا مر انتهى (قوله أمان فيقول) ولو بعضا كما صرح به في شرح الروض وهذا صريح  
 في جواز الرقعة لبعض وان قدر على بعضه مر (قوله كز وجنتك بنى الخ) عبارة الروض وان قال  
 ز وجنتك بنى هذه كذا ز وجنتك أمي هذه بكذا فصل في القبول مع نكاح البنت قطعا وكذا الحصول  
 التفصيل في أحد الطرفين انتهى (قوله في خمس في القول) قضيه أنه يصح في الحر قطعا ولا يخلو من تأمل  
 والظاهر أنه لا يصح هنا تقديم الأمة بجها وقبول لا حتى يقال أنه حينئذ يصح نكاحها فالحق لا يصح لأن جمع القبول  
 يأتى في ذلك وقوله أو عكس قضيه أنه لو قال ز وجنتك هاتين أو بنى وأمتي بكذا فقال قبلت بثلث بكذا وأمتك  
 ولا يخلو من تأمل وتصور هنا تقديم الأمة بجها وقبول لا حتى يأتى في ذلك حينئذ التعليل المذكور بقوله  
 لأنه لم قبل الحر إلا بعد صحة نكاح الأمة ولا لأن صحة نكاح الأمة تنوقف على تمام القبول إذا يصح قبول  
 أحداهما دون الأخرى على ما تقدم فغيره في البيع فيما إذا أوجب بالف قبل نصفه فجمعهما ثم نكحه بمسماة أو يرق بينهما فيمقتل فغيره  
 في البيع فيما إذا أوجب بالف قبل نصفه فجمعهما ثم نكحه بمسماة أو يرق بينهما فيمقتل فغيره  
 يقال الأولاد وان شرط عنهم بصحة تعليل أو يعتقدون أو قاموه هنا محذور وقامه انتهى  
 \* (فصل في حل نكاح الكافرة وتوابعه) \*

وتواضعوا (يعزم) على مسلم وكذا على كل من لا وجوب فيه الكفاية وبهذا الاول بحث السبكي ان معناه وفي وجوبه ونحوهما بناء على انهم يخاطبون بدروع الشريعة (٢٢٢) (تكاثر من لا كفاية له كونه في أي عايد فوضي أي ضمنه وقيل الوتر غير المصور والشعر

المصور (وجوبه) وعادة نحو خمس ونسب وصورة وطوبى عليه الذين لقوه تعالى ولا تكسوا الثمر كان حتى يؤمن من بحث الكفاية لما يأتي في حق من عد له على مجموع ما اقتضاه ظاهر المتن من عطف جوسه على وثنية لعل من من ان الجوسية لا كفاية له على ما نظر إلى الآن والا فذكر ان لهم كتاب منسوب إلى زرادشت قالوا ببلوه رفع على الاصح وختمت مع ذلك احداها وادعمت بثبوتها (وتخل كفاية) سلم وكافي وكذا غيرهما على ما مر من الروضة بما فيه في بحث القليل وذلك لقوله تعالى والفضائل من الذين أدركوا السكائن من قبلكم أي أصل لهم الاصح حرمها عليه صلى الله عليه وسلم تكافؤا ثم رآه وتكسوا بانه صلى الله عليه وسلم لم كان باصفية ورواية قبل اسلامهما قال الزركشي وكلام أهل السير في هذا القول (لكن يكره) للمسلم حين يفتي الفتى فيها نظيره كفاية (حرية) ولو قسر بالثلاثي ولها اذا سببت ما لا فاتها لا تصدق ان ظاهرا من مسلم ولان في الامتناع الحرب تكثير سوادهم ومن كرهه مسلمة معقبة (وكذا نص على الصحيح) لثلاثته بغير طلبة الهاد وانه كان الغالب على التسليم الى دن ازواجهم واثلهم على الابهامات ثم الكراهة فيها اخف منها في الحرب ركني نفيها كاهل الذر حبه اسلامها في لم يفتي فتيتها في حكاها واضح

(قوله وكذا كافي الخ) وقول الشيخ أي شيع الاسلام ان ظاهر كلامهم عدم منهم من ذلك ان قلنا بانهم لا يمتنعون فهل كذلك الوطع بك البين وينبغي نعم فراجع به وانه لو وقع حكم عليه بالصحة وهو ظاهر بناء على الاصح من خمسة انكسبهم فقد قالوا لو كان تحتهم مجموعة أو وثنية وتختلف عن الاسلام قبل الفحول تعجز الفرق أو بعده فلا الآن تصر على ذلك في اقتضاه العدة قال حنفا الشهابي الى انه غير ملاذ لكلام السبكي اذ هو في التفرع وهذا في عدم منعموم (قوله وطوبى عليك الذين) هو معلوف على قول المتن تكاف الخ وهذا كعب السبكي المذكور بخلافه بالنسبة للمعومس والثاني ما مر قبل الفصل من شرح الروض عن الروضة (قوله ولعدم ثبوت أصله) على هذا يضع حمل قوله من لا كفاية له معلوم قد نزل الجوسية انتهى (قوله وكذا غيرهما) أي كمعومس (قوله فانما لا تصدق الخ) به يندفع ما توهم من اشكال ذلك بان المرفق السيران ورجعنا السلم لا يجوز ان فاتها (قوله ولان في الاقلية بدار الحرب الخ) صريح في تفرع والمسئلة باقتضاها با الحرب بفسل ذلك لانه من لازم كونها حري يمتنع اذا انتقلت مع الزوج الى دار الاسلام خرجت عن وصف الحربا ووصلها الى امان يسبى على هذا فلو اذا تزوج جعل قصد نقلها الى دار الاسلام ووقع منها موافقة على ذلك تنفي الكراهة عنه هذا التزوج أو ليس ذلك من لازم كونها حري يمتنع بل ثبت لها هذا الوصف وان انتقلت الى دار الاسلام الى ان كما

كما  
دين ازواجهم واثلهم على الابهامات ثم الكراهة فيها اخف منها في الحرب ركني نفيها كاهل الذر حبه اسلامها في لم يفتي فتيتها في حكاها واضح

كل وقع لعثمان رضي الله عنه انه تكلم نصرانية كجدة قاسم بن جرحان اسلامه وهو وغيره ان محل الكفر اهلان وجد مسئلة آتى صلى والا ففى  
 أول من مسلمة تصلى على مامر أول النكاح (والكاتبه يهودية أو نصرانية) لقوله تعالى ان تقولوا انما أول الكتاب على طائفتين من قبلنا  
 (لا تمسك بالزور وغيره) كصفين شاذ وادرس وراهم صلى الله وسلم على بنتا وعلهم فلا تخر وان آقر وبالجزء سواه أثبت عسكه بذلك  
 يقولها أم بالنزوات أم بشهاد تعدلن ألسن على المعتدلة أو الميم معانها لا أنطها أو ليكون احكاما ولو لفظ لا احكاما ثم اشرع فرق  
 العقاب بين الكاتبة وغيرها بان فيها نقص الكفر في الحال وغيره فامسح ذلك نقص (٣٣٣) فساد الدين في الأصل (فان لم تكن الكاتبة)  
 أقلم يعقق صكونها

كاقوم الخ) نابد لاجئت (قوله هو الخ) عطف على الزكشي أى ويبحث هو وغيره اهـ سم (قوله ان يصل  
 الكراهة) أى كراهة القسمة اهـ نها بن قال - ش قوله وحل كراهة القسمة قضيتان الخ بمقتضى على  
 الكراهة وان لم يعد مسئلة أيضا اهـ (قوله والا ففى أول الخ) وقيل نازكة الصلاة أولى وهذا هو المعتد  
 اهـ عش (قوله كصفين شاذ) الى المتن في المعنى الا قوله سواء أثبت الى لاه أو حلى قوله وبما تقرر في  
 النهاية (قوله سواء أثبت عسكه بذلك) أى بالزور وغيره لاجل هذا التعميم هنا اهـ رشيدى (قوله  
 لاه أو حلى الميم معانها الخ) أى فشره فادن شرف ما أو حلى الفاظها ومعانها اهـ عش (قوله نقص فساد  
 الدين الخ) لا يفتى رأى هذا الاطلاق اذ لا يفر من نفي الكتاب فساد الدين اهـ - دعي عبارة الرشيدى قال  
 الشهاب سم يتأمل قوله نقص فساد الدين الخ اهـ أقول لاصل وجهه التأمل انه كيف يقال فساد الدين في  
 الأصل - فبين عسكه بالزور ونحوه فان كان هذا مراما لاسم بالاسم بالتأمل فالجواب عن ان الزور ونحوه لا ينع  
 المنسب له لاسم احكمه ونحوه اعط لا احكامه وشرائع اهـ (قوله ومعنى سر الخ) أى بالعبرانية اهـ معنى وعش  
 (قوله بان عرف الخ) أى بما تقرر في نفي (قوله انه غير اسرائيلية) أى بل من الروم ونحوه اهـ معنى (قوله السلم  
 والكتاب) أى القومى والوثقى ونحوه هذا أمم اهـ عش (قوله بالنزوات) أى أول من كثر اهـ سم  
 (قوله لا يقول المتعاقدين) أى بالنسبة لظاهر فصل النكاح عليهم اذ لا يلحقا فيها بغيره ويؤيد ما تقرر اهـ  
 سم (قوله وانما قبل ذلك) أى دعوى الكفار أن أول آيات محل قبل النسخ اهـ عش عبارة المعنى واعتد  
 الفرق أى بين باب النكاح وباب الجزء ثم قال وحسنه فساد كذا القسمة في وقتنا ثم اتى الان بسلم  
 منهم اثنان وشهدان بصحتها فوافق دعواهم اهـ (قوله ان المراد) أى يقول المتن علم (قوله الخ) خبر  
 قياس الخ (قوله فها الخ) أى المعدل (قوله لا بد من موسى) الخ قوله واقضه كلام الشافعى في النهاية  
 وكذا فى المعنى الا قوله فالحل لفضة الدين في المتن وقوله لقوله تعالى الى اما لاسر اسرائيلية (قوله يقينا متعلق  
 بالجنوب افض سم وعش اهـ ولعل المراد باليقين هنا ما يشبه القن الحاصل بشهادة تعدل نظر مامر أيضا  
 فلا يلزم (قوله لمتكسهم الخ) تعليل لما فى المتن (قوله فالحل) أى حل النكاح (قوله لفضة الدين الخ) أى  
 في غير الاسر ائيلة التلى الكلام فيها اما لاسر ائيلة قسما فان النظر فيها نسبها اهـ رشيدى (قوله ونم)  
 أى من أجل فضة الدين وحده (قوله في كل الخ) متعلق لسمى (قوله مع انهم) أى هرقل وأصحابه (قوله  
 اذا كان ذلك) أى الخ لغيره (قوله بضره) أى عدم اجتباب الحرف يقينا (قوله وقبل الخ) صلف على

يثبتها أمان يعنى يقضا وكفى الخ لغير ارجع ولغير وذلك وقد يقال بان نقلها لى في دار الاسلام  
 وحصول امان لها لا يزيد على القسمة القيمة بدو الاسلام كراهة نكاحها كاتفر وهذا السرد كاه  
 لا ظا لا تخفى فليتأمل (قوله وهو وغيره) عطف على الزكشي أى ويبحث هو وغيره (قوله نقص فساد  
 الدين في الأصل) يتأمل (قوله لا يقول المتعاقدين) أى بالنسبة لظاهر فصل النكاح عليهم اذ لا يلحقا فيها بغيره ويؤيد ما تقرر اهـ  
 فيما يظهر ويؤيد ما تقرر (قوله يقينا) متعلق بالجنوب افض على دليل علم لا اقتصاف في بيان القومهم على  
 قوله لا بد من يتبين ولو احتملا (قوله وقبل ذلك) عطف على علم

والثاني بالنسبة لباقيان (دخول قومه) أى أول آياتها (في ذلك الدين) أى ديم موسى أو عيسى على الله على نينا وعليهم مامر على قبل نسفة  
 وغيره (قوله اوتيل نسفة) وبعدتص يفوا اجتنبوا الحرف يقينا متكسهم بيمين كان حقا قالوا لفضة الدين وحده هاون ثم حلى على الله  
 عليه وسلم هرقل وأصحابه أهل الكسبية كجده الميم مع انهم لم يسوا اسرائيليين (وقيل بكفى) دخولهم بعدتص ضمان لم يتبينوا الحرف اذ  
 كان ذلك (قبل نسفة) لان اصحابه بنو نصى انهم ترو وجوههم ولم يجدوا ولا صم للمع لطلان فضة الدين بشرى يفوض على علم لو كان على  
 فشاوا قبل التفرقة أو بعده أو قبل السمع أو بعده فلا محل منا كسهم ولا بد انهم أخذوا بالحوط وقيل ذلك

فلا قول بالنسبة لظاهر  
 بالنسبة لظاهر فقط وحيدته  
 لا بد من شهادة ثم اعتمد  
 القاضى كقول ظاهر وكأن  
 من خبره وشهادتهما  
 وصره بأخبارهما فذلك  
 فلا قول بالنسبة لظاهر

الذي ذكره وذكرناه مالدنوا بعد القصر يفرض بمحبتهم او لاحتسالا أو بعد النسخ كن تمودا ونتمر بعد بعثة نيناصل الله عليهم وسلم أو تمود بعد بعثة عيسى بنما على الاصح انها اختلص بمعقوسى على الله عليهم ما وسلم وقيل انها خصصت لقوله تعالى ولاحد لكم بعض الذي حرم عليكم ولادلالة قسوان اتصهه السكتى لاحتماله النسخ ايضا لادلا بشرط في نسخا شر بعثا قبلها وفيها لم يجمع أحكامها وقول السيد بنقي الخ فمن علم دخول أول أسوأهم وشملهم قول نسخ أو غير يفا أو بعدهما قال الأفاضل كتابي اليوم لا يعلم انه سرائلي الا ويحتمل فذلك فيؤدى الى ان لا يخل ذلك ما أحد منهم اليوم (٣٢٤) ولاننا كنههم ولا في زمن الصباية كنى قريظنا والضيوف وقسنا قسنا وطلب منى بالشام

قوله بعل اسم (قوله الذي ذكره) أى المصنف في قوله قبل نسخها في قوله وذكرناه أى في قوله أو قيل  
نسخه بعد نسخ بقا الخ وقوله مالدنوا بعد القصر يفرض الخ إلى خلاف منا كنههم الخ اه عمن (قوله أو بعد  
النسخ الخ) عطف على بعد القصر يفرض (قوله وقيل انها خصصت) يعنى ناسخة. بعض الجميع الذى هو مراد  
الاصح كالاصح لاستحقاقه اعادة القصص حقه فنه الذى هو قصر العالم على بعض افراد اه وشدى (قوله  
ولادلا لانه) أى في قوله تعالى ولاحد لكم الخ اه عمن (قوله لاحتماله النسخ أى للجميع) (قوله ويحتمل  
نيم ذلك) أى الشك المذكور أو كون النسخ اول بعد النسخ والقصر يفرض الاول ان يقول فيه ذلك التردد (قوله  
وطلب الخ) يدعى ما يقول وقوله منهم ناسخة الخ (قوله دليل شرعى) أى على حل ذاتهم (قوله ضعيف)  
خبر وقول السبك (قوله ومعهم الخ) مسوقة لاضى يقتضيه اربابها بمشمل الفن القوي بقى بنقله أو يقول  
على بن قطير يرمى في قول المصنف علم (قوله مطلقا) يعنى قوله ما لم يقتر الخ (قوله ما لم يقتر دخول الخ) بان  
علم دخوله فيه قبلها أو شئتوا علم دخوله فيه بعد نسخ بقا أو بعد بعثة لاحتسالا كنه بين موسى وعيسى  
معنى شرح المنهج (قوله وزور داود قدس الخ) استئناف باني (قوله ولا يورثها) أى فى الاسر ائيلة  
بقينا اه عمن (قوله الما ذكر) أى من شرف نسبا (قوله بان شرفهم) وقوله ان لا يحرموا الاول فيهما  
الافراد التائيد (قوله فلا شبهة) لانه تقسيم لقوله قطعا (قوله بعل عباى) أى قوله واستعمال  
دواء فى النهاية (قوله عباى) أى غلى المتن (قوله أول المتقلن الخ) أى فاعا بزار الاول لان الغالب  
تبعه انا سائمه ولا حترار من دخول ما عد الاول مثلا قبل النسخ والقصر يفرض فلا اعتبار به فيكون  
الحاصل ان شرط الحل دخول الاول بشرطه بقينا مطلقا أو لاحتمالا فى الاسر ائيلة كنه بين موسى وعيسى  
المسكوة وبينماى الاب المذكره أى لهما الا ابو جهل الخ لانه مولو غير الاسر ائيلة فبقينا عباى  
الشرط عدم علم عدم التبعة قلنا بل سم على ج اه وشدى (قوله لانا) أى الكناية بحسنه أى حين اذ  
الشرط واحد من اياتها بعد النسخ والقصر يفرض (قوله بين من قبل الخ) لانه ظاهرة تكبر الفعل (قوله وظاهره)  
لحل مرجع الضمير قوله ان يكفى في غير عباى الخ أو قوله لانا بحسنه لانه غاية وظاهره الخ بلا ضمير  
(قوله هنا) أى في غير كنه كنه من واحد من اياتها الخ (قوله عمن) أى فى المتولية بين من قبل ومن قهرم  
(قوله وغيرها) الى قوله فان آتت فى الغنى (قوله لا شرا كهما) أى الكناية بواحدة من المسكوة وحسن (قوله  
كلية مسيلة الخ) عبارة لفظي وتعبير الزوجا المتعتملة كانت وكناية وكذا الاماى لعل اجبارها على  
(قوله اما الاسر ائيلة بقينا) هذا مشكل مع قوله أو قبله على بن الان اراد البقر ولو حكاه أو اراد به ما يشمل  
الفن القوي فبقينا ماله في قول المصنف السابق علم (قوله بعد بعثة تسخه) كالى شرح المنهج ان علم  
دخوله فيه قبلها أو شئتوا علم دخوله فيه بعد نسخ بقا أو بعد بعثة لاحتسالا كنه بين موسى وعيسى  
انتمى (قوله أول المتقلن الخ) أى فاعا بزار الاول لان الغالب تبعه انا سائمه ولا حترار من دخول ما عد  
الاول مثلا قبل النسخ والقصر يفرض فلا اعتبار به فيكون الحاصل ان شرط الحل دخول الاول بشرطه بقينا  
مطلقا أو لاحتمالا فى الاسر ائيلة وتبعهم بينماى المسكوة وبينماى الاب المذكره أو وجهل الحال

منعهم من النباغ ثابت  
لان يدهم على ذبيحتهم دليل  
شرعى ومنعهم على بحسب  
بقوى بعضهم ولا ياب  
بائع وأما الفتوى به فجعل  
واشابه على من أتقى به اه  
مخلصا ضعيف على انه  
مناقشات ليس هذا محل  
بسطها اما الاسر ائيلة بقينا  
بالتواتر أو يقول عدلين  
لا المتعاقدين كنه ببقائه  
فصل مطلقا لشرف نسبا  
ما لم يقتر دخول أول اياتها  
في ذلك الدن بعد بعثة تسخه  
لسقوط فضيلته بضعفه  
وهى بقية عيسى أو نبينا  
صلى الله عليهم ما وسلم لا بعت  
من بين موسى وعيسى لانهم  
كلهم أو اسوا بالتوراة  
وزور داود قدس ما حكم  
وهو اوطا ولا يؤثر ما حكمهم  
بالحرف قبل النسخ لما  
ذكر واقضه كلام الشيخين  
ان الاسر ائيلة بولو يهودية  
لا يحرم الان كان تمود أو لم  
أصولها بعد بعثة نيناصل  
الله عليهم وسلم مبنى على من  
ان بعثة عيسى غير ناسخة  
وقد يجادل بعم البناء ووجه  
بان شرفهم اقضى أن لا

يجرموا لانه بعد بعثة ناسخة فبقينا خلاف المحتملة وان كان الاصح انها ناسخة (تبينه) وبعل عباى من حومة المتولية فسل  
بين من قبل ومن لا قبل ان اراد بقوله هنا فى الاسر ائيلة وغيرها أول اياتها أول المتقلن منهم وانه يكفى في غير عباى دخول واحد من اياتها  
بعد النسخ أو القصر يفرض ما وران لم يشك احد منهم غير ما لم احسنه صارت متولية بين من قبل ومن يحرم وظاهره ان كنى هابعض اياتها  
من جهة الام تقابل ما تسمى (والكناية بالمتكوسة) الاسر ائيلة وغيرها (كسلة) مسكوة (في نسخة) وكسوة وسكن (وقسم وطلان) وغيرها  
ماعدان التوراة والجدية فاعا لاشرا كهما فى الزوجا القسنة ائيلة (وتجبر) كلية مسيلة الى اجبارها (على غسل خيض ونفاس)

غسل الخ و يستحب هذا الغسل الوطء وان لم تنهض في المني و رماه **(قوله عقب الانقطاع)** متعلق بخبره و  
 غسل في المني **(قوله وفضيته)** أي التعليل **(قوله نيتها)** أي الكتابة وقوله اذا اغتسل لا يختار ان يغتسل بشترط  
 وسد كبحر زهره وقوله ولا بشرط فيه كرها قال وقوله استباحة التمتع فعول بنيتها وقوله يغسل الجنونية الخ  
 أي كالشترط بنيتها غسل الجنونية الخ **(قوله والمعتقة)** أي مسلمة كانت أو كافرة سم وكردي **(قوله)**  
 وضائف الخ عبارة التهايم وتوافق الخ **(قوله نية الأولى)** أي الكتابة اه ع **(قوله ولا بشرط)** أي نية  
 المحرم أو الهبة استباحة التمتع فكان الأولى لتأنيب وقوله في فكره الخ أي في مقتضاه بالأجواب لا لاختيار  
**(قوله مع عدم مباشرته)** أي المحرم على الفعل أي الغسل **(قوله أي ضلها)** عبارة المفتى أي تغير الكتابة على  
 غسلها من الجنابة اه **(قوله ولو فوراً)** هو غاية في الاجراء والوجع الثاني انه لا يغيرها الا اذا طل زمن الجنابة  
 اه وشدي **(قوله وشربها سكر)** أي المني في المفتى **(قوله وان اعتقدت الخ)** عبارة المفتى ومحل الخلاف في  
 انجبار الكتابة على ترك كل شيء انظر وان كانت تعتدله كالنصران فان كانت تعتد بخبره كالمهودية  
 منه ما منه قطعاً **(قوله ونحوه)** يصل الخ أو كل ما يخاف منه حدوث المرض اه مفسى **(قوله ولو بغواها)**  
 ونظر الخ عبارة المفتى ولها اجراءها أي التي وجب عليها افعالها في الاستعداد وقوله لا يغيرها وازالة  
 شعر الاطوار والاسواخ اذا تقاعش شيء من ذلك وكذا ان لم يتقاعش اه **(قوله وببحث استثناء الخ)** مبتدأ  
 خبره وقوله لا يغيره ظاهر **(قوله استثناءه)** سم الخ يعني استثناءه اذا كان الحائض محسوماً مطلقاً أو كانت  
 الخليله تقام الخ **(قوله والوجع ما يخلو من سائل العلامة)** سم العلامة الخ عبارة المتعطل وجع من عكبر الزوج لثمنه  
 وكثرة أو سواها هل تكون ناشئة أم لا فاجاب بانها لا تكون ناشئة بذلك إذ لا يتغير المرء على ازالته يغيره  
 عليها أخذاً بما في السنان اذ لا يمتدأ في الانسان قبيل الزوج ازالته اه أي حيث ناذت بذلك ناذاً  
 لا يقتل عادة ويؤخذ من ذلك جواب السؤالين رجل ظهر بدينه المبارك المعروف وهو اه ان أخبر  
 طبيباً انه مما بعدى أو ناذت به ناذاً لا يحتمل عادة فلا زعم ذلك في عدم تنظيف ما يدينه فلا يضر ناشئة  
 بامتناعها وان لم يتغير بالانقطاع لم يلزم على النفاذ فيحتمل بقاء بقية من العفو لم تنأ في به عادة وجب عليها  
 تمسكها لا يضره بمجرد تغيرها من ذلك في هذا التفصيل الفرق السلفه ونحوه من كل ما لا يثبت الجوار ولا  
 يعمل بقلها في ذلك بل يشاهد من يعرفه له ككفره عشره اه ع **(قوله فيشوش عليه التمتع)**  
 أي لو كان التمتع بعد انقضاء العدة والاحرام اه ع **(قوله فيشوش عليه التمتع)** سم عبارة قوله ولو  
 بالنظر قضيت بجواز انظر المعتدة عن شبهة وهو خلاف ما مرح به في باب العدة من انه يحرم تقارها ولو بلا شهوة  
 اه **(قول المتن وتجبره الخ)** ويحرم عليه الاستمتاع بغيره متى قبض اذا نزل منه قضيت كما يحسنه الاندري وفي  
 قدر ما يجبره على الغسل من نحو أو خنزير وجهان او جهه ما سبها كولو غه وكالزوجه فما ذكر السيد  
 كقوله بالاولى وليس له اجباراً منها لمجوسه أو الوثنية على الاسلام لان الرقا فادها الامان من القتل اه نهاية  
 زاد المفتى ولها مانع الكتابة من شربها سكر وكذا من غيره ومن البيع والكائن كايمن المسلمين شرب  
 النذ اذا كانت تعتقد باجنحة من القدر الذي سكر وكذا من غيره ومن المساجد والجماعات اه **(قوله ولو)**  
 بمقوعه اه أي وان لم يظهر لأصابعه أو من لون أو غيره اه ع **(قوله يظهر ويجهل الخ)** أي جهل يظهر فيه

في ولو في غيره الاسرية فالجواب ان الشرط عدم علم التعبدية فليست أم **(قوله لا بشرط)** نيتها الخ  
 كذا شرح مر **(قوله والمعتقة الخ)** أي أو ما لمسلمة الكافرة كايمنه الشارح في خاويه **(قوله وضائف الخ)**  
 الجموع على موضع خنزير الخ **(قوله الشارح)** يقتصر عدم النية للضرورة كأي المسئلة الجنونية لم يحول في نفي  
 ذلك فهو لا ينافي ما تقر شره مر **(قوله ولو لا نظر)** قضيت بجواز انظر المعتدة عن شبهة وهو خلاف ما مره  
 في باب العدة في قول المصنف قبل فصل آخرها كزوج ولا يستمتع ما حتى تقضيها حيث علمه بقوله لا يحتل  
 السكاج بمتعلق حق الغير بها قال ومنه يوزن انه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة وانما لم ينهاه انتهى **(قوله)**  
 يظهر ويجهل الخ أي جهل يظهر فيه ذلك ولا يغيرها حادثة أيضاً اذا أخفى عند التماس من رطب

ليس نفس أودى ربح كره به خروج ولو لم يعد أو كنسوة استعمال دواء يمنع الحمل والقاء أو فساد نطفة واستقرت في الرحم لم تر موتا ولو نزلت تخلفها على الأوجه كما روي فعلها اعتمادا على ما لا يخفى اليورق بغيره أخذ من ظهوره امر اضواء بهر سببه رطلها وطلاقا وتو جبهها امر أنشور وبه يعلم أن إعلان بعضهم وجوب ذلك من غير نظر لا في دفعه بغير صحيح وظاهر أن الكلا في غير مكره وكلامه بالاجماع فقد مثل الشافعي رضي الله عنهما ذلك فقال لا خير فيه حيث يؤيد ذلك مرة أو ثلثا بل بعضهم عن الجمهور أن عليه إرفق فذهبوا إلى أن الحركة لا وانحدر بعضهم وجوب إرفق توقف عليه الوطء دون التحرك وبعضهم وجوبه أيضا لكن أن طلبوه بعضهم وجوبه بغير إرفق وهو فقط وهو أوجه ولو توقف على استعماله تأجيله لم يضر (٢٢٦) اضطره الاستسقاء لم يعد وجوبه أيضا (وتحرم من ثلثة من وثي) أنجو حتى وإن علا

(وكانت) خبرا لأن الأسباب  
الآل والموت وهو لا يقتل من كان  
(وكذا عكسه) فحصر  
متولدة من كافي وغیر متولدة  
(في الأظهر) تغلبا لغيره  
الآن بلغت واختار رد  
الكافي بينهما كما حكم  
عن النص واقر الاستسقاء  
حيث سئل وهو المتمد وأن  
حرم الزنى في موضع آخر  
بغيرهما واعتمد الاستسقاء  
وذكره مختصا عن الخلاف  
بأنه لا يستأن تأنيب الأب  
أقوى من موت الأولى قطعا  
دون الثاني في قول عمر  
أول النكاح ما به منسجم  
المتولدة بين آدمي وغيره  
(وأن خالفت السارة  
اليهود) وهم طائفتهم  
أصلهم السامري عابد  
المجس (والصابئون من  
صبا إذا رجع النصارى)  
وهم طائفتهم (في أصل  
دينهم) ولو احتملا كان نحو  
الصانع أو صيدوا كوكبا  
قال الرازي في الصابئة: وأد  
عبدا الكواكب السبعة  
وله يقول لا ينافي ما يأتي  
الصابئة لا قدمن لاحتمال

ألا يوافقوا ولا علم ذلك (حين) كالذين نحر وجهم عن ملتهم إلى نحو رأى القسما لا في (والغالب) فهو في ذلك  
بان واقرهم فيه يقتلوا احتملا القوم في الفروع (فلا) يحرم من وجسد فهم الشرط السابق لم تكفرهم اليهود النصارى كبدعتة  
مقتلوا قد تلقى الصابئة ضاع قوم أقدم من النصارى كانوا في زمن أروهم صلى الله عليه وسلم منسوبين إلى صبي فوح صلى الله عليه  
وسلم يبدون الكواكب السبعة يشقون أنكار الباطل بزعم أن الفلك حى طاق وليسوا بالماضين فلهذا لا يحل منا تكلمهم ولا ذبا عنهم  
مطلقا ولا يرون غيرهم من أتى الاصطفيى وبالجملة القاهر بقتلهم لما استقى الشقاق منهم فلهذا لا كثيرا اقرتهم (لو طردوا) في  
(وهو كس) أي تصير دوى في الحرب أو دارنا كإيسر حبه كلامهم ومصلحتهم لا يلزم به بعد الانتقال بدرا الجرب بالجدى وعـ نازل ركنى

ألا يوافقوا ولا علم ذلك (حين) كالذين نحر وجهم عن ملتهم إلى نحو رأى القسما لا في (والغالب) فهو في ذلك  
بان واقرهم فيه يقتلوا احتملا القوم في الفروع (فلا) يحرم من وجسد فهم الشرط السابق لم تكفرهم اليهود النصارى كبدعتة  
مقتلوا قد تلقى الصابئة ضاع قوم أقدم من النصارى كانوا في زمن أروهم صلى الله عليه وسلم منسوبين إلى صبي فوح صلى الله عليه  
وسلم يبدون الكواكب السبعة يشقون أنكار الباطل بزعم أن الفلك حى طاق وليسوا بالماضين فلهذا لا يحل منا تكلمهم ولا ذبا عنهم  
مطلقا ولا يرون غيرهم من أتى الاصطفيى وبالجملة القاهر بقتلهم لما استقى الشقاق منهم فلهذا لا كثيرا اقرتهم (لو طردوا) في  
(وهو كس) أي تصير دوى في الحرب أو دارنا كإيسر حبه كلامهم ومصلحتهم لا يلزم به بعد الانتقال بدرا الجرب بالجدى وعـ نازل ركنى

والا

لا تظنر لها ولا تقرأ لها وان انتقل بدارنا (أي بشر في الاظهر) لأنه أقر بطلان ما انتقل عنه وكل من اقر بطلان ما انتقل اليه لم يبق كسليم  
وقد بينه ان من انتقل عقب بلوغه إلى ما يقر عليه يقر وليس مرادنا كل من ظهر له لا لا باعتباره اعتقاده بل الواقع وهو الانتقال إلى الباطن والتعليل  
لذلك وانما هو الغالب فلا يفهمه (فان كانت) المنتقلة (أمر ما تم نقله) (٢٢٧) لانها لا تقرر كل مرة (وان كانت) المنتقلة  
(مكتوبة) أي بالسلم ومثله  
كافر لا يرحل المنتقلة  
(فكره مسلمة) فنتخير  
الفرقة قبل الوطء وكذا  
بعد ان لم يقبل منه قبل انقضائه  
العدة (ولا يقبل منه الا  
الاسلام) ان لم يكن له امان  
فنتقله ان ظفر ناله الا بالبلغ  
ما فيه فاعاهاه (وفي قول)  
لا يقبل منها الا الاسلام (أو)  
ديننا لا نقل) لأنه كان كفرا  
عليه وليس المراد انه يطلب  
منه أحدهما ما طلب  
الكفر كغيره بل انه يطلب  
بالاسلام عينا فان أتى  
بوجه من دينه لا اطلب تعرض  
له وقبل المراد ان لا يطلب  
فيه الكفر لانه خارج عن  
الحكم الشرعي كما يطلب  
بالاسلام أو الجزية (وفي  
قوله) كتابي (أي بشر) لما  
مر (وفي ما يقبل) منه  
القولان للمذكوران  
أظهرهما عن الاسلام  
فان أتى فكسار (ولو هو)  
وقتي أو شمر لم يقر بذلك  
(وبتة) من الاسلام كسليم  
ولم يجر هذا القولان  
لان المنتقل عنه أذن فان  
أتى بكسار أيضا على الوجه  
وان اقتضى كلامهم قتله  
مطلقا فقليل المحسن الم  
وفاء بأمان ان كان له  
والفرق بينه وبين مسلم

والا لآخر الخ يظهر بمثل كلام الزكشي الاستعانة به لانه لا يقوم عليه أي الزكشي فإنه يقول بآخر له  
فيما ذكر (قوله اذا طلبها) أي الجزية وقبولها منه (قوله وقضيته) أي التعليل أي ما ضمنه من قوله وكان  
مقر الخ (قوله المتيقن فان كانت) الأولى اسقاطا بما لا تأتيت (قوله المنتقلة) أي من النصرانية إلى اليهودية أو  
العكس (قوله فنتخير الفرقة) التي توله وقد لم المراد في المتيقن (قوله قبل الوطء) أي وصوله إلى غير محرم في  
فرجه ما يغني وشرح المنهج (قوله المنتقلة) أي من التخلي من دين النصرانية إلى دين اليهودية أو بالعكس  
(قوله فنتقله ان ظفر ناله) أي يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز الزم عليه اه ضيقا الزيادة  
وهذا في الذكر وقد سمع في المرأه لا انتقل ولكنها ترق بجرحه لا يسب عليه كسائر الخمرات ولا يتناهى  
قوله قبل ان لا انتقل كل مرة بل جواز ان يذله لا انتقل بالجزية ع وش ولا يخفى بانه اذا كملهم كالمسرح  
في تعين القتل بل كلام الأذري الآتي أقام شرح فيه وأيضاً له لجواز ان يذله لا انتقل بالجزية ع وش ولا يخفى بانه اذا كملهم كالمسرح  
الحلي ما مر من الزيادة على نفسه ومنه نظر لانه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضررنا على الرق أو  
مناخله اه وقال سم قوله والأبلغ ما منه قال في شرح الروض هو حرمي وان ظفر ناله قتله اه واقصاه  
على القتل بغيره لا يكفي ارفاقه ووجه بان قوله قتله يقتضي قول غير الاسلام ممنوا في ارضه على سمع اه  
لا يقبل منه ذلك وحل هذا فلو رقتاه فهل يقول لا يثبت الرق أو يقول يثبت لكن لا بد من سم قتله ان لم يسلم  
فنتظر فليراجع اه (قوله المتن في قول الخ) وقوله الزكشي وظهر ان عدم قبول غير الاسلام فيها بعد عقد  
الجزية أي قبل الانتقال إلى الوطء ودفن أو بدوا للحرب ثم جاءه وقبل الجزية فإنه يقر لمصلحة قبولها عند  
لكلامهم اه نهاية تومراً الثاني الشرح ما وافقوا من مقتضى الكفر بخلاف طلب الرجوع فثبت الاول اه  
الخ) ويقرر على الاول بان طلب الجزية ليس طلب نفس الكفر بخلاف طلب الرجوع فثبت الاول اه  
سم (قوله كتابي) أي المنتقلة في المتن الاقوة ثم يميز (قوله كتابي) أي ويجوز اه معنى (قوله ليس) أي  
في شرح من يشرى في الاظهر (قوله) أي انتقله انه ان لم يكن له امان الخ (قوله على الوجه) في الأصل على الاول فظهر  
اه مدعى (قوله عطا) أي سواء كان له امان أو لا (قوله تقبيل الخ) واجمع لتقبل الفاية (قوله وروى  
الزكشي كالأذري أنه الخ عبارة الأذري عقب قول المصنف كسليم ارتدنا هذا الكلام يقتضي انه ان لم  
يسلم قتله كل من ادعى حمان يكون حاله كحال من لا ينتقل حتى لو كان له امان لم يفسر حكمه بذلك وان كان  
حرمه بالامان له قتل الان يسلم وهذا واضح انتهت اه رشدي (قوله وان وقع منه) أي من الوثني ذلك أي  
الانتقال إلى اليهودية أو النصرانية (قوله لا بد من كلامهم الخ) أقول وجه في قولهم لم يتغير حكمه الخ على

(قوله لا يرحل المنتقلة) قال في شرح الروض فان رأى نكاحها أقر بها انتهت (قوله والام) أي بان  
كانه أمان لما ضمنه من قوله اه قال في شرح الروض هو حرمي وان ظفر ناله قتله اه انتهى واقصاه على  
القتل بغيره لا يكفي ارفاقه ووجه بان قوله قتله يقتضي قبول غير الاسلام ممنوا في ارضه على سمع اه لا يقبل  
منه ذلك وعلى هذا فلو رقتاه فهل يقول لا يثبت الرق أو يقول يثبت لكن لا بد من سم قتله ان لم يسلم فنتظر  
فليراجع (قوله كما يطلب بالاسلام أو الجزية) ويقرر على الاول بان طلب الجزية ليس طلب نفس الكفر  
بخلاف طلب الرجوع فثبت الاول (قوله كما يطلب بالاسلام أو الجزية) وقوله الزكشي وظهر ان عدم  
قبول غير الاسلام فيها بعد عقد الجزية أي قبل الانتقال إلى الوطء ودفن أو بدوا للحرب ثم جاءه وقبل الجزية  
فانه يقر لمصلحة قبولها عند خلاف لكلامهم شرح م

ارتد ظاهر وزعم الزكشي كالأذري أنه يبق على حكمه وان وقع منه ذلك بعد ذلك كسليم وظهر ان كسار (ولو هو) كسار  
له اماره او كسار لم يبق له اسلام من رده لانه اه (ولو هو) كسار (ولو هو) كسار (ولو هو) كسار (ولو هو) كسار  
(تخير الفرقة) لان النكاح لم يتأكد فقد غاب (أو) ارتد أو روطه هنا

(يقدم وقت) الفقرة بمثل قولها: (٢٢٨) وإيلاهم (فإن جمعهما الإسلام في العدة دام النكاح) بينهما تأني كدهم ونفذ ما ذكر (ولا

قاله وقت) بينهما صلح (من) حين (الردة) منهما أو من أحدهما ولا ينفذ ما ذكر (و يحرم الوطء) مدة (التسويق) لتزول ملك النكاح بأسرانه على الزوال (ولاحد) قبله ببقاء النكاح ومن ثم وجبته صدة ثم يعزف ليس له في زمن انقضاء نكاح نحو أشباه (تتمه) من قال لزوجهما كافر صريحا حقيقة الكفر جرى فيها ما تقرر في الردة والتمس فلا وكذا إن لم يرد شيئا لاصل بقاء الصبي يجري بأن ذلك لستم كثيرا صرا دابه كفر نعمه الزوج.

باب نكاح المشرک  
هو نكاح الكافر به على أي كان وقد يطلق على مقابل السكاني كأي أولسورم يكن وقد يسهل عمل كالكافر مع المسكين ولو أسلم سكاني أو غيره كعمومي أو وثني وتحت كاتبة حرة يجعل له نكاحها ابتداء أو استؤنه عتقت في العدة أو أسلمت فيها وهو بمنزلة نكاح الأمة لا يعلم سكاني (دام نكاحه) لا يعلم سكاني (أو) أسلم وتحت كاتبة لا تطلق أو (ونيسة أو جوسية) مثلا (فتعقت) عنه بأن لم تسلم معه (قبيل دخول أو) استنكحها بغيره (تغيرت الفرسه) بينهما لم يرفى

بقائه وأنه وعدم جواز قتله لا بل بلغ ما منه ثم بعد ذلك هو حر وإن ظفر ناله قبله ورفع الخلاف فتأمل بالانصاف (قول المتن بعده) أي النحول أو ما في معناه اه معنى (قوله كطلاقها وإيلاهم) أي أوقفت في الردهما ثم وقفة له سيعبر (قول المتن فإن جمعهما الإسلام) أي بان اتفق عدمه لهما حتى أسلما وليس المراد بطلان ظاهره بؤنحو قتلها لينظر هل تعودان إلى الإسلام قبل انقضاء العدة أولا اه عس (تأويله ونفذ ما ذكر) أي نحو الملاق اه سيعبر (قوله وجبته عده) وهما عدا تان من شخص واحد كما لو طلق زو جتير حبسا وطهني العدة وله امر مثل فإن جمعهما الإسلام في العدة فالنص هنا السقوط في الرجوع فإذا وطهنيها ثم راجعها لم يسقط اه معنى (قوله نكاح نحو أختها) عبارة المغني أن ينكح أختها ولا أر بها صاها ولا أن ينكح أملا احتمال إسلامها اه (قوله جرى فيها ما تقرر) وفي الوضوء والشرع اه لو كان تخمسلة وكافر تغير مدخول بهما فقال المسلم تار دتت ولذمية أسلمت فانكر تار وقع نكاحهما وزعمه لأن الذمية صارت بانكارها من ذفر عه فان كل بعد النحول أي بما وقع النكاح إلى انقضاء العدة نهاية أي أقول الأمر بالتوقف في الذمية واضع لاسمهم صرة لا نكارا لا ادعاء وذلك يقتضي وإام ردها باعتقاده وأما في المسئلة فمجلس تأمل لأنها بانكار الردة واعتبارها بالإسلام فقرار الحكم الرديتت وزعمه وإنما زعم فيما قبل النحول مسلفا لأن طر بان الردة يبطل النكاح وإن لم يستمر وقد يجب إنباه لادبسن التلغظ بالشهادتين فلا يكتفى بانكار الردة ولا الاعتراف بالإسلام والعرض أتم فإن نكاحها اه سيعبر (قوله وكذا إن لم يرد شيئا) فيه منافاة لانه الشيطان في الردع المتولى أو فرأه فانه يقتضي التكفير في صرة أو إطلاقا فان تراهنا كنمة والمها نكاحه عليه فهل يفرق من في معناها من يحومل وفي تنأمل اه سيعبر (قوله مراد به) كفر نعمه الزوج أي وأنحوه

### باب نكاح المشرک

(قوله هو هنا) أي قول المتن وأسلمت في المعنى الاقوله أو أملا في المتن والى قوله ثم لو أسلمت في النهاية بانه لا قولة فان قلت إلى المتن (قوله على أي حله) أي كأي كان أولا اه معنى (قوله قد يستعمل مع ما حل) عبارة المغني ولا يقال البتة أن المشرک والسكاني كأي قول أحصا بنافي الفقير والمسكين أن جمع بينهما في اللفظ اختلف مدلولهما وإن اقتصر على أحدهما تناول الآخر اه وهي اسلا متباعا لوجهه تغير الشارح ولها يمين أن ذلك استعمال ثالث أحسن (قوله كالكفر مع المسكين) لعل المراد أنه حيث أطلق المشرک شبه السكاني كأي الترجمة لما شمول السكاني عند طلاقه لغير السكاني فلا يقتضي بعده اه وشدي (قوله يجعل له الخ) أي لو جود شرط حله السابق في الفصل السابق اه سم (قوله أو أمة) أي كاتبة كما يفيد العطف على حرة اه سم (قوله بمائتي) أي في الفصل الآتي (قوله كاتبة لا تحل) أي لغيره شرط - لها السابق في الفصل السابق اه سم (قوله أو استنكح الخ) عبر المغني بالواو بدل أو (قوله لا امر في الردة) أي من قوله لان النكاح لم يتأكل الخ (قوله لا تعقظان) الالام بمعنى الی (قوله وإن قاربه) أي انقضاء اه عس واستشكل (قوله ونفذ ما ذكر) أي من الطلاق وغيره (قوله جرى فيها ما تقرر في الردة) وفي الوضوء والشرع قبيل الصداق عن فتاوى البغوي أنه لو كان تخمسلة وكافر تغير مدخول بهما فقال المسلم تار دتت ولذمية أسلمت فانكر تار وقع نكاحهما وزعمه لأن الذمية صارت بانكارها من ذفر عه فان كان بعد النحول ووقع النكاح إلى انقضاء العدة ترح حر

### باب نكاح المشرک

(قوله يجعل له) أي لو جود شرط حله السابق في الفصل السابق (قوله أو أمة) السابق قد بها السكانية اعطها على حرة (قوله أو أمة تعققت في العدة أو أسلمت فيها الخ) هذا عطف ما أتاده كلام الرض وشرحه الآتي (قوله لا تحل) أي لا يفسد شرط حله السابق في الفصل السابق (قوله وإن قاربه الإسلام) اعلم

الردة (أو) تخلفت (بعده) أي النحول أو نحو (وأسلمت في العدة دام نكاحه) إجماعا لا ما تذهب المغني (والنكاح) تسلم فيها بل أصرت لا انقضاء وإن قاربه إسلامها كما انقضاء كلامهم تغليب الإجماع (فالفقرة) بينهما صلح



(من) حين (السلامه) اجماعا (ولوا سلمت) زوجة كافر (وأصر) زوجها على كفره كتابا كان أو غيره (فكفكمه) المذكور فان كان قبل نحو  
 وطه تجوز الفرة أو بعدهم أو سلم في العدة دام نكاحه إلا أن الفرق من حين اسلامها فان قلت علم ما تقرر وان هذا نظير لما قبله لا تفسد له قلت  
 يجوز ما سلم قبله هو عكس في التصو ولان خالفه وسلم وتختلف عوده وأسلمت وتختلف وفي الحكم من حيث ان الفرق ثم نشأت عن تخلقه او هنا  
 نشأت عن تخلقه وهي فمما تفرق فسخ الخلاق لان بغير اختيارها بل ولوا سلمها قبل وطه أو بعده (دام النكاح) بينهما اجماعا على أي  
 كثر كانوا تساوهم في الاسلام للنسب لغيره فارق هذا والواو تامة (والعبي) (٢٢٩) الاسلام انما اعتبر (بأخلاقه) المصل  
 لان المادى حصوه علمه

سم والسدعر تصورا والمقارن اجماعا - (قوله) حين اسلامه (فتزوج) حاله نحو أخذها اه ع (قوله)  
 زوجة كافر (أي مطلقا كتابية كانت أو غيرها اه ع (قوله) نحو وطه (أي من استعمل المتي المستمر  
 (قوله) حين اسلامها (أي فتزوج حاله) (قوله) فان قلت الخ (فيما لا يخفى على ذي فطنة سليمنا اذا فهم من  
 كلام المصنفين ما ذكره نظير لما قبله في الحكم وعكس في التصو ثم رأيت في كلام الحنفى ما وافقه اه سد  
 عر يحذف (قوله) فرة (ففسخ) أي فلا يقص عددا للطلاق اه ع (قوله) وتساوهم (أي) متعاقب بقوله فارق  
 الخ (قوله) ما لو اتامها (أي حبس فصل فيه بل ان كان قبل النكاح تجوز الفرة أو بعده وتختلف الخ (قوله)  
 المصل الخ (عبرة بالغنى الذي يصير به مسلمان يقسرون آخر كل من اسلامها آخر كل من اسلامها سواء  
 أوقع أول حرفه من لفظهما معا أم لا) لام أوى الصغيرين أو الجنتين أو أحدهما كلام الزوجين أو  
 أحدهما اه (قوله) فان وزنه (أي المسلم امو وزنه) كافر فبره لانه مات قبل اسلامه اه ع (قوله)  
 عن ما لا يسلام) وهي التصديق بالقلب اه ع (قوله) لا ما قبله الخ (أي قبل التمام (قوله) فترتب  
 اسلامه (أي الزوج المطلق أو الجنتين (قوله) وقال جمع الخ اعتمد عليها في (قوله) فهو (أي اسلام  
 الزوج (قوله) بل ان كان الخ) غرض البليغ في محاذ كره توجيهه لا تقدم الذي عليه البغوى ولو سلم فتوجه  
 يحذف لهذا التوجيه في عدم الاحتياج لا يقتضى الرد اه سم (قوله) لان الشارع عزله الخ) حاصله ان  
 تأخر الحكم باسلام الفرق عن اسلام الاصل لا يقتضى تأخر الحكم به أيضا بل اذا صار الاصل مسلما حكم  
 باسلام الفرق مع اسلام زمانا اه سم (قوله) فزه (أي البليغ (قوله) لان المادى فعلى التقدم الخ) يتأمل  
 معنى هذا الكلام فوجه لكونه محسوسا ليس كذلك بل كل من الزن والنقد والتأخير ليس محسوسا  
 اه سم ويمكن ان يقال ان خبري فيقول كونه الحكم (قوله) لكونه الخ) انه لكون المادى فعلى التقدم الخ  
 ان اسلامها قد يقارن أو يخرج من العدة بحيث لا يتأخر آخر لفظ الاسلام عن آخر خبر منها وقد يعقب آخر  
 خبر منها بلا فاصل فان أراد المتي الاول فليس يظهر أو الثاني فهو ظاهر لكن ليس فيه تعلو مقتض  
 وما ع حق يغلب المانع فلي تأمل (قوله) لا تفسد له) فيه أدنى شيء لان المصنف لم يجعل هذا عكسا ليه بل  
 شبه الحكم وان زعم من مائة (قوله) وتساوهم (أي) متعاقب اجماعا (قوله) لان المصل هو تمام الخ)  
 ان أراد ان تمامه لا يحصل ولا يستعمل لما قبله فهو ممنوع عن ظاهره والاول لم يحصل الاسلام اذا أتى  
 ما أخره دون أولها وان أراد ان توقف التمام من مائة لما قبله فهذا لا يدل على عدم العدة فلي تأمل هذا  
 وعكس ان يفرض بان النكاح في الصلاة لا يتوهم تحقيقه أو لا التكبير في الاسلام لا اعتراجه - في  
 الشهادة ولا يقتضى ذلك الاعتراف بالانتهاء أدق قبله لم يوجد الاعتراف بجميع معناه اه ع (قوله) وقال جمع  
 الخ اعتمد عر (قوله) يحذف لهذا التوجيه) عدم الاحتياج لا يقتضى رد وغرض البليغ في محاذ كره  
 توجيهه لا تقدم الذي عليه البغوى والحاصل ان تأخر الحكم باسلام الفرق عن اسلام الاصل لا يقتضى تأخر  
 الحكم به أيضا بل اذا صار الاصل مسلما حكم باسلام الفرق مع اسلام زمانا (قوله) لكونه محسوسا) ليس

دون أوله وعلوه ظاهر  
 ان هذا خبري في غير هذا المصل  
 فلو شرف في كلمة الشهادة  
 فمات مو زعمه بعد أولها  
 وقيل آخرها لم يرتكبان  
 قبس ماصر في الصلاة من  
 الله يشين بالراحمه فيها  
 من حين النطق بالهجرة  
 ان يقال بالتبين هذا لان  
 يفرق بان التكبير ثم ذكر  
 وهو من الإجزاء فكان ذلك  
 التبين ضروريا مامها  
 بكلمة الشهادة خارجة عن  
 ماهية الاسلام فلا حاجة  
 للتبين فيها بل لا بد من لان  
 المصل هو تمامه لا ما قبله  
 من آخرائها والاسلام  
 بالبيعة كهو استعلا  
 فمات ذكر ثم لو سلمت بالغة  
 عاقلة لم يمتد إلى العاقل أو  
 الجنون قبل نحو وطه دام  
 النكاح كالأقضاء كلامهما  
 بناء على ما صحه من العلم  
 الشرعية تقارن معاولها  
 فترتب اسلامه على اسلام  
 أبيه لا يقتضى تقدمه وتأخر  
 بالزمان وقال جمع منهم  
 البغوى تجوز الفرق بناء

(٤٢) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع)  
 لا سلاما لان اسلامه انما يقع عقب اسلام أبيه وعقب اسلامه لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للمتبع فلا يحكم بالوهاب سلام حتى يصير  
 الاب مسلما ولقد به انه ان كان بنى كلاما مع ابيه عليه البغوى وغيره من تقدم العلم بالزمان لم يتجوز لهذا التوجيه وان بنى على الاصح ان العلم  
 تقارن معاولها لم يصح هذا التوجيه لان الشارع عزله نطق المتبع بالسلام متره اتفاق التابع في ذلك لفظه ما وقع في زمن واحد ونشأ دفع  
 زعم ان اسلامه لم يتقارن اسلامه او فوله لان الحكم للتابع الى آخره لا يفيد لان المادى فعلى التقدم والتأخر بالزمان لكونه محسوسا

لا يثبت ثلاثة أمر على ما يناسبه فاقترأه قال البغوي ويطلب أيضا أن أحلت عقب اسلام الدين الاسلام فها هو وهو أسرع فيكون اسلامه متقدما على اسلامه وانما ذلك في اسلام أبيهم معه (قائدة) هو قوله صلى الله عليه وسلم زوج بنتي فبشرني الله بها  
 لا في العاصم بن اليسع رضي الله عنه قبل البعث ولا في شك في لانه عندنا لا يحكم عليه اسلام ولا كفر والعقد لا يوصف بعمل ولا حرمة ثم بعد البعثة  
 كان كافرا ولم يثبت منه بانقضاه بعد ثلاثين (٣٠) ثم نكح الكافر المسلما ثم قال بعد الهجرة إلى يثرب وعرفه عن ابنه إلى الهجرة  
 فها هو ثم بعد على الله عليه

(قوله لا الرتبة) عطف على بالزمان (قوله لا يناسبها) أي الإسلام في الحكم به وقوله لانه الخ أي التقدم  
 والتأخر بالرتبة (قوله ويطلب) إلى الفائدة في النهاية وكذا في المغني الآتية وابتدأ الخ (قوله ويطلب)  
 أي النكاح (قوله أن أحلت الخ) أي البالغة العاقلة قبل نحو الوطء (قوله في اسلام أبيها) أي اسلام أبي  
 الزوج حقا لمطلق أو الممنونة قبل نحو الوطء وقوله مع أي الزوج البالغ العاقل أي أو عقب اسلامه (قوله)  
 حيث (أي قبل البعثة) قوله والعقد أي من العقد حيث (قوله فها هو ثم بعد) أقول القصة الشهيرة في  
 كتب السير في أسرار العلي قبل اسلامه صرحه بتأخر هجرة ابن عمه صلى الله عليه وسلم فاجرح ثم  
 رأيت قال المصنف لعل المراد القصة الملقطة بمعنى أنها هاجرت ثم أتته صلى الله عليه وسلم هاجر وانتهى لم تكن  
 معه حين هجرته كما يعلم من السير اهـ سـ (قوله أي عقد النكاح) الخ قوله ويظهر في النهاية أن  
 المغني الآتية لكون جمع الوجوب (قوله أي عقد النكاح الخ) أي أو اعتقدوا بحدته أي معنى (قوله لا تكون  
 جمع الخ) دليل لا لانه (قوله وجاب الخ) جواب لـ (قوله اعتبارها الخ) انظر كيف يفتق اعتبارها في  
 ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشروط حيث لا تامل في أمثلة المصنف يظهر أشكال هذا الكلام الآن  
 يريد بالشروط انتفاعا وانما فقط اهـ سم (قوله فلا تنزع بر) بل وتصح النكاح نهاية ومعنى (قوله المتن  
 وكانت بحيث فعل له الآن) قال شيخنا الشهاب البرمسي يحتاج إلى التلازم والى زال التمسد المقارن للعقد قبل  
 الاسلام ولكن طرأ قبل الاسلام مؤدع من رضاع ونحوه اهـ كذا قاله في أنفاؤه وإن قوله وكانت الخ  
 ليس مجرد التاكيد أو الاضمار بل للاحتراز أيضا اهـ سم يصف (قوله أي يجعل له ابتداء نكاحها الخ)  
 ويكتفي الخ في بعض المذهب كذا كره الجرح جاني نها ومعنى (قوله مما قبله) أي من قوله لقد هو زائل  
 الخ (قوله المقارن) الخ قوله ويجوز في المغني الآتية فالتأنيب إلى المتن وإلى قول المتن ونكاح الكافر في  
 ذلك بل كل من الزمان والتقدم والتأخر به ليس محسوسا (قوله لا يناسبها) اهـ لذلك (قوله ويطلب  
 أيضا) كذا مر (قوله فها هو ثم بعد على الله عليه وسلم) لعل المراد القصة الملقطة بمعنى أنها هاجرت ثم  
 أنه هاجر وانتهى لم تكن معه حين هجرته كما يعلم من السير (قوله في المتن لقد هو زائل عند الاسلام)  
 كان المراد بالتمسدها في قوله وكانت بحيث فعل له الآن أي لعدم مفسد حيثما بعد أو صافي الكفر  
 لقوله في أول الباب فيما إذا كانت وثنية أو رجسية أو بعد مواسلتها في عدة دام نكاحهم ان وصف المحرمية  
 ولو تنقبت من النكاح ومفسده وتدين في الاسلام الخ ويحذف بقاؤه في عدة المحرم مستويا لكان  
 والطلاق ثلاثا بان هذه الأمور ما تعطلوا وجنس الكفر غير مانع في الخ (قوله وجاب اعتبارها الخ)  
 انظر كيف يفتق اعتبارها في ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشروط حيث لا تامل في أمثلة المصنف  
 يظهر أشكال هذا الكلام الآن يريد بالشروط انتفاعا وانما فقط وفيه تامل فيما قبل (قوله المتن وكانت  
 بحيث فعل له الآن) قال شيخنا الشهاب البرمسي قلت قول النكاح المذكور ويحتاج إليه التلازم والى زال  
 التمسد المقارن للعقد قبل الاسلام ولكن طرأ قبل الاسلام مؤدع من رضاع ونحوه فهدى آثاره بقوله  
 وكانت بحيث فعل له الآن ثم بعد على الله عليه وسلم والى زال التمسد المقارن للعقد قبل الاسلام  
 كعدة من وطء شبهة لا عرضت به زوال التمسد الذي تارة العقد وحصل الأحكام فيها فإن النكاح يدم  
 فيما يظهر مع صدق أنها لا تخل له الآن انتهى وأقول يمكن أن يجاب بأن قوله وكذا لو تارة الاسلام عدة

وغيره واستمرت كذلك حتى  
 قولك أي تنزع من المسلمين  
 على المشرى بعد صلح  
 الحديثية حصة غنينة  
 وتخصا نكاحها على  
 انقضاه عدمها فلم يلبث حتى  
 به وأظهر اسلامه فردا  
 صلى الله عليه وسلم  
 بنكاحها الآن لانه ليس  
 بين اسلامه وقت بنكاحها  
 على انقضاه العدة لا لا السير  
 ويحتاج في هذه القضية  
 يعلم ان جميع ما فيها ما وقع  
 انه من لا يرد عليه من حيث  
 شيئا من زعم فيها أنه لم  
 ثبت ثم أوردوا علينا  
 (وجبت أمنا النكاح لا  
 قضر مقارعة العدة) أي عقد  
 النكاح الواسع في الكفر  
 (المفسد) من مفسدان  
 النكاح (هو زائل عند  
 الاسلام) لان الشرط لما  
 أنفي اعتبارها حال نكاح  
 الكافر رخصة لكون جمع  
 من العادة أسوأ أو أثرهم  
 التي صلى الله عليه وسلم بل  
 وأمر من أسلم على أخيه  
 ان يقتلوا أحبا هملوا على  
 يضر ان يختار أو باعوا  
 اعتبارها حال الزمان أحكامنا  
 بالاسلام لا لا في العقد

عن شرطه في الحائز من المعانين اعتقدوا أقساما ثلاثة دل زائل فلا تنزع ويظهر فيما واختلفت في قوم الزوج ووجه النهاية  
 اعتبارها لا لا أخذ اسمها أو لا يلبسها من النكاح (وكانت بحيث فعل له الآن) أي يجعل له ابتداء نكاحها وقت الاسلام قبل لاجتماعها لانه  
 أحقر به عن مسئلة الخ قوله لا مثلا تنعوي معاوية بما قبله لان الفسد فيها هو عدم الحاجة لنكاح الامتنع زوال عند الاسلام واجب بانه  
 ذكرنا كذا في أواميرنا (وان في المفسد المقارن للعقد الكفر

اليوم في الإسلام أحدهما بحث كانت محرمة معلقة كتحريم مولد عترة معلقة ثلاثا قبل تحليل (فإن كان كاح) بينهما الاستماع ابتداء المحذور  
إذا تقرر ذلك يقرر على نكاح بلاولي ولا شهود أومع إكراه أو نزع أو حمل نكاحها إلا أن غلبت على أن تكون إلا أن يصح حمل ابتداء نكاحها  
مع تقدمها حتى يزوجهم (و) يقرر على نكاح دفع (في عدة) للغير وسبعة الشبهة (٣٣١) وغيرها (هي منقضية عند الإسلام)

تخللها إذا ثبت ما تقرر  
(و) يقرر على غصب حربي  
أو غير حربي متى كان اعتدوه  
نكاحا وعلى نكاح مؤقت  
أن اعتدوه مؤثرا  
لذكر الوقت بخلاف ما إذا  
اعتدوه مؤثرا فانهم لا  
يقرن طلبه وان أسلم  
قبل تمام المدان بعدها  
نكاح في اعتداهم وقبلها  
يعتدوه مؤثرا ومتاوتلا  
يحل ابتداء في وجهه يقرر  
بين هذا والآخر في  
شرط الحاربي والنكاح في  
العدة بين بقائه المدونة  
فلا يقرن وانقضت ما  
يقرن وحده أن بعدها  
هنا النكاح في اعتداهم  
بخلافه في ذلك وقبلها  
الحكم واحسد في الركن  
(وكذا) يقدر (لوقارن  
الإسلام) من أحدهما أو  
منها (عدة شبهة) كان  
أسلم فوطئت شبهة ثم  
أسلمت أو عكسه أو وثبت  
بشبهة ثم أسلمت عندها  
(على المذهب) وان امتنع  
ابتداء نكاح المعتدلان  
طر وعدة التمسك لقطع  
نكاح المسلم فهذا أقوى  
فمن ثم غلب عليه حكم  
الاستدانة دون نظائره  
نعم إن حرما وطه ذى

النهاية الآتية وله احتمالان إلى المتن وقوله ولا نكاح بشرط الحاربي فإن قلت (قوله) اليوم في الإسلام أحدهما  
أحدهما أي وان زال قبل الإسلام الآخر اه سم (قوله) وقتة أي وقت الإسلام أحدهما (قوله) ثلاثا  
نكاح) أنهم كلامه إن انفسد الطولي بعد اعتدائه وهو كذلك لا في رضاع أو جراح أو فسخ النكاح اه  
معنى أي وأطلق ثلاث يكره سم وفي الشراح وبأن في المتن أو طر ويسار أو اعتداف في الأمة كباقي  
في الشراح (قوله) لا تقرر وذلك في المخرج عبارة للمنفى ثم فرع المصنف على المسد للزحل عند الإسلام بقوله  
في المخرج (قوله) أومع إكراه عبارة للمنفى وبلا نكاح أو بكره والولي غريب و جد اه (قوله) وغيرها أي  
كعدة النكاح اه سم (قوله) لا تقرر أي في قوله لا امتناع ابتداء المستند اه عش (قوله) على غصب  
حربي المخرج) فإن غصبه خفية فاقصد في وجعته ولا يقر وان اعتدوه نكاحا لان على المدان دفع بعضه  
عن بعض وهذا مقيد بكلمة ابن أبي هريرة بما إذا لم يتوكل في الدعوى دار الخرب والاقول كالخبر في ذلك لا يجب  
البلغ منه مستند اه نهاية زداد الفتى ويؤخذ من التعليق انه لو غصب الحربي في ذمة واعتدوه نكاحا لا يقر  
وبه صرح البلقيني وكالغصب بما ذكره الطائفة كاصر فيه في التنبه اه قال عشي في المعاهد والمؤمن  
والظاهر انهما كالخبر في الدار خربة فتعقب ما تأسله وأمانت جمل عرض للز والحقن لا أمان لهما اه (قوله)  
ان اعتدوه نكاحا) اقامة الفصل مقام القول اه معنى (قوله) لا يفسد المخرج أي المدعى عبارة النهاية  
لانكاح بعدها اه (قوله) ومثله أي الموقت اعتدافا (قوله) وهذا أي قوله لان بعدها نكاح المخرج عش  
(قوله) والتفصيل المخرج أي بين التفصيل المخرج (قوله) بين بقائه المدان متعلق بالتفصيل (قوله) وحده أي  
الفرق (قوله) لا يفسد المخرج أي المدعى قوله في ذلك أي شرط الحاربي والنكاح في عدة اه عش (قوله) وقبلها  
أي للمدة (قوله) الحكم واحدا المخرج وهو عدم التقرير (قوله) المدة شبهة أي بعد العقد اه معنى (قوله)  
فيها الأولى أي لا يفسد المخرج في أحكامه كالكلام لا يستعمل في أحكامه المسلمين معنى ونماية (قوله) بدون نظائره  
أي كطر والمحرمة يرضو رضاع مطلقا وطر ويسار أو اعتداف في الأمة (قوله) نعم أي قوله وله احتمال  
في المنفى (قوله) على أي الزوج وقوله لكونه أي والوطن (قوله) رده أي الاحتمال المذكور (قوله) ما  
يأتي أي تغافل المتن (قوله) وحسن يقرن المخرج له محرمه زمانة لعقد انفسد السابق في المتن وتقسيم قوله  
السابق هناك نعم اننا اعتدوا المخرج (قوله) لا يفسد المخرج محرم مطلقا على نكاح بلاولي (قوله) لا يفسد المخرج

شبهة على المذهب لانكاح محرم من نفقه به على أن قوله وكانت بحيث فعله إلا تناقض المحرم به عن مؤيد  
الحرم ونحوه كالمطلقة ثلاثا فظاهر ان دفع هذا الإيعاز من قوله وكانت ليس لمجرد التاكيد  
والإيضاح بل للاحراز أيضا فليسأل انتهى (قوله) اليوم في الإسلام أحدهما أي وان زال قبل الإسلام  
الآخر (قوله) وغيرها أي كعدة النكاح (قوله) وكذا الوقارن الإسلام عدة شبهة المخرج في الرض  
وان أسلم ونعته كالمدة فان أسلمت وقتت في عدة قرر ردتا لا تنفسح نكاحها انتهى وقوله والأكل في شرعه  
بأن تمكن كناية كان كانت وثنية وكانت كناية تولى تسليم وتسقط أو أسلمت وقتت بعد الدخول انتهى ولا يخفى  
تصریح هذا الكلام بانها إذا كانت غير كناية تولى تسليم وتسقط أو أسلمت وقتت في عدة تنفسح نكاحها وهو غاية  
الاشكال وبها إذا كانت كناية وقتت تسليم أو أسلمت وتسقط لكن من يفسد نكاح الاستناقص  
نكاحها وهو غاية الاشكال أيضا وتقدم كلام الشارح أولا لطلب التصریح بخلافه (قوله)

الشبهة عليه لكونه أباه وأبنته فلا تقرر كالمال الذي عده احتمال أنه بناط بجمعهم فإن لم يعتقدوا فيه أسفل تقرر وبمدايات ان  
نكاح الحر لا ينظر لاعتداله فيه موجب يقرن بتسدي لا يورث اعتداهم لفساده لانه من ذرية اعتداهم حيث لا نكاح محرم  
كبنته و زوجة بنتها لا يقر عليها عاين لا تعترض لهم فيه لا يفسد إلا ولا نكاح و جلا تركها أو أطلقوا يظهر ان جملة حيث لم  
يقصد الامتناع عليها وهي حرة

والملكها وانفسح نكاح الاول كليهما بما ياتي ولا نكاح بشرط الخيار ولولا هذا لم يتقبل انقضاء المدة لان اعتقاد العامة الشرط وانه لا أثر له فيها يظهر اخذنا مما جرى في الوقت فان (٣٣٢) قلنا الفرق بين وقت اعتقادنا وصحتم التأسيس نحو نكاح بلاولي وشهودا عندنا

وهو التراجع اه عـ (قوله والملكها الخ) هذا استنباط موصري ولا يفتقد الاستدلال عليها ليس بزوج  
 اه عـ زاد سم ولعل المقصود استثناء هذا مما فهم مما قبله انه ليس له التعرض بزوج آخر اه ولا  
 يخفى بعدم (قوله بما ياتي) أي في السري فصل نساء الكفار الخ (قوله بين وقت الخ) أي حيث لا يقرون  
 عليه اه سم (قوله وتكون نكاح بلاولي الخ) أي حيث نظر والاعتقادهم وأثره النكاح اه رشدي  
 (قوله لان أثر التأسيس الخ) الاوفق لما قبله الفرق ان أنراخ (قوله أو أسلت) أي قوله وانما لم يفرقوا في الغنى  
 (قوله انظر مامر) أي أنفاي شرح على المذهب (قوله أمالو أسلم الخ) محترزم أسلت في المثلن (قوله فيقر  
 جزا) ولو قلنا ان احراما اسلاماهل بقر جزا أو على الخلاف قال السبكي لم أر فيه خلافا ولا قرينة الثاني معنى  
 ونمابه أي على الخلاف إيجابه التقرر عـ (قوله صالحة الخ) أما إذا لم تكن الحرة صالحة فكيف العلم  
 نهاية ومعنى وسذكر الشرح في شرح أصول وإمام الخ (قوله أو أسلت الخ) عبادة الغنى ولو أسلت  
 الحرة فقطع مع الزوج نه ثأيا وأودعت الامة اه (قوله كما ياتي) أي في الفصل الآتي (قوله منع  
 وقوعه الخ) الجملة صفة سبب (قوله بين تقدم نكاحها) أي الامة اه عـ (قوله لأمسرا نفقا  
 الاختين) لعل المراد في قبيل نكاح حرة أو متبعدة ونكاح الاختين بمقتدب عارنه كذا وفارق أي نكاح  
 حرة أو متبعدة نكاح الاختين بغيره وهذا المراد أقوى اه وهذا الفرق يجري هنا ثم رأيت قال  
 عـ قوله لمسرا الخ أي من انه لا ضرورة لاحداهما على الاخرى اه لان العبرة هنا بوقت الاسلام لا بالنكاح  
 (قوله فارت اسلامهما) أي الرجل والامتناع المعتبر في وقت اجتماع اسلامهما ليس قوله لان وقت  
 اجتماعهما في الخ ولهذا قال في الرض ولو أسلم موسر ثم أعسر ثم أسلت أي وبجته الامة في العدة استمر  
 نكاحها وكذلك أسلت وهو موسر ثم أسلم وهو مسر انتهى اه سم (قوله انما لوسق الخ) لتعيل لانحصار  
 وقت الجواز في وقت الاجتماع (قوله وانما غلبوا الخ) بجوارش ح الرض فكان اجتماعهما في الخ  
 شيئا بحال ابتداء نكاح الامتناع بالطارئ ههنا دون مامر عند الشبهة والاحرام لان الاجتماع (قوله  
 هنا) أي في اليسار أو الاغفاف الطارئ (قوله شائبة الابتداء) كان المراد اعتبارها بحسب ابتداء نكاحها  
 الآن اه سم ومأمرا نقاد شرح الرض صرح في هذا المراد (قوله فاشبه) أي اليسار والأغفاف  
 الطارئ الحرة أي الطلقة بغير رضاع (قوله الاصليين) الى المثلن في النهاية (قوله الاصليين) خرج به  
 المرثون اه سم (قوله الذي الخ) تعطف للمضاف وسذكر محترزم (قوله بناء على ما نقله عن الامام) ضعيف

والملكها وانفسح نكاح الاول قد قال لس في هذا اقرا على نكاح زوجة لا خروجي يحتاج الى  
 استثناء مما قبله ولعل المقصود استثناء هذا مما فهم مما قبله انه ليس له التعرض بزوج آخر (قوله بين  
 موقت اعتقادنا وصحتم التأسيس) أي حيث لا يقرون عليه (قوله في المثلن وانما دعت الامة) قال في القوت  
 أطلق الامة الدفاع الامة سواء أسلموا معا أو تقدمت الامتناع اجتماعا على الاسلام في العدة وشبهه من جملة ما إذا  
 كانت الحرة صالحة للاستمتاع الخ انتهى وقوله أو تقدمت الامة كذا في النسخة التي رأيتها هو موافق لما ياتي  
 في شرح قوله أو حرة وبما الخ ويختلف لتقدير الشرح اسلامهم بالبيعة السبق فغيرا حرة انتهى (قوله فارت  
 اسلامهما) أي الرجل والامتناع المعتبر في وقت اجتماع اسلامهما بل قوله لان وقت اجتماعهما في  
 الخ ولهذا قال في الرض ولو أسلم موسر ثم أعسر ثم أسلت أي وبجته الامة في العدة استمر نكاحها وكذلك  
 أسلت وهو موسر ثم أسلم وهو مسر انتهى (قوله حرمت عليه اسلامهما) قال في شرح الرض فكان  
 اجتماعهما على الاسلام شيئا بحال ابتداء نكاحهما انتهى (قوله وانما غلبوا الخ) بناء على ان المراد  
 اعتبار انه يحل ابتداء نكاحها الآن (قوله الاصليين) خرج المرثون (قوله من القطع بان من نكح محرمه  
 المفسد خوف رفاق والابوهو دائم فاشبهه حرة بخلاف العدة والاحرام لان الرضا عن قرب (ونكاح الكفار الاصليين  
 الذي يستوفى شرطا والكن ان كان يما يفرق عليه ولو أسلموا بناء على ما نقله عن الامام من القطع بان من نكح محرمه

لا يترتب عليها ترتيب على نكاح غيره من نحو المسمى تارة وبهر المثل أخرى لأن النكاح لم ينقدور على الأخرى وأما بالنص وغيره ونظيره  
عن جماعة أنكهنما فإطلاق النكاح كغيرها وكلاهما على اللفظ كغيرها واستثنائها عما يفرون عليه من الحكم بصفة  
أنكهنهم (صحيح) أي يحكم بصفة هذا الصفة تستدعي تحقق الشر وطريقا للحكم (٢٣٣) بهار خصصوا تخفيفا على الصبي المسمى من

التي يربطها بالدين  
والامر بالمساك أربع من  
عشرة مع عدم البحث عن  
وجود شرط ما ولا ألاما  
استوفى شرطها فهو صحيح  
جزئا (وقيل فاسد) لعدم  
مراتبهم للشر وطريقا لهم  
عليه رخصة للقرع في  
الاسلام (وقيل) لا يحكم  
بصحته ولا بفساده بل يوقف  
على الاسلام ثم (أن أسلم  
وقرر) عليه تبيين صحته  
والإطلاق لا يمكن إطلاق  
بصحته لاختلاف شرطه  
ولا فسادها مع بقاءه  
(فصل في الصحيح) وهو الحكم  
بصفة أنكهنهم (والطلاق)  
نكاحية (لان) في الكفر ثم  
أسلم هو وأغيرها ثم (أسلم)  
ولم تتصل في الكفر وما  
ذكرته في الصورة الأولى  
ظاهر وان أو: أطباقهم على  
التعريض بها: لا خلافه  
لكن قولهم السابق ونحوه  
كاتبته يحل نكاحها  
استدل بهم هذا (لحل) في  
(الاجملي) بشرط السابقة  
وان يقتضوا وضوح  
الطلاق لا أثر لاعتقادهم  
مع الحكم بصفة وعلى  
الاعتبار لا يقع على كلام  
في تأنيمه لأن الرخصة فيها  
لا يرى فاته قال الظاهر أنه

أه عش (قوله لأن النكاح) أي نكاح الحرم (قوله أنكهنما فإطلاق النكاح) وهو المعتمد به في معنى  
(قوله أنها) أي الحرم وكذا الضمائر الثلاثة لا تستوفى كغيرها أي في حقيقة نكاح المسمى أو غيره  
المثل أخرى (قوله أي يحكم) أي قوله ثم رأيت بعضهم في النهاية وكذا في المغني الأقوله ثم أسلم هو وأغيرها  
وقوله وما ذكرته أي التي وقوله أي الرشد إلى المتن (قوله أي يحكم بصفة) لعل المراد أن يعلى حكم  
الصحيح والأخبار عنه يحكم بصفة لا يخلص فتأمل اه سم (قوله إذا الصبي) لتعليل لتفسير وقوله رخصة  
الحل لتعليل المتن (قوله المتن على الصحيح) فلا يجب البحث عن شرائط أنكهنهم ولو تراخى التينام بطله قطعاً  
ولو أسلفوا ترزاهه من (قوله إماما استوفى) كان الأولى تأخير عن القولين الاثنين اه رخصتي  
عبارة عن هذا خبر رزوه الذي يستوفى شرطه وطريقا له وما لو زوجها فاضى المسلمين بصفة مسلمين  
عدين اه (قوله فهو صحيح) أي حقيقة لا يحكم بصفته بل امرأته عن عيش (قوله وأغيرها)  
بالنسبة أي ما يطلق غير النكاح اه سم (قوله لم تتصل في الكفر) أما لو عتقت في الكفر كفي في الحل  
نما يفوت معنى قال عيش قوله كفي في الحل أي أن وجدت شرطه عندنا ويحتمل الاكتفاء باعتقادهم  
وهو ظاهر قوله كفي في الحل اه ولعل الاكتفاء هو الظاهر (قوله في الصورة الأولى) وهي قوله لوطي  
كاتبته ثلاثا في الكفر ثم أسلم هو (قوله ظاهر) لكن ينبغي أن يكون قوله فيها ثم أسلم هو شاملا لما إذا أسلمت  
قوله لأن الحكم لا يختلف كما هو ظاهر اه سم (قوله خلافه) أي حل النكاح المطلقة ثلاثا في الكفر ولو زوج  
بعدا سلامه بالاصل (قوله يفهم هذا) أي خلاف ما ذكرته أي حيث أطلقوا لعل ذلك دوام النكاح بسلامه  
فيشمل ما يطلق ثلاثا لم يتصل (قوله بالصفة) أي صفة النكاح ويحتمل صفة الطلاق (قوله على الاثنين)  
أي قوله الفساد الوقت (قوله لا يقيم) أي الطلاق (قوله ولو نكحه المخرج) عبارة عن معنى طلاقه في الكفر ثلاثا  
ثلاثا نكحه في الشر (قوله الخ) (قوله أو بعد اسلام الخ) عبارة عن النهاية والمغني وان أسلموا معا وأسبق اسلامه  
أو أسلمها بعد الدخول أو قبل انقضائه العدة ثم طلق ثلاثا ثلاثا لم ينكح الخ (قوله مختارة الاثنين) أي  
لنكاح اه عيش (قوله وأخرى) عبارة عن الرض عينت أخرى وتقبل وان دعت لامة انتهت اه سم (قوله المتن)  
فان قبضته أي ولو باجبار فاضى بهم كقبضته الزكشي معنى ونهاية (قوله أي الرشد) أي المختارة وهم وينبغي

لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غيرها الخ قال في شرح الروض وهذا هو الموافق لنص الشافعي من أن  
ما زاد على أربع لا مهر لهن إذا اندفع نكاحهن باختيار أو بيع قبل الدخول ولم يمسأق أو أواخر الباب من أن  
المجوسى إذا مات وتحتصر لم نورثها انتهى النص المذكور مخرج والمتمتع مستحق من زاد على أربع  
المهر شرح مدر (قوله أنكهنما فإطلاق النكاح) كغيرها هو المعتمد شر (قوله أي يحكم بصفة)  
لعل المراد أنه يعلى حكم الصحيح والأخبار عنه يحكم بصفة لا يخلص فتأمل (قوله وأغيرها) بالنسب  
أي ما يطلق غيرها أي النكاحية (قوله وما ذكرته أي الرشد) أي الرشد إلى المتن (قوله أي الرشد) أي الرشد إلى المتن  
ثم أسلم هو شاملا لما إذا أسلمت قبله لأن الحكم لا يختلف كغيره ظاهر (قوله أو حرة وأمة) قال في الرض  
ولواختين (قوله أو بعد اسلام) عبارة عن الرض وخرجوا أسلموا ثم طلقهن ثلاثا ثلاثا أو أسلموا ثم طلقها  
ثلاثا ثلاثا ثم أسلم في العدة أو عكسه بان أسلم ثم طلقها ثلاثا ثلاثا أسلمها فيها عينت أخرى وتقبل وان دعت  
الامة ولا يحتاج فيها إلى العمل انتهى (قوله وأخرى) عبارة عن الرض عينت أخرى وتقبل وان دعت الامة  
انتهى (قوله أي الرشد) أي المختارة (قوله أو قبضه على غيرها) ولو باجبار من فضيهم كقبضه

بشر في كل عقد بشرطه في الاسلام وذلك موجود في كلام الأصحاب ولو نكحه في الشر لمن غير محمل ثم أسلم ثم طلقوا اختين أو حرة وأمة  
ثلاثا ثلاثا قبل اسلام الكل لم ينكح واحدا ولا يجهل أو بعد اسلام لم ينكح مختارة الاثنين أو الحرة ولا يجهل (و) اعلم انه كانت الصفة للنكاح  
نكاح المسمى على غير قول الفساذي فتدبر من قرئت فاعلم المسمى (الصحيح) أما على قول الفساذي لا وجه له المسمى للمثل (وأما المسمى) (الفساد  
تكميل) (معينة وفي الغمة) (فان قبضته) أي الرشد إلى المتن (قوله أو قبضه على غيرها)

والأرجح لا اعتقادهم على الأوجه (قوله والا) أي بان قضيته غير الرشيدة بنفسه اهـ سم (قوله راجع) بينا المقول (قوله)  
 قائلهم المثل وان قضيته قبل الاسلام لا يتغير في كفرهم علمه متغلا نحو الخمر ولان الصادق الخ لحق الله تعالى وهن الخلق المسلم فلا يجوز  
 المغفرة كالسائر ما يخص به كالم (٢٣٤) ولقد من علي بن يظهر ان الخ الذي يدان وما يخص به كذلك لانه لا يمتنع له ان يمتنع منهم

شراوت بعضهم به أيضا  
 لكنهم بقدمه ما قد ثبته  
 ولا يمنعه كالمسماي  
 (والا) تقضي قبل الاسلام  
 (فلهما مبرر مثل) لانهم  
 ترض الاجمروا عند الآن  
 مطالبها بالخز فتمتعين البذل  
 الشرعي وهو مبرر الخ (وان  
 قضيته بعضهم) في الكفر  
 (فلهما تقسط ما بقي من مهر  
 مثل) لتعوز قبض البعض  
 الا بغير الاسلام ثم لو كانت  
 حرة ومنعها من ذلك أو  
 المحسني الصبي فاصداغك  
 سعة كالمو بكموا تقويضا  
 واعتقادهم ان الامور  
 المغفوعة تعال ثم اصل ابد  
 وطه او قبيله فلهما لانه  
 اسبق واما بلامر كانه  
 هنا ذكر في الصادق خلاف  
 لكن في المصين ان التزامهم  
 احكاما متعدينا انما هي  
 حري بين والا على تقسط  
 ذلك في صور مثل تكمر  
 تعدت ظر وفهوا تختلف  
 قدروها م لا بالكيل وفي  
 صور متقوم تكمر من  
 واد ان احدهما موصف  
 يقتضي زادة فقها بخزيرين  
 واجبا احدهما تكمر وكاين  
 وسلا فتعناز بروفقت  
 احد الانجس اوبعض  
 بالتيه تصدق برها (ومن  
 اندقت بالاسلام) منها و

الزركشي شرح حر (قوله والا) أي بان قضيته غير الرشيدة بنفسه اهـ راجع لا اعتقادهم على الأوجه  
 عبارة القوت بيني هاشم لم أر نصا وهو لو كان قبضه الخمر والخز وروعي في حال سفرها أو جنونها  
 وضعفها أو قبضته سكرته هل يكون ذلك كالم عدم حتى يقضي لها مهر المثل على المذهب بعد الاسلام أو عند  
 المرافع البينة أو يكون قبض الكبر والرشيدة أو يقال اذا اعتبر وذلها مهر والواجب هذا موضع تأمل  
 انتهى قال الزركشي قضية كلامهم هنا ان الكافر يملك من الخمر الذي يباعه وله مهر او يبيع عليه الدالال  
 الكفر ولا بعد الاسلام وحسبنا هذا كان مسلم علمين ودفعه من ذلك وجب عليه مقبولة وبه آيات الفتح  
 في تناوبه لكن الرافي في باب الخز به قال أصح القولين لا يبيع على القبول بل لا يجوز ولا يحتاج الى الجمع بين  
 الكلامين انتهى وقوله قضية كلامهم الخ عن ان قضية كلامهم ذلك فلا شك (قوله وبلغها ان الخ الذي  
 الخ) كذا شرح حر (قوله ذكر في الصادق خلافه لكن في المصين الخ) وما هنا في الخبر بين وفيها اذا  
 اعتقد ان لامر بمحال خلافه ثم أي في الصادق فبهم اشرح حر (قوله واما الذي الخ) كذا شرح حر  
 ونريد خذله لم يقع الاسلام تعرضه فليتأمل (قوله بالخير يا) أي في الفصل الاتي فلا يراد

منه (بعد دخول) أو استنسل من محرم بان أسلم أحدهما لم يسلم الآخر في العدة (فلهما السمي الصبحان صحيح تكاحهم)  
 لا استقراره بالمثل أو ودعاه أنه لو تكهنا ما ورتبه دخل بالأم ثم أسلم وجب له مهر المثل مع أنها اذا دفعت بسلام بعد دخول ورد  
 جميع هذا الحصر واما الذي دفعه في الحقيقة غير ورتبه حرمه بالعقد على بنته على أنه ياتي غريسان محمل وجوب مهر المثل ان شهد المحسني

(والام يصح) أو كان قد سعى فاسدا ولم يقض في الكفر (فهر من) له الحق مقابلة الوطعان قبض بعضه في الكفر تركا مائة نغلا (و) لا بدعت  
باسلام (فيه) أي الفسول (وصح) النكاح لاستيفائه شرائطه أو على الأصح أنه محكوم بحسنه (فان كان الاندفاع باسلامه فلا شيء لها) لأن  
الفرقة من جهتها وإذا لم يجب لها شيء مع صحته فلو لم يفسد إذا لم يوطأ (٢٣٥) فتوجه صحة غيره وهذا بل فيما بعده كما يعلم

في المسئلة المذكورة وقوله قد سعى أي أزوج لها اه (قوله وعلى الأصح) الموافق لما مر في الصحيح  
(قوله لها) أي في الاندفاع باسلامه وقوله بل فيما بعده أي في الاندفاع باسلامه (قوله لها) أي في الاندفاع باسلامه  
ومظهر كلامه الحرم في ذلك كغيره هو كلام الروضة على الموقفة عن القول وهو للمصنف على وجهين  
المرئي في أصله ونحوه أنهم يشترطون بدخل واحد منهما أو وجه البتة يعني ونهاية وتقدم في الشرح  
ما وافقه (قوله فان لم يسم شي الخ) أي ونكحها فتوفي بها واعتقدوا أن لأمهر كاسبق والاوجب نصفه  
الثلثان كان الاندفاع قبل الوطء والا فكله لأن عدم التسميع من غير الفوضة واجب مع المثل اه ع  
(قوله للمثل وجب في الظاهر) انهم كالماتة لو ثبت على أحدهما شيء استوفينا ما به مصرح بقوله نهاية  
ومعنى (قوله وعليهما) أي المعاهدان أي إذا لم يترافعا مع مسلم أو ذمي بقى بينهما اه (قوله) رشدي  
وعلم حاصل الخبر الخ علوا ما في ومنهم من على الأثر الأول على الثمين والثمين الثاني على المعاهدين وهذا  
أولى من النسخ ولهذا أفيد المصنف الثمين اه (قوله وهو) أي الخ أو أي من النسخ (قوله لا معاهدان)  
وفهم من آثار عدم لزوم الحكم لانيين أو حرين ومعه هذا الظاهر كقوله الأذرى أنه لو عقدت  
الذمة لكان بلد في دار الحرب فمهم كالمعاهد من اختلافنا دفع عنهم فكذا الحكم بينهم نهاية ومعنى (قوله)  
وحيث يجب الاعلاء والحضور) عبارة أخرى وإذا وجدنا الحكم وجب الاعلاء والحضور والافلاحيان  
اه (قوله يجب الاعلاء) أي الطلب اه ع عبارة أخرى أي إغناء الطلب منهما أحضر خصميان  
لم رض أي خصمه اه (قوله والحضور) وطلبهما يعني لا يجب في الرضا الصراحة بل حضور أحدهما  
وطلب حضور الآخر كان رضاه اه كروي (قوله رضاء) أي بالحكم اه ع (قوله للمثل لو أسلموا الخ)  
تدليله ما تقدمهم (قوله) تقدم كثير من صورته قد عمن الذي مر من صور هذا الضابط لأن ثلث الصور  
فبين أصل منهم وهذا الضابط فيبدأ أرفعوا النكاح إلى الكفر واستحق المصنف إعادة ذلك الصور  
هذا الضابط الذي حاصله ان حكمهم إذا ترافعا أو أسلموا فيها يرون عليه مولا اه  
(قوله) اختلاف ما علنا الخ) حاصل من مقدور الأصل فنقرهم لو ترافعا النكاح نحو نكاح الخ (قوله)  
أعرضنا عنه ولا تفرق بينهم اه معنى (قوله إلا ان رضى بحكمنا الخ) فان قيل قد مر في نكاح الحرم ما  
تفرق بينهم ما وان رضوا بحكمنا فلا كان في الاختين كذلك لا يجب أن الحرم أشد حرمانا من نكاحها  
لأنها وأغنى في الاختين لم يثنى اجتماعه في رسم (قوله ويجوزهم ما كناني تزويج كناية على ما)  
(قوله وجب مع المثل) أي لأم (قوله لا معاهدان الخ) والظاهر كقوله الأذرى أنه لو عقدت الذمة

لاصل بلد في دار الحرب فمهم كالمعاهد من اختلافنا دفع عنهم فكذا الحكم بينهم شرح دم (قوله ولو  
في الخ) كذا شرح دم (قوله) أعرضنا عنه إلا ان رضى بحكمنا اه) لاجل جعل طلب فرض النفقة رضائي  
فان رضاه السابق وطلبه في الأثر يقال انما طلب فرض النفقة لا ما يتعلق بنكاح (قوله)  
أعرضنا عنه السابق وطلبه في الأثر يقال انما طلب فرض النفقة لا ما يتعلق بنكاح (قوله)  
مع شرحه ولو ترافعا أي الكفر أو النافيا أي في النفقة كأن حاشا كافر ونحوه أختان وطليقوا فرض النفقة  
أعرضنا عنهم ما لم رضوا بحكمنا ولا تفرق بينهم فان رضوا به فترافعا بينهم بان نكاحها واختيار أحدهما انتهى  
لكنه قال قبل ذلك ما تمع شرحه وان نكح المحرمي بحرمه ولم يترافعا لئلا يعترض عليها فإفان اعترضنا  
النفاق النفقة فترافعا بينهما أي إبطان نكاحهما ولا نفقة لهما في الترافع أظهر ما عايناه في الإسلام فاشبهوا

والحضور وطلبه من (ونقرهم) أي الكفار في أوقافنا في النكاح (علي ما تقدمهم) عليه (أو أسلموا بطل ما تقرر) هم على ما أسلموا اختهم هذا  
مع تقدم كثير من صورته ولا ينافي ما به مع جميعها وغير ما تقدمهم على نحو نكاح خلاص دلي وشهد لاداعي نحو نكاح عزم خلاف ما لو علمناه  
فهم ولم يترافعا في النفقة فلا تعترض عليهم ولو جاء ثامن تحت أختان لطلب فرض النفقة معارضنا إلا ان رضى بحكمنا فامرنا اختيارا  
أحدهم أو يجتمع ما كناني تزويج كناية على ما لا يوافقها من صورته

تعدون مرض أو شر بخر لم يجدوا من اعتقادهم حلها فان قلت بشكل علم هذا الخفي بشر بما لا يسرك قلت بفرق بان من عقيدة الخفي ان العبري يتعجب بالحكم الترافع اليهم الترامة لقواعد الادلة الشاهدة بضعف رأيه فيمولا كذلك هم فان قلت ما فارقتم الفخر نحو الزنا قلت لانها اسهل لانهم احدثوا ان اسكروا في ابتد لم يتناولوا تلك مثل فعل في له قطع فن ثم استثبتت أثنى الجرم من قولهم بلزمت الحكم بينهم باحكام الاسلام لقوله تعالى وان حكم بينهم بغيرنا عزنا انزل اللهوا احضار التوراة لجم الزانيين انما هو لتكذيبه بان صور بالعين في قوله ليس فيها جم لاراعا به اعتقادهم ولو تعا كوا السابعد القيص في سبع فاسد (٣٣٦) اوقله وقد حكما بهم بماضا لم تعرض له والاقتضاء كذا اطلقوه وهو مشكل بما

من في نحو النكاح الوقت  
أو بشرط تحسب خيار  
النظر لا اعتقادهم وان لم  
يجز به ما حكمه فالوجاه  
المردد حكما بهم هنا  
اعتقادهم أي فان اعتقدوه  
صحها لم تعرض له والا  
نقضه وجهه فلا يحصل  
كلهم من هذا مع ما مر في  
قوله فان قلت ما الفرق الى  
آخه انهم متى نكحوا  
نكاحا أو اعتقدوا اعتقادا  
عندنا لم تعرض لهم فيه  
ان ترافعوا الساقية أوفى  
شي من انهم علمنا اشتهاه  
على المفسد وليس لنا نكحت  
فيه فيما يظهر لان الأصل  
في نكحتهم الصبح كانا نكحت  
نظرنا فان كان سبب الفساد  
مقتضيا أن نرد اعتاد الترافع  
كالخلو عن الولي والشهود  
وقلوا نكحه لعنة انقضت  
وبغير ذلك من كل فاسد  
انقضت وكانت بحيث تحل  
الان أقر زناهم وان كانت  
بحيث لا تحل له عندنا فان  
قوى المانع كنكاح أمهلا  
شروطه ومطلقة ثلاثا قبل  
الاحليل لم تنظر لا اعتقادهم

أي فيزوجهما الحكم بالولاية العامة اه رشدي (قوله بعد) أي بما يقر تبلي في الزنا والسرقة من الجلد  
والثياب وأوال جرم ومن القطع وفهم المال اه عش (قوله بشر بما لا يسرك) أي قدولا يسرك من  
التبذ (قوله بفرق بان من عقيدة الخفي الخ) وأيضاً الخفي يعتقدوه متجنس المسكر في الخلطة اه سم  
(قوله بضعف رأيه الخ) أي الخفي أي امامه (قوله أعني الخ) نفس لسانا فاعل استثبت (قوله بلزمت)  
أي كما كنا (قوله واحضاره) أي التي صلى الله عليه وسلم اه عش (قوله وقد حكما الخ) قبله معطوف  
فقط أخذنا بما يأتي في الحاصل (قوله ما الفرق الخ) لعلمه روايته بالعين فانه لم يعبر عنه بالفرق اه سم عبارة  
النهاية مع ما مر من الفرق بين الخمر وغيره منهم الخ (قوله واعتقدوا اعتقادا لا) ومنه العقد بالصفة وبلا  
رواية فاذا ترافعوا الساقية أقر زناهم لا نقضه المفسد عند الترافع كنكاح بل ولا يشهد اه عش (قوله)  
وليس لنا نكحت فيه) أي عن اشتمال أن نكحتهم على مفسد أي ليس لنا ذلك بعد الترافع والمراد اننا نكحت عن  
اشتمالها على مفسد ثم تنظر في ذلك المفسد هل هو باق فنقض العقد أو زائل فنقضى ما مر من اننا نكحت  
عقدهم الماشل على مفسد غير زائل محله اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث والا فالحث تمتنع علينا ونحكم بالجمعة  
مطلقا كما ظهر فلنأمل اه رشدي (قوله لان الأصل) الموافق لما مر في التحالف في البيع لان الظاهر  
اه رشدي (قوله في أن نكحتهم الخ) الاتسب في عقودهم الخ وكقوله بالخ اه سدع (قوله بحيث  
تحل الخ) أي عندنا وقوله بحيث لا تحل الخ أي لا تنفي كلاما حيثك (قوله ومنه) أي المانع القوي  
(قوله ومشر وط فقه نحو خيار الخ) أي قبل انقضاء المدة أخذنا من كلامه السابق في شرح ان اعتقدوه  
بؤبدا (قوله مطلقا) أي ترافعوا الساقية اه عش (قوله على ان التحقيق عندي أنهم ليسوا أكفيا الخ)  
فهم ما ملكت في كطب الصلاة فلا تغفل اه سدع (قوله ما قررت) أي بقوله وان ضعف كوفت الخ  
اه كردي ولعل الاولى أي بقوله ثم ان ترافعوا الى قوله فان قلت (قوله وما هنا) أي ما قررت هذه (قوله لان  
ذلك) اشار الى قوله على الخ اه كردي (قوله لم نعلم الخ) قد يعلم قول يعبر عنه اعتقادهم اه سم (قوله)  
وكان الفرق) أي بين نحو عقد نكاح موقت وبين صبح الطلاق (قوله على عقود خذله) أي في صور وضعف  
المانع وقوله وما هنا) محض أي يعين ان الطلاق أثر عقد النكاح اه كردي (قوله وما هنا) الاولى هناك

أظهر الذي الخمر اثنى في قوله بعد هذه الزنا بين الترافعين بكلمة مسئلة الاختين وقد بشرق بان أمر نكاح الهرم  
أعظم من جمع الاختين فلنأمل (قوله بفرق بان من عقيدة الخفي الخ) وأيضاً الخفي يعتقدوه متجنس  
المسكر في الخلطة (قوله ما الفرق الخ) كقوله رواية بالعين فانه لم يعبر عنه بالفرق (قوله انما هو بالنظر لعقابهم  
الخ) ودعاه ماقدمه أول فسد لم يعبر نكاح من لا كطب لها أو بده بحيث السكينة فانه من أحكام الدين ما وقد  
ينبغي أن نهم بكونهم بغير عاشر يعقر لجمعهم وتامه يظهر ذلك اللهم الا ان يدم بالمر من مجرد الاثم  
لا العتبار في الآخرة لكنهم أبعد المفسد من سياقتهم وهو غير مراد فطعننا للمسلم الذي الحق به  
الكافر في ذلك فتأمله (قوله لم نعلم اشتهاه الخ) قد يعلم قول يعبر عنه اعتقادهم

وفرقتنا بينهم اشارة الى الولد والبضع ومنه يظهر عدم الكفاءة دفعا لعل وان ضعف كوفت اعتقدوه مؤبدا  
ومشر وط فقه نحو خيار نكاحه غرضه نظر لا اعتقادهم فسمان قلت هم كقوف بالمر وعلم اننا أخذناهم مطلقا قلت ذلك انما هو  
بالنظر لعقابهم علماني لا غرضه ما نحن فيه انه هو بالنسبة لأحكام الدين على ان التحقيق عندي أنهم ليسوا أكفيا لان الفرق وع الجمع عليها  
دون اختلاف فيها الا لاعتقادهم في الاعلى معتقد أنهم مرقأ اقله ولا ينافي ما قررت في شرح الارشاد فتول المارودي العبري في صبح طلاقهم  
معاندهم على ان محله ما اذا لم ترافعوا الساقية باعتقاد ان ذلك في آتولو عقولهم نكاح اشتهاه على مفسد وما هنا في آتار عقولهم اشتهاه  
عليه ويكون الفرق اننا قد نقرهم على عقود خذله في عتباتي في الاسلام

زائدة



زيادة الكاف بكافراً نقاق نسخته الكردى من الشارح (قوله وما هنا محض أو لا ترغيب الخ) قد عني ان  
 ألا تار لا ترغيبها ام هم

وما هنا محض أو لا ترغيب

فيه فحكمنا فيه باعتقادنا

﴿فصل﴾ في أحكام

زوجات الكافر إذا أسلم

وهن زائدات على العدد

الشرعي إذا أسلم الكافر

وتعنه أكبر من أربع

مسن الزوجات الحرام

(وأسلم معه) ولو قبل وله

(أو) أسلم قبله ثم أسلم هو

أو عكسه بعد نحو وطعوهن

(في العدة أو كن كتابات)

يجل للمسلم نكاحهن وإن لم

يسلم (لزمه) لزوماً متعدياً

خلاف ما زعم بعض (لزمه)

ان ذلك ان تاهل للاختيار

لكونه مكافئاً أو مكرراً

مختاراً غير مردود لمع احكام

وعدة قسبة (اختياراً ربع)

ولو ضمنا بان مختاراً للفسخ

فما زاد عليهن كتابات محرومة

الزائد عليهن لا أساس لهن

فله بعد اختيارهن فراقهن

(منهن) ولو ميسرات فيرثن

تقدم أو تاتون استوفى

نكاحهن الشر وطأ لم

يستوفى كان عقد عليهن

مع الفاعل الصحيح السابق انه

على الله عليه وسلم أمر من

أسلم وقت عشر نسوة أن

يختار أو يعا ولم يفصل في

فدلى على العموم كلهو

شأن الوقائع القولية

﴿فصل في أحكام زوجات الكافر﴾ (قوله إذا أسلم الخ) فسيذكر لانه لم يذكر جميع أحكام  
 الزوجات هنا اه عش (قوله كافر) الى قول المتن والطلاق لتبطل في النهاية لا قوله لاسم أو لا الباب  
 وقوله وفيه يسأل الى المتن (قوله كافر) شامل للمصبر وبسبب عند الاسلام فتقتضيان ان له اختياراً ربع بل  
 انه يلزم ذلك ولو توجب الجسع الى الاختيار وقد وجبه الله بتقديري في الدوام لا بتقديري في الاستدعاء وقد تقرر بدهان  
 من تحته أو ربع لو عجر عليه بسبب تعلم بوثق نكاحهن سم على عه عش (ثمارة المرات) أى  
 وسبب حكم الاناء (قوله قبله) أى الزوج (قوله وان لم يسلم) أو قال ولم يسلم كفى فان حكمه لو أسلم علم من  
 قوله وأسلم معه وعده فاقواله الحال اه عش (قول المتن لزمه اختياراً ربع) كالصرح في أنه لا يجزئ  
 اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في أو بعقوبه له الاقتصار على واحد تخلوا فان  
 زعم على تخلفا الزمى خلافه مر اه سم على عه عش عبارة الخلق قوله لزمه اختياراً ربعاً محتولاً  
 لم يطلب منهن وليس له ان يختار ما دون مساحة أى بأثم ذلك اه وعبارة السدعير به ذكر كلام سم  
 انصاه ثم غلب نظر في تحصيل زوم اختيار الاربع الذى اقتضاه ظاهر المتن هو ان ما زاد على الاربع ينفع  
 بالاسلام وتبقى الاربع في العصمة جهات ولا تزال الإبهام الا الاختيار لاربع اذ به تعين باقية الضم من  
 زائلها واختيار ما دونها ليس مالا فان تبقى من تسعة الاربع ثم يظهر أنه لو طلق بعد اختياره بغير متاعها  
 زال العذر اه وقوله ثم يظهر أنه الخ وهذا ما بين قول الشارح مع المتن والطلاق اختياراً لمطلقاً لا  
 يخاطبه الا الزوج فان طلق أو باع قبل كل نكاح وانفع الباقى شرعاً اه ووجه الردان سلطاناً واحداً  
 اه هنا اختياراً لهن جميعاً فالله عذر وهو الإبهام بل على كله (قوله لزوماً) لنا كيدار على الزام  
 الاتي (قوله لزمه الخ) واقفاً على عبارة تيمم تغيير المستفاد من اختيار ربع وهو لم يحجب  
 العديد وليس مراد بالمراد أصل الاختيار واجب وأما السد لاربع فاقول لانه يلزمه ذلك كتابته  
 جمع من شراح الكتب منهم ابن شهاب وابن عباس والعباسي لكن ظاهر الحديث المزوم والقاتل بعدم  
 الزوم وصل الامر في الحديث على الإباحة كما بين من السبكي والأذري اه بحذف (قوله ذلك) أى اختيار  
 الاربع (قوله ان تاهل الخ) قد علمن اه رشدي عبارة الكردى قد لا زوجاً محترماً عن لا تاهل فانه  
 لا يلزم بل لا يصح منحنى بصير مكافئاً كتاباً اه (قوله ولو مع احكام الخ) غاية للمعنى (قوله بان يختار الخ)  
 تقو والضمنى (قوله كتاباً) أى قبل قول المصنف والطلاق اختيار (قوله محرومة الخ) انما الخ لتعيل  
 المعنى (قوله لا أساس لهن) عطف على اختياراً ربع سم وشيخي (قوله تقدمن) الى قوله لا جتماع  
 اسلامهن في المعنى الا قوله ولو أسلم معاً أى بأم لم يتاهل (قوله ولو ميسرات) لا تفرق لهن ميسرات فيرثن أى  
 لثبات المختارات غير الكتابات اه معنى (قوله تقدمن الخ) تعين للمعنى أى سواء تقدم نكاحهن أو تأخر  
 الخ (قوله للمعنى) تعيل له ولتعين الذى في الشرح (قوله قد) أى علم التفصيل (قوله كلهو شأن  
 الوقائع الخ) أى والقاعدتان قول الاستقصاء في الوقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المثال وهن معوضة  
 لقاعدة أخرى وهى وقائع الاحوال اذا عطف اليها الاحتمال كسما هو بالاجمال وسقط بها الاستدلال

(قوله وما هنا محض أو لا ترغيب) قد عني ان ألا تار لا ترغيبها

﴿فصل﴾ في أحكام زوجات الكافر إذا أسلم (قوله كافر) شامل للمصبر وبسبب عند الاسلام فتقتضيان  
 ذلك ان له اختياراً ربع بل انه يلزمه ذلك لعموم الجميع الى الاختيار وقد وجبه الله بتقديري في الدوام لا بتقديري  
 في الاستدعاء وقد تقرر بدهان من تحته أو ربع لو عجر عليه بسبب تعلم بوثق نكاحهن (قوله في المتن لزمه اختياراً  
 أربع) كالصرح في أنه لا يجزئ له اختياراً واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في أو بعقة  
 وليس له الاقتصار على واحد تخلوا فان زعم على تخلفا الزمى خلافه مر (قوله لا أساس لهن) عطف على

وحمله على الأدائل تدور دابة الشافعي واليهي فيمن تحتها: اختار أولاهن الفراق وعلى تحدي العقد مخالف الظاهر من غير دليل وإسلام  
من قبله على أكثر من اثنين كإسلام الحر على أكثر من أربع هنا وفي جسد ما يأتي وقد بنى واختار ولا يسع ما بهن في قول إسلامه  
قبل إسلامهن أو بعده أو معاً أو بعداً (٢٣٨) وقيل إسلامهن لأن العبرة بوقت الاختيار وهو عندهن ومن منتمن عليهما إسلام الأمانة

ولو أسلم معاً أو في العدة ثنتان  
ثم عتق ثم أسلمت الباقيات  
فيها لم يعترا التثني ولومن  
المتأخرات لا سفيته عدد  
العقد قبل عتقها ما لم  
يتأهل كغير مكلف أسلم  
تبعاً فوقف اختياره لكيلا  
ونفسه في فله وإن كن  
أفلاهن بمحبوسات فله  
أن ينفق (فيما يشترطه الأربع  
نكاح من زاد منهن على  
الأربع الفسادة لكن من  
حين الإسلام أن أسلموا  
والأخر إسلام السابق من  
الزوج وللمنفقة نصيب  
القدمين حيث دللناه السبب  
في الفقرة قل من حين الاختيار  
وغيره من فرق ففسد لا فرق  
طلاق ولو أسلمت على أكثر  
من زوج لم يكن لها اختيار  
صلى الأصح (فيما أسلموا معاً أو  
مرتباتاً ثم تزوجت النكاحات  
فهي للذلل وكذا لو أسلموا  
دونها أو الأول وحده وهي  
كاتبستان ما تم أسلمت  
مع الثاني أو مرتبته أن  
اعتقدوا صحته وإن وقعا  
معاً فترجع ولعنهما  
مطلقاً (وإن أسلم) منهن  
(مع قبل دخول أو) أسلم  
منهن بعدة أو - له بعد  
الحصول (في العدة أو) بيع  
قطاً (بأن يجمع إسلامه  
واسلامهن قبل انقضائه وليس تحته كاتباً تعين) وإن دفع نكاحاً من يتي لعتد ما كان ينفقهن عنق  
الأولى وعن العدة الثانية وأهمل ما قرره وفيها لو كان تحته ثلثاً فأسلم أو بيع لم يخرجهن من أسلم الزائدات أو كانت  
الزائدات كاتبات تعين الأولى وإن أسلم أو بيع ثم انقضت عتقهن ومن ثم أسلم ثم الباقيات فعدت تعين لعنت الاختيار لا اجتماع إسلامهن  
قولنا المحض قوله أو قبله الخ الذي في الشرع قبل إسلامهن أو بعده أو معاً هـ من هاشم

وختصت الأولى بالوقوله الثانية بالأفعال حلي ومثاله الثانية كس عاشت رجل التي صلى الله عليه وسلم وهو  
يصل على امرأته وفيها الذي أسلمه أو حنقه على عدم النقص عس الأجنبية فانه يحتمل أن يكون نكاحها  
بمثال فلا يستبدل به بغيره (قوله وحله) أي ذلك الخبر مبتدأ أخبره قوله تود الخ (قوله اختار الخ) معقول  
رواية الخ (قوله وعلى تحدي العقد) عطف على الأدائل هـ سم (قوله مخالف الظاهر) أي فان الإسلام صريح  
في الاستمرار هـ معني (قوله وقد بنى واختياره) أي من يفرق هـ عس (قوله بان يعق الخ) حاصل  
هذا قبل اجتماع الإسلام هـ سم عبارة عس فضته أنه لو تأخر عتقه من إسلامه واسلامهن تعين اختيار  
تثني وهو مستغاد الأول من قوله ولو أسلم معاً أو في العدة الخ هـ (قوله سواء قبل الخ) أي سواء كان عتقه قبل  
الخ (قوله أو بعده أو معاً) يبقى أو معاً (قوله لأن العبرة بوقت الاختيار) أي الوقت الذي يدخل به الاختيار  
وهو وقت اجتماع إسلام الجميع هـ رشدي زاد عس فقتة بعد انقضاء حصول بعد تعين اختيار التثني  
هـ (قوله ثم عتق ثم أسلمت الباقيات) لم ترك عكس هذا وهو أسلم والباقيات معاً هـ سم (قوله لا سفيته  
الخ) يؤخذ منه أنه لو أسلم معاً وفي العدة واحدة ثم عتق ثم أسلمت الباقيات كان له اختيار أو بيع هـ عس  
(قوله ما لم يتأهل) كمنى ويجوز عتقه وإليه النكاح على أكثر من أربع هـ معني (قوله من  
حيث) أي من حين الإسلام (قوله لأنه) أي الإسلام (قوله لأن من حين الاختيار) عطف على قوله من حين  
الإسلام (قوله أن أسلموا) أي الزوجة والأزواج (قوله وكذا) أي الأول (قوله أو الأول الخ) أي أو أسلم  
سابق النكاح دون الزوجة أو متأخر النكاح (قوله وهي كاتبة) فندف المثلث قبله هـ سدر (قوله فان  
مان) أي الأولى (قوله عتقه) أي الزوجين أو زوجين هـ معني (قوله وان وقعها) أي النكاحات في ما عظم  
السابق ونسب أول يعلم سبق ولا معة أو علم سبق ولم يعلم على السابق وينبغي أن يحكم بالوقف فمما يعلم  
السابق ونسب ورعيه بالطلاق في الباقي هـ عس (قوله ما تقبلها) أي وان اعتقدوا جوازها هـ معني  
(قوله أو قبله) ينبغي أو معاً هـ سم أي كافي النهاية والغنى (قول الثاني أو بيع) أي أو قبل هـ معني  
(قول الثالث تعين) أي من أسلم منهن وهي أربع لزم وجبة (قوله الأولى) أي في الإسلام قبل النكاح وقوله  
في الثانية أي في الإسلام بعد النكاح هـ معني (قوله ما تقبلها) أي الثانية بقوله بان يجمع إسلامه  
واسلامهن قبل انقضاء الخ (قوله لو كان تحته ثلث الخ) عبارة الغنى أو أسلم أو بيع ثم أسلم الزوج قبل انقضاء  
عدتهن ثم أسلم الباقيات قبل انقضاء عدتهن من وقت إسلام الزوج اختار أو بعامن الأوليات أو الأوليات  
كفشفه فانما كانت الأوليات أو بعضهن جازة لاختيار الميثان ورب منهن هـ (قوله لم يخرجهن) أي لم ينفق  
أنه اختارهن بعد إسلامهن (قوله وأسلم الخ) أي والحال هـ عس ويجوز أن يكون معقولاً في قوله  
أسلم أو بيع (قوله تعين الأول) أي من أسلم أو لم يخرجهن لزم وجبة (قوله وإنه لو أسلم أو بيع) أي بعد  
الحصول هـ معني (قوله ثم أسلم ثم الباقيات الخ) لم ترك عكس هذا وهو أسلم والباقيات معاً هـ سم عبارة  
الغنى ثم أسلم الزوج وأسلمت الباقيات الخ (قوله تعينت الاختيار) راجع وجهه في الثانية فانه يجوز اختيار

مع إسلامه قبل انقضاء عدته من ولو أسلم أربع ثم هو قبل انقضاء عدته وتخلفت الباقية حتى انقضت عدته من حين إسلامه ومن مشرك كان  
تعتت الأوليات لما ذكرنا من تخلف بل سئل قبل انقضائه عدته من حين إسلامه اختار أو بها كيف لا جاع إسلامه واسلم الكل  
قبل انقضاء عدته من ولو أسلم وتعد أم وبنتها كائنتان أو غيرهما كائنتان ولكن (ألمنا ٢٣٩) فان دخل بها أو شل في عين المدخول بها  
جرتا أبداً وان قلنا بفساد  
أنكتهن لان وطع كل

البنات كاتقدم الان يكون ومن قبل إسلامه غزلة انقضت عدته من قبله وبخص ذلك ما تقدم ذكره  
قوله السابق لو مبتاز مقر وضاً فبما إذا من بعد إسلامه فليراجع سم على حج اه عس عبارة  
السدع بعد ذلك كلام سم نصها والعنوان المذكور وهي عبارة أصل الروضة وتظهر بالتأمل في صفتهم  
انه انما ينظر الى المبتدأ الاجتماع اسلامه واسلامها والاجتماع في المورثة المذكورة اه أقول لما رنا  
من المغنى الصريح في ذلك (قوله ثم هو الخ) انظر عكسه اه سم أقول حكمه حكم الأصل أخذ من  
العلل وقوله الا في فان لم يتخلف الخ يجري في العكس ايضاً (قوله لما ذكر) أي لا اجتماع اسلامه من الخ  
اه عس (قوله فان لم يتخلف الخ) كمر قوله فاسلم أربع الخ فانه مندرج فيه (قوله التي وتعدت أم وبنتها)  
نكحهما معاً أولاً اه معنى (قوله أو غير كائنتين) الخ قول المتن عند اجتماع اسلامه في المغنى (قوله لان وطع  
كل يشبه يتعمر الخ) أي فبما كاح أو وليا من غير تحرير احدهما في صورة الشك في المأوردى لان الاسلام  
كابتداء النكاح ولا يعتد بانه من يشترط في النكاح اه معنى (قوله ولكل المسمى الخ) قد يشك في  
صورة الشك لان بان احدهما انما لا يتحقق النصف فالقياس لكل نصف المسمى أو هو المثل ووقوف  
نصف احدهما الى تبيين المدخول بها أو الصلح ولم يرد في شرح الروض أي المغنى في صورة الشك على بطلان  
نكاحها اه سم (قوله وان دعت الأم) واستفتت نصف المسمى ان كان محصياً والاف نصف مهر المثل لان دفع  
نكاحها بالاسلام قبل الفسول وهذا ما وجدنا في القري وبه شرح الباقين وغيره وقبل لاني لها بناء على  
فساد أنكتهن اه معنى (قوله لم يردت الأم) ولها نصف مهر المثل كما صرح به في أصل الروضة  
ومعه كإمامان كل المسمى فساداً والافها نصف المسمى اه معنى (قوله بالعقد على البنت) أي  
بناء على محصة أنكتهن أو بوطها أي بناء على قد هذا (قوله أو دخل بالأم) أي فقط اه معنى (قوله وهي  
أي البنت) قوله ولها أي الأم (قوله على ماذا فساداً) عبارة المغنى والنهاية على ما ذكرنا الأم والبنت بهر  
واحد فانه يجب للأم مهر المثل كونه نسوة بهر واحد اه (قوله ولها نصف عند الفصال) تقدم من المغنى  
أن تفاوت ومن النهاية في محبة نكاح الكفار عند عدم مال الشارح هذا أيضاً في ترجمه (قوله ان  
محصناً أنكتهن) يعني بناء على محصة أنكتهن فكلام الفصال يسرى على محصنا كان كلام ابن الحداد مبني على  
فسادها لانها ما هو منه صنعه اه رشدي (قوله بعد الخ) أي بعد اسلام الزوج وقوله حيثما أريد حين  
اجتماع الاسلامين (قوله في الحالة الاولى) وهي ما لوحظت له الامتداد اجتماع اسلامهما (قوله وأعكسه)  
أي أو تخلف هو عن اسلامها (قول المتن قبل دخول الخ) أو بعد دخوله لوليهن محصهما الاسلام في العدة أو قبل  
له عند اجتماع الاسلامين اه معنى (قوله لما رنا أول الباب) أي من ان السكاح قبل الفسول لم يتأكد  
مبتاز مقر وضاً فبما إذا من بعد اسلامه فليراجع (قوله ثم هو) انظر عكسه (قوله في الترتيبات)  
انظر في المسألة احتمال ان الفسول البنت فلا تحرم الان وادها ان الحرم طاهر حتى لو تبين ان  
المدخولة البنت حملت (قوله ولكل المسمى الخ) قد يشك في صورة الشرح وهي موشل في عين المدخول  
بها لعم بان احدهما انما لا يتحقق النصف فالقياس لكل نصف المسمى أو هو المثل ووقوف نصف  
احدهما الى تبيين المدخول بها أو الصلح ولم يرد في شرح الروض في صورة الشك على بطلان نكاحهما  
(قوله وطع البنت) وكذا بعد العقد الصحيح على البنت (قوله وهي) أي البنت وقوله أي الأم  
(قوله لا لهما) عتد ان احدهما نصف عند الفصال تقدم في شرح نكاح الكفار صحيح ما يتفق بذلك

اجتماع اسلامه واسلامه لا عار مع خوفه العنت حيث لا يقر على ابتداء نكاحها حيث لا يتفق هذا المذهب لان ولو طلقها في الحالة  
الاولى ثم أسير حلت وجعلت لان الرجعة وجعز وان تخلقت عن اسلامه وعكسه (قبل دخول تجوز الفرقه) لما رنا أول الباب  
قول المغنى (قوله بوطها) الخ الذي في الشرح لم يرد في الشرح لم يرد في الشرح لم يرد في الشرح

والكاتبين كثيرا منهم من حرم الامة الكفارة على المسلم مطلقا (أو) أسلم وتعدت (اماموا مسلمين معه) ولو قبل وطعم (أو) أسلم قبله أو بعده (في العدة اختارامة) واحدة منهم (ان حلت له) لوجود شرط نكاحها فيه (عند اجتماع اسلامها واسلامهم) فيبقى اختيارا أممتين الشكل فلا ينافي قول غيرهم عند اجتماع اسلامها واسلامه لا في مقعدهن بغيره بل في ابتداء نكاحها حيث يثبت فيفسخ نكاح البواقي هذان كانوا كالمواختار وتنتين (والا) بان (٢٤٠) لم تحل له الامة عند اجتماع اسلامها واسلامهم (ان دفعن) كلهن من حين الاسلام لحرمه

ابتداء نكاح واحدتهن حيث شئوا ولو انحصر الحل بوجوده في بعضهن تعين قسوا أسلم ذو ثلاث اماء فاسلمت واحدة وهي تحل له ثم الاخرى وان وهما ليجلان تعينت الاولى أو الاولى والثالثة وهما ليجلان دون الثانية واختاروا واحدة منهما ولو أسلم على أربع اماء فاسلم معهن ثنتين وحظفت ثنتان فعقت واحدتهن انما قدسنتين ثم أسلمت المختلفتان على الذي اندفع نكاحهما لا تحت زوجهما عند اسلامه واسلامهما لان نكاح القنة المتقدمتان عن عقصا صاحبتهما كان بعد اجتماع اسلامها واسلام الزوج فلو تزوي حقها واختاروا واحدة منهما هذا ما ذكره واعترض بان الاصح ما ذكره آخرون حتى المصنف في تنقيصه ان يخصر بسبب الجمع لان العتقة في حالة الاجتماع في الاسلام كانت أممتين لكن أطلال السبكي في رده والانتصار للأول وفيه بسط مهم في شرح الارشاد الكبير فراجع (أو) أسلم وحجته (ح) تصح للفتنة (وامه)

(قوله) والكاتبين كثيرا منهم من حرم الامة كغيرها الخ أي في مسئلة الامة كغيرها الخ أي في اختلاف الفرجة الحرة الكافرة فانما اذا تخلفت قبل دخول الحل لا تختار الفرقة الحل الحرة الكافية المسلم (قوله) على المسلم مطلقا أي وقد شرط نكاح الامة أولا اه ع (قوله) قد أي قول المتن واسلامهن قبل الخ اه سم (قوله) كاتبة لعرف قوله ولو انحصر الحل بل بوجوده الخ (قوله) وذلك الخ أي قول المتن والانتصار في الغنى الاقوله واحدة الى الاولى والثالثة وقوله وفيه بسط الى المتن وقوله وانما ماتت أو أوردت (قوله) وذلك الخ ارجع الى المعاني المتن (قوله) هذا ان كان حوا أي كاسلم من قوله السابق أسلم حر اه ع (قوله) والا أي بان كان فسحق (قوله) حرمه ابتداء نكاح واحدة الخ أي فلا يجوز اختيارها كذوات الحريم اه معني (قوله) حيث شئوا أي حين اجتماع الاسلامين الذي هو وقت الاختيار لوجوده في بعضهن الانصر ببعضهن (قوله) تعين أي ذلك البعض بان زوجية اه سم (قوله) وهي تحل له أي لوجود شرط نكاحها فيه عند اجتماع اسلامها عبرة للغنى وهو معسر خالف العنت اه (قوله) وهما ليجلان أي بان كان موسرا عند اجتماع اسلامهما وكذا يقال فيما بعده اه ارشدى والاولى الباقية (قوله) أو الاولى الخ عطف على قوله واحدة عبرة للغنى فعلى هذا لو أسلم على ثلاث اماء فاسلمت واحدة وهو معسر خالف العنت ثم الثانية في عتقها وهو موسر ثم الثالثة كذلك وهو معسر خالف العنت انما دفع الوسط ويختار في الاخيرتين اه (قوله) دون الثانية أي لم تحل له حين اسلامها (قوله) (نهما) أي الاولى والثالثة (قوله) اندفع نكاحهما معتمداه ع (قوله) عند اسلامها واسلامهما أي عند اجتماع الاسلامين اه سم (قوله) لان عتق صاحبتهما الخ قضيتا له فلو كان عتقا باسلامهما اندفعت القنة المتقدمة أيضا (قوله) هذا أي اندفاع نكاح المختلفتين دون نكاح القنة المتقدمة ذكر اه أي تبعها الغنى وهو الظاهر وحري علم بان القري في روضه اه معني (قوله) روضه أي في المقام أو في الانتصار للأول (قوله) أو أسلم احرم اماءه الخ قوله اختيارا وتنتين فقط اه معني (قوله) تصح للفتنة أي ويقر على نكاحها اه معني (قوله) أو أسلم قبله الخ أي قبل اسلامه وكن مدخولا بهن اه معني (قوله) وانما ماتت ولو ماتت قبل اسلامها واسلام الاماء فاسلم سقط اعتبارها واختاروا ما تقدم راجعه اه سم أنقول وهو أي السقوط قضيتا لعلاقتهم ويؤيد أيضا الضابط الاقوى نفا (قوله) اختاروا واحدة الخ عبارة الغنى فله اختيار واحدتهن اه (قوله) وهي غير كاتبة أي يحصل ابتداء نكاحها نهاية ومعنى أي ايمان كانت كاتبة كذلك تعينت وانما دفع الاماء ع (قوله) حيث شئوا هل معناه عند انقضائه العدة لان الاختيار قبله لا يصح كذا كره اه سم (قوله) فهو أي اسلامهم مع اصرار الحرته على الكفر (قوله) لو فوجعه أي

(قوله) والكاتبين كثيرا منهم من حرم الامة كغيرها الخ أي في اختلاف الفرجة الحرة الكافرة فانما اذا تخلفت قبل دخول الحل لا تختار الفرقة الحل الحرة الكافية المسلم (قوله) مطلقا أي ولو كاتبة (قوله) زيد أي قول المتن واسلامهن قبل الخ اه سم (قوله) كاتبة لعرف قوله ولو انحصر الحل بل بوجوده الخ (قوله) وذلك الخ أي قول المتن والانتصار في الغنى الاقوله واحدة الى الاولى والثالثة وقوله وفيه بسط الى المتن وقوله وانما ماتت أو أوردت (قوله) وذلك الخ ارجع الى المعاني المتن (قوله) هذا ان كان حوا أي كاسلم من قوله السابق أسلم حر اه ع (قوله) والا أي بان كان فسحق (قوله) حرمه ابتداء نكاح واحدة الخ أي فلا يجوز اختيارها كذوات الحريم اه معني (قوله) حيث شئوا أي حين اجتماع الاسلامين الذي هو وقت الاختيار لوجوده في بعضهن الانصر ببعضهن (قوله) تعين أي ذلك البعض بان زوجية اه سم (قوله) وهي تحل له أي لوجود شرط نكاحها فيه عند اجتماع اسلامها عبرة للغنى وهو معسر خالف العنت اه (قوله) وهما ليجلان أي بان كان موسرا عند اجتماع اسلامهما وكذا يقال فيما بعده اه ارشدى والاولى الباقية (قوله) أو الاولى الخ عطف على قوله واحدة عبرة للغنى فعلى هذا لو أسلم على ثلاث اماء فاسلمت واحدة وهو معسر خالف العنت ثم الثانية في عتقها وهو موسر ثم الثالثة كذلك وهو معسر خالف العنت انما دفع الوسط ويختار في الاخيرتين اه (قوله) دون الثانية أي لم تحل له حين اسلامها (قوله) (نهما) أي الاولى والثالثة (قوله) اندفع نكاحهما معتمداه ع (قوله) عند اسلامها واسلامهما أي عند اجتماع الاسلامين اه سم (قوله) لان عتق صاحبتهما الخ قضيتا له فلو كان عتقا باسلامهما اندفعت القنة المتقدمة أيضا (قوله) هذا أي اندفاع نكاح المختلفتين دون نكاح القنة المتقدمة ذكر اه أي تبعها الغنى وهو الظاهر وحري علم بان القري في روضه اه معني (قوله) روضه أي في المقام أو في الانتصار للأول (قوله) أو أسلم احرم اماءه الخ قوله اختيارا وتنتين فقط اه معني (قوله) تصح للفتنة أي ويقر على نكاحها اه معني (قوله) أو أسلم قبله الخ أي قبل اسلامه وكن مدخولا بهن اه معني (قوله) وانما ماتت ولو ماتت قبل اسلامها واسلام الاماء فاسلم سقط اعتبارها واختاروا ما تقدم راجعه اه سم أنقول وهو أي السقوط قضيتا لعلاقتهم ويؤيد أيضا الضابط الاقوى نفا (قوله) اختاروا واحدة الخ عبارة الغنى فله اختيار واحدتهن اه (قوله) وهي غير كاتبة أي يحصل ابتداء نكاحها نهاية ومعنى أي ايمان كانت كاتبة كذلك تعينت وانما دفع الاماء ع (قوله) حيث شئوا هل معناه عند انقضائه العدة لان الاختيار قبله لا يصح كذا كره اه سم (قوله) فهو أي اسلامهم مع اصرار الحرته على الكفر (قوله) لو فوجعه أي

في غير وقته فبعدد بعد انقضاء عدتها (ولو أسلمت) الحرمة (وعتق) أي الامانة (ثم أسلم في العدة فمكبر) أو أسلمت لكالهن قبل انقضاء عدتهن (فختار) الحر منهن (أو عا) وكذلك أسلمن ثم عتقن ثم أسلمن ثم أسلمن فضايلة أن يعقبن قبل اجتماع اسلامه واسلامهن قالوا تعقبن عن الاسلامين تعبت الحران كانت وصفت والاختار أمثل والحق (٣٤١) مقارنة العتق لاسلامهن بتقدمه عليه

(والاختيار) أي ألتافه  
 الفاعل عليه (اختارت) أو  
 اختارت نكاحا أو تزوجت  
 أو حبسك أو عتقتك أو  
 قررتك أو تزوجت نكاحا  
 أو أسلمتك أو أسلمت  
 نكاحك أو تزوجت أو ثبت  
 نكاحك أو حبسك على  
 النكاح وكلها صراخ لا  
 ملحق منه لفظ النكاح  
 ومثله مراده كالزواج  
 فكناية بمتعلقه جواز  
 الاختيار من انفسه إلى أنه  
 اذ لم يجز دخلا والفسخ  
 للزائد على الرابع من  
 الرابع النكاح كقولك  
 لهن أو يكن وإن لم يقل  
 الزائد فلا الزائد لكن  
 نظره أخذنا ما تقر بأن  
 أو يكن النكاح صريح  
 ومع حذفه كناية نحو  
 أو صرحت نكاحك صريح  
 فمع وهو مستحسن أو  
 صرحت كناية (والطلاق)  
 بصرح أو كناية ولو معطفا  
 كنوى باللفظ طلاقا  
 (اختيار) للمطلقة أولا  
 بخاطبه بالالزام فأن  
 طلق أو عا تعين النكاح  
 واندمع الباقي شرط لاني  
 ما تقر في الفسخ قاعدة أن  
 ما كان صريحا بانه لا ينها

الاختار وكذا صريحه (قوله ولو أسلمت الحرمة) أي معه أو في العدة نهاية ومعنى (قوله أي الامانة) أي  
 قبل اجتماع اسلامه واسلامهن نهاية ومعنى (قوله منهن أو عا) أي لو دون الحرمة اه معنى (قوله أو  
 عتقن ثم أسلمن الخ) أو عتقن ثم أسلمن \* (فرع) \* لو أسلمن لمامعه أو في العدة واحدة ثم عتقن ثم  
 عتق الما ذلت ثم أسلمن اختار أو بعاهتهن لتقدم عتقهن على اسلامهن اه معنى (قوله فان تخرجت عن الخ)  
 بان أسلم ثم أسلمن أو بعكسه ثم عتقن اه معنى (قوله تعبت الحر الخ) ظاهر وثبت هذا الحكم وان حصل  
 العتق قبل الاختيار ويدل عليه تعبير الزكري قوله اما اذا تخرجت عن الاسلام بان أسلم ثم أسلمن ثم  
 عتقن اسفر حكم الاما عليهن فتعين الحران كانت والاختار أمسه فقط بشرطه انتهى اه سم (قوله  
 ان كانت) أي وجدت اه عا وبعبارة سم أي تحتوان ماتت أخذا مما تقدم فليس المراد ان كانت  
 حية لغير الميت فراجع اه (قول المتن والاختيار لا يقر بطلان الخ) وليس الشهادة شرط في اختلاف ابتداء  
 النكاح اه عا (قوله أي ألتافه) إلى قوله ولا ينافيه في النهاية والمعنى في الأوله ومثله مراده كالزواج  
 (قوله وكلها صراخ) أي فلا يحتاج لنية اه عا (قوله ومثله الخ) أي مثل النكاح مرادف النكاح وقوله  
 فكناية أي في حذف منه ذلك فكناية اه كدري (قوله كالزواج) أي والعد (قوله بناء على جواز  
 الاختيار الخ) واعنده أي الجواز للمعنى والنهاية (قوله بها) أي الكناية (قوله انظر إلى انه) أي الاختيار اذامة  
 أي لا ينافي النكاح (قوله ويجز دخلا والفسخ الخ) أي بدون ان يقول للاربع اختارتك (قوله كالقول  
 الخ) أي في سابقا عليه (قوله مما تقر) أي في قوله وكلها صراخ الخ (قوله ومع حذفه) أي النكاح ومراده  
 (قوله ونحو فسخك أو صرحت كناية) وعلم مما تقر وجهه للاختيار بالكناية وان سنع من الملو ردي  
 والرواية وقالا اه كائنا ما كان النكاح خيرا يوافق (قول المتن والطلاق اختيار) الملاحم المذكور يحمل تأمل  
 من حيث الملة لا الجاهل القر بانه لا ينافي مع ما قبله بالاسلام كقوله لو أخذ ذلك اه سدد (قوله ولو معطفا) أي  
 ولو كان الطلاق بضم معطفا وقوله كنوى الخ مثال الكناية (قوله ما تقر في الفسخ) أي من كونه كناية  
 في الطلاق اه سم أي مع كونه صريحا في الفسخ عبارة عا أي من صراحتهم النكاح وجعله كناية  
 بدونه ووقع الطلاق بنسبة المشار اليه بقوله كنوى الخ اه (قوله ما كان صريحا بانه) أي وحذفنا  
 في مرضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله وسر استثناء هذا) أي ما تقر في الفسخ وقوله منها أي القاعدة  
 المذكورة (قوله ولو بوجه) أي ذلك السر بان قضية القاعدة الخية تأمل (قوله كبر) أي كالفسخ المطلق  
 فلا يبعد منه الطلاق (قوله فلا يجوز تعليقه) أي تعليق الفسخ المراد به الطلاق لا يجوز تعليق الفسخ  
 المطلق (قوله في نفسه) أي لمن أسلم في التعلق (قوله مستحتمه) أي من أسلم (قوله مستحتمه الخ) مفعول  
 فاقضت (قوله بنته) أي الطلاق (قوله لنفسه) لتعليل الكون المذكور وقوله فلا مستحتمه على النظر  
 إلى ذلك الكون وقوله لان المستحتمه لا تعليل لني ذلك النظر (قوله في الخ) راجع إلى المتن (قوله ان أراد  
 أي المحسنت بالطلاق في قوله والطلاق اختيار (قوله بجنا) أي بلفظ آخر بمعنى الطلاق (قوله وان أراد

كانت والاختيار أمضا بشرطه انتهى (قوله ان كانت) أي تحتوان ماتت أخذا مما تقدم فليس المراد ان  
 كانت حية لغير الميت فراجع اه (قوله وألحق مقارنة العتق لاسلامهن) عبارة شرح الرضوي يؤخذ  
 من هذا أي لتعليل الضابط المذكور بان اجتماع الاسلام حالة لمكان الاختيار أن التعقيم الاجتماع  
 كقوله انتهى (قوله ما تقر في الفسخ) أي من كونه كناية في الطلاق (قوله ما كان صريحا بانه لا ينها  
 أي لم يبرح استثناء هذا التوسعة على من رغب في الاسلام ووجهان قضية القاعدة ان الطلاق بالفسخ كقوله لا يجوز تعليقه  
 يكون في غير رغبته وانما التخيير فاقضت مستحتمه وأخرى مستحتمه لا يثبت حتى يجوز التعليق فلا تنظر إلى كون الطلاق أضر من  
 الفسخ لنفسه العدة ودوره فلا مستحتمه لان المستحتمه من جهة تعقيبها من كل جهة قبل ان أراد لفظ الطلاق قضى ان لا يصح حملها وليس كذلك  
 إذ فخصت نكاحا بنسبة الطلاق اختيار النكاح وان أراد

الاعم ورد له ان الفرقان من امر اعم الطلاق وهو انفسخ اه وبجواب باختصار الثاني ولا يرد الفرقان لانه لفظ مشترك وهو هذا الفسخ اولى منه بالطلاق لانه لا يتقدم منه فن قلوا انه امر عر فيه كناية في الطلاق (لا الظاهر والا يلايه) فليس أحدهما اختيارا (في الاصح) لان كل من الظاهر لخصر عمه ولا يلايه عر عما يشكوه كونه حلقا في الامتناع من الوطء بالاحنية التي منها المنكوحه فان اختيار المولى أو المظاهر منها للكنكاح حسب مقتضى الاطلاع والظاهر من وقت (٣٤٣) الاختيار لان مقتضاه كانه ترددة بين الزوجية وشدها فيصير في الظاهر ان ثلثان لم يفرقتها

حالا وليس الوطء اختيارا لان الاختيار ابتداء أو استدامة للكنكاح وكل منهما لا يحصل به (ولا يصح تعليق اختياره ولا فسخه) كل دخلت فقتلته حتى تركها كل أو فسخته لما تقصر رانه ابتداء أو استدامة للكنكاح وكل منهما منع تعليقه ولان مناط الاختيار الشبهة فلم يقبل لتعلقه بالامتناع فوجدوا قدامه يصح تعليق الاختيار للكنكاح فمتناكلا دخلت فانت طالق أو من دخلت فهي طالق لانه يغفر في العتي ما لا يتغير في المستقبل وتصح نيته لطلاق باللفظ والفسخ وخيشتن يصح قضا لمكونه طلاقا كجرم (ولو قصر الاختيار في جنس) أو قصر مثلا لاجل لانه خفف الاجرام وشيشتن (الذفع من زاد) على ثلث المحصورات (وعليه التعين) هنا بل مطلقا لا يوجب في الحرس وتبين في غيرهما أو في الفصل المتيقن هنا ولا فيهما أو في الحرس (وهو من ذلك لا ياتي هنا ونشقة من) أي الجنس وكذا كل من أسلم عليه من اذ لا يجتر من شي أو أراد بالثقة ما دام سائر الؤن (حق يختار) الحر من ان يراد وغيره تبيين لان من يجوز ان يحكم الكناح (وان ترك الاختيار) يعني أو التعين (جنس) بامر الحاكم ان ياتيه الامتناع من وجب لا يقوم غير مقتله فيه فان استنزل أو أنظره ثلاثة أيام لانه ما به التروى وشرا فان لم يقدسه الحبس عزه بما ارضى من غير ما ارضى من اثم الاثر كر وهو هكذا ان يختار ويختل نحو جنون حتى يفيق ولا يوجب الحاكم من المتعنه لانه بخار شهوة يارق تطلقه على المولى الا في نحو بحث السبكي فوفى شيبه على طلبه ولو لم يرض بعضه لانه حقون كغيره وهو من على رأيه ان أسلم أو بعاني الخبر لا بالاحة

(الاعم) عطي لفظ اللفظ الدال على التلاق (قوله وهو) أي الفرقان هنا أي باب الاختيار فسخ أي الاختيار (قوله باختصار الثاني) أي الاعم (قوله لانه لفظ مشترك) أي بين الطلاق والفسخ وحقته في كل منهما وتعين في كل منهما بالقرينة اه معنى وفي سم بهذا كونه عن شرح الروض عن الزركشي ما تاه وفيه ما شعر بعدم تبادر في النسخ والالتزم فيه بلاقرينة اه وقد يجب بان تبادر في النسخ بحسب المقام كما أشار إليه الشارع بقوله هنا والحاصل ان الماتم قرينة لارادة الاختيار (قوله انه) أي لفظ الفرقان صريح في أي الفسخ (قوله ليس أحدهما) أي التبيين الثاني في النهاية الاقوله بقول كل من المولى والمن وكذا في الفتى الاقوله وذكر العشر الى المن (قوله لخصر عمه) في الموضعين متعلق بقوله لا تاتي في الفتى وهو خبران وقوله ولا يلايه عر على الظاهر وقوله كونه الخ لخصر عمه الا يلايه وقوله بالاحنية حال من الخبر المستتر في آلي الرابع اسكن من الظاهر ولا يلايه وقوله بالكنكوحه حال من خبره من الراجح لكل منهما أنها (قوله المولى والمظاهر) بصيغة المفعول وقوله منها تارة في الوصفان وخبره راجع الى آل فيها (قوله والظاهر) معطوف على مدة الايلاء اه رشدي (قوله وليس الوطء اختيارا) والمعطوف آتاه المسمى البصير أو موه الزمان ان لم يكن محضا ان اختار غيرها اه معنى (قوله ابتداء أي على المروج أو استدامه ما لا يخفى على الرابع (قوله وكل منهما لا يحصل به) أي كل رجعة اه معنى (قوله ما ستر والاح) وقوله ولا مناط الخ لكل منهما لانه المعطوف على فسخ فقط عر لا يغفر وشرح التمهيد لان ما تعين من التعلق اه هي اشبهه للمعطوف أيضا أحسن (قوله في قبل) أي الاختيار وقوله لان الخ الشهوة (قوله وتصح نيته لطلاق) معطوف على قوله يصح الخ (قوله كجرم) أي في شرح والطلاق واختيار (قوله ولو قصر الاختيار الخ) أو أسلم على عشر مثلا وانما من سنا من اخذ الظاهر أنه لا بد من اختيار أربع من الستة لا يقال لاجل للاختيار لان قاع الاختيار يجوز الاختيار واحد منهم مع ثلاث غيرها م ر اه سم على سج اه عرش (قول المن وعليه التعين) أي فوراه عر بحري عن الحلبي (قوله للمسلمين أول الفصل) أي في قول المصنف (فيما يختار) مع الفتى عما هنا أي من قوله ولا يلايه التعين (قوله لا ياتي هنا) أي فيما لو قصر الاختيار في جنس (قوله الا ان ياتي به) أي بالاختيار في الصورة المارة أول الفصل أو والتعيين هنا (قوله أنظره) أي وجوب ما توفيه الاثثة أيام أي كوال اه عرش (قوله مودة التروى) أي التفكر فان لم يقدسه الحبس عزه ما لا وهكذا كل من أقر بحق وتقدر على أدائه وامتنع وأصر ولم يرفع فيما لحس ورأى الحاكم ان يضم الى الحبس التعزير بالضرر بغيره فله ذلك اه معنى (قوله وهكذا الى ان يختار) ولو اختار أو بعاه من ثم قال جعت عما اخترت لم يقبل رجوعه نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه اه معنى (قوله الى ان يختار) أي ولو طال الزمان جدا اه عرش (قوله ويختل نحو جنون الخ) فخذ تقديم ما يشعل هذا وغيره اه رشدي (قوله الى ان ياتي به) وان طال جنونه اه عرش (قوله وباعتماده) أي أسلم بمعنى الخ أي حال كونه أي الفسخ صريح في بابه (قوله ولا مرداة راد الخ) في شرح الروض قال الزركشي وقت شهيدان لفظ الفرقان من صريح في الفسخ كانه صريح في الطلاق فيكون حقة تقديمه ما يتعين في كل منهما بالقرينة فانما تسمى ونسب ما شعر بعدم تبادر في الفسخ والالتزم فيه بلاقرينة (قوله في المن ولو قصر الاختيار في جنس الخ)

بالثقة ما دام سائر الؤن (حق يختار) الحر من ان يراد وغيره تبيين لان من يجوز ان يحكم الكناح (وان ترك الاختيار) يعني أو التعين (جنس) بامر الحاكم ان ياتيه الامتناع من وجب لا يقوم غير مقتله فيه فان استنزل أو أنظره ثلاثة أيام لانه ما به التروى وشرا فان لم يقدسه الحبس عزه بما ارضى من غير ما ارضى من اثم الاثر كر وهو هكذا ان يختار ويختل نحو جنون حتى يفيق ولا يوجب الحاكم من المتعنه لانه بخار شهوة يارق تطلقه على المولى الا في نحو بحث السبكي فوفى شيبه على طلبه ولو لم يرض بعضه لانه حقون كغيره وهو من على رأيه ان أسلم أو بعاني الخبر لا بالاحة

والمعتمد انه بمعنى اختياره للنكاح للوجوب وانقضه الاذرى وهو وجوبه بلحق الله تعالى لما يلزم من حل ترك من مسائل اكثر من  
أربع في الاسلام وهو مجتمع في ثمع وجوبه وعدم توقفه على طلب ما أطلقوه (تنبيه) فظاهر كلامهم بل صرح بقوله ما عن الامام اذا  
جس لا يضر وعلى الفور فظهره يردى أن الجبس ليس نكاحاً واولاه لا يجوز تركه ورواه بنحو ضرب القضاة الاولى غير مرادة والثالثة متجهة  
ووجهها ان المقام مقام تركه لا يباحش في الفكر ويحيط به من الاختيار بل بما (٣٤٣) يصعب بحمله على وهو الجبس فان مات  
قبله أى الاختيار اعتدت

حامله أى موضع الحل  
وان كانت ذات اقراء وذات  
أشهر وعشر ونحوها  
وان كانت ذات اقراء (ما ربه)  
أشهر وعشر احتياطاً  
لاحتياط الازواجية فى كل  
منه وذكر العشر تغليبا  
للساكنة كالأمة وحرها  
على قاعدهم من غير  
التمشيرة لوقيل وعشرة  
كان خارجة عن كلام القريب  
(وذات اقراء اكثر من)  
الباقى وقت مسوتين  
(الاقراء) المسويين بنداؤها  
من حين اسلامهم ان اسلموا  
معا والافى اسلام السابق  
(وأربعه) من الأشهر  
(وعشر) من المسون لان  
كلاهما كونهما زوجة  
فتلزم معاملة الوفاة بمقارعة  
في الحياة فعلمها الاقراء  
فوجب الاحتياط لتصل  
بيقين (ووقف) ثم اذا  
ما قبل الاختيار (نصيب)  
زوجان أسلم كلهن من  
ربيع أو ثمن يعول أو دونه  
للعلم بان قبل أن يبع زوجات  
لكن جهلنا أعيانهن  
(حق) تتقرر كل منهن  
اصحابها أمهات الزوجة

بمعنى الخرقه للوجوب بخبرنا معنى أنه لو جوب بهذا المعنى اه كرى (قوله الاختيار) لعل الاسوب  
لغيره من الجبس أصل الشارح (قوله وان انقضه الاذرى) وفى كلام شيخنا لا بدى. دسم تغلا عن  
المريسي ان الاذرى تعقب السبكي فى ذلك ولم يوافق فيه ارجح انتهى فاعلم الاذرى مختلف كلامه اه  
عش وعبارة المعنى بعد ذكر كلام السبكي قال الاذرى وقوله أى السبكي أسلم أو بما لا يحل بنازع فيه  
أحدون أوهم كلام الكتاب وغيره الوجوب وقوله ان السكوت مع الكف عنهن لا يجوز فيه الاذا ظن  
ان الاكس فجب كسائر الدون والابحس موضع توقف لان السكوت مع الكف يلزم من مسائل اكثر  
من أربع في الاسلام وذلك بخبرنا انتهى وهو كلام حسن اه وبطلان الاذرى واقى السبكي فى دعوى  
كون الامر فى الحديث لا باسحتموا لغيره دعوى توقف الجبس على الطلب (قوله على حل تركه) أى  
الاختيار الاولى حذف حل (قوله من مسائل الخ) بيان لما يلزم الخ (قوله اذا جس الخ) المقول القول وقوله  
ان الجبس الخ خبر ظاهر كلامهم (قوله والقضاة الاولى غير مرادة) وحينئذ فاعلم لا يضر بغير الجبس اه  
سم (قوله أى الاختيار) أى والتعيين (قوله أى موضع الحل) هو مفهوم من حامل اه سم (قول المتن)  
وذات أشهر (أى لكونها صغيرة أو أيتسه اه عش (قوله وذكر العشر تغليبا للباقي الخ) وكان الخ  
غلبة لانه لو قال عشرة لكانت العشر من الأشهر اه رشدى (قوله حرجا على قاعدهم) وهى ان العشر  
بلا ناعه لكونها والباقي مؤتته اه كرى (قوله وقيل الخ) أى قال الله تعالى فى القرآن اه عش  
(قوله) كان شارحين كلام العرب) قال سم عن البضاوى ما معناه ان العرب لم يشع فى كلامهم فى مثل  
ذلك مرعاة الامام أصلا وجهان الباقي غير الاعوام والشهور اه رشدى عبارة عش أى أنهم  
يقولون الباقي على الامام ومن ثم يؤرخون ما يقرون لغيره المضمين من شهر كذا أو قين من دول  
الحكمة فى ذلك ان الباقي سابقة على الأيام اه (قوله فعلمها الاقراء) أى الاعتداد الاقراء اه عش (قوله)  
فوجب الاحتياط الخ) فاذلفت الاقراء الثلاثة قبل تمام أو بعدة أشهر وعشر مكنتها أو ابتدأوا من الموت  
وانقضت الاربع والعشر قبل تمام الاقراء أو ابتدأوا من حين اسلامهم ان اسلموا معا والافى  
حين اسلام السابق اه معنى (قوله يترك منهن الخ) شيئا تضعه فى مكان الانسب السكوت ههناهم  
وأيت فى نسخة مصحفة مقابلة على أصل الشارح أنه مضى وبطله (قوله لا من غير القرعة) عبارة لغوية  
فقسم الموقوف على ما يقع عليه الاتفاق بينهم من فاضل أو تساوان الخ لهن ثم الخ (قوله ثمانية) الاولى  
ثمانية لان العبد مؤتته اه عش (قوله ولا ينقله به تمام جهن) بناء على أنه لا يشترط فى الدفع  
البن أن لا يبرتن عن الباقي وهو ما صححه الشافعى لانه يمتان فحين من يستحق المدفوع فكيف يمكن بدفع  
الحق البن اسقاط حتى آخر ان كان اه (قوله ما اذا أسلم الخ) يحتمل تركه أسلم كلهن (قوله لا تثنى)

ثم أسلم على عشر مثلا واختار من ستاتهن أختان فانظر انه لا بد من اختيار أو بيع من الستولا  
يقال لاجل الاختيار لادفاع الاختين لجواز اختيار واحدة منهما مع ثلاث من غيرهما حر (قوله)  
والقضاة الاولى غير مرادة) ويستند فاعلم لا يضر بغير الجبس (قوله أى موضع الحل الخ) هو مفهوم  
من حامل (قوله وذكر العشر تغليبا للباقي الخ) قاله البضاوى فى نفسه بلاية ناصه  
ثم سأله تركه من جهن فاستمع (بصططن) على ذلك نسا وأفاضل لامن غير التركة ثم ان كان فحين يجمع وعلمها بجزءها ليدان بها الخ  
على أقل من جهن من عدهن كالفن اذا كان ثمانية لا وان لم يتقن ان ههنا السكوت لاجل بيعه من ثلاث من غيرهما حر (قوله)  
الصلى اعطى اليقين وان لم يبرأ من الباقي فلو كن ثمانية فطلب أو بيع لم يعطين شيئا وحس اعطيتهم ببيع الموقوف بيقين ان مهر زوجته أوتيت  
فانصف وهكذا لو كن ستاتهن والتصرف فى مولا ينقطع به تمام جهن ما اذا أسلم بعض والباقيات يصلن للنكاح كتمان كليات أسلم  
منهن أو بيع أو أربع كليات وأربع وثلاثون أسلم الوثبات خلاش

المسلمان لاحتمال أن الكتابين من الزوجين (تنبيه) ظاهر كلام الصبري توقف عن هذا الصلح على الاقرار فانه قال وطريق الصلح  
ليقع على الاقرار ان يقول كل منهن لصاحبه انتهى الى زوجة ثم تسألها ترك شي من حقها ومقتضى كلام شيخنا وغيره انه اعتماده وليس  
كذلك اما اولها فهو مشكل لان فيه الحاق ضرر عظيم بالمرأة لانها قد تورط بصدور الاقرار ثم تأتي المقر تها لثان ترك لها شي من حقها ضايعا  
واما الثانية فقد ذكرها صاحب الصلح الولي مع انه يتعذر اقراره على موليه وهذا صريح في أن هذا الصلح لا يتوقف على الاقرار فالحق ان كلام الصبري  
مقالة ضعيفة على انه يمكن تأويله بان مراده قوله وطريق الصلح الى آخره هو وقوع الصلح على الاقرار لان الاقرار شرط لصحة هذا الصلح  
واما الثانية فالمرحوم صاحبها لا يرى انكشافه بوجه فكيف يحمل كلامه على الاقرار بما يعمل كل أحد بطلانه فافترض ان الوجه انه لا  
يشترط هنا اقراره بانه يصح الصلح بيوت (٣٤٤) لتعذره كالحق ثم رأيت الشيخين صرحا بما ذكرته في نظيره مستلثنا وهو ما طلق احدي  
امراتيه وما نجل البيات

المسلمان (الخ) عبارة الفتي فلا توقف لزواجين بل تقسم كل الرتبة بين باقي الورثة لان استحقاق الزوجات  
الارث غير معلوم لاحتمال انهن الكتبايات وكذلك لو كان بينهما مسقطا كما يتوفاق احد كاطاقي ومات ولم يبين  
اه (قوله لاحتمال ان الكتابين من الزوجات) أي بشرط الارث تحقق موجبه اه عرش (قوله اعتماده)  
أي التوقف (قوله ضايعا) أي حق المقر على حذف المضاف (قوله وهذا) أي ما ذكرناه من اتماننا من صلح  
الولي (قوله تأويله) أي كلام الصبري (قوله فكيف يحمل كلامه) كذا اخبارنا بيننا نسخ القلم ولعله  
من تحريفنا لتامع والاصل يحمل كلامه على كذا بعض نسخ الطبع أو يحمل كل منهن كايوم بدما قدما  
من قولنا الفتي فكيف يكفل الخ (قوله بطلانه) أي الاقرار أو بالمرء (قوله ان الوجه انه لا يشترط هنا الخ)  
وفا المعنى كما مر (قوله عا ذكره) أي من عدم اشتراط الاقرار وقوله هو ظاهر مستلثنا وما مر صرحه الشيخان  
(قوله انتهى) أي قول الشيخين (قوله وبه) أي باستثناء هذه الثلاث (قوله ونقل الرافعي الخ) مبتدأ خبره  
قوله اعتراضه الزركشي الخ (قوله في الاولى) أي في مسئلة التطلق (قوله الموقوف) أي النصب الموقوف  
لزوج (قوله قال) أي الزركشي (قوله في المسئلة الخ) أي من الثلاث المتقدمة اه انفا (قوله انتهى) أي  
كلام الزركشي (قوله وان كان يقول الخ) أي فوجه استثناء هذه المسائل من اشتراط الاقرار (قوله وهو  
الخ) أي ما يقترب بالخ (قوله وهذا الخ) من تشعق وجههم (قوله قال النجوم) كالخفي (قوله وبسكر)  
أي كل فتوة صاحبها بالمتصل على المفعولية (قوله فاذنا الخ) أي كل صاحبها يتحمل أنه من اسناد الفعل  
الى ضمير المصدرا أي وقع الصلح

(فصل) في مؤنة المسئلة أو المرتدة (قوله في مؤنة المسئلة) الى الباب في النهاية والمغنى (قوله في مؤنة  
المسئلة الخ) أي في حكم مؤن الزوجة اذا أسلمت وأرثت مع زوجها وأختلف أحدهما عن الآخر اه  
مغنى (قوله أو المرتدة) كذا في أصله والواو أنسب اه سيدع (قول المتن استمرت النفقة) أي بوقية  
المؤنة بما يوفى من (قوله في أصله) أي في المحرر (قوله وحذفت) أي قيد وليست كتابية (قوله فلا تنقلها)  
أي ولا شيء من بقية المؤن أما السكابة فلها لا تنقطع طعنا اذا كان يحل له ابتداء نكاحها أو انقضت كغيرها من  
السكافرات اه معنى (قول المتن فيها) أي العدة (قوله وببحث الزركشي) هو هنا وفي باب في بعض مسائلنا  
وأناب العشر باعتبار ما ياتي لا يتأخر والشهور والاعوام واقف لا يستعملون النذر في مثله فذاها  
الى الأيام حتى أنهم يقولون تمت عشر أو شهده قوله ان لبيم الا عشر ان لم يبيم الا يوم انتهى ولما نفاة  
بين قوله وأناب العشر وقوله الشارح وذكر العشر

باسم يفتي غير عمر لإحدا من الصلح وان لم يوجد صريح الاقرار لتعذر كبرهم ثم رأيتهم وجهوا الصلح في هذه  
المسائل بما يقرب مما وجهته وهو ان من قبض شيأ يقول هو لم يمسكه يقبضه يقول هو يمتن المسئلة وفي الحقيقة تختلف في سبب الملاك  
في أصله وهو لا يترى كافي على ذلك لاختلافها بل في فرضنا رأيت القاضي وجهه بمن كان حرة حيث قال قال النجوم صاحبكم أي الساقط ورضي  
الله عنه جواز الصلح على التناكر في مسائل وعددا سابق قلنا ليس مافي هذه المسائل صلحا على انكار كل واحد يدعى جميع الحق لنفسه  
وبنكر صاحبه وألهمنا باننا فاذنا الصلح في زعم كل واحد انه ترك بعض الحق لصاحبه ويرجع به عليه (فصل) في مؤنة المسئلة أو المرتدة  
لو (أسلماعا) قبل دخول أو بعده (استمرت النفقة) لبقاء النكاح ولو أسلم وأصررت حتى انقضت العدة) واست كتابية كالأصل وحذفت  
العلم به من كلامه قبل (فلا) نفقة له إلا ما عتبه باختلافها على الاسلام لأوجب فو رامن غير رخصة فلم يكن من جهة منع بوجه (وان أسلمت فها لم  
تسقط) نفقة (لدة) انما في الجديد) لاسما عتبه بالتلف أيضا وان بان باسلا ملامها ازوجة وببحث الزركشي وغيره ان تختلف في كل أصغر أو

ووقف له ما يميز زوجة  
فاصلتها وكذا لو ادعا  
ودين على رجل فقال لأجل  
لا يكفي ثم اصلطها على  
شي وكذا لو ادعا لرافى  
بدهما وأقام كل بيعة ثم  
اصطفا اه ولم يصرحا  
بأستثناء هذه الثلاث من  
اشتراط الاقرار لكن  
كلامهما كالصريح في  
الاستثناء وبه صرح غيرهما  
ونقل الرافعي في الاولى عن  
الأصحاب ان ما في باب  
صلحا على انكاره فترسه  
الزركشي بصرح في الثقال  
فيها جواز الصلح ويكفيه على  
انكاره لان كل واحدة تقول  
الموقوف وحسدى قال  
وكذا في المسئلة انما يترى  
وفي مسئلة ما أسأل على ثمان  
اه وان كان يقول التناكر  
هنا في لكن عارضهما  
هو أقوى منه وهو كون  
الموقوف تحت يد كل من

(قوله)  
السائل بما يقرب مما وجهته وهو ان من قبض شيأ يقول هو لم يمسكه يقبضه يقول هو يمتن المسئلة وفي الحقيقة تختلف في سبب الملاك  
في أصله وهو لا يترى كافي على ذلك لاختلافها بل في فرضنا رأيت القاضي وجهه بمن كان حرة حيث قال قال النجوم صاحبكم أي الساقط ورضي  
الله عنه جواز الصلح على التناكر في مسائل وعددا سابق قلنا ليس مافي هذه المسائل صلحا على انكار كل واحد يدعى جميع الحق لنفسه  
وبنكر صاحبه وألهمنا باننا فاذنا الصلح في زعم كل واحد انه ترك بعض الحق لصاحبه ويرجع به عليه (فصل) في مؤنة المسئلة أو المرتدة  
لو (أسلماعا) قبل دخول أو بعده (استمرت النفقة) لبقاء النكاح ولو أسلم وأصررت حتى انقضت العدة) واست كتابية كالأصل وحذفت  
العلم به من كلامه قبل (فلا) نفقة له إلا ما عتبه باختلافها على الاسلام لأوجب فو رامن غير رخصة فلم يكن من جهة منع بوجه (وان أسلمت فها لم  
تسقط) نفقة (لدة) انما في الجديد) لاسما عتبه بالتلف أيضا وان بان باسلا ملامها ازوجة وببحث الزركشي وغيره ان تختلف في كل أصغر أو



جنون أو انغماء ثم أسلمت خصيصا والمانع اسقط كما أو شال به قطيلهما وفيه نظر لان الغفلة منزل منزلة النشور كما هو حوايه والنشور مسقط النفقة ولو لم يكن بخصوصية ولو اشتقافا في سبق اسلامهما صدفه فلا يدعى مسقطا (٢٤٥) للنفقة التي كانت حادثة قبل الأصل عنده

(ولو أسلمت أولا فاسقط في العدة أو أوصر إلى انقضائها فلها نفقة العدة على الصحيح) لاحتسابها واساها به بالتظلم وفارق جهابان الاسلام واجب فوري أصالة فهو ركوم رمضان وانما سقط المهر اذا سبق اسلامها قبل الوطء لانه عوض البضع فسقط بتعويضه عوضا ويعذر كمال الباطع الميسر مضطرا قبل القبض والنفقة للمتمكن وهو الميسر ونه وعش الزركشي انه لو تخلف انحو جنون ما بقي فيه نظير ما مر وفيه نظر أيضا لان عذر الزوج لا يسقط النفقة كما يعلم مما ياتي في بابها (وان ارتدت أو أراها ما فلا نفقة) اهنا في مدة الردة (وان أسلمت في العدة) كالنشر بل اولى من اسلامه ولو في ضيقه تسحق النفقة بخلاف ما لو رجعت عن النشور فيمنع من السقوط بالاسلام هنا وغلا نزول النشور لا بالتمكين ولا يحصل الايمان بالقي النفقات (ولو اراد عليها نفقة العدة) لان المانع من جهته

(باب اخبار في النكاح) والاعتاق ونكاح العبد و - برذلك مما ذكر تبعها اذا وجد أحد الزوجين

(قوله وفيه نظر الخ) عبارة للمنفى وود هذا البحث وان كان التعليل برشاليه بانها تسقط بعدم التمكين وان لم يكن نشور ولا تخصيص من الزوجه كما تسقط بحبسها طالما اه (قوله ولو اشتقافا في سبق الخ) فقال الزوج أسلمت أولا فلا نفقة لكونه قبل أسلمت أولا في النفقة اه معنى (قول المتن فاسقط في العدة) فلها نفقة متدة تخلفه نهاية ومعنى (قوله اذا سبق اسلامها الخ) أي مع احسانها واساها به بالتظلم (قوله قبل القبض) أي قبض الثمن (قوله والنفقة الخ) عطف على اسم ان وقوله التمكين على خبرها عبارة الخ والمنى وفارق المتولي بين هذه وبين ما اذا سبق في الاسلام قبل النكاح حيث سقط مهرها مع احسانها بان المهر عوض العقد فقط بتعويض العاقد وغير ذلك لمعوضه الخ والنفقة للمتمكن وانما سقط لا تعدى ولا تعدى هنا اه (قوله وهو) أي الزوجه المرفقة أي المتمكن عبارة النهائية والمنى وانما سقط لا تعدى ولا تعدى هنا اه (قوله باق الخ) هو من كلام الزركشي (قوله نظير ما مر) وهو بحث الزركشي أيضا اه كرى (قوله نظير ما مر) اراد به ضمعا مرأى عدم الاستحقاق اه وشي (قوله لان عذر الزوج لا يسقط الخ) معناه اه عش (قوله ومن اسلامها) أي من دين اسلام المرتبة تعلق بقوله الآية تسقط الخ (قوله الايمان بالقي النفقات) أي فلا يمن دفعها للقاضي وادلاه بانها رجعت للعامة فتعبر عن القاضي الى الزوج فان مضى بعد ارساله والام لم يمتد إلى الزوج ولم يرجع استقرت عليه لان المانع الا تمن جانيه اه عش

(باب اخبار في النكاح والاعتاق ونكاح العبد وغير ذلك)

(قوله في النكاح الخ) في قول المتن ثبت في النهاية الاقوله وان قل على الوجه وقوله سوله أدى الى وكبحه وقوله أوعته الى شبهه بان وكذا في المنى الاقوله كذا فاسقط الى قال المتولي والاقوله أي حشفت كره الى فان بقي (قول المتن جنونا) والاصراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء يتوهم أي فثبت به الجنون عش عبارة سم يثني ان منه أو في معناه الصرع ويحتمل ان كون أحدهما ماصورا كذا في كالجنون ويحتمل ان يطلق بالانغماء اه وليس الاقرب هو الاحتمال الاول (قوله ولو تمسك) أو كان قابلا للعلاج نهاية ومعنى (قوله وان قل على الوجه) خالفه النهاية والمنى فتدلا يستثنى من المتقطع كما قاله المتولي الخفيف الذي بطرائق بعض الزمان اه قال عش والظاهر ان المراد بذلك البعض بما يحتمل عادة كبريوم في مسنة اه (قوله لانه يفضي) أي الجنون لجنابة أي على الزوج (قوله ومثله الخليل) أي في ثبوت الجنون وقوله كذا قيل أي ان الخليل مثل الجنون وذلك يقتضي مغايرته بما عش وشي (قوله قال المتولي الخ) عبارة عن الغسي والنهاية والروض مع شرحه وأما الآية بالمرض فلا يخاره كسائر الامراض ويحمله كقوله الزركشي فيما تفصل منه الاقافة كقوله الغالب أما المأوس ونزوله فكالجنون كذا كره المتولي وكذا ان بقي الانغماء بعد المرض فثبت به الجنون اه (قوله والانغماء الخ) هو

(باب اخبار في النكاح والاعتاق ونكاح العبد وغير ذلك)

(قوله في المتن جنونا) يثني ان منه أو في معناه الصرع ويحتمل ان كون أحدهما ماصورا كذا في كالجنون يحتمل ان يطلق بالانغماء (قوله جنونا) منه الصرع كما قاله بعضهم فراجع (قوله قال المتولي والانغماء الخ) عبارة عن المرض وشرحه بالانغماء بالمرض فلا يشبهه انغماء كسائر الامراض قال الزركشي ويحمله فيما يحتمل منه الاقافة كما هو الغالب أما المأوس من نزوله فكالجنون كره المتولي لا بعده أي لان بقي الانغماء بعذر والمرض فثبت به انغماء كالجنون اه وقد يفهم من مقابلة قوله أما المأوس الخ لما قبله ان المراد بالانغماء ما لا تفصل منه الاقافة أي بالكتابة سوله اكل من سقطه اكل كافي الجنون فليتنازل (قوله والانغماء الخ) هو عطف على الخليل

بالاسترخاء ولو لم يسقط وان قل على الوجه وان لم يسقط كذا في قوله وفيه نظر لان الغفلة منزل منزلة النشور كما هو حوايه والنشور مسقط النفقة ولو لم يكن بخصوصية ولو اشتقافا في سبق اسلامهما صدفه فلا يدعى مسقطا (٢٤٥) للنفقة التي كانت حادثة قبل الأصل عنده

استحكم بقول خبر بن وعلامه الاول امواد الغضو والثاني علم احرار وان في حقه (أو حدها رتقاء) أي منسداً لاجل جماعها لهم  
ومنه في حق المنفذ كمن يفضيها كل (٢٤٦) والحق كذا أطلقوه ولعل المراد بحيث يتعد دخول ذكر من يده كيدتها فاختاروا

فخرجها سواء أدى لأفضائها  
أثم لا تمزأب البقيتي أشار  
لذلك بقوله في تنويعه  
وضيق المنفذ اختاراً بحيث  
لا يسع آفة تخفيف مثلها  
وبعضها أي حقه بفرض  
اه نقضوه بحيث صرح  
فما ذكرته وما ذكره به  
الواقع في كلامهم مجرد  
تصو وقال الاسنوي دكا  
غير بذلك فكذلك تغير  
هي بكبراً أن بحيث يفضي  
كل موطن (أو قوله) أي  
منسداً ذلك من باطنهم (أو  
وجده) وهو بالغ عاقل  
(عينا) أي به داه منفع  
انتشار ذكره من قبلها وان  
قد رعى غيرها وعلمه قبل  
النكاح من من اعرض أو  
شبهه بعان الماهة لينة (أو  
محبوبه) أي مقطوع ذكره  
أو الادون قدر الحقة ما  
حسنة ذكره أخذ ما صر  
في العليل وبغيره فان بقي  
قدوها وبغيره عن الوطيه  
ضربت له المدا لينة  
كالعينين (ثبت) لكارهما  
الجامل بالعبا والمان به  
إذا انتقل لأخر من منظرها  
كان كالباليه فان نقل الوجه  
لالبس الاخرى وانما تزج  
الزهر زبانه فيقضى للموضوع  
تخصيه وان كانت من  
جنس الاول كان في  
في الشهر من تقاضى في  
مرتين كالتقاء الحلقوم

خلافاً لزمه اهل لبنان وزيد بن جنس آخر وذلك لان الزادة تم تدوى الى ذهاب عين الزهر بالكا فتاحتها له  
من ضمنه هذا ولا كذلك هنا فبعضه قوله لزمه الكارمولو لا وصف

اقول

بماضين ان المراد به السلم ان ذاك العيب لو اراد ان يقتصر في الفسخ كراهة لاسانه الاخر بجملة ضرر معاشه وان رضى أحبوه وهو بعد  
والذي دل عليه كلامهم انه لا يقتصر الا للسليم ووجه ظاهر ولا تضر بعد مرضه السليم (٣٤٧) بالعيب المأذون (الخيار في فسخ النكاح)

ان في العيب الى الفسخ  
ولم يعتد الا بغيره  
اكثر العلماء وصح من عر  
رضي الله عنه في الثلاثة  
الاول المستتر كنهما  
والثمن وشمله لا يفعل الا  
عن توقيف ولا جاع الصحابة  
رضي الله عنهم عطف  
الخاص به وقاسا ولو با  
في الصلح على ثبوت  
خيار البع بغيره فكذا  
القاتل ثم بالنسبة وهما  
للفسخ الا العظيم وهو الجاع  
او التمتع لاسا والخدام  
والبرص بعد ان اعاشر  
والواحد له كبريا كخرم  
به في الام في موضع وسكاه  
عن اطباء والمهر بين في  
موضع آخر قال البيهقي  
وغیره ولا ينافي خبرا  
صدى له ان في اعتقاد  
الجاهلية نسيب الفعل لغير  
الله تعالى فخرقوه بفعله  
تعالى ومن صح خبره  
من الجسد فرائد من  
الاسد واكثر على الله عليه  
وسمى مع تار وثار له  
بما فيه بيانا للعلماء  
على الاسمة من الضرار  
والتوكيد من هذه النسبة  
غيرها كالمذموم بكسر  
ألفه المهل وسكون ثمانية  
المعجم ونحوه التوضيح  
وبقال عذوب كمشور وهو  
فهي من بعد ضن الجاع  
وفيه من يقر قبل الابلج

أقول وبذلك لا يقتصر بصر كلام صاحب الفسخ في هاتين (قوله بما عني الخ) يعني قوله الجاهل بالعيب  
الخ لكن في دعوى التعيين نظر فليتأمل (قوله ان المراد به السلم) يقول بين وبينه وبينه (قوله ان ذاك  
العيب الخ) أي صاحب العيب بغيره وقضية الخ (قوله كراهة لاسانه) أي الذي العيب من الاضافات التي لا  
والقدم لا يقتصر بغيره الا (قوله السليم بغيره) وقوله بجملة أي الاخر والباسم عطفه لاسانه يعني  
لكراهته أي الذي العيب بتسببه في عقد فسخ السلم ضرر معاشه نه أي الذي العيب مع وقوله وان رضى غايه  
بقوله أن يقتصر الخ والضمير للسليم (قوله أحجب) هو ان لا (قوله الى ما ذكر) أي الى ما عدا (قوله الخ) من  
ان يبق العيب الى المتن في المتن الا قوله والقرن وقوله وكل الى موضع وقوله وسكونه الى ونقلهما (قوله ولم  
بما الاخر) أي العيب (قوله كذا) الى المتن في النهاية الا قوله والقرن (قوله اليه) أي ثبوت الخيار  
لكل العيوب (قوله وضع) أي ثبوت الخارط على فعل قوله ذهاب الخ (قوله في الثلاثة الاول الخ) أي الجنون  
والخدام والعرب (قوله بينهما) أي الزوجين (قوله ومنه) أي ثبوت الخيار بالعرب والخدام المتضمنين  
الفسخ بما (قوله عن توقيف) أي هو وفي الشرح (قوله ولا جاع الخ) وقوله وقاسا الخ على فعل قوله كما  
ذهب الخ (قوله عليه) أي ثبوت الخيار وقوله في الخاص به أي الزوج وهما الجاهل والعتاة ع (قوله بغيره  
هذه) أي بغيره دون هذه اه ع (قوله وانسه) أي الولى (قوله كجزم به) أي باعد لهما وكذا ضمير  
وسكاه (قوله قال البيهقي وغيره الخ) عبارة تالفي فان قيل كيف قال الشافعي انه بعدى وقد صرح في الحديث  
لا دعوى احبب ان مراده انه بعدى بغيره اقله بنفسه والحديث وفردا ما يعتد به أهل الجاهلية من نسبة  
الفعل لغيره وان مخالطة العيب ان به شيء من هذه الادواء سبب لحدوث ذلك الله اه (قوله ولا ينافي) أي  
ما صرح به في الامن الاعداء (قوله ومن ثم) أي من أجل وقوع الاعداء (قوله وأ ك الخ) يظهر انه جله فليقل  
امتنافيه (قوله وخرج بهذا الخ) أي بالنظر لتك من الزوجين وحديثه اذ كل واحد منهما يقتصر  
بخصه اه وشدي عبادا فاقى تنبيه قد علم سماران جله المبوب سعادته يمكن في كل من الزوجين خمسة  
واقصار الصنف على ما ذكر من العيوب يقتضي انه لا خيار فيما عدا ما قال في الزوجين وهو الصبي الذي قطع  
به المهور فلا خيار بالخير والصلح والافتقار والقر وح السبالة والعوى والزمانة والبه والحصول والعتاة  
ولا يكونه تنوط عند الجاع وقوله فلا خيار الخ ذكره النهاية وزادت عقب الاستحسان ما نصبر ان تحفظ  
لها عاده وحكم أهل الخبرة ما سكتها خلافًا لفركتي اه وقال ع (قوله والقر وح السبالة) ومنها  
المرض المسمى بالمبارك والمرض المسمى بالعتة والاختلاف في خيار بذلك اه (قوله كمتور) بالثمة  
التوقية كدهم واد وقوله وهو قه ما عا الزوجين وقوله وفيه أي الرجل اه ع (قوله فلا خيار به)  
أي بغير الجنس طلاقا أي ليس من زواله أم (قوله على أن المرض المأذون الخ) أي القائم بالزوج ونحوه  
حصل له كبر في الاثنين بحيث تغلق الذكركم هو صوابا والبول يخرج من بين الاثنين ولا يمكن الجاع شيء  
منه فمشتت وحتما الخيار ان لم يسبق له وطع أو من زوال كرهما بقول طبيب بل ينبغي الاكتفاء  
واحد على ولو أصابا مرض يمنع من الجاع أو من زواله فهل يشبه الخيار لما قاله بالزوجة أو لا في نظر  
والظاهر عدم الخيار بل قد يفهمه قوله في الاستفاضة وان حكم أهل الخبرة ما سكتها اه ع (قوله بل  
تدفعها الخ) ظاهر الخ (قوله في معنى العنة) ويحتمل فضل به بين كونه قبل وطع أو بعد اه حلي قال  
سم وفي معناها أيضا الشلل الذي لا يمكن معالجته ان لم يكن منها حقيقة وكذا الهم الذي لا يمكن معالجته

مشكل والافاق وجه استكمال أحد الموضعين بالآخر (قوله لاسانه الاخر) أي السليم (قوله)  
انه لا يقتصر الا للسليم) أي اذا كان أحدهما سليما والا فلا خيار ثابت اذا كانا معيبين أيضا كسليم  
قوله بدون هذه) أي العيوب (قوله في معنى العنة) في معناها أيضا الشلل الذي لا يمكن معالجته

فلا خيار به مطلقا على المعتمد وسكونه مسمى في موضع على ان المرض المأذون من زواله ولا يمكن معالجته على معنى العنة انما هو كونها من  
طرق العنة فليس قه ما عا جاعا ونحوها معن المأذون ان المستأجر قال عين

كذلك ضعيف لكن لا نفقه له اورد سبأ في الضعف والرق والاعصار ولا يشك في ثبوت الخيار بما ذكره مما مر انه شرط الكفاية وان شرط الضعف  
المحل به لان الفرض انما اذنت في (٢٤٨) النكاح من معين أو من غير كقوله في وجه الأول من قبله على ما سلكنا فاذاهو معيب فيضع

١٥ أقول في معناها أيضا كالتقدم كبراً لته بشرطه في معنى الرق كالتقدم أيضاً في فرضها بشرطه فيثبت  
بهما الخيار **(قوله كذلك)** أي ثبت بهما الخيار اه ع من **(قوله من مباح)** عبارة بالمعنى ولو وجهها  
مستأخر العين نقل الشرحان عن التوفيق أنه ليس له منعها عن العمل ولا نفقة على زوجها فظاهر أنه لا خيار له وهو  
المعتمد وتقلص المأوردى أنه الخياران جمل اه **(قوله ولا يشك الخ)** عبارة بالنهاية واستشكل  
تصور فتح الرتبة العيب بانها ان علم به فلا خيار والا فالتقي منه شرط الكفاية ولا يصح انتفاء الخيار  
فرض الصحة فغلبه عن قسم آخر وهو أنهم لو اذنت له في التزويج من معين الخ **(قوله بما ذكر)** أي العيوب  
المتفق عليها أنه أي السلامة من العيوب المبنية للخيار اه كقوله **(قوله وان شرط الخ)** عطف على قوله أنه  
الخ وقوله أي عاود كقوله لان الفرض الخ لعله لثني الاشكال **(قوله تغيره)** اه هذا مشكل في الثانية لان  
الفرض انما اذنت في غير كف وهو شامل لغير الكف والعيب وهذا يتغير بزمانها بالعيب فكيف يصح ذلك  
تغير اه سم ويمكن ان يجاز عنه بان الغالب السالم من هذا العيب فعمل الاذن في التزويج من غير  
الكف على ما اذا كان الحلال الفوت الكفاية بدانة النسب وانحوها جعل على الغالب اه ع من وهذا  
الجواب مأخوذ بما يأتي في شرح قلت ولو بان معيناً وعبدالها الخيار والله أعلم **(قوله وكذا هو الخ)** لعله  
في قطع الأول بان ظاهراً سلمية فيانته هبة كجاء في هنالك **(قول المتن)** وقيل ان وجه الخ عبارة بالمعنى والنهاية  
والا فرب في ثبوت الخيار بما ذكر بين ان يجد أحد الزوجين الآخر مثل ما به من العيب أم لا قبل الخ **(قوله)**  
الكلام الخ قوله ولو كان يجبو باقي النهاية والمعنى **(قوله والسلام الخ)** أي ثبوت الخيار ولعل المراد أنه  
لا يشك لاجل استخدامه بنفسه والا فلا مانع من ثبوت الخيار ولو لم ير أن يجنون الزوج كقولهم تكن مجنونة كجاء في  
في شرح قوله وتغير بغير مجنون الخ من قوله وان كانت مثل الزوج اه ع من **(قوله ولو كان يجبو با)**  
الخ ولو اختلف في شيء هل هو عيب كيباض هل هو مرض أو لا صديق للمسكر وعلى الذي استعمل في ردود  
نعم شرحه **(قوله يجبو با)** أي أو عينا كاي علم بما يأتي في شرح وتثبت العنة **(قوله وهي رتقاء)** أي ابتدله فلا  
يسكر مصغره قوله الا في ولو حدث به بغير فريته اه ع من **(قوله أنه لا يشك الخ)** والا فرب في ثبوت  
نهاية أي لكل منهما ع من **(قوله ثبوته)** جزم في الرض وثبوته سم وبغيره من والا فرب في ثبوته  
وذ كر المعنى الطر يقين من غير تزويج اه سديع **(قوله أي أحد الزوجين)** تفسير الضمير المستتر  
وقوله الا شرح تفسير البارز **(قوله بعلامة)** التي قوله وأما تصور في النهاية الا قوله أي وط على لانها عرفت  
وقوله ولما كان الأساس الى التزويج وقوله ونقص المعدم مطلقاً وقوله فتأزم ما بانها الخ وكذا في المعنى الا قوله وتتصور  
الخ **(قوله بعلامة الخ)** عبارة بالنهاية والمعنى بانزال اشكاله قبل عقد النكاح بذكورة أو أنثى سواء اوضح  
بعلامة متعلقة ونسبة أم بانخاره اه **(قوله لانه الخ)** عبارة بالنهاية والمعنى لان ما به من ثبوت أو سلبه أو نفيه  
لا هو الخ **(قوله كسألو الخ)** أي فيما سأل اه ع من **(قوله بالمعنى السابق الخ)** يفيد أنه لا بد من ازالة  
بكاره كقوله وتبين ذلك مع قوله كثر والمهر توفيقاً من رضى الزاها وهو خلاف ما سأل في في الصداق اه  
سم وقوله في الصداق أي في شرح فان قال وطئت طفت **(قوله كثر بالمهر الخ)** ظاهر صنيعه أنه مثال

ان لم يكن منها حقيقة وكذا الهرم الذي لا يكن معاً لجامع **(قوله أو من غير كثر الخ)** كذا شرح حر **(قوله)**  
وتغيره) هذا مشكل في الثانية لان الفرض انما اذنت في غير كثر وهو شامل لتفسير الكثر باعتبار  
العيب وهذا يتغير بزمانها بالعيب فكيف يصح ذلك تغير اه ع من **(قوله انما اذنت في غير كثر)** فحين ظنته فوافقت انسان معيناً  
فانما تغير لظهور والرق بين الاذن فحين ظنته كثر فافقت مبيلاً لانه لا يتغير الرتبة العيب وبين اذنت في غير  
الكثر لتضمن الرتبة العيب وقد اوردته على من يوافق على الاشكال **(قوله وهو أوجه من اعتماد)**  
غيرهما ثبوته جزم في الرض وثبوت الخيار **(قوله أي وط بالمعنى السابق الخ)** يفيد أنه لا بد من ازالة  
الاعتنة حدثت به بعد

فمنعول أي وط بالمعنى السابق في التحليل فانما لا يتغير لانها عرفت قدرته على الوطع وصلت لظها منه كثر بالمهر  
وجود الاصل من غير بانزوالها

وبه فارتجيب لا يقال الوطء لا يجب على الزوج فكيف فمحض تغذره لا فاقول انما يجب اكتفاؤه اعيان الطمع المحيى به فترجمه جازم  
ولا نعلم ضرر هذا امتنع عند تغذره يجب أو عتقوا كان اليأس فيه حاداً (٢٤٩) دفع الشارع ذلك عنها به كنهها من الغصص

لحقهما فقال كاف التحليل وقضى صنع النفس أتم التلغير عليه لحصول مقصود النكاح من تقرر والمهر  
وثبوت الحصة وقد عرفت فخره على الوطع ووصلت إلى حكمهما أنه **(قوله وه)** أي يجوز وأنها **(قوله)**  
عقب محاسن شامل للرق والقرن نهاية وبغنى والصوم يفرق بين خياوم مستثناة إذا سدا ناعدا بعد الخول وعدم خيارها  
بحدوث العنة بعد الخول كما تقدم بان حقه في الوطع وقد وصلت إلى حقه في الوطع كل وقت  
أه وفي النهاية أنضمامه ولو حدس به بغير ثبت حقه في الرق أو قرن فلا جدوى ثبت خياره أه  
**قوله فأن ذلك** فصل فاعمل والاشارة إلى لا يفتقر إلى الحرم معقول أي رفته ثم التلغير معقول عليه  
ذوقه بشرطه أي التلغير من عدم المال على **(قوله وه ثم)** أي من أجل تأثير الإبداء الحرم من  
عليه أي الزوج مطلقا **(قوله التشطير قبل الوطع)** أي وسقوط الشكل بعده **(قوله وه نص)** الخ عطف على  
التشطير **(قوله مطلقا)** أي قبل الوطع وبه **(قوله والضرر عليها)** أي غير ضرر فلا تغافل إلى طلب  
الولي النفس أه عش **(قوله لم يقتر)** أي الولي وان كان له المنع ابتداء من نكاح الرق كنهاية وبغنى  
الولي المنع بغير نكاح أي بانته وهو محبوب وأضين أه عش **(قوله فيقرن)** أي الولي **(قوله)**  
الذي من أه أي صاحب الجنب والعنة **(قوله ولا)** أي بان يجهل إلى خيما **(قوله وتصو)** الخ وعكن أن  
تصور أيضا بقراره أه سم **(قوله مطلقا)** أي عن هذه الزوج وغيرها أه عش **(قوله وأما صور)**  
بما لا ذكر جهال الخ أقر هذا التصو والمغنى والنهاية وأما بغير الاعتراض أي بان الأصل الاستمرار  
**(قوله وبغير الولي)** أي ولو كانت المرأة الغرضية أه عش **(قوله لا يسد الخ)** خلافا لنهاية والمغنى  
بصورة العبري قوله الولي أي الخاص ولون غير النسب كالسد على العتد أو المظلم فلا يشبهه أخذ من  
التحليل شوي أه **(قوله وان وضعت)** يقتضي كقوله السابق بحدوث الزوج نصو وغير الولي اثباتا  
ونفايا للزوج قد يقتضي هذا القول لزوم الرجوع السفر والمغنى لا خياره بغيره بالزوج وحده المقارن  
وجهه أنه لا يتصور تزويجه بمجيبه لأنه لا يصح تزويجهما كما تقدم فلو زوج سبعة ففرض لها العيب  
يقضي إذا كل ولا يتخير وليه أه سم وفي العبري عن نفيها لغرضي مئة **(قوله ذلك)** عبارة عن النفس  
للعار خوف العدوى وإذا قلص من ثبت له الخيار بعيب طنه تمين أنه ليس بعيب بطل النفس أه **(قوله)**  
عمر أي شرح وتبين أن حديثه بل عليه **(قوله المقضى النفس)** أي التي أتت الأقوى أي مخالفة إلى المنع  
والإتيان في النهاية الأقوى وقبل إلى المنع وقوله وهذا أولى إلى المنع **(قوله بغير)** يتعلق بالنفس وقوله  
لقد تحققه يتعلق بالخيار وقوله وهو أي يتحقق العيب **(قوله نفس النفس)** فمقتضى أنها لو علت بعنته  
وأعوت الرق إلى القاضي لا يسقط خيارها وهو أي يقتضي كلاما لا يفسر في شرح فاذن عتلت بغيره الخ

الآتية وفي غيرها شيوعه عند الحاكم (على الفور) كقول البيع بجميعه انما يبيح خياره بالرفع للحاكم على الوجه السابق ثم وفي الشفعة  
ثم الفسخ بعد ثبوت سببه عند الاستعانة (٢٥٠) خياره وقيل دعواه الجهل باصل ثبوت خياره بقوله ثم ان لا يكون مختلطا  
للعلماء أي مختلطا بتسدي

خلافه اه عش أقول وبصره بخلافه قول الشارح كالتأية قيد بالرفع للحاكم الخ الشامل للرفع في  
العتواصر منقول المبنى والعين يكونه أي الخيار على الفور ان المطالب بالرفع إلى الحاكم يكون على الفور  
ولا يتأخر ذلك خبر بالذمة فانه لم يثبت تحقق وانما يؤخر بالبداءة إلى الفسخ بعد تحقق العيب اه  
(قوله الآتية) نعت للعضاف فكان المناسب التذكير (قوله قيد بالرفع الخ) أشار به إلى أن المراد بقوله  
والخيار على الفور ان المطالبة بالفسخ والرفع إلى الحاكم على الفور كإفاد بعضهم اه كروى (قوله ثم)  
أي في البيع (قوله ثم بالفسخ) عطف على الرفع (قوله بعد ثبوت سببه الخ) فضمة امتناع الفسخ قبل  
الثبوت فراجع نظيره من البيع اه سم (أقول) وصريحه أي الامتناع المبنى (قوله عنده) أي الحاكم  
(قوله والآن) أي بان أنوار الرفع أو الفسخ (قوله وقيل دعواه الخ) أي بان طال الزمان جدا اه عش (قوله)  
ان لا يمكن الخ) ذكره المصنف في المصروف فلهذا وقال في المصروف فلهذا وهو الذي جعله الفور فقياس  
ما تقدم في الرد بالعيب أنه يقبل لخفاه على كـ من الناس اه (قوله عارف الخ) أي من يعرف بهذا  
الحكم وان جهل غيره اه نهاية (قول المتن والفسخ الخ) والحاصل ان الصور ثمانية تسقط المهر في  
صورتين ويحجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى كل من الثمانية ما ان يكون الفسخ بعيه أو عيبها  
وراد ويراد بان وهما الفسخ مع الوطء يحدث مع بعيه أو عيبها اه بحـ يرى أقول ويراد بان سبع صور  
أخرى وهي الفسخ مع الوطء مختار أو يحدث بين العقد وطء بعيه أو عيبها أشار إليها الشارح بقوله معنى  
الموضعين الأولين (قوله والذمة) الأولى كافي المبنى ولا ممتعة لها أيضا ان التعبير بالاستعانة يقتضي سبق  
الوجود بعم أنه ليس كذلك (قوله فهو) أي الفسخ (قوله السليم) كان الأولى أن يورج بمجمل صفة  
للمنافع (قوله وبه) أي بالتعليل الثاني اه عش (قوله فكأنه) أي أن زوج وقوله ترد إلى الزوج وقوله  
كذلك أي كاملا (قوله أي الفسخ) أي بان لم يعلم بالعيب الا بعد الفسخ اه محلي زاد الفسخ أو مـ اه  
(قوله أومعه) انظر مع ما في من أنه لا يفسخ من الثبوت عند الحاكم إلا أن يصور بما إذا كان القاضي  
عنده وقت الوطء على ما في من البعد تأمل شو يرى والادى أن يصور بما إذا لم يورج حاسما ولا بمحكم فانه في  
هذا الحالة لا يفتقر الفسخ للرفع إلى القاضي اه يحبري (قوله لانه) أي أن محل وجوب المهر إذا كان هو  
الفاخر شيدي وعش (قوله لانه اغتاضل الخ) هذا مختص بما إذا كان الزوج هو الفاسخ ويقتضي أنه  
لو كان العيب به يجب المسمى وهو القيل الآتي وأما جواب جـ الآتي عن غلابة في عند التام فليراجع  
اه وشدي (قوله انتفى العكس الخ) قد يقال للمهر انما هو عرض تخضع دون العكس اه سم (قوله)  
وهو) أي ما وافق الخ مبتدا وقوله وأيضا الخ خبره وقوله الآتي أي أنفا (قوله أو انفسخ مع الخ)  
أي البطل (قوله يحدث مع) أي الوطء اه معنى (قول المتن جهل الواطئ) ان كل العيب بالوطء  
وجعلته من كان بالواطئ اه معنى (قوله لما ذكر) أي من انه اغتاضل المسمى الخ (قوله ثم وطئ) أي  
مختارا أمالوا كره على الوطء فالقياس انه لا يسقط خياره وان يجب لمهر المثل ورجوعه على المكره اه  
عش (قوله لرضاه) شامل لما عذر بالتأخير قبل خياره فيما يظهر اه نهاية قال عش قوله  
شامل لما عذر بالتأخير أي ثم وطئ وهو ظاهر فـ إذا كان العذر نحو أن زوجته الحاكم أمالوا كان العذر  
جهله ثبوت خياره فنبني أن لا يسقط لان وطءه والحالة ما ذكر لا يدل على رضاه بالعيب وعيارة جـ وعذر  
بالتأخير لا يسل خياره والظاهر خلافه ثم انما يستبعد مقتضى مشترك الخ اه وقوله هـ في رجوع علم العيب وجهل  
أي التفتق (قوله قيد بالرفع الخ) كذا شرح مـ (قوله ثم بالفسخ) عطف على الرفع (قوله بعد ثبوت  
سببه) فضمة امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع (قوله انتفى العكس) قد يقال للمهر انما

عشر ما عرفت ذلك فيما يظهر  
ويظهر أيضا ان المراد بالعلم  
عارف بهذه المسئلة  
وكذا يقال في نظائر ذلك  
(والفسخ) بعيه أو عيبها  
المقارن أو الحادث (قيل)  
خسول يسقط المهر) والذمة  
لانها كانت هي الفاسخة  
فواضع والا فهو سببها  
فكانها الفاسخة لانه يدل  
العرض السليم في مقابلة  
مناقضه وقد عذرت بالعيب  
وبفارق عدم جعل العيب  
فيه بمنزلة فسقه بغيره  
ولان قضية الفسخ تباد  
العروضين فكذا في بعضها  
كاملا ثم مفسره كذلك  
(د) الفسخ (بعده) أي  
الفسخ أو مـ اه الأصح  
انه يجب) به مهر مثلان  
فسخ) بالاناء لمعقول  
لا التفاعل لانه اه عجب  
به أو مـ (مقارن) للعقد  
لانه اغتاضل المسمى ليستتبع  
بسببه - قوله فوجد فكان  
لاسمية وقيل ان فسخت  
بعيه وجب المسمى قبل  
وهو الذي لا يفسخ غير لانه  
يدل المسمى في التمتع بسببه  
وقد استواء فلم يعلل عنه  
امر المثل اه وقد يجب  
بان العقد كذا يقتضي منه  
بسببه انتفى العكس أيضا  
فأذا جسد عيبه كان على

خلاف قضية العقد فوجه مهر المثل ثم أيضا ما أتى ما ذكره ورد غيره وهو إضافة قضية الفسخ إلى آخره الآتي ان  
(أو) ان فسخه أو بعده (محدث بين العقد وطء) أو فسخه أو بعده يحدث مع (جهل الواطئ) لما ذكره أما إذا عذر ثم وطئ فلا خيار  
لرضاه وبهذا لا يمتنع من التعليل برؤا الفسخ ولا لاتصافه بالوطء عذر بالتأخير لا يسل خياره وطء



قال المتولي بان سكت عن عياله اظهار حاله معرفته بالحاطه وقال الزا بان تعقد بنفسها او يحكم بها كم براد (في الجواب) لا يستغنى عنه المنفعة  
المنفعة وبه فان الرجوع بقصة الولاية لا (ويشترط في) الفسخ لاجل (المنعوت) الى الحاكم) خزانة الوقف شوته تعالى من غير نظر واحتياط  
ونفي عنه الحكم بشرطه ولو لم يوجد (٢٥٢) القاضي كاشحه كلامهم (وكذا سائر العيوب) أي اتيها بشرط الفسخ بكل منها ذلك

(في الاصح) لانه يجب فيه  
كالفسخ بالاصح فلا يرضى  
بالفسخ واحده منها من غير  
حكم لم ينفذ كإبائه نعم  
بأن في الفسخ بالاصح  
أنه لو لم ينفذ بها ولا يحكم  
نفذ فسخها للضرورة  
فبما هنا كذلك (وتثبت  
العنف) ان سميت دعواها  
بها بان يكون مكافئاً وهي  
غير رضاء ولا رقاً كما في  
مما روي في امرأة والألزم  
بإعلان نكاحها ان ادعت  
عنفه فانه يعدل بشرطه  
خوف العنف ولا يصر  
من عتسب هذا ما أطلقه  
شارح وأما باقي على رأي  
مر في صحت ~~بعض~~ لها  
(بأقصره) بها بين يدي  
الحاكم كسائر الحقوق (أو  
بيئته على إقراره) لأعلاها  
للعذر لإلزام الشهود عليها  
ومن لم يسمع دعوى امرأته  
غير مكلف عليها لعدم  
حصة إقرارها (وكذا)  
ثبتت (ببينها بعد نكوه)  
عن العيمين السويين بانكوه  
(في الاصح) لانها تعرفها  
منه بقرانه فلا نظر  
لاحتساب انه يعضها أو  
يسقيها، قبل التعبير  
بالتعنين أولى لان العنف لغة  
خطرة معدة للعاشية اه

بعد العقد اذ فسخ به فلا يوجع بالمرجى لا لانتفاء التبدل اه معنى ونهاية (قوله قال المتولي الخ) عبارة  
المنعوت وصورت في التفرع ومنها بان سكت عن عياله وتظهر للولي معرفته بالحاطه وهو قال أبو الفرج ان الزا الخ  
وكل صحيح (قوله بان سكت) أي الولي تصور لنفسه بالزوجة سم ورشدي (قوله لاظهارها) مفعوله  
حصولي لسكت وقوله أي الولي وقوله أي العيب (قوله وبه) أي التعليل اه رشدي (قوله لا الخ) أي  
في المتن أضافاً (قوله بشرطه) أي من أهلية القضاء المطلق ان وجد قاض أهل ولا يبرز تحكيم غير الأهل وان  
وجد قاضي ضررورة كما يأتي في باب القضية (قوله ولو لم يوجد القاض) عبارة النهاية بشرط صحت نفذ حكمه  
اه قال عش قوله بشرطه أي بان يكون مجتهداً أولاً وجد قاض ولو قاضي ضررورة اه وهذا على اختيار  
النهاية وأما على ما يأتي في الشارح بان يكون مجتهداً أولاً وجد قاض مجتهد (قوله كاشحه) أي قوله ولو لم  
يوجد الخ (قوله ذلك) أي الزرع الى الحاكم (قوله لانه الخ) أي الفسخ سائر العيوب (قوله فلا يرضى) الى  
قوله نعم في المتن (قوله أنه لو لم ينفذ بها) من ماله ولو تفق فسخ الحاكم كالمعالي درهمه وينبغي ان يكون له نوع  
بالنسبة لحال المرأة اه عش (قوله وهي غير رضاء) الى قوله فلا نظر في الفسخ الا قوله هذا ما أطلقه شارح  
الى المتن (قوله مما روي) أي فسخ روي ان وجد به من قبله يمكن فسخه هناك من: النهاية والروض اه  
يثبت الخيار حينئذ خلافاً للشرح (قوله والألزم إعلان نكاحها ان ادعت الخ) لعل قوله تفيد بما رويها اه  
رشدي أي تقديم قوله والألزم على قوله ان ادعت الخ (قوله ان ادعت عتسب مقارنته الخ) والأقسطع لا ينفذ  
ما ذكر اه معنى (قوله ان شرطه) أي نكاح الامتوتة وهو أي خوف الغت (قوله على رأي مر) أي  
رأي من ينظر الى الزا دون مقدماته اه سم عبارة السيد محمد وهذا الرأي هو المأخذ كما يؤخذ مما روي  
محمداً في الاطلاق الا ان حيث القطع في محل الخلاف اه (قوله ومن ثم) أي من أجل انها لا تثبت الا  
بإقراره عند القاضي أو بينة ملا على ما تسمع الخ وقوله لعدم صحتها على لعل ذلك الحصر لعدم السماع  
(قوله دعوى امرأته غير مكلف) بثلاث اضافات طلبه أي الغير بما أي العنة (قوله المتن وكذا بينها) أي أو  
بإخبار موصوم اه عش (قوله قيل) الى قوله وان أقر غير واحد في المتن (قوله خطرة) وهي بما يحوط  
للعاشية كالزنا بمنزلة اه عش (قوله بانها) أي التعنين والعنة (قوله جعلها) أي العتق كذا ضمير  
فتكون الخ (قوله المتن ضرب بالقاضية سنة) هل ولو أخرجه موصوم به بغير خلق توقيضه سم والأقرب  
عدم ضرب بالسنة حينئذ فبما على ماله أخسر موصوم به بغير خلق منه ناقض اه عش (قوله ولو نال الخ)  
أي ولو قال عارث بنفسه وأعتق فلا تضر والردة اه معنى (قوله بها) أي ضرب بسنة على حذف  
المضاف (قوله وحتى فيه) أي في ضرب بسنة (قوله فاذا مضت السنة) أي بلا عيب (تتبعه) \* ابتداء المدة  
من وقت ضرب بالقاضية لان وقت ثبوت العنة مفعلاً فمدة الايلة فاقها من وقت الحلف بالفسخ بقرعة  
السنة بالاطلاق فان كان ابتدأ في أي أثناعشر كل من الشهر الثالث عشر ثلاثين يوماً وفي نهاية (قول  
المتن بطلها) أقسم ان الولي لا يوجب في ذلك عاقلة كانت أو بغيره فهو كذلك معنى ونهاية (قوله  
يصدق قوله على من غره) (قوله قال المتولي) لراجع للزوجة (قوله بان سكت) أي الولي (قوله لانه) أي  
الفسخ (قوله كما علم مما روي) أي انه لا يخار حيث سئل على أحوجهين وتقدم في الكلام على ذلك انه جزء من  
الروض بالخيار (قوله على رأي) أي رأي من ينظر الى الزا دون مقدماته (قوله بانها) أي التعنين والعنة

و يرد بانها مترادفان اصطلاحاً فلا ولي على ان ابن مال جعله القتمرا دفعة لتعنين فتكون مشتركة (واذا ثبت) العنة  
وجهه (ضرب بالقاضية) ولوقتا أكثر اذا ما يتعلق بالطبع لا بشرطه ما لئن وغيره (منه) قضاء عمر رضي الله عنه بما حكى فيه الإجماع  
وتسكت عن الفصول الأربعة التي تقدمت لاجتماع كل من اعراض حراز والشافعية وروى الصنفاء وروى سائر الروايات وطوبى لمن خالفنا  
فاذا مضت السنة علم ان غير خلق وانما تضر بالسنة (بطلها) لان الحق له لو يكتفي قوله الاطالة حتى يجوز جبالاً شرعاً وان جهلت فسخه



لا يسكونه فان ظهره لم يردش أو جهل به ان شاء (فان غلبت السنة) لم يطلها (وقضى اليه) لا امتناع استقلالها بالغصع ولا يزاد بها في الزرع على ما قاله الماوردي والزياد والظاهر انه ضعيف وان أثره غير واحد لما في أنهما إذا جلت به بعد هائسقا حقه ان شاء الغور وبه ولا من وجوب الغور به في العتقة بعد تحققها (فان قالوا لو طشت) فيها أو بعد هائسها شيء أو بغيره وأمره بقصد (حلف) ان طشت عتقه انه وطشها كادى لتعذر اثبات الوطش مع الاصل السلامة ما كبر غير غور واشهد ان بيع نسوة ببقاها بغيرها انما قصد في ان الظاهر معها هل يجب تحليفها الا على الشرع الصغير وتم عليه الا لا جيتوفه على طلبه وكيفية تحليفه لم يصب ان يكره ان الصلوة لم تزل البكرة في غير الزرع له لزمه كذا كره وطش كمال وهو صريح في جزائفي التحليل ولو استعمل أهل روما قال (٣٥٣) \* (تنبيه) قصد بقى الوطش مستثنى من قاعدة ان القول

من قاعدة ان القول قول نافي الوطش واستثنى منها ايضا قصد بقى فيه في الاصله وبقاها العصر بالمرحوق عتق فغصهاه وتصد ببقاهاه فيملاوا خلتا ان الطلاق قوله أو بعده وأنت قوله يلزم بقى ولو قال طهرت اطلاقا للسنه فقال وطشت في هذا الطهر فلا طلاق حلا وقال تم طأ فوقع حلا صدق لاصل بقاء العصة ولو شرط بكارها

فوجب ثبوتها في القاتل استثنى وانكر صدق لغص الغص وهو لدفع كمال المهر ونظيره افتاء القاضي في اقاله اتفق عليك اليوم فانت طالق وادى الاتفاق في صدق لدفع الطلاق وهي لبقاه النفقة عليه فلا يصل بقاء العصة وبقاء النفقة وساق

أواخر الطلاق بما في قوله اختلافه والمحلف في الوطش صدق حتى تحصل الاول لصراطة اليه سنة عليه وهو حتى يشطر المهر (فان نكح) عن اليمين

لا يسكونها) عطف على بطلان قوله فان طشه أي السكون اه سم (قوله لم يردش) أي تغيبه اه عش وادخل باله والفتحة (قوله نهان شاء) قضيتهم وعدم وجوب ذلك وهو ظاهر لتقصيرها بعد البحث اه عش (قوله) والظاهر انه ضعيف وقضية كلامهم بل صرح بان الزرع ثانيا بعد الاستدراك يكون على الفور وهو كقول شيخنا المحدث مضي زعمناه (قوله لما نافي) أي في المتن أنفا (قوله انما) أي الزوجة اذا أجلته أي زمانا آخر بعد المدة بعدها أي السنة (قوله ولم امر) أي أخاف في المتن (قوله) ان طشت الى المتن في المتن الاستدراك الغور واعو قوله ولو ابتدل الى التنبه وقوله وساق أواخر الطلاق ببقاه (قوله) شهد أربع نسوة خرج مالم يشهدن بذلك لتقدهن أو غير فانتجه أنه المصدق اه سم (قوله) وعليه أي هذا الاربع (قوله وهو صريح في جزائفي التحليل) أي كإمره بذلك خلافا لقوله عتقه وهو صريح في جزائفي التحليل على مام والاصح خلافه اه قال عش قوله والاصح خلافه أي تم لانها اه (قوله حتى يمتنع الخ) حتى ابتدائية لفعل الزرع (قوله أو يصد) أي بان ادعت الوطش مقبل الطلاق لتستوفي المهر سم ومعنى (قوله وأنت وبوطش) أي طاهره اقول قوله فيها التراجع جانبها بالولد اه معنى (قوله ولو قال الخ) من المستثناة أيضا (قوله في الوطش) أي في وطشها وبوطشها وافتاءه عتقها ببقاها معنى (قوله صدقت) أي في دعوى الوطش وبقيتها (قوله وهو الخ) أي صدق المحلف في انكار الوطش وبقيتها (قوله حتى يشطر الخ) الزرع (قوله من اليمين) أي قول المتن ولو روي في ثبوتها في الاقوله وهذا أولى في المتن وكذا في باقي الاقوله وبحت السبكي في المتن وقوله واعتمد الا في قوله حتى يخرج وقوله كان الا في المتن (قوله اذ النكول الخ) أي مع اليمين المرددة عش وروى سدق (قوله أنه لا يشترط قوله الخ) بل المرددة اعلاها وبخلاف الوطش الغص اه معنى (قوله ومن ثم حذفه) أي قوله فاختارني أو تولدو يفيد قول المصنف وقيل يحتاج الخ لعدم اشتراط ذلك أيضا (قوله وانما كان هذا) أي الاحتياج الى ذلك (قوله خلاف الاصل) فانه يصدق ان الخ عبارة عن الخ بخلاف النفقة فان شيئا على الراعي وهذا هو رويته بالمرأة باعساره كان لها الغص بعد ذلك اه (قول المتن ولو اعترفته) كان استحيضت ولو ادعى استناعها صدق بينه ثم يضرب

(ه لا يسكونها) عطف على بطلان قوله فان طشه أي السكون (قوله على ما قاله الماوردي والزياد والزياد) قال في شرح الروض وقضية كلامهم بل صرح بان الزرع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو المعتمد خلافا له وورد في الزرع (قوله في المتن) فان قالوا لو طشت حلف) قال في التنبه وان حب بعض ذكره وبقي ما يمكن الجماع فادى انه يمكنه الجماع أو نكح المرأة أو قاله قوله أي وهو الاصح وقيل القول قولها وانما اختلافنا في القبول بالباقي هل يمكن الجماع أو قاله قوله المرأة اه والفرق بين السكتين الاتفاق في الاول دون الثانية على ان الباقي بما يمكن الجماع به بنفسه (قوله شهد أربع نسوة ببقاها الخ) خرج مالم يشهدن بذلك لتقدهن أو غيرهما فالمجابهة اصدق لاحتمال قوله مع الاصل بقاء النكاح وعدم تسلطها بالغصع (قوله اه بعده)

(٤٥ - شرواني وابن قاسم - صابع)

(أو أثر) هو ذلك (استقلت) هي بالغصع لكن بعد قول القاضي بثبت العتة وحق الغصع فاختار في الظاهر كتابا له غير واحد انه لا يشترط قوله فاختارني ومن ثم حذفه من الشرح الصغير وبحت السبكي انه لا يدين حكمته لان النون غير حكر مردود لان المدار على تحقق السبب وقد وجد (وقيل يحتاج الى اثبات القاضي) لباقي الغصع (أو رخصته) بنسبته لا به حمل نظر واجتهاد وديان النظر والاجتهاد قد وقع مما سبق وانما كان هذا هو الاصح في الغصع بالاعسار لان العتقة خاصة واحدة فاختار في الاحتياج الى الاجتهاد بخلاف الاستدراك به بعيد الزوال كل وقت فحتاج الى النظر والاجتهاد فلم يحكم من الغصع به هذا أولى مما في قوله شرواني (ولو اعترفته) ومرضت

أوجبت في المدة جميعها (المغيب) (٣٥٤) المدة إذا أقر لها حيث قد تسأ لنفس سنة أخرى بخلافه والواقع ذلك فانها تصيب عليه

والعقد الذي في مرضه وجبته وسطر كرها علم حسبها لم تعد تقصر وخرج بجميعها بعضها كقسط منها فلا يجب الاستئناف بل ينتظر ذلك الفصل الذي وقع له ذلك فيه فتكون معصية لا يضر انظر لها عنه في اعادته على الراجح وهو كان الامتثال عنه هو ما لا يعين من فصل فهل تقضى الفصل جميعه أو فقط ذلك اليوم أو يومانه أي يوم القياس الثاني (ولو رضى بعدها) أي السنة (به بطلت حقها) من الفسخ فزناها بالعب مع كونه نخلة واحدة والضرر ولا يتجدد به فارق الاباء والاعساب وانهم دام البار في الاجارة وخرج بهدها رضاها قبل مضى لانه اسقاط للحق قبل ثبوته (وكذا لو اوجله) زمان آخر بعد المدة (على الصحيح) لانه على الفور والتأجيل مغفون له وبه فارق له المالك الثاني بعد حلوله لا تنق طبع الدين صلى القرائي (ولو تنكح وشروط في العقد) فيها اسلام (أو فيه إذا أراد تزوج كناية (أو في أحد هاتين) أو حرة أو غيرهما) من الصفات الكاملة أو الناقصة أو السلي ولا ككارة أو نوبه أو كونه قنا أو كونه غنة أو كونه أحدهما أو نوبه مثلا (فالحال) الشرط وقد أذن السيدان فتناولن وجع من جعله الا معاذ بان تنقته والكارة كناية على نكاحها (فلا يظهر صحة النكاح) لان شرط الشرط اذالم يفسد البيع المتأخر

هذا

هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحة فاصرة بشرط الولي حرة الزوج أو نسبه أو عود ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد النكاح وشبهه أيضا فيما يظهر ما لو زوج القاصر من غير شرط ولكن نكح الكفاءة فأخلف غيره مما شمل إلى اه سم وسلطان (قوله بالشرط الفاسدة) أي بكل واحد منها كجني هذا البلطغة مثلا بشرط أن تجعلها إلى البيت وهذا الثوب بشرط أن تحطها والزوج بشرط أن يتحصه بخلاف النكاح فاعلمنا أن بكل فاسد بل لا يحتل بمقتضى هذه الأصل منها اه - أي أي كسر ما بمحملة الوطء عدمه بخلاف شرط أن يعطى لبيتها الفاسد اه بجبري (قوله كزوجتي من ذيل الخ) وكزوجتي بنتك فلا تفر وجه آخرها في نكاح بشرط أن يعطى لبيتها الفاسد اه بجبري (قوله فزوجها من عرو) مراد بذلك أن عيب النكاح مقتضى القسح بوضع من غير شرط حتى لو شرط فيها عيب نكاح كعدمه يظهر من خبرين أن كان الأول أشد من الثاني مر ومنه ما ذكره قالوا كذا زوجتي فلا تفر وجه آخرها في نكاح غير فاسد باطل أمالو رأي أمالتم زوج غيرهما فالنكاح صحيح ولا خياره وبه علم أن تبدل العين ليس شاملا لئلا هذا اه عرش (قوله إذا خصم) عبارة مفتحة على العصة اه (قوله في غير العيب الخ) كان المراد كوافاق عليه مر بعد توقفه إذا شرط أشد العيوب السابقة فحينئذ غيره بخبر سواه كان ما من مثل ما شرط أو أعل أو أدون لأنها تقتضي الخلو ووضعها اه سم (قوله لا مردية) اه على الاستثناء اه ب (قوله مع النكاح) ذكره ذاعم فقد رادع السابق المفهوم من ثم مستغنى عنه سم وسدع عياره قال شدي فقد وهذا يترتب عليه أمران الأول أنه يصير حاصل المتع شرع فلا يظهر صحة النكاح ثم إن خبرنا بشرط مع النكاح ولا يخفى ما فيه والثاني أنه يفيدان عدم ثبوت الخيار وحده فتصير صحة النكاح فيهم أن ثبوت الخلو مفرغ على عدم صحة النكاح وليس كذلك اه (قول المتن فلها خيار) فان رويت فلا وليها الخيار إذا كان الخلف في النسب فلو ان الكفاءة تباين وتغي (قوله نعم الاظهر في الوضائع) وهو المحدثو جرحه بالاقول وجعل العفة كالنسب أي ما شرطت تباين ومعنى زاد سم وقول الشارح الا في أحد الخ يشمل ذلك وغيره ككون أحدهما أبيض اه (قوله ان نسب الخ) وبأن ذلك لا يشترط نسبها كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما يأتي وانما فرض الكلام في شرائط نسب لنسب بقوله فلها الخيار اه سم (قوله كذا الوطء شرط حرسا الخ) قاله لنهاية والفتي هنا واقفا فيما يأتي من عدم ثبوت الخيار فيما إذا بان أم توهو عبد (قوله وعلى مقابلة الخ)

ان شرط صحته إذا شرطت شيئا فبانت أمه أن محل النكاح الامة (قوله في غير العيب لمرسمة) كان المراد كوافاق عليه مر بعد توقفه إذا شرط أحد العيوب السابقة فحينئذ غيره منها تفصيلا مر اه كان ما بان مثل ما شرط أو أعل أو أدون لأنها تقتضي الخيار بوضعها (قوله في غير العيب) بمحتمل أن يكون مشتمل العيب الجنون حتى لو شرط ولها المرأة عقل الزوج أو ولي الرجل الجنون عقل الزوج جفتا خلف ثبوت الخيار للأول ولعن استوى الز ومات في الجنون وبمقتضى العقل كذا في جواز الاستدراك على ما قلنا يقال فاصرة بشرط الكفاءة فأخلفها فانه يفيد العقد فيما يظهر كذا في كونه الشرط وهذا الاحتمال الثاني هو المتعين لا يقال إذا لم يشترط الولي الكفاءة لم يصح الإقدام على العقد لا يقول يكفي في جواز الإقدام عليه ما قلنا كذا في خطبنا شيئا بالمرسمة مما شمل شرح المنهج وتغيير ولي الجنون وفساد نكاحها إذا بان عينة فبانت عينة على أن العيب يشمل الجنون لأنه من العيوب السبعة فبانت في التردد في كونه مثله ثم قد قيل على أن تغييره على الجنون قول المصنف السابق وبغيره بخبر جنونا الخ الا أن تقر والشارح له أخضر بنو بره وولي زوجة كاتبت عليه ما لم ير (قوله مع النكاح) ذكره ذاعم فقد رادع السابق المفهوم من ثم مستغنى عنه (قوله ان نسب الخ) فرض الكلام في شرائط نسب ما يأتي ذلك في شرائط نسبها كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما يأتي وانما فرض الكلام هنا فيما إذا كره لنسب بقوله فلها الخيار (قوله ان نسب الخ) جعل في الأقوال العنة والخرفة كالنسب فيما ذكره كماله في شرح البهجة تقول الشارح الا في وأخذ الخ يشمل ذلك وغيره ككون أحدهما أبيض اه سم (قوله وعلى مقابلة) اه سم (قوله يغير

بالشرط الفاسد والنكاح

أولى أمخلف العين

كزوجتي من ذيل فزوجها

من عمر وفيه بطل خيا (ثم)

إذا خصم (ان بان) الموصوف

في غير العيب لمرسمة

مثل ما شرط أو (خبرنا عا)

شرط كسلام وبكارة

وحرة بله انداها صم

النكاح وسئل (فلان خيار)

لاه مسأوا أو كوافاق

مبغش شرط كطرفا بان

مسئلة بان الملقاة القيمة

وقد زعم الكافرة (وان)

بان دونه أي الشرط

(فلان خيار) الخلف ثم

الاظهر في الوضائع أن نسبة

إذا بان مثل نسب أو أقل

لم تضرب وان سكان دون

المشرط خلافا لمن اعتمد

مقتضى الطلاق المتن لا داعر

وكذا لو شرط حرسه

فبان فتا وهي أمستعلى

الوجه وفي مقابلة الذي

جزم به بعضهم بغير

سبدها هي بخلاف سائر الغيوب بل ان اجازها على نكاح عبد لا ينعقد له من قبل الشارع وان كان دون المشرط (وكذا في اخبار ان (٢٥٦) بان دون ماسرط سواء هنا انما صفة النكاح وغيرها (في الاصح) للفرق بين حكم النسب هنا

وهو المعتد للفرق بينه وبينه ومعنى (قوله بخلاف سائر الغيوب) أي فان اخبارها لو اوسد على ما مر في شرح قول المصنف في تفسيره بخلاف جنون الخ اه عش (قوله سواء هنا أيضا) الظاهر انه مستندون مع قوله السابق من الصفات الكاملة الخ اه سم (قوله فم حكم النسب هنا وكونه الخ) وقالا لنهاية والمعنى هنا دون ماسرط يكسر (قوله وكونه الخ) عطف على النسب (قوله وكونه أمة) أي ظهورها معقل بخلاف الشرط وقوله وهو الخ والحال هو الخ (قوله كونه) أي كالحكم في اشتراط نسبته أو جرحه (قوله واخبار فيها الخ) عبارة لنهاية فلكل منهما الشفع ولو لم يفسر فاض اه قال عش أي بان يقول فمضت النكاح اه (قوله في هذه) أي فيما اذا بان دون ماسرط وقوله دون قبلها أي فيما اذا بان دون ماسرط (قوله واختلف المر بين الخ) أي المشروط به قوله على الاوجه وعلى مقابلة الخ وهذا عطف على قوله بان الخ (قوله ودون ما بان الخ) محل تأمل فان المر بين مختلفون فيها أيضا بل قضية المثلث ثبوت اخبار فيها اللهم الا ان يكون مراد المر بين من المتأخرين اه سيد عمر (قوله وتزيد الثانية) أي صوة واختلاف المر بين فيمالي بان قد بان دون ما اذا بان أمة الخ (قوله بتصرفها) أي بالزوجة فيما اذا بان الزوج فتا قوله بخلافه أي الزوج فيما اذا بان الزوجة أمة (قوله لم يشرط ذلك) أي قوله وأما الثاني في المعنى الاول فكل منه الى فلو افقته والى قول المتن والمؤثر في النهاية الا ذلك القول (قول المتن فبات كناية) أي في الاولى بشرطه اه معنى (قول المتن أو أمة) أي أو بعضها نهاية ومعنى (قوله لم يكن) أي لم يوجد وصفها كناية (قول المتن أو عبدا) أي وقد اذن له سيده في النكاح نهاية ومعنى (قوله وهي حر) أخرج الامة وفارق ماسرط في الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى اه سم (قوله أما الاول) وهو قوله ميبا وقوله بالغالب الخ أي غلبت أبحاث ثبت لها الخبر وقوله وأما الثاني فهو قوله أو عبدا اه عش (قوله واعند جمع الخ) عبارة لنهاية وما ذكره أي الضعف هو المتمدون اعتمد جمع الخ (قوله نص الام) ونقته البقيني وقاله الهاراب المعتد لانها تضمنت بترك البحث وهذا هو الظاهر كما جزم به في الاثر كالغفر الى اله معنى (قوله ورد) أي لتبديل الجمع بالقياس المذكور وقوله والفسق صفع على قوله بكونها الخ وقوله وروى تعليمه بالقياس على الفسق (قوله لا سيما بعد التوبة) انظر ماذا بان الفسق بالزنا سم على ع و قضيتا الفرق بمذاكر ان الفسق لو كان بالزنا ثبت لها الخبر اه عش (قوله في الفسق) الى قوله ولو وطئ وعش في المعنى الاول على تناقض الى المتن وقوله وهو وكيل عن سيدها (قوله فيسقط) من الاسقاط وقوله فغير الضمير بالخلف وقوله قبل الوطء الخ حال منه وهذا الحسن من قول سم ما نصه قوله فيسقط الهه أي بالفسق وقوله قبل الوطء الخ أي

سبدها هي بخلاف سائر الغيوب) قد فهم انها تغيير سائر الغيوب ولا السبدها هذا على ما في البسط دون منازعة ان ركني المذكور في شرح قول المصنف في تفسيره بخلاف جنون الخ (قوله مثل الشرط أو دونه) يدخل فيمالي وشرطه بانها فباتت فقه وهو فن فلاخيار وخرج مالي حر اذا بان هذا ما تقدم في حكمه على جزم بعضهم بقوله هنا على الطلاق وسد كذا في الشارع في التمسك لا يتم انظر تعميم هذا الاختراع قول الرضا فان خرج غيرا ماسرط فلاخيار ودونه ثبت اخبار وان كان الاخر له الا في النسب انتهى فانه أعني هذا التعميم بخلاف قوله وان كان الاخر مثله فلنأمل (قوله سواء هنا أيضا) الخ الظاهر انه مستندون مع قوله السابق من الصفات الكاملة أو الناقصة فمالي (قوله واختلف المر بين الخ) أي على جزم بعضهم دون الاوجه صده (قوله وهي حر) أخرج الامتو بفاوت ماسرط في الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى (قوله فباتت أمة) أي وان كان هو حرا (قوله بخلاف الفسق الخ) انظر اذا كان الفسق بالزنا (قوله فيسقط

المعسر من ويصرف لها نوق أي بما اعتمد جمع متأخرون نص الام والبولي انه لاخيار كذا ظهر من فباتت أمة بالفسق تحصل له وزيادته يمكنه الفسخ بالطلاق لا بد من الفسق وروض الفرق اذا رفع كونه أخش عا رايوم عاره ولو بعد العتق بخلاف الفسق لا سيما بعد التوبة (وقتي فسخ) المعتد (بخلاف) بشرط أو زن (حكم لله والرجوع به على الفلما سابق) في الفسخ بالبيع فيسقط

ككل مفسوخ نكاحها ولو سلمنا على تناقض لهما في نكاحها كجاني (والزور) الفسخ خلف الشرط (تقر) فارق العقد بان وقع شرطاً في مله كز وجعل نفسه بشرط أو على إسهاله أو كشرط كونه نكاحاً وهو وكسب عن سببها لان الشرط لا ينفك في العقود اذا كانت كذلك أما الزور الرجوع ببيعة الولد لا يثبت فلا يشترط مقارنة اصل العقد ويقرب بان الفسخ رفع للعقد باليكفائين شرط اشتباهه على موجب الفسخ لبقوى على دفعه بعد اعتقاده ولا كذلك قيمة الولد فموجب فيها وكفى فيها بتقدير التفرع على العقد مطلقاً كما يتبين كلام الفسائي أو بشرط الاتصال أي بغير فاع قصد التزويج في النكاح على ما يقتضيه كلام الامام ووقع الشرط خلافها تقر وتقر في الفسخ وهو غير صحيح كما بينه فينقل ولو غير محرمة أمه في نكاحه اما ما كان شرط فيه (ومحتمل) أي النكاح بان قلنا ان خلف الشرط لا يطله مع وجود شرط نكاح الامة قبله أو لم يصح بان قلنا ان خلف يطله أو لفقد بعضها (فالولد) الحاصل (تيل العلم) بانها

بالفسخ اه عبارة شرح المنهج والمضى فان كان الفسخ قبل الوطء فلا مهر أو بعده أو معه فهو مثل اه (قوله) أي بالمتعة اه معنى (قوله) لا يطله اه لم يذكر وجوب المسمى لعدم تصور مهنا لان شرط مطبوع سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون الامتنان والامتنان لا يتصور اختلاف الشرط اه سم (قوله) أي في الفسخ بخلاف وقوله ومضى أي في الفسخ بالغيث (قوله) ككل مفسوخ الخ أي كالمفسوخ بالاعسار بالمهر أو انفقته بالمفسوخ بطر والعق (قوله) ولو سلمنا قال في شرح الروض لكن محله في دفع عقار أو ما يعارضه فكالطلاق كجاني ثم أي في النقضات انتهى اه سم (قوله) على تناقض لهما الخ والاصح وجوب السكنى اه نهاية ومعنى (قوله) فسكناها أي المفسوخ نكاحها لقول المتن والزور أي قوله ولو انفصل في النهاية لا قوله من أصله وقوله أو تكن هي إلى المتن وقوله أو يتلفا بالمشقة إلى المتن وقوله ولو استند فقر وهما إلى المتن (قوله) بان وقع شرط الخ عبارة عن وقوعه على سبيل الاشتراط كز وجعل نفسه باليكفائين أو هذه السلسلة أو آخره بخلاف ما إذا فارة لا على سبيل الاشتراط أو سبق العقد اه (قوله) وهو وكسب عن سببها) سذكر تصور من المالك أيضاً اه ع (قوله) كذلك أي في حاب العقد (قوله) لا يثبت أي القبول كذا الأولى التذكير بارجاع الصغير الرجوع (قوله) واكتفى الخ عطف تفسير لقوله مفسوخ الخ (قوله) بتقدير التزويج الخ وكذا يتأخر عنه كان قاله بين العقد والوطء مخز لا يطله فمفسوخه كان يسيل من ان لا يطلها كذا وجده مدر يتعلم من قرائنه على والده ثم توقف من جهة انه لم يطلع على مستند من كلامهم ع و م (قوله) مطلقاً أي من قبدي الاصل قصد التزويج لا تين (قوله) أو بشرط الاتصال الخ عطف على قوله مطلقاً (قوله) ووقع الشرط الخ عبارة عن ما ذكرناه من وقوعه بغيرهم ان جعل المتصل بالعقد قبله كذا كروقي في قوله مؤثر في الفسخ فاعذر مؤثره بشي بذلك إلى الحلال المحلى مع انه خضع لان الفسخ بذلك الظاهر الحق اه (قول المتن ولو غرر) أي حراً وعبداناً ومعنى (قوله) كان شرطت أي الحرية فيه أي في العقد أي أقدم عليه مطلقاً أو مستسلاً به من فاع قصد التزويج في النكاح كابر اه ع (قول المتن) ومحتمل ان لا يفهمه فكان الأولى تركه فان الحكم كذا ذكر اذا بطلت له نسبة بخلاف اه معنى رسي بشرط اليه الشارح بقوله أول نصحه الخ (قوله) بان قلنا ان خلف الشرط الخ وهو القول الاظهر اه معنى (قوله) فيه أي في المنع ورو (قوله) أو انفق بعضهما أي الشروط قسم قوله بان قلنا الخ اه ع أي فكان الأولى أو يفقد الخ لظاهر العطف (قول المتن قبل العلم) أي أو معه كما قبل عليه الخ الشارح البعد بنقطة اه يصحح من الظاهر أخذ من كلام الشارح لا في عملنا فان المراد بالعلم ما يشمل الظن فلا يرجع (قوله) المهر) أي بالفسخ (قوله) قبل الوطء لا يعد الخ عبارة عن شرح المنهج فان كان الفسخ قبل الوطء فلا مهر أو بعده أو معه فهو مثل انتهى ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصور مهنا لان شرط مطبوع سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون الامتنان والامتنان لا يتصور اختلاف الشرط (قوله) ولو سلمنا قال في شرح الروض لكن محله في دفع عقار أو ما يعارضه فكالطلاق كاسمائي ثم أي في النقضات انتهى اه (قوله) على تناقض لهما في نكاحها (قوله) وهو مفسوخ كذا كرو أي الأصل في الامة ان لها السكنى انتهى (قوله) بتقدير التزويج على العقد مطلقاً وكذا يتأخر عنه على ما علق من خضعنا للشباب الرمي (قوله) وهو غير صحيح كما بينه خضعنا قال في شرح المنهج بعد ان بين ان المتن في الفسخ لا يدين اقتضاه بالعقد وأنه يسط ذلك في شرح الروض ما لم يصورهم بعضهم يعني الحلال المحلى اتحاد التفرع بر بن جعل المتصل بالعقد قبله كذا كرو وفيه في أنه مؤثر في الفسخ فاحظر اه وكتب خضعنا البرمسي من أنه معلق في قوله ان ذلك تأتي من ضمن فهم نظري بل هو تابع لتفسيره في الزركشي ما قاله الاجمعي من اشتراط ذلك في العقد خلافه الامام مستدلاً بنص الشافعي ان التفرع من الامة يثبت هذه الاحكام فاعتنى ان التفرع بر لا يراعى ذكره في العقد والاصح التفرع بر الامة اه ما كتبه (قوله) كان شرطت أي الحرية (قوله) في المتن ومحتمل) قال في الكنز وهو الاظهر اه قال الزركشي

ينبغي ومن ثلوه طوع عدمه نظن انما زوجنا الحرة كلنا والحر اول ولو طوع زوجنا الحرة نظن انها زوجنا المستأجرة والحر ولا اثر لنا: فمنا  
 ان قوله ويرق بان الحرية الثانية (٢٥٨) الحرية الاولى انما يورثها متى قلتم تزويجهما فمنا نظن بخلاف الرق برفقانه قبل الرق

بالتعلق والشرط تارفعه  
 الظن اماما لثبته بعد  
 عليه كان ولا يثبت بعد اوله  
 بعدهما كثر من ستة أشهر  
 منه فهو حق ويصدق في ثلثه  
 بيمينه كذا وانما يخلط  
 انه لا يعلم ان مورثه حر  
 (وعلى المأثور) في خمسة  
 ولو قلنا (تجته) يوم ولادته  
 لانه اول اوقات امكان  
 تقويمه (السيد) وان كان  
 السيد حر والاولياء اوامه  
 لتقويمه وقسم من اصله  
 التابع لرقها بظن حرها  
 ما لم يكن الزوج قدنا السيد  
 لذ السيد لا يشبه على ثلثه  
 مال او تركن هي الفارة  
 وهي مكاتبه وقلنا تجته  
 الولد لها اذا لم يورث لها رجوع  
 عليها وخرج بقول من  
 اصله ما لو طوع أمنا به  
 يظن انها زوجنا الفتنة فلا  
 قيمة لانه عالم بغيره طلق  
 لا انعقاد فتنا وعقته عليه  
 عقب ذلك فمهرى لا فصل  
 للولي فيه (و يرجع بها)  
 الزوج اذا غارها لا قبله  
 كالغائب (على الغار) غير  
 السيد لانه الموقر في  
 غير امتهما كونه لم يخل  
 في العقد على ان ضمن الولد  
 يتصل بالغار (والغار)  
 بالحرية لا يتصور من سيدها)  
 غالب العقده بقوله زوجك  
 هذه الحرة اولى انما حر

(تبعه) أي الظن سم على حج أي ما يعارضه أقوى منه كأي فيقال ولو طوع زوجنا الحرة الخ حيث انعقد  
 حر الان حرته في نفس الامر أقوى من ظنه اه عش (قوله بعداً) أي أحرراً مستغنياً اه معنى (قوله)  
 ولو طوع زوجته كلام مستأنف (قوله ورثها) أي الام (قوله والشرط) يتأمل اه سم أقول يجعل كلام  
 الشارع على مجموع التعليق والشرط يندفع التأمّل عبارة في بحث كساح الامتنع عن كساح الامتناع لفساد  
 كالصحيح في ان الولد يورث في الم بشرط في أحدهما عتقه بصيغة تعليق لا مطلقاً اه (قوله بعده) أي بعده على  
 مقتضاه (قوله) باكثر من ستة أشهر منه أي من أول وطوعه الخ عبارة النهائية لستة أشهر ولا بد كما قاله ان وكشي  
 من اعتبار قدوراً اذ لا طوع الوضوع اه (قوله ويصدق) أي ما غر وروقه في ظنه أي بالحرية (قوله)  
 فيخلط أي الوارث (قوله ولو قلنا) أي على الأصح يبيع بها اذا عتق اه معنى (قوله وان كان السيد حر الخ)  
 ودعى على البارزى قال ان وكشي واستثنى البارزى في التفسير ما لو كان السيد بالزوج وليس كذلك فان  
 الأصح من عدم القيمة أيضاً لان الغرور واجب انعقاد ما ولو ملكه السيد يعلق عليه فاشبه ما ضرر  
 الغرور وانتهى اه سم (قوله من أصله) أي انه انعقد حر لانه انعقد قد عتق اه سم (قوله) بظنه  
 الخ متعلق بالثبوت (قوله ما لم يكن الخ) واجمع للمتن (قوله وتنا قيمة الولد الخ) وسبأ في بيان  
 الأصح بخلافه اه سم (قوله وعقته عليه) أي على الاب عتق ذلك أي الانعقاد (قوله الولد) أي الوالي  
 (قول المتن ورجع بها) أي قيمة الولد وسكونه من المهر يفهم انه لا يرجع به الغرور على من غره وهو  
 كذلك لانه استوفى ما يقابل والمهر واجب على السيد للغرور ووطئ ان كان مهر مثل يثبت له على المسمى  
 فكسبه له متى وقفه قاله المهر الواجب الخ النهائية يقتضيه قال عش قوله ان كان مهر مثل أي بان نسك  
 بلا من سبب وقوله أو المسمى أي بان نسك بانه وسعي تحصيله محبة وقبضه انه لو سبب المسمى أو نسكها  
 موقوفه موطئ تعلق مهر المثل بتمتة وكذا اذ ان له سيده في كساح فاستدعوا ثبتي كلام الجورجى مان  
 ذلك متعلق بكسبه في المسائل الثلاث كالسبي الصحيح اه (قوله الزوج) أي قول المتن طوعنا فصل في المتنى  
 الاقوية مؤاخضة التي متى وقفه أو مرثا الى قوله أو يرد وقوله واستند الى المتن (قوله غير السيد) قال  
 القوت وقد علمت ما سبق انه ان كان الغار هو المستحق لقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم الفائدة انتهى اه  
 سم أي يستفنى عن هذا قوله السابق ما لم يكن الزوج الخ (قوله لانه) أي الغار (قوله كونه) أي المأثور  
 (قوله ومن ثم) أي من أجل ان العتق مؤاخضة بالاتفاق (قوله اذا لم يقصد انشاء العتق) أي بان قصد  
 الانشاء أو أطلق (قوله ولا يجب الخ) أي انشاء العتق (قوله أو وليه) أي ولي السيد اذا كان السيد محجوراً  
 عليه اه معنى (قوله وجبت) أي حين اذ كان الغرور من الوكيل أو الولي يكون أي الغرور وخلف ظن  
 الخ عبارة لغنى والقوانين في ذلك بخلاف الشرط تاروة والظن أخرى اه (قوله نقضاً) أي لا شرط اذا الشرط  
 انما يكون في العقد والعقد لا ينصرف عنها اه سم (قوله وهو الخ) جملته ما لم يورثها من المعلوم

قوله وصحناه فمقتضى فان الولد يورثها كساح أو أفدناه لتعليل السابق انتهى (قوله يتبعه) أي  
 يتبع الظن (قوله والشرط) يتأمل (قوله بعده) أي بعده (قوله وان كان السيد حر الخ)  
 ودعى على البارزى قال ان وكشي واستثنى البارزى في التفسير ما لو كان السيد بالزوج وليس كذلك فان الأصح  
 في بابا لعتق من الشرحين والشرط وقيمة ضلالتان الغرور واجب انعقاد ما ولو ملكه السيد يعلق  
 يعلق عليه فاشبه ما ضرر الغرور وانتهى (قوله من أصله) أي انه انعقد حر لانه انعقد قد عتق اه  
 (قوله وتنا قيمة الولد الخ) وسبأ في بيان الأصح بخلافه (قوله غير السيد) قال في القوت وقد علمت  
 ما سبق انه اذا كان الغار هو المستحق لقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم الفائدة اه (قوله نقضاً) أي لا شرط

مؤاخضته باقراره ومن ثم تعق ما قلنا اذ قال بعد انشاء العتق ولا سبق منه (بل) ينصرف (من وكه) أو وليه والمعلوم  
 في نسكها: حيث يكون خلف ظن أو شرط (أومنها) وحيث يكون خلف ظن فتعلقا لغيره بقول من ليس بها تدلوا لمعقود عليه ما غير غالب  
 فيصير وكان تكون مخرجة أو ياتى بغيره ومهر وقد أفنته في السبق في تزويجها

أو أوجها حرة أو سدها مغلقة أو سدها أو مكاتبها أو زوجها باذن الغرماء أو الولي أو السيد أو مريضاً أو عليلين مستغرقين أو ورثها بغيره بقا لعفة  
عن الزنا انظره والقرم بنفيه أو يلفظ بالشيئة بحيث يسمع نفسه فقط وما أوقفه كلام بعضهم من الشيئة ينفع انحصارها في الباطن غير ضررها لما  
يأتي في الطلاق ان اشجارها لا يشد بالانهاؤه فلا صلح بين بخلاف غيرها فان كان (٢٥٩) التفرير (منها انعلق القرم بنيتها) فتطالب

به غير المكتوبة بعدمتها  
لاكتسابها ولو قرنتها وان  
كان من وكيل السيد تعلق  
بنفسه فطالب به سالا  
كذلك كتابة بناعلي الاصم  
ان قبة الولد لبيدها أو  
منحاضة في كل نصفها ولو  
استندتقر والوكيل لقرنها  
رجع عليها بغير مسمم  
لو ذكرت زنتها للزوج  
أفذا وجع الزوج عليها  
ابتداء دونه لأنها ما سافهته  
خرج الوكيل عن السنين  
وصود والزوج عليه  
ان يذكر كراستها للزوج  
معاً بان لا يستندتقر به  
لتفريرها ولو استندتقر بها  
لتفرير والوكيل كأن أنبهرها  
ان سيدها اعتقها فقبض  
ما تقرر ربه رجوع عليها ثم  
ترجع عليه ما لم يشافه  
الزوج أيضاً فيرجع عليه  
وحده (ولو ان فصل الولد  
ميتاً بلا جنابة) أو بجنابة  
غير مضبوطة (فلا شيء)  
لان جنابته غير مضبوطة أما  
اذا تحصل ميتاً بجنابة  
مضبوطة فقبضه لا اعتقادها  
غير طرازه فان كانا الحائض  
حراً أو جنابته عاقلة غرة  
المغزو وادخلها أو وولوا  
بصوران من مسممها أو الأم  
الحرة وهي المغزو وعسر

والعطف عليه (قوله أو أوجها حرة) عطف على الاسم ونحو تكون (قوله أو سدها) مع قوله أو الولي  
وراجع المحكي في ذلك اهـ رشدي (قوله باذن الغرماء) تنسحب على تركيبها (قوله أو مريضاً) عطف  
على قوله مغلقة أي ومات من هذا المرض (قوله أو ورثها) عطف على قوله تكون الخ (قوله انظره) الخ  
لعل الام يعني مع (قوله في الطلاق) أي في فصل الطلاق عن الخ وقوله لانها الخ أي المتيقن بانها كذلك  
وغيره من قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت أو ان شاعر يخرج به ان شاء الله فلا دين فيه سالا برفع حكم  
العين جلة واحدة فتساق لغفها مطلقاً والنسلا فوتر حيث تفتت سالا به ما تعلق فقامت الا فرجه لم تخصصه  
بصلاد حول ان اهـ (قوله خلاف غيرها) أي غير المتيقن بالطلاق (قوله غير المكتوبة) أي ما هي  
فطالب بسالا كائناً (قوله أو سدها) عطف على بنيتها (قوله بناعلي الاصم) راجع لقوله كالمكتوبة  
(قوله لبيدها) أي المكتوبة (قوله أو سدها) أي أو زوجت أو وكيل وقوله رجوع أي الوكيل اهـ عس  
(قوله نعم لو ذكرها) شامل لذكرها بعد ذكر الوكيل للزوج وقوله اهـ سم صلاوة التقي وان ذكرته  
الوكيل ثم ذكرته للزوج رجوع عليها ولا رجوع على الوكيل وان ذكرها للوكيل للزوج أيضاً اهـ  
(قوله لانها ما سافهته) الخ فلو أنكرت ذكرها ذلك للزوج صدقت بيمينه لانه الاصل اهـ عس (قوله  
بان لا يستند الخ) زائد على شرح الرض أي المعنى ثم ان كان هذا تفسيراً للمعنى على ما ذكرنا بخلاف  
ما ذكرنا ان تقيد بها اهـ سم أي وكل الاول لم يستند الخ (قوله بان الخ) أي الزوج (قوله فيرجع) أي  
الزوج عليه أي الوكيل وحده أي ابتداء دونها (قوله أو بجنابة) أي الفصل في النكاح يتوابعه الاقوة خلافاً  
لاي حنيفة في (قوله ان) (قوله ان برحمته) أي التباين في زعم الوكيل ثم لان غير مشهورة كخوة الجنين وانعامه  
اهـ سم (قوله وان زادت الخ) أي العشر وقوله بهذا أي العشر (قوله أو قن) وقوله أو المغرور وقوله أو قن  
وقوله أو السيد وقوله أو قن عطف على قوله حراً الخ (قوله ويضنه) أي الجنين التقي (قوله ذكر) أي من  
قوله لان الجنين الخ (قوله عليه) أي المغرور (قوله أو قن) أي المغرور (قوله ولا يجنبها) أي فيقال كان  
الجنين في القرم وراه عس (قول المتن ومن عقت) كلها أو باتباعه ولو بقول زوجها فشمع ما لو زوج أمه بعد

اذا انشطر انما يكون في العقد والعقد لا ينشطر فيها (قوله نعم لو ذكر) شامل لذكرها بعد ذكر الوكيل  
للزوج وقوله (قوله بان لا يستندتقر) رده لتفريرها زائد على شرح الرض ثم ان كان هذا تفسيراً للمعنى  
شمل ما ذكرنا من بخلافه اذا كان تقيداً لها (قوله بان لا يستندتقر) رده لتفريرها فثبت استندتقر به  
لتفريرها وشافته الزوج فالرجوع عليها ابتداء وحدها هو اذ ذكر الوكيل أيضاً للزوج أولاً (قوله ان)  
أي المغرور وقوله ثم رجوع عليه أي على الوكيل (قوله ان برحمته) لذكر زعم الوكيل ثم لان غير مشهورة  
كخوة الجنين وانعامه (قوله أو المغرور أو قن) فليس يدعي عاقلة (عبارة الرض وان كان بجنابة  
المغرور ورافعة على عاقلة لو وثق بيمين كاسي أي بيمين السيد عشرة قسمة الام لاحق في الفرقة أي  
لا يرثها لأنها لانه قاتل أو يول بيمين بيمين العاصي ان قال وان كان بجنابة عبد المغرور ووثق  
سيدة لامة على المغزو وولاً بيمينه شيء على عبده أي فلا تعلق شيء من الفرقة بيمينه كان للمغرور وراثتها  
لميراث الجنين فان كان معه الجنين حدة قضى بها من الفرقة قسمة العدا انتهى فتقوله الشارح أو قن فليس  
على عاقلة فيه نظر بالنسبة لقوله فليس يدعي عاقلة بل الوجه ان العاقلة على المغرور ولها عسر مبر بانها  
كان الحائض عبد المغرور ورفلسيد على المغرور وعسر القيمة (قوله في المتن ومن عقت الخ) (فرع) لو انكر

قيمة الام السيد وان زادت على قيمتها لفرقة لان الجنين في القرم انما يضمن بهذا أو قناً أو جنابته عقت الفرقة وقيمتها الفرقة والسيد بغير  
قيمتها لذكرها والمغرور فالتفرير على عاقلة لو ان الجنين والسيد على العشر أو قن فالتفرير على المغرور ولا يجنبها شيء من الفرقة الا ان وجب  
حده الجنين فسد ساقه في قيمته القن أو السيد فالتفرير على عاقلة هو العشر على المغرور أو قن فالتفرير وقيمتها الفرقة والعسر على المغرور (ومن عقت)

قبل وطه وبعده (تصريحاً) أي من يصدق بتغير (أي دون سدها في فسخ النكاح) أو تحت حرفاً جاعاً في الأول وخلافاً في حديثي الثاني لأن روضه تحت سفت وكان هذا كافي الخباري وهو لا يثبت دوراً بعد طه مقدم على رواه أنه حريقها من قبل طه وليس من المقام العرفي فاختاروا نفساً من علي وتضمن رهاه عاراً وشقوة غيرهما نظير ما خلافاً الحار وروى في قبل فسخها سقط خياراً أو ما علم يتنقل والضرر ولو لم يزوج من غيرهما (٣٦٠) دور كان أعتقها مرض قبل وطه وهي ثلث ما به بالصدان لم تغير لسقوط المهر بنفسها فنقص الثلث فلا يفتق

فأعتق على سدها أنه أعتقها فصدقها الزوج وأكر السدي فصدق أي السيد يمينه يوثق على ردها وثبت لها الخيل لأنها تفرق بينهما أي الزوج والحق لا بعد وهو ما لا يرد ولو لم يفتق السيد لا الزوج وحله أي تصديق الزوج دون السيد ولو فسخ قبل النكاح لم يسقط صداقها لأن الحق السيد ولو لم يفتق ثم عتق العبد وانسأمتع نكاحها أي عليه لأنها ردة طاهر أو أولادها عتق أو أرقاءه أنها نهاية قال عرش قوله لأنه الحق السيد أي فسخه نصف المحمي إن كان صحيحاً ونصفه المثل إن كان المسمى فأسداً اه (قوله قبل وطه الخ) ولو كافر ومكاتبته أي بمعنى (قوله في الأول) أي ما في المتن (قوله وخلافاً الخ) لا يفتق ما في عطفه على أجماع (قوله في الثاني) أي ما في الشرح وكان الأولى ذكره قبل قوله الثاني فغيرها الخ يصف قوله لأن برتقال في قوله أجماع (قوله وهو) أي أنه كان خائراً وابت (قوله لا يفتق عليه) أي قوله فغيرها الخ لا يفتق بالعبد البعض لبقا صفة لآل عليه ثمانية ومغنى (قوله نظير ما) أي في شرح قلت ولو لم يعجباً أو عبد الخ (قوله ولو يفتق الخ) أي أو مات نهاية ومغنى (قوله لا يفتق الخ) ولو فسخ بتعالي بقاءه وقديان خلافه تبين بطلان الفسخ كأمري الفسخ العيب نهاية ومغنى (قوله مريض) أي مرض موت (قوله من النص) أي الحديث (قوله والتيقه الخ) عطف على غير المكسفة الخ (قوله لا ينتقل بينونها) أي فلا يسقط خيارها بذل فان ترجعها ثبوت لها الخيل عتقها اه عرش (قوله التسترع من نصب الفسخ) أي يظهر رغبته منه اه سم (قوله لا يفتق بينهما) لم يقل إن أمكن جهلها كفي الأول اه سم (قوله كفتقها) عبارة التناهة والمغنى بأن كانت خالصة القتها ولم يفرق ذلك منهم اه (قوله لا يفتق أيضاً الخ) كارجحاً من القدي وهو المفسد سواء كانت خالصة العهد بالسلام أو ألتهاية ومغنى (قوله لان الفسخ من جهنها) وليس للسيد منعها منه نظر وجهها من ملكه مغنى نهاية (قول المتن بعده يفتق بعده) سكت عيها لم يفتق وطه ويحسمه المثل ونظيره أنه لا يفتق روضه فسخها مع الوطه يفتق بعده وفي صورته مع الوطه يفتق مع منظر اه سم عبارة المغنى فان عتق مع الوطه أو فسخ مع يفتق فيه فالظاهر وجوب مهر المثل اه (قوله وما وجب منها) أي مهر المثل والمسمى اه عرش (قوله السيد) قال في الروض إلا إذا كانت معقوضة ووطئها أي الزوج أو فرض لها بعد العتق أي فالمر لها انتهى

السيد العتق وصدق الزوج صدق السيد وهل تفسخ قال صاحب السكافي قال فسخاً بهت شجني أبا علي مثل عن ذلك فقال يحمل وجهين والأصح ثبوت الخيل لأنها تفرق بينهما والحق لا بعد وهما قال صاحب السكافي فحل هذا لا يفتق قبل النكاح لم يسقط الصداق لأنه الحق السيد ولو عتق العبد وانسأمتع نكاحها لم أولادها الرقاع (قوله لا يفتق عرش من نصب الفسخ) أي يظهر رغبته منه (قوله لا يفتق بينهما) لم يقل إن أمكن جهلها كفي القور (قوله عدم قبول دعوى الجهل بالرد العيب) إذا لم يكن السيد قريب عموماً بالسلام ولم ينشأ بياديه بعد شرح روض (قوله لا يفتق أيضاً) وإن لم تكن قريبة بعد بالسلام (قوله في المتن) بعده يفتق بعده الخ سكت عما قال فسخها مع الوطه ويحسمه المثل (قوله بعده يفتق بعده الخ) وظاهره أنه لا يفتق روضه فسخها مع الوطه يفتق بعده وفي صورته فسخها مع الوطه يفتق مع منظر اه (قوله وما وجب منها السيد) قال في الروض إلا إذا كانت معقوضة ووطئها أي الزوج أو فرض لها بعد العتق أي فالمر لها انتهى

جزماً أو كذباً كفتقها تصديقاً من طه وصدق أيضاً دعوى الجهل بالقور به أن أمكن جهلها بما كفي أكان الردي العيب (فان فسخ قبل وطه فالمر) ولا يفتقون كان الحق السيد لان الفسخ من جهنها (و) ان فسخاً بعده (أي الوطه) يفتق بعده وجباً للمسمى لا يستقر اوبه (أو) فسخ بعد الوطه يفتق (قوله) أو بعد الفرض أمه لا يفتق كفتقها به (فغير مثل) لا سناً ناد الفسخ العتق السابق لوطه أو الفسخ له فصار كوطه في نكاح فاسد (وقيل المسمى) لا يفتق لوطه أو ما وجب منها السيد



ويجلب على اعتراضه ان الرقعة بان استناد الفسخ لوقت العتق وان اوجب وقوع الوطء هو حراما فلا يثبت العتق والرجوع الى اصل  
وقد وقع في ملكه ولو عتق بعضها او كويت عتق بعضها متفلا بغيره (٣٦١) أحكام الرقعة في الارباب ولا يغير بها في

الثالث سمع الله عنهما خلاص

بالطلاق يتخلانها

\*(فصل في الاعفاف)\*

(يزنم الولد) الحرس المرسر

بما ياتي في الفتحات كالجور

فاخر الاقرب ثم الوارث

وان سفل ولو انثى وغير

مكاف وكافر التعدا وتعدد

فان استوى اثنتان فأكثر

فسر بالوارث وزرع عليه

بحسب الارت على ما رجع

في الاقارب والسوية على

الواجب (اعفاف الأب)

الحرس المرسوم ولو كثر

(والاعداد) ولو من جهة

الام (على المشهور) ثلاثا

يقع في الزمان المتاني للمصاحبة

بالعرف ولا من وجوه

ساحته المومة كالنفقة وبه

فان الزمان الحق لها لا

عليها والزمان بالافتقار على

زوجها معاصر جد على

النفس فلا يكف به ولو قدر

على اعفاف أحد أصوله

قدم عصبة وان بعد كافي

أي أبيه على أبي أمه فان

استوى عصبه أو تعدها

قدم الاقرب كالب على جد

وأب أم على أبي أمه واستويا

فرا بقاها بان كانا جهة

الام ككافي أي أم وأبي أم أم

أقصر بينهما لتعدد

التوزيع وافتقار يحصل

في الرشد (بان يعطيه) بعد

النكاح ولا يزرع قبله

(مهر) مثل (حرق) تلقيه

أكل المسمى أم مهر المثل فسخت أم اختارت المقام معه وحرق في العتق تسمية بجهة أو فاسدة لأنه وجب  
بالعتق فان كانت موهبة من وجهها سدها كذلك نظر فان وطئها الزوج أ فرض لها بعد العتق فيه ما  
ظاهر لان مهر القوضه يجب بالتحول أو بالرفض لا بالعتق وان وطئها أ فرض لها قبل العتق وهو بالسد  
لأنه ملكه بالوطء أو بالرفض قبل عتقها وموت أحدهما كالموطء والرفض أه (قوله عا اعتراضه) الاول  
حذف الضمير (قوله بان الخ) متعلق بجهاب الخ (قوله وان أوجب الخ) غاية وقطعه ضمير الاستاذة قوله وهي  
حرمه حال وقوع الوطء (قوله لا ينفذ الخ) خبران (قوله ذلك) أي كون زوجيهما سلب بد قوله وقد  
وقع أي العتق ولو جبي ملكه أي السيد (قوله المتولو عتق الخ) أي أو تلقى عتقها بصحة أو دونها معنى  
(قوله يتخلانها) أي الزوجين العكس المار والزوج وطء العتق قتال ففسخ وكذا زوج الصغيرة والمتحونة  
العتيقين ما لم يفسخا بعد البلوغ والافتاق كالأزواج والافتاق كالأزواج ومنه ما معنى

\*(فصل في الاعفاف)\* (قوله في الاعفاف) ان قوله بل لو تكهف مفسر في النهاية الاقوله أو بالسوية على  
الاقرب المرفوع وهو مضمون المسمى الا ذلك القول وقوله بما ياتي الى الاقرب (قوله في الاعفاف) أي وما  
يتبعه كمره موطء الأب أمه أو غيره (قوله الحر) ولو بمصطنع به (قوله بما ياتي في الفتحات) أي بان  
يقض المهر أو الثمن من كتابة ففسخه الله فمواصلة عتاقه وحلها به بحرقه عبارة عتق أي بحرقه لا بغير  
مسكنه كما يكف به أه (قوله الاقرب) كان النشم من ابن الابن أه عتق (قوله ثم الوارث) كان ابن  
ممن بن بنت (قوله وان سفل الخ) أي الولد (قوله ولو انثى) أي أو عتق نهاية ومعنى (قوله تعدا وتعدد)  
الولد ووجهه في التعدد أنه حسي يطلق على الواحد والأكبر له عتق (قوله على ما رجع في الاقارب)  
وهو العتق الذي يتوقف على قول المتنازع في الأب أو المصطنع به ومعنى (قوله الحر) أي الكمال الحرية  
نهاية (قوله المتولو والاعداد) أي حيث التصرف بما ذكره نهي يتوقف (قوله لا ينفذ في الزنا) أي أصل بترك  
الاعفاف عبارة للمنفى الثلاثي يرسم أه (قوله المتنازع الخ) وصفنا الزنا بالوطء والقدر الثاني كل  
منهما من ترك الاعفاف أه - دعر (قوله المصاحبة الخ) أي الأمور بها معنى (قوله وبه) أي  
بقوله ولأنه الخ (قوله فان الام) عبارة أنها ما يتوقف وخرج ذكر المهر وغيره الاصل والاصل الاثني لان  
الحق الخ والرقيق وغير المصوم أه قال عتق قوله والاصل الاثني ظاهر وان سفلها الزنا أه (قوله)  
لان الحق أي في تزويج الام (قوله على اعفاف أحد أصوله الخ) أي فقط فلو قدر على اعفاف الجميع لزمه  
سم ونه ما يتوقف (قوله فقط) أي لا عصبه أه رشي عبارة سم مراد ما سفلها بقاها ولا عصبه لهما  
ولا أحدهما أه (قوله أقرع بينهما) أي ولو بلا سهمها يتوقف (قوله أقرع بينهما) أي وجوبها فلو  
أعفاف من خرجت له القرعة وأهجم وأهجم أحدهما بلا قرعة أم ومع العقد أه عتق (قوله في الرشد)  
أي في الفرع الرشد وبذلك يحرقه بقوله ما غير الرشد الخ (قوله مهر مثل حر الخ) انظر لو كانا كائنات لم  
بكثر أو باقل وبلع كحزانه فاعطيه أه رشي أقول قد راس اتفاق الاصل أنه لا يزرع الفرع في صورة  
الاقبال المسمى (قوله ذكره بالعتيق) اعتمد التام في التوقف والفرع يرجع الى قوله ولو كان بعد هذا  
كله مرسر يصيب الغنى وان كان قد بقول الشرع وهو متعلق بزوجه لقوله بل لو تكهف مفسر الخ

\*(فصل في الاعفاف)\* (قوله على ما رجع في الاقارب) وهو المعتد شرح مر (قوله المتنازع في المصاحبة)  
بالعرف (قوله في الاعفاف) أي الأمور بها (قوله ولو قدر على اعفاف أحد أصوله) قدم عصبة الخ أو قدر على اعفاف  
الجميع لزمه (قوله فقط) كان المراد لا عصبه بل كمن قد راس باثني الأب وأب أم الأم مستويا فان تراقتا  
أي لأصوه يقع تقدم الاول كما تقدم قوله قدم عصبة يتوقف بان ما سفلها مستويا فربا ولا عصبه لهما ولا  
لاحدهما وان قصرت عبارة عن ذلك ويملكه او ائخذ لقوله بان كانا الخ فليأتم (قوله بعد النكاح)

(٤٦) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) ولو كسبه ولو كان بعد ان تكهف مرسر أم أم عسر قبل وطئها وامرته من

التسامح حتى يسلمه بل لو تكهف مرسر لم يطالب بولده الاعفاف ثم طاب له ما سفلها ان جهلت الاعصا وأرادت الفسخ ذكره البلقي في وهو

مضمونها اذا ارادت الفسخ وتظاهر قولها مهر مثل حره انه يلزم ذلك وان أمكنها اذا صنعت ان يحصل له زوجة مثلهما دون ذلك وهو أحد وجهين في الحارثي فانهما لهما انما يلزم مهر أقل (٢٦٢) خوفاً كان متسكراً في هذه الصورة ان ركن في شرحه لوجه الأول بان نفسه تعلقت

بها أخذت مما كان في مسئلة  
التعلم اذا فارق قبل الولد  
فلم يكسها بقضى فسخها  
اذ لم يزد على مهر مثلها  
لشدة علمه مثلاً لا يتحمل  
غالباً بقول بعضهم ينبغي  
تقسيد بما اذ لم يقتل مهرها  
يصح يمكن الان تحصيل  
أخرى أو أمثلة ما قل من ادعا  
بأنه على الوجه الثالث وقد  
علم ان الأول هو الواجب  
رأيت شيئاً من ذلك  
نقلوا ظاهر انما انما يلزمه  
جميع ذلك اذا كان قد مهر  
مثل من تلق به (أو يقول)  
له (النكح وأعطى المهر)  
أي مهر مثل النكحة  
اللازمة فلا يزال في خدمة  
الاب (أو يشك به) يأنه  
وبغيره أو لعله (أو) نحل  
له (أو تخلى) بعد الشراء  
لحصول النكاح من دون  
ذلك ولا يكتفي صغيرة ومن  
بها من يشترط وشروطها  
ولو شاة كعصا أو جذعاً  
وتزوجه أو لم يملكه لوحدة  
من هؤلاء لا يمنع وجوب  
أصافه وخرج بملكه  
النكحة أمته أو لغيره فلا  
يجوز لأنه غير بمثل فرعه  
ومن قولهم بقوله الأهل مهر  
أم يلزمه على الواجب منه  
ويترجمه الأب للضرورة  
أما غير الرشيد فقل له  
أقل هذه الخصال وان رفع  
الحاكم برى غيره والخير في ذلك لغيره على ما يتقاعلى مهر كإثبات (ثم) اذ تزوجه أو لم يملكه (عليه مهر) أي الاب  
وعلق له انما من تقية لا عفاف وحده بال زوجة ولا بد من ذلك لان العطف فيها ما وعلى انه وهم وجوباً باقية افعالها اجتماعاً وفي نسخ مهرها كاف  
أصله وانحسرت لان مؤنة الأصل معلومة من بابها لا بد من ان يلزم من عفافه مؤنته اذ قد تقدم افعاله وتجب بانه ما عاينوه ان اذا أفعاله

الضرب  
الضرب  
الضرب

لا يلزم مؤنثه وإن ما يخفى النشأتان لم يعفو بان الغالب انهم احتاج للاعطف احتاج للاتفاق ولا يلزم الفرع آدم لم وجنأه ولا نقفة  
 خداه لانه لا تغير بالجنس وما لو كان بصحته أخرى كشوها ما تنق على التي تعبه (٣٦٤) فقط على الاوجه وليس للاب تعيين

النكاح دون التسري ولا

الضهير (قوله وان ما يخفى) عطف على انه اذا صح (قوله ولا يلزم الفرع آدم الخ) وقال القابلية وخلافه المعنى  
 (قوله بالجنس عنهما) أي الاحد والاحد (قوله انفق على التي تعبه) لثلاث قسم بنقص ما يخصه من الداء  
 معني (قوله على الاوجه) وقال المعنى وخلافه القابلية بتصوره لم يلزم سوى نقفة واحدة وزعمها اولها علمها  
 ولاتعيين للصدقة اهـ (قوله ولا عكسه) الى قول المتن وانما يجب في النهاية الاقوله ولو قيل ان الواجب  
 التعبد وكذا في باقي الاقوله والاوجه الى ان (قوله لم الخ) أي من جهة الامر (قوله ومؤنثه) انظر مع  
 أن الزوجة مقدرة لاسما وقد مر انه لا يجب لها آدم اهـ رشدي (قوله يجماع) كقوله امر متعلق بقوله المتن  
 وفيه قوله نكاح الخ متعلق بتعيين قول المتن ولو اتفقا الخ أي ولم تكن هيئة الابرفع مؤنثه بقرينة  
 ما قبله اهـ رشدي عبارة السدعر وقد نفي عنه فقد عين الابرفع تعظيم مؤنثه أو أمانة متعلقة بشيها  
 القتل اهـ (قول المتن فيهما الخ) أي الزوجة والامة (قوله بغير فعله) وليس من سلب الجسلي حتى لو  
 أحلها كانت بالولادة يجب التعبد اهـ عس عبارة الرشدي أو بفعله المعذوق به كعدمه الصالح  
 أخذها ما يأتي اهـ (قوله لانه الخ) وكردت ردتها كالانحطت في يومئذ (قوله أو نحو رضاع) عطف  
 على ردة اهـ سم (قوله على ما فيها الخ) عبارة النقي فان قلت كيف يعنى المعذوق به كعدمه هو الاستبداد لها  
 بغيرها يجب بان ذلك متصور بأم الولد لما عسى هاهنا لا يعذر في اعتنا هو ان كان ظاهر كلامهم الاطلاق  
 اهـ وفي سم بعد كرميله عن شرح الارشاد ما يسهو ولقائل أن عمن المعذوق في المستولية أو فضله يمكن  
 إيجارها أو أخذ غديرها من أجزئها والعق شون ذلك اللهم الآن يكون الغرض علم تأنيذ اهـ  
 وعادة القابلية والعذر في الأمانة تكون مستولية أو غير مرها لم يجد من يرغب في شرائها أو غير بية  
 منها أو أشتد شقاها اهـ ولعلها هي الظاهرة واليه قيل كلام الشارع (قوله يتخلله) أي الطلاق أو  
 الاعتاق (قوله ولو قيل في ذلك الخ) وهو غير بيل لوقيل وجوب ذلك ان لم ينظر صدقه بعد حيث  
 خفف له كما أو فوعى الزنا اهـ عس (قوله لغرض عذر) فلما كانت المطلقة بغير عذر فبني وجوب التعبد  
 كقومات قبل الطلاق مر اهـ سم أقول ويتردد النظر فيما لو طلق بغير عذر ثم حدث بعد الطلاق عذر أو  
 صبح عذر فالتصريح فهل يجب تصحيحه كالموت أو لا قلنا لم اهـ سددع ورسل الاترب  
 الثاني لنهور والرقي (قوله لا تسد الخ) أي من الطلاق والاعتاق بغير عذر (قوله وبسرى) بناءا لمفعول  
 أو الفاعل (قوله المطلق) لعل المراد به التي عرفت ذلك من قبل الاصولا ردها اذا طلق بغير عذر لا يجب  
 التعبد أو انه لا يظهر جعيا ثم راجع وفعل ذلك ثلاث مرات ثم مات ثم رأتني سم على منج اهـ عس  
 (قوله ومرضاها) وهو ان يطلق ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة وعبارته ثم كان مطلقا فان طلق  
 ثلاث زوجات أو تنتين وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة اهـ عس (قوله ويسأل الخ) بناءا لمفعول أو  
 الفاعل عطف على بسرى المطلق (قوله من غير فاض) معناه اهـ عس (عبارة وعن أمة) الى قوله و يظهر  
 أن القول في النهاية وكذا في المعنى الاقوله لكن في زمن الى ويترق (قوله لكن في زمن الخ) معناه اهـ عس  
 عبارة السدعر ظاهر كلامهم لو لم يكن بسرى المهر في زمن قصير وجب على الولي اعفائه ولو قيل يجب عليه  
 الكسب في الزمن المذكور وجب على الولي التقييم لم يكن يعيدا اهـ وعبارة الخطيب في هامش المعنى ثم  
 دون التوسيع (قوله لانه) وكردت ردتها كالانحطت شرح مر (قوله أو نحو) عطف على ردة (قوله  
 على ما فيه الخ) في شرحه لا رادو بحث ان عمل وجوبه أي التعبد حيث كانت الماهية لا يمكن بيعها  
 كالستولية بخلاف التي يمكن بيعها أو تبادل بغيرها بتمه انتهى ولقائل أن عمن المعذوق في المستولية أيضا  
 لانه يمكن إيجارها أو أخذ غديرها من أجزئها والعق شون ذلك اللهم الآن يكون عدم تأنيذ (قوله يتخلله  
 لغرض عذر) فلما تفتت في وجوب التعبد كقومات قبل الطلاق مر (قوله وعن أمة) أي تعفه كقوله

حق لا ينفذ من اعتاقها والوجه انه ينفذ من عجزه فخرته على اعفاف نفسه من غير فاض وانما يجب اعفاف فخرته من أملا واجد  
 أحدهما ولو قدرته على كسب يحصله لكن في زمن قصير فاعفائه لا يحصل له من العزب في مستقلة حتى لا يباعها فيظهر

و يفرق بين هذا وجوب انطوائه ونقد على كسبها المشقة ثم أكثرها وادواتها آكد اختلاف فيها اختلافاً (محتاج النكاح) أي  
 وطه أسد فوله حيث سبق الصبر عليه وان لم يفت عتاً أو إلى عقد من طه لم يصر مرضاً ان تعين طر مبالغة النكاح لا يسمى اعتقافاً (وصدق  
 اذا ظهر من الحاجة) أي أظهر ما لو مجرد (٢٦٤) قوله وان لم يفتوا من ان اقله الامن جهته (بلايين) اذ لا يليق بحرم متعلقه على

ذلك وياً ثم يطلب مع عدمها  
 ولو كذبه فظاهر له كذا  
 فالج فلا يذرى فيه تردد  
 والوجه تصديقه بيمينه  
 استحتم صدقه ولو على ياد  
 (و يحرم عليه طه أمسة  
 وله) الذكر والاتي وان  
 سفل اجاعاً (والذهب)  
 فيه اذا وطأها على غيرهما  
 (وجوب) تمز عليه سفل  
 الله تعالى ان وآء الامام  
 وارث بكافؤ (مهر) الولد  
 في ضمائله ورقتيه نعم  
 المكاتب كغيره لانه ملك  
 وان طاعتها لاشياء لا تبت  
 ونحوه ان لم يعلمها أو اجعلها  
 لكن تأخر انزاله عن تعقيب  
 حشنته كغير الغالب فان  
 أحلها وتقدم انزاله على  
 تعقب اشغته أو فانه فلا  
 مهر ولا وراث لان وطأ وقع  
 بعد أدب انعاقها اليه  
 لما بان انه عليها قبيل  
 الاحبال وظهر ان القول  
 في التقدم وعدمه قول الاب  
 بيمينه الا بغير الامتناع  
 شفعه ويحل فلان الاصل  
 العام راءة الفم والخص  
 الزمانا اذا انزاله الى الغير  
 الاصل فيه ايجابها فيه  
 ويقع لهم انهم برحون  
 هذا خصوصه فهو أقوى  
 ومع ذلك لا اقرب الى ان  
 اليمين لا من غيره. اوجب حر وجمعه هذا الخاص (لاحد) لان محال ولم يشبهه الاعتاق المحاسن لمفاعله ومن  
 ثم يفتقر الى الحالين للثمن وغيره لا يمسو له الا ان وغيره على ما اقتضا كلام الشرح الصغير واعتقد جمع لكن القى في الوتر وأصلها  
 عن الر واني عن الاصحاب وجوبه في الاستوى قبلها اذ لا شبهة فيها لو جاهد لم تصر ملكاً لها بحال نعم ولو وطئ الامتق دبر واحد لم ياتي  
 الزنا ويؤخذ من قولهم لعدم الخ ان يحرم الابداء لو كذا

ان خاف الوقوع في الزنا لمدة كسب ينبغي ان يجب اعتاقه وهو واضح اه (قوله بهذا) أي عدم وجوب  
 الاعتاق مع القدرة على الكسب وقوله ثم أي الاتفاق وقوله والاداء أي الاعتاق (قوله بغيره) أي  
 الاعتاق (قوله أي وطه) انما حل النكاح على الوطه لقول المصنف المار اعتاقه اه رشدي (قوله أو  
 الى عقد) مطع على قول المسن الى النكاح (قوله للمسلم الخ) وظاهر أنه في هوانا كانت شوهه  
 ظاهر اجم اه رشدي (قوله لكنه) أي العقد الخدمة اه ع (قوله وان لم يفتوا) أي تقوها اه ع  
 (قوله وياً) أي الاصل وقوله مع عدمها أي الحاجة قول المتن ويحرم عليه أي الاب وان علا اه مغني  
 (قوله فيها) فاقوطها على الخ قد وجوب التفر فقط كاهو مرجع صبيغ النهاية (قوله الله تعالى)  
 أي لا خلق الولد كذا كره الرافعي اه مغني قال ع بعد ذكره عن الزنا يذم له والاقران كون  
 التفر ليس لخلق الولد لخاص بما هذانه يعز ولا يبنان وجمعه من صفتها يقتضي في موضع آخر اه (قوله  
 وارث بكافؤ) أي ان كانت بكر او فتية اه شرح روض (قول المتن مهر) أي مهر ثيب اه سم (قوله  
 الولد) أي وان كان الاب كافر أو منكر شرح روض اه سم (قوله في ذمها طر الخ) هل ولو بمعضلة عاتك أو  
 يقال نصف المهر في رقتيه ونصفه يتعلق بنصفه منظر والظاهر الثاني ولو بدما سفل في قبة الولد اه ع  
 (قوله نعم المكاتب كافر) أي فكروا في ذمته اه ع (قوله وان طأ وطئته) غابة للمعن وكذا قوله  
 أشبهه تعدله (قوله وحله) أي وجوب المهر والارث (قوله ويظهر ان القول في التقدم الخ) واستظهر  
 في شرحه الصغير للارشاد تصديق ربي الناخوان مدعى التقدم مدعى مسقط الاصل علمه اه سم (قوله  
 برحون هذا) أي الثاني (قوله ان لا حد) ظاهره وان كانت بنت الاصل بان ماثرت عه اشبه بل وبشت  
 النسب مر اه سم (قوله على ما اقتضاه) أي عدم الحد في الاستوفاء كلام الشرح الصغير الخ وهو المعتد  
 نهاية ومغني وأسن (قوله وجوبه) أي الخ (قوله نعم ولو وطئ الخ) خلافاً لنهاية عبارة وشيخ ذلك أي

ظاهر (قوله والاوجه) كذا مر (قوله الله تعالى) أي لا خلق الولد كذا في الوتره قال في شرح الارشاد  
 الصغير وانما هو جواب عن - وال وهو لم عز وطئ ولده فيها اذ قد فعله يمز واذا وطئ أمسة ما قبله لم خلق  
 الله تعالى وانما عز وطئ ولده في ذمته لانه لا شبهة في عرض ولده بخلافه كذا قبل وفي نظر لان الشبهة  
 لا ترفع التمز و فلا مدخل لها فيه فالوجه القرن بان الابداء في العرض أعظم منه في المال كما يصرح به كلامهم  
 في السكيات الجس انتهي وقد نقل في شرح الروض جوابين أحدهما مضمون القبل المذكور والاخر  
 حاصله منع أن مراد الاصحاب في التمز والفسق ان التمز لم خلق الولد ولو أن يربوا الله خلق الله تعالى  
 (قوله في المتزهر) هو مهر ثيبه قال في شرح الروض ويجب وان كان الاب كافر أو مؤمناً (قوله وورقة)  
 غيره أي وان لم يكمل كابتدئ شرح الروض (قوله فان اجعلها الخ) عبارة الروض الا ان انزل قبل استحلال  
 الحشفة أو معه أي فلا يجب المهر انتهي (قوله ويظهر ان القول في التقدم وعدمه) قول الاب بيمينه الخ في  
 شرحه الصغير للارشاد واختلاف في تقدمه وتأخره فاذي يظهر تصديق مدعى الناخوان مدعى التقدم  
 يدعى مسقطاً ما اقتضاه ابراج الحشفة التي تن الواجب المهر والاصل عدمه مع قوة ما بان موافقة فلما ابر  
 ومع ذلك لا نظر لاصل راءة الفم انتهي (قوله في المتن لا حد) ظاهره وان كانت بنت الاصل بان ماثرت عه  
 أختمبل وبشت النسب مر (قوله على ما اقتضاه) كلام الشرح الصغير الخ وكذا كلام الروض في موضع  
 وجزم به ابن المقرئ شرح مر (قوله نعم ولو وطئ الخ) خلافاً من ذلك حيث افعل ومثل ذلك



فاستولدها ثوبه فأنما تصير لانه لا يؤدى ذلك له و ردحما من الرهن لو أحبل أمته ما رهنه و هو موسر صارت أمه والله ويطلق الرهن مع أدائه إلى بطلان عقد عقده بنفسه ثم رأيت أن العقول (٣٦٦) قائل بأن إيلاد الرهن لا ينقض مطلقاً أدائه لما ذكر بخلافه أي في المسئلة الثانية

انفصل - أو ما يجئنا بمضمونه (في الأصح) لا انتقال ملكها قبل العلو حتى يقطع ما و في ملكه صيانة الحرمه  
من شلوا استولوا مستولوا باله انزل من قبله الولد لا يتصور ملكه لا من قبله ما قبلها حتى تنزل في حقها (و) يحرم (عليه) أى الأصل

من النسب الحر (نكاحه) أي أمته وله وإن لم يحب اعفافه على ما اقتضاه ملا فمهم لكن مرفى بحث نكاح الامتناع عنه في المورس كأنهم منه  
عليهم زوجي عليه الزكشي وغيره لان قوة شبهة في ماله استحقاقه الاعفاف عليه (٣٦٧) منونه كالشريك إومن ثم لم يحرم على أصل فن  
كامة أصل على فرعونامة

التي ان توله ونكاحه اعطوف على قوله وعلى أمته اه عجيبة (قوله ان النسب) احترزه عن الاصل من  
الزواج كباقي (قوله الحر) نعت الاصل عبارة تلقى على الابن الحر الكل ما فيه الحر كله نكاحه اذا  
ليس عليه اعفاف اه (قوله وان لم يحب اعفافه) أي على ذلك الواسان كل هناك من هو مقدم عليه في  
وجوب الاعفاف اه رشدي (قوله ان شبهه) أي منع نكاح أمته فوهو في المورس أي في الفرع  
المورس لانه يلزمه اعفافه لكن قد مناهنا كما تصرع صاحب العباب بأنه لا فرق اه سم أقول وبشيد الفرق  
مواقة النهاية والمخفى للشارح في قوله الا قى نفاذ الولد معسر الخ (قوله ان قوة شبهته الخ) تعليل للمعنى  
(قوله شبهته الخ) وقوله استحقاقه الخ قد صيب الشارح عليها فاحتمل ان استحقاقه صلب بيان ويحتمل انه  
مفعول شبهة على ضرب من التأويل لان شبهة اسم عين فيمنظر عبارة  
القباموس والشبهة بالضر الالتباس والمثل اه عبارة عش قوله استحقاقه مفعول شبهة سم على ج  
اه (قوله لم يحرم) أي نكاح أمته الفرع اه عش (قوله على أصل فن) أي كلاً أو بعضاً (قوله المثل  
الامة) أي أمته اه رشدي (قوله حال ملك الولد) كان أسير بنفسه أو بغير قوله اه معنى (قول  
التم لم ينفع النكاح) ولو أحبل الامة بالامته بعد ملكه اهاهل تصير أم ولد كما هو ولا تصير لان مستند  
الوطء النكاح العقد الثاني معنى وروض مع سر - (قوله فمنا) أي أو معها اه نهاية (قوله وأولاد  
معسرا) هذا مبني على ما مر أن نكاحه الزكشي وغيره كالمظهر اه سم (قوله بذلك) أي بقوله اما اذا  
حلت له الخ (قول التوليس له) أي يحرم على السيد قطعاً اه معنى (قوله لان شبهته) أي السيد قوله في  
اه أي المكاتب وقوله من شبهة الولد أي في الولد اه عش (قول المتناهي عن النكاح الخ) قال  
الروص من بنفذاً استلاده وقال شارح اذا أولاد أمته كانت بهي اه سم (قوله وأما في الخ) أي المكاتب قد  
بعضه عن قوله السابق تفاوض ثم الخ (قوله انه) أي ماني في المكاتب (قوله بعض سيد الخ) أي أصل سيد أو  
فرعه اه عش (قوله بنفسه) له مقدم عن مؤخر والاصل اذ المكاتب لو ملك أمه نفسه الخ  
فصل السيد انه في نكاح عبده لا يضمن \* (قوله بذلك الاذن) أي قول المتناهي كان في النهاية الاقوله  
ثم الى المتناهي (قوله كجل عليه) أي اراذه هذا المقدر (قوله الذي الخ) نعت السابق (قوله واحتمال انه الخ)  
أي كلام المصنف (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة التقي تبيينه قال السبكي ولو قال المصنف لا يضمن بانه  
في نكاح عبده لكان أحسن بلساط التقي على الضمان بالاذن فهو في كون الاذن سبباً لضمان وهو  
(قوله وان لم يحب اعفافه الخ) كذا شرح مدر (قوله ان محله) أي منع نكاح أمته فرع (قوله في المورس) أي  
في الفرع المورس لانه يلزمه اعفافه لكن قد دم في الحاشية على البحث المذكور تصرع صاحب العباب بأنه  
لا فرق (قوله شبهته وقوله استحقاقه) صيب عليها فاحتمل ان استحقاقه صلب بيان ويحتمل انه مفعول شبهة  
على ضرب من التأويل لان شبهة اسم عين (قوله في المثل لم ينفع النكاح الخ) في الاصم) قال في الروض فلو  
استمر له اهل بنفذاً قال في شرحه انه رضى بزوجيه حين نكحها لان النكاح حاصل بحق فيكون وطأها  
بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح انتهى فظهر الفرق بين هذا وما تقدم انه لو وطئ وان  
كان رضى فمنا كما يمار به وله غير نكاح كان الولد والشبهة (قوله فلا ينفع بغير ملك الولد) قد يشك  
ذكر الطر مع قوله أو مكاتباً وأذن له سبه في تزويجهما من أمته صريح في نصو براسطة بعدم طر الملك  
وايه حاصل عندنا ابتداء النكاح ويمكن أن يجاب بان المقصود قوله أو مكاتباً الخ فهو براسطة الحل لا يقرب  
عليها تصو بطر والمالك بان يشترها المكاتب بعد تزوج الابن (قوله في المتناهي عن النكاح في الاصم) قال  
في الروض من بنفذاً استلاده قال في شرحه اذا أولاد أمته كانت بهي الخ (قوله في المتناهي عن النكاح في الاصم) قال  
\* (فصل) (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة الزكشي في الاعتراض ما منه تغيير المصنف بعلني ان الاذن

السبكي الذي هو في كون الاذن سبباً لضمان واحتمال انه لا فائدة كون الاذن سبباً في الضمان بعد من السبكي والبعني لان في الضمان  
هو الاصل فلا يحتاج لبيان سببه، خوفاً لاعتراض على المتناهي الاحسن لا يضمن بانه في نكاح عبده

لكون نصافي الأول فان قلت بانه قد تقابل الجديد فلا فرق بين تقديمه وتأخره قلت: نعم على الجدي لا فرق بين الاذن وعدمه وعلى القديم لا يعمد في العبار ولو لا ما قرره السيد (٣٦٨) لاضين ذلك على الجديد وفي القديم يضمن ان اذن (وهو رافضة) أي مؤنن بل غالب

المقصود عبارة بحمله لهذا ويختص به أيضا لكون الاذن سبيلاً في الضمان كقوله تعالى بما اعتصمت على فلن أكون ظهيراً للعجمي وليس بمقصود اهـ وقول الشارع نعم الخ تسليماً لاعتراض السبكي المذكور وقوله فلا اعتراض الخ دفع لاعتراض كلام المصنف به اطل الخ ويحذف فلا يعمد قول المحشي بعد ذكره من الزكشي خصوصاً من السبكي ما صوّطه ان هذا الاعتراض لا يندفع بقرره الشارع فان أراد في نفى الاعتراض به نظر انتهى اهـ سدهم باختصار (قوله لكون نصافي الأصل) في النصبة نظر اهـ سم أي لاحتمال تعلّق الجواب بالنفي ولو بعدا (قوله فان قلت باذنه) أي الذي في المتن (قوله بين تقدمه) أي تقدم باذنه على لا يضمن (قوله) نوع الخ في صلاحته ما ذكره سند هذا المنع السندية بحث لا يخفى اهـ سم وذلك أن نصيباً من دعا السند قوله وعلى القديم الخ والحاصل أن قوله باذنه لا يشترط في رد القديم القائل بسببه الاذن للضمان (قوله لا يضمن) أي من باذنه (قوله ولو لا ما قرره) أي من دلالة السابق على ارفاده ما قرره (قوله بطبقون) أي الثقة عليها أي الأمانة (قوله لا يضمن) أي الأمانة وقول الغزالي في المعنى الاقوله لا لا الثقة الى المتن (قوله بل لو ضمن ذلك) أي ذكر ما يدل على الضمان كالقالت تزوج على المهر والنفقة قوله ليعتد أي لم يؤمنه اهـ عش (قوله لتقدم ضمانه الخ) أي ما ذكره من المهر والنفقة (قوله بخلافه) أي ضمان السيد (قوله ان علمه) أي قدر المهر وقوله منها أي الثقة قوله علمه أي قدره وجواب الخ (قول المتن وهما في كسبه) ولو أخرج نفسه فيما أي المهر والثقة في المهر اهـ وروض وظاهره أنه يستقل بالاجماع اهـ سم (قوله لا يضمن الاذن) اهـ (فرع) \* لو زوج عبده بأمته أتفق عليه ما حكم الملك فان أتى المهر فلهها وبالذات فان اعتقها السيد أو ولادها فنفقتها في كسبه السيد ونفقة ولادها عليها فان أسرت في بيت المال وان أتق السيد ونفقتها فنفقتها في العبد كزوج أمونة لا ولادها على السيد لانهم ملكه اهـ معنى (قوله رضى بصرف كسبه الخ) اطلاقه على تأمل بالنسبة لتعالي لم يطرد عرف أهل بحمله ذلك بل قد سطر العرف في بعض النواحي بخلاف ذلك اهـ سدهم وقد جعل بيان العمل للذكر ونظر الغالب كما يفيد قول عش قوله وهما في كسبه بل لو خصه بلخصه ما حكمها أو نفقتهما تأمل كذا في هاشم الأقرب بهم لان الاذن في النكاح اذن فيما يرتب عليه ككل اذنه في الضمان وهما من الاداة اذا فرم رجوع عما فرمه على الاصل اهـ (قوله ولا يضمن الخ) أي في غير المأذونه بالتأخر وأما المأذونه في الضمان ففسا أي أنه يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله وجوب الدفع الخ) عطف على النكاح (قوله وهو) أي وجوب الدفع اهـ عش (قوله ومهر غيرها) عطف على مهر متعنة (قوله الحال بالعقد) أي إذا كانت متعنة لا لو عفو كانت صغيرة لا تطبقه كان زوج أمته الصغيرة فرق فلا يحجب الابدال لاطاعة كجائتي في الصداق اهـ عش (قوله وفي النفقة الخ) عطف على في مهر متعنة (قوله في الضمان) متعلق بالاذن وقوله كسبه نائباً على اعتبار وقوله منه أي الكسب وقوله لثبوت الضمان من المتعلق بقوله وانما الضمان الخ (قوله أنه ينظر في كسبه الخ) أي وجوب ما أخذ من قوله لان الحجب الخ اهـ عش (قوله الهما) أي أي الثقة (قوله في المستقبل) راجع لكل من المعلومين (قوله وقول الغزالي الخ) استدل بغيره قوله جله الخ (قوله في اللقائين) هما قوله وكيفية تعلّقهما الخ وقول الغزالي الخ اهـ عش (قوله وهو القياس) معتمد اهـ

الضمان بطريقاً عليها (في الجديد) لانه لم يلتزمهما قصر بحال أو قصر بابل لو ضمن ذلك عند اذنه لم يضمنه تقدم ضمانه على وجوبه بخلافه بعد العقد فان يصح في المهر ان علمه لا ينفق الا قبل او ببعثها قبل الضمان وعلمه (وهما في كسبه) كلفه لانه بالاذن وحسب بصرف كسبه فلهما ولا يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن في النكاح بل الحادث (بعد النكاح) ووجوب الدفع وهو في مهر متعنة بغير صح أو وطء ومهر غيرها الحال بالاعتدائي حل بالحل ولو لا الثقة بالتمكين وانما اعتبر في اذنه في الضمان كسبه بعد الاذن وان تأخر الضمان منه لثبوت لثبوت حال الاذن ثم لا هنا كسبه (الاعتد) كالمسرفة (والنادر) كالمسرفة وصية وكيفية تعلّقهما بالكسب انه ينظر في كسبه كل يوم فيؤدى منه النفقة لثبوت الحسبة بالماخوذ ثم ان فضل شيء صرف المهر الحال حتى خرج ثم صرف للسيد ولا بد من شيء في النفقة أو الحلال في المستقبل لعدم وجوبهما وقول الغزالي بصرف للمهر أو لا ثم لا الثقة بجله ابن الرقعة على ما إذا امتنع من تسليم نفسها حتى ترضى المهر كذا قال العاذري في القائلين ثم بحث انه لا يتبع كل من هذين لانهما قد بنى كسبه في مفرق عما شاءه عش

عش من المهر أو لا ثقة بغير القياس فان كان ما ذكرناه في القادر في بيان



عش (قول المتن فيما يبدى من ربح وكذا الخ) الظاهر أن الكلام الذي في الربح ورأس المال إلى الوجوب فلا يسد اتلافهما قبله فغير صحيح ثم بحثت مع مر فواتي على الظاهر المذكور له سم (قوله ولو قبل الأذن) إلى قول المتن ولو نكح فاسد في النهاية الآتية ويمكن القول بتعلق قوله بخلاف ما قد يتوهم الخروج وكذا في باقي الآتية أن تكفل إلى لم يتعلق به حق الآتية أن تكفل إلى المتن (قوله لانه) أي من المهر والنفقة (قوله وبه فأن الخ) أي بالتبطل المذكور ما من أي قوله ولا يعتبر كسبه الخ له عش (قوله) ويحيبان في كسبه هذا الخ) هل يحل في الكسب ما حصل بعد النكاح وجوب البضع وألحق بغيره بين

الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون به منظر والمطلوع عبارة عن شرح الرض يقتضي الثاني له سم ولله بقية الأول كله ظاهر من الفرق التي أفاده الشارح كغيره غير آيت نكاحين حاشا لمحل لعدم تامة الظاهر أن مثل ذلك كسبه بغير النكاح الذي بعد الأذن ولو قبل النكاح انتهى له سد عبر عبارة عش ومثله أي ما يبدى من ربح ما كسبه بغير النكاح قبل النكاح على ما في شرح الرض لكن قضيه ما فرق به الشارح هنا بين مال النكاح والكسب بخلافه الآن يقال لمحال له السد فوع استقال بالتصرف صار له شبهة في كل ما يبدى له وعبرة العبري به كلام طويل فيستغنى عن مجموع مدعيه أي شرح مر وصنع عش عليه أنه أس الكسب على الربح الذي في شرح الرض انما هو في حق كلاً منهما لا يتعدى بكونه بعد وجوب البضع كما يتقدمه كسبه غير المأذون وهذا يناقض أن ينكح من كان حيث أن الربح لا فرق في عين كونه قبل الأذن أو بعده وأن الكسب لا بد أن يكون بعد الأذن ولو قبل النكاح (قوله) لحدهما أي الكسب وماله النكاحية أو ما ذكر من المهر والنفقة (قول المتن وإن لم يكن مكتسباً) ما لم يعلم قدرته أو كونه محققاً وما أه عش له (قوله أو زاد الخ) أي الرقي في المهر الذي قدره السيد له رشيدي عبارة سم أي كان أذنه السيد بأن يزوج بعشرة فتزوج بأحد عشر له (قول المتن في ختم) أي فقط مطالبهم بما يستحقه من رضى ما تقدم مع لانه من لازم ما يستحقه من رضى ما تقدم كبذل القرض فلا يتعدى رقبته إذا لاجئاً به من لا يملكه السيد أمراً أو البطل (قوله مطالبه) أي بما ذكر من المهر والنفقة وما زاد السيد على ما قدره السيد (قول المتن في المسافرة) قال النشري ويخو والسفر به إذا كان المهر من حلا ظاهر أمالاً كان سالوا السيد قادر فيقيمهم من السفر حتى يسلموا قال في الرض وشرحه وعلى السيد أن يقيمهم الأقل كما سبق أي الأقل من أجرة مثل مدة السفر ونفقة تمام المهر له ولعل المراد بجهة السفر ما عدا وقت التمتع إذا بدل له كما سأتى له سم (قوله أن تكفل الخ) سأتى أنه لا يأثم بتركه (قوله) أن تكفل الخ وقول المصنف الآتي أن تكفل الخ وقوله لزم الأقل الخ لعل هذا في غير القسم الأخير وهو من ليس مأذوناً ولا مكتسباً ما هو في كل من المسافرة به واستخدامه لا يفتقر إلى فكيف بشرط التكفل وبأن الأقل

أي السيد (قوله في المتن فيما يبدى من ربح وكذا رأس مال) الظاهر أن الكلام الذي في الربح ورأس المال إلى الوجوب فلا يسد اتلافهما قبله فغير صحيح ثم بحثت مع مر فواتي على الظاهر المذكور (قوله) ويحيبان في كسبه أيضاً هل يحل في الكسب ما حصل بعد النكاح وجوب البضع وألحق بغيره بين والحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون به منظر والمطلوع عبارة عن شرح الرض يقتضي الثاني (قوله أو زاد الخ) أي كان أذنه السيد أنه يزوج بعشرة فتزوج بأحد عشر (قوله في المتن في ختم) أي فقط مطالبهم بما يستحقه من رضى ما تقدم مع لانه من لازم ما يستحقه من رضى ما تقدم كبذل القرض فلا يتعدى رقبته إذا لاجئاً به من لا يملكه السيد أمراً أو البطل (قوله مطالبه) أي بما ذكر من المهر والنفقة وما زاد السيد على ما قدره السيد (قول المتن في المسافرة) قال النشري ويخو والسفر به إذا كان المهر من حلا ظاهر أمالاً كان سالوا السيد قادر فيقيمهم من السفر حتى يسلموا انتهى قال في الرض وشرحه وعلى السيد أن يقيمهم الأقل كما سبق أي الأقل من أجرة مثل مدة السفر ونفقة تمام المهر انتهى ولعل المراد بجهة السفر ما عدا وقت التمتع إذا بدل له كما سأتى (قوله أن تكفل المهر) هل يقيد بالحال والا كفي تكفل النفقة على قياس قول الشارح الآتي كذا قبل وود الخ (قوله) أن تكفل المهر والنفقة وقول المصنف الآتي أن تكفل المهر والنفقة قوله لزمه الأقل الخ لعل هذا كالم في غير القسم الأخير وهو من

(فيما يبدى من ربح) ولو قبل الأذن في النكاح (وكذا رأس مال في الأصح) لانه لزمه بعقد مأذون فيه فكان كدين النكاحية فارقها مرقى الكسب لانه لا يتعلق به إلا بعد الوجوب يفرق أيضاً بان القسم لا يتعلق به ولا شبهة فيباحل بكسبه وإن وفره السيد تحت يده بخلاف مال النكاح لانه مقوض لرأيه فله فهو فوع استقلالاً ويحيبان في كسبه هنا أيضاً فإذا لم يف أحدهما به كل من الآخر (وإن لم يكن مكتسباً ولا مأذوناً) أو زاد على ما قدره (في ختم) مطالبه إذا عتق لوجوبه برضه مستفقه (وفي قوله على السيد) لأن الأذن لمن هذا حاله التزام المؤمن (وله المسافرة) أن تكفل المهر والنفقة ويمكن وجوع أن تكفل

الإش

ومعهم هذه الأضواء تتعلق بحق التفكير من الاستطراد (وهو الاستمتاع) عليه الكمال في تقديم حقه من العباد استعجاب وجهه معه والكرام من كسبه فإن لم يطلبه السفر معه فنفقها بانه حاله (والذي لا سفر) به أو سافر به معها (لزم مقتضاه) أي بعض الأضواء التي لا تمتد وقت فراغه بعد التزويج (٢٧٠) السفر فيما يظهر خلافا لما هو عليه كلام الماوردي ثم رأيت أن زكريا صرح بنحو

ذلك (الاستمتاع) لا وقت الاستمتاع حتى لم يكن حله ليلاً انكسر الحكم ونفسه جمع ذلك مما إذا لم تكن بمنزلة سببه لئلا يمتنع منها كل وقت والأدنى ومعه أنه كان يدخل عليها كل وقت والاصح كان يستعمله جميع النهار في نحو زرعه فلا فرق (ويستعمله نهاراً) في كل المهر والنفقة أي تجعلهما وهو موسر أو أداها ولو موسراً (والأفضل له كسبهما) لانه يحق النكاح على كسبه (وان استخدمه نهاراً) لا يستعمل (أو حسب بلا استخدام) (لزمه الأقل من أو مثله) لانه لا استخدام أو الحين أي من ابتدائه إلى وقت المطالبة (وكل المهر) ولو مؤجلاً فلا يلزم بوجهه أن الكسب لا يصرف إلا لما لا بد من منه شيء لعل لا يوجب (والنفقة) أي المأونة أحياناً لا يمكن مهر أو نكاحه مؤجلاً فيما يظهر ما قرأنا من الأجرة والنفقة كلوه ظاهر ذلك لأن أجزائهما ذات فائدة للبدن

الذكوران بل لعله أضاف في غير المأذون الذي مع من مال المتزوج بحصاني بالمهر والنفقة لانهما يتعلقان بذلك وحقهما فلا يلحق بالاشتراط التكفل ولا إلى لزوم الأقل المذكور من فلتأمل اه سم أقول وما ذكره آخر الخ تأمل لاحتمال تلف ما يدور به بالتفصيل بما مر من ذكره وأوردته انني في شرحي قول بل يزعم المهر والنفقة عاقبة قال بعضهم جميع ما سبق في عيب كسب أم العاجز عن الكسب جله فالتظاهر أن السيد السفر به واستفادته من غير التزام شيء انتهى وهذا بحث مردود لان استخدام به مقابل بأجرة فهو كالتفصيل في قول الأصحاب بل يزعم الأقل من أجرة مثله إلى آخره اه وهو الظاهر (قوله ومعه) أي ورجوعه عنهم إن تكفل الخ (قوله أيضاً) أي كرجوعه مسئلة الاستخدام (قوله ولم يتعلق الخ) عطف على قوله تكفل المهر وقوله به أي العبد رضاء أي الغير اه سم (قوله كره) أي أو استخاره أو كتابة أو جنابة اه حاشي (قوله المتزوجون) بالنصب من التوجيه (قوله العبد استعجاب وجهه الخ) فان امتنع من السفر معه ولو منع السيد لها إذا كانت رقيقة منقطة نفقتها من روض مع شرحه (قوله الكراه) أي لها من كسبه الظاهر أنه ماله سائر مؤثر السفر إلى ذلك مؤثر الحضر اه سبغ (قوله في الأمانة) أي بالزوجة اه سم (قوله ووقت الخ) عطف على ليل (قوله فيما يظهر الخ) وجميع إلى قوله وقت الخ (قوله انكسر الحكم) أي فلتزم مقتضاه ليل الاستمتاع وقوله وقد جمع ذلك أي قول الله في سفر لزم مقتضاه ليل اه عش (قوله وحله) أي التنبيه على كراهة في حال الكون بتزول سببه اه (قوله كل وقت) ليتأمل المراهقة فان ظهر مشكل أدلته لا يتعطل بسببه بالكية فكان المراد العموم العرفي لا الحقيقي اه سبغ (قوله ولا فرق) أي بين كونها بمنزلة السيد أو لا اه عش (قوله أو تجعلهما وهو موسراً) فيما مر الأول انه يلزمه موافقة في الصورين أي إذا كان موسراً أو أدى والا فلا والثاني انه إذا تكفل بشيء لزمه منها بصفة ضمان مع ترميزه وامتنع الرجوع عنه كالمهر ظاهر هر اه سم (قوله أي من ابتدائه الخ) مجرد تصور المراد الأقل من أجرة استخدام أو الحين وكل المهر الخ اه عش (قوله الحق المطالبة) أي والصورة استخدام أو الحين بأن يقر بنتما قبل اه رشدي (قوله أحد ذينك) أي استخدام والحين اه سم (قوله أيضاً) أي كجاءه المثل (قوله فان لم يكن مهر) أي كان أمره أو كانت مقرضتة لم يوجد فرض ولا وطء (قوله ذلك) أي لزوم الأقل (قوله مطلقاً) أي أقل كانت أو أكثر اه عش (قوله من ذلك) أي من قول المتزوج استخدام الخ (قوله لانه لا ضرر الخ) أي إلى لزوم السيد الأمر من الأجرة والنفقة والمهر اه عش (قوله الزمان) ظاهراً أن الزوم لا يتوقف على علم ليس ما أدركه ولا يمكن ما هو فكل من السافر به ومن استخدام لا بوقت شب أو فكب بشرط التكفل ولزوم الأقل المذكور بل لعله أضاف في غير المأذون الذي مع من مال المتزوج بحصاني بالمهر والنفقة لانهما يتعلقان بذلك وفيه وقاه ما فلا يلحق بالاشتراط التكفل ولا إلى لزوم الأقل المذكور من فلتأمل (قوله رضاء) أي الغير (قوله في الأمانة) أي بالزوجة (قوله وقد جمع ذلك) أي إلى لزوم (قوله وحله) أي جعل الكون بمنزلة سببه (قوله أو تجعلهما وهو موسراً) فيه أمران الأول انه يلزمه موافقة في الصورين أي إذا كان موسراً أو أدى والا فلا والثاني إذا تكفل بشيء لزمه منها بصفة ضمان مع ترميزه وامتنع الرجوع عنه كالمهر ظاهر هر (قوله أحد ذينك) أي استخدام والحين (قوله ويؤخذ الخ) كما شرح مر (قوله الزمان) ظاهراً أن الزوم لا يتوقف على علم يعتبرهما

بقصرها فقتل بل يزعمه الأعلام به فارق ما لو استخدمه أجنبي فانه يلزمه أجرة المثل مطلقاً يؤخذ من ذلك أن استخداماً لا تكفل وحسبه باستخدام ولا تكفل لأنهم عليه لانه لا ضرر على الزوج حقه وجهه خلافاً لما ذهبوا من قوله أن تكفل الخ والحاصل كما علمت فارق رتبة الأمانة في صورتي السفر واستخدام أن تكفل بالمهر والنفقة لما بان أن تكفل بالأقل السابق لم يلزمه الأقل وان الخفية



تقل عن الجلال البلقيني انه رجحان المجلد حيث ان الزوج وهو قياش عكسه الذي قال فيه الشارح ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليأتهم اه سم عبارة السيد البصري قال قال السيد أسلمها السرا على عادة الناس الغالبة وطلب زوج جهاد ذلك نهار الاحتماء قالنا ظاهر كلامه الجلال البلقيني اجابة الزوج بكلامه السيد ان يبذل عباد السكن الغالب وهو الليل بالنهار فانه لا يمكن من ذلك والا رجس من تردد للاذرى وجوب تسليم الامه ليلانومرا حيث كانت لا تسب لها ولا تخدم فيها زمانة او جنون أو خيل أو غيرها الا ذلوا رجسها حسبها حيث ان نهاية ونقل الحشى كلام الجلال المذكور ثم قال وهو قياش عكسه الذى قال فيه الشارح ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليأتهم اه أقول يمكن الفرق بوجاهة مطالب الزوج فبماذا كره الشارح للعدوت والعرف الغالب يختلف في مسئلة الجلال فليأتهم اه وكذا في عرش عن الزيادة ما وافق ما قاله الشارح (قوله وبحث الخ) أى الاذرى (قوله أجبر الخ) وقال فى النهاية والمعنى (قوله الاية) أى الآية (قوله أول) أى لا يعبر (قوله والله الخ) عطف على الأول (قوله أما المكتبة) التى فى النهاية والمعنى الاقوله وانما يتبعها والمبصرة (قوله فان لم يكن مهاباة ففقتة) ففقتة مهاباة ليلانومرا ولا يلزمه المهاباة فى مقابلة جزئها لمجرى ولعل وجه انتم السالم تطلب المهاباة مع امكانها استطقت ففقتة المتعلق بجزئها لمجرى (خرج) حبس الزوج الامتنع السيد ليلانومرا هل تلزمه النفقة أو حرمتها فليأتهم س على منهج أقول القياس لزومها لانهم السليبين مختلفين وهما التسليم والغوات على السيد فنقل بالرجس عن بعضهم ما وافقه اه عرش (قول المتن ولا تنفقت على الزوج الخ) مقتضاه ان المسقط لنفقة الاستفوا استخدامهما نارا وليس كذلك وانما المسقط له حسبها عن زوجها لانه لو سلمها ليلانومرا او قال لها على كذا وكذا وقتا شائنا لم يلزم وجب عن الاستمتاع فعملت كذلك ليلانومرا لم تسقط نفقتها اه نأشري يوفى فتنبيه لا بأس به اه سم (قوله أما المهر) الى المتن فى الفنى (قوله هناك) أى تسليمها ليلانومرا سم قوله بذلك شامل للتسليم نهارا فقط فليراجع اه (قوله ان سببه لو طالع) عبارة فافتنى لان التسليم الذى يمكن ففقتة من مفسد لو طالع حصل اه (قوله اما لو سلمت ليلانومرا الخ) أى ولو علمت ليلانومرا السيد كذا رجس عن النأشري (قوله فليزعمه النفقة) أى قطعاه نهاية (قوله أجوراه) الى قوله وكان تخص فى ذلك فى النهاية وتلزم الولد نفقتها (قول المتن يلزم فى الاصح) نعم لو كان زوجها والسيدها وكان لا يسبها ولاية امكنه لسفه أو مودة

حيث قال قال الاذرى ويغنيهاه لو كانت حرة قال الزوج والسيد ليلانومرا ذلك أى التسليم نهارا السيد جزم لان نهار الزوج وقت سكنه ولهذا جعله عباد القسم فى قبوله كان الزوج وحده كذلك أى حرة ليلانومرا السيد تسليم نهارها اذ قال والا فليس له طلبها نهارا وتعطل خدمتها من السيد انتهى لكن نقل عن الجلال البلقيني انه رجحان المجلد حيث ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليأتهم اه (قوله والله لو لم يكن استخدامها فى شئ الخ) والا رجس من تردد للاذرى وجوب تسليم الامه ليلانومرا حيث كانت لا تسب لها ولا تخدم فيها زمانة او جنون أو خيل أو غيرها الا ذلوا رجسها حسبها عند السيد بلا فائدة شرح مر (قوله والا قبلت بمنعها من النهر) ولو كانت تخدم ففقتة الى الزوج تحقر للسيد ينى وسلموها ليلانومرا فليس له ذلك كثر (قوله الى المتن ولا تنفقت على الزوج الخ) قال النأشري قوله ولا نفقة الخ مقتضى كلام المصنف ان المسقط لنفقة الامه هو استخدام نهار اوليس كذلك انما المسقط لنفقتها حسب ادعاء زوجها لا استخدامها لانه لو سلمها الى زوجها ليلانومرا او قال لها على كذا وكذا وقتا شائنا لم يلزم وجب عن الاستمتاع فعملت كذلك ليلانومرا مع اشتغال الزوج عنها لم تسقط نفقتها انتهى وفيه تنبيه لا بأس به (قوله كما لو سلمت الحرة نفسها الى الخ) عبارة قال وضرب شرط التسليم ليلانومرا ليلانومرا الى الزوج بالنفقة ولو المر انتهى (قوله بذلك) شامل للتسليم نهارا فقط فليراجع (قوله الى المتن ولو أعطى فى داره يدين الخ) أى واذا

وبحث أيضا انه لو سلمها نهارا فامتنع أجبران كانت حرة ليلانومرا كانت حرة ليلانومرا السيد لا يستغنى عنها الاية وحرة الزوج نهارا فهل يجبر السيد على تسليمها ليلانومرا ولا ضاع حقة ولا وان ضاع حتى الزوج كل من حمل وظهر كلامهم الاذلى والله لو لم يكن استخدامها فى شئ وطلب الزوج تسليمها ليلانومرا أجبر السيد على ذلك وله وجه اما المكتبة كما به صحة فتسليم ليلانومرا على ما قاله المارودى وانما يقفه ان لم يقف ذلك علما بتخصيص النجوم والافليس بد منها من النهار والمبصرة فى نوبتها كسرة وفى نوبة السيد كفتة فان لم تكن هاما فكتة على الاوجه (ولا تنفقت على الزوج حيث انما) أى حين ادخلته تساميا فانصا كالاسل فقط (فى الاصح) لعدم التمكن التام بكلو سلتا لخر نفسها ليلانومرا واشتغلت عن الزوج نهارا أما المهر فيلزم تسليمه بذلك لان سببه لو طالع وجدوا ما لو سلمت ليلانومرا فليزعمه النفقة فليأتهم التمكن حيث (ولو أعطى) السيد (فى داره) أو جواره على الاوجه (يد اقول) فرج وخلق جهاديه

للمعامل به في حق ولجميع خصمته عدم الاستقلال شرح هو اه سم قال عش قوله ولو كلز وجها في قد  
 يخرج الرضى والقيم وعادة شغلنا في يادى ولو كان الزوج تحت ولاية سيدها لم يجرى عليها لهما فليراجع  
 اه **(قوله ومع ذلك)** عبارة الغنى والنهاية ولو فعل ذلك لم يلزمه نفقة بل بخلاف اه قال عش قوله ولو  
 فعل ذلك أى الاختلاع بها في بيت السيد أو غيره فلا نفقة عليه أى حين استعمله السيد والأوجب عليه  
 لتسليمها له لا زنها اه **(قوله ومع ذلك لا نفقة)** شامل لما زاده بقوله أو جواره ومثله ما ذكره بقوله  
 الا فى أو بعد اعنه فلا نفقة في جميع ذلك والتمزم هو وقال لا نه اذالم يسلمها له الا في هذا المكان المخصوص  
 كان التسليم ناقصا اه سم **(قوله وكان تخصيص ذلك)** أى البيت في داره **(قوله لا لاجل الخلاف)** أى  
 الصريح **(قوله ان لم يخل بها)** أى قول المتن والمذهب في المعنى الا قوله واجهام الى الوه استرداد ركز في النهاية الا  
 قوله وان لم يخل فقال به وان تفتن في الخلو بها اه سم **(قوله ان لم يخل بها)** والمعتمد حل خافوه بها لانها معه  
 كالحرم كما تقرر في النكاح هو اه سم **(قوله ولم يتعلق بها)** عبارة الغنى والنهاية تم ان كانت الامة  
 مكرهة او موهوبة او مكاتبه كغاية مخصصة لم يجرى السيدان سافر بها الا رضوا المكثري والرجس والمكاتبه  
 والجانبة اتهاق برقة تهادل كالزوجه كما قاله الاذرى الآن يلزم السيد الفداء اه **(قوله ان لم يخل بها)**  
 أى الزوج **(قوله الا بان السيد)** أى فلو انما سافر بها غير ان ضمن ضمنها المقصود اه عش  
 (قول المتن دللنا وجب صحتها) وليس السيد منع من السفر بصحتها الا لزامه اه **(قوله ولا نفقة عليه)**  
 أى اذا صحت حاله تسلمه في السفر على العادة اه عش **(قوله استرداد الخ)** عبارة الغنى فان لم يصحبها يلزمه  
 نفقة تباحز ما أملا المهر فان كان بعد النكاح استقر وعليه تسليمه والا لم يلزمه استرداد اه ان كان قد سلمه  
 وحصل ذلك كما قال بعض المتأخرين فإسالة ظاهرا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يستردك فظنوا اه وفى  
 سم بعد كرمثل ذلك في الرض وشرح ما تصفاه قال شرح الارشاد اما اذا استعملها شوهرها او امرأته  
 فلا يجوز له الاسترداد اه أى فلا استرداد انما هو في مسئلة السفر بها اه سم **(قوله لا تبرعاً)** أى بان سلمه  
 ظاهرا وجوب التسليم عليها به وأما (قول المتن ان السيد لو قلنا الخ) أى استرداد خطأ أو زوجه او له  
 ثم وطئها قبل النكاح كما قاله البغوى اه معنى عبارة النهاية وتقرر بها كقولنا يتسواء كان عدما أم خاضاً  
 أم شبه عدماً حتى في وقوعها في برقعها بعد ادائها اه قال عش قوله سواء كان الخ علم منه أنه لا فرق في القتل  
 بين كونه بمباشرة أو سبب أو شرط اه **(قوله وألحق به)** أى يقتل السيد أمته المازوجة **(قوله كذلك)** خبر  
 وتقرر في الخ والمشار اليه المتعقبات بالقتل **(قوله كالرضاع السيد الخ)** مثال تقويت السيد في القتل **(قوله)**  
 مطلقاً) أى ضاف العتق أولاً اه سم **(قوله وقتل سيد الخ)** عطف على كالرضاع السيد الخ **(قوله وقتل)**  
 سيد الخ وفى الانوار لو قتل السيد زوج الامة أو ناعاً لا منقطع هوها ولو قتلها طرزا وجهها قبل النكاح  
 أباب لذلك **(قوله في المتن لم يلزم الخ)** لم يزل كلز وجها والسيد ما كان لا يولد له أسكاته لسة أو مردودة  
 أى كونه أمرد وخصم عليه من انفراد فتيبه أن السيد بذلك لا نه اذالم يسلمها له المعنى انما هو في حق ولجميع خصمته  
 عدم الاستقلال شرح هو اه **(قوله ومع ذلك لا نفقة عليه)** شامل لما زاده بقوله أو جواره ومثله ما ذكره بقوله  
 الا فى أو بعد اعنه فلا نفقة في جميع ذلك والتمزم هو وقال لا نه اذالم يسلمها له الا في هذا المكان المخصوص  
 كان التسليم ناقصا **(قوله ان لم يخل بها)** المعتمد حل خافوه بها لانها معه كالحرم كما تقرر في النكاح هو  
**(قوله لا منع عليه)** أى الزوج **(قوله ولا استرداد مهر سلم الخ)** عبارة الرض وشرح حط سافر معها الزوج  
 فذلك والافعه قال استرداد مهر من أى ما لم يخل بها ان كان قد سلمه السيد بخلاف مهر من دخل في الاستقراء  
 النكاح قال بعضهم وحل ذلك إذا سلمه ظاهراً وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يستردك في ظننا اه انتهى قال  
 في شرح الارشاد اما اذا استعملها شوهرها او امرأته فلا يجوز له الاسترداد أى فلا استرداد انما هو في مسئلة  
 السفر بها **(قوله لا تبرعاً)** أى بان سلمه ظاهراً وجوب التسليم عليها شرح الرض **(قوله مطلقاً)** أى ناعه العتق

لم يلزمه ذلك (في الاصح)  
 لان الحد والمهر وانما يعنه  
 ومع ذلك لا نفقة عليه وكان  
 تخصيص ذلك لاجل  
 الخلاف والافتقار كلهم  
 انه لو عين له ديناً ولو لم يدا  
 عنه لا تفر ما يجاب لمسايقه  
 من المنة (والسيد السفر  
 بها) ثم لم يخل بها ولم يتعلق  
 بها بخبر رهن فأجابه  
 تقدم علمه الا ترى على  
 حق الزوج ومن ثم امتنع  
 عليه السفر بها الا اذا  
 السيد فان تعلق بهذا  
 استرداد من له الحق  
 (والزوج) تركها  
 (صحتها) يستمتع بها  
 وقت فراغها ولا نفقة عليه  
 لعدم التحسين التام واجهل  
 كلام شارح وجوب ما يعمل  
 على ما اذا سلمه تسليمها  
 تاماً وانحصر السفر مع  
 سيدها ولا استرداد مهر  
 تسليمه وله ولا تبرعاً على  
 الاوجه (والسيد بان  
 السيد لو قتلها ووقلت  
 نفسها قبل دخول سقط  
 مهرها) الوجه لا تقويت  
 مجله قبل تسليمها الخ به  
 تقويتها وتقرر بتغير  
 قتلها كذلك كالرضاع السيد  
 لامتها المزوجة وله أى  
 القرائن الخ لا يتزوج القنة  
 الطلقة مطلقاً وقتل سيد  
 زوجها أمته

أى أو قتل الامتز وجها كجوه ناهر (وان الجرو تملك نفسها أو قتل الامتز أى) كازوج (أما تفتلا) بسقط المهر قبل النكاح لان  
الحرة كالسيدة تزوج بنفس المقدوس (٢٧٤) ثم حله الشرع بها من غير ما نزلت ان الفرق الاخيرين لم تحصل من جهة ناز وجتولا

فى بعض شرح المختصر أنه لمهر لها واعتده الشاب الرىلى نهاية ومعنى (قوله أى أو قتل الامتز) عطف على  
قتل سداخ (قوله كالجوا) أى قوله أى أو قتل الامتز (قوله الامتز أو مات) أى الحرة أو الامتز (قوله قبل  
النكاح) الاول تقدم على فلا يكفى المعنى (قوله فى الاخيرين) وهما قتل الاجنبى الامتز موت ناز وجة  
(قوله ونسج) الى النكاح فى النفس الا انه لم يكن كالسيدة وقوله أو اعتدها وقوله أو المقتى وقوله  
أو العتق وقوله نعم لا يصحها الى الامتز وجت قوله نعم تسن الى ناز وجة (قوله لها) أى الحرة (قوله ولم يكن)  
أى غير الزوج بالسيدة لمهر احد مرار عن نعمها اذا أعتق أمثالها وجت بعد النكاح ثم قلها (قول المن  
هلكنا) أى الحرة أو الامتز اه معنى (قول المن فالمرار) أى بعد الوطء اه معنى (قوله قبل دخول  
الح) واجمع لكل من التواشرح (قوله أى المسمى) الى قول المن فان طلت فى النهاية الاول ولا تحبس  
الى قوله أما الزوجة (قوله لا يصحها) أى السيد المسمى تسلم المهر (قوله لا المشتري) عطف على  
الضمير المشتري لا يصحها (قوله ان كلامه) ما أى المشتري والعقبة (قوله أما الزوجة) عطف على  
عبارة النهاية مستثنى عن التامر اما واجب المعقوضة بعد البيع فرض أو وطء أو موت أو وطء  
فى نكاح فادى للمشتري كعقبة مفقوضة طلق بعد البيع وقبل النكاح والفرض وان عتقت أمته  
الزوجة فقلها بما ذكر ما للمشتري ولو عتقتها ما لم يباع اه وعبارة النفسى أما اذا وجب قبلها المشتري  
فهو بان كان النكاح قرا نكاحا فسادا وقطع الوطء فبها والفرض أو الموت فى الاول به - مالى بيع  
والعتق الواجب بالفرق المقتضى - على وجوبه بالملك اه (قوله أحد هما) أى الوطء والفرض  
(قول المن فان طلقها) أى غير المفقوضة فنصفه أى البائع اه معنى (قوله المسمى) أى جوبه بالعقد  
الوافى بملكه (قوله لنفسه) أى قوله للسيد فزوج أمته ببذله بالباطع الخ وقوله والا فصح عبده  
أى بدل البه (قوله فى غير مكانه) أى والبعض اه معنى (قوله فلوز وجه) أى السيد عبده ما أى بأمته  
(قوله فى الاول) أى ما فى المتن من عدم الوجوب صلاصة الفنى وهل وجب المهر ثم سقط أو لم يجب أصلا  
ناهر كلام المصنف الثانى وسرى على ما طلب وتظهر فائدة اختلاف فى القاز وجب المهر فان قلنا بعدم  
الوجوب فلا شئ للسيد عليه وان قلنا بالوجوب جالس السيد له مهر للنكاح لانه وجب بالوطء وهو حر ولو  
زوج أمته بعد غيره ثم اشتراه قبل ان يقضى مهره قلنا قال السوردي فان كان بد العبد من كسبه بعد  
النكاح شئ فهو للمشتري بأخذ من المهر وليس للبائع فصح وان لم يكن فلا يطل به بشئ لانه صار عبده اه  
(قوله أما مكانه) الى الباب فى النهاية (قوله لانه معالج) بولو قال لامة ما عتقتك على ان تتكسبى أو تنصوه  
فقبلت أى بان قالت قبلت فورا أو قالت أعققتى على ان أكسبك أو تنصوه فاعتقها فورا اعتقت أى فى صورتين  
واسحق عليها فمقتولت الاعتاق نعم لو كانت أمته مجنوناً أو صغيراً فاعتقتها على ان يكون عتقها صداقاً قلنا  
المرارى عتقتك ولو كانت اجنبية يتزوجها كسائر الاجانب ولا قيمة والوقت والنكاح منهما أى السيد أو الامتز  
غير لازم أى فى صورتين ولو سوت له فان تزوجها عتقتها أو صدقها العتق فسد الصداق لانها عتقت أو  
القتب صح ووثقت بها ان علم لها وكذا تزوجها بقبضه عبده لا تلقى ولو قالته امرأه أعققتك عبداً  
أولا (قوله كجوه ناهر) ناهره أنه غير مفقود لم أعجز ومه فى الاول (فرع) أى شئنا الشاب  
الربى تبعاً لما فى الاول بان الزوجة الحرة لو قتلنا زوجها فقلها لمهر لها (فرع آخر) أى السيد  
واجب في قتلها فاحتمل سقوط المهر فقليلاً لمطالب السيد فقيده ان المانع يقدم على المقتضى ويحتمل  
وجوب المقتضى فقيده ان المانع هنا مانع من النصف فلا عن الكل قلنا مل (قوله نعم لا يصحها) والمراد وجها  
عن ملكه ولا المشتري ولا تصح العقبة الخ قال فى الفرض وان جى أى المهر للمشتري فله الحس وكذا  
الجمعة لكن جمعة أو مسمى لها صداقها لا تصح نفسها لاجله انتهى

من مسحق المهر - وخرج  
بقتل امرأته فقتل  
الزوج أو غيرهما لم يكن  
مالك للمهر فلا ينفقها  
(قلها هكذا بعد دخول)  
فانه لا يسقط قطع الاستمرار  
بالنكاح (ولو باع زوجة)  
تزوجها غيرها وهى غير  
مفوضة أو أعتقها قبل  
دخول أو بعده (فاهر)  
أى المسمى ان صح والافتر  
المثل (البائع) أو المقت  
لوجوبه بالسيد والافتر  
ملكه - نعم لا يصحها  
نار وجها عن ملكه ولا  
المشتري ولا تحبس العقبة  
نفسها لان كلامه ما غير  
مسحق المهر بالزوجة  
تزوجها فسادا والمفوضة  
قلس الاعتبار بغيرها بالعقد  
لانه غير مسمى جى بل  
بالوطء فبها والفرض أو  
الموت فى المفوضة فمن وقع  
أ - فسد المهر فهو  
المسحق للمهر (فان)  
طلق بعد البيع أو  
العتق (قوله فى نفسه)  
(له المسمى) (ولو زوج أمته)  
بعد له لنفسه فقتل  
خلافاً وهم فى الاول  
عبده وحله فى غير مكانه  
(لجسهم) لان السيد  
لا يشبه على عبده من  
ياتلف ولا غيره فلا يطلبه  
به بعد عتقه وقبل وجب  
سقط نعم تسن مجتبه على

ما قال روضة وأعرض بان الأكثر من على عدم ذهابها فلوز وجبها فمقتضى بقاء وطءها بعد العتق لا يصح عليه شئ  
على الاول اما مكانه كتابة صحه فغيره على اه لانه معه كاجنبى وأما البعض فله من يقدحونه

على أن أنكحها أو قال له رجل أعققتك على أن أنكحها بتي ففعل عتي العبد ولم يلزم الوفاة بالنكاح  
 أي في صورتين ووجبت فيه العبد وإن قال لأمته أعققتك على أن تسكنها ففعلت وجبت القيمة  
 عليها وإن قالت لعبدها أعققتك على أن تزوجني عتي مجابا ولم يلزم قبله نهاية **(قوله)** ما يجتمع (الأدوى)  
 (خاتمة) قد قيلوا بالنكاح عن المهر أيضا في صورتهما السقيطتان كما قد اوطئ ومنها الأوطئ العبدية أو  
 أمتهية شبهة ومنها الأوطئ المهرين إلا أنه لروية بأذن الزمان مع الجهرم وطا عتية اسمياتي  
 في عامل القراض والمستأجر ويحويهما ومنهما الأوطئ حريته منهنما الأوطئ طلت مرشدة بنسبة  
 وراثة على الرذون منهما الأوطئ السيد أمته غير السكينة ومنها الأوطئ بنسبة منهنما المألو أعققت المريض  
 أمتهى ثلثه ثم نكحها بمسمى فتعقد النكاح ولا مهر إن لم يوجد دخولان وجوبه ثبت على المشتدنا  
 يرقبه بعينها العدم خر وجهنم الثلث فيطلى النكاح والمهر وإنباه يردى إلى اسقاطه فيسقط اه عتي

**(كتاب الصداق)**

**(قوله)** هو الذي قول المتن بسن في النهاية **(قوله)** هو بفتح الصاد أي شرعا كما يؤخذ من قوله وهذا على الخ اه  
 غش **(قوله)** بفتح أي للصادق ثلث أي للدوقوة وبضم الحاء أي للصادوقوة وجهه أي صدقة على  
 جميع لغاته المارة بقوله صدقات أي فإن جمع السلامة تابع لقوله اه عتي **(قوله)** ما واجب الخ ينسبوه  
 المار **(قوله)** به أي الفرض **(قوله)** العقد هو الخ الجلية خبران **(قوله)** فيه أي الوجوب أو الفرض اه  
 رشدي **(قوله)** أو وطه الخ عطف على عقد الخ اه عتي **(قوله)** كرضاع أي وجوع فهو ذنباه وبغنى  
**(قوله)** وهذا أي إطلاق الصداق شرعا على ما وجب عقد نكاح أو وطه أو تقرى الخ **(قوله)** اذ هو مشتق  
 الخ أي لأن المعنى القوي المشتق من الصدق لا يناسب إلا ما بذل في النكاح فقط اه رشدي **(قوله)** لا شعارة  
 الخ أي متى ما وجب عقد نكاح الخ الصداق لا شعارة الخ **(قوله)** وبادقه أي الصداق اه عتي **(قوله)**  
 و رادقه للمهر الخ وقيل الصداق ما وجب بتمتع العقد والمهر ما وجب بغير ذلك اه عتي **(قوله)** ولو لم يلزم  
 تزويج أمته بعبداه وبفالق المعنى وخلافه النهاية **(قوله)** على ما عني أي آتفاقيل الباب **(قوله)** للتمتع بتمتع  
 العقد أي وإن لا يسلط به ما حتى يدفع المهر أو ما من الصداق خو ما من خلافه من أو بغيره ما عني وأسي **(قوله)**  
 لا اتباع إلى المتن في النهاية الأتوه عند التسمية قوله فان المصدق إذا كان يكون **(قوله)** عن شرطه فاهم  
 وهي تساوي الآت نحو حين نصف نفقة اه عتي **(قوله)** عند التسمية أي إذا ذكر المهر في العقد ولا  
 فساق حكاية الإجماع على جواز انحلاء العقد منه اه رشدي **(قوله)** وإن لا يرد الخ هلا قيل وإن  
 ينقص لأنه أدق في رعاية الأدب وليس هنا أمر يعارضه اه مدعمر وقد يجاب بأن امتثال الأمر ولو ضمينا

**(كتاب الصداق)**

**(قوله)** وجمعه أنه أصدق كثره صدق أي كلفه فقال وقيلوا يؤخذ من المعان المذكورة أن قول الألفية  
 في اسم ذكر و باي عقد ثالث لفظة ضمهم امرؤ وقولها  
 وفعل لا يهر باي عقد قد زيد في لامه علا لافقد

الخ **(قوله)** بفتح أي للصادق ثلث أي للدال عطف على عقد **(قوله)** أو وطه **(قوله)** فخرع عتي **(قوله)** في فتاوى  
 السوطي في باب الصداق ما قصده من رجل تزوج بكر المالة فنذر أن لا تطالع بنفسها ولا يؤكها ببيعة  
 حال صداقها عليه ما دامت في عصمتها ذلك بعض رواهاها وأما قوله يجوز الأشهاد عليها ولو حكم بوجوب ذلك  
 كما حكم سابق فدل هذا أن تزويجها وأولاهل لها أن ترجع عن هذا النذر وتطالع بعينها ولا يهر اعتراف  
 والداها يجوز الأشهاد عليها فترى بتعلي رشدها الجواب عما يصح النذر المالى من جازا التصرف فان كانت  
 الزوجة بالافتراض حرة معصومة هذا النذر وكان نذر تهر وليس لها الرجوع عن قولها المطالب ولو لم يحكم به  
 حاكم وإن لم تكن رشدة لم يصح ذلك منها ولا من الولي لأنه لا يجوز له العفو عن الصداق على الجديدا ما قوله  
 وهل اعتراف والداها يجوز الأشهاد عليها فترى بتعلي رشدها فالتى يظهر خلافه أنه لا بد من قبول رشدها

بفتح الأذوى

**(كتاب الصداق)**

هو بفتح الصاد ويجوز

كسرهما وجمعه أصدق

كثرة صدق ويقال صدقة

بفتح فتشليس بضم أو فغ

فسكون وضمهما وجمعه

صدقات ما وجب بصدق

نكاح وياتي أن الفرض

في التصويض وإن كان

الوجوب بمبني على العقد

هو الأصل فيه أو وطه أو

تقرى بضم فمهر كرضاع

وهذا على خلاف الغالب

أن المعنى الشرعي أنص

من القوي اذ هو مشتق

من الصدق لا شعارة بصدق

واقبة بانه في النكاح الذي

هو الأصل في أصله وبادقه

المهر على الأصح والأصل

فيه الكتاب والسنة

والاجماع **(بسن)** ولو في

تزوج أمته بعبداه على ما عني

للا اتباع **(قوله)** في العقد

ولا ينقص عن عشرة

دواهم خالصه لأن الأصل

رضي الله عنه لا يجوز زعد

التمسجة أقل منها ونزل

المغلاة فهو لا يرد على

خمسائهم فضايلة

أصدقته بانه صلى الله عليه وسلم وأرجع ما عدا أم حبيدة فان الصدق لها صلى الله عليه وسلم هو النجاشي أصح من رضى الله عنه كرامة صلى الله عليه وسلم أرجع ما عدا أم حبيدة قال ذهبوا أن (٢٧٦) يكون من الفضة لا تبايع موع من غير رضى الله عنه خطبة لا تقالوا بصدق السله

خير من الادب (قوله أصدقته بانه الخ) أى هى أى الجسمائ الخ أصدقته الخ ويجوز إيداه له خمس مائتا نخ  
(قوله وأرجع ما عدا الخ) عطف على بناته (قوله أرجع ما عدا الخ) له فعل مفعول المصدق عبارة الاستي والمضى وأما  
اصداق أم حبيدة بل بمعاينة بنات فكان النجاشي كرامة صلى الله عليه وسلم له (قوله لا تقالوا بصدق  
النساء) أى بان تشهدوا على الأزواج بطلب بان ياتخصى مهور أمثالهن اه عس (قوله فانه) أى  
المعاذلة عس أى هذه الخصلة اه (قوله التضمنه) الأولى يقال ان اخلاصه من أى التسمية هذا ان  
رجعنا الضمير لنكاح أمالازج عدا العقد وهو ظاهر عبارة المصدق فلا اعتراض اه معنى (قوله أرجع ما عدا الخ)  
قوله بل ونسبة أقل الخ إلى النهاية والمضى الاقوله أو اولها وقوله يعنى إلى قوله بأن وجدته (قوله نعم ان كان  
محصورا الخ) عبارة المعنى وقد تعجب التسبب للعروض في صو الاولى إذا كانت الخ وبعث غير جارية التصرف  
أو ملكة لغير جارية التصرف الثانية إذا كانت جارية التصرف وأذن لوليها أن تزوجهما بل بغرض فرز وهما  
هراؤ وكليه الثانية إذا كان الزوج غير جارية التصرف وحده لالاتفاق في هذه الصورة على أقل من مهر مثل  
الزوج حده بعد اها على أكثر من تسعة مائة أو اتفاق على ما يرضى وتخلوا عنه اه (قوله ان  
كان) أى ازوج (قوله وجبت تسببه) أى فلو نال في رسم أم وضع العقد غير المثل عس وسم (قوله  
أولئك) أى ازوج (قوله أوليا) لا يخفى ما عطف على محمودة للسند الخ فخير الخ وجز (قوله فانه)  
أى الرشد فلو نال في تزوجه والولي لو كره في تزويجه لم يوجب تسببه (قوله وجبت تسببه) أى فلو نال في رسم أم وضع  
كافى قبلها اه عس (قوله يعنى غنائم الخ) لا ضرر لثنا أول اه سم (قوله بل ونسبة أقل الخ) فيه  
نظرا في تصور ملك التعدد لا ينقسم اه سم (قوله وزاد) أى ازركضى (قوله بشير الية) أى إلى اليه  
لا يذهب الخ (قوله حسب شرط) أى انفصال (قوله أى فى هاتين المورتين) وهما المهر والمهر المهر المهر  
(قوله وتزويجا طلاقه) أى الخصال (قوله ردا الخ) خبر قوله وتزويجا الخ (قوله أى استحلال التشهير  
(قوله استبعد) أى الاطلاق (قوله وان وجهه) أى البعد (قوله وتسمية جوهرة) إلى المتن في النهاية وكذا في  
المعنى الاقوله ولو عدا إلى نعم تمنع وقوله ثم ردا إلى المتن (قوله وتسمية جوهرة) عطف على قوله تسمية تميز  
متنول (قوله ودين الخ) عطف على جوهرة (قوله على غيرها) مفهومة أنه يجوز جعل الدين الذي يزوج  
عليها صداقا لها اه عس وقد رعن النهاية قبل البياض صرح بهذا المذهب (قوله على ما مر في المتن)  
أى في البيع من عدم جواز بيع الدين من غير علمه اه كردى (قوله فان فقدوه) مثل الخ) ينبغي أن  
يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معناه في العقد فلا معنى لفقدائه والمعين اذا تلف لا يجب  
مثله ولا يجب بل مهر التل كليا فى قوله فلو تلف في يده الخ وان كان في المذهب ثم تصور فقدائه باق طاع فوجه  
اذ تلف لا تصور والاعمين واذا انقطع فلو علم بنصوره مثل غلبت على أن التقيد بعنده الظاهر المتبادر  
وهو الغيب والقد لا يكون الا مثل الا أن يتكشف لتصور كونه متوقفا سم أو قول وجهه كلام الشارح

وهو كونه مصلحتا بانه وما يطر بقا الشرعى وأقول سياتى في باب التذاته يصح نذر السفيل إلى ذمته  
والله ثبتت صلاحها في نحو صلاتها لأن الشارع أتمها عليها (قوله وجبت تسببه الخ) وظاهر  
أن قوله جواب بان لا يطلان كما يعلم مما يأتى في مسائل الخالفين (قوله أى المتن وما عدا صمعا صمعا)  
واستثنى قول لا يملك غيره لم يلحق حق الله بهن وجوب سفر العورة أو قول غير صحيح لأنه ان تعين المستر به  
استثنى بعموم اصطفاقوا الامحاشرح مر (قوله يعنى الخ) لا ضرر ولا تبايع (قوله بل ونسبة أقل  
متنول الخ) في نظر اذ تصور ملك التعدد فلا ينقسم (قوله وتسمية جوهرة الخ) عطف على تسمية تميز  
متنول (قوله فان فقدوه) مثل الخ) ينبغي أن يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معناه في العقد  
فلا تخس مراعاته ومن ثم استبعد ان ركضى وان وجهه عدا فيتمتع وتسمية جوهرة في الله تلمس من امتناع السلم فيها  
بخلاف المعنى لعمه تبهاود على غيرها باع على ما مر في المتن فلي مقابله الاصح يجوز بشرطه السابق عقود بتقدم تغير المعاملة  
وجب هنا وفي البيع وغيره كما مر ما وقع العقد زائدا وعرض وجوه فان فقدوه مثل وجب



بان التقسيم اما الصالح او مشوب او غير مشوب كما تقدم في نفس سر وطالبه فله مثل فاذا فقد  
 قالوا حجبته - هـ وامام مشوب فهو شخص ليس كذلك فهو متقوم فيما يظهر فيكون الواجب قيمته لكن قد  
 يقال اذا فقد فيقوم ويحجب بامكانه بفرض وجوده او يكون مراد فقد في المسافة التي يجب تحصيله منها  
 شرعا كدونه مسافة النقص فظاهر نحو السلب والغصب اه سديع وأجاب عرش أيضا بما نصه قولهم ويمكن  
 الجواب باختيار الشق الثاني ورواده ثلثه من جنسه وتجب به قيمة الصنعة اذا كان المسمى فلو ان فقدت  
 بحسبها انعاما وقيمة تصب عنها واخترنا الاول لكن بناء على ان الصادق المعين مضمون ضمان به اه  
 (قوله والا فقيمة) ائفى بذلك ضمانا للشهاب الرئى اه سم (قوله لا وجب الحرفة) سورة اولى وقوله  
 واحد اوى الصغرة صور بان وقوله وجعل الانعام امانة الخ صور رابعة اه سم (قوله لا يبينما) اى  
 الملك والنكاح (قوله كاس) اى قبيل فصل السيد ائفنى في نكاح الخ (قوله وجعل الاب الخ) سورة بان  
 يتزوج أم تبشر وطها وتلد منوها م علكها ولها فاعتق اوله عليه ثم يريد ترجمه وجعل أمه صدقا له  
 اه عرش عبارة الرشدى كان والله منه وهى في غير ملكه بنكاح ثم ملكها انطوصح ملكها ائفنا تعتق  
 عليه قيمته انتقالا للمراة اه (قوله علمه) اى قول المتن وما يصح بيعا الخ فانه يصح بيع هذه المذكورات  
 ولا يصح بيعها صدقا بل بطل النكاح في الصورة الاولى وفى الباقي يصح بيعها المثل اه معنى (قوله انهم رد  
 الخ) قد يدفع بان المفهوم فيه تفصيل اه سم (قول المتن ضمانها) اى بان عرضها لها ولم تمتنع من قبضها  
 نهاية ومعنى (قوله لانها مملوكة) اى قوله وبما بقى النهاية الاقوله واعترضا الى المتن وكذا فى المعنى الاقوله  
 ثم الى المتن وقوله فلو كانت قيمته الحيوان أبلغت من قوله يلزم الى المتن وقوله والى ائفى الى المتن (قوله  
 وجوب المقابل الخ) انظر مع من مقابل ثلثة العين هو البضع الآن واد المقابل اؤيله اه سم (قوله لبقاء  
 النكاح) اى لعدم انفصافه بالتلف اه معنى (قوله لو اعتدرا) كان العنى ان القن والثوب عين في العقد  
 بانماشده ثم تلف قبل ضبط مضمته بحيث يمكن تقويم الاقوله كان في القيمة وصف اؤلا فلا يتصور تلفه قبل  
 القبض او كان معينا جولا كان الواجب هو المثل بالعقد والتلف سم على ج اه عرش (قوله  
 ولا التصرف الخ) عبارة المعنى لا غير البيع سم سائر التصرفات المتعقبة اه (قوله ويجوز التنازل فيه)

والا فقيمة بدل العقد وقت  
 المطالبة ثم يختص جعل رقية  
 العبد صدقا قال وجب الحرفة  
 بل يطل النكاح لما بينهما  
 من التضاد كما هو واحد  
 اوى الصغرة صدقا لها  
 وجعل الاب امانة صدقا  
 لانه ولا ترده الا ربعة  
 عليه لانه يصح اصدافها  
 الجاه والمانع هذا العارض هو  
 الله يلزم من ثبوت الصادق  
 رفته ثم رد على عكس صحة  
 اصدافها لما لمها اؤفها من  
 قويم علم محتمل (واذا  
 اؤصف عينا فقلت في يده  
 ضمانها صدق) لانها  
 مملوكة بعقد معاوضة كالبض  
 يدبها ثمة في ضمانها المثل  
 كباقي اذ ضمان العتق هو

فلا معنى لبقده الاقله والمعين اذا تلف فلا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سأتى في قوله فلو تلف  
 بدو يجب مهر مثل وان كان في القيمة لم يتصور فقصده الا بقطع نزعها اذ التلف لا يتصور والا لمعين  
 واذا انقطع نوعه لم يتصور فله مثل فلنأتمل على ان التقديمه الظاهر المتبادر وهو الغصب أو الغصة  
 لا يكون الا له مثل الآن بنكاح لتصور كونه متقوما (قوله والا فقيمة الخ) ائفى بذلك ضمانا للشهاب  
 الرئى (قوله لا وجب الحرفة) سورة اولى وقوله واحد اوى الصغرة صور بان وقوله وجعل الاب امانة  
 الخ صور رابعة (قوله انهم رد الخ) قد يدفع بان المفهوم فيه تفصيل (قوله في المتن واذا اؤصف عينا الخ) قال  
 السبكي فرض الكلام في العين وكذا في الحر والشرع لان أكثر ظهوراؤفها وان كان الخ لا ينفى  
 كون الصادق مضمونا ضمانا عقد ولا يختص بالعين كما يظهر لك ثم قال واذا كان الصادق بئنا فاننا  
 ضمانا الديار الاعتراض عنوعان قلنا بضمنان العقد فوجها كان ضمن اؤصهما الجواز ولا يجعل  
 كالاتراض عن المسلم فيذكر الامام وغيره وفى التمتع اؤصف تعليم قرآن وتعلم صنعة او اؤاد الاعضاء  
 عن ذلك لم يجز على قول ضمان العقد كالمسلم فيموج اتين المسئلتين بئنا لان الخلاف في ضمان العقد اؤ  
 ضمانا الديار يختص بالعين كقد تقدم انتهى فعلم انه ليس معنى عدم اختصاصه بالعين وسوائه في غير ماله  
 يتوقف على تلف العين كما هو بل تلف الدين لا يتصور كما هو واضع ولعل وجه امتناع الاعتراض في مسألة  
 التمتع عدم انضباط التعام واختلافه باختلاف التمتع بقوله لا وعدم تفاوت مراتب القبول لكن توجه مع

ذلك الاعتراض الذى نقله السارح (قوله المقابل الذى الخ) انظر مع من مقابل ثلثة العين هو البضع الآن  
 واد المقابل اؤيله (قوله ومن ثم لو اعتدرا كفن اؤفوا الخ) عبارة الرشدى جعل الخلاف حجة ما يمكن

فمن تعلم الصفة لا يتقاض عنه كالمسلم فيه كذا نقله عن المتولي وسكا عليه واعتراضا بان الاوجه خلافه كالمسلم فيه: (ان دلت على ان على الاول كما  
 اقدمه ان يرد مع (في يده) باقة فقدر ملكه قبل التلف فظهر ما روي بالمسلم قبل قبضة فليس مضمون في قبضه وتجهيزه (وجميعهم رول) وان طالبته  
 بالتسليم فاستع لبقائه النكاح والبضع (٢٧٨) كالتلف فخرج ليدعه وهو مهر المثل كالرول بالمسلم واثنان بالغين بدينه (وان تاتفته)

الزوجية وهي رشيدها غير  
 تخصيصا (فقالوا) لعلها  
 عليهما ويرا الزوج منه  
 فظهر ما روي بالمسلم (وان  
 اتلفه اجنبي) اهل الضمان  
 (تغيرت على النذهب بين  
 قسم الصدقات واثباته  
 كظنهم ثم فان نسخت  
 الصدقات اخذت من الزوج  
 مهر مثل) على الاول وهو  
 مرجع على المتلف (والا)  
 تقضي (غرم المتلف)  
 مثله في المثل وقسمته في  
 المقوم ولا مطالبه على  
 الزوج (وان اتلفه الزوج  
 فكنته) باقة فباعت على  
 الاصح ان اتلاف البائع  
 كذلك فيفسخ الصدق  
 وتوجه في عليه مهر المثل  
 (ونسل اجنبي) (تغير  
 ولو اصدق عبيد) مثلا  
 (قتل احدهما باقة أو  
 اتلاف الزوج (قبل قبضه  
 انفسخ) عقد الصدق (في)  
 لا في الباقي على المتلف)  
 تغير بقا الصفة في الدوام  
 (ولها الجار) (في تلف  
 بعض العقود عليه (فان  
 فسخت فبر مثل) على  
 الاول (والا) (تقصضه) (ولها)  
 (حصة) أي قسط فسيمة  
 (التالف منه) أي مهر المثل  
 فلو كانت حصة ثلث شيعة

مجموع قيمتهما فله مهر المثل وان اتلفه فقايسة تقسم من الصدق أو اجنبي يتد مير كاسر ولو تعيب قبل  
 قبضه) بغير فعلها كعمى (تغيرت على المذهب فان فسخت) عقد الصدق (فهر مثل) يلزم للزوج له على الاول وهو مرجع على الاجنبي  
 المبيع عوج جسيما فيه (والا) (تفسخ) فلا شيء لها) غير المبيع كسروى باليه ثم ان كان المبيع جسيما فبالباع اعاد الارض وان اذني يد  
 الزوج امانا فلا ضمانها الا ان استع من التسليم

(قول  
 قبضه) بغير فعلها كعمى (تغيرت على المذهب فان فسخت) عقد الصدق (فهر مثل) يلزم للزوج له على الاول وهو مرجع على الاجنبي  
 المبيع عوج جسيما فيه (والا) (تفسخ) فلا شيء لها) غير المبيع كسروى باليه ثم ان كان المبيع جسيما فبالباع اعاد الارض وان اذني يد  
 الزوج امانا فلا ضمانها الا ان استع من التسليم

(والتامع القاشع في

الزوج لاصته وان طلبت

التسليم فاستمع على ضمان

العقد كقولنا تفق ذلك من

البائع وتلاع فيه جمع

كقوله (وكذا) لاضمن

المنافع (التي) استوفها

بركوب برنحوه على المذهب

بناء على الاصح اجنائه

كلافة ويحب بان ملكها

ضعيف لتطرد الانفساخ

بالتف قولهم على ايجاب

شيء على من هو في قوله الملك

لترقب عبوده البتة

عليهما (واي) أي المالكة

لا مراه القلم ينسلكها

(حبس نفسها) للقرض

والقبض ان كانت مقبوضة

بأن ذكره والا فلا الحبس

(التقبض المهر) الذي ملكته

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

بالتسليم (المهر) الذي

(قول المتن والمنافع الخ) فرق في شرح الروض بين الزوائد والمنافع حيث لا ضمن الثانية وان استوفها  
أو تفت بعد طلبها أو متناهية بخلاف الأولى بان الزايدة تنقلها عند التصديق ابتداء بخلاف المنافع اه سم  
(قول المتن وان طلبت الخ) غاية اه عش (قوله ناز عنه جمع) عبارة النهاية والخفي قول الزركشي  
والصواب عند الامتناع من التسليم الضمن ممنوع اه (قوله فيه) أي في قول المتن وان طلبت التسليم الخ  
أخذنا من صرح في النهاية والخفي آتينا لكن فحين جواب الشرح لا في أنهم قالوا بالضمن مطلقا (قوله  
ويحب) أي عن نزاع الجع للذكور اه سم (قوله بان ملكها الخ) فحين هذا الجواب عدم ضمان  
لن وان لم يطلعا أيضا وقدم خلافه فخرجنا إلى الفرق للمارص شرح الروض (قوله عليها) أي الزوجين  
عبارة النهاية والخفي والمحل وأما على ضمان البديعة فمن وقت الامتناع بآخر المثلث ثبت لامتناع  
لا ضمان على القولين اه (قول المتن ولها حبس نفسها) قال في الروض ويجب نفعها بقوله انما سلم أي المهر  
مكنك انتهى اه سم (قوله أي المالكة) أي قوله وقبل تأنيدهما في المعنى القول ونظر في المعنى قوله  
والذي يعقل المتن والى قول المتن ولو يرد في النهاية الا قول الزركشي الى الاذرى (قول المتن العيين  
والحال) أي بالعقد اه معنى (قوله كان) أي المين أو الحال (قوله اجماعا) قال صلى الله عليه وسلم  
أول ما يسأل المؤمن عن دينه صدقاته وحبسها من طهر وجن في صدقاتها التي اتى الله تعالى يوم القيامة وهو  
زان اه معنى (قوله يخرج بملكته بالنكاح) أي يجمع ذلك انه مشتمل على قيدن فقوله ما لزوج أم  
ولها يخرج زفوله ملكته وقوله وما لزوج أمته أمته أمته أمته أمته أمته أمته أمته أمته أمته أمته أمته  
فثبتت بجهن أو أعتقها أو باعها أي بعد استحقاقه لصدقاتها اه معنى (قوله لانه ملك الخ) أي فليس لها  
الحبس لأن الصدقات ملك للزواج وكذا لا حبس له اذ لا ملك له فيها اه معنى (قوله وما لزوج الخ) عطف  
على ما لزوج أم ولها الخ (قوله أمته أمته) أي بعد استحقاقه لصدقاتها (قوله ويحبس الامتناع) يستمر  
قوله أي المالكة لامرأها اه رشدي (قوله المال للمهر) احتراز من نحو المشتري للمهر وجن ورجا  
صحتها غير موقوف على الحبس كما سرف في الباب (قوله والمحبور وتوليا) مطلق على قوله الاستدعاء  
\* (فرع) فهم من الروض فان تولي الصغير ترك زوجه أو رجل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاستدعاء  
والا زهنا فحبس بيع ماله أو رجل الجواب فان لم يثبت الاستدعاء والا زهنا لم يجر الا ان لم يثبت الاستدعاء واج  
فيها لا بد منها سم على جج اه عش (قوله ونظر فيه) أي فيما يفهمه قوله ما لم يطلعا الخ (قوله

الحلال السيد على في هذا الباب انما صدق صدقا مسمى على انه ذكر ثم وطها وادعت انه ازال

بكرامه او طموحا عرف هو انه وطها فهو جدها ثانيا فهل يستحق الحبس لحصول الوطء ومهر مثل يجب لانه لم

يستحق الا تبين وهل هذه هي المستثنى من قولهم القول قول نافي الوطء الا في مسائل منها اذا تزوجها بشرط

البكر وادعت انه ازال البكرات فان قولها البغي الفسخ وقوله البغي كمال المهر أم لان الواقعة المذكورة

فيها اعتراف بالوطء الاستثناء من كلامه ليس فيه اذ لا الجواب عبارة الروضتو قالت كتب بكر فاختص

فانكر قال قولها البغي الفسخ وقوله البغي كمال المهر وقوله فانكر صادق صورتين أن ينكر

الوطء البكرات وان ينكر الانتقاض الذي هو ازالة البكر فقط مع اعترافه بوقوع الوطء فعلى هـ ذات سوى

امور فان الحكم قد يقدح فيما يتعلق بالمهر ففعلوا يحتمل أن يكون الوطء منة لتصدق بها فيكون

القول قولها لكن لا زال هو الاشياء الجاري على القواعد أو ما قولهم القول قول نافي الوطء الا في مسائل منها الخ

فهذه عبارة أصحاب الاشياء والظاهر وانما اقتصر على الصورة التي قبلت في الوطء لان المصلحة والاشياء

التي هو موضوع كسبم انتهى ويقدر الشارح بضع عبارات الروض في باب اخبار المتقدم (قوله في المتن

والتامع الخ) فرق في شرح الروض بين الزوائد والمنافع حيث لا ضمن الثانية وان استوفها أو تفت بعد

طلبها أو متناهية بخلاف الأولى بان الزايدة تنقلها عند التصديق ابتداء بخلاف المنافع (قوله ويحب) أي

عن نزاع الجع المذكور (قوله ولها حبس نفسها الخ) في حاشية شرح التمهيد الشيخ غير لم يجر وانما القول

والاذرى الخ) عطف على الزكشى عبارة النهاية وتنظير الاذرى فمالوا حتى فوان البضع لغو فلس مردود به لا مصلحة حثنتهم بجمعه في ان لولى السفيه الخ (قوله انه لا مصلحة الخ) أى فى التسليم فلا حاجة الى بحثه اه عش (قوله لم بحثه) أى الاذرى (قوله ان لولى السفيه) هل هذا خارج عن قوله السابق والخير وتوليهما آيت الاذرى فرض السابق فى الصيغة والمنجوبة ثم تعرض للسفيه اه سم أى فهو خارج عنه فلا تكرار (قوله منعهما من تسليم نفسها) وان كانت حلت نفسها وولت شرع روض اه سم (قوله منعه) خبر قوله بمخالج (قوله وتردد) أى الاذرى (قوله والذى يقبل الخ) وفاقا لانه وخلافا للمعنى (قوله منعهما) أى من تسليم نفسها (قول المتن قبل التسليم) أى لنفسه الزوج (قوله فلا يرتفع) أى الوجوب بالحلول وهذا ما حكاه الرافعى فى الشرح الكبير عن أكثر الاثني عشر المأخذة فى نهاية (قول المتن ولو قال كل لا أسلم الخ) أى قال الزوج لا أسلم المهر حتى تسلمى نفسك وقالتهى لا أسلمها حتى تسلم الى المهر اه مقي (قول المتن حتى تسلم الخ) ولوا صدقوا تعليم نحو قرآن وطلب كل التسليم فالذى أفتيت به لم أر فيه شيئا أتتهما ان اتقنا على شئ فقالوا لا فصح الصدق وجب مهر المثل فسله لفسد ولو تم تسليم نفسها اه نهاية قال عش وقد يقال بجبره لانه اذا ماها بالتعليم الذى يحصل عاقبة لا بعدد كالتأجيل وقد يجاب بان انتهاء الاجل معلوم فتمكنه الماطلة بعده و زمن التعليم لا غاية له ففى اذا مكنته قد يساهل فى التعليم وربما فان التعليم بذلك او يقل عن شخص الزادى الجزم بما قلناه اه عش أى بانها تقبى (قول المتن فى قول يصير الخ) فعل اذا كانته منتهية للاستمتاع كفى الرضا واصلها كمرضة وعمره مال الاذرى ولا يختص هذا بهذا القول بل هو مفسر على كل قول حتى لو بذلت نفسها ومهرها من احرام او غيره لم يصح مخرج به الرافعى شارح المذهب اه مقي (قوله لفوان البضع عليها) مقي خبر قوله ومن ثم (قوله لم أعنى البيع) (فرع) طلب الزوج من لولى تسليم الزوجة فاذى أتيها مات فاصدق الزوج بهيمة لان الاصل الجدا فقلنا لم يدفع المهر حتى ثبتت بها البيت ولا يلزمه وثمة فمهرها وان ثبت البيت فمهرها لان موته الشهير وانما يقبى حيث يجب النفق والنفقة لا تقبى الا بالتسليم ولم يحصل لان العرض اتم لم يثبت تسليم سابق وأما الارث فهو تابع لثبوت الموت وان لم يحصل تسليم مدهم على حج اه عش (قول المتن باجبار الباطن اذا كان الثمن حالان البضع يتلف بالتسليم انتهى) (فرع) فهم من الرضا فان لولى الصغيرة ان تزوجه بائنا ورجل وهو كذلك عند المصلح وتول بعبادته والارثان قيا من بيع مالها بائنا ورجل الوجوب فان لم يأتها الا شاهد والارثان لم يجر الا أن لا يرغب الا زواجه الا بدونهما (فرع) لو مكنته ثم خنت فوطئها وهى مجنون فتقول لها بعد الاقامة لا استمتع فيمقولان أقرهما ان لها الامتناع لان مجرد التمكن لا عبرته والعبرة بالوطئ لم يقع الا فى حالة لم يعتبرها مدهم قال فى العباب تبع الفتاوى القاضى فرع وزوج غير يثبت ببلده ولم يستوف مهرها فله السهر بما الى وطنه حتى يستوفى انتهى قال فى عايشة شرح المنهج وهو فى فتاوى القاضى حسين ثم قال فى الخادم وقيا من لم آة البالغة الغريبة اذا زوجها الحاكم ولم يقبضه الزوجى والصدق ان لها ان تسافر الى بلدها مع محرر وفى الصورتين اذا وفى الرجل الصدق فبين ان يكون آخره النقل والرجوع على المرأة ان يمكن العقد لاسماها فترغب فى الرضا لغرضها ولا تنفق مدتها فى البيت وتزوج امرأه فترقت الى الزوج في منزلها فدخل عليها بائنا فلا أعوز فلا يمكنه وان كانت سفيهة او بالغة فسكت ودخل عليها بائنا أهلها وهى ساكتة فقبضه لآخره فله اقامتها معها لانه لا ينسب الى ساكت قول ولو لان عدم الذم أهم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج أو أوفى المرأته ما كتمت على طارى العادة تلمزه الا حوا انتهى كلام الخادم قال فى الرضا وفى العباب واذا قال تسلم المهر لاسلم نفسى فلها النكاح حتى إذا انتهى وقبضت فمهرها بقوله اذا سلم أى المهر مكنت انتهى (قوله ان لولى السفيه) هل هذا خارج عن قوله السابق والمجرب وتوليهما ثم آيت الاذرى فرض السابق فى الصيغة والمنجوبة فمعهما تعرض للسفيه (قوله ان لولى السفيه منعهما) وان كانت سلمت نفسها وولت شرع روض (قوله ان لولى السفيه منعهما) ولا ينافى ذلك ان المهر بدل بضعها ولا حتى فيه

هنا والاذرى اذ انشئ فوان البضع لغو فلس مردود به لا مصلحة حثنتهم بجمعه في ان لولى السفيه الخ (قوله انه لا مصلحة الخ) أى فى التسليم فلا حاجة الى بحثه اه عش (قوله لم بحثه) أى الاذرى (قوله والذى يقبل الخ) وفاقا لانه وخلافا للمعنى (قوله منعهما) أى من تسليم نفسها (قول المتن قبل التسليم) أى لنفسه الزوج (قوله فلا يرتفع) أى الوجوب بالحلول وهذا ما حكاه الرافعى فى الشرح الكبير عن أكثر الاثني عشر المأخذة فى نهاية (قول المتن ولو قال كل لا أسلم الخ) أى قال الزوج لا أسلم المهر حتى تسلمى نفسك وقالتهى لا أسلمها حتى تسلم الى المهر اه مقي (قول المتن حتى تسلم الخ) ولوا صدقوا تعليم نحو قرآن وطلب كل التسليم فالذى أفتيت به لم أر فيه شيئا أتتهما ان اتقنا على شئ فقالوا لا فصح الصدق وجب مهر المثل فسله لفسد ولو تم تسليم نفسها اه نهاية قال عش وقد يقال بجبره لانه اذا ماها بالتعليم الذى يحصل عاقبة لا بعدد كالتأجيل وقد يجاب بان انتهاء الاجل معلوم فتمكنه الماطلة بعده و زمن التعليم لا غاية له ففى اذا مكنته قد يساهل فى التعليم وربما فان التعليم بذلك او يقل عن شخص الزادى الجزم بما قلناه اه عش أى بانها تقبى (قول المتن فى قول يصير الخ) فعل اذا كانته منتهية للاستمتاع كفى الرضا واصلها كمرضة وعمره مال الاذرى ولا يختص هذا بهذا القول بل هو مفسر على كل قول حتى لو بذلت نفسها ومهرها من احرام او غيره لم يصح مخرج به الرافعى شارح المذهب اه مقي (قوله لفوان البضع عليها) مقي خبر قوله ومن ثم (قوله لم أعنى البيع) (فرع) طلب الزوج من لولى تسليم الزوجة فاذى أتيها مات فاصدق الزوج بهيمة لان الاصل الجدا فقلنا لم يدفع المهر حتى ثبتت بها البيت ولا يلزمه وثمة فمهرها وان ثبت البيت فمهرها لان موته الشهير وانما يقبى حيث يجب النفق والنفقة لا تقبى الا بالتسليم ولم يحصل لان العرض اتم لم يثبت تسليم سابق وأما الارث فهو تابع لثبوت الموت وان لم يحصل تسليم مدهم على حج اه عش (قول المتن باجبار الباطن اذا كان الثمن حالان البضع يتلف بالتسليم انتهى) (فرع) فهم من الرضا فان لولى الصغيرة ان تزوجه بائنا ورجل وهو كذلك عند المصلح وتول بعبادته والارثان قيا من بيع مالها بائنا ورجل الوجوب فان لم يأتها الا شاهد والارثان لم يجر الا أن لا يرغب الا زواجه الا بدونهما (فرع) لو مكنته ثم خنت فوطئها وهى مجنون فتقول لها بعد الاقامة لا استمتع فيمقولان أقرهما ان لها الامتناع لان مجرد التمكن لا عبرته والعبرة بالوطئ لم يقع الا فى حالة لم يعتبرها مدهم قال فى العباب تبع الفتاوى القاضى فرع وزوج غير يثبت ببلده ولم يستوف مهرها فله السهر بما الى وطنه حتى يستوفى انتهى قال فى عايشة شرح المنهج وهو فى فتاوى القاضى حسين ثم قال فى الخادم وقيا من لم آة البالغة الغريبة اذا زوجها الحاكم ولم يقبضه الزوجى والصدق ان لها ان تسافر الى بلدها مع محرر وفى الصورتين اذا وفى الرجل الصدق فبين ان يكون آخره النقل والرجوع على المرأة ان يمكن العقد لاسماها فترغب فى الرضا لغرضها ولا تنفق مدتها فى البيت وتزوج امرأه فترقت الى الزوج في منزلها فدخل عليها بائنا فلا أعوز فلا يمكنه وان كانت سفيهة او بالغة فسكت ودخل عليها بائنا أهلها وهى ساكتة فقبضه لآخره فله اقامتها معها لانه لا ينسب الى ساكت قول ولو لان عدم الذم أهم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج أو أوفى المرأته ما كتمت على طارى العادة تلمزه الا حوا انتهى كلام الخادم قال فى الرضا وفى العباب واذا قال تسلم المهر لاسلم نفسى فلها النكاح حتى إذا انتهى وقبضت فمهرها بقوله اذا سلم أى المهر مكنت انتهى (قوله ان لولى السفيه) هل هذا خارج عن قوله السابق والمجرب وتوليهما ثم آيت الاذرى فرض السابق فى الصيغة والمنجوبة فمعهما تعرض للسفيه (قوله ان لولى السفيه منعهما) وان كانت سلمت نفسها وولت شرع روض (قوله ان لولى السفيه منعهما) ولا ينافى ذلك ان المهر بدل بضعها ولا حتى فيه

(والظاهر أنهم ما يجبران في مرسومه عند عدل وتؤمر هي) (بالتكليف فإذ سلمت) وإن لم يسلطوا من غير امتناع منها (أعطاهما العدل) فإن امتنع استرددها لأن ذلك هو العدل بينهما وليس العدل بينهما والآن كان هو المبرر (٢٨١) وحده ولا تأويل ولا كاشي الفجرة وحدها

بل نائب الشرع لقطع

الخصومة بينهما قبل تأنيها

تقولهم لو أخذ الحاكم

الدين من المتعصم ملكه

الفرق وتبرأه لا مأخوذ

منه ويرد بان هذا شاهد

فيها لاستقرار الملك فيها

قبض الحاكم ولا كذلك

هذا الذي امتنع من التكليف

بعدم العدل أو الحاكم

استرده الزوج وقبل تأنيها

واختاره البليغي بكن

الرفعة لكنه ممنوع من

التسليم المبرور منه

من التصرف فيه قبل

التكليف وجهه البليغي

بدمر بكن أي العيب بان لا

تلقب فيه بكن من ضامتها

وقبسه نظير الذي قبضه

خلافه وأن من ضامته نظير

ما من في عدل الزهري وليس

هذا للمتنع المذكور كما

هو ظاهر مما (ولو يادرت

فكنت طالبين) على كل

قول لبدلها ما في وسعها

(فان لم يسلط) (امتعت

حتى يسلمها المهر لران

القبض هناك هو بالوط

(وان وطئها مختار) (فلا

تتبع لسقوط حقها بوطئ

بأختارها ومن ثم لو

أكرهها أو كانت غير مكنته

حال الوطئ ثم كملت بعده

ولم يكن الولي لها ملصقتها

كان لها الامتناع ويؤخذ

والظاهر أنهم ما يجبران (الح) ظاهر بل مبرحون كان المهر في المتن مع أنه في نظره من البيع المتأخير  
الباع ويقرب من البيع لا يمكن استرداده بخلاف قوله (الح) سم (قوله وان لم يسلط المهر) أي وان ترك  
الوطئ ثم كافر بما في متن امتناع (الح) ع ش (قوله فان امتنع (الح) عبارة الغني فلو لم يوطئ بعد  
أن تسلمت المهر فامتعت فالوجه استرداده (الح) (قوله لان ذلك) أي الاسترداد قاله ع ش وقال  
الرئيسية انه تعذر للاظهار (الح) ويصر به صنيع الغني (قوله هو العدل (الح) أي الانصاف في فصل  
الخصومة (قوله بان هذه) أي مسئلة الخطأ الحاكم الدين من المتعصم (قوله انما امتنع (الح) في معناه انه  
نائبها نظرا (الح) سم (قوله لكنه) أي العدل (قوله في يده) أي العدل (قوله خلافه) أي خلاف ما صرح  
به أو ما لم يصر به وأنه أي التالف في يد العدل من ضامته أي الزوج نفسه بقوله خلافه (قوله وليس هذا  
كلمة (الح) أي أنه أن يفرق بين الزوج وبين المتعصم المذكور في قوله التقديم لول تأنيها القول (الح) (الح)  
رشد (قوله ع ش) أي في قوله ويرد بان هذا (الح) (قوله للمزول) يادرت فكنت طالبين (قوله واستند  
أن تستقل قبض الصداق لعين غيرها من الزوج كغيره في البيع مغي وروض (قوله على كل قول) أي  
قوله قبل أهل في المغي وكذا في النهاية الآية ولم يكن الولي لها ملصقتها (قوله المتأمن) أي أي حالها  
الامتناع من تكليفه (الح) مغي (قوله هنا) أي في النكاح (قوله بالوطئ) أي لا يجبر التسليم (قوله وان  
وطئها (الح) أي ولو في الدبر مختاره أي مكنته (الح) مغي (قوله فلا تختم) أي لا يجوز لها الامتناع من تكليفه  
(قوله سها) أي حتى حسن نفسها (قوله أو كانت غير مكنته) أي لا لو مكنته ثم جنت فوطئها وهي  
مجنونة فلها بعد الاقامة الامتناع وهو أقرب الاختيار لان مجرد التكليف لا يبرئها من العبرة بالوطئ ولو لم يقع الا  
في مال لا تعتبر (الح) سم (قوله ولم يكن الولي لها (الح) وقفا للمغني وخلافه الآية (قوله المستبينة  
تختلف ما لو سلمها لغير معصية لم يجرع وعليها بالقبول ملتفت هاروي الولي خلافه فيبقى كمالا فحينما  
ان يكون له الرجوع وان وطئت (الح) مغي وتقدم عن سم مثله (قوله ويؤخذ منه) أي من قوله ومن  
ثم لو أكرهها (الح) (قوله ويبحث الاخرى ان تكفي (الح) جزية المغني (قوله نحو الرقعة) كالرقعة والنصبة  
الحاققة من الانصاف (قوله قبله (الح) أي الاستمتاع بمختارة (قوله ولو بلا عذر) قد يقال الا لا يوجب المبالغة  
انما هو عكس ذلك بان يقول بعد عذر فكان ينبغي للمصنف اسقاط اللفظ لعدم العذر فيه بالاولى سم على

(قوله في المتن والظاهر أنهم ما يجبران) ظاهر بل مبرحون كان المهر في المتن مع أنه في نظره من البيع المتأخرا  
يجبران بما إذا كان الثمن في المتن أو اجبراهما مطلقا وقوله في مرسومه عند عدل المهر هذا لا يتصور فبما إذا  
كان المهر نحو تعليم فهل يعرض عنهما إلى أن يتفقا على شيء أو كيف الحال (قوله في مرسومه (الح) لو كان  
الصداق تعليم قرأت وطلب كل التسليم فان اتفاقا على شيء ولا يفسخ الصداق وجب من ثم شرح (قوله  
اذ لو امتنع (الح) في معناه انه أن تأنيها نظرا (قوله والذي يقض (الح) كذا شرح (قوله في المتن) يادرت  
فكنت طالبين (الح) قال في الروض والتسليم أي يسلم نفسها لها قبض الصداق لعين غيرها انه انتهى (قوله  
أو كانت غير مكنته حال الوطئ) شامل لو لم مكنته ثم جنت فوطئها وهي مجنونة فلها بعد الاقامة الامتناع وهو  
أحد حتمين وهو الاقرب لان مجرد التكليف لا يبرئها من العبرة بالوطئ ولو لم يقع الا في مال لا يعتبر (الح) (قوله  
ولم يكن الولي لها ملصقتها كان لها الامتناع) وما في الكفاية من أنه لو لم يكن الولي المجنونة أو الصغيرة موصلة  
لرجوع لها وان قلت قال في الروض الشفعة ليس للمصغر عليه بعد ذلك الاخذ فيه ما ورد في الروض  
وبين الشفعة لا هذا فتؤمر بتسليمها وماذا تقويت مع عدم تعيين ان التسليم وقع على خلاف المصلحة  
شرح (قوله ولو بلا عذر) قد يقال الا لا يوجب المبالغة انما هو عكس ذلك بان يقول بعد عذر فكان ينبغي

منه أنهم لو لم يمكنه الاظهار لسلامة ما عارضه من غير تعيين غير تقصير منها في قبضه كان لها الامتناع وبحال الذي أن تمكن من نحو الرقعة من  
الاستمتاع كتمكين السبا جع من الوطئ فلها الامتناع قبله لا بعده (ولو يادرت فكنت) مبرجوا إذا طلب لانه فعل ما عليه (فان تمتع) (ولو  
(بلا عذر)

استردان قلنا انه غير والا ص ٣٨٢) فيكون متبرعا بالتسليم فلا يبرأ قبل اتميل حمل التسليم وهو منزل الزوج ويريد ان هذا معلوم

من كلامه في التفات على  
أن قوله وهو الى آخره  
لا يغلب الظن رضى بجمها  
أو عمل نحوها بها كان كذلك  
والكلام هنا في عقد  
عليها وهي بلسان العبد  
كالزوج فونه وصورها  
للمفعل الذي يريد الزوج  
من تلك البلية عليها (ولو  
استعملت) هي أو دلها  
(للتلفيع ونحو) كالأمة  
ونحو (أهملت) وهو إيان  
قبضت المهر للغير المتفق  
عليه لا تطرقوا النساء لبليل  
حتى تمشط الشعر وتستعد  
المغنية قال المتولي فاذ مانع  
الزوج الغائب بانظرها  
مغفصة فمما أوفى فيه نظر  
لان الغائب ينبغي ذلك  
من غير طلب فلا يخاص به  
هذا وكان وجه الفرق بين  
نيل ذلك مطلقا وجوبه  
هنا اذا طلبت ان التمس  
تتم من مفاياح لما يكره  
أول الامر ما لا تتم منه بعد  
معرفة (ما) أي من اياه  
قاضي من نحو يوم أو وحين  
(ولا يجوز ثلاثة أيام) لأن  
غرض نحو التلطيف  
ينتهي غالبا (لا) لجواز  
وسنن وكذا في نكاح  
ظاهر (لا يقطع حبس)  
ونفاس لا مكان التمسح  
في الجمل مع طول زمنها  
ومن ثم لو لم يق منه الا دون  
ثلاث أو ما تسهل ماني  
التمتع لو نسيته بطلها

سئل نفسه او عليها الامتناع فان علمت امتناعها لا يفيد وقت الفراغ القطع بأنه بطلها م بعد ان لها بل عليها  
الامتناع حبس (ولا تسيرة) لا لتصل الجاع ولو لثقة قال لا أقرهما (ولا امرأة) وهو يفي به من زلعارض

مثله



وان لم يزل البكره كما تضمنها لاطاعهم وفارقها صرفي التعليم من عدم الفرق بين الغزو وغزوه هاتان التصديعتين من ايقاع الثلاث كما لا يخفى  
 البعد لان اشد التفريق وان حرم كونه طوعاً او نهي (حاضراً) كملت عليه المنصوص الفرائض استلزاماً واستتباعاً واذن العلم وازالة كراهة تغير  
 ذكر والمراد ما يستقر اراء الامم من سقوط كل اداء بعضه بطريق أو فسخ (وجوب أحدهما) في تركها جميعاً لا فاسد قبل وطلوع اجتماع العبادة  
 ولقاء نازل النكاح بعدهم من التواضع (٣٨٤) وغيره وقد لا يستقر ما لو تكرر في وقت واحدة نفسها أو تهايلها بها وقد يسقط بعد

[illegible][illegible]

(قوله أو بعضهما) أي ألبان وجوه يثبت ديار أو به بعضهما  
 (فصل) في بيان أحكام المسمى الصحيح والغاسق (قوله أي يده) أي بمن مثل أرقعة (قوله أو يثبت)  
 عطف على يده (قوله وكان الفرق بينهما في العلم) أي حسم يحصل من سمع قبل وقم الطلاق رجعا

[illegible]

لا يَتَّابِ لَهُ عَلَى قِيَمَاتِهَا

٤٠- سارح وهو دجيه

والامع انه لا يسطع فان

قبضه فازت به والارجعت

عليه به بعد عتق ولا نظر

لكنها ملكته لان الممتنع

اتسداء احواب السید علی

قنه لادوامه لانه اقمى وقد

لاعب بالكرة كأنه عتق.

مصطفى أملا على شهاب

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

ووجهها واجزأه

بجمعها فانه يشترط ان لا  
لا

ولامهر للذوراكلو وجب

وفي بعضها فيبطل نسكها

فبطلى المهر (لابخاوتى)

الجدید) المفهوم قوله تعالى

وان طاعتهموهن من قبل

أن تمسوهن الآلة والمس

الحياة عروماروي أن الخلفاء

الم أشد من قضاء به بالخلوة

منقولہ ملاقات

نکات قابل ملاحظه

١٠٠ (١٠٠) / ١٠٠

دانشگاه تهران

الشيخ الفقيه والعاقل

(نسخہ ہا) بمبلا ملک کان

نسلها (بچه‌ها و حوا)

مغضوب) صريح (وصفہ بجا

ذكرنا وأشار إليه فقط وقد

عليه أوجهه (وجبه مهر)

قول قيمته) أى مله بتقدير

ذكره بالتصريح قصد ادخاله

وهو من المثل ولوس نجد

غوشہ طرابلسہ

چند سطر دیگر پڑھیں



فيما هو موجب هنا ثم وزعم أن تسمية العلم بتخصيص التخصيص وديان التخصيص منها لا يندرج من الأهرام باعتبار التسمية في العقول وليس ذكر العلم متصفاً بذلك (أو عملوا) ومغسوطا بل لا يندرج في المألو في الأطهر، تغير بقا المعقولات بعلمه لا يندرج من وطه السابقتين والآن قد قدم الباطل بطلان التسمية وجوبه المثل (وتغير) ان جعلت لان (٣٨٥) السعي كالمسألة (ان) كانت تعني تغير (بل)

[illegible]

( ٤٩ - ) (شرواني وابن قاسم - سابع )  
 لتعذر التوزيع مع الجهل بالاجل أو (بالمف مثلا على) أو بشرط  
 (أن لا يسم) أو بغيره خلافاً لرويه في أقسام الصدقات وأعيه (أو على) أو بشرط (أن يطمئنه) أو غيره بالتحية (الفا) كذلك وألحق هذه  
 عليها لأن الأطاء يقتضي الاستحقاق والتمليك أيضاً ومن ثم صرح بهذا على أن تعطى غير من تكون هي الغن ورزعم الصحة للاحقة  
 أن وند أن يعطى أقسام الصدقات

أما غير صحيح لأن الكلام فيما يتبادر من شرط الاعطاء هو ما ذكرناه فلا نظر لادتنساقه بل إن فرض ارادته حال لم يصح الصداق أيضا لأنه شرط على الزوج التسليم لغير المستحق وظاهره، فالتسليم فسادا للصداق وجوبه للمهر (فيلان الألف إن لم تكن من المهر فهو شرط عقد لا عقد لا عقد حصل (٢٨١) بعض ما التزم بمقابلة البضع لغير الزوج ففسد كافي البيع ومنه

يؤخذ أنه لو نكحها بالف على أن يعطيها ألفا صح بالالفين وهو محتمل أما بالتوقيت فهو وعندها لا بهما هو لا بقصد الصداق **مسألة** في غير واحد وفيه نظر بل هو في نحو أن نكحها بشرط أن تعطيني هي كذا شرط فاسد لأنه شرط عقد أيضا وإن سرق بين إعطائها الأب ما لا يجب عليها ودم ففسخها الواجبة لها (ولو شرط في صلص العقد ألا يعين بما يتبع فيه أو بعده ولو في بضع مختلف البيع في الأخيرة لأنه لا دخله اختيار كان ضمنه بضمه صلص عقده بجمع عظم الزوم ولا كذا فلانها (بخلاف النكاح) بطل النكاح لما فاته لوضع النكاح من الدوام والزوج (أو) شرط خيالا (في المهر فالهز صحته النكاح) لأنه لا استقلاله لا يؤثر فيه ما دغمه (لا المهر) لأن الصداق لم يتخصص العوضيه بل فيه شائبة الخلط فلا يلقى به الخيار لأنه إنما يكون في المعادضة المقتضى به مهر المثل (وسائر الشروط) أي

بأنها (إن وافق مقتضى النكاح) كشرط القسم والنفقة (أو لم يتعلق به فرض) كان لا مأكلا ولا كذا (لما) بغيره كشرط أن يؤثر في صحة النكاح والمهر لا يكتفي بالزوم كذا مقتضى العقد فليس المراد بالألف فيه بطلانه بخلاف الثاني وما ذهبه كلام شارح من استوعبها في البطلان وكلام آخون استوعبها في عدمه غير صحيح (ومع النكاح والمهر) كالبيع (وإن نكح) بمقتضاه (ولم يخل بمقتضاه الأصلي) وهو الاستمتاع

لها) متعلق بقوله أن يعطيه أي لأجل الزوجه لا لأجل أبيها (قوله غير صحيح) خبر وزعم المصنف حال الكردى وحصل زعم الصنف أنه يجوز أن يكون المشرط هو الاعطاء حال كونه مضموما على الألف الأول فيشعر بأن الصداق ألفان والزوج نائب عنها في دفع أحد الألفين إلى الأب والآخر نائب عنها في القبض اه ولا يخفى ما فيمن التكلف (قوله ما ذكرناه) أراد به أنه إن اعطاء بضمي الاستمتاع والتملك الكلام اه كردى (قوله لا رادتنساقه) وهو الاعطاء لأجل بنتها (قوله ارادتها) أي العاقد من أي خلاف ما ذكره (قوله أنه شرط على الزوج الخ) يؤخذ من أن محل ما ذكرنا من أن الزوجية لا بد ولا تفقد وحده شرط التسليم لمستحق اه سيدعمر (قوله فيها) أي في صورة ما لم تكن (قوله ولا) أي بأن كان كالمهر (قوله في مقابلة الخ) متعلق بالزوم وقوله لغير الزوج ويشتمل على جعل (قوله ومنه) يؤخذ أي من التعديل (قوله صح بالالفين) بمعتمد اه عرش (قوله فهو وعندها الخ) أنه بالظن أو اقتضاها الأب والفقهي لا يصح ومنه ما وعد في صلص العقد الذي الكلام فيه اه عرش (قوله كذا فانه غير واحد) منهم صلص المقتضى وقوله أنه شرط عقد الخ قد وجهه كلامهم بأنه في الصورة السابقة فوجد العقد المشرط بوجوده لا يجب من الأب والفقهي ليس الزوج بخلاف ما هنا فإنه لم يوجد لأحد الطرفين وهو لا يجب فقط فليتنا ثم قوله أي فرق الخ يقال الفرقان النفس من مقتضى العقد بخلاف عدم إعطائه أيها فانه ليس من مقتضاه اه سيدعمر (قوله وفيه نظر الخ) ليس فيه ما يقتضى اعتماد مقتضى الظاهر فان مجرد التوقف في الحكم لا يبطله وإنما يقتضى ثبوتها للأول لو ذكرنا الثاني هو الوجه أو نحوه ومع ذلك مقتضى الظاهر هو العقد اه عرش (قوله بل هو) أي أو وعدا بشرط الاعطاء (قوله وعلم مقتضاه الخ) أي لا ينافي مقتضى (قوله الواجبة لها) أي على الزوج (قوله لا بد بشرط خيالا في النكاح الخ) مثل ذلك ما لو شرط على تقدير عيب محقق الخيار وهو الأب بخلاف الزوج كرشى اه نهاية عبارة المغنى وهو أي ما قاله الزكوي من أن الصداق شرط ذلك على تقدير عيب متبني الخيار بخلاف لاطلاق كلام الأصحاب اه قال عرش قال في شرح الإرشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كالتحسين لأنه نصير مقتضى العقد وقاسه أنه لا يضر شرط طلاق على تقدير الإبلاء أو غير سم على تقدير وطء الشبهة انتهى ولا يخص عن ذلك للمعامل وإن نكحاه هر سم على حج والأقرب ما قاله سم وهو الحق الذي لا يخصص عنه بل مأخوذ من عموم قول المصنف وسائر الشرطوط الخ اه (قوله في الأخيرة) أي بعد العقد في مجلسه (قوله لما فاته) أي قوله لكنه في الأول في المغنى وإلى التيسير في النهاية (قول المتن أو في المهر) أي كان فالزوج وحسنها بكفا على أن كذا أولى الخيار في المهر فان شئت أجبنا العقيدة والافسخ الصداق ورجع مهر المثل مثلا اه عرش (قوله بل فيه شائبة الخلط) لأنها استمتع به كاستمتاع ما كان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر محل وجبهته سوى معنى (قوله فيصير مهر المثل) فترجع على المتن (قوله في الأول) أي في قوله إن وافق مقتضى النكاح قوله لمقتضى العقد أي جهة العمل بمقتضاه اه عرش (قول المتن وإن نكح) يتضمن معناه أن كان بخلاف ما ذكرنا أي مقتضاه فيصير معناه أن لم يكن موافقا لمقتضى الحال الخ وحديث سقط الاشكال انتهى التنبه اه سيدعمر ولا

(قوله في مقابلة) متعلق بجعل (قوله أو شرط خيار في المهر) قال في شرح الإرشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كالتحسين لأنه نصير مقتضى العقد وقاسه أنه لا يضر شرط طلاق على تقدير الإبلاء أو غير سم على تقدير وطء الشبهة اه ولا يخص عن ذلك للمعامل وإن نكحاه هر

بغيره كشرط القسم والنفقة (أو لم يتعلق به فرض) كان لا مأكلا ولا كذا (لما) بغيره كشرط أن يؤثر في صحة النكاح والمهر لا يكتفي بالزوم كذا مقتضى العقد فليس المراد بالألف فيه بطلانه بخلاف الثاني وما ذهبه كلام شارح من استوعبها في البطلان وكلام آخون استوعبها في عدمه غير صحيح (ومع النكاح والمهر) كالبيع (وإن نكح) بمقتضاه (ولم يخل بمقتضاه الأصلي) وهو الاستمتاع

يعني بعد ذلك الاحتمال بل مقابلة قول المتن وان خالف قوله ان وافق مقتضى النكاح كالصريح فيما  
 سلكه الشارح كالتأني والغي والغي من تقدير مقتضاه (قوله سواء كان) أي الشرط المخالف للخل (قول  
 المتن) أولاً فنفقها أي على الزوج اه عـ عبارة غير قوله أولاً فنفقها مثله فيما يظهر من قول لا نفقة  
 لها على بل على فلان اه أي وفقاً لشارح وخلافاً للتأني والغي كما يأتي (قوله فلان لا يفسد الخ) دفع الملام  
 المؤكدة اه عـ (قوله مقتضى) كذا في النص فيما طلعها من النسخ وفيها من نسخة مقتضى مقتضى  
 على أصل الشارح بلا عـ وقوله مقتضى كذا في النص في أصل الشارح وجهه تعالى اه ولعله من تعريف  
 الناسخ ولذا كتبه عـ فيما نقل هذا التبيين الشارح بالرفع (قوله مقتضى لها) فتيمة من المراد  
 بالتزوج عليها حال ذلك فيكون مراداً من كسرط أن لا يحصل التزوج عليها وفيه نظر اه سم وقد يجاب  
 بأن المراد بالخل عدم الامتناع فيكون معنى المتن كسرط الامتناع من التزوج عليها ولا يجوز فيه (قوله)  
 يعني ان الشارح جعله الخ قد وضع بان نكاح الواحد مثلاً كما في نسخة فلان لا يفسد الخ ومنع غيرها أثبت الشارع  
 حل غيرها بعد نكاحها دفعا لتوهم عموم تلك المقتضات غيرها فصا نكاح غيرها من ناز نكاحها وتابعها  
 في الثبوت فليتا مله سم على ج اه عـ (قوله لا يخالف) الى التبيين في النهاية الاولى أي حتى  
 الى ولا موافقتها وكذا في الغني الاولى ولا تكرار الى اما اذا لم ينفقها قال بالترك (قوله ليس في كتاب الله) أي  
 بان لم يوافق قواعد الشرع في خلاف ما وافقها وان ثبت بغير القرآن اه عـ (قوله اذ لم يرض شرط الخ)  
 صوابه ان في الشرط ان كان لها فراض بالسمي وحده وان كان عليها فراض الزوج يفسد النكاح لا  
 عند سلامتها شرطه وليس فيه فوجبه الرجوع الى مهر المثل اه (قوله لا عند سلامتها شرطه) أي  
 ولم يسلم نهاية (قوله كسرط وفي الزوجة الخ) ظاهره ولو كان الزوج غير متهى لوط لم يفسد الرجوع  
 وفيه نظر بل لا يربط الصحة بمادام الزوج غير متهى لوط طلعها موافق لمقتضى النكاح اه عـ وقوله  
 مادام الزوج الخ أي ان آدم مادام الخ (قوله وهي بمخلة اه) سيد كرمجوز (قوله وان لا يستمتع الخ) أي  
 ولو بغير الوضوء من عطف العلم على الخاص (قول المتن أو يطلعه) أي يستلطفه لا فوط أن لا يطلعه أولاً  
 يخالفه فلا يثبت كونه مظهر لكن يبقى الكلام في أنه من المواقف لمقتضى العقد أو من المخالف الغير المثل  
 سم على ج والظاهر الثاني فيفسد الشرط ويحبس المثل اه عـ (قوله معين الخ) الاولى عين

(قوله في المتن أولاً فنفقها) ان قوله لم يوافق ذلك مستلزم الآية الاولى على قول الحنابلة قلت الارث  
 أزم للنكاح بل ليس بثبوت غير دفعه الصريح بخلاف النفقة وقد يعارض بان النفقة تنجم دفعها  
 وتكرها دون الارث اه (قوله مقتضى لها) فتيمة من المراد بالتزوج عليها حال ذلك فيكون مراداً من  
 كسرط أن لا يحصل التزوج عليها وفيه نظر (قوله مقتضى لها) لا قبل حلها قبل النكاح مطلقاً فكيف  
 يكون مقتضى النكاح يعني ثبوتها وتعيينها في الثبوت لان التزوج مظنة لجر على الزوج ولهذا كان تزوج  
 أولاً عند اتفاق شرع يعنى عليه الصلوا والسلام من تزوج ما زاد عليها طلقاً أثبت الشارع عـ اذا ادعى  
 الواحدة بعد نكاحها كان الحل وعدم المنع مما زادها به من قابض نكاحها والاحكام الثابتة بتوهم ثبوت  
 ذلك قبل النكاح لا يناقض كذا في المتن ان السوال يطالب بالوضوء لاجل مع انه مطلوب قبل الوضوء وفي  
 كل حال فليطلب كل حال لا ينافي انه مطلوب بخصوص الوضوء ففككتا ثبوت حل ما زاد على الواحد قبل  
 نكاحها لا ينافي ثبوت تبعات نكاحها الغير هو مظنة لغير (قوله يعني ان الشارع جعله علامة عليه) فدفع  
 بان العلامة عدم تزوج الرابع الصافي بعدم التزوج أو بالخصوص تزوج اللون (قوله يعني ان الشارع  
 الخ) قد وضع بان نكاح الواحد مثلاً كما في نسخة فلان لا يفسد الخ ومنع غيرها أثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها  
 دفعا لتوهم عموم تلك المقتضات لغير غيرها فصول نكاح غيرها من ناز نكاحها وتابعها في الثبوت فليتا مله سم  
 (قوله في المتن أو يطلعه) أي بخلاف شرط ان لا يطلعه أي لا يخالفه فلا يثبت كونه مظهر لكن يبقى الكلام  
 في أنه من المواقف لمقتضى البينة أو من المخالف الغير المثل والظاهر هو الثاني فيفسد الشرط ويحبس المثل

سواء كان لها كسرط أن  
 لا يتزوج عليها (أو) عليها  
 كسرط أن لا نفقة لها صم  
 النكاح) لانه اذا لم يفسد  
 بفساد العوض فلان  
 لا يفسد بفساد الشرط  
 المذكور أولى (تتبعه) عـ  
 قد يستدل بكل كون التزوج  
 عليها من مقتضى النكاح  
 بان المتبادر أنه لا يقتضي  
 منه ولا عدمه ويجب منع  
 ذلك وادعاء أن نكاحها  
 دون الرابعة مقتضى حلها  
 يعني أن الشرط جعله  
 علامة عليه (وفسد الشرط)  
 لانه يخالف الشرع وضع  
 خبر كسرط ليس في كتاب  
 الله تعالى فهو باطل (والمراد)  
 اذ لم يرض شرط ذلك بالسمي  
 لا عند سلامتها شرطه فوجب  
 مهر المثل (وان أخل)  
 الشرط بمقتضى النكاح  
 الاصل (كسرط وفي  
 الزوجة على الزوج) أن لا  
 يطلعه مطلقاً أو في نحو  
 نهار وهي بمخلة أو ان  
 لا يستمتع بها (أو) شرط  
 الوفاء والزواج (مطلقاً)  
 بعد من معين أولاً (يطل  
 النكاح) لا لخلال المذكور





[illegible]

به السعدى لا ذلول لهم  
 يعنى غير لكن كونها  
 بصورة الحرف فظهر امرها  
 فيما بعد هو يحمل أن  
 تكون حرفا كالجعل الا  
 يعنى غير كما يتلو لو كان  
 فيما آله الله لفسدنا  
 مع انه لا قاتل باسمه أى  
 الام قال في قول الكشاف  
 لا الثانية مزبلة لنا كيد  
 الاولى الثانية تحريف بنت  
 لنا كيد النفي والتأنيد  
 لا ينال الزيادة على التأنيد  
 التصریح بمصوم النفي إذ  
 بدوها وبما ليس القنا  
 على نفي الاجتماع وهذا  
 تمنى لا الا ذكر نفي اه  
 ولم ينظر السعدى اعراض  
 أي حسان التخمى بقوله  
 ما ينقصه البثا كدمع  
 الزيادة ليس لان لا ذلول  
 صفة منفسه لا فيجب  
 تكرير تأنيدها خلت  
 عليه وقد مر من قول ان  
 التقيد لا ذلول ليس بولا  
 ما فيه وهو متع كلفى  
 رجل لا كرم اه لان  
 الحق ان تأنيده التخمى  
 لا يزمه اذ الزيادة لاجل  
 تأكيد النفي للتأنيدهم  
 ما مر لا تنافي وجوب  
 التكرير ولولا وجوب ان  
 تقيدوا لا يمتد كره ولا  
 انه مثل جمل رجل لا كرم  
 قتله لغيرك أضأن  
 الزيادة والتأنيدها

محور

الحج مخاضا من مباحات ما في المعنى الاول خلافا لما استوى الاحكام والامور فان المجردان لا كيد له وهو موافق لما مر من السعد ومما يدل ذلك به ما مر من أبي حيان واعلم ان لا في كل ماذكر معنى غير ما فوقه (٢٩١) لبعضهم ان لا التي بمعنى غير متماثل يجب

تكررها غير مراد وقد صرحوا بان لا العاطفة والواجبات متماثلان في القرآن ويجب تكررها أيضا اذا ولها حيلة استعملوها معرفة او تنكره ولم تعمل فيها او فعل ماض ولو قد برا (والاطهر صحة النكاح مع المثل) لان فساد الصداق لا يقصد كما مر فارق عدم عقده من غير كفه بان اصابه المثل هناك ان لم يأت من المسمى وذلك لانك نذركم (ولو افترقا) أي الزوج والزوجات ووجه الرشدة فالجميع باعها بها او باعتهما من ينضم لغير يقين غالباً (على) مهر سروا علواً او باعتهما فذهب ان تكرر عقد قبل او كثر اقتصد شهدا السر والعين أم لا لان المهر انما يجب بالعقد فلم ينظر لغيره ويؤمنان بالعقود اذا تكرر زواجهما لا اول مع ما بان أوائل الطلاقان قول الزوج ولو زوجه زوجتي كناية عن اختلاف زوجتي كناية عن اختلاف زوجة فانها صريح ان مجرد موافقة الزوج على صورة عقدان مثلاً لا يكون اعترافاً بانفساء العصة الاولى بل ولا كناية به وهو ظاهر ولا ينافي ما قيل لوليهما قول كان الثاني

يجوز حذفه (قوله وهو) أي ما في المعنى (قوله المباح) أي من قوله على انه يشهد الصريح (قوله لما رددته المباح) أي من قوله اذا كان ياد لاجل الخ (قوله لبعضهم) وانما هنا به كما مر (قوله في كل ماذكر) أي من المسئلة أو الواضع الثلاثة ما مر من المعنى (قوله متماثل يجب الخ) أي غلبت فيه معنى غير (قوله غير مراد) أي غير موافق لما تقرر في محله بغيره الشرح الرضي يجب في الاختيار تكرر والاهمية للمصلحة على غير لفظ الفعل الا في موضعين أحدهما ان تكون داخلية على الفعل بقدر اذ كان دخل على منصوب بفعل مقدر نحو لو مرجباً لا لاقت مرجباً ولا ربح موهوباً وعلى اسمية بمعنى المصلحة نحو لو سلام عليك أو على قولك نحو لو نكحتك كذا أي لا ينبغي لك ان تفعله وانما لم تذكر في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكررها اذا كان الفعل ماضياً غير ماضٍ نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلي وثانيتها ان يكون لا بمعنى غير ماضٍ أحد لا ينشروط أصلها أن تدخل على لفظ ماضٍ نحو هو ان لا شيء وهو كذا لا شيء ونحو المثل لا شيء ثم هو ان لا شيء وثانيتها ان يقع ما بعد لا بيا على الجرح قبلها نحو كتب لبلال وثالثتها ان يعطف ما بعد لا على الجرح ويغير كقوله تعالى غير المضموع عليهم ولا الضالين وان كان لا بمعنى غير مجرد عن هذا الشرط ولم تذكرها أيضاً فهو قوله تعالى ان لا تنسل ذى ثلاث شعبة لطليل ولا ينس من الهب وذلك لانك نذركم (ولو افترقا) أي تأيد لما قبله (قوله لما بقا) الاولى التأنيش (قوله في عدا لهما عدا ذلك البعض) (قوله وقد صرحوا الخ) تأيد لما قبله (قوله الاولى التأنيش) (قوله انما) أي في المواضع المتقدمتين المعنى بشرط في المقابلين (قوله مسددها معرفة) نحو لا زني بالمر ولا عرو وقوله او تنكره كاللرجل في المار والامارة (قوله ولم تعمل) أي لا في أي النكرة (قوله او فعل الخ) اعطى على جهة الخ (قوله ولو لم يتدبروا) يخالفه ما مر من الرضي في نحو المرحبا (قوله لان فساد الصداق) ان قوله ويصح الزك في النهاية الاولى ويؤخذ في الثاني (قوله هناك) يستعمل في خبرين (قوله وذلك) أي من غير كفه اه عش (قوله فالجميع باعتهما) أي المار ووجه الرشدة وان كان موافقة الاولى يستلزم مدخل لهما اه نهاية (قوله او باعتبار من ينضم الخ) أي من نحو الهود (قوله لغير يقين) أي الزوجين أو الوليين أو المختلفين وفي ترجمة القاموس يقال يافرق بين الناس وهو اكرم من الفرقه وقال الشارح فريق اسم جنس يطلق على الواحد والكثير اه (قول المتن على مهر سر) أي عقدوا عليه أولا أخذوا بما بعده (قوله أو لا الخ) صارت شرح المنهج باعتبارها بالعقد فلو عقد سر بالثم أعيد جهرها بالثمن بحمل لازم ألفاً وانفقوا على أنفسهم عقداً جهرها بالثمن لم يفتان اه (قوله كتابه وتوبه صريح) أي في انفساء العصة الاولى (قوله ان مجرد الخ) نائب فاعل ويؤخذ الخ (قوله لا يكون انصافاً الخ) العقد الثاني في الصوري قد يبدأ الزوج فيه بقوله زوجتي اه سم (قوله بل ولا كتابه) كذا كان لا نه ليس فيه زوجتي اه سم أقول ولان مقتصد التعبد (قوله ولا ينافيه) أي المأخوذ من كور (قوله قال) أي الزوج (قوله لان ذلك في عقد الخ) وقد يقال ما ياتي فيما جهل كون الثاني تجديداً أو غيرهما هنا فمما علم الخلاف اه سم (قوله لتعمل أو احتياط) بان عقد سر بالثم أعيد العقد الثاني به وتحملاً أو أعيد احتياطاً اه كردي (قول المتن ولو قالت) أي الرشدة ولو لها أي غير المهر لانه الذي يحتاج الى انتم في نهاية (قول المتن زوجي بالثمن الخ) وفي تآدي القول قالت ولو لم يزل زوجتي من فلان ان تد على شيئا مثلاً كان له تزوجهما ان تد شيئا اعلمها والا فلا وكذا لو قالت زوجتي من فلان ان كان يتزوجني (قوله بخلاف زوجة فانها صريح ان مجرد موافقة الزوج على صورة عقدان مثلاً لا يكون اعترافاً بانفساء العصة الاولى بل ولا كناية به وهو ظاهر ولا ينافي ما قيل لوليهما قول كان الثاني

تحدد لفظ لا عقداً لان ذلك قد مر من ليس في انفساء ما لم يتجدد موافق عليه المار ووجه فكان الاصل اقتضاه كل المهر وحكمه ما فوقه طاعة لا ستلام الثاني لها ظاهر او ما هنا في خبر فتعبد ما ليس المار ووجه لتعمل أو احتياط فتأه (ولو لا لوليهما زوجتي بالثمن

فقص عنه بابل النكاح) كقولنا قلت ورجع من عرو (فأولاً طاعت) إله الأذن بالمثل تعرض فيه. ملهم (فقص عن مهر مثل بطل) لأن الأذن المطلق محمول على المهر المثل كمكانة قبته وهو قول بعضهم المثل وكذا الورز وجهه بابلهم (قلت الأظهر صحة النكاح في المصرون) صورة التقيد وهو الأصلان (مهر الله أعلم) كافي سائر الأسباب لفردة المصداق ولأن البضع له مرد شرعي مرد إليه وبه فارتز من غير قصد ذكر (٢٩٢) ويحت الزكشي كالبغيتي أنهم لو كانت سفهه فبسي دون ما ذموا الكنفز ادعى على مهر

وراهنا في علم الحال فيه **(قوله في الممن يطل النكاح)** وكذا قوله الآخر في يطل البطلان فيهما موافق لما يأتي في الجمل في فطر من مخالفة قول الزوج على ما مشى على المأثور وبارنه هذا قولنا لو كلفه خالعهما ثم بقص صنوان أطلق لم يتقص عن مهر مثل فان نقص عنهم تعلق في قول بقص مهر المثل اه ووفيه قول، نعم مهر المثل قال الثالث هنا وهو المعتقد في حاله الاطلاق كما يحتمل في الروضة اه وقد يشكل البطلان في الصورة الاول على الصفة بمهر المثل على صحة الصنف الآخر وقد يفرض بان ثبوت المال بالنكاح أقوى من ثبوت ثبوته بالبطلان دليل الاول لم يذكر فقد ان النكاح وجوب مهر المثل ولم يذكر في التعلق لم يجب شي فبان ان يأتى النكاح بالخالفه بخلاف الطلاق وان كان البقص مردا شرعا على انه قد يفرض بين تزويج الوالي بخالفه قالوا كين لان تصرف الوالي بالنكاح أقوى من تصرف الوالي كين بالخلع دليل ان الوالي قد يزوج بلا اذن ولا تصورات خالف احد من أعبد لاذن لكن قد يقتضيه هذا الفرق ان الزواج هنا لو كان وكلام به النكاح في الصورة الاولى فليخرج **(قوله)** ويجوز ان كشي كالقبلي الخ ما يحتاج مردود بل الواجب مهر المثل شرع وفي غاوى القائلين بالانولها تزوج من فلان ان كان يزوج في شيء كان له تزويجهما من رديهما بعد طهر الاطلاق وكذا في التنازع تزوج من فلان ان كان يزوج في شيء كان له تزويجهما بعد طهر الاطلاق ووجه ان اذنها مشروطة على طهر طهر على ما في المخر شرع مرد **(قوله)** فكذلك ما شهدتها ان خيا انما تأذن وتوفيه في مسئلة ان اذنت **(قوله)** فيختمه وجوب مرد لم يذكر كاحتمال قد ادان النكاح الذي هو فطر على السمع فانه يطل في الصورة لذلك كورة كانه للفرق بان السبع تأمر بالخالفه قبل ان تأمر بالنكاح فطما لم **(قوله)** اذناه الزاخر اذ لم يهر المثل هنا كالغناء اذ لم يهر مسئلتنا يفرض بين الاغناء بنفع الوالي في مسئلة تناضره **(قوله)** وهذا مرد الخ أي لا يمكن حل الاغتناء الاول على ذلك

هو السبب في فساد السبي فهو كسب فيلوكس كوا. بموقوف مهر المثل اذالة له الزائد على مهر المثل هنا كالغالب اذ قد يمثلتا بان  
 وجهه اذ على من ماقال في الافتاء الاول انه ليس بشي كالانثى رايت منهم عشاء ذكره في الماذن الزوج والقدرة (تنبه) قد ينسكل  
 على جميع المهر والطلاق عاذا بالطلاق أو اكتمت بالحره فانه لو كان انتم الما يلقى هنا لا ينصرف الا مهر المثل فكذلك الماذن الشارع  
 في هذا بانها المعاهضه لم يكو به مهر المثل لهدا في النكاح لان مخالفة اذن الشارع اعقبت ولو ان تعقبت



بان ولاية الجبر أقوى من ولاية غيره فائز لها الشئ في هذه دون تلك (فصل) في النفوذ وهو نفوذ الامر للغير وشرعاً ما نفوذ يضع وهو خلاصه النكاح عن المهر والما نفوذ من مهر كز وجني عاشت أو شاعفلان والمراد هنا الاصل حتى يقرضه بالكسر وهو واضح بالفتح وهو أخص لان الولي فرض أمرها الى الزوج أي جعل له دخلاً في بيعه بقرضه الا في (٣٩٣) وكان قياسه الى الحاكم لكن لما كان

كاتبه لم يخف له كره اذا  
(فالت) حرة (زبدية) بكر  
أو ثبت أو شبهة منه كما  
علم من كلامه في الخبر ولا  
يدخل في الرشد الصبة  
خلافاً لمن زعمه وقوله في  
الصبيام أو صبيانا أو شاء  
بجواز اختيار صدقهم  
كعلم بمقامته فيه ولو لم  
(زجني بالمر) أو ولي  
المر لا مهر في (فرج وني  
المهر أو سكت) عنه أو زوج  
بدون مهر المثل أو غير نقد  
البلد أو مهر مؤجل أو قال  
زوجتكها وعليك المائة  
ووجه بان ذكر المهر  
ليس شرطاً لصحة النكاح  
فلم يكن في قوله وعليك الم  
بل طلب وعصمة لا يزم  
وبه فارق فلفظ يرفي البيع  
فان المائة تصكون ثماً  
لوقوف الاعقاد على مكان  
الزماضي (فهو نفوذ  
صحيح) كما علم من حله  
وسان حكمه يخرج بقوله  
بلامرته ولها زوجي فقط  
فليس نفوذاً على المهر  
لان اذ تم المهر على مقتضى  
الشرع والعرف من المصلحة  
لاستيفائهم من ذكر المهر  
غالباً وبه فارق ما يأتي في  
السد وبني الى آخره مالي  
استكسها بمهر المثل حلال من

بان ولاية الجبر أي بان تكون محجوزة أو بكراً (قوله في هذه) أي مسئلة الاطلاق دون تلك أي مسئلة  
الاجبر  
(فصل) في النفوذ (قوله في النفوذ) أي قول المتن وإذا جرى في النهاية الاقوله ولا يدخل الى الوالي  
وقوله أو قال الى المتن وقوله وفاسد الى المتن وكذا في النفس الاقوله أي جعل الى المتن وقوله وفيه نظر الى المتن  
(قوله في النفوذ) أي وما يشيع ذلك من فقر والمهر بالمر من حبسه انتسها اه عس (قوله اخلاء  
النكاح الخ) أي على الوجه الخاص الا في المتن ولعل الامر في المهر لهذا السرى أي مهر المثل الحلال من  
نقد البلد ليدخل ماساً في قوله أو زوج بدون مهر المثل الخ أو ان اخلاء من المهر هو موزنه الاصلية فتأمل  
اه رشدي (قوله وأما نفوذ من المهر الخ) وحسنه يجوز النكاح بمهر المثل وما يوزن ولا يجوز اخلاء وعن  
المهر فان اخلاء منه موجب مهر المثل اه عس (قوله وهو واضح) أي نفوذها أمرها الى الزوج أو الولي  
اه معنى (قوله وهو أخص) لعل الاضحية باعتبار كثر استعماله في كلام الفقهاء والاختلاف في النظر فيه  
معنى الاضحية فان القسطنطيني تواردا على معنى واحد اه عس (قوله وكان قياسه) أي وجه الاستجابة  
(قوله والى الحاكم) الاول أو بديل الواد (قوله كتابته) أي الزوج اه عس (قوله حرز رشيدة)  
سأني محترمه وقوله بكر أو ثبت تعميم (قوله وأسفة) عطف على رشيدة اه سم (قوله وأسفة) أشار الى  
أن هذه ملحقة بالرشيدة وليست منها والافلا رشيدة ما تقدم من بلغت مصلحتها بها أو لها وقوله مهملة أي بان  
بلفظ رشيدة ثم ضربت ثم لم يحرم عليها اه عس (قوله ولها) متعلق بقوله رشيدة (قوله أو زوج بدون  
مهر المثل الخ) ولو نسكها على أن لا مهر لها ولا نفقة أو على أن لا مهر لها وتعطى زوجها الفاقود أدت ذلك  
فقوضة فلا يلزم شئ بالعقد اه معنى ونها يقال الرشدي قوله ولو نسكها يعني الرشيدون هو في معناها  
اه عبارة عس أي الحرة أو المكاتبة أو لها سدا لا يمكن لا يتوقف على انتماء الامهات (قوله أو زوج) بل  
أي ان لم تكن من قوم اعتادوا التأجيل ولا في نقد جاسي أو خداماً يأتي اه عس وقوله التأجيل  
قياسه أنه لو اعتادوا النكاح بغير نقد البلد كاتسبب العقد بالمسمى وقوله مما يأتي أي في الفصل الا في (قوله  
ووجه بان الخ) لا يخفى ضعف هذا التورجيف فانها أي صفتها على الخ في حد ذاتها أما أن تكون ملزمة أولاً  
وعلى كل لا يختلف الحكم لا من خارج اه سدعمر (قوله نفوذ وعليك) أي الى آخره (قوله فكان) أي  
قول البائع وعليك الخ (قوله من حله) أي خلاصه النكاح من المهر (قوله وسأني الخ) أي في قول المصنف  
وإذا جرى نفوذ الخ اه عس (قوله وبه) أي بقوله لاستيفائها الخ (قوله وبني الخ) عطف على بقوله  
(قوله وان جرى وطء) من تمتع قوله اه عس (قوله نقل عن صاحب الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى

(قوله بان ولاية الجبر أقوى من ولاية غيره) انظر من أن ثبت انماها في نفوذ الجبر وقد يقال للولاية  
على المحجوز والبركر أقوى من الولاية على غيره ما قلنا تأمل  
(فصل في النفوذ) (قوله في النفوذ) لان الولي فرض أمرها الى الزوج كذا في شرح الروض لان  
هذا المعنى كما يصح الغالبة ببعض المعنوية كما قلنا فخرت هندتص فان ذلك صحيح كالان الغالبة  
والمعنوية فلتأمل (قوله وأسفة) عطف على رشيدة (قوله أو قال هذا) حيث لا نفوذ  
كان أدنته في تزويجها بمهر أو سكت عن ذكر المهر وقد بدلت التوجيه المذكورة على عدم وجوب المائة بل  
يجب مهر مثل كلو سكت عن التزويج أو ما قبله

(٥٠ - (شرواني وابن قاسم - صابع)  
نقد البلد فانه يصح بالمسمى ولو لا تزوجني بالمره ولا ولا لا  
وان عرق وطء فهو نفوذ صحيح كما تنصرة الزركشي وفاسد على طريقه الاذرى على ان شارها متعلق عنه ما يصح بالمره في الاول فاعل كلامه  
اختلاف (وكذا قال سيد أمدن) وحكمها بالمره (أذهو المستحق كالرشيدة

وكذا الوصية على النصوص المعتمدة ظاهر أنها أدنى إلى آخر في زوج أو وصية عن المهر فزوج أو الوكيل وصية عن المهر فهو وصية الوكيل بإذن المهر لحظ الوكيله فيعتبر المهر أو نظيره ما هو في أدنى وصية عن المكاتبة كلها بصحة جميع سدا كحر: كالمهر الأذرى وفيه نظر لما في أن الوصية في تزويجها لا تستقل به إلا أن السداد أن يجب أن تأخذ تلك الوصية لأن الوصية في تزويجها بلا مهر أو ما لم يزوجها أو زوجة أو غيرها (٣٩٤) أو من غير عقد البلدية فيعقبه ولا تزويج (ولا يصح تزويج غير رشيد) كغير مكفأة

ومرعى: كالحاشية. ان الحزبين لا ينفصلان ولا يفرقان. فلو تم فصلهما قلنا انهما لم يفرقا. وان اُسُبل قبل الوطء لسبق  
استحقاقه وطء الايهام وكذا في زوجات عبيده. أعقبتهم أو أحدها أو أياهما لا يخرج من دخلها. والفرق بينهما (يعتبر) مهر  
الثلث في صفاتها. ان اراقته كالباتن (حال العقد في الأوص) الذي لا يكره لانه السب لا وجوب كيانا. وفي قول يجب أكثر مهر من العقد  
الى الوطء يجب في أصل الرضا. ولا ان النصف لما دخل في صفاته. وانقرضه اطلاقا. حلالا. وفي حلاله في المهر من المهر الفاسد

وعليه فلا يقبل الوطع باسم يوم القدر على الاوجه الاله الاصل (وله ان قبل الوطع المتأخر وجان فرض) لها (بهر) المثلها تكون على بصيرة من تسليم نفسها واستكمالها أمام ما بان قلنا بحسبهم مثل المقدس لعمري (٢٩٥) المقوضون قلنا بحسبهم شيء وكيف نقابل

ونقله الرافعي عن العسمرى من وجوه عاينته ان القري وهو المعتقد انه ومعنى (قوله وعليه) أى ما قبل من وجوب الاكثر (قوله) اعتبار يوم القدر على الاوجه اعتبارا لاكثر انضائى من يوم القدر على الموت كغيره ظاهر لان البضع دخل في ضمنه أيضا واقرنه بالمرور وهو الموت كسبائى شرح مر اه سم (قوله) على الاوجه أى تخلص شرح الرض اه سم (قوله) تكون على بصيرة الى قولنا لن نقبل البضع على معنى (قول المتعطل المتأخر وج) أى ان كان أهلا والافاهلما ليلتوى فيقوم مقام الزوج فيما يفرضه كسبائى للاشارة اليه اه عش (قوله واستشكله) أى حكمه المطالب بستر (قوله) وان قلنا بحسبهم شيء الخ فديقال القدوس جيل الفرض والفرض موجب للمهر فإنا لا نقبله بحسب العسمرى لأن مرادهم بالشيء المال فإنا لم لا سددعهم وقد قال ان موبىا موجب لشيء موجب فذلك الشيء فإنا نقاضو جوده لهم الا وان يدعوا لهم المذكور وعدمه الى جواب الثالث (قوله لا يجب) الاستبالم يجب اه سددع (قوله) ما وضعه على الاشكال) يعنى ما يجب منه من الاشكال هذا لو كان وضعه صفة لافى وأما اذا كان صفة المصدر فافعى ان يجب عبارة على الاشكال وهذا هو الاثر ب (قوله) ويجب الخ عبارة للمعنى واجب بان الصبيح انهم لم يكن ان تطالب بهم المثل اه (قوله) وكفى بدفع الاثم الخ قضيه انك لو ترك التسمية عند عدم الفرض اثم وهو مخالفا لمسلم من استجاب التسمية فيما استثنى وليس هذا من اه عش عبارة السددع وروى منظر لما تقدم من انه يجوز ان يخلو العقد لاجماعه على ما اذا اتفق الاول والزوج على أكثر من مهر للمثل الاول ثم عرض للمثل الاول كذا نقله عن العلامة ثانى روى يادى بعض تلاميذه اه (قوله) فاعلم الخ قد يقال هذا لا يخرج من كون الطلب قبل الوجوب والطلب قبل الوجوب وان وجد سببه البعد مشكل فأناله اه سم عبارة السددع لا يفتى فى هذا الجواب فان العلامة ان يكون على تأمل فوجوب هذا خلاف ما تقرروا ونقصوا لجزء المهر الفرض لا يزعم ما ذكر من طلب تمام يجب اه (قوله) لاسم أى تكون على بصيرة الخ (قولنا لن نقبل الفروض) أى لخلل أو المأزج لخل فليس لها يجب نفسها كالمسمى فى القسمين وسددع (قوله) ان فرض أى الزوج اه عش (قوله) باعترافها) فبقي كونه مهر مثلها اه رشدى (قوله) لاسم نقبل لهما أى يوثق لها اه معنى (قوله) لا يعلمها أى الزوجين) أى بحث فرضها على مهر اه معنى (قولنا لن نقبل لهما) أى يوثق لها اه معنى قبل المثل أو ما به فلا يصح تقديره لا يعلمها بقدره ولا واحد لأنه فيمنعتك طه الماورى تدعى نهاية ومعنى وقد يقال النحول وجوب مهر المثل فافعى فوقف تقديره على علمه لأنه لا تقدر ولا تفرض منهما اه سددع عبارة عش قوله عمل الخلاف الخ هذا لثقة بدلالة السلطان الكلام فيما يفرضها بفرضها وما ذكره وليس منعا ان الوطع مجرد وجوب مهر المثل اه (قوله) عنه أى مهر المثل (قولنا لن) وفوق مهر المثل قد يفهم انه لا يجوز النقص عن مهر المثل وليس مراد بل يجوز بخلاف كافله الامام اه معنى ونهاية (قولنا لن نقبل لان كان الخ) فان كان من غير جنس كعرض فريضة على مهر المثل فيجوز قطعاً ان القيمة تنقص فلا تتحقق الزيادة اه معنى (قوله) لا تبدل الخ عبارة للمعنى ينته على الخ (قوله) بدعى حقيقة أى كذا قالت تكفى بولى وشاهدى عدل ورواى بالمرور وأطلب لهما اه الخ

والقوله الرافعي عن العسمرى من وجوه عاينته ان القري وهو المعتقد انه ومعنى (قوله وعليه) أى ما قبل من وجوب الاكثر (قوله) اعتبار يوم القدر على الاوجه اعتبارا لاكثر انضائى من يوم القدر على الموت كغيره ظاهر لان البضع دخل في ضمنه أيضا واقرنه بالمرور وهو الموت كسبائى شرح مر اه سم (قوله) على الاوجه أى تخلص شرح الرض اه سم (قوله) تكون على بصيرة الى قولنا لن نقبل البضع على معنى (قول المتعطل المتأخر وج) أى ان كان أهلا والافاهلما ليلتوى فيقوم مقام الزوج فيما يفرضه كسبائى للاشارة اليه اه عش (قوله واستشكله) أى حكمه المطالب بستر (قوله) وان قلنا بحسبهم شيء الخ فديقال القدوس جيل الفرض والفرض موجب للمهر فإنا لا نقبله بحسب العسمرى لأن مرادهم بالشيء المال فإنا لم لا سددعهم وقد قال ان موبىا موجب لشيء موجب فذلك الشيء فإنا نقاضو جوده لهم الا وان يدعوا لهم المذكور وعدمه الى جواب الثالث (قوله لا يجب) الاستبالم يجب اه سددع (قوله) ما وضعه على الاشكال) يعنى ما يجب منه من الاشكال هذا لو كان وضعه صفة لافى وأما اذا كان صفة المصدر فافعى ان يجب عبارة على الاشكال وهذا هو الاثر ب (قوله) ويجب الخ عبارة للمعنى واجب بان الصبيح انهم لم يكن ان تطالب بهم المثل اه (قوله) وكفى بدفع الاثم الخ قضيه انك لو ترك التسمية عند عدم الفرض اثم وهو مخالفا لمسلم من استجاب التسمية فيما استثنى وليس هذا من اه عش عبارة السددع وروى منظر لما تقدم من انه يجوز ان يخلو العقد لاجماعه على ما اذا اتفق الاول والزوج على أكثر من مهر للمثل الاول ثم عرض للمثل الاول كذا نقله عن العلامة ثانى روى يادى بعض تلاميذه اه (قوله) فاعلم الخ قد يقال هذا لا يخرج من كون الطلب قبل الوجوب والطلب قبل الوجوب وان وجد سببه البعد مشكل فأناله اه سم عبارة السددع لا يفتى فى هذا الجواب فان العلامة ان يكون على تأمل فوجوب هذا خلاف ما تقرروا ونقصوا لجزء المهر الفرض لا يزعم ما ذكر من طلب تمام يجب اه (قوله) لاسم أى تكون على بصيرة الخ (قولنا لن نقبل الفروض) أى لخلل أو المأزج لخل فليس لها يجب نفسها كالمسمى فى القسمين وسددع (قوله) ان فرض أى الزوج اه عش (قوله) باعترافها) فبقي كونه مهر مثلها اه رشدى (قوله) لاسم نقبل لهما أى يوثق لها اه معنى (قوله) لا يعلمها أى الزوجين) أى بحث فرضها على مهر اه معنى (قولنا لن نقبل لهما) أى يوثق لها اه معنى قبل المثل أو ما به فلا يصح تقديره لا يعلمها بقدره ولا واحد لأنه فيمنعتك طه الماورى تدعى نهاية ومعنى وقد يقال النحول وجوب مهر المثل فافعى فوقف تقديره على علمه لأنه لا تقدر ولا تفرض منهما اه سددع عبارة عش قوله عمل الخلاف الخ هذا لثقة بدلالة السلطان الكلام فيما يفرضها بفرضها وما ذكره وليس منعا ان الوطع مجرد وجوب مهر المثل اه (قوله) عنه أى مهر المثل (قولنا لن) وفوق مهر المثل قد يفهم انه لا يجوز النقص عن مهر المثل وليس مراد بل يجوز بخلاف كافله الامام اه معنى ونهاية (قولنا لن نقبل لان كان الخ) فان كان من غير جنس كعرض فريضة على مهر المثل فيجوز قطعاً ان القيمة تنقص فلا تتحقق الزيادة اه معنى (قوله) لا تبدل الخ عبارة للمعنى ينته على الخ (قوله) بدعى حقيقة أى كذا قالت تكفى بولى وشاهدى عدل ورواى بالمرور وأطلب لهما اه الخ

الواجب أحدهما (ويجوز فرض مؤجل فى الاصح) بالتراضى كيجوز تأجيل المسمى ابتداء (ويجوز فرض (فوق مهر المثل) ولو من جنس لاسم اه غير بدل (وقيل لان كان من جنس) لانه بدعته فلا رادع له (ولو استتم) الزوج (من فرض) ان تواتر غايه أى قد قبل الفروض ووقع الامر للمعاضى بدعى حقيقة (فرض القاضى) وان لم يرض باقرضها لانه حكمه ان يرضه فصل المصوبات

(بعد البلد) أي بالقرض فيما يظهر وعليه فهل يعتبر يوم العقد والقرض كل محتمل لكن قياس ما به من اعتبار شهر المثل هنا يوم العقد  
 يشترط تعدد بلد القرض يوم العقد بل لو اعتبر يوم العقد لم يعمدوا بنا في قولنا بلد القرض من غير بلد المأنة استلزام القرض حضورها  
 أو ذكره وكيانه فالتعبير ببلد القرض (٣٩٦) لتدخل هذه الصورة أولى وإذا اعتبر بلد القرض أو بلدها فقد رافق اعتبار قدره

عش (قول المتن بقدر البلد) أي عنه (قوله فيما يظهر) كذا مر وقوله وعليه فهل يعتبر الخ يحتمل أن  
 يأتي هنا قول الأكثر أيضا اه سم (قوله هنا) أي في المقضية (قوله ولا ينافي الخ) فيه تأمل فالتبادر من  
 بلد المأنة لا يحتمل لو طعننا لا يحتمل حضورها وحضور وكليهما الأعم منه (قوله في اعتبار قدره) أي المأنة (قوله أنه  
 لا يعتبر بلدها) أي ولا بلد القرض اه عش (قوله نساء قرا بانها) أي وإن بعدت جدان محل القرض  
 اه عش (قوله أو بعضهن) أي ولو كانتا بعدو وكانا اقربا بغير بلدها كما هو ظاهر هذه العبارة  
 اه عش وسأني في الفصل الآتي عن سم عن مر ما يخالفه (قوله فقياسه الخ) خالفه النهاية فقال  
 والحاصل أن العبرة في الصفة أي صفة المهر بلدها أو بلدها فلا يكون إلا من نفس تلك البلد وفي قدره  
 بلدها نساء قرا بانها إلى آخر ما مر اه (قوله فقياسه الخ) أو ردها على اعتبار ذلك في صفة بنافي ما تقدم من  
 اعتبار تعدد بلد القرض أو بلدها لأن اعتبارها اعتبارا لصفتها أو قولنا إنما ردها لو كان المراد أن ذلك يعتبر في  
 صفة سم اعتبارا بقدر بلد القرض أو بلدها وهو محتمل بل المراد بهذا الكلام تخصيص ما تقدم أي قياس  
 ما ذكره في اعتبار قدره أن يكون محل اعتبار بقدر بلد القرض أو بلدها إذا كان به نساء قرا بانها أو بعضهن  
 والا اعتبر بقدر بلدها إن جهن بل إلى آخر ما مر فتأمل اه سم ولا يخفى أن المراد المذكور وخالفنا  
 مر عن النهاية (قوله بل هذا الزم لما ذكره من الاعتدال الخ) قد يمنع كل من الزم والتعذر الذي ادعاه المظهر  
 إمكان معرفته بقدر ما يرغب فيها في هذه البلدة من التقدير الموصوف بصفة تعدد البلدة الأخرى فتأمل فانه ظاهر  
 اه سم (قول المتن) ولها إذا فرضا لا تأخير قبضه لان الحق لها اه مغني (قوله وإن رزيت) إلى  
 قوله فظهر ما مر في المتن (قوله بل لو اعتدال الخ) قياس ذلك فيما لو اعتدلت فرض العروس أن يفرض بقدر أي  
 وإن رزيت العروس ونقص لذلك بقدر ما يليق بالعرض نهاية ومعنى (قوله يسير) أي من الزيادة أو  
 النقصان (قوله وهو محتمل) لأن من صفة قبضه ذلك شأن شأ به ذلك فعلاما شأ اه مغني (قوله نظير  
 ما مر) أي من أن القاضي لا يفرض غير تعدد البلد لالحال وإن رزيت بغيرهما اه عش (قوله ويرد الخ)  
 أي ما قاله القزويني (قوله رضاءها) أن أو يبدعه أي الحكم فظاهر وأقبله فقديقال لا أثر لحكمه بعد  
 تراشبه ما بنى لاستقرار الأمر عليه اه سم (قوله وبدونه الخ) أي أن حكمه البات بالدون أو  
 الأكثر لا يجوز رضاءها به أي الدون أو الأكثر (قوله حتى لا يزيد الخ) أي بالانفاذ البات البات البات  
 (قوله أن يكون هذا) أي العلم (قوله أنه شرط لهما) أي لجواز التصرف ونقضه اه عش (قول المتن)

فيما يظهر) كذا مر (قوله وعليه فهل يعتبر الخ) يحتمل أن يأتي هنا قول الأكثر أيضا (قوله فقياسه  
 ذلك يعتبر في صفة أيضا) أو ردها على اعتبار ذلك في صفة بنافي ما تقدم من اعتبار تعدد بلد القرض أو بلدها  
 لأن اعتبارها اعتبارا لصفتها (أقول) إنما ردها لو كان المراد أن ذلك يعتبر في صفة سم اعتبارا بقدر بلد القرض  
 أو بلدها وهو محتمل بل المراد بهذا الكلام تخصيص ما تقدم أي قياس ما ذكره في اعتبار قدره أن يكون  
 محل اعتبار بقدر بلد القرض أو بلدها إذا كان به نساء قرا بانها أو بعضهن والا اعتبر بقدر بلدها إن جهن  
 بل إلى آخر ما مر اه (قوله بل هذا الزم لما ذكره من الاعتدال الخ) قد يمنع كل من الزم والتعذر الذي ادعاه المظهر  
 إمكان معرفته بقدر ما يرغب فيها في هذه البلدة من التقدير الموصوف بصفة تعدد البلدة الأخرى فتأمل فانه ظاهر  
 (قوله رضاءها) أن أو يبدعه فظاهر وأقبله فقديقال لا أثر لحكمه بعد تراشبه ما بنى لاستقرار الأمر  
 عليه وبالله أعلم

ولا  
 فقلت الحكومات بحكمات اه ورد بان مرادهم أن حكمه البات به المثل لا يمنع رضاءها بخلافه وبدونه أو أكثر  
 لا يفيق رضاءها به أي بشرط علمه أي بقدره المثل والله أعلم حتى لا يرطبه ولا ينقص منه لأنه متصرف فيه فانه قلت بنفي أن  
 تكون حكومتها بالكلية لا تقسم فلا تقسم فلو ساد في نفس الأمر قلت لا بل الذي حل عليه كالهم شرط لهما أن قضاء القاضي مع الجهل

(ولا يصح فرض اجنبي ولو (من ماله) بفرض اذنتك زوج سواء العتيق والدين (في الاصح) وانما سائر اذنه من غير اذنه لانه لم يسبق  
 عقد ائتم منه وهذا الفرض تعبيراً لا يقتضيه العقد وتصرف فيه بل يقرب من العقد (٢٩٧) واذنوه (والفرض الصحيح) منه اذن  
 القاضى (كمسى فيشطر

ولا يصح فرض اجنبي (الح) نعم يتبين انه لو كان الاجنبي سداً زوجاً أن يصح الفرض من ماله وكذا لو كان فرعاً  
 له بل يراه عاقبه وقد اذن في النكاح بل يردى عنسوا لولي بفرض من قال بمحوروه انه نهاية قال ع من قوله  
 من مال محوروه بمقتضى ماله لا يصح فرضه من مال نفسه وليس مراداً فيها انظر اه (قوله في باقي الخ) ولا  
 يصح اراء المتوسعة من مهرها لاسقاط فرضها قبل الفرض والوطه فمما لانه في الاول اراء علم عبيد  
 الثاني كسقاط زوجة المولى حتى جعلهم معاً ولو اصبحت ابراً عن المتعقب الطلاق لعدم وجودها  
 ولا بعده لانه اراء علم محجول ولو فسد المسمى وأرأت من مهر المثل وهي تعرفه صح ولا فلا ولو علمت انه اى  
 مهر المثل لا يزيد على ألفين وتثبت انه لا ينقص عن ألفها وأرأت عن ألفين نفذ اه نهاية زاد الخ وفي هذه  
 حيلة في اراء علم عن المجهول وهي ان يرى من علمه دين لا يعلم قدره من قدر يعلم انه أكثر مما عليه اه قال  
 ع من قوله وفي تعرفه صح الخ من هذا يعلم ان غالب اراء الواقع من النساء في شغلهم لا يجمعون  
 مؤخر المصدق بل يجل بوجوب اذنه وهذا مستدل للمعنى ومجمل المثل فاذا وقع اراء علم مما استقضى عليه  
 من مؤخر صدقاتها وهو كذلك لم يصح الطلاق في صحة اراء العلم الذي يقع في مقابلته الطلاق فبعض قدرها  
 تسبقه عليه ستم يجعل الطلاق في مقابلته ذلك القدر وقوله وتثبت الخ قضيه انه لو اتى في شغلها ذلك لم يصح  
 الا اراء وقاس ما عرفت الضمان خلافاً قبل مرانه لو أمر من معين بمقتضى الله لا يستقضى فيه ان يتصرف في  
 قتل أو لعل ما هنا محذور وهو اه (قوله وما ذنوه) اى كوكبه اه ع (قوله فيهما) الى الفصل في  
 المعنى الا قوله خلافاً وهم فيه (قوله كيات) اى في آخر البلب (قوله فيهما الخ) متعلقاً بآية العتق  
 صارت المعنى لان زوج وشاقي نكحت بالهر فخذ وجهاً قبل ان يفرض لها فقتلها لاه رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بمهر نسائها بالميراث ورواه الاود وغيره وقال القرطبي حسن صحيح اه (قوله لبروع) بكون  
 الباء عند اللذين وبفتحها عند أهل اللغة لانه لم يسبق من كلامهم فقول بالكسر لا خروج وعتودا صامان  
 لبستوهما شغلان زبدي اه ع  
 \* (فصل في بيان مهر المثل) \* (قوله في بيان مهر المثل) الى قوله قبل في النهاية والى قوله انتهى في المعنى الا  
 قوله لقضاء ما لى المجهولة النسب وقوله ان فقدت الى المتوفى قبل (قوله مهر المثل) اى ما يدين بعض تعدد  
 المهر واتخاذ اه ع (قوله نساووسة) اى مجموعها وما لا يفسد في ماله فاذا فقد النسب يرجع الى الصفة  
 فقط في الارام ثم في الاجنبيات اه رشدي (قول المتزوجة) اى مهر المثل اه معنى (قوله مطلقاً) اى الى  
 المر بوالجهم (قول المتزوجة) اى في تلك المرأة المطلو يسع نفسه مثلها اه معنى (قوله حتى تقاسمى  
 عليها) كان الأولى ان يقدره بدول المتزوجة (قوله من نسله العصبية) بيان ان وقول المتزوجة صبيها يرجع  
 الى من الثانية (قوله وجد) اى ولولاً أب اه ع (قوله لقضاء الخ) بعض لقضاء ملير وعبرتها نساها  
 اه رشدي (قوله في الخ) قد يقال لانه في المهر كمن العصبية لا نساها من رغبة للعصبية  
 خاصة ولا علم من دون الارام اللهم الا ان يقال ان اضافة النساء اليها تقتضي زيادة التخصيص وذلك  
 الزيادة ليست لالعصبية اه ع (قوله المجهولة النسب) اى بان لا يعرف أو هو انظر هل يمكن مع جعل  
 أبيها معرفة ان فلانة أختها أو غيرها قد يدعى كان ذلك وحيداً تقدم نحو أختها على نساها الارام سم على  
 عوج بى ولو لم يعرف لها أب ولا أم ولا غيرها ما كلفتموها حكمه يعلم من قوله لا تخاف تعذرا أرامها فمسا  
 بلها اه ع (قوله المجهولة النسب الخ) يفصل من هذا وما قبله ان من جعل أبوها لا تعتبر نساء  
 \* (فصل في بيان مهر المثل) \* (قوله المجهولة النسب) اى بان لا يعرف أو هو انظر هل يمكن مع جعل  
 أبيها معرفة ان فلانة أختها أو غيرها قد يدعى أمكان ذلك وحيداً تقدم نحو أختها على نساها الارام (قوله اما  
 مجهولة النسب الخ) يفصل من هذا وما قبله ان من جعل أبوها لا تعتبر نساء عصباتها كخنتها وتعتبر ارامها  
 لا أم وجد وتكون لقضاء

صلى الله عليه وسلم بمهر نسائه وروى في الخبر السابق اما مجهولة النسب فكه الا عظم فبناها الارام كما يعلم مما ياتي (واقرب من أخت لابن بن)  
 لادلتها بجهن بن (ثم) ان تحقت أو جعل مهرها أو كانت محقوقة لم يفرض لها مهر مثل (أخت لاب)

ثم نبات (أخ) فابنوا نسلهم (ثم حملت) لابنائهم واواضع عليهم (كذلك) أي لاوين ثم لاب ثم نبات ثم نبات ابنوا نسل كذلك قبل قضية كلامه كالرأى ان بعد نبات الاخ تنقل العلمات حتى ولو جفت نبات أخ وعلمت العمتو ليس كذلك بل المراد تقدم جهة الانوثة على جهة العمومة في صرح المارودي اه (٢٩٨) وهو عيب وان جرى عليه الزكشي وغيره اذا ما ذكر في نبات الاخ وهم كيف هو هذه

خارجة عما الكلام في صرحه  
 فصل العصبان المصريح به  
 قوة واثر منسب إلى آخره  
 ولو اوردوا طلبة ان قضيةه ان يثبت ابن الاخ لا تقدم على العمة وليس كذلك لكن هو الصواب وقد يجلب بانه اراد الاخ جهة الانوثة فيشمل كل من نسبت الى فرع الاخ الذي كرم جهة أيها فان فقدت العمة (العصبة) بان لم يوجد والا فالتفات يعتبر أيضا (أو لم يكن) استشكل مع الضبط بانه ما وضع في مثلها المصريح في أن العمة يفرض الرغبة فيها ولو كانت الاقرب فاستوفت النكوة وغيرها ورويات النكوة استقرت لها وبغيرها فاعتبرت مع ما فيها بما يتفق في بادة أو نقصا وغيرها لمطاماة الرغبة فيها تختلف اذا ما بالقوة يقع الاختلاف فيه كثيرا فاعرضوا عن ذلك وانتقلوا لما لا اختلاف فيه من اعتبار النكوة من نساء الارحام فالاجنيات (أو جهل مهر فان راحم) أي قرابات لادم من جهة الاب وأولاد فمن هنا أصعب من أرواح القرأتين من حيث شهوة العبدات والوراثات وأخص من حيث عدم شهوة لبنات العمان والاختوار ووجههما (بكدان وثلاث) لأن اولي الاعتبار من الاجاب تقدم القرى فالقربى (قوله) من جهات وجوه قضية كلامهما عدم اعتبار الام واعرض بانها كيف لا تعتبر وتعتبر أمهات من ثم قال المارودي وبأن تقدم الام فالاستلام فالجدان فان اجتمع أب وأم أم فوجوه

عصباتنا كنتم او تعتبر رسلها كالم أباها فان كان وجه ذلك عدم معرفة فصعابتها فهو مشكل اذ كيف يكون جهل الاب مانع من معرفة أختها التي هي بنته دون أمه وان كان وجهه شيا آخر فهو فغيره اه سم قد قال هو عدم معرفة نسب عصباته اذ النسب هو الركن الاعظم هناك تأمل اه ميعذر (قوله المتن) ثم نبات (أخ) أي لاوين ثم لاب اه معنى (قوله فانيه) أي فبنات ابن الاخ (قوله واولد) أي ابن الاخ (قول المتن ثم حملت) هل ولو واسطة فتقدم أختها لجدوان بعد على بنت الم وكذا يقال في نبات الم مع ربان ابن الم فيه نظرية يس مافي لا رث ذلك فتقدم العمتوان بعدت ونبات الم وان بعد اه عش (قوله واولد) أي بنات العمان عليه أي المتن (قوله وهم) أي لاوين لا ينسب الا بآباءهن ولسن من عصبات هذه وشدى رسم وعش (قوله كذلك) أي لاوين ثم لاب (قوله ثم تنقل) أي نساء العصبية (قوله وليس كذلك بل المراد الخ) اعتمد للمعنى (قوله وهو) أي ما الكلام فيه (قوله الخ) فاعل المصريح (قوله عليه) أي المتن (قوله لكان هو الصواب) بصريحه قوله فان فقدت نساء العصبية اه سم (قوله وقد يجلب) أي عن هذا الوارد اه سم (قوله فيشمل) أي قوله ثم نبات أخ (قوله الخ) الانحرار الاوضع الى الاخ من جهة الاقرب (قوله الذي كرم) مفعلة للمضاف (قوله من جهة أيها) متعلق بالصلة والضمير للمرسول (قوله بان لم يوجد) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله بان لم يوجد) أي من الاصل اه مقضى (قوله ايضا) أي كالأجاء (قوله مشكل) أي قوله المتن أولئك يمكن (قوله مع الضبط) أي لم يلزم المثل (قوله بانه الخ) متعلق بالضبط (قوله المصريح الخ) تعطلنا وعقب الخ لكن في صراحته تأمل (قوله ولو كنست) أي مثلها (قوله فاستوفت النكوة الخ) أي من نساء العصبية (قوله من ذلك) أي غير المشكوكه وأما بالقوة (قوله أي قرابات لادم) الى التنبيه في النهاية الاقرب ثم الى الم أقرب (قوله فهن) أي الارحام (قوله من حيث شهوة) أي لفظ الارحام هنا (قوله والاختوار) أي بنات الاختوار أي الاب فقط كما يعلم من قوله الا ثم نبات الاختوار أي لادم وحيث تفهن كينات العمتان ونحوهما من الاجنيات كما أتت في التنبه الا فيهم وشدى (قوله المتن كيدان) أي من قبل الام أما التي من قبل الاب فليس هنا من الرحم ولسن العصبان لعدم دخولها في تعريف ولجسدتهما كما يعلم من عبارة عش اه يعبري (قوله لأنهن) أولى الى التنبيه في المعنى الاقرب ولو قيل ان رتبة اعتبار الحاضرات وقوة ويعتبر بالواعتبر بية (قوله واعترض بانها كيف) عبارة النهاية وليس كذلك اذ كيف الخ وجازة للمعنى وليس مراد ان فقد قال المارودي الخ (قوله تقدم الام) أي بعد نساء العصبان لان الكلام في ذوى الارحام اه عش (قوله لادم) أي فقلا (قوله لجدان) أي لادم اه عش (قوله فان اجتمع أم أب) أي لادم لان الكلام في قراباتها أم أم أبي المنكوح وحقل تدخل في الارحام والخطاب الذي ذكره ثم قضية قولهم ان نساء العصبان النسوبات التي من نسبتهن المانها ليست من نساء العصبان أيضا فانها قد تكون من غير قبيلتها وأهل بلدتها فتكون من الاجنيات كينات العمان فليراجع اه عش

كالم أباها فان كان وجه ذلك عدم معرفة فصعابتها فهو مشكل اذ كيف يكون مانع من معرفة أختها التي هي بنته دون أمه وان كان وجهه شيا آخر فهو فغيره (قوله وهم) أي اذلسن من نساء العصبان (قوله لكان هو الصواب) بصريحه قوله فان فقدت نساء العصبية (قوله وقد يجلب) أي عن هذا (قوله والاختوار) أي بنات الاختوار أي لغير الام بدليل قوله الا ثم نبات الاختوار أي لادم اه فليظن مر تبين عن بنات الاختوار لغير الام حيث ذفاه آخر جهن عن الارحام ومعلوم من جهن عن نساء العصبان









فهو لا يلزم ما قالوه في أو أرضعت أمها أو أرضعت أمه بجماع إن اسلام الام كارضاعها سواء فكالم ينطرس والارضاعه افكذلك لا ينظر لاسلامها ولا ملكها الغرض ان عن الاصحاب من التشطير في الموطر من الرعي فقطعت لمن من الحالبه في ذوقها بقليل من سلة الارضاع الثاني: فأولى انهما قبل وهو الص والأزداد لم ينظر وا (٤٠٢) أي بالمسلة تعالاه قبل منها بالتوقد جرحي الشيخ في ردهم ما على التشطير قطا

السبب في اسم هذا كذا الفرق نشأت من اسلامها وقطعت فليقل سببه أيضا وبأن في المعتان اسلامها تبعا كاسلامها استقلالها فلا متعة ولا رد لان الشطر أقوى لقولهم ان زوجيه ككفيل تزوجها بالامتنع قوي بخلاف المتعة أو ارضاعها أو زوجة أخرى له أو ملكها أو ارضاعها كان دبت أو تزوجت من أمملا (أو يسبها كفضه معها) ولو الحادث أو منما كان ارتداه على الاوجه من تناقض المتأخرين في فهم كلام الرافعي وفي التزويج حتى ناض جمع منهم نفوسهم في كتبهم وذلك لانهم لم ينظروا الى من الزوج الاحداث في سببها كاصحبه السن وغيره وهو هنالك يتفق فقلب لان المانع لم يوجب مقدم على المتفق له وتصريح الرافعي بالتشطير ضعيف ويقرق بينه وبين الخلق بأنه لا سبب له لنفسه وانما غايته ان يذل الحمل طلبة والفرق ظاهر بين السبب والحمل على عرفا أو من سببها كان وثن أمته الزوجة لبعض أو أرضعت أمهم مزوجها (أنفق المهر) المسمى ابتداء والمفروض بعد مهر النكاح لان نسخها اتلاف المعوض قبل التسليم فاسقط عنه كالتام البائع المبيع قبل القبض فخصه بالنكاح عنها كفضه وانما يلزم بأها السلم مهر لهم انه فون بدل بعضه بناء على ان تبعية الامه كاستقلالها بخلاف الرضعة يلزمها المهر وان لمزها الارضاع تعين ان لها اجره كغير ما ترمي من مسائله التي لا فو غرم لغرض عن الاسلام لا يوجب له وجعل غيرها كفضه

تقدم على قوله بأنه الخ (قوله ما قالوا الخ) أي التي في المتن أنفا (قوله كارضاعها) خبران وقوله سواء خبر محذوف أي هما أي اسلامها وارضاعها متساويان ويجوز تخصيصه على الحالبه (قوله ولا يحاكم الخ) عطف على ما قالوه (قوله من التشطير في الموطر الخ) له على الرجوع والا فلا ينظر فهو رواه اذ ثبتا فخره من حصول الفرق والتشطير وضول نقطة واحدة من بين الزوجه الكبير في قيم نفسها وهو خلاف المذهب فاحرم (قوله الثاني) أي ارضاع أمه لها (قوله أو) أي بالسقوط من مسئلة اسلامها تبعا (قوله انهما) أي المرأعة (قوله ولم ينظر واليه) أي وحال انهم لم ينظروا الى حصول فعل منها (قوله والمسلة تبعا لفعل الخ) عطف على قوله منها اتصل (قوله وقد جرى الشيخ الخ) تأكيد لقوله لا يتبعه تضعيف بلزم الشيخ بعدم الفرق (قوله لسببه) أي السبب في ضعفه بالنسبة (قوله هنا) أي في اسلامها تبعا وقوله ذلك أي التشطير تغليبا لسببه (قوله اذا الفرق الخ) هذا موجود في اسلامها استقلالها أيضا اه سم أي فلا يربو بمادعاها (قوله ورود) أي ما انف في المتعلق مالدع من الفرق هنا (قوله أو ارضاعها) عطف على ردها (قوله مثلا) عبارة عن التي وذكر الأمثال لا قد ذلوا أرضعت بنته زوجة مغيرة أو أرضعت بنته زوجة راسخا لها كالحكم كذلك اه (قوله ولو الحادث) أي العبد الحادث بعد العقد (قوله أو منما) كقوله الا قبله من سببها عطف على قول المتن منها (قوله كان أو منما) مشى في فتح الجواب على اعتماد ردهم تسامعا كرده أي يشطر اه سيدعز (قوله على الاوجه) خلافا للمعنى والنهاية وشيخ الاسلام (قوله ذلك) أي سقوط المهر بارتدائها معا (قوله كاصحبه السن) أي كافي مثله المذكور اه سم (قوله وهو) أي سببها وكذا اضطرب في (قوله لان المانع) أي كارتدائها لوجوب أي وجوب بنفسها اه سم مقدم على المتفق أي كارتدائها (قوله وتصريح الرافعي بالتشطير) اعلمه هر أي والغنى اه سم (قوله يدينه) أي بن ارتدائها سببها مع السقط للمهر عند الشارح وبين الخلف المشرطه كإبائي (قوله أو من) دها (قوله وبثله مال أو ذن في المغنى) الا قوله وبطرق الى وان فوضه (قوله لبعضه) أي أصله أو فرعه (قوله أو أرضعت الخ) عبارة عن التي أو أرضعت المالكة أمها المزوجتين ردت اه وعبارة السدع قد يشكك تصور هو وبها بمصروف بما اذا كان الزوج أيضا قها (قوله لم مزوجها) أي زوج الامه اه سم (قوله المسمى ابتداء) أي قوله وفي نسخ أحد هاهنا في النهاية (قوله لان نسخها الخ) تعطيل للمتن (قوله فاسقطا) أي اتلافها المعوض عبارة عن المغنى فسقط اه (قوله وخصه الخ) عطف على فسقطه وقوله الثاني ضما في بعضها اه معنى (قوله أبها) أي الزوجة اه عس عبارة عن التي أحد أو بها اه (قوله فيه) أي الاسلام (قوله كاستقلالها) أي على الرجوع عند الشارح والراجح عند شيخ الاسلام والنهاية والغنى (قوله يلزمها المهر) أي الزوج اه وشدي (قوله لتعنيها) على لزومها اه سم عبارة عس أي بان لم يكن ثم غيرها اه (قوله لانها الخ) على لقوله بخلاف الخ اه سم (قوله لان لها الزوج الخ) عبارة عن التي لا تلزمه حسب عليه الغرم لغيره ان الاسلام بخلاف للرضعة أيضا للرضعة أو غيرها أو كتبها مشى فخصنا الشهاب الرافعي ما قصه هذا بما يجوز الى الفرق بينه وبين ما قالوا أرضعت أمه فانه لا يمتنع من مالي الصورتين بل في النسبة امتصاص وانتلاع اه (قوله لا ترمي ما قالوه) خبرا أو أرضعت أمها أي كإبائي في المتن (قوله اذا الفرق الخ) هذا موجود أيضا في اسلامها استقلالها (قوله أو ارضاعها) عطف على فضها بسببه (قوله كاصحبه السن) أي كافي مثله المذكور (قوله وتصريح الرافعي الخ) اعلمه هر (قوله لم مزوجها) أي زوج الامه (قوله لتعنيها) على لزومها (قوله لان لها الخ) على لقوله بخلاف

قد أنفق المهر) المسمى ابتداء والمفروض بعد مهر النكاح لان نسخها اتلاف المعوض قبل التسليم فاسقط عنه كالتام البائع المبيع قبل القبض فخصه بالنكاح عنها كفضه وانما يلزم بأها السلم مهر لهم انه فون بدل بعضه بناء على ان تبعية الامه كاستقلالها بخلاف الرضعة يلزمها المهر وان لمزها الارضاع تعين ان لها اجره كغير ما ترمي من مسائله التي لا فو غرم لغرض عن الاسلام لا يوجب له وجعل غيرها كفضه

ولجعل عيه كراهة بدل العوض في مقابلة منافع سلمية لم يمتثل بغير خلافها وانما (٤٠٣) مكنت من الضعيف مع ان مائه لم يعلم دفع

ضررها فاذا اختار دفعه

فلو بدله (ومالك) يكون

منها ولا يسبها (كمالك)

ولو شاءا أو رجعا بان

استدلت ماهه وبقرب

بين هذا ولقاطا لخلع ثم

الطلاق البدني بان المداو

ثم على ما يحقق الرضا منها

بطوق الضرر وتوجد

ولا كذلك هنا وان قوته

الها فطلعت نفسها أو

علقه فسبها ففعلت

(واسلمه) ولو تبعها (وردنه

ولعله وأرضاع أمه) لها

وهي صغيرة (أو) أرضاع

(أمه) لها وهو صغير ومكته

لها (يشطره) أي ينصفه

النصف عيني الطلاق بقوله

تعالى فغصه فماتت فزنت

وقباضا عيني الباقى ومن

أنه لو زوجه ثم بعده فلا

مهر فلو عتقها طلق قبل

وطه فلا شطر ومثلها ما

أذن لعبد في أن يترج

أمة غيره وقته ففعل ثم

طلق قبل الوطء فرجع

الكل لما لك الأمة أما

النصف المستقر فواضع

وأما النصف الرجعي

بالطلاق فهو أن يرجع

الزوج أن ناهل والأفان

قام مقامه وهو نكاحه

عند الطلاق لا لاقفاله

صلو الآن أحسنه بكل

تقدير ولو اعتقها أو

باعه ثم انفسخ أو طلق قبل

وطء رجعه هو أو صدق على

المعتق أو ألباه ثم رقبته أو

نصفها إليه ومشرته حينئذ السقي عند الفراق في مسخ أحدهما جبر أو رجوعا لا كما مهم في شرح الارشاد الصغير فراجع (ثم قبل معنى)

قد اخذ أسر فوضاهما فغير ما تفرقه بخلاف ما سلم اه وهي أحسن (قوله) لم يجعل عيه كراهة (أي بل

جعل كسفيها اه عش (قوله) كراهة) عبارة عن كسفيها اه (قوله) قبضته) قد لا تكون قبضته

وعبر في شرح الرضا أي بالمقبض بل القبض بالمال اه سم (قوله) دفعه) أي دفع الضرر بالضعف اه

سم (قوله) بدله) أي بدل الضعيف (قوله) ولا يسبها) الإوقوف لسابق كلامه زيادة ولا ينهما ولا من سبها (قوله) بان

استدلت خالط اه أي ولو في البدن وهو مصر والمرجع قبل الوطء فيشطر بغير المداو ولا يتوقف على

انقضاء العدة أو ادراجها لا يسبها شي زيادة على ما وجب له أو لا اه عش (قوله) بين هذا) أي كون

الفرقة باطلما لانها ولا يسبها عش (قوله) بطوق الضرر) متعلق بالرضا (قوله) وان قوتها) غايه

لقول المتن كطلاق ولو عطف على خلعها فقال أو قوته الخ كان أو وضع له عش عبارة عن كسفيها اه (قوله) كطلاق وتخلع

ولو باختيارها كان فرض الطلاق لها الخ (قول المتن) وردنه) أي ولو معها على ما تقدم عن الروايات أي

واجتهده شيخ الاسلام والنهاية والمفتي خلافا لشارح اه سم (قوله) قياسا له الخ) أي قياسا على كلام

غير قتالها ولا يسبها اه عش (قوله) ومراخ) أي قبيل باب الصداق (قوله) فلو عتقها) أو أعتقها اه

معنى (قوله) فلا شطر) إذا لمهر اه معنى (قوله) ومثله ما لو أذن الخ) أي في عدم التشطير فقط والافهوض

مات له اه سدر عبارة عن الرشيدي لا يخفى ان استثناءه مضمور عن التشطير واقع فيها كما صرح به

وانما استثناءه نظر الى ان جميع المهر لما لك واحد اه (قوله) ما لك عند الطلاق) وهو سد الأمة

سدر وعش (قوله) لانه) أي ما لك عند العقد اه عش (قوله) ولو اعتقها لك) وهو سد الأمة عش

ورشيدي وسد غير (قوله) رجعه) أي العبد المعتوق في صورته ليسم أو صدق على صورته ليسم (قوله)

بقبضه) راجع لقوله انفسخ وقوله أو طلقه (فرع) بضمائه ولو صرح أحدهما

بحر أو أن لم يفرق فطلاق المهر وان كان له حقيقته يؤثر لكن لا يقبل الخواص ولا يخرج المصروع

حقه فتدبر خواصها اه سم (قوله) ومشرته) أو الواجب على أو عش (قوله) كلام مهم في شرح الارشاد

الخ عبارة عن الكلام على رجوع الشطر الزوج بفرقته في حياته وقوله أي ينصفه بقوله في حياة

على ان الفرقة في الموت لا شطر فيها فلا مقرر لرجعه بكلمه وكلاوت بدونه ومهر أو انفساخ أحدهما جبر فان

مسخ الزوج جبر أو انفساخها من الأعداء أو ناهل أو رجوعه ثم في الكلام على رجوع الكل الزوج بفرق

منها أو بنسبها قال بعد أمته ذكرا ما من أمته أو ناهل ما في التدر يسو يوجه على بعده ولا

نقياس ما مره قال كلاوت أيضا بان المسخ لا يكون عادة إلا بعد مضرته وتجب رفقا لا بسببها اه سم

بعضه بعبارة المفتي ونخرج بقصد الحاشية الفرقة بالوالت لما مر من ان الموت مقرر والمهر ومن صور الموت أو

مسخ أحدهما جبر فان مسخ أحدهما جبر أو ناهل أو رجوعه قبل الفسخ في التدر يسو يسهل

(قوله) قبضته) قد لا تكون قبضته وعبر في شرح الرضا بل القبض بالمال (قوله) دفعه) أي الضرر (قوله)

في المتن وردنه الخ) أي ولو معها على ما تقدم عن الروايات (قوله) بقبضته) راجع لقوله أنفسخ أو ناهل

راجع لقوله أو طلق (فرع) بضمائه ولو صرح أحدهما جبر أو ناهل أو رجوعه قبل الفسخ في التدر يسو يسهل

حقيقته يؤثر لكن لا يقبل الخواص ولا يخرج المصروع حقيقته وتدبر خواصها (قوله) ولو مسخ أحدهما

جبر أو رجوعا أو كلام مهم في شرح الارشاد الصغير فراجع) عبارة عن الكلام على رجوع الشطر الزوج

بفرقته في حياته ماض وقوله أي ينصفه بقوله في حياة على ان الفرقة بالموت لا شطر فيها فلا مقرر لرجعه بكلمه

مرو وكلاوت بدونه ومهر أو انفساخ أحدهما جبر فان مسخ الزوج جبر أو ناهل أو رجوعه ثم في الكلام على رجوع الكل الزوج بفرق

منها أو بنسبها قال بعد أمته ذكرا ما من أمته أو ناهل ما في التدر يسو يوجه على بعده ولا

نقياس ما مره قال كلاوت أيضا بان المسخ لا يكون عادة إلا بعد مضرته وتجب رفقا لا بسببها اه سم

بعضه بعبارة المفتي ونخرج بقصد الحاشية الفرقة بالوالت لما مر من ان الموت مقرر والمهر ومن صور الموت أو

مسخ أحدهما جبر فان مسخ أحدهما جبر أو ناهل أو رجوعه قبل الفسخ في التدر يسو يسهل

(قوله) قبضته) قد لا تكون قبضته وعبر في شرح الرضا بل القبض بالمال (قوله) دفعه) أي الضرر (قوله)

في المتن وردنه الخ) أي ولو معها على ما تقدم عن الروايات (قوله) بقبضته) راجع لقوله أنفسخ أو ناهل

راجع لقوله أو طلق (فرع) بضمائه ولو صرح أحدهما جبر أو ناهل أو رجوعه قبل الفسخ في التدر يسو يسهل

حقيقته يؤثر لكن لا يقبل الخواص ولا يخرج المصروع حقيقته وتدبر خواصها (قوله) ولو مسخ أحدهما

جبر أو رجوعا أو كلام مهم في شرح الارشاد الصغير فراجع) عبارة عن الكلام على رجوع الشطر الزوج

بفرقته في حياته ماض وقوله أي ينصفه بقوله في حياة على ان الفرقة بالموت لا شطر فيها فلا مقرر لرجعه بكلمه

مرو وكلاوت بدونه ومهر أو انفساخ أحدهما جبر فان مسخ الزوج جبر أو ناهل أو رجوعه ثم في الكلام على رجوع الكل الزوج بفرق

منها أو بنسبها قال بعد أمته ذكرا ما من أمته أو ناهل ما في التدر يسو يوجه على بعده ولا

نقياس ما مره قال كلاوت أيضا بان المسخ لا يكون عادة إلا بعد مضرته وتجب رفقا لا بسببها اه سم

بعضه بعبارة المفتي ونخرج بقصد الحاشية الفرقة بالوالت لما مر من ان الموت مقرر والمهر ومن صور الموت أو

مسخ أحدهما جبر فان مسخ أحدهما جبر أو ناهل أو رجوعه قبل الفسخ في التدر يسو يسهل

الفرقة ولا يستعاض عنها من المهر اذ لا يتصور عود الزوج لا تنفاه أهله فملكه ولا ولا ونثله حتى يفتي الزوج  
قالو بمقتل تزويل مستحسنا بما بمنزلة الموت اه والا زل وأوجه ولكن قوله فبقي الزوج عالا وجهان وضع  
تحت طحاكم حتى عونا الزوج فمعلي لوانته أو مردته تعالى كما كان فعله في قالو ان مستحسنا الزوج  
حيوانا حصلت الفرقة فمن جهتها وعاد كل المهر الزوج اه وهذا ظاهر اه وكذا في النهاية الاقوله قال  
ويجوز ان قوله قالو ان مستحسنت (قوله في النصف) الى قوله واذا فرغت من النهاية يتوكل في النصف الاقوله  
ودعوى المحصر الى النعم (قوله أي النصف اليه) أي نصف الصداق للمعني الى الزوج وماذا كان الصداق لدينا  
فعل الصبيح بسقط نصفه بالطلاق ولو أدى الدين والمؤدى بان تعدن حتى نصفه اه معنى (قوله أو أداه  
عنه) أي من الزوج وهو صغير أو مجنون أو سفيه له معنى (قوله والا عالا) دخل في ما لو أداه وله البالغ  
عن غير جع الولد والفرق بين هذا وبين ما أداه من مولى ان الولي اذا أدى عن مولى به بقدر دخوله في ملك  
المولى بقدر داله والولد البالغ ولولا يته على أبيه فاذا أدى عنه يكون تبرعاً مسقطاً للدين فكيف الاجنبي فاذا  
رجع كان للمؤدى هذا في النكاح وأما في البيع فعدوا النكاح الى المشتري مطلقاً كما قاله الشارح في خبر  
الغيب اه عش (قوله يعني الفراق) عبارة للمعني وغير العال من الصور السابقة كالطلاق اه (قوله  
ودعوى المحصر) أي في قول الشارح قبل اذلا علك قهر اغبر الارث اه سم (قوله علك الخ) أي سلب قتله  
(قوله ينظر اليه) أي لم يكن له غرض في أخذه الا بالنظر في صورته ثم رسله ولم يقصد باخذه صبيحه اه  
رشدي (قوله نعم الخ) استثنى قول المتن والصحيح عود الخ (قوله لعله العبد الخ) أو أداه السبعين ماله  
اه معنى (قوله عالا النصف) راجع لقوله وأطلق وقوله أو انك راجع لقوله فسخ (قوله عند الفراق  
أي لان الفسخ رفع العقد من حيث فيه جع المهر للزوج ان كان أهلاً للملك ولصبيحه حين الفراق ان لم يكن  
أهلاً لان البالغ صواباً جعنا اه عش (قوله منها) أي أو سبها (قوله كل الزيادة) الى قوله أي فريدها  
في المعنى والى المتن في النهاية الاقوله ثم رأيت الى أوفيه (قوله كل الزيادة) راجع لقوله أو ان الفراق منها  
وقوله أو نصفها راجع لقوله واذا فرغت من النكاح الصبيح اه سم غيرة عش قوله كل الزيادة أي في الفسخ  
وقوله أو نصفها أي في الطلاق وقوله من ملكه أي ان انفسخ النكاح وقوله أو من مشرك أي ان طلق اه  
(قوله أو تنص الخ) عطف على زاد (قوله في يدها) أي بان كان بعد قبضه بظاهره ولو باقسما موية اه

كالنوع أيضاً بان الفسخ لا يكون عادة الا بعد من دعوته وتجبر فكان السبب منها (تنبيه) بين أن زوجه  
في تناوبه ان السبع الى الحيوانية لا يثبت بالينة للطلاق في وقوع الفسخ يعني قلب الحقيقة في هذه الامة  
وبرضه فهو اذ لم يسع منه على أنه محتمل أن يكون محرراً أو ترو بها وذلك يستحيل قلب الحقيقة بغيره فانه  
اذا كان احصاءه على شكل آخر ظاهر أو في نفس الامر قال فلا يسع القاضي دعوى ذلك ولا يترتب عليها  
مقتضاها من فسخ نكاح ولا غيره اه وماله محتمل فيما فرض من السبع الى الحيوانية ما لم يفسخ الخ اغيرة  
فيستعمل أن يأتي في ذلك لأنه أبعد من الاول ويحتمل قول شهادة بالينة لا لا اشتباه هذا آخر ويحل  
ما قاله في الاول على ما فيه محتمل في خبر عدد التواتر بأنهم شاهدوا فلان المهر وفلهم انقلب خطبة الى الحيوانية  
الناهضة لارائه استمر على ذلك بصفتها في المهر فبشد قبولون ورب على ذلك حكمه الذي  
قدما و يقاس بهما في معناه له قلنا مل فبشان ماله عن أي يزعم من عدم مساهم الدعوى وعدم  
الثبوت بالينة بقاى ما فرض من حصول الفرقة بالمسح وجوب المهر والسد فان ذلك فرع سبيل الدعوى  
والثبوت فاجز (قوله كل عالا الخ) كذا شرح هر (قوله ودعوى المحصر) أي في قول الشارح قبل  
اذلا علك قهر اغبر الارث (قوله لا الاصداف) هلا رجع لفسد عند الاصداف كالمؤدى لان الكسب وما  
التجارة ملكة فهو بمنزلة المؤدى لأن يفرق بتعلق المهر بالسد بالكسب وما التجارة (قوله كل الزيادة  
الخ) راجع لقوله قبل واذا فرغت من النكاح الصبيح وقوله أو نصفها راجع لقوله أو ان الفراق منها (قوله أو تنص  
بعد الفراق في يدها) بان كان بعد قبضه بظاهره ولو باقسما موية

التشعير ان له خيار الرجوع  
في النصف بان شاء ملكه  
وان شاء ترك اذلا علك قهر  
غير الارث (والصحيح عوده)  
أي النصف بان كان  
هو المؤدى عن نفسه أو  
أداء عنه مولى به أو أب أو  
جسد والا عالا للمؤدى كما  
رجع وان أطال الاخرى  
في خلافه (بنفس العالان)  
يعني الفراق وان لم يتخذه  
لأنه بدعوى المحصر  
منعونه لا ترى أن السالب  
علك قهر أو كما من أخذ  
صبيحه بنظر اليه نعم لعله  
العبد من كسبه أو قال  
تخلوه ثم فسخ أو طلق قبل  
وطه عاد النصف أو السك  
لله عند الفراق لا  
الاصداف ووقع اشلوح  
عكس ذلك وهو سبق قلم  
فان عتق ولومع الفراق عاد  
له واذا فرغت من النكاح  
كان الفراق منها (قوله زود)  
الصداق (بعد) أي الفراق  
(قوله كل الزيادة) كالمسح  
والنصفه أو نصفها لم يوجها  
من ملكه أو من مشرك  
بينهما أو نصفه بعد الفراق  
في يدها

خمنت الأرض كلمة أو نصفان تعبت بان طالعها تمتعت كذا ان لم تعد أي لان يدها (٤٠٥) عليه ضمان وملكه بنفس الفراق

سم أي كاي بقيد قول الشارح بعد وكذا ان لم تعد **(قوله خمنت الأرض الخ)** فان ادعت حدوث النقص قبل  
الطلاق حدثت بينهما اهـ معنى **(قوله كله)** أي كان الفراق معها أو بسببها وقوله أو نصفه أي بان يكن منها  
ولا يسببها اهـ عـش **(قوله يده)** أي بقوله ومملكه الخ **(قوله ويص)** أي في أول باب الصدان **(قوله عالون)**  
أي ضمتها الأرض **(قوله أن يده)** أي بان كان قبل قبضه اهـ سم وهو عطف على قوله في يدها **(قوله)**  
**فكذلك الخ** لا يخفى ما في هذا الصنيع انقصناه ضمتها في صورة الاجنبي وليس كذلك قطعا ثم رأيت  
المختص لما أثر من اليه اهـ يمدح عبارة سم **(قوله أن يده)** فكذلك ظهره أن الملقى خمنت الأرض أو  
نصفه ولا معنى له في جنبه الاجنبي لانها وقعت في يدهم بعد ملكه فلا دخل لها فيه ولا تعلق لها به وجب فاعل  
معناه وان لم تساعد عبارة انه الأرض أو نصفه اهـ وعبرة عـش أي يجب لزوم كل الأرض أو نصفه  
اهـ **(قول المتن وان طلق)** عبارة القسري وان فارق فلا يسببها كلن طلق اهـ **(قوله مثلاً)** أي قوله فرب جـع في  
الاصل في المعنى الا قوله والاوجسمن ذلك كما في المتن وقوله اذا فارق قولي بسببها والقوله ولها فيما اذا في  
النهاية لانها انحصرت على التأويل كالكلام الشافعي والجهور وحذف قول الشارح والاوجسمن ذلك  
كما في المتن **(قول المتن فان طلق)** فان كلن المهر باقية عليه وليس لها يده وان أدله عا في ختمه الارضاء اهـ  
معنى **(قوله ولو حاكم)** كان أعتقه اهـ عـش **(قول المتن فان تعيب)** أي باقة أخذها مما بقي في ذات تعيب  
قبل قبضها اهـ سم **(قوله ويص)** أي قيمة النصف أهـ أي من نصف القيمة لان التشخيص ينقسمها اهـ  
نهاية **(قوله ونوع الخ)** خبر والتعبير الخ **(قوله أن يكون)** أي التعبير بهما **(قوله بالمراد)** أي بنصف  
القيمة **(قوله كل من النصفين الخ)** عبارة للمخفى وشرح المنهج بان راد بنصف القيمة نصف قيمة كل من  
النصفين منفردا لان النصف الى الآخر فرب جع بقيمة النصف أو بان راد بقيمة النصف قيمة منتهية لا منتهية  
فرب جع نصف القيمة وهو ما صوب به في الرواية اهـ **(قوله والاوجسمن ذلك كالمخ)** لا يخفى ما في هذا العبارة  
الاولى عـش ما في المتن **(قوله انه الخ)** بيان لما في المتن **(قوله لم يغيره الا الخ)** أي في الزيادة انقصه اهـ  
يجري **(قول المتن فان تعيب)** بان صار ذاقيب اهـ معنى عبارة عـش أي ظم به العيب قبل القبض وظاهر ان  
يحميه حيث لم تنقص اهـ **(قول المتن فان عاب بجنابة الخ)** ينبغي ان يرجع أيضا لقوله السابق فان تعيب  
يدها الخ وعبرة بالأرض وشرحه الشارح وفي طر والنقص عليه بان جنى عليه اجنبي أو الزوج وأخذت من  
الأرض أول ما أخذ به رجوع الى الذي ينقصه السابق ما من من النصف أو الكل حال كونه بارش جناية أي  
مع نصف الأرض في صورة التلطيظ ومع كل في صورة عدم بشرط ان يكون ذلك الأرض مما انفرد أي ضمن  
لها وان ساحتها بان جنى عليه أحد جـ في يدا الزوج أو في يدها الخ وهو يسدها ما لنقص الطارخ  
بدون جنابة كالأقنة السماوية كالحصى والعور أو عينا لا يحرّم لأرضها كان جنته على يده فغير الزوج  
بين الرضا بنصفه أو كمالها فصا من غير ارضه وبين نصف أو كل قيمته أو كله على ارضه الاجنبي عليه هو وهو  
يبدو وأجازته نصفه قلنا ولا خيار له ولا ارض انتهت وهو ظاهر في استحقاقه أخذ الأرض منه الاجنبي هو  
**(قوله أن يده)** بان كان قبل قبضه وانظر ما وجب ضمتها في صورة الاجنبي وقد عرّف في الإسلام في  
المتن للأرض بقوله كل الأرض أو نصفه فتقوله هنا كذلك لان شكله لا يتألف من وجهه أن النقص حصل  
ملكها واستحققت أو شافذا راضيت بالصدقات مع ذلك لانها القام للزوج بالأرض أو نصفه كما يثبت ذلك  
مما باقى في قوله فان عاب الخ لا ياتى بالضرورة أن النقص بعد الفراق في يده فهو في ملكه لان ملكها  
**(قوله أن يده)** فكذلك ظهره بان الملقى خمنت الأرض أو نصفه ولا معنى له في جنبه الاجنبي لانها وقعت في  
يدهم بعد ملكه فلا دخل لها فيه ولا تعلق لها به وجب فاعل معناه وان لم تساعد عبارة انه الأرض أو نصفه  
**(قوله في المتن فان تعيب)** أي باقة أخذها مما بقي في ذات تعيب اهـ **(قوله في المتن فان عاب بجنابة)**  
الخ ينبغي ان يرجع أيضا لقوله السابق فان تعيب يدها الخ وعبرة بالأرض وشرحه الشارح ما صوب به

القيمة الذي هو أكثر من قيمتها نصف راد به وعيها في غير هذا الاستيعاب كونه من ضمانها (وان تعيب قبل قبضها) اهـ باقة روضت  
به (قوله نصفه قلنا لا خيار له ولا ارض انتهت وهو ظاهر في استحقاقه أخذ الأرض منه الاجنبي هو)

عليه بيدها ولم تأخذ منه شيئا وتمثل الجناية التي لا تغرم لارثها بقوله كان جنثي عليه شامل لما إذا اجنبت وهو بيد الزوج أو بيدها والى فرض الكلام في التعيب قبل الفرق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما إذا الخ اه سم (قوله المتز وأخذت ارثها) أي استفتت أخذها اه سم (قوله من يمين الخ) شامل للزوجة اه سم (قوله ولودته) أي الزوج (قوله الاصح) انه نصف الارش ولو تلف البعض في يدها كاحد الثوبين أخذ نصف الموجود ونصف المفقود اه مضي (قوله اذا فارق الخ) أي سواها في سبب مقارن لم لا هم عش (قوله قبل الفرق) أي حدث قبله أي بعده الاصدان مضي ورشدي وفيه أيضا التعديل الا في (قوله في الاصل) أي ان كان الفرق يفسخ وقوله أو نصفه أي ان كان بطلاق وقوله أو بدله أي كالأوصفان كان فالأه عش (قوله نعم) الى قوله وانما نظر وفي المني الا قوله ان لم يبرز والامة (قوله ثم الخ) استدراك على قوله فيرجع في الاصل الخ (قوله في والامة) أي الحادث بعد الاصدان وقبل الفرق وقوله للمني عيز فان كان عيزا أخذ نصفها وان نصفت فيهما بالولاية في يدها قبل الخيل أو في يده أخذ نصفها فانما اه مضي (قوله تعين الخ) فليس له الرجوع بالأم وأوصفها وان وصفت الزوجة اه مضي (قوله في الامة) أي ان كان الفرق يفسخ وقوله أو نصفها أي العتيقان كان بوضو طلاق وقوله وان قال الخ غاية اه عش (قوله فان وصفت الخ) انما ارتفع أي رد المهر على رضاءها عنه حصل فيه زيادة ملكها اه رشدي عبارة سم فعل ان لها الخيل أو يادته أي المهر بالولاية اه (قوله في نصفها الخ) الفرق في لما قبله في ذاتهما أو نصفهما والافقه نصف أو كل فيتعوم الانفصال مع نصف أو كل فيتها (قوله يوم الانفصال) أي لانه أول وقت امكان التقويم اه سم (قوله مع نصف فيتها) أي وقت الفرقة اه عش عبارة عن معنى قيمة نصفها اه (قوله ان لم يبرز والامة) أي والا أخذت مع نصفها لجزاؤ التز في حينئذ اه سم ولعل صوابه والا أخذت نصفها بالولاية الخ (قوله هذا) أي كون الخيل اه التي آخذت قوله فان وصفت الخ (قوله فان شاء أحد ذنصفها انصاف الخ) الظاهر ان المراد هنا انهما أخذت نصفها أخذًا أيضًا نصف لهما ان لم يبرز لانصاف فيتعوم حيث أخذ نصف فيهما أخذت مع قيمة الولاية نصف وان وصفت لسلايلزم التفرق في الصورين اه تم ذكر المعنى كالمسئلة أي انقص بالولاية فيما كان الولاية مينا (قوله انصاف) ظاهر وان كان

طرو انقص عليه بان جنى عليه أجنبي أو الزوج وأخذت منه الارش أو لم تأخذ به جمع الى المؤدى في تفصيله السابق ما من النصف أو السك في حال كونه بارش جنابة أي مع نصف الارش في صورة التشريع كأي صور عليه بشرط أن يكون ذلك الارش مما يغرم أي ضمن لهما وان ساعد به بان جنى عليه أجنبي في يد الزوج أو في يدها أو الزوج وهو يسدها لان الارش بدل الفاتنة ما انقص الطارق بدون جنابة كالأفة السبوية كالعمى والعور أو بجناية لا تغرم لارثها كأن جنثي عليه فبغير الزوج بين الرضا بنصفه أو كله ناقصين غير ارش وبين نصف أو كل فيته أو بدله سلبا وفيما إذا جنى عليه هو وهو بيده أو جزأته نصفه ناقصا لاختاره ولا أرش لانه نقص وهو من ضمانته انتهى وهو ظهير في استحقاقه أخذ الارش منها إذا جنى هو عليه بيدها وان لم تأخذ منه شيئا وتمثل الجناية التي لا تغرم لارثها بقوله كان جنثي عليه شامل لما إذا اجنبت وهو بيد الزوج أو بيدها أو جمانا لم تستحق له هذه الجناية لو شاد والى فرض الكلام في التعيب قبل الفرق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما إذا الخ اه سم ان الارش اذا ذكر مسئلة انقص بعد الفرق بعد ذلك فقال وبارش نقص بعد فرق اه (قوله في المتز وأخذت ارثها) أي وصفتت أخذت (قوله فان وصفت رجح الخ) فعل ان لها الخيل أو يادته بالولاية (قوله يوم الانفصال) أي لانه أول وقت امكان التقويم (قوله فان شاء أحد ذنصفها انصاف الخ) الظاهر ان المراد هنا انهما أخذت نصفها أخذًا أيضًا نصف لهما ان لم يبرز لانصاف فيته لللايلزم التفرق وحيث أخذت نصف فيهما أخذت نصف قيمة الولاية نصف وان وصفت لللايلزم التفرق (قوله ناقص) ظاهر

وأخذت ارثها) يعني وكان الجاني من يمين الارش وان لم تأخذ به وان ارأته نفسه ولودته له سلبا (قوله الاصح ان لا يبرز) مع نصف الدين لانه بدل الفاتنة وبارش الزيادة المنصبة (ولها) اذا فارق ولو سبها (زادته) قبل الفرق (منصبة) كثره وادوا أو ولو في يده فرجع في الاصل أو نصفه أو بدله دونها لحدوثها في ملكها والفسق انما يقطع ملكها من حين وجوده لانه كرجوع الواهب ثم في الامة التي لم يبرز تعين قيمة الامة أو نصفها حذر ان التفرق المجرم وان قال أخذ نصفها بشرط ان لا تفرق بينهما على الأول يجب لو كان الولد حلالا عند اصدان فان وصفت وجمع في نصفها والافقه قسمت نصفه يوم الانفصال مع نصف فيتها ان لم يبرز والامة ان لم تنقص بالولاية في يدها ولا تنقص فان شاء أخذت نصفها ناقصا أو رجعت بنصف قسمتها استلزام كان انقص في يده

النقص بالولادة فيدها بعد الفرق اه سم (قوله يرجع في نصفها) أي لا خيار اه سم (قوله هنا) أي  
 فيما إذا كان الولد حلالا عند الاصداق ونقصت أمه بالولادة (قوله لا يسب) وهو الجمل اه سم (قوله به يفرق)  
 أي قوله ان الولد ملكهما معا الخ بين هذا أي ما كان الولد حلالا عند الاصداق ونقصت بالولادة وما يست  
 الولد بعد الاصداق في يد الخ أي ونقصت بالولادة وقضية كلام المنقح الماراة لا فرق بينهما (قوله اه) أي  
 النقص من ضمنه أي ولها الخيار وظاهره وان كانت الولادة فيدها بعد الفرق اه سم (قوله ان السب)  
 أي الجمل اه سم (قوله فيما إذا فارقها) أي قول المتن متى يرجع في النهاية (قوله فيما إذا فارقها) أي لا بسبب  
 مقارن كذا في النهاية يشرح المتنج وقال الرشدي قوله لا بسبب مقارن لم أره لنسبه بالنسبة لما إذا كان  
 الرجوع النصف وانما ذكر وهذا التفسير فيما إذا كان الرجوع الكل اه وقال سم بعد كلام ذكره عن  
 هاشم شرح المتنج لشبهة البراءة من النقص فعمل ان خيارها في نصفه ثابت عند وجوب الشرط وكذا عند  
 وجوب الكل لا بسبب مقارن ثم قال قوله لا بسبب مقارن اه يحقر بالمقارن عن الفارق فله كل المهر فها  
 ن زيادة التمسك ثم قال عن شرح الارشاد ويصح شفعان العيب الحادث قبل الزيادة المقارن اه يصدق اه  
 انما ذكره عن شفعان البراءة سيبه في قول الشارح اه ذاك الخ وما ذكره عن شرح الارشاد من شرح  
 الروض ذكره عه وقره ايشان قوله لا بسبب مقارن ليس بموجب فإطلاقنا من نعم الشارح  
 ثم قلت موجود في النهاية كالمهر (قوله واه) أي من ارتفاع السوق ولا من النقص انقصناه اه ع (قوله  
 لا بسبب) كذا في شرح المتنج وكتب شيخنا القزويني هاشم ما نصه انما إذا فارقها لقوله نصف فتم  
 ولو أمثلة وقال نصفه اه أو كماله كان أحسن ليشمل ما كان السبب عارضا كدونها أو كذا قوله بعد أو  
 فارق لا بسبب انما أحوج ما دل عليه المعبر بنصف العين ونصف القعدة لا يفي في كلامه ولو قال به أو فارق  
 لا بسبب مقارن أو أمثلة وقال أو بعد زيادة ونقص الخ ثم قال فان نوصي بالنصف العين أو كمالها وانقص  
 وان كان النقص بالولادة فيدها بعد الفرق (قوله يرجع في نصفها) أي لا خيار (قوله فلم ينظر والسبب)  
 أي وهو الجمل (قوله اه) أي النقص من ضمنه أي ولها الخيار لا من ضمنها وله الخيار وهما وجهان بلا  
 ترجيح حتى في الروض (قوله اه من ضمنه) ظاهره ان كانت الولادة فيدها بعد الفرق (قوله اه)  
 السبب) أي الجمل (قوله فيما إذا فارقها) أي لا بسبب مقارن كذا في شرح المتنج وكتب شيخنا القزويني  
 هاشم ما نصه انما إذا فارقها في الرافعي في الشرع وحكم الزوائد النصف والنقصه في ما سوى الخلق من  
 الأسباب المشطر فحكمه في الخلق وما وجب عند الجميع ان كان عارضا كالرضاع ورده في وجهه فكذلك  
 وان كان مقارنا كتمنع بهي أو عكسه عا دبر يادنه يعني بالنصف ولا لحاجة الى رضاه كتمنع السبع بالعيب  
 اه فعلم ان خيارها في النصف ثابت وجوب الشرط وكذا اه وجوب الكل لا بسبب مقارن قوله لا بسبب  
 مقارن يحقر عن المخارفة بالمقارن فله كل المهر فها ن زيادة التمسك وعبرة الارشاد وشرحه للشارع وإذا عاد  
 اليه كل الصداق فها ن كان بسبب قارن العقد كعيب أحدهما فيتمثل من الزيادة أي معه كمن وصفت  
 رجوع المهر الى الزوج وان لم ترض هي كتمنع السبع بالعيب ويصح شفعان العيب الحادث قبل الزيادة  
 كالقارن ففساد الزوج على النقص قبلها الى ان قال والنقص لي بين المقارن وغيره من يادنه أخذ من  
 الروض وأصلها ما قررت به كلامه هو ما نصه ما قولنا ليل يلقى ان العيب الحادث كالمقارن لانهم ما شتر كافي ان  
 العقد قارنه بين النقص وهو اما وجود العيب أو شرط استمرار السلام متصرف ولا يجري هذا التفسير في  
 التمسك بل يسلم الزائد لها مطلقا اه وتدين شكل قوله ولا يجري هذا التفسير لانه يفتي نصور  
 وجوب الشرط مع النقص بالمقارن مع انه انما يوجب الكل الآن يقال أرادانه لا يجري لعدم ضرورة الان  
 هذا في نافية قوله معاملة الآن يجعل في سائر صور وجوب الشرط فليتمل وانما يشكل أيضا تعديدها لئن هنا  
 بنى المقارن مع انه مفروض في التمسك بدليل قوله نصف قيمته فتقول الشرط لا بسببها أو لتعطل بالنقص  
 فيه كالمهر فقلت اه (قوله لا بسبب) كذا في شرح المتنج وكتب شيخنا الشهاب القزويني هاشم ما نصه

رجع في نصفها وانما فارقها  
 هنا من النقص بالولادة في  
 يد لان الواسل كهما معا  
 فلم ينظر والسبب انما يرجع  
 به يفرق بينه فاما ما  
 حذف الولد بعد الاصداق  
 فيه ثم ولدت فيدها فان  
 الذي اقتضاه كلام الرافعي  
 انه من ضمنه نظر الى ان  
 السبب وجب في يدوان  
 كان الولد اه (و) له انما  
 اذا فارقها بعد بالنقصه  
 (خار في نصفه) كمن  
 وحرة وليس من ارتفاع  
 سوق (فان ثبت) فيها  
 وكان الفرق لا بسبب اه  
 ولو عسرة (نصف قيمته)  
 المهر بان يقوم (بلا

(وإذا) ومع المتصلة إلى جو عن شخص أصاب هذا الحل لأن العودتها ابتداءً على المصنع ومن لم يأمره العبد من كسبه أو مال تجارة به فحققت عاد إليه كما هو متفاد ولو كان فسخاً للعالم لكانه أولاً وهو السد (وإن سمحت) بما زال يادونه وشبه (لزمه القول) لأنهم الكون بها يابعد لا تظهر فيها المتناسبات طلب الفسخ هنا كإيمان به بعدالة كل الصادق والأفان كل من يستحقون العقاب كسباً أحدهم أو جرح إليه من زبانه المتصلة وإن لم ترض هي فسخ السب بالعصيان كان سبب عاوض كردتها بخلاف من أن تسلموا أئمة وأن تسلم قه غير ذلك (وإن) فأقول لا يسبها وقد (زاد) من وجه (وتقص) من وجه (كثير عبد) كبرائعت دخوله على الحرم وقوله لا يرضى قول التعليم بقوى على الاستغفار والصنائع فألا نقص والثاني زائد فخرج مصداق من شأنه نحو غصن فزاد فخصصت مومنين شاب يخاف الله قص محض (وطول نظره) بحيث شغل بها أكثر به خطها (وتعلم مستغنى) حدثت نحو (ومن فان انتفى) على الله وجرح (ينصف العين) فظاهر أن الحق لا يعدوهما (والانصاف) فحمة العين) بخبر من زادت وقص لانه (٤٠٨) العدل على ما يبرهه على أخذ نصف العين للنقص ولا هي على إعطائه أكثر يادونه (وزراعة

قوله وكان القرأ لا يسبها انما اراد هذا قوله نصف خيعة ولو اسقطه قال نصف خيعة أو كلها كان أحسن  
لشمل ما لو كان السبب عارضا كدنيا الحزوة من المحارن لا الزوج ج جمع حشود كل المهور بالزاد على التثنية  
قوله أو كذا قوله بعد وأقرأ لا يسبها انما أوجهه البالد التعجب لعين ونصف لخيعة لا تبين في كلامه  
ولولا سببه أو قرأ لا يسبها من أو اسقطه قل أو بعد ما دققت فيه المثل فالنوع ان نصف العين  
أو كلها أو نصف القصة أو كلها كان أحسن فاقبل انتهى (قوله ولو كان فصلا بعد العادل الكه الح) قوله قال  
فلم عالج مدي كاتقدم (قوله والافوه) أنا سرط (قوله فيه) أي الهمة

عامل كائناً ما كانه لا يقاس بالبيع كقولنا هذا اذا اراد على ما يتخلل بالماضى وهنالك ما يجبر العائدين على ان كلامهما عطف  
قبل الاطلاق يقتضى انه فيما ان حصل به نقص فيسبب الاطلاق (والاطلاق يتخلل) لم يوزع عند الفرقان (زيادة متضمنة) فتبع الزوجين من الرجوع القهرى  
لحدوثها بملكها ولو ردت باخذها من التخلل اجبر على قبوله ولو ردت في غير التخلل بدون توافقه ساقطة كبدون العلم من غير تاييد (وان  
طلق مبتلازاً عليه ثم ردت) بان تنشق طلعها او جدت نحو ساقطة او غير مودع حدث بعد الاطلاق (في غير التخلل وقت جدت) لم يزوجها (قاعدة)  
ليرجع هو ولو نسب نحو التخلل لانه حدث في ملكها لولها الاشارة الى المذاهب وان اختلفت بقضية اخرى لكن ظن في الماذى وورد ان ظنهم  
لجانبها اكثر جبر للمحصل لهما من كسر القراق التي النظر الى هذا الاعية ادا ووجب الفرق بينهما وبين ما مر في البيع (فان خطف) او قالات  
ارجع واما انقطاعه من تعين نصف نحو (التخلل) حيث لا ينقص في الشجر حدثه فهو لا زمن انقطاعه يقال باجوة لا نضر وعليه ما يستدوجه  
(ولو رضى نصف) نحو (التخلل) ونقطة التمر الى المذاهب



وقبض النصف شاة تعاجبت ومن ثم من خبرته (أجريت) على ذلك (في الأضمة) إذ لا ضرر عليها (و) وبصر (التخل في يدهما) كاسترا لأموال  
 المشتري كقولهم ثم كافي السقي كثر لكن في الشعر انفراد أحدهما بالتر أم إذا لم يقبضه كذلك كان قالوا ضري نصفه لقتل وقولهم الرجوع إلى  
 بعد الجذاذ أو الرجوع في نصفه ما لا لا قبضه إلا بعد الجذاذ أو وأغيره انصفي فلا يحجب (٤٠٩) فقلت فطمان قال له أرا ثلثين ضمناه

لا ضرر إذا لم لا يترأفك  
 فان قال قبضه ثم أودعها  
 يا مودعيت بذلك أجريت  
 إذ لا ضرر عليها حتى لا يترأفك  
 فلا على هذا يحمل إطلاق  
 من أطلق إن قوله أودعها  
 كقوله أغيرها (ولورثيت  
 به) أي الرجوع على نصف  
 الشبر وثلا غيرهما العاذا  
 (فه الامتناع) سنده والقائمة  
 أي طلبها حقة ناجز في  
 العين والقائمة فلا يترأفك  
 وضاه ولو وبه نصف  
 الشبر لم يجز على القول بزيادة  
 المنة هنا بخلافه في ما عرف  
 الطلوع فان قبل اشتراكهما  
 وقيل بحدود الطلوع في  
 الانتصار له (وصي ثبت  
 خيلوله) نقص (أولها)  
 زيادة أولها لا اجتماعهما  
 (لمعكاهو) انصفه (حق)  
 يختار ذوالاختيار من  
 أحدهما أو منهما أو لا  
 بطلت فائدة القدر وهو  
 على التراضي لأنه ليس بخيار  
 صيب مالم يطالب فكيف في  
 اختيار أحدهما أو لا  
 يعين في طلبه صلا لا قيمة  
 لأن التعيين ينافي فهو يقض  
 الأمر بالبايل بطاها حقه  
 صدها فان امتنع لم  
 يجز على قولهم صدها  
 من التصرف فيها فان مررت  
 على الامتناع باع القاضي  
 منها بقدر الواجب من القيمة فان تعذر بيعه باع الكل وأعطيت حازاد  
 ومع مساواة ثمن نصف العين لنصف القيمة يأخذ نصف الدين إذا فائدة في البيع ظاهر أي لأن النقص لا واجب مع الباقيل ظاهر كلامهما  
 أنه لا يملك ما في الصورة الأخيرة إلا بطله حتى يقتضيه القرض وهو في نظرهم ويجيب بان رواية جانبها المأخر

عطف على قوله لا تقبض الخ عبارة المعنى ولم يمتد من قطعه اه (قوله وقبض النصف) الخ قوله فان قال في  
 المعنى الآخرة ومن ثم إلى ما إذا فوله أو وأغيره انصفي (قوله أو وأغيرها) عطف على قوله لا قبضه (قوله  
 لا يترأفك) لأن الأمر من ضمن العين مع بقائها باطل اه معنى (قوله أجريت) مع قوله ورثيت لا يخلو  
 عن حرازة ثم هلا أخرى هذا التفصيل في مسئلة الاعارة يجب بان فيها نظر الضمان على مع حج وذلك  
 لأنه حيث وقع الرضا منها وقد بلغ به له ودفع لم يكن اقوله أجريت معنى لأن الاجبار الزام المحتج من  
 الفعل على قبوله اه عش عبارة السدعي قوله أجريت الخ في ينصّر الاجبار مع الرضا فلتأمل ثم رأيت  
 الفاضل المعنى قالان الجمع بينهما لا يحتاجون حرازة اه (قوله والام) أي أن لم يرض بذلك (قوله وعلى هذا)  
 أي قوله ولا فلا اه سم عبارة الرشدي أي على ما إذا لم يرض اه وهي أحسن (قوله أي الرجوع) الخ  
 قوله إذا فائدة في المعنى الآخرة فان قيل إلى المتن (قوله أي الرجوع) أي رجوع الزوج (قوله لان حقه الخ)  
 صلبه المعنى لان حقه ثبت بحسب فلا يترأفك الرضا وهو التأخير بالتراضي جاز لان خلق لهما ولا يلزم فلو  
 لاحدهما الرجوع على عارضيه جاز لان ذلك وعد لا يلزم اه (مرح) لو أصدقنا حقه مع غيرها لم يملكه  
 الفخول ولم يزد الصداق جرم في نصف الجميع وان قطعت التركة لان الجميع صدق ورجع انصفي نصف  
 الكل من أصل حقه مطلقة وطلق وهي مطلقة فان أربتم مطلق رجوع في نصف الشعر وكذا في نصف الثمرة  
 ان رثيت لانهم اقتدروا ذلك الاختصاص في الشعر جميع نصف قيمة الطلوع اه (قوله فيما) أي الشعر والتمر  
 (قوله ويل يجز) أي على قبول الهبة اه معنى (قوله أولهما) قد يدخل فيما قبله يجعل أولهما ما يتخلو  
 لمانته الجميع اه سم (قوله لا اجتماعهما) أي النقص والزيادة (قوله أو منهما) عبارة المعنى وان كان لهما  
 اختيار فوافقهما اه (قوله ولا) أي وان لم يتوقف كل على الاختيار (قوله وهو) أي الاختيار  
 اه عش (قوله مالم يطلب) أي الزوج حقه فكيف الخ أي الزوجه حين طلب الزوج (قوله اختيار  
 أحدهما) أي من العين والقيمة (قوله فان امتنع) أي من الاختيار (قوله بل تزج) أي المرء وكذا  
 ضمير فها هوها التامين (قوله فان أصرت على الامتناع باع القاضي الخ) قد غاله هذا الخلاف صادق  
 بما إذا كان نصف القيمة أكثر من قيمة النصف ككله الغالب فدوى إلى المخر وجع من عهدة الواجب أخى  
 نصف القيمة إلى بيع أكثر من النصف وهو خلاف المصلحة ولو قيل على القاضي بما عتد من المصلحة فتن  
 هذه الصورة يعين عليه دفع نصف العين وفي عكسه كان وجود واجب التمسك لهما مساوي نصف القيمة  
 يتعين البيع لكان معهما اه سدعي (قوله بيعه) أي قدر الواجب (قوله زاده) أي على قدر الواجب  
 اه كردي (قوله قبل الخ) قال ذلك في شرح الروض اه سم (قوله في الصورة الأخيرة) وهي  
 قوله بأخذ نصف العين اه سم (قوله وفيه نظر) واقعة المعنى عبارة ومنه استحق الرجوع في العين مستقل به  
 اه (قوله ويبيع بالخ) وفي شرح الارشاد وجب بان الشراء امر مظنون فتوقف الأمر على القضاء  
 به انتهى اه سم (قوله الماسر) أي في شرح لم يلزمها فطمان من قوله جبرا للمحصل الخ اه كردي

(قوله أجريت مع قوله ورضيت) لا يخلو عن حرازة ثم هلا أخرى هذا التفصيل في مسئلة الاعارة يجب بان فيها  
 نظر الضمان (قوله وعلى هذا) أي قوله ولا فلا (قوله أولهما) قد يدخل فيما قبله يجعل أولهما ما يتخلو  
 نخلو لمانته جميع (قوله قبل) قال ذلك في شرح الروض (قوله في الصورة الأخيرة) أي وهي قوله يأخذ نصف  
 الدين الخ (قوله ويجيب الخ) في شرح الارشاد وجب بان الشراء امر مظنون فتوقف الأمر على القضاء به اه

تزوج ذلك وتلقى النكاح  
لاستعانة ومن ثم جرى  
الحاوي وفر على ذلك  
(ومستد جمع يقبضه)  
الجنسوم لغو زاده  
نقص أوزوالسك اعتبر  
الاقبل من روى الاصدان  
والقبض لانه كان  
يوم الاصدان أقل غزاد  
حدث على كاهل قنينة  
أو يوم القبض أقل غزاد  
قبله من ضامته فلم تقبضه  
أيضا لحالة الاستوى  
اعتراض هذا بنصوص  
مصرحة باعتبار يوم القبض  
مروية بأنها مفرضة  
زاده ونقص حلاله  
القبض في غيرها  
القبض نظير ما في الركة  
المجلة والأول فيها احدا  
بعد العقد وقيل القبض  
فقط مام في مخرج  
ونقص قبل القبض ومن  
ثم كان الراجح هنا  
من اعتبار الاقل فيما بين  
اليوسين أيضا وتلقى  
بها بعد الفرق وجبت  
قبضة يوم التلقا على  
ملكه تحت يد مائة (ولو  
أصدقه) بها (تعليم) بأنه  
كافة قرآن (قرآن) ولو  
دون ثلاث آيات على  
الاربعه أو نحو شرفه  
كافة ومقتضى قصد شرا  
لاشتماله على علم أو ما عطف  
مثلا عناء أو موقوف لغو  
عبداء أو ولها الذي  
يلزمها انتفاء موقوف كان

(قوله نوح) أي الرعايه وكذا خبر وتلقى الخ (قوله ذلك) أي عدم ملكه بالاعتناء اه كردى (قوله على  
ذلك) أي توقفه على القضاء اه عس (قوله المتقوم) أي قوله فقبله في الغنى وكذا في النهاية الاقوله  
والطاعه الاسوانى الى الراجحنا (قوله ونقص) يمنع الخ لوقف (قوله لهما) أي العتبه (قوله في اعراض هذا)  
أي مافي المتن من اعتبار الاقل (قوله بانها) أي تلك النصوص (قوله في تهرنا) أي فيما اذا حصل بعد القبض  
(قوله والاول) أي مافي المتن (قوله كان الراجحنا) وهو المخرج وهو التحليل ومن تعبير التنبيه  
وغیر، بالاقبل من يوم العقد أي يوم القبض مثلا لما سبقه كلام المتن من عدم اعتبار ما بينهما (فروع) اه  
لو صدقها لم تكن كسره أو انكسره واعادته كما كان ثم قارن قبل التحول لم يرجع فيه الا برضاها زاده  
بالصنع عندها وكذا لو أصدقه ما شجوه حره ثم شتمت عندها كعبه تسمى صنعة ثم تعالما عندها بخلاف  
مالا أصدقه بعد اقمى عندها ثم أصدقه ثم رجع بغير رضاها كولو تعيب بغير ذلك في يدها ثم زال العيب ثم  
فارها فاذا فرض الزوجه جوع الز وح في الحلى الملبس جمع نصف وزه تراو نصف قيمته صنعت موى  
أخر مثلها من تعدا البلد وان كان من جنسه كالى النصب فيما الى تلف حيا ولو هذا لمجرى عليه من المقر  
وهو المتمد ولو أصدقه لم يذهب أو فتنه كسره وعادته أو لم تصدق لم يرجع من نصفه بالأحرى فلا أثر  
لصنعة ولو نسبت المصروفه انشاء عند القاصم ضمنه لانه لم يرجع من مخرجها زاده فاقبضه على قبضتها  
بلاغها وهو يجوز على غنا يتصرف منه القنينة مفسى ونه انه قال عس قوله ثم تعالما الخ اقمه انه لو صدقها  
بنفسه عندها لم يرجع بغير رضاها وقوله اذا أجرة لضعته أي لانها لم تخرج من قبضته انه لو أبيع لها فله  
كان انتفاء لشرفه من الاضرار فلم يها لزمه أجرة الصنعة كالحلى المباح اه (قوله ولو تلقا الخ) عبارة  
النهايه والغنى ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو تلقا الخ (قوله تعليم مائة كلفه الخ) أي بصحت تقابل  
بأجرة وان قلت عس أي لا كتم فخر معنى (قوله ونقص شجر) أو حشد أدب أو نحو مما يصح  
الاستعارة على تعليمه اه معنى (قوله لا يشاء الخ) بيان ما يصدق شرا اه عس (قوله لا يؤخذ)  
لهه بمنزلة نسبة تعليم قرآن (قوله ولو لم يوجبها) ظاهر ولو لم يوجب عليها تعليمه اياها وهو ظاهر لان مالها  
تزيد قيمته بالتعليم فهو يقع بعد البها خلا لما لو همم بوضع الروض من تنقيدها بالادب وجبت تعليمه فان  
عبارة الروضة كالصريح بخلافه اه سم بحذف (قوله الذى يلزمها انتفاء) عبارة الغنى ولو أصدقه  
تعليم عيها أو ولها أو شتمه صرنا وجب تعليمها ولا فلا اه وفي سم بعد ذكر ما عمن الروض ما نصه  
قبضته انه لو لم يوجب شتمان العبد أي أو تعليمه لم يجز شرطه صدقا ولو في قتله وان لم يجز في قبضته فهو  
نفع ولو اجمع البها فليست أم ولا غنى التفاوت بين اعتبار الروض وتعليم الولد بخوبه واعتبار الشارح  
لزم انتفاء فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضى وجوب تعليم ما لم يجعل تعليم صدقا كالمظهر اه وقوله  
ولا يفي الخ من السدع مثله (قوله الذى يلزمها انتفاء) أي بخلاف غيره المالكه غنى بما عاين أو كون  
نقصه على آية أو كونه كبير قادر على الكسب اه عس (قوله ولو كان الخ) غايه في الصفة اه عس  
(قوله ان كان اندجى اسلامها) والا فلا تكلم بالثروة أو التحليل لها أو كسلة فانه لا يصح ولو أصدق  
الكا به تعليم الشهادتين أو غيرها أو أداه شهادته لم يصح فان كان في تعليمها كافة أو محل القاضي المؤدى

(قوله ترجع ذلك وتلقى) أي الرعايه (قوله ولو لم يوجبها) ظاهر ولو لم يوجب عليها تعليمها لم يوجبها  
لان عيها لم لها ثم زيد قيمته بالتعليم فهو يقع بعد البها خلا لما لو همم بوضع الروض من تنقيدها  
بما ادب تعليمه فان عبارة الروضة كالصريح بخلافه وهي الرابة أصدقه تعليمها لم يوجبها لم يصح الصنعة كما  
لو شرط الصدق أو ليدها وان أصدقه تعليم غلامها قال القوي لا يصح كولو لم يلقا المثل لم يصح وهذا أصح ولو  
وجب تعليمه الولد أو شتمان العبد فشرطه صدقا كالمظهر اه وقضته انه لو لم يوجب تعليمه لم يجز شرطه  
صدقا وفيه وقته لانه وان لم يصح زيد قيمته فهو يقع على الواجع البها فليست أم ولا غنى التفاوت بين اعتبار  
الروض في تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارح لزوم انتفاء فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضى وجوب تعليمها ما لم

ان ربحي اسلامه (و) متى (طلق) مثلاً (قبله) أي تعليمه هي دون شعور هادوم شعور زوجة وعمه له محدث وشاع أو بان يشك بنها ولا  
كان صغيراً لا تشبهى وكان التعليم بنفسه (فلا يصح تعذر تعليمه) وان وجب كالفاتح تعذر (٤١١) الشك ولو بعد علمه ما صار واجباً

فلم يؤمن بالمسند ولو قيل  
ينبغي من مائة بالافسة  
واعتداه طمع كل الى الآخر  
وبه فارق ما من جواز  
النظر لا تعليم فعله لا لنظر  
هنا لما علة به الاستدلال  
التعذر من استعانة القراء  
تعليمه نصف مشاع واستحقاق  
لصف معين تحكيم كثر  
الاختلاف بطول الآيات  
وقصر هادوم بنهاوسهولها  
حق في الصورة الواحدة  
وذلك لا يترتب من التعذر  
بعد الوطء مع استحقاقها  
تعليم الكل وأنه لو أمكنه  
أن يعلمها ما استحققت  
مجلس واحد من وراء حجاب  
بحضرة مانع مخلوق من  
الحضور كحرمه أو زوج  
أوامر آتاهي بوما فتان  
يحتملها فلا تعذر  
(تسمية) اذالم تعذر  
كان كمن لم يفتقرها ولا يشر  
في العبرة في النصف الذي  
يعلمه هو باعتبار الآيات  
أو اطر وفعله اذا اختلف  
في تعيين الجواب هو أوجه  
لم أرف ذلك شياً ويطر  
اعتبار النصف المتعار به  
بالآيات أو أطر وفوان  
الخبرة اليه لا بالآيات كاعتبر  
نقله من الدافع دون نسبة  
القائس المدعوق اليه نعم  
الذي يقبه الله لا يجاب  
لنصف معلق من سورة  
آيات لا على ترتيب النصف

عنده الشهادة بعد احتياج فيما لربوب فالظاهر العدة كقوله الاخرى اه معنى (قوله ولم تصر الخ) وقوله  
الاخرى وكان التعليم الخ معطوف على طلق (قوله ولم تصر زوجة) أي بتركها جديده اه نهاية (قوله  
قبل الشكول الخ) الأولى تقدم على فالاصح الخ ليعتق بطلان كفايته المعنى (قوله لم يفتقر الخ) أي بقوله لا  
وقع بينهما الخ (قوله فعل الخ) أي من التعذر المذكور (قوله التعذر) مفعول على (قوله من استعانة القراء  
الخ) الاستدلال بان يفتقره استعماله بان يقول من أن القيام بتعليم الخ مستقبل واستحقاق الخ أو يقدم قوله  
تحكيم بان يقول وتحكيم استحقاق نصف الخ (قوله واستحقاق نصف الخ) أي واستحقاق تعليمه الخ (قوله  
وذلك) أي عدم النظر لما علة به الاستدلال (قوله لم يفتقر) أي على قوله قبل الشكول وبعده (قوله مع  
استحقاق الخ) أي عدم جواز تعليمه باستعانة القراء الخ (قوله وأنه الخ) عطف على قوله أنه لا يفتقر الخ  
(قوله لو أمكنه أن يعلمها) الى التنبية في النهاية والمعنى (قوله لم يفتقر الخ) أي أو يجالس حر اه سم  
على منسج اه عش (قوله اذالم تعذر الخ) عبارة الانهائية ومتى لم تعذر لكونه لغو تعليمها معلقاً وأولها  
في اللفظان اتفاقاً على شيء فذلك والاثنين المعبر الى نصفه هو المثل كآتي به الوالد أخذ من تعليمه الاستدلال  
اه واعتداه عش والزبدى (قوله هل هو) أي النصف (قوله ولم يفتقر الخ) اعتبار النصف الخ اهذا مر دود  
وقياسه على الجلبه الذين فاسدون الحق هنالك مضبوط لا تفاوت في قولهم وما أحضر المدين الرابع من  
جنس الحق على قسمين غير متفاوت ولا كذلك ما هنا فالوجوب لم يتقاضي شيء وجوب هو المثل سم  
ونهاية (قوله وان الخ) عطف على قوله اعتبار النصف الخ (قوله ثم أبت بعضهم الخ) يعني الشهاب  
الرملي (قوله ان النصف الخ) أي تعليمه (قوله واجبة أحدهما) أي الزوجين (قوله فيجب نصفه هو المثل)  
القلب الى هذا أميل لقائه عن النص كآتي بولفسا القياس الذي أشار اليه الشارح فان الدين لا تفاوت فيه  
بالكلية بخلاف الخ وفها متعارفة بالحقه قمتفاوتية في السهولة ثم أبت في النهاية ما تضمنت لم تعذر  
تكونه لغو تعليم الخ اه سادع (قوله وهو) أي مآله البعض (قوله وانما يلزم) أي التحكيم (قوله  
جعل تعليمه صدقاً كما هو ظاهر (قوله في المنزل وطلق قوله فلا يصح تعذر تعليمه) قال في الروضة الحامدية عشرة  
تسكمها على خطاؤه فيه وجهين الأول أن أضر غيره بالخاطئة فان التزم في الغمة وان تنكح على أن يحيطه بنفسه  
فيجب بان سقطت به أوقات فحينما عليه قولان أظهرهما هو المثل والثاني أن الخطاؤه ولو تلف ذلك التوب  
فوجهان أحدهما تلف الصدق فيعود القولان في مفر المثل والآخر والثاني تأني وبوجهه لا يزيله وهذا  
الثاني هو الموافق لما تقرر في الجار من جواز زيادة المستوفى به فليس يلزم وان أطلقه احد الخطاؤه قبل الشكول  
فله عليها نصف آخر المثل وان أطلقه قبل الخطاؤه دخل بها فله المستوفى به فليس يلزم وان أطلقه احد الخطاؤه قبل الشكول  
الثاني هو الموافق لما تقرر في الجار من جواز زيادة المستوفى به فليس يلزم وان أطلقه احد الخطاؤه قبل الشكول  
فله عليها نصف آخر المثل وان أطلقه قبل الخطاؤه دخل بها فله المستوفى به فليس يلزم وان أطلقه احد الخطاؤه قبل الشكول  
الثاني هو الموافق لما تقرر في الجار من جواز زيادة المستوفى به فليس يلزم وان أطلقه احد الخطاؤه قبل الشكول  
فله عليها نصف آخر المثل وان أطلقه قبل الخطاؤه دخل بها فله المستوفى به فليس يلزم وان أطلقه احد الخطاؤه قبل الشكول

لأنه لا يفهم من إطلاق النصف ثم أبت بعضهم قال ان النصف الحقيقي تعذر واجبة أحدهما تحكيم فيجب نصفه هو المثل اه وهو من على  
ما من من الاستدلال وقد علمت دونه وانما يلزم حيث لا مرجح

وقد علمت (رده) في كونها ذكره فيما تقدم ودلها قاله الاسنوي نظرا لجواز التعليل في مسئلة التشطير بكل  
 عما ذكره الاسنوي او بما ذكره فليتلأمل اه سم (قوله وقد علمت مر الخ) كنهه ويدقاس على اعتبار  
 التامين في المقام وقد علمت بمما من الفرق وقد قاس من أصله ما فيه اه سم (قوله ما ذكره) أي  
 في قوله ونظرا لاعتبار التصفيح وان الخمر الخ (قوله في الزيادة) أي المصلحة (قوله انك) أو لرعاية  
 جانبها (قوله أو جوفي المعنى) قد علمت بمما يناسب ما سبق بل منع وجاهتها رأسا اه سم (قوله فماذا تعذر)  
 إلى التبيين في النهاية الاقوله أو قبلها وبجها قوله وان المعدل الثاني وكذا في النفس الاقوله ولوقيل الطلاق  
 إلى الملتن وقوله لا بد لضعفه كإساره وقوله فهو كالواهب إلى الملتن وقوله وكنهه أشار إلى الملتن (قوله فيما اذا  
 تعذر الخ) أي في صور مالت وأشار به إلى أن قوله وبجها الخ من تعبد على قوله فالاصح تعذر تعلم مخرقا  
 لما وقع في حاشية الشيخ اه وشمى (قوله والام) أي بان فارتقا قبل الوط (قوله ان لم يجب شطر) أي  
 بان كان القرائن ما ويسبها (قوله والام) أي ان وجب الشطر بان فارتقا بسببها (قوله أمالو أمدها  
 الخ) بخبر زوجه السابق وكان التعليم بنفسه اه عس (قوله بل يستأجر الخ) \* (تنبيه) \* لو أمدها  
 تعلم سو ومن القرآن أو جزم أنها شطر تعين المصدق وعلم الزوج والولي بالشرط وتعليمه فان لم  
 يعلم أو أمدها وكلا أو أحدهما من يعلم ولا يكفي التقدير بالاشارة إلى المكتوب في أو راق المصحف  
 ولا يشترط تعين الحرف أي لو جسد الذي يعلمها كقراءة فاتح فليعلمها ماشاء على الإجارة وتفضل عن  
 البصر بينه يعلمها فليعلم قراءه أهل البلد وهو كقوله لا يدرى حسن فان لم يكن فمما أغلب عليها ماشاء  
 فان عين الزوج والولي حقا تعين فان تلف وعلمها حقا غيره فطوع عهده فزومه تعليم الحرف المعلن عملا بالشرط  
 ولو أمدها تعليم قرآن أو غيره فشرأص على تعليم زوجته شرا على الإجارة فبها مني وبها قال عس  
 قوله وهو كقوله لا يدرى الخ معقد قوله فيلزمه تعليم الحرف الخ أي من الكلمة التي لم يشهها ما تعلمه فلو شرط  
 تعليمها قرائن مالا تعلمها قرائن غيره وجب تعليم الكلمات التي يتخلف بها ما تعلمها وقوله شهر الخ أو يعلمها  
 من الشهر في الأوقات التي جرت العادة في التعليم فيها كأنها فلو طلبت خلاف العادة ليلزمه الإجابة وان تراضيا  
 بشئ لم له اه (قوله أو تفاق الخ) فتقوله لا أو علمت على زوال الخ (قوله لم يدرى) أو لم يكن  
 الخ غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع ثم أياه ومغنى وروض (قوله كره الخ) والبسع بشرط أن يعلمها  
 كان للمشتري وحدهم جمع الزوج إلى نصف المالك ذلك والألف نصف المعلن وروض ومغنى  
 (قوله ولا رضى بالرجوع الخ) افهم انه الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الزهر من اذن  
 المرءن وحيدته يبق الزهر في النصف كافي الروض وشرحه اه سم (قوله ومرة) راجع لعقبت ودرت

كذا مر (قوله وقد علمت رده) في كونها ذكره فيما تقدم ودلها قاله الاسنوي نظرا لجواز التعليل  
 في مسئلة التشطير بكل عما ذكره الاسنوي وما ذكره فليتلأمل (قوله وانما يلزم) أي التحكم (قوله)  
 وقد علمت مر الخ (قوله ويدقاس على اعتباري) كنهه ويدقاس على اعتباري التامين في المقام وقد علمت بمما من الفرق وقد قاس  
 قاس من أصله ما فيه (قوله ما ذكره) أي المصلحة (قوله في الزيادة) أي المصلحة (قوله انك) أو لرعاية  
 جانبها (قوله أو جوفي المعنى) قد علمت بمما يناسب ما سبق بل منع وجاهتها رأسا اه سم (قوله فماذا تعذر)  
 إلى التبيين في النهاية الاقوله أو قبلها وبجها قوله وان المعدل الثاني وكذا في النفس الاقوله ولوقيل الطلاق  
 إلى الملتن وقوله لا بد لضعفه كإساره وقوله فهو كالواهب إلى الملتن وقوله وكنهه أشار إلى الملتن (قوله فيما اذا  
 تعذر الخ) أي في صور مالت وأشار به إلى أن قوله وبجها الخ من تعبد على قوله فالاصح تعذر تعلم مخرقا  
 لما وقع في حاشية الشيخ اه وشمى (قوله والام) أي بان فارتقا قبل الوط (قوله ان لم يجب شطر) أي  
 بان كان القرائن ما ويسبها (قوله والام) أي ان وجب الشطر بان فارتقا بسببها (قوله أمالو أمدها  
 الخ) بخبر زوجه السابق وكان التعليم بنفسه اه عس (قوله بل يستأجر الخ) \* (تنبيه) \* لو أمدها  
 تعلم سو ومن القرآن أو جزم أنها شطر تعين المصدق وعلم الزوج والولي بالشرط وتعليمه فان لم  
 يعلم أو أمدها وكلا أو أحدهما من يعلم ولا يكفي التقدير بالاشارة إلى المكتوب في أو راق المصحف  
 ولا يشترط تعين الحرف أي لو جسد الذي يعلمها كقراءة فاتح فليعلمها ماشاء على الإجارة وتفضل عن  
 البصر بينه يعلمها فليعلم قراءه أهل البلد وهو كقوله لا يدرى حسن فان لم يكن فمما أغلب عليها ماشاء  
 فان عين الزوج والولي حقا تعين فان تلف وعلمها حقا غيره فطوع عهده فزومه تعليم الحرف المعلن عملا بالشرط  
 ولو أمدها تعليم قرآن أو غيره فشرأص على تعليم زوجته شرا على الإجارة فبها مني وبها قال عس  
 قوله وهو كقوله لا يدرى الخ معقد قوله فيلزمه تعليم الحرف الخ أي من الكلمة التي لم يشهها ما تعلمه فلو شرط  
 تعليمها قرائن مالا تعلمها قرائن غيره وجب تعليم الكلمات التي يتخلف بها ما تعلمها وقوله شهر الخ أو يعلمها  
 من الشهر في الأوقات التي جرت العادة في التعليم فيها كأنها فلو طلبت خلاف العادة ليلزمه الإجابة وان تراضيا  
 بشئ لم له اه (قوله أو تفاق الخ) فتقوله لا أو علمت على زوال الخ (قوله لم يدرى) أو لم يكن  
 الخ غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع ثم أياه ومغنى وروض (قوله كره الخ) والبسع بشرط أن يعلمها  
 كان للمشتري وحدهم جمع الزوج إلى نصف المالك ذلك والألف نصف المعلن وروض ومغنى  
 (قوله ولا رضى بالرجوع الخ) افهم انه الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الزهر من اذن  
 المرءن وحيدته يبق الزهر في النصف كافي الروض وشرحه اه سم (قوله ومرة) راجع لعقبت ودرت

وقد علمت مر الخ (قوله ويدقاس على اعتباري) كنهه ويدقاس على اعتباري التامين في المقام وقد علمت بمما من الفرق وقد قاس  
 قاس من أصله ما فيه (قوله ما ذكره) أي المصلحة (قوله في الزيادة) أي المصلحة (قوله انك) أو لرعاية  
 جانبها (قوله أو جوفي المعنى) قد علمت بمما يناسب ما سبق بل منع وجاهتها رأسا اه سم (قوله فماذا تعذر)  
 إلى التبيين في النهاية الاقوله أو قبلها وبجها قوله وان المعدل الثاني وكذا في النفس الاقوله ولوقيل الطلاق  
 إلى الملتن وقوله لا بد لضعفه كإساره وقوله فهو كالواهب إلى الملتن وقوله وكنهه أشار إلى الملتن (قوله فيما اذا  
 تعذر الخ) أي في صور مالت وأشار به إلى أن قوله وبجها الخ من تعبد على قوله فالاصح تعذر تعلم مخرقا  
 لما وقع في حاشية الشيخ اه وشمى (قوله والام) أي بان فارتقا قبل الوط (قوله ان لم يجب شطر) أي  
 بان كان القرائن ما ويسبها (قوله والام) أي ان وجب الشطر بان فارتقا بسببها (قوله أمالو أمدها  
 الخ) بخبر زوجه السابق وكان التعليم بنفسه اه عس (قوله بل يستأجر الخ) \* (تنبيه) \* لو أمدها  
 تعلم سو ومن القرآن أو جزم أنها شطر تعين المصدق وعلم الزوج والولي بالشرط وتعليمه فان لم  
 يعلم أو أمدها وكلا أو أحدهما من يعلم ولا يكفي التقدير بالاشارة إلى المكتوب في أو راق المصحف  
 ولا يشترط تعين الحرف أي لو جسد الذي يعلمها كقراءة فاتح فليعلمها ماشاء على الإجارة وتفضل عن  
 البصر بينه يعلمها فليعلم قراءه أهل البلد وهو كقوله لا يدرى حسن فان لم يكن فمما أغلب عليها ماشاء  
 فان عين الزوج والولي حقا تعين فان تلف وعلمها حقا غيره فطوع عهده فزومه تعليم الحرف المعلن عملا بالشرط  
 ولو أمدها تعليم قرآن أو غيره فشرأص على تعليم زوجته شرا على الإجارة فبها مني وبها قال عس  
 قوله وهو كقوله لا يدرى الخ معقد قوله فيلزمه تعليم الحرف الخ أي من الكلمة التي لم يشهها ما تعلمه فلو شرط  
 تعليمها قرائن مالا تعلمها قرائن غيره وجب تعليم الكلمات التي يتخلف بها ما تعلمها وقوله شهر الخ أو يعلمها  
 من الشهر في الأوقات التي جرت العادة في التعليم فيها كأنها فلو طلبت خلاف العادة ليلزمه الإجابة وان تراضيا  
 بشئ لم له اه (قوله أو تفاق الخ) فتقوله لا أو علمت على زوال الخ (قوله لم يدرى) أو لم يكن  
 الخ غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع ثم أياه ومغنى وروض (قوله كره الخ) والبسع بشرط أن يعلمها  
 كان للمشتري وحدهم جمع الزوج إلى نصف المالك ذلك والألف نصف المعلن وروض ومغنى  
 (قوله ولا رضى بالرجوع الخ) افهم انه الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الزهر من اذن  
 المرءن وحيدته يبق الزهر في النصف كافي الروض وشرحه اه سم (قوله ومرة) راجع لعقبت ودرت

موسر: تولا

لهذا منزهة لا تزوم له خذ رجوعها فيها قبل اولادته ثم له مع قدر ثم اعلى الوافق الحق الحري يقول جو عوفته بالكلية وعنده لا يفوت حق الزوج فوجبا يماحق الحق الحري لا تنفقا الضرر وجم ذاقوا قنطارا (وقوله فيه) أي فبسة التقوم مثل كالتو تلف وليس له نقض قصره في هذا الشذويع في جود حقه عند قصره المشتري حتى الزوج انما عند بعد ولو صبر وله وانتم من تسلمه فادرك بدفع البذل المزمع القبول ليدفع خطر ضمانها (فان كان زالا وعودا) أو زال الحق الا لا زول بعد (١٢٣) الطلاق قبل أخذ البذل (تعلق الزوج بالعين في الاصح) لانه

اه سم عبادة النهاية والمغنى ولود منه أو عطف عقبة فغو جع ان كانت معصرتو يبق الصف لا تح مدرا أو معاقبة فلان كانت وسرة لانه قد ثبت مع قدر ثم الخ (قوله لهذا) أي إذا كرس التعلق والتدبير وكذا ضمير فيه (قوله وعنده) أي عدم الرجوع (قوله لهم ذاقوا قنطارا) عبارة النهاية والمغنى وأما عطف التدبير فصم الباتم ولا رجوع الاصل في هبته لقهره ومنع هلالا الثمن عوض محض ومنع الرجوع في الواجب فهو الخالق بالكيه بخلاف الصدق فهما اه (قوله وليس له) أي الزوج (قوله) لو جود حقه الخ) أي تخلفه أنه لو كان قصرها بعد الاقص لا ينفذ وهو واضح وأما ترددا انظر فيما تقارن الفسخ والتصرف هل ينفذ نظر الذي ان لم يكن لها حق الى تمام الفسخ فو قصصة الفسخ وهو بان ملكها والا قربتهم اه سيدي (قوله ولو صبر الخ) عبارة المغنى فان صبر في صورة الايلو والهرن والزوجان فالصبر لشوارم رجوعه باذن الرهن في نسي ورنة أو أصر الى انقضاء مدة الاجارة وانكسك الرهن وزوال الزوجية فلها الانتفاع على ما علم من نظار الضمان حتى يقضى هو المستأجر والمرهون والزوج ويسلم العين بالصدقة المسققة له انما الرهن وجع من الضمان فليس لها الانتفاع حيث شذ في انتفاع العلة اه زاد الرض مع شرحه وبقى الرهن في صورته في نصفها أو تعطيه موقوف على يقضى أي قلها الانتفاع ليقضى الزوج ما ذكرا الخ أو تعطيه نصف القيمة اه (قوله له) أي الخ أو تعلق (قوله واستمر من تسلمه) أي الآن اه عش (قوله أو زال الخ) صلف على كان (قوله ولو بعد الطلاق) غايه أي لو كان العودا والزل والبعد الطلاق فو قبل أخذ البذل متعلق بقوله عاد أو زال الخ (قوله لانه) أي الزوج (قوله به فارق قنطارا الخ) لعل المراد بان قنطارا ههنا في القبل والهيبة لولا فلو خرج من ملكه كما عاد لا يتعلق بحق الواهب والباقي على الزوج فهما اه عش (قوله وأقبسته) عبارة المغنى لفظ الهه بعد قبضها له والمرعين وخرج به كرم لو لم يهبه لفظ الهه قبل باعتها بحمايتها رجوع نصفه فعلقا وان كانت اما بان يفتي الهه ولو وهبته قبل قبضه فان الهه باطل على المذهب وان كان في كلام الشارح ما فهم خلافه وسألتهم الذين اه وكذا في النهاية الا قوله بل باعتها في قوة ومال وهبته قال عش قوله ما لم يهبه لفظ الهه أي كان قالته اه عرفت ان أو قبلت فان كلامها بغير لفظ الهه اه عبارة تالي وضع شرحه ان كان الصدق عا تناظر في التبرع الهه بالايحاب والقبول والايضا ويحيز لفظ العفو لظاهرا القرآن كما يكتفي انفا الهه وتوالم لفظ الاقوال من قوله الهه بالايحاب والمهرت بالطلاق غير جهة الطلاق اه والا نصف قيمته سلميا (قوله لعود الخ) عبارة المغنى لانه ملكت المهرت بالطلاق غير جهة الطلاق اه (قوله فهو) أي هبة زوجه لصدق الزوج (قوله فيما سلمه) الضمير استرهنا والجور في قوله الثاني جمعة عليه للمقابل (قوله وهو الرابع) آخر ربع الصدق (قوله فتشيع الخ) الاولى لانه كبر في كافي النهاية والمغنى عبارة الثاني في شيع الرابع فيما آخر حقه وما أهته وهذا يسمى قول الشاعن وكان الأولى ان يقول بدل ربع كله اه (قوله لاسم) أي شرحه والا نصف قيمته سلميا (قوله هو ان المهد) أي يقع النظر من الاول الى الثاني أي نصفه كله (قوله في دخول بين) أي لانه لا يضاف الا الى متعدد (قوله فاعادة الحصر والاشاعة) يعني حصر الحكم في بعض السكك تارة واشاعة في السكك أخرى وقوله من وجب ذلك أي اقام دليل على ذلك التبرع اه كرمي (قوله ولم أر الخ) المستهة مسوقة في قواعد

بل نصف كله) أي نصفه كله كما يامه وكله أشار الى امرائه يمكن رد كل من العبارتين الى الاخرى وان المعنى الثاني (أو) يعني المولى وادهي لا يعطيه بل في دخول بين (نصف الباقي) ورجع كله (لانه لا يعلق ضررا لشعيرة اهو عيبه) (تبيه) هو ما يخص ههنا من الاشاعة ومن جزئيات قاعدة الحصر والاشاعة وهي قاعدة شمة تحتاج الى تأمل ليعتدوا حكمهم التي حلهم على وجميع الحصر تارة والاشاعة أخرى ولم أر من وجد ذلك مع مني الحاجة اليه

و ينص عليه كرمثال السك من جزأين اعم وجهه على ان يفتح به نظاره فاقول هي أربعة أقسام ما تروى على الاشاعة قطعاً كانت يكون له في ذمته عشرة ذر أو ما يقطعها على عدد ازيد واحدا فيقسم في السك و يضمه لانه فضل نفسه خيمه الرافعي لا يضمنه من طلب اقراض ألف وخمسة مائة فذره انشور غاشاً غلطاً (٤١٤) ثم ادى المتعذر تلف التلثمائة بلا تقصير لم يكون بدبدا ما نزل مدها ثلثون وخمسون

لان جملة الزائد انشور في الباقي ففضل المضمون من كل مائة خمسة اصد او سدسها امانة فالامانة من الزائد خمسون لا غير ووجه التبايع بالاشاعة فبان ان ليس المستوفى على الزائد انهم لا يمكن تخصيصها ببعضه لعدم المرجح الا مقتضى الضمان والامانة قبلها على حال الامر عليه او هل الاصح كاهنا ووجه بان الشطر وقع بعد امانة ثم رفع بعضها فانه من الاشاعة لعدم المرجع وكسب صاع من صرة تعلم صحتها فقبل على الاشاعة كما مر لان البعوضة للثبتي الصرة انما اقامتها من ظاهري ذلك وقيل على المصر حتى لو سببت عليها صرة اخرى ثم تلف السك الاجزاء تعين وكذا اقرصر بعض الورثة بدن فيقسم حتى لا يلزمه الاقل حصته فلا يقضى بكونه لا احرار اخباوا عايزم الميث فلو لم يضمنه لا يقدر ارضه وما تروى على المصر قطعاً كما عطف عبقها من رقيق فيان وما تروا كلها الا واحدا تعينت لوصفه في أي رعاية لغرض الموصي من بقاء وديته بجمالها حينما يوارثها انما كراعه في زمن ملكه انقصا منه متوفى حصته اذا تروى بين متعبد ومعه كالمطل بل يحمل على الباح وعلى الاصح كولو وكل تركه في حق تعينه فقله اعتقت ففعلنا واطلق ففعل على ملكه ففعلنا لا اقرى فاحتاج لاصراف ولم يوجد ومن لم يملك نصف يدو كالباعث نصف هذا الثمن ملكه وكذا اقرى نصف عبده مشترك في نصف حصته كالحق قبل فصل السبب (ولو كان ذنبا غاراه) ولو لم يمتنع ثم قار قبل وطعم لم يرجع عليها بشئ (على المذهب لانه لم يضر شيئا بالو شهودا بدني وحقه ثم امره

الزركشي فراجعها ام سيد عمر (قوله يفتح) أي وجد ذلك التر جيج (قوله يترك) كرمثال السك من جزأين اعم (الح) أي يترك كرمثال السك قسم من أقسامها لا يتركها لانه لا يفتح عليه ففعلنا من ففعلنا القسم اه كروى (قوله هو) أي بعة أقسام (الح) أي القاعده أو بعة أقسام الا ما تروى على الاشاعة قطعاً اه كروى (قوله) أي يتركه في ذمته أي عشرين من العواهم (قوله يقطعها) أي العشرة التي في ذمته وقوله عدا أي مع الموافقة (قوله يترك) كذا في ما يدينان من النسخ الشافعية واوجه من غير بقا النسخ وانتهى الاصل للثبتي الغتة وعلى كل حال فاذ على حليل الغلط (قوله فيقسم) أي الواحد اذا تروى في السك في كل من أحد عشر (قوله يضمنه) أي الواحد الشائع في السك ففضل المضمون من كل واحد من العشر شتر من أحد عشر أجزائه (قوله لانه) متعلق بقوله يضمنه والخبر الواحد الشائع (قوله واخذ) بناء على القول (قوله منه) أي المثال المذكور الذي جزم به الرافعي (قوله لكونه يدايع) تعليل للتعبد بعدم التقصير (قوله لانه) خبران (قوله في الباقي) لعل الاولى المناسبة لما قبله من قوله في السك (قوله يقطعها) أي يقطعها على اسم صار وخبر (قوله لانه) أي التلثمائة (قوله هنا أي في مسئلة الشارح (قوله يخصصها) أي اليد (قوله يبعثه) أي بعض ما يبعث بالمال ان اذ تروى (قوله لا لا يتصفى لثمنه) أي في المثال الاول والامانة أي في المثال الثاني (قوله قبلها) أي اليد (قوله اذ على الاصح) عطف على قوله قطعاً أي القسم الثاني ما تروى على الاشاعة (قوله كاهنا) أي في مسئلة (قوله هو وجه) أي يصح الاشاعة في مسئلة (قوله وكسب صاع (الح) كونه الا في وكذا اقرى عطف على قوله كاهنا (قوله كاسر) أي في البيع (قوله التي (الح) صفة لبعضه وقوله من فاعل اخذتم اذ تروى لظاهر خبران وقوله في ذلك أي الاشاعة (قوله وقيل على المصر) أي ينزل الصاع على المصر (قوله فيقسم) أي الدين في جميع التركة (قوله منه) أي الدين المتر به (قوله لا يقدر ارضه) أي ينسبته لارضه في مجموع التركة (قوله وما تروى (الح) عطف على قوله ما تروى على الاشاعة (قوله غيات) أي الموصي وقوله وما تروى أي العبد (قوله كراعه) أي عرض الموصي (قوله منه) أي ما عينه (قوله وفي حصته) عطف على قوله في ثمن (الح) (قوله اذ على الاصح) عطف على قطعها من قوله على المصر قطعاً ولو عبراً بل بالواو والسكان اولاً وفق لاسبقنا (قوله قتال) أي شرب بكمه أي القتل (قوله واطلق) أي لم يقصد شيئا من نصيبه وصيب بكمه (قوله اذ على ملكه) أي الوكيل (قوله لثمن ولو كان) أي المهر دينا أي لها على زوجهات نهاية ومعنى (قوله هو وجه) الى الفصل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله كالو شهودا الى لثمن وقوله ان تعذر الى بقوه وفيه ما قصود لثمنه ما قبل الشئ على غير الصدقات استحقاق أي الغيرة نصف الصدقات أي مع العوض الخالة عامة وان خالها على جميع الصداقات صرف نصيبها أي في النصف حدون نصيبه وبثته الجوارأى بين الغنص في النصف الذي عادى بالولاية ان جعل التطهير فاذا انقص عرض الخلع رجح عليها بمهر المثل أي وبيق المهر مشترك كايدها ولا انقص الصدقات وان خالها على النصف الباقي لها بعد الترقصا كل الصداقة نصفه بعوض الخلع وابقا بالتطهير وان اطلق النصف بان لم يقصد الباقي ولا يغيره وقم العرض مشترك كايدها قطعاً على ربع السبي وله عليها ثلاثة ارباعه تحكم التطهير وعرض الخلع ونصف مهر الشئ يحكم ما ضمن الخلع وان خالها على ان لا تبعة لاهل عليه في المهر صح وجعلناه على ما يبيح لاهلته وهو النصف اه زيادة التقاسيم من عرض (قوله منه)

(قوله قتال) أي التي

اي حينما يوارثها انما كراعه في زمن ملكه انقصا منه متوفى حصته اذا تروى بين متعبد ومعه كالمطل بل يحمل على الباح وعلى الاصح كولو وكل تركه في حق تعينه فقله اعتقت ففعلنا واطلق ففعل على ملكه ففعلنا لا اقرى فاحتاج لاصراف ولم يوجد ومن لم يملك نصف يدو كالباعث نصف هذا الثمن ملكه وكذا اقرى نصف عبده مشترك في نصف حصته كالحق قبل فصل السبب (ولو كان ذنبا غاراه) ولو لم يمتنع ثم قار قبل وطعم لم يرجع عليها بشئ (على المذهب لانه لم يضر شيئا بالو شهودا بدني وحقه ثم امره

الحكموم في غير حكام غير ما الحكموم عليمه شأ (وليس لولي عاوي من مسدان على الجديد) كسار وديم او قوته لوقي بيده عقد الكساج في الايمان وانه الذي يمكن من قوتها بالقرعة اي الان تعوي فيسلم السكك له أو (١١٥) يقو هو فيسلم السكك له الا في اقل بين

بيده بعد العقد

(فصل في المنة وهي

بضم الميم وكسر هاء اسم

التمتع كالمتاع وهو ما يتبع

به من الحيوان وان تزوج

امرأة يتتبع بها نسائها

يركها وان يضم بغيره

وشرعاً لا يدفعه اي يجب

خذه ان قارها أو سيدها

بشرط كمال يجب على

مسروعه وضدها المنة

ولونسية أو أمة (فصل في

المنع من البيع

مهر) بان فوض في فرض

لها شيء يصح لقوله تعالى

ومتعوه ولا نافية هنا

على المحسنين لان حال

الواجب حسن ايضا يخرج

بطله مما تلوي في زواجه

لان سبوح وجوبها بعاش

الزوج له ولو هو متوف هنا

وكذا لو ماتت أمها أو

لا بعاش ولم يكن وجب

لها بشرط ثمة أو بفرض

في التوفيق لانه يحرم

الاعاش ثم لو زوج أمته

بعد لم يحبط بشرط ولا منة

(وكذا) يجب (الموطأ)

طلقت طلاقاً تاماً مطلقاً أو

رجعوا وانقضت عتقاً على

الوجه لان الرجعة زوجة

في أكثر الاحكام والمنعة

لا يحاش ولا يتحقق لا

بالنقض عتقاً عتقاً من غير

رجعة أي وهو في طوابع

فيها فلا تامل في الاجماع

(في الاظهر)

أي الدين والجلوس متعلق بآرائه (قوله) زوج خبر والذبح الخ (قوله) أو يقول الخ عبارة عن المقتضى أو بقرون

حتمه يسلم لها كل المهر

(فصل في المنة) (قوله) في المنة الخ قول وانقضت عتقاً في النهاية (قوله) أو كسر هاء عبارة عن المنة

وحكم كسرها اه (قوله) اسم المنة الخ عبارة عن المنة مشتقة من المتاع وهو ما يستمتع به والمراد بها المال

الخ (قوله) التمتع في أصله غطه التمتع بالمال اه سيعر (قوله) أو الخ أي ويطلق أيضا المتاع على

ما يتبع به الخ اه ع (قوله) وان تزوج الخ) يقتضي ان هذا المنة لغوي محسوس وقد توقف فيما فيها

منستعمل شرعا في المنة المذكور ولا ينافي ذلك كونها باطله كقولنا ظاهر الماهر اه سيعر (قوله)

وان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

ان يضم الخ) فيمرر هذا المنة والوضوح في اللغة نظر الآن يقال السكك كان معلوما لاهل مكة فلا مانع

وهن مدخول من ولا تفر المهر لافيه (٤٦) امية فاعبضها فلم يصلح العير بخلاف الشرط (ورقة) قبل وطء وبعد (الاسباها كفلان) في ايجاب المتعة

قوله وهن مدخول من (قوله وهن مدخول الخ) أو واجب على الله طء لم ينقض هذه الآية (قوله قبل وطء) الخ قول المتن ويستحب في النهاية الآية قوله كلاً شرطاً في ذلك (قوله في ايجاب المتعة) الآية قوله وكذا لو باعها في المتي الايسة تزوج العقل ومسته السكبر (قوله ولا هو مدخول الخ) اما لو طء فواضع وما التوفيق بين الفلور وحب بالتوفيق وجب من التسل اه معنى (قوله أن تزوج الخ) خبر برص وخال (قوله لعبد) انما لديه لان الحر لا ينكح أم صغيرة كاسر (قوله ان لا مهر لغرضه) أي هذا التوفيق اه سم (قوله فترافقوا) الاولى التثنية كذا في المتن (قوله فنفقني بعتي) أي بعتي النكاح وزوم المتعة اه معنى (قوله أو ان تزوج الخ) في هذا العطف اه سم عيلة السيد عر اما أن يكون معطوف على وطء بعنه وحيداً فلا نسب الواد أو على أن تزوج أمه كجواهر التبادر من الصنيع وحيداً فلا يصلح تصويراً لارضاع نحو أمه لهما تم لو قال ولا تغوا رضاع أمهم بروثي اه جواهر في ريشي قوله أو ان تزوج الخ لا يصلح تصوير القوله أو ارضاع نحو أمه لهما كان الاصول أن قوله بعه وارضاع نحو أمه لا يكون معطوفاً على أصل الحكم اه (قوله وعكسه) أي فضا بعنه (قوله كان أو ادعاه) اه سم عينا بعد لفظاً ولا متعة وتغويه من الكتبة اه ريشي ويأتي عن سم جواباً آخر (قوله على الوجة) كذا في النهاية (قوله كلاً لاشطر الخ) انتفاء الشرط في ردهما على خلاف ما تقدم عن الرواية اه سم أي عن النهاية والغنى (قوله بالاولى) ان تلقى بالقيس ظهر قوله ادوجوه الخ والاشكل اه سم (قوله كاسر) أي في أول فصل تشعير المهر (قوله وأيضاً) هذا يقتضي تخصيص قوله فلا متعة على الاوجه الخ بما بعد كذا وينزل موابقه من الجواب وقد يجعل قوله المذكور جواباً لما قبل كذا أيضاً ويجعل أو أيضاً خاسماً بما بعدهما مشاراً اليهنا اه سم أقول ويلزم على ذلك الجعل ادوجوه على الاوجه لما قبل كذا أيضاً وليس كذلك (قوله بين المهر) أي حيث لم يسقط ملك الزوج والوجة (قوله من العقد) بئنا لو جبال المهر (قوله فلكه) أي البائع المهر (قوله والمتعة انما تصيب الخ) عطف على اسم ان خيرها (قوله فكيف تصيب الخ) أي في المتعوق وجب هنا كذا لما لك الوجة وهو الزوج فلو وجب ولو جبهته على نفسه اه سم (قوله ولذا لو باع الخ) أي لهذا الفرق اه عش (قوله كان المهر) أي نصفه (قوله كاسر) أي قبل باب الصادق (قوله المتن) أن لا ينقص الخ صادق بالزاد على الثلاثين فلذا قال يعني الخ اه سم (قوله أو سادها) أي قوله كذا جعفر في النهاية والغنى الاقوله يعني أن تكون ثلاثين (قوله أو سادها) أي ما قسمته ثلاثين ردهما اه معنى (قوله يعني أن تكون الخ) قد يقال قياس قول الجمع الخ عدم الاحتجاج لذلك اه سم (قوله ويسن ان لا تبلغ الخ) كذا في ابن القري وابن القري وان بلغته أو جاوره لم يزل اطلاق الآية قال البقعي وغيره ولا ترد أي وجوب باع المهر ولم يذكر وانتهى ويحل ذلك ما اذا فرض ما لحاكم وشهد له من كلام الأصحاب فظاهرهما ان الحاكم لا يبلغ بحكمه متعوقاً مقدراً ومهالاً لا يبلغ بالتزويج والوجه في ذلك اما إذا اتفق عليه الزوجان فلا شرط ذلك بل يقتضي الظاهر ان لا تصل إلى مهر المثل اذا فرضها القاضي وهو ظاهر نهاية ومغنى قال عش قوله يوهو ظاهر وتعليقه بل يقتضي أقل متول وألا بد من نقص قدر

سواء أ كانت من الزوج كسلامه وروثه ولعله أم من أجنبي كوطء بعنه زوجته شبهة ولو ارضاع نحو أمه لها أو سورة فكذا ما عتق وجوب المتعة على وطء أو توفيق برص وكلاهما مستقيلاً في الطهارة أن تزوج أمه الطهارة لعبد توفيق لصاد أو أكثر بنته الصغيرة كالكافر توفيقاً وعندهم أن لا مهر لغرضه تم رضه نحو أمه فسترفعوا البنا فتفني بعتي أو ان تزوج طفل بكبرة فترضه أمها اماما يسبها كاسلامها ولو تبعا وضعت بعنه باوعكسه أو بسبها كأن لو ادعاه وكذا لو سبها معا لو زوج صغيراً ويضمنون فلا متعة على الاوجه كلاً لاشطر بالاولى اذ وجوبه أكد كاسر وأيضاً فالفرق هنا بسبب ما لا تمها فلكان معاً بالسبي بخلاف الكبير العاقل فله بسبها فقط لا تمها تلك بالحيضة بخلافه فنسب الفراق اليها فقط ولو لم يكن لها خلا متعة أيضاً مع لها فرقة لاسبها وفرق الرافعي بين المهر والمتعة بان مو جب المهر من العقد يري تلك البائع فلكه دون الزوج المشتري والمتعة فلتأجب بالفرق حتى حصلت تلك الزوج فكيف تصيب

له لا يقتضي كذا بالباعها من أجنبي فطلقها الزوج قبل وطء كان المهر للبائع كاسر ولو كانت مغرضة كانت المتعة للمشتري (و يستحب أن لا تنقص عن ثلاثين ردهما) أو سادها يعني أن تكون ثلاثين ويسن أن لا تبلغ نصف مهر المثل



كذا جبروا بينهم لوقد يتعارضان بان يكون الثلاثون أشعاف الهر فالقضى يصير بما بالاقول من نصف الماهر والثلاثين قال جرح وهذا أدنى  
 المستحب وأعدا لنظام وأوسط فوجب كالتهم أو ادوا بالاقول ان يساوى نحو ضعف الثلاثين والثاني ما بين الثلاثين ونحو ضعفها تكسمة  
 وأربعين وقال بعضهم أعلن خادم وأنه مقتضى أوله وتلافون وفي ذلك كيد نظر سائر اعتبارنا لا دليل على هذا التقدير والواجب قبلها  
 يتراضيان عليه أو قبل بحزب فيستعمل ثم ان تراعى على شئ فذلك أى والمستحب جسد (٤١٧) ما مر في الثلاثين ونصف مهر المثل فان

هـ وقع غرضه فاعين نظر وتظاهر الحلاق الاول اهـ (قوله جبروا بينهما) أى بين ما فى المتن وما فى الشارح من من  
 ان لا يلحق الخ وكذا الضمير يتعارضان (قوله فى القاضى بغير المثل) اعني عـ (قوله راعى الاقل الخ) أى  
 ندبا (قوله من نصف الماهر الخ) لعل المراد ثبوت النقص عنه اهـ سم (قوله وهذا أى الثلاثون) (قوله  
 بالاول) أى الخادم وقوله وبالثاني أى الثوب (قوله وأقل بحزب) مستد آخر متمول وضمير فيه المثل  
 (قوله جسد) أى حين القاضى (قوله ما مر في الثلاثين الخ) أى الاقل منهما (قوله وان زاد على مهر  
 المثل) مر تأضع النهاية وانفى خلافه (قوله على الوجوه) كذا فى شرح الروض اهـ سم (قوله  
 مهر المثل) مستد أوله مناطه مستد ثان وقوله الاثنى عشر الثاني اهـ سم (قوله وهو) أى الاثنى  
 عشر (قوله ما) أى يملأها (قوله من مهر المثل) أى المتعة على مهر (قوله فلت منع) حاصل  
 السؤال فانه لا يتصور ان تزيد المتعة على مهر المثل وان هذا محتمل ما قاله البلقين وحاصل الجواب بنسور زادت  
 على سواء وادب به مهر حال العقد او مهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلقين بل مراد الله وان  
 تصور زادت ما لكن يجب ان لا يزيد كان الحكومة اذا بلغت ارش عضو مقدر يجب تقصيرها اهـ سم  
 (قوله فالوجوه اطاعت) أى ما اقتضاه اطلاقهم من جواز زادت ما على مهر المثل اهـ كرى (قوله عا  
 تدا الخ) أى من من غير زادة المتعة مهر المثل اهـ كرى (قوله وبه يعلم الخ) أى بقوله قلنا الخ (قوله يد  
 منوع محله) أى الحكومة (قوله وهو) أى الفرق بينهما أى الحكومة (قوله بخلاف المتع والمهر الخ)  
 أى فليست تابعة متحصنة (قوله لا مقرر الخ) أى فى شرح لا سيما كطلاق اهـ كرى (قوله ان موجب)  
 أى المهر (قوله وان كلا) أى من المتع والمهر (قوله فيما) أى اكسدية الموجب لا انفراد قول المتن  
 بغير ما لهما) أى وقت الفراق سم وعـ (قوله فيما اشار) يتأمل اهـ سم (قوله المتن وقيل أقل مال)

البحر الاقوى عدم الاحتياج لذلك (قوله من نصف الماهر الخ) لعل المراد ثبوت النقص عنه (قوله وان  
 زاد على مهر المثل على الوجوه) وقد رتبته التفسير بين تقدير القاضى فثبت ان يادع وتراضيا فوجب زيل  
 مقتضى النظائر ان لا تصل إلى مهر المثل اذ فرضها القاضى وهو ظاهر شرح مر (قوله على الوجوه) كذا  
 فى شرح الروض (قوله فان قلت الخ) انظر لمصاحبه (قوله مهر المثل الخ) مهر مستد او مناطه مستد ثان  
 والاثنى عشر الثاني (قوله منع زادت ما على) وعـ اذ افترض ما حاكم وشهد به من كلام الاصحاب  
 فتأثر هذه النظائر لا تشهد لمن لا يادع وتشهد بالنقصان أيضا الا ان راد الاستصحاب من يادع ايد اعرف  
 يجوز المساواة ثم استوفى بل مقتضى النظائر الخ منها ان الحاكم لا يبلغ بمحكمه معصومة مدته ومنها ان  
 لا يبلغ بالتميز بالحد وغير ذلك اما اذا تعلق بغير الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر ان لا تصل إلى  
 مهر المثل اذ فرضها القاضى وهو ظاهر شرح مر (قوله فان قلت الخ) انظر لمصاحبه (قوله فلت منع الخ) الخ  
 يسبق من هذا الجواب ان حصل السؤال انه لا يتصور ان تزيد المتعة على مهر المثل وان هذا محتمل ما قاله البلقين  
 وان حاصل الجواب بنسور زادت ما على مهر حال العقد او مهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس  
 مراد البلقين بل مراد الله وان تصور زادت ما لكن يجب ان لا يزيد كمال الحكومة اذا بلغت ارش عضو مقدر  
 يجب تقصيرها عنه (قوله فى المتن معتبر اهـ ما) هل يعتبر حاله ما لو قلنا أو وقت الفرض فيه نظر  
 وبغير ما لاولاه وقت الجواب (قوله فيما اشار) : تأمل (قوله فى المتن وقيل أقل دل) هل معناه انه يتبع

(٥٣ - (شروافى وابن قاسم - سابع ) يساوى ونحو نسبها وصفاتها السابقة مهر المثل وقيل لا يجوز  
 زادت ما على شطر المهر (وقيل حاله) نظاره على الموسع قدره وعلى المقترد زادت ما كان يغتفره زادت ما على شطره تعالى بعد ما لم يعلق متاعا بالعرف  
 فمما اشار الى اعتبارها من ايضا (وقيل حالها) لانها كالبدل عن المهر وهو معتبر بها وحدها (وقيل) المتعبر (أقل مال)  
 قول المحقق وشهد به من كلام الاصحاب فتأثر وقوله ثم رأيت قوله بل مقتضى النظائر الخ ليس فى نسخ الشرح التى يابى انا

يجوز جله صدأ و رد بان المهر بالتراضي (فصل) في الاختلاف في المهر والتالف فيما يجي منه اذا (اختلف) أي الى و كان (في قدر مهر) مسعى و كان ما يده المزوج أقل (أو في صفته) من نحو حبس كدناير و حاول و قدر أجل و صحت و ندها و لا ينزل أحدهما أو تعارضت بينهما (تخالف) كما صرح في كفاية البين (٤١٨) ثم يبدأ منها بالزوج أو قوتها به ببقا البضع و زوج يسمى ماله و جبه مهر مثل لمخوف سد

هل مع اذ انه متنع عليه الزيادة عليه اه سم (قوله يجوز جله الخ) عبارة التي كيجوز جله صدأ و  
 و فرق بين المهر بالتراضي اه وهي سالمة ما يجي من عرش (قوله رد بان المهر الخ) مجرد كونه بالتراضي  
 لا يصح له رد على هذا الو جهاته لم يقل أقل مال بحسب الصدق بل قال يجوز جله صدأ و معلوم ان الاجل  
 انما هو بتراضيها اه عرش  
 (فصل) في الاختلاف في المهر والتالف (قوله في الاختلاف) الى قوله ثم مقتضى في النهاية و كذا في  
 المعنى الاول و لا يلزم من القطع الثاني القطع ح بالاول (قوله في الاختلاف في المهر الخ) عبارة الغسقي في  
 التالف عند التنازع في المهر المسمى اه وهي أولى اقلها معنى (قوله فيما يجي منه) أي ولو حكا ليشمل  
 ماله أو أكثر الزوج التسمية من أصلها اه عرش (قوله اذا اختلف الخ) أي قبل طهر أو بعدهم بقاها و وجبة  
 أو زوالها اه معنى (قوله أقل) أي أو من غير نقد المد أو في المسمى تدعى ان هذا المعنى أخذ ما ساسي  
 اه سديد (قوله من نحو حبس كدناير الخ) كان قالت بالف دينار قال بل بدوهم أو قالت بالف خمسة  
 فقال بل سره أو بحال فقال بل يؤجر أو يؤجر بل الى السنة فقال بل الى سنة اه معنى (قوله و حاول الخ)  
 بحال فعل ذائير (قوله و ندها) تدفعني عنه الاختلاف (قوله نعم يبدأ بها بالزوج) أي مع انه نظير المشتري  
 هناك اه سم (قوله له و قوتها به) أي بعد التالف اه معنى (قوله و يعرف لها الخ) هل يصور عاذا  
 تخير القاضي في اجتماعه في قدر مهر مثل أو فيما اذا تنازع في الزوج في نفسها قالت هاشم بن فقال بل  
 قرشة أو عاذا يعني ان راجع اه سديد و قوله أو فيما قبل له أو بما البلاء مقابل قوة عاذا تخير  
 الخ (قوله لا غلام) أي أو اصل و راء قد تم عاذا اه معنى (قوله و يكون الخ) عطف على يسمى الخ  
 (قوله كلاً أعلم الخ) هذا قول وارث الزوج و أم وارث الزوجة يقول و انه لا أعلم انه تسع مورثي خصم سائة  
 و انما تسع بها الب الف اه معنى (قوله و لا يلزم منه القطع الثاني) هو جواب الانبات المقابل للمعنى اه عرش  
 (قوله مطلقاً) أي في الاتيان و الثاني اه عرش (قوله و استظهر) ببناء المفعول (قوله ثم بعد التالف) الى  
 قوله و يعرف في النهاية و المعنى الاقوة أو من غير نقد البالد أو يودي قوله أو من (قوله أيضاً) أي كاي فذ  
 ظاهر (قوله من الحق قطعاً) احتراز به عن الكذب (قوله لمير الخ) تعليل للمعنى اه رشيدى (قوله  
 التالف) أي ينفسر التالف وقوله فوجب قيمته أي هو مهر المثل اه عرش (قوله المثل و لو ادعت  
 تسمية) أي أكثر من مهر المثل كما علم من قوله أو في قوله ان كان الخ اه رشيدى (قوله من أصلها) بان  
 قائم تقع تسمية اه معنى (قوله و لم يدع تقويضاً) و لم يكن ترك التسمية يفسد النكاح و لا كفى الصور  
 السابقة أو لا الباب فلا تخالف اه معنى (قوله و لم يدع تقويضاً) فان ادعاء ساسي في قوله أو والاخر  
 تسميتاً اه سم (قوله المثل تخالف في الاصح) أي فان أصغر الزوج الى النكاح لم ترد عليها البين ولا بقضى  
 لها بشي بل يؤمر الزوج بالخلف أو البان اه عرش (قوله الاختلاف في قدر المهر) لأنه يقول الواجب  
 مهر المثل وهي تدعى باده عليه ما به ومعنى (قوله و حله ان كان الخ) أي أو لا فلا اختلاف في الحقيقة فلا  
 تخالف (قوله و لو أنقص الخ) غاية (قوله و أنكرت) أي الزوجة التسمية من أصلها اه معنى (قوله  
 علم الزيادة عليه  
 (فصل في الاختلاف في المهر والتالف فيما يجي منه) (قوله نعم يبدأ بها بالزوج) أي مع انه نظير المشتري  
 هناك (قوله و لم يدع تقويضاً) فان ادعاء نسب أن في قوله أو والاخر تسميتاً

تسمية ولم يعرف لها مهر  
 مثل فاختلافه ينفذ  
 بينه لا غلام و يكون ما  
 يده أقل ماله كان أكثر  
 فأنقص ما ادعت و يبقى  
 الزائد فيه كن أم أنقص  
 بشي فكذلك (و يتخالف  
 و أو تاهما و وارث واحد)  
 منها (والاخر) اذا اختلف  
 في شيء مذكر لقيمة مقام  
 مورثه لكن الواو انما  
 يخالف في النفي على في العلم  
 كلاً أعلم ان مورثي تسع  
 بالف عاذا تسع خصم سائة  
 و لا يلزم من القطع الثاني  
 القطع بالاول لاختلاف  
 سر بان عقد من كل أحدهما  
 دون الآخر بخلاف المورث  
 فانه يحصل على البت مطلقاً  
 ثم مقتضى كلام جمع  
 متقدمين أن نحو الصغيرة  
 حاله العدة تخلف على نفي  
 العلم بتزوج و لها بالقدر  
 الذي به الزوج و استظهر  
 لانها تخلف على نفي فعل  
 غيرها وهو الولي و لم تنهد  
 انكاح و لم تستأذن أو جاره  
 الاذوى في مجبة بالغة عاذا  
 لم تنحصر و كل ذلك وجبه  
 معنى لا تقلا (ثم بعد التالف  
 ينفسر المهر) للمسمى أي  
 ينفسر كلاً عاماً أو أحدهما  
 أو الحاكم و ينفسر بانها

أما من الحق فقط الصبر بالتالف مجهولاً ينفسخ التالف كالبيع (و يجبه مهر مثل) و ان زاد على ما دعتان  
 التالف و جبه الميرض هو بمقتضى فوجب قيمته (و لو ادعت تسمية) لتقدر (فانكرها) من أصلها و لم يدع تقويضاً (فان التالف في الاصح)  
 لان ماله الاختلاف في قدر المهر و حله ان كان مدعاها أكثر من مهر المثل أو من غير نقد الباء أو عينا و لو أنقص من مهر المثل لتعلق الغرض  
 بالعين و لو ادعى تسمية و أنكرت موهبته و ادعت مهر المثل أو من غير نقد الباء

أدعيه في مخالفا للاصم

أضاهو بغيره بين جوان

الخلافة فلا في الاختلاف

في قدر المعنى باجماعا لما

اتفقا على أصل التسمية

واختلفا في قدرها فان كل

مدعى على مدعي حليمة مئة

مائة التحالف وهذا لما

اتفقا في أصل التسمية

امكن أن يقال الأصل عندها

فقوى بان يثبت مكرها

فليثبت بينه وبينه

المثل فلا معنى للتحالف

ولو ادعت نكاحا ومهر

مثل لعدم جريان تسمية

محصنة (فاقر بالنكاح

وأشكر المهر) بان قال

نكحتها ولا مهر لها على

أي لكونه في في العقد أو

سكت عنه بان قال نكحتها

ولم يزاد أي لم يدع تقوى

ولا اختلاف النكاح من ذكر

المهر (فلا يصح تكليفه

البيان) لانه لا نكاح

يقض به فان ذكر قدرها

ورأى عليه (تحالفا) لانه

اختلاف في قدر المهر وقول

غير واحد في قدر مهر البت

يحتاج لتأويل لا يندى

وجوب مهر المثل ابتداء

وهو ينكر ذلك ويدعي

تسمية قدره فان أتى بد

أن هذا قد يشأ عنه

الاختلاف في قدر مهر المثل

بان يدعي أن المعنى قدر

مهر مثلها فتدعي عدم

التسمية وان مهر مثلها

أكثر مع ذلك على ما فيه

ويعلى كل هذه غير ما مر أن القول بقوله في قدر مهر المثل لا يعم ما اتفق على أنه الواجب وان العقد خلاص التسمية

أومع) بالرفع (قوله هنا) أي في الاختلاف في ذكر التسمية بمصونه (قوله لا في الاختلاف الخ) أي السابق في قول المتن اختلاف الخ (قوله) أمكن أن يقال الخ) أي كقوله بمقابل الاصم (قوله وجب) بالجرم عطفا على يصد (قوله فلا معنى للتحالف) أي على أحد الوجهين اه سم (قوله له دم جريان) أي قول المتن فان ذكر في المتن الاقوله ولا اختلاف النكاح من ذكر المهر والى قول المتن ولا اختلاف في النهاية (قوله أي لكونه) أي للمهر (قوله في في العقد) فبان هذا الواجب ان مهر ليس عليه بل وجبانه عليه لانه اذا تفي في العقد وجب مهر المثل فكيف يجعل اقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بان استند انكاره في الواقع بحسب زعمه (قوله فلا صد) اه سم (قوله أي ولم يدع الخ) ظاهر انه دلف على سكت كل مخرج المتن (قوله ولم يدع تقوى) اي لا ينافيه قوله قبله أي لكونه في الخ لان تضيف العقد اعم من التوفيق لصدقة عدم اذن الرشيدة في تضيفه ان هذا أي قوله أي لكونه الخ بيان لاستند بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك انصر بمحذو مواده يخرج به موادى تقوى بضافتيه في أن يقال ان صرح بان مهر المثل لعدم التسمية فهو ما ذكره بقوله الا في ولا آخره مثال ويبيح ما لو لم تصرح بشئ منه بما لا اقتصر على دعوى مهر المثل اه سم أقول ولا بعد حيث ذكرنا فيها البيان فليراجع (قوله ولا اختلاف النكاح) يندى في دعواه الاختلاف وجوب مهر المثل لانه مقتضى الاختلاف دعواه واقفلة عواها اه سم (قوله يقتضيه) أي للمهر (قوله وقول غير واحد) منهم شيخ الاسلام أي والمخني اه عس (قوله في قدر مثل المثل) أي يدل قولنا في قدر المهر اه سم (قوله يحتاج الخ) خبر وقول الخ (قوله يدعي) أي بعد تكليفه بالبيان (قوله هنا) أي الاختلاف اه عس (قوله بان يدعي الخ) أو بان يذكر في البيان مهر مثل أقص مما ذكرته (قوله وعلى كل) أي من كون ما في المتن اختيارا في قدر المهر أو في قدر مهر المثل (قوله فهذه) هي مسئلة المتن (قوله غير ما مر) أي

(قوله لا في الاختلاف الخ) أي السابق أو الفصل (قوله فلا معنى للتحالف) أي على أحد الوجهين (قوله في المتن فاقر بالنكاح وأشكر المهر الخ) وقول الشارح هنا يعني الجلال المحلى بان تفي في العقد أو لم يذكروه صادق بنى التسمية قرأوا وتسمية فاسد لان السالبة الكمية تصدق بنى الموضوع وقوله بان تفي في العقد راجع لقول المصنف أنكر المهر وقوله أولم يذكروا فراجع لقوله أو سكت عنه فهو لغيره من شرط فلا تذكر أو نسمع قوله سابقا بان لم تصرح تسمية بهذا ذلك بيان لمهر المثل وهذا بيان لانكار أو السكت شرح

مر (قوله أي لكونه في في العقد) فبان هذا الواجب ان المهر ليس عليه بل وجبانه عليه لانه اذا تفي في العقد وجب مهر المثل فكيف يجعل اقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بان استند انكاره في الواقع بحسب زعمه (قوله فلا صد) اه سم (قوله أي ولم يدع الخ) ظاهر انه دلف على سكت كل مخرج المتن (قوله ولم يدع تقوى) اي لا ينافيه قوله قبله أي لكونه في الخ لان تضيف العقد اعم من التوفيق لصدقة عدم اذن الرشيدة في تضيفه ان هذا أي قوله أي لكونه الخ بيان لاستند بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك انصر بمحذو مواده يخرج به موادى تقوى بضافتيه في أن يقال ان صرح بان مهر المثل فهو ما ذكره بقوله الا في ولا آخره مثال ويبيح ما لو لم تصرح بشئ منه بما لا اقتصر على دعوى مهر المثل (قوله ولا اختلاف النكاح) يندى في دعواه الاختلاف وجوب مهر المثل لانه مقتضى الاختلاف دعواه واقفلة عواها (قوله وقول غير واحد) في قدر مهر المثل أي يدل قولنا في قدر المهر (قوله ويدعي تسمية قدره) فان قلت من أن لم يدع ذلك بل الكلام ما سكت وجوب كذا لا يبرق التسمية قلت انه لا فهو كان مدعى وجوب القدر الذي ذكره لا بطريق التسمية لكان موافقا لها على وجوب مهر المثل بالمقدار عدم تسمية صححة ومخرج النزاع الى قدر مهر المثل بعد الاتفاق على ووبه وقد تقدم انه لا خلاف حيث جاز القول بقوله لانه غارم فتمين فهو والمسئلة بما اذا دعي تسمية قدره دون ما ذكرته فليتام (قوله غير ما مر) أي في قوله في أول الفصل يخرج بمعى ملو وجوب مهر مثل الخ (قوله

مختلفة معنا (فان امرئ منكر) المهر (٤٢٠) أو ما سلك (حلف) بين الرذائلها استحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به على ولا يشل قولها

قوله في أول الفصل يخرج بحسب ما لو وجب مهر المثل الخ اه سم (قوله بخلافهنا) يتأمل اه سم  
(قوله ان القول الخ) بيان لما سار (قوله على انه) أي مهر المثل (قوله عين الرذ) اعني هذه العين بين الرذ  
تتلاصرا وعلى الانكار منزلة تنكحه عن المهر بؤا ان سكوت المدي عليه عن جواب الدعوى لا نحو  
دعته منزلة النكول اه بصيرى (قوله ابتداء) أي قبل تنكحه بالبيان (قوله وفارقت) أي مسئلة  
التمزج وهي قوله ولو ادعت نكاحا الخ (قوله ما قبلها) هو قول المصنف ولو ادعت تسمية الخ سم وعش (قوله)  
مدعاها الخ جملة حاله عز (قوله فكأن بالبيان) فان ذكر قدر أو قص بما ذكره فقال فلان أو صرعى  
الانكار لم يفت وقضى لها اه معنى (قوله أو سكنت) بقى ما لو أنكر للمهر فنبى أن يكفها بالبيان أيضا أو أنكر  
التسمية لم يقدم في ولو ادعت الخ اه سم (قوله على العمد) كذا في النهاية (قوله بل يخطف) له وله  
ويجب مهر المثل سم وعش (قوله وظاهر ان الوارث الخ) ومثل ذلك ما لو مات الزوج وادعت زوجته  
على الزوج انه لم ينكحها كذا ولم يدع لها المهر فتصدق الورثة بدعواهم ذلك ان لم تقم بينته اه عش  
(قوله ولو ادعى أحدهما) إلى قوله ثم دعواها في الغنى (قوله صدق الثاني) أي فيجب مهر المثل سم ومعنى  
(قوله ووالاخر تسمية) ظاهره وان كانت قد مهر المثل اه سم (قوله ثم دعواها التوفيق الخ) كذا  
في شرح الرض واعترض به مسلم لولم تعارض دعواها التوفيق دعوى الزوج عدم التوفيق وعدم  
التسمية المتضمنة تلك الدعوى لوجوب المهر لما يجب عارضها ذلك كرفالوجه سمع دعواها لعلبها لمهر  
المثل بعد حلف كل منهما على نفى مدعى الآخر أو بعد حلفهما بمصير العقدان بالان عن التوفيق والتسمية  
وذلك موجب لمهر المثل مر اه سم (قوله أي المسعى) إلى قوله قيل الوجه في الغنى الخ قوله ومن ثم الغنا  
نكل إلى الفرع في النهاية الآية تنسبه إلى التمن (قوله ومثل) أي الولي الركن إلى أي عقد النكاح عبارة  
الغنى بعد ذكر نحو قوله الشارح وقد ادعى زبادة إلى قوله قيل انحصار وأما الولي كذا في عقد النكاح كذا في  
فما ذكر اه (قوله وقد ادعى) أي الولي (قوله والزوج مهر المثل) سبذ كزبحتر مرقوعه اما إذا اعترف  
الخ أو قوله وكذا لو ادعى الزوج الخ (قوله أو زوجة الخ) كقوله لا في أولها سمع على زوج الخ (قوله)  
أولها اه) أي الزوج والصغير أو الجنون وقد ادعى إلى الزوج زبادة عليه اه سم (قوله أو وليها)  
أي بان كل الصداق من مال على الزوج عش ووشدوى (قوله المثل تخالف الخ) فائدة التقابل انهما  
ينكل إلى زوج فلهما الولي فثبت مدعه وان قولنا كذا قال فثبتنا ان هذه الفائدة تفصل بينهما زوج  
من غير تخالف اه معنى (قوله فلا تكل) أي المولى اه سم (قوله حلف) أي على البت اه عش (قوله)

مختلفة معنا (فان امرئ منكر) المهر (٤٢٠) أو ما سلك (حلف) بين الرذائلها استحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به على ولا يشل قولها  
ابتداء لان النكاح قد يعقد  
بأقل متول وفارقت ما قبلها  
بانها تم استئناف القول  
ابتداء لان النكاح التسمية  
ثم يقتضى لزوم مهر المثل  
ومدعاها أو يدونها أنكر  
المهر أصلا ولا بد للمهر  
الاعتراف بالنكاح فكف  
له ان يخرج بقوله ومهر  
يشل ما لو ادعت نكاحا  
بحسب قدر المهر أو فقال  
لا أدري أو سكنت فانه لا يكون  
بينا على المصنف لان المدعى  
به هنا معلوم بل يخطف على  
نفى ما دعته فان نكل  
حلف وقضى لها وظاهر  
أن الوارث في هذه المسائل  
كالزوج ولو ادعى أحدهما  
تفويضا والاخر أنه لم  
يذكر مهر صدق الثاني كما  
يجهل أو لاخر تسمية  
فالأصل عدمهما فحلف كل  
على نفى مدعى الآخر كما  
استلغا في عقدن فاذا  
حلفت وجب لهما مهر المثل  
ثم دعواها التوفيق قبل  
الوطء لاسمع بالان نسبة  
لطالب الفرض لا غير (ولو  
اختلف في قدر) أي المسعى  
(زوج) وفي صغيرة أو  
جنونة ومثله الركن وقد  
ادعى زبادة مهر المثل  
والزوج مهر المثل أو زوجة  
وولي صغير أو جنون وقد  
أنكرت نفس الولي عن  
مهر مثل أوليها  
(تخالف في الأصح) لان  
الولي ليس له العقد قائم

مقام المولى كوكيل المشتري مع البائع أو عكسه فلا تكل قبل حلف قول الحشى قوله وقد ادعت الخ ليس في نسخ الشرح التي يابينا اما

وليسه حاتفون الولي أما إذا اعترف الزوج بزيادة فعل مهر المثل فلا يتحقق المثل يؤخذ بقوله بلا عين ثلاثين في ذلك لا ينسخ الموجب لمهر المثل  
فترض الزيادة عليها وكذا لو ادعى الزوج دون مهر المثل فبمهر المثل لا يتحقق كذا قالوا في البقي الحق في الأولى حلف الزوج  
رجاء أن ينكح نصف الولي ويشتد على الأكر من مدعى الزوج اه وهو مقصده ما عني من ثم يتعذر ركض وغيره ما في ذلك في الثانية  
أيضا فحلفه فان نكح حلف الولي ويشتد على الأكر من مدعى الزوج اه وهو مقصده ما عني من ثم يتعذر ركض وغيره ما في ذلك في الثانية  
العاوى لا يتحقق وان ياشر السبلان ذلك في حلفه على اشتقاق موافقة لا يجوز إلا في الثانية وفيه ما في حلفه على اشتد وفيه كذا فهو  
حلفه على فعل نفسه وما هو ثابت من قبل الوجه الفصل ثم إن يأن ياشر السبلان لا يرد (٤٢١) هذا الجواب هو ويؤيده ما مع مآثره

السبب ان حلف على اشتقاق الولي لم يرد ولا أفاد ه (تتبعه) هو فلو أن وليه ما هو ماصر حوايه وهو لا يتأثر إلا إذا كان الاصل من مال الولي الزوج وهو الابن أو الجد لا يثبت حلف الزوج الزائد على مهر المثل لما في مال الزوج فولي له لا يجوز له الزيادة على مهر المثل ولو لم يلا يجوز له التمسك بغيره

أما إذا اعترف الزوج بزيادة الخ أي ادعى الولي مهر المثل أو أكثر عبارة الفسنى ولو ادعى الولي مهر المثل أو أكثر وذكر الزوج أكثر من ذلك لم يتحقق الخ (قوله) فلا يتحقق في الخالف مشكل إن كان مدعى الولي أكثر من مهر المثل اه سم أي لا يبر عما ينكح الزوج نصف الولي ويشتد على الأكر من مدعى الزوج اه وهو مقصده ما عني من ثم يتعذر ركض وغيره ما في ذلك في الثانية أي أيضا فحلفه فان نكح حلف الولي ويشتد على الأكر من مدعى الزوج اه وهو مقصده ما عني من ثم يتعذر ركض وغيره ما في ذلك في الثانية

عدم النكاح لا يبر ينسكو به من دعواه الظاهر في وجوده أيضا فاصل البقاء أقوى من أصل عدم النكاح لأن الأول علم بوجوده ثم شك في واقعته والأصل عدمه والثاني لم يعلم مستمدا لا يحتمل فإبرع لم ذلك علم به لا يجب على المشتكك الباقين وإطاعة فيه فان قال لم أخافهما أو في أحدهما صدق بيته اه مدعى الزوج (قوله) أرسل الخ هل المثل ينظر في مثل الخاطب هنا وفي مسئلة الطلاق لا تنفذ ولا فدية تعطيل الرجوع إلا في أتمه له هنا ولو لم أتمه له فيها بان فدية توقف خراج افتد يقر بان الشروع لم يحل الأمر والعهد بعد العقد به فيفسد بالأعطاء العقد دون المعاشرة فانها بعده يبدع بخلافهما فتعقد المعاشرة مع العقدان المعاشرة المقصودة بالعقد بد (قوله) البها

(قوله) فلا يتحقق في الخالف مشكل إن كان مدعى الولي أكثر من مهر المثل

العقد الذي يولي بمقتضى الترخيم وقوع الاعراض منها أو غير جنسها وإسقاطها عنه كإلزامه بكلام البعوى واجتمعه للأفريغته الزكشي وغيره من الرافعي إيا اقتضاه يقر بين النسخ وغيره وقتوا بعد تسليمها أو تأجيلها قبل العلم بهدي يتم له بكنهه أو جوع عساقه الجاهلانة، اعطى انكساره ولم يحصل ذكر الرافعي والصدق عيجه من ينقل ذلك عن فتاوى ابن زرين أي وقد بان له ان لا يفتي ابن زرين في ذكره صريحاً والرافعي اقتضاه كاتر من قال ولو في (٤٢٢) من كون المهدى من جنس الصادق أو من غير جنسها انتهت لمصلحة ولو افعلوا الرافعي

[illegible]

﴿ قوله لا في كل من الصورتين ﴾ أي صورة المطلوبة وصورة الزوجة  
 ﴿ فصل في وليمة العرس ﴾ \* ﴿ قوله قبل لاجتماع البهائم ﴾ بحاج بان فيه افادة انها اتفاق على غير وليمة العرس

من الذين آمنوا بالله ولا تغفل عن أثارهم ما تلقى من الدعاء والرسالة لانه لا وجه له كما هو واضح ولودع  
نقله من الصادق الذي يحب الصدوقين الكسوة التي يحب الصدوقين والنكاح والصلح هذا يعني انهم قصد بها الا  
تزييفه على صدوق في نفسه وعلوق مستلزامه العزم برحمة بني كثره الاخرى خلافا للغير لانه انما اعطى لأجل الصدوق  
من البر وهو الاجتماع على الحق والبرية انهم لكل دعة أو دعة ما يفتقد نافع سر وأخبرهم (ولم تالعه رس)

فدل الحاجات ليلاتها حيث أطلقت اختصته ولا تقع على غيره لا مقيدة ٨١ ورواياته (٤٣) غفلة عن تقديرها كذلك في الحديث الآتي على أن هذا قول

ذَلِكَ الْمَلَأَ الْمَطْفَرُ صَاحِبًا رُبَّ وَانْهَ كَيْفَ يَحْضَرُهُ . وَهِيَ أَوَّلُهَا النَّبِيُّ أَعْلَى الْعُلَمَاءِ الْمَوْفُورِ وَتَوَانِ الْحَافِظِ  
 أَبَا خَلِيبٍ بِنِ دِحْيَةَ مَسْخُفَةً خَلْفَهُ أَوَّلُهَا النَّبِيُّ سَمَاءُ النَّبِيِّ وَفِي مَوْلَاهَا الْبَشِيرُ النَّذِيرُ ذَكَرَهُ مَثَلُ شَيْخِ  
 الْإِسْلَامِ حَافِظِ الْعَصْرِ أَوَّلُ الْفَضْلِ أَحَدُ عَشَرَ عَنِ الْمَوْلَى فَأُفِيحَ بِعَاصِمَةَ أَسْأَلَ عَنْ أَوَّلِهَا لِيَدْعُهُ لَمْ يَنْقُلْ عَنْ  
 أَحَدٍ مِنَ السُّلَفِ الصَّالِحِينَ الْقُرُونِ الْأَلَاةُ وَلَكِنَّهَا مَعِ ذَلِكَ قَدْ لَقِيتُهَا عَلَى عَاصِمٍ وَضَدَّهَا فِي تَحْرِي فِي  
 عَمَلِهَا الْخَاسِنَ وَتَحْبِثُهَا كَلْبَةً عَسَنَةً وَمِنْ لَا تَقَالُاقَ وَتَدْخُلُهَا تَحْرِي بِعَاصِمَةَ أَسْأَلَ نَابِتَ وَهُوَ مَابِتُ  
 فِي الْعَصِيِّ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَوَجَدَ الْيَهُودَ يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَسَأَلَهُمْ فَقَالُوا  
 هَذَا يَوْمٌ أَغْرَقَ اللَّهُ فِيهِ فِرْعَوْنَ وَنَجَّى مُوسَى فَصُومُوا مَعَهُ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى فَيَسْتَفَادِمُهُ فَعَلِ الشُّكْرَ قَدِمَ عَلَى مَا  
 مِنْ يَوْمٍ يَوْمٍ مَعِينٍ مِنْ أَسَدَاءِ نِعْمَةٍ أَوْ دَفَعِ قَتْمَتُو بِمَا ذَكَرَ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ الشُّكْرَ لِلَّهِ بِحَصْلِ  
 بِأَوْرَاقِ الْعِبَادَةِ كَالْحَجَّ وَالصَّامِ وَالصَّدَقَاتِ الْثَلَاثَةِ وَأَيُّ نِعْمَةٍ أَكْثَرُ مِنْ نِعْمَةٍ وَهَذَا النَّبِيُّ فِي الرَّحْمَةِ  
 فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَعَلَى هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ تَحْرِي الْيَوْمَ بِعَاصِمَةَ بِمَا قَدْ قَسَمْتُ مَوْسَى يَوْمَ عَاشُورَاءَ مِنْ بِلَاحِظِ  
 ذَلِكَ لِأَيَّامِ بِسَمَلِ الْمَوْلَى فِي أَيُّ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ بَلَّ قَوْمَ قَوْمَ فَقَالُوا فِي يَوْمٍ مِنَ السَّنَةِ مَبَاقِي هَذَا مَا يَتَقَنَّ  
 بِأَسَلِ ٤ وَلَهُمَا بِعَمَلِ فِي فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَقَنَّ بِهِ عَلَى مَا يَتَقَنَّ الشُّكْرَ لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ  
 وَالْأَطْعَامِ وَالصَّدَقَاتِ وَتَأْسُدُ شَيْءٌ مِنَ الْمَدَائِجِ النَّبَوِيَّةِ وَالْزَّهْدِ الْمَحْرُومَةِ لِلْعُلُوبِ بِأَيُّ فَعَلِ الْخَيْرِ وَالْعَمَلِ الْأَكْثَرِ  
 وَأَمَّا مَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنَ السَّمَاعِ وَاللَّهْوِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَّقَلَ مَا كُنْ مِنْ ذَلِكَ بِمَا يَتَّبِعُ بِعَاصِمَةَ بِسَمَلِ السُّرُورِ  
 بِذَلِكَ الْيَوْمِ لِأَيَّامِ بِالْحَافِظِ بِهِمَا كَانَ حَرَامًا أَوْ مَكْرُوهًا فَيَنْبَغِي وَكَذَا مَا كَانَ خِلَافَ الْأَوَّلِ ٨١ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ  
 الْحَافِظَ ابْنَ ثَامِرٍ الدِّينِ قَالَى فِي كَلِمَةِ الْمَدْحِيِّ بِوَرْدِ الْمَدَى فِي وَلَدِ الْهَادِي وَذَكَرَ أَنَّ بِالْبَصْرِ يَخْتَفِ عَنَّهُ  
 عَذَابُ النَّارِ فِي مِثْلِ يَوْمِ الْأَتْنِ لِأَعْتَادِهِ بِسَمَلِ وَبِإِعْلَادِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ أَشَدَّ  
 إِذَا كَانَ هَذَا كَلِمَةً بِأَحْسَنِهِ • وَتَبَيَّنَ بِأَيُّ الْعَظِيمِ يَخْتَفِ  
 أَيْ أَنَّهُ فِي يَوْمِ الْأَتْنِ دَائِمًا • يَخْتَفِ عَنَّا السُّرُورِ بِأَحْسَنِهِ  
 فِي الْفَنِّ بِالْعَبْدِ الَّذِي كَانَ عَمْرُ • بِالْحَمْدِ سُرُورِ وَأَوَّلُهَا مَوْجِدًا

انتهى اه وقد أطلعت في إيضاح الاحتجاج لكون المولد محجوبًا ما عليه بشرط طمع إضماره على من  
 خالف في ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كاسمًا لغاسما من المصنف في المولد فخره الله تعالى ما هو  
 أهله وكر في ذلك المؤلف بيانًا لتقسيم البعثة إلى الأحكام كما سعى لا ينبغي كون في المولد ببعثة كونه  
 محجوبًا ما عليه اه سم (قوله لاحتاجت) أي المرص (قوله) ورد الخ وقد قيل مراد القائل بالأطلاق  
 في كلام الفقهاء اه سم (قوله في الحديث الآتي) أي تانبار (قوله) أي أن هذا أي الاختصاص اه  
 كردي (قوله) وتقيدها الخ (قوله) وليست ثنات أو غير (قوله) أي الأشهر اه كردي (قوله) فحصل  
 الإجماع أي إجماع مع انصرافه عند الإطلاق لوليته المرص كما هو الغرض سم ولأننا نقول بالأجماع بأن  
 مع هذا الغرض لأنه عبارة عن نوع في الوهم شيئًا ولو على سبيل الرجوح اه سديد (قوله) في الحديث  
 الآتي) أي أول (قوله) لأن هذا أي ماقى الروضة (قوله) من بعض الخ لعل الأولى من جملة أطلاقها (قوله)  
 وهو) أي الإطلاق للمعنى (قوله) اعتمد في شرح الروض واعتمد المعنى أي (قوله) أن الوضحة الخ أي  
 شرعاً (قوله) الزوج) خرجت بالزوجة اه سم (قوله) غيرهما أي غير الزوج وليس (قوله) كان الزوجة  
 الخ الأولى كالزوجة بها (قوله) أي الزوج والباعث في عمله (قوله) ولأمر الخ غاية في السيد  
 (قوله) مؤ كده) بحث لقولنا أن سنن هذا إلى المتن في النهاية والمعنى الأقوى فلا يجب الإجابة إلى والأفضل  
 ولم يقدّر وقد يقال مراد هذا القائل بالأطلاق في كلام الفقهاء (قوله) بأنه غفلة عن تقديرها كذلك في  
 الحديث الآتي) قد يقال هذا لا يجب الغفلة (قوله) فحصل الإجماع أي إجماع مع انصرافه عند الإطلاق  
 لوليته المرص كما هو الغرض (قوله) الزوج) خرجت بالزوجة قوله أمر أن غاية للسيد

الاحتجاج القبول أن في الحديث أن هذا لا يطل في حصولها ولا يظهر فيها السيد يرد وأمر أن في نكاح فسيكون

بعض أهل الألف وقال  
 آخرون يشتمل الكل لكن  
 الأشهر المألفه الأثر بد  
 بها وأما ما عر من تقديرها  
 إذا أريد بها غير موعده فلم  
 يكف كالحدث بالمألفها  
 نظر الشعر ولها لكل فحصل  
 الإجماع وأما ألقت في الحديث  
 الآتي أيضا فنظر الأشهر  
 المذكور في كل من الأطلاق  
 والتقدير ما شغل خلافا  
 وهم فيه فالتفت قبولها  
 للوضعية الذي دلل بها  
 ذكر حسن آخر من نتائج  
 قول الروضة عن الشافعي  
 والاصحاب تقع في كل دعوى  
 تقدير لسرو روايت قلت  
 لا منافاة لأن هذا المطلق  
 تقع من بعض أهل الأطلاق  
 والكلام أعان في الأطلاق  
 القسوى عند أولئك  
 القبولين وهو يشتمل الكل  
 وعبارة القاموس والولية  
 طعام المرص أو كل طعام  
 صنع له وهو غير هاهم  
 رأيت شيخنا اعتمد في شرح  
 الروض مخالفا لشرح  
 البهستان للوضيعة  
 والاشارة أن التعبير بالسرو  
 القاموس (سنة) بعد عقد  
 النكاح المصحب للسرو  
 الرشيد ولو في غير أيام أو  
 جسده من مال نفسه كإتيان  
 فأولها الأخير • كما كان  
 الزوجة وأمره عن مخالفه  
 بعض أن الزوج أن أدت  
 ثبات السنة عند عقد

(قوله من سائر الولايم) وقد تقدم بعضهم أسماء الولايم فقال

وليمة عرس ثم عرس ولادة \* عقيقة تمولود وكرة ذبينا

وضمة وثبم اعزازنا ثم \* نقعة سفر والماء آداب لنا

اه ابن المقرئ وقوله نقعة تسفر أي للقادم من سفره وقوله والماء كذب أي يقال لها ماء ذبي بسكون الهمزة

وضم الحاء إذا لم يكن له لسان الأثناء الناس عليه اه زيدا إذا اغنى على نحوه

والشدنخي لاملال فقد كنت \* تسعا وقل الذي يدريه فاعندي

وأعمل النائم عشاروهو الخفاف اه وهو ما يصنع لحفظ القرآن ونتم كتاب (قوله المشهورة) قال الأذري

رحمته تعالى أن عمل يدب وليلة الختان في حق المذكور دون الأناث لأنه يفتى ويستحى من اظهاره لكن الوجه

استقباه فيما بينهم خاصصوا طلقوا نديها القديم من السفر ونظاها من عمله في السفر الطول بل قضاء العرف

به أمان غاب وما أيا ما يسير إلى بعض النواحي القريب كما حضرتم ما يتوسنى اه (قوله) ويدخل وقتها

بالعقد قضيتها ما يتبع من الدعوة قبل العقد لفعل الولية بعده لا يجب فيه الاجابة بل يكون الدعوة قبل دخول

وقتها والظاهر الوجوب لأن الدعوة وإن تقدمت فهي لفعل ما يتصل به السنوطة فإما ادبقه إلا أن يجب

الاجابة الخ إن الاجابة يجب له يجب كانت تفعل بعد العقد لدفع عن (قوله) ولا يطول الزمن الخ) فظاهر انه أداء

(قوله) ولا يطول الزمن فيما يظهر) فظاهر انه أداء ما دأبوا في آدابها من السعي ما نصه (ثم) لم يتعز

القها ما عرفت وليلة العرس والصولي ما بعد الدخول قال الشيخ وهي جازة قبله ويعد ووقتها موع من حين

العقد كما صرح به البغوي والظاهر انها بعد الزفاف الكبير سبعا والجب ثلاثا وبذلك تكون قضاء انتهى

وقوله والظاهر الخ ليس من كلام السبكي كما عليه راجعه (فائدة) في فتاوى الحافظ السبكي في باب الولية

سئل عن عمل الولية النبوي في شهر ربيع الأول ما حكمه من حيث الشرع وهل يوجد أو مضموم وهل يثاب

فعله أولا قالوا جواب عندي أن أصل عمل الولية النبوي هو اجتماع الناس وقراءتها فيما يقر من القرآن ورواية

الانجيل الواردة في سبأ أمر النبي صلى الله عليه وسلم وما وقع في يومه من الآيات ثم بعد لهم سبأ بأ كونه

ويعرفون من غير زيادة حتى ذلك من البدع الحسنة التي يثاب عليها صاحبها لما فيه من تعظيم قدر النبي صلى

الله عليه وسلم واطهار الفرج والاستبشار بجلاله الشريف ثم ذكر أن أول من أحدث فعل ذلك الملك المغامر

صاحب باربل وأنه كان يحضر عنده في المولد أعيان العلماء والصوفية وأن الحافظ أبا الخطاب بن دحية صنف

له مجلدا في المولد النبوي سبعا التتو وفي مولده النبوي المذكور ثم حكى أن الشيخ تاج الدين عمر بن علي الأشعري

السنكسري المشهور بالفا كها من متأخري المالكية تدعى أن عمل المولد بدعة مضمومة وألحق ذلك

كما سبأ الموردي في الكلام على عمل المولد ثم سرده مائة ثم نقده أحسن فقد ورد أنه بلغه ودفته من م حافظا دام

ثم ذكر أنه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر أبو الفضل أحمد بن حجر عن عمل المولد فاجاب بما نصه أصل عمل المولد

بدعة لم ينقل عن أحد من السلف الصالحين من القرون الثلاثة ولكنهم فعلوا ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها

فمن تقرى في عملها التماس ويحبب ضدها كان بدعة حسنة ومن لا قال قال وقد ظهر في تقرير جميعها على أصل ثابت

وهو ما ثبت في الصحيحين من أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء

فصالحهم فقالوا هذا يوم أغرق الله فيه فرعون ونجى فيه موسى فخص يومه بذكر الله تعالى فيستغاث منه فعل

الشكر لله تعالى ما ينبغي في يوم معين من امدان نعمته ودفع مغمته وقد ذلك في نظر ذلك اليوم من كل سنة

والشكر لله تعالى يحصل بطواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة وأي عملة أعظم من التعمية بعبود

هذا النبي الذي هو نبي الرحمة في ذلك الخ وم وحلي هذا فينبغي أن يعزى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في

يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالى بعمل المولد في أي يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه إلى يوم من السنة

وفيما تقدم ذكره ما يتعلق بأصل عمله وأما ما يعمل فيه فينبغي أن يقتصر فعلى ما يفهمه الشكر لله تعالى من نحو

ما تقدم ذكره من التلاوة والطعام والصدقة وأنشاد شتى من المذاهب النبوية والزهدية المحركة للقلوب إلى

أكثر من سائر الولايم العشر

المشهورة لشيوخنا على

الله عليه وسلم قولنا فعلا

ويدخل وقتها بالعقد

تقرر فلا يجب الاجابة لما

تقدمه وإن أقبل بها فلا

إن بحث وجوبها يستند

راجع إليها تسمى وليلة عرس

ولم يبال بمغالته لم يجر

كلام غيره والأفضل فعلها

عقب الدخول لا اتباع ولا

تقوى بطلاق ولا موت ولا

يطول الزمن فيما يظهر

كالعقيقة وتجب الاجابة

بها وإن فعلت في الوقت

المفضل كما هو ظاهر (وفي

قول أوجه)



وصوب جسمه قوله وهو القياس لان مع شيئين داخل (واجبة) عنهما التعلق عليه اوله وشدة وجوده في الذنب لغيره على غيرهما في  
 الزكاة قال الا ان تعلقه عن غير اثنين في المال حق سوى الزكاة وهما تحصيل ولائها (٤٢٥) لو وجبت لوجبت الشاة ولا قال به

وقوله لهم اقل الويلمة لم يمكن  
 شاة أى الضمير لهما  
 اقل الكمال  
 أصل السنة أى طعمه  
 ولو مرس الخبز اجمع عن  
 انس ما اورد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم على من  
 نسا نساء اوله على رشب اوله  
 يشاء وصرح الجرجاني  
 بسبب عدم كسر طعما  
 كالعقيقة وقد وجه بغيره  
 ما قاله ثم ان قوله تقولا  
 بسلامة اختلاف الزوجة  
 وأنها كالمولود يؤخذ  
 منه انه من هنا المذبح  
 ما بين في العقيقة ويحت  
 الاخرى انه المولود  
 وتعدن الزوجة وان وسد لها  
 عن كسوفه نظر  
 والذي يقربها كالعقيقة  
 فتصدق بتعدهن مطلقا  
 فان قلت هل يمكن الفرق  
 بان العقيقة لهما عن  
 النفس فتعدن بعدها  
 بخلاف الويلمة قلت يمكن  
 ان لم يكن في الويلمة عود ذلك  
 وهو يمسدو الطاهران  
 سرها به صلاح الزوجة  
 بركتها كانت كالفساد  
 عنها لتعدن بعدها يؤيد  
 النسوة ما تقرر من  
 الجرجاني ونحو ذلك  
 انه ينسب لها الذل والولم الزوج  
 ان قوله هو بصلاح  
 الزوج لهما كائنا بولود  
 ترك ولها بقى عنان بقى

أدأق المبرى والظاهر انها تنهى عن ذلك فافهم الكسر معا لئلا يوجب ذلك تكون قضاء اه سم  
 وسدع (قوله ودوب) الخ قوله وفيه نظر في النهاية (قوله وهما محصنان) قد يقال هما عاملان وماهنا خاص  
 فقدم عليهما اه سم (قوله ولا تخرج) يحذف على لغيره على الخ (قوله ولا تخرج) هذا انما  
 يتأخر مع قطع النظر بما سمي به المحرمين من ان المراهبة أقل الكمال اه وشدى (قوله وقوله لهما اقل الويلمة  
 الخ) جملته النهاية والمبني وأقلمها الممكن شقوه لغير ما قد علبه قال النشاف والمراد أقل الكمال شاة اقول  
 التنبؤ بأى شئ أولهن العلم بما يلو هو نفس محل المأكول والمشروب الذى يعمل فيقال العقيقة من بكر  
 وغيره اه (قوله ويؤخذ من) أى مما مر به الجرجاني (قوله ويحت الاخرى الخ) اعلمه النهاية (قوله  
 انهم لو احتلن الخ) خرج به ما لو تعدت أسباب الاختلاص من التعدد اه عرش (قوله وفصلها عن الخ) فان لم  
 يقصد ذلك أى بان اطلاق اسبق التعدد كذا كره بعض المتأخرين اه نهاية (قوله وفيه نظر الخ) هذا  
 مردودا لظاهر الفرق بينهما بلحت ذاء للفسخ خلاف ما هنا اه نهاية (قوله والذي يقربها الخ) وقا المعنى  
 عبرته لو نكح ارباهل تسقب لكل واحدة أو يكفي واحدة من الجميع أو فصل بين العقد الواحد والعقد  
 قال الزركشي فيمنظر انتهى والوجه الاول كقوله غيره اه (قوله انها كالعقيقة) قد فرق بان أقل  
 ما يجزى عن العقيقة شاة أو يجزى مادونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا مما يشهد في قوله الا  
 يؤخذ بالسوية الخ تمامه اه سم (قوله مطلقا) أى فصلها عن الخ (قوله وهو بعد) التفسير راجع لقوله  
 لم يكن الخ اه سم (قوله لهما سرها) أى حكمتهما لوجبة (قوله من ذلك) أى من التسوية أو ما تقرر عن الجرجاني

فعل الخير والعمل إلا خرقوا ما لما يتبع ذلك من السماع والاهوء - بر ذلك فنحن أن يقال ما كان من ذلك  
 مما يلحقه بتعين السرور بذلك اليوم لأناس بالخاقه وبههما كلن كراما أو كبر وخاف متج وكذا ما كان  
 خلاف الاولى اه اه ثم ذكر ان الحافظ من تأمر الدين في كراهة السجى ورد الصادى في موالها هادى قد  
 صرنا بالهيب تخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الاثنين لا عاقبة فيسرور اجملا دالى صلى الله عليه وسلم  
 ثم أشهد  
 اذا كن هذا كافر اياه ذمه \* وتبيناه في الحشم مغلدا  
 آتياه في يوم الاثنين دائما \* تخفف عنه السرور لاحدا  
 فالظن بالعباد لى كان غيره \* باحد سرور او لم سرور  
 انتهى وقد اطل في ايضاح الاحتجاج لكون المولى محمودا ما بالطلب بشرط طمع ايضاح الرد على من خالف في  
 ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كسؤلفا ساهل من المصدق في عمل المولى فخر اياه تعالى ما هو اهله  
 وكره في ذلك المؤلفات انقسام البعثات الى احكام كاهن لا تنافي كون على الويلمة كونه محمودا ما  
 عليه (قوله وهما محصنان) قد يقال هما عاملان وماهنا خاص فقدم عليهما انتهى (قوله ولا تخرج) هذا انما  
 لوجبت الشاة فان قلت كيف تصمم هذه الاوزم من قوله في الحد بشو بشاة صريح في ان المطلوب اعم  
 من الشاة قلت لان البالغة بشاة تقتضى انها أقل ما يجزى فلو وجبت لكان أقل ما يجزى ولو وجبت لكان  
 أقل الواجب شاة هو الرادن وهذا العبارة مع انه لا قال بوجوبها فاشأمل فانه قد عني الاقتضاء الخ كور  
 الاخرى انه قال في الحديث التمس ولو اخذت اثنى حديثين من حديثهم اخذ ما دونه في الصدقات الا ان يقال الاقتضاء الخ كور  
 ظاهر المبالغة فيعمل بالالعوض ولو وجد هنا وجد هنا فلنأمل (قوله فصل أصل السنخ) فظاهر  
 ان الامر كذلك في سائر الولام الا لا العقيقة فان أقل ما يجزى فيها شاة كاهم معصوم من بابها (قوله بأى شئ  
 أعلمه) أى لم يشر به بالعين وماهنا السكروهل تحصل الماء الخالص فيه نظر (قوله والذي يقربها  
 كالعقيقة) قد فرق بان أقل ما يجزى عن العقيقة شاة ولا يجزى مادونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا  
 وهذا مما يشهد في قوله الا فخر بالسوية الخ تمامه اه سم (قوله وهو بعد) التفسير راجع لقوله لم يكن

وسكتوا عن دينهم التمسري وظاهر ما يلحق الصماء من معنى الله تعالى من التردد بعد ما تم تصديقهم أو سريته أنهم تألوا بالغنى السرية والآخر نواياهم زجرت عليه فلا فرق (٤٢٦) فيها بين ذلك الخطر وغيره لأن الغصب لها ماح وهو لا ينفذ بذات الخطر ونقل ابن

(قوله وسكتوا) الخ قوله وعطسه فلا فرق في المعنى والى قول المتن وانما تجب في النهاية (قوله التمسري) سبأ فإنه يقتضي التمسري الاقرار والجب وينبغي ان لا يعتبر ذلك هنا بل المعترف في طلب الولم بمجرد الاعادة ولو لا يتردد دخول وقت ولما قصد الاعادة المذكور فإن عقد التملك أو تأخر عنه وانه لا يتردد دخوله على حصول الاستبراء كان ولا يتمازج واجتاز دخل بالعقد وان امتنع الوفاء لتعوضه سم وعش (قوله ولا يجوزوا الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال حصولها ولو بينهما عندهم فلا بد على الفهم انها فتأمل اه سم (قوله فيها) أى السرية (قوله بين ذات الخطر) أى الشرف (قوله ماح) أى في قوله والظاهر ان سرها الخ اه رشدي (قوله ان الفضل الخ) جرى عليه فتح العين (قوله وكان ذلك) أى سبب زوجه (قوله ان تملك الخ) أى لم يشك ذلك فلا يتم الاستبراء على ثبوت الكراهة على الله تعالى عليه وسلم فعلها كذلك اه عش (قول المتن ولا يلزم اليها) أى ولم تمارس فخص زوج لية التمسري فلا تجب الاجابة اليها م د اه سم ويشهد قول الشارع الا يقتضي مولعة التمسري الخ (قوله اليها) أى الوجهة (قوله بناءه على اليها) ان قول المتن وقيل في المعنى الاقوله ومنه الوبل (قوله لم يجب الدعوة) بفتح الدال اه نهاية (قوله) وللصالح (صلى الله عليه وسلم) (قوله ومنه) أى من الغير اه رشدي (قوله وقيل يجب) أى لغير لية عرس اه سم (قوله لا ينشأ له) ففي مسلم من دعى الخفرض أو نحوه فليجب في أي داود اذا دعا أحدكم أمه فليجب عرسا كان أو غيره وقضية ما وجوب الاجابة في سائر الوالات اه مفيد (قوله بانه يؤدى الى التراكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعين على من طلبه منه المحض وقيل غيره كالمالوا في أداء الشهادة وهذا لا ينافي فرضه في الكفاية فتأمل اه فهذا الرد ليس بذلك سم وسيدمر (قوله لانه تملك) كذا في أصله رحمه الله والانسب تملك بالياء اه سيدمر (قوله أما على الخ) يحتمل زوجه بانه على الشهادة (قوله في نهاية الآية) الخ وجوب عين أو كفاية يقتضي الوجوب اه على (قوله على الصعي) يعنى وجوب الاجابة عيناً كمال مباح أى وكفاية يقتضي قوله ظهوره الى أن يكون مسلماً (قوله على الصعي) يعنى وجوب الاجابة عيناً كمال مباح أى وكفاية يقتضي قوله اه رشدي (قوله على مقابلة) فيه ما شمل لقرض الكفاية بغيره والحق والمغنى وانما تجب الاجابة أو قسنا كالمقدم اه سالتن الاشكال (قوله أوعند فقد عسر شروط الوجوب) لا يقتضي ان شروط وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فصر المعنى انما تنس عند فقد بعض تلك الشروط بتلك الشروط وذلك فاسد سم على ج اه عش (قوله أوعند فقد راجع) عطفيه في قوله على مقابلة (قوله ان ينصه) الى المتن في المغنى ما وافقه (قوله ان ينصه الخ) الظاهر ولو بنحو لبعض كل منكم باجاعة (قوله ولو بكافة الخ) فوقعه مع فتا الخ

الخ (قوله التمسري) سبأ فإنه يقتضي التمسري الاقرار والجب وينبغي ان لا يعتبر ذلك هنا بل المعترف في طلب الواسعة بمجرد الاعادة ولو لا يتردد دخول وقت ولما قصد الاعادة المذكور فإن عقد التملك أو تأخر عنه وانه لا يتردد دخوله على حصول الاستبراء كان ولا يتمازج واجتاز دخل بالعقد وان امتنع الوفاء لتعويضه سم وعش (قوله ولا يجوزوا الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال حصولها ولو بينهما عندهم فلا بد على الفهم انها فتأمل (قوله في المتن ولا يلزم اليها) أى ولم تمارس فخص زوج لية التمسري فلا تجب الاجابة اليها م د اه سم ويشهد قول الشارع الا يقتضي مولعة التمسري الخ (قوله اليها) أى الوجهة (قوله بناءه على اليها) ان قول المتن وقيل في المعنى الاقوله ومنه الوبل (قوله لم يجب الدعوة) بفتح الدال اه نهاية (قوله) وللصالح (صلى الله عليه وسلم) (قوله ومنه) أى من الغير اه رشدي (قوله وقيل يجب) أى لغير لية عرس اه سم (قوله لا ينشأ له) ففي مسلم من دعى الخفرض أو نحوه فليجب في أي داود اذا دعا أحدكم أمه فليجب عرسا كان أو غيره وقضية ما وجوب الاجابة في سائر الوالات اه مفيد (قوله بانه يؤدى الى التراكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعين على من طلبه منه المحض وقيل غيره كالمالوا في أداء الشهادة وهذا لا ينافي فرضه في الكفاية فتأمل اه فهذا الرد ليس بذلك سم وسيدمر (قوله أما على الخ) يحتمل زوجه بانه على الشهادة (قوله في نهاية الآية) الخ وجوب عين أو كفاية يقتضي الوجوب اه على (قوله على الصعي) يعنى وجوب الاجابة عيناً كمال مباح أى وكفاية يقتضي قوله ظهوره الى أن يكون مسلماً (قوله على الصعي) يعنى وجوب الاجابة عيناً كمال مباح أى وكفاية يقتضي قوله اه رشدي (قوله على مقابلة) فيه ما شمل لقرض الكفاية بغيره والحق والمغنى وانما تجب الاجابة أو قسنا كالمقدم اه سالتن الاشكال (قوله أوعند فقد عسر شروط الوجوب) لا يقتضي ان شروط وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فصر المعنى انما تنس عند فقد بعض تلك الشروط بتلك الشروط وذلك فاسد سم على ج اه عش (قوله أوعند فقد راجع) عطفيه في قوله على مقابلة (قوله ان ينصه) الى المتن في المغنى ما وافقه (قوله ان ينصه الخ) الظاهر ولو بنحو لبعض كل منكم باجاعة (قوله ولو بكافة الخ) فوقعه مع فتا الخ

الصالح ان الفضل فعلها ليس لانها في مقابلة نعمته لينة وقوله تعالى فاذا طعمتم فانشرروا وكان ذلك ليلاه وهو متعين ثبت انه صلى الله عليه وسلم فعلها ليلاه والاجابة اليها) ينال على انما استقر (فرض عين) بغير مسلم شر الطعام طعام الولية مدى اليها اغنياءه وتقر الفقرة ومن لم يجب الدعوة أى بفتح الدال وقول شرط بضمها غلط ومنه كذا الله جمع وبنائه قول القاموس وقسم الان يجب بان سبب التلف ان طمرا بوجوب الفهم فقد عسى الله وسوله والمراد لية العرس لان المهمود عندهم والغير الصبي اذا دعى أحدكم الى اوجه عرس فليجب ولا يجب الاجابة بغير لية عرس ومنه مولعة التمسري كلفه ظاهر وقيل يجب وانما قوله السبب لا ينشأ عنه (وقيل) فرض (كفاية) وبمعنى الوقوع ان القصد اظهار الحلال عن السفاح وهو حاصل بعوض البعض وودع فرض تسليم ما عسى به بانه يؤدى الى التراكل (وقيل منه) لانه تملك المال فلا تجب ودين الاكل سبب واجب اما على انها واجبة فتجب الاجابة اليها قطعاً أى بالشروط

الاجابة (قوله لا يلزم اليها) أى لم يبين ان هذا الوجوب عين أو كفاية (قوله أوعند فقد عسر شروط الوجوب) لا يقتضي ان شروط وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فصر المعنى انما تنس عند فقد بعض تلك الشروط بتلك الشروط وذلك فاسد سم على ج اه عش (قوله أوعند فقد راجع) عطفيه في قوله على مقابلة (قوله ان ينصه) الى المتن في المغنى ما وافقه (قوله ان ينصه الخ) الظاهر ولو بنحو لبعض كل منكم باجاعة (قوله ولو بكافة الخ) فوقعه مع فتا الخ



وحدث فتعن أن زاد في التصو رآه أن الذي بالصوره يشاوان لا يحد عن شخص في الجامعة بغيره في البيت وغيره وان وقف الاذرى في  
الطريق وان لا يكون الذي فاسقا أو (٤٢٨) شر والاطالب المباحات والغفر في الاحياء به يعلم اقواله الاذرى كل من يجزى لغيره لاجب

اجابته وان لا يدعى قبل وتجب  
الاجابة اذ الذي يظهر أن  
الصوره التي لا تجب اجابته  
كالعلم بل يجب الاسبق  
فان جاء بها اجاب الاقرب  
ربما قد اوافان استويا فاعترض  
وتظهر قولهم اجاب الاقرب  
وقولهم اترع وجوب ذلك  
عليه وفيما فيه ولو قيل انه  
مندوب لقتلوا في المسقط  
لا وجوب له بعدوان يكون  
الذي مطلق التصرف فلا  
يجب فيه وان اذنه وليه  
لصانه ذلك نعم ان اذن  
لغيره في ان يولم كان كالشر  
لكن ان اذنه في الصوره  
ايضا فيما يظهر نظير ما  
اتفقوا عليه في المولى من  
مال نفسه وهو آب أو جد  
وجبا لحضور كل عيشه  
الاذرى وان يكون المدهو  
سوا ولوسه اوعدا بان  
سبه اوكتابا لم يضر  
حضوره بكتبه او اذنه سبه  
او بعضا في نفسه وغير  
فاض اى في محل ولايته  
لكن يسأل ما لم يخص بها  
بعض الناس الا ان كان  
يخصهم قبل الولاية فلا  
باس باستمر لزم على ذلك  
قال المودودي قال وباني  
والاولى في زماننا ان لا يجيب  
أحد الخبيث النيان والحق  
به الاذرى كل ذي ولاية  
عامه في محل ولا يمتنع  
استثناء البعض من غيرهم اى

(قوله فتعن ان زاد في التصو والحق) هـ لاجل جعل الله في الايام عنه متمم لاذنه في الصوره خصوصاً  
صلاحيه صلاحية لشر ينقلك وكذا يقال في مسئلة العبد الاية هـ (قوله طالب المباحات والحق) قد لا يحتاج الموقوفه  
وفيما فيه من جهة (قوله وهو آب أو جد) أشرف الام الوصية فلنظر (قوله أو بعضا في نفسه) اى او اذن  
سبه (قوله لم يخص) اى القاضى بها اى بالاجابة (قوله وان لا يخص الاغنياء مثلا) قضيه قوله مثله انه قد

فان لم يمتنع لان حكمه لا ينفذ لهم وان لا يمتنع الذي فعنده اى عن طبيب نفس لاجل حمايتهم القرائن كما هو  
ظاهر (وان لا يخص الاغنياء مثلا بالصوره) اى ان لا يظهر من قصد التخصيص بهم عرفا فيما يظهر لاجل غناهم او غيرهم فعنده

كقوله

كثرة ما عتده فان ظهر منه ذلك كذا لم ينجس عليهم فضلا عن غيرهم اما ان نجسهم لانهم مثلوا لجوار اجتماع حرفة أو فقه ما عتده  
فليس بهم كغيرهم الاية وهذا الذي ذكرته هو من ادغم بقوله منها ان يدعو جميع عشيرته وجماعته اغنياءهم وقتر امهم دون أن يخص  
الاغنياء وإذا كان من ادغامهم في اشتراط التعميم فمقتضى النظر في الاصل الظاهر أن المراد بالاجراء هنا أهل محله  
ومعهده دون ارباب دارهم كل جانب (تسب) استشكل الزركشي هذا الشرط فقال لما سلمه ان جهة تدعى الهياك غير السابق حالة  
مقدمة لكون طعمها شر الطعام فاذا غاملها بكن شر الطعام لكن سابق الحديث يقتضي انهم ذلك الغرض من الاستعانة بالطلب فلا يكره  
في أن يخص مشكل او قد يعجب بيان جهة أدنى بيان لكون الغالب في طعام (١٢٩) واليه ذلك وأما وجوب الاجابة فيقولون من

كثرة ما عتده) انظر ما صورته كونه تخصهم من حيث كونهم اغنياء لقوله هذا العذر اه وشدي (قوله ذلك)  
أي قصد التخصيص وقوله كذا في لاجل شغلهم الخ فكان الاولى في ذلك بالام (قوله عليهم) أي الاغنياء  
(قوله أو فقه ما عتده) أي واثق ان الذين دعاهم الاغنياء من غير ان قصد تخصصهم بالعدو ابتداء  
اه عش أقول وذلك يتوقف قول السديع مناهه فذلك العاوج مختص الاغنياء حيث اد (قوله  
منها) أي من الشرط (قوله في اشتراط الخ) مخرجة عدم لقوله نظر والجهة مقول القول (قوله قال) أي  
الافرى (قوله بيان الخ) أي اشتغالهم ببيان ارباب عبيد السرية (قوله ذلك) أي تخص الاغنياء (قوله  
بخصوصه) أي قوله قال في الاية في المتن الاقوله وهو دون القول والقول المستأن لا يكون في النهاية  
قول المتن ثلاثة) أي أو كثر من قول المتن في الثاني ومن ذلك ما أعني ان الشخص يدعو جماعة  
ويعد العدة ثم بعد ذلك يهيئ طعاما ويدعو الناس فانما في الاية ما نأى اه عش أقول وهذا يختلف  
ما يصدق كمال الشرح في التنبه (قوله بل تسب) أي يقول الصورة (قوله ان لم يدع) لعل الراد لا يتوقف  
فلا يرابع (قوله المتن الثالث) أي وفيما بعد معنى (قوله في الثالث) أي وفيما بعده اه معنى (قوله انه  
لو كان) أي تعدد الايام والارقات اه كرى (قوله كثر في قول) أي أو كثر في قول من معنى أو تصدع  
المتناسين في وقت كالعلماء والتجار وغيرهم عش (قوله مطلقا) أي في الثاني وما بعده صوابا لكرى  
أي في الايام والارقات كلها اه (قوله يستمر اياه) عبارة في أي يدعو اه (قوله لو فوضه) أي  
لو لم يحضر اه معنى (قوله ان قصد) أي للمدعو (قوله لاسد ذلك) أي من تأذى المدعو به لهذا أي  
المدعو اه سم (قوله كذا راذل) لم أر من بين المراد بالاذل في محتمل أن المراد منه قام به مذموم شرعا وان  
لم يصل اليه التناقض ولم يكن من ارباب الحرف في التنبه وقد يستأنس به بقول القاموس الرذل الذين  
النجس مع قولهم في الطلاق النجس من باع دينه بدينه اه سديع (قوله أما قول المارودي) أي المتن  
ضر تخصص الفقراء وجسمه لو كان جبرانه وأهل حرقته متلا كلهم فقراء أو بعضهم اغنياء فخص  
الفقراء لا لادراكه فالوجه عدم الوجوب حيث دللنا هذا التخصيص وغير المصدر كالاعتق ولو كانوا كلهم  
اغنياء فخص بعضهم لا لادراكه فالوجه عدم الوجوب أيضا لعله لا يشبه قولهم أن لا يخص الاغنياء على  
ان التبادر من تخصصهم بالانسية الفقراء نعم لو تخص فقر اجبرناه أو لا حرقته أو بعضهم لعدم كفاية  
ما يقدر عليه اه واقر العاظم - م - حوج التبعيل الوجوب فقوله انه لا ينبغي خلافه لا يضر تخصص الفقراء  
فلا يتأمل (قوله وهذا انما يحصل حيث لم يظهر من قصد غيره المصدر الخ) فذلك القصد الموقوف  
عنه الحصول بالنسبة لغير المدعو من ولا ينافي بالنسبة للمدعو من فكيف لا يطل سبب الوجوب عليهم من قضاة  
(قوله أو لاسد ذلك لهذا) اسم الاشارة الاولى على مدعى من في المتن والى الثاني على المدعى في الشرع (قوله

لو كان لغيره كثر في منزله وجب الاجابة مطلقا وان لا يحضره) نعم اياه (لوف) منه (أو لمعني) باه) أو لمعني به على الظاهر في التقريب  
والثبوت المطلوب أو لمعني أو لاسد لوجه ووجه أو لا يقدش كما هو ظاهر قال في الاحكام شي أي من كما هو ظاهر أن قصد الاجابة  
الاعتناء بالنسبة شيان وراوة اشياء كرم حتى يكون من المتعاقبين المتراو من في الله تعالى أو صانعه عن ان يغفل به كبر أو احتقار  
للمسلم (وان لا يكون م) أي بالحق الذي يحضر فيه (من تأذى) المدعو (به) لعداوة طاهر بينهما أو لحد ذلك لهذا دون عكسه فيما يظهر ثم  
ان كان حضوره محملا فخصه من ادعاه ولم يقدر على نفسه فظهر انه لا يضره حضوره فظهر ما يأتي ان لا يكون ثم تذكر (أو لا ياتي به  
بحالته) فكذا راذل الضرر وأما قول المارودي والرواية لو كان ذلك عديله

أودعاه عدوه لم يؤثر في استقامه الوجه بمجموع كجاءه الأذرى على ما إذا كان لا يتأذى به وفيه نظر مع ماعر من اشتراط ظهور العداوة فالوجه  
جمله على ما إذا كانت العداوة منه نظرماد كرهه في الحسد وليس كرهه في حجة عدوان وجده أنه لا يخلو ويحسبوه من أي نحو عرضه كاعلم  
مما مر من البيان والاعتدال (د) ان (لا يكون (١٣٠) بحمل حضوره (منكر) أي يحرم ولو صغيرة كما في مقتضى باسائر الكل منها من غير

الحيلة السابقة بخلافه يبرز  
حضورها بناء على ما يأتي  
في صورة غير محتجة إلا أنه  
يحرم دخول محلها وكذا  
رجل امرأة أو عسكره  
يعلم ان اشراف النساء على  
الرجال عدو وكافة طرب  
محرمه كذا وقواضير  
وكالضرب على الصبي كما  
باق وكذا ولو شربا  
وكطبل كوي بقدر كداسة  
ليدعه ولكن يخلو النفس  
أو كذب أو ما يحرم ونحوه  
مما مر بغير حمل حضوره  
كبيته تحريم الدار فلا يمنع  
الوجوب كما يحرم به  
بعضهم ووافقه قول الحلوى  
اذ لم تشهد الا على من يضر  
بمباحها كالتي يجوز وبقوله  
الأذرى عن نفسه كالم  
كثير من منهم الشك في  
نقل عن قضية كلام آخرين  
انه لا فرق بين محل الحضور  
وساير بون الدار واعتدله  
فقال المختار انه لا يجب  
الاجابة بسلب التحريم لما في  
الحضور من سوء الفطن  
بالسدوه و فار قال الجار  
وفرقت السبكي اثنان في  
مفلو قد اذ ضر راعاه ولا  
فصل من مطلق هذا فانه  
قعدا الحضور محل المعصية  
بلا ضرورة وبما لا يحو  
الوجه الذي لا يسوغ غيره

وفي ايمان قضية كلام الاثرين بالحل يتعين جله على ما إذا كان عدو من كونه ماعر على المعصية من غير ضرورة  
(فان كان) المنكر (فزل بحضوره) لتو علم اوجه (فالحاضر) وجوبه على النقول المتعددة ليعلم قرى الاجابة والاشكز وجوده من  
يزيله شي لا يمنع الوجوب عليه لانه ليس الاجابة تقعا كاتر ولو لم يعلم به الا بحضوره ومنه

في النهاية الاقوله وفيه نظر على ما ليس (قوله) أودعاه عدوه (الح) وقفا لانه في ما في الغنى صلبا تجملا ولا أثر لعداوة  
بينهم وبين الماعر اه قال عرش لان الحضور قد يكون سببا والعداوة اه (قوله) فمفصول (الح)  
اعتمدته النهاية واللفظي (قوله) على ما إذا كانت العداوة منه (انظر كيف يصح هذا مع قوله) أودعاه عدوه فتأمل اه  
سم لم يظهر وجه الامر بالنظر في كيفية معصية الثاني فقط لتأتي مثله في الاول فانه نسب العداوة في نفسه  
للمعاصر اه سدد عرقه في الاول أي قوله لو كان هناك عدوه (قوله) كاعلم مما مر (الح) أي في قوله وان  
لا يصدر من شخص جماعة (الح) وانظر ما وجبه علم ما ذكر مما مر عن ابن تيمية يظهر كلامه ان الخوف على  
العرض ليس عذرا برأسه ولا يخفى ما فيه على انه اولى من بحالته بل يظهر ان العلة في كون  
المجلسا لذلك كون عرض الاعذار انقراض العرض لان الضرر في ذلك ليس واجعا للعرض اه ورشيدى  
أي يحرم ان يقول المتن ومن المنكر في النهاية الاقوله وكالضرب على كرم (قوله) كما تامل (الح) ويحرم اه معنى  
(قوله) بخلافه يحرم حضورها) أي وجودها بحمل حضوره بلا مباشرة الا كمنها (قوله) بانها على ما يأتي (الح)  
سأف ان قضية المتن والخبر من دخول محلها واعتداد الأذرى له والطنا في تأييده فقتضت ذلك حصة  
الاشمول مع حجر حضوره والآفة المذكورة لان يفرق بان الصور في نفسها يحرم بخلاف الآفة اه سم  
حاصله من البناء ومن الفرق (قوله) به يعلم) أي بقوله كعكس (قوله) ان اشراف النساء على الرجال (الح)  
أي ولو امكن التفرز عن و يتبين كنفه برأسه وجهه بحيث لا يرى شي من دونه اما من المشقة اه  
عرش (قوله) يضلن من باب الافعال (قوله) لنفسه (الح) لا معنى الباء كعكس به النهاية والغنى (قوله) مما مر  
أي من يتأذى به للدعوى لا يليق به بحالته ومن علم السعوى عدم الامن على عرضه (قوله) وبه فارق  
الحار هذا الكلام قد يفيد وجوب الاجابة بتلجوا بجوار منكر ثم فرق السبكي قد يفيد المنع اه سم  
وأقره الرشيدى (قوله) فانه تعدد الحضور (الح) قضية ما له لوجه على ظن انه له معصية بالمكان ثم تبين خلافه  
كان حصر مع المعصية في محل الدعوة ثم سمع الا في غير محل الذي هو عهده أوحضر أصحاب الا لا بعد  
حضور محل الدعوة وعدم وجوب الخروج عليه وانظروا خلافة أخذنا من قوله من سوء الفطن بالمدح اه  
عرش (قوله) وما فاداه) أي الأذرى والسبكي من ان لا فرق بين كون الا في الجو في محل الحضور وكونها  
في غير من يولد الدعوة عرش ورشيدى (قوله) يتعين جله (الح) والمقصد مع هذا الجمل سقوط الوجوب  
لشقة الحضور مع ذلك اه سم (قوله) اذا كان عذر) كان يخلف على نفسه وضابطه ان لم يحضر  
اه عرش (قوله) وجوباً) القوله وشرقي الغنى الاقوله ووجوبه على ما لم يعلم (قوله) ليحصل) أي من  
التفصيل (قوله) غيره) ليعلم ان اصالته اه عرش (قوله) الاجابة) عبارة النهاية للزالة اه وعبارة

أودعاه عدوه واقضهما مر في هذا (قوله) على ما إذا كانت العداوة منه (انظر كيف يصح هذا بالنظر  
وجه الامر بالنظر في كيفية معصية الثاني فقط لتأتي مثله في الاول فانه نسب العداوة في نفسه  
دعا وعذره فتأمل (قوله) بخلافه يحرم حضورها بناء على ما يأتي في صورة غير محتجة أنه لا يحرم دخول محلها  
كذا شرح مر وسأف ان قضية المتن والخبر من دخول محلها واعتداد الأذرى له والطنا في تأييده فقتضت  
ذلك حصة الاشمول مع حجر حضوره والآفة المذكورة لان يفرق بان الصور في نفسها يحرم بخلاف الآفة  
(قوله) وبه فارق الجار) هذا الكلام قد يفيد وجوب الاجابة بتلجوا بجوار منكر ثم فرق السبكي قد يفيد  
المنع (قوله) وتسليم (الح) كذا شرح مر (قوله) يتعين جله (الح) والمقصد مع هذا الجمل سقوط الوجوب  
لشقة الحضور مع ذلك (قوله) للاجابة فقط) يتأمل أقول كتب قوله يتأمل بين طعن تحت الاجابة ونفوق

فان يخرج فان يخرج لخوف تعدد كراهة ولا يجلس معهم ان امكن ويرى بين (٤٣١) وجوب الاجابة وازالة النكر بشرطه لا في

في السبر وعدم وجوب  
ازالة الرصد في الخوان  
قدر عليها بان شأن  
الجميع ان لا تتجمع كلهم  
ومالهم ان تشدو تكتم  
مع ان الاصل في الوجوب  
ثم التراضي وهذا القصور  
فاحط بالوجوب هنا  
سكن ومن المنكر فراس  
حور في دعوة انفسه  
الرجل غاها كلامهم  
هذان المعنى الذي ينكر  
باعتقاد الدعوى به سبر  
جمع من الشرع وغيرهم  
ولا ينافى ما يأتي السير  
ان السبر في الذي ينكر  
باعتقاد الفاعل غير  
لان ما هنا في وجوب  
الحضور وجوبه مع  
وجود تخبر في اعتقاده به  
مشقة فليست في وجوب  
الحضور فليكن او اما الانكار  
فيما مضى بالفاعل ولا  
يجوز امره الا ان اعتقد  
تخبر بخلاف ما اذا اعتقد  
النكر فحقا لان احدا لا  
يعامل بقضاة اعتقاد غيره  
فتأمله واذا سقط الوجوب  
واراد الحضور واعتبر مستند  
اعتقاد الفاعل فان  
ارتبك احدكم صراحي  
اعتقاده ثم هذا التبرع  
بالحضور الانكار فان عجز  
زماه ان خرج بانكته  
علا بكلامهم في السبر  
حينئذ ثم ان يخرج واحد  
قالوا المنقول انه لا يحرم

المجرى لو اثنى سم كتب ثم قوله يتأمل بين طرين تحت الاجابة وتفوق ولا يجلس معهم لكن وجوبه على  
هذا الثاني بعيد من وضعه وانقر بمعنى يخرج به بان يقال كيف يقول ولا يجلس الخ مع ان الكلام  
مفروض في العجز عن الخروج لخوف تعدد كراهة ولا يجلس معهم ان امكن ويرى بين (٤٣١) وجوب الاجابة وازالة النكر بشرطه لا في  
ان امكن فانهم فالحق ان يتأمل واقع على قوله للاجابة فقط كله اشارة بقوله  
السيد مر الى الثاني عبارة قوله ولا يجلس معهم قال الفاضل المشتري يتأمل اه اقول يحتل ان يكون مراده ان  
الكلام مفروض في العجز عن الخروج فكيف تصور عدم جالس معهم بحاجب تصور باسراع المكان  
بحيث يكون في بعضه فينبغي دفعهم في البعض الآخر ويحتل ان يكون مراده ان يجلس معهم مجلس  
واحد فهو حاضر في مجلس المنكر فلا فائدة في انفرادهم بحاجب منع ذلك فان جالس معهم فكثير السوادهم  
ويخشى اشتداد تهمهم وبسايتهم المؤثرة بقرهم على ملهم عليهم اه (قوله فان يخرج الخ) عبارة فالحق فان لم  
ينتهوا وجب ان يخرج الا ان فافهمه كان كان قيل وناف بقوله كراهة فليست ولا يستمع لما يحرم استماعه  
وان اشتغل بالحديث والاولا كل جازة ذلك اه (قوله وما منهم) أي من شأن ما منهم اه وشدي (قوله في دعوى)  
الى قول المتن على مقتضى النهاية لا اقوله ولكن سبه الى المتن (قوله اخذت الرحال) أي بخلاف دعوة النساء  
خاصة فليس ينكر كرام في بابه ان الاصح هو ان اقراشهن فيهم اه معنى (قوله فسقط الوجوب) للحضور  
الخ جعل سقوط الوجوب بمنوطا باعتقاد المدعى والوجه انه منوط باعتقاد المدعى والفاعل او هما تأمله  
اه سم (قوله واذا سقط الوجوب) بالخروج وجهان المعنى سقوطه باعتقاد المدعى والفاعل وفي الانكار  
اعتقاد الفاعل اه سم (قوله ثم اريدت غير واحد قالوا الخ) وقوله الشارح يعني المحل هنا لو كان المنكر  
مختلفا فيه كسبر التلذذ والجالس على الخروج حرم الحضور على معتقده عي محمول على ما اذا كان المتعاطي له  
يعتقد تخبر به أيضا شرح مدر أي اما اذا كان يعتقد تخبر به فيجوز الحضور ولا يجب فالحاصل انه اذا كان الفاعل  
يعتقد حرم الحضور على معتقده حرم الحضور الا ان تأمله وتعدله جازا اعتقاد الحضور ولا يجب اه  
سم وقوله محمول على الخ خلافا للمعنى حيث جعله على ملائمتهم قال بعد كلام ومن ذلك يؤخذ ان في بيان  
الرفعة من ان الفرج جعل في الزينة حرام أي لما فيها من المنكرات اه قال السيد عريضة الرخصة تلائم ما في  
الحققة وعبارة شرح الرفض تشير بالتأويل المذكور في النهاية اه (قوله مرج فليست كره) وهو قوله  
وتأمله كلامهم هذان العبرة الذي ينكر باعتقاد المدعى والفاعل الكرهى وهو قوله اعتبر اعتقاد الفاعل اه  
(قوله لا ينافي) أي قوله وسواء الخ عبارة الغنى فان قيل هذا أي قول المستند ومن المنكر الخ يخالف  
قوله في كتاب السير لا ينكر الا بالجميع على تخبر به احب بان الخلاف انما اراد اذ لم يخالفه من جهة  
والسنة قد صحت انتهى عن الاقراش فيهم رولا غير مختلف بصادم النص ولهذا أحد الشافعي رضى الله

الحضور الا ان اعتقاد الفاعل لا تخبر به هو مرج فليست كرهه هو امره لا ينكر كراهة غير متعلقا بل في قوله لا ينافي بقوله الشافعي رضى الله  
عنه في شاره الجنبى احدثوا قبل شهادة بلان المعتد في تعاطيه

ان الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده دون اعتقاد المرفوع اليه وكفرش الحر وسوا الجديزة بل اولي هذا يحرم حتى على النساخ وفرش جلود السباع عليها والاولى شأن (٤٣٢) التكبير من قبل الاولى التعبير فرش الحر وانه المحرم دون الفرش لانه قد يكون مملوياً

اه وهو غير صحيح لان فرش الحر ولا يصح منطلقا بل ان علمته انه يجلس عليه جالوسا يحرم على ان كلامه في منكر حاضر يجعل الدعوة والفريش لا يوصف بذلك فتعين التعبير بالفرش واحتمال طه بوجه رتبة السباق انه يجلس عليه (وصورتيه) مشتملة على ما لا يمكن بثاقب يديه دون غير وان لم يكن لها قدير كقرص باجفة هذا ان كانت تجعل حضوره لا نحو باب ذي كلاله فسد على ازالته الام ولزم الازالة مع التبريد ومعلوم فلا بد هنا الا ترى ان من بطرقة محرم تتركه الاجابة ثمان قدور على التسلية والافلاة كذلك انا والحاصل ان المحرم من الصور ان كان يعمل الحضور لم يجب الاجابة وسوم الحضور او يغومر وجبت فلا يكره الحضور الى مجلس حتى يهرم وكان سببه ان يعلق قوام فروع امتنان فلم تكن كالتى يعمل الحضور وكانت (على سبب) او حذار او وسادة (منصوبة) لما يدكره في الفتحة لهما مترادفات (اوسر) علق لينة او منفعو يرفق بين هذا وحل التعذيب لاجبة بان الحاشية قرأ بمسند

تعالى عنه شار بالنيذ المختلف اه (قوله ان الحاكم) قد يقتضى اطلاق ذلك انه لو رفع الميخالف يتوضأ بالمستعمل أو يترك التلما ينتمى لا تعرض عليه في ذلك ومنعته من الظاهر انه غير مباداة لاصاير الميخالف اه سم اى فنيقي تقيد بمسما نفاغن المني (قوله وكفرش الحر) الى قوله وعليه ولو في المني (قوله وفرش جلود السباع) عبارة النهاية وفرش جلود غور بقى وجرها كاتاه الخلمي وغيره والحق به في العيان جلد فهد في حرمات استعمله وكذا مضوب ومسروق وكاب لا يحل اقتناؤا ولو كان الباطل اعى اه وكذا في المني الاقوة والحق الى وكذا وقوه وكباب قال الرشدي قوله والحق به الخ صرح بهذا الصنيع انه لا يحرم من جلود السباع الجلد النمر وجلد الفهد ولعل وجهها انها مباحة للذات فوجد فيها الطه ربي ان استعمال ذلك شأن التكبير اه (قوله لافرش الحر ولا يحرم الخ) اى خسلا القول للفرش لانه المحرم اه رشدي (قوله والفرش لا يوصف بالخ) يتأمل اه سم (قوله فتعين التعبير الخ) قد يقال كيف يتعين مع ان كان الفرش والفرش يجرد لا يحرم وانه كاصح الاعتقاد على القرينة في الفرش الواقعة لاحتمال طه وضع الاعتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جالوسا محرم اه سم (قوله مشتملة) الى قوله وكان سببه في المني الاقوة قدور الى والحاصل (قوله دون غيره) الضمير اجمع لما اه سم زاد الرشدي وفي العبارة مسجلة لا تقتضى اه ويمكن رفع المسجلة بارباع الضمير لحيوان (تأمل هذا) اى سقوط وجوب الاجابة وجود صورته وحيوان (قوله قدور الخ) ارجع لقوله لا نحو باب الخ (قوله محرم) اى غير الصور المذكورة (قوله من الصور) امسقطه النهاية وقال الرشدي قوله والحاصل ان المحرم اى المجمع على تحريمه بقرينة شارفا (قوله ونحو الحضور) اى اذا لم يقدر على ازالته كجلم عمار اه رشدي (قوله وكانت) عطف على كانت يعمل الخ (قوله منصوبة) الى قوله ويقر في النهاية والمني (قوله لما يدكره) كذا في نسخ الشارح التي بايد بنا الى معوق في النهاية بالنون وكذا بالنون في نسخة الكردى من الشارح عبارة قوله لما يدكره الى الدليل الذي يذكر فيها هو الطرح على الارض اه (قول المتن اوسر) بكسر المهملة تحط اه مني (قوله بين هذا) اى تحريم تعليق السر المصور والمنفعة (قوله ان والانداء) انه نظر اه سم (قوله به) اى جعل الصورة (قوله ولو بالقوة) الى قوله وذلك لما في النهاية (قوله ولو بالقوة) اى ان كان له في الخلافة المعنى عبادة الاوجها يقتضيه قول المصنفون بملبوس من انما يكون منكر اى حال كونه ملبوسا خلافا للاخرى اه (قوله للموضوع الخ) اى والمعلق (قوله) او يعتقده حلا للعتقاد الحرمة الحضور ولا يجب (قوله ان الحاكم) يجب عليه رعاية اعتقاده الخ قد يقتضى اطلاق ذلك انه لو رفع الميخالف يتوضأ بالمستعمل أو يترك التلما ينتمى لا تعرض عليه في ذلك ومنعته من الظاهر انه غير مباداة لاصاير الميخالف اه (قوله جلود السباع الخ) والحق به في العباب جلد فهد في حرمات استعمله وكذا مضوب او مسروق وكاب لا يحل اقتناؤا ولو كان الباطل اعى اه (قوله) والفرش لا يوصف بالخ) يتأمل (قوله فتعين التعبير بالفرش الخ) قد يقال كيف يتعين مع استعماله كل من الفرش والفرش اى ان كلامه مجرد لا يحرم وفيه كاصح الاعتماد على القرينة في الفرش لانه افتحاح احتمال طه يضع الاعتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جالوسا محرم اه (قوله دون غيره) الضمير اجمع لما (قوله هذا ان كانت تجعل حضور الخ) عبارة الروض فلا كان منكر كفر اش الخ وصور الحيوان المرفوع عنهم الحضور الخ قال في شرحه وأما مجرد الحضور لانه لا اصل يقتضى عدم تحريمه الخ اه (قوله) (لم) كذا في الروض (قوله لزال الخلاء) فيمنظر

القديم والانداء لان تعظيم الصور لا يقطع محلها بوق الاتضاع به (أو بملبوس) ولو بالقوة فبدل الموضوع بالارض كقوله الا ترى ذلك في غير مسلم عن عائشة رضي الله عنها وسلم قد من سفر وقد سرت على مقعدها ستره الخيل ذوات الاجنحة فامر بغيرها فوري واية قطعنا سوادا ورسادتين وكان صلى الله عليه وسلم يرفق بمها وهو صريح في قوله هذا



من التفصيل واحتمال كون القطع في موضع الصورة من التحويلات وسادتيه لان ظاهر القضا ان الصور عامة لجميع السائر وهذا الخبر بين ما في الخبر المتفق عليه انما اشترط على الله عليه وسلم ما يتعد عليه ويتوسطه وفيمنه ومنه من الحلول عليها حتى بانما واعتدوا ثم ذكر الوعيد الشديد للمصور وان اليت الذي في صورة أي وان لم يحرم لان (١٣٣) غايتهما أنها يكتب أو أن يقول مادام فيه

من التفصيل أي الفرق بين الوضوء والنحو بتغير المنصور (قوله ما في الخبر المتفق عليه) أي بين الماردن قوله انما الخبرين انما استنتج (قوله ثم ذكر الخ) عطف على استنتج الخ (قوله وان اليت الخ) أي ذكر ان البيت الخ اه كرى (قوله أي وان لم يحرم الخ) خلافا للشهاب الرمي اه عش أقول يؤيد ما قاله الشهاب الرمي من عدم منع الصورة المشبهة بتحويلات ملائكة الخ فتعطلها وتفتقد على الله عليه وسلم بالوضوء من المذكورين (قوله لاشك في الملائكة) خبران البيت الخ (قوله وان الخير) أي خبر مسلم ويحتمل ان آل الجبوس في مثل الخبر الثاني أيضا (قوله قول الرسول الخ) استند النهاية والمفتي عبارة الاول اما خبر التحول لعل في ذلك فلا يحرم كإقتضاء كلام الروضة وهو القصد وذلك علم ان مسئلة الحضور وغير مسئلة التحول خلافا لما فهمه الاسنوي اه عبارة الثانية قضية كلام المنصف غير يدخل البيت الذي في هذه الصورة وكلام أصل الروضة يقتضي ترجيح عدم تحريم الخبر بالتحريم قال الشيخ أبو محمد بالكراهة قال صاحب التقرير صاحب الصلوات في ربه الامام والغرائب في الوسايق وفي التشرع الصغير عن اكثر من أنهم ملوا الى الكراهة توصيه الاسنوي وهذا هو الأرجح كآخيه صاحب الانوار ولكن حتى في البيان عن عامة الاصحاب التحريم وبذلك علم ان مسئلة التحول غير مسئلة الحضور خلافا لما فهمه الاسنوي اه (قوله وقول الاسنوي الخ) عطف على قول الشرح الخ (قوله ويطبق) أي على الصور والمعلقة (قوله في ذلك) أي سومة التحول (قوله لا يؤثر) أي قوله وكذا ابرق في النهاية وأقله ان الذين انزل الوصية التي عليها الصور من القسم الذي لا ينسرك لاشهادها بالانفاق او المعاملة وكان السلف الخ (قوله في التقديس الخ) وافق في خضنا الشهاب الرمي بان التقديس لا يكون ولا يمنع دخول الملائكة محله اه سم زاد عش وعقله في الزواجر والاقرب ما في الزواجر لان العذر بالاحتياج اليه عدم اعادة تعظيمه لا يرجع ملازمة محض للجهائن وقدره والنص بان الملائكة لا يدخل بيتا فبما قضاه قوله في الزواجر أي بالقضية كسرها (قوله يتعاملون بها) أي بالنقد الذي عليها صورة كسرها (قوله أي صورة) أي قوله وكذا ابرق في المفتي (قوله وخوان) بالكسر والضم لفة كلف المختار اه عش (قوله وكذا ابرق الخ) خلافا للنهاية (قوله منه) أي التعليل (قوله من ذلك) أي التطبيق وما معه (قول المتن ومقتطوع الرأس) أي مثلا كاعلم مما شرح الشرح اهرشدي عبارة سم قطع الرأس هنا فكل ما لا يشبهه بوجهه أي في الشرح وقضية ذلك ان فقد النصف الأسفل كقطع الرأس لانه لاحاجة للعنوان بوجهه اه سم (قوله وكل بالارواح) أي قوله ونسج في النهاية والى قوله وكقطع الرأس في المفتي الآية بل هو كناية (قوله في ذلك) أي تصوير الاشجار والارواح (قوله وما مر) مبتدأ خبر قوله انما هو الخ (قوله انما هو في الاستدانة) أي وما لها في الفعل اه نهاية (قوله كسرها) أي كسرها باجته اه عش (قوله لما في الخ) تعليل للمعن (قوله (قوله وقضية المتن والخبر ومقتطوع الرأس) اما خبر التحول لعل في ذلك فلا يحرم كإقتضاء كلام الروضة وهو القصد وبذلك علم ان مسئلة الحضور غير مسئلة التحول خلافا لما فهمه الاسنوي شرح مر (قوله لا يؤثر في التقديس الخ) وافق في خضنا الشهاب الرمي بان التقديس لا يكون ولا يمنع دخول الملائكة محله (قوله وكذا ابرق في الارجحة) نالقه مر في شرحه فقال لا على نحو ابرق كاعتدال الاسنوي لا رتقاء اه (قوله من ذلك) يشتمل على الخلف لكن الغرض منها الذي اقامه قوله وهو يحتمل الخ لاواني في ربه فيها محرم بقوله السابق وسادته نحو بيتنا (قوله في المتن ومقتطوع الرأس) كقطع الرأس هنا فكل ما لا يشبهه بوجهه كجسدي في قول الشارح وكقطع الرأس الخ وقضية ذلك ان فقد النصف الأسفل كقطع الرأس لانه لاحاجة للعنوان بالوجه

(٥٥) - (شروا في وان قاسم) - (تابع) يحتمل الآن يقال انه موضوع على اعين به فلا نظر لما يعرض له ويؤيد به ادعاءهم التعلق في السردون الجس في التو بنظر الما اعد له كل ينملا ومقتطوع الرأس) لا واليه الحجة نصار كافي قوله (ومر) (شعر) وكل بالاروحه كالقمر من لان ابن عباس رضي الله عنهما أن الله هو في ذلك (ويجزم) بول على نحو ابرق وما مر من الفرق انما هو في الاستدانة (نحو) برحمان) وان لم يكن له نظير كسرها بل هو كناية عما فيمن الوعيد الشديد كالقصر

وإن المصورين أهدأ الناس عذاباً يوم القيامة، فيحجبون رؤسهم ولعب البنات الحلال ما تشترضن الله تعالى عنها، كانت تلعب بها عند صلي الله عليه وسلم، ولم يستمر وحكمته تزيينهن أمر الزينة في حجبهن وإتقوا رؤسهن لا فعل خلافا لما تشبهه التوراة وكفقد الرأس فقد الأضحية ببدنه  
 فيظهر أمرهم أيضاً، لا يضر فقد الأعضاء الباطنة (١٣٤) كالكلب وغيره، لأن الحفظ المحا كونه حاصلة بدون ذلك ولا شيء لمصور وقول الماوردي

فضل وأما العرض ولومو سنا فصرم الخروص منه مطلقاً (وياً كل الضيف) جزواؤا له هنا كل من حضر طعام  
 به وحققه الغرب وبمن ثمة كلف ضيفاتوا كرامهم غير تكافؤ وحين خلاف من أو جباراً معاً مدمم بالالفاظ دعاه ولم يده  
 كنهه بالقرن ندم إن انتظر غيره لم يجز خضو له والالفاظ وأنه من حرمة أو كجعب مقدمه وبه صرح ابن الصباغ ونظراً بما ذاق  
 فضى المرفأ كل جعبه لاي يضره الخرف ذاك القرنة التوق مغان دل على كل الجعب

حل والا متهم وصرح الشفان بكرهه الاكل فوق السبع واخره صرحه ويجمع بمحل الاول على مال نفسه الثاني لا يضر والثالث على خلافه يضره. اهـ صاحب عالم بغير ضامه كايها ظاهر فاطلاي جمع علم ضامه يعين (٤٣٥) - اهـ على علمه مالها لا يمتنع على نفسه ويظهر جريان هذا

اذا علم رضا مالك بذلك اهـ (قوله حل) أي ولو كان كثيرا (قوله وصرح الشفان الخ) عبارة عن الثاني وصرح الماوردي بغيره من الزيادة على السبع أي اذا لم يعلم رضا مالك وان لم يرض عن قال الاذرى وقبسه وقتها انتهى اهـ وفيه وسيدع بعد كونه ذلك من شرح الرضا مضموعا بالكثر ولا يضمن وان حوت الزيادة انتهت اهـ (قوله فوق السبع) يوجد السبع ان لا يعيدنا اهـ معنى (قوله فوق السبع) أي المتعارف لا المطلوب بشرط او هو لا يخرج ثلث البطن اهـ عبارة السيد عن ظهر ضبطه بان ميراثه يستحق ذلك لما كوله اهـ فتح اهـ سيدع (قوله بمحل الاول) أي القول بان كراهة تزوجه والثاني أي القول بالحرم اهـ عش (قوله على خلافه) أي بان كان مال غيره واضره اهـ سم (قوله ويضمنه) أي ضمان المصوب اهـ عش (قوله عالم بغير ضامه) الوجه مجتذع عدم الحرمة لان ضره خلافا لما قد يقتضيه منعه اهـ سم (أقول) كان قول الشارح يظهر جريان الحل ليس في نسخة لمحيى والا لاحتاج الى هذه القوله اهـ سيدع (قوله على علمه مالها) ظاهر ان محله اذا صدقته على الرضا ثم يتردد الفخر فيقال ان الزائد غير طان الرضا ثم يبين مال كانه راض يقتضي صنع الشارع أن يضمنه بمحل عدم الضمان لان العبرة في الضمان وعدمه على وجود حقيقة الرضا وعدمها والاثم وعدمه فبناط بالعلم وعدمه ولعل هذا اقر بفيما يظهر اهـ سيدع (قوله لا ياكل) عبارة اخرى هي جيا كل الخ (قوله فلا يجوز ان ياكلها) أي على القرائن والعرف ومقتضاها (قوله والصفة) عطف على القرائن (قوله مع الرفقة) يضم الزاه وكسرها انتهى مختار اهـ عش (قوله الامتناع الخ) لعل هذا اذ اكل مال الامر الهم والا فلا وجه جواز ما روي به باذن اقرينة ولو قلنا ما يخصهم من غير رضاهم سم (قوله كذلك لانك لا تضره) ان تقدم لهم لا يكون الامتناع كافي يساو واقبه اهـ سيدع (قوله أي ما تقدم) الى قوله وانهم المثل في النهاية وكذا في الغنى الا وكسره في بطله الى محله (قوله كاطعام سائل او هرة) أي الا ان علم رضاهما لكتبه روض ومعنى (قوله عالم بغير ضامه) أي مالها اهـ رشدي (قوله بغير الخ) واضع أن محله عند عدم العلم بالرضاهما للمالك اهـ سيدع (قوله دون عكسه) زاد النهاية ما لم يقر بنية على خلاف ذلك كما هو ظاهر اهـ قال عش قوله على خلاف ذلك أي فيما اهـ (قوله ضمنية) أي كسر خاطر (قوله ونقل جمع عنه) اعتمدته النهاية والمغنى فقالوا العطف الاول وانهم كلام عدم ملكه قبل الازداد فله الرجوع فبهم عالم

تقبل وقد كثر في اكرام الخرافات لا أعلم فيها شيئا مما يحيا ولا حسنا هذا لما نصه بغيره وفعله ما قاله هو الصحيح اعتمدنا الى الجواب أما كون تقبيل الخنزير بدعة فصيح ولكن البدعة لا تقتصر في الحرام بل تنقسم الى الاحكام الخمسة ولاشك انه لا يمكن الحكم على هذا بالقرين لانه لا دليل على تحريره ولا بان كراهة اكله المكروه وما دونه منى خاص أي اذا كان في خلافه قوى كآصروا به ولم يرد ذلك منى والذي يظهر ان هذا من البدع الباطلة فان ضد ذلك اكرامه لاجل الاسلاط الورود في اكرامه نفس وردوس مكروه كراهة

شدة بطله مجرد العلة التي الارض من غير دوس مكروه اذ يشترط في ذلك اهـ (قوله وصرح الشفان بكراهة الاكل فوق السبع الخ) في شرح الرضا وصرح الماوردي بغيره بقرين الزيادة على السبع والله لو زاد لم يضمن قال الاذرى وقبسه وقتها انتهى وعبارة الكثرة لا يضمن وان حوت الزيادة اهـ (قوله والثاني على خلافه) أي بان كان مال غيره واضره (قوله عالم بغير ضامه) الوجه مجتذع عدم الحرمة لان ضره خلافا لما قد يقتضيه منعه (قوله الامتناع الخ) لعل هذا اذ اكل مال الامر الهم والا فلا وجه جواز ما روي به باذن اقرينة ولو قلنا ما يخصهم من غير رضاهم (قوله والاعتماد الخ) هل يخص هذا الاعتماد بالرجوع الى القريب لا يملك (قوله وقول الشرح الصغير الخ) أتق شذنا الشهاب الرطبي بماتى الشرح

في النفس لتقدم ذي الخبيس دون عكسه كما هو ظاهر والمغاو وتبينهم مكرهه أي ان خشى منه خفة كاه واضر انهم المثل ان لا يملكه وانما هو الاثاف باذن واعده ان عليه بالازدادي يبينه ملكه قبله فله الرجوع قبله وقول الشرح الصغير عليه بالوضع بين يديه شاذل قبل غلط ونقل جمع عنه أنه عليه كغيره من صفته في قوله هـ



أن دعونه تضمن دعوة جماعة فليس في محله بل الصواب ما ذكره نعيم من التفصيل (و يحل) لكن الأولى الترتل (نترسك) وهو ربه مغرقا (وغيره) كلوز ودناين وديارهم وقلاع الأذرى على شرفها بان فيها ما عتوا بذاهر بما يؤدى للقتل (في الاملاك) أى عقد النكاح وكذا سائر الولايات كالنكاح (تنبيه) فقولهم الأولى الترتل محتمل أنه خاص بخصوص النصار فلا ينافي قول النوزي بغيره غير واحد الأولى تقدم حلو لحاضرى عقد النكاح ويحتمل العموم وان ما ذكره التوفي مقابلة ثم رأيت الإجماع المختصر (١٣٧) صرح بان الولية تشمل الدعوة على

رشدى (قوله) أن دعونه أى نحو العالم (قوله) لكن الأولى الترتل بشكل الخبير سم اه (قوله) وهو (قوله) الى التنبه فى النفس (قوله) الترتل الاملاك بكسر الهمزة عش (قوله) تقدم حلو (قوله) أى بلا نثار (قوله) لا خصوص حلو (قوله) لا يعدل أن يكون الحلو أولى كما تقدم قياسا على الحقيقة وعطيه يجعل كلام التولى اه سددع وتوله كما تقدم أى فى أوائل الفصل بقوله الشارح ويؤخذ منه أنه ليس هنا فى المذبح ما بس فى الحقيقة (قوله) وإن هذا الخ عطف على نيباحضار الخ والاشارة للدعوة على الاملاك (قوله) نعم الخ الخ قوله وقرواية الخى النهاية (قوله) لعنه على الله عليه وسلم انظر ما وجبه الصلاة مع الله لا تنفيه اه رشدى أو قرواية الكبير لا تنفي هذه الرواية فتم الاستدلال به الآله بغير ما عن سم مما صفة يقال كان الخبير يقتضى عدم الكراهة يقتضى أن لا يكون الأولى الترتل اه (قوله) فإذ بنا أى النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ضمير النصب فى جذباء (قوله) وإن الجزوى موضوع فيه أن ابن الجزوى لم يقل فى موضوع انما قال لا يصح ولا يلزم منه الوضوء قال الزركشى بن قولنا موضوع وقولنا لا يصح كون كبير فإن الأولى اثبات الكذب والاختلاف والثاني انجيل عن عدم الثبوت ولا يلزم منه اثبات العدم وهذا صحيح على كل حديث قاله ابن الجزوى لا يصح أو نحوه انتهى اه عش (قوله) فانه لم يجد أى الحافظ الهنسى (قوله) ترجمهما أى فسرهما (قوله) وفر واية الكبير سلال الفا كهنا الخ أى بدل اطاق الزوال والسكر واللال بكسر السين جمع نلة وهى ما وضع فيه الخبز وغيره من نحو الطبق يقال وضعه فى السل والسلة أى الجلية (قوله) فانه أى صلى الله عليه وسلم (قوله) ذلك أى لا تروى وهو قوله لا تنى وانه قال الخ معطوف على سلال الفا كهنا الخ (قوله) نعم انتم اعلم (قوله) ذلك فى النهاية وفى النفس (قوله) لا يؤثر به أى لا يخص ببعضهم دون بعض اه رشدى (قوله) منه أى من الهواة (قوله) ما لا يخفى الأولى ليشمل الصور والآخرة فخذ فى كفى المعنى وشرح المسجع (قوله) والى أى بان لم يسقط أو سقط بعد قصد أخذه هذه مقتضى صنعه قلنا راجع (قوله) بنى أى اختصامه (قوله) فصرم على غيره الخ عبارة فى النهاية والمعنى فلو أخذ غيره فى ملكه أى العسر وجهان لربان فيما لو عشت طائر فى ملكه فأخذت فيه غيره موفى ما إذا دخل المسلمان الماء فى وضوء فمدا أوتع الثلج فى ملكك فخذت فيه غيره موفى ما إذا أحيا ما سجد غيره لكن الأصح فى الصور كلها الملك أى لا تخذل الثانى كالأحياء ما عدا صورة النصار لقوة الاستيلاء فيها (قوله) ولا يمكنه أى الغير (قوله) ولم ياذنه أى مقتضاه أنه إذا أذن المالك لملكه لغيره وعلمه فبني أن العلم بالرضا من المالك كالأخذ وأصح أن ياذن من وقع فى حجره وعلمه منه مخرج فلا تخلف لك اه سددع

(قوله) لكن الأولى الترتل بشكل الخبير (قوله) لعنه على الله عليه وسلم الخ) فدى قال كان الخبير يقتضى عدم الكراهة يقتضى أن لا يكون الأولى الترتل الآن يجاب بان الخبير ليس مخصوص النثر (قوله) وقيل أخذ مسكروه) قد تشكل الكراهة على الخبير فإذ ناوله منه أن صم الاحتياط به الآن يجعل ما فيه من مأكلة بقره نعم الخ الخ (قوله) أو بسط قوبه الخ) عبارة شرح الإرشاد أو بسط قوبه قال فى شرحه الصغير وشرح وقوعه عيبا اتفاقا فانه لا يمكن أن يكون أولى به فصرم على غيره أخذه إلا أن يلزم رضاه أو سقطا من قوبه وان لم ينفضه وأحرم بملك أخذه كالأخذ فى غير عيش ملك الغير أو جعله دخل المحسوسه أو لم يرفع على رأسه أو قال لم أتكم عن نهية واللام الألفاظ تبارا ويحل التعاطى لعدم رضائكم له (وترك أولى) وقيل أخذ مسكروه أو أطلق فى الانتصار له لأنه فانه تم أن علم أن الناول لا يؤثر به ولم يسجد مسكروه لم يكن تركه أولى ويكره أخذه من الهواة بازا أو غيره فان أخذه منه أو التقطه أو بسط قوبه لإلحاح وقوعه فى ملكه لا أخذ ولو صبا وان أخذه من ملكه مسكروه فان وقع بصره من غير أن يسقطه فقط من قبل قصد أخذه بعذر أو غيره والاختصاص به والابق ولا يمكنه لئلا يؤخذ منه عند وقوعه بصره فقلنا لا لعل لكنه أولى به فصرم على غيره أخذه منقولا بملكه بخلاف ما فى التفصير له لأن ذلك غير ملوك بخلاف فانه بان ملك الناول ولم ياذنه فى أخذه من هو أولى به

(قوله وهذا) أي بالفرق المذكور بين التخصير والنشار (قوله فتوحل الخ) نشر من تبقو له فيها الخ أي الأرض أو أخرة تنازع فيه القعلان (قوله والجاء مسكاً) أي دخولها (قوله بالتخصير) متعلق بالخافهم اه سم (قوله لا بالتأثر) عطف على قوله بالتخصير (قوله كأقاربه كلامهما الخ) حاشية في آداب الأكل كل تسن التسمية قبل الأكل والنشر يولون جنب وماتوا ولو سمي مع كل لقمة فهو حسن وأقاربهم الله وأكلها باسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كفاية لله، احتجوا بذلك تسن لكل منهم فان تركها أو لم يأخذ أمثاله وإن تركها في أثناءه آتى بها في آخره ويسن الجنب بعد الفراغ من ذلك أن يجهر بماله تدي به فيما ويسن غسل اليد قبله وبعده لكن المالك يتدق به فمأمله ويتأخر به فيما بعده ويسن أن يأكل ثلاث أصابع للاتباع وتسبب الجاء في الحديث الغير المحرم تحكيه الصالحين على الطعام وتقليل الكلام أولى ويسن لعق الإبهام والأصابع وأكل ما قاطم يتجسس أو يتجسس ولم يتخذ قطعه وطهره ويسن مؤاكلته عبده وصغاره وزوجاته وأن لا يخص نفسه بالطعام إلا مسدداً كدواء بل يؤثروهم على نفسه ولا يقوم للمالك من الطعام وغيره يأكل ما دام يظن به حاجة إلى الأكل ومثله من يتدق به وإن رجب بقوه يكره، يؤخذ الله على حصوله ضيقه عند ربه يكره الأكل مسكاً ومضطجعاً يكره الأكل بما يلبس غير من الأعلى والوسط ويستثنى من ذلك نحواً فأكفه مما يتقل به فذاً ختم من أي جانب يكره تقر به فيمن الطعام بحيث يقع من قبله شيء وذمه لا قوله لأن أئمنه أو ما اعتدأ كاهو بكره نفث يده في القصع عتوا الشرع فيه من الفرس بقولاً صحتل بالشمال والتفكير في الفخ في الأنا والفرق والمخاطب حال أكلهم وقرن قرين ونحوهما كعنتين يغفر إذن الشريك ويسن لغيره من لم يأكل أن يدعو للمضيف كان شولاً كل طعام مسكاً لا يزال عندكم الصائغون وصلى عليكم إلا الشك ويسن قرعاً مسدوداً للإخلاص وفرش ويندب أن يشرب بشلاً فافس التسمية في أولها والحد في أو آخرها ويقول في آخر الأول الحمد لله ويزيد الثاني وبالعالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم وإن ينظر في الكوز قبل الشرع ولا يقبض فيه سبلي ينجيه من فيما الجذب ورده بالتسمية والشرع قائم لخلاف الأولى ومن آداب الأكل أن يلقط قنات الطعام وأن يقول المالك المضيف هو لغيره كز وجسه وولده أذ فرغ يده من الطعام كل ويكره عليه ما لم يتحقق أنه كفي منقلاً لا يذلي ثلاث مررات وأن يتخلل ولا يتأخر ما يضر من أسنانه بالخلخال بل يرمو به فيمضر بخلاف ما يصح به بلسانه من بينها فانه يلهو وأن يأكل قبل أكله الجمع لقمة ولقمتين أو ثلاثاً من الخبز حتى يسد الخلل وأن لا يسم الطعام ولا يأكله ما ولا حتى يرد من آداب المضيف أن لا يخرج إلا بذن صاحب المنزل وأن لا يجلس في مقابلة بحجرة النساء أو سقرهن وأن لا يكثر النظر إلى الموضع الذي يخرج منه الطعام ومن آداب المضيف أن يشبع المضيف عند دخوله إلى باب المأوى ينبغي ألا يكون قد قدم الفاكهة ثم اللحم ثم الخلاوة وإنما قدمت الفاكهة لأنها أسرع استهلاكاً فينبغي أن تقع أفضل المسدود ويندب أن يكون على المائدة نقل وسياق أن شاه الله تعالى زيادة على ذلك في باب الأطعمة اه مفي وكذا في الأحياء زيادة كثرة على ذلك

#### \*(كتاب القسم والنشور)\*

(قوله نعم) أي قوله قبل في النهاية (قوله ومن لازم بيان ما بين الخ) منوع اه سم عبارة الرشدي في نظر لا يفتي ولو ألبان بالقسم والنشور من جملة أحكام عشرة النساء أكثر الكلام إلا في قسمها فذلك نعمها ما لا كركل كان واضحا على أن من الشهور وأنه إذا تزوج لم يشترط زواجه لا يضر اه قوله على أن من الشهور الخ يأتي من سم ما يدفع هذا الجواب (قوله الاعتراض عليه بأنه الخ) جرى عليه المعنى (قوله

في مسكه وانما ذلك الهى المتعبر ما لغيره من المتعبر غير ما لا فليس الإحصاء تصرفاً ملك الغير بخلاف هذه الصور اه فليظهر هذا مع ما ذكرهنا (قوله بالتخصير) متعلق بالخافهم

#### \*(كتاب القسم والنشور)\*

(قوله ومن لازم بيان ما بين الخ) عليه منع فو تنزل عنهم بنذير الاعتراض بالإنبياء المذكور (قوله

وهذا يتضح بالخافهم سبق أرض أو قصر فقرة لا يقصد الاستبعاد فتوحل أو وقع فيها صيد والجاء مسكاً لمركبة كبيرة وأخذ صيد من داره التي لم يلق بها عليه بالتخصير فإنه وإن كان أحق به لكن عليه أشد وإن أم يشوهه ملكه لا بالتأثر وأما ما أوردوه من كلامهما ههنا من الفرس بين هذه

الصورة والتخصير فهو مبني على ضعف ما أقاده

كلامهما في باب الصيد (كتاب القسم)

يفتح فسكون وأما بكسر فسكون فالتصويب ونقصهم

فالبين (والنشور) من تشرع تقع فهو ارتفاع عن أهله الحقيق ومن لازم

بينهم ما بين رتبة أحكام عشرة النساء فاندفع الاعتراض عليه

بأنه كان ينبغي أن يزيد في الترتيب عشرة النساء لأنه مقصود الباب (بعض القسم) أي جو به (زوجان) حقيقة فلا يتجاوزهن إلى بضعة ولا لامة ولو بسنن لمان كما عثر به قوله تعالى فان خفت لا تعدوا فواحدة وما ملكت أيمانكم أي فانه لا يجب فيه العدل الذي هو فاقعة القسم لكن يندب أن لا يعطاهن وأن يسوي بينهما قبل كان ينبغي وتخص الزوجان بالقسم لأن الباء إنما تدخل على المقصور أي في حصه ليس في محله وتغير وذلك أن الأصل في ألفاظ الخصوص وما يشق من أن تدخل الباء في محله (٢٩٩) على المقصور وعلى ما هو عليه في الحقيقة وهو الزوجان جنات ثم

وهو الزوجان جنات ثم  
سأله ذلك المشرك سلامته  
من الخصمين والتصور  
الآتين وقد يفهم معنى  
التميز أو يحصل مجازاً  
مشهوراً عنه لتدخل الباء  
حتت على المقصور الذي  
هو الخصمة قيل وهذا  
أعرب وأبين وأغلب وكان  
المقترض اقترع بهذا لكنه  
لم يبق بالتميز عنه (ومن)  
له زوجان يلزمه أن يبيت  
صنعهن كما يأتى ثم إن (بان)  
في الحضر أي ما ولسلاؤ  
نحوها فالتميز بيان لأن  
شأن القسم اللب لا يخرج  
مكتة فهو اعتدال أحدهن  
فإن الأدب أنه يلزمه أن  
يملك مثل ذلك الزمن عند  
الباقيات (صيد بعض  
نسوة) بقرعة أو دونها  
وإن أتم فليس مقتضى  
ميزان سواء للميت عند  
بعضنا ابتداء من بقرعة  
ولامتنى بأن لا يشترط أن  
وهم فيه لأنه أعم أجمل  
وجود الميت بالفعل عند  
واحدة شرط طراز وم الميت  
عند البقية وهذا يقتضى  
شأ عماداً كركها و واضح  
وبه يتضح أن ضا فاع ما

بأنه كان ينبغي الخ) أن كان حاصل الاعتراض أنه مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يتدفع مجاز كره على تقدير ترجمته اه سم (قول المن زوجان) أي شنتين منهن فأكثروا لو كن ضمير حارو اه  
مغنى (قوله حقيقة) إلى قوله قيل في المغي (قوله أن لا يعطاهن) أي لامة اه عيش عبارة السيد ع  
هذا الامة لا في إصداق عين لم تعد لوط من الامام و جهوا ضج ثم رأيتهم قولا اه (قوله قيل كان  
الخ) عبارة المغنى والنهاية لاقبال الباء على المقصور على خلاف الكثير من دخولها على المقصور فلا  
حاجة حينئذ لدعوى بعضهم القسبي كلاماً مان اه (قوله أن لا يصل) أي الحقيقة (قوله زوجان) إلى  
قوله ولا منى يأتي في المغي الآية في الحضر (قوله أي صار) أي حصل اه عيش (قوله أن تان) أرجع  
لقوله أو دونها فقط اه سم (قوله من بقرعة) أي ولا تراض (قوله لا منى) بان عطف على قوله ليس  
مقتضى الخ (قوله وبه الخ) أي بقوله لأنه لا قوله على ما عتبه التمولي في النهاية (قوله ما قيل الخ) القائل هو  
الاذرى عبارته كلامه أي المصنف يوم أنه انما يجب القسم إذا بان عندها وليس كذلك بل يجب عند لادنه  
ذلك فلا يجوز تخصيص واحدة بالادنه إلا بالقرعة على الأصح كما يأتي انتهى فراه بالقسم هنا كثرى  
منه بقرعة وحيدة فالشرح كالعادة ما بن حجر لم يتواردا معنى الرطل على محل واحد ثم تقع المناقشة مع  
الاذرى في أن القرعة عتق تسمى قسماً قاتلاً اه وشيدى ووافق المغي للاذرى (قوله عند لادنه) انما مجرد  
الإرادة لا يلزم شيئاً لجواز الاعتراض عنها اه سم وقدم جوابه عن الرشدى اتفاقاً (قول المن لزمه) أي  
ولو عينا ويجوز بأمره أيضاً اه مغنى (قوله فوراً) أي ولو بدون طلب كما يصح به الفرق المذكور اه  
سم عبارة عيش أي فلو تركه كان كبيرة أنشدان الخ لرا لقي اه وفيما الخبر لا يتلى لا يغدو جواب  
الغوية (قوله وفي معنى) أنظر ما لمراد بما اه رشدى (قوله لا يعم به) أي لا يمكن التنازل فيما  
بعد الموت سم وسدع (قوله أن يبيت الخ) متعلق بالخرف وفاعل لزم (قوله وقد كان) إلى قوله لكن  
المتنازع المغنى (قوله امرأان/ان/أي مثلاً اه عيش (قوله وشقعا مثل الخ) هو وقوعهما أو دفى كلام  
الشارع صلى الله عليه وسلم لم يعمل على حقة فتجسس لا صارف اه عيش (قوله خلاف المشهور) أي  
فما عتد أنه كان ولو بالعباس على الله عليه وسلم لم اه عيش (قوله اختاره السبك) متعيب اه عيش  
(قوله ونكح جديد الخ) هذا مجرد تمسك برؤا فلا فواسم بعض نسائه في السفر بقرعة ثم يقض الباقيات كما  
يأتى اه سم (قوله المغفلان) خرج بهما لو كان معهما واحد من زوجة فقس بينهما وبين الجديدة

بأنه كان ينبغي الخ) أن كان حاصل الاعتراض أنه مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يتدفع مجاز كره  
على تقدير ترجمته اه سم (قوله فان الزوجان) يلزمه أن يملك مثل ذلك الزمن عند الباقيات) الظاهر أن معاً وهذا  
لقوله المصنف لا في ولا يجب نسوة في الأقامة ثم ارجع ما أتى في شرحه أن ذلك فهاذا رتب القسم على يوم  
وليلاً مثلاً وكان الأصل الأصل والنهاية فهاذا رتب النسوة في الأقامة ثم ارجع ما أتى في شرحه أن ذلك فهاذا رتب القسم على ذلك  
بل ابتداء الأقامة عند واحدة ثم ارجع ما أتى في شرحه أن ذلك فهاذا رتب النسوة في الأقامة ثم ارجع ما أتى في شرحه أن ذلك فهاذا رتب القسم على ذلك  
ثم ارجع لا دونها فقط (قوله عند لادنه) انما مجرد لا يلزم شيئاً لجواز الاعتراض عنها (قوله فوراً)  
أي ولو بدون طلب كما يصح به الفرق المذكور اه رشدى (قوله لا يعم به) أي لا يمكن التنازل فيما  
بعد الموت سم وسدع (قوله أن يبيت الخ) متعلق بالخرف وفاعل لزم (قوله وقد كان) إلى قوله لكن  
المتنازع المغنى (قوله امرأان/ان/أي مثلاً اه عيش (قوله وشقعا مثل الخ) هو وقوعهما أو دفى كلام  
الشارع صلى الله عليه وسلم لم يعمل على حقة فتجسس لا صارف اه عيش (قوله خلاف المشهور) أي  
فما عتد أنه كان ولو بالعباس على الله عليه وسلم لم اه عيش (قوله اختاره السبك) متعيب اه عيش  
(قوله ونكح جديد الخ) هذا مجرد تمسك برؤا فلا فواسم بعض نسائه في السفر بقرعة ثم يقض الباقيات كما  
يأتى اه سم (قوله المغفلان) خرج بهما لو كان معهما واحد من زوجة فقس بينهما وبين الجديدة

مادام في السفر اه عش (قوله الأولى) الى قوله سبحانه المني (قوله ولا يجب الخ) عبارة المني ولا يجب التسوية بينهما في الجماع فانه يتعلق بالنشاط والشهوة في كل وقت وفي سائر الاستناعات ولا يرد ذلك على القلب ببعضه لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تبقني فيما تملك ولا أملك واه أو داود وغيره وصحح الحاكم إسناده اه (قوله تعلقها بالمال الخ) ولقائل أن يقول ان كان المراد ان ذلك ليس مقدوره فهذا ان منع الوجوب منع الاحتجاب أيضا لان الظاهر ان غير المقدور يمنع طلبه مطلقا بما على منع التكليف بغير المقدور وان سلم أنه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتأمل اه سم أقول لو يجب بالتبطل الثاني ومنعه للوجوب يشقته على النفس جدا والمشتهى تعجب التيسر وفي الرد يجب جمع بين معطيه ما ولعل قوله فليتأمل إشارة اليه اه سدير (قوله وكذا في التبرعات) أي لتعجب التسوية بغيرها بل تسن اه عش (قوله أو عند استكمال التوبة الخ) عبارة المني أو به واستكمال توبة بآثر اه (قوله من الجماع الخ) متعلق بيعطل اه سم (قوله الوجه الخ) نائب فاعل قوى وقوله لا تملك أي الاعراض (قوله على ما عطفه القموني الخ) عبارة النهاية على الراجح بغير بقا الشرعي اه قال الرشدي أي بان بعد المعلوم لهن حتى يقضى من فوجهن ألا يتصور القضاء بذلك وليس في هذا إيجاب سبب الوجوب وهو لا يجب خلافا في الثقة لما بيننا للشواهد سم في حواشيه ان هذا من باب تحصل محل إذا الحق الواجب فوجو بالعادة وجوب الحصول ما يؤدى به منعا وجب لا وجوب لسبب الوجوب انتهى اه (قوله لاجل ذلك) أي القضاء والجماع متعلق بالعادة أو تعجب العادة (قوله نظير ما مر الخ) أي من أنه لا يلزم تقديم الاحرام حتى يلزمه صوم الثلاثة أيام في الحج (قوله قبل الخ) واقع المني (قوله أحسن) أي من قول المصنف لا يتم (قوله إذا يلزم الخ) لجواز أن يكون في الأشهر بان على ان الوجوب موسع قبل الطلب فلا يتم قبل الطلب ذلك فمجرد في الأثم في الجملة لا ينفى ثبوت الطلب كالمسئلة الذين ناقض بذلك ان الرد الا في ما يدفع السؤال اه سم (قوله ورد الخ) هذا يتقدم تحمله ولا يمدى المعترض وهي الاحسنة فهذا ليس ردًا لا يرد بل غائته تصحيح العبارة اه سم (قوله انهم مستأذون بان) أي التعيير بن (قوله فهمما لتعلقها الخ) وعبارة شرح الروض وان ذلك يتعلق بالنشاط والشهوة وهو لا يملكها ولقائل أن يقول إذا كان المراد ان ذلك ليس مقدوره فهذا ان منع الوجوب منع الاحتجاب أيضا لان الظاهر ان غير المقدور يمنع طلبه مطلقا بما على منع التكليف بغير المقدور وان سلم أنه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتأمل (قوله من الجماع) متعلق بيعطل اه (قوله لان تحصل سبب الوجوب لا يجب) لباحث ان نعم ان الاعاد من باب تحصل سبب الوجوب لثبوت الوجوب قبل الاعادة يتبدل انه بمجرد الاعادة تعجب القضاء وان لم يثبت عندهن كما هو ظاهر ولم يكن الوجوب ثابتا قبل الاعادة لتوقف بعده على الميت عندهن اذا يجب القسم لبعض النسوة لان بات عند البعض الا تخويل الاعادة من باب تحصل محل إذا الحق الواجب فوجو هو وجوب الحصول ما يؤدى به من واجب لوجوب سبب الوجوب وتقليد ذلك في الذي يصح به فانه يجب لا اكتساب لادام ولا يقلل ان اكتساب سبب الوجوب فلا يجب سبق الوجوب على الاكتساب لوجوب الاكتساب من باب وجوب الحصول ما يؤدى به من المتقدم وجوبه فليتأمل فانه ظاهر الا لا وجوب الاعادة لها سبب في الخروج عن الحق الواجب كسائر الحقوق الواجب عقابها يجب الخروج منها ولو لم يتوقف عليه الخروج فتأمل بلطف واتصاف وليس هذا نظير مسئلة المتعذر المذكور لان الوجوب هنا ليس بوجوب الاداء الاحرام بالحج بدليل أنه لو ترك الاحرام بالحج في ذلك العام لم يخالف بصوم ولا غير مطلقا فتدبر ولا تغفل (قوله ورد الخ) هذا يتقدم تحمله ولا يمدى المعترض وهي الاحسنة فهذا ليس ردًا لا يرد بل غائته تصحيح العبارة (قوله ورد الخ) لقائل أن يقول هذا الرد لا يدفع السؤال اذا يلزم من في الأثم في الطلب لجواز أن يكون في الأثم بناء على ان الوجوب موسع قبل الطلب فلا يتم قبل الطلب ذلك فمجرد في الأثم في الجملة لا ينفى ثبوت

شلاف من وجوب التسوية (ولو أعرض عنهن أوعن الواحدة) ابتداء أو عند استكمال التوبة بالنسبة لهن (الما بالخ) لان الميت حقه ولان في دافعة الطبع ما غنى عن إيجاله (د) لكن (يستحب أن لا يعطلن) أي من ذكرن الشامل الواحدة وأكثر من الجماع والميت تعجبنا لهن لئلا يؤدي الى فسادهن أو اضرارهن سيما كانت عندهن من جهة أخرى عاها أو يعطلن ومن ثم اشترى جمع قول المتولي يكره الاعراض عنهن وتوى الوجبة الحرة ذلك وقد لا يجوز الاعراض لعراض كان فلهما ما بان منه المتطاول لهن فيلزمه أن يقضى على ما عطفه التمولي وسبقه المشغرة لكن المعتقد خلافه ألا يتصور القضاء الامن فوجوب المظالم لهن فلا قضاء الا ان اعاده - ولا تعجب الاعادة لاجل ذلك على الوجه لان الحصول سبب الوجوب لا يجب تقبيل ماص في احرام المتعص بالحج ليصوم فيه قبل تول أمه لم يكن لهن الطلب أحسن اذا يلزم من في الأثم في الطلب الاخرى ان الدين قبل الطلب لا ياتم بترك الدفع واذا طلب أثم اه ورد باننا الحق لهما متساويان اذا اصاب الجاري



متساو زماناً ثباتاً وقتاً ومستهلماً من ذلك لانه واجب بطالبه غاية الامر انه واجبه مع قول الطالب متى يصدق بعد ثبوت قلنا لا يجب ان  
لا طالب بها الا عند تصديق وقتها كالمطلوح على قلت الماردان الواجب حصوله للطالبه وقت صدق شرط في البعض الاول بحسب لانه في التلازم  
التي ذكره ويستفاد ان لا يخفى الزوج معن ليه من كل اربع اعتبارا في اربعة ارجحان (٤٤١) قال في الجواهر وانما في فراش

واحد حين لا يعتد في  
الاضطرار لوصف ان حوت  
على ذلك (وتسحق القسم  
مريضه) ما لم يضر به  
وتختلف لأجل المرض خلا  
تضمن لها وان استحققت النفقة  
تتله الباقين عن المارودي  
وأثره واعتسله غيره  
(ورقاه) وقراه ويجوزونه  
لا يخفى منها ومراهقة  
(مراش في نفسه) ويجوز  
ومولى أو ظاهر منها وكل  
ذات عسر شري أو طبعي  
لان المقصود الانس لا الوطه  
وكما تسحق كل من النفقة  
(لا تأثر) أي خطر بعض  
طاعت بان تضر بغيره  
أو تفتن من التمتع أو  
تقلل الباني وجوبه ولو  
بجنونه أو دنى الطلاق  
كذا ومعتد من وطئه  
ومعيرة لا تطبق الوطه  
ومعيرة ومعتد ويجوزونه  
وأما جعل تسليمها  
ومسافرة بانه وحدها  
لجانبها كما تقتضيه لهن  
ولحرمة الخلوة بالمعتد  
والجوسه كذا وقع شراح  
وذكر الجوسه وحرمة  
نكاحها حتى على مثلها على  
ما ساقه إمامنا وإمامنا  
لهما واحد لا يمنع قضاها  
وحقوقها فتعدي منه

متلازمان أي الطلوع والام (قوله ويستفاد أن لا يخفى) الخ قوله ومسافرة بانه في المتن الا قوله ويجوزونه  
والى قوله ومنه أن لا يشترك في ثباتها بتلاؤه ويجوزونه ولحرمة الخلوة قال إمامنا (قوله ان لا يخفى  
الزوج حاشا) أي من البيت (قوله ان من مريضه) يدخل في المرض نحو الجذام فتسحق القسم ولا ينافيه الامر  
بأنظر لمرن الاجسام لان هذا لا يوجب تسلمها على هذا الحق مع إمكان التخلص بالطلاق ولا اكتفاه منه بان  
دبت بها من البيت غير ملاصقة وتعاذ فرأى مره اسم ويقى ما كان الزوج وهو الجوزوم ولم  
يتيسر لها قسم نسب الجذام فهل يكتفى في دفع التشويز منها بغير ادخالها في بيت من البيت فلا يكون  
ناشر بذلك ولا يصح تمكيد من الجاه والتعميم أو لانه ينظر والظاهر الاول اه عرش (قوله لا يخفى  
منها) أما المجنونة التي يخاف منها اول يظهر منها تشويزي مسلمة فلا يصح لها قسم كجنونه الزكشي وان  
استحققت النفقة فتسحق قسم (قوله أو تفتن الخ) أي لا بد من ذلك كرضي والافه على حقها كما قاله  
المارودي اه مثنى (قوله من التمتع) أي يوطئ بغوصه وان كانت من الجاه حيث لا عسر في استناعها  
منه فان عذرت كان من ممتلكات مملوكه فتقتضيه تأديلا لا يحتمل عاذته ثم تشرع في دفع ذلك ان  
لم تدل بغيره بتقوى كذبها اه عرش (قوله أو تفتن الباب الخ) خرج بذلك خبرهم وضمنها لابل بعد  
تشويزا اه عرش (قوله ومعتد) عطف على قول المتن كثره سم ورشدي (قوله ويجوزونه) ظاهره  
ولو ظلم أو حسمه الزوج لم يعلقها اه عرش (قوله ومسافرة بانه الخ) لم يقل ولو بذا من العلوية منه  
مستقدمه الاذن بالتمتع وثلاثه روم قوله المارودي بغيره اه رشدي (قوله وحرمة  
الخلوة الخ) عطف على قوله لا يفتن الخ (قوله ولعل الاصح القول الثاني) عبارة التها بالوجه ترجع  
مقابل اه وهو وجوب القسم ودفع الفسقة وغير ذلك عرش (قوله لا يلزمها) أي فلا يعمل في ذلك قطعا  
لوضاؤه وقت العقد اه عرش وتضمنه التعلل اختصاص القطع بما ادخله وقت العقد والاضطرار فيه  
الخلافاً لما ضاعل ارجح (قوله والمحقق على ما القسم) الى قوله ومنه أن لا يشترك في المتن الا قوله كذا عبر  
الجوسه وقوله لم يؤمن ضرره أو (قوله بل بحثان) عبارة التها بغير بيان (قوله ان غيره) أي  
غير المبر اه عرش (قوله ومعتد) عطف على مراهقها ولو لمعنى أو (قوله فان لم يؤمن ضرره الخ)

الطلب كالمستهل من قلنا أم (قوله في المتن وتسحق القسم مريضه) يدخل في المرض نحو الجذام  
فتسحق الجذام القسم ولا ينافيه الامر بالفرار من الاجسام لان هذا لا يوجب تسلمها على هذا الحق مع  
إمكان التخلص بالطلاق ولا اكتفاه من بيت بها من البيت غير ملاصقة وتعاذ فرأى مره (قوله  
لا يخفى منها) خرج من مخاف منها وان وجدت نفقتها كجنونها الزكشي حيث قال لم يستحق صوران لاقسم  
في جميع استحقاق النفقة ما عداها المجنونة التي يخاف منها لا يجب قسم لها مع النفقة الواجب فيها يظهر  
اذ لم يظهر تشويز ولا امتناع الثاني كذا ذكر مسئلة المارودي السابقة على المارودي (قوله ومعتد) عطف  
على تأثره (قوله وذكر الجوسه وهم حرمة نكاحها حتى الخ) يحتمل ان هذا الشراح أو المارودي سلم على  
مع وجهه بالخلو وتختلف فلا قسم لها في العدة لحرمة الخلوة بل الآن يقال هي في معنى الرجعية لا تقدم  
انه لا قسم لها لاحاسنة كراهوقه نظر لانه بعد التسليم لا تمنع من النضر بحكمه ولو لا وجوبه ان ذكرها  
وهم لفتايل (قوله ولعل الاصح القول الثاني) كذا مر (قوله لزم وليما الخ) الزوم هو الاقرب شرح  
مر (قوله أما المجنونة فان لم يؤمن ضرره أو أذا لم يؤمن الخ) كلام الشراح كالصريح في ان لم يؤمن ضرره

٥٦ (شرواني وابن قاسم - سابع)  
نص عليه في الام وهو أصح القولين اه وهو بعيد وعلل الاصح القول  
الثاني وبأن أول الخلق ما يصح به ويشق أن يكون على خلاف اذا ظهر زناها في صحتها لا قبلها للمحقق عليه القسم ويرى سكان أو يفتل  
ولو مراهقة أم لم يجره على وليها ما عداه أو قصر كاهن ظاهر كذا عبره كثير وليس بقيد المبرر الممكن وطه كذا بل بحثان غيره  
لوانه عند بعض من وطالبها بانيه عند من لم يزوجها بانيه ذلك وسبقه لانه عليه لانه مكلف إنما المجنونة فان لم يؤمن ضرره

أراد أن يطفئ لاسم وأمن عليه بقتدور وطلب من الولد أن يوافق الطرافة عليه من كل شيء فلهذا أوال البهذاء لئلا ينه أن أطلق جنونه أول  
ينضب وقتها فاخته الإلزامي هو أوقن الأفاقية وله أوقات الجنون بشرط أن يكون لسك واحد أو بقم هذه ومن هذه وقتها ينضب  
لوسمه واحد من الجنون وأقن في نه آخر قضى للإلزامي في زمن الجنون النقص وعلى محس وحده وقتهم من النساء القضم  
ومن امتعتنهن سقط حها أن لم يحله (٤٤٢) لكنني متلوا ومن أن لاشارك غيره من رف من الرقاق الآتية هذا هو الذي يفهم

عليها الكوب بمشة لا تختمل عاذباً يظهر فيقال لا اذري في مكان الغرض ذهابه للبعيدة اؤخوف عليها وادعاء  
الشرية لا امن علم اعتبره ملكي بالنسبة الى الضابطا ان لا اظن من مضميل بالتفضيل والتقصير اه وتقول التأتا اؤخوف عليها عطفاً على قرب  
صرح فيها ذكره فهو ما في التأتا عاكسه (ويعرمان) يتم عكس (واحدة) هو اميلكها وملكه وغيرهما وان لم تكن فيه مال دعائهن فيها  
مطهر (ويعرمان) افعال الناس (اله) معروضه لاسرار ان احس

فلما منع وحيد منع عودته الى الارض اهله انما بان يجعل قسمه كوى قسمه اخر (وان يجمع ضربين) او قنوسه (في سكن)  
متعد المرافق أو بعضها تحكمه في حضر ولولاه اودونها ما يدمن من التباغض (الارضاهما) لان الحق لهما لهما الى جوع الارض الحرة  
خلافه لشارع اعتبر رضا السرية ايضا ولعل الرجوع عنها ايضا المسمى بالسرقة (٤٤٢) جهمه انها العسافر اذ كل جهمه عندهم

دوام الاطعمة وتسلو خط  
انه لا يجمع معها عمل واحد  
من سفينته لان عسافر  
افراد كل يعمل لغرضه مثلا  
وأما اذا تعدد المسكن  
واقتدر كل يجمع مرافقه  
نحو مطبخ وحش واطعم  
ودر يتسه وبقراوات  
فلا امتناع لهما جهمه  
كانا من داور واحدة كملوا  
وسفل وان اتحدت اقلها  
وجعلنا فيما ظهر لان  
المراد ان لا يشتر كافي  
يؤدي القصاص ونحو  
الصلح اذ اخرج من  
المسكنين لا يؤدي اتحاده  
اليه كقتاد المرنين اوله  
باب الى باب كل منهما  
ويظهر ان اتحد الرافق  
بلما اعتبر دفعه افراد كل  
مسكن وما كلفه بعض  
الرافق لان الاشتراك فيها  
يؤدي القصاص كما هو ظاهر  
ويكره وطعوا وحدهم على  
الآخرى به ولا يلزمها لاجابة  
لان الحياة والسر واة  
بأبان ذلك ومن مضرب  
الاذري القريم (وله أن  
رب القسم على ليله) ليله  
وأولها هنا فكلما اختلف  
ذوي الحرف فيمنع في  
حق أهل كل حرفه فانهم  
الغالبية وأخوها الغير  
خلافه للعالم جسي حيث

(قوله فلما) أي صاحبة السكن (قوله ليه) أي ليله الاطعمة يمكن واحد قوله أيضا أي كسلة جمع  
الضربتين في مسكن وقوله بان يجعل الخ تصحيح الجمع الضمير حيث بدأ بالنسبة لباقيت صاحبة المسكن  
(قوله متعدد المرافق) فثبت مجاز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن فثبت قوله وأما إذا تعدد المسكن الخ  
خلافه اه سم (قوله لان الحق) أي قوله وان اتحدت في المسمى (قوله والارض الحرة) أي فقط لان  
السر به لا يشترط رضاها لانه جمع اماه يمكن وهي أمة اه معنى (قوله هنا) أي فيما اذا كان معها  
سرية أيضا أي كذا كان معها ضرر (قوله لعسافر افراد كل الخ) أي شأن السفر ذلك حتى لو فرض عدم المشقة  
لا يكف التعداد أيضا اه عش (قوله وونه) أي من التعليل (قوله الان تصدواخ) لعل المراد  
بالتعددية التمسك بغير راجع (قوله واطعم) الظاهر ان المراد به لا ينبغي ان يكون لهما مطبخ واحد لانه لا بد  
أن يكون لكل منهما أي المسكنين مطبخ بدليل قوله الا في كملوا وسفل لان الظاهر في مثله اختصاص  
العلو بالسطح اه سم واقره الرشيدى (قوله كملوا وسفل) والخبر في ذلك الزوج حيث كانا اثنين  
بهم اه عش (قوله من أول باب) أي للحصول اه عش (قوله ويكره الخ) ظاهره كراهة  
التزويدهم بهم مخرج المصنف لعل معنى التثنية اه معنى وظاهر التعليل الا ان هذا الحكم يخص  
بازو وباب بل يجري وز وجعوس يتوفى سر بات فليراجع (قوله مع عمل الاخرى الخ) بل يحرم ان قصد  
اذا ما الاخرى أول من منزهة ويحرم ما لم يجره اه مر اه سم عبارة الرشيدى قوله مع عمل الاخرى عبارة  
بمحضه الاخرى اه ومن الغير المسمى (قوله ولا تميزها لاجابه) ولا تميزها لانه لا امتناع اه معنى (قوله  
ومن موصوب الاخرى الخ) ويمكن الجمع بينهما بان يكون عمل القريم اذا كانت لهما همة في عودة  
الاخرى اه معنى زائد النهاية أو قصدية الاذاعا لاوله على خلافه اه (قوله وأولها) أي قوله عزت  
الزركشى في النهاية الاثوية ومنه الى من عمده وقوله أي تميز مع (قوله هنا) أي في القسم (قوله وأخوها  
الغير) فثبت ان الاسترخاء يختلف باختلاف الحرف وقد يتوقف فيه على ما يختلف أحوال أهل الحرف في  
أوله كذلك تختلف في آخر اه عش (قوله للعالم جسي) سينمقون حقها كسليم مكسورة  
فيها النسبة كذا ضبط بالغ في بعض النسخ القابلة على أصل الشارع وعبرة النهاية للسرخس بالخاء  
وحذفه (قوله لكن الاولى الخ) كذا في المسمى (قوله عنه) أي تقديم الليل (قوله لانه الذي الخ) معاق

نفتها ومونة الطريق من نهر الى عدن أي ومن زيد الى ٢ عدن عليها راحه ان ما يتوقف عليه ابتداء  
التسليم عليها وما يتوقف على الانتقال بعد التسليم اه (قوله) متعلق بغرض وقوله دون غيرها متعلق  
بما كان عليها أي تعلل ما يغنيها حال من الهاء في عليها والمعنى حال كون من معنى الهاء متعلق بغيره فلو تعلل  
أوفر بمسكنها من الزجعة الاخرى بقوله لكونها لاه لغز (قوله) ويثبت بجمع عودته الى الارض اه  
لهذه) ومرجع الضمير حيث بدأ بالنسبة لاوله والى الباقي كايته بقوله بان يجعل الخ (قوله متعدد المرافق)  
فثبت مجاز الجمع في مسكن متعدد اما ان الحق فثبت بقوله وأما اذا تعدد المسكن الخ خلافه (قوله في التثنية  
الارضاهما) ولا اعتبار برفاقها لان المسكنين الحق لهما دون الولى والسيد والارض المولى القاصرة كالمزونة  
بل يجب على الولى فيما ظهر ان طلب لهما مسكن فردا مر (قوله والارض اخرى) اعتمد مر (قوله  
فله جهمه الخ) أي كجهمه الزركشى (قوله واطعم) الظاهر ان المراد به لا ينبغي ان يكون لهما مطبخ واحد  
لانه لا بد ان يكون لكل منهما مطبخ بدليل قوله الا في كملوا وسفل لان الظاهر في مثله اختصاص العلو  
بالسطح (قوله ويكره وطعوا لدمع علم الاخرى الخ) بل يحرم ان قصد ابتداء الاخرى أول من منزهة ويحرمه

حدهما بغير وبالشئ وطوعهما (او دم قبلها أو بعدها) لحصول المقصود بكل لكن الاولى تقديم الال خروجه من خلافه عن مثله الذي  
عليه التوازي الشرعية (والاصل ان) ان عه بانها (الا ل) لان اتحدت جهمه سكا (والهال تبع)  
في التمسك والتحرر

لانه وقت التردد فان عمل اللاسكون هملا كلاس واثنى يقع اوتة ومنه الوقع تشديدا وقت تصغيره هو نادا الجمل او ترمسه  
لاذنون وهو اخذوا حبلوا والخصاص (٤٤٤) ذكره في القاموس (فكسته) بعكس ما ذكره كان يعمل تاروتيا و تاروتيا هم

يعينه عبارة للمغنى وحوى عليه التواريخ الشريعة فان اول الاسمير القباى اه (قوله وقت التردد) أى فى طلب المشا (قوله اوتة) وهذا تحصيل الاوفى فى أصل اللغة والظاهر ادبه هنا وقد ادا الحام خاصة اوتة ومن  
علا لاه اه رشيدى (قوله اخذوا حبل) أى حشيرة اه عش (قوله بعكس الح) كذا كتب بالباقي  
أكثر نسخ الشرح وفى النهاية كتب عليه الرشيدى ما منه هو الايام اوتة خلافا لما وجد فى النسخ فهو عبارة  
أى فعله العكس عكس العلم المذكور فى المعكوس اه عبارة للمغنى فيكون النهار فى حقه أصلا والليل تبع  
له لكونه بالنهار ومعاشه فى الليل اه (قوله لم يميز نهار الح) عبارة للمغنى لم يميز ان يقسم لواحدة ليلة تابعة  
ونهارا متبوعا ولا يحرى عكسه اه (قوله أى والاصل فى حقه الح) أى ولا يكتفى جعل سكوت ليل لسكوت ليل واحدة  
وسكون نهار لا يحرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كلهم من قوله لم يميز نهار الح اه سم (قوله  
فالظاهر ان عمل السكون الح) معناه اه عش (قوله والعمل) بالجر عطفا على السكون (قوله وانه لا يميز  
أحدهما الح) مرجع الضمير لاصل والتبع فى قوله ان عمل السكون هو الاصل الح وهذا ظاهر غنى عن البيان  
وانما المحتاج للبيان قدر التو بهل هو يوم وليست لكل على وجبان الاصل محل السكون من بعض الليل  
والنهار والتابع عمل العمل من بعضهما فاستأمل اه سم (قوله فيمن عه الح) أى ليل (قوله فيكون الليل  
في حقه الح) أى وان كان عه فيهما سم (قوله وهو حاصل) فيسوقه ما اذا اتنى الناس والتحدث لانتهاه  
الكلى بدوام الاشتغال بعمل طول الليل أوغالبه ومثل ذلك عالم قطع الليل أوغالبه باشتغاله لانتهاه وهو  
مطالعة وتألف وقد يحد من ذلك كاهه لا ينقص عن استغرق نوم الليل فى فراشه وحده فى جانب من  
البيت اه سم (قوله أى بالسفر) أى بقوله وعنده فى المغنى (قوله وقت ترو) لى من ليل أو نهار اه معنى عبارة سم  
لوزن تاروتيا و تاروتيا نهارا فعمل لى ليل واحدة تو بهل لا يحرى ويقتصر ذلك السفر أو لا يكتفى بغيره  
اه سم أقوله والظاهر الاول عبارة لا يحرى قوله وقت ترو وان تفاوت وحصل الواحدة نصف يوم والاخرى  
ربع يوم مثلا سم وعش اه (قوله فهو العماد الح) عبارة للمغنى ولولم يحصل الحلو الا لاله السير كان كان  
بجدة قوله التزلزل يكون مع الجماعة فى خصوصه كان عباد قسمه لاله سير دون حاة حتى يلازمه التسوية  
فى ذلك اه (قوله وأيام الجنون كالغيبه) أى تغلبوا أيام الجنون كايام الغيبه (قوله شارح) هو الزكشى  
ونقله عن النص اه سم (قوله فى ماس) أى فى شرح لاشرة (قوله والجنون) بالجر عطفا على الاقافة  
(قوله هذا) أى فى الجنون الغير المنضبط وقتا فاقته (قوله ونماذا) أى علم اخر ورج لىالى الزفاف أى

للعوزة مر (قوله أى والاصل فى حقه وقت السكون) أى ولا يكتفى جعل سكوت ليل واحدة وسكون نهار  
لا يحرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كلهم من قوله لم يميز نهار الح عبارة للقوت ولو كان يعمل تاروتيا  
وتاروتيا ما وافى لى أن يقسم لواحدة ليلة تابعه نهارا متبوعا ولا يحرى بالعكس على الاصح لتفاوت الغرض  
انتهى (قوله وانه لا يميز أحدهما عن الآخر) الفهم منه ان مرجع ضمير التثنية فى قوله أحدهما  
الاصل والتبع فى قوله ان عمل السكون هو الاصل الح وهذا ظاهر غنى عن البيان وانما المحتاج للبيان قدر  
التو بهل هو يوم وليست لكل على وجه أن الاصل محل السكون من بعض الليل والنهار والتابع عمل العمل  
من بعضهما فاستأمل (قوله فيكون الليل فى حقه هو الاصل) أى وان كان عه فى حقه (قوله وهو حاصل)  
فيسوقه ما اذا اتنى الناس والتحدث لانتهاه الكل بدوام الاشتغال بعمل طول الليل أوغالبه ومثل ذلك  
عالم قطع الليل أوغالبه باشتغاله لانتهاه بنحو مطالعة وتألف وقد يحد من ذلك كاهه لا ينقص عن  
استغرق نوم الليل فى فراشه وحده فى جانب من البيت (قوله فعمدا عوف ترو) لوزن تاروتيا و تاروتيا نهارا  
فعمل لى ليل واحدة تو بهل لا يحرى ويقتصر ذلك السفر أو لا يكتفى بغيره (قوله كذا يجزم به شارح)  
هو الزكشى ونقله عن النص (قوله الذى ضعه) فى بحث لان ما عاقله لاه فيما حصر الذى نقله عن التولى

الخر وج يعبر رضاها لجماعه وتجانزها بابتداء وهو ضمير هو انما ذلك لىالى الزفاف فقط لانه يحرم عليه تخطى فيها  
فهي اللذوب تقديما لاجبعتها

كذلك قالوا، لكن أكلال الأذرى وغيره في ردودنا العتيدانه لاجمة أى عليه نهى عنق (١٤٥) ترك الجماعة فليس وجب التسوية بينهم في الحروف لفتح جماعة فان

فها **(قوله كذا قال)** اعتمد المقيى عبارة تنيلا عن نقله بسبب الزفاف عن الخبر وجتماعنا وسائر أعمال البر كعبادته والمضى وتشميع الجفائر من الزفاف الالىلا فيختلف وجوبه باقتداء الواجب وهذا ما جرى عليه الشنخان وانما خالف فيه بعض المتأخرين زوايا الى القسم فعبارة السورة بينهما في الخبر وفي ذلك علمه فاما ان يخرج في دليله الجميع اولايخارج اسلا فانخص الى بعضه بالخروج ام **(قوله)** وعليه اى اعتمد الاخرى وغيره **(قوله انتهى)** اى الى اى الزفاف **(قوله)** اى بالخروج لتجو جماعة **(قوله هو)** هل يجب فعله التقدير الذى هو فيه في الخبر وفي ذلك الباب انما الوجه اقتضاه حاله ام سم **(قوله هو)** اى عما يلى **(قوله من عادى)** نائب فاعل يقاس **(قوله هو لوجه)** كماله منقى وأسمى قول المتن كرهها الخوف وشدة الطلق وخوف التوب والخرق اه معنى **(قوله منه)** اى الخول اه غش **(قوله وان نظريه)** لعل مرجع التبرير قوله وان نظريه **(قوله يعرف الخال)** اى يعرف هل هو غشوف او غير غشوف اه رشيدى **(قوله وما يدعى تنظيره الخ)** لعل جالده الخال التذبذب وغيره قوله هو مرضنا الخ لئلا يخلو له الطور بل والتصريح **(قوله لا يخال)** لما لا يخال قيل قوله اى قلته ان يدب الخ اه عش اقول لانها لغة لا تعرف اى عتبرج وان التبرير من لمتهمه الخ **(قوله انه ان يدب البتة الخ)** ولو انزل عنها والخال ذكر في باب من المار والى بيت لا ياتى عنده الا عنده وض ضر ورها يتعدوا الى فعله اى ان لا يخاله لما نزل من الذى ياتى كذا لكن الوجه الاقضاء حيث جعلها مسكن واحد يختلفا فيمكن ان لا يمسكن آخر هو واصل الوجه فلو مرض بضاداهن مرضا منعهن من الخروج لجنو بغيرها فانزل لتجسب لا تاتى عنده الا بالضرورة تعرضه بقدر الزوال انما القضاء ولو جعلهم مسكن واحد اه سم **(قوله وقاسه)** اى عما يلى التذبذب وغيره **(قوله على نفسها)** اى اوداها او قل فيما يظهر اه عش **(قوله لا يعصى تنه الخ)** معتمد اه عش **(قوله اى حسن)** الى قوله كذا جزم في النهاية الا قوله بل هو وقوله لكن لم يخلو يظهر **(قوله هو وشده)** وهو اذ يدخل بالضرورة **(قوله والامر)** اى الخول اضروروا وشده **(قوله سيدل هو)** ارد سم واجه **(قوله وتقدر القاضى)** اى حسن اه معنى **(قوله وغيره)** اى تقدر غير القاضى **(قوله)** لكنه اى كل من التقديرين **(قوله على تنفس)** اى منعوعة **(قوله ونظر)** عبارة التناهي

وهذا حسن وهذا لا يقتضي تضعيف ما له التوى الذى جزم به فى الرض (قوله حرم) هل يجب  
فقط القدوس الذى يؤتى فى الخروج لتأنيدها بآيات الوجه المضاعف طال (قوله ولو لم ياجع) قالى  
سبح الرض كعادته (قوله نسفه) أن يندم البيوتة عند هوى يقضى لوانتزل عنها والجل العلاء كرتى  
جانس من المار أو البت يفتنى لما فى ضدها لا عند عرض مصور ثم يفسدوا انتهاجهم أن لا تصاه  
ذلك الزن الذى يابنه كذلك لكن الوجه المضاعف جمهوا حسن أحد اختلاف ما لو كان فى مسكن  
آخر م ولو مرض عندا حدان ممرضانه من أطوار جبهه بغيرها فافتعلت عندهم لا تأتى عندا لا  
لازلة ضرر وده تعرض له بقدر واز التهافظ لا يحمى أن لا يحسب ذلك حق لا يقضيو بحتمل القضاء لها  
تخفى عنه عند هاتوا نساهما وله الوجهين بجمعهما حسن واحد (قوله قول تخرج) هو الاز كرتى  
(قوله بعد بدل هو) أقول فى الحكم بسهولة بل بعد بحث ظاهر ذلك أن قول المصنف وليس للأز  
دخول الخ منطوقه فى القول لتفسير ضرر ونوعه فهو معجوز لا ضرر وده يكلو ظاهر مافرقه الأصوليون فى  
نحو أعلام الأز وحدثنا فى هذا تقدير يرجع قوله رجعت للدخول لغير ضرر وده فقط أو لأنها يكون واجها  
لمنطوق مقابلة أو لمنطوقه فهو معجوز رجوع الكلام المتعلق بمقابلة لمنطوقه أو لأنها ما يمكن أقرب  
من رجوعه معهم فقط ما يمكن أي بعد تمثيل الرجوع للمنطوق هو التبادر والظاهر أنه الأصل لا صاعدا  
من ينكر المهور فى كيفه فذلك يسوغ دعوى السهو أو الجور ودعوى صراحة السباني ممنوعة فليأتا بل  
سهو (ان طال المكث) عرفوا تقدير القاضي لمنطوقه ثلث الليل وغيره بمساعة طوله ثم عارضه بضعف لكنه يدل على تنفيس فى زمن الطول يظهر

منها العرف في ذلك بقول من شأنه أن يحتاج المصنف الدخول لتفقد الأحوال عادة فهذا القول لا يقتضيه مطلقا وأما ادعاءه يقتضيه مطلقا وان فرض أن الضرر وردا متداخلا في ذلك وتعليلهم بالمستحتمة عدمها ظاهر في ذلك (قضى) من قولنا متناهية لا مع الطول لا يسبح به وحى الآدمي لا يسقط بالعذر (والا) بطل مكث عرفا (٤٤٦) (فلا) يقضى لانه يسامحه وقول الركني ويأتم سبق فلم لا القرض أنه دخل الضرر ورة

وإنما الآثم ان تعذر بالنسبة  
وان قيل مكث ومع ذلك  
لا يقضى إلا ان طلال مكث  
نه لافا لما هو مسموع قوله  
وحيث ان اذ قضيت أن شرط  
القضاء عند الطول كون  
الدخول للضرر ورتبناه  
لغيرها يقضى مطلقا تعديه  
وكذا يجب القضاء عند  
طول الزمن والخر وج الاول  
لغير بيت الضرر وان أكره  
لكنه هنا يقتضيه عند فراغ  
النزول بقاء من فبه أحد من  
وعند فراغ من القضاء  
يلزمه الخروج ان آمن لقوى  
مسجد وقد يجب القضاء  
عند القصر بان يمتثلها  
عند طلال الزمن من  
الخواب والعود فوجب  
القضاء من قولنا قصر  
المكث عندها كذا حرمه  
شارح وهو محتمل لكن  
ظاهر يقتضيه المكث  
ومن المكث خلافه فوجه  
بان زمن العود والذهب  
لا يظهر فيه قصد قصص  
مؤخر عرفا ثم قياس ماس  
في صورة القضاء عند فراغ  
النزول ان زمنه هو الطول  
قضاء بعد فراغ النزول  
تداه القات في أي جزء  
من الليل ومثله أولى بوقول  
واجب (وه الدخول نهرا)

والوجه اه (قوله في ذلك) أي في طول المكث (قوله فهذا القدر) أي ما من شأنه الخ اه سم (قوله)  
مطلقا) فيه نظر اذ اطل اه سم أي على مدة الضرر ورة (قوله عليه) أي هذا القدر (قوله مطلقا) ظاهره  
سواء مرسله بما زاد أو لا زاد اطل في هذا القدر في الاصل في التابع بالاولى كلابتي اه سم (قوله)  
وان فرض الخ) بانه (قوله فوق ذلك) أي ما من شأنه الخ (قوله بالاسم) أي في قول المتن والا فلا وعدمها  
أي في قبالة ظاهر في ذلك أي الضبط المذكور (قوله مثله) مفعول قضى (قوله ومع ذلك) أي مع انحصار  
الآثم فماذا كر (قوله قوله) أي المصنف (قوله ولو لم يقر بيت الضرر) لعل الاولى اسقاط لفظه ولو (قوله)  
لكنه هنا) أي في طول زمن الخروج ليل اه سم أي إلى غير بيت الضرر (قوله ان آمن) أي فان لم يامن  
كل الليلة عندها والاولى عدم التمتع وعدمه فينبغي قضاء بقية الليلة أيضا حتى لا ينزل عنها فيمكن آخر  
من البيت اه عش (قوله وهو محتمل) بل الوجه ومن ثم أقر في النهاية وأما ما يهرم بالمكث فغالبا اه  
سيدعمر واستقر عش القضاء بعد فراغ النزول إلى في الشارح ولعله الوجه (قوله ووجه) أي  
خلافه (قوله في صورة القضاء الخ) لعل في العبارة في صورة طول زمن الضرر وج ليل إلى غير بيت الضرر  
من القضاء الخ (قوله ان آمنهما) أي الخواب والاب (قوله لعله هنا) أي في قوله ومثله في النهاية وإلى  
الآن في الغنى ثم قالو يصح إطلاق أي لم يستوفى قضاء بقية وقت لقوى يتمتها بعد ثبوته وبذا سبب  
آخر لكون الطلاق دينا كإصر به في أصل الرخصة قال ابن الرغزوني بوجه ان يكون الصبيان فيه ما اطلقها  
بغير سوء الا فلا اه (قوله ومثله) أي مثل ذلك الجزء الثالث (قوله ملحمة) أي في قول المتن وينبغي  
في النهاية الثالثة (قوله من غير ميسر) أي الجامع كما يأتي اه عش (قوله أي يجب الخ) اعتمادا للثابتة  
والغنى الاولى لا تية (قوله ان ذلك) أي عدم طول المكث (قوله الا ان يجب الخ) اعتمد مر أي

فقد ظهر ان اعادة الضد أقرب لفظا وان تراهما ان لم تكن كذلك لم تكن أبعد مما ذكره هو أو ما بالنظر  
للمعنى فالجمل علمها أولى لانه ذلك حكمهما جبالا الحكم فبما واحد كإصر به تقرر و فاقه جانه  
اعتراض هذا هو الحق بكونه بيد ابل سهوا فليست أم (قوله فهذا القدر) أي ما من شأنه الخ (قوله مطلقا)  
فيه نظر اذ اطل اه سم أي على مدة الضرر ورة (قوله عليه) أي هذا القدر (قوله مطلقا) ظاهره  
سواء مرسله بما زاد أو لا زاد اطل في هذا القدر في الاصل في التابع بالاولى كلابتي اه سم (قوله)  
وان فرض الخ) بانه (قوله فوق ذلك) أي ما من شأنه الخ (قوله بالاسم) أي في قول المتن والا فلا وعدمها  
أي في قبالة ظاهر في ذلك أي الضبط المذكور (قوله مثله) مفعول قضى (قوله ومع ذلك) أي مع انحصار  
الآثم فماذا كر (قوله قوله) أي المصنف (قوله ولو لم يقر بيت الضرر) لعل الاولى اسقاط لفظه ولو (قوله)  
لكنه هنا) أي في طول زمن الخروج ليل اه سم أي إلى غير بيت الضرر (قوله ان آمن) أي فان لم يامن  
كل الليلة عندها والاولى عدم التمتع وعدمه فينبغي قضاء بقية الليلة أيضا حتى لا ينزل عنها فيمكن آخر  
من البيت اه عش (قوله وهو محتمل) بل الوجه ومن ثم أقر في النهاية وأما ما يهرم بالمكث فغالبا اه  
سيدعمر واستقر عش القضاء بعد فراغ النزول إلى في الشارح ولعله الوجه (قوله ووجه) أي  
خلافه (قوله في صورة القضاء الخ) لعل في العبارة في صورة طول زمن الضرر وج ليل إلى غير بيت الضرر  
من القضاء الخ (قوله ان آمنهما) أي الخواب والاب (قوله لعله هنا) أي في قوله ومثله في النهاية وإلى  
الآن في الغنى ثم قالو يصح إطلاق أي لم يستوفى قضاء بقية وقت لقوى يتمتها بعد ثبوته وبذا سبب  
آخر لكون الطلاق دينا كإصر به في أصل الرخصة قال ابن الرغزوني بوجه ان يكون الصبيان فيه ما اطلقها  
بغير سوء الا فلا اه (قوله ومثله) أي مثل ذلك الجزء الثالث (قوله ملحمة) أي في قول المتن وينبغي  
في النهاية الثالثة (قوله من غير ميسر) أي الجامع كما يأتي اه عش (قوله أي يجب الخ) اعتمادا للثابتة  
والغنى الاولى لا تية (قوله ان ذلك) أي عدم طول المكث (قوله الا ان يجب الخ) اعتمد مر أي

فقد ظهر ان اعادة الضد أقرب لفظا وان تراهما ان لم تكن كذلك لم تكن أبعد مما ذكره هو أو ما بالنظر  
للمعنى فالجمل علمها أولى لانه ذلك حكمهما جبالا الحكم فبما واحد كإصر به تقرر و فاقه جانه  
اعتراض هذا هو الحق بكونه بيد ابل سهوا فليست أم (قوله فهذا القدر) أي ما من شأنه الخ (قوله مطلقا)  
فيه نظر اذ اطل اه سم أي على مدة الضرر ورة (قوله عليه) أي هذا القدر (قوله مطلقا) ظاهره  
سواء مرسله بما زاد أو لا زاد اطل في هذا القدر في الاصل في التابع بالاولى كلابتي اه سم (قوله)  
وان فرض الخ) بانه (قوله فوق ذلك) أي ما من شأنه الخ (قوله بالاسم) أي في قول المتن والا فلا وعدمها  
أي في قبالة ظاهر في ذلك أي الضبط المذكور (قوله مثله) مفعول قضى (قوله ومع ذلك) أي مع انحصار  
الآثم فماذا كر (قوله قوله) أي المصنف (قوله ولو لم يقر بيت الضرر) لعل الاولى اسقاط لفظه ولو (قوله)  
لكنه هنا) أي في طول زمن الخروج ليل اه سم أي إلى غير بيت الضرر (قوله ان آمن) أي فان لم يامن  
كل الليلة عندها والاولى عدم التمتع وعدمه فينبغي قضاء بقية الليلة أيضا حتى لا ينزل عنها فيمكن آخر  
من البيت اه عش (قوله وهو محتمل) بل الوجه ومن ثم أقر في النهاية وأما ما يهرم بالمكث فغالبا اه  
سيدعمر واستقر عش القضاء بعد فراغ النزول إلى في الشارح ولعله الوجه (قوله ووجه) أي  
خلافه (قوله في صورة القضاء الخ) لعل في العبارة في صورة طول زمن الضرر وج ليل إلى غير بيت الضرر  
من القضاء الخ (قوله ان آمنهما) أي الخواب والاب (قوله لعله هنا) أي في قوله ومثله في النهاية وإلى  
الآن في الغنى ثم قالو يصح إطلاق أي لم يستوفى قضاء بقية وقت لقوى يتمتها بعد ثبوته وبذا سبب  
آخر لكون الطلاق دينا كإصر به في أصل الرخصة قال ابن الرغزوني بوجه ان يكون الصبيان فيه ما اطلقها  
بغير سوء الا فلا اه (قوله ومثله) أي مثل ذلك الجزء الثالث (قوله ملحمة) أي في قول المتن وينبغي  
في النهاية الثالثة (قوله من غير ميسر) أي الجامع كما يأتي اه عش (قوله أي يجب الخ) اعتمادا للثابتة  
والغنى الاولى لا تية (قوله ان ذلك) أي عدم طول المكث (قوله الا ان يجب الخ) اعتمد مر أي

(والصحيح أنه لا يقضى إذا دخل الحاجة) وإن طال على ما اقتضاهما صرح به الماوردي لكن صرح بخبرين بالضعف عند الطول وبأنه  
 ابن الرافعي من أصل الإجماع يحمل الأول على ما إذا طال بقدر الحاجة والثاني على ما إذا طال فوقها (و) الصحيح (أنه ما سوى من وطه  
 استمتاع) للغير بالدين فيما لم يجز بحسب حرمته أن يقضى إليه اقتضاها كافي (٤٤٧) قبله الصانع يعرف بان ذات الجامع بحرفة

وانقضى اه سم (قوله وجمع الخ) وقفا لهما يتوالى (قوله يحمل الأول على ما إذا طال الخ) صريح المتن  
 السابق في السخول في الأصل ضرورة القضاء بغير هذا الحالة أعني ما إذا طال بقدر الضرر ورتبوا أشكال  
 لظهور الفرق بين الأصل والتابع وعلى هذا يحصل أنه إن لم يطالب فلا قضاء مطلقا وإن كان في الأصل  
 قضى مطلقا وإن كان في التابع فإن كان بقدر الحاجة فلا قضاء وإن كان فوقها قضى اه سم (قوله والثاني  
 على ما إذا طال الخ) حمل يقضى الجميع أو لمزاد على مقدار الحاجة فقط لأنه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه  
 فالزاد عليه لا تغير حكمه في نظر والقالب الثاني أملي وعليه فهل يقضى الزائد مطلقا أو بشرط الطول  
 لأن لما كنت الممتدعي لا يقضى إلا بعد الطول فيه نظر اه سم ولعل الأقرب بالأول (قوله الغير) أي ما سوى وطه  
 اه نقول (قوله في أي الخبر) (قوله ويحتمل) أي قوله حتى لو خرج في النهاية (قوله حرمته) أي ما سوى وطه  
 الخ قوله البسطة أي الوطء (قوله لانه) أي نفوس جميعا عليه بل في وجهه بالحل اه معنى وسفده قول  
 الشارح على أن الخ (قوله أنه إذا وقع الخ) أي الجماعي فوجه الضمير وكذا ضمير قوله في الخ (قوله وانما  
 الحرم الخ) فديق القائل الحرم من لا فساده بالعبادة لا بالجماع اه سم (قوله زمن اقتضاه) أي قوله وكذا في  
 المنقضي (قوله زمن قاله) أي لأنه يقضى الاستمتاع كما يقضيه كلامه اه معنى (قوله كان كان الخ) أي  
 الأقامة فكان الأولي التأنيدي يحتمل أن الضمير لغير الأصل (قوله وهو الخ) أي التردد (قوله وكذا  
 في أصلها) أي الأقامة تعطف على قدرها (قوله امتناعه) يتأمل مرجع الضمير اه رسيدي أو لم  
 مرجعه تقضي بعض النساء بالأقامة عند نهائهما أو المأمور من المقام (قوله نهائهما) أي قوله نعلم حرم في المتن لا  
 فوله لانه لا أن إلى المتن وقوله ورد بان الأول في النهاية (قوله كافر) أي قبيل قول المصنف ليس الأول  
 الخ (قوله ليله ليله) أي ليلته نهائهما اه معنى (قوله في نحو الخمر) راجع للمعطوف نعمتا (قوله  
 على الأوجه في النهير) أي وقطاع في البسل (قوله وعلمه) جملوا طوافه صلى الله عليه وسلم اه أو هو من  
 خصائصه صلى الله عليه وسلم اه عش عبارة السدس وبه وجه آخر بان يخص أطرافهم من البعض  
 بما إذا استمر ثم إذا انقطع ثم يادوا فينبغي أن لا يتبع وقوله فاعلم ظاهر ما ورد ومنه البعض اه (قوله وأقرب  
 الخ) الأولي وأقرب الخ (قوله) أي قوله وان تفرق في البلاد) يؤخذ منما كثر السؤال فيه من زوجة

الخ اعتمده حر (قوله وجمع يحمل الأول على ما إذا طال بقدر الحاجة) صريح المتن السابق في الدخول  
 في الأصل ضرورة القضاء بغير هذا الحالة أعني ما إذا طال بقدر الضرر ورتبوا أشكال لظهور الفرق  
 بين الأصل والتابع وعلى هذا يحصل أنه إن لم يطالب فلا قضاء مطلقا وإن كان في الأصل قضى مطلقا  
 وإن كان في التابع فإن كان بقدر الحاجة فلا قضاء مطلقا وإن كان فوقها قضى اه سم (قوله والثاني  
 على ما إذا طال الخ) حمل يقضى الجميع أو لمزاد على مقدار الحاجة فقط لأنه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه  
 فالزاد عليه لا تغير حكمه في نظر والقالب الثاني أملي وعليه فهل يقضى الزائد مطلقا أو بشرط الطول  
 لأن لما كنت الممتدعي لا يقضى إلا بعد الطول فيه نظر اه سم ولعل الأقرب بالأول (قوله الغير) أي ما سوى وطه  
 اه نقول (قوله في أي الخبر) (قوله ويحتمل) أي قوله حتى لو خرج في النهاية (قوله حرمته) أي ما سوى وطه  
 الخ قوله البسطة أي الوطء (قوله لانه) أي نفوس جميعا عليه بل في وجهه بالحل اه معنى وسفده قول  
 الشارح على أن الخ (قوله أنه إذا وقع الخ) أي الجماعي فوجه الضمير وكذا ضمير قوله في الخ (قوله وانما  
 الحرم الخ) فديق القائل الحرم من لا فساده بالعبادة لا بالجماع اه سم (قوله زمن اقتضاه) أي قوله وكذا في  
 المنقضي (قوله زمن قاله) أي لأنه يقضى الاستمتاع كما يقضيه كلامه اه معنى (قوله كان كان الخ) أي  
 الأقامة فكان الأولي التأنيدي يحتمل أن الضمير لغير الأصل (قوله وهو الخ) أي التردد (قوله وكذا  
 في أصلها) أي الأقامة تعطف على قدرها (قوله امتناعه) يتأمل مرجع الضمير اه رسيدي أو لم  
 مرجعه تقضي بعض النساء بالأقامة عند نهائهما أو المأمور من المقام (قوله نهائهما) أي قوله نعلم حرم في المتن لا  
 فوله لانه لا أن إلى المتن وقوله ورد بان الأول في النهاية (قوله كافر) أي قبيل قول المصنف ليس الأول  
 الخ (قوله ليله ليله) أي ليلته نهائهما اه معنى (قوله في نحو الخمر) راجع للمعطوف نعمتا (قوله  
 على الأوجه في النهير) أي وقطاع في البسل (قوله وعلمه) جملوا طوافه صلى الله عليه وسلم اه أو هو من  
 خصائصه صلى الله عليه وسلم اه عش عبارة السدس وبه وجه آخر بان يخص أطرافهم من البعض  
 بما إذا استمر ثم إذا انقطع ثم يادوا فينبغي أن لا يتبع وقوله فاعلم ظاهر ما ورد ومنه البعض اه (قوله وأقرب  
 الخ) الأولي وأقرب الخ (قوله) أي قوله وان تفرق في البلاد) يؤخذ منما كثر السؤال فيه من زوجة

مرضاهن وعليه جملوا طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليله واحدة (وهو أفضل) من أن يادعها بالجماع ولقر بهد من  
 (وتجوز ثلاثا) ثلاثا ولتين للسنن وإن كره ذلك للفرج (ولذا ياد) على الثلاث فحرم بغير رضاهن (على المذهب) وإن تفرق في البلاد  
 لحافها من الأبرار وحل كبره ونفس على الأم وحرم عليه الداري والو والي فوجه الضمير بغير رضاهن (على المذهب) وإن تفرق في البلاد  
 أصلا وانطوى إلى زوج (والصحيح) فبما إذا لم يرض في الابتداء واحدة بالفرع (ووجوب بغيره) بينهم (لا يندله) في القيم ولا يحسد منهن

نعم راعى القوم جميع من غير مخرج فبيد أين نخرج خبر عنهم ثم علق البيان وهكذا فاذا ثبت التوبة رأى القريب من غير مخرج عنهم بدأ  
بوحدة طلعا أقرع لبيان أن الأول (٤١٨) لقوا فقام العدد أقرع لابتدائه كائنه المثل لمراسن الأزل لغو (وقيل بغير) فبيد أين

شبه بالقرع لانه لا ينال  
لانه مقسم ولو أراد الابتداء  
بجانب قسمي كدوت ليله  
فهل يجب قرع عقيه تردد  
والذى يتبعه جو بهاموس  
أن طواقم على الله عليه  
نوسلم في ليله تتحول على الله  
وضاهن (ولا يفضل في قدر  
قوة) ولموسلم على كناية  
فغيره عليه ذلك لانه خلاف  
العدل المشروعه القسم  
(لكن لخر من لا أمة) يجب  
نفتها أين من فيلوق بشار  
أفواها ولو معناه أى لها  
للتن واللامه نسبة لا غير  
لما قدم من امتناع الزيادة  
على ثلاث والنقص عن  
ليله بل جعل الحرة ثلاثا  
واللامه نسبة وتصلح بجز  
فعل مهون أو وطمان  
كلامه بوجه جواز لثنتين  
للامه وأربع للحر فذلك  
نحصر فيه مرسل اعتقد  
بقول على كرم الله وجهه  
بل لا يعرفه مخالفوننا  
سوى ينفذ إلى حق الزفاف  
لانه نزال الحاء وهما فيه  
سواء ويتصور كون أحدهما  
في الحرة بان تكون تحفة  
مؤن لتصلح للاستمتاع فكيف  
أمة ومن عتقت قبل تمام  
فوتها التعت بالحر أو نال  
لم تقبل هي العتق لا بعد  
أدوا ولم تستحق الأمن  
حين العلم قاله الماودى

بكتوى أخرى بغير ملامتغ عليه أن بيت عند احداهن أربعين ثلاثا فاذ بان عند احداهن ثلاثا امتنع عليه  
أن بيت عند احداهن أربعين إلى الأخرى وبيت عند ثلاثا وهذا الحكم مما عتبه بالوى بمخالفته ومعلوم أن الكلام عند عدم الرضا على عيش (قوله من غير عتق) أى فلا أعاد العتق عليه ذلك على  
ما يشعر بقول الحق أى والمخفى ولا يحتاج إلى إعادة العتق وجوبه بانه بعد تمام العوارض والزوجة قد علم  
نيوبسق لهن على الزوج فاشبه ما لو أراد المبتع عند واحدة منهن من غير سبق قسم وبعض الهوامش  
وجوب رعاية الترتيب وامتناع العتق فاحذره اه عيش أقول القلب على بعض الهوامش أميل وما  
ذكر من التوجه قد عتق فليراجع (قوله لأن الأول لغو) انظر ما لقاى السمع أنه لا بد من الاقرار بما بعد  
الأول وإن لم يكن ابتداء من القوا له وشدى (قوله أقرع لابتدائه) أى لا ابتداء بكل واحد قبل الآخر بعدها  
فهو مساو لغيره والى وض ثم أعادها الجميع اه وشدى وبه يفضل تردد السيد ع (قول المتن ولا يفضل)  
أى بعض نسائه اه معنى (قوله يجب نفعها) بان تكون مسئلة الزوج يسلا ونحوها وحق القسم لها  
لسببها فى ذلك اسقاطه اه معنى (قوله وذلك الخ) تعطيل لقول المتن لكن لخر قاله اه وشدى  
(قوله مرسل) مستغنى (قوله بل لا يعرفه) مخالف فكان اجابا اه معنى (قوله بينهما) أى الحرة  
والامة (قوله) يتصور الخ) عبارة للمخفى ويتصور اجتماع الامتناع الحرة فى صورة زمانا يسبق نكاح  
الامة بشرطه على نكاح الحرة ومنها أن يكون تحتملا لتصلح للاستمتاع ومنها أن يكون الزوج حقا أو  
معضول وقول الشيخين ولا يتصور كون الامتصيدة الأولى فى العبد سوى على الغالب اه (قوله ومن  
عتقت الخ) عبارة للمخفى والى وض مع شرحها وعتقت الامتصيدة الأولى من ليلتي الحرة لو كانت البداية  
بالحر فالتا لثنتين ليلتها لعتقت ثم سوى بينهما ان أراد الاقتصار لما على ليله والأفلا فوضعا لخر فليستين  
وثلاثا فاما مثل ذلك عند العتقتوان لثنتين فلهما ببيت مع العتقة لثنتين وان  
خرج من العتق إلى المحصد أو بيت صدق أو نحو ذلك أو إلى العتقة بغير تمام من تلك اليلة وان  
عتقت فى ليلتها قبل تمامها زاده لالتحاقها بالحر قبل الوفاء أو بعد تمامها اقصر مطلقا ثم سوى بينهما  
ولا أقرع لعتقها وهما لانه تابع وان كانت البداية بالامة وعتقت فى ليلتها كالحرة فتمتها ثم سوى بينهما  
أو عتقت به فلهما وحق الحرة لثنتين ثم سوى بينهما اه وقوله ما وان كانت البداية الخ فى النهاية مثله  
(قوله لم تستحق الخ) أى الالتحاق بالحر أو لو قال لم تلحق كان أولى (قوله هنا) أى فى مسئلة العتق (قوله ولا  
فالو جازم الخ) كذا فى النهاية يقولون (قوله وجوبه) أى قضاء ماضى من الادوار (قوله وان سافر بها الخ)  
أى بعد أن بيت عند الحرة لثنتين (قوله فيقتضيهما) أى لان الفوات حصل بغير اختيارها فعذرت اه سم

بيت عند احداهن أربعين ثلاثا فاذ بان عند احداهن ثلاثا امتنع عليه أن بيت عند احداهن أربعين  
أى الأخرى وبيت عند ثلاثا وهذا الحكم مما عتبه بالوى بمخالفته ومعلوم أن الكلام عند عدم الرضا  
(قوله ومن غير عتق) أى فلا أعاد العتق بالحر الخ) عبارة للرؤى فان عتقت فى الأولى من ليلتي الحرة  
والدانة بالحره فالثانية لعتقة أولى الثانية تسبها فان أعتقت بالامة فلهما ببيت مع العتقة لثنتين وان  
خرج من العتق إلى محصد أو إلى العتقة بغير تمام من تلك اليلة وان عتقت فى ليلتها قبل تمامها زاده لالتحاقها بالحر قبل الوفاء أو بعد تمامها اقصر مطلقا ثم سوى بينهما  
ولا أقرع لعتقها وهما لانه تابع وان كانت البداية بالامة وعتقت فى ليلتها كالحرة فتمتها ثم سوى بينهما  
أو عتقت به فلهما وحق الحرة لثنتين ثم سوى بينهما اه وقوله ما وان كانت البداية الخ فى النهاية مثله  
(قوله لم تستحق الخ) أى الالتحاق بالحر أو لو قال لم تلحق كان أولى (قوله هنا) أى فى مسئلة العتق (قوله ولا  
فالو جازم الخ) كذا فى النهاية يقولون (قوله وجوبه) أى قضاء ماضى من الادوار (قوله وان سافر بها الخ)  
أى بعد أن بيت عند الحرة لثنتين (قوله فيقتضيهما) أى لان الفوات حصل بغير اختيارها فعذرت اه سم

واعترضنا من الرفعة بان القياس خلافه ورويان الأزل هو قياس الاصح فمالوا رجعت الواهبة فى نهبها ولم يعلم  
الزوج أنه لا ضمان ويؤخذ من أن الكلام عند جعل الزوج هنا سالا فالوجوب هو به لتعديده حين ذلك وان عند الحرة لثنتين استقر للامة لانه  
في مقابلتها وان سافر بها سافرها فيقتضيهما بالامة اذا عان كائنا (وتخص بكر)

(قوله



وجوبا بالغي السابق في انتهاق النكاح (جديدة عند زاني) وفي عصمته غيرها من الميث عند هذا كما أنهم مقوله جديدة (سبع) ولا بد  
 قضاءه وقوله عند طرف ليكر وجديدة فيما يظهر نكح بكر عند العقد يكر عند العقد (١١٩) فلها ثلاث فقط وبكر جديدة عند العقد

غير جديدة عند الخول  
 بان استدخلت ماء فطلقتها  
 رجعتا من دخل فلاحق لها  
 فيما يظهر أخذان احلاهم  
 الا في أنه لاحق لرجعية  
 ثم أيت الزكري قال المراد  
 بالجدية من أنشاء عليها  
 صدق لحي أو في جدية ثم  
 طلقها ثم راجعها لم يصدق  
 الزفاف لانها باقية على  
 النكاح كذا في زمله وقال  
 في التمسك لا خلاف فيه اه  
 وهو صريح فيما ذكرته  
 آخر الا انه يبين ان المراد بالا  
 حق لها أي يرتب على  
 الرجعية وانها لا تصح  
 السبع قبل طلاقها فاذالم  
 يوفىها بقضاءها (رئي) **بذلك** المعنى أي بأشياء زفاف  
 كذلك (بشلات) ولا بد  
 قضاء ولو أمقتهم الفهم  
 الجميع صريح وبكر وثلاث  
 الشيب وقد روى الفضل  
 في سبيلها شيئا اذا كان في  
 نكاحه غيرها وحكمه كذلك  
 ارتفاع الحصة عما ذكر  
 وزد بالبركران جباهه  
 أكثر والثلاث أقل الجمع  
 والسبع أيام الدنيا ولو  
 نكح جديدتين أو اراد الميث  
 عندهما وجب لهما حق  
 الزفاف فان قضا من قبلها  
 بالولي ولا وهو مكره  
 أقرع ولحق الرجعية كما  
 تقرر بخلافه بان اعادها  
 واستقر منها فماتت تزوجها

(قوله جوبا) أي القول بالانضمام في النهاية (قوله بالمعنى) الخ متعلق بذكر اه سم وهو من لم تزل  
 بكارها ولو طلق فلها اه ع (قول المن عند زاني غيرها) وهو رجل العروس زوجها اه معنى (قوله)  
 وفي عصمتها (الخ) أي فإلم يكن عند غيرها أو كانت وليت عندها لم يثبت الجديد حتى الزفاف لا ينافي هذا  
 قول الرضا ولو نكح جديدتين لم يكن في نكاحه غيرها ولو نكحها قبلها لم يثبت الجديد حتى الزفاف لا ينافي هذا  
 وان قال المصنف شرح مسلم الأقوى المختار وجوبه مطلقا معني وروى مع شرحه (قوله بر الميث)  
 عبارة المعنى والروى بيت اه (قوله عندها) أي الغير (قوله كما أنهم مقوله جديدة) أي أنهم من  
 الكلام فمن في عصمته غير الجديدة لا يصدق كونه بر الميث عندها اه وشي (قوله واد) اه ذكر  
 صغره اه (قوله وبكر جديدة الخ) عبارة المعنى وخرج جديدة الخ من طلقها رجعتا بعد نكاحها حتى الزفاف فانه  
 اذا راجعها الزفاف لها اه (قوله أخذان احلاهم الخ) قد عني هذا الاخذ تعاليمهم قولهم والافنا  
 شرح الرضا ليقام عمل النكاح الاول وقد فاهما حها اه بل هذا التعليل صريح في ودهذا الاخذ اه  
 سم (قوله فيما ذكرته آخر) وهو قوله وبكر جديدة عند العقد الخ (قوله فاذالم يوفى) أي السبع قبل  
 الطلاق بخلاف الوفاها ثم طلقة اخرى راجعها فزافها اه ع (قوله بذلك المعنى) أي قوله ووجه  
 بان في المعنى الاقوله ثم الخافا على قول المان ومن سافر حتى النهاية الاقوله وهو مكره وقوله كاتفر  
 (قوله بذلك المعنى) فدخل فيها من كانت ثوبها وطهه لال أو حرام أو وطهه شيئا يخرج من حمل  
 ثوبها غير ضروري أو ثوبه أو نحو ذلك في معنى رأسى (قوله كذلك) أي وفي عصمتها غيرها الخ (قوله انهما) أي  
 البكر والذئب (قوله والثلاث أقل الجسم الخ) عبارة المعنى والاسبق والحكمة في الثلاث والسبع أن  
 الثلاث معتق في الشرع والسبع عند أيام الدنا وراة عليها ذكر اه (قوله ولو نكح جديدتين الخ)  
 ولورفت جديدة ولو زوجت فاهما حها حق في الجديدة تحقها واستأنف بعد ذلك القسم من الجميع  
 بالقرعة وان بقيت ليلة لاحدا منها بدأ بالجدية ثم في القعدة على انهما يثبت عند الجديدة نصف ليلة لأنها  
 تستحق ثلث القسم لانها التي باءت عند التدعة كالمباين القديتين فخص كل واحد من القسمين  
 نصف ليلة فيكون الجديد مائة وخرج الى مسجد أو نحو بقية ليلة ثم استأنف القسم بين الثلاث  
 بالسوية اه روى زاد المعنى ولو كان يقسم لثنتين فزوج جديد في أنشأ له احداهما فهل يقسم الليلة  
 كلها يقسم الجديدة أو يكمل الليلة وجهان في حليلة الساتى أو جهما الاول اه (قوله وهو مكره و)  
 أي زافهما معا (قوله كاتفر) أي في شرحه بالاقضاء (قوله بل يجب لها) أي الجديدة (قوله ما بالباقيات)  
 انظر ما وجه كرمه ما لا تنفي قوله ما باله اه وشي عبارة المعنى وقضى الفرق الاخرات اه (قوله)

للمسجد أو نحو به تنال به ثم استأنف القسم بعد الثلاث بالسوية روى (قوله بالغي السابق) متعلق  
 بذكر (قوله أخذان احلاهم الخ) قد عني هذا الاخذ تعاليمهم قولهم والافنا شرح الرضا ليقام عمل  
 النكاح الاول وقد فاهما حها انتهى بل هذا التعليل صريح في ودهذا الاخذ (قوله أي فضاء السبع اهن)  
 ظاهره لكل من بان بيت عند كل واحد منهن إلى مثالي أن في كل واحد منهن نساء لانه لو روى  
 السبع على من باءت بذلك واحد منهن بل من باءت بزوج فقط لزم ان تلك أي الجديدة استأزت على كل  
 باءت بها حاصل لها فليحصل التساوي وليس القرض من قضاءه السبع الا حصول التساوي بينهما في يوم  
 ذلك قولهم والافنا لروى الطرف اليسرى في التنا لم والقضاء في تحت ثلاث فطاف على امرأتين عشرين  
 ليلة فافض الخاطوة عشرين ليلة انتهى وقصبت ذلك أنه في مسئلتنا ذلك واحد منهن لغيره البتة  
 أن يفرق بانه انما والى عشر الخاطوة لا تفرق ادها بالاستقصاء وقد يذ الفرفق قول الرضا عقب ما سبق الان  
 تزوج جديدة أو قدمت ثوبا فبالحق الزفاف فاذا اراد قضاء الخاطوة قسم بينها بين الجديدة القائمة

أى قضاء السبع لمن) أى لكل واحد منهن كابينة الشهاب سم اه رشدى عبارة سم ظاهر لكل  
 منهن ليلة ثلاث أن وفى كل واحد منهن سبعا ثم أى ذلك بقوله الر وضو غيره ثم قال عبارة الأرشاد فان سبع  
 بطلما قضى لكل قال فى شرحه الصغير من الباقيات سبعا اه وهو صريح فى أنه يقضى لكل واحد سبعا اه  
 وعبارة ع ش بعد ذلك سم آخر ما نصه أقول وكيفية القضاء أن يقر عينه ويدور فى الليلة السبع  
 تخصها بينهن عند واحدة منهن بالقرعة أضافى الدور الثانى يست ليلتها عند واحد من الباقيتين بالقرعة  
 أضافى الدور الثالث يست ليلتها عند الثالثة وهكذا يفعل فى بقية الأدوار إلى أن يتم السبع وتماهل من  
 أربعة وعشرين ليلة وذلك لأنه يحصل لكل واحد من اثني عشر ليلة فيحصل السبع بمذاكر اه (قوله ان  
 محله) أى محل تغييرها اه رشدى (قوله فان أقام السبع بغير اختياره الخ) وعليه فلا بد من غير الجديتها  
 اختار السبعة وأنكرت ذلك صدقت لأن الأصل عدم طلبها اه ع ش (قوله بعض الأئمة على الثلاث)  
 أى بخلاف ما إذا أقام السبع باختياره قضى الجميع كما تقدم اه سم زاد اه ع ش فانها طمعت فى الحق والمشروع  
 لغيرها بفعل حقها اه (قوله فى حق غيرها) أى حق شرع لغيرها فان الحبس مثلا تشرع لاجل اه ع ش  
 (قوله روى) أى الغير (قوله ولو زاد الكبر الخ) عبارة الملقى كأن الكبر إذا طلبت عشر وأت عندها سم  
 تنتج عليه ذلك بعض الأماز أضاف كراهى من إنهم طمعت فى الحق المشروع لغيرها اه (قوله مطابقا)  
 أى سره مطلب أهلا اه ع ش (قوله ووجه بقاء الخ) فى تقريره تأمل وما تقدمناه من المعنى هو الظاهر  
 (قوله فلا قسم لها) أى قول المتن وفى سائر الأسفار فى النهاية الاقوله وكذا الفرض من مال المتن وكذا فى المعنى  
 الاقوله لكن بالغ الخ وكذا وقوله وظاهر الى المتن (قوله قضاءها) أى الليلة عبارة المعنى لم يسقط قسمها من  
 القسم وعلى الزوج قضاء ما قامت عند التمكن لان الفوات حصل بغير اختيارها فله المتولى وأقر اه (قوله  
 على ما قلناه الخ) عبارة النهاية كإتقلا وهو المعتمدان بالغ ابن ارفق قوله اه (قوله واراحت)  
 أى الزوج ولا يحد كونها أهلا اه ع ش (قوله واراحت أهلها) أى البلد (قوله على قدر الضرورة) فهم  
 أنهم لو سافرت بغير ضرورة باذن الزوج لا يقضى لها ما استقر قبل سفرها باختيارها اه ع ش (قوله وكذا  
 لغيرها الخ) خلافا لنهاية والمعنى عبرتم بملو سافرت لحاجة ثالث قال الزكى فظهر أنها بحاجة  
 بالقرعة فحصل العبدية أو القادمة لسله وللمطلومة ثلاثا ليلتها وليلتى الاخرى بين ثلاث فوب انتهى وجمعا  
 علم انه اذا تعارض حق الزفاف وحق المظالم عند أحق الزفاف وهذا اذا لم يتقدمه سبق الزفاف وحق الظالم فلو  
 اتحد كان أياما قبل ان فيها حقها ثم جددت كحاجتها فتراجعت لها حق الزفاف وحق ظلمها فاجب ما بداه  
 فيه فظهر وقد قال باختلاف الحكم بالدعاء بما جاف لغير (قوله أى قضاء السبع لمن) عبارة الأرشاد فان  
 سبع بطلما قضى لكل قال فى شرحه الصغير من الباقيات سبعا انتهى وهو صريح فى أنه يقضى لكل واحدة  
 سبعا (قوله بعض الأئمة على الثلاث) أى بخلاف ما إذا أقام السبع باختياره قضى الجميع كما تقدم  
 (قوله قضاءها) هذا من جهة ما يصرح بأنه لو عطل ليلة إحدى وجب مثلا كان أن يها فى حقهم سبعة  
 ان ما عند الأخرى ليلتها لم تسقط عنه بل عدم السقوط هنا أولى منه فيما ذكره الشارح لأنه اذا لم تسقط  
 مع عدم حصول التوفيق من جهة الزوج بل من جهة ما تقدم السقوط اذ حصل التفويت من جهة أولى  
 خلافا لما هو مذهب من المتقدم من السقوط والصواب خلافه فيخرج أن يثبت بعد ذلك عند الأخرى قبل  
 ان يثبت عند تلك ليلتها فآمل وعلى رد ابن الرفعة لا سقوط أضافى سمثنتا الفرق ولا يفتى (قوله  
 قضاءها) لا يجوز جعل على ما قلناه) أى لأنها اصبحت باقية بالحرة حقها وسافر ما قبل تمام ليلتى الحرة  
 فهل تسقط ليلتها بتمامها أو يجب لها القسط المقابل لماضى الحرة قبل السفر فيه فتدور على أن يجرى فيه  
 ما ذكره فمبىل كان تحته أربع قسم لثلاث ليلة وتشرى الزاوية قبل ليلتها بتمامها يسقط حقها فلو عادت  
 الى الطاعة بعد الغفر لم يقضى أوتيه فهل عليه أن يثبت عند ما يها قال الخوارزمي يحصل وجهين للاصح  
 نعم لأن حقها جميع الليلة لا تشوز منها فى الباقى قال فى شرح الرض والاقبى لا كما تسقط نفقتها المبني عليها

أى قضاء السبع لمن) أى قضاء السبع لمن  
 بقدره صلى الله عليه وسلم  
 أم سبعا كذلك فاختلوت  
 الثلث ر واهم سلم ويحت  
 البلقين ان يحله اذا طلبت  
 الاقامة عندها كما طلبت تمام  
 سلمولا كان الخياره وفيه  
 نظرنم ان غير هانكست  
 أو فوشت الا لغيره  
 هو ظاهر فان أقام السبع  
 بغير اختيارها أو شئت  
 دون السبع لم يقضى الا  
 الزائد على الثلاث لانها لم  
 تطعم فى حق غيرها  
 الكبر ولو زاد الكبر على  
 السبع قضى الزائد فقط  
 منقلا ووجه بانها لم تطعم  
 بوجه جائز فكان يحسن  
 تعدد ومن سافر نحو هذا  
 بغير اهله ولو لم يجبه  
 (ناشره) فلا قسم لها من  
 سافر بها السيد وقد بان  
 عند الحرة ليلتين قضاءها  
 اذا رجعت على ما تسقطه  
 وأقر اه لكن بالنزاع الزفة  
 فبوره وكذا لو رحت  
 نواب البلد واراحت أهلها  
 واقصرت على قدر  
 الضرورة كالزوجين من  
 البيت لا شرا فاعلى الاثم  
 (وباداه لغيره بعضى لها)  
 لأنه المانع لنفسه منها  
 (ولغيرها) كسج وكذا  
 لغيرها

نفسها هو كقول غيره ظاهر اذا لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيه والا فليخلق ضررها لها لمحبته بانه  
 اوسافر ويوحدها بانه حاجتها على سبيلها كماله الزوجي وغيره بالنسبة للنفقة ومثلها القسم  
 واستثناءها من السفر مع الزوج شذوذاً لم تكن معذورته بغير ضرر ونحوه اه قال عرش قوله من السفر مع  
 الزوج أي ولو كان سفر مع غيره ونحوه أي كشدة حر أو بدلي الطريق لا تطلق السفر معه وليس منه  
 مجرد مفارقة أهله وعشيرته اه **(قوله تغلب المانع)** وهو كون السفر لغيرها **(قوله ولا تهي)** أخرج  
 ما لو لها فتمثل فيسقط حقها وان قدر على منعها فله فعله كالمظاهر اه سم زاد النباهة وبنيان  
 بماله حيث لم يستمع ما في ذلك السفر فان استمع ما فيه امتنع وجوز ذلك اه قال عرش هذا ظاهر فيها  
 بعد الاستماع لان استماعها بغيرها يصاحبه له وأما الوجوب فمقبول فيه ونظر الظاهر خلافه اه **(قوله)**  
 فانما استحقه لكن انصى اه معنى أي في الثانية **(قول المتن ومن سافر لثقة)** أي ولو سافر اضمرا  
 اه معنى **(قوله في معنى الخ)** أي ولو كان السفر ببعضهم بقرعة اه معنى **(قوله ولو أن أرسله مع وكيله)**  
 أي ولو أقرع كاشفهم به من معن التأمل ومصر به في الرض أي والمغني اه سم عبارة عرش ظاهره  
 ولو بقرعة وان جاز ذلك وفائدة الترتع استسقاط الأتم لا القضاء اه **(قوله مع وكيله)** المراد لو كبل هنا  
 الحرم فان كان أجدياً امتنع السفر معه والوجهه الاكتفاء بالنسبة للثقات اه فانه قال عرش قوله  
 امتنع الخ أي علمين وامتنع على الزوج الاذن في ذلك اه **(قوله الا بقرعة)** وينبغي أخذ ما يأتي انما  
 أو تراش **(قوله وحرم على الخ)** فيجب أن يتعلمن جهابته أو وكيله أو يطلعن معنى وأنى **(قوله)**  
 لا تقاطع أطعامهن الخ أي بخلاف ما لو امتنع عن اللبث واللبث وهو حاضر لانه لا ينقطع بل يؤمن معنى  
 وأنى **(قوله وظاهر الخ)** ينبغي جريانه في مسئلة المتن وفي قول الشارح ثم لا يجوز بل قد يدعى وجوه  
 البها والمأواه أعلم **(قوله وظاهر الخ)** خلافاً لما أطلق المغني والاسني الدار أنفا **(قول المتن وفي)**  
 سائر الاسفار الخ) لا يخافه في الله مع الشرح كالمرجع فيه مع القرعة لا قضاء طويلاً كان أو قصيراً ومع  
 عدمها يجب القضاء كذلك وكذا اعتبار أو تراش وشرحه وغيره ما وقضيه ذلك أن يكون قوله لا تراش مشتملاً  
 في السفر هنا الخ احترازاً عن سفر المصيبة ونحوه لا عن القصير أيضاً اه سم ويأتى عرش ما وافقه  
**(قوله لا للثقة)** أي قوله وهو يدعى المغني والى قوله على ما يأتي في النباهة الا قوله ثم أرسلت قال البلقيني  
**(قول المتن الطويلة)** أي المصلحة لغيره وقوله وكذا القصير أي المباحة اه معنى **(قوله غير المباحة)**  
 فاعلى يستحب عبارة المغني ويستثنى من الحلال ما إذا كان في غيره الامام فانه يمنع من استعاضة زوجته اه  
**(قول المتن بقرعة)** أي عند تنازعهن اه معنى **(قوله وان كانت الخ)** واذا خرجت القرعة واحدة

انقسم بنشوز بعض اليوم اه **(قوله على الاوجه)** وعلى مقابله يقضى لها وهل من غرضه ما لو امرها  
 بالسفر حاجة أجنبية لان امره اباها ذلك يقضى وغنيته وان عادت المصلحة للاجنبي فيه نظر والوجه انه  
 منه فعل ما سافر كذلك لغيرها لا يقضى لها فلا تامل **(قوله ولا تهي)** أخرج قولها فامثل فيسقط  
 حقها وان قدر على منعها فله فعله كما هو ظاهر **(قوله في المتن ومن سافر الخ)** في الرض وشرحه في غير مرة  
 الثقة بيقا السفر لغيرها فله يسقط عنه القضاء والأتم لذلك أو يستمر حكمهما في أن يرجع إلى البقيات  
 وجهان ينبغي أن يعترف لمن هي مع هر تأمل مع قول الشرح الآتي وان لم يثبت عند هذا قال الزكشي  
 نص الامام يقضى الجزم بالثاني اه **(قوله ولو أن أرسله مع وكيله)** أي ولو أقرع كاشفهم به من معن  
 التأمل ومصر به في الرض حيث عسر بقرعه ولا يتقبل بعضهم بنسبه وبعضهم وكيله لا بالشرع قال في  
 شرحه فخرج ذلك بدونه لو يقضى مع لو كبل ولو أقرع اه **(قوله في المتن في سائر الاسفار الطويلة)**  
 وكذا القصير في الأصح إلى آخره والشرح لا يخافه في الله مع الشرح كالمصرع في الله مع الترتع لا طويلاً كان  
 أو قصيراً ومع عدمها يجب القضاء كذلك وهكذا عبارة الرض وشرحه وغيره ما وقضيه ذلك أن يكون قوله  
 الآتي يشترط في السفر هنا كونه من خاص احترازاً عن سفر المعصية ونحوه لا عن القصير أيضاً **(قوله)**

على الاوجه تغلب المانع  
 (لا يقضى لها في الجوز)  
 لانها المقررة لتلفها وانما  
 رفع الام فقط وخرج  
 وحدها ما لو سافر معه  
 بافقه أو بلاذن ولا تهي  
 ولو لغيرها فانما تستحقه  
 (من سافر لثقة حرم)  
 عليه ان يستحب بعضهن  
 فقط ولو بقرعة لا يجوز  
 المعين ان يتحصن به  
 بقرعة يقضى الحققتان  
 ولو أرسله مع وكيله ثم  
 لا يجوز له استعاضة بعضهن  
 وأرسال بعضهن مع وكيله  
 الاقرعة ويحرم عليه أيضاً  
 ترك السكك كمال النسيط  
 حسن الاصحاب لا تقاطع  
 المصاحبة من الوقاع  
 كإياديه وظاهران منه  
 جحيم رضى (وفي سائر)  
 الاسفار لا للثقة (الطويلة)  
 وكذا القصير في الأصح  
 يستحب غير الغير بلزنا  
 كإسائ (بعضهن) واحدة  
 أو أكثر (قرعة) وان  
 كانت غير صاحبة التوبة  
 لا تباع متفق علمتان  
 استحب واحدة بالقرعة  
 ثم يقضى بالبقية لمن  
 لو نهذاذاً عادت وان لم يثبت  
 عندها الا ان رضى فلا تامل  
 ولا قضاء وليس الرجوع  
 قبل سفرها

وقال الماوردي بل قبل بلوغ سافنا القصر وهو بعد جدا ثم أضاف أن كشي لما نقل عن الماوردي والرباني وشيخهما أن الرضا بكى عن الفرعة قال قال الماوردي قالو جبن كان (١٥٢) لهن اذ لم يشرع في الخروج فان شرع وسور حتى جازله القصر لم يكن لهن ذل ولا واستقر

حكم الترضى بسفرها وهو صريح في رد ما ذكر عنه أولا وفي موافقة ما ذكره قال البلقيز في خروج الفرعة لتصلح إلى الزوج ثم تسئل فوثبها بل اذار جمع وفاها بالها وبشرط في السفر هنا كونه مخصا لنس الساقية ان هذا من رخصه في نحو سفر معصية مستحق سفر بعضهن ثم مطلقا وفي الباقيات وبأن من عينها الترضى له الآية ولو بمجرورة وفي بعض غلبت فيه الصلاة على ما في أثناء النسقات وان كان سافنا قليل الغير على ما اقتضاه المأثمهم لكن فيه ما فيه \* (تنبيه) في ما يشرع هنا الابن الصالحات للسفر بخلاف مستحق القود يدخل فيها العاجز على ما يأتي لانه يمكنه الاستنابة (ولا يقضي) للمعجزة (مدن) ذهب (سفره) لانه لم ينقل ولان المسافرة قد سئلها من المشقة فما زاد على طرفها بصحة (فان وصل المقصد) بكسر الصاد أو غيره (ومصارفها) بنه اقامة أربعة أيام صحاح (فرض) مدة الإقامة ان لم يعثر لها فيها لامتناع الترخيص حيث أن أقام بلائمة على مدة

فليس له الخروج غيرها وله تركها وقوله واحدة أي أو أكثر اه مخي (قوله قال الماوردي قبل بلوغ سافنا القصر) قد رادها أولها فلا ينافي الآتي عنه سم والاولى أن يقال مراد بمسافة القصر المسافة التي اذا وصل إليها زلة القصر لا معنى للشهور فطابق العبارة الثانية له سددع وقوله والاولى الخ هو عين ما قاله سم (قوله وفي موافقة ما ذكره) وقوله ولهن الرجوع قبل سفرها في دعوى الموافقة تأمل (قوله قال البلقيز) التي قوله وبشرط في المخي (قوله في السفر هنا) أي المسقط لقضائه للباقيات اه عش (قوله كونه مخصا) لعله استترزه عن سفر المعصية دون القصور لاسر من استصعابها فيه بالفرعة اه عش ومن وثاق عن نس موافقه (قوله ان هذا) أي سقوط القضاء بالاسم يجب في البشر (قوله في نحو سفر معصية الخ) يدخل في نحو سفر التزعة اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حيث لا يتخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصدا معينا كان سافر في طلبه غير م أو أتى برجع متى وجده ولا يعلم موضعه لانه انما منع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والاولى هنا غير مشروط مر اه سم (قوله الخ) أي ومع ذلك يجب عليها السفر معا اذا خرجت لها الفرعة ولو كانت معتردة اه عش (قوله مطلقا) أي بشرط عتوبتها (قوله وفي الباقيات) ينبغي الارضاهن واليه منفكة اه سم (قوله له) أي للسفر (قوله وفي بحر الخ) عطف على مجرورة (قوله وان كان سافنا الخ) تقدم عن عش اعتماد هذه الغاية (قوله الابن الصالح الخ) كانه لا يخرج المرضي اه سددع (قوله بخلاف مستحق القود الخ) أي ان كان جماعة يستحقون قودا فيخرج عيبن جميعهم سواء ابلغ الصالح لاخذ القود والعاجز عنه اه كودي (قوله يدخل فيها) أي مستحق القود (قوله لانه) أي العاجز عن استقاء المقاصص (قوله المعجزة) التي ولدت لا لا رجوع في المخي الاقوله لانه لم ينقل وقوله كاشته لئلا ينافي قوله كايستثنى في النهاية الاقوله لانه لم ينقل وقوله فان أقام أي قوله فصيلا اذا وقوله لم أر أي قوله ولو أقام (قوله أو غيره) بالنسب صغارا على المقصد (قوله بنه اقامة الخ) الظاهر انها عتوبته لاجل قول المتن فني مدة الإقامة لانه اذا صار مقبلا بل نسبة يقضي الامداد على مدة الترخيص وحيث ظاهرا ابدال اقامة بالامني المخوي اه رشدي عبارة الغرض بان نوى اقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصوله مقصده أو قبل وصوله اه (قوله لا امتناع الترخيص الخ) لتعيل للمتن (قوله فصيلا اذا كان الخ) عبارة للمتن فلو أقام حاجة متوقفا كل وقت فلا يقضي الا الخ (قوله ولو كتب بالاقامة الخ) أي والصورة انما سفره حاجة كاحصه في الرض اه رشدي (قوله قضى من حين الكفاية) كان وجود كرهذا مع كونه من افراد سابق افضاء مدة الإقامة شامل لما اذا كتب اليه يستقصر من بيان ان الكفاية تنفي عن القضاء للثلاث وهم انه اعذر بها وطلاتها على تلاقى أمرهن يسقط عنه القضاء ولا جرى وجهها لعدم القضاء ثم رأيت في شرح الارشاد للشارح كلاما في هذه المسئلة وافق ما قلناه اه سم (قوله وقضيتها) أي التعاطل اه رشدي (قوله

قال الماوردي بل قبل بلوغ سافنا القصر) قد رادها أولها فلا ينافي الآتي عنه (قوله في نحو سفر معصية الخ) يدخل في نحو سفر التزعة اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حيث لا يتخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصدا معينا كان سافر في طلبه غير م أو أتى برجع متى وجده ولا يعلم موضعه لانه انما منع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والاولى هنا غير مشروط مر اه سم (قوله الخ) أي ومع ذلك يجب عليها السفر معا اذا خرجت لها الفرعة ولو كانت معتردة اه عش (قوله مطلقا) أي بشرط عتوبتها (قوله وفي الباقيات) ينبغي الارضاهن واليه منفكة اه سم (قوله له) أي للسفر (قوله وفي بحر الخ) عطف على مجرورة (قوله وان كان سافنا الخ) تقدم عن عش اعتماد هذه الغاية (قوله الابن الصالح الخ) كانه لا يخرج المرضي اه سددع (قوله بخلاف مستحق القود الخ) أي ان كان جماعة يستحقون قودا فيخرج عيبن جميعهم سواء ابلغ الصالح لاخذ القود والعاجز عنه اه كودي (قوله يدخل فيها) أي مستحق القود (قوله لانه) أي العاجز عن استقاء المقاصص (قوله المعجزة) التي ولدت لا لا رجوع في المخي الاقوله لانه لم ينقل وقوله كاشته لئلا ينافي قوله كايستثنى في النهاية الاقوله لانه لم ينقل وقوله فان أقام أي قوله فصيلا اذا وقوله لم أر أي قوله ولو أقام (قوله أو غيره) بالنسب صغارا على المقصد (قوله بنه اقامة الخ) الظاهر انها عتوبته لاجل قول المتن فني مدة الإقامة لانه اذا صار مقبلا بل نسبة يقضي الامداد على مدة الترخيص وحيث ظاهرا ابدال اقامة بالامني المخوي اه رشدي عبارة الغرض بان نوى اقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصوله مقصده أو قبل وصوله اه (قوله لا امتناع الترخيص الخ) لتعيل للمتن (قوله فصيلا اذا كان الخ) عبارة للمتن فلو أقام حاجة متوقفا كل وقت فلا يقضي الا الخ (قوله ولو كتب بالاقامة الخ) أي والصورة انما سفره حاجة كاحصه في الرض اه رشدي (قوله قضى من حين الكفاية) كان وجود كرهذا مع كونه من افراد سابق افضاء مدة الإقامة شامل لما اذا كتب اليه يستقصر من بيان ان الكفاية تنفي عن القضاء للثلاث وهم انه اعذر بها وطلاتها على تلاقى أمرهن يسقط عنه القضاء ولا جرى وجهها لعدم القضاء ثم رأيت في شرح الارشاد للشارح كلاما في هذه المسئلة وافق ما قلناه اه سم (قوله وقضيتها) أي التعاطل اه رشدي (قوله

اقامة مسافر من كاشته لئلا ينافي الآتي عنه (قوله في نحو سفر معصية الخ) يدخل في نحو سفر التزعة اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حيث لا يتخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصدا معينا كان سافر في طلبه غير م أو أتى برجع متى وجده ولا يعلم موضعه لانه انما منع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والاولى هنا غير مشروط مر اه سم (قوله الخ) أي ومع ذلك يجب عليها السفر معا اذا خرجت لها الفرعة ولو كانت معتردة اه عش (قوله مطلقا) أي بشرط عتوبتها (قوله وفي الباقيات) ينبغي الارضاهن واليه منفكة اه سم (قوله له) أي للسفر (قوله وفي بحر الخ) عطف على مجرورة (قوله وان كان سافنا الخ) تقدم عن عش اعتماد هذه الغاية (قوله الابن الصالح الخ) كانه لا يخرج المرضي اه سددع (قوله بخلاف مستحق القود الخ) أي ان كان جماعة يستحقون قودا فيخرج عيبن جميعهم سواء ابلغ الصالح لاخذ القود والعاجز عنه اه كودي (قوله يدخل فيها) أي مستحق القود (قوله لانه) أي العاجز عن استقاء المقاصص (قوله المعجزة) التي ولدت لا لا رجوع في المخي الاقوله لانه لم ينقل وقوله كاشته لئلا ينافي قوله كايستثنى في النهاية الاقوله لانه لم ينقل وقوله فان أقام أي قوله فصيلا اذا وقوله لم أر أي قوله ولو أقام (قوله أو غيره) بالنسب صغارا على المقصد (قوله بنه اقامة الخ) الظاهر انها عتوبته لاجل قول المتن فني مدة الإقامة لانه اذا صار مقبلا بل نسبة يقضي الامداد على مدة الترخيص وحيث ظاهرا ابدال اقامة بالامني المخوي اه رشدي عبارة الغرض بان نوى اقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصوله مقصده أو قبل وصوله اه (قوله لا امتناع الترخيص الخ) لتعيل للمتن (قوله فصيلا اذا كان الخ) عبارة للمتن فلو أقام حاجة متوقفا كل وقت فلا يقضي الا الخ (قوله ولو كتب بالاقامة الخ) أي والصورة انما سفره حاجة كاحصه في الرض اه رشدي (قوله قضى من حين الكفاية) كان وجود كرهذا مع كونه من افراد سابق افضاء مدة الإقامة شامل لما اذا كتب اليه يستقصر من بيان ان الكفاية تنفي عن القضاء للثلاث وهم انه اعذر بها وطلاتها على تلاقى أمرهن يسقط عنه القضاء ولا جرى وجهها لعدم القضاء ثم رأيت في شرح الارشاد للشارح كلاما في هذه المسئلة وافق ما قلناه اه سم (قوله وقضيتها) أي التعاطل اه رشدي (قوله

لم يقض مدة السفر بعد تلك الايام لعين تارة كروفي الرجوع وهو أحد احتمالات الشيخين لم (ومن رجع منهما من أول ما تم تصدده ثم انشأ سفره من أمهات ما كان نوى ذلك أولا فإقضاء والا فان كان سفره بعد انقطاع رخصه (١٥٣) قضى والا فلا كايته في شرح الارشاد وفيه ما يؤيد على جهة انقال ومن

لم يقض مدة السفر الخ اعتمد النهاية (قوله وهو) أي عدم القضاء (قوله أولا) لعل المراد قبيل وصول المقصود بحمل أول السفر (قوله وفيه) أي في قوله ولو أقام بمقصد الخ (قوله ما يؤيد) وهو قوله فان نوى ذلك أولا فإقضاء لعل جملنا وهو القضاء المارة (قوله من القسم) أي قوله ولا رجوع في النهاية وكذا في المعنى الانما يسهل عليه (قوله فيبيت) عبارة المعنى انه ان بيت اه (قوله من العينة) خرج لهما كاحدا من ولم يبين حكمه فسهل هو كالمو وهبت لمن فسيوى أو كالمو وهبت له فله التخصيص فيستقر اه سم أقول والقلب الى الاول أميل كما أشار اليه بتقديمه (قوله من بيت عندنا بالبيتا) محله ما دامت الواهة تستحق القسم فان خرجت عن ذلك لم يبيت عندنا وهو به الا لبيتا لمعنى وسلطان وفي سم بسدد كرمثل ذلك عن شرح الروض ما سله استظهارا لانه لو شرت الواهة شتر تحت الطاعة يعود حكم الواهة اه (قوله الاتباع) أي وهبت الخ أي الاتباع فله على انفسه ليس من وجبت الخ اه عني (قوله ولا يسهل الخ) هو مراد المتن قوله لبيتا على حكمه لمن التفرق ان كانتا متفرقتين بدليل القيل الآتي اه ورشدي (قوله جاز) انظر لآخر ثم جئت الواهة فنقل تستحق لبيتا به فتا يفتي ثم مر اه سم (قوله أو وهبت له الخ) ولو وهبت له وليض الزواني أي الممنون له ولجميع قسم على الرض كالمو وهبت فخصصنا لجماعة اه نهاية والذم في التقديم بالفرقة اه قال الرشدي قوله قسم على الرض أي بان يجعل نفسه من غير شخص بنو بمن شاع من هكذا ظهر ظاهر الجمع اه عبارة الجعري ولو وهبت فنهاه ولهن فيبقى التوزيع على عدل الرض ويكون هو كاحدا منهن زيا دي وسلطان فلو كن أو بها كان له الرض فاذا سله الواهة كانه أن يبيت عند كاحدها ليعاها لفرقة فاذا بقي به كانه أن يخص به من شاهتهن وان صغر حتى يملكه لسهل كانه أن يخص بذلك الآية من شاهتهن حل اه (قوله ان في التخصيص) قال في شرح الرض ولو في كل دور واحدة ثم قالوا ذلك فذلك فقياسه أن يجوز وضع الرض في الايشاء ذلك بان يجعل لبيتا يسهل اليه ليس دائره بينهما صرح به الاصل انتهى اه سم (قوله وهو) ما مر الخ أي في قوله والاوليهما ان كذا الخ (قوله مما قرر) أي من قولنا لم يلزم الرجوع والناظر في الشارح وان لم يرض به بذلك (قوله) بشرط رضا الوهوب بالها أي بل يكفي رضا الزوج نهاية ومعنى (قوله جاز الخ) ظاهره انه عطف على قوله لم بشرط الخ لكن ذكره لانه يوافق المعنى على وجه الاستئناف (قوله والام) أي وان لم يخرج حلالا ولو لعذر (قوله ولو أخذت الخ) كلام مستأنف عبارة المعنى تشبه لا يجوز الواهة ان تأخذ في المسكن بغير حقها وضالان الزوج ولان الضرا فان أخذت له زمانه ووافق ما قلناه (قوله لم يقض مدة السفر الخ) اعتمد مر (قوله في المتن) وهبت لعينة خرجت المهمة كاحدا من يبين حكمه فنقل هو كالمو وهبت لمن فسيوى أو كالمو وهبت له فله التخصيص في نظر (قوله في المتن) بان عندنا لبيتا (قوله في الرض ما دامت الواهة في كساحه قال في شرح الرض ما دامت تستحق القسم كان أولى اه نخرج ما إذا شرت الواهة لكن لو رجعت للطاعة فهل يعود حكم اليتان استحقاق الوهوب لهما انهما على ما منع وقدر الى اولا يجوز ولا بد من هبة جديدة فبغيره نظروا بظاهر الاول بخلاف صريح رجوع الواهة بقطع به عن الوهوب لهما او يحتاج الى هبة جديدة مر (قوله جاز) انظر لآخر ثم جئت الواهة فنقل تستحق لبيتا بصفتها يفتي ثم (قوله وكذا لو تأخرت فآخره) الوهوب لهما بمرضاها الخ وفي هامش شرح البهجة بخط خشتا الشهاب ليرى ما نصه في شرح الجعري ولو رضى من بين اليتان بتة رجم اليه الواهة وتاخرت جملنا انتهى أقول هو مشكل لانه يلزم عليه فتوى حود رجوع الواهة لو أراد فقدها وذلك من ملل من الواسل اه ما كتبته هنا (قوله في المتن) فله التخصيص واحدة (منهن) قال في شرح الرض ولو في كل دور واحدة ثم قالوا ذلك فذلك فقياسه أن يجوز وضع الرض في الابتداء

لها اذا رجعت أثناء لبيتا الا انقص من حين الرجوع ولو أخذت على حقها وضالان لولا دله ليس عينا ولا منة فلا يقابل بماله لكن يبقى لها لانها لم تسقط حقها جملنا

ومر ما فات قبل قبل الزوج وجوزها لا يقتضي وادفع أنه لا يمنع هبتر حصة قبله رجعت أو اعتدلت السبكي مما هنا ومن خلع الاخي جواز التزول عن الزنا قبل عوض (٤٥٤) ودونه والذي استقر رأيه عليه بل بذل العوض ما عاوا أخذوا كان النازل أهلا وهو

حاشي لا ساقط حتى النازل فهو يجوز اقتدا به فارق منع بيع حبس الصغير وشبهه بكنهه لا يتعلق حتى المستزول بهما أو بشرط حصولها بل يلزم ما ظهر الوظيفة تولية من مقتضى المصلحة الشرعية ولو غير المتزول وله الرجوع على النازل حينئذ كغيره وفيما إذا نزل بمأواه يقصد إسقاط حقه إلا للمستزول فله قطعه الرجوع قبل أن يقرر كونه لم يقبض وحينئذ لا يجوز للنظر تقرير غير النازل حيث لا يجوز له عزه

**\*(فصل في بعض أحكام النشوز وسوايقه وواحته إذا ظهر أموات نشوزها)\***  
تكمسوبة جوابه دليل وتعيى بسند طلاقة واهراض بعد اقبال (وعلمها) ندبا أي حذرنا عقاب الدنيا بالشرع وسقوط المؤن والقسم والاشترى بالنار قال تعالى والذين يتخافون نشوزهن فخلوهن وينبي أن يذكر لها خبر المحصنين إذا ماتت المرأة جازت فترش زوجها لعنف الملائكة حتى تصعب (ولا يهجر) ولا ضرب لا احتسما لأن لا يكون نشوزا قطعا فتهنأ أو تنوب بحسن أن يستمها بشئ والمرداني يهجر

واحتقت القضية لأن العوض لم يسلم لها وإنما لم يحز أخذ العوض عن هذا الحق لأنه ليس بعين ولا متعنة لأن مقامه متدها ليس بتعنة كمتكافئة اهـ اهـ **(قوله روى)** أي قبل قول المتن وتخص بكذا **(قوله حصل)** بذل العوض مطلقا أي سواء كان النازل أهلا أم لا اهـ كردى زاد عـ على ما هو الظاهر من قوله وأخذوا كان النازل أهلا ولا فارق أن المراد بالطلاق عدم اشتراط حصولها أو عدمه وكون قوله إلا في أو بشرط حصولها الخ صلفا على نحو حشد فتقوله بعد بل يلزم الخ بغير ذلك انتقال فهو بمعنى الواو اهـ عـ وبغيره إن قول الشارح أو بشرط عطف على مقدر والاصل مطلقا أو بشرط الخ فتقوله بل يلزم الخ باق على معناه وانتقال من قوله لا يتعلق في التزول بهما الخ وقوله السابق مطلقا باق على ظاهره كما جرى الكردى عبارة الغنى والذي استقر عليه رأيه أن بذل العوض فيما سائر وأخذ حلال لا ساقط الحق لا يتعلق حتى التزول بهما بل يبقى الامر في ذلك إلى ما ظهر الوظيفة يفعل ما يقتضيه المصلحة شرعا اهـ **(قوله فهو)** أي العوض اهـ عـ **(قوله مجرد افتداه)** أي ليس في مقابلة انتقال حق من النازل للمبدول به بخلاف اشتراط نحو حق التفسير فإن العوض فيه في مقابلة حصول نحو حق التفسير من باعتلش شره وبه فظهر اندفاع قول السدعي رما تصدقوه وبه فارق الخ بنما مل ما وحسب الغارق المأخوذ من كلامهم يمكن أن يفرق بنأ كحق الوط بقية بالنسبة لغير التفسير ولهذا فاولاها أخرج أهله صاحبها لم يصح بخلاف التفسير المار في أحكام الموات فإنه ملكه لا خروا نام اهـ **(قوله بكنهه)** أي في مسئلة القسم اهـ رشدى **(قوله)** ولا رجوع على النازل هذا ظاهر إذا كان بذل العوض على مجرد التزول أم لا بل على التزول والحصوله فينبغي الرجوع هو اهـ سم أقول بقي ما هو فهم النازل النزل وله ز يادهم على الوظيفة على القدر الذى استقرت العادة بصره وتبين بذلك المستزول له خلافه فهل المستزول له الرجوع عما عداه فيه فظهر والظاهر عدم الرجوع لأن المستزول له مقصر بعدم البحث اهـ عـ **(قوله يستند)** أي حينئذ يفتقر المتزول له **(قوله روى)** اهـ كردى **(قوله له الرجوع الخ)** فيمنظروا فيه بخلافه وسقوط حقه بغير ذلك مطلقا اهـ سم عـ عـ اهـ

**\*(فصل في بعض أحكام النشوز وسوايقه وواحته)\*** إلى الكفاية النهاية الإقوله ويجوز كسرهما وقوله قبل وقوله وهو مقدر اهـ إلى المتن وقوله ونازع إلى المتن وقوله بأن يقتضى منه جميع قيم وقوله والفرد إلى التنبية وقوله فان لم يتم إلى المتن **(قوله وسوايقه)** أي ظهور والأمارات وقوله ولو احقه أى كعبه الحكمين اهـ عـ **(قوله تكمسوبة جواب)** أي قوله ولا تحققت المغنى الإقوله ويجوز كسرهما وقوله قبل وقوله وهو مقدر اهـ إلى المتن وقوله وهو كالى ولا على وجهه **(قوله خبر المحصنين)** وفي الترمذى عن أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أي أمارات نشوز وجها راض عنها دخل الجنة اهـ معنى **(قوله لا احتسما لأن لا يكون)** أي ما ظهر منها **(قوله وحسن أن يستمها الخ)** وفي النص من الرأى مسلم أعرج أن أفتها كسرهما وإن تركتها استمها على عوج فيها اهـ معنى **(قوله بشئ)** أي باعطاءه **(قوله لأنه)** أي لا اضطلاع معها **(قوله كامر)** أي في شر ولو أعرض عن الخ اهـ كردى **(قوله كمنع الخ)** ولو غير الجماع لانتمها منه فلا ولا الشتم ولا الإذناء

كذلك بان يجعل له بين الباهن دائرة بينهما من صرح به الأصل اهـ **(قوله روى)** أي في الشرع قبل قول المتن وتخص بكذا جدي الخ **(قوله ولا رجوع على النازل)** هذا ظاهر إذا كان بذل العوض على مجرد التزول أم لا بل على التزول والحصوله فينبغي الرجوع هو اهـ **(قوله الرجوع)** فيه نظروا فيه بخلافه وسقوط حقه بغير ذلك مطلقا اهـ

**\*(فصل في بعض أحكام النشوز وسوايقه وواحته)\*** **(قوله بخلاف هجرها في المحصن الخ)** انظر مع

لغيره عز وجل (ولم ينكر زوجا وهو) نكح (في المصنع) نفخ الجهم ويجوز كسر هاء الوطء أو الفرائش لظاهر الآية لا في الكلام لم يمنه  
 لسكن أحد فذكر على ثلاثة أيام لأن تعددهم للمصنع والاحراج بها لا حظ ففسدوا لآدميين فيها انظر لوزن المعجم بل نكح لعذر  
 شرعي ككون المعجور نحو فاسق أو مبتدع وكساح دينه أو دين الهاجرون ثم هجر (١٥٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين

خلقوا آدمي الصباغين  
 كلامهم ويجعل على ذلك  
 أيضا ما جاء من هجرة  
 السلف (ولا يضرب  
 الاطهر) لعدم نكاح  
 الجنابة بالترك (قلت  
 الاطهر ضرب) ان شاء  
 بشرط أن يعلم اعادة  
 الضربة بل وان لا يظهر  
 عدوته لها ولا لعين فيها  
 لقاضي وهو محتمل كما  
 لا يشك (والله اعلم) كجهو  
 لظاهر القرآن ولم تأخذه  
 في الرتبة الاولى وضوح  
 الفرق بين الحالتين وتارة  
 فيه جمع متأخرين واختاروا  
 الاول (ولان ترك ضرب)  
 ان علم ذلك باصالح الوطء  
 والهجر والاولى العفو ولا  
 يجوز ضرب بعد اومح  
 وهو كجهو ظاهر ما انفق  
 الله بان ينقض منه جميع  
 وان لم تتحوله فيه - وم  
 المبرح وغيره كما في قوله  
 تقسري للمبرح عما ذكر  
 قول الروائي عن اصحاب  
 بصرى ما عند بل مخلوف  
 اورد به لا يثبت ولا يصح  
 في حديثه في بيان في  
 سوط الحدود والتعزير فلا  
 أن يفرق بينهما كما في  
 هاتين والاولى العفو  
 نكح فيعلم يتعفى في غيره

باللسان وغيره بل تأم به ويتحقق التأديب عليه ما يتولى تأديب نفسه على ذلك ولا وقعها الى قاض يتخلف  
 ما لو تمت اجنبيا اه (قوله لغيره عز وجل) عبارة بالقاضي والغير وجس من المنزل بغير إذن الزوج الى  
 القاضي لطلب الحق منه ولا الى اكتسابها للثقة فاذا عسر به الزوج ولا الى استغناء اذ لم يكن زوجها  
 فقباهم لم يستغنى عنها اه (قوله أي الوطء أو الفرائش) أي وان أدى الى تفويت حقهما القسم لهما  
 معلوم ان التثوير يسقط حقهما ذلك وهذا فارق ما مر في المرتبة الاولى وانما عسر المصنع بالهجر  
 في المصنع اشارة الى ان كجهو عاقبه والشراح انما عسر المراد بالمصنع اه رشدي (قوله لظاهر  
 الآية) تعليل للفتن (قوله لا في الكلام) عطف على في المصنع (قوله الا لان قصدي الخ) مستثنى من قوله  
 لا في الكلام (قوله بل لو اضر الهجر الخ) معلق بقوله الا لان قصدي هذا الخ قوله وكساح دينه أي وان كان يكون  
 في الهجر صلاح لمن المعجور اه كردي (قوله ككون المعجور نحو فاسق الخ) أي وان كان هجره  
 لا يشهد تركه فاسق أو البتة نعم لو علم ان هجره يحمله على زيادة الفسق فينبغي امتناعه اه عس (قوله  
 الثلاثة الذين خلقوا) وهم كعب بن مالك وصاحبا مراءة بن الربيع وهذان من أمية اه أسنى (قوله من  
 مهاجر السلف) أي ترك بعضهم الكلام لبعض اه عس (قوله بشرط أن يعلم) أي يظن كاعبره  
 الغني ولا أسنى (قوله وهو متجه) اعتمد النهاية والغني والاسنى (قوله كجهو ظاهر القرآن) فتدلالة  
 واللاتي يتفاوتن تشوهرن فظلو هن فان شرتن ظاهر وهن في المضاجع واضر وهن وانكفوا عنهما حتى  
 العلم والاول ما باق على ظاهره وقالوا المبرح وهن ان شرتن واضر وهن ان اصررن على التشوهر  
 معنى (قوله في المرتبة الاولى) وهي ما لو طهرت اماراتنا تشوهر (قوله ان علم ذلك) أي ظن اعادة الضرب  
 (قوله والاولى العفو) وهذا خلاص على السببي فالاولى عدم العفو لان ضربه لثمة بفسادها وضرب  
 الزوج وجسه مفسدة لنفسه مستغنى وأسنى (قوله وان لم تتحوله الخ) استغنى عنه قوله أي المبرح (قوله  
 ويؤيد الخ) عبارة النهاية ولا ينافي قول بل وانما الخ بما في الملاحمة كان المبرح ان الوجه يجوز اوسط  
 وصحها هنا أيضا اه (قوله والاولى العفو) جبهة لية (قوله لا على وجه) أي وان لم يؤد عس وهو معطوف  
 على قوله ضرب مدم رشدي (قوله وقد يستغنى عنه) أي عن قوله ولا نحو تصفة الخ (قوله وانما ضرب)  
 أي ضرب بالقاضي اه عس عبارة الرشدي بالبناء للمفعول كجهو واضر أي عاقب اضر الضرب أي من  
 الحاكم للعدا الخ اه (قوله مطلق) أي اذا دأب اه عس (قوله لم يجب الرفع هنا حكم الخ) ويؤيد  
 كما قال الزركشي تخصص ذلك بما اذا لم يكن بينه ما عداوة ولا فيتعين الرفع الى القاضي معنى نهاية (قوله  
 صدق) أي بالنسبة لعدمه واخذته بالنسبة لسقوط فضتها وكسوها وسقوط حق القسم فلا ينقطع هذه

قول المتن الا في المصنع وما بعد في الشرح الا ان يعمل الا في ما يقع حقهما القسم (قوله وانما  
 ضرب الحدود والتعزير ومطلة لوليت) تبع فيه مدم ضرب طء وقوله لا يصح لان الزوج لا يجوز له تعزير  
 لخلق الله اه فليست حل لكلام الشارح يحمل آخر كان يحمل هذا في غير الزوج كالخا (قوله صدق)  
 أي بالنسبة لعدمه مؤاخذه ولا بالنسبة لسقوط فضتها وكسوها وسقوط حق القسم فلا ينقطع هذه الامور بل  
 هي المصدق عليها (قوله صدق) و بقر بن مويين قالوا في انساب اودى انه نظر الى حرمته خاد من  
 نحو كوة وانكر ذلك الانسان النصار البها مطلة فانه اصدق كجهو ظاهر وهذا غير ما في الصالح فيها  
 لولا تعاقب الاطلاع واختلاف في تعمد النصار كجهو ظاهر بشدة احتياج الزوج الى تأديب زوجته لان من

ولا على وجه اومهاك ولا نحو تصفة لا تطع وقد استغنى عنه المبرح ولان بلغ ضرب بحر أو بعين وغيره ما عسر من انما عدا له لا يفيد فحرم  
 لانه عقوبة بلا تأديب وانما ضرب به دولتعز ومطلة لوليتاها وم المصلحة ثم لم يجب الرفع هنا لما كانه مشق ولان القصد من هذا المطاع كما  
 تأدبه قوله فان اعلمكم فتلا فاعلمين خيلا ولو ادى ان سبب الضرب بالتشوهر وانكر صدق كجهو في المطلب لان الشرع جعله وليا  
 فهو بغيره انما يصدق بهينه

والفرق بينهما بين الولي واضح وأنه حينئذ لم يعلم حرامه واستناده بالإجماع (تسمية) بقوله فان تكرر وتصريح بمضمون قوله أولاً  
بشكر وبعد كرمافين الرابع مقابلة (٥٦) فإقباله وقدمه على الزيادة وتعد الضرب فيها بعدم التكرار كان أمعد ممنوع بل

الأمور بل هي المصدقة بالنسبة لها سم ونهاية (قوله بين الولي) أي حيث يصدق بالإجماع (قوله واضح)  
لعل وجه ما تضمنه من الغنى وشرح الرض آتفا (قوله واستناده) أي تكملة ما قبله (قوله والإجماع)  
أي الإجماع فإن لم يتبعها صدقت فإنه تعالى يضربها بغيرها القاضي اه ع (قوله فان تكرر)  
الح (قوله بعد كرم) أي متعلق بصرح وقوله ما أي في قوله ولم يتكرر (قوله فإقباله وقدمه)  
قائله الحلال الحلي وواقعة الغنى ووجهه سم واداعى الشارع راجعه (قوله فيها) أي في الزيادة (قوله لادن)  
التصريح بالمفهوم انما الح (لا يخفى ما في هذا الاستدلال اندعوى الحصر ممنوعة اه سم (قوله اذا طلبت)  
الى قوله وأبداه الح في الغنى الآخرة ويؤيده الى المتن وقوله وجوبه بالي المتن (قوله فان لم يتأهل للعبادة)  
عبارة العسنى فان لم يكن الزوج مكافأ أو كان معزور اعلم اه (قوله) أي الزوج (قوله في ضربها)  
قانوناً (قوله) فائدة ليس لنا وضع ضرب للمحقق من شعبة غيره والواقع الذي يمتنع من حق سنده  
اه معنى (قوله تأدبها لحقه) والزوج منع وزوجته من عبادة أو غيره من شعور جنائزها وجنائز قولها  
والأولى خلافه في وأنى (قوله كشمته) صريح في أن الشتم ليس تشوذاً اه سم (قول المتن) فان أساءه  
خلقوا إذا دأخ ولو كان لا يتعدى عليها وأنى كره جميعها لكبرها ومرضها ونحوه وبعرض صفاتها في عليه  
وبسببها المستقلة على يجب كان تشويهه يترك بعض حقها كما تركت سودة بنت العاصية فكأن صلى الله  
عليه وسلم يقسم لها ولها وما يوم سودة كآله بسببه إذا كرهت جميعها لما ذكر أن بسببها ما يجب من  
زيادة الحق ونحوه على ما في (قول المتن) فان عاذنوه) أي كونه يجب بقية فيع الزوج من الهدى عليها  
وهل يخالف بين الزوجين قال الغزالي يحال بينهما مـ حتى يعود الى العدل ولا يذنبه في العدل وانما يعتد  
قوله او شعور الفرائض انتهى وفصل الامام فقال ان ظن الحاكم تعدي ولم يثبت عنده لم يحل بينهما وان حققه  
أو ثبت عنده وخالف ان يضربها بغير ما يبرأ الكونه جسوراً حال بينهما حتى يظن أنه عدل ان لم يحل بينهما  
واقصر على التعزير اه بالغ من أمثالها لا تستدرك انتهى وهو ظاهر من قبله في الحولية أراد الحلال الأول  
ومن ذكرها كالفرائض والحاولي الصغير والمصنف في تنقيح أمارد الحلال الثاني والظاهر كقول شيخنا أن الحولية  
بعد التعزير وبالإسكان اه معنى (قوله ان لم يظن فراق الح) كان مراده من هذا التشديد أنه إذا ظن أن مراده  
فراقها وان الحلال لا يلبث بينهما سوى في فراقها ما يغير عرف فليراجع اه رشدي (قوله أي ولو عدل روايت)  
أي كره دأمر وقوله وما نأمره معتمده اه ع (قوله ما يأتي) أي آتفا (قوله أسكنها الح) أي ولو ترتب  
على ذلك زيادة المونة لأن مصلحة السكنى تعود عليها اه ع (قوله لعسر إقامة البينة الح) عبارة للمعنى والاسق  
واكتفى هنا بشفقة واحدة تقرباً للاحكام في الرواية لما في آفة البينة عليهم العصر اه (قول المتن) ومنع  
شأن الحرج عليه ومخالفة قولهم قبل قوله لا شتمه وتعتل غرضه (قوله فإقباله وقدمه) الح) قائله  
الحق في الحلال الحلي وكان وجه الاعتدال التي أرادها ضعف القادة في الأخبار بجواز الضرب عند التكرار  
عقب الأخبار بان الظاهر جواز الضرب عند عدم التكرار وعدم الحاجة اليه لعل به منه بخلاف ما لو قدمه على  
الأدلة من الأخبار وحديث جواز الضرب عند التكرار وعقب الأخبار بغيره جواز عدم التكرار يحتاج  
الى موفد فائدة أي فائدة تم بحسب الصريح رد الاحد حتى ذلك التفصيل فيصكون في غاية حسن القابلة  
والإلتزام وهذا الوجه في غاية الحسن والدقة فيقع الاعتدال مع ذلك ليس في محله والادس استدلال بان التصريح  
بالمفهوم انما يكون بعد اتمامه في المطلق لا يخفى ما في هذا دعوى الحصر المذكور ممنوعة مع ما في ذلك من  
ضعف الفائدة وفوت حسن المقابلة كما يترك بالتأمل فيما أسلفه بالنسبة فليست المتأمل في ريقه وذلك المحقق  
(قوله كشمته) صريح في أن الشتم ليس تشوذاً (قوله في المتن بشفقة) أي يهين بشفقة أو سماع خبر بشفقة

لها فان لم يكن لها ميار بشفقة أسكنها يجب فتقوا أمره بغيره حالها وانما أهله لعسر إقامة البينة على ذلك وكلام  
المصنف كذا في صريح في اعتبار العدة لكونه المدد به صريح في النهي بقوله الزكوى الظاهر اعتبر من تسكن النفس لغيره لانه من  
باب الحبر لا الشهادت وأبداه غيره بأنهم لم يشترطوا فيه شهادته ولا نحو حضوره في صريح (ومنع)



النظام من ثلثة منبهه أول مرة يغتر بزوايا التمز وروبتن وهما مطلقا وكان القرن أن شبه من حيث الشاوع جعله واعلم بانى  
التأديف حياطة غشاقها فان لا يتبع حال بينهما الى ان يرجع بل يظهر له لوعلم من حوله انه وهو دانه لوانتلى بها أفرط فى اضراهما حال  
وجو يادينو بينهما البسلة لان الاسكان بحسب النقلة لا يصدق تشدعرا بامثال الاما قال ان ظن تعديه بل جعل وان تحققة أوتت عنده وناق أن  
يضرهما ضرا مامر حال بينهما التسلا يلزم منها الاستدراك قال غرض من لم ذكرها كالغز والخنزير الصغير  
والمنصف فى تحققة أراد الثانى وهو صرح فيما ذكره وشيخنا قال والظاهر ان الجوابه بعد (٤٥٧) التمز والاسكان اه وانما يتبعه

ان لم يعلم من الاسكان لو  
ما من (فان اشتد الشقاق)  
أى الخلاف (بعث القاضى)  
وجوا والمنازعة فيه  
مرفوعة بان هذان باب  
رفع الفللمات وهومن  
الفروض العامة والمثلا كدة  
على القاضى (حكما) ويسن  
كره (من أهله وسكن)  
ويسن كره (من أهله)  
لا ية فلا يلقى حكم واحد  
بل لا يسن حكمين بنظران  
فى أمرهما بعد اختلافه  
حكم كل به ومعرفة باعتد  
(وهما وتيسلان لهما)  
لانهما وشيدان فلا يولى  
عليهما فى قسمهما اذا لم ينع  
حق ومال بينهما (وفى)  
قول ما كان (مولان) من  
الحاكم لتسليمهما فى  
الاية حكمين وقد يولى  
على الشد كالقلس ويجب  
بال التولى على مال القلس  
لاذاته وماهنا ليس كذلك.

(فقلى الاول بشرط رضاها)  
بعضهما (فيقول) هو  
(حكمهما) بالان وقبول  
عوض خلع وتوكل هى  
(حكمهما) بسذل عوض

النظام) أى اذا اتين حالهما مع النظام منبهمان عوده لنظمه اه مفسر (قوله) أى لزوم وقوله  
و يمز بها أى الى الزوجة مطلق على بنه (قوله مطلقا) أى لولى أول مرة اه عس (قوله فان لم يمتنع)  
أى قوله وانما يتبع فى المعنى الاول به فالغرض وقوله وهو صرح فيما ذكره لا كمنه ذكره فى شرح فان عاد  
عز وده كقائله عنه هناك قال هنا وطر يقامى النسب فى الزوج مالم يوفى الزوجة بالزواج والتأديف  
كثيرها اه (قوله حال بينهما) أى حتى يظن انه عدل اه مفسر (قوله أراد الاول) أى مجرد ظن قد عدى  
الزوج وقوله أراد الثانى أى ما لو تحققت القاضى أو ثبت عند من يخلان يضربهما مبرأ (قوله وهو الخ)  
أى كلام الامام وقوله فيما ذكره وهو قوله بل يظهر الخ (قوله وشيخنا قال الخ) اعتمد المفسر والنهاية  
(قوله والاسكان) أى يجوز العدل اه عس (قوله وشيخنا قال الخ) أى الحاكم (قوله الخلاف) أراد القاضى  
بينهما ابتدا وجوا (قوله فلهما) أى انرا طر فى اضراهما ظن أى الحاكم (قوله الخلاف) أراد القاضى  
والعداوة بينهما بان دام بينهما التسليم والفتنار اه (قوله وجوا) أى قوله ولا يجوز لو كفى فى المعنى  
(قوله لانهما وشيدان الخ) ولان الطلاق لا يفتل تحت الولا بالان فى المولى وهو خارج عن القياس اه مفسر  
(قوله ويجاب الخ) يتأمل اه سم (قوله وماهنا ليس كذلك) فيه ان التولية هى فى قسمهما اذا لهما  
اه سم (قوله فيقول هو) أى ان شله وقوله وتوكل هى أى ان شاعن نها ية ومفسر (قوله أو تفرق)  
أى بطلقة فقط اه شرح الروض (قوله فان اختلف الخ) وان أعنى على أحط الزوجين أو حين وبعد  
استعلام الحكمين وأنه لم ينفذ أمرهما لان الوكيل يعزل بالأغما والجنون وان أعنى على أحدهما أو حين  
قبل البعث يجوز بعث الحكمين وان غلب أحدهما بعد بعث الحكمين بقتل أمرهما كفى ماله ولا كلام مفسر  
وشرح الروض وتوكلهما وان أعنى على أحدهما الخ فى النهاية مثله (قوله انين) أى غيرها اه مفسر  
عبارة النهاية أسنين غيرها اه (قوله ولا يجوز لو كفى الخ) ولوقال ولو كلفه خذمالى أى الذى تحت يدها  
منها ثم طلقها أو نطقها على أن لا تخذمالى منها اشترط تقديم أسن المال على الطلاق وكذلك قال خذمالى منها  
وطلقها كما تفرق فى الروضة عن تعريض البغوى وأمره لو كفى من جانب الزوج فيما ذكر التوكيل من جانب  
الزوجة قالت خذمالى منه ثم اختصها فى نهاية ومعنى وأسنى (قوله لان وكلفه الخ) الاول لانه وان أفاد

موكلا الخ  
(قوله بالضم) أى قوله ثم أى فى النهاية الاول وه يزدانى واذا فعل (قوله لان كلاباس لا سر) فكلامه  
أوالى بعينى من كفى قوله تعالى يسرب من عابد الله عند ان ماله ومن واقفه (قوله ويترز وهما مطلقا الخ)  
كذا مر (قوله فى التان اشتد الشقاق) عبارة الروض وغش وجب ان بعثت حكمها لهما وحكمه رضاها  
لصلها ويترز بطلقة ثان عصر الاملا اه وقوله بطلقة قال فى شرحه فقط (قوله ويجاب الخ) يتأمل فيه  
(قوله وماهنا ليس كذلك) فيه ان التولية هى فى قسمهما اذا لهما (قوله لان وكلفه الخ) أى الزوج  
(حكما الخ) \*

(٥٨) - (شرافى وابن قاسم) - (سابع)  
وأما بعث القاضى اثنين لتتعلق على شى وتعلق وكالتما بنظر القاضى اشترط فيه ما ماق أه منسرح بوعدها ذواته اه لا يصدق ودوين  
ذكرهما فان عجز عن رقاقتهما أديا القاضى النظام واستوفى حق المألو به ولا يجوز لو كفى فى طلاق ان يخالم لان وكلفه وان أفاد بالانوت  
عالمه لا يجوز لو كفى فى خلع ان يعلق بجائنا \* (حكما الخ) \* بالضم من الظلم والغش وهو التزعج لان الدال اس لا سر كفى الاية وأصله  
فيل الاجماع قوله تعالى فلا جناح عليكم ما فى أنفسكم فأن لم يكن لك الاية ونفسه البخارى أهلى الله عليه وسلم قال لاتبين تيس وقد أسأله  
زوجته ان يطلعه على حديقته التى أصدقها باها خذمالى خذ ية بطلقة لها طاعة وهو أول خلع فى الاسلام وأصله لمكروه



فانه يجب مهر المثل وكذا هل المرافعة صدقات أو قبته ولا شيء لها طبع يؤخذ من كتبهم في العوض بالتقدير بحيثما أتي به البقي  
 ومن تبينه فين فالزوج متقبل النحول ان أرا أتى من مهر كانت طالق فأمره فانه يصح الا روى يقع الطلاق لانها لا تكون كل المرحال الاراء  
 وانما يصح من رتبع وقال آخر من لا طلاق لان من لازم مروج ع النصف المثل براء من الجميع فلا روى جدا المعلق به من الارام من كل ركن المعلق  
 بصفة يقع مقدارها كما ذكره وفي تعاقب الطلاق وأيد بعضهم بأنه يصح عليها (١٥٩) المختار به لكونه يرجع عليها بنصف مهر  
 المثل للمساواة في عوضه

(قوله فانه يجب مهر المثل) اذ هو في كونه فاهل المأرقة فانه ما وصفه بصفة كاذبة فتلقو فيه كماله خالها  
 على شيء مجهول اه نهاية (قوله ويقع الطلاق) أي لا روى جوعه عليها بشيء أي بشرط الصداق لانها لم  
 تأخذ منه عوضا كما رأت في قوله لم يرجع عليها بشيء ع وشدي (قوله واذ اصالح) أي الاراء اه سم  
 (قوله لان من لازمه) أي في هذه الصورة فلا يقيد جوابه الا في اه سم (قوله من الاراء المالح) بيان  
 للمعلق به (قوله وأيد) أي قول الآخر بعدم وقوع الطلاق اه كردى (قوله المختار) انما المالح (قوله) اه  
 به أي صدقات قبل النحول اه ع (قوله ويجعل المالح) أي ع قول الآخر وردله اه كردى  
 (قوله يرجع لللازمة) أي المتقدمة في قوله لان من لازم المالح (قوله المالح) أي في كتاب الصداق في آخر فصل  
 التشهير اه كردى (قوله انما هو الاراء المالح) هذا لا يقيد لانها لم تأخذ شأوهاملكت نفسها في تشهير  
 المرأة فهي في معنى المتعوض عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على اللازمة اه سم (قوله لم يرجع عليها  
 بشيء) أي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه اه سم (قوله بان معنى المالح) جواب عن قوله السابق  
 ولان المعلق بصفة المالح اه رشدي (قوله انه اذا وجد المالح) خبر ان معنى المالح (قوله انه اذا وجد المالح) خبر ان معنى  
 قد يقال الطلاق على التشهير والمعلول بقارن علته اه سم (قوله لانه حكم تيمالح) فهو طبع فيقتلوان  
 اه سم (قوله وقبته) أي الطلاق (قوله على قدمها) أي المله (قوله بل على الاول) هو قوله اذا وجد  
 الشرط اه ع (قوله ويشتر المالح) جواب عن قوله السابق وأيد بعضهم بأنه يصح المالح ولو ردتا يندلخ  
 (قوله بان المالح المالح) قد روى على ان المرأة وان كانت في حقه تملك الطلاق بغير موافقة التشهير انما وجد  
 عليه كما قاله بعض مبيق مهر حتى يشتر قنأه اه سم وأقره الرشدي (قوله اما فرقة) الخ وروى  
 في النهاية (قوله لتعبر من) أي غير الزوج وحده (قوله على ارائها زيدا) خرج به المعلق طلاقا على  
 ارائها من صدقات او غيرها فانه يقع بانها لو منما يقع كبر من المعلق على الزوج به ان تزوج عليها أو  
 غلب ضيا أو تزوجت أو أرا به من رجع دينلو من صدقات او غيرها مما استحق عليه تكون طالقاً ثابت  
 تحت ثبت وجود المعلق عليه وأرا به راءة محضه طلقاً بانها كالمصير في أن العوض هو اراء المزوج  
 (قوله المقصود) أي التقيده (قوله فهل يقع بانها) كلامه هذا كالمصير في أن العوض هو اراء المزوج  
 وأنه لا يقال لا يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيت صدقات الاراء اه سم (قوله بضه) أي بعض المرافعة  
 (قوله والاول اقرب) اعتمد مر اه سم (قوله لان رجوعه) أي بعض الآخر (قوله انما ينبغي

المثل للمساواة في عوضه  
 رجوع به المزوج وبجواب  
 بمنع السلام من شأنها  
 أرا به ثم طلقها لم يرجع  
 عليها بشيء وبان معنى  
 قولهم في تعاقب الطلاق  
 الشرطية وضعية والطلاق  
 معلول افتقاران في الوجود  
 كالعلمة الحقيقية مع معلولها  
 انه اذا وجد الشرط قاربه  
 الشرط فنه اذا وجد  
 الاراء قاربه الطلاق يقتضي  
 لفظه والتشهير انما وجد  
 عقب الطلاق لانه حكم تيم  
 الشارع عليه وعقبه بل  
 مهر حتى يشتر على ان  
 جماع على قطعها بانها على  
 معلولها واختاره السبكي  
 وغيره بل على الاول بينهما  
 تقدم وانما من حيث الرتبة  
 ويشتر بينهما وانما يقع  
 المختار بان المرأة توجب  
 حقه وفي مسئلتنا وجدت  
 متقدمة على وقت التشهير  
 فلم يرجع من حيثها ما فرقة  
 بلا عوض أو بعوض غير  
 مقصود كعدم أو مقصود  
 راجع انهم من كان عاق  
 طلاقا على ارائها زيدا  
 لها عليه فانه لا يكون خلاصا  
 بل يقع رجوعا وزعم ان  
 وقوعه في المزوج اعني

كونه بعرض فليحتاج المقصود مردان العوض في هذا الباب يشمل المقصود وغيره فوجب التقيده بالمقصود كان وقوعه جماعا لانه كونه  
 مقصودا لا كونه وقوعا لخالها على ارائها وراز يضاف انهما راءة محضه فهل يقع بانها تلزم الرجوع بعوضا وزوج رجع بانظر الرجوع  
 البعض الآخر لا يجزئ بل يحتسب الاول آخر بلان رجوعا لغير الزوج بحال انما مانع لغيره أو غير مقتضى المرافعة الثاني لا يثبت توليها  
 وكذا على الاول اذا كونه مانعا لخالها بغير ان آخر دلان التقيده بالمقتضى لخالها (لفظ طلاق)

وضع من لاصم طلاقه  
من ياتي فيه (فانما  
بعد او يجوز عليه)  
زوج جسمها اذ وقع فيها  
(صح) ولو اقبل شي زوال  
اذ لان اسكن بينهما ان  
طلاق بمجانة عوض أولى

اعتمد ٢٠ (قوله من باب عطف الاخوص) ويدعي ان عطف الاخوص شرطه او ان  
 ضمن اعتدالاً في قول الذين  
 مرجع الولي على المختار  
 الثاني لما في ذمته لعدم القبض والعصم وبسبب الاختلاف من السفاسم له فان تلف في يده لم يطالب به ظاهر كما يحرر  
 شحنا  
 حجر وكذا في العبد لكونه مطالباً بما ذاق نعمه وقد احدثه اللعان بالغرم أي وأحوط اعطاه أو قضى أو اقباض كما هو ظاهر الدليل لها ان  
 دفع الاموال ضمنه لا يلزم من شرط دفع اللعان الطلاق على انه عند الدفع ليس ملكيته تكون مضمرة بتسليمه وانما هو ملكه باتمام  
 ملكه بعد ان كان باذنه صرف بالقرن في الدين والدين

الشيء لبقا ثاقب ذمته لعدم التقصير العجيب وبستره المتختم من السبعين سنة له فان تلقى بيده لم يطالب به ظاهرا كما ينبغي شجنتنا  
والحر وكذا في العبد لكن له مطالبنا اتفق نعم لقد أهدمنا الطلاق بالدم أي وأتوا إعطاه أوقص وأتوا قاصوا كما هو ظاهر الدليل بل لها أن  
الدم السوا لثمان على الانه لم يطره للدمع اليه الطلاق على انه عند الذم ليس ملكه مخفى يكون مقصود بتسليمه وانما هو ليس ملكه انتم  
عليكم بعدوان كان باخذ مصر في الغر في الدين والدين

وفي السبعة في العز وجيتنسي لم يدور الولي إلى أنجها مائة تلت في به فغفلت الامام المصغر بالاذنه في قضائها وأما الذين في الاعتدال بقضيه  
هو جهنم من الدار كور حج الحنطاني الاعتدال به كفاة الشفعة وظاهره اندميج الحنطاني فصار بحسن الاعتدال وهو امتضاء النص  
بل: ظاهر عبارة البحر وغيره ان الدار كور به لا صاحب قال كلاً أمرها بالبعث إلى أبي (٤٦١) أوس شديده وظاهر المذهب وعليه

شخصاً الزمري رحمه الله تعالى فرأى يتالحق هذا المذاهب بآفته بنسبته بعد أن تمكن فيها ويصح عليها اه سدهر  
(قوله وجئت) أي حين اذ دفع العين السبعة بانذونه (قوله قبضه وجعلها الخ) منبش عن الروض  
صرح بجوان الوجهين قبض العين أيضاً (قوله وناظره) أي كلام الشيخين (قوله وهو) أي الاعتقاد  
وكذا ضمير قوله الآخر جرحه (قوله حيث قال) أي الماركي عارضه شرعاً الروض وعبارته الاذرى قال في البحر  
والنقص قال الماركي في وجوهان أحدهما تبارك أو عارها بالغنى أي أجنبي وهو ظاهر المذهب الثاني  
لا تبارك لأن المحرم عليه ليس من أهل القبض فلا يقدرا لأن ذلك شائع قال وناظره سابقه ان ترجع الدواكي اه  
(قوله وعليه) أي وجان الاعتقاد قبض السبعة بالانذونه وله وكذا الاشارة في قوله الآخر هذا على  
(قوله فويله) حكاية بالغنى ولغزاً المتناهي في قبول مجزوعه (قوله باذنه) أي السبعة  
(قوله وقد جعلوا) أي قبض السبعة هنا أي في مخالفتهم زوجته (قوله وبذلك) أي قوله فيصنع  
بأنه الخ وقال السكري أي الجوز اه (قوله بنصف) الأولى لنفسه بالانذ (قوله وجان الخ) أي بوجان  
الاعتقاد قبض السبعة بانذونه (قوله فيما اتفق بالانذ الخ) أي بوضع الانذ مع في الدين أيضاً (قوله  
ما تقرر) أي بقوله لم يولد أحدهما الخ اه كرى (قوله وعلى الوجه الثاني) أي من الوجهين  
الحكيكين عن الدواكي (قوله لا يعتد به) أي قبض السبعة العوض عنها كان أو دونه كما هو صريح شرح  
الروض (قوله وحزمه) أي بالوجه الثاني (قوله أيضاً) أي المتعاقب بقرع على الوجه الثاني المرجوح  
(قوله يتسلم العوض) أي عننا أو دونه كما يصرح شرح الروض (قوله مطلقاً) أي أنه في الأولى قبض  
أولاً (قوله وظهر ان هذا المبادر الخ) أي على الوجه الثاني مطلقاً وما على الوجه الأول إلا بوقفي أخذاً  
من سابق كلامه ومن الروض عرجه مما يأتي أن قضاه السدع خصمه قبض الدين بالانذ (قوله  
لأنها أخذته الخ) لعل التأسيس كبر الكفاية وأرجاعه الأولى (قوله يرجع وليست عليها الخ) حاصل  
ما تقرر ان العوض لما أن يكون عننا أو دونه كان عننا أو دونه في العوضه أو لم يأذن وبأنه يمكن من  
أخذها على وجهي تفتت بقرع الحامين وان ما تقرر في قوله يمكن من أخذها من غير المتعاقب بل  
بقرع الوجهين بغير التفتت بل قد يتناوذاً في قوله دونه اه لا يمكن إدراجه في غير المتعاقب  
الحامين قال في البين والاختلاف من تفسر بقرع الوجه على المتعاقب ليس له سدع وقرع من ملاقاة  
(قوله ثم أيضاً الخ) كان الأولى ذكره قبل قوله السابق وعليه خلاف قول المتناهي (قوله ترجع الأول) أي  
من الوجهين الحكيكين عن الماركي (قوله المتناهي) أي كلامه ولعله بالانذ أو بالانذ ثم لعل المتناهي مسلم  
من أوادو كل الاثني الشرح اه سدهر (قوله وأما) اه قوله فان قلت في النهاية الاقوله  
وقول شخصاً الى المتناهي وكذا في الغنى الاقوله وسبباً الى المتناهي وكذا في السكالي وقرضية الى المتناهي وقد يجيب  
(قوله في السبعة الخ) كلامه حاسل ما ذكره في دفع الى السبعة الاعتقاد بالغنى البيروني واعتدافه  
في البيان انذ الأولى وأعلى في البيان انذ أو إدراجه عنده وهذا حاصل ما في الروض وشرحه ثم قال في  
الروض فرغ خطب البيروني بالانذ باثراً والتسلم اليه كالسبعة لكن المتعلق بالانذ عليه اعتدافه بخلاف  
تخصمه اه قال في شرحه بخلافه اتفاقاً بالسبعة واطاله به في الخيال ولا يبعد في أن قال وناظره  
انها وصلت العين للعد وعليه بالسدع وكما في تفتت بعضها لأن الانسان لا يضمن لنفسه اه وهذا يدل  
فأقضى في السبعة اه اعتدبه وظهر ان هذا المبادر لا يقرع الأولى لا لضرره على السبعة بمقتضى عدم  
حتى تفتت في السبعة أو أفتقهه أو المصروف بقرع وعليه ما هو موضوع لتفتت حاشائه من غير المتناهي وسدع  
بأنه في وهو يعصتي على الخ حاله الأولى في دونه وملاقاة في دفع المتعلق الى الوجه الثاني فكان الوجهين  
اتهم أنسألتهم الأول (قوله وشرطاً) اه وأما من من زوجته فأخفى

ليصنع خلع من أصله للكشف والاختيار بالمسيح وسأيت أن الوكيل السبعة إذا أضاف المال إليها يقع المسمى وقد تردد على عبارته (الخلق تصرفه في المال) بأن يكون شريح مجبور (٤٦٣) عليه لسهة أو رن لأن الاختلاع التزام لعمل فهو المقصود منه (فان اختلعت أمته) ولو

مكاتبة على تناقض فيها والكلام في رشيدها أولاً فكالمسألة المخرجة فيما يأتي وتقول شفعة ولو شفعة أخذنا من قول الماوردي لم يفرقوا بين رشه ولو شفعها وهو مقتضى كلام الام يتعين حله على السبعة الملهمة أو على حصته بالعين أو الكسب في صورتهما الا يستبين ما بالنسبة لانه دخلتها في الصور الاليت فلا بد من عدم الحجر كلوا واضح (بلاذن سيد) لها رشيدها (بدن أو عين ماله) أو مال غيره أو عين اختصاص كذلك (بانت) لوقوعه بعض نعم فدينها كلها العين لم تطلق (ولزوج) في ذمتها (ممثل) بينها به بعد العتق واليسار في صورة العين الاله المرد حيث دخلوا العتق بجمال وشرطه لوقت العتق فسد ورجع بمجر المثل بعد العتق وتجب منه السبكي لانه شرط وأنت مقتضى العقد فكيف يفسده وقد يجاب بأنه ليس مقتضى اختيار أو انما يعمل عليه للضرورة (وذي قول فتمتها) ان تقوموا الافتتاح (أو) (في صورة الدين المسمى) كما يصح التزام الرقيق بطريق الضمان ويتبع به بعد العتق واليسار

على رمايتها في دفع العين اليه بغير ان تسده اذا علم بما قبل التلف (قوله والمسمى) عطف على قوله من أصله (قوله أو ورق) انظر مع وجوب المسمى الدين في صورة الامتالاة (قوله ولو مكاتبة) المتعد في لونها عتت وشعرها الا في هذه الصورة مر أمابا العين فهي مساوية لمحضة الرن في وجوب بغير المثل (قوله والاختلاع) فكالمسألة المخرجة (الخلق) قضيتاه يقع رجعا ولامال وظاهره ولو عين مال السيد لانه في الاختلاع عتت بغير المثل (قوله لم تطلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الاذن أو لادن لها السيد في الاختلاع عتت فالتحماها تطلق لانها مع الاذن عتت بملكه بالعين وان لم تكن ماله كلها كما لو أن لها السيد عتت (قوله بعد العتق) شامل للمكاتبة وان كانت تلك (قوله وانما يعمل عليه للضرورة) هذا لا يندفع كونه مقتضى في عتقها انما (قوله في المثل وان أن عين عتت) الخ) قال في الرض فان قال احتلوا بامتت

(وفي قولهم رذل) ويسد المسمى ووجه أصله وسوى عليه كثير ون لانها ليست أهلا للترام (وان أنذن) السيد لها في الاختلاع قول

(وعين عنه) من ماله (أو فسردنيا) في نعمتها كالفردهم (فامتثلت تعلق الزوج (بالعين) في الأولى علاماً بأنه نعم أن أذن لها أن تعال مع رفيقها وهي تحت حرا وسكاتب لم يصح لأن الملك يقارن العلال فيمنع ومن ثم لم تعلق طلاق (٤٦٣) زوجته المأخوذ كمنزلة زوجة لم تطلق

[illegible][illegible]

ولم يكن دفعه (الخ) كان الظاهر أو أمكن دفعه بغير الخلع والاقبني الخ فتأمل اهـ وشدي (قوله) ذبني جواره) لكن يصح على هذا وقوع الطلاق رجما لعدم صحة المقابلة وعدم ملك الزوج وإنما جاز الدفع الضرورة سم اهـ عش وبأن في الشراح التصريح بذلك وعبارة السيد عمر قديقال ينبغي أن يكون محله أي الانبعاث المذكور وأذا غلب على ظنه عدم الرجعة لكونه عاميا فقبلت إماما بانتهائه أي بالمكان عارفا بالخبر وعلم من أنه سم أخذ المال والخلع المذكور بوجهه فقبني أن يتنفس وانما شبه أمر الزوج فعمل تردد لعل الاحوط بعدم جواز الفسخ لان الأصل فيه ما لم يطر فلا يجوز العود عنه الا عند تحقق المبيع وان كان الغالب ما أقاده الشارح فلي تأمل اهـ (قوله) أخذ من أنه يجب الخ) يؤخذ من التفسير أن المراد الوجوب على أصل ما جاز بعد امتناعه وجب اهـ سيد عمر (قوله) دفع جواره الخ) أي بغير مال المولى اهـ وشدي (قوله) فان قلت هو لا يؤثر ببينة الخ) أي بل لا يكون وجها فقد تقع الرجعة بعد دفعه فلا يحصل دفع للمال شيئا وبما تقر علم أن هذا السؤال والجواب ليس في نسخة الغنائل المحشي والألم بتدرك بقوله لكن يفهم الخ اهـ سيد عمر (قوله) والكلام) أي قول المصنفين أن المال سبيبه وقال طلق على ألف فقبلت الخ (قوله) ولا بانبات لعل الخ) قال الزركشي والأذري كذا الملقود وينبغي تفسيدها جميعا إذا علم الزوج سبها والا فبني أنه لا يقع الطلاق لأنه لا يطلق الا في سبها له مال بخلاف ما إذا علم له مال لم يقع شيء اهـ آسي اهـ سيد عمر وهو مخالف لقول الشراح إلا أن لا يمكن المنقول المعتدل الخ (قوله) ونحو ما إذا لم يطلق الخ) كقوله لا يقي ونحو ما إذا علم الخ) يختلف على قوله فيما بعد الفسخ (قوله) وهذا إذا لم يطلق الخ) قاله الميرسي وسورة خلع السقبة كان يقول لا يقي كذا أو يقول طلق على كذا ونحو ذلك أما إذا قال أن أرا شيئا من كذا فانت طالق فأرأه فلا يطلق ولا راعه لأنه يتعلق على مقتضى وجهها تنهي اهـ كردي (قوله) بخوابها الخ) أي السقبة اهـ عش (قوله) خلافا للسبكي) كذا في المغني وفي النهاية اختلافه عبارة لان المعلق عليه هو الأوام لم يوجد كما في بي السبكي واعتمد البقني وغيره وعبارة الغني وأن أقي السبكي وقوع الطلاق إذا وجهه لأن الصفة الحاق طليها وهي الأوام لم توجد فلا يقع الطلاق اهـ قال عش قوله وهو الأوام أي بمعنى إسقاط الحق وان وجد لفظ الأوام لعدم الاعتدال به اهـ (قوله) بالاول) أي بعدم النوع فهو زنا لمجمل (قوله) وان تأهل ثمر جبهة) صادق على ما إذا علم من ولي ذلك ورضي به وهو محل تأمل والحال ان الحكم حديثه لا ينقض لعدم مخالفة النص والقبس الخي اهـ سيد عمر (قوله) وليست آثاره الخ) صارت للمغني وله مجزأ أسباب شعبة كرا المصنفين لان تفاوت في السقوط المرض واسقط الصبا والجنون لأن الخلع منهنما فهو ولو كانت المختصة بمرة يحكي عليه ان المقر لا ينتفع أهله بالقبول فلا عبرة بعبارة الصغيرة والمجنونة بخلاف السقبة وجعل البقني الميرة كالسقبة اهـ (قوله) مطلقا) أي لا بانبات ولا رجحان فقلت اهـ سم (قول المتن) فان لم تقبل الخ) هو تصرف مفهوم ما قبله نهاية ومعنى (قوله) لان الصيغة الخ) فانتهت الطلاق إلى ما على صفة فلا يبرهن حصوله ولو قال شدي بدو مجموعهم اعلم اسفغنا العسك بالث فقبلت احداها فقط لا يقع الطلاق على واحد منهما لان الخطأ معهما يقتضي القبول منهما فان قبلت باثبات الرشدة لصحة التزامها بغير المثل للجهل بما يلزمه من المسمى وطلعت السقبة رجما معني ونهاية (قوله) ثم) أي قوله وهو قال في النهاية لا قال قوله رجما احتماله الثاني (قوله) مما يأتي) أي في أوائل الفصل الآخر (قوله) لم يقع على الإرجاع الخ) وهو كذلك اهـ معنى (قوله) من احتمال الخ) ولان قول الأوجه ان يقال ان كان عالما اسفغها وعدم صحة اعطائهم العين الاحتمال الثاني لقطع بعدم راجحة حقيقة الاعطال وان كان جاهلا به تعين الاحتمال الاول لان الظاهر ارادة الحقيقة فمقتضى بنيان محل هذا التفصيل فيما إذا أطلق ولم يرد أحدهما على التعيين أما إذا (قوله) ذبني جواره) أعني صرف المال في الخلع شرح مر لكن يفهم على هذا وقوع الطلاق رجما لعدم صحة اقابلة ذلك الزوج وانما جاز دفع الضرورة فليجبر (قوله) مطلقا) أي لا بانبات ولا رجحان فقلت (قوله) لم يقع على الإرجاع عند البقني الخ) اعتمده مر

جواره أعني صرف المال في الخلع أخذ من أنه يجب على الوصي دفع جوارحه مال مولى ما إذا لم يدفعه إلا بشئ فان قلت هو لا يؤثر ببينة لان الزوج لا يملكه قلت الغالب في الواقع رجحانه أنه يؤثر في البينة فكان جواز ذلك خصوصا ولو قلنا السلطنة من أخذ مال لها أكثر من ذلك والكلام فيها بعد الفسخ والابنات ولأما كتابه عليه المصنف وهو واضح وفي ما إذا لم يطلق الطلاق بخوابها ثم من صداقتها والألم يقع خلافا للسبكي وان أرا أنه لا يبرأ وفيما إذا علم أنه لا يقع التزامها المال والألم يقع على ما شد به الامامان ثم يجمع لكن المنقول المعتد أنه لا فرق لتقصير ومن ثم أقي بعضهم بأنه لو حكم بالأزل حاكم نقض حكمه أخذ من قول السبكي ليس لصاحك الحكم بالشك في مذهبه وانما لم يفرجه وليست المراهقة كالسقبة في ذلك على المعتد فلا يقع عليها مطلقا لان السقبة مثله لان التزامها بالرشدا ولا كذلك الصبية (فان لم تقبل لم تطلق لان الصيغة مقتضى القبول لمن أنوى بالخلع الطلاق ولم يصر التماس قبولها وقع رجما كما يعلم مما يأتي ولو علم باعطاء السقبة فاعطاه لم يقع على الإرجاع عند البقني من احتمال الخ



لأنه يقتضي التعليل ولم وجد فرق بينهما وبين ما في الأصل من تلك يلزمها مبرر المثل فهي أصل الالتزام بخلاف السبب وتوجب حثها احتمالها الثاني وهو استلزام إعطاء معناه الذي هو التعليل المعنى الإيضاح فتعلق وجها وعمله بمنزلة إعطائه منزلة قبولها اه وفيه نظر وان قال بأنه مقتضى كلام الشيخين لأن الأصل في الإطاعة أنه يقتضي الملك وانما نحن جاعلون في الامتثال تقرر أن له لغة فاقاله لا التزام بدليل المعنى ولا كذلك السبب فاجاب بانها على القاعدة لأن إعطاءه لا يقتضي ملكا ولا بدالة ويرى بين قبولها وإعطائها بان اعتبار قبولها ليس لوجود تعليل محض يقتضي التعليل بل لما يشاهد ثابتا متعلق على ما يقتضي الملك بخلاف إعطائها فان التعلق ببعض ومنزل على الملك ولم وجدنا دفع تنزيه منزلة تولى من التعلق منعقول بل ذلك أو بذلت من غيرك صدق على (١٦٥) طلاق فقال أنت طالق فيخرج جبارا

التعلق انما يقتضيه كلامها لا كلامه وحديث لا يروى كان وشيد لأن هذا البذل لغو لأنه لا يستعمل الا في الاعيان وفرض مقتضى القول هو مقتضى التعلق الإبراء وتعلقه يطلعه ثم رأيت غير واحد أفتوا بما ذكره نفع تقرر بعضهم يكون ابن عجل والحضري قالوا بوجوبنا بمهر المثل لكنه أشعرنا أن ذلك لم ثبت بينهما وبعضهم هو الكمال الراد شارح الإرشاد للمبالغة فرد هذا المقالة فقال في حكم حكم بالنيونة. يقتض حكمه أي لأنه لا وجه له أكثر من لم يربط طلاقه بمحض ولا عبرة بكونه انما طلق لظن سقوطه الصدق عند ذلك لتقصيره بعدم التعلق به ومن ثم قال بعد البذل أنت طالق على ذلك فقه متوقع باننا مبرر المثل لأنه لم يبق البراءة حتى يقتضى فسادا لعدم الوقوع بل بالبذل وهو لا يصح فوجب مهر المثل وان أنت تحمل كلام ابن

أراد أحد هذه على التضمن فنبهني ان لا يقع قطع عند اعادة التلويح بان يقع قطع عند اعادة الإيضاح رجبا اه سيعر (قوله لانه) أي الإطاعة اه سم (قوله ولم وجد) أي التلويح (قوله وفرق بينه) أي التعلق بإعطاء السبب (قوله وبين ما في الأصل) أي في الفصل الأخير لكن بشرط إعطاءه فورا (قوله لا لزومه) أي مبرر المثل بغير المعنى ولو قال لا لزوم كان (قوله وفيه نظر) أي في وجوب السبب (قوله يقتضي الملك) الأول التلويح (قوله لانه) أي الأصل (قوله على القاعدة) أي من عدم وقوع الطلاق اذالم يوجد المانع عليه (قوله وبدلالة) أي المعنى (قوله بين قولها) أي السبب حيث وقع الطلاق فيرجعنا وإعطائها أي حيث وقع الطلاق فيه (قوله ولم وجد) أي الملك (قوله تنزيه) أي إعطائه السبب بمنزلة أي قبولها (قوله وليس من التعلق) أي قوله ذلك ان تحمل في النهاية لا قوله منونه أو بذلت من غيرك وقوله وان كانت وشيد وقوله لغوي مقتضى (قوله لانه) أي من الزوج اه سم أي والجواب متعلق بالتعلق (قوله ليس غيرك) أي بلا ذكر لفظة ذلك (قوله فيخرج رجبا) ينبغي ان يحل ان يفسد البراءة فان جعله وقع باننا مبرر المثل كما في التعلق فانت يرى من صدق مر اه سم وسأيت من النهاية مثله وفي الشرح خلاف (قوله لانه لا يستعمل الخ) أي لغة انما هي ما في (قوله مقتضى) أي استعمال البذل (قوله عاذا كرهه) أي بوجوب الطلاق رجبا (قوله لكنه) أي بعضهم (قوله ان ذلك) أي القول بالوقوع باننا الخ (قوله وبعضهم) عطف على بعضهم وقوله المبلغه عطف على كون الخ (قوله هذه المقالة) أي المحكي عن ابن عجل والحضري (قوله لانه لم يربط طلاقه بعرض) أي فاذي بنى وقوعه رجبا سم على ج اه ع (قوله فقبلت) أي وهي رشيدة اه سم (قوله وقع باننا الخ) اعتمد مر اه سم (قوله وهو لا يصح) أي لأنه في معنى تعليل الإبراء كما مر اه رشدي (قوله بمثل الصدق) هل يدخل هذا ما تقدم ان البذل لا يستعمل الا في الاعيان سم أقول ودع له بلا شك والفرق بينهما حكم اه سيعر وقد يجب بان ملخص الشارح قوله السابق. بقرض حتمه الخ جمع قوله الاحاق لا يستعمل الخ ومن وافقهما في النية (قوله وحمل معوضا) كان المراد انها أرادت عاقبة التسعة في طلق على مثل صدق وانها أرادت عاقبة معنى طلق على ذلك اه سم (قوله ثم علمه) أي الصدق وقوله وجب أي مثل الصدق (قوله تأخر) أي الإبراء المتبادر منها أي من لفظة بذلت (قوله لما بينهما من التنافي) أي اذا الإبراء اسقاط والبذل تخلي (قوله اراد ذلك) أي الإبراء أي بالبذل (قوله طلاقا محضهما منها) مبتدأ وخبر (قوله وقد تقرر الخ) أي

(قوله لانه) أي الإطاعة (قوله وليس من التعلق منه) أي من الزوج (قوله يقع رجبا) ينبغي ان يحل ان يفسد البراءة فان جعله وقع باننا مبرر المثل كما في التعلق فانت يرى من صدق مر (قوله فقبلت) أي وهي رشيدة (قوله وقع باننا الخ) اعتمد مر (قوله بمثل الصدق) هل يدخل هذا ما تقدم ان البذل لا يستعمل الا في الاعيان (قوله وحمل معوضا) كان المراد انها أرادت عاقبة التسعة في طلق على مثل صدق (قوله ثم علمه) أي الصدق وقوله وجب أي مثل الصدق (قوله تأخر) أي الإبراء المتبادر منها أي من لفظة بذلت (قوله لما بينهما من التنافي) أي اذا الإبراء اسقاط والبذل تخلي (قوله اراد ذلك) أي الإبراء أي بالبذل (قوله طلاقا محضهما منها) مبتدأ وخبر (قوله وقد تقرر الخ) أي

نعمه فية بلا لفظ بل عليه لا يفيد شأنا فصح أنه لا وجه لما قلناه ذلك الامان لان جل على ما ذكرته وما يعين ذلك ما في عن ابن عمر  
انه لو قال يا ابراهيم فانت بلفظ البذل لم يقع لانه لا يحتمل فهذا صريح في دما قاله هنانم البينو فان لم يحتمل على ما ذكره ان الزوجان الزوج الذي لا يجوز  
غيره في اعادة هذا الصودانه لا يقع الزوج باعتبار انه لم يشر الى صاحب العيب قال في فتاويه ما حاصله ان على الزوج عاقلة التي يحكمها أهلا  
مع اوصيته فهو مستدعي بطلاق فقيع (٦٦) وجعلوا من ان انه وجدها منها التمس بعض صحيح فغيره في افسان ان اقرم ما صدم

بقوله ولا وجه بكونه الخ (قوله على ما ذكرته) وهو قوله على ما اذا ان بادل مثل الصدق اه كردى (قوله  
يعين ذلك) أي أنه لا وجه لما قلناه الخ (قوله لم) أي في آخر الفصل الذي بعده اه كردى (قوله انه الخ)  
بمدن قوله ما بان الخ (قوله لانه) أي البذل لا يحتمل أي الراء (قوله على ما ذكر) أراد به قوله ما اذا ان يا  
بذل مثل الصدق اه كردى (قوله وان الوجه الخ) عطف على قوله أنه لا وجه الخ (قوله هذه الصورة)  
اشارة الى قوله ما ذكر اه كردى (قوله قال) أي في مسئلة البذل (قوله اعادة) ذلك العوض) أي بذل  
الصدق اه كردى (قوله قال كذلك) أي لطلعت على بذل صدق في جواب قولها اه كردى  
(قوله جاعلا) أي يحكم ما قاله من أنه لا معاوضة اه كردى (قوله بل ولا التماس الخ) فيما سبقت  
عن سم وسيدعمر (قوله ثم قال) أي صاحب العيب (قوله على ما اختاره البلقيني الخ) أفتي شيخنا  
الرملي بما اختاره البلقيني وغيره اه سم واعتمدته النهاية بعبارة والوجه وقوعه باننا نحن  
وقوعه بر جيع ان نحن بطلاقه يحمل كل على حالة اه (قوله في هذه الصورة) أي في قولنا ان طلقني  
فانت برى ما الخ (قوله في مسئلة ان تلمس طلاقا الخ) فستنظر سم والامر كما قال اذ قولها بزلت صدقي  
الخ ظاهر في الاتماس اه سيدعمر (قوله وما وجه الخ) أي صاحب العيب (قوله لما ذكره) أي من  
التعليل بقوله لان جوابه مقدر الخ (قوله لانه لم يربط طلاقه بعوض الخ) أي قال في يني وقوعه رجعا اه  
سم (قوله افتاءه المذكور) وهو وقوع الطلاق رجعا في حالة العلم (قوله ان بزلت صدقي على طلاق  
كل ان الخ) أي فقيع باننا كيان في آخر الفصل الا في (قوله قلت لا ينافي الخ) كل مراده جملة على حالة  
صحته تاني اه سم (قوله ما بان الخ) أي في الفرع المذكور آخر الفصل الا في المصدر بمسألة الا يصح  
اه سم (قوله لانه) أي أو أن تلغى الطلاق وقوله بحافه في فبا في الخ والبا معتلقي بعبارة وقوله بمسوطا  
حال بحافه (قوله يقع هنا) أي فيسألونك أنت طالق على صحته البراءة فبأن يرافعه بعبارة اه كردى  
(قوله في ذلك) أي احتمال الغيبة (قوله ان قبلت) أي وهي رشيده تكلم عن سم (قوله فلا وجه الخ) أي

الواقع لان جوابه بقدر  
في اعادة ذلك العوض  
المذكور وهو قول كذلك  
جاهلا لم تطلق اذ لا موضع  
صحيح ولا فاسد بل ولا التماس  
طلاق فكله قال بقاء  
طلقتك بكذا ولم تقبل ثم قال  
والاحتمال الثاني وقوعه  
بغير المثل كقولنا ان طلقني  
فانت برى من صدقي  
فطلق جاهلا بفساد البراءة  
على ما اختاره البلقيني وغيره  
من الفرق بين علم وجهه  
وهذا الاحتمال منه ب  
لانه في هذه الصورة وجد  
منها التماس الطلاق  
فالفساد انما هو في العوض  
فقط وفي مسئلة ان تلمس  
طلاقا أصلا اه وما وجه  
به ما عتمد من وقوعه  
رجعا في حالة العلم موافق  
لما قلتم بان طلاقه يقع  
بعوض أصلا ومن عدم  
وقوعه في حالة الجهل لما  
ذكره برده قولنا السابق انه  
لم يربط طلاقه بعوض ولا  
عسره بكونه الى آخره فان  
قلت باننا افتاءه المذكور  
قوله في عباده ونظمه ان  
بزلت صدقي على طلاق  
كل ان تلغى الخ الطلاق قلت  
لا ينافي ما بينه فمن

وأنه أراد بما قلناه معنى لطلعت على ذلك (قوله على ما اختاره البلقيني الخ) أفتي شيخنا الشهاب الرملي بما  
اختاره البلقيني وغيره وقد يقال قياس افتائه بذلك موافقا في عمل والحضر بما كان الزوج جاعلا الان  
يفرق بما فرقه صاحب العيب في فتاويه (قوله في مسئلة ان تلمس الخ) فيه نظر \* (فائدة) في فتاوى  
النيوي بمسألة اذا قالت الزوجة ان طلقني فانت برى من صدقي قول يقع الطلاق رجعا لم يجب فيه  
مهر المثل كقولك العوض فاسدا أم لا يقع الطلاق جاعلا ان تعليق الراء لا يصح الجواب اذا قالت ان  
طلقني فانت برى من صدقي لم يحصل الراء لان طلاقه باطل وهل يشر رجعا ولا يشر أو باننا و يلزمه مهر  
المثل وجهان ختم الزاقي والنيوي الاول في الباب الرابع من أبواب العلم وخز ما باننا في نقلنا عن القاضي  
الحسن وافراده في الفروع المشهورة آخر الخلق وذكر الاسنوي في المسحاتان الاول وهو المشهور في المذهب  
واقصرط بالرافعي في الشرح الصغير يمكن ما في الكبير الى الثاني يخالفه في جواب النقل في فتاويه  
والغزالي وصحبه ان الصلاح انتهى (قوله لانه لم يربط طلاقه بعوض) أي قال في يني وقوعه رجعا (قوله  
قلت لا ينافي ما بين الخ) كل مراده جملة على حالة صحته تاني (قوله ما بان الخ) أي في الفرع المذكور آخر الفصل  
الا في المصدر بمسألة الا يصح \* (فائدة ثان) في الاولى في فتاوى السيوطي قالت له زوجته ان تبذل لبرئك

انما اراد في بحافه مسوطا قال أنت طالق على صحته البراءة فان أرت رامة صحته وقوع والا فلا ولا يظهر أنه يقع هنار جاعلا وجه  
هو الصحيح لئلا يصدق طلاقه رجعة برأه لان الباء هنا كالجذلة أتم ما روي به قول الحب الطبري يقع باننا كذلك قال تاني معنى مع  
فساد انما في ذلك ولولا ان بزلت صدقي على طلاق وتخطي لي بيتك فقال أنت طالق على ذلك ولا أخليك البيت وقوع باننا كقوله جمع وهو  
ظاهرا من قبله والاولا رجعة للبيونة

وعليها قال بعضهم غير المثل ولا يرأى من المهر وقال بعضهم لو روع المسمى على مهر المثل (٤٦٧) وقبعة البيت أي فاهر ما رفي الوصية

بمنفعة تجوز لولا أنها بذلت  
مهرها في مقابلة الطلاق  
والنكاح فوقع بما يقابله  
منه وفي أن أرائي من  
صدقه قلنا نذر ذلك  
به قال جع لا ينعى أي  
والنذر صحيح وأما نكاح  
بان هتلمين لن عليا براه  
ورد بقدر صدقة البراءة أي  
والهبة المتضمنة لولا نظر  
لنكاح النذر لها أيضا لأنه  
تضمن بعقد كطهر ظاهر  
ومحله ختم بل بنسوط  
بالدين عن ذمت والابنت  
بذلك ويرى (ويصح اختلاف  
المرضاة مرض الموت) لأن  
لها صرفة المهر فهو أهم  
تخلفا للشفقة ولا يحسب  
من الثلث إلا إذا تعلق مهر  
ممثل لأن الزائد عليه هو  
الشرع وليس على ولوث  
نحو روجه بالخلف من الأثر  
ومن ثم لو رزق بينة غرامة  
مثلا نؤف الزائد على  
الإجازة مطلقا أمهر المثل  
فأقل فمن رأى المال  
وفازت المكتوبة بان  
تصرف للربض أقوى  
ولهذا رزقته نفقة المهر من  
وخاره صرف المال  
شؤونه تخلف المكاتب  
ويصح خلع الربض الزوج  
بأقل شيء لأنه يصح طارفة  
مجانا فأولى بنى ولأن  
البضع لا تعلق للوراثه  
من المهر والابنت من ماله وبعتبر  
من الثلث مطلقا لأنه تبرع

وجه مرضى والأفامر في الاحتمال الثاني لمصلحة العلي يجرى هذا أيضا (قوله وعليها) أي البيونة اه  
سم عبارة السيد ع ليعني أن هذا التبرع مع انما يتصور مع قطع النظر عما زاد بقوله وهو ظاهر أبلغ  
النظرة فيظهر أن ما بين الصداقة في جود أن طلاق على ذلك أي الصداق مع قبوله وقوله ولأخلى لأتأثير  
له كطهر واضح اه (قوله ع) أي الطلاق منه أي المسمى (قوله وفي أن أرائي الخ) أي فيما لو قال  
ان أرائي فانت وقلت في جوابه نذر الخ والجارو متعلق بقوله لا تخلف الجمع الخ (قوله ومحله) أي قول  
الجمع لله لا يقع شيء (قوله إذا لم ينو) أي من وراء نذر (قوله لأن لها) أي قوله وللأجنبي في النهاية والمغنى (قول  
المتن ولا يحسب من الثلث الخ) قال في الروض بان قاله بعد مقتضى ما تومر مثلها بحسن فالحاماة بنصفه  
فان احتمله الثلث أخذ ولا فله الخيار بين أن يأخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني وبين أن  
يفسخ أي المسمى ويأخذ مهر المثل إلا أن كان أي علم من مستغرق فيغير بين أن يأخذ نصف العبد  
وبين أن يفسخ ويأخذ مهر المهر بمهر المثل إلى آخر ما طالع به مما وضع المقام انتهى اه سم (قوله  
هو التبرع) أي التبرع به (قوله وليس) أي هذا الزائد أو التبرع على ورث أي تبرع عليه نكر وجه أي  
الزوج ولو رزق أي الزوج اه ع (قوله مطلقا) أي سواء كان الزائد على مهر المثل بمقدار الثلث أو  
أقل أو أكثر اه وشدي (قوله وفازت) أي المرضاة ع (قوله المكتوبة) أي حيث جبالا عليها  
تبرع وان كان مهر المثل أو أقل من ردم صدارة ع أي حيث لم يتعلق للعوض بما فيه من كان  
اختلافها بمهر المثل السيد اه (قوله الزوج) وقوله بعد الإجماع هي ما بدلت من المرض بدل فصل من مجمل  
عش اه سم (قوله لا تعلق للوراثه) بصلة المغنى لا يبق للوراثه لم يتألف اه (قوله وبعتبر من  
الثلث) فان لم يضر من الثلث فما الحكم اه سيد ع (قوله مطلقا) أي سواء كان مهر المثل أو أقل أو  
أكثر سيد ع (قوله وارثه) أي الأجنبي اه سم (قوله مطلقا) أي إذا دعى مهر المثل أم لا (قوله نكاح  
وطلق في فاق له به فقلت أرائي قلت فقال أنت طالق ثلاثا قلته قل أن شاء الله فقال إن شاء الله الجوابان

كانت تمل النظر الذي لها عليه صحت البراءة والام تصح وأما الطلاق فانه يجوز ولم يعلق على البراءة فظاهر  
وقوعه صحت البراءة أم لا ولا يتغير بقوله بعد ذلك إن شاء الله اه وأقول ينبغي أنه لو قال أردت أنت طالق ثلاثا  
ان صحت البراءة أن يقبل للغير متغلا يقع ان لم تصح وقوله ولا يتغير الخ وجهان شرط التعلق أن يقصده  
قبل فراغ الكلام ولم يوجد ذلك هنا في الثاني فتأوى السبوطي أيضا مستثنى رجل قال رزقتك وأرائي  
من جسم ما يلزمني لك فأنت طالق فأبرأته سم ثم قال أنت طالق و بعد مضى قدر ثلاث درجات قال أنت طالق  
ثلاثا فهل يبين بالقضا الأول أو يقع روجه أو إذا قلتم به دم البيونة لكون الإبراء لا قبل التعلق فهل تبين  
بقوله أنت طالق الثانية التي قالها بعد الإبراء وهل يقع مطلقا أو بقوله لعلنا أو بقوله لعلنا الثانية  
الجواب ان كان القدر الأخير منه معا وما صحت البراءة وقوع الطلاق بانما لم يلق شيء بعد ذلك وان كان مجهولا  
لم تصح ولم يقع الطلاق المانع على المرأة ثم قوله بعد أنت طالق يقع به مطلقا رجيته ثم تكمل الثلاث بقوله  
ثم بعد أنت طالق ثلاثا وقول السائل لكون الإبراء لا قبل التعلق ليست هذه الصورة من تعاطي الإبراء هي  
من تعاطي الطلاق على الإبراء فالأمرامعق عليه لا معلق عليهم اه (قوله وعليها) أي البيونة (قوله  
في المتن ولا يحسب من الثلث الخ) قال في الروض فان قالته بعد مقتضى ما تومر مثلها بحسن فالحاماة بنصفه  
بنصفه فان احتمله الثلث أخذ ولا فله الخيار بين أن يأخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني وبين أن  
أن يفسخ ويأخذ مهر المثل إلا أن كان دين مستغرق فيغير بين أن يأخذ نصف العبد بين أن يفسخ ويضارب  
مع الغرلة بمهر المثل إلى آخر ما طالع به مما وضع المقام (قوله وليس) أي التبرع (قوله وفازت المكتوبة)  
أي حيث لم يعتبروا مهر المثل فأقل من الثلث وأعتبروا خلع المكتوبة تبرعا (قوله الزوج) وقوله بعد الأجنبي  
هه ما بدلت من المرض بدل فصل من مجمل ع (قوله مطلقا) أي بمهر المثل والزائد (قوله لو كان وارثه) أي

محض فان قلت فقه العلة ان الزوج لو كان وارثا احتيج لإجازة مطلقا لثلاث لان الزائد ليس عليه لأنما أحسنه في مقابلة صحتها التي  
فكها فان قلت فهو تبرع عليها حيث لا ينظر لكونها وارثة للأجنبي قلت

العائد إليها تكون راضية به وبشره (١٦٨) فعدم إظهار البعض التبرع عليها والحاصل أن ما هنا كعدم الاسبر في التبرع ليس

العائد (الخ) يحتاج لتأمل اه سيد ٤٢٢ (قوله فعدم إظهار الخ) فبقية حال حقيقة التبرع لا يتوقف تحققها على  
 إذن التبرع عليه بتسليمه فإما قال فيقال أذنته أن تحتفلها بما له نعم فغير قى بين العائدين إلى الزوج  
 والعائد إلى الزوجين العائد إليها منعت لتقبل الاشتراك اه سيد ٤٢٢ (قوله والحاصل) أى سائل ما في  
 المقام (قوله ما هنا) أى في خلع الأجنبية المرض (قوله أمر تابع لفتك الخ) فيه تأمل إذا انتفع الأجنبي  
 بأصل المبدول فهو تصرف فكم من الأسر لا أمر تابع له (قوله ونظروا) بتفتيش الظاهر جواب سؤال المنشئ  
 قوله ويعتبر من الثالث مطلقا وقوله في قولهم السابق أى في لتتخلع المرء يستولو به كان أولى وقوله الزائدة  
 الخ لعله معقول قوله نظروا والمقول قولهم السابق وقوله لأنها أى في خلع الأجنبية عطف على في قولهم  
 السابق عبارة الكردى قوله ونظروا وفى قولهم السابق الخ أى اعتبروا والزائد من الثالث اه كردى  
 (قوله والزائد) عطف على فمقتضى قوله لاعل الأجنبية عطف على قوله على الزوجة عشا اه سم (قوله ويص  
 اختلاجه) إلى قول المتن ويص في معنى الإقوة لأن وقوعه على التزويج قول المتن طالع في النهاية الإقوة قال  
 خالغ إلى نعم (قوله حكم الزوجات) أى في كثير من الأحكام ما يقتضى (قوله من عاشرها) أى الرجة  
 معاشرته الأزواج بلا وطء معنى وأسن (قوله عداها) عبارة تلغى وشرح الرض الإقراء أو الأشهر اه (قوله  
 لأن وقوعه) أى الطلاق (قوله له) أى الخلع به وهو وطء الخ أدخل بالتواضع خالغ الماء اه مكرم (قوله  
 موقوف) عبارة الرض مع شرحه والخلع في الردة منهما أو من أحدهما بعد الخول موقوف فإن أسلم المرء  
 في العدة تنسخة الخلع والافلا لا تنسخ الخلع بالنكاح بالردة وكذلك أسلم الزوجين أو اثنين أو نحوهما بعد  
 الخول فخالغ وقت فإن أسلم الآخر في العدة تنسخة الخلع والافلا نعم قول المتن حصة (قوله الخلع اه معنى  
 (قوله ومن ثم اشترط فيه) أى العوض شرط الثمن أى من كونه متوليا معلوما مقدورا على تسليمه اه  
 معنى (قوله على أن تعلمه) أى الزوج نفسه (قوله من تعذر) أى التعليم (قوله وعليها فبهما) أى في الخلع  
 على التعليم والخلع على البراءة من السكنى وقوله مهر المثل أى وثبت اه عشا (قوله وتعمل الدوام الخ) أى  
 فمما إذا قلنا العمل على عشرة دراهم مثلا كاهو واضح ونظروا إذا لم يعد له العدة أو بالمرء كالم فإذا لم يكن اه  
 رشدى وبطل القلب إلى أنه يعمل على غالب نقد البلد مطلقا لرأى جع (قوله الخاصة) وهى المقدور كل درهم  
 منها يضمن شعرة ونحوه اه عشا (قوله فلا يقع باعطا عفش الخ) عبارة النهاية لاعل غالب نقد البلد  
 ولاعل الناقصة أو الزائدة وإن غلب التعامل بها إلا أن قال المعلق أردتها واعتسدت ولا يجب سؤاله فإن  
 أعطته أو أوزنه لأم غالب نقد البلد طقت وإن اختلفت أنواع فنهاؤه ردعها أو بطا بيبده وإن غلبت  
 الماشية وشوا عطلتها لم تطاق ولها حكم الناقصة فأولئك نقدا للبدن الصا فاعتد بهن شوا تبلى فقره المعلق  
 عليه ملقت وملكت المشوشة بغشها الحقا رة في جنب القصة فكان تابعا كأمير في مسئلة فعل الدابة فيرم بذلك  
 ابن المقرئ اه قال عشا قوله ولا يجب سؤاله أى عشا أردته لم يجب نقدا للبدن لم يقل أردت خلا فتوقفه  
 الزوجة عليه وقوله لأم غالب نقد الباد أى ومن نقد البلد الأولى لكن لا يطلب بديلها بل على حكمه ولو  
 له رد الخ فمقومه أنه لو لم يرد عليها استقر ملكه عليه وقوله وبطال بيبده أى من الرزاهم الإسلامية الخاصة  
 وقوله ولها حكم الناقصة أى فى الما تعلق بها أو ردتها عليها فهو من عطف العلة على العلل أو هو الرشدى  
 قوله وبطال بيبده أى من الغالب وقوله ولها حكم الناقصة أى فيقبل قوله أردتها أو لطلاق أو الباطنة الخاصة  
 من أنواعه أن رد عليها الخاصة وبطال بالمشوشة كفى شرح الرض اه (قوله كسبوا إلى)  
 قوله وقد اختلف جع في النهاية الإقوة خلا فالجوشل ذلك وقوله وتفتي شرح إلى وظاهر وقوله ومر  
 الأجنبي (قوله والزائد) عطف على فمقتضى قوله لاعل الأجنبية عطف على قوله على الزوجة ش (قوله أو جعل  
 وجوهول) هل أنت هنا بالمرء وحصة مجهول من مهر المثل أقوله يجب أن شرط التزويج أن يكون الجزء  
 معلوما يأتى التزويج عليه إذا مجهول لا يمكن فرضه ليعم مقابله من مهر المثل فيستدبر فحسبنا

على الأسر بل على المأسور  
 لكن مع ذلك غير محض  
 لأن انتفاعه بالمال المبدول  
 أمر تابع لفتك من الأسر  
 لا مقصود فكذلك انتفاعه  
 ونظروا وفى قولهم السابق  
 الزائد على مهر مثل لها  
 لأن البضع مقوم على الزوجة  
 فنظر لفتك من الزائد عليها  
 لاعل الأجنبية فلم ينظر لفتك  
 (د) يصح اشتلاع (رجعة  
 في الاظهر) لا تها في حكم  
 الزوجات نعم من عاشرها  
 وانقضت عدتها لا يصح  
 خلعها ماها كما يجحد الزكوى  
 مع وقوع الطلاق عليها  
 لأن وقوعه بعد العدة تطلق  
 عليه فلا صفة على كها حتى  
 يأنقض في مقابلتها مالا كفى  
 قوله (الزبان) بطل أو غيره  
 إذا غلب بعضها ودفعها  
 يأتى أنه يحد فحوى وطء في ردة  
 أو أسلام أو شدة وتدين  
 موقوف (د) يصح عوضه  
 قليلا وكثيرا دناوينا  
 ومنفعة) كالمدا من ثم  
 اشترط فيه شرط الثمن فلو  
 خالغ الأذى على عين لم تثبت  
 ثم الخلع صلى أن تعلمه  
 بغشها سوز من القرآن  
 منسج للمرء تعفده  
 بالفراد وكذا على أنه يرى  
 من تكلمها لم تأنزلها  
 من المسكن فلها السكنى  
 عليها قبل جملها المثل  
 وتكسب الدرهم في الخلع  
 المتزوج على نقد البلد وفى

ولا يثبت فيه وان علم ذلك كإم (أو) نحو موصوب (أو) (نحو) ولو علموا متوهمه مسلمان أو غير ذلك من كل فاعده قصدوا الخلق معها (بأن يهر  
الثل) لأنه اعتد على منع بضع فلم يفسد بشهادته ورجع إلى مقابلة كالنكاح ومن (٤٦٩) صرح بفساده مراده من حيث العوض

(وفي قول يسد للفساد)  
العسولة نظير ما يرمى  
الصدق على الضعف أيضا  
هذا حيث لا تعلق أو تعلق  
باعتاده مجهول يمكن مع  
الجهل بخلاف أن أرائي  
من صدائق ومتكفل مثلا  
أوديت فأت طابق فأرائه  
بجاهله أو عاينته البغلا  
طابق لأنه انما علق بأراه  
صحيح ولم يوجد كذا أن  
نزلت خلافاً في فرق بينهما  
هنا المارق بانقضائه الأولى  
مباشرة بالبرائة بلفظها أو  
مراد عدمه نحو النذر ولا  
كذلك الثالث فتواضع  
نزاع فيومثل ذلك ما لزم  
للبرائة استقامتها الحسنة  
ولها الأثر الانسقاط والإعطاء  
وجهه كذلك وقوله لا  
بشرط علم المرائي فيها  
لما عوض فيه وجهها  
اعتمده جمع محقق منهم  
لزركشي وغلط جماعة أخذوا  
كلام الأصحاب على إطلاقه  
فاخذ جمع بعدهم بهذا  
الإطلاق ليس في محله وان  
انتصره بعضهم وأطلقه  
فإن علمه لم يتعلق به زكاة  
وأرائه وشيئة في مجلس  
التواجب وسأيت بالله  
وقته بأن كان تعلق من كاه  
ملاط لان السفتين  
ملكوا بعضه فبرأ من  
كاهه نظير شارح فيومجزم

في شرح إلى دلل أرائه ونوته ومر في الضمانه تعلق بذلك (قوله ولا يثبت) الأولى الثانية (قوله وان علم)  
أي الزوج ذلك أي أنه لا يثبت في كليهما (قوله كإم) أي في شرحه وقرينة بعوض (قوله نحو موصوب)  
بغنى عنه قوله الآتي أو غير ذلك الخ (قوله وهما مسلمان) سدد كبحرته (قوله أو غير ذلك) أي غير الخ  
(قوله والخلق معها) أي أدامع الاجنبي فسأيت عيش وسم (قول المتن يسد للفساد) وهو قد علم من العسير  
اه معنى (قوله هذا حيث) أي القرينة أما المارق في المعنى (قوله هذا) أي الخلاف اه عيش عبارة ما هي  
وحصل البيوتة بالمجهول اه (قوله باعتاده مجهول يمكن الخ) يتأمل المراد به وبمحتمل أن يكون المراد به ما في  
أصل الروضة هنا وهو ما صواب قال أن أعطيني قوباصته كذا فأت طابق فأعطته وبأنك الصفة طلقت  
اه سدد اه (قوله يمكن) أي الاعتاده عبارة الأخرى محل البيوتة وقوة ع الطلاق في الخلق بالمجهول  
إذا كان بغير تعلق أو تعلقا باعتاده المجهول ونحوه مما ينتق اعطاه مع الجاهل أهذا قاله مشلان أرائي  
من صدائق الخ اه رشدي (قوله أو أدبتك) عطفت على صدائقي (قوله بجاهله) أي الصادق أو الذين وقوله  
بماضته إلى أي الصدائ (قوله يمكن أن يثبت الخ) أي كالتعلق فيقال قالان يثبت من صدائقي أو أدبتك  
فأت طابق فأرائه لم يثبت به (قوله يمكن أن يثبت الخ) أي كالتعلق فيقال قالان يثبت من صدائقي أو أدبتك  
نعم يرد النظر في أن يثبت محل يثبت برائة الاستيفاضة ولو أعطاه الزوج أو أدامعته أجنبي طلقت  
أو يقتصر على برائة الاستيفاضة لا نه التباين من العسير محل تأمل ولعل الأولى أقر ببلان لفظاً برائة حقيقة  
في القسمين اه سدد اه (قوله ومثل ذلك) أي في عدم وقوع الطلاق وقوة ما لزم للبرائة الخ والكلام  
في التعلق كما هو الغرض أمال طلقها على عدم الحضانة فقط أو على ذلك مع الرأفة طلقت وعليه مذهب النسل  
ولا يثبت بعضاً منها كإم فيقول طلقها على أن لا تسكن لها اه عيش (قوله وجهه) أي في قوله وتظهير  
شارع في المعنى الاقوله فأنه يجمع إلى ما علم ونوته وأرائي ما يقع (قوله وجهه) كذلك أي في محل الزوج  
بأرائه كقول المرائي فيمنع وقوع الطلاق اه عيش وفي قسم عن فتاوى السوطي ما حله أن الزوج  
فيقال قالان أرائي من صدائقي فأت طابق فأرائه وقوع الطلاق أتا بشرط أن يكون للأزواج المجلس  
وان تنوى الزوجه والبرائة من المعلق علين وان يكونا عالين بقدر اه (قوله لا بشرط علم المرائي) بغير الزوجه  
أي من أرائه غيره وأما المرائي بكسر هاء بشرط علم مطلقا اه معنى (قوله وغلط) أي الزركشي (قوله  
بعدهم) أي الجمع المحققين (قوله فان علمه) محض زمانه مقدم من أن جهل أحدنا وجب منع وقوع اه  
عيش (قوله في مجلس التواجب) انظر ما مضته اه رشدي (قوله ملكوا بعضه) أي خلاصع البرائة من  
ذلك البعض اه معنى (قوله فلم يرأ من كاه) أي فلم يربط الصفة اه معنى (قوله وليس) أي العلم  
في البرائة (قوله لانه) أي أرى الخ (قوله فأنه) أي البرائة على ذلك أي القرائض (قوله ومر في شرح قوله الخ)  
أي في السبع (قوله والخاصل) أي حاصل ماسر (قوله انما هناك) أي فيما مرر على الأضرب جهه (قوله أما  
معين) أي كقصدوا حدغ الساقى للبلدان لم يعلمه المائدان (قوله وهو) أي ما لا معاوضه الخ (قوله مسألة  
الكتابة) أي في مسئلة استقاط السديين المكتاب اه سدد مرر على الشلوخ هناك ولا ينافي ذلك  
ما صرحوا به في الكتابة التي يذاهم ان السبلو وضع عند يدي من ثم قال أو تدعى بما علم من البرائة جمع

(قوله والخلق معها) سأتى بحرته (قوله وجهه) أي الزوج (قوله) هي فتاوى السوطي مسئلة رجل  
قال الزوجه بجان أرائي من صدائقي فأت طابق فإذا أرائه هل يقع علمه الطلاق أتا أو جملوه بشرط  
أن تدرى على الفور وهل بشرط علم كل منهما بما لقد للمرائي الخ في هذه الصور وقوعه أتا بشرط  
أن يكون في المجلس كانه عليه الزركشي في قواعدوه وبشرط أن تنوى الزوجه البرائة من المعلق عليه بشرط

جمع وقوعه بانتهائهم للثل ليس في محله كجاء آخر البير طاهر ان العبرة بالجهل به لا وان أمكن العز به بعد البرائة وليس كذا مشكك وال  
مسلم سبع عشر إلى ثلاثة عشر فكني حله بعدوا البرائة تأخر فاشترط وجود العلم عنده فأنه قد علم فأنه علم ذلك ومر في شرح قوله وفي  
البلد تغلب تعين ما تعلق بذلك الحاصل انما هناك امام معين أو فيما لا معاوضه فيه مسألة الكتابة ولو أرائه ثم ادعت الجهل

بقدره فانز وحت صغيرة صدقت بينهما أو بالتقوّل دلّ الخال على جهلها به ككوتها بحجرة لم تستأذن فكذلك والاصدق بمنعوا طلاق الزبيل  
فصدقه في الباطن فحجّر على ذلك من رمى (٢٧٠) الضمان ماله تعلّق بذلك في الأنوار لو قال إن أبرأ مني من سدا فقلت طلاق وقد أقرت به

ثالث فأقر أنه في وقوع الطلاق خلافه من على أن التعليق بالأمر محض تطبيق فيراً وطلاقه به أو تخلف بعض كالتعليق بالأعطاء والاصح الثاني وعلى هذا فاقس الوجه من الوقوع كانت طلاقاً إن أعطيت هذا المنسوب فأعطى ولا يبرأ الزوج وطلعا به مهر المثل اه وقوله فيبرأ منه فطر لان الفرض انما أقرن به لثالث فكيف يبرأ وقد يجب بانه يبرأ بشرط كذبها في أقرارها ويجري ذلك فيقبل أو لا يثبت ثم طلعا على البراءة منه فأقر أنه ثم طالبا لثالث وأقام بحوالته قبل الإراءة فيغير مباداه ويرجع الزوج صلها به المثل هذا والذي دل عليه كلامهم ان الإراءة حيث أطلق انما ينصرف للصحیح وحينئذ فاقس ذلك انه لا يقع طلاق في صورتين لأنه لم يبق حال التعليق دين حتى يبرأ منه ثم إن أراد التعليق على لفظ البراءة وقع رجوعاً وفارق المنسوب بان الأعطاء به والطلاق على ما في كتبها مع علمه انه لا شيء يثبت به ذكر عوضاً عما منه فاسد فرجع ليدل البضع بخلاف الإراءة المعلق لا ينصرف

وان جهلا ويجري ذلك في سائر الدون لان الخط محض تبرع لا هوادة فيه فاعتبر به فيه البائت اه  
(قوله بقدره) الصدق (قوله لم تستأذن) يتردد النظر فيما استؤذنت في النكاح دون المهر والعل الأقرب أنه صدقها أيضاً اه سدر وقوله فيما لو استؤذنت الخ أي إلى وجه ولو غير مجزئ (قوله فكذلك) أي صدق بمنعوا ولا وقوع في الصور وتين مكن الزوج من قرأها التصديق بعد وقوعه أو لا ما أخذته بدعواه عليها بالبرائة المنقضية بوقوع الطلاق فيه فأقر وقضيتها بأني عن سم وقوله لكن إن كذبها في أقرارها الخ الثاني (قائده) سئل شخصاً الذي يادى عن ثالثه امرأته أن يدا من غير سبق سؤال منه ما لو قال الله فقال لها أنت طلاق ثلاثاً فأجاب بقوله الحسنة يقع الطلاق لانه تبرع به لم يعلم على شيء انتهى اه  
عن (قوله على ذلك) أي على ما ذلّم ليدل الخال على جهلها (قوله وفي الأنوار) خبر مقدم لقوله لو قال الخ (قوله وقد أقرت الخ) أي تبسّل التعليق (قوله به) أي الصدق (قوله الوقوع) أي بانثابيل لبعده اه  
رسدي (قوله وقوله) أي الأنوار (قوله فيبرأ الخ) صحيح لان الفرض أنه كذبها في أقرارها فادفع التنظير فيبان الفرض انما أقرت به لثالث فكيف يبرأ شرح مر وكان هذا الفرض لا يأتي في قوله إلا يتولا يبرأ الزوج وحينئذ في الكلام تشبهاه سم وعبارة السيد عرو عن قوله فيبرأ أي مع قطع النظر عن الإقرار بالبرائة منساقاً لقرار في المني عليه غير ملحوظ بالسكينة كغيره وضدّه ثم فلا إشكال في قوله ذمراً وطلق رجوعاً لان الفرض انما هو بالنسبة للمني عليه لا للمني خلافاً لما فهمه الشارح ومن تبعه ولا حاجة إلى ما كتف من الجواب كغيره واضح لا غير اه قوله وعلى الثاني أي أن التعليق بالأمر معلق بعض (قوله به) أي الصدق (قوله ويجري ذلك) أي ما تقرر في مسئلة الإقرار لثالث (قوله به) أي الصدق (قوله فاقس صدق ذلك الخ) معتمد اه ع من عبارة سم اعتمد مر وعدم الوقوع هو الواقع لعدم الوقوع فيما علق على أقرارها من صدقها وقد تعلقت به ان كانت كذبها في أقرارها لثالث وأقوى حوالته انه هو معرف بوقوع الإراءة بالطلاق بانثابيل أن يواخذ بذلك اه سم (قوله لم يبق حال التعليق الخ) خروج به على غير الطلاق بالبرائة كان قال لطلعت على أن يرى من صدقك وهذا أو أحدهما يصح فوقع التعليق الخ بانثابيل المثل حيث قبلت اه ع (قوله وفارق المنسوب) أي فيما علق بالأعطاء اه ع (قوله بان الأعطاء فيه) ذلك أن تقول ان الإراءة د بالصدق الذي لم يبق لها حق فهو كتقدير الأعطاء المنسوب الذي ليس لها فيصدق تقدم اه سدر وقد يندفع هذا الإشكال بأرجاع قول الشارح إلا في اختلاف الإراءة الخ إلى هذه الصورة أيضاً كغير الظاهر قال الفرق أن ما قبله الأعطاء موجود بخلاف ما قبل به الأنواء (قوله مر) أي في حيث نزع السبهة (قوله فقياسه الخ) معتمد اه ع (قوله هنا) في مسئلة الإقرار والحوالة (قوله وإن علم أقرارها أو حوالتها) نعم إن كذبها في أقرارها لثالث أو في حوالته انه هو معرف بوقوع الإراءة بالطلاق بانثابيل أن يواخذ بذلك اه سم (قوله براءة) أي حوالته

الأنوار وجود يصح الإراءة من له علق بالبرائة بقدره كانه عليها الشيخ في الدين العراقي في فتاويه (قوله فيبرأ) صحيح لان الفرض انه كذبها في أقرارها فادفع التنظير فيبان الفرض انها أقرت به لثالث فكيف تبرأ شرح مر وكان هذا الفرض لا يأتي في قوله إلا يتولا يبرأ الزوج وحينئذ في الكلام تشبهاه سم واعتمد مر (قوله فقياس ذلك لانه لا نسج) اعتمد مر وعدم الوقوع هو الواقع لعدم الوقوع فيما علق على أقرارها من صدقها وقد تعلقت به ان كانت كذبها في أقرارها لثالث وأقوى حوالته انه هو معرف بوقوع الإراءة بالطلاق بانثابيل أن يواخذ بذلك (قوله نعم إن أراد الخ) اعتمد مر (قوله فقياسه عدم الوقوع) وان علم أقرارها أو حوالتها) نعم إن كذبها في أقرارها لثالث أو في حوالته

الأنوار وجود يصح الإراءة من له علق بالبرائة بقدره كانه عليها الشيخ في الدين العراقي في فتاويه (قوله فيبرأ) صحيح لان الفرض انه كذبها في أقرارها فادفع التنظير فيبان الفرض انها أقرت به لثالث فكيف تبرأ شرح مر وكان هذا الفرض لا يأتي في قوله إلا يتولا يبرأ الزوج وحينئذ في الكلام تشبهاه سم واعتمد مر (قوله فقياس ذلك لانه لا نسج) اعتمد مر وعدم الوقوع هو الواقع لعدم الوقوع فيما علق على أقرارها من صدقها وقد تعلقت به ان كانت كذبها في أقرارها لثالث وأقوى حوالته انه هو معرف بوقوع الإراءة بالطلاق بانثابيل أن يواخذ بذلك (قوله نعم إن أراد الخ) اعتمد مر (قوله فقياسه عدم الوقوع) وان علم أقرارها أو حوالتها) نعم إن كذبها في أقرارها لثالث أو في حوالته

فتمسكها وقيل للارادة والاملاق لانه معلق على صفة هي الرافعة من ثمانين ولم توجد الرافعة انما وقعت منها في مقابله الطلاق ولم يوجد قيل  
لاطلاق لذلك وتصح الرافعة انما لم تعلقها بشرط واقتى الشيخ اسمعيل الحضري بالاذل وهو الاوجه ان علم الحال وان نزع في بيان قوله الذي  
تستحقه من غير علم به انه يبي في غنمه الا ان يعون بين ان مراده بقوله وهو عاين باعتبار اصله لا غير ولا ينافي خلافا في زعم قولهم في  
أصناف في حلقه لفظا القيد لا يخرج كذا في بعض الكتب في بعضها خلافا لمعلق على عرف الشرع لان ما هنا كذلك لا جعلنا الرافعة على عرف  
الشرع وهو فراغته عما لها اولنا ما هوهم خلاف ذلك وشرط ينمو بين ان عطيتي ذاتي وهو هو وى فاعطيت مري بالرفع بالرفع ما في هذا  
يقترنه ما غير حصن ظهره بخلاف ذلك اقتصر به ذلك وهو الذي لا حق كما تقرر واقتى بعضهم ان ابرأني هي واؤها ابرأ معاد  
مرتب بعد وقوعه بوجه بان التعليق ابرأ بالاب كقولهم ابرأ السفيه وتولوا قالان (٤٧١) ابرأني من مهر ك فانت طالق بعد شهر  
فأبرأه برئ مطلقا ثم ان

عاش الى مضي الشهر  
طلعت والا فلا يكسب من  
مضى التعليق بالاوقات  
قال أنت طالق ان ابرأني  
وان لم تبرئني فإلى يجه  
وتوجهه لا لا وجدت رافعة  
أولا ما لم يقصد التعليق  
فبقرت عليه حكمه موقع  
بعضهم خلاف ذلك وليس  
كلامهم في الاقرار في ابرأ  
من مهرى بشرط ان تطلقني  
فطلق وقع لا يسبر انكن  
الذي في الكافي وآدم  
البطنى وغيره في ابرأ  
من صداق بشرط الطلاق  
أو وطلك الطلاق أو على  
ان تطلقني تسين ويرأ  
خلاف ان طلقت ضري  
فأنت برى من صداق  
فطلق الشرع وقع الطلاق  
ولارادة اه ففرق بين  
الشرط التعليق والشرط  
اللازم والذي يتصامى  
الاقرار لان الشرط المذكور  
متضمن لتعليق أيضا فقلت

ذمت أى الزوج منها أى الزوجة جانبها (قوله لانه) أى الطلاق مع قوله الا في الرافعة المعلق على  
اسم ان تشر مشوش (قوله ذلك) أى لانه معلق على صفة الخ (قوله بالاول) أى بالرافعة البينة (قوله  
باعتبار أصله) أى أصل الصداق (قوله ولا ينافيه) أى التوجيه بقوله لا قوله الذي الخ (قوله ان زعمه) أى  
التنافي (قوله فخرج) أى بما لا يصح به شرعا (قوله لمعلق) أى كالبعض هنا قوله على عرف الشرع أى  
البعض الصحيح هنا ومعلوم أن سبع اقترأ ببعض شرعا (قوله لان هذا الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله ما هوهم  
الخ) أى قوله وهو عاين (قوله خلاف ذلك) أى خلاف عرف الشرع (قوله ويرق بينه) أى بين قوله ان  
ابرأني من مهر ك الذي يستحقه الخ أى حيث وقع الطلاق (قوله لم يبق) أى حيث يقع (قوله ان ابرأني  
هي واؤها الخ) أى من صداقها ونحوه من دونها كما هو واضح بخلاف ما إذا كان ابرأ ابرأ ابرأ  
من دين يتعلق به فانه يقع بشرطه اه سدد (قوله مطلقا) أى عاش الى مضي الشهر أولا (قوله ودفعه  
حالا) أى جميعا (قوله ما لم يقصد التعليق) كان مراده تعليق الطلاق بالاقرار وحشد قوله وان لم تبرئني  
شرط حشد جوابه أى وان لم تبرئني فلا طلاق بخلاف الطلاق على ماقى الكف فانه معلق وان كان تعليقه  
بما سدد (قوله تبرئني فليس حكمه) أى الوقوع والرافعة اذا وجدت رافعة بصحة قوله في  
الاقرار خبره مقدم لقوله وقيل لا يبرأ وقوله في ابرأنا الخ تعليق بالخبر (قوله تبرئني ويرأ الخ) خبر الذي  
الكافي الخ (قوله ففرق) أى صاحب الكافي (قوله بين الشرط التعليق) أى المثل له عسلة طلاق الشرة  
وقوله والشرط الاقرار أى المثل له على بالشرط الثلاث التي قبلها (قوله لان الشرط المذكور) أى الاقرار  
الشامل للمثل الاقرار والمثل الكافي (قوله أيضا) لعل المعنى كالشرط التعليق لكن في هذا التسمية تامل  
(قوله ويقع جميعا) وقوله يقع بانه المثل وقوله يقع باننا بالرافعة بل من الاراء المشهورة (قوله وهو) أى  
الوقوع رجعا (قوله قوله) أى الوقوع باننا به المثل (قوله وهو) أى الوقوع باننا بالرافعة (قوله بينه)  
أى ان طلقني فأنت برى الخ وهو لا ينافيه أى طلقني بالرافعة من مهرى (قوله الاول) أى الوقوع رجعا  
وقوله والثاني أى الوقوع باننا به المثل (قوله جاعلى الضعيف قبل طلقها الخ) يمكن الفرق اه سم (قوله  
والمعتمد) أى في الماطة على ماقى كذا الخ وقوله أنه لا فرق في أى بين العلم والجعل فيقع باننا به المثل (قوله  
والذي يجهت رجعه) أى في ان طلقني فأنت برى الخ (قوله مطلقا) أى على بفساد الرافعة أم لا (قوله وهو  
الخ) أى والحال أن الزوج (قوله فغيره بعدم التعليق الخ) أى بخلاف ما إذا قال أنت طالق على ذلك أى  
فهو معترف بوقوع الاراء المطلق باننا فيبقى أن يؤخذ بذلك ولا يبرأ التعليق حق الفغير (قوله جاعلى  
الضعيف قبل طلقها الخ) يمكن الفرق

فيه الاراء المشهورة في ان طلقني فأنت برى من مهرى فطلق ويقع رجعا قال الاسوى وهو المشهور في المذهب يقع باننا به المثل ويغلا من  
القاضي واعتد به جمع محققون يقع باننا بالرافعة كطلق الرافعة من مهرى وهو ضعيف جدا والفرق بينه وبين ما نظر به واضع ان هذا معاوضة  
وذلك محض تعليق واعتماد الزكشى الا أن وقع عليه بفساد الرافعة والثاني مع جعله جاعلى الضعيف قبل طلقها على ماقى كذا ولا يفي فيه  
والمعتمد لا فرق والذي يجهت رجعه من حيث الاول طلاقا تعليق الرافعة يطله وهو لم يعل على شىء بقا على عقابله ما طنه من  
الرافعة لا ينفذ لتعصير بعدم التعليق على لفظا بخلاف المطلق على ماقى الكف واقتى بعضهم في أنت طالق في صحة الرافعة باننا ابرأ ابرأ رافعة  
صحة وقواربات في غنمه التعليق والمعاوضة كان ابرأني وقد سئل الصلاح العلق عن أنت طالق على الرافعة ابرأني بانه بائن أى ان وجدت  
رافعة

وقال انه وان لم يمسحوا ولكن القواعد تسده اه وزائدة لفظ صحتها تقتضي التفرغ للحكم فان قلت التحقيق العتق مطلقا بجملة  
براهنه انه لا تعليق فيه فاذا صح وقوع وجوب الانباء وان احتملت السببية او غلبت خبرا كوي متعينة بالتحقيق هي مع ذلك محتمة للعممة  
فقط والهاذا مع ضعفه لئلا يدعى بطل بقاءه (٤٧٢) العمدة ما لنا قد ليس يتوكل ذلك على احتمال المعيلة بانيام اجتهادها على حجة لم يمتعرة

البرائة كسار (قوله وقال) أي الصلاح العائلي (قوله) وزائدة لفظ الخ جوابا عن الثاني عن البيان (قوله)  
التفاني أي بين صورتين افتناء البعض وافتناء الصلاح العائلي (قوله) وغلبت أي السببية أي الباهوي  
أي والخال ان السببية (قوله هي) أي الباه مبتدأ وقوله مع ذلك أي احتمالها السببية الخ حال منه وقوله  
في هذا الخبر وجوب الخ خبران (قوله لهذا) أي احتمال الباهية (قوله النظر فيها) أي لفظة على ذلك أي احتمال  
الباهية (قوله وبذلك) أي تلك الفرق (قوله إلى أنه) أي كون على معنى مع (قوله والحاصل ان الادوجه الخ)  
أي في ملائكة على حصة له ثلاثة سدير (قوله كاندسته) أي قبل قول المتن وبمع اختراع المر بضة (قوله)  
ما لم يعلم الكفار الخ قول المتن فان نقص في الغنى الاقوله وكذا الحشر ان لو خالف وقوله بانه على المتن  
والى اقوله ويرقى النهاية الاقوله يؤيده الى ادخاله (قوله قبل قبض كله) شامل كما يفيد كلامه بعدل عدم  
قبض شيء وقبض البعض فقط عبارة الغنى بعد قبضه كله فلا شيء عليه الا قبض قبض شيء فله مهر المثل و  
بعد قبض بعضه فاقسط اه (قوله مع غيرها) أي غير الزوجة (قوله على ما ذكره) أي جبراً لانه  
والمنع على هذا الخبر والقبض بأوجه هذا اه (قوله على ما ذكره) أي جبراً لانه  
المعروف في الواقع معصوب (قوله في غير رجاء) أي في المم اه عش (قوله انها) أي الباهية (قوله هو)  
أي المم وكذا ضعيف انه بقصد (قوله وكذا) أي كالمم في الواقع مع رجاء (قوله كسار) أي في شرحه لو خالف  
بمجهول (قوله) وحسب الفاسد بما يقابل النظر كصفة التوزيع اذا كان الفاسد يتبعه بمتعملة سم على  
بما قول وكيفية تان تفرض مذ كفو بقسطا علم اوعى الصحيح اه عش (قوله في الخلق) أي قول المتن فان  
نقص في الغنى والى اقوله والحاصل في النهاية الاقوله ونزوده الى ادخاله وقوله ويرقى الى المتن (قوله في باه)  
أي التوكيد (قوله لكنه ذكره) أي أعاد هنا (قوله المتن الخ المعاجلة) يردد النظر فيه اذ قاله خالفها بمهر  
المثل فهل هو كالتعين أو كالأطلاق محل تأمل ولعل الثاني أقرب يؤيد جعلهم خالفها بمهر المم من سور  
الأطلاق لان مقدار المال بمجهول فيها اه سدير أقول ولعله في هذا الخبر مشهور من الباهية بعلما من وج  
وذلكه وناس غيرها والا فاقرب الى الاول فليراجع (قوله من نقد كذا) ولو أطلق النقد هو متعدد بلا غلبة  
في البلد فهل هو كالأطلاق أو كالتفاني المتن أو بآتي في سمار في البيع من تعين النفع ثم الغنى فليراجع (قوله)  
للمتن ينقص منها) أي ولم يخلف مع جمل ولا يغير ما عينه جنسا أو مصفة فلو خالف لم يقع طلاق كآتي اه عش  
(قوله له الز ادخال) بآي ما لو تنها عن الز ياد فهل يعطى الخلق كالباع أو لا ويرقى نظر والاقرب الثاني  
ويرقى من ماله ولو البيع بان الخلق لا يتأثر بالشر وط الفاسد بخلاف البيع اه عش أقول بل الأقرب  
الاول كآي العير من الما وردى (قوله ولو من غير جنسها) أي حيث كانت الزائدة على الماسة معلومة ما  
اذا كانت جهة فالأقرب فساد العوض اضم المجهول بالمساوم فيجب حينئذ المثل ان كان من جنس  
ما ساهما الز وج من التقدوم ينقص عنه لانه لم يغوث معصود وان كان من غير جنس أو دون ما ساهما الز وج  
فينقص عدم الوقوع لان لقاء العوض الذي قدره اه عش (قوله انه يقتضي المال) أي وهو الزايع اه عش  
(قوله المتن ينقص عن مهر) أي نقصا حشا كآي ما ولوقدمه لكان أولى لظهور قوله وفارق الثاني ما الخ اه  
(قوله على ما ذكر) سورة هذا أن يصرح بوصف مضمون الخبر وبالعقب والادفع بانها المثل (قوله)  
صح في الصحيح ووجب الفاسد بما يقابل الخ انظر كيفية التوزيع اذا كان الفاسد يتبعه بمتعملة

للناس على ظلمهم فكان  
ينبغي النظر فيها الذي  
يقع رجاءا فليقر  
على بعدان تبادل التعيين  
الباهية أظهر منه من على  
وبذلك ان بعض المحققين  
المترشحين لحكاية جميع  
الاقوال لم يحصل خلافا في  
كون الباهية بمعنى مع خلافا  
على معنى مع فان حكى فيها  
خلافا في أشار الى انه خلاف  
ما عليه الجهور والحاصل  
ان الادوجه وقوعه رجاءا  
يكفه من ماله ما لم يعلم الكفار  
بغير خسر فيصير نفسرا  
لاعتقادهم فان أسما قبل  
قبض كله وجب مهر المثل  
أو قسطه نظير ما مر في سكاك  
المشرك وأما الخلق مع  
شبهها كآي وأجني على  
ما ذكره وقته أو صداقتها  
ولم يصرح ببنائية ولا  
استقلال فيقع رجاءا  
معتمدة لا دم فيقع رجاءا  
كسار عوض لا بقصد  
والفرق انها قصد لا عرض  
لها نوع عرفا فكأنها  
الجارح ولا كذا هو  
فانقص ما قبل انه قصد  
لما نسق كثيرة كآي كره  
الالباء لانها كآي تافهة  
عرفا فلم ينظر والهاذا  
الحشر ان لها من خواص

كثير فلو علم معلوم ومجهول فسد وجب مهر المثل كسار أو بصح فأسد معلوم صح في الصحيح ووجب الفاسد عش  
ما يقابل من مهر المثل (ولمها التوكيد) في الخلق كآي قد من باه كآي كره تو طقة قوله (قوله قال ولو كرهه خالفها بانيام) من نقد كذا (أي ينقص  
منها) وفي الزائدة عليها ولو من غير جنسها الوقوع ع الشان مخالفا بما يات به فآر ببع هذا من زيجة كآي كسار (وان أطلق) كآي كآي كآي كآي  
خالفها بانيام على ان ذكر الخلق وحده يقتضي المال (أي ينقص عن مهر المثل)



وله أن زيد (فان نقص فبهما) أي في الأولى أي نقص كان فوارفت الثانية بان المقدح يخرج عنه أي نقص خلاف المحمول عليه الاطلاق  
 ويؤيد به بل يصرح به ما سرفق وكلا أنه في بعض ما تلا نقص عنها ولو تألفها بخلاف بعض لا ينقص عن غير المثل لا يتغير عنه أو لا يخرج عن رجل  
 أو غيرا الجنس أم الصغرى في الثانية تنقصا فاحتاجت إلى ما خرج عن رجل أو غيرت نقد البلد (المعلق) العجالة كالبيع (وقيل يقول بغير غير المثل) كالطلع  
 بخسر وهو العدم في الالة الاطلاق كاصح في أصل الروضة تجوز فوارفت التقدير بان (٤٧٣) الخالفة فيه مبرح بمثل بكن المأني

به ماذن ناقصة (ولو كانت  
 وكما اختلج بالف فاستل)  
 أو نقص عنها (نقد) ووافقت  
 الاذن (وان زاد) أو ذكر  
 غير الجنس أو الصفة كغير  
 نقد البلد (فقال اختلجها  
 بالعين من ماله أو كانها)  
 أو أطلعت فزاد على مهن  
 المثل وأضاف اليها هنا  
 أيضا (بما تولى بلزها مهر  
 المثل) ولا ينفق عليه على  
 المتمدن لانه قصد بقصد  
 العوض بزادته فبمع  
 اضافته إليها ويرقب  
 هذا وما من نقص وكله  
 عن مقدوره بالعين البضع  
 مقوم عليه ولم يسع به الا  
 بقدره بخلافها فان صدقها  
 التخصيص لا غير هو حاصل  
 بالغه محاسبه ووجوب  
 مهر المثل (وفي قول) بلزها  
 (الاكثر منه) أي مهر المثل  
 وما سبقت له لان الاكثر  
 ان كان المهر فهو الواجب  
 عند نفاد المسمى أو المسمى  
 تقدرت عليه وفي الروضة  
 وغيرها حكاه هذا القول  
 على غير هذا الوجه موصو بث  
 (وان أضاف الوكيل الخلع  
 الى نفسه) بان قال من مالى  
 (خلع أجنبي) وسبقت  
 حصة (والمال) كله (عالمه)

عش أي لم يخلع عن رجل أو بغير نقد البلد جنسا أو صفة كأي (قوله) وله أن زيد) أي من جنس المهر أو  
 غيره اه معنى (قوله) أي نقص كان) خالفه المبنى فقيد النقص في الصورتين بالفاحش (قوله) بان المقدح (الخ)  
 حاصله ان المتأد في التحسين تحديد يفسر أي نقص كان وفي المحمول عليه الاطلاق الذي هو مهر المثل  
 تقر بي فلا يضر فيما لا الفاحش (قوله) يخرج) ينشأ المفعول من الاخراج (قوله) يؤيد به) أي الفرق (قوله) أو  
 خالع (الخ) أي في الأولى عطف على قول المتن نقص وكان لا سبيل أن يحدوه بزيتي تقديره لا في أفققت فبهما كما  
 فعل المبنى (قوله) وفي الثانية عطف على في الأولى (قوله) أو خالع) أي في الثانية (قوله) أو بغير نقد البلد) أي  
 جنسا أو صفة (قول المتن بغير مهر المثل) ينبغي أن يكون سالما من نقد البلد فلو خالع عن رجل من غير نقد البلد  
 فلنأمل اه سيدعمر (قوله) كالعلم فخر) عبارة بالتي لفساد السعي عن المأذون فيه والمرد اه  
 (قوله) وهو المتمدن (الخ) وقافة الثانية والمبنى (قوله) وهو المتمدن) شامل لما زاد الشارح سم ولعل مراده  
 بما زاد الشارح قوله أو خالع عن رجل أو بغير نقد البلد فلنأمل اه سيدعمر (قول المتن نقد) وفي تسليم  
 الوكيل الا أنه بغير اذن جديس وجهان أو جههما المنع نهاية ومضى قال عرش فلما أنه لا فرق بين المعين  
 وما في المعلن لكن ينبغي أنه لو دفع المعين باعتدبه وان كان بغير اذن المرأة لأن الزوج لو استلحق بغير اذن المعلن  
 اعتدب بقصده اه (قول المتن فقال) أي حين الاختلاع (قوله) فزاد على مهر المثل (الخ) ويظهر أنه أخذ من  
 أن نفاذ منه ما لو خالع بغير نقد البلد (قول المتن بلزها مهر المثل) سواء زاد على مقدورها أم نقصه عن  
 أو سبقت له الجدية وصافى أن الراجح عليه بما زاد على مساهمات المهر ثم (قوله) على المتمدن) مقابله  
 ما في الحادى الصغرى على وكلاهما الزائد على مهر المثل وإذا غرم لمارجعه عليها سم وسيدعمر شرح  
 الروض (قوله) لانه لا يخلع لعمتن (قوله) على غير هذا الوجه) راجع الثانية والمبنى (قول المتن وان  
 أضاف الوكيل (الخ) أو أطلق ولم ينوها اه شرح الروض وهذا مختار وقول الشارح لا في وقد نواها اه  
 سم (قوله) بان قال) أي قوله والحاصل في المبنى (قوله) اعراض عن التوكيل) لو قال التوكيل أو لا كانه كان  
 أنسب اه سيدعمر (قوله) استبداد) أي استقلال (قوله) وقد نواها) أي الى زوجها واحتجنا تراعا اذ انوى نفسه  
 أو لم ينو أحد حبس بصير على أجنبي ولا طلب عليها كاجزيم به الامام نهاية (قوله) وقد نواها) (قوله) الظاهر ان المراد  
 بالضمير الاضافة عليه فما الفرق بينهما وبين التصريح بالاضافة تعجب نفس الامر على تأمل اه سيدعمر  
 ويأتى نقص سمه وعن من شرح الروض والمنهج ما يفسد الفرق (قوله) وهذا) أي قول المتن ان عليها ما سبقت له  
 عبارة بالمبنى فعلى كل منهما في الصورة المذكورة أي في المتن أن لكونه مطالب باسمه لانه التزمه يعتقد ثم  
 يرجع عليها باسمه ما زاد من مولا زوج مطالب بالمال ماها (قوله) ان لزوج مطالبه الوكيل) أي كانه  
 مطالبه كل على الزمة (قوله) طالبة الوكيل (الخ) أي في سورة الاطلاق هو يبدى (قوله) والحاصل) أي حاصل  
 (قوله) وهو المتمدن) شامل لما زاد الشارح (قوله) في التزويز بلزها مهر المثل) قال في شرح الجهميه  
 زاد على مقدورها أم نقص اه (قوله) على المتمدن) ومقابله ما في الحادى الصغرى ان على وكيلها لا تادى على  
 مهر المثل وإذا غرم لمارجعه عليها (قوله) في المتن وان أضاف الوكيل الخلع الى نفسه) قال في شرح  
 الروض أو أطلق ولم ينوها كانه قضاء كلام الامام وغيره اه وهذا مختار وقول الشارح وقد نواها (قوله)  
 وقد نواها) ولم يبين مختار له لعله لا يحدت خلع أجنبي وجميع المال عليه دونها ثم رأيت في المضرب

(٦٠ - (شرافى وابن قاسم - صاحب) دون ان اضافته لفساد اعراض عن التوكيل واما بداد الخلع مع  
 الزوج (وان أطلق) بان لم ينفقه نفسه ولا لها وقد نواها فقال اختلج فلا بالعين (قوله) الظاهر ان عليها ما سبقت له لان التزمته (وعليه ان ياد)  
 لان المهر من ماله كانها قد استقر واستقر الاضمان والا فقلد علم بمقدمه في الو كانه أن لزوج مطالبه  
 الوكيل بالمثل فإذا غرمه جمع عليها بقدر ما سبقت

مسائل وكيل الزوج (قوله والحاصل) الى قوله وقد يشكك لم يذكره شرح حرر بل اقتصر على ما كان مكان  
هذا ضم ضرب عليه الشارح اه سم (قوله وال) أي بان أطلق وقد نواها (قوله طوب) أي ولا يطلب الا اذا  
ضمن نهاية وغنى (قوله اضا) كاتطالب (قوله ما لم يتوثرع) أي بان نوى حين الاداء لما جوع الهاء أو  
أطلق (قوله غير جنسه) أي أو صفته (قوله ولا يطلب الخ) عدو ما غنى والى وض مع شرحه ولا يطلب الوكلاء  
بما بينهما الا ان ضمن كان يقول على اني ضمن فطالب بمسعى وان زاد على مهر المثل اه وعبارة الرشد  
قوله ولا يطلب الخ أي فيما صرح وكالتساو امستل ما سمته أو زاد أو نقص اه (قوله به) أي بمهر المثل أي  
في صورة عدم الامتثال بالزيادة أو ذكر غير الجنس وكذا لا يطلب بالمسعى في صورة الامتثال والنقص مع  
النصر بمر بالوكلاء كما رأينا (قوله فيسميه) أي يات بمسعى فليست اه سديع كما رأينا (قوله على  
اضافة فائدة) أي كان اضاف الكل اليها اه ع (قوله لان الخ) تعليل لقوله لان ضمن فيسميه  
(قوله لان الخ) لما استقل بالخ) مقتضى منيعه هاهنا اذا اضاف اليها في صورة انها ليعتلا تية أنها تبين  
بمهر المثل ويزنها وان زاد على مسماها ولا ترجع بالزيادة على حيث لا ضمان والا تبين بمسماه ويجب عليها  
منه بقدر مسماها فليست اه سديع (قوله وان ترتب) أي الضمان على ذلك أي الاضافة فائدة (قوله  
ولها هنا) أي مسئلة الضمان عبارة الروض مع شرحه وان في هذه أي مسئلة الاطلاق وفي مسئلة  
الضمان جمع اليها لكن بقدر ما سمته فخطا سمته شيأ اه (قوله لان الزيادة تولد الخ) عمل تأمل فيملا  
زاد مهر المثل فليست على مسماها كقوله ونقص من مسماه كعشر من فان جميع الزيادة على مسماها  
ليست متولدة من ضمها بل انما هي التفاوت بين مهر المثل ومسماها أي تكسمة اه سديع (قوله اذ قال  
من مالي) عطف على قوله وقال من مالي (قوله اذ لم ينوها) أي وأطلق ولم ينوها اه سم (قوله وان نواها)  
أي وان أطلق ولم يصف البيولا لها وقد نواها كافي الروض وشرحوا يتحصل من كلام الشارح فيما اذا زاد  
على مقدورها أو ذكر غير جنسها أو اضاف الى مالها وصرح وكالتساو لم يطلب الا ان ضمن وان أطلق فلم يصف  
البيولا لها وقد نواها طوب بمسماها وان لم يضمن وهكذا في الروض وشرحها فليست للفرق  
أي بين زيادة الاضافة الى الزوجه وبين النصر بمر بها بحسب نفس الامر اه سم أقول وأشار الى الفرق شرعا

عليها ما فوق ذلك (قوله والحاصل) الى قوله وقد يشكك لم يذكره شرح حرر بل اقتصر على ما كان مكان هذا  
وضرب عليه الشارح أي هو كقول الغزالي ولا فرق بين أن ينوها وان لا يرد بجزء امامه هاهنا اذ لم ينوها  
زلا الخلع عليه وصار خلع أجنبي ولا طلب عليها وقال انه بين الاشكال فيه وسألت ذلك تتفق نظرية هذه  
ولا يطلب الوكلاء بما لزمها الا ان ضمن كان قال على انه ضمن فطالب به لان الخلع يستعمل به الاجنبي  
فأثر الضمان في معنى الالتزام وان ترتب على اضافة فائدة يؤخذ من قوله لم يصرح به بالوكلاء أن فائدة  
قوله لم يصرح به بالوكلاء كقوله في المتن عدم طالته حينئذ لا يصرح لم يصرح به بالوكلاء في الروض في السك وأن التصيل  
في اللزوم انما هو بين الاضافة اليها أو الـ موالا خلافاً لغيره أو ذكره كافي في السك والاول قد يشكك على ما مر  
ما تقر من الوكلاء الخ (قوله ولا يطلب) هـ لا يطلب لان الوكلاء يطلب ويحجب بما يأتي من الفرق  
في شرح قوله ولا جني فوكلاءه تنقضي (قوله لان ضمن الخ) كذا في الروض (قوله لان الزيادة تولد الخ)  
من ضمها هـ هكذا هنا كان مراد من قوله الشارح والحاصل ان هذا ما يرجع ويحتمل ان مراد من  
قوله الشارح لان ضمن يقر بقوله كذا في الروض وهذا أقرب في شرح الروض (قوله اذ قال من مالي) أي لم  
ينوها عبارة الروض وشرحه ان اضاف الخلع الى نفسه وأطلق ولم ينوها فهو كالاجنبي الخ فتقول الشارح  
ألم ينوها سمته أو أطلق ولم ينوها (قوله وان نواها) أي وان أطلق ولم يصف البيولا لها وقد نواها فليست  
الروض وشرحوا يتحصل من كلام الشارح فيما اذا نواها على مقدورها أو ذكر غير جنسها بل اضاف الى  
ملكها لم يصرح وكالتساو لم يطلب الا ان ضمن وان أطلق فلم يصف البيولا لها وقد نواها طوب بمسماها وان  
زاد على ما سمته وان لم يضمن وهكذا في الروض وشرحها فليست للفرق ثم قال في الروض وشرحها واذ انقصر

والحاصل انه فيما اذا امتثل  
مقدورها أو نقص منه ان  
صرح بالوكلاء عنها والا  
فطالب ايضا ثم يرجع  
عليها بعد ضم مسماها  
النصر فان لم يتصل في المال  
بان زاد على مقدورها أو  
ذكر غير جنسه وقال من  
مالها بوكلائها بانه مهر  
المثل ولا يطلب به الا ان  
ضمن في قسمه أو زاد  
من مهر المثل وان ترتب  
ضمها على اضافة فائدة  
لان الخلع لم يستعمل به  
الاجنبي أثره الضمان  
بمعنى الالتزام وان ترتب  
ذلك بخلاف ضمان نحو  
التمس ولها هنا الرجوع  
عليه بما زاد على مسماها  
ان شرطت لان الزيادة تولد  
من ضمها أو قال من مالي  
ولم ينوها فخلع أجنبي فليزيمه  
المسعى فيه مولا يرجع  
عليها بشي وان نواها طوب  
بمسماها ولو أزيد من

معها هو يعاينته كالأضاف لها مع ما هو له الزائد عليه فان غرم الكل ج جمع عليها (١٧٥) جمعا هو فيها اذا غلبت التوكيد

في التهج والروضي في التعليل بان صرفه فقط المطلق اليه يمكن له (قوله هو) بما يسته واضع ان صفة في معناه  
 الزائد من الجنس اما خبره فينبغي ان تفسيره في مكان زائد على جمعا هاء وسادته اقصر الى أي مطالبة عليه  
 أي مع ما هو ان نقصته ان جعلته أي مع ما هو ان تقديرها هذا لم يظهر له ولم ارفقها عليه فهو الزوج  
 مطالبتها ايضا بكيفية اطلاقهم او يقتصر في هذه الصورة على مطالبة التوكيد ويكون على الخبر المشعر  
 به كانه عند اتحاد الجنس لان واخبره بما رتبته على في نامله سديع (قوله عاينته) أي ورجع  
 عليها (قوله ما تتر من التفسير) أي حيث شرط في مطالبة حيث اضاف الى ما لها ومن حو كالتأني  
 يضمن ولم شرط ذلك في مطالبة اطلاق ولم يضف اطلاق اليها لانه نواهاه سم (قوله مطلقا) كان المراد  
 سوله من اولاه سم (قوله الان يفرق الخ) و يفرق ايضا بان يفرق بينه على ما يقابل الذين فلا ضرر  
 عليه في تفرقه عن مطالبة هاء سديع (قوله أي يعمل) الخوة فان قلت في النهاية والفتى (قوله انه) أي  
 الكافر (قوله وتختلف) أي وخالها في اللفظ والاعتقاد سديع (قوله يختلف الخ) كان المراد في  
 التفصيل السابق في مطالبة توكيد وسادته في بيان الشرح جكم وكذا اذا كان ضمها وانه اذا اختلف المال  
 الهبات من زوايا المال والى مطالبة التوكيد سم (قوله على ما راجع الخ) أي نقا (قوله أي يصح) وينبغي ولا  
 يحل لانه تعالى في حقه فاسد سم سديع (قوله ومثله العبد الخ) أي بلان الولي والسيد قال في شرح  
 الرض اما بالان فيصم كايصم فيصم السفيه لنفسه كايصم عن الخاطئ انتهى سم وسادته في الشرح  
 ما يوافقه (قوله يرى الخ) وكان الزوج الخ) كذا قلا مواتر اء ايضا لكن جهة السبب وان الزوجه على  
 عوض معين او غير معين وعاق الطلاق بدفع الوالي يصح القضاء اذا قدم أي الاستقلال بتعين الايض يصح  
 فاذا تلف كان على المتزوج حق الزوج في فسخه فانه يفرق قولوا فصل بين كون الفسخ على بسفوه  
 فيبقى الحق في فسخه لتفسيره او جملته فلا يفرق في فسخه من غير ما في التفسير من الزوج ككافة وجده  
 سم سديع قال عرش قوله كذا انما الخ معتد سم (قوله وكان الزوج الخ) عطف على يرى الخ  
 (قوله لان تلك العلة) وهي قوله لانه ليس اهله سم كردى (قوله لان تلك العلة) موجوده الخ فدينع  
 وجوده من الولي الذي اه سم (قوله فكذا) بل ما هنا أولى ذلك لان الولي لم يمتد بالان ومع ذلك  
 اعتد به والزوج هناه سم معتد بغيره فله (قوله الاطلاق) أي اطلاق وانه انما  
 الشامل للمعين وغيره لما يابن الولي وبذنه (قوله انتفاء كلام ابن الرضا) كانه اختلف كلامه اذهبا  
 هذا المسئلة أي مسئلة الاطلاق في مسئلة النكاح ان رجوع عليها لكن بقدر ما به مخط ان سببها سم  
 (قوله ما تتر من التفسير) أي حيث شرط في مطالبة حيث اضاف الى ما لها وصرح وكالتأني يضمن  
 ولم شرط ذلك فيها اذا اطلق فلم يضف اطلاق اليها لانه نواها (قوله مطلقا) كان المراد سادته  
 أول (قوله يختلف وكهنا الخ) كانه انما على التفصيل السابق في مطالبة وكهنا وسادته في بيان الشرح  
 جكم وكذا اذا كان ضمها هاء اذا اضاف اليها باين من زوايا المال والى مطالبة التوكيد (قوله ومثله العبد الخ)  
 أي بلان الولي والسيد قال في شرح الرض اما بالان فيصم كايصم فيصم السفيه لنفسه كايصم عن  
 الخاطئ اه (قوله وكان الزوج هو المصير له) في نسخة بعد باذنه في الرفع اليه الظاهر ان ما في هذه  
 النسخة عوض عاينته في الشرح الى المثل فلتأمل فان قلت ما في النسخة لا يتعين الايض يصح ودعيت ان  
 قبض السفيه باطل فكيف يوجب النكاح قلت ان الكلام في مقامين حيث قبضه والصواب عدم صحته وراعه  
 والقباس وراعه لان تلك العلة موجودة في قبضه منها باذن ولبعوم ذلك فلو اتى فكذا هاهنا ما يثبت خيضا  
 قال الاطلاق هو انتفاء كلام ابن الرضا وغيره وهو الاثر بالي المتقول اذا فن الزوج السفيه مثلا فكنز ولله  
 له وولي لو كن في قبضه من له قبضه اعتد به كانه الاصل عن ترجيع الخاطئ انتهى يجوز ايضا توكيد  
 كالرابع سم اه هذا المسئلة وقوله في بلان تلك العلة موجودة الخ فدينع وجوده من اذن الولي اه

قبضه منها باذنه ولله ومع ذلك فلو اتى فكذا هاهنا شرأيت خيضا قال الاطلاق هو انتفاء كلام ابن الرضا وغيره وهو الاثر بالي المتقول اه  
 ايقن الزوج السفيه (قوله العصى في نسخة بعد الخ) سبب الشارح التي يابننا كاتري

مثلاً كان ذلك واصله واصلوا أذنه في قبض دينه فقبضه اعتديه كآفته الأصل عن وجع الحنطاني انتهت بمجوز أصاوت كلفها كافر وعبداً وفي هذا أطلق ولم يأن السب في الوكة لزوج مطالبته المال بعد العتق ثم بعد غريمه رجوع عليهما بقصد الرجوع وكان الفرق بين هذا وما مر في تركيل الحر الصريح في عدم اشتراط قصد الرجوع وانما الشرط عدم قصد التبرع أن المال هنا لم يتأهل مستحقه لمطالبة بقبضه ابتداء وانما شرطاً لمطالبة به بعد العتق المجهول وقوعه فغفلان عن منقوله وقع كل أداؤه ويحتمل لكونه محالاً التزموا لكونه تبرعاً عليهما ولا فرق بينه وبين أحد من مع كون الأصل بمرأته (٤٧٦) بمادفعه فاشترط صارفه عن التبرع وهو قصد الرجوع بخلاف الحر فإن التعليق به عقب الوكة قرية تظاهرت

المقتضى بخلاف مذهب أهل النهاية اه سدد عمر (قوله مثلاً) أي أو العبد (قوله انتهت) أي عبارة الشيخ (قوله) وبمجاز أيضاً أي قوله وكان الفرق في المنعني الآخرة وانما صرح هنا في قوله وانما صرح في النهاية إلا قوله ورجع السبد إلى لاسفها (قوله فما إذا أطلق) أي العبد بأن لم يصفه ولا لها اه عش زاد سم فان أضافه الماطر لبيته اه (قوله بعد العتق) أي لكه فما يظهر اه عش (قوله ان قصد) أي ضد الغرم (قوله وكان الفرق الخ) تطويل لا طائل تحتها كما يظهر بالتأمل الصادق اه سدد عمر لم يظهر وجه عدم الفائدة (قوله ومارس) أي في شرح وعليه أن يادخله ما مر في الوكيل الكامل وقد يصح بذلك قول المنعني (قوله مستحقه) وهو العبد اه عش (قوله نظر لمطالبة) أي للمرأة اه عش (قوله لا وقع) أي العتق (قوله كان أداؤه الخ) جواباً لـ (قوله هنا) أي في العبد (قوله ومارس) أي في كلاً من شرح الرض (قوله) أنه نازع في الاشتراط وقال ان الواجب خلافه اه سم (قوله ومع اذن السبد) أي قوله كذا ذكره في المنعني الآخرة لوجود الفرقين مثال لاسفها (قوله هنا) أي الوكة (قوله ان أطلق) أي السببه بأن لم يصفه ولا لها ثم ظاهره أنه يقع جيباً عن نواها ضد الاطلاق خلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد يصح بذلك قول المنعني ما تمسوا بالهجوم وعليه يصفه فلا يصح أن يكون وكلاءه وان أذن له الولي الا اذا أضاف المال بالمقتنين ويلزمها اه (قوله وما لم يملك) ورجعه عليها بعد غريمه كذا أطلقوه ويظهر أنه يجب عدم ما مر في الوكيل لأنه لا يطالب إلا بالطلب اه وقوله ورجع الخ كان في أصل الشارح ثم ضرب عليها وأدله بقوله وانما الخ اه سدد عمر عبارة عش قوله ورجع به وانما يتم إذا رجع للعبد السببه لا يفرغ وتضارب وانما صرح هنا لأنه لا ضرر فعلى السفيخ اه وقال الرشدي قوله ما مر في الوكيل يعني الوكيل في الشرع مثلاً لكن تقدم قري بالفرق بينه وبين وكيل الخلع فتأمل اه (قوله وفي نسخ) أي الفصل في النهاية (قوله لأنه يجوز) أي الفصل في المنعني (قوله لم يصح تركه امرأته الخ) لثبته للاختيار لنكاح ولا يصح تركه للاختيار في النكاح فكذلك الاختيار والفرق معنى وعش (قوله في طلاق بعضهم) أي مذهب المال بعد تبينهم للنكاح فصح تركه إلى طلاقهن اه عش (فصل في الصيغة وما يتعلق بها) (قوله في الصيغة) أي التبيين في النهاية الآخرة كذا قاله في المتن (قوله وما يتعلق بها) أي كقوله واحدة بنت ألف فيلذا أتألت طلقين ثلاثاً بالطلاق واحدة اه عش (قوله فدل)

(قوله ولولاه) أي لأنه الخ نازع في شرح الرض مذهب في حل السبكي إلا الذي تبعه عليه في الرض فقال تبع في هذا السبكي وغيره والأطلاق هو ما اقتضاه كلام ابن الرغوث وغيره وهو الأقرب إلى المتن ولذا أذن الزوج للسببه مثلاً كان ذلك واصله واصلوا أذنه في قبض دينه فقبضه اعتديه كآفته الأصل عن وجع الحنطاني اه ثم أيت الشارح في سابق نازع أيضاً السبكي (قوله وفيما إذا أطلق) أي بان خالف في الامة ولا يفتقر إليها فانما أضافه إليها طوليته به (قوله ويعمل ما في كلام شرح الرض) حاله أنه نازع في الاشتراط وقال ان الواجب خلافه (فصل) في الصيغة وما يتعلق بها

المطو تركيل امرأته فقتل عتقها فقتلها على أول أسلم على أكثر من أربع لم يصح تركه لمرأة في طلاق بعضهم أي (ولو كذا) أي أن زوجاً معاً (رجلاً في الخلع وقوله) أرادهم منهم ما مع الاستواء وكيله كسائر العتق (وقيل) يتولى (الطرفين) لأن الخلع يكتفي في اللفظ من جانب كل واحد بالأعطاء فأعلمه (فصل) في الصيغة وما يتعلق بها الفرق بيننا الخلع ان قلنا أنه مر مجزاً ككافة وتوايه (طلاق) ينقص العدل أن الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى الطلاق من الآية ثم ذكر كحكم الاقتداء بالمراد في الخلع بعد الطلاقين ثم ذكر ما يرتفع به الطلاقان الثنتين غير ذلك كدفعه في التفتل على أن الثالث انتهى الاقتداء كذا قاله في مورد الحديث الصحيح إلا في ثالث فصل في الطلاق أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الثالثة فقال أو تسمى رجلاً حساناً حيث قد تسمى جميعاً ما تقرر (وفي قول) نص عليه في الغد وهو الحديث

الفرقة بلفظ الخلع أو المفاداة إذا لم يقصد به طلاقاً (فسخ لا ينقص) بالقضي في (٤٧٧) الانقضاء (عدداً) فيجوز تجديد النكاح بعد

[illegible]

فكان كالتكرار في القرآن

(وقول كناية) يحتاج

لنفيه لأن صراغ الطلاق

ثلاثة ألفاظ تأتي لا غير

وأعمال كثيرة في الانتصار

له وتلاوه لإبلا (فعل الأول)

الاصح (لوجري) ما شق

من لفظة انطلق أو المفاداة

معها (بغيره كمال موجب

مهر مثل في الاصح) لأفراد

العرف يحصر بأنه محال

فرجع عند الإطلاق لمهر

المثل لأنه المرد كالمطلوع

بمجهول وقنيشه وقوع

الطلاق بين ما واما الخلاف

هل يجب عسوس أولا

واتصمه جمع محققون

وقالوا بطريقا لا يكون

والذي في الروضة أنه عند

تصميم ذكر المال كناية

وجمع جمع يعمل التناهي

من حيث الحكم لا الخلاف

كالمظهر المتماثل على

ما إذا نوى به التماس قبولها

فقبلت فيكون حشيد

صريحا فيما يأتي إن نسيه

العوض مؤثمة هنا كذا

نية التماس قبول مادل

عليه وهو لفظة الخلع ونحوه

مع قبولها والروضة على

ما إذا نوى العوض ونوى

الطلاق فقع وجباوان

قبلت ونوى التماس قبولها

وكذا لو أطلق لفظة خالعتك

بنية الطلاق ديون التماس

قبولها وإن قبلت فعلم أن

محل صراحة بغيره كرمال

أما قبلت ونوى التماس

قبولها وان جرد أطلق لا وجب عوضا جردا وان نوى به طلاقا خرج بمجهول جري مع إجنينها فاعلم أن إطلاق مجعانا

حيث ذكر مع المال أو نوى ومع ذلك فهو كناية كغيره من المصادر اه أتولو يفهم انما هنا كالاتفاق

قوله لا أقبل جري ما شق من لفظة الخلع أو المفاداة الخ (قوله جمله الشرع) المراد بهم الفقهاء وقوله ثلاثة

ألفاظ الخ وهي الطلاق والفرق والسراح اه عش (قوله التثنية في الأول) وهو صراحة الخلع اه معنى

أي أو المفاداة (قوله معها) أي مع الزوج وسؤسه كرمحتره (قوله لأفراد العرف) أي قوله كل جري في

النهاية والمغنى الأقوة وانتصر إلى الذي وقوله من حيث الحكم إلى على ما نوه فعله إلى وخرج (قوله

وقنيشه) أي قوله وجب مهر المثل اه عش (قوله واتصمه) أي الممن وما يقنيشه (قوله والذي في

الروضة الخ) عطف على قوله وقنيشه الخ (قوله أنه عند عدم ذكر المال الخ) ينبغي وعلم نيته اه سم (قوله

وجمع جمع يعمل الخ) وهو جمع حسن اه معنى (قوله من حيث الحكم) وهو وقوع الطلاق جزيا

للاختلاف أي وجوب مهر المثل اه كردي (قوله على ما إذا نوى به) أي بقوله خالعتك مثلا اه عش

(قوله فقبلت) أي والألفا يقرض كأي عينا ما وكذا يقال فيما بعده اه رشدي (قوله لما يأتي) لعلى

قوله وكذا أو أطلق الخ بطريق المهرم (قوله هنا) أي في صراحة الخلع (قوله عليه) أي العوض (قوله مع

قبولها) أي الزوج والفرق متعلق بنيتها التماس الخ (قوله والروضة عطف على المثل اه كردي (قوله

على ما إذا نوى العوض) أي قال خالعتك بالعوض اه معنى (قوله وكذا الخ) أي يشعر بها (قوله لو

أطلق) أي بنوى العوض (قوله فاعلم الخ) ولي سم بعد كلام ما نصه فعلم أنه عند ذكر المال أو نيته صريح

وعند عدم ذلك كناية وإن أخبر التماس جوابا لم يقلت مر اه (قوله وان جرد أطلق الخ لا وجب عوضا

جزيا الخ) وقوله نظر لا يفي هذا أو لا وجه له جري مع ما صرح العوض أو نواه وقبلت بانته أو عري عن

ذلك ونوى الطلاق وأخبر التماس جوابا لم يقلت وقع بانته فان لم يصح جوابا فهو أي الطلاق وقع

وجردا أو لا اه نهاية وقوله وفيه نظر أي في الحل عش وقوله ولا جرحا ينبغي جريان هذا التفصيل

في الأجنبية ويحتمل مع مر فوافق وقوله بانته أي بالعوض الصريح أو المتوهم أن توافقا سم وعش

وقوله أو عري عن ذلك أي ذكر المال ونية عش وقوله وقبلت أي فان لم تقبل لم يقع سم ورشدي وقوله

وقع بانته أي أن كانت وشيدة والأقرض جوا مع مهر المثل سم وقوله ولا أي بنوى الطلاق عش (قوله

فإنها تطلق مجعانا) هذا لا يتأق في أركب الأقسام وهو ما إذا صرح بالعوض أو نواه ووقع القبول اه رشدي

صراحة عش قوله فإنها تطلق الخ ينبغي أن يحتمل حيث لم يذكر المال أو لا نواه بل نوى الطلاق فقط وإن أخبر

خلع أو مفاداة مر مع وفيه نظر فيما يأتي أن طلاق أو العلق كناية لأن العمل ما اقتضاه هذا الكلام

على نحو الخلع لأن في كل الطلاق لازم في غلبة أمل ووافق في الروض المنهاج حيث قال ولفظة الخلع وكذا

المفاداة انصر على الطلاق إن ذكر المال وكذا إن لم يذكره ولو لم يهله أي بالخلع بلا ما لم ينعى القبول منها بعد

أخبر التماس جوابا لمهر المثل قال في شرحه لأفراد العرف جري بان الخلع بعوض فيرجع عند الإطلاق

أي مهر المثل ثم قال ونحوه إذا كان الخلع مع الزوجتان كل مع إجنينها فيجب مهر بل تطابق مجعانا وكذا الخالع

مع ضمير انصوب أو حروسة كاسأف اه (قوله والذي في الروضة أنه عند عدم ذكر المال) ينبغي

وعدم نيته (قوله وجمع جمع يعمل الخ) كذا صرح مر ووافق في الروض التماس حيث قال الخ

(قوله وان جرد أطلق لا وجب عوضا جردا وان نوى به طلاقا) وفيه نظر لا يفي هذا أو لا وجه له ان

صرح بالعوض أو نواه وقبلت بانته أو عري عن ذلك ونوى الطلاق وأخبر التماس جوابا لم يقلت وقع بانته

فان لم يصح التماس جوابا فهو أي بنوى الطلاق عش وقوله ولا أي بنوى الطلاق عش (قوله

ان توافقا فيه كالمظهر وقوله والأوجه الخ) ينبغي جريان هذا التفصيل في الأجنبية ويحتمل مع مر

فوافق وقوله وقبلت أي فان لم تقبل لم يقع وقوله وقع بانته أي أن كانت وشيدة ولا رجودا وقع مهر المثل

وان لم يذكر المال أو لا نواه فعلم أنه عند ذكر المال أو نيته صرح بعوضه عند ذلك كناية وإن أخبر التماس جوابا

قبولها وان جرد أطلق لا وجب عوضا جردا وان نوى به طلاقا خرج بمجهول جري مع إجنينها فاعلم أن إطلاق مجعانا

التماس

كلو جرى معه نحو خر

فان قلت ظاهر هذا انه لا

يحتاج هنا الى التبع الطلاق

وهو كذلك فيشكل عما

ذلك كما في التبع في

ذلك يتناول بين الاجنبي

قلت يمكن الفرق لانه من

محل الطلاق في المال فعدم

ذكره مقرر بتقرير النامه

من اصله لم يصرف عن ذلك

والثاني وأما عدم فلا طمع فلم

تتقرر بنسختي صرد عن

أصله من اعادة الطلاق

ويؤيد ذلك جعله بنحو

خر مقتضى للمهر المثل معها

لا معه وظاهر ان ذلك

مثلا (ويصح) الخلع

بصريح الطلاق مطلقا

علم بماسم (وبكأن

الطلاق مع النية) ينه على انه

طلاق وكذا على انه فسخ

نوبا (وبالجمية) فاعلا

لانته القسط التعدي (ولو

قال بعكس تنكح بالافتات

اشترت) أو قلت مثلا

(فكأية نس) وهو الفرقه

بعض بناءه على الطلاق

والفسخ وليس هذان

قاعدة ما كان صريحا

بانه لا بد من الجمع بينهما

موضوعا فانه متاخر

غير صحيح (واذا) از وج

(بصفة معاوضة) كذلك

أقول فكذلك بالافتات الخلع

طلاق وهو الاصح فهو

معاوضة لان عدمه في

مقاله البضع المستحقه

(فيما هو يتعلق) لقرتب

وقوع الطلاق على قول

لما لا كثر بين الطلاق والمعلق بشرط عليه بما اذا قلنا فصح فهو معاوضة

التي اس قوله وقبل اه وتقدم عن سم ما واقعته (قوله ظاهر هذا) أي قوله فانما اتعلق بهذا الخ الخ أي  
الخلع (قوله بنحو خر) أي سم التصريح بوصف الخ به أه سم (قوله هنا) أي فيما جرى مع الاجنبي (قوله  
بما مره كانه) الله على ما في الروضة اه سم (قوله عكن الفرق الخ) فمقتضى الوجه الاحتياج هنا  
أيضاه سم ومن عن عن ما واقعته (قوله لثم) أي الخلع معها أي الزوجة (قوله الغامه) أي الخلع من أصله  
وهو الطلاق (قوله بالنسبة) أي العالان (قوله ولما معه) أي الاجنبي (قوله ظاهر ان) الخ قوله وقضية عقدان  
النهاية الاقوله وفي نسخة قال المن (قوله ويصح الخلع) أي الفرقه تبعض اه سم (قوله مطلقا) أي نوى ولا  
قلناه وطلاق أولا اه عش (قوله بماسم) وهو قول المصنف هو فرقته باق طلاق اه كرى (قوله ينص على  
انه) الخ قوله وقضية عقدان في المعنى الاقوله وفي نسخة الخ التي وقوله أو بفعل الخ أو باشر (قوله وكذا على انه فسخ  
ان نوبا) عبارة الزكشي عقب قول المتزعم النية أي ان جعلناه طلاقا وكذا ان جعلناه فسخا على الاصح  
ولا بد من نية الزوجين معا فانما ينوب أو أحدهما لم يصح انتهت اه سم وأصر منها في رجوع قوله  
ان نوبا الخ قولين معا قول المن في نصه يصح الخلع على قول الطلاق والفسخ بكأن الطلاق مع النية  
الطلاق من الزوجين معان لم ينوبا أو أحدهما لم يصح اه (قوله لثم) وبالحجبة وهي ماعد العربية  
نهاية أي يكون من حر في عش (قوله والى قول بعكس تنكح بالافتات الخ) أي فورا بخلاف ما اذا لم يذكر  
بكذا أو لم يكن القبول فورا وكذا قول الزوجين هك طلاقا وكذا قول الزوجة تنكح في مثل طلاق فان  
كلاهما كاية بشرط النية فمما كعبته ففسخه لأن يجب القابل بقبلت فلا يشترط نية اه روض  
مع شرحه وظاهر عدم اشتراط نية القابل بقبلت في بعكس تنكح أيضا وان لم يشترط الشار فذلك اه  
سم (قوله على الطلاق والفسخ) أي على قول الطلاق الخ (قوله وليس هذا الخ) عبارة المنى قال الزكشي  
والدميري وهو مستثنى من قاعدة ما كان صريحا في باهو وجده في موضوعه ان موضوعه لم يحل الخاطب اه  
وهذا النوع بل هو من جزئيات القاعدة فانه لم يوجد في موضوعه ان موضوعه لم يحل الخاطب اه  
فصاحب المنى نظرا الى مفهوم القاعدة وصاحبه التفطن الى منطوقها فتأمل اه سدر (قوله لم يجد  
نفاذا الخ) أي أعلن لغة البضع مخرج في نقل الملك عن العين بين مخصوص وهو غير متصور وهذا ليس  
الرجل الزوجين كانت أو متغير صحيح اه عش (قوله منها) أي القاعدة (قوله غير صحيح) أي ادان  
سلكه جمع كثر وكشي والدميري اه نهاية (قوله وهو الاصح) عبارة النهاية والمنى وهو الأرج

وقلت مر (قوله كالو جرى معه بنحو خر) أي سم التصريح بوصف الخ به أه سم (قوله ظاهر هذا) الله الخ  
لا يحتاج الخ) حاصل الفرق الذي ذكره انه لا يحتاج الى ذلك وفيه نظر والوجه الاحتياج (قوله بغيره  
كأية) الله على ما في الروضة (قوله في المتن ويصح) ليس ضميره لفظنا الخ لادامني لقولنا ويصح لفظنا  
الخلع بكأن الطلاق فحين انه الخلع بمعنى الفرقه تبعض لكن قوله الشار كلاً وروضة بناء على انه طلاق  
هو راجع للخلع من المعنى أو لفظنا الخ الذي ذكر فيه انه طلاق أو سم تأمل فيه (قوله وكذا على انه  
فسخ ان نوبا) عبارة الزكشي عقب قول المتزعم النية أي ان جعلناه طلاقا وكذا ان جعلناه فسخا على الاصح  
ولا بد من نية الزوجين معان لم ينوبا أو أحدهما لم يصح اه وعبارة الروضة مخرج يصح الخلع بجميع كلاً  
الطلاق مع النية أو جعلناه طلاقا وان نوى الخلع بعد الفسخ كلاً كاية فيه مدخل وجهان أحدهما ما كان نوى  
الطلاق أو الفسخ كان ما نوى نوى الخلع بعد الفسخ أم طلاق اه وفيه تصريح بان كلاً  
الطلاق مع نية الخلع فيها الخلاف في انه فسخ أو طلاق ويؤيده ان الخلاف في صريحه أيضا وهو مقتضى  
قول التاج الخ في تفاوتنا الخ طلاق فأنه (قوله في المتن وقال بعكس تنكح بالافتات الخ) في الروض  
وبعكس تنكح أو فسخا لهما اه بكذا مع القبول فورا كاية قال في شرحه بخلاف ما اذا لم يذكر بكذا أو لم يكن  
القبول فورا اه وفيه خلاف على انه يشترط في كونه كاية ذكر بكذا أو يكون القبول فورا ويحتمل ان  
الاشتراط انما هو للاعتداد ادا لكونه كاية ثم قال في الروض متصلا اه سم وكذا بعكس طلاقا وبك

بعضه كالسبع (وه) وفي نسخة وفيه وجه (الرجوع قبل قبولها) لان هذا شأن المعاوضات (وبشرط قبولها لفظاً) كقبولها أو خلت  
أرضعت أو يفعل كالمعاند لا يعل ما به جمع مقدمون أو بأشياء خرافة صفة وقضية هذا أنه في أن أرضعت أو ليس ستفادت طالعاً في  
قبولها باللفظ أو بالفعل كان الأول (٤٨٠) وقع حالاً والثاني فبعد ضاع الستة على الأول يعمل ما في فتاوى القاضي من وقوعه

(قوله بمحض الخ) توجه اه سم عبارة عرش يتأمل وحذف كان العلة لشوب التعليق موجودة فيه  
فانه لو لم يقبل المراتم يكن فضلاً اه أقول وقد يتوهم من قول المصنف عقب بمحض ما صرح به الجانبين  
الذي دخل التعليق فيه بل هو كاستدعاء البسح اه (قوله وفي نسخة الخ) لصل وجه التفرع النظر  
لشوب المعاوضة أو بالنظر لشوب التعليق فكانه استدراك على مقتضا شوب التعليق من منع الرجوع  
اه سيجز (قوله بالمتن وبشرط قبولها) أي المختلعة الناطقة اه معنى (قوله بالمتن بلفظ) والكاتب مع النية  
تقوم مقام اللفظ اه نهاية (قوله أو يفعل) عطف على قول المتن بلفظ اه سم (قوله أو يفعل الخ) وفقاً  
لها بما يتوخاها المعنى (قوله أو يفعل الخ) لعله يفرض تسليمه بمحضه مفروض فهو لو كانت الصيغة  
معاوضة بقدره انما التمس على ان تعطى كذا الخ وحديثه بنسخه في ما في قوله وقضية هذا الخ  
سنة المرافعة اه سيجز (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية كماله جمع مقدمون لكن ظاهر  
كلامهم بغيره اه قال عرش قوله كماله جمع الخ معتد وقوله لكن ظاهر كلامهم الخ من الظاهر  
قوله التمس وشروط في الصيغة ما في البسح اه (قوله أو بأشياء الخ) عطف على بلفظ (قوله وقضية هذا  
الخ) عمل تأمل لان الكلام هنا في صفة المعاوضة الذي بشرط فيه القبول اه في نسخة التعليق اذ  
لا بشرط فيها كسابقه ولا يقع بها بل ساقية اليه لا يقع في المعلق الوجود الصفة تأمل وليراجع فان الذي  
يظهر ان أوجه الآراء في المسئلة قول البعض المتصل والفرق بينهما ان اذ دخلت الخ ان قوله في تلك آت  
طابق بالصفة معاوضة فاقترنت القبول لفظاً ونظراً لذلك وتوقف الوقوف على الفصول نظراً للشرط  
ولعل هذا الفرق ان تصفت وضع بما فيه الشارح ثم من الواضح ان افتناء البعض الذي ذكره لا ينافي  
المفصل في الحقيقة وان سكت عن التفصيل وكونه يقع باثنا زود جميعاً أخرى اه سيجز (قوله وقع  
بعد السنة) هل بشرط كون الرضاع في الحولين أو لا بشرط اه سيجز أقول الظاهر الثاني (قوله وان  
وجب تسامحه) قد يقال معاوجه اه سيجز أقول لعل وجهه الاتزام بالقبول اللفظي (قوله بان هذه)  
أي دخلت الخ فتوفه بخلاف تلك أي ان أرضعت الخ اه سم (قوله بكلام أجنبي) أي في تنافض المعنى  
الاقوية كإثبات آخر الفصل والى قوله والارافى النهاية لقوله لكن التماس الى المتن وقوله على تنافض (قوله  
وكذا السكون) أي الطويل اه معنى (قوله المتن) وتوافقاً لغيره (قوله أي في المال كإثبات) عرش  
(قوله المتن فلفو) أي في المسائل الثلاث ويشارف لعل قال ان أعطيتي اتفاقاً في طالع فاعطيتي لغيره حيث  
يقع الطلاق بان التول بواب الاحتياط فاذ توافقه في المعنى لم يكن جواباً ولا اعطاء ليس جواباً واعطاه فعمل  
فاذا ثبت التين فقد ثبت ما لغيره اعتبار بالزيادة امام اه معنى (قوله لاجله) أي المال وكذا خبر  
مقابله (قوله مستعمله) أي الطلاق (قوله ويشارف مالوا) أي فانه لا يصح اه معنى (قوله رائدة  
الخ) أي لفظنا (قوله رأى وقت) الى قوله ثم رأى في المعنى الاقوية ولا يسلط الى الرجوع وقوله ومثلها  
قوله في بطلان بشرط التيقنهما اه قال في شرحه عقب هذا كعبه تنصك الا ان يجب المقابل بقبل فلا  
بشرط نيته اه وظاهره عدم اشتراط نيته المقابل بقبل في بطلان فعله أيضاً وانظر لم تعرض للشرح  
ذلك (قوله بمحض) وجه (قوله في المتن وبشرط قبولها لفظاً) والكاتب مع اللفظ تقوم مقام النية  
شرح حر (قوله أو يفعل) عطف على قول المتن بلفظ (قوله على ما قاله الخ) جمع مقدمون لكن ظاهر  
كلامهم بخلافه شرح حر (قوله بان هذه) أي ان دخلت الخ فتوفه بخلاف تلك أي ان أرضعت الخ (قوله

بنفس الالتزام ودلى الثاني  
يحمل ما في فتاوى بعضهم  
من اشتراط معنى السنة  
ويصل بعضهم فقال ان لم  
تلقه أجزع ضاع قوله لغيره  
فهو محض تعليق بصيغة فزع  
بعد السنة جواباً عن لزومه  
فهو خلع في ثمانية تعلّق  
ليقع بعد السنة باثنا زود  
بين هذا وان دخلت النار  
فالت طالع بالغا فيه بشرط  
القبول لفظاً وقع عند  
الدخول بالفرق وان وجب  
تسليمه حالاً كإثبات بان هذه  
فيها شرطان متساويان  
فأوجبنا مقتضى كل منهما  
وهو ما ذكره بخلاف ذلك  
فانه ليس فيه الا شرط واحد  
لكن فيثا يتبين ان لفظنا  
الشرط ثانٍ والثاني آخرى  
(غير متصل) بكلام  
أجنبي ان طالع كإثبات آخر  
الفصل وكذا السكون كما  
صر في البسم ومن ثم اشترط  
توافق الاحتياط والتسول  
هنا أيضاً (فلا يختلف  
احتياط وقبول كلفلتك  
بالف قبيل بالعين وبكسه  
أو مفلتكت لئلا ينافي  
قبيل واحدة ثبات اللف  
لفنو) كإثبات البسح فلا  
سلطان ولا مال (ولو قال  
مفلتكت لئلا ينافي قبيل

واحدة الالف لا يصح وقوع الثلاث وجوب الالف لانهم لم يتخالفوا في المال المعترف بقبولها لاجل بل في الطلاق  
في مقابلته مالاً في مستعمله هو في موقع ما زاد عليه هو به بتقديم ما قبل قد يكون لها عرض في عدم الثلاث ليرجمه لا يسلط ويشارف مالوا باع  
مد يدن بالف قبيل أهدده بالالف لان الباطل لا يستقل بتأنيك الزائد (وان بدأ بصيغة تعليق كتي أو متي ما زائدة لنا كيداً أو أي وقتاً وزمن  
أو حين (أعطيتي) كذا في طالع في (عطي) من جانب فيه وبمعناوضة



لكن لا تظن انهما غايان لان لفظه المذكور من صراحتهم ينظر لما فيمن نوع معاوضة (فلا) ملان لا يندفع الصنفان بل يطرود  
جنونه عقبه ولا (زجوجه) عنه قبل الاعطاء كسائر التعليقات (ولا يشترط القبول) (٤٨١) لفظا لان صفة لا تقصير ولا الاعطاء

في المجلس) بل يكتفي وان  
تفرقا عنه لانه لا تسه على  
استقراء كل الاثر منه  
من محالهم فتقرر نسبة  
المعاوضة على ايجاب الغور  
وانما وجب في قولها من  
طقتي ذلك الغور وقوه  
صور لان الغالب على  
جانها المعاوضة بخلافه  
واهم منه ان متى اى  
وتحوها ان يكون القرائن  
اثباتا أمثما كما تم تعطف  
ألفا فانت طالق والغور  
تعلق بمضى من يمكن فيه  
الاعطاء فلفظه (وان قال  
ان) بالكسر (أذا)  
وشلها كل ما لم يدل على  
الزمن الاى (أعطيني  
كذلك) أى لا جوجه  
ولا يشترط القبول لفظا  
لانها محار فالتعلق متى  
أما الفتوحة واذا فالتعلق  
مع أحدهما يقع بانما لا  
وبنى تقصيرها بالتقوى  
أنها ما يأتى في الطلاق ثم  
رأيت شرا كزمره من طاهر  
كلامهم أنه مع ينونها  
لاناله عليها وجه بان  
معنى لفظه أنها بذلت  
ألفا على الطلاق وأنه قبضه  
لكن القياس أنه عليه  
أنها أعطته نظير ما مضى  
رسم القابلة (لكن يشترط)  
ان كانت حرة وانما جها  
المعصية والكتابة تسوله

الى المتن (قوله) لا تظن انهما غايان الاولى التذكير (قوله) لا تظن الى التعلق (قوله) لما فيه أى التعلق (قوله) لفظه  
(قول المتن في المجلس) أى يحسن التواجب وهو كفى المحرر وأهمه المصنف ما يربط به الايجاب القبول اه  
مضى (قوله) ان تفرقا (الخ) أى ولو طال الزمن جدا اه عش عبارة للمضى حتى وجدنا الاعطاء طلقت وان  
زادت على ما ذكره ولو قد بقي هذا زمان أو مكان تعين اه (قوله) لما فيه أى لفظه اه معنى (قوله) من أى  
الزوج والاولى اسقاطه كما فعله النهاية والنهاى (قوله) وقوه أى وقوه تعلقه بقوته بخلافه أى جانبه وقوله  
فتعلق أى رجعا اه عش (قوله) فلم تعلق لعل الاولى الواو بدل الفاء (قوله) كذا أى كل لفظ اه عش  
(قوله) كل ما لم يدل على الزمن الاى (قوله) اذا تعلق على الزمن الاى سم وهو جعل نامل لانه جل الاى فى كلام  
الشارح على المستقبل وليس جرده وانما الدار الزمن الاى سانه فى كلامه وهو الزمن اه ام المدلول على  
واذا ليست كذلك اه سديع (قوله) يقع بانما لا انظر هل فى الظاهر والباطن وان لم تكن أعطيني شيئا  
أوفى الظاهر فقط مؤاخذه باقراره لغير اه رشدي أقول ويتعين الثانى كما بيده قول الشارح كالغنى لكن  
القياس الخ وتقيده النهاية بظاهر ايجابى (قوله) وظهر كلامهم الله مع ينونها لانها (الخ) قد يستشكل  
حينئذ البيوتية لان الاعطاء يقتضى التعلق بسبق التملك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضا لطلاق  
المتأخر عنه فتلأ كذا قاله الفاضل المحشى ولك أن تقول إنما عتوان كان مغيرا غيرهما بقا بالطلاق وليس  
يتمتع فله فى ضمن هذه الألف أو لم تكن هذه الاصلح ان تطلقى بل قول الشارح بذات أنفس الخ  
يعنى هذا الجرد يتردد النظر فيما لو اختلفت افعال ملكتي على كذا مغيرا وقالتم مر بيطا بالطلاق ولعل  
الاقرب قبول قولها لأنها اعرف بمصداقها وان الظاهر من حالها سبى فى مثل مقام الشقاق ما ذكرته  
لا يقال اذا حل كلامهم أى ما ذكر كان من القسم الا فى أى ابتداءها بالطلب لا تقول قد يذكر بعض  
فروع قسمي بين آخر والبعض عليهم رفع الاشكال المذكور اه سديع (قوله) لما فيه الخ زاد النهاية  
ظاهرا اه وقال الرشدي وكذا ما لم يكن ظاهر لانها لم تلتزمه شيئا فراجع اه وتقدم ان قول الشارح  
كالغنى لكن القياس الخ بقيد التقيد بالظاهر (قوله) ووجه بان الخ عبارة للمضى وتخرج ان المكسورة  
الفتوحة حان بها يقع الخلاف فى الحال بانما التعلق قاله الماوردى قال وكذلك الحكم فى ثلاث الماضى  
الزمن اه (قوله) لفظه أى الزوج (قوله) نظير ما مضى الخ أى فى باب الزهن اه كردى (قوله) ان كانت  
حرة سذكرت زمره وهو الخ قوله سواء الحاضرة فى المضى (قوله) والكتابة قياس ما مضى للمكاتبين انه  
اذا نالها على عوض بغير اذن سيدها كان أو عينا بانتهج المثل انه ودعها ما قبض منها ولا يلحقه  
وبسقطه فى ذمتها مهر المثل اه عش (قوله) والغائبة المناسب لها التصور بان أعطى زوجه  
سم (قوله) عقب عليها متعلق باطالع الخ (قوله) أى الغور (قوله) مجلس التواجب المناسب لغائباته  
مجلس عليها بالنسبة اه سم (قوله) السابق أى فى شرح بديل الخ اه كردى (قوله) بان لا يتناول  
الخ تصور لغور (قوله) طو لى الخ راجع لكل من الكلام والسكوت وقوله عامر أى بان يوافق  
أحدهما الآخر مختارا وقوله لان ذكر العوض الخ لقول المصنف لكن يشترط اعطاه على الغور وقوله  
لمصراحتها أى عش (قوله) فى التأخير أى فى جواز التأخير مع كون الغلب فى ذلك سم جهة

وشلها كل ما لم يدل على الزمن الاى (قوله) لفظه انما يدل على الزمن الاى (قوله) وينى الخ) كذا تشرح  
مر (قوله) وظهر كلامهم أنه مع ينونها لانها عليها قد يستشكل حينئذ البيوتية لان الاعطاء يقتضى  
التعلق بسبق التملك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضا لطلاق المتأخر عنه فتلأ (قوله) والغائبة  
المناسب لها التصور بان أعطى زوجه (قوله) مجلس التواجب المناسب لغائباته مجلس عليها بالنسبة

( ٦١ - (شراف وإين فاسم) - سابع )

الباب مجلس التواجب السابق بان لا يتناول كلام أو سكوت طو بل عرفا وقيل بالم يفرقا كما فى خيل المجلس لان ذكر العوض قرينة تقتضى  
لتحليل اذ الاعراض تتجلى فى المعاوضة وترك هذه القضية يعصم امراتها فى التأخير وكلمة بخلاف ان اذلالا

له على زمن أمه - لا إذا كان من مذهبها من عام ومسمى إذا من مطلق لانها ليست من أدوات العموم اتفاقا فلذلك الاشتراك في أصل الزمن وعنده من أن المتع هو لو قيل متى أقبلت صبح أن قل من متى وأذا شئت دون أن شئت لانها علم لا لها على زمن لا تصح جوابا لاستفهام الذي في متى عن الزمان وحصل التسوية بين أن وأذا في الأبحاث لما اتفق في فاعلة القصور بخلاف أن كبا في أملا لا متعنى أعطت قلت وان طالع العذر أعطاهما لا لا فلا لهما ومن ثم لو كان (٤٨٢) التعليق بإعطاهما تحريرا بشرط القصور ولقد تهرت عليه ما لا في الأول إذا أعطينت كسم أو

غيره بانتهى على تناقض فيه  
 ويرد السيد أبو المكارم  
 عليها مهر المثل إذا عرفت  
 والأمر أعني ذكر كالأعطاء  
 ففي أن أرى متى لا بد من إيرادها  
 فورا برأيه في محضه عقيب  
 عليها والألم يقع في الثانية  
 بعضهم بأنه يقع في الثانية  
 مطلقا لأنه لم يخالطها  
 بالعرض فقبلت العبارة بعد  
 من الفصل كالمهم ومن ثم  
 قال في الخادم في فلا يخالط  
 على ألف إن شئت قياس  
 السبب اعتبار القصور به هنا  
 لوجود المعاونة أي فكذا  
 الإبراه فيه معاوضة هنا  
 وزعم أنه استأخفا لا يتحقق  
 فيه العوض تبليس بشي كما  
 هو وأخصر على أنه مرآت  
 القبول لجهة إعطاء ضيف  
 جعل أن تصدقت عليك  
 بصداقي على أن تطلقني  
 ضلع أي أن أؤدب جصل  
 البراءة التي تضمنها التصديق  
 عوضا للطلاق لا تعلية به  
 كالمع مما يشترط طلاقه  
 على القصور لا يقال أذا ذلك  
 المتعنى التفسير يبع على  
 الضمير أنه مرجع لانا  
 نقول فليست فلا في غاية  
 ولا سائرة وفي أن أرى أن  
 فلا ناسد بئنا أو أعطيت كذا بقصر جميعا كسما فلا فورة ويكني التعليق الضمير في أنت طالق وتقام طلاقك  
 ببراءة بل لا بد من برأيه فورا على أحد وجهين يرضه ترجمه لان الكلام لا يتم إلا بتأخير ثم رأيت الأصح بحث أنه أن لم ينو به الشرط وقصر حالا  
 وأن نواه وصدقت تعليق به وهو ظاهر لكن اعترضه غيره بأن قضيت عوقب على اعتدال الطلاق والفاطر خلافه كانت طالق براءة وتلان الكلام  
 إذا اتصل وانظم مرتبط ببعضهم أه. وهذا هو المقتضى لكرهه ولو قال أن أرى أن تفسر في طلاقها فإبراهيم في ثم لم يكره خبره فان طاق  
 وقع وجهان لا أبرأ عوقب ومقابلته التوكيد وتعليقه

لهما فلتأمل (قوله أملا لا متع) كذا شرح مر (قوله ويرده السيد أبو المكارم) ولا ينافي مع ما قلناه الرافعي  
 عن الغوى أنه لو قال للزوجته الأمانة أعطيتني فو باذنت طالق حيث لا تطلق بإعطائه فويلد مع ملكها  
 لان الاعطاء على حقها لا يكون إلا بالملك منوط بما يمكن تحريكه انظر مع مسئلة التجراد كان اعتبار اركان الثلاث  
 في المال فلو تطلق في مسئلة أن أعطيتني فو بالاذن يمكن تحريكه فلو كانت فصار كإعطائه فخرتو بأعضو أو بأعضو  
 بخلاف أن أعطيتني ألقا أو هذا التوب شرح مر (قوله وفي أن أرى أن لا متع) عطف على قوله قبل فني أن  
 أرى أن (قوله ولو قال أن أرى أن) هو سكون التاء

نصوص  
 ببراءة بل لا بد من برأيه فورا على أحد وجهين يرضه ترجمه لان الكلام لا يتم إلا بتأخير ثم رأيت الأصح بحث أنه أن لم ينو به الشرط وقصر حالا  
 وأن نواه وصدقت تعليق به وهو ظاهر لكن اعترضه غيره بأن قضيت عوقب على اعتدال الطلاق والفاطر خلافه كانت طالق براءة وتلان الكلام  
 إذا اتصل وانظم مرتبط ببعضهم أه. وهذا هو المقتضى لكرهه ولو قال أن أرى أن تفسر في طلاقها فإبراهيم في ثم لم يكره خبره فان طاق  
 وقع وجهان لا أبرأ عوقب ومقابلته التوكيد وتعليقه

انما شهد اطلاق خصوصه كالمس ولو قال أنت طالق الا ان رأيتي من كذا لم تطلق على اوجه الا بالأس من العراه بنحوها أو موت وكذا الا ان أعطيتي كذا (وان بدأت بطلب طلاق) كطقتي بكذا أو ان أوأد أو موتى طقتي (٤٨٣) فقلت على كذا (فاجاب) به الزوج (بمعاوضة)

من جانبها الملك المبيع في مقابلة ما بذله (مع شوب) جعله) ليذله العوضه في مقابلة تحصيله لغرضها وهو اطلاق الذي يستقل به كالعالم في الجملة (فلما الر جوع قبل جوابه) كسائر الجمالات والمعاضات (و يشترط فور جوابه) في مجلس التواجب نفسرا لجانب المعاضاة وان عقلت حتى يختلف باب الزوج كالمس فلو طلقها بعد زوال الفورية حتى على الابتداء فيقع رجعا بلا عوض وفارق الجملة بقدره على العمل في المجلس بخلاف عامل الجملة قالو بحث أنها لمصرحت بالترقي لم يجب الفور ولا بشرط توافق نظر الثانية لجملة فلو قالت طلقتي بالف فطلق نصفها لا يثبت نصف المسمى أو يعاد ثلثا ثبات بغير المثل العمل بما يقابل الدأو (ثلاثا بالف) وهو علكهم عليها (بطلاق طلبة) نكته) يعني يقصد بها الابتداء سواء أقال بثنته أم سكت عنه ولم يترد فيهما يظهر من كلامهم أنها أيت الشراعت اعتزوا به أنه قد

خصوص التوكيل وأما التطلق فيصعب لعموم الاذن اه كرى (قوله بطلاق خصوصه) أى خصوص كونه وكذا لصح يسد الجعل المسمى ان كان غير جع لاجرة المثل وأما عموم كونه ما ذناه في التصرف من قبل الموكيل فليطالع التعليق اه سدع (قوله كطقتي بكذا) الى قوله كرى صدى في المفتى الاقوله وفارق الجملة الى بحث وقال قوله أو بابت طالق طلقتي نصفها في النهاية الاقوله ثم رأيت الى المتن (قول المتن فلما الر جوع الخ) أى ليفا بدل عليه كرجعت عما قلته أو بطلته ونقضته أو فسخته اه عس (قوله كالمس) أى في شرح ولا اعطاء في الجلس (قوله جل على الابتداء الخ) فلو قالت تصدق به جوام لمصدق ان عزو قال في شرح الر وض مائه والظاهر انه لو ادعى اليه جوابه كان جاهلا لقر به عهد الاسلام أو نشأ به بديهة بعيدة عن العلم مسدق بهينه اه ولم يبين حكم تصديقهم هل هو عدم الوقوع لغوات الفورية المشترطة سم على ج أقول نعم الاقر بهانه كذا في الحد كره اه عس (قوله وفارق الجملة) أى حيث يستحق فيها الجعل وان تراعى العمل عس وسم (قوله وبحثنا لمصرحت) عبرة لفتي نعم لمصرحت الخ وبحثنا لجملة والاذن جنة عدم اشراط الفوران مصرحت بالترقي اه (قوله لمصرحت بالترقي) أى كان قالت ان طالقتي ولو بعد عشر مثلا اه عس (قوله ودفع بها) على الصحيح لانه سماع بعض ما عقلت أن يطلقها عليه اه معنى (قوله بها) أى بالجمعة كذا في الر وض اه سم (قوله فرد بها) أى بان نقض من ألف خمسة تغفل أن ردوا لالجملة تلزم بنوام العمل وقوة نصفها الى أن وجد دليل ما بعد اه رشدى (قول المتن ولو طلبت ثلاثا الخ) ه فرع وهو قالت طلقتي نصف طلبة وأطلق نصفى أو بدى مثلا بالف ففعل أو ابتدأ الزوج بذلك فقبلت بانتبهر المثل وكذا لو قالت طلقتي بالف فطلق بها مثلا وأطلق نصفها فنصف ألف وظهر ان تطلق بعضها كطلاق يدها الا يمكن التوزيع على البعض لاجه بخلاف نصفها وانما طلقت هنا نصف ألف بخلاف في قولها السابق طلق نصفى للسابقة تعجب اه سم (قوله فطلق نصفها الخ) لعله ما ربه الكل أما إذا زاد به مجازا فثنين بالف وعليه فعل قبل قوله فيسدا دلت عليه القرينة أولا بدمن تصديقها على نامل فليراجع اه سيدعمر أقول ان هذا مسمى من عس الر وض أنه يقبل قوله بهينه (قوله أم سكت عنه) أفهم انه اذا كرم ما زيجلى ثلث قال طلقتك ولا بد بالف أو نوى ذلك لم يقع عليه طلاق وهو ظاهر لعدم موافقة ما أجاب به لسؤالها اه عس (قوله ولم ينو ذلك) أى الابتداء (قوله فيما يظهر الخ) راجع الى قوله يعنى الى هنا (قوله الشراعت اعتزوا به الخ) ومنهم المفتى (قوله أو طلقتين) لقوله نظر الماتون في المفتى الاقوله وفارز الى ولو أجابها (قوله

(قوله جل على الابتداء الخ) فلو قال تصدق بجوام لمصدق ان عزو قال في شرح الر وض مائه والظاهر انه لو ادعى له شوب وكان جاهلا لقر به عهد الاسلام أو نشأ به بديهة بعد تصديق العلم مسدق بهينه اه ولم يبين حكم تصديقهم هل هو عدم الوقوع لغوات الفورية المشترطة (قوله وفارق الجملة) أى حيث يجوز انه التأخير (قوله ودفع بها) أى بالجمعة كذا في الر وض (قوله كرى صدى بالف فرد بها) انظر هذا مع قوله في الجملة ولا بشرط المطالبة فلو قال ان زوجتي أبى فليكن ينزل قال أبى قد شهد نذرا حتى الدين نزل فان القول لا أثر له في الجملة قال الامام واعترض بولهم في طلقتي بالتحقق لبعائنه طلقتي بها كالجمله وتوجب بان الطلاق لما توافق على لغزا الزوج أو ولا امر عليها ه فرع وهو قالت طلقتي نصف طلبة وأطلق نصفى أو بدى مثلا بالف ففعل أو ابتدأ الزوج بذلك فقبلت بانتبهر المثل وكذا لو قالت طلقتي بالف فطلق يدها مثلا وان طلق نصفها فنصف ألف اه وظهر أن تطلق بعضها كطلاق يدها الا يمكن التوزيع على البعض لاجه بخلاف نصفها وان طلقت هنا نصف ألف بخلاف في قولها السابق طلق نصفى للسابقة تعجبها

مضر انما انصر على طلبة واحدة فاستحق الثلث فو حذف التقيد لافهمه بالاولى أو يضاف بها مام انه اذا لم يعدد كرم المال وقع رجعا والاصح ان يأن كاتر (فواحدة) تقع لغيره (ثلاثه) أو طلقتين فطلقتان بثنته تقليم اشوب لالجملة اذا قل ودع يدعى الثلاثا ألف فريدوا حتى ثلث الألف

وفارق عدم الوقوع في تعليق فيه معاوضة شرط التعليق وجود المعاوضة والتوافق ولم يوجد أو ما من جانبها فلا  
 تعليق فيه بل في معاوضة أيضا كما مر وجهه وهذا لا يقتضي الموافقة فكل تعليق فانه يقتضيه أيضا فاستوى أو لو أجابها بآيات طالق  
 ولم يذكر كره عدولا أو لم يوافق وحده (٤٨٤) فقط على الأوجه أو بآيات طالق ملققة ونصفها نهل يستحق ثلثي الألف أو نصفها وجهان

أصحهما الثاني نظر الملقوق  
 لا السراية لأنه الأقوى  
 وبأخباره ووجهه بذلك  
 تعلّق (وإذا نال أو طلق  
 بعوض) ولو فاسدا فلا  
 رجعة له لأنها انما ثبتت  
 المال لذلك انما ثبتت  
 إذ قبل الصداق لا تلك  
 هي رقبته فان شرطها  
 كالتلك أو ما عكسها بكذا  
 على أن ليس على الرجعة  
 قبلت أو أن شرطها  
 صداق فان طلق طلقه  
 رجعة فان شرطها كافي  
 جميع أخذها من فتاوى  
 الصالح (فرجى ولا لال)  
 له لأن شرط الرجعة والمال  
 أي والبراءة متناهين  
 فتساوأت ويقتضي مجرد  
 الطلاق وهو يقتضي  
 الرجعة ولاه لما صرح  
 بوجبه علم أن مراده مجرد  
 التعليق بصحة البراءة لا أنها  
 عوض ويحب بعضهم عدم  
 الوقوع في مسألة البراءة لأنه  
 لا دليل للوقوع إلا بصحة  
 البراءة وجهتها تستلزم  
 البيئونة وهي تنافي قوله  
 رجعة ويرد هذا نظير  
 ما ذكره من التناقض وقد  
 صرحوا بأنه لا ينافي للوقوع  
 (وفي قول ما من مجرد التمسك)  
 لأن الخلق لا يغضب بغير

السابقة صواب (قوله وفارق عدم الوقوع الخ) أي كما تقدم في قولنا المنصف ولو قال طلق ثلثي الألف فقلت واحدة ثلث ألف فلقو (قوله وبأخباره) عطف على الأقوى (قوله كملت الخ) أي قبلت وقوله أو أن  
 أو أي الخ أي فأمر أنه (قوله فتساوأت) هذا يقتضي بطلان البراءة فيمنع نظر لا شرط الرجعة إنما ينافي  
 البراءة إذا جعلت عوضا لا مجرد التعليق عليها فان تنافي بين شرط الرجعة كون البراءة عوضا فاللزم من هذا  
 التناقض عدم كونها عوضا لا بطلانها في نفسها فالأوجه وجهتها وهذا اختلاف ما في المسألة الأولى فان شرط الرجعة  
 ينافي العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضا سقط مطلقا وليس له جهة أخرى ثبت باعتبارها بخلاف  
 البراءة قائم معقولة في نفسها قائم له لأنه لا يخالف دقته بظهوره فدعوى إن القصاص فساد البراءة لأن  
 الطلاق ينافي شرط الرجعة فتساوأت كافي المسألة الأولى وما عداها لا شأن به فإله العمل على ما قلناه ولا  
 ما دل عليه قوله الاتي من بعضهم لأنه لا دليل الخ من عدم صحة البراءة وأما قوله على ذلك من هذا الجهة  
 فليأت (قوله تستلزم البيئونة) فتدعي بما عدا ما تستلزمه إذا جعلت عوضا لا قصد مجرد التعليق كنهها

الرد  
 العوض ولو أنها عوض على أنه من شرطه وكانه الرجعة بانت مجرد مثل لأنه عوضي هنا يسقط الرجعة وتبقى سقطت  
 لا تعود (ولو قالت طلق بكذا أو أن) أو أن هو أو أن (فأجاب) فالزوج فوراً بان لم تتراجع الردة والجواب كما أجابته الفاعول حيث نظر (ان  
 كان) الارتداد (قبل دخول أو بعد ما صرح) هي أو هو أو هما على الردة حتى انقضت العدة بانت بالرد ولا لال ولا طلاق لا تنقطع النكاح  
 بالرد في الحالين أما إذا لم يلق قبل الردة فما بين الالاحال

بمختلفا للوقوع معا فانما اتين بالرد لئلا مال كبحته السبكي وغيره أي ان لم يقع اسلام ورجعنا المانع أقوى من القطع فحينئذ خرج به  
ضعيف وان جزمه بضعف شرع منهج (وان أسلمت) هي أو دها أو دهما (فيها) أي (٤٨٥) العدة (طلقت المال) السبي لا تأنيبناعة

الردة أو الجواب اختلت الصيغة اه معنى (قوله ما وقع) أي الجواب الرد عش ومعنى (قوله) كما  
بحته السبكي) لاختلاف النية لا المعنى (قوله) أي أن لم يقع اسلام) ينبغي انه فيما بعد الفسخ واللام يؤثر لاسلام  
سم وعش وسدعر (قوله ولو جزمه) أي ما بجمعه السبكي من عدم وجوب المال (قوله بان المانع أقوى  
الح) ذلك أن تقول الردة ليست متعينة بنوع المال وانما هي مقتضية لنيونة بل مال فلتأمل والحاصل انه  
وجد مقتضيات للنيونة فعاد أحدهما يقتضيه بما مال والاخر بل مال فعمل يخلق النيونة الذي هو  
مقتضيهما أو بنوع المال الذي هو مقتضى أحدهما يتحقق مقتضى مع عدم المعارض وانما سقط المال في  
صورة تقدم الرد على الجواب لتقدم عليه النيونة التي لا تقتضي المال وهي الردة على مقتضيهما هو المانع لان  
الردة متعينة بنوع المال وحيدة فلا يظن ان الاوجه عاجز به في شرع المنهج ثم ايتى في المعنى قال  
وهذا الوجه يعني ما في شرح المنهج اه سدعر وقديح بان الردة مقتضية لعدم وجوب المال فتكون  
ما تعين نيونة (قوله ضعيف) وقالها بنوع خلافا للمعنى كاسر (قوله وان جزمه بضعف شرع منهج)  
ووافق السبكي في شرح الروض اه سم (قوله من الماطلوب) متعلق بقتل الكلام (قوله هنا) أي  
في المنطق (قوله نظر الشائبة المتعلقة) أي من جانب الزوج وقوله أو الجاهة أي من جانب الزوجة وكل منهما  
موسع فيه (قوله هنا) أي في المنطق (قوله ولو من غير الماطلوب جزمه) اعتمدتها هنا في قولنا (قوله) أي  
ناتعمم المذكور (قوله من الفرق بينهما) أي المانع والبيع (قوله ولو ينافيه) أي ما نقل عن العمراني  
(قوله لانه الخ) انه لم يعلم النفاذ (قوله في الصورة الثالثة) هي أو قال قبلت الراه اه سم عبارة السيد  
عمر بالنسبة للعمراني وان كانت ناسئة اه عبارة الكرد في قوله ولا ينافي هذا ما ياتي في الشرح من  
الخوارزمي أو قال قبلت الراه والثانية قوله في الصورة الثالثة أو في الصورة الثالثة أو في الصورة الثالثة  
تسمية الثالثة هنا بضعف والثانية الأولى لانها هنا باعتبار انضمام صورة العمراني في الصورة الثالثة أو في الصورة الثالثة  
فلذا صارت الصورة الثالثة ما هناك باعتبار صورة الخوارزمي فقط اه (قوله تعمله الخ) أي الخوارزمي  
(قوله لانه الخ) أي الزوجة (قوله في الصورة الأولى) أي في مسألة العمراني (قوله فلهذا) من باب الالفاظ والاختصار  
الاستمر للصيغة والبارز وقرج (قوله بخلافها) أي التي وجع (قوله أحدهما) أي الزوجين (قوله ولا) أي  
بان عليها (قوله) كلام الخوارزمي أي الماراة تفاوته في الأولى أي من مسئلة (قوله اذا توفرت جعل الراه  
الخ) ينبغي أن يكون لا لعل ذلك لان المتبادر قد العوض بخلافه فافهمه بدت المتعلقة بان أرادت  
بالصيغة المذكورة ومعنى ان طلقتي فانت بري فانه حينئذ ينبغي أن يأخذ في الخلاف السابق في تلك وأما قول  
الشارح بخلاف ما افاداه فعمل نأمل ولم يظهر وجهه بل ينبغي في الصورة والتي يحكم فيها بان ما أتت منه صيغة  
معارضة لا يحتاج لنبهتها أيضا كما لو قال طلقني وألف فقال أنت طالق ولم تطلق بالعروض ولم ينو كذا قوله  
لان هذا في معنى يتعلق الراه لا يقتضي عدم عزمه كوفي في الالفاظ بحمل نأمل أو ان لا ينافي كذا مرتين  
في نصوصها ما يمكن كذا على أن تطلقني فان التعليل كالإفراد في كونه لا يقبل المتعلقة والحاصل ان ظاهر  
الصيغة المعارضة وان تضمنت المتعلقة كذا أو صيغ المعارضة فلا تشمل عليه الاعتراض اذ انه فتأمل واتفق  
اه سدعر (قوله بان تطلق به) أي بطل ذلك (قوله أيضا) أي كالزوجة (قوله لانه الخ) ان كان الماراة  
فان شرط الرجعية بغير فاعين العوض في مجرد المتعلقة (قوله كبحته السبكي) اعتمده مر (قوله أي ان لم  
يقع اسلام) ينبغي انه فيما بعد الفسخ واللام يؤثر لاسلام وان جزمه بضعف شرع منهج ووافق السبكي  
شرح الروض (قوله ولو من غير الماطلوب) اعتمده مر (قوله في الصورة الثالثة) هي أو قال قبلت الراه (قوله  
لان هذا في معنى يتعلق الراه الخ) قد يقتضي هذا انه بعد تعلقه بغيره كذا لا يمن قوله الا لا يكتفي ما جرى منها

فوله لو قالت ذلك لصدق على جهة طلاق فقال قبلت وقوع بانها بغير المثل لكن ينبغي حمل قوله على ما ذكره من أحدهما الصدق والادع  
باشئاف مقابلة الراه من كذا كذا كلام الخوارزمي هذا الذي تضمنه ما قاله الخوارزمي في الأولى ما اذا توفرت جعل الراه عرضا لطلاق فطلق  
على ذلك بان تطلق به بخلاف ما افاداه أيضا لان هذا في معنى يتعلق الراه وتعليله ما بطل فلا عرض حينئذ كاسر ينافي في الفصل الذي قبل هذا

وفي الثانية اذا قال قلت بذلك ونوي به ايقاع الطلاق في مقابلة الارواح الماتة لم يبرأ من الطلاق بغير التفاضي مع عدمه ولا كتابة مع الشك ولا وقوعه بمجرد ما ذكرته في الاولى في صورة بذله المذكور وان قلنا انها اذا كان الصداق دينان البذل يصح كونه كتابة في الارواح ولو لم ينظر لانها استعمل في الاعيان لا غير ان حقيقة البذل الاعطاء (٤٨٦) وحقيقة الارواح الاسقاط والنسبة بينهما التباين فلا يصح ان يراد باحدهما الآخر فان

قلت ان يراد بذلك الاسقاط فصح استعمال البذل فيه قلت كونه تلكا انما هو امر محكم به لانه مدلول لفظه على ان التحقيق انه لا يطلق القول بانه غير مدلول بانه اسقاط لانهم فروا راعوا فيها الاول وفسروا راعوا فيها الثاني لكن لما كانت الاولى اكبر اطلق كثير من علمه التعليل فحلفوا ذلك ليس النظم لم يولد الا لفظ لم يولد ما يستعمل فيه واما مدلوله الاصل فهو الاسقاط لا غير فتم ما تقرر من المناقاة بينهما وادخلوا في البراءة فاشتت بلفظ البذل لم يكف وان ثبوته بالادلة يستلزم قوله ان يبرأ ويغير ونظيره بانه في معناه وانما قيل انه تخليق الدين وردت بجمعه الله في معناه لما تقرر ان البذل انما يستعمل في الاعيان لا غير من ثم لو قالت بذلت صدقي على طلاق وهو دين فطلق ولم ينو يا جعل مثله عوضا لطلاق وقع رجعا كما هو مما في الفصل الثاني قبل هذا بخلاف ما لو قال انت طالق على وجه البراءة فلا طلاق حتى تبرأ من البذل غير البراءة فكان كلامه تعلقا مبتدأ فلا يقال قال

يقع بقوله انت طالق وما بعده فمردا كبدلانه صرف اللفظ عن ظاهره لغرض وجوب الظاهر التي استعملها قوله لا تنسده كاهو واضح للمأمل اما اذا نوى يا جعل مثله عوضا فمقتضى ان يبرأ عن الاصل فظهر المثل بخلاف ما لو جعله نفسه لان الدين مادام ديننا لا يقبل العوضة ولا يصح استعمال البذل فيه كما تقرر وانفرد به بالبرهان ان اتى مرهكمه والوجه في ان نذرتي بكذا طلاق فذرت

البيان ان قوله في مقابلة الارواح الماتة لم يبرأ من الطلاق بغير التفاضي مع عدمه ولا كتابة مع الشك ولا وقوعه بمجرد ما ذكرته في الاولى في صورة بذله المذكور وان قلنا انها اذا كان الصداق دينان البذل يصح كونه كتابة في الارواح ولو لم ينظر لانها استعمل في الاعيان لا غير ان حقيقة البذل الاعطاء (٤٨٦) وحقيقة الارواح الاسقاط والنسبة بينهما التباين فلا يصح ان يراد باحدهما الآخر فان

البيان ان قوله في مقابلة الارواح الماتة لم يبرأ من الطلاق بغير التفاضي مع عدمه ولا كتابة مع الشك ولا وقوعه بمجرد ما ذكرته في الاولى في صورة بذله المذكور وان قلنا انها اذا كان الصداق دينان البذل يصح كونه كتابة في الارواح ولو لم ينظر لانها استعمل في الاعيان لا غير ان حقيقة البذل الاعطاء (٤٨٦) وحقيقة الارواح الاسقاط والنسبة بينهما التباين فلا يصح ان يراد باحدهما الآخر فان

له بأنه يقع بانتهاءه وكون النذر وقوع الطلاق في مقابلته إذا لم يعثر به أيضا (فصل) وفي الألفاظ المزمرة للمعرض ما يشعها  
لو قال أنت طالق وعط - لمن) كذا (أو أنت طالق) (وليعلن كذا) ويظهر أن مثل هذا عكسه كحل كذا أنت طالق وتوهم فرق بينهما  
بعد (وليس سبق طلبها بعمل وتوهم جعلا قبل أم لا ولا مال) لأنه أوقع الطلاق بجائز (١٨٧) أخبرنا أنه عليها كذا ذكر جملة تجربة  
معلقة على جملة الطلاق  
غير معلقة على شرط أو  
غير معلقة على شرط أو  
غير معلقة على شرط أو

(قوله إذا لم يعثر) أي يقع الطلاق في مقابلته فكذا يقع في مقابلته النذر  
\*(فصل) في الألفاظ المزمرة (قوله في الألفاظ) التي قرره ومنه أعطى في النهاية الآخرة ويؤخذ على وأنت  
(قوله لأنه أوقع) الحق فأن قلت في المعنى الآخرة أي أن قصده (قوله أوقع الطلاق بجائز) أي أو أخبر  
أن الخ ثم أوقع الخ اه سم (قوله فلم يلزمها) أي الزوج الزوج له أو لغيره أي الجاهل العلوقة (قوله  
على ما يفرده) أي على إيقاع الطلاق (قوله أن ذلك) أي قول الزوج المذكور (قوله كعلي) أي كقوله  
طلعتك على كذا اه معنى (قوله صاومته) أي فأن قلت بانتهاءه ولا فلا اه عش (قوله أي أن قصده  
به) يعلم منه أن مجرد السمو على لصيرته صر محققا بشرط وجبت فالفارق بين حالة السمو وعلمه أنه يقبل  
قوله أردت الخ حيث شاع وان كذبت في الإرادة بخلافه إذا لم يشع اه عش زاد سم قيد ذلك ليندفع  
استشكاله المثل إلى قوله وليس مما تعارض الخ ويصير به اه عبارة السبع وهذا التقيد للولي  
العراق في مقصده الماهيات بمقتضى استشكل إطلاقا لشئ من مائة من المتولين وأما في هذه المسئلة  
بأنه من غير ما تروى في الطلاق من تقديم الفعل على العرف اه (قوله حتى يقدم القوي) أي لا يلزم عليها مال  
(قوله والذم) أي تقديم القوي (قوله ولا إرادة) هذا يقتضي تقيد تقديم القوي في مسئلة تعارض المتولين  
بما إذا لم يفرده اه سم أي المشهور وأراد من القفظ (قوله فأن قلت الخ) عبارة أنها نهاية وعكس توجيه إطلاق  
المتولين بأن الاشتهار الخ (قوله أن الاشتهار) أي اشتها قول الزوج أنت طالق وعليك كذا ويوجه في معنى  
الشرط (قوله الموقعة) أي إطلاق مثلا (قوله الأثر) أي أن الخ (قوله فمعت طهر أذ ليس الفلانة في هذا على  
الآثار بالاشتهار لظهور أن الإزام هنا تعارض القفظ المصريح به وهو قوله بعشرة ذنان أو بالاشتهار ليس  
التفسير نوع ذلك الإزام بذلك القفظ لأصل الإزام فتأمل اه سم (قوله بما تروى) أي في قوله  
لأن ما هنا شاع الخ اه عش (قوله وأخر) أي في قوله لأن كون الاشتهار الخ (قوله من ذلك) أي مما تروى  
آخر (قوله وأنت) أي ردة عبارة أنها نهاية وأوجه ما أتت به العراق الخ (قوله وقد تعلق الطلاق الخ)  
قيد ما لو اختلفا في قصد التعليق فهل يعتبر قولها أخذها بما أتت به العراق الخ (قوله من ذلك) أي مما تروى  
أقرب اه سيدعمر أقول بظاهر من صريح الشارح والنهاية وصرح عش الثاني بعبارة قوله بأنه يتعلق  
بها أي فأن أراه براء بمقتضى طلاقه ولا فلا يقبل ذلك مندون كذبت في قصد التعليق لاشتهار مثل ذلك

\*(فصل) في الألفاظ المزمرة للمعرض وما ينبغيها (قوله لأنه أوقع الطلاق بجائز) أي أو أخبر ثم أوقع  
(قوله أو العوض) قيد بالمعنى تعطل العوضه تأني في قوله لا في فأن قال أردت الخ إذا زادت الشيء بما لا يصلح  
له لا اعتبار به لأن راد عدم الصلاحية باعتبار الوضع (قوله أي أن قصده) قد يعكس على اعتبار قصد  
أنه لا حاجة معه لاشتهار بدليل قول المصنف لا في فأن قال أردت الخ لأن يقال مع الاشتهار يكفي القصد  
لم تصدقه وأما أن هذا في قصد الشرط وذلك في قصده معنى كذا لا يصلح للفرق لاختصاصه في المعنى أو بالحكم  
تأمل (قوله أي أن قصده) قيد بذلك ليندفع استشكله المثل إلى قوله وليس مما تعارض الخ ويصير  
بذلك (قوله ولا إرادة الخ) هذا يقتضي تقيد تقديم القوي في مسئلة تعارض المتولين بما إذا لم يفرده  
(قوله الأثر) أي أن يعكس بعشرة ذنان الخ (قوله فمعت طهر أذ لا فلا في هذا على الإزام بالاشتهار لظهور أن  
الإزام هنا شاع الخ بالمقظ المصريح به وهو قوله بعشرة ذنان أو بالاشتهار ليس التفسير نوع ذلك الإزام  
بذلك القفظ لأصل الإزام فتأمل اه (قوله وأخر) أي قول الزوج الخ (قوله قد تعلق الطلاق الخ)  
اعتبار قيد الإرادة بدليل قوله وذلك في تعارض المتولين ولا إرادة وقد بين عدم الحاجة إلى هذا التقيد في جواب

بما قرره أنه لا استشكل هذا ولهم إذا تعارض مدلولان لقوي وعرف في قدم القوي وأخرا قول ابن الرغز أن هذا ينبغي على أن صراحة  
تؤخذ من الاشتهار أي هو ضعيف ويؤخذ من أنه لو قال بطلت على طلق أنما شاع في التفسير مع السبع وان لم يشر وأنت أي ردة  
فحين قال ابن الرغز وأنت طالق وقد تعلق الطلاق بالبراءة بأنه يتعلق بها أي فالتعليق وتبادل التعليق منه

ومنه أعطيت ألفا وأنت طابق فيما يظهر واطلاق الزركشي التوسيع به اثنا كدعوى وأعطيت ألفا برديان هذا ليس بظهير الجعالة لأنه فيما لم يرد في مستثنائنا يلزم وشتان ما بينهما لما إذا سبق طلبها بمال فأتى فان قال أردت به ما ورد بطلقت بكذا وهو الالتزام (ومرسته) وقبت (فكهور) لفتقالة أي فكأوله (في الإجماع) فقع بانثا بالمعنى لأن المعنى حدثت وعلمت كذا عوضا أما إذا لم تصدق وقبت فقع بانثا مؤخذة بقراره ثم إن حلفت بانثا لا تعلم أنه أراد ذلك لم يلزمه مال والأحلف ولزمها وأما إذا لم تقبل فلا يقع شيء ثان صدقته أو كذبته وحلف بين الرد والادعاء وحصولا حلف لأنه لم يقبل قوله في هذه الإرادة صار كأنه قال ذلك ولم يرد وممراته رجعي واستشكل السبكي صدق قبول ارادته مع احتمال اللفظ لها انذارا تختمل الحال فيتميد الطلاق بجملة الزامها بالاباء عوض في الالتزام لا إطلاق قال وهذا في الظاهر كما لا يطأ نسل وقوعه ويجاب عن اشكاله بان العطف في مثل هذه الأول أظهر فقدم على الحاشية تم لو كان نحويا وقصد هاهنا يده قوله بعينه (وأن سبق)

في التعليق اهـ (قوله أي لعل ذلك الخ) قد يشكل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والادعاء بذلك الدعوى إطلاق الزركشي اهـ سم (قوله ومنه أعطيت) كذا في أصل الشارح فخطه وصوابه أعطيت اهـ سدعمر (قوله وإطلاق الزركشي) أي من قصد التعليق المذكور اهـ سم (قوله وشتان ما بينهما) أي قد يمنع ذلك بأنه إذا صلح للالتزام صلح للادعاء سم أقول بل المقصد من التوسعة ما تقرر رهناني صدوقا ذكر منه ولومها اهـ سدعمر (قوله فأتى أي) نفاقي المتن (قوله وهو الالتزام) أي قول المتن قال إن ضمننت في النهاية الآخرة وكذا إلى المتن (قوله لفتقالة) أي حلف الضمير بالسكاف لفتح (قوله لوقال) أي أطلق بكذا (قوله والأحلف لزمها) الأولى وحلف لزمها كذا في المتن (قوله حلف) أي بين الرد اهـ عس (قوله والادعاء وحصولا حلف الخ) إن كان بعد رددها البمين السبون كونه فواضع لكن الأولى حيث شد التعليل بالنكول وان كان في الحلف ابتداء كنه ظاهر كلامه به قصر عبارة شرح المنهج فما وجه كون بعينه غير دلفيتا مل ثمأ تالمش سم قال قوله والادعاء أي وان لم يحلف وقع الخ فأنظر قوله بعد ولا حلف فأنه شكل مع ما تقرر اهـ وقد يحلف عن الشارح بان مقصود حلفه عما يده في غاية الوضوح إذ لا يتوهم أحد وجه الحلف عليه حيث قد يصرح بنفسه ولكن لا يتأتى تصح صيانة له بهذا فتعين لهجة العبارة في الحلف وان كان مستغنى عنه اهـ سدعمر ووافقه قول الرشدي قوله والادعاء قصد ولم يحلف بين الرد وقوله والأحلف أي سنها لا قول عس (قوله والأحلف) أي البمين الردودة اهـ فيردا شكال سم بالتكرار (قوله ومر) أي أنفاقي المتن (قوله قال) أي السبكي وقوله وهذا أي الوقوع رجعي فبما إذا كذب في الإرادة اهـ رشدي عبارة كالردي قوله وهذا الشارح إلى قوله فيقيم بانثا مؤخذة الخ اهـ أي وقوله والادعاء رجعي (قوله فلا وقوع) أي أن كان صادقا فليجمع اهـ سم وهو ظاهر (قوله في مثل هذه المواد) أي في وقوعه وعلمت كذا لأنه كور في بعضه أو تطلق (قوله أظهر) فيه نظر اهـ سم (قوله نحويا) الظاهر أن المراد بكونه نحويا كونه عارفا به من المسئلة وان لم يعرف ما عداها اهـ سيدعمر (قوله وقصد هاهنا) أي الحالبة السؤل العتيد كرجعاني عليه دفع ما قاله ابن الرقعة فلتأمل (قوله أي لعل ذلك الخ) قد يشكل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والادعاء بذلك الدعوى إطلاق الزركشي (قوله وإطلاق الزركشي) أي من قصد التعليق المذكور (قوله وشتان ما بينهما) أي قد يمنع ذلك بأنه إذا صلح للالتزام صلح للادعاء (قوله في المتن فان قال أردت الخ) قال في شرح الروض وقضيت هذا أن ذلك كناية عن كونه فيما ذكره بقوله ولوقال يعتد على عليك ألف فكذلك في البيع اهـ وقد يشكل كونه كناية بقوله الاتي وان سبق بانثا بالذكور لأن ظاهره مع سبق المذكور لا يحتاج للقصد المذكور ولو كان كناية احتاج إلى أن يجاب شذامن كلام الشارح السابق وذلك لأن ابن الرقعة بان الكناية في الالتزام تصريح بمقتضى ما يقرر في السابق المذكور كما في الاشتباه (قوله فكأوله) أي قال أطلق بكذا (قوله إن صدقته) أي في تلك الإرادة (قوله والادعاء) أي إن لم يحلف فأنظر ولا حلف أي فأنظر قوله بعد ولا حلف فأنه مشكل مع ما تقرر (قوله أما ما لا يطأ فلان) أي أن كان صادقا فليجمع (قوله أظهر) فيه نظر (قوله في المتن وان سبق الخ) عبارة شرح الجملة ومجمل أيضا إذا لم سبق طلبها بعوض والأوامر أجمعته كطالقي بعض فان أحجب بعين كطالقتي على ألف فتبدي فان قلت بانثا به والأوامر مع أو مجسم بانثا به المثل وان صدقته فالحل بك ذكره وقوله لأنه لم يذكره وقوله كما سيأتي فقد ذكر أو إلى فان ادعى قصد الادعاء صدق بعينه فيقع رجعا أو قصد الجواب وكذا تصدق بعينها لئني العوض ولا لاجرة اهـ بحرفه فلتأمل قوله آخرافي شرح رجعي مع قوله السابق فيما إذا أنهم متوابعان بعين أنما قبلت بانثا به والأوامر مع معناه مبتدئ في الصور تين مع سبق سؤلها غاية الأمر أن ابتدأ بتمهنا أنما قبلت بعينه وفي السابق محصوم بها شرعا فلم كان رجعيانها بانثا أن قبلت والأوامر يقع ولم يذكر في الروض ولا في شرحه في السابق لانه مبتدئ وعبر الزركشي في شرح المنهاج في ما هاهنا به ما يجب به مع كونه على ألف اهـ ولا يخفى نوجبه هذا الاشكال على كلام الشارح لأنه ذكر الصور تين على وفق ما في شرح



ذلك طلبها بآل وفصد  
جواباً أن أطلق كل  
ظاهر (بأن بالذكور)  
في كمالها عينه لأن  
تخفف وعلم أن لم يفع  
ذكرها أولى فإذا أبهت  
وعينه فهو كالأبدا بطلن  
باللف والافلا طلاق  
وان أهمه أيضاً وأقصر  
على طلق بأن جهز المثل  
أما إذا قصد الأبداء وحلف  
حيث لم تصدق فيقع رجوعاً  
وكذا في كل سؤال وجواب  
واسمعه الأخرى بأنه  
خلاف الظاهر (وان قال  
أنت طالق على أني عليك  
كذا المذهب أنه كطلقك  
بكذا فإذا قلت) فورا  
مجلس التوابع بقوله  
أرضمت (بأنه وجوب  
المال) لأن على الشرط فإذا  
قلت طلق ودعوى أن  
الشرط في الطلاق بغيره  
لم يكن من قضاياء كانت  
طالق على أن لا تزوج  
عليك وبذلك لا يرتفع  
على مجلس التوابع (بأنه  
أرضمت التوابع) بأن

أه عش (قوله ذلك) مفعول سبق وطلبها فاعله اه سم (قوله وفصد جواباً) أي وصدته  
وان كذب صدقت بمبناها لنسب العوض ولا رجعة اه سم عن شرح البهجة ومعلوم أن الإطلاق  
كتصد الجواب فيجوز فيه ذلك أيضاً (قوله أو أطلق) يعني لم يصد جواباً ولا ابتداء كلام  
أه كردى (قوله وعليك) أي الخ (قوله فذع كرها) أي لفظت عليك كذا (قوله فإذا أبهت عينه  
الح) بقي ما وعينه وأبهم هو كطلقني بالث فقال لطلبك على المشا فحصل أنه ككسك معلوم المخافة  
بالتعين والأبهم سم على ج أي أن قبلت بأنك تمهر المثل وان لم تقبل فلا وقوع اه عش عبارة  
السيد بغير بعدد كركلام سم المذكور أقول الاحتمال المذكور متعين اه (قوله إذا قصد  
الابتداء الخ) محتمر زقوله السابق وفصد جواباً أو أطلق المعنى في كل من الصور الثلاث أعني موافقتما  
في التعيين أو الإبهام وخالفتهما كما يصير به صريح المعنى (قوله إذا قصد الأبداء الخ) عبارة  
المعنى على البيوتة فيما إذا سبق طلب الأبداء قبل قصد جواباً فان قال قصدت ابتداء الطلاق وقهر رجوعاً كما قاله  
الإمام وأقره قالوا القول قوله في ذلك يمين ولو سكت عن التعبير رأى أطلق الظاهر أنه يعمل جواباً اه  
(قوله مقهور رجوعاً) معتمد خلافاً لسم اه عش عبارة سم قوله وحلف عبارة الرضوخ وقبل قوله  
قصدت الأبداء ولعل تخلفه قال في شرحه قال الأذرى وهذا أي يقول قوله ما قاله الإمام وتبعه على جماعة  
وهو بعدلان دعواه ذلك بعد التماسها وإيجابها فورا بخلاف الظاهر وظاهر الحال أنه من تصرفه ثم رأيت  
في كلامه على المختصر ان وقوعه سم الخاه في الباطن أماني الظاهر فيقع بانقال وما ذكره هنا الوجه  
اللاتق من صدى لا يخرج من تابعه على الأول فانهم لم ينظر وإجماعه بعد انتهى اه (قوله وكذا الخ) راجع  
إلى قوله أما إذا قصد الأبداء الخ (قوله وأبهمه الأخرى الخ) تقدم أنفعاه سم عبارة قوله فورا إلى  
قوله ويبحث في الخ (قوله ودعوى الخ) عبارة الخ لا ن على الشرط فجعل كونه عليها شرطاً لاعتقاده  
طلعت هذا الموضع في الأم قطع به العارة ونوعه فيهم ومقابل قوله الفزالي يقع الطلاق رجوعاً لا مال  
لأن الصيغة شرط والشرط في الطلاق بغيره فإذا تعبير المصنف بالذهب ليس بظاهر لأن المسئلة ليس فيها  
خلاف محقق لأن الفزالي ليس من أصحاب الوجه اه وبعبارة السيد عر أقول لذهب بمخا الإسلام إلى أن  
الطلاق فيما ذكر رجوعاً لا مال مستلداً بأنه معلق بشرط ليس من قضاياء وكل طلاق كذلك يلحق به  
الشرط لخاصة رد الشارح رجوعه أنه تعالى منع كلمة الكبرى وان محل تلك المقدمه محتمل بكن ثم ما يؤذن  
بالمعاوضة كأي المثل الذي مثلهم محتمل رجوعاً لا مال ومنه أنت طالق على أن لا تزوج عليك اه وبه يندفع قول  
سم هذا الرد لخصوص المثال المذكور والذي فاعله كلمة تشمل ما إذا كان هذا معاوضة اه (قوله  
عليك) تأمل هل هو من زيادة النسخ أو بمعنى بعدك كما عر به المحلى إذ تزوجه بعد طلاقها ليس تزوجاً عليها  
اه سيد عر وقد يقال إنه بمنزلة في التاذي (قوله هنا) أي أنت طالق على أن لا تزوج عليك (قوله  
أو عكس) أي كانت طالق انضمت إلى ألفا اه معنى (قول المتن ضمنت) أي التزمته ألفا اه  
معنى (قوله ويبحث الخ) محتمل رادق الخ خلافاً للنهاية ووفاء للمعنى عبارة (تنبه) هل يكفي مرادف

البهجة الأولى بقوله فإذا أبهت وعينه هو الخ والثانية قوله بياضاً محتمر زما بديه التي المفروض في إذا أو افقا  
في التعيين بقوله أما إذا قصد الأبداء محتمر زقوله قبل وفصد جواباً أو أطلق (قوله ذلك) مفعول وطلبها  
فاعل (قوله فإذا أبهت عينه الخ) بقي ما وعينه وأبهم هو كطلقني بالث فقال لطلبك على المشا فحصل أنه ككسك معلوم المخافة  
بالتعين والأبهم سم على ج أي أن قبلت بأنك تمهر المثل وان لم تقبل فلا وقوع اه عش عبارة  
السيد بغير بعدد كركلام سم المذكور أقول الاحتمال المذكور متعين اه (قوله إذا قصد  
الابتداء الخ) محتمر زقوله السابق وفصد جواباً أو أطلق المعنى في كل من الصور الثلاث أعني موافقتما  
في التعيين أو الإبهام وخالفتهما كما يصير به صريح المعنى (قوله إذا قصد الأبداء الخ) عبارة  
المعنى على البيوتة فيما إذا سبق طلب الأبداء قبل قصد جواباً فان قال قصدت ابتداء الطلاق وقهر رجوعاً كما قاله  
الإمام وأقره قالوا القول قوله في ذلك يمين ولو سكت عن التعبير رأى أطلق الظاهر أنه يعمل جواباً اه  
(قوله مقهور رجوعاً) معتمد خلافاً لسم اه عش عبارة سم قوله وحلف عبارة الرضوخ وقبل قوله  
قصدت الأبداء ولعل تخلفه قال في شرحه قال الأذرى وهذا أي يقول قوله ما قاله الإمام وتبعه على جماعة  
وهو بعدلان دعواه ذلك بعد التماسها وإيجابها فورا بخلاف الظاهر وظاهر الحال أنه من تصرفه ثم رأيت  
في كلامه على المختصر ان وقوعه سم الخاه في الباطن أماني الظاهر فيقع بانقال وما ذكره هنا الوجه اللاتق من صدى لا يخرج من تابعه على الأول فانهم لم ينظر وإجماعه بعد انتهى اه (قوله وكذا الخ) راجع  
إلى قوله أما إذا قصد الأبداء الخ (قوله وأبهمه الأخرى الخ) تقدم أنفعاه سم عبارة قوله فورا إلى  
قوله ويبحث في الخ (قوله ودعوى الخ) عبارة الخ لا ن على الشرط فجعل كونه عليها شرطاً لاعتقاده  
طلعت هذا الموضع في الأم قطع به العارة ونوعه فيهم ومقابل قوله الفزالي يقع الطلاق رجوعاً لا مال  
لأن الصيغة شرط والشرط في الطلاق بغيره فإذا تعبير المصنف بالذهب ليس بظاهر لأن المسئلة ليس فيها  
خلاف محقق لأن الفزالي ليس من أصحاب الوجه اه وبعبارة السيد عر أقول لذهب بمخا الإسلام إلى أن  
الطلاق فيما ذكر رجوعاً لا مال مستلداً بأنه معلق بشرط ليس من قضاياء وكل طلاق كذلك يلحق به  
الشرط لخاصة رد الشارح رجوعه أنه تعالى منع كلمة الكبرى وان محل تلك المقدمه محتمل بكن ثم ما يؤذن  
بالمعاوضة كأي المثل الذي مثلهم محتمل رجوعاً لا مال ومنه أنت طالق على أن لا تزوج عليك اه وبه يندفع قول  
سم هذا الرد لخصوص المثال المذكور والذي فاعله كلمة تشمل ما إذا كان هذا معاوضة اه (قوله  
عليك) تأمل هل هو من زيادة النسخ أو بمعنى بعدك كما عر به المحلى إذ تزوجه بعد طلاقها ليس تزوجاً عليها  
اه سيد عر وقد يقال إنه بمنزلة في التاذي (قوله هنا) أي أنت طالق على أن لا تزوج عليك (قوله  
أو عكس) أي كانت طالق انضمت إلى ألفا اه معنى (قول المتن ضمنت) أي التزمته ألفا اه

ولزمه (الأنف) لوجود المقدس المتضمن للالزام بما لا يتجاوز ط. ويخرج بلفظ الضمان غيره كقيلت أو شئت أو ومنيت فلا طلاق ولا مال وكذا لو أعلت من غير اللفظ ولو قالت (٤٩٠) طلقني على كذا فقل أنت طالق إن شئت كان ابتداء منه فلا يقع إن شاءت ولا مال. نئذ

الضمان كالإلتزام وأولاً المتجه مألوف قال مختار في كلامهم ما يدل عليه اه (قوله لوجود العقد) إلى المتي في النهاية وكذا في المتن الآتية ولو قالت إلى المتي (قوله وشروطه) عطف على العقد والضمير للطلاق وأول العقد (قوله بلفظ الضمان) ينبغي أو مرادفه لأنه أقر العت سابقاً وجزءه في ما يأتي في معنى ضمانت اه سيدع (قوله ولو قالت طلقني الخ) ويقع كثيراً أنه يقول لها عند الحسام أريدني وأنا أطلق أو تقول هي له ابتداء أريدك أو أريدك الله فله ولها بما يصدق ذلك أنت طالق والذي ينادى به موقع الطلاق جبراً وإنه يدين فيما لو قال أريدك من حيث يراه تكل اه ع (قوله إلا إن شاءت) أي في غير وجهها اه ع (قوله ومرادفه) خلافاً لنهاية ووفاء للمعنى كما مر أيضاً (قوله ووقع لشارح الخ) كانه يشير إلى الشرح الحق وأبهم نادياً فانه وقع له هناك ولا شرط له القبول لفظاً كما تقدم هناك انتهى أي في سبيل الإعطاء فاقضى الاكتفاء بفعل الإعطاء مع أن مخصوص أصل الروض متعلق بوقال إن عبد الحق قوله ولا يشترط ما يعني لا يشترط مع قوله ما ضمانت بل يكفي ضمانت لقرار التعلق فلا يكفي قلت وحسب ذلك ضمير الضمان كالإعطاء نعم كبر مرادفه كالإلتزام انتهى اه سيدع (قوله إن شئت) إلى قوله والحق بذلك في المتن الآتية والقوله هو فارق إلى المتن وإلى قول المتن وإنا علق بالإعطاء في النهاية (قوله كسر) أي في أواخر الفصل السابق (قول المتن وإن ضمانت دون ألف لم تطلق الخ) تنبيه ولو قصت أو زادت في التعلق بالإعطاء كان الحكم كما هنا اه معنى (قوله بخلاف طلقك باللفظ قلت الخ) أي حيث لا يقع طلاق (قوله إن تكل) أي طلقك على ألف (قوله كسر) أي في أواخر الفصل السابق (قوله في مجلس التواضع الخ) لا يفي في مجلسه فإن وقعوا بخلاف متى فلا يغير فله ربه بل متى طلقك وضمت بينهما وقع بالألف عليه فقول يعتبر في الألفين أو لا يعتبر حتى لو قلعت بينهما فهو لم يضر عمل تأمل فلم أجح ثم أتت في شرح إلى وضو منته التنبه على عدم اعتبار الفور به اه سيدع أقول ظاهر قول الشارح يعتبر اتصاله به الخ اعتبار التوافق طلقاً (قوله إن أخذها شرط في الاسترخاء الخ) لتأمل في التعليل فإن التبادر تعين تقدم الضمان وقوع الإعلان لأنه شرط له والشرط لا يتقدم على شرطه اه سيدع (قوله المعلق عليهم) أي بالهي القوي فوقع الطلاق معلق على تعلقها به والضمير هنا هذا المعنى أما بالهي الاصطلاحى فعلق على الضمان وأطلقها نفسها معلق اه رشيدى (قوله وليس المراد بالضمير هنا الخ) بقى أنه لو أراد الضمان السابق بانه بأن قال ان ضمانت الألف التي هي على خلاف فانت طالق فضمته ما يجبه وقوع الطلاق بانه لأنه بعوض راجع لزواج ولا يغير الحكم بمرأته من الألف ما رآه أو أده الأصل كقولها لها أنت طالق على ألف قبلت ثم أراه نفسها أو أدها عنها أحد قبلت له ولو قال له سم وهذا بخلاف ما لو قال لها إن ضمانت يده له على عرو فانت طالق فضمته فهو مجرد تعلق فان ضمانت ولو على التراضي طلقته جبراً له دم رجوع العوض الزوج وإن لم تعين فلا وقوع وقول سم لانه بعوض الخ أي وهو الضمان وإنما كان بعوضاً مسروراً ما ضمت دونها في ضمها يستحق المطالبة اه ع (قوله السيدع في المتن) ولو كان العقد المعلق على ضمانه لم يرجع في غير وقت ضمانت لثوقه رجعا كما يجبه بعض المتأخرين انتهى والقاب إلى هذا أمل أذ ليس فيه غير مجرد وثوقه لا عوض مغاير له وإن صرح به الفضل المحشى اه أقول ولعل لوثوقه بآثاره الذي فاه المحشى سم وفاء مرقه ع (قوله وهو ان ضمانت الخ) وحقيقة العكس

كأمر ظاهر (بان فالتى ضمانت) لى الكسافان طالق فحتى ضمانت بلفظ الضمان ومرادفه بدون غيره كما يقرر ووقع لشارح هنا غير ذلك فأحذره (طابق) لأن متى التراضي ولا رجوع له (كسر) وان ضمانت دون ألف لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (ولو ضمانت ألفين طلق) باللفظ لوجود المعلق عليه ضمنهما بخلاف طلقك على ألف قبلت بالدين لأن تلك مائة معاوضة تقتضى التوافق كما مر وإذا قبض الألف الزائدة هي عنده أمانة (ولو قال طلقك تسلكان ضمانت لى ألفاً فقلت) في مجلس التواضع كما اقتضت الفاء (طابق) وضمت أو عكسه) أي ضمانت وملتق (بان) باق) لأن أحد عشر شرط في الآخر يعتبر اتصاله به فهما قبول واحد فاستوى التقديم والتأخير وبه فارق ما يأتي في الأبله وإن اقتصر على أحدهما بان ضمانت لم تطلق أو عكسه (فلا طلاق لعدم وجود المعلق عليه وليس المراد بالضمير هنا ما مر في بابه لأن ذلك عدم مستقل ولا الإلتزام البسء لأنه لا يصح الإلتزام بل الإلتزام بفعل في ضمن معاوضته فلا وقع تبعاً لمقتضى أو ألق بذلك عكس وهو ان ضمانت لى ألفاً فقلت ملكك تلك أنت تطلق نفسك

ان ضمنت في الة انطلق فنسلك فعل التعبير بما ذكره بيان المعنى واشارة الى الة لا فرق بين صفة الامر  
 وغيرها اه ع (قوله واستشكل الخ) الظاهر ان الاستسكال صفة في الحق والمحقق كما هو واضح ورشد  
 الى عموم قوله بعد ذلك في قوله الخ اه سيعبر عبارة الكردى قوله واستشكل الخ الى ان (قوله بما ياتي)  
 أي في فصل تقو بض الباعض (قوله وقع في ضمن معاوضة) ينبغي أن يراد تقبل التعاقب لا قبض على معاوضة  
 تقبل التعاقب الآخر ان الابع معاوضة متوهم ذلك لا يقبله اه سيعبر وقوله فليتمل اشارة الى جواب العلة بما  
 عدم صفة تعليق الارامع تأتي ما ذكره فليتمل اه سيعبر وقوله فليتمل اشارة الى جواب العلة بما  
 مر منه انفا (قوله بان معنى الاول) أي ماقى المتن (قوله أي طائفة بالفاء الخ) كان الظاهر في الحل ملكتها  
 الطلاق بالف ضمته فيلحق بان هذا معنى ملحق بنفسه لان ضمنت وأيضاً فالتى بضمه تعليقاً بانها والملكية  
 لا الطلاق اه رشدي (قوله والثانية) أي العكس اه (قوله وريبان الفرق الخ) أي فالوجه  
 الخلاف ولا يضربا لتعلق فهمه لا يقتضيه كونه وقع تابعي ضمن المعاوضة والحاصل أن الخلاف مبنى على  
 تسليم وجود التعلق في الحق والمحقق به واقتضاه لما ذكره والمنازع متضمنة على أنه لا تعلق في الحق به  
 بخلاف وجوده فليتمل اه سم وفي السديع ما ولقته (قوله لان قوله الخ) علة لقوله الا في الاول اه  
 سم (قوله والتعلق هنا الخ) أي في خصوص هذه الصورة لما قدمه فيها اه رشدي (قوله لان بامطلة  
 مال) أي من قول معلوم والواقع بانناهم المثل اه يحبري وعبرة ع من فاعلق باصطاحو حتى رافق الرب  
 أنه يقع الطلاق بذلك بانناهم المثل اه (قوله أو بانه أو بجبته) عبارة شرح المنهج أي الحق والمحقق وكلاهما  
 الا بناء على ما انتهت واقتصر في شرح الرض على الخلاف لا بناء على ما انتهى الا بناء على ما انتهى الا بناء على ما انتهى  
 بمعنى التملك في نحو أو فهم من مال الله الذي أكرم فلا أشكال في الحكم بغيره في ملكه أو ما لم يملكه في ملكه  
 فيه بالنسبة في ملكه متسلك لا يدل على التملك اللهم الا أن يعمل على ما اذا دل على انتقال اذ اذ التملك  
 وأما قول الشارح أو بانه فان كان مصدر أي بالقصر فهو بمعنى المبيع أو مصدر أي بالدفن وهو موقوف لشرح  
 المنهج اه سم عبارة النهاية وكلاهما لا يتأيدان في قول الشارح في شرح منهجه ان الله الذي ينبغي حله  
 على وجوده بنية تملك اه قال الرشدي قوله وكلاهما لا بناء على قولان لا يتبين إلا بالمد  
 وأما ما كان قولان لا يتبين على مال بالقصر فظاهر انه مثل المبيع فبما يأتي فيه اه (قوله فوضعت الخ)  
 بخلاف ما إذا أعطى من الملق عليه مضمناً أو كان عليه مضمناً فمقتضى عدم وجود الملق عليه اه معنى (قوله  
 أو أكثر منه) الموقوف لا يشترط في النهاية الا قوله أوجهته الى المتن وكذا في المعنى الا ذلك القول وقوله  
 في غير نحو م (قوله أو بركلهما) عبارة المعنى ويشعر باصطاحو كماله ان أمره بالا صطاحو على بحضورها  
 وعلمه تنزيلاً بحضورهما مع اعطاهما كماله من اة اعطاهم بخلاف ما إذا أعطاه في غيبتها لم يتم حقيقة  
 ولا تنزيلاً اه (قوله فاصدقته الخ) فان قال لم أصدق برفع عن جهة التعليق أو تعذر عليه الأخذ بعين

واستشكل بما ياتي ان  
 تقو بض الطلاق بها تملك  
 لا يقبل التعلق ويجب  
 بما تقتضيه وان هذا وقع  
 ضمن معاوضة تقبل التعلق  
 واقتصر لكونه وقع تعالا  
 مقصوداً بخلاف ما ياتي  
 وفور على الخلاف بان معنى  
 الاول التعبير أي طائفة  
 بالف ضمته في الثالثة  
 التعلق بالمحض وانظر صفة  
 بتملك ان شئت دون ان  
 شئت بعلم اه وريبان  
 الفرق بين هاتين النماذج  
 لعني حرف البس لا ياتي هنا  
 كيف والتعلق ثم مقصد  
 مطلقا الا في الاول لان  
 قوله متعلق بعيشته لم  
 يذكرها والتعلق هنا غير  
 مقصد مطلقاً فاستوى تقويمه  
 وانظر (واذا علق ابا صطاحو  
 مال) أو بانه أو بجبته كان  
 أعطاني كذا (فوضعت)  
 أو أكثر منه فورا في غير  
 نحو متي بنهاه أو بركلهما  
 مع حضورها وتعلقاً فاصدق  
 دهم عن جهة التعليق  
 (بين يده) بحيث يعلم به

ويمكن من أخذه لعله وعدم ماله منه (طلقت) بضع المهر أو من غيرها وان لم يأخذ له إعتاقه فالله أعلم وأبشبهه أو أبايته  
مقبل بأخذه (والأصح دخوله في ملكه) (٩٢٤) فهو راجع إلى الوضع لضرورة دخول المهر في ملكه بالاعتداء لأن العوضين يتقاربان  
في الملك (وان قال ان

أقضى أو أدبت أو سلمت  
أودعت إلى كذا فانت  
طالق (فقبل كالاعتداء)  
فيما ذكر فيه (والأصح)  
أنه كاستر التعلق فلا  
ملكه لأن الأقباض لا  
يقضي التملك فهو صفة  
محصنة بخلاف الاعتداء  
يقضي تصرفه فانت أدلت  
فترتبة على أن القصد  
بالأقباض التملك كان  
قالت قبل ذلك التعلق  
طلقتي أو قال فيه ان  
أقبضت كذا نفسي أو  
لاصرفي حسوا نجي كان  
كالاعتداء فيما يقصده  
فيعلم حكمه السابق  
(ولا يشترط للأقباض  
محاسن) فترى ما على عدم  
الملك لأنه صفة محصنة (قلت  
ويشعر بجوابه) لما اقررت ان  
الأقباض لا يقضي التملك  
(ويشترط لتحقق الصفة)  
في صفة ان قبضت منك لا  
ان قبضتني على المتقول  
المعتمد (أخذه) بخلاف ما  
هو ظاهر (بدينه) أو  
من وصيها بشرطية  
السابقين كما هو ظاهر أيضا  
فلا يكفي وضعه بين يديه لأنه  
لا يسمى قبضا يسمى قبضا  
(ولو مكرهه) وحينئذ يقع  
الطلاق جميعا هنا أيضا  
(والله أعلم) لوجوب الاعتداء

وهي القبض دون الأقباض لأن فعل المكر العور شرعاً من غير أن يخلط في عنوان دخلت فدخلت مكرهه ولو علق باعتداء يصور  
عبد) مثلاً (وصفه بصفة غير) أو غيرها ككونه كاتباً فأنقضه (بعبد) لا (بالصفة) الشرع لم يطل (بطلاق) لعدم وجود المعلق عليه (أو) أعطته  
عبد (ها) أي الصفة (طلقت) بالبعدل للموصوف بصفة السلم وبهر المثل في الموصوف بتغيرها الفساد العوض فيها بعدم ما يتغير بصفة السلم



أوجاباً) لعل محل كلامهم المذكور في الجاني قبل اختيار الفداء في المهر ونغيرا ذن المرتين اه سبدر  
 أو لواله أشار الشرح بقوله الآتي مادام مقصوباً (قوله يعهله) الضمير الأول للزوج والثاني للموصول  
 عباد النهائية من لا يصح مهاله من نفسها اه (قوله فاذكر) أي فمن لا يصح بيعه اه وقوله كالقصب  
 الخ تمثيل لقياس عبادة النهائية معذرة في المقصوب الخ (قوله ولوأعطته عبد الخ) راجع لمسللة التي اه  
 سم وكتب على السيد عراً أيضاً ما تضمنه كان يميز واليد الغاصب عنه وقاطع طمعه عنه فواضع الاذن  
 تمتعته بغير مقصوب بالاختلاف يجوز وان كان قبل ما ذكر فحصل ما لم يعلمه فمأذ كر بائناً البيع  
 ومادامت يد الغاصب مستولبة على مبيعته تمتع المهر الا ان يفرض فيما اذا كان الزوج قد راعى انتراعه  
 وبالجملة فالمسللة محتاجة الى الزام والمراجعة اه وصرح الغني ما وافق ما ترجمه (قوله طلقته) أي  
 ويقع بانها بغير المثل قاله عس وفيه موقفة ظاهرة اذ التعديل كالصرح في انه يقع بالعدد المذكور بل ما مر  
 آتاهن السيد عس صرح فيه (قوله اذالم يبعن لها عبداً) اما اذا صنفه كان أعطيني هذا العبد فانت طالق  
 فاطلته تطلق ويلزم هاهن المثل ولم يختلف كلامهما في هذه المسئلة لا خلافاً عن صاحب المثل اه سبدر زادهم  
 والفرق شدة الجهالة في غير المهر من عدم ملكه عر اه (قول المتن ولو ملك طلقه) راجع النهاية والمعنى  
 وسم فان فيها ما يذهب مسائل (قوله وأطلقتين) الى قوله ولو ملكته في النهاية وكذا في الغني الاسئلة المطلقتين  
 تكون النكرة للعموم في غير الشرط اذا كان في الشرط معنى النفي كما قاله في التلويح ونقطة عنه لما نكح  
 في حواشيه على بعض المواضع حيث قال في قوله في أوائل مباحث الباب الثاني بديل وقوع الامر نكرة  
 قوله الامر كذا أعطى المحض فابرجع التلويح فاعلم العبادة بالاسم في سياق الشرط الخ ما نصه فبمعنى لان  
 النكرة لا تقع في سياق أي شرط كان بل اذا كان بمعنى النفي مثل ان ضربت رجلاً فكذا فانه في معنى  
 لا ضرب رجلاً وقد سبق تحقيق في بعض القاط العموم حتى قال الشارح يعني صاحب التلويح ثمة بعد تقرير  
 الكلام فظهر ان عموم النكرة في موضع الشرط ليس الا عموم النكرة في موضع النفي اه المهم الا ان يقع  
 هذا تحت ما لم يأت في غيرهم وفيما بينه فليأتمل (قوله في المقصوب) لا ياتل هذا انه يقتدر على أو هو على  
 انتراعه لا كما تقول هذا غلط لان المراد الذي خصته لما عاهد المقصوب فلا يصور دفعه كونه مقصوباً  
 (قوله لان الاعطاء يقتضي التملك) فاعتبر ما يقبل التملك نظر الصفة الاعطاء وان ملكه كما تقدم فلا  
 منافاة بينهما اه (قوله ولوأعطته عبد الخ) راجع لمسللة التي (قوله والاوجبه وقوعه بغير المثل الخ)  
 ومقابل عدم الوقوع بطلاناً بخلافه في المهر من عدم ملكه (قوله في المتن ولو ملك طلقه فقط قالت الخ) قال  
 في الرضخ لو قالت طلقتي ثلاثاً بالطلق واحدة بالغير فثبتت بحدان لم تقع الواحدة وقوع التثنية بحدان وان قال  
 واحدة بثلاث الف وثنتين بحدان وقعت الاولى فقط أي دون التثنية البيونة أو نكتت بحدان واحدة بثلاث  
 الاغصق الثلاث ان كانت مدخولاً به او الاغصق الثلاث ولو قال ثلاثاً واحدة بالف وقع الثلاث بثلاث اه وقوله لم  
 تقع الواحدة وقوع التثنية بحدان قال في شرحه هذا ما قاله الامام ومن تبعوه قال في الأصل انه حسن منه بحدان  
 استبعد ما عده عن الاصحاب من وقوع الاولى بثلاث لا ثم فرض واحدة انه كالجملة ولا تقع الاثران  
 لا يثبتون وقوله لو قال ثلاثاً واحدة بالغير فثبتت الثلاث بثلاث اه في شرحه هذا ما قاله الاصحاب وفيه كلام الامام  
 السابق فعلى قوله لا يقع التثنية بحدان وكان الاثر بالمصنف ان شئ على قوله كملش عليه فصار اه  
 واعتبر ما عده من الشهاب المولى ما في الرضخ في الموضوعين لظهور الفرق بينهما في الاول كما قلنا في العدد  
 والعوض في الثاني خالف في العوض دون العدد ثم قال في الرضخ وان قالت طلقتي واحدة بالف فقال أنت  
 طالق وطالق وطالق فان لم يرد شيئاً أو أراد بالاول لم يقع غيرهما والثانية والثالثة بالاول رجعة في المدخول به أي  
 والثانية باثنتا على جهة شطخ الرجعية ولغت الثالثة البيونة ونج بالمدخول به أي بالاول والثانية بالاول  
 وان التلويح الثلاث الثالثة العوض والاوليان بالعرض وان أراد به الجسع أي بالاول والثانية أو  
 والثالثة وقعت الاولى فقط بثلاث الف اه قال في شرحه في الاصل وذ كر في المذهب بطلان هذا التخصيص

(مقصوباً) أو كما كتباً أو  
 مشتركاً أو جانياً على رقبته  
 مال أو موقوفاً أو موهوباً  
 مثلاً والعباد من لا يصح  
 بيعه (في الاصح) فلا  
 تطلق به لان الاعطاء  
 يقتضي التملك وهو  
 معذور فيما ذكر كالقصب  
 مادام مقصوباً باختلاف  
 المجهول ثم ان قال مقصوباً  
 طلقته به لانه تعليق صفة  
 حيث لا يلزم هاهن المثل  
 لانه لم يعلق بحدان أو أعطته  
 عبداً لها مقصوباً طلقته  
 لانه بالذم خرج من كونه  
 مقصوباً (وله مهر مثل)  
 راجع لما قبل الاثلام  
 بطالق بحدان ولو عاقب باعطاه  
 هذا العبد المقصوب اه وهذا  
 اخر آرائهم فاطلته بابت  
 بغير المثل كالمولى على بصر  
 هذا كله في الحر فاما الامه  
 اذ لم يبعن لها عبداً فبها  
 تنافس لهما والاوجبه  
 وقوعه بغير المثل كالمولى  
 (ولو ملك طلقه) أو طلقتي  
 فقط قالت طلقتي ثلاثاً  
 بالف طلق (الطليقة) أو  
 المطلقتين (فه الاثلام)  
 وان جهات الحال لانه  
 حصل فريضه من الثلاث  
 وهو البيونة الكبرى  
 (وقيل ثلثة) أو ثلثة فربما  
 للاث على الثلاث (وقيل  
 ان علت الخلاف والا  
 فثلثة) أو ثلثة

دولها نصف العاقله فهل له حصص الالف اخذ من قولهم لو ابيع ما استوز على المسؤل والكل لان مقصودهما ان البيئونه الكبرى حصل هنا ايضا كل يحمل وقولهم في التعليل بعض المسائل نظر لما اوقعه المسؤل في الاول وينبغي بناءه على ما بان ان قوله نصف لطفه هل هو من باب التعبير ببعض عن الكل او من باب السراية فعلى (٩٥٠) الاول يستحق الالف لانه عليه اوقع العلقه

وعلى الثاني لانه لم يوقع الا بعضها والباقي وقع سراية قهرا عليه فلا يستحق في مقابلته شي اما لو ملك الثلاث فيسحق في واحدة ثم هو في واحدة ونصف فله كامل وهذا هو المأثور انه له يسحق السدس فان قلت القياس على حاله يستحق النصف فلا يلزم تلك الاطلاقه وأوقعها يستحق الكل فيسحق نصفه بنصفه ما لم يتم القياس ذلك لولا لو لم الضابطه ان ملك العدد المسؤل كما غاها عليه فله المسمى أو بعضه فله قطعه وان ملك بعض المسؤل وتافقا بالمسؤل أو حصل مقصودها بما اوقع فله للمسمى والآخر للمسمى على المسؤل في الشك فتقولهما واولا آخر صريح في انه ليس في مسئلتنا الا السدس لانما اوقعه لم يحصل مقصودها وانما حصل في بقاها وقد صحت من كلامه انه اذا لم يحصل مقصودها وزع على المسؤل فثبت ان يجب له الا لالس (ولو ملكه نصفه بالاضاق) بان اوله يذكر الالف ملكت بالالف أو (بما عرفت

(قوله ولو لطفها نصف العاقله) أي: ما لو قالت ملكتي ثلاثا، فهو ملك طلقه فقط (قوله أو الكل) قال به شذوذا الشباب الذي لا يجوز حتى يخطه مرأه سم واعتمده النهاية والغنى أيضا فلا يؤتى كل لاسه ما لو أوقع بعض طلقه فيسحق الجميع أيضا وهو الوجه على قولهم لما لانه أكادها البيئونه الكبرى اه (قوله نظر لما اوقعنا) بمقول قولهم الخ (قوله يؤيد الاول) أي: ان له السدس (قوله بناء ذلك) أي: الخلاف في انه هل يجب السدس أو الكل (قوله اما ملكه الثلاث) يحتمل زقوله لثلاث طلقه فقط (قوله فيسحق في واحدة ثلثه) عبارة سم عن العاقله فان اوقع الثلاث وضمنه وان اوقع واحدة ثلثه أو أطلق وقعت ثلثه أو أكثر من ثلثه يقع وان اوقع ثنتين فله ثلثاه أو طلقه ونصفه نصفه فقط أو نصف طلقه سدسه اه (قوله كسر) أي: قبل قولنا وانما قلنا الخ أطلق بموضع الخ اه كروى (قوله وهذا) أي: قوله وبواحدة ونصفه فقط وكذا الأثر في قوله على هذا (قوله أم لا قلنا الخ) أي: فيما لو طلقها نصف الطلقه وهو ملك واحدة (قوله انه يستحق النصف) أي: فيما لو طلقها نصف طلقه وهو ملك واحدة فقط (قوله يستحق الكل) أي: يكفى ملك الثلاث وايقاها وهو فيسحق نصفه الخ أي: يكفى ملك الثلاث وبقاها واحد حتى نصف (قوله الضابطه) الى قوله ذكر الشك في النهاية (قوله أو حصل) من التخصيص (قوله صريح الخ) أي: قد عرفت صراحته فيما ذكره ويسلم به في لزوم كل المعنى في مسئلتنا وذلك لان معنى حصل مقصودها بما اوقع ان يرتفع على ما اوقع مقصودها ويكون هو سببا في حصولها كذا قلنا ما اه سم وحوى على ذلك المعنى والنهاية تكمل آتفا (قوله بالف) الى قول المتن ويصعب في النهاية الا قوله وان نازع فيها اليقين وقوله وقضت من الى المتن (قوله لقد روي) الى قوله يجعله سلم في المعنى الا قوله كالجمله الى المتن وقوله وان نازعها اليقين (قوله وبه) أي: بهذا التعليل فارق أنت طالق الخ أي: حيث لا يقع به الطلاق (قوله وحذف الخ) بجزاء المعنى قال ابن شهاب

فيما اذا اشتد فقال أنت طالق وطالق وطالق بالثبوتات قبولاً مطابقة للإيجاب وكان المصنف حذو ما قبل ان يصار الى المذهب فتعهم خلاف وليس كقول اه ثم قال في الروض عقب ما تقدم فان قال أو في جواب أنت طالق وطالق وطالق احداهن بالف فتعز اذ معة العاقله الجميع قال في شرحه وبقيت الاحوال التي ذكرها كجمله اه (قوله ولو لطفها نصف الطلقه الخ) في العاقله فسل لو قالت ملكتي ثلاثا بالثبوت وهو ملكها فان اوقع الثلاث وضمنه وان اوقع واحدة ثلثه أو أطلق وقعت ثلثه أو أكثر لم يقع وان اوقع ثنتين فله ثلثاه أو طلقه ونصفه فله نصف فقط أو نصف طلقه سدسه اه وهو ملك ثنتين فان اوقع واحدة فله ثلثا الالف أو وهو ملك واحدة فله كله وقوله أو نصف طلقه سدسه وقوله أو وهو ملك ثنتين فان اوقع واحدة فله ثلثا الالف أو وهو ملك واحدة فله كله وقوله أو وهو ملك واحدة الخ يؤيد بناءه فيها السك لتمامه قد يقال لا تأخر في هذا لان مسئلة الشارح فيها اذا كان لا يملك الا واحدة ومسله العاقله فيها اذا كان ملك الثلاث ورفق بين المسائلين وقد يقال ان شأن قوله أو وهو ملك واحدة فان اوقع الخ لا يبيد في ثلاث فان اوقعها يؤيد الاول انه مقوم افعاله انه اذا لم يوقعها بان وقعت كأن اوقع نصفها لئلا يسك اذ فرق بين الإيقاع والوقوف فلتأمل ويحرم ثم قال فرغ لو قالت طالقتي نصف طلقه أو أطلق نصي أو يدعي مشلا ففعل أو ابتداء الزوج بذلك فقبلت بانت بهر المثل أي: لنفسه صفتا ما وضة اه (قوله أو الكل) قال به شذوذا الشباب الذي لا يجوز حتى يخطه مرأه سم (قوله فيسحق في واحدة ثلثه) أي: فلما اوقع واحدة وأكثر من ثلثه لم يجب من العاقله (قوله صريح الخ) قد عرفت صراحته فيما ذكره ويسلم به في لزوم كل المعنى في مسئلتنا وذلك لان معنى حصل مقصودها بما اوقع ان يرتفع على

معانته لقد روي على الطلاق بمسألة فمعوض وان قل أو يؤيد به فارق أنت طالق بالثبوتات بمسألة (في بان) جلاية ما سألته (وقيل لا ية في) لا مخالفة وفي أصله قالت طالقتي واحدة بالف فقل أنت طالقتي ثلاثا أو وأذكر الا المصنف الثلاث واستحق الالف أي: كالجمله وحذفها (في) من كلامه بان الطلاق يدفع تعميلا زيادة فيه على مراساته (ولو قالت طالقتي غدا) مثلا (الف)

أو أن طلقني غداك ألف (فطلق غدا ٤٩٦) أو قبله (غير قصد الابتداء) (بانت) وإن علم بفساد العوض كقولنا علم بخمر لانه حمل

مقصودها وزاد في الثانية مقبوضها وان تفرع عنها بالتخييل وان تفرع عنها باليقين (عبر المثل) انفساد العوض يجعله سلبا نهائيا في الطلاق وهو محال فيه لعدم ثبوته في الله والصفة بتصرحها بتأخير الطلاق وهو لا يقبل التأخير من جانبها لان الغلب فيه المعوضة وبها فافوت هذه قولها بتأخير الغد وطلقتني فقلت ألف فطلقتها في الغدا لانه لا استحقq المسمى لانه ليس فيه تصريح منها بتأخير الطلاق أما لو قصد الابتداء وحال كان انهم أطلقوا بعدد وقع وجبوا لان الوسائل التاجر بعوض فقال قصدت الابتداء صدق بينه وهذا أولى ولانه بتأخير مبدئي فان ذكرنا الاشارة بقوله (وتبين في قول بالمسمى) واعترض بان الصواب بسده لان الأمر بع انما هو على فساد الخلع والمسمى انما يكون مع محض ورد بان بدله مائل فيفسد القولان فان قيل بدله مثله أو قبضته انما يجب هذا فيبالا وقوع الطلاق بالمسمى ثم تلف وكان وجوبه مع القصد على خلاف القاصدة ان القاصدة ليس بذات العوض ولا مقابلة بل في الزين التابع فلم ينظر اليه (وان قال اذا) وان (دخلت الدار فانت طالق بالف قبيلت) فورا كما افادته القام (ودخلت) ولو على التراضي قضية ما مررت طلقت وضمنت ان مثل ذلك لما دخلت ثم قبلت فورا وهو محتمل لكن ظاهر كلام شلوح

لا



أنه لا بد من الترتيب بين القول والقبول ولا بد من أن تقدم القول قبل قبوله وقيل لا بد من أن يتقبل القول وليس كذلك بل لا بد من إيجابها (العلق على الصحيح) لوجود العلق عليه مع القول فلا قابلية (بالمسمى) لجواز الاعتراض عن العلق (٤٩٧) العلق كما يجوز بلزومه إيجابه لا كاستمرار

الأعضاء المعلقة والموضع  
تأخر بالراضى لوقوعه في  
ضمن العلق بخلاف  
الغرض يجب فيه تقارن  
الموضعين في المعلق وقوله  
بالمسمى لا يقتضي ترجيح  
الضعيف أنه لا يجب تسليمه  
الا عند وجود الصفة بخلاف  
أن زعمه لأنه اعتاده كره  
كذلك لأنه لا فائدة في إثباته كما  
قررناه وفي وجهه وقول  
بغيره (لأن المعاوضة  
لا تقبل التباين ورد بان  
هذه معاوضة غير مفضضة  
(ويصح اختلاف أجنبي  
وان كرهنا وجهه) لأن  
الطلاق يستقل به الزوج  
والالتزام يأتي من الأجنبي  
لأن الله تعالى سمي المطلق  
فوله كعدا لا يستبرئ  
يجمعه على ما علمه بينهما  
من الشر وهذا كالحكمة  
والأول قصد  
أنه يتروجها  
لكنه يأتي فيها بغير بل لو  
أعلمنا بذلك فسق كدل  
عليه الحديث الصحيح (وهو  
كاستخلاصها لفظا) أي في  
أنفاذا الالتزام السابقة  
(وحكا) في جميع ما مر فهو  
من جانب الزوج استداء  
صفة معاوضة بشوب تعلق  
فه الرجوع قبل القول  
نظر الشوب للمعاوضة وقول  
الشارح فنظر الشوب  
التعلق وهم من جانب

لا بد من الترتيب (الح) أي من تقدم القول على القول فكان الأولى بين القول والقبول (قول المتن)  
طاعت الخ) ويستثنى من صحة علق في الخلع بالمسمى ما لو قال ان كنت حاملا فانت طالق على مائة وهي حامل  
في غالب الظن فتطلق إذا أعطته وله عليها مهر مثل حكمه الرافعي عن نص الاملاء به ومعنى عبارة سم في  
الروض قاله الحامل ان كتمته لانها طالق بدنه فقبلت طلقته بغير المثل قال في شرحه لفساد المسمى  
وجهه فسادها بالجل بجهول لا بد من التوصل اليه في الحال فاشبهه بالوجه عوضا انتهى اه قال ع  
قوله وهي حامل في غالت الظن لم يبين مفهومه الذي يظهر انه ليس بشد وقته ما طلاق الرض ان المدا على  
كونها حاملا في نفس الامر وان لم يتلص وهو ظاهر فيما لا بد من تحقيق الجسل بعلامات قوية فان تحقق ما  
قاله اقرب وقوع العلق بالمسمى وقوله وله عليها مهر مثل أي ورد المائة لها اه (قوله حاملا) أي لا يتوقف  
وجوب تسليمه على القول سم على حج أقول وعاءه فلو تسلم ولم تدخل الى انما كانت فالتباس استرداد  
الانف من كون تركته وله بقوله بالفراد الحاصلة منه لحدوثها في ملكه فراجع اه ع (قوله)  
خلافه (زعمه) قال شيخنا فراد الحلال الحلي اه قلت الحلال الحلي لم يدع هذا واعتاده كراهه ظاهر عبارة  
المصنف وظاهر ان ما قاله الشارح لا يصلح الرد اه (قوله لانه الخ) أي المصنف (قوله لا تقبل التعلق)  
أي فلو ترقى فساد العوض دون العلق لقبوله التعلق واذا فسد العوض وجب مهر المثل اه معنى (قول  
المتن اختلاف أجنبي) أي مطلق التصرف بملقا علم أي طلاق اه معنى (قوله لان الطلاق) أي قوله ويؤخذ  
منه في النهاية والمعنى الاقوله وهذا كالحكمة في المتن (قوله وقد يجمعه) أي الاجنبي عليه أي الخلع ما جمعه  
بينهما من الشرأي سواء اشرع وقدم اقامه استبداد الله به في تصرف المال في ذلك ليس بسفه كراهه بعضهم  
وقوله وهذا اشارت الى الفرض الذي حل الاجنبي على الخلع كالحكمة أي في خلع الاجنبي لانه يجوز والى  
لا تمتنع عند عدم ذلك الفرض اه كردى (قوله فهو من الزوج الخ) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصفة  
معاوضة فهو معاوضة فيها شوب تعلق وله الرجوع قبل قبولها فنظر المعاوضة أو بصفة تعلق فتعلق فيه  
شوب معاوضة فلا رجوع له فانظر لم يتركه من القسمين هنا لم اقتصر على الاول وسيعلم مما يأتي في غير اه  
قد يتعلق على العوض من جهة الاجنبي لا يتأمل سم اه ع (قوله وقول الشارح نظر الخ) أي بدل  
نظر الشوب للمعاوضة اه ع (قوله وهم) عبارة المعنى والنهاية سبق فلم وهي التي لا بد على ان في  
بعض نسخ الخط نظر المعاوضة كانه عليه ان عبد الحق في ساقته اه - س - دمر (قوله بشوب جملة)  
فلا اجنبي أن يرجع نظر الشوب الجملة معني وعلى وقد عاينة تقرانه من جانب معاوضة فيها شوب جملة  
وكل منهما يقتضي جواز الرجوع قبل جواب الحبب فواجب تخصيص الجملة بالليل بقوله نظر الخ  
انه لو وقع التخصيص بالعكس لكان أنسب لان المعاوضة جعلت لمحو طاعة أصلها والجملة تبعها كشمع  
منهم فلنأمل اه - دمر وقد صواب ان ذلك مجرد التماس قبله (قوله في طلق الخ) عبارة المعنى  
فاذا قال الزوج لاجنبي طلق الخ أو قال لاجنبي ارجع طلق الخ اه وهي تلهو والمعلوف عليه لقوله  
قبل وقوله فاجابه أحسن (قوله فهو طلق الخ) عبارة المعنى صورا - دهما ما كان امرأ أن قال خلع  
ترأى أحدا لانه غلبتأمل (قوله في المتن طلق بالمسمى) في الرض في باب الطلاق (فرع) قال الحامل  
ان كنت حاملا فانت طالق بدنه فقبلت طلقته بغير المثل قال في شرحه لفساد المسمى وجهه فسادها بان الح  
بجهول لا بد من التوصل اليه في الحال فاشبهه بالوجه عوضا اه (قوله حاملا) أي لا يتوقف وجوب تسليمه  
على القول (قوله فهو من جانب الزوج) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصفة معاوضة فهو معاوضة فيها  
شوب تعلق وله الرجوع قبل قبولها فنظر المعاوضة أو بصفة تعلق فتعلق فيه شوب معاوضة فلا رجوع  
له فانظر لم يتركه من القسمين هنا لم اقتصر على الاول وسيعلم مما يأتي في غير اه قد يتعلق على العوض من

الاجنبي ابتداء معاوضة بشوب جملة في  
طلق امرأ في باف في ذلك قبل وطاق امرأ ان كان باف في ذلك فاجابه تبين بالمعنى ويستثنى من قوله حكما نحو طلقها

على ذلك المصوب أو الخمر أو نوز يدها فقع رجبا وفارق ما مر فيها بان البيع وقع لها فز ما به له بخلافه لو أخذ منه أنه لو قال سأعطيها على ما نرى  
 كقولك فقبل وما علمت أنه لا شيء فيها فخلع على ذلك وقع رجبا ولا شيء له إلا أن يفرق بان فساد العوض جاء من إلفظ وهو قوله له الخمر مثلا  
 المقضي أنه لم يلزمه عوضا لعدم (٤٩٨) حصول مقابله وهذا لا فساد في لفظه بل هو لفظا معاوضة صحيح وإنما غايتها لأمرا أنه لا شيء في

كففي الخراج وهذا يقتضي  
 عدم اليونونوز ومهر  
 المثل له بما يظهر الصفة  
 ويؤيده ما مر أنهم جعلوا  
 هذا من العوض المقدر  
 لا الفاسد إلى آخر التنبية  
 التي ما يصحح بهذا قول  
 خالع عن زوجي رجل الف  
 مع من غير تفصيل لاتحاد  
 البادل بخلاف ما اختلفت  
 به ويجرم اختلافه في  
 الحضي بخلاف اختلافها  
 كما سذكره ومن خلع  
 الاجنبي قوله أمها مثلا  
 خالها على مؤخر صداقتها  
 في ذمق فحيها فم باتا  
 بمثل المؤخر فذمة السائلة  
 كالمو طاهر لان لفظه مثل  
 مقدر في تعودك وان لم  
 تنو ظاهرا ما مر في البيع ولو  
 قالت هو كذلك فمها سمته  
 زاد أوتيه لان المثلثة  
 المقدرة تكون كذا في ذم  
 حيث الجيلة ويغوز ذلك  
 أفتي أبو زرعوق في أيضا  
 في الزوجية خالع زوجها  
 على مؤجل صدقاتها وعلى  
 درهم في ذمتها فاجله وطاقتها  
 على ذلك ما يقع رجبا كما  
 هو لانه رضى خلع الاب  
 بصدان بنته الدرهم الذي  
 في ذمتهم لو وقع الزوج  
 الاطلاق عليه فقط بل عليه  
 وعلى العرافين مخيم صدقاتها لم يحصل الابعض العوض وليس كالمخلع معلوم ويجوز حق تحصيله مقابل المجهول من مهر  
 المثل لانه لا يمكن إيجابه علم عدمه مؤالا على أبيه لانه لم يسأل بجهوله بل بمعلوم لهما وليس له السؤال به اه مختصا وهو مع ما ذم في  
 تلك مشكل لانه جعل مؤخر الصداق في كلام الأم ثم على تقدير مثله حتى أوقعه باتناجته ولم يجعل مؤجل الصداق هنا على ذلك لكنه أشار  
 للصور بان الام لم اختلفت في ذمتي كان ثمة طاهر على المثلثة والاب

الاجني عتقاها لم يفتل من ماله صح بالالف فطعا وان لم يفصل المثلثة انما كانت المثلثة المربضة على ما نرى  
 على مهر المثل قال يذمن الثلث والمهر من رأس المال وفي الاجني الجميع من الثلث الثالث شلو قال الاجني  
 طلقها على هذا المصوب الخ الاربعة سالت الخلع عمال في الحضي فلا يجرم بخلاف الاجني اه (قوله)  
 على ذلك المصوب الخ أي بخلاف على ذلك العبد مثلا وهو مضمون في نفس الامر فانها تبين مهر المثل كما يعلم مما  
 يأتي في قوله أو باستقلال فخلع بمصوب الخ اه عش (قوله وفارق) أي الاجني (قوله مامر) أي في أوائل  
 الباب في قول المثل ولو خالع بمجهول أو غير باتت بمهر المثل مع شرحه (قوله فيها) أي الزوجة (قوله بخلافه)  
 أي الاجني (قوله ويؤخذ من) أي من نحو طلقها على ذلك المصوب الخ اه كردى (قوله انه لو قال) أي  
 الاجني وقوله خالع الخ أي الزوج والزوج جاز (قوله ثم) أي في نحو طلقها على ذلك المصوب الخ (قوله وهذا  
 لا يقتضي عدم اليونونوز ومهر المثل له) كذا في بعض النسخ وهذا لا يناسب قوله عا بما يظهر الصفة في  
 بعضها يقتضي عدم اليونونوز ومهر المثل وهذا لا يظهر بخصته في بعضها يقتضي اليونونوز ومهر  
 المثل له وهذا هو الظاهر المتعين (قوله ويؤيده) أي اليونونوز ومهر المثل وقوله مامر أي في أوائل  
 الباب في شرحه هو فقه بعض (قوله وبأن آخر التنبية) التي ما يصحح (قوله بعض) قوله وان كل تعليق  
 الاطلاق الموهول ليس مصرحاً بحد كره لا يقال ويؤخذ من قوله ثم ان مصرح الخ أن يذم ذلك لان قول لا تأتي ذلك  
 باطلاً لا لانه بالنسبة للزوج جاز بالنسبة للاجنبي لما قرر انه لو قال بهذا الخ الخ وقع رجبا وبالجملة فاذي  
 يظهر في المسئلة المذكورة ان وقع رجبا اه سدعر (قوله ولو خالع) أي الاجني الى قوله وأفتي في النهاية  
 (قوله ولو خالع) أي الاجني من ماله اه معنى (قوله صح) أي بالالف من غير تفصيل أي حصصة كل منهما  
 اه معنى (قوله لاتحاد البادل) وهو الاجني (قوله بخلاف ما الخ) عبارة عن الغنى بخلاف الز وحسن اذا  
 اختلفت فانه يجبان بفصل ما تلزمه كل منهما اه (قوله بخلاف ما اختلفت الخ) مقضاه انه لا يصح عند  
 عدم التفصيل وهو على تأمل ولعل المراد عدم الصحة بالمسعى اه سدعر عبارة عش أي فانه يقع بمهر  
 المثل على كل منهما اه ويشهد انضاض الغنى (قوله ويجرم اختلافه) أي الاجني (قوله بمثل المؤخر)  
 ظاهر ان محل حديث كانت عاتلة بالمؤخر والاقينبي وقوعه بمهر المثل اه سدعر وقوله كانت عاتلة الاولى كانا  
 عاتلت أي الزوج والسائلة (قوله وان تنو) ببناء المفعول أي لفظه مثل (قوله ولو قالت) أي السائلة وهو  
 الخ أي المؤخر (قوله لمها سمته) أي للمؤخر بان يجعله اه عش ومعلوم أنه كذلك باق في الصورة  
 الاولى (قوله من حيث الجيلة) لعل الانسب من حيث الجنس أو من حيث مطلق المالبية فليست اه سدعر  
 عبارة عش لعل المراد هنا بالجيلة المانعة في غير كونه عوضا أو لافساده بصدان بان يكون ذمها مثلاً وما  
 على الزوج فخصوا من المالة في هذه اه (قوله الدرهم الذي الخ) جواب عما قد يقال لم يقع باتنا الدرهم  
 الذي في ذمتها ولو ادر (قوله من مخيم صداقتها) أي مؤخر صداقتها (قوله لا بعض العوض) أي الدرهم (قوله)  
 وايس كالمخلع الخ جواب سؤال الغنى عن البيان (قوله حتى يجبالخ) أي ويقع باتنا (قوله إيجابه) أي  
 مقابل المهر (قوله لهما) أي لزوج والزوج جاز (قوله وليس الخ) الواو عا يستوجب له لوالدوه  
 لمعلوم ان الزوجة مؤجل الصداق والدرهم (قوله وهو) أي اختار في مسئلة الوالد وقوله في تلك أي في مسئلة  
 الام (قوله ثم) بقى عن ما قبله وقوله ماله الاولى حذف التعبير (قوله لكنه أشار الجواب بان الام الخ) حصل  
 جهة للاجنبي فليست اه (قوله لكنه أشار الجواب بان الام قالت الخ) حاصل هذا الكلام ان الخ على

هذا  
 وجه الراجح من مخيم صدقاتها لم يحصل الابعض العوض وليس كالمخلع معلوم ويجوز حق تحصيله مقابل المجهول من مهر  
 المثل لانه لا يمكن إيجابه علم عدمه مؤالا على أبيه لانه لم يسأل بجهوله بل بمعلوم لهما وليس له السؤال به اه مختصا وهو مع ما ذم في  
 تلك مشكل لانه جعل مؤخر الصداق في كلام الأم ثم على تقدير مثله حتى أوقعه باتناجته ولم يجعل مؤجل الصداق هنا على ذلك لكنه أشار  
 للصور بان الام لم اختلفت في ذمتي كان ثمة طاهر على المثلثة والاب

لما قيل ذلك انصرف لعين الصادق لانه ومن ثم اُفتي ايضا في سائر وجع يشتمل (٤٩٩) الوطء ان يطلق على جميع صدقاته والتميم  
هو الابدان فاطلها واحتال

هذا الكلام ان الخلل على معنى المثلية وتقدر هامشروط بالقرينة قبل وبقصد المثلية كاتفاضة كلام الباقر  
الآتي اه سم وقصته انه لو قصد والتميم وجع قوله في خدمته او جعل صدقاته او درهم جميعا يقع  
الطلاق بانتهائى المؤجل ودرهم زنا ظاهر انه يصدق بينه في قصد ال وجع الجميع ثم رأيت قال السدسر  
ما منه قوله لما قيل الخ قد يقال لاجل قوله في خدمته واجعالة قوله على وجع صدقاتها ايضا يكون قرينة  
على تقدير المثلية تتحقق وقد يقال بينهما في ظاهر في اعادة المثلية لا تحصل تعلقه بين خود صدقاتها  
تختلفا ما نحن فيه لو جود ما يصلح لتعلقه به بل تعلقه به هو الظاهر وان احتل تعلقه به ما من ان قال الاب اودت  
ذلك لا يعد قوله اه (قوله لعين الصادق) أى عين مؤخر الصدق (قوله والتميم) أيها ساجدة للالتزام مع  
ارادة المثلية سم قد يقال ذكره ليس للاحتياج اليه فيذكر بل للحكاية صورة السؤال اه سيدسر  
(قوله فطاعتها) فقد صار العوض على الوالد الزوج والصدق على الزوج لهما أن يحتال من نفسه بما  
لها على الزوج على نفسه بما للزوج عليها سم (قوله واستحال من نفسه) على نفسه أى جعل نفسه مستحالة من  
جهة البنت ومخالعة من جهة من الزوج فتنقل بالحوالة من البنت الى خدمة الوالد بل من الزوج ويرا  
منه كرهى (قوله من نفسه) أى تنقل الحولية (قوله بدليل الحولية المذكورة) قد يقال الحولية المذكورة  
متأخرة عن الخلع الا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حشد على الابن حتى تنافى الحولية عليه فكيف  
تكون قرينة بموجب بانهم باخرها هل على انها ارادة المثلية والام تركها الحولية اسم أو قال بل فرض  
المسئلة وقوع ما ذكر بعد ما عاينا سابقا كقول الغالب القدر بتذكر الحولية مع الحولية السابقة اه سيد  
عمر (قوله ان يحله الزوج) به معناه ان يجعل الزوج بالصدق لاجل البنت على الوالد من الزوج الذى  
في خدمته ويقل الوالد الحولية لا يتقبل بذلك من البنت الى خدمة الوالد وسقطا عن من الزوج اه كرهى (قوله  
به) أى الصدق وقوله لبنته نعت لضمير وفيه توصيفا لضمير ولو قال بجالبته لسم من التكامل (قوله  
بقدر) أى الخلع (قوله بما يأتى) وقوله لما يأتى أى قبيل الفصل الآتى (قوله فالالتزام الخ) قد يقال  
ان ذلك الخلع على مهر المثل لاحتى نظير صدقاتها اه سم عبارة السدسر قد يؤخذ من قوله فالالتزام الخ انه  
مثله مع وجود الحولية كقوله في سورة النساء وضعة ما نحن فيه وهو محل تأمل اذ الظاهر كقولنا بما يأتى  
ان يحمل ذلك حسب ارادة من الصدق اما اذا اراد الله وكانت قد تم بدالة على ذلك تعبت بينونا في جعل  
الصدق لاجل المثل لان العوض صحيح بل كرهى في الصغى ما يؤدى الى فساد فلو قال الشارح ان لم يوجد من  
واو لكان حسنا فاستأمل اه (قوله مع) أى مع القرينة (قوله لكن الاول) أى لاكتفاء بالقرينة  
كرهى (قوله انه الخ) معقول انهم (قوله قال ان أو الخ) مثل ذلك كله ظاهر ويصرح به قوله الآتى  
وان كل تعلق الطلاق الخ موقوف على ما قلنا ان طلق زيد الفأنت طالق فاعلمنا مفتح باننا بالالف اه سم (قوله لم  
بخطابه) أى الزوج (قوله وذلك) أى عدم مع ذلك الزعم (قوله من الخ) أى من ذلك القول وقوله انه معلق

معنى المثلية وتقدر هامشروط بالقرينة قبل وبقصد المثلية كاتفاضة كلام الباقر الآتى فلا جمل عليه عند  
عدم القرينة وهو متحقق كلامهم ولهذا قيد فى الارشاد البيهية بما اذا تعلق الاب على صدقاته او بالقرينة مع  
اذا ضعه والاقرب ما يمكن قد يقال لاجل قوله على المثلية ولو بدون قرينة كقوله اوصبت بنصيب ابني ويعتد  
بما جاء به فلان قرينة على (قوله لما قيل ذلك) قد يقال لاجل قوله في خدمته واجعالة قوله على مؤجل  
صدقاتها ايضا يكون قرينة على (قوله والتميم) أيها ساجدة للالتزام مع ارادة المثلية (قوله فطاعتها)  
فقد صار العوض على الوالد الزوج والصدق على الزوج لهما أن يحتال من نفسه بما لها على الزوج على  
نفسه بما للزوج عليها (قوله بدليل الحولية المذكورة) قد يقال الحولية المذكورة متأخرة عن الخلع اذ  
لا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حشد على الابن حتى تنافى الحولية عليه فكيف يكون قرينة بموجب  
بانهم باخرها هل على انها ارادة المثلية والام تركها الحولية (قوله فالالتزام المذكورة) فيه نظر لان  
العوض هنا نظير الصدق بقدر بقا الحولية وفيما سبقتي نفسه فليست تأمل (قوله فالالتزام الخ) فقيده ذلك ان  
أما الاول فلان كل ذى حق يفهم منه أنه معلق بالطلاق على عوض من الاجنبي وقد صرح بان العوض منه كقولها

وأما الثاني فلأن قائله لم يحص بسلامة هذا الباب المسمى في أهله قال العترة وحي على ألف في خدمته يدركنا غايته فبلغه فقبل وقمع باتنايه  
 لأن قوله كسواله له فمكذبا أو أوكسواله ولا بعدا لحلم المسمى في ذلك أيضا وفي الوضعية من حيث نكاح النكاح ما حاصله مع بيان الراجح  
 من مطلوب الزوج وجعله أن تزوج بدبته وصدق بتمتع المطلق ففعل وقم الطلاق قال ابن القطان باتنايه مهر المثل على زيد كان لبنته  
 على زوجها مهر المثل وهاهنا مسمى (٥٠٠) بطلان ذلك التعديل لأن زيدا لم يسأل ولا سألها وباتنايه الطلاق ربطا لمطلوق زوجته بتزوج

الرجح على من قبله ففعل الطلاق (قوله لان قائله) أي التعديل الثاني (قوله كسواله) أي زيدا له أي عن الزوج  
 فبما أي الطلاق (قوله ولا بعدا لحلم) عطف على قوله بكلامهم (قوله في ذلك) أي في أهله قالوا للعترة وحي  
 الخ عبارة الكردى أي في ان قبول الاجنبي كسواله له فيه فالأمر كذلك اهـ (قوله وصدق بتمتع) جملته حاله  
 معية (قوله ففعل) أعز ورجز بدبته من المطلق المذكور اهـ سديد (قوله وقم الطلاق) ظاهره بالقبول  
 الغفلى من غير احتياج الى القول لفظا بل قوله لا تخبر ويجهه الخ مسمى في ذلك فليراجع (قوله وهذا  
 مسمى الخ) محل تأمل اما لان فلان علواته وضعت وصيغتها ما عدا صيغة التعديل واما بان فلانها  
 محتسمة لان تقول لي أن يكون لفظه أنت طلاق على أن تزوجني بدبته الخ فإن تكون خطا باليد  
 كطقت ورجي على أن تزوجني بذلك الخ فإن يكون مسمى في الخطأ اهـ سديد (قوله ان قبول  
 العوض الخ) أي سواء حصل القبول في ضمن الآراء أو التزويج أو غيرها وقوله يقع الطلاق الخ ينبر على كل  
 المراه كردى (قوله في الاختراع) أي قوله واعتراض الاندري في الغنى والى قول المتن ولو اختلف في النهاية إلا  
 قوة خلافا لبعضهم وقوله ويرقى الخ بالشر (قوله ولو بالقصد) عبارة الغنى بالتصريح أو بالنسبة اهـ (قوله  
 كسرى) أي قبيل فصل الصيغة (قوله اذا نواها) أي أو صرح بالوكالة اهـ معنى (قوله وماذا أطلق) أي  
 يقع الخلع عنها والمال عليها عس لان منفعة الخلع لها معنى وشرها الرض والمهرج (قوله به) أي المعلن  
 (قوله وكذا أجنبي) أي أجنبي توكيل أجنبي آخر سم وعش (قوله قال) أي الأجنبي الموكل  
 (قوله لهاس الخ) راجع لما قبله وكذا قوله أو لأجنبي من الخ راجع لما بعده (قوله) أي للموكل (قوله  
 على) بضم السين (قوله فانه توكيل الخ) أي لان منفعة الخلع راجعة لها فعمل سواها عند الإطلاق على  
 التوكيل اهـ عس (قوله وان تم الخ) غاية (قوله ففعل) يقتضى أنه لا يضمن طلاق آخر من  
 البادى وكان وجه تسميته قوله على أن أطلق وصدق فليست وليد عس ترددا لنظر فيما أطلق الخاطب  
 ونوف البادى عن الطلاق هل يقع طلاق ولا على تأمل وينبى أن لا يقع الا اذا قصد الانهاء اهـ سديد  
 (قوله له العوض الخ) علة للمقصد فقط (قوله واذا كاه الخ) دخول في المتن (قوله بين الخ) الخ  
 المتن في الغنى الاول به بقية الخ قوله وحيث وقوله ويرقى الخ قوله والا بالشر (قوله بالصرح أو بالنسبة)  
 راجع لكل من المعلوم والمعلوم عليه فهذه أو يتم قبض الطلاق بالمهر المسمى (قوله بقية)  
 أي بأن لم يتخلف فيما سماه إلى حلى عليه كلام الغزالي في ما سئل من علم أنها اذا كانت فهي كالأجنبي بالاولى

ز يده فبقر ويجهه جعل  
 مختارا للطلاق ولزمهم  
 المثل لان المطلق لم يطلق الا  
 في مقابل يسلم وهو يضع  
 التي تزوجها ولم يسلم لها  
 تفرأته يلزم لها مهر المثل  
 فعلم ان قبول العوض الذي  
 ربطا للطلاق به كسوال  
 الزوج به وان كل تعليق  
 للطلاق ضمن مقابلة البضع  
 بعض مقصود راجع  
 لجهته لا لزوجه يقع الطلاق به  
 باتنايه ان صم العوض فيه  
 ولا فقه المثل على ما مر  
 (ولو كسواله) في الاختراع  
 (أن يختلعه) أي لنفسه  
 ولو بالقصد كسرى فيكون  
 خلع أجنبي والمال عليه  
 بخلاف ما اذا نواها وهو  
 ظاهر وماذا أطلق وهو  
 ما صرح به الغزالي واعتراض  
 الاندري له بغير زمامه  
 بخلافه ردود بان كلامه  
 فيما اخذ الصالحه انما سمته  
 وكلام المذهب انما قالها  
 فيه (ولاجبي توكيلها) في  
 انتداع نفسها به أو  
 بمال عليه وكذا أجنبي  
 آخر فان قال لهاس لي زوجا  
 ان يطلقك فانك لا أجنبي  
 سل فلان أن يطلق زوجته  
 بالشرط في زوم الألف

له أن يقول على غلافه لزوجه أن يطلقني على كذا فانه توكيل وان لم تقبل على ولو أطلق زوجتني على أن أطلق  
 زوجتي ففعل لا يتلوه خلع فاعلان العوض فيه مقصود خلافا لبعضهم فلكل على الآخر مهر مثل زوجته واذا كاه الأجنبي في الخلع (فتفتير  
 مسمى) بين الختلاعهما وحيث بالصرح أو بالشرط أطلق قال الاندري وغيره فان تناهروا ففعلها أي أي نظير ما مرى الى كسرى بقية  
 لكن لما كانت تستعمل بجماعا فخلعها الأجنبي كل جماعا أتوى في ثم ففعلها وقوله على ما هنا

واختلغوا ثم كاسروا

مرح باسم الموكل طوب

الموكل فقط ويترك بدنه

وبين وكيل الشئري بان

الهد قد يمكن وقوعه ثم

لأهنا كاسر والا لم يأسر

فأذا غرم رجوع على موكله

ان وقع الخلع عنه والاقلا

وطا اختلع رجل بعلمه أو

مها (و صرح بوكالتها

كاذبا) عليها (لم تطلق) لانه

مربوط بالقرآن المال ولم

يلتزمه ولا هي ثم ان

اعتزل الزوج بالوكالة أو

ادعاه بانت بوقه ولا شئ

له (أو نها) كاسر فصلت

بها (بني جعفر وأغيره

صغرة كانت أوكيرة) فان

اختلع الأب أو الأجنبي

(بعلمها و صرح بوكالة)

مها كاذبا (أو ولاية) له

عليها (لم تطلق) لأنه ليس

بولي في ذلك ولا وكيل فيه

والطلاق مربوط بالمال ولم

يلتزمه أحد ولا ليس له

صرف مالها في الخلع ومن

ثم يتبع عليه بموجب

على من يخلع له ثم إن ملكه

فصل الخلع (أو) صرح

(بماستقلال) كاختلعها

لنفسه أو عن نفسي) خلع

مخسوف (لانه غاصب المال

فبيع بئنا وان علم الزوج

وله علمه المثل ولولم

يصر به عنه ولا هنا

أه رشدي (قوله واختلغوا ثم كاسروا) ان أراضا من الغزالي وإمامه فقديين ثم أنه لاختلاف بينهما المهم

الان يريد باعتباره ما فهم الأذري سم على عه عه رشدي (قوله وبحث صرح) بالنسبة المفعول

أه سم عبارة الغني وبحث صرح الاجنبي أو الزوجية بما لو كالة طالمطالب الموكل أو طالمطالب

المباشر ثم يرجع الأذري على الموكل حيث نوى الخلع أو أطلق في الأولى أه معنى (قوله طوب الموكل)

أي فيما إذا كان في صيغة أو كالة ما يقتضي الالتزام بكم ظاهر وكذا يقال فيما بعده أه رشدي (قوله

وبين وكيل الشئري) أي حيث طوب أيضا أه سم (قوله والام) أي وان لم يصرح باسم الموكل أه

سم (قوله فأذا غرم) أي المباشر أه عه (قوله به) أي الفصل في النهاية (قوله به) أنظر مع هذا

قوله الأ في ولم يلتزم هو الآن يقال لم يلتزم من نفسه بل يلتزم لأن أه سم عبارة الرشدي هو مشكل

وختلف الما في شرح الروض وغيره والعليل الا قولا واقعه على أنه يتناق ما عاينه من مفعول المسألة بعدها

بالنسبة للاجنبي فاجمع أه وعبارة السيد عه قوله ولا شئ به صادق بما إذا كان بعلمه وتدين وقضيه

لتصادق ما على استحقاق الزوج به أه (قوله ثم) أي قوله قال اللقي في الما (قوله وأدعاه) يعني عنه

ما قبله (قوله بانت بوقه) أي الزوج أه عه (قوله أو الأجنبي) هو مكرر بالنسبة قبلما إذا خلع

و صرح بوكالتها كذا بقصد كرقبل أه رشدي (قوله أو ولاية) أي الأب (قوله لانه ليس بولي في ذلك)

إذا الولية لا تثبت له التبرع في مالها أه معنى (قوله ولا نه) أه لم صرف مالها الخ تقدم في أوائل الباب

في شرح وان خالع - فمما خالع استنما على الأذري في مالها من الزوج ولم يمكن دفعه إلا بالخلع أو راجعه

(قوله بموجبه ففعل من يخلع) أي بان قال الوقت وقت هذا على النساء الا لا يخلع أه كرمي قول

المن أو باستقلال خلع مخسوف (الاطلاق هنا مع التخصيص فيما بعده وهو ما لم يصر به عنه ولا هنا

سوى الرضا لم تنأ كدريتها به لذلها لالمال من جهة فهو كولو طلقها بالمال بسواها هو حرام ككسب أي فيه

انظر والوجه الثاني وقفا لهر (قوله واختلغوا ثم كاسروا) ان أراضا من الغزالي وإمامه فقديين ثم أنه

لاختلاف بينهما المهم الان يريد باعتباره ما فهم الأذري (قوله وبحث صرح) هو بالنسبة المفعول (قوله

ويترك الخ) كذا شرح مر (قوله وبين وكيل الشئري) أي حيث طوب أيضا (قوله والام) أي وان لم

يصرح باسم الموكل (قوله به) أنظر مع هذا قوله ولم يلتزم هو الآن يقال لم يلتزم من نفسه بل يلتزم

لأنه تأذن (قوله في المتن) أو باستقلال خلع مخسوف (الاطلاق هنا مع التخصيص فيما بعده وهو ما لم يصرح به

عنه ولا هنا بان لا يذكر أنه من مالها خلع مخسوف أو يد كرقب جبي كاصرح في أنه هنا فرق بينهما

الواقع بان يصرح المثل ويثبت فقوله سم ان الخلع من غير الزوج بفعل المخسوف مع التصريح بنحو وصف

النصب موجب الوعود جميعا بماله يصرح بالخلع بالاستقلال والواقع بان يصرح المثل وماله ضمنه الخلع

والواقع كذلك أيضا كجاء في عبارة المصنف وصرحها مصرحها كذا في من الواقع بان أعاد التصريح

بالاستقلال وان صرح به من مالها وهي ماضية أي خلع الجاني من أيها بشئ قالها من مالها لا طهرانه

فصل ذلك بانه غير مستلزام لا رجعي كلع السفه الى ان قال فان أي أي طهر بانه لم تطلق أو باستقلال

بان يصرح المثل عليه كاسره وعبارة الأرشاد شرحه الصغير الشارح ويجب أن يؤمنه الاجنبي في جميع

أحكامه خالع زوج بتمه حال كونه متلا بالمعلم بان توكلوا كانه علمه أو بانه مهر المثل سواء أقال

استلغته على هذا الا انه قد وردت بوكيل ولا بد وان علم الزوج ان المال له لم يملك بقل الأب وعلى

ضمه لانه لا تصرف في كور في مالها غاصبه فصار خلعها مخسوف وكذا ان اضافته أي المالها بقوله

اختلعت بنتي على عبدتي مثلا هذا سواء أصرح بالاستقلال وحيث لا يحتاج الى ضمها أو لم يصرح به لكن

يصرط أن يضمنه أه وقد قد الجوزي قول الأرشاد لا بد كور وكذا ان اضافته كعبه بقوله ان صرح

بالاستقلال واصرعه الشارح في شرحه الكبير به يقتضي انه لو قال لمالها على عبدتها واست بوكيل ولا بد

بان يصرح المثل ويرد من ان الخلع مخسوف من الاجنبي انما يقتضي الوعود رجحيا أه وقد علمت انه

ان لا يذكر منه من ماله الخلق بمغضوب أو يذكر فرجى كالصريح في خلافه في ينهض في الوقوع بمجره المثل  
 وسينفذ في قولهم ان الخلق من غير الخلق وجهه بغض المغضوب مع الصريح بغض الغضب فوجب الوقوع رجعا  
 مجله بالم صرح الخلق بالادخل والواقع بانها ماله من ماله الخلق والواقع كذلك أيضا كاستحقاق  
 وعيد قاله وصنفه من حرامه من حرامه من غير ما عند الصريح بالاستقلال وان صرح به من ماله وما عداه  
 الارشاد وسره الصريح للشارح بمصرحة الوقوع بانها عند الضمان أو الصريح بالاستقلال وان أضاف  
 المباله كقوله اختلعت على عبدها وبلد على ذلك أيضا كلام الروض سم على ج اه عش (قوله  
 فهو) أي الخلق وقوله كذلك أي فقم باننا الخ اه سم (قوله والاه) أي كان قال طلقها على عبدها اه  
 معنى (قوله كاه) أي أنفا (قوله كقولك) أي الاب والابن اه معنى وهو راجع الى قوله والاه  
 ونوع رجعا (قوله المقصود) أي التبرع اه الاب والابن (قوله ولو اختلعت) أي أوها اه عش  
 عبارة في ريدى يعني الاب وماله الابن اه (قوله بصدقه) كان قاله خاله على ماله اعطيت من الصدوق  
 اه عش (قوله نعم ان ضمن له الابن الخ) وان كان جوابا لزوج بعد ضمان المثل ان وثقه بصدقه  
 فمضى طالق لم تعلق لان الصفة لم تعلق عليها لم توجد ولو اختلعت المراتب على فختارها على الزوج صدق  
 المثل (كان قاله ادهم ما مضت لك براءة تكتسب من الصدوق اه كردى (قوله وكذا لو اراد الخ) يعني  
 في الصورة الاولى كقولها ظهر ولا ينفى ان التشبي في قوله وصفا انما هو لواصل الوقوع باننا مع قطع  
 النظر عما يلزم من قولها في الاولى انما يلزم من المثل في الثانية من الصدوق اه ريدى (قوله وفي  
 الحواشي) عطف على آتفا ومما مر تخافيل التبيين الوجه الثاني بالقرينة من غير اشتراط نية تقدير  
 المثل (قوله ماله تعلق بذلك) وان قالته ان طلقته فانتدري من صدق أو فقد أبرأته منه فطلقه لم  
 يبرأ منه وهل يقر رجعا أو باننا من المقر الى الاول لان الاراء لا تعلق قال في الروضة ولا يبعد ان  
 يقال طلق طلقا على شيء ورغبته في الطلاق بالربعة فيكون فسادا كما في دفع باننا من المثل وهذا ما حرم  
 به ان المقر أو المثل والبطلان والركن تبعا للقبض الحق في العبدان ان على الزوج عدم صحة تعلق  
 الاراء في الطلاق رجعا أو طعن بصدقه باننا من المثل وقد أتى بذلك أي بقوله ان ركضى الشهاب الزملي  
 رحمه الله تعالى اه نهاية زاد الملقى وهو جمع حسن اه قال عش قوله وقم باننا من المثل ومثله ما لو كان  
 العوض مجهولا كان قاله الاب والامام رضى الله عنه وعلى ما دفعته لها وكان مجهولا أو نحو ومثله أيضا ما لو طلقها  
 على اصحاب حقها من الحضانة وبقي الخ والماله على رضا عتوقه سنين مثلا ثم ان الوالد قبل مضي المدة فهل  
 له الرجوع عليها باجر مثل ما يقابل ما بقي من المدة أو بالقسط من مهر المثل باعتبار ما يقابل ما بقي من المدة  
 نظر والاقرب باننا من المثل لان ما بقي من المدة غير المثل والواجب مع جعل العوض مهر المثل اه  
 (فصل) وفي الاختلاف في الخلع (قوله أو في عوضه) أي ما ينسج ذلك كخلع أو الصدوق أو ما  
 واتى الخ جوى في الصغير وان كلامهم كالصريح بذلك ثم أتى في الصغير بعد ان قرأ ما ذكره الارشاد من  
 انه لو طلقها بغض مغضوب أو بغير باننا من المثل قاله ما مضى بخلاف خلع الابن بذلك اذا صرح بالماض  
 ككوبه مغضوب ماله من ماله أو بصرح بالاستقلال أو بما يأتي في خلع المثل من زنته من الابن بعدها  
 مثلا وقد صرح بذلك وقم رجعا اه وقد قسم خضنا الشهاب البلسي بهما من الخلق الجواب بما حمله  
 ذلك بعد ان استشكل المسئلة وما يدل على ان الابن اذا صرح بالاستقلال وقم باننا من المثل قول الروض  
 ما مضى فان قال الاب والابن غير متعرض لاستقلال ولا براءة طلقها على عبدها وعلى هذا المغضوب أو المثل  
 وقم رجعا اه فتبين في الابن أيضا قوله غير متعرض الخ بل على انه اذا عارض وقم باننا فلتأمل  
 (قوله فان لم يذكر الخ) يقتضي حيث خصص بهذا القسم انه في الما صرح باستقلاله لفرق في الوقوع باننا  
 (قوله فهو) أي الخلع وقوله كذلك أي فقم باننا الخ اه (فصل) وفي الاختلاف في الخلع أو في عوضه

فان لم يذكر منه ماله فهو  
 بمغضوب كذلك والواقع  
 رجعا اذ ليس له تصرف  
 في ماله بما ذكره كاهر فاشبه  
 خلع السفهة كقولك هذا  
 المغضوب أو المثل لانه صرح  
 بما مضى التبرع المقصود  
 من الخلع ولو اختلعت بصدقه  
 أو على ان الزوج يرى منه  
 أو قال طلقها وانتدري  
 منه أو على انك ترى منه  
 وقم رجعا ولا يبرأ من شيء  
 منه نعم ان ضمن له الاب أو  
 الابن المثل أو قال على  
 ضمن ذلك وقم باننا من  
 المثل على الاب أو الابن  
 قال البلقسي وكذا لو أراد  
 بالصدوق فله وقم فرقة  
 أو بيه كسوة الزوج على  
 الاب وقبول الاب له بصك  
 انتقضت بغيره فيقع باننا  
 بمثل الصدوق اه وص  
 آتفا وفي الحواشي ماله تعلق

بذلك

(فصل) في الاختلاف  
 في الخلع أو في عوضه  
 (ادعته خلعها فذكر)

أوقال بلال الفضل بن افضل بنان سالتنا الملال بعوض فخلطه بديون كره ثم اختلطت طلقى متلا في نيت وقال بلال متصلا في الرحمة  
أو نحو ذلك لا يثبت (سدى بينه) لان الاصل عدم مطلقا وفي الوقت الذي تنص فيه ان اقله سنة ولا تكون الا رجلين بانه ولم يمانها  
بالمال لا ينكر ما بعد بعرضه على ما قاله الماوردي لان الملال ازموهى معترفته (٥٠٢) وفيه نظر بل الذي يفهم انه كثر  
شخص في نيت فأنكر ثم صدق

عش (قوله أوقال بلال) الى قوله فان لم ينو شيئا في النهاية الا قوله وفيه نظر الى المتن (قوله بدون ذكره) لعله  
ليقر بغيره بما يأتي من الاختلاف في كونه وجبا أو باثنا او اوضح من صور الاختلاف ما لو أسسه  
بعوض فطلق ثم ذكره ثم قال طلق متصلا فقال بل متصلا فلا يقع شي لعدم اثباته بشي آخر عد كلامه  
أه سيد عمر (قوله أو نحو ذلك) أي كان قال فصدت الاستئناف اه عش (قوله ولا يثبت) راجع للمتن  
والشرح جعلا (قوله عدمه) أي اتلعه وقوله مطلقا أي لا متصلا ولا متصلا (قوله به) أي أصل اتلعه أو  
اتصاه (قوله على ما قاله الماوردي) اعتمد النهاية والمغنى ويصواب سم سائى في الحاشية عن الرض ما يدل  
على اعتماده ما قاله الماوردي اه (قوله معترفته) أي المال اه وشدى (قوله بل الذي يفهم) قد  
يقال الاقرار اعترض بالنية كذا في باصتراف المنكر بخلاف مسألة الاقرار فان استندها الاقرار وقد قال  
حكمه بتكذيبه فيه ثم ترد النظر فيما نحن فيه فمما يرجع بدون اقامة البينة قول بلقي بمسألة الاقرار  
نظر المأثر ناليسن الترقى أو يكتفى فيها أيضا باصتراف المنكر كما يقتضيه عرف صاحب النهاية على تأمل اه  
سيد عمر عبارة وهو أي ما قاله الماوردي الا رجوع ليس كمن أقر الخ لان ما هنا وقع ضمن معاوضة كمن  
تلقب في الشفعة اه أي بخلاف ذلك في معتق في الشئ ولا يعتق في غيره يادى (قوله أنه) أي ما هنا أو  
الزوجة والتد كبر تناو بل المتلحم ولا يصح رجوع الغير الى زوج كما هو ظاهر (قوله وان قال طلقنا  
بكذا الخ) ولو قال سالت الملال بانف فأنكرت السؤال أو ادعت طول الفصل بين الإيجاب والقبول  
صدقت بهين في نفي العوض لان الاصل وبه فمعتما وعدم الملال في الوقت الذي يبيع اه مغنى (قوله لم  
تطلق) الى قوله وان اختلط في المغنى (قوله لم يبق الخ) عبارة المغنى فان أظلم بالعوض يستأجر جلا  
وامرأتين أو حلف معهما أو عادت أو عرفت بعد عتباتها ادعاء له العوض اه (قوله وإذا كانت ولا يثبت  
الخ) صورته المسألة أن يقر بان المال ما يبيع الخ بدون قبضه فان أقر بأنه ما يبيع الخ لا يثبت الخ  
لا يقضيه بل يزمه شي إلا بعد قبضه من عامه في البولي وهو ظاهر نهاية ومغنى (قوله وجب نطق الخ)  
لانها رجعت في الصورة الثانية وغير معلقة بأصل في الاولى اه يجزى (قوله وكسوما) أي وسكنها  
اه يجزى (قوله من العدة) أي الى انقضاء العدة اه مغنى (قوله قال الاذرى الخ) اعتمده النهاية  
والمغنى أيضا (قوله بل الظاهر أنها ترمته) أي مطلقا قبل اداء الشارح وفيها الويات في العدة في مسألة الترت  
عبارة المغنى والرمح بل لو ماتت حوى عتباتها ورثته هي كماله الاذرى اه (قوله والا لاجن) أي أو كونه  
(قوله أو سكت عن العوض) أي الصورة أنهم لم يمتنع على اتلعه للوجع لعل كما هو موضوع  
المسألة اه رشدى (قوله بان طلقنا) أي الزن الذى أوقع فيه الا لرجع حيث أو أطلعت احدهما  
فكذلك لو أزال أو حصل المطلق على التقيد بخلاف ما ذاع بيننا فها هنا انقضاء قبضه فلو أنه واردة على  
الشارح في تفسيره لتعارض اه سيد عمر عبارة المغنى فان كان لاحدهما ما يبيع لم أو سكت منهما  
ينتهى واستوى تانار بخلافه فان اختلف تانار فجهما قدمت السابقة اه (قوله ومن يسدأه) لكن  
يسدأه بان لا زوج نديا اه عش (قوله العوض) متعلق بالضمخ (قوله ان أو تعين) الاولى وأفعها  
(قوله على ما قاله الماوردي) سائى في الحاشية عن الرض ما يدل على اعتماده ما قاله الماوردي (قوله بل الذي  
يفهم) وهذا لا ينافى ما كتبه انما في قوله انه في في الشفعة بخلاف سبق في الاقرار نظيره لان المعاوضة

العوض (مهر مثل) وان كان أكثر مما ادعاء له بدل البع الذى تعذر وده البوالم والبنوة فو القعت بل تقدر بواثر الخالف انما هو في  
العوض خاصة والقول في عدة الملال الواقع قوله به عن من ثم لو قال سالتنا بل بالشفقة واحدة فذلك ثلثه فبال بل لا تلافى  
طلت ثلاثا ناعلا بقراره وتختلف اسم اتلعه لانها لا توجده ثلث الا فم ان أو تعين وقال ما ملكت أقبيل ولم يطل فصل أخفى الالف  
(ولو ناع بالصدق فو ناعا) أو جنسا أو وصفا (زيم) وان كان من غير الغالب

نحوه لا ينوي كاللفظ بخلاف اليسع (٥٠٤) لأنه يحتمل هنا لا يحتمل ثم ثانياً وجب سهو مثل (وقيل) يلزم (مهر مثل)

مطلقاً للعهد بالعوض  
(وقيل) قال أردنا بالالف التي  
أطلقناها (دائماً) فقلت  
بل أردنا (دولهم) أو (وليس)  
أدق أحدهما أطلقنا  
وقال الآخر صواباً آخر  
(تعالى على الأول) المحدث  
يكلو اختلجاً في المفوظ ثم  
يجب مهر المثل (ووجب  
مهر مثل بالاختلاف في)  
القول (الثاني) أمالو  
اختلجاً بينهما وصادقاً  
فلا فرقة وأما قول أردت  
البراهم وقلت أردت  
الفلوس بل تصادق وتكاد  
فتبين أنه مهر المثل بلا  
تصاف وأما لو صدق أحدهما  
الآخر على ما أراد موكبه  
الآخر فصار أردت فبين  
ظاهره ولا شيء عليها  
لأنكار أحدهما الفرقة  
ثم إن عاد المكنى بوصف  
استحق الزوج المسمى على  
ما مر وإذا خلقت البراهم  
في المثل المختص قلت على  
غالب تشديد البلد والمعلق  
قلت على البراهم الإسلامية  
كأمر (تبيينه) هـ علم عا  
مرضط مسائل الدين بان  
الطلاق أمان يقع بآثانه  
بالمسمى إن صحت الصفقة  
والعوض أو بغير المثل إن  
فقد العوض فقط أو  
وبسبب انفسد الصفقة  
وفيه خبر الزوج المطلق  
ألا يقع أصلاً فهو عا  
لم يوجد فعل من من على  
طلاقاً ووجه بآثانه غيره

(قوله جعلنا) يسكون العين اهـ نم (قوله فلم ينو شيئاً) عبارة النهاية أي شرع المنهج والمعنى وإن لم  
ينو شيئاً فغالب تشديد البلد فلم يكن بينهما غالب هـ مثل انتهت هذه الزائدة كانت في أصل الشارح ورجاهه  
تعالى ثم ضرب عليها واقتصر على معناها هـ س دعر (قوله يلزم) أي قوله فعل في النهاية لا قوله على ما مر  
إلى التبيين (قوله مطلقاً) أي سواء غالب تشديد البلد وغيره وقال الكندي أي في جميع الأوقات اهـ  
(قوله لا فعل الخ) أي في اللفظ ولا عبرة بالنسبة اهـ معنى (قوله عينا) بتشديد الباء والنون اهـ سم (قوله  
آخر) الأول حذفه (قوله على الأول المحدث) وهو لزوم النوى كاللفظ وقوله ثم يجب الخ أي بعد الفسخ  
اهـ معنى (قوله فلا فرقة) أي لعدم صحة العقد اهـ معنى (قوله وأما لو قال أردت البراهم وقلت أردت  
الفلوس) بضم اللام الفرقة له سم (قوله بل تصادق وتكاد) أي بان قال كل منهما معلوماً اهـ  
صلحي اهـ عش عبارة سم قال في شرح الروض بأن لم يتعرض أحد منهما الجانب الآخر ثم علل  
قوله بل لا تخالف بقوله لأنه لا يدي عليه معناه حتى يخلف انتهى اهـ (قوله وأما لو صدق أحدهما الآخر  
الخ) عبارة قال روض وان صدقت في إرادة الفراهم أي التفرقة في المثل على ألف وأعلى ألف درهم وادعت  
أما أراد الفلوس وكذب ما بآثانه أو عكسه أي بان صدقت في إرادة الفلوس في ذلك وأدى أنه أراد الفرقة  
وكذبته بانت ظاهر الانتظام المذهب ولا شيء له لأنكاره الفرقة هنا أي في الثانية وانكارها هناك أي في الأولى  
الأولى إلا أن عاد وصدقها أي في الأولى أو صدقت أي في الثانية فبينت على وجهه فليست بأسهل ووجه  
استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على أنه إذا عاد وصدقها أو عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما إذا  
اختلج بينهما مطلقاً وقد تقدم أنه لا فرق حينئذ فليست أم قضية ما بين البيوت في الأولى بل ما بين البيوت  
نظير مع احتمال كذبها في دعواها فطلاق الشارح ظاهر اهـ سم (قوله استحق الزوج الخ) جزم بذلك  
الروض كما مر وهو يدل على اعتماد ما تقدم من المأوردى ويرى بين إقرار في ضمن معاوضة وبين غيره  
اهـ سم (قوله المسمى) مرأى نفعين سم استشكله (قوله على ما مر) أي في شرح صدق بيمينه وقوله كما  
مر أي في قول ظهر ما مر أن نشور ما قيل قول المصنف لولم يجرى له (قوله تبيينه) أي قوله فعل في المسمى  
(قوله إن تعلق) عا لم يوجد أي كان على بآثانه ولم يوجد أو وجد ولم يقع اهـ عش (قوله فلم) أي  
من المسئلة الأخيرة (قوله بان تكون الخ) تفسير البراءة العيصية (قوله لم يتعلق به) كذا الخ (واضح حيث

من صدقها لم يقع على إلا أن وجد براءة في جميع فم بآثانه بان تكون رشيده وكل منهما يعلم قدره ولم يتعلق به كذا



حسبنا ما أطل به البري الهاتق بين ثعلبهما وعدهما ونقله عن المحققين ونقله غيره عن المباحين المأمنين التأتين وذلك لطلان هذين  
 الثقلين ولأن الأبراء لا يصح من قدرها ونقله بالبراء من جميعهم فوجدنا مقتضى ما نقله عليه من أن الظاهر أنه إنما يقدر به ما يحتمل  
 هي ليس في محله بل الظاهر أنه يقدر براءة ذمتهم جميع ما فيها الظاهر أن مستحق الزكاة يتعلقون به بعد الطلاق وتقوم كثيرون يقولون  
 النظر لهذا فيقومون في مصادق لا تخص وفي فتاوى أبي زرعق أن أبا تى من مصادق على (٥٥٥) فانت طالق فقلت أبا تى بشرط  
 عليهما وإن رد الأبراء

من الصدق المعلق به فيقتض  
 يقع باننا فان كانت لم أرد  
 ذلك لم يقع له والذي  
 يظهر أن الشرط عدم  
 الصلوة لا تصدق كره  
 لأن الجواب ليس بمتل على  
 السؤال كما صرحوا به ولو  
 طلق الأبراء تناولوا الأبراء  
 عن الغير وكذا كالصنف  
 لا يصح بحث به من  
 ضميره وكذا ولو لم يصح  
 الأبراء فأنه أمره فافسده  
 فغير الطلاق وزعم أنه إنما  
 أوقفه لثبوت صحة الأبراء  
 يقبل على ما فيه مما يأتي على  
 قالت جلت مشري على  
 تمام طلاق كل كفاية في  
 الأبراء كافة بعضهم وكذا  
 لم ينظر لما فيه من تعليق  
 الأبراء على طلاق لأن المدلول  
 السكينة على التناول الغرض  
 اتهام تنو التعليق فليس  
 ما مر آ نقلي بذلت صدقاً  
 على طلاق وظاهره قولنا  
 أب أبا تى من آخر أطلاق  
 من مصادق كل لفظه  
 محتمل فان جعل من  
 الثانية بما يشترطه أبراءه  
 من القسمة لا الأخير أو  
 تعيبت ما شرطه أبراءه من

صدور جاهل يتعلق الزكاة ويقتدر ما تعلق به الزكاة أو يكسبه يتعلق الزكاة ما إذا صدر من عالم بجميع  
 ما ذكره خلاف الظاهر أنه انما يدعى بالبراء ما هو له والباقي بعد مقدار الزكاة لعله بان ما دله الفقهاء على مثل  
 الشركة فكيف تلك إذا طموحاً بعد ما تقدم في شرح ولو نال جميعه ولو في سنة ما أو صدقها ثمانين  
 وقبض منها أو بعث ثم قال لها أن أبا تى من مصادق وهو محاقون الخ لم يؤخذ حكم ما نحن فيه من التفرقة  
 بين العالم وغيره من المسئلة المذكورة بالأولى لأنه من على قدر الأصل بقوله وهو محاقون ثم جئنا اعتبره  
 فلا بد من النظر إلى علمنا به ما مر وهما من أنه لا بد في البراءة ههنا من عليهما أه سيد عر (قوله وذلك)  
 أي عدم صحته ما لا يعي (قوله من قدرها) أي الزكاة (قوله ينفلون النظر) لعله من باب الأفعال أو دل  
 حذف عن الأوقاف أو قال غفل عنه فغفلوا من الباب الأول إذا تركوه لم يضمنوا غفلة يعني يغفل عنه أه  
 (قوله لهذا) أي بقوله بل الظاهر أنه يقتضي (قوله في أن أبا تى الخ) متعلق بقوله الآتي بشرط الخ  
 (قوله المعلق) أي الطلاق به أي الأبراء (قوله والذي يظهر الخ) رد للشرط الثاني من شرط الفتاوى (قوله)  
 ولو طلق الأبراء أه أي أن الزوج أو غيره يقره تناولوا الأبراء عن الغير الخ بان كل من طلق بأمره أو وكلاءه  
 الغير في الأبراء أو صلواته أو جته أو غيره أه كرهى (قوله تناولوا الأبراء عن الغير الخ) يثنى الوقوع هنا  
 رجوعاً حيث لم يؤكل ذلك الغير في الخالة البراءة سم وقوله حيث لم يؤكل الخ أي وقد وكل في أصل البراءة  
 أمواله لم يؤكل فيها أي بضافته عدم الوقوع لعدم صحته أو التبادر من البراءة ما تعلق عليها الصيغة أه سيد  
 عر (قوله لم يقبل الخ) هذا يشعر أنه يقع طبع الطلاق فلهذا وإنه في الباطن يجوز على قصد فان كان  
 صادقاً لم يقع ما لم يكن بين الطلاق الواقع هل هو جسي أو بائناً أو طلقاً في كلام الشارح السابق  
 ما يصحح الثاني أه عر (قوله لم يقبل) الوجه أن لا نقول بقوله لم يقع ذلك وقوع الطلاق حيث لم يقصد  
 تعليق الطلاق بصحة البراءة أه سم أقول لهذا شمل لمؤدة الطلاق وتقدر مبرأته بنصرف إلى الصيغة  
 المتبادرة (قوله على ما فيه) أه على تراخي عدم القبول بما يأتي أي عن غير عمل وأمسجول الحضرى  
 والأصصى ومن تبعهم (قوله كونه لم ينظر لما فيه الخ) الوجه أن يقال إنما ينظر إلى ما ذكر كونه ضمنياً فلا  
 يضر فالحاصل أن ذلك تقوله أو أنك من صادق على طلاق أو بذلت صدقاً على طلاق وقد تقدم أنها  
 صيغة مفعولة لا صيغة تعلق فتدبر وتأمل قول الشارح فغير ما مر الخ مع ما في الصيغة المذكورة أه  
 سيد عر (قوله محتمل) أي عني البعض والبيان أه كرهى ولعل الأولى أي ثلاثة احتمالات أراد  
 البيان أو البعض والأطلاق (قوله فان جعل) أه أي الزوج (قوله من الثانية بيانية) طالع من آخر الأقسام  
 التي هي مصادق أه سم (قوله أو تبعية) عطف على بيان طالع من أقسام أخرى على بعض مصادق  
 أه سم (قوله فان أطلق) أي لم ينو البيان ولا البعض أه كرهى (قوله خلافه من بين البيان الخ) أي  
 والأطلاق (قوله المال) أي لفظ من آخر (قوله وغيره) عطف على أو شكيل وقوله فقال أي الغير (قوله)  
 (قوله تناول الأبراء عن الغير كذا) يثنى الوقوع هنا رجوعاً حيث لم يؤكل ذلك الغير في الخالة البراءة (قوله)  
 لم يقبل بل الوجه أن لا نقول بقوله لا يقع ذلك الطلاق حيث لم يقصد تعليق الطلاق بصحة البراءة (قوله فان  
 جعل من الثانية بيانية) طالع من آخر الأقسام التي هي مصادق (قوله بيانية) يتناول (قوله أو تبعية)

(٦٤) - (شروافى وابن قاسم) - (سابع)  
 حقيقى القسط الأخير والضرورة تتقرر بقدرها فان أطلق قال الوجه الأول والأحوط الثاني قال بعضهم وفيه نظر ظاهر خلافه من  
 البيان والتبعيض ههنا لا يفتضح أن آخر المال على أن أسلوب الأبراء من الأخيرة عطف على بقوله لا يقع ولا يثنى وأعطيت  
 كذا فإمراته فلعله فاتقن ابن عجل والحضرى بعدم صحته البراءة وتبعها أو شكيل فقال حديث حصل بينهما ما شاء أو أوعاد ولم يسه  
 بالوعد لم يصح الأبراء أو غيره فقال المال هو المسمى لأن معنى قوله أبا تى أنك

أي عاودت وأيد بعضهم أيضاً على فتاوى الأصمعي أن من طلق الطلاق بما يقتضيه القوله بغير تأويل أو لا قوله أو طاعة أنها طلقت ثم تصح البراءة كما أتت به القاضي حين وهو كما أتت أخذاً من نظائر فتاوى الصمعي أنه قال بعضهم وظن حصول الطلاق من غير مراد أو تأويل أو لا قوله بغير تأويل أو طاعة أنها طلقت ثم تصح البراءة عند انتفاء هذا كمنعنا عن غيره بالانظر إلى المروءة والوعد كسائر العقود وهو القاس فليكن الوجه صحة البراءة عند طلاق المستثنين إلا بعد عتد اثباتهم بصريحهما (٥٠٦) بنية كونها في مقابلة الوعد أو الطلاق وليس هذا بأولى من مروءة الحل على الطلاق

ووعدهم أنقولها أمراً أتت  
ثاني ذلك كقول الولي  
زوجك أو بأذنك فكلم  
ينظر والنفقة ثم على عاوا  
بالصريح المخالف لها فكذلك  
هنا بل أولى لأن النكاح عتد  
له ملائحة لا لزوم فيها  
نظراً أن الوجه في قوله  
أنت طالق بعد قولها ذلك  
صداق على صفة طلاق  
وقصره سبحانه وان لم أن  
ما جرى منها بالنكاح الطلاق  
يعوض جميع لما تقر أنه  
لا يصح مع الصريح من نطق  
يقضي خلافه وبه يدخل  
من زعم حالة تعلق النكاح  
المذكور أنه لا يقع لأن  
جسواه بقدر ما عاود  
ذكر العوض فكذلك قال  
أنت طالق على العوض  
المذكور ولو قال ذلك لم  
تطلق إلا لعرض هنا صحيح  
ولا فاسد أنه ومروءة  
تعلق بذلك فراجعاً وإنما  
قدور التي المذكور في الفتا  
بعده في نحو البيع لأن  
الجواب لا يستعمل به قاله  
لترتب البهية على القفلين  
بخطفه هنالاه يستعمل بالطلاق  
وهي تستعمل بالأبواه فلم  
يصح ذلك التقدير على أن

أي عاودت (قوله) الأولى أن يقول أمراً أتت عاودت (قوله) أي ما قاله (قوله) أيضاً أي كأي شكل وغيره  
(قوله) طلقت أي بالاراء المذكور بوضع بالضرع كان أحسن (قوله) وهو أي الأمر كما أتت أي القاضي  
حسن (قوله) حصول الطلاق أي بالاراء المذكور (قوله) عند انتفائه أي الطلاق (قوله) وهذا كما قاله هو  
من كلام الشارح لا البعض والأشارة إلى قوله فأتى ابن عجل في قوله وهذا (قوله) بأنه لا نظر إلخ لا يعني أنه  
لا يلاق مسئلة الأصمعي وكذلك قوله لا يعني ليس هذا إلخ لا يلاقيه (قوله) مطلقاً أي وجد الموطأ والوعد  
بالاعطاء في المسئلة الأولى أو لا وجد طعن حصول الطلاق في المسئلة الثانية أو لا (قوله) في المسئلتين وهما  
أما عاودت بن عجل وأما جعل بعدم صحتها لاراء واثباته الأصمعي قوله لم يصح الإبراء أنه كرهى (قوله) بصريحها  
أي البراءة (قوله) في مقابلة الوعد أي في المسئلة الأولى وقوله أو الطلاق أي في المسئلة الثانية (قوله) وليس  
هذا أي ما ذكر من المروءة والوعد المذكورين (قوله) أنقولها إلخ على ليس بقوله ذلك أي مقابلة الوعد  
أو الطلاق (قوله) أو بأذنك أي الإعلان للوعد (قوله) بل عاواها بصريح إلخ أي وصحرو والنكاح ثم أنه  
كرهى (قوله) أن الوجه إلخ تقدم أن المعتقد بوجه ما تناهت الحش لوطي فلما حصل البراءة بذلك فهل  
تبين عندنا بقول بانها تبين إذا طلق فلما حصل البراءة بعد قولها أن طلقني فأتت برى من صدق أه  
أقول الأمر كذلك وقد صرح به في النهاية فيما سبق إليه سيحضره وقضية ذلك عدم حصول البراءة في المسئلتين  
السابقتين لا سيما في المسئلة الثانية (قوله) كما تقر إلخ أي نفاه في قوله وهذا كمنعنا عن غيره بالانظر إلخ  
(قوله) على العوض المذكور وهو بهذا الصفاق (قوله) انتهى أي كلام الزاعم (قوله) وهو أي  
قبل فصل لا لفظ المزمع أنه كرهى (قوله) وأنما تقر الثمن المذكور إلخ كان خلاصة هذا الفرق هو  
أن أعمال عبارة المكلف بحسب الأركان أول من أهمها له وأما الثاني فهو الصواب في تلك الأحكام  
فقتضت خلافاً هنالاه يمكن الأعمال بدونها بأن يعمل على الطلاق المخبر أو بالأبواه المخبر فتأمل أنه سيذكر  
(قوله) الثمن المذكور في الفتا أي في لفظ البادى المتعاقدين (قوله) بعده متعلق بقدر والضمير للفظ  
أي عقود كلام الجيبين المتعاقدين الثمن المذكور في كلام البادى منها (قوله) في نحو البيع أي  
فيما قال البائع مثلاً بعته هذا بالف فقال المشتري اشترى به وسكت عن ذكر الثمن وقوله في نحو البيع  
متعلق بقدر الثمن بالظرف الأول (قوله) لأن الجواب أي في نحو البيع (قوله) كمرق بالبراءة  
أي في المسئلة الأولى وقوله أو الطلاق في المسئلة الثانية (قوله) القاضية به أي بقصد المقابلة (قوله) كقولها  
طلقت أي في جواب طلقته وجعل قوله ثم قال طلقنا إلخ أي تخبرني بطلقت كان حينئذ على القطن  
المذكور وقوله وقد أتيت بخلافه أي بخلاف ذلك الثمن وعدم وقوع الطلاق في رجعي أي بقضي صحتي  
(قوله) والآن أي وإن لم توجد أقررت بنتا القوية (قوله) أو بأقررت بها أي في مصحح صراخ الطلاق (قوله)  
ولا ينافي أي ما ينافي بيلامنا أي قوله وأما أن في صرف الصريح عن قضيتها إلخ ذلك أي ما يأتي  
قريناً (قوله) وليس هذا) أشبهه إلى قوله ولو قال أبو ثوبان وأصلك كذا إلخ كرهى (قوله) مع قرينة  
قائمين من انساب أشعره هي بعض حدائق (قوله) وهذا يظهر أن الوجه إلخ لوطي فلما حصل البراءة  
بذلك فهل تبين عندنا بقول بانها تبين إذا طلق فلما حصلت البراءة بعد قولها أن طلقني فأتت برى من صدق

ذكر الثمن في دفع في صفة محض متروكة كمرق بالبراءة والطلاق بل يقع هنا كذلك فلم ينظر المولا إلى الفرق بين القاضية أي  
به لا يملك أن يقر في الغايمة حتى تقبله معصاً وإنما في صرف الصريح عن قضيتها إذا قوت بحيث صارت تلك الصيغة مع النظر لتلك القرينة  
يقتلر منها صرفها لماعن موضوعها قال قال طلقتم ثم قال طلقنا إلخ ما جرى بيننا طلاق وقد أتيت بخلافه أن وقوع بينهما خصام قبل  
ذلك في طلقته فهو صريح لا كان ذلك بشرط ظهور على صدقه فلا يثبت ولا يثبت ما في خبر ما بان الفرق بين الخلفين في وقوع الطلاق لغزاً لا ينافي  
ما بين أن الذي قرئ نية القليسة وما هنا في قرئ نية القليسة فادفع ما بعضهم هنا وليس هذا كن أقرب بطلاق أو وقوع مع قرئ نية الانقار أو كونه

انجبارا عن حق سابق تؤخر

ففيه القدر ينشأ بالتؤخر في  
الأشياء ولو قال أنت طالق  
ان تؤخر تبطل إلى آخر  
السنة لم تنطق إلا بمضت  
السنة ولم تنطق بذلك  
بالتأخير التزم لا بمجرد  
قولها آخرت فلا يلزم  
الصلاح فان أراد بالتأخير  
صبر وره مؤجلا فاحلته  
بالتؤخر وقع ولا يلزم منه  
بالتؤخر لا يبيح تأجيلا  
ممنوع ولو قال ان أرايتي  
من مهرك وهو عشر فإرأيه  
منه فبان أن أول محاذ كره أو  
أكثره فإني يظهر الوقوع  
في الأولى لان التزم علما  
وقد صرحوا بان الأول من  
الأكثر يستلزم من الأقل  
فصل لتعمل كلامه كله  
يعلمون الثانية فلا حشود  
جاهل به ومع جهله به لا  
مفوع لان الطلاق بالأول  
معاوضة وهي لا بدقها من  
عليها بالعروض وأطلق  
الوقوف عنها أو عسمة غلط  
فاحذر منه ومثله وهو تخالفون  
الساقطة غير هذه فتأمل  
ولو كان لها في خدمه معلوم  
ويجهول فقال ان أرايتي  
من جميع ما في خفي فانت  
طالق فأرأيه من المعلوم  
وحده أو منهما فقياس مامر  
عن القاضي حسين أنه لا  
يرأعن المعلوم لانها القما  
أرأيت في مقابلة الطلاق ولم  
يقع وقياس مامر عن غيره  
السريعة وياتي ذلك فجعلوا  
ملقها لانها معلق طلاقها  
بالأول فأرأيه خلافة أنهم  
في عصمتهم

أى كان أثر ذلك عقب الاداء المتبين فساد فلاقع الطلاق أو العتق لغير بنته انما يرتب ذلك الاقرار على  
ظن صحة الاداء (قوله ولم تنطليه) أى والحال لم تنطليه المدين إلى مضي السنة (قوله انترامه) أى التأخير  
إلى مضي السنة بان لا تنطليه إليه (قوله مؤجلا) أى بسنة (قوله ولا فلا) أى وان لم تؤجله بالنذر  
فلا يقع الطلاق وان أخرته ولم تنطليه إلى مضي السنة (قوله في الأولى) أى في صوة وتبين النقص وقوله  
دون الثانية أى في صوة وتبين الكثرة (قوله لانه) أى بالزوج حيث أدى حسين تبين الكثرة فيجاء به  
أى بالمهر (قوله واطلاق الوقوع هنا الخ) أى الشامل لصورة الأقل والاكثر (قوله ومثله وهو  
تخالفون الخ) وجه الفرق بينهما ومثله الثمانين أنه فيما نحن فيه موطن نفسه على امتناع الطلاق  
في مقابلة مهرها وقد حصل له وان اختلف ظن أنه عشرت في تلك لم يحصل له البراءة من مهرها الذي  
سمع بالطلاق في مقابله لان بعضه مقبوض ومن ثم لم يعلم الحال وقع كاتقدم من الشرع لان  
علمه غير نية على ان مراده التطبيق على الباقي وان كان لفتنه مطلقا اه سيد  
عمر (قوله الساقطة) أى في شرح وفي قول يسد للخر (قوله فقياس  
مامر عن القاضي حسين) وهو قوله لم تصح العرولة كما أتت به القاضي  
حسين اه كرى (قوله وقياس مامر عن غيره) وهو قوله  
فليكن الأوجبه الخ اه كرى الأولى وهو قوله  
وهذا كله منازع فيما به لا نظر إلى الموطأ  
والوعد كسائر العقود (قوله وياتي  
ذلك) أى ما ذكر من  
القياسين

﴿ثم يلزمه السابع من حواشي قصتنا من حجر ويلمح لجزء الثامن أنه محلل الطلاق﴾

\*) فهرست الجزء السابع من حاشية العلامة تقي الدين الشيخ عبد الجليل الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على  
تفصيص محتاج بشرح التهاج العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى \* .

٢	كتاب الوصايا
٢١	فصل في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض
٢٨	فصل في بيان المرض الخوف والمخوف به
٤١	فصل في أحكام لقطعة الموصى به وله
٦٠	فصل في أحكام ممتن به للموصى به يسمع بيانه ما يفعل من الميت
٧٦	فصل في الرجوع عن الوصية
٨٣	فصل في الإيصاء
٩٨	كتاب الوديعة
١٢٨	كتاب قسم النبي ، والغنيمة
١٤١	فصل في الغنيمة وما يتبعها
١٤٩	كتاب قسم الصدقات
١٦١	فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المصلحة
١٨٢	كتاب النكاح
٢٠١	فصل في الخطبة
٢١٧	فصل في أركان النكاح
٢٥٣	فصل في نوازل ولاية النكاح
٢٨٤	فصل في تزويج المحجور عليه
٢٩٦	باب ما يحرم من النكاح
٣٢١	فصل في حل نكاح الكافرة
٣٢٨	باب نكاح المشرک
٣٣٧	فصل في أحكام زواج الكافر إذا أسلم
٣٤٤	فصل في مودة المسلمة أو المرتدة
٣٤٥	باب اختيار في النكاح والاعتفاف ونكاح المبدوع وغير ذلك
٣٦١	فصل في الاعتفاف
٣٦٧	فصل السيد بانه في نكاح عبد لا يضمن
٣٧٥	كتاب الصداق
٣٨٤	فصل في بيان أحكام المسمى بالصبر والقادر
٣٩٣	فصل في التتويض
٣٩٧	فصل في بيان مهر المثل
٤٠١	فصل في تشطير المهر ومقطعه
٤١٥	فصل في المنة
٤١٨	فصل في الاختلاف في المهر والتعالف فيما سمي منه

مجموعه

٤٢٢ فصل في رواية العرب

٤٣٨ كتاب التسم والنشور

٤٥٧ كتاب الخلع

٤٧٦ فصل في الصيغة وما يتعلق بها

٤٨٧ فصل في الألفاظ المألوفة

\* (تمت) \*















